

فتح العرب لمصر

ألفريد بتلر



ترجمة محمد فريد أبو حديد

فتح العرب لمصر

تأليف
ألفريد بتلر

ترجمة
محمد فريد أبو حديد



الناشر مؤسسة هنداوي

المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شيت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة

تليفون: ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢ (٠) ٤٤ +

البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org

الموقع الإلكتروني: <https://www.hindawi.org>

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: عبد العظيم بيدس

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٢٥٤٨ ٧

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الإنجليزية عام ١٩٠٢.

صدرت هذه الترجمة عام ١٩٣٠.

صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٢.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف مُرَخَّصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نَسْبُ المُنْصَف، الإصدار ٤.٠. جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي خاضعة للملكية العامة.

المحتويات

٧	مقدمة المعرّب
١٣	مقدمة المؤلف
٢٩	١- خروج هرقل
٣٥	٢- النضال من أجل مصر
٤٥	٣- خيبة بنوسوس
٥٥	٤- ولاية هرقل
٦٣	٥- مصر في حكم الإمبراطور الجديد
٧٣	٦- فتح الفُرس للشام
٨٥	٧- فتح الفُرس لمصر
١٠٣	٨- الفن والأدب
١٢١	٩- جهاد أصحاب الصليب للفرس
١٣١	١٠- إعلاء الصليب
١٣٧	١١- دعوة النبي محمد (عليه الصلاة والسلام)
١٥١	١٢- فتح العرب للشام
١٦٣	١٣- الاضطهاد الأعظم للقبط على يد قيرس
١٨٣	١٤- مَسِير العرب إلى مصر
١٩٥	١٥- أول الحرب
٢٠٧	١٦- وقعة هليوبوليس
٢٢١	١٧- حصن بابليون
٢٢٩	١٨- حصار حصن بابليون وفتحه

فتح العرب لمصر

٢٤٩	١٩- السير إلى الإسكندرية
٢٦٧	٢٠- حوادث القسطنطينية
٢٧٥	٢١- تسليم الإسكندرية
٢٨٩	٢٢- فتح بلاد الساحل
٣١٣	٢٣- انقضاء حكم الروم بمصر
٣٢١	٢٤- وصف الإسكندرية عند الفتح
٣٤٧	٢٥- مكتبة الإسكندرية
٣٦٧	٢٦- فتح «بنطابوليس»
٣٧٧	٢٧- إعادة بنيامين
٣٨٣	٢٨- الحكم الإسلامي
٣٩٩	٢٩- ثورة الإسكندرية بقيادة منويل
٤١٣	خاتمة
٤٢٣	الملاحق والمصادر

مقدمة العرب

الطبعة الأولى

ألّف الدكتور «ألفريد ج. بتلر» هذا الكتاب منذ ثلاثين عاماً، وعرفته منذ عشرين، فكان من الكتب التي خلّفت في نفسي أثراً كبيراً، يمتزج فيه الإعجاب والتقدير بالرغبة في أن تمتلك اللغة العربية بحثاً قيماً مثله، والأسف على أن يخلو تراثنا الأدبي من كتاب نظيره. وأي شيء أعجب من أن تكون لغتنا العربية، وأن يكون الفتح العربي حُدّاً فاصلاً في تاريخنا يفتح صفحةً جديدة في حياتنا، ثم مع هذا لا نجد وصفاً عربياً لذلك الفتح يمكن أن يُعتمد على دقته ويوثّق بتحريه؟ فكانت النفس تتطلع إلى ضم كتاب الدكتور بتلر إلى ثروتنا الأدبية، غير أنه كان يُقعدّها التفكير في مشقّة ذلك العمل، ومظنّة العجز عن إنجازه، وقلة الثقة بالقدرة على نشره، ثم أُتيح لي أن أحقّق ذلك الحلم بأن ناطت بي «لجنة التأليف والترجمة والنشر» ترجمة ذلك الكتاب؛ إذ اختارته من بين الكتب القيّمة التي تسعى أبداً في إظهارها ونشرها، فوجدت في تكليفها سرور الساعي إلى تحقيق أمنية طالما تاقّت نفسي إليها، وأرى أن هذا مكانٌ لائق للكلمة أقولها عن تلك اللجنة المباركة، التي ما سعت إلى أن يعرف أحدُ عملها، وهي دائبة لا تفتّر عن العمل في خدمة العلم والأدب، وما قصدت قط أن تُظهر للملأ فضلها، وهي ماضية قُدماً في جهادها في ميدان التنقيب والتنوير، لم تقف خدماتها عند حدٍّ سياسي ولا عند وطن، بل كانت خدماتها للناطقين بالعربية أجمعين، بادئة بالكنانة المحروسة مصرنا المحبوبة، ولو كنت من غير أعضاء لجنة التأليف لوجدت مجال القول بعدُ فسيحاً، ولكن حسبي ذلك من القول.

وبعد، فقد كان من حق هذا الكتاب أن يُنقل إلى العربية منذ ظهر؛ فإنه يسدُّ ثلمة في تاريخ العرب ما كان ينبغي لها أن توجد، وما كان أجدر بأن ينقله إلى العربية مصري؛ إذ إن الكتاب يتعلق بتاريخ مصر.

غير أن الذي عاقني عن ترجمته قد عاق أمثالي عنها، ولم يكن أحد ليستطيع مثل ذلك العمل الكبير في مصر إلا إذا شدَّت أزره هيئة علمية قوية، ولكن الخير إذا جاء متأخرًا فليس ذلك بناقص من قدره، ولعل تأخر ظهوره في العربية إلى يومنا هذا كان عن قدر وحكمة؛ فإن للكتاب معنى كان لا يظهر في الماضي ظهوره اليوم، فهو اليوم في إبانهِ وأوانهِ، والأحوال مُلائمة له، ومجرى الأهواء مستعدُّ لقبوله وتلقّيه؛ ذلك أن مؤلف الكتاب رجلٌ باحث لم يقصد من تأليف كتابه إلا بيان الحقيقة ناصعة، فلم يكن ممن يذهبون في التأليف إلى غرض من دعاية دينية أو سياسية، ولا ممن يتسوّنون بالعلم من أجل غرض يُخفيه أو شهوة يسترها، بل كان نزيهاً في بحثه، قاصداً في قوله إلى اللباب. ومثل هذا الباحث لا يدركه القراء حق إدراكه، ولا يقدره الناس حق قدره، إلا إذا كان الجو المحيط بهم جوّ بحث وراء الحق، ودرس لإجلائه والإبانة عنه، ونحمد الله إذ قد بدت في مصر هذه الأيام حركةً جديةً نحو البحث والدرس، ولسنا نشكُّ في أن هذا الكتاب مُمتزج بها، سائر في مسيرها، جارٍ مجراها.

غير أن الأمر غير قاصر على ذلك؛ فإن الوقت الحالي أسعد الأوقات لظهور هذا الكتاب من ناحية أخرى، ولعلها أجلُّ شأنًا وأبلغ خطرًا.

ذلك أن العرب لما دخلوا مصر كانوا فئة قليلة، وجعلوا يتّخذون لهم في مصر نظامًا ينتزعونه مما سبق من نظم الحكم في البلاد، وجعل عددهم يتزايد ممّن دخل في الإسلام من أهل البلاد طوعًا أو كرهاً، فإذا مصر بعد قرن فيها عددٌ كبير من المسلمين، وبعد أن كانوا فئة قليلة حاکمة أصبحوا فئة كبيرة تشترك وأهل البلاد في أعمال الحياة؛ ونشأ ما ينشأ بين الجيران المختلفي المشارب من المنافسات والمنازعات، وزادت تلك المنافسات على مر الزمن حتى كانت أحياناً تتخذ شكل ثورة من أهل البلاد المسيحيين، وكان رد ذلك قاسياً من جانب الحكومة القائمة التي ما كانت لتدع الثورة يندلع لهيبها من غير أن تقضي عليها، ثم مضى الوقت وكان عدد المسلمين يتزايد، وعدد المسيحيين يتضاءل، وتغيّرت الدول، وتبدّلت نظرتها إلى واجبها في الحكم، ودأخل المسيحيين ما يُداخل الأقلية عادةً.

إذن كانت مصر قبل الإسلام أمةً واحدة يحكمها الروم، فاحتفظت بقوميّتها، وحاطتها بمذهب ديني مستقل حافظت عليه أشدّ المحافظة، وما كانت محافظتها على مذهبها الديني

إلا صورةً من صور الحرص على بقاء شخصيتها ودوام استقلالها، ثم جاء الإسلام فإذا أهل مصر بعد بضعة قرون قسمان، كلُّ منهما مُنفصل عن الآخر رغم تجاورهما، وإذا فيها شعبان مُتنافسان يحمل أحدهما لواء الكثرة والسيادة، ويحمل الآخر سلاح الراغب عن الامتزاج والفناء.

وقد نكون على حق إذا نحن قلنا إن الأمر بقي على تلك الحال إلى العصور الحديثة، غير أن ذلك الانفصال طوراً متوسط في حياة الشعوب، وما كان لشعبٍ أن يبقى على ذلك إلى الأبد؛ فإن سُنّة الطبيعة أن يمتزج سكان القطر الواحد، ويشتركوا في المصالح، ويشعروا بأنهم أهل وطن واحد، تجمعهم الحياة نفسها، وتقرب بينهم أواصر الجوار والاشتراك في سراء الظروف وضرائها، على أن بلوغ ذلك لا يكون إلا إذا مهّدت له الظروف، وعملت على إحداثه الأحداث. والأحداث لا تُخلَق وإن سعى إليها الناس، بل إن الناس ينساقون فيها، وقد يؤثرون فيها بعض الأثر أثناء اندفاعهم في تيارها القوي. وقد تهيأت الظروف إلى ذلك الامتزاج منذ عهد قريب؛ فقد يمكن أن نقول — وفي قولنا كل ما يدعو إلى الوثوق — إن سنة ١٩١٩ كانت حدّاً فاصلاً بين عهدٍ قديم وعهدٍ حديث؛ بين عهد لم يكن الشعب المصري يُحسُّ أنه شعبٌ مرتبط مشترك، وعهدٍ آخر يشعر فيه المصريون جميعاً أنهم أهل بلاد واحدة. وها نحن اليوم نشهد جيلاً جديداً من المصريين آخذاً في الامتزاج والاشتراك على أساس وطنية صادقة، ووحدة لا تُفصم عُراها؛ فلو ظهر هذا الكتاب من نحو عشرين سنة لما قدره أهل مصر قدره، ولما تبيّنوا فيه روح مؤلفه العادل، ولما أدركوا ما في صدره من سعة، وما في عقله من رُحان، وأما اليوم فإنهم لا شك يقدرونه، ويدركون ما فيه من عدالة ونفوذ رأي؛ فمؤلف الكتاب مُعجَب بالعربي، ومُعجَب بالقبطي؛ فهو يذكر حوادث التاريخ ذِكْر القاضي الناقد، لا يعبأ أين تميل به الحجة؛ لأنه لا يقصد إلى نصر فئة، ولا الدعاية لشعب، بل يذكر ما كان في الماضي، ويوضح ما فيه من المسائل من غير أن تكون في نفسه مرارة، أو أن يكون في حكمه زيغ؛ فهو إن رأى الحجة مع العرب أبان عنها بياناً شافياً، وإن رأى الحجة مع القبط كشف عنها كشفاً صريحاً، وفي نفسه سرور الباحث عن الحقيقة إذا وُفق إلى كشفها؛ إذ ليس في قلبه ما يُسخطه على تلك الحقيقة إذا هي تبدّت في جانب دون جانب؛ فالمصريون في هذه الأيام يستطيعون أن ينظروا إلى الماضي نظرةً إلى تاريخ جرّت حوادثه جرياناً طبيعياً، ساقته إلى الظروف التي كان لا بد من أن تسوقها إليه، ويستطيعون إذا رأوا ما يؤلم في ذلك الماضي أن يتخذوا منه عبرة من غير أن تثور حفيظتهم؛ إذ إن الأخ لا تُبعده عن أخيه ذكريات ما كان بين الجدود من إحن أو منافسات؛

فلنا أن نعتقد أن قيمة هذا الكتاب تبدو على حقيقتها اليوم، وما كانت لتظهر من قبل مثل ظهورها هذا؛ إذ كانت تتنازع القلوبَ عواملَ الحياة نفسها، فتغلب على حكمها.

كان للمؤلف فضل التعرُّض لبعض مُفترّيات التاريخ، وكانت شائعة بين الناس يأخذونها تلقفًا بغير تمحيص، وطالما كانت تلك المُفترّيات عضدًا لمن أراد البغي على المصريين؛ إذ يسوقها حُجّة عليهم، عليها مظهر الصدق التاريخي، فينخدع بها القارئ.

وإليك مثّلين لتوضيح ذلك؛ فقد تناول في أول بحثه مسألة طالما ردّدها المؤرّخون، وهي اتهام المصريين القبط بأنهم كانوا دائماً يرحّبون بالغزاة الأجانب، فرحّبوا أولاً بالفرس، ورحّبوا ثانيًا بالعرب؛ يريدون بذلك أن يتخلصوا من نير ليعضوا نيرًا آخر على رقابهم. وقد أظهر المؤلف في حادث من هذين الحادثين كذب ما ادّعاه المُغرِضون من المؤرّخين، وخلص إلى أن القبط إنما كانوا أُمَّة شاعرة بوجودها، مُتماسكة فيما بينها، مُستمسكة بمذهبها الديني، وقد اتخذت ذلك المذهب الديني رمزًا لاستقلالها، فضحت في سبيله بكل شيء، وكانت — وهي تفعل ذلك — تُحافظ على استقلالها وشخصيتها من أن تندمج في أُمَّة أخرى، ولكن المؤلف أظهر أن تلك الأمة التي حافظت تلك المحافظة المرة على شخصيتها، لم تكن لترضى بأن تفتح ذراعيها لسيّد جديد، وتقف معه في وجه السيد القديم، بل كان كل ما فعلته أن بقيت مكانها لا تُحرك ساكنًا برغبتها، تاركّة ميدان النضال بين المُتنافسين؛ إذ لم يكن لها مصلحة في الدفاع عن سيّد أذاقها مرّ العذاب في محاولته القضاء على استقلالها. وهكذا أظهر المؤلف أمة القبط في ثوب العزة والأنفة، ورمى عنها ما كان المؤرّخون قد ألّفوه ظلمًا عليها من التُّهم الشنيعة بإظهارها في مظهر الدناءة والذلة.

ولكن هذه الروح العادلة التي حدّت بالمؤلف إلى نصره الحق في جانب أمة القبط، حدّت به كذلك إلى نصره الحق في جانب أمة العرب؛ فلم يُحاول أن يُخفي من فضائلها شيئًا، أو يُعكر من صفو سيرتها في مدة فتح مصر، بل كان عادلاً في وصف الأفراد والمجموع. نرى إعجابه بقائد القوم عمرو بن العاص، كما نرى إعجابه بروح البساطة والطهارة التي كان عليها غزاة العرب إذ ذاك، ثم نراه تعرّض لمسألة خاض فيها المؤرّخون المتأخرون، ووجدوا فيها سبيلًا للطعن في سيرة العرب، وهي إحراق مكتبة الإسكندرية، فأبان هناك عن الحق راجعًا إلى أسانيد التاريخ، حتى أظهر أن العرب عندما غزوا الإسكندرية لم يجدوا هناك مكتبةً كبرى؛ إذ كانت مكاتب تلك المدينة قد ضاعت ودُمّرت من قبل غزوتهم بزمانٍ طويل.

وبعد، فإن هذا الكتاب له قيمة خاصة لسبب آخر فوق ما سبق لنا بيانه، وذلك أن تواريخ العرب وفتوحهم لم يتناولوها إلى الآن كاتبٌ حصر همّه في ميدانٍ محدود، وبحث فيه

بحثاً مُستفيضاً، كما فعل مؤلف هذا الكتاب؛ فنجد كثيراً من الكتب تصف سيرة العرب إجمالاً، وتتعرض إلى فتح مصر في قولٍ مُوجز لا يزيد على عشرات من الصفحات، وأكثر هؤلاء المؤرّخين إنما يرجعون إلى ما كتبه العرب في دواوين أخبارهم، غير أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا لا يتناول إلا فتح العرب لمصر، وهو في أكثر من خمسمائة صفحة، وقد رجع مؤلفه إلى أسانيد القبط والأرمن والسريان واللاتين وغيرهم، كما رجع إلى مؤلفات العرب، فكانت نظرته من غير جانب واحد؛ ولهذا نراه أقرب إلى التمهيص، وأحرى بأن يكون قد أصاب القصد.

والحق أن تاريخ الفتح في أشد الحاجة إلى ذلك التمهيص؛ فكم به من مسائل غامضة يجب على المؤرّخ أن يجلو غموضها، نضرب لذلك مثلاً شخصية المقوقس؛ فإننا نسمع ذلك الاسم يتردد في كتب التاريخ عند ذكر رسالة الرسول ﷺ إلى حاكم مصر، ونجده مذكوراً في أثناء الفتح عند ذكر المفاوضة بين العرب والروم، ونجده كذلك مذكوراً عند تسليم الإسكندرية، وقد سمّاه بعضهم جورج أو جريج بن مينا، وسمّاه بعضهم ابن قرقب أو قرقب، وجعله بعضهم من أهل مصر، وقال آخرون إنه يوناني، وهو بين كل ذلك يلوح في وسط ظلمة من الشكوك لا يكاد الإنسان يعتقد أنه شخصٌ طبيعي وُجد حقيقةً في تلك الأحداث؛ غير أن المؤلف ما زال يُقارن ويُناقش ويفحص، حتى خرج إلى أن المقوقس لم يكن سوى قيرس البطريك المملكاني بالإسكندرية، الذي جُمعت له ولاية الدين والدنيا معاً في أيام هرقل وخلفائه، على أن المؤلف قد استدرك الأمر، فأظهر أن ذلك الاسم قد أطلقه العرب على سبيل التعميم على الذي كان بطريك الروم قبل قيرس، كما أطلقوه على بنيامين بطريك القبط الذي كان طريداً وعاد بعد أن استقرّ العرب في مصر. وقد كان يخالفه في هذا الرأي كُتّابُ أكبرهم الأستاذ ستانلي لين بول، غير أن ذلك الأستاذ لم يسعه بعد أن اطلع على ما كتبه المؤلف في بحوثه المختلفة عن شخصية المقوقس إلا أن يُدّعن للحق، فكتب إليه في يوم عيد ميلاده:

وإني جاعلٌ هديّتي في عيد ميلادك شهادتي بالرجوع عن رأيي في مُعارضتك في شخصية المقوقس؛ إذ ثبت لديّ أنه لم يكن سوى قيرس.

وقد رأينا أن نُورد أبحاث المؤلف في هذا الشأن تفصيلاً، فأضفنا إلى الكتاب ذيلًا جديدًا ضمنه ما كتبه المؤلف عن المقوقس في رسالةٍ أصدرها بعد إصداره هذا الكتاب، وهي «معاهدة مصر في الطبري».

وقد عانينا كثيراً في أثناء ترجمة هذا الكتاب؛ إذ إن المؤلف يقتبس فقرات كثيرة عن كتاب العرب، وبعض تلك الفقرات نصوص لا بد للمترجم أن يرجع إلى أصولها في اللغة العربية، حتى لا تكون الترجمة مُذهبةً روح القول الأصلي، أما البعض الآخر فعبارة عن أوصاف مادية لا يهّمه إلا تأدية ما تصفه، وقد وُفّقنا — والله الحمد — إلى الوصول لتلك النصوص في أغلب الأحوال، ولكن عجزنا عن بعضها لغير تقصير منا، ولنضرب لذلك مثلاً قطعة منقولة عن هشام بن الكلبي، وهي عبارة عن مُناظرة لعمر بن العاص في حضرة معاوية؛ فقد بحثنا في كل ما استطعنا الوصول إليه من كتب التاريخ والأدب فلم نجد ذلك النص، ثم سألنا كثيراً من المتأدّبين في مصر فلم يهتدوا إليه، وأرسلنا في طلب ذلك إلى المؤلف نفسه، ولكن طول العهد قد أنساه من أين أتى بذلك النص، فأرسل يعتذر — وله العذر — قائلاً: «لعلّي أخذت ذلك النص من بعض مُقتطفاتي من مكاتب باريس ومدرّيد». فاضطررنا أمام هذا أن نُترجم النص الإنجليزي بقدر ما استطعنا من التقريب إلى أسلوب عصر معاوية وعمر.

وقد وردت في الكتاب مقتطفات كثيرة عن اللغتين اليونانية واللاتينية، ولم يكن لنا حظ العلم بهاتين اللغتين، فاستعنا ببعض من لهم إلمام بهما؛ فأما النصوص اليونانية فقد ترجمها لنا صديقنا المسيو كلونارس، وأما النصوص اللاتينية فقد ساعدنا صديقنا المستر ويد، المدرّس بمدرسة فاروق، بأن أرسلها إلى صديق معروف بالتفوق في تلك اللغة، وهو «القاضي بربكهيد»؛ فلهم جميعاً عميق الشكر على خدمتهم الجليلة، وكان لا بد لنا مع هذا من إثبات الأصل؛ فأما النصوص اللاتينية فقد كان من السهل إيرادها في هوامش الكتاب، وأما النصوص اليونانية فقد تعذّر علينا ذلك، فوضعنا علامة نجمة في موضع النص، مع كتابة رقم مسلسل بجوار النجمة، ثم ألحقت كل النصوص اليونانية في آخر الكتاب سلسلةً بأرقامها ليطلع عليها من شاء. كما أشكر محمد أفندي إسماعيل الصاوي على مجهوده في عمل فهرس الكتاب، وحضرة محمد أفندي نديم ملاحظ مطبعة دار الكتب على عنايته بإخراج الكتاب في شكله الحاضر.

محمد فريد أبو حديد

مقدمة المؤلف

لعلنا لسنا في حاجة إلى الاعتذار عن تأليف هذا الكتاب فيما يمسُّ الغرض منه، فإنما الغرض منه أن نبني تاريخًا واسعَ المدى مفصَّلَ الأخبار لفتح العرب مصر، ولم يسبق لأحد أن كتب مثل هذا التاريخ، اللهم إلا رسائل متفرقة أَلَمَّ كاتبوها ببعض هذا الأمر إلمامًا، أمثال «جبون» ومن جاء بعده، وتلك الرسائل ما هي إلا بعض أبواب أو فصول موجزة داخلية ضمن مؤلفات مكتوبة عن دولة الروم أو عن دولة العرب. وفي الحق أنه لِمَا يسترعي النظر ألا يكون في أية لغة من اللغات بحثٌ مفصَّل له قيمةٌ يصف تاريخ ذلك الفتح، وقد كان ذلك من سببين اثنين: أولهما قلة ما لدينا من الأخبار التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث العادي، وثانيهما ذلك الخلاف الواسع بين الرواة والمصادر، سواء منها المشهور وغير المشهور، وسواء في ذلك الشرقي منها والغربي.

وعلى ذلك فقد لَفَّ هذا الموضوع ظلامٌ دامس، فكان الوالج فيه مُقَدِّمًا على تِيهِ حالك من الخلاف والتناقض، وقد يلوح قولنا هذا كأن فيه مبالغة ومغلاة، ولكنه الحق لا شك فيه، ويعزِّزه رأي كاتب معروف، وهو المستر E. W. Brooks؛ إذ يقول: «وقلَّ أن نجد حادثًا هامًّا من حوادث التاريخ قد خفيت أخباره واختلفت في رواياتها كما هو حال تاريخ فتح الإسكندرية. حقًّا إن تاريخ غزو العرب للدولة الرومانية كله تاريخٌ مظلم غامض، ولكن تاريخ مصر أشدُّه ظلمةً وحلوكه.»^١

وقد أقدمنا على تأليف هذا الكتاب، وقصدنا منه — على الأقل فيما اختططنا لأنفسنا — أن نجلو بعض تلك الظلمة التي تلفُّ الأمر لَفًّا، وأن ندخل إلى الموضوع نتائج البحث الجديد، وأن ننتفع بما صار في متناول اليد من الأخبار الجديدة، وأن نقرن ما جاء في كتب

مؤرّخي الشرق بعضه إلى بعض، ثم نُعالجه بالفحص والتمحيص حتى نُقيم تاريخ هذا العصر على أساسٍ علمي، ولم يخفَ عليّ ما في عملي من تقصير عن الخطة التي رسمتها له، بل إنني عالم به حق العلم؛ فقد أخفقت طريقتي في بعض الحالات، ولم أُلح فيما قصدت منها، فكنت في ذلك عند قول Maeterlinck «كَمَن يضع عدسة مِنظاره المكبّر على سكون وظلمة». غير أنني أقرُّ أن إخفاقي كان في حالاتٍ أخرى راجعاً إلى عجزٍ فيّ أنا لضعف علمي باللغة العربية، ومشقة السير في عملي في فتراتٍ قصيرة من أوقات الفراغ، وهو عملٌ يتطلب استقرار الذهن والبحث الدقيق المتواصل. على أنني أرجو أن عملي هذا سوف يبعث على زيادة البحث، ويحفز إلى المُضي في الدرس. والحق أنني ألفت نفسي مضطراً إلى مخالفة جُل ما استقرّت عليه الآراء في موضوع الفتح العربي؛ فإنك تجد سيرة الفتح، حتى فيما كتبه أحدث المؤرّخين وأقربهم عهداً، لا تزيد في مجملها عما يلي:

أنه قبل غزوة العرب ودخولهم فعلاً في البلاد، كانت مصر قد وُضعت عليها الجزية مدة ثلاث سنين أو تزيد، وضعها عليها قيرس (المقوقس)، ثم منع منويل تلك الجزية، فجاء العرب يغزون البلاد من أجل ذلك، وأن المقوقس كان من القبط وانضمَّ إلى العرب، وأن القبط عامّة رَحّبوا بالغزاة، ورأوا فيهم الخلاص، وأسَدُوا إليهم كل مساعدة، وأن الإسكندرية فُتحت عنوةً بعد حصارٍ طويل مليء بالحوادث العجيبة والمخاطر المُنيرة.

مثل هذه السيرة هي التي أثبتتها هؤلاء المؤرّخون، ولعل القارئ يظن أننا نغالي ونبالغ إذ نقول إن تلك القصة لا حقيقة لها من بدئها إلى ختامها، ولكننا لا نرى رأياً غير هذا. وإنا إذا بحثنا الأمر، وفحصنا هذه العبارات جميعاً، وعرفنا منشأها وأساسها؛ لاح لنا أنها تقوم على أساس من الحقيقة أو من شبه الحقيقة، ولا شيء ادعى للنظر ولا أرواح للنفس من أن تفحص تلك الحقائق، وترى كيف حُورّت وحُرِّفت حتى أمكن أن تُلَفَّق منها قصة تاريخية كاذبة، وإن شئت قلت خرافة. وقد لا يُعجب القارئ أننا أطلنا في الهوامش والحواشي في بعض المواضع، وجوابنا على ذلك أننا قد رأينا واجبنا أن نُثبت المراجع التي رجعنا إليها، والأسباب التي حملتنا على الذهاب مذهبنا الذي سلكناه، ورأينا الإفاضة والإطالة أولى بنا في مثل هذا الموضوع، وحيالنا ميدانٌ فسيح مليء بالأخبار المتناقضة والخلافات العظيمة، فأطلنا وأفضنا، وما كان ينبغي لنا ذلك لو كنّا نُعالج أمراً أقل رقةً وأضيق ميداناً. وكذلك قد أطلنا في ملحقات الكتاب، ولكن لقد كان من أوجب الواجبات أن نُقيم لأنفسنا بناءً لتاريخ ذلك العصر، ونتخذ نظاماً لتسلسل تواريخه وضبطها؛ فمثلاً لم يكن من الممكن أن نكتب تاريخ الفتح إلا إذا جلونا حقيقة المقوقس، ولم يكن لنا كذلك بدٌّ من رسم خطة

تامة لتسلسل التواريخ فيه؛ فلم يكن بالمُجزئ أن نُثبت ما نستخلصه من النتائج، وهي في كثير من الأحيان طريقة لم يسبق إليها أحد، بغير أن نبين الدعائم التي أقمناها عليها. ولقد كانت تلك الدعائم كثيرة الشعب والوجوه، سواء أكان ذلك فيما يخص شخص المقوقس، أم يخص تواريخ الفتح الفارسي، أو تواريخ الفتح العربي.

وأما موضوع الكتاب فقد بدا لنا أن كتابة تاريخ الفتح العربي لمصر يجب ألا يُعالج على أنه حادثٌ منقطع العلاقة بسائر حوادث التاريخ، بل إنه حادث لا يظهر خطره ولا تتضح حقيقته إلا إذا قُرِن بالأحداث التاريخية الكبرى التي ساقَت دولتي الروم والفرس القديمتين إلى الاصطدام بالدولة العربية الناشئة. وقد رأينا أن حكم هرقل علّم ظاهر من أعلام التاريخ يليق لأن نجعله مبتدأ تاريخنا. ومن لطائف الاتفاق أنه يبدأ على حوادث ذات شأن عظيم وقعت في مصر، وكانت لا تزال مجهولة خافية؛ فقد حدث في أثناء ذلك الحكم أن تمرّق ملك فارس، وأن بُعث (النبي) محمد، وقام برسالته ونشر دينه، وأن أفلت حكم بيت المقدس والشام من أيدي القياصرة، وملك كسرى بلاد مصر، كما أننا نطلّع منه على الأسباب السياسية والدينية التي مهّدت السبيل لانتصار سيف الإسلام وصولة القرآن. على أننا في الوقت عينه لم ننس أن نلقي نظرة على مجرى الحوادث التي كانت تحدث فيما وراء حدود مصر، وكانت نظرتنا إليه إلمامة حتى تكون تلك الحوادث الخارجية ثانوية تابعة لا تخمر الغرض الأول من الكتاب.

ولا غنى لنا عن التعرض بالقول للمراجع التي رجعنا إليها في تاريخ هذا العصر الذي اخترناه، فنذكر أولاً من التواريخ القصيرة التي كتبها أهل الغرب في العصور القريبية His. of the Saracens، وهو تاريخٌ عجيب ألفه «أوكلي»، وتكاد شهرته بين الناس تعيد شهرة كتاب جبون، وهو Rom. Empire، ثم نذكر كتاب «شارب»، وهو Eg. under The Romans، ولكنه ليس بالمؤلف الكبير القيمة. ونجد أخباراً طريفة وبحثاً حديثاً في الطبعة التي أخرجها الأستاذ «بوري» من كتاب تاريخ «جبون»، وفي الكتاب الذي ألفه الأستاذ نفسه، وهو Later Rom. Empire، ونجد مثل هذه الفوائد في كتاب المستر «ملن»، وهو Eg. under Rom. Rule، وكتاب الأستاذ ستانلي لين بول، وهو Eg. in The Mid. Ages، ورسالته عن القاهرة في سلسلة الرسائل المسماة Mediaeval Towns، وكتاب فيل Geschichte der Chalifen مرجعٌ قيّم، بل هو لا غنى عنه، على أنه قد تقدم عليه العهد، وكتاب «فون رانكه» Weltgeschichte يحوي نبذة عن الفتح، ومقالاً عن عمرو في مصر، وفيها يردّد الكاتب الأخبار المتداولة، ولعلنا نستطيع تلخيص رأي «فون رانكه»

في كلماته التي قالها هو، وهي: «وكان فتح مصر ناشئاً من خيانة خائن قبطي خرج من قومه واستظل بألوية العرب.» وذلك لعمري رأي لا تقوم له اليوم قائمة في ميدان البحث. وأما المؤلفات الفرنسية الكبرى فلا بد لنا أن نذكر منها كتاب «ليبو» طبعة «سان مارتان»، وهو Histoire du Bas Empire، وهو كتاب لم يزد عليه المتأخرون إلا قليلاً، أو لم يزدوا عليه شيئاً. وأما كتاب سيديو Histoire Generale des Arabes، فقد جاءت فيه نبذة عن الفتح، ولا يكاد الإنسان يجد بها جملةً واحدةً دقيقة. ومثل ذلك «ديهل» نفسه؛ فإنه كتب في كتابه القيم Afrique Bizantine ما يأتي: «وقد انحاز القبط إلى جانب المغيرين بغير أن يُقاوموا مقاومة تُذكر، وكانوا بانشقاقهم هذا سبباً في نصره المسلمين» (صفحة ٥٥٣). وأما كتاب «رينودو» His. Patr. Alex. فمؤلفٌ جليل فيه درسٌ عميق وبحثٌ مُستفيض، وله قيمة لا تُلمة فيها في الموضوع الذي يُعالجه، وقد كان «كاترمير» مؤلفاً اشتهر بسعة علمه ودقة حكمه، ومؤلفاته لا تزال على قيمتها العظيمة لم تفقد شيئاً يُذكر في نظر الباحثين في تاريخ مصر. على أن مؤلفات أهل الغرب لا يجوز الاعتماد عليها وحدها، حتى وإن كانت خيراً مما هي وأتم؛ فإن من أراد أن يبحث بحثاً جديداً من هذا النوع، وجب عليه أن يعتمد على المراجع الأصلية. أما تلك المراجع، فالإيوناني منها مخيب للظن والأمل؛ فمنها كتاب تيوفانز، وقد كتبه المؤلف في سنة ٨١٣، ولكنه أساء كل الإساءة في فهم أخبار الفتح العربي، فتاريخه المُجمل المُقتضب يخلط بين الفتح الأول والفتح الثاني للإسكندرية، مع أنه لا يذكر أحد الفتحين، وهو يخترع معاهدة عُقدت مع العرب قبل دخولهم لمصر غازين، وليس في كتابه تناسُب ولا تناسُق، وهو السبب في كثير من التاريخ المختلط المكذوب. ومن كُتاب اليونان «نيقفوروس»، وهو خير من السابق شيئاً ما، ولكن كتابه لسوء الحظ ليس به شيء من أخبار ما بين سنتي ٦٤١-٦٦٨، وما بقي بعد ذلك لا يزيد على أنه «ثبتُ بأسماء القواد المُنهزمين». وهذان الكاتبان كلاهما يُورد نَتفاً مفردةً غير متصلة، ويختلف أحدهما عن الآخر، ويذكر كلاهما من تواريخ السنين ما لا يُستطاع قبوله.

وأما حنا مسكوس وبطارقة بيت المقدس زكريا وصفرونيوس، فقد كانوا كُتاباً دينيين في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع، ونستطيع أن نلمح فيما كتبوه بعض إشارات إلى حوادث سبقت الفتح. وقد ترك «ليونتيوس» النيابولي في قبرص ترجمةً لحياة «حنا الرحوم» بطريق الإسكندرية، وفيها فائدة لتاريخ مدة الفتح الفارسي، وقد نشرها جلزر نشرةً بديعةً مُتقنة. وأما كتاب Chron. Paschale أو Alexandrinum، فأغلب الظن أنه كُتب في أوائل القرن السابع في مصر، ولكنه لا يبلغ عهد الفتح، في حين أن الكتاب اللاتيني Chronicon Orientale الذي ألفه Echellensis، مؤرَّخ في سنة ١٢٣٨ بعد الميلاد.

وأما المراجع الأرمنية، فإنها تكاد تكون في نظرنا لا فائدة فيها لتاريخ الفتح، مع أنها تذكر بالتفصيل العظيم حروب الدولة الرومانية مع الفُرس، وتصف ضياع الشام؛ فالأسقف سبيوس له كتابٌ ظهر باللغة الروسية، وقد حرَّره المستر «كونيبيير» مع ترجمةٍ إنجليزية، ولكنه لم يُطبع بعد، وفيه أخبار توضح ذلك العصر، ولكن ليس فيها ما يتعلق بمصر، أو ما أقل ما يتعلق بمصر فيها. وميخائيل السوري يظهر أنه ينقل عن تيوفانز، وقد نشر كتابه «لأنجلوا». وأما النسخة التي حرَّرها «شابوت» فإنها لم تتم بعد، وكتاب «اليشع النصيبي» توجد منه نسخةٌ مخطوطة في المتحف البريطاني، ولكن جزءاً منه خاصاً بالفتح العربي قد نُشر في «بتجن».

فلنأت الآن إلى الكتاب المصريين، ويجب أن نجعل أولهم وعلى رأسهم حنا النقيوسي، وهو أسقف قبطي كتب في مصر في أواخر القرن السابع، ولعله وُلد حوالي زمن الفتح، وكتابه عبارة عن مؤلف في تاريخ العالم، وقد كُتب جزء منه في الأصل باللغة القبطية، وجزءٌ آخر باليونانية، ويظهر أنه قد نُقل إلى العربية في زمنٍ متقدّم جدًّا، وعلى أساس النسخة العربية وُجدت ترجمةٌ أثيوبية، وهي النسخة الوحيدة الباقية من ديوان حنا، وقد ترجمها زوتنبرج وحرَّرها. وأخبار هذا الكتاب ذات قيمة عظيمة؛ إذ كان نصُّها واضحاً غير غامض، ولم يتطرَّق إليه الفساد، ولكن ذلك الكتاب لا يُذكر به شيء لسوء الحظ ما بين تولية هرقل وبلوغ العرب حصن بابليون؛ وعلى ذلك فكل مدة الفتح الفارسي وعودة مصر إلى الروم قد ضاعت منه، وكذلك قد اختلطت أخبار آخر مدة الفتح العربي اختلاطاً عظيماً؛ إذ هي مقلوبة رأساً على عقب، لا يُستطاع إقامتها، ولا يكاد النقد يُعيد إليها سياقها. على أنه قد ثبتت منه بعض حقائق من الأمهات الكبرى، ولا بد لنا من اعتبارها معالم ثابتة لا تُدافع، ولا يُختلف في صحتها، مع أنها تُخالف ما جاء في الأخبار العربية المتأخرة عنها؛ فهي على ذلك أسسٌ متينة لمن أراد أن يبحث في تاريخ هذا العصر. والحق أنه لم يكن في الإمكان أن يُكتب تاريخ الفتح العربي لمصر لولا أن عثرت البعثة البريطانية إلى بلاد الحبشة على نسخةٍ مخطوطة من كتاب حنا، وإنا لنرجو أن يُعثر يوماً ما على نسخةٍ قبطية أو عربية من كتاب حنا النقيوسي تكون سابقة للنسخة الأثيوبية التي وُجدت.^٢ ولقد وجد الدكتور «شفر» في

^٢ يعترف المسيو أميلنو في مؤلفه Vie du Patr. Copte Isaac (هامش صفحة ٢٤)، أنه يعرف وجود نسخة عربية من ديوان حنا، ولما سألناه عن موضع تلك الوثيقة لم يزد على أن قال: «إنها في أعماق إقليم

متحف برلين قطعةً من ست صفحات مكتوبة بلغة الصعيد، وهي كما قال المستر «كروم» تتفق اتفاقاً يسترعي النظر مع ما جاء في ديوان حنا. وقد ترجم «زوتنبرج» كتاب حنا، ونشره نشرة فيها عيوب في بعض نواحي الترجمة، وفي حسابان التواريخ، ولا يزال أهل البحث على شوق في انتظار ظهور الترجمة الإنجليزية التي اضطلع بها الدكتور «شارلز». وأما المخطوطات القبطية المتقدّمة فلا يُعرَف منها إلا النزر اليسير مما لا علاقة له بموضوعنا، وقد عُنِيَ المسيو أميلنو بنشر قطع من الوثائق البودلية، وبها قطعة من حياة بنيامين (وهو بحثٌ منشور في الجريدة الآسيوية لسنة ١٨٨٨ تحت عنوان *Fragments Coptes Pour Servir à l'Histoire de la Conquête de l'Egypte* Monuments pour servir a l'Histoire de في نفسه بحثاً عن حياة صمويل القلموني في *l'Egypte Chret. aux V^e-VII^e siècles*، وقد نُشرت نسخة أثيوبية من حياة صمويل نفسه، وهي *Vido do Appa Samuel do Mosteiro do Kalamon*، نشرها F. M. E. Pereira، وهو الذي نشر كذلك عن اللغة الأثيوبية رسالة *Vida do Appa Daniel*، ونحن مدينون للمسيو أميلنو كذلك برسالة في ترجمة حياة «بيزنطيوس»، وأخرى في حياة البطريق إسحاق، وكلاهما عن وثائق قبطية كُتبت في القرن السابع، وبها نبذ ذات شأن عظيم، ولا شك أن الترجمة العربية لحياة شنودة قائمة على أصلٍ قبطي، وقد نشرها كذلك المسيو أميلنو، ولكن القيمة التاريخية لهذه الوثائق القبطية ليست عظيمة المقدار؛ فقد كان همٌّ من كتبها ذكر الأمور الخاصة بالكنيسة، وكلما كانت تلك الأمور خارقة للمألوف كانت عنايتهم بها أعظم، وأما أمور الدنيا وحركاتها التي حولهم فقد كانت قلوبهم مُنصرفة عنها، تكاد تكون مُقفلة من قبلها، ولا حاجة بنا إلى الأسف على أن هؤلاء الكُتاب كانوا يستطيعون أن يدوّنوا لنا الأخبار الكثيرة ولكنهم لم يفعلوا، فلا يذكرون تاريخ عصرهم وحوادثه إلا بعض نُتف متفرقة يذكرونها عَرَضاً، ويلمّحون إليها تلميحاً.

وإنه لأشدُّ لأسفنا أن حنا النقيوسي وسائر كُتاب القبط في القرن السابع تفصلهم حقبةٌ طويلة من الزمن عن الكُتاب العرب، وهي نحو قرنين، وإننا لنأمل بعض الأمل أن نَرَأب تلك الثُلمة إذا ما تم درس أوراق البردي الكثيرة التي كُشفت في الفيوم وسواها، وإن

من أقاليم مصر.» وهو جواب لا يجلو ظُلمة ولا يوضّح أمراً. وقد جاء في كتابه ذاك في صفحة ٢٦ نقدٌ عجيب، انتقص فيه المؤلف من مقدار حنا ومن تاريخه، وهو نقد لا نُوافق عليه، كما أننا لا نُوافق المسيو أميلنو على نظام تواريخه لذلك العصر.

ما تم منها للآن على أيدي الدكتورين «غرنفل» و«هنت»، وعلى يدي المستر كروم، ليس له كبير جدوى في تاريخ العرب، غير أن أوراق البردي العربية التي ينشرها الأستاذ «كراباسك» لا بد تُرسل نورًا يجلو ذلك التاريخ، ولنا على ذلك دليل مما نشره في ثبوت بين فيه نماذج من تلك الأوراق، وعرضه في معرض «فيينا»، وقد كان بينها خطابات من عمال اشتركوا في ميدان الفتح، وأورد حنا النقيوسي ذكر أسمائهم كما أورد أسماءهم مؤرخو العرب.

ولسنا نطمع أن نأتي ببيان مُستقصٍ لكل مؤرخي العرب، وحسبنا أن نأتي هنا بكلمة عن كل من كبارهم؛ ففعل في ذلك فائدة؛^٢ فقد كان من أول مؤرخي العرب وأعظمهم قدرًا الواقدي (٧٤٧-٨٢٣ للميلاد)، وقد ضاع كتابه، ولم يبقَ منه إلا المُقتَبَسات الكثيرة والإشارات العدة التي بقيت في كتب المؤرخين الآخرين. وأما تلك الكتب التي تحمل اسمه مثل كتاب «فتوح مصر»، فإنها تُنسب إليه خطأ، ولكنها في العادة تُذكر منسوبة إلى اسمه تسهياً في القول، بدل أن يُقال إنها تأليف «المدعي بأنه الواقدي».

البلاذري (٨٠٦-٨٩٢) تعلَّم في بغداد، ثم تردَّد على أبواب الخلفاء، وكتب حوالي سنة ٨٦٨ كتابه «فتوح البلدان»، وهو كتاب في ذكر الحروب والغزوات مرتبةً بحسب الأقطار والأقاليم، وهذا الكتاب إذا لم يكن أول الكتب عهدًا وأغزرها مادة فهو بغير شك حُجَّة من أعظم المراجع قيمة، ويتضح منه أنه قد كان منذ القرن التاسع خلافٌ عظيم في الآراء عن تفاصيل فتح مصر، واسمه مشتقٌّ من «حَب البلاذر»، وهو مادةٌ مخدَّرة، وقد كان موته ناشئًا من أخذه جرعة منه زائدة عن طاقته، والعلامة Weil لا يعرف البلاذري.

ابن عبد الحكم (المتوفى بالفسطاط سنة ٨٧٠) مؤلفه موجود في نسخةٍ وحيدة مخطوطة لم تُنشر بعد، وهي في باريس، ولكن قد أُعدَّت العدة لنشرها، وإن الباحثين في الأمور الشرقية ليتطلَّعون إلى ذلك تائقين، وقد نُقل كثير من الأخبار عن ذلك المؤلف، نقلها المؤرخون المتأخرون من العرب، كما نقل عنه «فيل» و«كاترمير»، ويختلط في كتاب

^٢ وإنك تجد ما تشاء من المعلومات فوق ذلك في رسائل المستر E. W. Brooks، وهي: (١) «في تواريخ فتح العرب لمصر»، وقد نُشرت في Byzantinische Zeitschrift لسنة ١٨٩٥. (٢) «العرب في آسيا الصغرى»، وقد نُشرت في Journal of Hellenic Studies، الجزء ١٨، سنة ١٨٩٨. (٣) «البيزنطيون والعرب في أوائل العصر العباسي»، ونُشرت في Eng. His. Review، عدد أكتوبر، سنة ١٩٠٠. وانظر كذلك مقالة المستر Guest في الكتاب الذين نقل عنهم المقرئ، وقد نُشرت في جريدة الجمعية الملكية الآسيوية، عدد يناير، سنة ١٩٠٢.

ابن عبد الحكم كثيرٌ من قصص الخيال بأخبار التاريخ، ولكن لو نُشرت منه نسخة منقودة لكانت ذات شأن عظيم.

وثمة الكثير من أوائل من كتبوا في وصف البلدان باللغة العربية، وقد نجد في كتبهم كثيرًا من الأخبار والنُتف التاريخية التي لها قيمةٌ عظمى، وقد نجد نصوص أكثرهم في كتاب «دي جويجه» Bibliotheca Geographica Arabica، ونُسمي من هؤلاء الإصطخري (ولعله ممن كتب في القرن التاسع)، وأبا القاسم بن حوقل (وكتب حوالي سنة ٩٦٠ للميلاد)، وشمس الدين المقدسي، وابن رستاه، وابن الفقيه (وكتب حوالي سنة ٩٠٠ للميلاد)، وابن واذح أو اليعقوبي (المتوفى سنة ٨٧٤ للميلاد)، وهو حُجةٌ عظيم القدر، غير أن «فيل» لا يعرف عنه شيئًا، والمسعودي (وكتب حوالي سنة ٩٦٠ للميلاد)، وهو كاتبٌ دقيق الملاحظة، وما كتبه ذو قيمة كبرى في وصف آثار الإسكندرية.

ابن قتيبة (٨٢٨-٨٨٩ للميلاد) خَلَفَ «كتاب المعارف»، وهو عبارة عن قاموس تاريخي لتراجم حياة الأعلام، وقد قال عنه «فوستنفلد»: «إنه أقدم الكتب التاريخية المحضة التي بقيت إلى الآن من مؤلفات العرب». ولكن الظاهر أنه أخذ أخباره من الرواية الشفوية وحدها بغير أن يرجع إلى المدونات، وقد أكثر النقل عنه متأخرو المؤلفين العرب، غير أنه لم يأت في أخباره عادةً إلا بالقليل، وأسلوبه غير مفصّل ولا مُستفيض، وذلك أمرٌ غير عجيب، بل هو المتوقع منه.

والآن فلننتقل إلى ذكر علم من أشهر الكُتاب، ومن أجْلهم قدرًا في أكثر ما كتب، وهو الطبري (٨٣٩-٩٢٣ للميلاد)، وقد وُلِدَ في بلاد طبرستان، واسمه مشتق منها، وتلقّى كثيرًا من العلم، ثم ضرب في البلاد، فذهب إلى العراق والشام ومصر، ودرس القرآن والحديث والفقه والتاريخ، ثم عاد إلى بغداد وأقام بها، واشتغل بالتدريس والكتابة، وأخباره في العادة دقيقة، ويُعنى بها عناية كبرى، ويفصّل فيها تفصيلًا وافيًا مُجليًا، ولكن من أكبر ما يدعو للأسف أن كتابه ناقص نقصًا عظيمًا في أخبار فتح مصر؛ فإن روايته في ذلك قليلةٌ قلّةٌ شديدة، وزيادة على قلتها قد دخلها خلطٌ كبير في كل ما يتعلق بوصف البلدان وتواريخ الحوادث، وذلك يدعو إلى كثير من التضليل. على أننا نرى أنه من الجائر أن يكون العيب في ذلك عيب النُسخ، وليس عيب المؤلف؛ إذ قد يكون النُسخ قد اختصروا الأصل، ولم تكن لهم خبرة تُسدّدهم في اختيار ما يجب اختياره، وإغفال ما يجمل بهم إغفاله من الأخبار والروايات التي أوردها المؤلف بعضها إلى جانب بعض في ديوانه. ولعل ذلك يوضّح لنا العلّة في أمر عجيب في ذلك الكتاب؛ إذ جاء فيه ما قد يُفيد أن فتح الإسكندرية قبل فتح منفيس أو مصر.

والمؤرخ المسيحي سعيد بن بطريق معروفٌ معرفةً عظيمةً باسم آخر أكثر شيوعاً، وهو «أوتيكيوس»؛ وعلى ذلك فلسنا في حاجة إلى الإطالة في ذكره؛ فقد وُلِدَ في الفسطاط في سنة ٨٧٦، وتُوفي سنة ٩٦٠ للميلاد، وكان عالماً ممتازاً في الطب والدين والتاريخ، وصار بطريق الملكانية من سنة ٩٣٣، واستمرَّ عليها إلى وفاته، وينتهي ديوانه في سنة ٩٣٨، وقد نسج به تاريخاً سائغ المقرأ، غير أنه لم يكن تاريخاً نقدياً، وقد جمع في نسجه كل ما وجده دونه من خيوط الأخبار في المؤلفات؛ وعلى ذلك قد حفظ أخباراً كثيرة ذات شأن كبير، وديوانه فيه غلطةٌ ثابتة في التاريخ مقدارها ثماني سنوات، سوى ما فيه فوق ذلك من الأخطاء وخلاف المتفق عليه.

ودوننا كاتبٌ مسيحي آخر، وهو الأسقف القبطي للأشمونيين، نعني ساويرس (ابن المقفع)، وكتب تاريخ حياة البطارقة، وهو كتاب لم يُنشر، ولا يُعرف عنه إلا القليل، اللهم سوى ما أخذ عنه رينودو في كتابه، وتوجد ثلاث نُسخ مخطوطة من هذا الكتاب؛ إحداها في المتحف البريطاني، وهي مما تخلف من نحو القرن الخامس عشر، والثانية في المكتبة الأهلية (بباريس)، وهي من نحو القرن الرابع عشر، والثالثة وهي قبل هاتين بمدّة طويلة، ولعلها من نحو القرن الثاني عشر، وهي في حيازة مرقس بك سميكة (مرقص باشا سميكة) في القاهرة. وكتاب ساويرس عظيم الفائدة فيما يتعلق بتاريخ الكنيسة، غير أنه ليس فيه كبير غناء فيما سوى ذلك من أخبار الدنيا، وقد كان يعيش في القرن العاشر، ولكن لم يتحقق تاريخ وفاته الصحيح. والنسخة الخطية التي في باريس بها مقدمة من كتابة محبوب بن منصور، وهو شماس كان بالإسكندرية في النصف الأخير من القرن الحادي عشر، وقد كان يحرّر في كتاب «تاريخ حياة البطارقة»، وقد قال ساويرس في مقدمته التي كتبها بنفسه: إنه كان يلجأ إلى بعض القبط ليترجموا له الوثائق القبطية واليونانية إلى اللغة العربية؛ إذ إن اللغتين المذكورتين كانتا حتى عند ذلك غير معروفتين لأكثر المسيحيين. وهذا عظيم الدلالة؛ إذ يُظهر الحال من الاضمحلال التي هوت إليها لغة القبط ولغة اليونان، كما أنه يُظهر جهل ساويرس بهاتين اللغتين. والحق أن ذلك الدليل على جهل اللغة القبطية عجيبٌ مُدهش، حتى ليلوح لنا أنه لا يكاد يُصدّق (انظر ثبت الكتب المخطوطة في باريس، طبعة دي سلان، صفحة ٨٣).

فلنمض الآن من التاريخ الكنسي الذي كتبه ساويرس المصري إلى الرسالة التي كتبها الماوردي عن الأحكام السياسية، وكان الماوردي من بغداد (٩٧٥-١٠٥٨)، وقد بلغ أعلى شأواً في ميدان الفقه والقضاء والسياسة، وكان مُمتازاً بسعة علمه ودقة حكمه، كما كان

مُمتازًا باستقامته واستقلاله وعزة نفسه، وكتابه في «الأحكام السلطانية» مؤلَّف نفيس، فيه قوة في البيان وعمق في البحث، وهو عُمدتنا فيما نعرف عن نظام الضرائب في الإسلام، كما أنه عمدتنا في كثيرٍ غير ذلك من مسائل الشريعة والعُرف.

وإذا نحن استثنينا هذا الكتاب لم نجد إلا فراغًا منذ القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر، حتى نأتي إلى عصر كتاب الإدريسي في الجغرافيا، وكان الإدريسي من أهل الأسفار، ولما بلغ من العمر ستين عامًا نزل ضيفًا كريمًا على بلاط الملك روجر الثاني في صقلية، وكتاب الإدريسي يحوي طائفة من الأخبار القيِّمة. وأتى بعده بفترة قصيرة كتابُ ابن الأثير (١١٦٠-١٢٣٢)، ثم كتاب أبي صالح، وكان يعيش في العصر نفسه، وكتب حوالي سنة ١٢٠٠، ولعله وُلِد قبل مولد ابن الأثير ببضع سنين، ثم يلي ذلك كتاب ابن خلكان «وفيات الأعيان». وكان ابن الأثير من أهل ما بين النهرين، وكان أكثر درسه للعلم في الموصل وبغداد، وقضى معظم حياته في الدرس والأدب، ولكننا لا نستطيع أن نجعله في الميدان الذي نحن فيه إلا في مرتبةٍ دون مرتبة كبار المؤرخين، ولعله نقل أخبار الفتح عن كتاب الطبري، وما جاء فيه من ذلك لا يزيد الأمر إلا تحييرًا. ومن أعجب الأمور أن كتابه الذي يُسميه «الديوان الكامل» تزيد قيمته بعد أن نخرج من فترة الفتح، حتى إنه ليُخَيَّل إلينا أن القضاء جرى بأن يُلقي أخبار الفتح في مَجاهل النسيان. وأما ابن خلكان فقد كان صديقًا لابن الأثير، وخَلَّف كتابًا في تراجم الأعيان، وقد نقلنا عنه كثيرًا من الأخبار، وتوجد نسخة قيِّمة من ذلك الكتاب في اللغة الفرنسية، نشرها Mac Guckin de Slane، وكتاب أبي صالح «تاريخ الكنائس والديارات» معروفٌ اليوم، والفضل في ذلك يرجع إلى نسخة المستر B. T. Evetts التي طُبعت في أكسفورد.

وأما تاريخ مصر القصير الذي ألَّفه عبد اللطيف البغدادي، فقد كان معروفًا من زمنٍ طويل، والفضل في ذلك راجع إلى نشرة «ويت» مع ترجمتها اللاتينية، وقد وُلِد عبد اللطيف في بغداد في سنة ١١٦١، ورأى كثيرًا من الحروب مع الصليبيين في أيام السلطان صلاح الدين مع أنه لم يكن من الجند، على أنه سافر في بلاد الشرق الأدنى، وأقام مدةً طويلة في مصر، وكان قصده من زيارتها في أول الأمر أن يسمع حكمة «الميمونيين».^٤ وقد اشتهر بالعلم شهرةً واسعة؛ لما كان عليه من معرفة بالطب والفلسفة والتاريخ،

^٤ لا شك أنه يقصد الفاطميين. (المعرب)

ولكن خدمته للتاريخ ينقص منها ما في أخباره من قصر واختصار، ومن الاستطراد في كتابته وتنقله من أمر إلى آخر.

ياقوت (١١٧٨-١٢٢٨) هو كاتبٌ شائق، وأكثر ما كتبه موثوق به، وقد وُلِدَ في بلاد الدولة الرومانية، ثم بيعَ رقيقًا في بغداد لتاجر، فكان يُبعث في التجارة إلى بلاد الخليج الفارسي، ثم ترك مولاه لخلافٍ شجر بينهما، وأخذ في تحصيل العلم، وكان يرتزق في أثناء ذلك من نسخ الكتب، ثم صالح مولاه قبل سنة ١٢٠٠، وعاد إلى الاشتغال بالتجارة، وسافر من أجل ذلك إلى جزيرة «كيس»، ولكنه عندما عاد من سفره وجد أن مولاه قد تُوِّفِي، فاشتغل ببيع الكتب والتأليف والسفر، وحوالي سنة ١٢١٣ زار مدينة «تبريز» وبلاد الشام ومصر، وبعد ذلك بسنتين سار إلى الشرق من دمشق، حتى إذا بلغ مرو ألقى بها مكتبةً مليئةً بالكتب، وهناك بدأ كتابه «معجم البلدان»، وانتهى من كتابته في سنة ١٢٢٤، ولكنه اضطر إلى الرجوع لزيارة الإسكندرية، ولم يبدأ في نقل كتابه إلا في سنة ١٢٢٧ في حلب، ومات وهو يشتغل في ذلك العمل في السنة التالية، وإنما لمَّا يؤسَف له أنه لم يستطع أن يُعيد النظر على كتابه، وهو كتاب لا يزال ذا قيمة عظيمة في التاريخ والجغرافيا.

وأما ديوان المكين أو ابن العميد، أي كتاب تاريخ المسلمين، فهو مجموعة من نَتَفٍ وأخبارٍ قصيرة مرتَّبة بحسب تاريخ السنين، والكتاب معروف؛ إذ نُشِرَ نصه مع ترجمةٍ لاتينية في سنة ١٦٢٥، نشره Erpenius، وقد نقل «جبون» عنه كثيرًا، كما نقل عنه كثيرون غيره، ولم يكن لـ «جبون» من المراجع العربية إلا هذا الكتاب مع بضعة كتب أخرى قليلة، وقد قال رينودو فيه رأيًا غير مشهور، إذ قال:°

Qui Elmacinum sequuntur si Arabice nesciant, non ipsum sed interpretem sequiprehenduntur, qui ut in multis saepe falsus est, ita circa annorum Arabicorum cum Romanis comparationem saepissime (His. Pat. Alex. p. 172).

° ومعنى هذه النبذة: «إن الذين يأخذون عن المكين بغير أن يكونوا مُلمِّين باللغة العربية، لا ينقلون إلا عن طريق مُترجم يكون في أغلب الأحوال مُخطئًا خطأً عظيمًا، حتى إنه كثيرًا ما يُقارن بين تواريخ سِني التقويم العربي وبين أخرى من سِني التقويم الروماني.»

وكذلك قال فيما يتعلق بالتواريخ:^٦

Infinitis exemplis constat hallucinari saepissime Elmacinum.

والظاهر أن المكين، كما قال رينودو، جعل ديوانه أو جزءاً كبيراً منه على أساس ساويرس، وهذه الحقيقة توضّح بعض السبب في قلة تحرّيه ودقته، وقد وُلِدَ المكين حوالي سنة ١٢٠٥، ولكن تاريخه ينتهي إلى ما قبل عصره بنحو قرن، وقد كان مسيحياً مصرياً، ولكن مؤلفه يجب أن يُعدّ بين المؤلفات الصغيرة القيمة في نظر الباحث في تاريخ مصر. أبو الفرج (١٢٢٦-١٢٨٦)، ويُسمّى كذلك ابن العربي؛ نظراً لأنه من أصلٍ إسرائيلي، وقد وُلِدَ في ملطية بأرمينيا، وهو معروف بكتابه «تاريخ الدول» الذي نشره «بوكوك» مع ترجمةٍ لاتينية، وهذا التاريخ مكتوب باللغة العربية، وقد اختصره أبو الفرج نفسه من كتاب أكبر كتبه باللغة السريانية، وقد جاء فيه أول ذكر مفصّل لإحراق مكتبة الإسكندرية المزعوم، ولكنه لا يزيد شيئاً على ما نعرف من أخبار الفتح العربي. وكتابه «تاريخ الكنائس» باللغة السريانية يتعلق بالكنيسة السورية أكثر مما يتعلق بكنيسة الإسكندرية، ولكن به بعض أخبار قيّمة تتعلق بعصرنا الذي نعالجه، وكان أبو الفرج مسيحياً يعقوبياً، وصار أسقفًا، ثم صار بطريقاً لطائفته.

وللنوي معجم في التراجم فيه كثير من الأخبار التي لا تتعلق بعصرٍ خاص، ولكننا لا نجد به كثيراً مما له علاقة لازمة بالفتح العربي، وقد وُلِدَ في قرية «نوا» بقرب دمشق في سنة ١٢٣٢، وصرف حياته في الدرس والتعليم، ثم مات من الإعياء والجهد، ولا يزال قبره محفوظاً، وله في نفوس الناس مقامٌ كبير؛ إذ يعدّونه ولياً من أولياء الله.

وأما القزويني المتوفى سنة ١٢٨٣، فقد خُلف كتاباً في آثار البلاد، وهو يُشبه أن يكون دليلاً لوصف الآثار القديمة، وقد وجدناه ذا فائدة في المسائل المتعلقة بالآثار. وكتاب أبي الفداء في وصف البلدان لا يسعنا أن نُغفله؛ فهو قيّم لذاته، وقد زادت قيمته لما أضاف إليه «رينو» في طبعته الفائقة التي جاءت في مقدمتها مقالة ذات فائدة عظيمة، وُصفت فيها الموارد العامة لعلم وصف البلدان في العربية.

وقد كان أبو الفداء علماً من الأعلام، سليل الأسرة التي أنجبت صلاح الدين الأيوبي، ودرج في سننها من سُبُل الفروسية، فكان يهيم بمُعمعان الحرب منذ نعومة أظفاره، على

^٦ ومعنى هذه النبذة: «وئمة أمثلة لا عدّ لها تدل على أن المكين كان في أكثر الأحيان يخلط ويضل».

أن ناحيته العقلية كانت ناميةً زاكية، وصار في آخر عمره سلطاناً لحماة فوق ما كان عليه من سعة العلم والتبريز في الأدب، فكان بابه مقصداً للأعلام في كل ضرب من الفنون والآداب، وكان مولده في سنة ١٢٧٣، وكانت وفاته في سنة ١٣٣١.

ولعلنا لا نكون تجاوزنا الحدود ونحن في صدد قولنا هذا في وصف البلدان إذا نحن عرضنا لكتاب أميلنو *Geographie de l'Eg. à l'Epoque Copte*؛ فهو كتابٌ عظيم النفع، يُرجع إليه لمعرفة أسماء البلدان في العصر القبطي والعربي. وكذلك يجدر بنا ذكر مقال المستر «لسترانج» في مؤلفي كتب وصف البلدان من العرب، وذلك في مقدمة كتابه *Palestine under The Moslems*.

ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٥) يذكّرنا اسمه بانتشار الدولة الإسلامية على بلاد المغرب؛ فقد كان مولده في تونس، ولكن أسرته كانت قد انتقلت من زمنٍ طويل إلى بلاد الأندلس وأقامت بها، ثم تركت أشبيلية، وأقامت في سبتة قبل ميلاده بنحو قرن، وقد حصّل ابن خلدون العلم في تونس أولاً، ثم في تلمسان، ثم لحقّ بسلطان غرناطة، وقام بنفسه على عقد المعاهدة مع «الدون بدرو» القاسي ملك قشطالة، وقد استطاع سلطان غرناطة بتلك المعاهدة أن يعود إلى قصبه مُلكه، وتاريخ ابن خلدون بحالته التي بقي عليها إلى اليوم مختلطٌ تحيط به ظلمة حيث يصف أخبار فتح مصر، على أنّا نجد به نبذاً ذات قيمة عظمى ظهر صدقها الناصع ظهوراً جلياً.

المقريزي (١٣٦٥-١٤٤١) نجد فيه مؤلفاً مصرياً إذ وُلِدَ بالقاهرة، وكتابه «الخطط والآثار» أثرٌ نفيس من آثار العمل المتصل في جمع الأخبار، وقد كان كاتباً مُكثرًا عظيم الإكثار، وكان مُطلعاً على عددٍ عظيم من المؤلفات، غير أن معظمها قد ضاع ودرست معالمه، فهو من جهة مقدار ما كتب أعظم مراجعنا وأكبرهم شأنًا، على أنه قد رجع فيما رجع إليه إلى بعض مؤلفين ليسوا ذوي ثقة عظمى، ومنهم من لا يتضح معنى قوله ومنهم، من يُشكّ في روايته، وعلى ذلك فإنه مع شدة غيخته في كتابته وعنائه في عمله لا نستطيع أن نصفه بالدقة والتحري، ولا بأنه استطاع أن يُحسن بناء ما وجد دونه من الأخبار.

ابن حجر العسقلاني (١٣٧٢-١٤٤٨) نحن مدينون له بكتابه في التراجم الذي أفادنا في ترجمة حياة «عمرو، وسواه من القواد في مدة الفتح»، وكان مولده في عسقلان كما يدل عليه اسمه، ثم سافر كثيرًا في بلاد الشام وبلاد العرب ومصر، وحج إلى بيت الله إذ كان عمره عشر سنين، واشتغل بالتجارة ثم بالشعر ثم بالأدب، ومات وقد طعن في السن في مدينة القاهرة.

أبو المحاسن (١٤٠٩-١٤٦٩) كان أبوه مملوكًا للسلطان برقوق، وولاه على حلب ثم على دمشق، ولكن المؤرخ نفسه وُلِدَ في القاهرة وتعلَّم بها، وكان المقرئ في أحد من تلقى عنهم العلم، وقد جمع كتابه في تاريخ مصر على طريقة هي أشبه شيء بطريقة المقرئ؛ أي إنه كان يروي مختلف الروايات عن الحادث الواحد بغير أن يعلِّق عليها أو ينقدها أو يرجِّح بعضها على بعض، وإن فعل كان ذلك نقدًا يسيرًا.

السيوطي (١٤٤٥-١٥٠٥) هو آخر من نذكر هنا من المؤرخين، وكتابه «حُسن المحاضرة» مبنيٌّ في كثير من نواحيه على كتاب المقرئ؛ فهو ينقل عنه قطعًا بأكملها نقلًا لفظيًا، وكان السيوطي من أهل القاهرة، مع أن أسرته كانت في الأصل من أرومة فارسية، وحلَّت في أسبوط منذ ثلاثة قرون قبل مولده، وكان أبوه قاضيًا في القاهرة، وعلم بالشيخانية، وخطب في مسجد ابن طولون. وقد بدأ السيوطي يكتب منذ صغره، وكان يفخر بأن مؤلفاته معروفة في آسيا الصغرى، والشام، وبلاد العرب، وشمال أفريقيا، وبلاد الحبشة ذاتها، ولكن غروره وتفيهقه جعلاه مكروهًا عند الناس، فعزل عن أعماله المختلفة في التدريس، أو اعتزل العمل بها من تلقاء نفسه، ثم انتحى ناحية في جزيرة الروضة ومات بها. وكتابه في التاريخ يدل على انحطاط حتى إذا قورن بكتب سلفه الأقربين، ولكن من الحق أن نقول عنه كما نقول عن سلفه، إن اختيارهم للروايات كان يحوي أخبارًا لها قيمة وخطر ممَّا أغفله سواهم من أصحاب المصنَّفات الأخرى، أو ممَّا ردُّوه ولم يروا إثباته.

على أننا لا بد أن نذكر مؤلفًا آخر ذا شأن عظيم، ولم يكن من مؤلفي التاريخ، بل من الكتاب في وصف البلدان والآثار، ولم يُكشَف مؤلفه إلا سنة ١٨٩١، نعني به ابن دقماق، ويظهر أنه مصري، وأن وفاته كانت سنة ١٤٠٦. وقد نشر الدكتور «فولرز» نص كتابه مع مقدمة اعترف فيها، وحقَّ له ذلك، بما كان عليه المؤلف من سعة العلم التي تستلقت النظر، والقصد الأول للكتاب يدل عليه عنوانه؛ فهو وصف لبلاد مصر، وكثير من الحقائق التي حفظها ابن دقماق في كتابه لم يسبقه إلى ذكرها أحد، وهي شائقة من أروع ما كُتِب، ولا سيَّما ما كان منها في وصف آثار الفسطاط والإسكندرية، ولنضرب لذلك مثلًا، فإنه يذكر أن الباب الأصلي للحصن الروماني الذي كان تحت كنيسة المعلِّقة كان في عام ١٤٠٠ مستعملًا لمرور الناس، ولعلنا نرجو أن يوفِّق الدكتور «فولرز» إلى نشر ترجمة لذلك الكتاب العجيب.

هذه إذن أمهات الكتب الشرقية التي استمددنا منها تاريخنا هذا، وليس منها واحد يذكر أخبار الفتح واضحة متصلة، بل نرى واجبنا أن نقول إنه ليس منها ما يذكر تلك

الأخبار دقيقة، ولا يكاد الإنسان يتصوّر مقدار ما فيها من خلط في التواريخ والحوادث والأشخاص، ولعل القارئ يستطيع من مطالعة الملحق التي ألحقناها في آخر الكتاب أن يتبيّن شيئاً من مقدار ما هنالك من خلط في التاريخ، ومقدار ما عانيناه من المشقة في ابتداء طريقة لضبط تواريخ الفتح الفارسي والفتح العربي؛ فالظاهر أن مؤرّخي العرب لا يعرفون شيئاً عن تيودور القائد الأعلى لجيوش الروم، فهم يخلطونه ببعض أصاغر القواد، وهم كذلك يخلطون بين قيرس وبنيامين، وبين فتح قُطر مصر وفتح مدينة مصر وفتح الإسكندرية، وأما معاهدة بابلين فهم يخلطونها بمعاهدة الإسكندرية،^٧ وكذلك لا يميزون بين فتح الإسكندرية الأول الذي كان صلحاً، وبين فتحها الثاني الذي كان عنوةً في مدة ثورة منويل. والحق أننا لا ندّعي أننا قد جلونا هذه الظلمات، فإننا لم نعمل سوى أن حاولنا تبين أكبر مواطن الخلط، والوصول إلى الحقائق التي غطى عليها تناقض الأخبار. وقد حاولنا كذلك أن نكتب بغير تحيُّز إلى جانب القبط أو العرب؛ فبدأنا درس هذا التاريخ وكان الاعتقاد السائد أن القبط قد ساعدوا العرب ورحّبوا بهم، غير أننا اضطررنا إلى أن نعتقد أن التاريخ قد ظلم القبط في ذلك ظلماً فاحشاً، وكذلك بدأنا درسنا على الاعتقاد الشائع أن العرب أحرقوا مكتبة الإسكندرية، غير أننا اضطررنا إلى أن نرى أن التاريخ قد ظلم العرب في ذلك ظلماً فاحشاً كذلك، وقد رحّبنا بالرأيين الجديدين معاً؛ إذ كنّا ممن يحملون لكلا الشعبين العربي والقبطي أكبر الإعجاب. على أننا لا يحملنا ذلك على الانحياز لأحدهم، فما كان لنا إلا قصد واحد، وهو أن نصل إلى الحق. غير أننا نرجو أن يهتمّ العرب والقبط جميعاً بسعيينا هذا الذي سعيينا إليه في تمييز الحق وتصفيته من الباطل، وفي جلاء عصر شديد الظلمة من عصور تاريخ مصر.

وكنا في كتابة الألفاظ العربية نسير على النظام المتَّبَع في نشرة مطبعة «كلارندرن» لكتاب أبي صالح، وهو النظام الذي أقرّه كثير من العلماء الإنجليز باستعمالهم إياه. على أننا لم نجد من الضروري أن ننقل وفق هذا النظام ما دخل إلى اللغة الإنجليزية من الألفاظ العربية وصقله الاستعمال، مثل محمد Mohammed، وعمر Omar، ومكة Mecca، والقاهرة Cairo، وكُنّا نحذف أداة التعريف كما فعل من قبلنا المستر Le Strange في بحثه «بغداد». ولقد كان من العسير في بعض الأوقات أن نختار صورة

^٧ قد عاد المؤلف عن هذا الرأي في رسالته التي ذكرناها في الملحق السابع، وهي «معاهدة مصر في الطبري» (المعزّب)

لللفظ من صور له متعددة بين يونانية وقبطية وعربية، فمثلاً آثرنا استعمال لفظ Nikiou، وهو يوناني قبطي؛ إذ كان هو المستعمل عند الفتح، وفضلناه على لفظ نقيوس، وهو الصورة العربية لاسم تلك المدينة؛ إذ إن تلك الصورة تكاد تكون ميتة اليوم، ولكننا عند ذكر الفيوم رأينا من اللازم استعمال ذلك اللفظ المألوف، وفضلناه على الصورة القبطية لذلك الاسم وهي «بيوم»، أو الصورة اليونانية الرومانية «إقليم أرسنويه»، وهذا الاختلاف كان في أكثر الأحوال مقصوداً على ذلك ولو كان خطأً، ويجب ألا يُضاف إلى بيان الأخطاء الغير المقصودة أو وجوه النقص في الكتاب.

ولا بد لنا أن نشكر الدكتور المبجل «ر. ه. شارلز» إذ أعارنا ترجمته لكتاب حنا النقيوسي، والمستر «ف. ك. كونيير» إذ أعارنا ترجمةً إنجليزية لكتاب سبيوس، وللمستر «ب. ت. افيس» أن أعاننا بترجمة نبذة كثيرة من الكتب العربية، والمستر «و. أ. كروم»، والمستر «أ. و. بروكس»، والأستاذ «فولرز»، الأستاذ في «يينا»، لما قدّموا لنا من الاقتراحات ووجوه النقد. ولا بد لنا أن نذكر مع الشكر والعرفان من ساعدونا أثناء زيارتنا القريية لمصر، ونخصّ منهم فضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية؛ إذ قد قدّم لنا بعض قطع اختارها أو كتبها خاصة بالفتح، ومرقص بك سميكة إذ ساعدنا بأن راجع معنا نسخة من تاريخ ساويرس، كما قدّم لنا كثيراً من الأيادي في وجوه مختلفة لم يدّخر فيها وسعاً، وجناب ماكس هارتز بك إذ قدّم لنا كثيراً من البيانات عن الحصن الروماني حصن بابليون، وعن سوى هذا من أمور خاصة بالفن والآثار، والكبتن ليونز R. E. بنظارة الأشغال العامة، والمنسنيور «ب. كازانوف» مدير المعهد الفرنسي، والمستر «أ. أ. فلوير» رئيس مصلحة التلغرافات؛ إذ قدّموا لنا كثيراً من المساعدات فيما يخصّ أسماء المواضع وخطط البلاد عمومًا. وفوق كل ذلك أبادر بأحرّ الاعتراف بفضل صديقي المبجل المفضل «العميد بوتشر» بالقاهرة؛ إذ أتاح لي فرصة زيارة القاهرة مرة ثانية من أجل هذا الكتاب، وقد كان لا يفتّر عن أن يغمرني بعطفه وتشجيعه، وهو يتابع خطواتي في هذا العمل، ويضيء لي السبيل فيه.

ألفريد ج. بتلر

أكسفورد، في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٢

الفصل الأول

خروج هرقل

استهلَّ القرن السابع والدولة الرومانية تلوح كأنها تنحدر من حال الاضمحلال إلى حال الذُّهاب والفناء، وقد كانت تلك الدولة قبل ذلك بستين عامًا قد أبلغها سلطان جستنيان إلى بلاد القوقاز وبلاد العرب شرقًا، وإلى أعمدة هرقل^١ غربًا، وقد كان لذلك العاهل شخصية قوية ملكت على الناس عقولهم، حتى لكان يُخَيَّل إليهم — كما قال القائل — «أن العالم كله أضيَّق من أن يسعه»^٢.

وقد كان مجده وأبَّهة مُلكه مُساويين لقوَّته وسلطانهِ، وكان حزمه عدلاً لمجده، حينًا من الدهر على الأقل، وكان فوزه في ميادين العلوم والفنون فوزًا باهرًا، حتى إنه ليُبَيَّر انتصاره في ميادين الحروب؛ فإن عملية الجليلين اللذين يقتربان باسمه لا يزال باقياَ منهما قانونه ومجموعة أحكامه يُسايران الأيام، مشهودًا لهما أنهما عمدتان في فقه القانون، في حين أن كنيسة «أيا صوفيا» لا تزال على مر الأيام ماثلةً يشهد لها الدهر أنها أبدع أثر وأجلُّ مثل في طراز البناء البيزنطي.

على أن خطر الاضمحلال كان ماثلاً حتى في أيام «جستنيان»؛ فقد توالى النوازل على الدولة حتى خُشي عليها، فمن فسادٍ خُلقي إلى آخر سياسي. وزادت عليها نكباتٌ طبيعية؛ فاجتاح الوباء بلاد الشرق كلها بادئًا من مدينة «الفرما»، ثم ما زال يعصف ببلاد مصر جائئًا خلالها إلى أن بلغ بلاد «لوبيّا»، وأنشَبَ مَخالبه في فلسطين وما يليها من بلاد فارس إلى القسطنطينية. وأعقب الوباء الزلزال، فدمَّر من المدن ما قد يَعْدل ما أصاب أهل

^١ أعمدة هرقل يُقصد بها مَضيق البحر الأبيض، المعروف الآن بمضيق جبل طارق. (المعرب)

^٢ عن الأستاذ Bury. نقله من كتاب Procopius في كتاب History of The Later Roman Empire (الجزء الأول، صفحة ٤٧٠-١).

الدولة من «الموت الأسود»؛ فكانت آخر أيام ذلك العاهل القانوني تغشاها سحابةٌ دَكْناء من الهم وتوقُّع البلاء. وما كادت أيام حكم خلفه «جستن» تقترب من نهايتها حتى كانت حكومة الدولة تتصدَّع، وقد كانت أيام ذلك الحكم قصيرة ولا روح فيها، وانتهى العاهل منها بالجنون. فلما جاء بعده «تيبريوس» سنة ٥٧٨ أمل الناس أن يكون أسعد طالعا من سلفه، وقد كان يُرجى منه على الأقل أن يسعى ليُوقف تيار الاضمحلال، ولكن الأجل لم يُمهله حتى يظهر قدره، فخلَّف لمن جاء بعده، وهو «موريق»، خزائن خاوية، وشعباً مُتذمراً، ودولةً غير مُتماسكة.

وما كان لمثل ذلك الكرب أن ينفرج إلا على يدي رجل له أعظم عقل، ولا يُخطئ له رأي. ولم يكن «موريق» بذلك الرجل، مع أنه كان يقصد خيراً؛ فقد أفسد عليه خُططه وخيَّب سياسته عيبٌ طالما أفسد أحسن الخُطط والآراء عند تنفيذهما، ألا وهو قلة الاعتداد بتغير الظروف والأحوال سفهاً وجهلاً، فأدخل على جيشه بدءاً يريد بها إصلاح شأنه، وكان ذا دراية بفنون الحرب وخططه، وما أحسن ما كتبه في ذلك الشأن، غير أن ذلك لم يحفظ كتائبه من الهزيمة، ثم إنه عمد إلى الاقتصاد، وأخذ نفسه بذلك أخذاً شديداً لكي يُصلح من حال الدولة المالية، فخاب سعيه فيما قصد إليه، ولم يُفد إلا أن أمل شعبه وأبعده عنه كرهاً، فثار به، ورمى بالتاج مُزديراً إلى جنديٍّ جاهل مشوه الخلقة، وهو «فوكاس».

وكانت الدولة عند ذلك كأنها سائرة إلى الدمار لا يُنجيها منه شيء؛ فكان حكم «فوكاس» حكماً ظالماً، قائماً على جيشٍ فاسد، تدعمه عُصبةٌ فاسدة من الأشراف، حكماً تتناقص هيئته وقوته كلما بعدت عن قصبته ميلاً فميلاً، وسلَّط على أنحاء الدولة سوط عذاب من الحكم السيئ، حتى لأصبحت وأقل بلادها عذاباً تلك الأقاليم التي تستعر فيها الحرب مع الفرس أو مع همج الشمال.

وفي الحق لم يكن في بلاد الدولة الرومانية ما هو أشقى حالاً من مصر؛ فقد سعى «جستنيان» جهده ليجبر القبط الذين ليسوا على مذهب الدولة (الأرثوذكسي) فيدخلهم في ذلك المذهب، ولكن امرأته «ثيودورا» عملت من جانب آخر، فأفسدت بعض سعيه؛ إذ كانت تعطف على مذهب هؤلاء الأقباط عطفاً ظاهراً.^٢ على أن ذلك العطف ما عثم أن قضى عليه

^٢ انظر كتاب الأستاذ History of The Later Roman Empire: Bury (الجزء الثاني، صفحة ٩٠٨)، وفيه يقتبس الأستاذ من ترجمة R. Payne Smith لكتاب «حنا الإفيسوسي» عن السريانية قصةً عجبية

الإمبراطور «جستن» وعفا أثره؛ ومن ثم عاد الكفاح الشديد الذي ثار قديماً بين طائفتي «الملكانيين» و«المونوفيسيين»^٤، وصار أشدَّ سعيّاً، ولم يكن عند قبط مصر همٌّ أكبر منه يملأ قلوبهم ويملك عليهم آمالهم؛ فلم يكن عجباً على ذلك أن يُسمع صليل السلاح بين حين وحين في مدينة الإسكندرية نفسها، وأن تمتلئ أرض الصعيد بعصابات اللصوص وقُطاع الطُّرق،^٥ ويغزو أكنافها البدو وأهل النوبة، بل لم يكن عجباً أن تضطرب الأحوال في مصر السفلى، فتصبح ميداناً للشغب تثور بها فتنة بين الطوائف تُوشك أن تكون حرباً أهلية،^٦ ولم يكن عجباً أن يكون هذا في بلادٍ أصبح الحكام فيها لا همٌّ لهم إلا أن يجمعوا المال لخزائن الملك البيزنطي وحاشيته، وأن تكون لمذهبهم الديني اليد العليا بين أهل البلاد؛ فصار الحكم على أيديهم أداة لا تؤدي إلا إلى الظلم ونشر الشقاء؛ فالحقُّ هو أن بلاد مصر إذ ذاك كانت جميعها تضطرم بنار الثورة، ورغبة الخروج لا يُغطيها إلا غطاءً شفيف من الرماد.

بدأ حكم «فوكاس» في نوفمبر سنة ٦٠٢، وفي ذلك اليوم لبس التاج في حفلٍ عظيم حسب الرسوم المعروفة، ألبسه إياه البطريق «قرياقوس» في كنيسة القديس حنا بالقسطنطينية، ودخل المدينة من الباب الذهبي، فسار فيها بين صفوف من العُمد الجليلة، وفي الطُّرق الكبرى تحيط بموكبه الناس يهلّلون له في سرورٍ كبير. غير أنه ما أتت سنة ٦٠٩ حتى كانت بلاد الدولة كلها هائجَةً تنهياً للثورة، ثم بدأت الثورة في «بنطابوليس»، والرواية المشهورة لتلك الحوادث هي أن «كريسبوس» صهر «فوكاس» — زوج ابنته — استوجب أن غضب عليه الملك غضباً هائلاً؛ وذلك بأن أقام تمثاله وتمثال عروسه في ميدان السباق؛ فلما أن فسد بذلك ما بينه وبين الملك، شرع كريسبوس يدبّر لحمية ثورة، ودعا هرقل حاكم إفريقيا لينفذ ما دبّره. أما الحقيقة فهي أن هرقل كان يدبّر أمر ثورة لم يكن فيها صادراً عن أمر «كريسبوس»، وقد ذكر تلك الحقيقة «قدرينوس» ذكرًا صريحًا لا شك

عن تحويل «النوباديين» عن دينهم، وهم قوم كانوا يعيشون في الأرض الواقعة إلى شرق نهر النيل في صعيد مصر.

^٤ اليعاقبة، وهم عامة أهل مصر.

^٥ انظر كتاب «حنا مسكوس» Pratum Spirituale، والمُلحق الذي كتبه به Migne، وكتاب Patr. Gr. الباب ١٤٣.

^٦ عن كتاب حنا «النقيوسي»، ترجمة زوتنبرج (صفحة ٢٥٩ وما بعدها).

فيه، ولم يكن «كريسبوس» صهر الإمبراطور بالرجل الذي يقدر أن ينهض بادئاً بأمر؛ فلما أن سمع بما ثار من الاضطراب في «نطابوليس» قويت نفسه، فأنفذ سراً إلى الثائرين كُتَباً يحثهم فيها على ما هم فيه، ويعيذهم بالمساعدة إذا ما استطاع «هرقل» أن يسير إلى القسطنطينية، وقد كان «هرقل» قد تقدّم في السن، فلم يكن قادراً على مثل هذه المجازفة،^٧ فما كانت سنه بأقل من خمسة وستين عاماً، إلا أنه رأى دونه ابنه وسميه «هرقل»، وكان عند ذلك في مُقْتَبَل العمر، ورأى صديقه «نيقتاس»، وكان نائبه ووكيله الأكبر، فما أسرع أن وجد فيهما الأداة الصالحة لإنفاذ خطته.

وقد أساء كثير من الناس فهم خطة الحرب، فذكر «جيون» — وهو حجة فيما يقول — رواية تافهة خلع عليها قوة بذكره إياها، وهي أن هرقل ونيقتاس اتفقا على أن يسير أحدهما بحراً والآخر برّاً قاصدين إلى العاصمة، فمن سبق إليها كان جزاؤه أن يفوز بالتاج.^٨ ولا تنس أنهما ابتدأ من «قيرين»؛^٩ فإذا هما قد ابتدأ ومع كل منهما قوة من الجيش مُساوية لما مع الآخر، لم تكن قسمة عادلة، وكان سباقهما سباقاً لم يكن قبله أكثر منه ظلاماً وحيثاً؛ فإن هرقل لم يكن عليه إلا أن يجوز البحر الأبيض، ثم يُساحل بلاد اليونان ومقدونيا، ثم يقذف بعد ذلك بجيشه على العاصمة، في حين أن «نيقتاس» كان عليه — على ما جاء في تلك الرواية — أن يسير إلى مصر، فينزعها من يد «فوكاس»؛ ومن ثم كان عليه أن يسير سيراً طويلاً مُنهكاً إلى فلسطين وسوريا وقليقيا وآسيا الصغرى؛ فَهَبَ أنه في مثل تلك الحال فاز فوزاً مُبيناً في عدة مَواقِع باهرة، وَهَبَ أن كل مقاومة له خَبَت نيرانها، وانطفأ لهيبها، هَبَ كل ذلك تجد أنه ما كان مع ذلك ليستطيع أن يُتابع سيره في السباق لنيل الجائزة لفوات الوقت عنه إذا لم يكن لشيءٍ سواه؛ ولهذا نرى أن الأمر لم يكن كما جاء في تلك الرواية. وإننا لو صدّقنا وجود فكرة مسابقة بين مُتنافسين يكون التاج فيها لمن سبق — وهذا ما نستبعده ونشكّ فيه كل الشك — نقول لو صدّقنا ذلك لكان خط السير أبسط مما تزعم الرواية، وأقرب إلى أن يكون السباق معه عادلاً على سواء. إنه لا شك في

^٧ كان «هرقل» قائد الجيوش الرومانية في حرب «موريق» مع الفُرس.

^٨ ويأخذ Diehl نفسه بهذه الرواية. انظر كتابه *L'Afrique Byzantine*، صفحة ٥٢٠.

^٩ يقول بعض المؤرخين إن هرقل ابتدأ من «قرطاجة»، ولكن يمكن أن يُفهم من «حنا النقيوسي» أن هرقل الصغير سار من «قيرين»، وأن هرقل الكبير سار في جيش إلى قرطاجة بعد سفر ابنه بمدة من الزمن، فأخذ المدينة؛ ومن ثم جعل مُقامه فيها.

أن إقليم «بنطابوليس» لم يكن فيه ما يكفي لما يقوم بحاجة جيش عظيم، فما بالناس بما يكفي جيشين؟ ولم يكن على قائد كل فرقة من الفرقتين أن يكتفي بالذهاب إلى «بيزنطة»، بل كان لزاماً عليه أن يرفع علم الثورة حيث يسير، وأن يجمع المؤن والأمداد، ثم يجتمع كلٌ منهما بأخيه حتى يضربا العاصمة ضربةً تتصدع لها. فاستقرّ الرأي على إنفاذ هذه الخطة، بأن يذهب «هرقل» بحرّاً، وأن يسير «نيقتاس» في البر — لا شك في هذا — ولكن الذي جهله «جبون» ومؤرّخو اليونان، ولم يقدرُوا على الفطنة إليه، هو أن الغرض الذي رمى إليه «هرقل» هو مدينة «سلانيك»، وكان القصد الذي رمى إليه «نيقتاس» هو مدينة «الإسكندرية»، وأن نجاح الخطة المشتركة كان مُتوقَّفاً على انضمام هاتين المدينتين للثوار، أو خضوعهما لهم.

إنه لا يكاد يكون شك في أن هرقل كانت له صلاتٌ وثيقة بأهل «سلانيك» أو بحزبٍ منهم، وأن «نيقتاس» كان يتوقع أن يلقي في مصر ترحيباً وتسهيلاً، وأنه إن لقي مقاومةً فلن تكون إلا مقاومةً يسيرة. على أن توقُّعه لم يصدّق، وفشل حسبانه؛ إذ صمد له عدوٌّ شديد المراس لم يكن يتوقَّعه، فوقف في سبيله. وإني أرى من الواجب عليّ أن أؤكد مرةً أخرى — مفنّداً لقول جبون — أن «نيقتاس» لم يكن له إلا قصدٌ واحد وهو فتح مصر، وأن مصر كانت من خطة العمل مع «هرقل» بموضع القطب تدور عليه رحاها، وأنها كانت العقبة لا عقبة سواها بينه وبين القسطنطينية؛ فإذا هو فتحها ملكً بذلك الفتح أرضاً يستطيع أن يجنّد منها الجنود، وتمكّن من «مزرعة النيل» تُخرج له القمح والخيرات، ووضع يده على ميناء الإسكندرية وما فيها من السفين؛ فإذا تم له ذلك كان من أشدّ الحمق أن يقتحم بجيشه الشام وآسيا بدل أن يذهب عامداً نحو الدردنيل فيلتحق بجيوش هرقل. وعلى ذلك فقد كانت الخطة كما يلي:

كان على هرقل أن يُبحر بسفنه إلى «سلانيك»، وأن يُعد هناك أسطولاً قوياً وجيشاً جرّاراً، في حين أن «نيقتاس» كان عليه أن يملك الإسكندرية — وهي المدينة الثانية في الدولة جمعاء — فإذا هو ملكها قطع عن القسطنطينية ما كان يُبعث إليها من قمحها، ووضع يده على موضعٍ يستطيع فيه أن يُجهّز سريةً بحريةً يرمي بها «فوكاس»؛ فإذا لم يتهيأ له ذلك أمكنه على الأقل أن يقطع عن «فوكاس» كل إمداد من ذلك القُطر.^{١٠}

^{١٠} كان المؤرخ الأرمني «سبيوس» يعيش في هذا الوقت أو قريباً منه، وهو يقدّر عمل هرقل تقديرًا عادلاً إذ يقول: «ثم ثار القائد هرقل بجيشه، وكان في إقليم الإسكندرية خارجاً على «فوكاس»، وجعل نفسه

وهذه الحادثة لا يذكرها مشاهير مؤرّخي بيزنطة إلا عَرَضًا في بضعة أسطر، ولا يكاد أحدهم يدرك مكان مصر وخطورة محلها من هذه الثورة، ولكن قد انبعث نورٌ جديد على تاريخ مصر منذ كُشف كتاب حنا النقيوسي، أو بقول أدقّ منذ نُقلت إلى لغةٍ أوروبية ترجمةً لنسخةٍ مخطوطة باللغة الأثيوبية من «ديوان أخبار حنا أسقف نقيوس»، وكانت «نقيوس» إذ ذاك مدينةً عظيمةً من مدن مصر السفلى، وكان حنا نفسه يعيش في النصف الثاني من القرن السابع للميلاد، وكان لا بدّ قد اتصل بكثيرٍ من الشيوخ المعمرين الذين شهدوا الحوادث التي أدّت إلى سقوط «فوكاس»، أو بمن يكون عندهم ذكرٌ منها؛ فديوان أخباره على ذلك له خطرٌ كبير، ويسترعي النظر فيه دقّة روايته وتحرّيه الحقيقة، إلا في مواضع شوّهت فيها النسخة المخطوطة تشويهاً، وذلك مع أن هذا الديوان نُقل من لغته الأصلية إلى لغةٍ أخرى. حقاً إن فيه بعض أغلاط، وفيه مواضع لا يتفق ما يذكره فيها مع سائر الحوادث، ولكن يعوّض ذلك ويكفّر عنه أن الكتاب يكشف من الحقائق شيئاً كثيراً كان مجهولاً؛ فالحقُّ أن ذلك الديوان يبعث من لدنه نوراً جديداً عجيباً يكسو تاريخ الدولة الرومانية الشرقية، وتاريخ بطارقة الإسكندرية، وتاريخ مصر عامة في ذلك العصر الذي قلَّ أن يوجد عصرٌ مثله في خطره ومكانه، على أنه عصرٌ قد أهمل أمره إهمالاً لا تُبرّره قلة ما ورد عنه، ونقص ما تخلف من آثاره، وفوق كل هذا فديوان حنا يُكمل من نواحٍ عدّة ما جاء في الروايات الأخرى من نقص، ويصحّح ما يشوبها من خطأ، مثل روايات «تيوفانز» و«قدرينوس» و«نيقفوروس».

ملكاً، واستولى على إقليم مصر.» وهذه كلمةٌ صغيرة، ولكن المؤرّخ يجعل فيها النجاح مُتوقفاً على فتح مصر، وذلك ما يجب أن يفهمه من يريد أن يدرك الأمر على حقيقته.

الفصل الثاني

النضال من أجل مصر

وإن شئت قلت إن الناس لا نعلم من ديوان الأسقف المصري أنه قد كان ثمة بعض قتال في إقليم البنطابوليس نفسه؛ فقد جمع هرقل هناك جيشاً من ثلاثة آلاف جندي مُنفقاً في سبيل ذلك أموالاً عظيمة، واجتمع لديه فوق ذلك جيش ممّا يسمّيه ذلك المؤرّخ «الهمج»، وكانوا بلا شك من البربر، وقد جعل هؤلاء تحت قيادة «بوناكيس»، وهو تحريف في اللغة الأثيوبية لاسم يوناني؛ فانتصر بفضل هذا الجيش نصرًا لم يُكلّفه كبيرُ عناء على قُواد الدولة، وهم «مارديوس» و«إكليزياريوس» و«إيزيدور»، واستطاع بوقعة واحدة أن يقضي على قوة فوكاس في ذلك الجزء من أفريقيا، وفي الوقت نفسه أرسل «كيسيل» حاكم طرابلس كتيبةً لعلها ذهبت إلى جنوب بنطابوليس. وعلى كل حال فإن نيقتاس بدأ السير عند ذلك نحو الإسكندرية مساحلاً، ثم لحقّ به في بعض المواضع «كيسيل» و«بوناكيس»، ولم يكن ثمة ريب في أنه سينزل على الرحب في كل مكان حتى يبلغ أكناف القطر المصري؛ ذلك بأن «ليونتيوس» حاكم مريوط — وهو الإقليم المصري في غرب الإسكندرية — كان قد استماله القوم، فوعدهم بجندٍ كثير.

ويظنُّ الناس أن مثل هذا السير إذا حدث اليوم حدث في صحراء مُجدبة لا يكاد الماء يوجد بها، ولكن قامت أدلةٌ كثيرة على أنه قد كان في القرن السابع في ذلك الإقليم كثير من المدن العامرة، وبساتين من النخيل، وأرضٌ واسعة ذات خصوبة، وهو إقليم لا يُعرَف فيه الآن، وإن شئت قلت إن الناس لا يتصوِّرون منه إلا أنه فيافي من صخور ومن رمالٍ مُحترقة. وهذا الأمر له خطر وشأنٌ كبير عند الرُّواد، وعند من يهتمهم الدرس والعلم؛ ولهذا نستطيع القارئ عذراً إذا نحن قلنا فيه كلماتٍ قليلة.

ذكر بطليموس أن إقليم «قيرين» ينتهي عند الجانب الشرقي لمدينة «دارنيس»، ومن ثم يبدأ إقليم «مرمرىكا»، ومنذ قلنا إن «نيقتاس» قد سار إلى الشرق فإنه لا بد قد مر ببلايا كثيرة، منها مدينة «أكسيلس» و«بالوفيس» و«بطراقس» و«أنتيبريجوس» ورأس «قطينيوم»، وكل هذه كانت في إقليم «مارماريكا». وكان أول إقليم «لوبييا» عند مدينة «بانورموس»، وكانت به مدائن كثيرة منها «قطابتموس» و«سيلنوس» و«بريطونيوم»^١، وهي «أمونيا» بحسب تسمية «سترابو» لها. وكانت «بريطونيوم» قصبة الإقليم، وفيها مقر الحاكم، ويلوح أن ذلك الاسم ما زال باقياً في الاسم العربي «البرطون». وكان ما يلي ذلك من الشرق في الإقليم ذاته مدينة «هرميا»، يليها «لوكاسبس»، وكان أول إقليم «مريوط» في منتصف المسافة بين «لوكاسبس» و«كيموفيكوس»، وكانت أكبر مدائن هذا الإقليم مدينة «بلينطين» في «تينيا»، ومدينة «تابوسيريس الكبرى»، وحصن «الكرونيوسوس»، ومدينة «مارية»، وهي مريوط.

وترد في كتب «بطليموس» و«سترابو» أسماء مدائن أخرى. ومن المحقق أن إقليم مصر في القرن الأول كان ينتهي حيث يبدأ إقليم «قيرين»، وأنه لم يكن يفصل بين الإقليمين مفازة من أرض لا يمكن السير فيها. وقد طرأ على إقليم «لوبييا» فيما بعد شيء من الفساد والخراب حتى أتى القرن السادس، فأصبح «جستنيان» يعوض الحاكم عن فقر إقليمه بأن ضم إقليم «مريوط» إلى حكمه. على أن الطريق بين بنطابوليس والإسكندرية بقي مع ذلك محفوظاً، مراحل محددة، وليس به من قطوع تذكر، ولا من عائق يعوق السير به، بل وما زال الطريق متصلًا قائماً إلى اليوم الذي نصفه في هذا الكتاب. وهذا أمر ثابت قام عليه الدليل القاطع؛ ذلك لأننا نعلم أن الجيش الفارسي سار في أوائل القرن السابع بعد فتح مصر ليفتح بنطابوليس وكان سيره في البر، ثم عاد بعد أن فاز فوزاً مُبيناً في غزوته تلك. ويقول «جبون» إن تلك الغزوة قضت قضاءً تاماً على المحلات اليونانية في مدينة «قيرين»، ولنذكر أن ذلك لم يكن إلا بعد سنواتٍ تسع من غزوة «نيقتاس»، ولكن «جبون» قد أخطأ الصواب كل الخطأ؛ إذ زعم أن جيوش «كسرى» جرت على ذلك الإقليم ذيل الخراب والعفاء؛ فالحق أن تلك الجيوش أحدثت بالإقليم ضرراً عظيماً، ولكنه لم يكن تخريباً قضي عليه، ولا تدميراً لا قيام بعده، بل إن الأمر كان على خلاف ذلك؛ فإن

^١ كان من مدينة «بريطونيوم» أول سير الإسكندر الأكبر ضارباً في الصحراء في رحلته المعروفة إلى معبد «أمون».

عمرو بن العاص العربي عندما فتح الإسكندرية بعد نحو ثلاثين سنة من ذلك الحادث اتَّجه نظره بالطبع إلى إقليم بنطابوليس، وسار نحوه فاتحاً «برقة» و«قيرين»، وليس في وصف تلك الفتوح ما يدل على أن ذلك المسير كان عملاً حربيّاً خطيراً، ولا أن العرب تغلبوا فيه على صعابٍ طبيعية.

إنه ليس شيءٌ أبعد عن الحق من أن يقول قائلٌ إن الطريق إلى غرب مصر كان يشقُّ فيافي قاحلة؛ فلدينا من الأدلة ما يذكر صريحاً أن كل أرض الساحل الواقعة إلى غرب مصر بقيت أهلاً يزكو بها الزرع حتى مضت قرونٌ ثلاثة بعد الفتح العربي. ويذكر المؤرخ العربي «المقريزي» أن مدينة «لوبيّا» قاعدة لإقليم يقع بين الإسكندرية و«مراقية». وذكره لهذين الاسمين على هذه الصورة يدل على أن الاسمين القديمين «لوبيّا» و«مرمريقا» قد بقيا في اللغة العربية لم يكد يعتريهما تغيير. وقال المقريزي في موضع آخر إن إقليم بنطابوليس يبدأ بعد مدينتي «لوبية» و«مراقية». وجاء في كتابي «القضاعي» و«المسعودي» ما يتفق مع هذا الدليل. وكان في إقليم «لوبيّا» أربع وعشرون مدينة ما عدا القرى الصغيرة. وقال المقريزي في وصف «مراقية» نقلاً عن ترجمة «كاترمير»:^٢

«مدينة مراقية كورة من كور مصر، وهي آخر حد أراضي مصر، وفي آخر أرض مراقية تلقى أرض أنطابلس (بنطابوليس)، وهي برقة، وبُعدها عن مدينة سنترية نحو من بريدَيْن (وقدر ذلك أربعة وعشرون ميلاً)، وكانت قطراً كبيراً به نخلٌ كثير ومزارع، وبه عيونٌ جارية، وبها إلى اليوم بقية، وثمرها جيد إلى الغاية، وزرعها إذا بُدِر يُنبت من الحبة الواحدة من القمح مائة سنبل، وأقل ما تُنبت تسعون سنبل، وكذلك الأرز بها جيدٌ زاك، وبها إلى اليوم بساتين متعددة. وكانت مراقية في القديم من الزمان يسكنها البربر الذين نفاهم داود — عليه السلام — من أرض فلسطين، فنزلها منهم خلائق، ومنها تفرقت البربر؛ فنزلت زناتة ومغلية وصريسة الجبال، ونزلت لواتة أرض برقة ... إلخ. فلما كان في شوال سنة أربع وثلاثمائة من سني الهجرة المحمّدية (٩١٦ ميلادية)، جلا أهل

^٢ أثّرنا أن ننقل الأصل من المقريزي ولو أن به شيئاً من الزيادة عن الأصل الإنجليزي المترجم عن ترجمة «كاترمير»؛ فإن المقصود هو الاستشهاد بالمعنى الذي في الأصل العربي. والنص في صفحة ٢٩٥-٢٩٦، الجزء الأول، طبعة النيل بمصر سنة ١٣٢٤هـ. (المعرب)

لوبياء ومراقبة إلى الإسكندرية خوفاً من صاحب برقة، ولم تزل في اختلال إلى أن تلاشت في زمننا، وبها بعد ذلك بقية جيدة».^٣

والكلمات الأخيرة، كما هو ظاهر، تقصد المدينة وليس الإقليم، وهي ذات دلالة كبرى؛ لأنها تصف ما بقي من آثار المدينة حتى سنة ١٤٠٠ للميلاد. وإنا لذاكرون هنا أمراً على سبيل الاستطراف، وذلك أن خرائط الملاحة لأهل البندقية كانت فيها حوالي سنة ١٥٠٠ سلسلة غير منقطعة من الأسماء على هذا الجزء من ساحل البحر الأبيض المتوسط، ولكن المقرزي يحدثنا حديثاً آخر عن مريوط، فيقول إنها كانت قديماً تزدهم بها البيوت والحدائق، وكانت أرض الإقليم كله حدائق منثورة إلى حدود برقة غرباً. وكانت مريوط في أيامه مدينة تابعة لإقليم الإسكندرية، وإليها كانت تُرسل ما تُثمره حدائقها من الفاكهة الكثيرة. ويقول «شمبوليون» إنها كانت عاصمة لمصر السفلى في أيام الإمبراطورية المصرية القديمة، ثم اضمحل أمرها شيئاً فشيئاً. وكانت في أيام «فرجيل» و«سترابو»، كما يشهدان بذلك، معروفة بجودة خمرها على الأقل، وتقع أطلالها اليوم على اثني عشر ميلاً إلى غرب الإسكندرية، ولكنها لا تكاد تكون معروفة لأحد. على أن الأرض التي تحت الرمال من الغرين، وهذا يُعزز ما كان يُعرف عنها قديماً من الخصب.

فمن الجليّ إذن أنه قد كانت قبل فتح العرب لمصر سلسلة متصلة من المدائن، وأرض فسيحة من مزارع أولها عند الإسكندرية إلى أن تبلغ «قيرين»؛ وأن مسير «نيقتاس» بجيشه هناك لم يكن به من الشدة ما يستوجب مهارة كبرى في القيادة، ولا جلداً عظيماً على تحمّل المشاق. وأغلب الظن أن ما يُوصف به الطريق في الوقت الحاضر من الوعورة فيه كثير من المبالغة؛ فإن الحجاج المسلمين يسلكون ذلك الطريق من مراكش وتونس وطرابلس سائرين على أقدامهم بقرب الساحل. وتكثر آثار الإغريق والرومان في تلك البلاد، ولكن أهلها اليوم من أشد الناس تعصباً؛ فالبدوي المتنقل هناك يمنع تلك الأرض أن تطأها قدم الباحث المتنقل؛ ولهذا بقيت يجهلها التاريخ وعلم الآثار القديمة أكثر مما يجهل البقاع القاصية في قلب الصحراء، مع أن سواحلها يحفُّ بها البحر الأبيض المتوسط، وتكاد تكون على مدى البصر من بلاد إيطاليا واليونان. وهذا بالطبع راجع إلى سببين معاً؛ إلى حكم الترك، وإلى شدة البدوي في عقيدته. وهما سببان اجتماعاً فكانا كافيين لأن يجعلوا

^٣ انظر Mem. Geog. et Hist. الباب الأول، صفحة ٣٧٤-٥.

التنقل هناك مُتَعَذِّراً يكاد يكون مستحيلاً؛^٤ فلو أُتِيحَ لتلك البلاد أن تكون يوماً تحت حكم دولة مُتَمَدِّينة لأصبحت ميداناً فسيحاً للبحث والتنقيب، وقد يكون من الممكن أن تسترجع شيئاً من خِصْبِها القديم ورخائها الماضي إذا ما أُقيمت بها الأعمال الهندسية المُلائمة لها. وبعد، فإننا قد خرجنا عما كنَّا بصدده من القول، وطال بنا القول في سواه، على أن ذلك يُساعدنا على أن نُدرِك حقيقة سير «نيقتاس» بجيشه في تلك الأراضي، ومنه نستطيع أن نعرف أنه لم يلقَ في طريقه إلا قليلاً من المُشاق، على أنه لا شك قضى في سيره زمناً طويلاً، وكانت المؤامرات أثناء هذا يتلو بعضها بعضاً بين أحزاب يكيد بعضها لبعض في عاصمة القطر المصري؛ فقد اشترك رجلان في مؤامرة ليقْتلا «فوكاس» ويجعلا التاج بعده لهرقل، وكان أحد هذين الرجلين «تيودور» بن «ميناس» الذي كان حاكم الإسكندرية تحت حكم الإمبراطور «موريق»، وكان الثاني «تنكرا»، ويظن زوتنبرج خطأً أنه قد يكون «كريسبوس»، وكان بطريق الإسكندرية الملكاني الذي أقامه «فوكاس» لا علم له بهذه المؤامرة، ولكن «حنا» حاكم الإقليم وقائد الحامية، ورجلاً آخر اسمه «تيودور» كان مُراقب الأموال العامة، نقلًا إلى البطريق نبأها، ثم اشتركوا ثلاثتهم في إرسال خطاب يُنذرون به «فوكاس» بالخطر.

وكان الإمبراطور يعرف حق العلم ما كان عليه المصريون من تقَلُّب الأحوال وقلة الثبات؛^٥ ولهذا كان يريد أن يستميلهم؛ فأرسل إليهم منذ حين عدداً كبيراً من الأسود والفهود لتُعَرِّضَ على الناس، ثم أرسل مع ذلك عدداً من القيود وآلات التعذيب تصحبها خِلْعٌ سنِّيَّةٌ وأموال لكي تُوزَّعَ على أصحابه وأعدائه لكلِّ ما يستحقه؛ فلما جاءه كتاب البطريق تظاهر بأنه لا يعبأ بما كان يتهدَّده من خطر، ولكنه لم يتردد في عزمه، ولم يهْنِ في عمله؛ فقد كان عالماً بالحاجة الشديدة لأن تبقى مصر في يده مهما تكلف في سبيل ذلك؛ فدعا حاكم «بيزنطة»، واستوثق منه بيمينٍ مُحرَّجة على أن يبقى على ولائه، ثم أرسله مع إمدادٍ عظيم إلى الإسكندرية، وإلى المصالح الكبرى مثل «منوف» و«أثريب» في مصر السفلى، وأرسل في الوقت عينه أوامر مُستعجلة إلى «بنوسوس» في سوريا يدعوه أن يأتي بكل ما يستطيع حشده من الجنود إلى مصر؛ لأن «بنوسوس» كان عند ذلك في «أنطاكية»،

^٤ لم نُحاول أن نُقلل من شدة لهجة المؤلف هنا حرصاً على أمانة النقل، وأنه يسرُّنا أن لهجته في كل كتابته لا تخرج عن الاعتدال العلمي إلا في مواضع معدودة لا تكاد تُذكَر. (المُعَرَّب)

^٥ يقصد الكاتب طبعاً مصريي تلك الأيام التي كانت فيها أخلاق المصريين على ما يصف.

وقد أرسل إليها ولَّقب «أمير الشرق» لكي يقضي على ثورة لليهود إذ وثبوا على المسيحيين، وكانت ثورتهم أقرب إلى أن تكون دينية من أن تكون سياسية، على أننا لا نستطيع في أكثر الأحوال أن نميز بين خيوط الدين وخيوط السياسة في نسيج حوادث ذلك العصر. وقد قام «بنوسوس» بعمله ذلك قياماً لك أن تصفه بما شئت، فإما قلت خير قيام وإما قلت شره؛ فقد أنفذ عمله بأن قتل الناس جملة بين من شُنق أو أُغرق أو أُحرق، وبين من عُذب أو رُمي للوحوش الكاشرة، واستحق بذلك أن يقتل اسمه باللعن والخوف. وفي الحق أنه كان رجلاً ممن يُثلج قلب «فوكاس» ويُقر عينه، كان «ضبعاً مُفترساً» يعرّس في القتل؛ فلما أن جاءت رسالته «فوكاس» تلقاها بقلبٍ ملؤه السرور.

كان «نيقتاس» في هذه الأثناء يقترب من الإسكندرية من الجانب الغربي، وسلّمت له مدينة «كبسين» — وربما كانت هي حصن «كرسونيسوس» — فأعْتق حاميتها، وأخرج من كان في السجون من الحزب الثائر، ثم استمر بهم في سيره، وأرسل دعاةً يسبقونه داعين إلى الثورة فيما حول «تُرعة الثعبان» — وسُميت بذلك لتعرُّج سيرها — وكانت على مسافة قريبة من المدينة، ولكنه رأى أن الجيوش الإمبراطورية راصدة له تسدُّ عليه الطريق، وكانت مَنيعة في العدد والعدة، فدعا «نيقتاس» قائدها أن يسلم قائلًا: «تنحَّ عن طريقنا، ثم اصبر على حيادك حتى تضع الحرب أوزارها؛ فإن كانت الدائرة علينا لم يضرك ذلك، وإذا كانت الدبرة لنا فإننا جاعلوك حاكم مصر، ولكن على كل حال قد انتهت حكم فوكاس». فأجابه القائد جوابًا قصيرًا إذ قال: «سنقاتلكم حتى نُقتل في سبيل فوكاس». ثم ابتدأت الواقعة. وأكبر الظن أن ذلك القائد هو الذي أقسم أن يحمي الإمبراطور، وكان أصدق في حربه من سائر جنوده، وأثبت جَنَانًا، فانتصر «نيقتاس» نصرًا مُبينًا، وقتل القائد الإمبراطوري، وجعل رأسه على سنان رمح ورُفع مع الأعلام المنتصرة، ودخل الجيش الظافر من «باب القمر» إلى المدينة فلم يلقَ فيها بعد ذلك كيدًا. وهرب «حنا» حاكم البلد و«تيودور» مُراقب الأموال العامة، فاحتما بكنيسة «القديس تيودور» في الجانب الشرقي من المدينة، في حين هرب البطريق الملاكاني إلى كنيسة «القديس أنثاسيوس»، وكانت على مقربة من شاطئ البحر. ولا يذكر لنا «حنا» أسقف «نقيوس» شيئاً عمَّا آل إليه أمر البطريق، ولكننا نعرف من غيره من الرواة أنه هلك.

اجتمع القسوس والعامة عند ذلك، وأجمعوا رأيهم على مَقَت «بنوسوس» ومن كان معه من الوحوش المُفترسة، ورحَّبوا جميعًا بقائد «هرقل»، ثم رفعوا رأس القائد المقتول على باب المدينة، ووضعوا أيديهم على قصر الحاكم وأبنية الحكومة، كما استولوا على خزائن

القمح والأموال العامة، ثم أخذوا كنوز «فوكاس»، وملكوا جزيرة «فاروس» وحصنها وكل ما هنالك من السفن. ولم يكن العمل الأخير بأقل أعمالهم خطراً؛ فإن جزيرة «فاروس» — كما قال «قيصر» من قبل ذلك بزمانٍ طويل حين رآها وعرف خطرها — كانت مفتاحاً من مفتاحي مصر، وكانت «الفرما» هي المفتاح الآخر. ولما ملك «نيقتاس» عاصمة القطر أرسل «بوناكيس» لينشر علم الثورة في مصر السفلى. وقد كان عمله هيناً؛ فإن المصريين في كل مكان كانوا يكرهون حكم «بيزنطة». فدخلت المدائن واحدة بعد أخرى تحت لواء جيش الخلاص، وفتحت «نقيوس» أبوابها وفيها مطرانها «تيودور»، وقام حزب الثورة في «منوف» فنهب دار الحاكم «أرستوماكوس»، ودُور من كان هناك من كبار الرومانيين، وأصبح جُل المدائن وجل حكام الأقاليم مع أعداء «فوكاس»، ثم عاد «بوناكيس» إلى العاصمة بعد حملة موفقة منصوره. «سبنيتس» أو سمنود؛ إذ ثبت «بول» عمدة المدينة إلى جنب لوائه، وكان صديقه «كسماس» مريضاً أقعده الشلل، ولكنه كان يتقد شجاعة وأنفة، فكان يُحمَل في المدينة ليبتِّ حماسته في قلوب الحامية. وكذلك كان الحال في «أثريب»^٦؛ إذ رفض الحاكم «مرقيان» أن يدخل في زمرة الثائرين، وكان صديقاً آخر من أصدقاء «بول»؛ فكان الحرب كانت لا تزال جذعة.

^٦ لا تزال سمنود مدينةً معروفة على الفرع الشرقي للنيل في نحو نصف المسافة بين دمياط ومفترق الفرعين. وكانت أثريب على الفرع نفسه، وظلَّت مدينةً عظيمة إلى القرن الرابع، وموضعها اليوم على مقربة من المكان الذي يعبر فيه الطريق الحديدي نهر النيل عند «بها العسل». وكانت تخرج من أثريب ترعة تذهب إلى منوف، ومنها تسير إلى الشمال الغربي إلى «نقيوس»، وكانت على الفرع الغربي «البلبتي». وقد أخطأ «دنفيل» في تعيين موضعي «منوف» و«نقيوس»، ولكن «كاترمير» كتب بحثاً شائقاً عميقاً برهن فيه برهاناً ساطعاً على أن «نقيوس» هي قرية «بشاتي»؛ فقد كان لها اسمان؛ أحدهما قبطي، والآخر يوناني، ودلَّ على أنها كانت على النيل. وقد برهن ديوان «حنا النقيوسي» على صدق ما ذهب إليه «كاترمير»، وهو كتاب لم يره. كما برهنت على صدق قوله نسخة خطية من كتاب «ساويرس الأشموني»؛ فإنه نص على أن الاسمين يُطلقان على بلدٍ واحد، وذلك في كتابه عن حياة البطريق «أندرونيكوس». ونُضيف إلى ذلك أن الاسمين «نقيوس» و«أبشادي» موجودان في اللغة العربية.

والنهر أو التربة التي تمرُّ بمنوف اسمها اليوم «بحر الفرعونية»، وهو اسم يدل على قدم التربة. وعند ملتقى هذه بفرع النيل الغربي توجد جزيرةً اسمها «تبشير»، أو هو موضعُ اسمه «تبشير» وأمامه جزيرة. وعلى نحو ستة أميال في شمال «تبشير» توجد قرية لا تزال يُطلق عليها الاسم القبطي «الشادي» أو «أبشادي». ويظهر أن الاسم القديم لم يبقَ علماً على موضعه القديم، وقد حدث مثل ذلك في كثير من الحالات، بل إنه نُقل إلى موضعٍ آخر؛ فإن القرية الحالية التي اسمها «أبشادي» ليس فيها شيء يدل على

وكان «بنوسوس» قد بلغ في سيره مدينة قيصرية عندما أتاه نبأ سقوط الإسكندرية، فحفزه ذلك النبأ إلى أن يكون عمله أشد قسوة، ثم وضع جنوده في السفن من ذلك الثغر وأتجه نحو الجنوب مُسرّعا؛ وهناك إما أن يكون قد أنزل فرسانه على حدود مصر، وإما أن تكون فصيلة من الفرسان لقيته آتية من فلسطين. وكانت خطته أن يذهب إلى «أثريب» ليمنع سقوطها في يد عدوه؛ فقسّم أسطوله إلى قسمين لكي يصل إلى تحقيق غرضه؛ فأما أحدهما فإنه سار في الفرع الأكبر الشرقي للنيل، وأما الثاني فقد سار في الفرع «البلوزي»، وجاءت الفرسان مُعقبة في أثره من البر. وكان في أثريب عدا الحاكم «مرقيان» سيده ذات بأس اسمها «كرستورا»، وكانت تنصر جانب الإمبراطور يدفعها دافع انتقام شخصي، وجاء إليها «بول» و«كسماس» من منوف ليشتركوا جميعاً في الرأي، ويدبروا أمر الحرب. وقد أرسل مطران «نقيوس» ومُراقب الأموال «ميناس» يطلبان إلى «مرقيان» و«كرستورا» أن يرميا تماثيل «فوكاس» ويذعنا لأمر هرقل، وكان ذلك عندما سمعا بقدوم «بنوسوس»، وبلوغه البرزخ الشرقي مع جنوده، ثم جاءت الأنباء بعد ذلك أنه أخذ مدينة «الفرما». وكان من قواد هرقل في جيش عند «أثريب» اثنان، وهما «بلاتو» و«تيودور» — والحق أنه يُخَيَّل إلينا أن لا نهاية لعدد الأشخاص الذين اسمهم «تيودور» — فكانا يرقبان زحف «بنوسوس» فزعين خائفين، وأرسلا إلى «بوناكس» على عجل رسالة يطلبان فيها المعونة؛

قديما، وقد كان الاسم القديم يُطلق في الأصل على كل الإقليم، وهو «جزيرة نقيوس»، ثم بقي علماً على قرية صغيرة لا أهمية لها. وقد بيّنت «المسز بوتشر» في كتابها «قصة الكنيسة المصرية» أن موضع نقيوس هو «زاوية رزين» في الوقت الحالي؛ فإن هناك أطلالاً من البقايا، وأرضاً فداقد بها قطعٌ عظيمة من أعمدة من الجرانيت، وغير ذلك مما يدل على قرية مصرية مُنقرضة. ولكن «زاوية رزين» واقعة في موقع لا يتفق وصفه الجغرافي مع الحقيقة؛ فإنها في الجنوب الشرقي من منوف على مقربة من «الطرانة»، وهي بعيدة عن التربة القديمة التي كانت تصل منوف بالنيل. وأما الموضع الذي يُسميه «كاترمير» «تبشير»، فاسمه اليوم على الخريطة «سبشير» أو «شبشير»، ولعلنا نجد في الاسم الأخير صدى من التسمية القديمة القبطية «بشاتي». وإنه لمّا يؤسف له أن «شبشير» و«زاوية رزين» قد أهملهما علماء الآثار إهمالاً تاماً، شأنهم في كثير من مواضع المداين القديمة بمصر السفلى. ولست أتردد في أن أنتصر لكاترمير فيما ذهب إليه من قوله في «شبشير»، وأضيف هنا أنني استعملت اسم «نيكيو» مُتبعاً في ذلك التسمية القبطية، لا التسمية اليونانية «نيكيون»،^(١) ولا التسمية العربية «نقيوس»؛ فقد كانت «نيكيو» محلّة رومانية، وهي مذكورة في «ثبت البلاد الأنطوني».

ملاحظة للمعرب: ولكنّا آثرنا استعمال الاسم العربي وحده دائماً، وهو «نقيوس»، ولعل هذا أمرٌ طبيعي لكتاب يُنقل إلى اللغة العربية.

فما أبطأ «بوناكس» في أن يسير على الفرع الغربي للنيل (الفرع البولبتي) حتى بلغ «نقيوس»، وهناك علم أن «بنوسوس» وصل إلى «أثريب». وترك «بنوسوس» تلك المدينة وراءه، وسار على التربة التي تخرج من النهر ذاهبةً إلى الغرب نحو منوف، وسار معه «مرقيان» و«كسماس» والمرأة التي لا يُقَلّ حدها، ولا تكل هِمَّتْها «كرستدورا».

سار «بول» عندئذٍ بمن معه ليلحق بجيش «بنوسوس»، وما كاد الجيشان الإمبراطوريان يجتمعان حتى جاء «بوناكس» وحل تجاههم، واستحضر بعد ذلك القتال واستعر، وكان فيه القضاء؛ فإن جيوش الثوار لم يبقَ منها فل، بل هُزمت هزيمةً تامة، فقتل جزء منها في التربة، وقتل منها من قُتل، وأسر من أسر، ووُضعوا في القيود، وأخذ «بوناكس» نفسه أسيراً ثم قُتل صبراً. ولقي قائد آخر اسمه «ليونتيوس» عين ما لقيه «بوناكس». وأما «بلاتو» و«تيودور» فقد استطاعا الهرب، واعتصما بدير قريب من المكان. ولم يكن في «نقيوس» قوة على مقاومة جيش «بنوسوس» المنتصر مع أنها كانت ذات حصون؛ وعلى ذلك خرج المطران «تيودور» ومُراقب الأموال «ميناس» ومعهما الإنجيل والصُّلبان في موكبٍ مهيب، سائرين إلى القائد المنتصر، نازلين على حكمه، راجين عفوهِ. وكان خيراً لهما أن يُلْقيا بأنفسهما من أعلى أسوار مدينتهما؛ فقد أودع «ميناس» السجن، وعُزِمَ ٣٠٠٠ قطعة من الذهب، ثم أُذيق العذاب بأن جُلِدَ جُلداً طويلاً، ثم أُطلق سراحه، فلم يبقَ إلا قليلاً ومات من الجهد. وأما «تيودور» فقد أخذه «بنوسوس» معه إلى «نقيوس» وقد دخلها عندئذٍ بجيشه، فرأى عند باب المدينة تماثيل فوكاس وهي محطمة على الأرض، وقد شهد «مرقيان» و«كرستدورا» أن ذلك إنما من فعل المطران «تيودور»، فأمر بأن تُضرب عنق ذلك المسكين. وأعقب ذلك قتل القائدين «بلاتو» و«تيودور»، وثلاثة من أعيان منوف، وهم «إيسيدور» و«حنا» و«جوليان»، وكانوا جميعاً قد هربوا، فالتجأوا إلى دير، فأسلمهم رهبانه خاضعين. وأما عامة الأسرى فقد نفى «بنوسوس» منهم من كانوا في خدمة الإمبراطور «موريق»، وقتل سائرهم ممن كانوا قد دخلوا الجيش وحملوا السلاح تحت لواء «فوكاس».

ارتدت موجة النصر عند ذلك، وأوشكت أن تذهب إلى جانب الإمبراطور الحاكم، وصار «بنوسوس» بمثابة سيد مصر السفلى، وأسّرت جيوش الثوار من كل صوب نحو الإسكندرية تسلك الترع الكثيرة التي تخترق أرض تلك الجهات؛ وذلك لأنهم كانوا يخشون الحرب، ولا يأمنون أن يسلموا، وكان من أسهل الأمور على «بنوسوس» أن يسير من «نقيوس» في الفرع الغربي من النيل ثم يسير في التربة المؤدية إلى الإسكندرية.

كان «نيقتاس» على استعدادٍ كامل للقاء عدوه، وقد حشد في المدينة جيشًا كبيرًا، بعضهم من جندٍ منظَّمة، وبعضهم من أحابيش، فيهم البحري والمدني، يُعزِّزهم الحزب الأخضر^٧ في المدينة، وكانت دُور الصناعة دائبة على عمل السلاح والحديد، ووضعت الجنود على الأسوار ومعهم آلات الدفاع القوية، ويلوح أن «بنوسوس» أرسل «بول» لكي يأتي المدينة من الجنوب بأسطول من السفن. ولعل ذلك كان عند الموضع الذي تدخل فيه التربة إلى المدينة من بابين عظيمين من الحجر، بناهما «طاطيان»، وحصَّنهما في أيام الإمبراطور «فالنس»، ولكن لما جاء أسطول «بول» حتى صار على مدى الرمي من آلات الدفاع بالمدينة، قُذفت عليه الحجارة الضخمة قذفًا مريعًا، فوقعت بين السفن تحطم منها، فلم يستطع «بول» أن يقترب من الأسوار، وأمر سفنه بالرجوع خوف أن تغرق أو تتحطم؛ فانظر ما بلغت مجانيق الإسكندرية من القوة في ذلك الوقت.

^٧ كان مما يدعو إلى التفرقة في مدن الدولة الرومانية في آخر عهدها وجودُ حزبين؛ أحدهما الأزرق، والآخر الأخضر، وكان كلُّ منهما يكد للآخر حيث استطاع حتى في ميادين السباق. وقد وصف المؤرخون ذلك بتوسع فليرجع إليهم، ولنذكر منهم المؤرخ الإنجليزي «جبون». (المعزَّب)

الفصل الثالث

خربة بنوسوس

يظهر أن «بنوسوس» وإن كان قد جعل سيره بحذاء ترعة كليوباترا، وهي أكبر الترع التي تخرج من الفرع البلبيتي ذاهبةً نحو الإسكندرية، قد اتخذ سبيل البر على الأقل في المرحلة الأخيرة من مسيره، وقد نزل أول منزل له في «ميفاموميس»، ثم نزل في «دمكاروني» بحسب رواية الأسقف المصري. ولسنا نجد وصفًا لهذين الموضعين في كتاب «زوتنبرج»، حتى إنهما ليُحيران من يسمع بهما أول الأمر. غير أنه ورد في سياق ذلك الكتاب أن «ميفاموميس» هي «شبرا» في وقتنا هذا، وهذه لا بد أن تكون «شبرا» القريبة من دمنهور. ويذكر «شمبوليون» مدينةً اسمها «موممفيس»^١، ويقول إنها على سبعة فراسخ من دمنهور إلى جهة الغرب، ويُسمي المدينة الأخيرة «تيمنهو» بحسب ما كانت معروفة به عند المصريين القدماء؛ وعلى ذلك فلسنا نتردد في أن نقول إن «ميفاموميس» هي بعينها «موممفيس»، وإن موضعها بقرب دمنهور، ولكن «شمبوليون» لا يمكن أن يكون على حق في قوله إنها هي عينها «بانوف خت» التي سمّاها العرب «منوف السفلى»، والتي يقول ذلك العالم الفرنسي إنها على مسافة واحد وعشرين ميلًا من «دمنهور»، وهي مسافة يستحيل تصوُّرها.

أما «دمكاروني» فلا يستطيع الإنسان أن يذكر اسمًا شبيهًا في كتاب آخر، ولكننا إذا علمنا أن «دم» أو «تم» كان حرفًا يوضع في أول أسماء البلاد في اللغة المصرية القديمة، ومعناه «مدينة»، إذا ذكرنا ذلك لم يكن ثم موضع للشك في نظرنا أن «دمكاروني» هي الاسم القبطي لمدينة «كيريوم» أو «كريون»^٢. وهذا التفسير يتفق كل الاتفاق مع وصف

^١ ويذكر سترابو أيضًا إقليم موممفيس.

^٢ من الغريب أن هذا التفسير لم يرد في «أميلنو»؛ فإنه عند كلامه على هذه الفقرة في كتابه Geog. Copte يزعم أن ذلك المكان قرية خارج الإسكندرية، وكأنها من أرباضها.

ذلك الإقليم؛ فإن «كريون» كانت واقعة إلى الغرب على التربة التي كان «بنوسوس» يسير عليها، وذلك يتفق مع ما ورد في الكتاب، وهي فوق ذلك في نحو منتصف المسافة بين الإسكندرية ودمنهور؛ إذ هي على نحو ثمانية وثلاثين كيلومترًا من الإسكندرية، وعلى نحو واحد وثلاثين كيلومترًا من دمنهور.

سار «بنوسوس» من «كريون» ولم يلقَ كيدًا إلى أن بلغ الجانب الشرقي من العاصمة، وهناك وقف بجيشه على مرأى من أسوار المدينة، وعقد النية على أن يُهاجمها في غده، وهو يوم الأحد. وإنه لمَّا نَتَّقْ إليه لو استطعناه أن نعرف الوسائل التي كان يطمح أن يصدع بها الأسوار العالية والحصون المنيعة التي كانت تحرس تلك المدينة الكبرى.^٢ غير أن أهل الإسكندرية لم يَكُونُوا في حالٍ يستطيعون معها صبرًا على الحصار؛ فيُقال إن قديسًا من أهل صعيد مصر اسمه «تيوفيلوس» (الواثق بالله)، أو «صاحب الاعتراف»، كان يعيش على رأس عمود. ويلوح أنه تلقى فوق ذلك العمود الحكمة والكياسة، فنصح «نيقتاس» أن يخرج ويُناجز أعداءه القتال. فخرج بجنوده، ووقف بهم داخل «باب أون»، وكان الطريق الأكبر الذي يشق المدينة طولًا طريقًا واسعًا فسيحًا، فكان فيه ما يتسع لحشد الجيش. أما اسم «باب أون» فلا يفسره «زوتنبرج»، ولا يجد الناظر إليه لأول مرة أيَّ شبه بينه وبين علمٍ معروف من أعلام الإسكندرية، ولكننا نجد في موضع آخر من الكتاب أن اسم «أون» مُرادف لـ «عين شمس»، واسم «عين شمس» هو الاسم العربي للمدينة المشهورة بـ «هليوبوليس»، وكان الاسم المصري القديم لهليوبوليس هو «أون»؛ فـ «باب أون» على ذلك هو الباب المتجه نحو مدينة «هليوبوليس»، ويمكن فوق ذلك أن يُقال إنه هو بعينه الباب المعروف بـ «باب الشمس»، وهو في نهاية الطرف الشرقي لذلك الطريق الواسع الذي كان يشق الإسكندرية من الشرق إلى الغرب، كما أن «باب القمر» كان عند نهاية الطرف الغربي منه، وكان يقطعه عند مفترق واسع طريق آخر يتجه بين الشمال والجنوب. ولنا أن نقول هنا إن كثرة ورود الأسماء المصرية القديمة، كما هو ظاهر من استعمال اسم «أون» هنا وفي أسماء وردت في مواضع أخرى، يدل دلالة قوية على أن «حنا النقيوسي» كتب هذا الجزء من ديوانه الأصلي باللغة القبطية.

^٢ يجدر بنا أن نذكر هنا أن الإسكندرية كان يُطلق عليها في كل ما كُتِبَ في ذلك العصر اسم «المدينة الكبرى»، وكانت القسطنطينية يُطلق عليها تمييزًا لها اسم «المدينة الملكية».

والآن فلنعد إلى ما كنّا فيه؛ فإن الجيوش الإمبراطورية أتاها الأمر عند ذلك أن تزحف على المدينة يقودها قائدٌ فارس، فتقدّموا ولكنهم قبل أن يقتربوا من المدينة أرسلت عليهم النيران المحرقة من مجانيق عظيمة كانت تُزمر وتخور فوق الأسوار والأطام، وأصابت إحدى تلك المقذوفات القائد فكسرت فكّه، وأزّدت صريعاً لم تُمهله، وأصابت أخرى قائداً ثانياً فقتلته؛ فتردّد الزاحفون وقد أوقعت هذه المجانيق فيهم الرعب والاضطراب. وعند ذلك أمر «نيقتاس» جيشه بالخروج من المدينة، ففتح «باب الشمس» وخرج الجيش منه، فوقف صفّاً، وحمل على العدو حملةً صادقة ثلّم بها صفوفه، واستحرق القتال، ثم انجلى عن شطر جيش «بنوسوس» شطرين، ووقعت على أثر ذلك الهزيمة. ولما رأى «نيقتاس» أن أكثر المنهزمين يُسرعون نحو الشمال، سار بجماعة من رديفه، وهم من جنود السودان، وخرج من بابٍ آخر قريب من كنيسة «مار مرقص» في الجهة الشمالية من المدينة تجاه البحر، وعند نهاية السور من الشمال الشرقي؛ فما لبث أن سبق المنهزمين الفارّين وأخذ عليهم السبيل، فردّهم من حيث جاءوا، فكانوا في رجوعهم بين مُستهدف تحت الأسوار تحصده القذائف من حجارة وسهام، وبين جانح نحو البساتين يلجأ إلى حوائطها ذات الأشواك، فيُحصر هناك ويُقتل. وأما من هربوا من جيش «بنوسوس» نحو اليسار، أي إلى الجنوب، فقد وجدوا أنفسهم حيال ترعة تقطع عليهم سبيلهم، وكانت سيوف العدو تلمع من ورائهم وهم يتبعونهم، فأخذ الخوف بقلوبهم وأذهل ألبابهم، فصاروا يخطب بعضهم بعضاً خبطاً بالسلاح وقد أعمى الهول أبصارهم.

وهكذا تمزّق جيش «بنوسوس» كل ممزّق، وكان بين القتلى «مريقيان» حاكم «أثريب» و«ليونتيوس» و«فالنس» وكثير من الأعيان، وكان للواقعة من الأثر ما جعل الحزب الأزرق نفسه يتخلّى عن «فوكاس»، ولكن «بنوسوس» نجا بنفسه وارتدّ إلى قلعة «كريون»، وكريون مدينة سيأتي ذكرها بعد ثلاثين عاماً عند مَسير العرب بقيادة عمرو إلى الإسكندرية، وكانت واقعة على كلتا ضفّتي التربة الآتية من النيل إلى العاصمة، ويصفها «ابن حوقل» بأنها كانت في أيامه مدينةً كبيرة جميلة تُحيط بها الحدائق، وهي لا تزال باقية إلى اليوم، ولكنها قريةٌ صغيرة. ولسنا ندري أي عمل قام به «بول» وأسطوله في أثناء هذا القتال، فلعله كان يُناجز جانباً من جيش العدو في الجنوب الغربي من المدينة؛ فلم يكن قريباً هو وأسطوله من محل القتال، ولم يُساعد في حرب البر، ولم تكن له يد في حماية الفارّين.

فلما سمع «بول» بعد ذلك بتلك الهزيمة القاضية، سوّلت له نفسه أن يسلم ويلتحق بأصحاب «نيقتاس»، ولكنه مع ذلك ثبت في جانب حزبه، واستطاع أن يتقهقر بوسيلة من

الوسائل إلى مدينة «كريون» حيث لحق بالقائد «بنوسوس». ولا بد لنا أن نُقر بالإعجاب على كُرهه منّا بما كان لهذا القائد «بنوسوس» من قوة الجنان وسعة الحيلة؛ فإنه لم يدُر في خَلده ساعة أن يخرج هاربًا من النضال، فسار مُسرّعًا في التركة إلى أن بلغ فرع النيل الغربي، ثم سار في النهر صعدًا إلى «نقيوس»، وكان جنوده لا يزالون يحمونها، فجمع هناك أسطوله، وأصلح من شأنه، واستطاع أن يسيطر على النهر بعد أن دُمّر عددًا كبيرًا من سفن الإسكندرية. وإذا كان غير قادر على لقاء «نيقتاس» مرةً أخرى، اتخذ سبيله في تركةً أخرى (ولعلها تركة الروجاشات) سائرًا نحو مريوط، ثم سلك تركة الثعبان التي في غرب الإسكندرية قاصدًا نحو مريوط يريد أن يستولي عليها، ويجعلها قاعدة له يُجهز منها السرايا إلى الإسكندرية، ولكن «نيقتاس» بلغه خبر هذه النية، فأمر أن تُهدم القنطرة التي عند «دفاشير» بقرب مريوط؛ وبذلك سد مجرى التركة، وحال دون إتمام ما أراد عدوه. فتأثرت ثورة «بنوسوس» عندما علم بهذا الفشل، وعزم على أن يدع الحرب الصريحة، وأن يقتل «نيقتاس» غيلة؛ فأوعز إلى أحد جنوده أن يذهب إليه كأنه رسول جاء ليُفاوضه في أمر التسليم وشروطه، وقال له: «خذ معك خنجرًا صغيرًا، واجعله تحت رداك، فإذا ما اقتربت من «نيقتاس» فضعه فيه، واخرق به قلبه حتى تتركه قتيلاً، ولعلك تقدر أن تنجو في أثناء الاضطراب الذي يعقب ذلك، فإذا أنت لم تستطع النجاة فقد متَّ شهيدًا في سبيل حماية الإمبراطورية، وسأجعل ولدك جميعًا في قصر الملك أتعهدهم بنفسي، وأجري عليهم الأرزاق مدى حياتهم». ذلك كان تدبير «بنوسوس»، ولكنه فشا؛ إذ أذاعه خائن؛ فإن رجلًا ممن كان معه اسمه «حنا» أرسل كتابًا يُنذر فيه «نيقتاس» ويحذّره، حتى إذا ما جاء الفاتك إليه أحاط به الحراس وفتّشوه، فوجدوا معه الخنجر مخبوءًا، فضربوا به عنقه. فلما خاب «بنوسوس» في كيدِه سار في البر إلى «دفاشير»، وشفى غَلّه بأن أحدث في أهلها مَقْتلةً عظيمة، وجاء «نيقتاس» يسعى للقائه، غير أن «بنوسوس» كان يعلم أنه من الحمق أن يُخاطر بمُناجزته القتال بمن معه وهم فلولٌ ضعيفة، فعاد أدراجه على ذلك، وعبر نهر النيل، والتجأ إلى «نقيوس» ليتحصن فيها مرةً أخرى. وأما «نيقتاس» فإنه لم يتبعه إلى العُدوة الأخرى، بل بقي في غرب النهر وسار إلى مريوط، فأخذ المدينة والإقليم، ووضع فيهما جنودًا كثيرًا. وكان شديد القلق لما لقيه من استماتة عدوه وشجاعته، وسرعة حركته التي كان يغلب بها خططه؛ ولهذا كان يقدّم الحزم في مقابلة حركات عدوه الجريء، فلم يعبر (نيقتاس) النهر ذاهبًا نحو منوف إلا بعد أن خلص له كل ما وراءه، وثبت قدمه على الجانب الغربي من النيل، وكان في منوف حصنٌ حصين، وهو من أكبر ما

أقامه «تراجان»، وكان في طاقته أن يبقى على المقاومة ما شاء لو دافع عنه من فيه دفاعاً قوياً، ولكن الناس كانوا من غير شك يميلون إلى حزب الثوار، وكان جنود الإمبراطورية تخبو شجاعتهم برغم شجاعة قائدهم وجراءة احتياله في الحرب، ففرَّ عددٌ كبير من جند الحامية، وأخذ الحصن عنوةً بعد قتالٍ ضعيف.

فلما تم لـ «نيقتاس» ملك صُفَّتَي النيل وما حولهما من البلاد، سار قاصداً مدينة «نقيوس»، وقد ضيَّق عليها من كل جانب؛ فبلغ الأمر بالقائد «بنوسوس» أن وهنت عزيمته، ففرَّ تحت جنح الليل، ولعله انسَلَّ من بين الجيش المحاصر، وسار إلى الشرق نحو «أثريب»، أو لعله هوى مع النهر إلى الشمال، ثم ضرب نحو مدينة «سان» سالِكاً إليها إحدى الترع الكثيرة التي هناك. وعلى كلا الحالين استطاع أن يبلغ «الفرما» سالماً؛ ومن ثم ركب البحر إلى فلسطين، ومنها سار في طريقه إلى القسطنطينية تُشَيِّعه لعنات الناس إلى أن لحق بسيدته «فوكاس». وكان فتح «منوف» و«نقيوس» إيذاناً للمدن الأخرى ولسائر القواد أن يسلموا، وأسر «بول» حاكم «سمنود»، وصديقه المُقعد الجريء «كسماس»، ولكن الفاتح المنتصر عفا عنهما عفواً صريحاً، ثم قبض «نيقتاس» على زعماء الحزب الأخضر، وأنذرهم وأوعدهم إذا لم يسيروا بالحسنى؛ وذلك لأنه رأى أنهم قد اتخذوا نصره على عدوه ذريعة للاعتداء على الحزب الأزرق، ولقتل الأنفس ونهب الأموال، فتصالح الحزبان، وعقد لحكام جديدين على المدائن كلها، واستقرَّ الأمر، وعاد سلطان القانون، وصار هرقل سيد القطر المصري.

لقد كانت الحرب قتالاً المُستमित، وطالت بها مدة الزمن، وتقلَّبت بها الأمور تقلباً عجيباً، تارةً يبسم فيها الحظ، وتارةً يعبس؛ فقد رأينا البلاد في سُباتها وهي جاهمةٌ كارهة، فإذا هي تهبُّ على صوت الصور من جيوش «هرقل»، ثم فتح «نيقتاس» الإسكندرية بغير قتال يُذكر، ورأينا الثورة تنتصر في مصر، ثم رأينا «بنوسوس» وهو يهوي كأنه نمرٌ انقضَّ على رأس مصر السفلى، فاكتسح كل ما دونه حتى بلغ أسوار الإسكندرية، وصدم حصونها صدمةً لم تُغن شيئاً، فارتدَّ وهو كليماً حسيراً عاجزاً عن المضي في النضال إلا مُناجزةً هيَّنة بين حين وحين، وبقي على ذلك مدة تُحمد فيها شجاعته وحماسه المتقدِّة؛ فلما لم يبقَ له ما يستطيع به المقاومة مكر بأعدائه الذين أحاطوا به، فهرب منهم تحت جنح الليل، ولم يمكِّنهم من نيل ثأرهم منه. وإنها لصورةٌ بديعةٌ زاهية الألوان، تدل كل ناحية منها على حقيقة ما تصوَّره، وقد بقيت كلها مجهولة لا يعرف عنها التاريخ شيئاً حتى كشف عنها تاريخ «حنا» أسقف «نقيوس».

ولسنا نجد في كتب مؤرخي بيزنطة كلمة واحدة تقص علينا شيئاً من أنباء هذه الحرب العجيبة التي ثارت ثورتها بمصر، اللهم إلا أن «ديوان بسكال» يذكر في حوادث سنة ٦٠٩ للميلاد «ثورة أفريقية والإسكندرية»، ونجد في كتاب «جبون» — وهو يعرف كل ما كتبه هؤلاء المؤرخون معرفة لا نقص فيها — خلاصة استخلصها من مطالعة ما كتبوا عن الثورة، فيقول: «احتشدت جيوش أفريقية، وجنّدها فتّيان مقدامان (هرقل ونيقتاس)، واتفقا على أن أحدهما يُسافر بالأسطول من «قرطاجنة» إلى «القسطنطينية»، وأن يسير الآخر بجيشه عن طريق مصر وآسيا، وأن يكون الرداء الإمبراطوري الجائزة لمن يجدُ منهما وينجح. فتسرّب شيء قليل من أخبار ذلك العزم إلى «فوكاس»، فأخذ زوج الفتى «هرقل» وأمه رهينتين كي يبقى «هرقل» على ولائه، ولكن «كريسبوس»، وكان ماكراً غداراً، هوّن أمر ذلك الخطر البعيد عند الإمبراطور، وأهمّل أمر الدفاع أو توانى فيه، واستنّام الطاغية وتراخى حتى ألقت السفن الأفريقية رواسيها في خليج هلسبونت.^٤ ولا يرد هنا ذكر لحوادث مصر وما كان لها من الأثر في مصير الثورة، بل لقد جاء في كتاب «جبون» بعد بضع صفحات من الباب نفسه وصف لدخول الفرس في مصر في أيام كسرى سنة ٦١٦ للميلاد، وفيه يقول عن مصر صراحة: «إنها كانت الإقليم الأوحَد من أقاليم الدولة لم تعتره غزوة من خارجه ولا حرب في داخله منذ أيام دقلديانوس». وهذه عبارة يعجب لها الإنسان؛ لأن «جبون» ينقض جزءاً منها في وصفه القصير المبين لأقطاب مصر في الباب الثاني؛ فالحق أن الإنسان كلما أمعن في درس ذلك العصر تبين له وزاد عنده وضوحاً أن مصر كانت فيه أكثر بلاد الدولة هياجاً، وأيقن أن أمورها كانت في اضطراب يكاد يكون مطرداً منذ انعقد مجلس «خلكيدونية»، وما أكثر الأدلة على ذلك الاضطراب في ثنايا كتاب «حنا النقيوسي»، وفي كُتب أخرى مثل «تاريخ بطارقة الإسكندرية» الشهير الذي ألفه «رينودو». وهذه الكتب تصف اضطراب مصر بغير تعرّض للقصة التي نحن بصدها؛ قصة هرقل ذاتها.

وليس هذا موضع البحث في حوادث تاريخ مصر في القرنين الأخيرين من حكم الرومان، كما أنه ليس موضع البحث في المراجع التي يرجع إليها في ذلك التاريخ. وبقيننا أنه إذا جاء الوقت الذي يُكتب فيه تاريخ هذا العهد كتابةً وافية، ظهر أن دينك القرنين كانا

^٤ هو الدردنيل.

عهد نضال متصل بين المصريين والرومانيين، نضال يُذكيه اختلاف في الجنس واختلاف في الدين، وكان اختلاف الدين أشدّ أثرًا فيه من اختلاف الجنس؛ إذ كانت علة العلل في ذلك الوقت تلك العداوة بين «الملكانية» و«المونوفيسية»^٥، وكانت الطائفة الأولى، كما يدل عليه اسمها، حزب مذهب الدولة الإمبراطورية وحزب الملك والبلاط، وكانت تعتقد العقيدة السنية الموروثة، وهي ازدواج طبيعة المسيح، على حين أن الطائفة الأخرى، وهي حزب القبط (المونوفيسيين) أهل مصر، كانت تستبشع تلك العقيدة وتستقطّعها، وتُحاربها حربًا عنيفة في حماسة هوجاء يصعب علينا أن نتصورها، أو نعرف كُنْهها في قومٍ يعقلون، بلّه ممن يؤمنون بالإنجيل؛ فالحقُّ أن روح التعصب الشديدة التي ثارت بمن مزّقوا جسم «هيباشيا» قطعًا في الحراب كانت لا تزال كامنة في القلوب لم تتغير. غير أنها بعد أن كانت تدفع إلى التنكيل بفتاة جميلة يُعزى إليها ذنب الوثنية، صارت تثور بفرقتين كلٌّ منهما تدّعي أنها ابنة المسيح، وترمي الأخرى بأنها من نسل الشيطان. وفوق هذا قد كان يزيد

^٥ لم يكن المونوفيسيون فيما بينهم وحدة، بل كانوا أحزابًا، يشهد بذلك ما كان من الخلاف بين «تيودوسيوس» الرجل العالم، و«جايان» القبطي، ونضالهما على ولاية البطرقة اليقوبية في أوائل القرن السادس. وكان كل الرهبان مع «جايان»، وقد برّه «تيودوسيوس»، فقام بالصلاة في كنيسة «مار مرقص»، وقُدّ الولاية قبله، ولكن الناس ثاروا عليه وأنزلوه عن عرشه، ولكن ما كاد «جايان» يلي البطرقة حتى تدخلت «تيودورا» في الأمر، فأرسلت «نارسيس» ليخلعه ويُعيد «تيودوسيوس»، وأعقبت ذلك ثورة بين الناس، ونشب قتال في شوارع الإسكندرية أريقت فيه الدماء، واشترك فيه الناس جميعًا حتى النساء، فكنّ يرمين بالآجر من أعلى المنازل على رءوس الجنود الغرباء الذين يتقاتلون في الطُّرق. وقد ثارت الحرب الأهلية في أيام «جستن» الأول بين حزب كان يعتقد أن جسم المسيح فانٍ يفسد، وآخر يعتقد أن جسمه باقٍ لا يفنى ولا يفسد. ولما قُدّ «جستنيان» «زويلوس» ولاية الدين، ثار الناس وغلبوا جنود الروم، فلجأ إلى أن جعل «أبوليناريوس» واليًا للمدينة وبطريقًا في آنٍ واحد، فنشأت عن ذلك مذبحةٌ أمر بها المطران من محاربه وهو في سلاحه وعدة حربه، فجرت الدماء من المُصلين من القبط. وقد أنفذ «جستنيان» أمرًا يريد به الإصلاح في مصر، ولكنه كان أمر سيد مُستبد إلى رعية من عبيد. ويُفهم من سياق كتاب «حنا النقيوسي» أن حزب «جايان» كان لا يزال موجودًا في وقت كتابة ذلك الكاتب، ولكن القبط تركوا تدريجًا عقيدة جايان في أن جسد المسيح لا يفنى ولا يفسد، وغلب على اعتقادهم رأي «تيودوسيوس» في أن جسمه كجسم البشر. وقد اقتبس «لوكيان» توقيع خطاب كتبه «خيل»، وهو البطريق السادس والأربعون، وتوقيعه هو: «خيل — بمشيئة الله — مطران الإسكندرية وطائفة التيودوسيين». وهذا يكون في القرن الثامن للميلاد، وتوقعات الكتب القبطية في القرن السابع كانت على هذه الصورة عينها، ويقول «ساويرس» إن القبط هم «التيودوسيون».

الأمر شراً ما كان بين الحزبين الأخضر والأزرق من نضال؛ إذ كانت عداوة هذين الحزبين في مصر عداوة حقيقية بلغت أشد ما بلغت عداوتهما في أي جهة من جهات الدولة الرومانية. ولم تكن تلك العداوة ناشئة عن خلاف الدين، غير أن الخلاف الديني كان يزيدها ضرأماً. حسبنا هذا القول لندلّ به على ما كانت عليه مصر في ذلك العصر من السلام في داخلها. أما ما يزعم الزاعمون من أنها كانت بمنجاة من غزوات الأجانب وإغاراتهم، فيكفي لإظهار خطئه أن نذكر إغارة الفُرس في أيام الإمبراطور «أنستاسيوس» حين أحرقت كل أرباض الإسكندرية كما يشهد بذلك «سعيد بن بطريق»، وهو كاتب مصري المولد، وهو يذكر أن القتال ظل قائماً بين المصريين وغزاة الفُرس في مواقع يتلو بعضها بعضاً، وأن البلاد عصفت بها مَخالب الخراب، فلم تكُ تنجو من السيف حتى أصابتها مجاعة دفعت بالناس إلى الثورة. وماذا عسانا أن نذكر عن عسف الاضطهاد، وعن المذابح وما سال فيها من الدماء، وتشجيع الحكام لذلك حتى «جستينيان» نفسه؟ وماذا عسانا أن نذكر من الثورات الصغيرة مثل تمرّد «أرستمخوس» في أيام الإمبراطور «موريق»، ومن خروج اللصوص في عصابات منظمّة، ومن غارات البدو وقبائل السودان وما يصحبها من انزعاج دائم؛ إذ كانت تلك القبائل إذ ذاك كما هي اليوم خطراً يهدد حدود البلاد؟ فلئن كانت الحرب في كثير من الأحيان غير تائرة في البلاد في الحقيقة، فإن شبحها المخيف كان يترأى لها أبداً، ويرفعه الآل على آفاقها.

فمن الواضح إذن كما ترى أن أسباباً كثيرة أدّت إلى أن تكون تلك البلاد دائمة الاضطراب، وكانت الأحزاب بها كثيرةً عنيفة الخلاف؛ فكان لأي غارٍ عقد العزم على غزوها أن يعتمد على أحد تلك الأحزاب التي بها. أما «نيقتاس» فقد أعانه أن «فوكاس» كان كريهاً عند الناس كراهةً لا شك فيها؛ ذلك لأن جرائمه قد زادت على الطاقة حتى في نظر الرومانيين أنفسهم، وكان القبط يرونه طاغية فتاكاً، وكان فوق ذلك قطب سلطة أجنبية وعقيدة مكروهة^٦ كان وجودها بينهم يُنغص عليهم حياتهم، ويجعل عشيقهم مرّاً. على أنه من الجائز أن «نيقتاس» أحس أن بقاءه بمصر لازمٌ حتى بعد خروج «بنوسوس» منها لكي يدعم سلطانه ويوطده. ومن سوء الحظ أن تواريخ تلك الفترة ليس من السهل إدراكها؛ فإن «حنا النقيوسي» على ما يظهر يزعم أن مدة الحرب قبل هزيمة «بنوسوس»

^٦ يقول في الأصل accursed، ومعناها «ملعونة».

عند الإسكندرية قد وقعت في السنة السابعة من حكم «فوكاس»؛ أي قبل تمام سنة ٦٠٩، فتكون الواقعة ذاتها إذن قد حدثت في شهر نوفمبر من تلك السنة،^٧ وقد تكون سائر الحوادث قد استغرقت بضعة أسابيع أخرى، ومعنى هذا أن «نيقتاس» قد تم له ملك مصر في ربيع سنة ٦١٠. ومن العجيب أن أمرًا واحدًا لا يرد له ذكر في ديوان أسقف «نقيوس»؛ وذلك هو القسط الذي كان لحصن «بابلليون» في النضال، وهو ذلك الحصن القوي بقرب «ممفيس»؛ فقد كان في القوة ثاني الحصون بمصر لا تفوقه إلا الإسكندرية، ولا شك أنه قد كانت فيه قوة مسلحة من جنود الإمبراطورية، وقد كان في وقت غزو العرب أول ما قصد إليه القائد العربي، وكان فتحه فصل الخطاب في انتصار الهلال. وكل هذا واضحٌ جلي يصفه ديوان ذلك المؤرخ حتى لا يسع الإنسان إلا أن يفهم من ذلك الإغفال أن الحصن قد سُلِمَ إلى «نيقتاس» بغير حرب؛ فإذا صح هذا، وإذا صح أن الحرب قد وضعت أوزارها قبيل ربيع سنة ٦١٠، كان من الجلي أن «نيقتاس» لم يكن يخطر له ببال أن يُسارع نحو «القسطنطينية»، ولو فعل لاستطاع أن يصل إلى العاصمة البيزنطية، ويخلع «فوكاس» قبل زحف هرقل بستة أشهر؛ لأنه لا محل للشك في أنه كان يستطيع أن يُجهز في مصر أسطولًا كافيًا لغرضه هذا. حقًا إن المؤرخ «قديريوس» يقول إن وقعة «بنوسوس» بأهل أنطاكية ومذبحته لهم كانت في سنة ٦١٠. ولو صح هذا لكانت الحرب المصرية كلها في خلال تلك السنة، ولكن هذا التاريخ لا يتفق مع سائر ما جاء في كتاب «قديريوس»، وهو أيضًا لا يتفق مع «ديوان بسكال»، وكذلك يختلف اختلافًا لا مجال فيه للتوفيق مع النسخة الأثيوبية المخطوطة من ديوان حنا التي عندنا، وتواريخ ذلك الديوان — ديوان حنا — على وجه الإجمال موثوقٌ بصحتها ثقةً كبيرة؛ وعلى ذلك فإننا نرجح أن التاريخ السابق هو الصحيح، ويصح لنا أن نجزم بأن «نيقتاس» بعد أن أتم الغرض الذي كان مُوفدًا إليه بأن حاز النصر على ضفاف النيل قنع بالبقاء في تلك البلاد حتى يقوم هرقل بزحفه، وعمل على أن يجمع جيوش الدولة التي في مصر ويستميلها إلى جانبه، ثم أن يجمع في يده أزمّة موارد البلاد العظيمة من قمح وسفن، وكانت القسطنطينية تعتمد عليها اعتمادًا عظيمًا.

^٧ وهذا يُوافق ما يُروى من أن «حنا الرحوم» قد اختير بطريقًا سنة ٦٠٩ في حجرة «تيودور» الذي قُتل في ثورة «نيقتاس». انظر كتاب لوكيان Or. Christ. الجزء الثاني، صفحة ٤٤٤.

الفصل الرابع

ولاية هرقل

لنصف الآن ما كان من أمر هرقل في هذه الأثناء؛ إننا لا نعرف إلا اليسير من وصف رحلته في البحر، ولا يزيد «حنا النقيوسي» من العلم شيئاً كثيراً على ما يذكره مؤرخو «بيزنطة» من الوصف الضئيل؛ فإنهم جميعاً مثله يقصرون وصفهم على ما حدث في نهاية الأمر في القسطنطينية، غير أنه من الواضح أن سيره كان بطيئاً، وأنه بدأ سيره كما بدأ «نيقتاس» في قلة من السفن إذا نظرنا إلى عظم ما كان مُقديماً عليه، وأنه كان على سفنه جنود من الروم وجنود من إفريقية، وأنه كان عليه أن يجمع السفن في أثناء سيره، ويجهز أسطولاً وجيشاً يكفيان لما كان مُقبلاً على اقتحامه من قتال «فوكاس». وقد لقي ترحاباً في الجزائر وفي مدائن الساحل التي مر بها، وجاءت إليه المتطوعة تترى تنضوي تحت لوائه، ولا سيما من رجال الحزب الأخضر.^١ وليس ثمة من يذكر أن جيوشه لقيت مقاومة، غير أنه ولا شك لم يخطر بباله أن يقصد إلى القسطنطينية بمن سار بهم من جند قليل؛ فإنه لما سافر من إفريقية سار على سواحل بلاد اليونان أو من خلال جزائرها حتى بلغ «سلانيك»، فجعلها مقراً لأعماله، وأقام بها مدة طويلة لا تقل عن عام وهو يجهز أسطولاً وجيشاً، ويوثق عرى المودة بينه وبين الكارهين لفوكاس في العاصمة وزعيمهم «كريسبوس». وكانت سلانيك في ذاك الوقت كما هو معروف مدينة حصينة منيعة، وكانت إحدى مدائن قليلة في مقدونية قاومت جموع الهون وسواهم من

^١ يلوح أن بعض الشك يعتري ما قام به الحزبان الأخضر والأزرق؛ فقد كان الأزرق في أول الأمر مع «فوكاس»، وكان الأخضر عليه، ولكنه نفّر عنه حتى قلوب أصحاب الحزب الأزرق نفسه. وقد جاء في ديوان «حنا النقيوسي» ما يدل إجمالاً على أن الذي نصر هرقل إنما كان الحزب الأخضر، سواء أكان ذلك في مصر أم في «تراقية» و«قسطنطينية».

الهمج الذين كانوا يجتاحون البلاد إذ ذاك؛^٢ فالحقُّ أنها كانت بابًا من أبواب الإمبراطورية الشرقية تُشرف على الطريق الآتية من قرطاجنة وصقلية وغرب البحر الأبيض المتوسط إلى القسطنطينية؛ ففيها إذن أقام هرقل بغير قتال كما يلوح، وكان مقامه فيها عزيزًا، حتى إن أحد المؤرخين، وهو «سعيد بن بطريق»، ظن على ما يلوح أنه من أهل المدينة، ولكن يجب أن نذكر أن كل ما جاء في كتاب «سعيد بن بطريق» من ذكر حوادث هذه الثورة كان أبتَر، وفيه خلطٌ كثير في التاريخ، وقد كان ولا شك مُخطئًا في هذا الزعم.

ولسنا نرى من هرقل في مدة الأشهر الكثيرة التي قضاها في «سلانيك» إلا سعيًا واحدًا، وهو أن يُكمل خطته، ويجمع الأمداد، ويُذل الصعاب. ولسنا ندري ما كانت الصعاب التي قامت في سبيله في ذلك العصر الذي لا نجد شيئًا من ذكر حوادثه في دواوين الأخبار، وأكبر ظننا أنه قد أبدى فيه مثل ما أبداه فيما بعد في حرب الفُرس، فأعجب العالم وأدهشه من همة لا يعتريها كلالٌ مقرونةٌ إلى حزم وبصر بالأمور. على أنه لم يفرغ من تجهيز أمره إلا في سبتمبر سنة ٦١٠، وعند ذلك ألقع الأسطول الذي جمعه، وأعد ما يحتاج إليه من المئونة والعدة، ولم ينسَ أن يحمل معه آثار الأبرار من القديسين في السفن التي في الصدر، ورفع علم الصليب على رءوس سارياتها، وجعل فوق سفينته دميةً ذات حُرمة خاصة، «دمية لم تحتتها أيدي البشر»، جعلها عند مقدم السفينة. وانتشرت أنباء الأسطول ومجيئه إلى الدردنيل انتشارَ النار في الهشيم حتى بلغت العاصمة، وما كادت حتى جهرت جماعةٌ كبيرة من الشيوخ وأهل الدولة بالدخول في طاعة «هرقل»، وكان معهم «تيودور» المجيد، ولكن يلوح أن «كريسبوس» بقي قابلاً لا يُحرَّك ساكنًا في أول الأمر. ويقول «حنا النقيوسي» إن رعاع المدينة وغوغاءها ثارت على الإمبراطور، وشرعت تصبُّ عليه صنوف السباب.

والظاهر أن «فوكاس» لم يكن على استعدادٍ طيبٍ للقاء هذه الجائحة التي ظَلَّت تعصف بأفاقه هذه المدة كلها؛ فلما جاءت أنباء ثورة مصر أولاً كان في مرفأ الميناء

^٢ نجد وصفًا بديعًا لمدينة سلانيك في كتاب Joannis Comeniatæ de Excidio Thessalonicensi Narratio، ويمكن الاطلاع عليه في كتاب Combeficius: Historiae Bizantinae Scriptores Post Theophanem، باريس سنة ١٨٦٥، صفحة ٣٢٠ وما بعدها.

فنجد فيه وصفًا شيقًا لموقع المدينة، وذكرًا مفصَّلًا لما كان فيها من أسوار وحصون ومرافئ. ويدلنا ما كان بها من طُرُق عظيمة وبناءٍ شامخ وتجارة واسعةٍ رائجة وثروة وغنى، يدلنا كل ذلك على ما كان للمدينة من كبير الشأن في نظر هرقل. وقد كتبه الكاتب حوالي سنة ٩٠٠ للميلاد.

عددٌ كبير من السفن تحمل القمح من الإسكندرية، فأخذها وأسر من فيها من الرجال، وسجنهم في حصنٍ مُشْرِف على مرفأ «الهدومون»، فأقاموا هناك ما شاء الله؛ فلما عاد «بنوسوس» من غزوته بالفشل ولم يقدر على استرجاع مصر، لم يُعاود الإمبراطور سعيًا يُذكر في سبيل الدفاع؛ فكان أول ما أُنذر «فوكاس» إنذارًا مُزعجًا صوتُ هؤلاء السُّجناء من أهل الإسكندرية، وقد هَلَّلُوا إذ رأوا سفن هرقل مُقْبِلَة، وكان الإمبراطور عند ذاك في قصر «الهدومون»^٣ على مَقَرَبَة من الحصن، فلم يكد يسمع ذلك حتى وثب إلى جواده، وأسرع به إلى قصر اسمه «قصر الملك الأكبر» داخل أسوار المدينة. وقد وقع ذلك في يوم سبت على رواية «ديوان بسكال»، ولا بد أن يكون ذلك هو اليوم الثالث من شهر أكتوبر. وفي اليوم التالي بُعث «بنوسوس» في جيش ومعه المركبات الحربية الملكية للقاء من ينزل إلى البر من جنود «هرقل»، ولكن فرقة المركبات ثارت ووثبت بقائدها؛ لأن «كريسبوس» كان قد استمالهم إلى حزبه؛ فهرب القائد إلى المدينة والغيط يأكل قلبه؛ فلما بلغها دفعه غيظه إلى جنائية فظيعة؛ وذلك أنه جعل يقذف بالنيران على أحياء المدينة التي حول القصر المعروف بـ «قيصريون»، فلم يقدر على إحراقه، ولكنه استطاع أن يُقاوم الذين لحقوا به من ورائه من غوغاء المدينة، وأفسد عليهم سعيهم، فلم يخلصوا إليه، وهرب في زورق إلى مرسى في الميناء اسمه «ميناء جوليان»، غير أن أعداءه لحقوا به هناك، وضيقوا عليه الخناق، فحاول أن يُقاومهم مقاومةً عنيفة، غير أن ذلك لم يُجِدْه شيئًا؛ إذ كان أعداؤه جموعًا كثيرة. فلما لم يقدر على شيء، ورأى الخطر منه أقرب من وريده؛ قذف بنفسه في الماء فغاص به، وما إن طفا مرةً حتى علاه سيفٌ شق رأسه، وذهب بذهابه روح مارد ثائر، فغاب عن أرض طالما أفسد فيها، وأُخرجت جثته من الماء، فجَرَّها الناس إلى «سوق الثيران»، فأحرقوها يُجَلِّلُها العار وتُشَيِّعُها اللعنات.

وهذه القصة قصة «بنوسوس» وموته قد جمعناها من ديوان «قديريوس» وكتاب «حنا النقيوسي» و«ديوان بسكال»، ومن العجيب أنهم يتفقون جميعًا فيما يُورِدونه، ولا يختلفون اختلافًا حقيقيًا إلا قليلًا؛ فقد تختلف رواياتهم ولكن اختلافها ناشئ من نقص

^٣ كان قصر «الهدومون» وحِصنه على ساحل البحر على نحو ثلاثة أميال إلى الغرب من الباب الذهبي أحد أبواب القسطنطينية. وهذا مأخوذ عن الأستاذ Van Millingen في كتابه الحُجَّة المسمَّى Bizantine Constantinople، في الصفحات التي بين ٣١٦ و٣٤١ (المطبوع في لندن سنة ١٨٩٩)، والحادثة التي نذكرها في كتابنا يشير إليها الكاتب في الصفحة المرقومة ٣٢٤ من كتابه.

شيء أو زيادة آخر، وليس فيما بينها تناقض في ذكر الحوادث، وفوق هذا فإن مواضع الاتفاق بينهم في كثير من الأحيان واضحة تسترعي النظر، وهم إنما يتفقون في الجوهر لا في تفصيل الوصف، وهذا يدل على أنهم كتبوا ما كتبوه وكل منهم وحده مستقل عن الآخرين. وفي هذا ما يبعثنا على الاطمئنان إلى رواياتهم والاعتماد عليها، وليس ثمة ما يبعث على الظن أنهم رجعوا جميعاً إلى مرجع واحد نقلوا عنه.

ومنذ علم الإمبراطور بما أصاب «بنوسوس» عرف أن ساعته قد دنت، ولم يكن في نيته أن يخلع عن نفسه التاج، في حين لم يكن يتوقع الرحمة إذا هو سلم لأعدائه؛ فكان أملة الوحيد في أن يُقاتل إلى أن يحكم السيف حكمه. غير أن تسلل خير جنوده عنه لم يدع له أملاً إلا قليلاً، فلم يبق له إلا ولاء الحزب الأزرق، وإن شئت فقل لم يبق له إلا تلك العداوة الشديدة التي كان يحملها الحزب الأزرق لأعدائه أصحاب الحزب الأخضر، وما داخلهم من الحنق عندما رأوا نجاح الفئة المعادية لهم؛ وعلى ذلك جهز «فوكاس» أسطولاً، وجعل رجاله من الحزب الأزرق، وجعله في ميناء «أيا صوفيا»، واستعد لقتال هرقل. وإنا ناقلون هنا قصة يرويها «حنا النقيوسي»، ولا نعرف أن مؤرخاً آخر ذكرها؛ وذلك أن «فوكاس» و«خازن أمواله» «ليونتيوس» السوري عندما علما أن حياتهما أصبحت بعد قتل «بنوسوس» في أشد الخطر من غوغاء المدينة، أخذ كل ما في خزائن الدولة من الأموال وقذفا بها في البحر؛ فضاع بذلك في لحظة واحدة كل ما كان للإمبراطور «موريق» من الثروة، وما جمعه «فوكاس» من الذهب والجواهر بغصب أموال من قتل من ضحاياه، وما كنزه «بنوسوس» من أموال وتُحف وأوان نفيسة حصّلها بالظلم البالغ والغصب المتعدد. قال المطران: «وهكذا كان «فوكاس» سبباً في وقوع الفاقة والعوز بالدولة الرومانية الشرقية».

وكانت هذه الفعلة شفاءً للغل، وريةً للحقد، وهي جديرة بخلق «فوكاس»، والظاهر أنها وقعت في اللحظة التي لاح فيها نصر هرقل في الواقعة البحرية، ولا بد أن تلك الكنوز كانت محمولة في سفينة الإمبراطور حتى لا تؤخذ نهياً في أثناء القتال؛ فلما وقعت الهزيمة أُلقي بها في اليم جميعاً. وما كان من شك في نهاية الأمر، وعلى من تكون الدبرة مهما كان من شدة القتال، فهُزمت سفن الإمبراطور، وقُذِف بها إلى الشاطئ أو استولى عليها العدو، وفر من استطاع من الجند فاستأمن في كنيسة «أيا صوفيا». وأما «فوكاس» فالظاهر أنه عاد بصحبة «ليونتيوس» إلى «قصر الملك الأكبر»، فلحق به «فوتيسوس»، أو هو «فوتنيوس»، و«بروبس»، فضربا التاج عن رأسه فتردى عنه، ثم وُضع هو في القيود والسلاسل، وجيء

به يُجَرَّ جَرًّا على جانب المرفأ وقد تمرَّقت ثيابه كل ممزَّق، وعُرض هناك على جنود الجيش والأسطول المنتصرين، ثم اقتادوه بين التهليل إلى حضرة الفاتح المنتصر في كنيسة «الرسول توماس» وصيحات اللعن الصاخبة تصدع أذنيه.

ومن الجائز أن «هرقل» اختار هذه الكنيسة ليصلي فيها شكرًا لله على ما أولاها، ولم يختَر كنيسة «أيا صوفيا» إذ كان بها عددٌ عظيم ممن فرَّ من الحزب المقهور؛ ولهذا لم تكن تتسع لجمع كبير فوق ذلك أو لحفل ديني. ولسنا في حاجة إلى أن نُكَلِّف خيالنا شططاً ليُصوِّر لنا كل ما جرى بين «فوكاس» و«هرقل»، وحسبنا أن نتصوَّر كنيسةً فخمةً تزدهم برجال الدولة من قُواد وشيوخ وجنود، ويقوم من رجال الدين مثلوا في ثيابهم السنية حول المحراب وقد وُضعت عليه آنية الذهب، ومن حولهم يُدوي المكان بأصداة النشيد نشيد الشكر لله، ثم يدخل «فوكاس» مكبلاً بالقيود.

لبث الإمبراطور المخلوع برهةً أمام تابعه المنتصر، وقد وصفهما «قدرينوس» وصفاً مشهوراً؛ فهرقل فتى في زهرة العمر؛ إذ كان في نحو الخامسة والثلاثين، وهو من بيت نبيل، وكان رُبعةً لا هو بالقصير ولا بالطويل، مَتين البناء، عريض الصدر، له قوامٌ قوي مفتول، وكان شعره أشقر وكذلك لحيته، وكان وجهه ناصعاً مُنيراً، له عيانان لونهما صافي الزُّرقة، وتعلوه وسامةٌ بديعة؛ فكان ظاهره ينمُّ عن رجلٍ صادقٍ صريحٍ عليه وقار وهيبة، قوي في جسمه وعقله، تبدو على وجهه سيماء الشجاعة والحزم والقدرة، ولعله كانت تبدو عليه كذلك صفةٌ أخرى ذكرها «سعيد بن بطريق»، ألا وهي أنه لا يعبأ بما يرتكب في سبيل إتمام قصده. أما «فوكاس» فكان في مثل قامته، ولكن هذا كل ما كان بينهما من الشُّبه؛ فقد كانت صورته كريهة مما بها من العاهات، وكان لا لحية له، يعترض وجهه ندبٌ جرح قبيح غائر فيه، وكان ذلك الندب يحمرُّ أو يربدُّ كلما ملكته سورة وثارت ثائرتة، وكان حاجباه بارزين يقتربان في جبهة خفيضة من فوقها جمّة من شعر أحمر، ومن دونها عيانان تومضان وميضاً وحشياً، وكان بذيء اللسان، مُدمناً للخمر، مُقْبِلاً على المعاصي، قاسي القلب لا يتحرك قلبه بشفقة إذا ما عذَّب أو سفك الدماء. هذه صورة ذلك الجندي الذي سلَّط على الدولة الشرقية سوط عذاب ثمانِي حجج، ثم جاء عند ذلك ليُحاسِب على ما جَنَّت يداها، فتُلي عليه كتاب ذنوبه، وكُشِفَت منه جريمة بعد أخرى، وقال هرقل: «أهذا سبيل حكمك؟» فكان رده: «وهل أنت من يحكم خيراً من هذا؟»

حُكِم عليه بالقتل، وأنفذ فيه ذلك، وارْتُكبت في قتله مُثْلَةٌ فظيعة، ولِعَمري إن تلك المُثْلَة لم تكن من عيب في «هرقل» أو قسوة في خُلقه، بل كانت من عيب في العصر كله وما

كان معروفًا فيه من العادات. على أنها لم تكن أفطع مما كان مُباحًا في قانون بلادنا؛ من تقطيع الأوصال وقطع الجسم أرباعًا. قُطعت أعضاء «فوكاس»؛ فُقطعت يداه أولًا، ثم بُترت ذراعه، وتلا ذلك تشويه آخر، ثم قُطع رأسه بعد ذلك وُضع على قضيب، وعُرض في أكبر طرق المدينة. أما سائر جسمه فقد سُحب على الأرض إلى ميدان سباق الخيل، ثم إلى سوق الثيران، وأُحرق في الموضع الذي كان فيه رماد «بنوسوس» ولما يكد يبرد، وأُحرق عدا ذلك علم الحزب الأزرق (وليس الأخضر كما زعم جبون)، وجيء بتمثال «فوكاس» فحملوه في ميدان السباق في موكب استهزاء، يحمله جماعة يلبسون الثياب البيضاء الكهنوتية، وفي أيديهم الشموع مُوقدة حتى رموه في النار، وقد قال قائل: «قد أحرقوا «فوكاس» و«ليونتيوس» و«بنوسوس»، وذرُّوا رمادهم في الهواء؛ إذ كان الناس كلهم يكرهونهم.»

وألبس هرقل التاج، كما يقول «حنا النقيوسي»، وما كان راغبًا فيه، وذلك في الكنيسة عينها كنيسة «القديس توماس»، وعاد بعد أن أدَّى الصلاة ذاهبًا إلى القصر، وجاء أعيان المدينة يؤدون له الولاء، ويقول «قديونس» إن تتويجه إنما حدث في كنيسة «القديس إسطفن»، وهي متصلة بالقصر، في حين أن «ديوان بسكال» يذكر أن تتويجه حدث بين حادثة إحراق «فوكاس» وبين إحراق تمثاله، ولا يذكر مكانًا لذلك. وهذا فيه من الخلط ما فيه. ومن العجيب أن ديوان «حنا النقيوسي» يؤيد قصة تردّد «هرقل» في قبول التاج، وأن «ديوان بسكال» وسائر مؤرخي بيزنطة يؤكدون وقوع ذلك التردد. على أنه لم يلبث أن زالت وسائسه، وأُعلنت ولايته للأمر إمبراطورًا للدولة في اليوم الخامس من شهر أكتوبر سنة ٦١٠، وأصبحت عروسه المخطوبة «فابيا» إمبراطورة للدولة، وصار اسمها «أودوقيا». والظاهر أن «نيقتاس» لم يعمل على أن يتصل بهرقل عند القسطنطينية على خلاف ما جاء في ديوان حنا؛ مما يدل سياقه على أن «نيقتاس» كان في العاصمة عندما خُلع «فوكاس»، ولا بد أن يكون الصواب ما ذهب إليه «زوتنبرج» من أن ذكر اسم «نيقتاس» في هذا الوضع إنما كان نتيجة سهو وقع فيه الكاتب أو الناسخ، وأن الصواب هو «كريسبوس». ولو كان «نيقتاس» ترك مصر حقيقةً ولحق بهرقل فاشترك معه وتم له ما ابتغى، لَمَا خفي الأمر على أحد، ولَمَا جاء ذكره عَرَضًا في غموض وإبهام. على أنني لا

٤ يقصد بلاد الإنجليز طبعًا. (المعرب)

يسعني إلا أن أخالف «جبون» حيث يقول: «كانت رحلة هرقل سهلةً موفِّقة، وأما سير «نيقتاس» فقد كان شاقًّا عسيرًا، ولم يتم حتى كان النضال قد انتهى، فخضع للقضاء الذي حبا صديقه، ولم يُظهر أقل تألُّم مما كان.»

وما هذا القول إلا قلبٌ للحقيقة كما بيَّنَّا؛ فإنَّ مسير نيقتاس هو الذي كان سهلًا موفِّقًا على وجه الإجمال، وقد بلغ مقصده الذي رمى إليه منذ ملك مصر على رغم ما اعترض سبيله من الأخطار، وما لقي من العوائق بوقوف «بنوسوس» في وجهه، وقد وقع كل ذلك قبل أن يستطيع هرقل أن يزحف من «سلانيك» على العاصمة بزمانٍ طويل؛ فمما سبق نرى من العدل أن نقول إن هرقل لاقى عقبات ومصائب في رحلته، وكان عليه أن يقهرها، ولكن ليس في أيدينا من وصفها شيء، ولا نستطيع أن ندركها أو نعرف حقيقتها.

مصر في حكم الإمبراطور الجديد

أرسل الإمبراطور إلى نيقتاس يُثبته في حكم الإسكندرية، وإن شئت قلت إنه جعله نائباً عن الملك في مصر،^١ وأصبح أصحاب «فوكاس» بين قتيل قُضي عليه، أو طريد مُبعد، أو مرتد ترك الجانب الخاسر وهجره؛ فكان همُّ «نيقتاس» أن يُعيد للحكم المدني الروماني نظامه، وأن يُعيد للجيش الروماني كيانه، وكان هذان آلتَي الدولة الرومانية تحتفظ بهما بملك مصر. وكان الحكم المدني والجيش كلاهما في يد السادة الحاكمين ليس فيهم أحد من أقباط مصر أهل البلاد؛ فكان ذلك الحكم من هذا الوجه أشبه شيء بحكم الإنجليز في الهند، على أنه يختلف عنه اختلافاً عظيماً كان سبباً في القضاء عليه؛ وذلك أن حكومة مصر لم يكن لها إلا غرض واحد، وهو أن تبتزّ الأموال من الرعية لتكون غنيمة للحاكمين، ولم يُساورها أن تجعل قصد الحكم توفير الرفاهة للرعية، أو ترقية حال الناس والعلو بهم في الحياة، أو تهذيب نفوسهم، أو إصلاح أمور أرزاقهم؛ فكان الحكم على ذلك حكم الغرباء، لا يعتمد إلا على القوة، ولا يُحسّ بشيء من العطف على الشعب المحكوم. وكانت في يد الحكام عاصمة البلاد الإغريقية، كما كانت في يدهم العاصمة المصرية القديمة منفيس، وجِصنها العظيم حصن بابليون الروماني على الشاطئ الشرقي من النيل، وكذلك كانوا يملكون مدائن عدةً حصينة يلي بعضها بعضاً بين أسوان في الجنوب والفرما في الشمال، وكان جند الحكومة وجُباة ضرائبها ينتشرون من تلك المدائن يُظهرون هيبة السلطان ويجمعون الأموال، على حين كان تجار الروم واليهود يحلّون حيث شاءوا تحميمهم جنود الربط، يُنافسون الأقباط في التجارة منافسةً شديدة.

^١ تجد وصفاً لا بأس به عن «نيقتاس» في كتاب هـ. جلزر الموسوم Leontios Von Neapolis Leben des Heiligen Johannes، صفحة ١٢٩.

وكانت الإسكندرية من أشقِّ بلدان العالم حكمًا؛ لأنها كانت تجمع أخلاطًا من الناس من إغريق بيزنطة وآخرين وُلدوا بمصر وقبط وسوريين ويهود وعرب وغرباء من جميع البلاد، ولكن يلوح أن نيقتاس قد كسب إجلال أهل الإسكندرية وإن لم يكسب حبهم، مع ما عُرِف عنهم من التقلب وحب الخروج. وكان من أول ما أمر به أن رفع عنهم جباية المال ثلاث سنوات، فكانت تلك يدًا مازهم بها زادتهم تقديرًا له بعدما رأوا من غنائه في الحرب، وليس ثمة شكُّ الآن في أنه بقي مُقيمًا في الإسكندرية.^٢ حقًا إنا نسمع بأنه كان في بيت المقدس قبل زحف الفُرس عليها، ويقولون إنه أنقذ بعض الآثار المقدَّسة — الحربة والإسفنجة — من أن تُدركها يد الفُرس، ولكنه عاد إلى الإسكندرية بعد ذلك كما سنرى؛ فالحقيقة هي بلا شكٍّ أن هرقل أمره أن يسير إلى الشام لعله يدفع عنها الفُرس، ولم يكن عنده علم بمقدار ما أتوا به من الجيوش الجرَّارة، فلم يستطع نيقتاس إلا أن يُسرِع عائدًا إلى مصر.

ولكن من سوء الحظ أن تاريخ مصر في هذه الفترة عسيرٌ إدراكه؛ فإن ديوان «حنا النقيوسي» لا يذكر عنها شيئًا، وعليه جُل اعتمادنا إلى ذلك الوقت؛ فإن بالنسخة التي ننقل عنها نقصًا كبيرًا؛ إذ تُغفل ثلاثين عامًا من ذلك الوقت، وكأن يدًا أثيمة قد عمدت إلى ذلك الكتاب فأودت بكل ما فيه ذكر لحكم هرقل. غير أننا نجد ذكر كثير من حوادث بعض أنحاء الدولة في بعض مؤلفات الأرمن،^٣ أو كتب سواهم من أهل الشرق التي كُتبت في هذا العصر، ولكن ما أشبه هؤلاء بمؤرخي بيزنطة في أنهم لا يذكرُون إلا النزر اليسير

^٢ هذا ظاهر من كتاب «ليونتيوس» ومن مراجع أخرى، ولكن يلوح أن حكم «نيقتاس» في الإسكندرية لم يكن معلومًا حتى لمثل الأستاذ Bury؛ فهو يأخذ عن «جبون» — كما يظهر — ويقول إن «نيقتاس» كان لا يزال يميل إلى أن يسير بجيوشه المسكينة في البر إلى القسطنطينية، سالكا ذلك السبيل كله خلال مصر وفلسطين وسوريا وآسيا الصغرى. ويقول إن نيقتاس «لم يصل إلى القسطنطينية إلا حوالي أبريل سنة ٦١٢. ولسنا ندري ماذا عاق سيره، ولعله تأخَّر في الشام ليُحارب الفُرس». نقلًا من كتابه Hist. of the Later Rom. Emp.، الجزء الثاني، صفحة ٢١٦، هامش ٢.

وقصة هذا السَّباق البري إلى القسطنطينية لا تزيد على أنها قصةٌ خيالية؛ فقد كان قصد نيقتاس مصر، وقد بقي فيها ليحكمها بعد أن فتحها باسم هرقل.

^٣ نجد ثبتًا بأسماء المؤرخين من الأرمن في «الجريدة الآسيوية» في المجموعة السادسة من عام ١٨٦٦، المجلد السابع، ص ١٠٩.

عن مصر. على أننا نستطيع أن نلمح خلال الظلام سير الحوادث الكبرى التي عصفت
بسلطان الدولة البيزنطية في مصر في أواخر حياة ذلك الإمبراطور.

فإذا نحن أردنا أن نعرف تاريخ مصر في مدة الأعوام الثلاثين التي بين ولاية هرقل
وبين الفتح العربي، فلا مَنَاص لنا من أن نلجأ على الأكثر إلى ما كتبه رجال الكنيسة
أو ما كتبه رجال لهم ميولٌ دينية قوية تجعلهم غير أمناء في رواياتهم؛ فالحقُّ أن أمور
الدين في القرن السابع كانت في مصر أكبر خطرًا عند الناس من أمور السياسة، فلم تكن
أمور الحكم هي التي قامت عليها الأحزاب واختلف بعضها عن بعض فيها، بل كان كل
الخلاف على أمور العقائد والديانة، ولم يكن نظر الناس إلى الدين أنه المَعين الذي يستمدُّ
منه الناس ما يُعينهم على العمل الصالح، بل كان الدين في نظرهم هو الاعتقاد المجرد
في أصولٍ معيَّنة. وكان الناس لا يكادون يُحسُّون شيئًا اسمه حب الوطن، وما كانت
عداوتهم عند اختلاف الجنس والوطن لتثور ويتقد لهيبها على الأكثر إلا إذا اختلف معها
المذهب الديني؛ فكان اختلاف الناس ومناظراتهم العنيفة كلها على خيالاتٍ صورية من
فروقٍ دقيقة بين المعتقدات، وكانوا يُخاطرون بحياتهم في سبيل أمورٍ لا قيمة لها، وفي
سبيل فروقٍ في أصول الدين وفي فلسفة ما وراء الطبيعة يدقُّ فهمها ويشقُّ إدراكها؛ فحقُّ
على مصر المسيحية قول الشاعر «جوفنال» إذ يصف ما كان بين قومه من النزاع والشقاق
على أيهما أفضل في العبادة؛ عبادة التماسيح أم عبادة القطط؛ إذ قال: «كل مكان يكره
الآلهة التي لجيرانه، ويعتقد أن الآلهة الحقيقية هي التي يعبدها هو.» لقد تغيَّر الزمان،
ولكن الناس هم هم لم تتغير طباعهم. ومنذ كانت الأحزاب ومناظراتها قائمة على ما كان
في الدين من شيعٍ وفِرَق كان جل آثار العصر وما تخلَّف من كُتبه تراجم لحياة القديسين
والبطارقة، وقلما نجد فيها ذكرًا لأهل الحرب أو السياسة، وعلى هذه الآثار نعتد في
معرفة تاريخ مصر في ذلك العهد.

كان في مصر في ذلك العصر ما كان فيها منذ مجلس «خليدونية» في سنة ٤٥١؛
وذلك أن كلنا فرقتي المسيحية بمصر كان لها بطريقتها، وكانت أمورها الدينية مستقلة،

ولكن هذا لم يذهب بشيء من شدة الخلاف الثائر بين الأحزاب، ولم يُقلل من متاعبه. نقول هنا للمرة الثانية إن الحزبين بمصر كانا يُعرَفان باسمين مشهورين: أولهما حزب اليعاقبة وهم القبط، والثاني حزب الملكانية^٥ وهم حزب الملك. وكان اليعاقبة على مذهب «المونوفيسيين»، وأكثرهم وإن لم يكونوا جميعاً من الجنس المصري^٦، على حين كان الملكانيون يتبعون المذهب الذي أقرّه مجلس «خليقدونية»، وكان أكثرهم من أصلٍ إغريقي أو أوروبي. ونجد إجماعاً من المؤرخين، وفيهم «ساويرس الأشمونيني»، على أنه ما ولي إمبراطور إلا سار على سُنّة القضاء على مذهب اليعاقبة في مصر قضاءً لا هواده ولا رحمة، وكان اليعاقبة لا يرضون إلا بأن يمحوا كل أثر من آثار مذهب «خليقدونية».

وقد سبق ذكر مقتل البطريق الملكاني «تيودور» عند فتح «نيقتاس» للإسكندرية سنة ٦٠٩؛ فقد^٧ كانت ثورة «هرقل» ثورة على السلطان الإمبراطوري في القسطنطينية، وكان القبط باشتراكهم فيها يؤمّلون بلا شك أن يجدوا في الحكم الجديد سيراً أرفق بهم مما كانوا يجدونه من عسف «فوكاس». والحق أنهم لم يشعروا بخيبةٍ بالغة في أول الأمر؛ فإن

^٥ وهذا الاسم مأخوذ من أصل «ملك»، وهو أصل «مشارك» في اللغات السامية كلها، ويغلب على الظن أن لفظ «الملكانية» المستعمل في مصر مأخوذ عن السريانية؛ وعلى ذلك فليس ثم من خلط في استعماله قبل أن يفتح العرب مصر.

^٦ ويدلنا على ما كان للقيط من الشأن حتى في الإسكندرية ما جاء في كتاب «بروكوبيوس» (المطبوع في أثينا سنة ١٨٩٦، صفحة ٢٢)؛ فإنه لما اختار «جستنيان» المطران «بولص» للإسكندرية جعل له الأمر على الحاكم «رودون»، وظن ذلك يؤدي إلى طاعة أعيان المدينة لمجلس «خليقدونية». وكان أول ما أتاه «بولص» أن أمر بقتل الشمّاس «بسوس»، وهو قبطي كان يكتب بالقبطية، وكان أكبر عائق في سبيل سياسة الإمبراطور. ومات «بسوس» وهو يعذب، فثار الناس غاضبين، ولم يجد جستنيان وسيلة لتهدئتهم إلا أن عزل «رودون» ثم أمر بقتله في القسطنطينية، ولم يُغْنِه دفاعه عن نفسه بإظهار ثلاث عشرة رسالة أتته من الإمبراطور يأمره فيها بأن يُطيع أمر «البطريق».

وجاء بعد «رودون» حاكم آخر اسمه «ليبريوس»، فصلب رجلاً اسمه «أرسنيوس» كان أكبر عامل على قتل «بسوس»؛ وبهذا تم الانتقام للقس القبطي. ويقول «لكيان» إن «رودون» هو الذي أمر بقتل «بسوس»، ولكن ميله إلى الحزب الملكاني واضحٌ وضوح شهادة «بروكوبيوس» على البطريق بولص.

^٧ وقد أخطأ «شارب» في زعمه أن «تيودور» كان مطراناً (مدة السنوات الثلاث الأولى من حكم هرقل). انظر History of Eg. under The Romans، صفحة ٢٤٠. على أنه جاء في ديوان بسكال أن في هذه السنة (سنة ٦٠٩) قُتل بطريق الإسكندرية (قتله أعداؤه) (٢١*) وربما كان يقصد القبط، وفي السنة نفسها نُصّب «زكريا» بطريقاً على بيت المقدس.

البطريق القبطي «أنستاسيوس» بقي على كرسيه ست سنوات بعد خمس قضاها في مدة الثورة، حتى تُوُفي في ٢٢ كيهك (أي ١٨ ديسمبر) من سنة ٦١٦ للميلاد.^٨ واستطاع الأقباط عند ذلك أن يبنوا في الإسكندرية بعض الكنائس، أو يُعيدوا بناء أخرى مثل كنيسة «القديس ميخائيل»، وكنيسة «القديس أنجيلوس»، والقديسين «كزماس» و«دميان»، هذا عدا أديرة عدة. وكان «أنستاسيوس» ينصب القسوس ويعتمد المطارنة، ولكن لا ننسى مع ذلك أن الملكانيين كانوا لا يزالون مُحفظين بسلطانهم في العاصمة، ولهم أكبر الكنائس فيها. وليس ثمة ما يدعو إلى الشك في أن هرقل كان حريصاً كل الحرص على أن يستميل قلوب أقباط مصر، وكان «نيقتاس» في الوقت عينه يرى لزماً عليه أن يجزيهم على ما قَدَّموه من خدمة؛ فإذا كانت حكومة بيزنطة قد أقامت بطريقاً ملكانياً بدلاً من «تيودور» القتل، فإنها اختارته رجلاً أوصى به «نيقتاس» إيصاءً خاصاً، وكانت حياته الماضية وخُلُقُه بحيث جعله موضع إعجاب البعاقبة، حتى بجلوه في حياته، وعظموه بعد مماته؛ إذ اتخذوه أحد القديسين الذين تُخلدُ أسماؤهم في التقويم القبطي. ومن العجيب أن «نيقتاس» جاء بعد ذلك فساعد مساعدةً كبرى في التوفيق بين «المونوفيسيين» من أهل الشام وبين الكنيسة القبطية. وهذا يدل على أنه كان يميل للأقباط ويعطف عليهم، وأنه لم يكتفِ بأن يسلك معهم مسلك الاعتدال والتسامح.^٩

^٨ يظهر أن هذا التاريخ أقربها للصواب. على أن ضبط التاريخ هنا كما هو في سائر المواضع من أشق الأمور. ويقول «أبو البركة» إن «أنستاسيوس» تُوُفي سنة ٦٠٤، وجاء في «الديوان الشرقي» أن وفاته كانت سنة ٦١١ بعد ولاية اثني عشر عاماً ومائة وتسعين يوماً. وجاء في كتاب «أكلنس» أن ذلك كان بين سنة ٦٠٧ وسنة ٦١٩. ولعل هذا أقرب للحقيقة من سواه، لكننا من جهة أخرى نرى «الديوان الشرقي» وهو يُورد في صراحة أن قدوم بطريق «أنطاكية» اليعقوبي على «أنستاسيوس» كان في السنة التي خرب فيها الفُرس بيت المقدس؛ أي سنة ٦١٥. ومن جهة أخرى نرى «ساويرس» يُورد أن غزوة الفُرس لمصر (وقد كانت سنة ٦١٦) حدثت بعد موت «أنستاسيوس». وهاتان الروايتان يمكن التوفيق بينهما باتخاذ التاريخ الذي اتخذناه في كتابنا؛ وذلك أن نجعل وفاة «أنستاسيوس» في ديسمبر سنة ٦١٦، وإن كان «الديوان الشرقي» ينقض رواية نفسه بأن يجعل موت «أنستاسيوس» في سنة ٦١١ (انظر ملحق الكتاب المرقوم بحرف «ب»، وفيه كلام أكثر تفصيلاً عن مسألة ضبط التواريخ).

^٩ عن كتاب «ساويرس» الذي نقل عنه «لكيان» في كتابه Chron Or. (الجزء الثاني، صفحة ٤٤٤). ويذكر «الديوان الشرقي» فوق ذلك أن «أنستاسيوس» لم تقتصر همته على أن بنى كنائس جديدة، بل إنه أرجع إلى القبط كثيراً مما كان قد استولى عليه الملكانيون من كنائسهم. وما كان يستطيع هذا لولا أن عضده

وكان المطران الأكبر الملكاني الذي عُيِّن حديثاً هو «حنا الرحوم» أو هو المحسن. وقد أُطلقَ عليه ذلك اللقب لما كان يأتيه من أعمال البر والإحسان،^{١٠} ولكن كرمه لم يكن فوضى؛ فإنه بعث من حوله ليجوسوا خلال المدينة، فيأتوه بخبر «ساداته ومساعديه». فلما سألوه عما يعنيه بقوله أجاب قائلاً: «أقصد من تُسمونهم أنتم «الفقراء والمساكين»، وأسَمِّيهم أنا «السادة والمساعدين»؛ لأنهم في الحق يُساعدوننا ويمنحوننا ملكوت السموات». وعلى هذا كتبوا له صحيفة بأسماء الفقراء، فأجرى عليهم كل يوم رزقاً، وبلغ عددهم ٧٥٠٠. فلما رأى «نيقتاس» أن البطريق تجري يده بالعطاء جريان البحر، نفس عليه ذلك، وجاءه يوماً فقال: «إن الدولة محتاجة أشد الحاجة إلى المال، وإن ما عندك من المال يأتي إليك عن رضا لا يؤذي أحداً، فابعث بما عندك إلى بيت مال الدولة». فقال له البطريق: «إن ما نُقدمه لملك السموات يجب ألا نبذله لملك في الأرض، ولست بمُعطيك شيئاً عن رضا، ولكن خزانة الله تحت سريري هذا، وأنت وما تختار لنفسك». فدعا «نيقتاس» بحراسه، وأمرهم أن يأخذوا المال من تحته، وفيما كانوا خارجين رأوا قوماً يحملون في أيديهم أواني صغيرة كُتِبَ عليها «أحسن العسل»، وأخرى كُتِبَ عليها «عسل لم يدخن». فسألهم «نيقتاس» أن يعطوه واحدة منها لطعامه، فهمس القوم في أذن البطريق أن فيها ذهباً، فأرسل حنا أنية منها إلى «نيقتاس» مع رسول، وأرسل إليه أن لا يفتحها إلا في حضوره، ثم قال إن كل الأواني التي رآها وهو خارج لم تكن إلا مملوءة بالمال. فلم يسع «نيقتاس» مع هذا إلا أن ذهب إلى البطريق، وردَّ إليه كل ما أخذ منه من المال، وكذلك رد الأنية، ثم بعث إليه بمال آخر من عنده.^{١١}

«نيقتاس» وأزره الإمبراطور. انظر كتاب «جلزر» Leontios Von Neapolis (الجزء الثاني، صفحة نمرة ٢١٠)، قطعة من حياة حنا الرحوم تأليف «حنا مسكوس» و«صفرونيوس».

^{١٠} جاء في «جبون»، وهو قولٌ عجيب فيه ظلمٌ عجيب: «كان إحسان «حنا الرحوم» الذي لا حد له صادراً عن أحد بواعث ثلاثة؛ فإما أن يكون عن جهل وخرف في العقيدة، وإما أن يكون عن حب للبر، وإما أن يكون عن سياسةٍ يرمي إليها». ويظهر أنه يظن أن في أيام حنا أُعطيت كنائس الإسكندرية للكاتوليك، واضطُهد مذهب المونوفيسيين، وهذه عبارة تبعد عن أن تصدق على هذا العصر بُعداً أكبر من أي عصر آخر.

^{١١} جاءت هذه الأخبار في كتاب «ليونتيوس»، ونجد روايةً أخرى، وهي مما يحتمل وقوعه جداً، وفيها يُقال إن «نيقتاس» طلب المال بأمر من هرقل، وكان في حاجة إليه ليُصلح به الجيش (انظر كتاب ليبو. Hist. du Bas Emp., طبعة سان مارتان، الجزء الحادي عشر، في صفحتي ٥٢-٥٣).

ومثل هذه القصص تُظهر على الأقل ما كان لرئيس الدين بالإسكندرية من سلطان، وما كان لديه من موارد المال. وإنه لمن المُستطَرَف أن نعلّم كذلك أن الكنيسة كانت تملك أسطولاً من السفن التجارية. وقيل إن إحدى تلك السفن ساقتها الرياح عن طريقها، وكان عليها عشرون ألف مُد^{١٢} من القمح، فبلغت السفينة سواحل بريطانيا وكان بها قحطٌ شديد، ثم عادت تحمل من هناك القصدير، فباعه الرُّبان في «بنطابوليس». وجاء في موضعٍ آخر أن جمعاً من السفن يبلغ ثلاث عشرة سفينة عداً يحمل كلُّ منها عشرة آلاف مُد من القمح، ذهب كل ما فيها ضياعاً في البحر الأديرياي في أثناء عاصفة، وكانت كلها ملكاً للكنيسة، وتحمل عدا القمح حمولةً أخرى من الفضة والمنسوجات الدقيقة، وسوى ذلك من ثمين المتاع.^{١٣} ولا يمكن أن يشكَّ أحد في أن الكنيسة كان لها قسط من تجارة القمح العظيمة التي كانت رائجة بين الإسكندرية والقسطنطينية، وكان جستنيان قد أعاد لها نظامها ورواجها،^{١٤} وكان للكنيسة فوق ربح هذه التجارة وفوق ما كان الناس يهبونها طائعين مختارين، أوقافٌ من أرض الزراعة تؤتي أموالاً عظيمة؛ فليس من العجيب إذن أن نرى «حنا الرحوم» يُدهش الناس بإنفاقه. وكان «أندرونيكوس» الذي صار بطريقاً للقبط بعد «أنستاسيوس»، وأدرك عهد «حنا الرحوم» مدة أشهر، لا يقلُّ عنه شهرةً بثرائه وكثرة إحسانه.

^{١٢} نحو كيل «الوبية»، أو هو أقرب إلى خُمس الإرب.

^{١٣} لعل الكنيسة حصلت على ميزاتٍ خاصة في التجارة منذ منع حاكم الإسكندرية هيفايستوس في أيام جستنيان ما كان معتاداً تقسيمه بين العامة (وقدره ألف ألف مد)، وكانت تلك عادةً منذ أيام دقلديانوس. وقد بعث ذلك الحاكم إلى الإمبراطور يعيب عادة توزيع القمح، ويصفها بالظلم، وبأنها ليست من الحكمة (انظر كتاب بروكوبيوس، صفحة ٢١٩، طبعة أثينا ١٨٩٦).

^{١٤} كانت خزائن القمح عند مرسى «فيالي» بالإسكندرية عرضةً للسطو والنهب كلما ثارت فتنة في طريق من الطرق، فلما جاء «جستنيان» حصَّن الخزائن التي تأتي إليها السفن من النيل بأن بنى حولها سوراً، وكذلك كانت سفن القمح قبل عهده تبقى مدة عند مدخل الدردنيل تنتظر ربح الجنوب تدفعها في سبيلها، فعالج «جستنيان» هذا العائق بأن بنى بناءً عظيماً ترسو عنده السفن، وتُنزل أحمالها، وتُفرغ ما بها في الحال، ثم تعود إلى مصر، في حين تحمل جماعةً أخرى من السفن ذلك القمح إلى القسطنطينية إذا ما اعتدلت الرياح لسيرها.

انظر كتاب «بروكوبيوس» في موضوع «ما بناه جستنيان»، طبعة Pal. Pil. Text Society، الجزء الثاني، صفحة ١٥٢.

بقيت مصر وفيها بطريقان للمذهبين مدة، وكانت خطة هرقل في مبدأ أمره أن يُوفَّق بين هذين المذهبين العظميين اللذين اقتسما أتباع الدين المسيحي في مصر، ولكن لم يستطع رئيس الدين القبطي أن يبقى في العاصمة؛ فقد كانت العداوة بين الشيعة، وإن خمدت، تتقد في خفاء، ويندلع منها اللهب إذا ما هبَّ عليها أضعف ريح من الفتنة. ورأت الحكومة أن من الحكمة التفريق بين رئيسي الدين حتى لا يبقى المتنافسان معاً في العاصمة؛^{١٥} فإن «أنستاسيوس» مثلاً عندما جاء إليه بطريق أنطاكية كان مُقيماً في دير «الهانطون»، وهو ديرٌ شهير على الساحل على نحو تسعة أميال إلى غرب الإسكندرية؛^{١٦}

^{١٥} من العدل أن نذكر أن المقرئ يروي أن «أنستاسيوس» «جعل مقامه في الإسكندرية». ولعل المقصود من هذا أنه كان مُقيماً بقرب الإسكندرية، وهذا مسلّم به لا خلاف فيه، ولكن رواية المقرئ عن هذا العصر مضطربة ولا يمكن الاعتماد عليها (انظر ترجمة ملان من ٦٧-٦٩).

^{١٦} ورد ذكر اسم هذا الدير في اللغة القبطية مرة $\pi\iota\epsilon\nu\alpha\tau\omicron\nu$ (انظر كتاب زويجه Cat. Cod Copt.، صفحة ٨٩، وصفحة ٩٣)، وورد مرة أخرى $\pi\iota\epsilon\nu\alpha\tau\omicron\nu$ (انظر الكتاب عينه صفحة ٢٣٧)، وورد مرة ثالثة $\pi\epsilon\nu\alpha\tau\omicron\nu$ (انظر كتاب أميلنو Geag. de l'Eg. a l'epoque صفحة ٥٢١). والاسم في اليونانية هو «أناتون» (^٣*) أو «إناتون»، (^٤*) ومعناه التاسع (انظر كتاب (Cotelerius) Mon, Ecc. Gr صفحة ٤٦٠، وصفحة ٥٢٠؛ وكتاب حنا مسكوس Pratum Spirituale)، وهذا الاسم يُترجم في اللاتينية باسم Ennatum. والمقرئ العربي يذكر ديرًا اسمه «الزجاج» مع دير «أناتون» أو «الهانطون»، ويقول إنه مكرّس باسم «مار جرجس»، ويروي أن البطريق فيما مضى كان عليه بعد انتخابه في كنيسة المعلقة في حصن بابليون الرومي أن يذهب إلى دير الزجاج، ولكن هذه العادة بُذت فيما بعد. وهذا يدل بلا شك على ما كان لدير «أناتون» من الشأن عند الأقباط، وقد زاد شأنه في تاريخ القرنين السادس والسابع، وكانت جثة «ساويرس» بطريق أنطاكية محفوظة هناك كما جاء في تقويم الكنيسة. وقد قاموا في ذلك الدير بمراجعة الترجمة السريانية للإنجيل، كما حدث فيه اتحاد كنيسة مصر وكنيسة أنطاكية في ذلك الوقت. ويذكر أبو صالح هذا الدير (راجع كتاب الكنائس والديارات في مصر، طبعة إفنس وبتلر، صفحة ٢٢٩ وهامشها) واسمه في ذلك الكتاب «هونا نادون». ويستخلص «جولد شميت» و«بريرا» أن «أناتون» هو «الزجاج». وأنا مدين لما كتبه في هذا الموضوع. ويقولان إنه على تسعة أميال إلى غرب الإسكندرية، وإنه كان مكرّسًا باسم «مار جرجس». ويلوح لي أنه من الواضح أن ذلك الاسم مأخوذ من رقم البريد على الطريق؛ فقد كان ذلك المتبّع في مصر مثلما كان متبّعًا في قسطنطينية؛ فمثلًا كان الحصن الشهير أو القصر يُسمّى «الهدومون»، ومعناه السابع. أما نسبته إلى «مار جرجس» فأكثر غموضًا، فيظهر اسمه «سلاما» (^٥*) في كتاب حنا مسكوس، وكان غير الدير الذي ذكره «ساويرس»، وهو دير «قيرنوس»، ولكن هذا الاسم يجب أن يكون دير «قيرنوس» أو دير «قيرنوس»، ولكن الحقيقة بلا شك هي أن هذا الدير مثل سائر الأديرة الكبرى كان فيه عدة كنائس داخل أسواره، وكانت هذه الكنائس يُنسب كلُّ منها إلى قديس

ومن ثم خرج في موكبٍ مهيبٍ للقاء ضيفه.^{١٧} وكذلك لم يذهب إلى الإسكندرية، بل أرسل يطلب قسوسه منها، وعقد في الدير مجمعاً أسفر عن رجوع الاتفاق والاتصال بكنيسة أنطاكية.

ولكن أندرونيكوس خليفة «أنستاسيوس» شذَّ عن هذه السُّنة، سُنَّة ترك الإقامة بالإسكندرية؛ فقد كان عند انتخابه شماساً في كنيسة «أنجيليون»^{١٨} بالإسكندرية، فبقي هناك مُقيماً في صومعته المتصلة بالكنيسة مدة ولايته، وكانت ست سنوات. والسبب في أنه لم يبعد عن الإسكندرية هو أنه كان من أسرة عريقة، وكان له قوم من أقاربه بين حكام المدينة يمنعون ويعتزُّ بهم. ولسنا ندري كيف كانت العلاقة بين البطريقين. على أن «حنا الرحوم» مات بعد أشهرٍ قليلة من ولاية «أندرونيكوس» رئاسة الدين في القبط. ولسنا نعرف على وجه التأكّد ما إذا كان جورج^{١٩} الذي وليَ بعد حنا بطرقة الملكانية قد أقام في الإسكندرية أم لم يُقَم؛ وعلى ذلك فأغلب الظن أن العلاقة بين الاثنين لم تكن ذات شأن عند ذلك.

وليس من المُجدي أن نأسف لأن أمثال هذه الأخبار المفصّلة عن الكنيسة، والتي لا تُلدُّ كثيراً للقارئ، هي جل ما بقي من تاريخ مصر في السنوات الخمس أو الست التي جاءت بعد ثورة هرقل، ولكن قد آن لنا أن نخرج من هذه الترهّات إلى السبيل الواضح، فنرى ما

خاص، وهذا قد يُسبّب شيئاً من الخلط. وكان في الجنوب الغربي من الإسكندرية مما يلي مريوط ديرٌ آخر اسمه «بميتون»^(٦*) (ومعناه الخامس). ونقرأ عن دير آخر اسمه «أجتوكيكاتون» (ومعناه المائة والثمانية) (انظر مجلة Or. chret، سنة ١٩٠١، الجزء الأول، ص ٦٥، هامش ١).

^{١٧} جاء في كتاب السيدة أ. ل. بوتشر The story of The Church in Eg. أن بطريق أنطاكية جاء إلى مصر لائتداً عند غزوة الفُرس. ولكن الحقيقة أنه جاء إلى مصر ليجتمع مع البطريرق القبطي بشأن أمور متصلة بالكنيسة، وكان أكبرها أمر اتحاد الكنيستين. وقد جاء في الوقت نفسه عددٌ كبير من الناس، منهم قسوس من أهل الشام مع مطارنتهم، ومنهم قوم من غير رجال الدين من مختلف الطبقات، لاجئين إلى الإسكندرية من غزو الفُرس (انظر كتاب جلزر Leontios von Neapolis، الجزء الثاني، صفحة ١١٢).

^{١٨} ليس من الواضح هل اسم الكنيسة Angelion، أو Euangelion، وكلا الاسمين موجود، ولكن لعل اسم Angelion هو أخف الاثنين وأسرهما.

^{١٩} لا نعرف شيئاً أو لا نعرف إلا القليل عن «جورج» هذا سوى أنه كتب ترجمة لحياة «القديس حنا كريسوستوم»، ويقول «تيوفانز» إن مدة ولايته أربع عشرة سنة، ولكنه ينقض ما قال؛ إذ يقول — ولعل قوله هذا هو الحق — إنه مات سنة ٦٣٠ بعد ولاية عشر سنوات. أما سعيد بن بطريق فيجعل رئاسة الدين شاغرة مدة سبع سنوات بين حنا وجورج. ولعل هذا هو السبب في اختلاط الأمر على «تيوفانز».

كانت تتجاوب به الأنحاء الشرقية من الدولة من جليل الحوادث التي بلغ صداها جوانب النيل. وكان قد جرى القضاء بأن تُزعزع قوة الرومانيين في مصر وتُصدع جدرانها، فتُمهد بذلك السبيل إلى الفتح العربي، ولكن النضال الذي كان بين إمبراطورية الرومان ودولة الفُرس كان شائعاً في ميدانٍ فسيح. وإذا أردنا أن نعرف أثره في مصير مصر كان علينا أن نسير وراء حوادثه وتقلُّبات أحواله، ولو كان ذلك إلماً غير مفصّل.

الفصل السادس

فتح الفُرس للشام

خرج الثائر الغاصب «بهرام» على كسرى حفيد «أنوشروان» ملك الفُرس العظيم بعد ولايته بأيامٍ قلائل، وطرده من بلاده، فهرب مع عَمِّيه، وعَبَرُوا دجلة، وقطعوا أطناب القنطرة التي اجتازوا عليها حتى لا يلحق بهم أحد من ورائهم،^١ ثم سار كسرى إلى «قرقيسيا» على نهر الفرات ينوي أن يؤدي الصلاة في مشهد من مشاهد النصارى، يسأل الله أن يُخَلِّصه من أعدائه؛ ومن ثَمَّ يُقال إنه ضرب في الأرض خائر العزيمة، كسيفَ البال، لا يدري أَيْحَتَمِي بالهون أم بالروم؛ فرمى أَعْنَةً فرسه على غاربه وجعل الحكم للقضاء،^٢ فحمله فرسه إلى حدود الروم، فنزل ضيفًا على القوم الذين ظَلَّتْ بلاده في حربٍ مُستعرة معهم نحو سبعة قرون.

فَلَقِيَهُ الإمبراطور «موريق» مرحِّبًا مؤهلاً، أو بعبارة أدقَّ لقد لَقِيَهُ نائب عنه عند «هيرابوليس»، ويُقال إن الإمبراطور نفسه أرسل إليه هدية لا يَقْدَرُ لها ثمن من الجواهر، وإنه زَوَّجه ابنته «مارية»،^٣ وأكبر من كل هذا أنه نصره، وأرسل «نارسيس» بجيش جرَّار لِيُعِيدَ إليه مُلكه من «بهرام». وحدث اللقاء عند نهر الزَّاب في إقليم «بلرات»، وكانت موقعةً

^١ عن Journal Asiatique، الحلقة السادسة سنة ١٨٦٦، صفحة ١٩٢. وكان عمَّاه هما «بنداوي» و«بستام»، وقد قتلها ابن أخيهما حسب العادة الشرقية المتبعة عند رجوعه إلى العرش.

^٢ انظر تاريخ Tarikh Regum Persiae (لناشره و. شيكارد، صفحة ١٥٤).

^٣ هكذا يقول «ابن بطريق» و«مكين»، في حين أن غيرهما من المؤرخين يقولون إنها كانت من أصل رومي فحسب. ولعل «جيون» يحسبها «شيرين»، ولكن القصة الفارسية (قصة حب خسرو وشيرين) تفرِّق بينها وبين مارية (انظر ترجمة السير س. أوسلي للقصة في «المجموعة الشرقية»، الجزء الأول، صفحة ٢٢٤). على أن شيرين أيضًا كانت مسيحية، ويقول «سبيوس» — ويُسمِّيها ملكة الملكات — إنها بنت كنيسة

شديدة القتال، وكان فيها فصل الخطاب؛ فإن جيش بهرام كان أقل عددًا من جيش الروم، فتمزّق شر ممزّق، مع أن قائده قاتل بما كان معروفًا عنه من الشجاعة والبصر بأمر الحرب، وهرب بهرام إلى بلخ، فأدركه بها أتباع الملك وقتلوه؛^٤ وبذلك عاد كسرى إلى عرش فارس بمساعدة الروم، واختار لحرسه الخاص كتيبة من الروم عددها ألف جندي؛ وبذلك حل السلام وثيقًا بين الدولتين، حتى لقد قيل إن كسرى تنصّر. ويستدلون بما قدّمه من النفائس قُربانًا لمشهد «مار سرجيس»، وما كتبه من الرسائل إلى بطريق أنطاكية على أنه كان^٥ يؤثّر مذهب اليعاقبة.

على مقربة من القصر الملكي، ذلك عدا أديرة أخرى، وقد زخرفت الكنيسة بالذهب والفضة، وجعلت فيها القسوس والشمامسة، وأجرت عليهم الأرزاق، وأوقفت على وظائفهم وكسوتهم جانبًا من الأموال العامة. ^٤ وقد جاء في رواية أنه مات مسمومًا من سمّ قدّمته له ملكة خاقان التتار، وكانت من أقارب كسرى (انظر كتاب السير ج. ملوكوم Hist. of Persia، الجزء الأول، صفحة ١٥٥).

^٥ يذكر أبو الفرج نص الخطابات التي ترددت بين كسرى وبهرام، ويقول إنه بعد هزيمة بهرام بنى الملك «هيكلين للنصارى»، وجعل أحدهما باسم «السيدة العذراء»، والآخر باسم «مار سرجيس» الشهيد (انظر طبعة بوكوك، صفحة ٩٦-٩٨). وجاء ذكر القربان في كتاب «أفاجريوس»، وهو يقول إن كسرى وهب الكنيسة صليبا للمواكب، وكأسًا للخمر الرباني مع صحفته، وصليبا للمذبح، ومَجَمرة للبخور، وكلها من الذهب الصافي، مع ستارة مطرزة على النمط الهوني ومرصعة بالذهب. ويقول «تيوفيل كِت» إن كسرى نذر في وقت بؤسه أن يهب صليبا عظيما من الذهب المرصع بالذُر والفيروز إلى «مار سرجيس»، وهو قديس كانت تُجَلُّه الناس حتى القبائل البدوية. ويذكر المؤلف نفسه ما سبق ذكره من الهدايا التي قدّمها كسرى مرة ثانية عندما ظهر أن سيرا أو «شيرين» حملت ولداً. ويُقال إن أنوشروان العظيم مع اضطهاداه للمسيحيين كان على صلة حسنة مع «أورانيوس»، وهو فيلسوف مسيحي نسطوري معروف عند الناس بما كان ينشر من علم أرسطاطاليس (انظر كتاب Ecc. History، تأليف Mosheim، الطبعة الحادية عشرة، صفحة ٢١٨، طبعة لندن و. تج. سنة ١٨٨٠). ولكن مؤلف هذه القصة لا يمكن أن يكون قد قرأ أو صدّق ما كتبه «أجاتياس»، وكان في وقت «أورانيوس»، ويصفه بأنه كان قليل العلم ميّالاً للخلاف والمناظرة، يُكثر من إضاعة الوقت في مكاتب القسطنطينية. ويقول أجاتياس إن «أنوشروان» لم يكن بالعالم، بل كان جندياً باسلاً، ولم يكن «أورانيوس» سوى طُفيلي مُدمن للشراب في بلاطه (انظر Hist. Lib 2 ap. Migne, pat. Gr. T.88). ويذكر زكريا المتليني أخبارًا كبيرة الدلالة في شأن ما كان يلقيه المسيحيون من الإكرام في بلاط الملك الفارسي، وما كان للأطباء المسيحيين من الفضل لا سيّما في حمل الملك على بناء مستشفى وإجراء المال عليه، ولم يكن هذا معروفًا في بلاد الفُرس من قبل (انظر ترجمة هملتون وبروكس، صفحة ٣٣١؛ وانظر أيضًا ما سيأتي ذكره في صفحة ٤٩ الهامش الأول، وصفحة ٩١ الهامش الأول). ولا تزال في الهند إلى اليوم فكرة موروثة ثابتة، مؤداها أن أحد أبناء «أنوشروان»، واسمه

ولا شك أن نشأته وعلاقاته بالدولة المسيحية وزواجه كان لها أثر كبير في تخفيف وطأة العداوة القديمة الموروثة بين ديانة المجوس وديانة المسيح، ولكن الروم طلبوا المكافأة على مساعدتهم بأن تُضم إليهم أرضٌ فسيحة جعلت ملكهم بالغاً شواطئ نهر الرس؛ فكانت هذه الخسارة سبباً في إيلام كسرى وقومه، كما كان ميل كسرى إلى المسيحية، وهي دينٌ غريب، مؤلماً لكهننته؛ فلا شك مع هذا أن يكون قد بادر إلى العدول عن ميوله وإصلاح خطئه؛ فاضطرَّ بتأثير عوامل قوية، بعضها ديني وبعضها سياسي، إلى أن يقطع صلته وينقض عهده مع الدولة البيزنطية، فصرف حرسه الرومي وتغيَّر على «نارسييس»، وكان على رأس الجيش في «دارا». فأراد «موريق» أن يستلَّ غيظ الملك ويسترضيه، فبعث «جرمانوس»^٦ ليحلَّ محلَّ «نارسييس».

واتفق في ذلك الوقت أنَّ وثب فوكاس، ذلك الرجل المشوَّه الفظيع، بعد أن تم له الأمر في بيزنطة، فقتل الإمبراطور موريق مع كل ولده ذكوراً وإناثاً، ولم يكن كسرى ليطلب عذراً بعد هذا لتبرير غضبه وإثارة الحرب علانية، ولئن كان لا يزال فيه شيء من التردد فقد زال عنه عندما بلغه أمر «نارسييس»، وأنه خرج تائراً في «أذاسة»، وقسَّم الدولة الرومانية إلى شطرين مُحترَين.^٧ على أن نارسييس دفعته ثقةً حمقاء مرةً إلى أن يذهب إلى العاصمة ليزور بعض أصحابه فيها، فقبض عليه فوكاس وأحرقه في ميدان سباق الخيل،

مشزاد، كان مسيحياً، وكان الأستاذ العظيم «م. عماد الدين لالوز»، الذي خرج من الدين الإسلامي ومات سنة ١٩٠٠، يقول إنه من نسل مشزاد هذا (عن مجلة Ch. Miss. Intelligencer، ديسمبر سنة ١٩٠٠، صفحة ٩١٣).

^٦ يحسُن بنا هنا أن نرجع إلى الصفحات الأخيرة من كتاب «تيوفيليا كت»؛ فإن ذلك الكتاب ينتهي عند نقض العهد بين الفرس والروم، وقد كان من أهل مصر، ولكنَّا لا نجد فيه شيئاً يمكن الاعتماد عليه، فلا يذكر بلاده إلا مرتين، ولم يذكرها إلا ليقصَّ قصصاً خرافيةً مُبالغاً فيها لا معنى لها. وأولى تلك القصص قصة شبح عيب خرج من النيل، وهي قصة يذكرها أيضاً «حنا النقيوسي» — وما أعجب هذا — مع تغيّر طفيف (صفحة ٥٣٣). وثانية تلك القصص قصة وقوع تماثيل موريق في الإسكندرية في ليلة مَقْتله. ويقول «تيوفيليا كت» إن صديقاً له شهد هذا الأمر بعينه، وكان وقاداً، رأى ذلك وهو عائد من حفلة عرس بعد مضي أكثر الليل. وليس يصعب علينا معرفة العلل الطبيعية التي تُفسر هذا الأمر.

^٧ يظهر من كتاب شيكارد (Tarikh Reg. Persiae، صفحة ١٥٥) أن هذه الثورة كانت في وقت استيلاء «فوكاس» على العرش، ولعلها نشأت من تلك الحادثة. ويقول «حنا النقيوسي» إن كسرى حاول أن يقتل «نارسييس» بالسم هو وجيشه وخيوله، ولكن ليس من الواضح كيف كان هذا لينفعه لو فعله (صفحة ٥٢٨-٥٢٩).

ولكن كان ذلك بعد أن انتهى الأمر وسبق السيف العذل. فلما جاء «ليليوس» رسول فوكاس إلى جرمانوس في «دارا»، بعثه هذا معزّزاً مكرّماً إلى البلاط الفارسي، وكان معه رسائل وهدايا إلى الملك كسرى، ولكن الملك أودع الرسول السجن، وسار بجيشه إلى أرمينيا. وليس من قصد هذا الكتاب أن نصف القتال الذي كان بين فوكاس وكسرى؛ فإنه لم يكن في عصرنا الذي نصفه، وليس له من صلة بتاريخ مصر اللهم إلا بما كان له من الآثار العامة، ولسنا نجد شيئاً زديده على ما كُتِب من قبل؛ وعلى ذلك فحسبنا أن نذكر أن ملك الفُرس بعد أن فتح أرمينيا، وكثيراً ما كانت ميداناً للنضال بين الدول، قسّم جيشه إلى قسمين، فأرسل قسمًا منه إلى الجنوب لفتح الشام، وأرسل الآخر إلى الغرب ليخرق قلب آسيا الصغرى؛ يقصد بذلك أن يصل إلى القسطنطينية. وليس توارّد الحوادث بالأمر الواضح، ولكننا لا يعيننا منها إلا ما كان من أمر الجيش الذي ذهب إلى الجنوب. وقد كان سيره بطيئاً، حتى إن فتح أنطاكية لم يتم إلا وقد صار «هرقل» ملك الدولة. وبعد، فلو صحَّ أن الباعث لكسرى على خوض الحرب إنما هو الانتقام من فوكاس، لكان موت هذا الطاغية مُختتم النضال، ولكن الملك العظيم قد عرف في حربه ضعف عدوه، وزاده النجاح رغبة في المضي في سبيله، ولم يكن سبيله إلا إخضاع الدولة الرومانية لحكمه. ولم يكن ذلك مجرد خيال بعيد التحقيق؛ فقد كانت جيوشه أكثر عدداً وأتمّ عُدّة وأبدع نظاماً من جيوش عدوه، وكان قُواده لا أكفَاء لهم في جيش الروم بعد أن مات «بنوسوس» و«نارسييس»، وكانت خزانته عامرة بالمال، والشعب من ورائه يداً واحدة، في حين كان أهل الدولة الرومانية شيعاً وفِرَقاً، وخزائنها تكاد تكون خاوية.

ومع ذلك فقد كانت بلاد الشام وُغرة المسالك، وكان حصار المدن أمراً شاقاً، وكان الجيش يقضي قسطاً كبيراً من السنة بلا عمل في معسكر الشتاء، فلم يقدر خوريام^٨ قائد الفُرس على أن يسير إلى بيت المقدس بعد الاستيلاء على «دمشق» و«قيصرية» إلا

^٨ راجع كتاب «ابن بطريق» وتعليق ميني عليه في كتاب Patr. Gr. الجزء الثالث، المجموعة ١٠٨٢، وفيها يأتي ذكر «خراوزيه». ويأتي اسمه في كتاب «تيوفانز» على صورتين، وهما: «سرفرازاس» (*٧) و«سرفنازاس»، (*٨) واسمه في ديوان بسكال «سرفروس»، (*٩) وكذلك يأتي اسمه «شراوزيه» و«شهربرز»، وهذا تحريف الاسم الفارسي «شهر-ورز»، ومعناه «الخنزير البري للملك»، والخنزير البري رمز للقوة الباسلة؛ فكانت صورته لذلك ماثلة على خاتم فارس القديمة، وكذلك على خاتم أرمينيا. وقد كان «شهر-ورز»، كما هو معلوم، لقباً يُلقَّب به تكريماً، ولم يكن اسماً له. وهذا القائد عبثه غصب عرش الفُرس فيما بعد، واستقر عليه مدة قصيرة، ويُعرف بلقب آخر؛ ففي كتب الأرمن نجد اسمه

في السنة الخامسة من حكم هرقل. وأرسل ذلك القائد، على ما يلوح، رُسلاً من مَقَرِّه في قيصرية إلى بيت المقدس يدعوها إلى التسليم للملك الأعظم. وقد حدث ذلك، فأسلم اليهود المدينة إلى قُواد الفُرس بعد أن غلبوا المسيحيين من أهل المدينة على أمرهم.^٩ وما هي إلا شهورٌ قليلة بعد ذلك حتى وثب المسيحيون بالفرس، فقتلوا قاداتهم، وملكوا الأمر على الجنود المُرابطة، وأغلقوا أبواب المدينة، وعند ذلك جاء «شاه-ورز» وحاصرهم، ثم ساعده اليهود على هدم الأسوار، فاستطاع جنوده أن يدخلوا المدينة في اليوم التاسع عشر من مجيئه، وكان دخولهم من نقبٍ أحدثوه في الأسوار، وأخذوا المدينة^{١٠} عنوةً، وأعقب ذلك مَشاهد مُروعة من التقتيل والنهب والتدمير، وكانت الضحايا عظيمة، وأقرب ما قيل فيها إلى الأفهام قول «سبيوس» و«توماس الأرطروني»: إذ قالوا إن عدد القتلى بلغ ٥٧٠٠٠، وعدد الأسرى ٣٥٠٠٠، على أن مؤرخي بيزنطة يقولون إن عدد من هلكوا كان ٩٠٠٠٠.

«أرزن» و«رزن» «رومزان» أو «ميكزان»، وفي كتب الإغريق نجد اسمه «رسميزاس» أو «روميزانس»، ونجده في صورته الصحيحة «رزميوزان» في كتاب «موسى الكاغنكتوتي»، ونجده «روميازان»^(*) في كتاب «تيوفانز». وكان اسمه غير هذه الألقاب كلها؛ فهو «خوريام». انظر Journal Asiatique، الحلقة السادسة، سنة ١٨٦٦، صفحة ١٩٧. على أن اسم «خوريام» لا يرد في كتب مؤرخي الفُرس. وقد حدَّثني المستر «بلاطس» أن اسم هذا الملك في كتب تاريخ الفُرس هو «كران»، وهو الخنزير، أو «شهربرز»، أو «شهريار».

^٩ جاء ذكر العداوة الفظيعة التي يحملها اليهود للمسيحيين في كتاب «قديرنوس»، وهو يروي أن في السنة الأخيرة من حكم «فوكاس» أوقع اليهود بالمسيحيين في أنطاكية، فأرسل إليهم «فوكاس» قائده «بنوسوس»، فأنزل بهم انتقاماً وبيلاً تحدّوه قسوةً تقشعُر من وصفها الأبدان (انظر ما سبق ذكره في الفصل الثاني، صفحة ٦١). ولا شك أن يهود أنطاكية ساعدوا الفُرس في السنة التي تلي ذلك، وكذلك فعلوا في بيت المقدس (انظر Corp. Hist. Bizant. Script، الجزء السابع، صفحة ٧٠٨؛ وانظر المقرئ «ترجمة ملان»، صفحة ٦٨). ولما جاء شاهين (أوساين) في سنة ٦١٠ إلى قيصرية في إقليم «قبادوقية» نزح المسيحيون هاربين، ولكن اليهود استسلموا وخضعوا للفرس. ويتفق مع ذلك ما جاء في «سبيوس» من الأدلة وهو يذكر الأمر ذكرًا صريحًا، فيقول: «خضعت كل بلاد فلسطين في ذلك الوقت لحكم ملك الفرس خضوعًا طائعا، وثار الباقون من أبناء العبرانيين بالمسيحيين، ودفعهم حقدهم الموروث إلى أن يُنكلوا بالمؤمنين تنكيلًا عظيمًا، ثم لحقوا بالفرس، ونبتت بينهم مودةٌ وثيقة». وإذا شئنا أن نجد فوق هذا براهين أخرى على كراهة اليهود للمسيحيين كراهةً لا هواة فيها، فلنرجع إلى كتاب «زكريا المتليني»؛ ففيه وصف لما أتاه ملوك الجُميريين في بلاد العرب من المنكرات في رعاياهم المسيحيين، وكان هؤلاء الملوك يهودًا (انظر ترجمة هملتون وبروكس، صفحة ٢٠٠ وما بعدها).

^{١٠} جاء هذا الخبر في كتاب «سبيوس»، ونظنُّ أنه هو الذي أورده وحده دون كل المؤلفين.

وهو تقديرٌ غير دقيق؛^{١١} فقول كُتاب الأرمن أقرب إلى الحقيقة. على أنه من الثابت أن القتلى كان بينهم آلاف كثيرة من الرهبان والقديسين والراهبات. وبعد أن قضى الفرس في المدينة واحدًا وعشرين يومًا في القتل والنهب خرجوا من المدينة وأوقدوا فيها النيران؛ فخربت بذلك أو جُردت مما بها كنيسة القبر المقدس وسواها من البيع العظمى التي بناها قسطنطين.^{١٢} أما الصليب المقدس، وكان قد دُفن في الأرض بغطائه الذهبي ذي الجواهر،^{١٣} فأُخرج منها وقد عُرف مكانه بالتعذيب،^{١٤} وأخذ هو وشيء لا حصر له من الآنية المقدسة من الذهب والفضة، وجُعِل كله غنيمة، وأُسِر عددٌ عظيم من الناس كان من بينهم البطريق «زكريا». فأما صندوق الصليب المقدس والبطريق فأُرسلوا هديتين إلى مارية زوج كسرى. وأما سائر الأسرى فإذا نحن صدّقنا ما رواه «قديونس»، فقد اشترى اليهود كثيرًا منهم ليُمتعوا أنفسهم بتقتيلهم. وقد قال كاتب «ديوان بسكال»، وفي قوله رنةً الأسى: «إن كل هذا لم يحدث في سنة ولا في شهر، بل في بضعة أيام». وكان تاريخ هذا على سبيل البتّ في شهر مايو سنة ٦١٥.^{١٥}

^{١١} يتفق في إيراد هذا العدد المؤرخون «تيوفانز» و«قديونس» و«زوناراس»، ونجده كذلك في كتاب Tarikh Regum Persiae، صفحة ١٥٥، وهو عددٌ يتفق مع ما أورده «سبيوس» إذا أضفنا عدد من قُتل إلى من أُسر، ولكن جاء في نسخة مخطوطة من كتاب «سبيوس» أن عدد القتلى ١٧٠٠٠.
^{١٢} إذا أردت أن ترى وصفًا لهذه الأبنية البديعة، فانظر كتاب Pal. Pil. Text Society، الجزء الأول، وانظر قصائد «غزل صفرونيوس» في كتاب «ميني» Part. Gr.، الجزء الأول، صفحة ٨٧ (٣).
^{١٣} تاريخ الفرس للكولم، الجزء الأول، صفحة ١٥٧.
^{١٤} دُفن الصليب في حديقة وزُرعت عليه الخضر.

^{١٥} يقول «تيوفانز» إن السنة الخامسة من حكم هرقل هي ٦١٠٦ للخليفة، وهذه السنة من الخليقة هي سنة ٦١٥ للهجرة، ويدل على هذا أن سنة ٦١١٣ للخليفة هي السنة التي قام فيها هرقل بغزوته، وهي سنة هجرة النبي محمد (أي سنة ٦٢٢). ويقول سبيوس إنها سنة ٢٥ لحكم كسرى، والنصف الأخير من تلك السنة يقع في النصف الأول من عام ٦١٥. وأما تاريخ اليوم فقد اختلط الأمر فيه على كُتاب الأرمن؛ فيقول «توما الأرطروني» إن فتح المدينة كان بعد الفصح بعشرة أيام في الثامن والعشرين من «مرجاتس». ويقول «دولورييه» في كتاب Chron. Armen، صفحة ٢٢-٣، إن التاريخين لا يتفقان؛ فإنه في سنة ٦١٤، وهي السنة التي يقول «دولورييه» إن بيت المقدس فُتح فيها، قد وقع عيد الفصح في ٢١ مارس، فيكون بعد ذلك بعشرة أيام اليوم العاشر من أبريل؛ في حين أن الثامن والعشرين من «مرجاتس» هو يوم ٢٦ مايو، ويتفق ما جاء في كتاب سبيوس مع ما جاء في كتاب «توما الأرطروني»، ولكنه يجعل اليوم العاشر بعد عيد الفصح يقع في ٢٧ «مرجاتس». ويقول المستر Conybeare إن ذلك

من هذا نعرف أن المدينة المقدّسة قد نزلت بها كوارث السيف والنار، ومن لم يُدركه القتل والأسر من أهلها هرب لاثناً إلى الجنوب في القرى المسيحية من بلاد العرب.^{١٦} وكانت تلك القرى جماعاتٍ وادعة، فعكّر صفوفها ما بلغها من صدى الدعوة الجديدة؛ دعوة نبي الإسلام. ولعل ذلك الحادث من انتصار الفرس أهل الأوثان في بيت المقدس هو الذي نزلت بمناسبة الآية الشهيرة: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾.^{١٧} ولكن الملجأ الأكبر للهاربين المشتتين من المسيحيين كان القطر المصري ولا سيّما الإسكندرية، وكان عدد سكانها قد تزايد بمن كان يرد إليها من اللاجئين الذين كانوا لا ينقطع سيلهم منذ ابتدأت غزوة الفرس في بلاد الشام.

وقد كان كرم «حنا الرحوم» وما عنده من المال لا يكفيان لسدّ الحاجة الشديدة التي عمّت البلد قبل أن تأتي إليها وفود اللاجئين من بيت المقدس، فما بالك بالحال وقد جاءت إليها تلك الوفود، ثم زاد البلاء اشتداداً؛ إذ كان فيض النيل في ذلك الصيف فيضاً ضعيفاً مخطراً، وكانت عقباه مجاعة^{١٨} جرّت على البلاد كلها ذيل الخراب؟ على أن الهبات كانت لا ينقطع مددها عن الكنيسة، وقُلّما جاء قاصدٌ قصد «حنا الرحوم» «كما تلجأ السفينة إلى المرفأ الذي لا موج فيه» ثم ارتدّ خائباً؛ فكان ذلك البطريق الطاهر يُطعم الطعام للفقراء، وفوق ذلك بنى الملاجئ والمستشفيات للمرضى والجرحى، ولم ترضَ نفسه أن يُعنف الأغنياء إذا هم بلغت بهم ضعة النفس أن يستفيدوا من إحسانه، ولكن هذا البذل لا يمكن أن يدوم. فلما اشتدّ القحط وجد حنا خزائنه قد أخذت تخوي، وفيما كان في

يُوافق اليوم العشرين من مايو، ولكن عيد الفصح من عام ٦١٥ يقع في يوم ٢٠ أبريل، فإذا فرضنا أن عدد ١٠ في النسخة الخطية هو تحريف ٣٠ كان لدينا اتفاق على يوم ٢٠ مايو. وفوق ذلك قد جاء في «ديوان بسكال» أن فتح المدينة كان قُرب شهر يونيو، وهذا فيه الفصل في الخلاف الواقع بين مؤرخي الأرمن، ولكن يجب أن نلاحظ أن «ديوان بسكال» يجعل فتح المدينة في السنة الرابعة من حكم هرقل؛ وعلى ذلك فإن «قديونس» و«ساويرس» يتفقان معه على أن تاريخ فتحها سنة ٦١٤. وليس من السهل علينا ألا نأخذ بتاريخ «ديوان بسكال»، ولكنّا في هذا الموضع مُضطرون إلى عدم الأخذ به لرجحان الأدلة ضده.

^{١٦} نجد وصف هذه الطوائف في كتاب «ريت» Chris. in Arabia.

^{١٧} نقلناها نحن من سورة الروم، ولكن المؤلف أخذها من النص الإنجليزي لترجمة القرآن، وبه حواش من Sale. (المعرب)

^{١٨} ليونتيوس في كتاب ميني Pat. Gr. الجزء ٩٣، مجموعة ١٦٢٥.

شدة من أمره أصابته فتنة شديدة؛ وذلك أن أحد الناس أتى إليه وكان قد تزوج مرتين؛ ولهذا كان غير صالح أن يدخل بين رجال الدين،^{١٩} ولكنه أتى إليه بمقدارٍ عظيم من المال، وشيء كثير من القمح مهراً؛ لكي يُبيح له الدخول في زمرة رجال الدين. وكان حنا لم يبقَ لديه إلا كيلان من القمح في خزائنه، ولكنه لم يتردد طويلاً، ثم أبى أن يقبل الهبة؛ فجوزي على ذلك بأن أتته بعد قليل أنباءً بأن سفينتين من سفن الكنيسة تحملان مقداراً كبيراً من القمح آتيتان عند رأس فاروس مُقبلتين من صقلية، وما عتَمتا أن صارتا في المرفأ.

ولكن بِرِ البطريق لم يكن مقصوراً على مصر، ولم يكن معناه إطعام الجائعين وحده؛ فإنه ما كادت المدينة المقدسة تُنهَب وتُدَمَّر حتى ذهبَ راهبٌ اسمه «مودستوس»، كان قد نجا من القتل، فجعل يجوب أرض فلسطين في طلب المعونة على إعادة بناء الكنائس المخربة. وقد نجح في سعيه، وعاد إلى بيت المقدس ومعه مقدارٌ كبير من المال، فوجد أن اليهود قد خسروا حباء الفرس وتعضيدهم، وكان الفرس قد بذلوهما لهم في أول الأمر ثمناً لما قدَّموه من المساعدة، وصار بعد ذلك المسيحيون في مكان الحظوة عند الفرس؛ فجُعل «مودستوس» على رئاسة جماعة المسيحيين في الحكم الدنيوي والديني، وأُبيحَ له أن يُعيد بناء الكنائس. وأرسل كسرى — كما جاء في «سبيوس» — أوامر خاصة يأمر بالإحسان إلى الأسرى، وأن يُعيدوهم إلى حيث يستقرُّون، وأن يرجعوا بناء بيوت الدولة، ثم أجاز طرد اليهود، فتسابق الناس إلى إنفاذ أمره.

ويذكر لنا المؤرخ نفسه نص خطاب أرسله «مودستوس» إلى «كومتاس» (رئيس الدين في أرمينيا) بعد أن تم العمل في الكنائس، وفيه يقول: «لقد جعل الله أعداءنا أصدقاء، وأنزل الرحمة والرضوان في قلوب غزائنا، على حين أن اليهود الذين اجترءوا على مُعادة هذه الأماكن الشريفة وإحراقها قد شرَّدهم الله من البلد المقدس، وقدَّر عليهم ألا ينزلوا به ولا يروه، وقد أُرْجعت فيه بيوت العبادة إلى سابق عزها ومجدها». ثم جاء فيه بعد ذلك: «لقد عادت كل كنائس بيت المقدس إلى سابق سيرتها؛ تُصَلِّي فيها القسوس، ويسُود السلام على مدينة الله وما حولها».

وليس بأقلَّ غرابةً من هذا ما رواه الكاتب نفسه عن مجمع عقده المسيحيون وأوحى به كسرى، ولا تزال هذه القصة محفوظة بين طيّات خطاب كان أرسله الجاثليق الأرمني

^{١٩} انظر كتاب المسز أ. ل. بوتشر. Story of The Church in Eg. الجزء الأول، صفحة ٣٤٥.

ومطارنته رداً على رسالة جاءتهم من قسطنطين خليفة هرقل. وقد جاء في هذا الخطاب أن الملك الأعظم أمر مطارنة الشرق وأشور أن يجتمعوا في بلاطه، وقال لهم: «لقد سمعت أن في المسيحيين فرقتين تلعن إحداهما الأخرى، فمن يُدرينا أيُّهما على الحق؟ فليأتوا جميعاً إلى مجلس واحد، فليأخذوا بالحق، وليذروا الباطل». وقد جعل الطبيب الأكبر للملك ورجلاً آخر اسمه «سمباط البجرتوني» عميدين لهذا الاجتماع، وكان بين من جاءوا إليه من الخواص «زكريا» بطريق بيت المقدس، كما جاء سواه من «رجال حكماء كانوا فيمن أخذ أسيراً من الإسكندرية». وكان ذلك المجمع أولاً كثير الصخب والاضطراب، فاضطرَّ الملك أن يُخرج منه أتباع كل الفرق التي لا تدين للمذاهب التي أقرَّها أحد المجامع السابقة، وهي مجمع «نيقة» و«القسطنطينية» و«أفيسوس» و«خلقيدونية»، ثم أمر الملك المجتمعين من رجال الدين أن يفحصوا ما تقرَّر في هذه المجامع، وأن يُرسلوا إليه بما يزون في ذلك. فجاءت إلى الملك كُتُب عدة يبسط فيها أصحابها مختلف الآراء، وجعل هو يفكر فيها ويزنها في عقله، ثم جعل يُسائل فيها «زكريا» وأهل الدين الإسكندرانيين، وكانوا يُقسِّمون له أن يقولوا الصدق؛ فأجمعوا على أن الدين الحق هو ما أقرَّته مجامع «نيقة» و«القسطنطينية» و«أفيسوس»، وتبرَّءوا من مجمع «خلقيدونية»؛ وعلى ذلك كان حكمهم لـ «المونوفيسيين»، ومذ سمع الملك هذا أمر أن يُبحث في خزائنه ومكاتبه عن الصحيفة التي كان مذهب «نيقة» مدوَّناً بها، فوجدوها ورأوا أنها وفق عقيدة الأرمن، فأمر كسرى «أن يؤمن المسيحيون في دولته جميعاً بما آمن به الأرمن». وكان ممن رضي عن ذلك «الملكة شيرين التي تحب الله، وسمباط الباسل، وكبير أطباء الملك». وخُتِمت الصحيفة التي كُتِب فيها المذهب الصحيح كما أقرَّه المجلس بخاتم الملك الأعظم، وجُعِلت في «ديوان السجلات» بالدولة.

وليس لدينا ما هو أكبر دلالة على ما كان عليه كسرى في معاملته للمسيحيين من هذه الرواية التي بقيت محفوظة للتاريخ في ثنايا خطاب المطارنة الأرمن. وإنا لنلمح الصدق في لهجة الخطاب، وليس بنا ما يدعو إلى الشك في صحته. وكانت كتابته حوالي سنة ٦٣٨؛ أي بعد نحو عشرين سنة من المجمع الذي جاء ذكره فيه؛ ذلك المجمع الذي انعقد عقده بعد زمنٍ قصير من فتح الفرس بيت المقدس. وهذا الخطاب يُصوِّر لنا الملك الأعظم في صورة غير التي أُلِف الناس رؤيتها؛ فلم يكن الملك الوثني المتعصب يضطهد أصحاب الصليب ويُقاتلهم، بل كان على غير ذلك يُبيح للمسيحيين حقهم في اعتقادهم، ويُبدي غيرة وإقبلاً عجيبين على فهم عقائدهم، ويعجب أشدَّ العجب من خلافهم وتطاحنهم وتنازلهم، وهو ما لا يتفق مع روح دينهم، ويظهر الحرص على إزالة ما بينهم من الشقاق والخلاف.

ولا ندري أكان ذلك من حذب على ما فيه صلاح أمرهم، أم كان الباعث عليه حرصًا على الكياسة في تصريف أمور الدولة. فكان يجلس معهم وهم يتناظرون، ويُسألهم فيما هم فيه، ويتدبر ما يُجيبونه به؛ فلما أن استقرَّ رأيه على قرار وحكم حكمه، قيل إنه توعدَّ بعض المطارنة أن يضرب أعناقهم ويهدم بيْعهم إذا هم عصَوْا ما أمر به. على أن القصة تدل في مجملها على هوادة ورفق يقرَّبان من العطف على المسيحية، وهو ميلٌ بدا منه من قبل عندما أمر أن يُعيد المشرِّدين من المسيحيين إلى بيت المقدس، والإذن لهم بإعادة بناء ما تهدَّم من معابدهم. وقد جاء في كتاب «حنا النقيوسي»^{٢٠} أن أبا «هرمزداس»، وهو «أنوشروان» الكبير، بقي مدةً يُضمَر الإيمان بالدين المسيحي، ثم عمَّده أحد المطارنة. ولسنا ندري ما مَبْلغ هذا من الحق، ولكن أثر نساء الملوك من المسيحيات، وأثر الأطباء والفلاسفة في بلاط هؤلاء الملوك، جعل في قلوبهم عطفًا على المسيحية، وجعلهم يعرفون عنها من العلم شيئًا كثيرًا.^{٢١} وفي الحق إن عَجَبنا من أن الفرس كانوا في حكمهم على مثل هذا الرفق لا يحيدون عنه في معاملة الكنيسة المسيحية، أشدُّ من عجبنا من سورة البطش التي كانت تُوقَّع بتلك الكنيسة في بعض الأحيان.

وخلاصة القول أن «حنا الرحوم» مطران الإسكندرية بذل في سبيل إعادة الكنائس في بيت المقدس إلى سابق عهدها ما يُقال إنه بلغ ألف عدل من القمح والخضر، وألف بغل، وألف سفينة من السمك، وألف خابية من الخمر، وألف رطل من الحديد، وألف صانع.^{٢٢} وقد كتب حنا إلى «مودستوس» في خطاب له: «أعتذر إليك أنني لا أستطيع أن

^{٢٠} صفحة ٥٢٦.

^{٢١} انظر ما سبق لنا قوله في [الفصل السابع: فتح العرب لمصر، الهامش رقم ١١]. ونقول إنه قد جاء في الطبري (لناشره دي جويج، الجزء الأول، صفحة ١٠٠٠) أن كسرى بعد أن ولي الملك بمدةٍ يسيرة أمر المسيحيين في بلاده أن يُعيدوا كنائسهم، وأن ينصروا المجوس إذا استطاعوا، مدَّعيًا أن «أنوشروان» أمر بمثل ذلك من قبل بناءً على عقدٍ اصطُح مع قيصر عليه. ويقول اليعقوبي (لناشره هوتما، الجزء الأول، صفحة ١٩٤) إن كسرى عندما انتصر في أول أمره، وأرسل أنباء ذلك إلى «موريق»، أرسل إليه الإمبراطور ثوبًا به زخرف من الصُّلبان فلبسه، وقد أخذ عليه الناس ذلك، ثم أمر بإعظام المسيحيين، وأقامهم في أعلى المناصب، وقال إنه قد صالح ملك الروم على عقد لم يسبق لملك أن يعقد مثله.

^{٢٢} سعيد بن بطريق في كتاب ميني. Pat. Gr. (الجزء ١١١، المجموعة ١٠٨٢ وما بعدها). ولا شك أن ابن بطريق مُخطئ في زعمه أن هذه الحوادث وقعت قبل السنة السادسة من حكم «فوكاس»؛ فإنها في حكم هرقل كما جاء في «قدرينوس» و«تيوفانز». وجاء ما يقرب من ذلك في كتاب «ليونيتوس» عن عطاء حنا، وأضاف إليه ألف قطعة من الذهب، وذكر «سلوكًا من السمك» بدل قوله السمك المملَّح في القُدور.

أرسل شيئاً جديراً بكنائس المسيح، وما كان أحب إليّ أن أجيء فأعمل بيديّ في بناء كنيسة القيامة.^{٢٣} ويُروى عنه أيضاً أنه بعث مرةً غيراً تحمل من الذهب والقمح والثياب وما إلى ذلك مع رجلٍ اسمه «كريسيبوس»، وقد تكون هذه روايةً أخرى للقصة السابقة عيناها، ويُروى أنه أرسل «تيودور» مطران «أماتوس في قبرص» و«جريجوري» مطران العريش «رينوقولورا»^{٢٤} و«أنستاسيوس» رئيس دير الجبل الأكبر دير «القديس أنطون»،^{٢٥} وأرسل معهم مالاً كثيراً، وتقدّم إليهم أن يقدّوا به من استطاعوا فداءه من الأسرى. وكان هذا في النصف الثاني من سنة ٦١٥.

^{٢٣} قد وصف زكريا فتح الفرس، ونجد وصفه مذكوراً في كتاب ميني (الجزء ٨٦، المجموعة ٣٢١٩ وما يليها)، وقد نقلت عنه. وكان زكريا بطريقاً لبيت المقدس من سنة ٦٠٩ إلى سنة ٦٢٨، أو سنة ٦٢٩، وأسرّه الفرس.

^{٢٤} كانت «رينوقولورا» مدينة على حدود مصر من جهة فلسطين، ويقول تيودور الصقلي إن اسمها مشتق من قصة؛ وذلك أنه كان في مصر ملكٌ اسمه «أرتيسانز»، وكان يتخذها مَنقًى للمُجرمين الذين كانت تُقَطَّع أنوفهم أو تُجَدَّع، وقد سُميت المدينة في مدة العرب بالعريش (انظر «مذكرات كاترمير»، الجزء الأول، صفحة ٥٣؛ Rec. de l'Eg.، الجزء الثاني، صفحة ١٠ و ١١ و ٢٠). وأما «شمبوليون» فإنه لا يقبل هذا الاشتقاق الذي جاء به تيودور، وقد كان جَدع الأنوف عقاباً معروفاً في القانون اليوناني الروماني في ذلك الوقت (انظر كتاب جبون لناشره بوري، الجزء الخامس، صفحة ٥٢٩). ويقول «سبيوس»: إن هرقل أوقع تلك العقوبة بمن اشترك في مؤامرة «أثالريك» بعد رجوعه من بيت المقدس.

^{٢٥} قد يكون الدير المقصود هنا هو الدير المعروف على ساحل البحر الأحمر، كما يدل على ذلك وصفه، وقد يكون ديراً آخر بالاسم نفسه في جبل بَقْرَب فقط، وهي مدينة على النيل بَقْرَب قنا (انظر كتاب أبي صالح «كنائس مصر ودياراتها»، صفحة ١٥٩-١٦٢، و صفحة ٢٨٠). وقد ذكر شارب هذا الدير (دير القديس أنطونيوس) في كتابه Hist. of Eg. (الجزء الثاني، صفحة ٣٦٨)، ويقول إنه في العاصمة. ولكن يلوح لنا أن هذا زعمٌ لا أساس له.

الفصل السابع

فتح الفُرس لمصر

في الوقت الذي كانت فيه العِبر التي أرسلها حنا الرحوم تقطع الصحراء آتيةً من مصر إلى بيت المقدس في أول خريف سنة ٦١٥، أتى إلى «أنستاسيوس» بطريق القبط ضيفٌ نزل عليه، وهو «أنستاسيوس» بطريق أنطاكية، وكان قد اعتزل عند غزوة الفُرس، وكان لقاؤهما — كما ذكرنا آنفاً — في دير «الهانطون» على الساحل إلى غرب الإسكندرية. ولعل بطريق أنطاكية كان يصحبه مطران أو اثنان من مطارنة الشام، وكان قد حل في الدير من قبلُ مطارنةً آخرون أمثال «توما الهركلي» و«بولس التلوي»، وكانوا دائبين في عملهم العظيم، ألا وهو مراجعة ترجمة الإنجيل السريانية ومقابلتها على النص اليوناني، وكان سواهم في مصر كثيرون جاءوا إليها لائذين؛ فإنه «قد هرب كل من استطاع الهروب؛ إذ كان الفُرس يُفسدون في الشام خوفاً أن يُدركهم شرهم، وكان فيهم ناسٌ علمانيون من كل الطبقات، وقسوس من جميع الدرجات ومعهم مطارنتهم، جاءوا كلهم إلى الإسكندرية يحتمون بها».^١ فكان على ذلك من المحتمل أن تصدّق الأقوال الشائعة عن وجود خمسة من المطارنة مع البطريرقين عند اجتماعهما. وقد كان من أثر هذا الاجتماع اتحاد الكنيستين الشامية والقبطية، ولم يبقَ «أنستاسيوس» في مصر إلا شهراً واحداً، ثم عاد إلى الشام، وشهد فيها أول عهد التسامح العجيب الذي كان على ما يظهر يحلُ سريعاً في إثر غزاة الفُرس عقب القتال الأول العنيف الذي كانت الدماء تسيل فيه غزاراً؛ إذ كان الفُرس في حربهم غلاظ القلوب ما دام السيف في أيديهم، وكانت غلظتهم وحشية لا يُبررها عقل ولا تدعو إليها حاجة، حتى كان يُخيلُ إلى الناس أن جندهم لا يمل من سفك الدم، فإذا

^١ كتاب جلزر Leontios Von Neapolis، الجزء الثاني، صفحة ١١٢.

ما ساد السلام وعاد الأمن صار حكمهم عادلاً وديعاً على غير توقُّع، كانوا على ذلك في بلاد العرب وفي الشام وفلسطين، وكانوا على ذلك أيضاً في مصر كما تشهد حوادثها بعد حين.

استغرق فتح الشام سنين ستة، وكان فتح بيت المقدس آخر ما كان عليهم القيام به هناك، لم يبقَ بعده إلا قليل من الأمور. فلما اقترب خريف سنة ٦١٦ كان الاستعداد قد تم لغزو مصر. ويظهر أن القائد لم يكن «خوريام»، وهو «شاه-ورز»، بل كان قائداً آخر اسمه «شاهين».^٢ سار شاهين على مَحْجة الحرب وطريقها الواضح، وهي الطريق التي سار فيها قمبيز و«أنطيوخس أبيفانس» والإسكندر الأكبر، والتي كان مقدراً عليها أن تشهد سير عمرو بعد سنواتٍ قليلة وهو يقود جيوش العرب.

كان أول تلك الطريق عند العريش (رينوقولورا)، وكانت تتبَّع ساحل البحر إلى الفرما ومنها إلى ممفيس، ثم تبلغ مجمع النهرين عند رأس مصر السفلى، ومن «ممفيس» كانت تصل إلى «نقيوس» متباعدةً فرع النيل الغربي، ومن هناك تسير إلى الإسكندرية. ولم يكن لدى أهل وادي النيل رغبة في قتالٍ شديد ولا قدرة عليه؛ ولهذا لا نجد ذكراً لوقعة ذات شأن، ولا لسعي شديد في سبيل الدفاع عن البلاد.

ويصف مؤرخو اليونان كل هذه الحرب في كلمةٍ قصيرة؛ إذ يقولون: «جاء الفرس فأخذوا مصر كلها والإسكندرية وليبيا إلى حدود أثيوبيا، ثم عادوا ومعهم عددٌ عظيم من الأسرى، وغنائم جليلة المقدار».^٣ ويزيد المؤرخون المصريون على تلك القصة شيئاً يسيراً لا يشفي غلة. على أننا نعرف منهم أنه قد فُتحت الفرما بغير كبير عناء، وأن الفرس خربوا

^٢ جاء في «الديوان الشرقي» والمقريزي أن كسرى نفسه هو الذي غزا مصر. ولكن لعل هذا القول لم تُتحرَّر فيه الدقة. وجاء في قصة أخرى أن اسم القائد «سايين» أو «سايس»، وهو شاهين. ولعل هذا هو الحق، وأنه لم يكن «خوريام» كما جاء في قول سعيد بن بطريق. وليس في التاريخ ما يدل على أن كسرى ترك قصره ومتاعه وذهب إلى مشقَّات القتال في حرب مصر أو الشام. ومن الطبيعي أن يُقال إن خوريام سار من فلسطين إلى مصر، ولكن الطبري عمدة في مثل هذه الأمور، وهو يقول إن «روميوزان»، وهو «خوريام»، كان القائد الذي فتح بيت المقدس، وإن قائداً آخر اسمه شاهين أُمر بالسَّير إلى مصر وبلاد النوبة، وأُرسل مفاتيح الإسكندرية إلى كسرى، وإن قائداً ثالثاً وهو «فروهان» أُرسل إلى القسطنطينية. ويدل على أن شاهين كان هو القائد ما جاء في أوراق البردي الفارسية في مجموعة «رينر». انظر كتاب «قرباسك» Führer durch die Ausstellung، صفحة ١١٣.

^٣ تيوفانز وقدرينوس.

من كنائسها الكثيرة وأديرتها.^٤ ولا يرد ذكر لإخضاع حصن بابلليون بقرب ممفيس، ولنا أن نقول إنه كان غير محصّن، ولم تكن فيه حاميات من الجنود تدفع عنه — ولو أن الفرس كانوا بلا شك أهل السبق والتبريز في فنون الحصار وحروبه — وكذلك نعرف منهم أن جيش الفرس سار في البر بعد فتح «ممفيس» يُساعده أسطولٌ عظيم في نهر النيل، وسار متبعًا الشاطئ الشرقي من الفرع الأكبر الغربي، وممرًا بمدينة «نقيوس» في طريقه إلى الإسكندرية.^٥

وأما فتح الإسكندرية فقد بقي وصفٌ شائق له،^٦ يقول كاتبه إن تلك المدينة العظمى «بناها الإسكندر كما أوصاه أستاذه أرسطو، فجعل لها سورًا، وأجرى وراء الأسوار مياه النيل، وجعل لها أبوابًا قوية»، وقد ظل الحصار زمنيًا ولم يستطع الفرس أن يدخلوا ذلك المعقل المنيع مع ما كانوا عليه من بصر بأمور الحصار. والحق أن حصونها كانت قوية لا يكاد عدوٌ يجد فيها مَطْمَعًا. وكان ذلك الحصار في عام ٦١٧؛ أي بعد آخر غزوة غزاها الفرس مصر بنحو ١١٧ عامًا. وقد استطاع الفرس في تلك الغزوة السابقة أن يفتحوا مصر السفلى، وغمر أثنيهم أرضها جميعًا، ولكنه ارتدَّ عاجزًا عند أسوار الإسكندرية.^٧ وقد قامت هذه الأسوار نفسها منذ ثمانين حَجَج ماثلةً بين يدي جيوش «بنوسوس»، فارتدت عنها تلك الكتائب المُستميّة وهي خاسئة، كأنما هي أمواج البحر ترتطم بصخور الساحل. وقد أراد الله أن تقوم تلك الأسوار مرةً أخرى بعد ربع قرن وهي راسيةٌ قوية تحاد جيوش العرب حتى استطالت بها مدة الحصار. فمن الواضح على ذلك أن تلك الأسوار كانت في الوقت الذي نصّفه هنا لا تزال على عهدِها خطًّا عظيمًا من الحصون والآطام ذات بأس

^٤ أبو صالح، صفحة ١٦٨؛ ونسخةٌ خطيةٌ لساويرس في المتحف البريطاني، صفحة ١٠١، وقد أُشير إلى ذلك في هامش تلك الصفحة.

^٥ قد جاء أن فتح بابلليون وفتح «نقيوس» كان قبل فتح الإسكندرية فيما ذكر الراهب القبرصي حنا، وكان في حجه في بلاد مصر، وكلماته هي: «وكنّت في الإسكندرية عندما دخل الفرس إلى مصر، وامتدَّ ملكهم إلى نقيوس وبابلليون في مدة احتلالهم لمصر.»^(١١*) وهو يصف «الضجة والاضطراب من غزوة الفرس»^(١٢*) في الإسكندرية، إذ هو عائد إلى بلاده. وقد اقتبس جلزر ذلك في كتابه Leontios Von Neapolis، صفحة ١٥٢.

^٦ انظر الديوان الشامي (نشرة جويدي، وترجمة ت. نولدكه)، وقد اقتبس منه جلزر.

^٧ حوالي سنة ٥٠٠ للميلاد في أيام الإمبراطور «أنستاسيوس»، أحرق الفرس ضواحي الإسكندرية، ولكنهم لم يستطيعوا شيئًا فوق هذا.

ومنعة، ولو أُتيحَ لها جندٌ عاهدوا أنفسهم على الدفاع يدًا واحدة لكان في استطاعتها أن تثبت حتى يكلَّ المحاصرون وتنفذ قوتهم، ولاستطاع جندُها عند ذلك أن يسحقوهم وقد أنهكت قواهم، أو أن يُرغموهم على رفع الحصار وترك المدينة، ولا سيَّما وقد كان البحر من ورائها تأتي منه الأمداد تترى إليها؛ إذ كان الروم لا يزالون سادة البحر إلى ذلك الحين. ولكن أنَّى لها ذلك وقد بُعدَ عهدُها باجتماع الشمل وتوحيد الكلمة، وصار أهلها أخلاطاً مضطربة من قبط وروم وسوريين ويهود، وجماعة من طلاب العلم، وآخرين من اللاجئين أتوا إليها من كل أنحاء الدولة؟ فكان القبط والسوريون يكرهون الروم، وكان اليهود يمتقون أتباع المسيح مقتًا لا يسُلُّه من قلوبهم الخطر الداهم عليهم جميعًا، وكانوا جميعًا لا يُدركون أن الواجب عليهم أن يجتمعوا من كل جنس أو طبقة أو مذهب يربطهم رباط الاشتراك في الوطن، وهو الوسيلة لا وسيلة غيرها إلى ضم شملهم. ما كانوا ليدركوا معنى لهذا، بل كانوا يسخرون منه؛ فلم يكن عجيبًا مع هذا أن نرى الخيانة تعمل على وقوع المدينة في يد أعدائها.

وكان الفرس في أثناء مدة الحصار يُوقعون بما حول المدينة من الريف، ولا سيَّما بما فيه من الأديرة؛ يشفون بذلك ما في نفوسهم من الغيظ لفشلهم. وقد جاء في الأخبار أنه كان بأرباض الإسكندرية نحو ستمائة من الأديرة لها أطام على شكل أبراج الحمام،^٨ وكان الرهبان آمنين وراء هذه الحصون واثقين بمناعتها؛ فلم يلتفتوا إلى اتخاذ الحيلة وإعداد الأمر لسلامتهم، بل دفعهم الاطمئنان إلى الجرأة على مُحادة عدوهم جهراً، ولكن

^٨ كتاب «ساويرس الأشمونيني» عن نسخة خطية في المتحف البريطاني صفحة ١٠٠، ونسخة في باريس صفحة ٨٧. وتوجد أمثال هذه الأطام في أديرة وادي النطرون إلى الآن. ولقد كان بجوار الإسكندرية عددٌ عظيم من الأديرة، وذلك لا شك فيه. وقد جاء في ورقة قبطية قديمة ترجمها «أميلنو» في كتابه Hist. des mon. de la Basse Eg. صفحة ٣٤، أن «مقاريوس» يقول إنه قضى ثلاث سنوات في الأديرة التي حول الإسكندرية بين قومٍ عظامٍ امتلأت قلوبهم بجميع الفضائل، يبلغ عددهم الألفين. وكان هذا في القرن الرابع، وقد زاد عددهم زيادةً عظيمة في القرن السابع. ونجد في سنة ٤٨٥ مثلاً في كتاب «ديوان زكريا المتليني» أنه بعد إعلان الإمبراطور «زينو» لأمره، اجتمع ٣٠٠٠٠ راهب وعشرة مطارنة في كنيسة «الشهيد القديس أوفيميا» خارج أسوار الإسكندرية، وهناك عولوا على ألا يدخلوا المدينة خوفاً من اضطراب أهلها، فأوفدوا المطران «تيودور» في سبعة من المطارنة و ٢٠٠ «أرشمندريت» ليمثلوا بين يدي البطريرك بطرس في الكنيسة الكبرى، ويُخاطبوه فيما يريدون. وهذا الخبر يدل على أن ما جاء في كتاب «ساويرس» له أساس كبير من الحقيقة.

جاءت إليهم كتيبة من الغرب^٩ حيث كان معسكر الفرس، وأحاطت بأسوارهم، وما أسرع أن دُكَّت حصونهم الضعيفة الساذجة، ثم قتل الفرس من فيها من الرجال لم يكد يُفلت منهم أحد إلا النزر اليسير ممن دخلوا الجحور والثنايا، ونُهَب ما في الأديرة جميعه من مال ومتاع، وهُدِّمَت الكنائس والأبنية أو أُحْرِقَت، وأصبحت خاوية على عروشها، وظلَّت كذلك أطلاله ماثلةً إلى زمنٍ طويل بعد فتح العرب مصر.

ولكن ذلك العدو أخذ فيما أخذ من الغنائم الثمينة كنوزًا علمية كانت تملأ مكاتب الأديرة. ولسنا نعلم علم اليقين ماذا كان من أمرها، ولكن لا شك في أن كل تلك المكاتب لم تهلك، بل بقي بعضها. وأكبر ما حدث أن الدير الكبير دير «الهانطون» لم يصل إليه أدنى لبُعدِه عن الإسكندرية، وأغلب الظن أن ما كان فيه من الكتب والمنسوخات لم يمسه سوء. ويدلنا على أن الدير نجا من الخراب أن البطريق «سيمون» سنة ٦٩٤ للميلاد نشأ منه ثم دُفِن فيه.^{١٠} وكان سيمون هذا سوريّ المولد، معروفًا بضلّاعته من علم الفقه المسيحي. ومن هذا نرى أن ذلك الدير بقي على صلته بسوريا، وأنه احتفظ بما عُرف عنه من شهرة بالعلم، ويتردد ذكره في صفحات التاريخ بعد هذه الأيام. وكذلك أفلت من الدمار دير آخر، وهو دير «قبريوس»، وهو إلى الشمال الشرقي من الإسكندرية على ساحل البحر.^{١١} ومن هذا نرى أن تخريب الفرس حول المدينة العظمى كان في حدود ضيقة الرقعة لم يتعدّها، وهو أمرٌ غريبٌ سببه أن الفرس كانوا أثناء الحصار بين أمرين؛ إما أنهم كانوا في شغل من حصارهم، وإما أنهم كانوا أقصر همة من أن يبعثوا البعث بضعة أميال

^٩ قد أخذت هذا من «ساويرس»، وإن قوله يفيد أحد أمرين؛ إما أن معظم الأديرة كانت إلى الجهة الشرقية من المدينة، وهذا لا يتفق مع ما نجده في الكتب الأخرى؛ وإما أن جيوش الفرس قد أحاطت بالإسكندرية وهاجمتها من الغرب أو الجنوب الغربي.

^{١٠} راجع كتاب «فون جوتشمث» *Kleine Schriften*، الجزء الثاني، صفحة ٥٠١. والدير الذي يُسمّيه «ساويرس» دير الزجاج هو دير «الهانطون» عينه، وقد بيّنا هذا.

^{١١} يقول «ساويرس» صراحةً في أول ترجمة حياة «بنيامين» إن هذا الدير نجا من تخريب الفرس. ويقول «تيوناس» رئيس ذلك الدير في أثناء القصة إنه قد مضى عليه عند ذلك (في عام ٦٢٢) خمسون عامًا في الدير، وذلك الرجل هو خلاف «تيوناس» وكيل «الهانطون» الذي كتب إليه «صفرونيوس» حوالي سنة ٦٠٥ قصيدة لا تزال باقية. انظر كتاب ميني *Pat. Gr.*، الجزء ٨٧ (٣). وجاء في النسخة الخطية التي بالقاهرة من كتاب «ساويرس» أن اسم هذا الدير «قبريوس»، في حين أن النسخة الخطية التي في لندن تُسمّيه «قيرنوس»، ولا نظنُّ تلك التسمية الأخيرة صحيحة.

في الصحاري الرملية ليُضيّقوا على تلك البيوت المنعزلة ومن فيها من الرهبان. ولا بد أن الأديرة التي دُمّروها ونهبوها — وكانت عدتها كبيرة — كانت كلها على مرأى من معسكرهم، أو تكاد تكون على مرأى منه.

ولا بد لنا هنا أن نخالف «ساويرس» في رواية رواها عن فتح الإسكندرية؛ فقد روى أنه عندما أتت أنباء هدم الأديرة وقتل رهبانها إلى الإسكندرية استولى الرعب على أهلها، ففتحو أبواب المدينة. وكان «سلار» الفرس، أي قائدهم، قد رأى فيما يرى النائم أن عظيمًا ظهر له ووعده أن يُسلم المدينة إلى الفرس، ثم تقدّم إليه أن يأخذ أهل المدينة بشدة لا لين فيها، وألا يغادر من أهلها أحد ينجو من النكال؛ وذلك لأنهم كانوا جميعًا من أهل الكفر والنفاق. فأمر «السلار»، أو هو «شاهين»، أن يخرج كل من في المدينة من الرجال ذوي القوة ممن كانوا بين الثامنة عشرة من العمر والخمسين، مُظهرًا أنه قد أعد لكلّ منهم قطعتين من الذهب. فلما خرجوا إليه جميعًا في صعيد واحد أمر بأسمائهم أن تُكتب، ثم أمر جنده أن يفتكوا بهم ويقتلوهم، وكانوا نحو ثمانين ألفًا.

هذه روايته ولا يُصدقها عقل، ولندع ما جاء فيها من ذكر الرؤيا، وما فيها من تحريض للفرس على جماعة مخالفة من المسيحيين، وإن كنا نستطيع من سياق القصة أن نرى ميل الكاتب «ساويرس» لمذهب المونوفيسيين، وما كان يختلج في قلبه من السرور إذ يُفكر في مذبح تحلّ بأهل المدينة العظمى، وهم من أتباع المذهب الملكاني، ولكن من ناحية أخرى كان الرهبان الذين هلكوا من «المونوفيسيين» وهم القبط؛ ولذلك كان كل ما كتبه «ساويرس» تظهر منه كراهة شديدة للفرس ومقت لهم؛ فهذه القصة على ذلك لا يمكن أن نتوسع في دلالتها فنقول إنها تدل على اتفاق أيّا كان نوعه بين القبط والفرس. وعلى أي حال فإن الفرس، وإن كانوا قساة، كانت شريعة الحرب عندهم لا تُبيح لهم أن يقتلوا أهل مدينة سلّمت إليهم بغير قتال.^{١٢} ولا شك أنه من المضحك ما جاء في تلك القصة من ذكر الوعد الذي وعده القائد بإعطاء المال، وكذلك كتابة أسماء ثمانين ألفًا من الأسماء تمهيدًا للقتل. هذا إذا سلّمنا أن أبواب المدينة كان من الممكن أن تُفتح بغير عهد يستأمن للناس على حياتهم؛ إذن فلندع «ساويرس» وروايته، ولنرجع إلى الديوان «السوري»؛ ففيه رواية أخرى لفتح المدينة أقرب لأن يسيغها العقل.

^{١٢} هذا واضح كل الوضوح من تاريخ «سبيوس».

نعلم أن الترعة التي كانت تأتي بالماء العذب إلى الإسكندرية وتحمل إليها الأقوات، كانت تسير في التواء بإزاء السور الجنوبي، ثم تذهب فجأةً إلى الشمال، فتدخل إلى المدينة وتشقُّها حتى تصل إلى البحر، وكان على كلِّ من مَنفَذِيهَا بابٌ قوي الحصون، عليه آلاتٌ شديدة من آلات الحرب. فإذا وقع للمدينة حصارٌ قلَّ نقل الأشياء على الترعة إلى ما وراء المدينة أو امتنع؛ وذلك لأنها تكون عندئذٍ تحت سلطان العدو، أو على الأقل ما كان منها بعيداً عن مرمى المجانيق التي مع المدافعين في الحصون. ولو اتفق وجود شيء في الترعة عند ذلك من السفن التي تحمل الغلال أو سوى ذلك من الزوارق، لاستولى عليه المحاصرون، ولكن الباب الذي كان يلي البحر كان مفتوحاً أبداً لكي تدخل منه السفن الآتية بتجارتها من البحر، ولتدخل منه زوارق صيد السمك الكثيرة التي تأتي كل يوم إلى أسواق المدينة بما تحمل، وكان ذلك الباب على طرف المرفأ، وفيه سفن الحرب الرومانية لا يُدافعها مدافع؛ ولهذا كانت حراسته من غير شك مهملةً بعض الإهمال.

فوجد الخائن في هذا الباب فرصته؛ إذ تسلَّل خُفِيَةً إلى ما وراء الأسوار، وذهب إلى فسطاط قائد الفرس، فأفضى إليه بخطةٍ يستطيع بها أن يفتح المدينة، فاستحسن القائد رأيه واتبَّعه، فجاء الفرس بعدة من سفن الصيد، وجعلوا فيها الجند في لباس صيَّادي السمك، وخرجت بهم السفن في ظلام الليل إلى البحر. فلما كان وقت السَّحر جاءت تلك السفن الصغيرة حتى صارت عند الباب الشمالي، ونطق من فيها بشعار القوم فلم يعترض أحدٌ سبيلهم، ودخلت السفن حتى بلغت القنطرة التي فوق الترعة، وهي التي يتصل بها الطريق الأعظم في المدينة، وعند ذلك أخذ القوم سيوفهم وكان الظلام لا يزال سادلاً ستره، ثم نزلوا إلى البر، وساروا في الطريق الأعظم إلى الغرب بغير أن يُحِدِثُوا ضجةً حتى بلغوا «باب القمر»، ولم يفتن إليهم أحد بفضل تنكُّرهم. فلما أن صاروا هناك هبطوا على الحُرَّاس فجأةً، فأخذوهم على غِرَّةٍ وقتلوهم، وكان كل ذلك في وقتٍ قصير، فاستطاعوا أن يفتحوا الأبواب الضخمة قبل أن يُنْذِرَ القوم بهم. فلما طلع النهار مُشرقاً على قصور الإسكندرية ومعابدها، كانت جموع «شاهين» تندفق إليها رافعةً أُلوية النصر، هاتفةً باسم كسرى من رءوس الأسوار.

وجاء في «الديوان السوري» بعد ذلك أن من استطاع النجاة من الناس هرب، وأن خزائن الكنيسة وأموال عظماء الدولة، وكانوا قد جعلوها في السفن حرصاً عليها وحذراً من أجلها، قد هبَّت ريحٌ عاصفة دفعت السفن بها إلى الساحل على مَقربةٍ من عسكر

الفرس، أي إلى غرب المدينة،^{١٣} فأخذ الفرس ما بالسفن من الذهب والفضة والجوهر، وأرسلوه مع مفاتيح المدينة إلى كسرى. ومن العجيب ألا يرد بالديوان السوري ذكر للمقتلة العظيمة التي ذكرها «ساويرس»، ولكن من أبعد الأشياء أن يكون هذا المؤرخ المصري مُخطئاً كل الخطأ وهو الذي كان يُقيم في مصر ويعرف أخبارها. وإن مقتلة كهذه التي يذكرها المؤرخ المصري تتفق كل الاتفاق مع ما اعتاده الفرس في حربهم إذا ما فتحت مدينة عنوة، لم تُسلم عن رضا، ولم يستأمن لأهلها بعهد ولا عقد.

على أنه من الظاهر أن المدينة كانت تتوقع أن ينزل بها ما نزل؛ إذ أنذرنا به مُنذر، ألا وهو اليأس؛ فقد أخذ من جندها عددٌ كبير ليُدافع عن بلادٍ أخرى من الدولة، أو ليُدافع عن بيزنطة ذاتها؛ إذ كان الفرس يفتحون أرضاً بعد أرض من بلاد الدولة «ويطئونها كما يطأ الثوار أرض البيدر»؛^{١٤} فكان هذا سبباً في إضعاف المُدافعين عنها إضعافاً جعل المدينة في خطرٍ داهم. وفوق ذلك كان القمح لا يصل إليها من ريف مصر. حقاً إن أهل الإسكندرية كانوا يطعمون جزءاً صغيراً من القمح الوارد إليها، ولكن تجارة القمح العظيمة كانت تصدر عن الإسكندرية إلى كل جوانب البحر الأبيض المتوسط، فكانت التجارة كلها تتدفق إلى خارج المدينة. فلما انقطع المورد لم يكن من الممكن أن تنقلب الحال، ويصبح وارداً ما كان بالأمس صادراً. فلما استطال الزمن على ذلك الحال، وقلَّ ما كان في الخزائن بغير أن يأتي مدد من «هرقل»؛ كان لا بد أن تشتدَّ الحاجة بالناس، ويؤقِنوا أنهم لا بد أن يُسلموا عندما يفتك بهم الجوع. إذا عرفنا هذا لم يكن بعدُ عجباً أن يهرب «نيقتاس» حاكم القطر، وهو من نعرف فيه الشجاعة في الحرب والقوة في العمل والولاء والإخلاص لدولته، وقد هرب «نيقتاس» في سفينة إلى القسطنطينية يصحبه «حنا الرحوم»، وذلك «عندما كانت الإسكندرية على وشك التسليم للكفرة الفارسيين»،^{١٥} فبلغت السفينة بهما إلى «رودس» ثم مرض البطريق. ولما أحسَّ بدنؤُ أجله سافر إلى قبرص فنزل بها،

^{١٣} وكانت تُسمَّى على ذلك «كنز الريح»، ولكن هذه القصة قد جاءت في كتاب للمؤرخ العربي «ابن قتيبة» (القرن التاسع) عن السفينة التي أودع فيها هرقل أنيته الثمينة وجواهره عندما عوّل على ترك القسطنطينية والهجرة إلى قرطاجنة، فقال إن تلك السفينة ساقطتها الرياح إلى الإسكندرية، ف وقعت في يد الفرس (كتاب المعارف ... إلخ، نشره فوستنفلد، صفحة ٣٢٩).

^{١٤} هذه كلمات «ساويرس».

^{١٥} هذه هي الكلمات ذات المعنى التي قالها «ليونتيوس». (١٣ *)

ثم مات بعد قليل في الموضع الذي وُلِد فيه، وهو «أماتوس»، وذلك في ١١ نوفمبر سنة ٦١٧.^{١٦}

إن لا بد لنا أن نُقرَّ أن أهل الإسكندرية كانوا قد ضاع أملهم في النجاة، وكل ما فعله بطرس طالب العلم الغريب الذي دل على عورتهم هو أنه أسرع بهم إلى القضاء المحتوم الذي كان لا بد نازلاً بمدينتهم، وأغلب الظن أن ذلك القضاء لم يتقدم إلا زمنًا قصيرًا. ولسنا نعرف عن ذلك الخائن إلا أنه أتى من إقليم البحرين الواقع في الشمال الشرقي من بلاد العرب، ولسنا نستطيع الوثوق من دينه أكان مسيحيًا أم يهوديًا أم وثنيًا، ولسنا ندري أكان له باعث على خيانتته لتلك المدينة العظيمة، التي كانت مقر العلم وأوته إلى أحضانها، سوى خوفه الدنيء على حياته، وسعيه لتخليصها مهما بذل في سبيل ذلك، ولكننا نعرف أن البحرين كانت تحت حكم فارس، وأن أهلها كانوا، كما وصفهم العارفون، خليطًا أكثره من الفرس واليهود،^{١٧} وبقيت كذلك إلى ما بعد العصر الذي نصّفه الآن؛ وعلى هذا فإنه من الممكن أن ذلك الطالب قد ذهب إلى خيانتته مُتستّرًا بستار الإخلاص لدولته. وقد جاء في القصة أن بطرس هذا قرأ يومًا في ديوان سجلات المدينة كتابًا جاء في آخره: «إذا ما عصفت الحوادث بالإسكندرية من الباب الغربي الذي من قبل البحر، فقد آن أوآن سقوطها». ولا شك أن هذه النبوءة قد وُضعت بعد هذا الحادث، ولو أنها تصدق على فتح «نيقتاس» للمدينة في سنة ٦٠٩، ولكنها على أي حال لا تكشف لنا عن الباعث الذي دفع الخائن إلى عمله ولا عن ديانته، بل الذي يمكن أن نعرفه منها هو أن بطرس كان يعرف أنه كان يُنفذ قضاءً محتومًا على المدينة عندما ذهب إلى الفرس وبايعهم على أن يدلّهم على عورتها.

^{١٦} انظر كتاب «لبو» His. du Bas Emp. (الجزء التاسع، صفحة ٥٣). ولكن يجب أن نلاحظ أن قصة حنا جُعِلت في هذا الكتاب بعد فتح الفرس لمصر؛ وعلى ذلك فتاريخها خطأ، ويظهر أن القبط قد جعلوا «حنا الرحوم» فيما بعد شهيدًا كما جعلوه قديسًا. وهذا رأي «بريدنياخ»، وقد زار مصر في القرن الخامس عشر، وجيء به إلى موضع في الإسكندرية قيل له إنه موضع استشهاده. انظر كتابه Descriptio, Terrae Sanctae، صفحة ١٢٢ (الجزء ١٤٨٦). ولا شك أن منشأ هذه القصة وهم وقع فيه الناس؛ فإن حنا مات في ١٢ نوفمبر، وهو تاريخ ذكرى موته في الكنيسة الشرقية، في حين أن ١١ نوفمبر يوم ذكرى وفاة «ميناس». انظر كتاب جوتشمت Kleine Schrifte، الجزء الثاني. وتوجد ترجمة قصيدة للبطريق كتبها القس «ه. ت. ف. دكورث»، واسمها «حنا المحسن» (طبعة بلاكول في أكسفورد سنة ١٩٠١)، ويقول إن جسد حنا الآن في الكنيسة الكبرى في برسبرج.

^{١٧} انظر كتاب «دي جوجه» Memoires les Carmathes du Bahrain (صفحة ٧).

ولعل مفاتيح الإسكندرية قد بُعثت إلى كسرى في أول سنة ٦١٨. أما أهلها فقد قُتل منهم كثيرون عند أول فتح المدينة، ولكن الفرس أبْقُوا على عددٍ كبير منهم، أخذ بعضهم سبيًا وأُرسل إلى بلاد الفرس،^{١٨} وبقي البعض الآخر لم يمسسْه سوء. وكان بين الذين نجوا بغير أدنى البطريق «أندرونيكوس»، وقد لقي من الرفق على ما يلوح مثلما لقي «مودستوس» في بيت المقدس، وكان ذلك عن أمر ملك الفرس نفسه، ولكن أثر المصائب التي شهدتها تحلُّ بقومه، والخراب الذي نزل بهم في جميع أنحاء أرض مصر، لم يزل في قلبه يملؤه حزنًا وأسى حتى قضى على حياته.^{١٩}

قد رأينا أنه قد أُبيح للبطريق أندرونيكوس أن يبقى في الإسكندرية مدة ولايته للدين؛ وذلك لأنه كانت له عِترَةٌ ذات بأس، وكان ابن عمه كبير «مجلس الإسكندرية» عندما ولي الأمر. وهذا الخبر كبير الدلالة؛ إذ نعلم منه أن بعض القبط كانوا يبلغون المراتب العالية في الدولة حتى في أيام هرقل، ونعلم منه أيضًا أن الفرس عندما استقرَّ بهم الأمر في البلاد بعد الفتح استخدموا كبار رجال الدولة السابقة التي أزالوها وحلُّوا محلَّها، وسنرى بعد حين أن العرب ساروا على السُّنة ذاتها غير حائدين عنها شيئًا. وليس في الاستطاعة من سبيلٍ غير ذلك كلما غزا جيشٌ أجنبي بلادًا لها مدنيةٌ تسبق مدنيته، ويرى واجبًا عليه أن يُدبِّر أمورها، وهي منظمةٌ تنظيمًا حسنًا في أوضاعٍ جليَّةٍ ذات شُعَب وفروع. ولا نزاع في أن القبط قد اشتركوا في هذا الأمر، وما كان لهم أن يرفضوا ذلك الاشتراك؛ إذ إن الرفض حمقٌ لا مُبرِّر له، ولكن ذلك الاشتراك شيء، وما يعزوه إليهم الكُتَّاب المُحدثون عادةً شيءٌ آخر؛ فإنهم يعزّون إليهم أنهم رَحَّبوا بالفرس ورأوا فيهم رُسل الخلاص؛^{٢٠} فإن هذه التهمة لا مُبرِّر لها، وهي فوق ذلك قلبٌ للحقيقة ومسوخ لها.

إذ يجب أن نذكر أن الفرس جاءوا إلى مصر وأيديهم لا تزال ملطَّخة بما اقترفوه من النهب والقتل زمنًا طويلاً، وكان أكثر ضحاياهم من المسيحيين الذين اتَّحدوا مع القبط، وبعيدٌ أن يعطف الفرس في مصر على مثل من قتلوا في الشام، في حين أن دفاع الإسكندرية

^{١٨} ذكرت أسرى الإسكندرية خاصةً فيمن أُطلق سراحه بعد فتح هرقل مدينة دستجرد.

^{١٩} ترجمة حياة «أندرونيكوس» التي كتبها «ساويرس الأشمونيني» ما هي إلا ذكر للمصائب التي أنزلها الفرس عن فتحهم، وقد ختمها بقوله: «ففضى البطريق «أندرونيكوس» ست سنوات في ولايته البطريقة، لاقى فيها ما لاقى من فظاعة الفرس، وشهد فيها هذه الأمور الشنيعة، وقاساها بنفسه، وتحملها، ثم ذهب إلى مقرِّه بعد ذلك.»

ومقاومتها لهم ذلك الزمن الطويل لا بد أن يكون قد أثار حقدهم، ولا سيَّما وقد كان فيها أولئك اللاجئين الذين أتوا إليها من بيت المقدس؛ فلا شك إذن أن المقتلة كانت لا تميز فيها لأحد على آخر. غير أن المقرئ^{٢١} يقول إن اليهود اتفقوا مع الفرس كما فعلوا من قبل في فلسطين. وقد جاء في كتابه أن كسرى وجنوده جاءوا إلى مصر فقتلوا طائفة كبيرة من المسيحيين، وأسروا عدداً عظيماً منهم، وساعدتهم اليهود على إهلاك المسيحيين وتخريب كنائسهم.^{٢٢} ونص هذه الرواية مثل سائر النصوص مُضطربٌ بعض الاضطراب، ولما كانت لا تُفرِّق بين حرب الشام وحرب مصر، كان لنا أن نقول إن المقصود منها مساعدة

^{٢٠} يظهر أن هذه العبارة مأخوذة من كتاب «شارب»؛ إذ يقول: «مما لا شك فيه أن الجنود التي فتح بها كسرى مصر وملكها بهم، كان بعضهم من أهل الشام وبعضهم من العرب، وكان هؤلاء يمتُّون إلى الفلاح المصري بصلات الدم والود، وهذا هو السبب في ميل البلاد كلها إلى التسليم بعد هزيمة الروم، ولكن هذا السبب عينه هو الذي أضعف الفرس وسبَّب لهم خسارة ما فتحوه سريعاً، وذلك عندما تمرَّد عليهم العرب». History of Eg. (الفصل ٢١، صفحة ٧). وقد اتَّبَعَ المستر «ملن» كتاب شارب، فذهب إلى تأكيد الأمرين مع فارقي واحد، فقال: «فملك حكام مصر الجديدون تلك البلاد بغير مُنازع، ولا غرابة في ذلك؛ إذ كان جيش الفرس مستمداً من الشام وبلاد العرب، فلم يلقوا مشقة في حكم مصر؛ إذ لعل الأغنياء في مصر كان بينهم كثير من العرب، فرحبوا بأقربائهم، في حين أن أسوأ ما حل بالفلاحين هو تغيير سادتهم. فلما ثار العرب عندما دعاهم محمد إلى دينه، فقد الفرس أكبر عُدة لهم في الجيش، وسنحت للروم فرصة استرجاع مصر». Eg. under Rom. Rule (صفحة ١١٤). فالعبارتان (١) «أن أهل مصر رحبوا بالفرس»، و(٢) «أن فتح هرقل لمصر كان سببه خذلان العرب للفرس بدخولهم في الإسلام»؛ لا مُبرِّر لهما في نظرنا؛ فالعبارة الأولى وهمٌ لا حقيقة له، والثانية لا يفصلها عن الوهم إلا شيءٌ قليل. وإنه لِمَا يُوَسِّفُ له أن يأخذ «ملن» في كتابه القيمِّ بعبارات شارب الغامضة المجمَّلة، وقد فعلت مسز بوتشر مثل ذلك في كتابها Story of The Church of Eg.، الجزء الأول، صفحة ٣٤٧.

^{٢١} لعل المؤلف يشير إلى ما جاء في كتاب الخطط للمقرئ^{٢١}، صفحة ٣٩٢ من الجزء الرابع، طبعة المليجي بالقاهرة، وهي:

«وفي أيام فوقا (يقصد فوكاس) ملك الروم، بعث كسرى ملك فارس جيوشه إلى بلاد الشام ومصر، فخرَّبوا كنائس القدس وفلسطين وعامة بلاد الشام، وقتلوا النصارى بأجمعهم، وأتوا إلى مصر في طلبهم فقتلوا منهم أُمَّة كبيرة، وسبَّوا منهم سبيّاً لا يدخل تحت حصر، وساعدتهم اليهود في مُحاربة النصارى وتخريب كنائسهم، وأقبلوا نحو الفرس من طبرية وجبل الجليل ... إلخ.»

ولا يخفى أن قول المقرئ^{٢١} يشير إلى ما فعله اليهود بالشام أكثر من إشارته إلى فعلهم بمصر. (المُعَرَّب)
^{٢٢} ترجمة ملان، صفحة ٦٨.

اليهود في بيت المقدس وحدها. على أنه قد كان في مصر عددٌ كبير من اليهود، وكان لهم حي في الإسكندرية، ومن الجائز أن يكون اليهود قد انتهزوا في مصر فرصةً جديدةً لِيُساعدوا أعداء الصليب، ولكننا نستبعد أن يكون القبط قد أظهروا شيئاً من المودة للكفار الذين كانت أيديهم ملطخةً بدماء إخوانهم في الدين في «أنطاكية» و«بيت المقدس»، ولعل بطرس البحريني كان يهودياً، ولعله كان أداةً خطيةً مكر بها اليهود للكيد لأعدائهم. فإذا كان الأمر كذلك كان عمله في الخيانة أقل دناءة وخسة، وكان من السهل على الأفهام إدراكه.

ولكننا لسنا في حاجة إلى القياس والتخمين لكي نظهر براءة القبط مما عَزِي إليهم؛ فإنه لا شك في أن أكثر من هلك من الرهبان فيما حول الإسكندرية كانوا من القبط، ولو لم يكن لدينا من الأدلة إلا هذه الحقيقة لكانت كافية لدحض افتراء المُفترين على القبط بأنهم رَحَبوا بالفرس، ولكن ليست هذه الحقيقة كل ما لدينا؛ فإننا نعلم أنه بعد فتح الإسكندرية سار قائد جيوش كسرى بجنده صعداً إلى الجنوب بحذاء النيل لكي يفتح الصعيد، وكانت معاملته للقبط واحدة في كل مكان واحدة؛ يحلُّ الموت والخراب حيث حل. ويقول ساويرس إنه لما بلغ مدينة «بشاتي»، وهي «نقيوس»^{٢٣}، وشى إليه عدوٌ من أعداء القبط بالرهبان الذين كانوا يعيشون في مَغاوير الجبال، قائلاً إن عندهم مالاً كثيراً، وإنهم أهل فساد وظلم، ثم قال له إن كثيرين منهم كانوا مجتمعين عند ذلك في الحصن.^{٢٤} فأثَّرت فيه هذه الوشاية، فحاصر المكان في الليل بجنوده. ولما أصبح الصباح اقتحموه، وأوقعوا بمن فيه من المسيحيين فقتلوهم، ولم ينجُ منهم أحد.

ولا شك أن الرهبان الذين قُتلوا في ذلك المكان أيضاً كانوا من القبط، وقد حدث في الصعيد مثل ما حدث في «نقيوس». ولدينا في هذا الموضع روايةً رواها من هو أصدق من «ساويرس»، وأقرب منه عهداً بتلك الحوادث، وتكاد كتابته تكون في نفس ذلك العهد

^{٢٣} انظر كتاب «كاترمير» Mem. Geog. et Hist. (الجزء الأول، صفحة ٧٢٠ وما بعدها)، وهو يُبرهن على أن «نقيوس» هي بعينها «بشاتي». والظاهر أنه لا يعلم بهذه النبذة من كتاب «ساويرس»، وهي التي يقول فيها صراحةً: «ومدينة «نقيوس»، وهي التي تُسمَّى أيضاً «أبشادي»». وهو يستعمل ذلك الاسم على صورته العربية، ولكن كلمة «كاترمير» جديرة بأن تُقرأ. وقد بيَّنا أن موضع «نقيوس» عند قرية «شباشير» في الوقت الحالي، وليس عند «أبشادي»؛ فإنها ليس بها آثارٌ قديمة.

^{٢٤} كان الحصن بلا شك يُشبه حصن «بابليون» في أنه كان يشتمل على كنائس عدة؛ فقد كانت المدينة مَقَرَّ «أبرشية» كبرى، وكان الاجتماع الذي ذكره «ساويرس» عبارة عن مجمع من أجل أعمال تخصُّ الكنيسة، أو من أجل عيد عظيم.

الذي يقصُّ علينا نبأه؛ فقد كان بمدينة قفط بالصعيد في وقت غزو الفرس مصر مطرانً لتلك الأبرشية اسمه «بيزنتيوس»، ومن حسن الحظ قد بقيت ترجمة حياته، وترجمها عن القبطية «المسيو أميلنو».^{٢٥} وهذه القصة فيها عدة أمور تسترعي النظر؛ ولهذا لا حاجة بنا إلى الاعتذار عن إيرادها هنا مع شيء من التفصيل.

معلومٌ أنه كان من المعتاد في كل عام أن ينشر بطريق الإسكندرية كتابًا على الناس يُبين فيه يوم عيد الفصح. وإن في المتحف البريطاني قطعة من أحد هذه الكتب، وهو حسن الخط مكتوب بحروفٍ مُستديرة، ومؤرَّخ حوالي سنة ٥٧٧، ويكثر وجود أمثال هذا الكتاب أو قطع منها. ونجد في ترجمة «بيزنتيوس» أنه في عهد غزو الفرس أو قريبًا من ذلك جاء كتاب البطريق المُعتاد، فكتب «بيزنتيوس» موعظةً بعث بها إلى أبرشيته كلها، وقال فيها: «لقد خذلنا الله لما نقترفه من الذنوب، وسلَّط علينا من الأمم من لا يرحمنا».^{٢٦} وكان قد بلغه نبأ عبدة النار ونزولهم بالديار، وأزعجه ما سمع من قسوتهم، ولم يكن يريد البقاء حيث هو ليكون شهيدًا فآثر الهرب. فلما أَعَدَّ عَدَّتَه لذلك، وتصدَّق على الفقراء بما يملك؛ ذهب إلى جبل «جيمي» بقرب المدينة، وكان معه تلميذه المُخلص حنا. كان هذا قبل أن يطلع العدو على الصعيد، فلم يكن هروبه في لحظة فزع تملَّكه على غِرة، بل كان تدبير رجل عالم بأنه إن بقي مكانه لم يكن نصيبه سوى الموت، ولم تُخامر فكرة الخضوع للفرس والاحتماء بهم، ولم يخطر بباله أن يخطب ودهم؛ فعمله هذا لا يتفق في شيء مع قول من قال إن القبط رَحَّبوا بالفرس.

ولما هرب «بيزنتيوس» وتلميذه حنا إلى الجبل، أخذَا معهما مقدارًا كبيرًا من الخبز وماء النيل. ولما نفذ منهما الماء لقيا مَشَقَّةً عظيمة؛ لأنهما لم يجرَّآ على الاقتراب من النيل حتى ذهب «بيزنتيوس» تحت جناح الليل وهو حذرٌ يترقب وأخذ الماء. وما زالَا في ذلك المخبأَ زمنًا طويلاً يُصلِّيَان إلى الله نهارًا وليلاً، ويدعوانه أن يُنجي قومهما من أَسْرِ تلك الأمم الظالمة، ويفكَّ عنهم غلها. وكان كل ذلك قبل أن يأخذ الفرس مدينته «قفط». فلما أن أدركوها وصارت في يدهم، هرب «بيزنتيوس» مُوغلاً في الصحراء نحو ثلاثة أميال أخرى، فوجد الرفيقان هناك بابًا مفتوحًا في عُرْض الجبل فدخلا، وكان يُفضي إلى

^{٢٥} انظر كتاب Etude sur le Christianisme en Eg. Septième Siècle (طبعة باريس سنة ١٨٨٧)،

وهذا اسمه كذلك Vie d'un Evêque de Keft au Septième Siècle.

^{٢٦} كتاب أميلنو السابق الذكر (صفحة ٣٠).

حجرة مساحتها سبعون قدماً مربّعاً، وكان علوها يُناسب سعتها، وكلها نُقِر في صخر الجبل، تدعمها ست دعائم أو أعمدة، وكانت هذه مدفنًا به عددٌ عظيم من الجثث المحنطة مضطجعةً ضجعتها، مطمئنةً في توابيتها.

فعزم «بيزنتيوس» على أن يُقيم هناك وحده، وأمر تلميذه حنا أن يذهب عنه، على أن يغدو عليه مرةً كل أسبوع بكيل من الدقيق ومقدار من الماء. فلما أزمع حنا السير وجد قطعة من الرق ملفوفة، فناولها للمطران، فلما قرأها وجد بها أسماء من كانوا في ذلك المدفن من الموتى. والاعتقاد الشائع أن هذه الصحيفة كانت كتابتها بلغة مصر القديمة (الهيروغليفية)؛^{٢٧} ومن ثم يقولون إن تلك الكتابة كانت لا تزال معروفة إلى القرن السابع على الأقل، ولكن شيئاً من ذلك لا يأتي ذكره في الترجمة القبطية (التي نحن بصدها). وعلى كل حال قد جاء في القصة بعد ذلك أنه لما عاد حنا إلى المغارة سمع مولاه يتكلم فأصغى إليه، فألفاه يُحدّث إحدى الجثث وقد خرجت من تابوتها ترجو منه الشفاعة، قائلةً إنها كانت هي وذووها جميعاً من اليونانيين الذين كانوا يعبدون الأوثان. وهذه القصة على ما بها من خرافةٍ تدل على أن التحنيط كان لا يزال متبعاً إلى القرن الثاني أو الثالث كما يدل عليه ذكر أكفانها، وأنها كانت من «الحرير الخالص الذي تلبسه الملوك»، وكما يدل عليه تحنيط الأصابع مفردة. ولعلنا نستطيع أن نستخلص من ذلك أن الصحيفة كانت كتابتها بالحروف اليونانية.^{٢٨}

نرجع الآن إلى قصتنا؛ فإن الجثة بعد أن أتمت كلامها عادت إلى تابوتها، والذي يؤسف له أنه لا يرد بعد ذلك ذكر للفرس وما فعلوه بعد أخذ «قسط»، ولا كم من الزمن أقاموا في الصعيد. وقد عاد «بيزنتيوس» آخر الأمر إلى شعبه، ولما مات دُفن في الكنيسة في قرية «بسنتي» بعد أن قاموا الليل على جنازته بالصلاة المسنونة، وقد أوصى وهو على فراش موته بكل ما عنده من الكتب إلى صديقه «موسى»، وهو الذي خلفه مطراناً على الأبرشية وكتب ترجمة حياته. وجلياً أن كلا المطرانين كان على شيء من العلم، ولكنهما كانا مثل سائر أمثالهما من كُتاب القبط لا ينصرفان إلا إلى قصص تافهة خرافية تذكر ما كان على أيدي القديسين من الكرامات العجيبة، فلا يحلو لهم إلا ذكر المعجزات وخوارق

^{٢٧} عن أميلنو وسواه. والظاهر أن الدكتور «وليس بدج» يرى الرأي نفسه.

^{٢٨} لا يسعنا أن نتخلص من فكرة عندنا، وهي أن الخبر الذي جاء فيه أن «بيزنتيوس» استطاع قراءة النقوش إنما أوردَ برهاناً على معجزة أخرى من معجزاته. هذا إذا سلّمنا بأنها كانت نقوشاً هيروغليفية.

المؤلف، ولا يذكرون حادثة حقيقية إلا عَرَضًا أو سهوًا، وإن كانت مما يرتجى له العالم من حوادث وقعت تحت أنظارهم، وهم يعلمون أنها حوادث يتوقف عليها مصير بلادهم. على أننا نستطيع أن نستخلص أمرين من تلك القصة؛ الأول: أن الفرس بَلَّغُوا في فتوحهم أبعد أطراف وادي النيل حتى أسوان. والثاني: أن المصريين القبط لم يُرحَّبوا بهم أو يَرَوْا فيهم الخلاص، بل كانوا يرونهم بعين الجزع والمقت، وحُقَّ لهم أن يفعلوا ذلك. وكانت كتابة قصة «بيزنطيوس» في القرن السابع. وإليك صحيفةً أخرى في المعنى ذاته تاريخها بعد تاريخ القصة الأنفة، ولكنها في القرن نفسه، وهي تصف ما قاساه القبط من الفرس وصفًا أدق وأكثر وضوحًا، وهذه الصحيفة هي ترجمة حياة ظهرت حديثاً^{٢٩} للولي القبطي المعروف «الأبنا شنودة».^{٣٠} وقد أورد فيها الكاتب ذكر الغزو الفارسي وجعله في صورة نبوءة، ولكنه كتبها ولا يزال في الأحياء جماعة من الشيوخ أدركوا الحوادث التي يذكرها، وها هي الكلمة: «سيأتي الفرس إلى مصر يسفكون فيها الدماء، ويسلبون أموال المصريين، ويسبون أبناءهم يبيعونهم بالذهب؛ فإنهم قومٌ ظالمون مُعتدون، وستنزل المصائب على أيديهم بمصر، يغصبون الكنائس ما بها من آنية مقدسة، ويشربون الخمر في المحراب لا يُبالون، ويهتكون أعراض النساء على مرأى من رجالهن، وسيبلغ الشر أعظمه والشقاء قصاره، وسيهلك ثلث من يبقى من الناس في بؤس وعذاب، وسيبقى الفرس في مصر حيناً من الدهر ثم يخرجون منها».

ولسنا نطمح في دليلٍ أوضح من هذا ولا أبلغ دلالة؛ فهو يهدم كل ما زعم «شارب»؛ إذ زعم أن القبط فرحوا بالفرس، كما أنه يهدم ما ذهب إليه من أن سبب ذلك الفرح الموهوم هو صلة نسب وقرابة زعم أنها كانت بين المصريين وجنود الفرس. وإليك ما قاله «ساويرس» مجملًا وصفه لقائد الفرس، قال: «قد اقترَف ذلك «السلار» كثيرًا من الظلم والقسوة؛ لأنه كان لا يعرف الله، وإن الوقت ليضيق عن ذكر كل ما ارتكبه». وقد ظل التاريخ صامتًا لا يذكر شيئًا عن غزو الفرس لمصر حتى عُرفت كلمة «ساويرس» الأخيرة

^{٢٩} بالنسبة لوقت طبع الكتاب سنة ١٩٠٢. (المعرب)

^{٣٠} كتاب «أميلنو» Monuments pour servir à l'histoire de l'Eg. Chretienne (طبعة باريس سنة ١٨٨٨). وقد أخذ النص العربي عن نسخة مخطوطة في مصر، وكل تلك النسخ مأخوذة عن أصل قبطي كُتِب سنة ٦٨٥ أو سنة ٦٩٠. وقد مات «شنودة» في اليوم الثاني من يوليو سنة ٤٥١، وقد كُتِبَت تلك النبوءات على لسانه بعد حدوث تلك الحوادث المذكورة، ولكنها كانت عند ذلك لا تزال ماثلة في الأذهان.

التي اقتبسناها، ثم ظهرت بعد ذلك الصحيفتان اللتان تخلفتا عن ذلك العصر نفسه أو قريباً منه، وعند ذلك تجلّت الحقيقة. غير أن صمت التاريخ اتُّخذ أساساً بُنيت عليه قصة قوامها الظن والحدس، فيها حط من شأن القبط لا مبرّر له، فلنشهد الآن انهيار ذلك البناء.

بقي الفرس سادة البلاد عشر سنين أو اثنتي عشرة سنة، ولعلمهم قضوا ثلاث سنوات^{٢١} يُمهدون لسلطانهم في طول البلاد وعرضها في مصر و«بنطابوليس»، ولكن لا يرد ذكر لمقاومة عنيفة، أو لقتالٍ استطالت به المدة، اللهم إلا عند الإسكندرية. وإن مضي هذه المدة هو أكبر علة لاضطراب ترتيب الحوادث في هذه الفترة وقلة الضبط في تواريخها، وكان الفرس في أثناء القتال يُظهرون قسوةً عنيفة. فلما أن خبت سورتهم واستقرّ أمرهم، صار حكمهم أبعد شيء عن أن يكون ظالماً. فلما أن أُخرج جند الروم أو من بقي منهم من وادي النيل، وفرّوا في البحر، استقرّ القبط على شيء من الاطمئنان، وخضعوا مرةً أخرى لسيدٍ جديد بعد زوال سلطان السيد القديم عنهم. وقد كان هذا شأن تاريخهم السياسي من أقدم الأزمان أن تتبدل عليهم السادة وتتعاقب.

وما هو إلا أن عاد السُّلم حتى أمنت الكنيسة المصرية، واستطاعت أن تُداوي بعض ما أصابها من الجروح بعد ما عانتها من السلب والتخريب، وبعد أن كادت آثارها تُمحي في بعض المواضع. على أن «أندرونيكوس» لم يُقم بشيء في سبيل إعادة بناء الأديرة المخربة. وأغلب الظن أن الفرس فرضوا على الكنائس جزيةً تؤديها، أو لعلمهم على الأقل استصفوا ما كان للكنائس الملكية الطريفة من أوقاف وأرزاق. وأما الأبنية الأهلية فقد لقيت من الفرس رفقا لم يرفقوا مثله في مكانٍ آخر؛ فقد قدّمنا أنهم كانوا في الشام يمنون على

^{٢١} انظر كتاب أبي الفرج نشرة «بوكوك»، ص ٩٩، وقد ذكر لفظ «ثلاث سنوات»، وإن عظم المسافات التي كان على الجيش الفاتح أن يقطعها يُبرر مثل هذه المدة. وتحذّر عادةً أخطاء لمن يقرأ كتب المؤلفين الذين يُجملون ذكر الحوادث، فيذكرون ما وقع منها في عدة أشهر أو سنين في جملة واحدة وتاريخ واحد؛ فهنا مثلاً نرى أن فتح الفرس قد استغرق على أغلب الظن من عام سنة ٦١٦ إلى عام سنة ٦١٨ أو عام ٦١٩، فبعض المؤرخين يذكر سنة ابتدائه، وبعضهم يذكر سنة انتهائه؛ فالخلاف بينهم إذن في الظاهر، ولكنه مع ذلك ضلّ النقاد الذين لم يُنعموا النظر أو الذين لهم تصوّر قاصر، فإذا حدث خلاف في مدة بقاء الفرس في مصر أمكن تفسيره بمثل هذا التفسير؛ فقد قيل إن الفرس أقاموا في مصر عشر سنوات، وقيل اثنتي عشرة سنة، وقد يكون القولان صحيحين.

المدائن والناس في أثناء الحرب كلها إذا هم سلّموا إليهم أماناً، وأما إذا كانت مُقاومة فقد كانت عادتهم أن ينهبوا ما فتحوه عنوةً، فيسلبوا منه كل ما استطاعوا حمله من تُحَفٍ أو كنوز، ثم كانوا فوق ذلك يهدمون البناء نفسه كي يأخذوا ما فيه من العُمد البديعة، والإطارات الجميلة، والمرمر الثمين، ويُرسِلوه إلى الملك الأعظم يُحلي به قصرًا من قصوره. وأما مصر فقد حماها بُعدها الشاسع من مثل هذا التخريب الشنيع؛ لأن الروم كانوا لا يزالون سادة البحار، وكان بمصر السفلى عددٌ لا حصر له من الترع لا قناطر عليها، وكان بين مصر والشام شُقَّةٌ واسعة من صحراء ذات رمال، فكان حمل ما ثقل من الأشياء من قُطر إلى آخر أمرًا عسيرًا فوق الطاقة، وكذلك نعرف أدلَّةً تدل صراحةً على أن الأبنية العامة الشامخة بالإسكندرية لم يُصبها أذى من الفرس في أكثر الأحوال، على خلاف ما حدث للأديرة التي في ظاهر أسوار المدينة. وفي الحق أن أثر هؤلاء الغزاة في البناء كان أعظم من أثرهم في التدمير في تلك العاصمة؛ إذ بنوا بها قصرًا عظيمًا بقي معروفًا إلى زمنٍ بعيد بعد ذلك باسم قصر الفرس.^{٣٢} وأكبر ظننا أن أخبار تدميرهم وتخريبهم للمواضع الأخرى مُبالغ فيها؛ فمثلاً يقول «جبون» إنهم محوا من الوجود مدينتي «قيرين» و«برقة»، في حين أن العرب وجدوا هاتين المدينتين بعد سنين من ذلك الوقت، وكانتا جديرتين بفتحٍ جديد، بل إن هاتين المدينتين في هذا الوقت الذي نصِّفه لم تذهبا وتُنمَحيا، بل إنا لا نستطيع أن نُفسِّر قوله هذا بأنهما نُزعتا إلى الأبد من الدولة الرومانية؛ فإن ذلك لم يكن، وليس في الأخبار ما يُبرِّر أن حظ هاتين المدينتين كان غير حظ مصر؛ فإنها جميعًا دخلت في حكم كسرى، وبقيت على ذلك حينًا من الدهر، ثم قُدر لها أن تعود إلى حكم هرقل قبل أن تدخل في الإسلام وتُصير إلى الأبد في حكمه.^{٣٣}

^{٣٢} الديوان الشرقي. ويقول «ساويرس» كذلك إن «السلار» بنى في الإسكندرية قصرًا اسمه «طراوس»، ويُسمَّى الآن «قلعة الفرس». وقد ذكر ابن العربي كذلك هذه القلعة في «كتاب تاريخ الكنائس» (الجزء الأول، الباب ٣٦٢). ويظهر من قراءة ما جاء في كتابه أن موضع القلعة كان في المكان الذي ينزل فيه الناس إلى البر من سفنهم إذا أتوا من الشرق. ويقول «ساويرس» بوضوح إن القلعة كانت في الإسكندرية، وإلا لذهبنا إلى أنها كانت بعيدةً بعض البعد عنها. والحق أن من قرأ السيوطي وسواه يتَّضح له أنها لم تكن في داخل أسوار المدينة.

^{٣٣} يُبرهن مؤرخو العرب برهانًا واضحًا على أن «قيرين» و«برقة» ظلتا في يد الدولة «الرومانية» إلى مدة غزو العرب، ثم نُزعتا منها عند ذلك.

وإننا لا نعرف عن حكم الفرس في مصر إلا قليلاً، غير أننا نعلم أن هؤلاء الفاتحين لم يكونوا من الصلابة في أمر دينهم بحيث يُرغمون المغلوبين على عبادة النار،^{٣٤} وكذلك نعلم أنه بعد أن استقرَّ لهم الأمر ساروا على سُنَّة التسامح في أمور الدين، وكانت تلك سُنَّتُهم في فلسطين وبلاد العرب؛ فقد رأينا أن كسرى سمح للمطران «مودستوس» أن يجمع المال ليُعيد بناء كنائس بيت المقدس، ثم أباح لبطريق القبط أن يبقى في الإسكندرية حتى موته، وألا يُنازعه مُنازع في رئاسة الدين. وكذلك يظهر لنا أن انتخاب خليفته «بنيامين» تمَّ في سلام واطمئنان، وأنه قضى أول سِنِي ولايته مُستظلاً بحكم الفرس. وكانت تلك السنين هادئةً مطمئنة إذا قيسَت بسائر مدة ولايته الطويلة المليئة بعواصف الحداث. وكما أن طُرُق الإسكندرية وأبنيتها العامة بقيت على عهدا من الفخامة والشموخ لم يعتورها فساد على يد الفرس، كذلك قد بقيت تلك «المدينة العظمى» على عهدا مَقَرّاً للعلوم لم ينطفئ نورها، وإن اعتراه شيء من الضعف.

^{٣٤} جاءت في ترجمة حياة «الديراني صمويل» قصة مفردة، وهي أن الهمج (وواضح أن المقصود بذلك هم الفرس) سَعَوْا إلى أن يُجبروه على عبادة الشمس، فلما أبى قَرْن إلى جارية سوداء، ولكنه داوى ابن الرجل الذي أسره فأطلق سراحه، وأُعيدَ إلى دير، ومات فيه بعد أن تنبأ بمجيء العرب (ولعله قد رآهم)، وبأن المسيحيين سوف يغلبونهم (وذلك ما لم يره) (انظر المجلة الآسيوية سنة ١٨٨٨، ص ٣٨٤-٥). ومن الواضح أن عبادة «مِثْرا» أُدخلت إلى مصر، وأُقيمت بها في مدة احتلال الفرس، وتدل على ذلك آثارٌ كثيرةٌ غير جميلة وُجدت في منف وسواها من المواضع، وهي الآن في متحف القاهرة. والذي يدل على أن الصور المنقوشة على الآثار تُمثِّل «مِثْرا» هو وجود أشعة الشمس بها حول الرأس والقلنسوة الفرجية.

الفصل الثامن

الفن والأدب

قلما تخلّف عن هذا العصر أثر من آثار الأدب، وإن كان ما كُتِبَ عنه كثيرًا فوق ما يتوقَّعه الإنسان.^١ ويقول بعضهم إن حنا «فيلوبونوس» كان عند ذلك لا يزال حيًّا في الإسكندرية، ولكن ذلك غير صحيح.^٢ على أن أثر مذهبه — وإن شئت قلت أثر اعتزاله وانشقاقه — كان لا يزال باقياً، حتى لقد رأى البطريق «سرجيوس» أن الأمر جدير بعنايته، فشرع يكتب في نقض آراء حنا وتقنيدها مُشترِكًا في ذلك مع «جورج البيسيدي».^٣ ولم يكن حنا هذا بصاحب الرأي الطريف المبتكر، ولكنه كان عالِمًا ضليعًا بفنون كثيرة من العلم، ولا تزال بعض مؤلفاته باقية، وهي حواشٍ على كتاب أرسطو. وفي ذلك الوقت كتب قسّ من الإسكندرية اسمه هارون رسائل في علم الطب باللغة السريانية بقيت معروفةً يرجع إليها العرب، كما قال أبو الفرج.^٤

وكان أطباء الإسكندرية معروفين مشهودًا لهم زمنًا طويلاً، وكانت مدرسة الطب في تلك المدينة كعبة للطلاب يقصدونها من كل أنحاء الدولة. وقد جاء في كتاب زكريا المتليني عن وصفه للقرن السادس أن طبيب الإمبراطور بازيليكوس كان من أهل الإسكندرية.

^١ نجد بابًا قصيرًا على آداب عصر هرقل في كتاب الأستاذ بوري Hist. of The Later Rom. Emp. الجزء الثاني (صفحة ٢٥٤-٧). ولمراجعة حالة العلوم في الإسكندرية انظر كتاب «ماتر» Ecole d'Alexandrie.

^٢ قد برهن «أ. ناوكيوس» على أن «فيلوبونوس» كان من أهل القرن السادس Encycl. Halensis، القسم الثالث، الجزء ٢٣، صفحة ٤٦٥. انظر أيضًا ما كتبناه فيما بعد عمّا آلت إليه مكتبة الإسكندرية.

^٣ كتاب «درايرون» L'Empereur Heraclius، صفحة ٢٩٣.

^٤ نشره بوكوك.

وجاء في موضع آخر في وصف «سرجيوس»^٥ طبيب ريزاينا الأكبر أنه كان يطلع على كثير من كتب الإغريق، وكان فوق ذلك فقيهاً في الدين وعالمًا في الطب في الإسكندرية، وكان يُجيد السريانية قراءةً وكلامًا.^٦ ولعلنا نفهم من هذا الوصف أنه قد كان ثمة اتصال خاص بين لغة السريان ودراسة الطب، وأنه لا يبعد أن أعظم كتب الطب في القرنين السادس والسابع كانت باللغة السريانية، ولا شك أن تلك اللغة كانت ذائعة بين الناس، وأن آدابها كانت دائماً تُدرس في الإسكندرية حتى قبل أن تغد جموع العلماء إلى مصر من سوريا عند غزو الفرس لها.

ومن العجيب أن «هارون» و«سرجيوس» كلاهما كان فقيهاً في الدين وعالمًا في الطب في وقت واحد، وكذلك البطريق أوتيكيوس (سعيد بن بطريق). وقد قام أكبر الأدلة على أنه قد ازدهرت في ذلك الوقت مدرسة مستقلة من مدارس الفقه؛ فنسمع أن جماعة من العلماء السوريين كانوا قبيل غزو الفرس مصر يُراجعون الترجمة السريانية للإنجيل، ويُترجمون إلى السريانية كتاب التوراة السبعينية من جديد، وكان أكبر من اشترك في هذا العمل «توما الهركلي» و«بولس التلوي».^٧ وقد قامت الجماعة بعملها في أكثر الأوقات في الدير المعروف دير «الهانطون». ولسنا في حاجة لأن نُبرهن على أن ذلك العهد نشط إلى دراسة الكتاب المقدس نشاطاً كبيراً، ولكن «أجاثياس» يُحدثنا أحاديث مُدهشة عن الهوة السحيقة من التضليل والكذب التي قد تهوي إليها المناظرات الدينية؛ فإنه يُحدثنا عن حاكم من كبار حكام الدولة أنه جمع أربعة عشر كاتباً أو ناسخاً يعملون في تحويل ما كتبه الآباء، ولا سيما «قيريل»؛ حتى يستطيع أن يدعم المذهب الذي ينتمي إليه بما شاء من أكاذيب يعزوها إلى أكبر حُجج الدين فيما ينشره من الكتب. وإنا لنرجو أن تكون هذه الأكاذيب قليلة الحدوث، ولكنها كُتبت في أوائل القرن السابع، حين كان الخلاف المذهبي

^٥ ذكر أبو الفرج رجلاً اسمه «سرجيوس»، وقال إنه أضاف مقالتين إلى الثلاثين مقالة التي ألّفها «هارون»، ولكن ذلك لا بد أن يكون شخصاً آخر.

^٦ زكريا المتليني (صفحة ٢٦٦).

^٧ انظر Dict. Christ. Biog. S. V. ونجد بعض أخبار هؤلاء العلماء في كتاب «شارب» Hist. of Eg. (الباب ٢١، صفحة ٣٨). ويقول شارب إنهم كانوا يدرسون في دير القديس أنطون والقديس «زكريوس» بالقرب من الإسكندرية، ولكن الظاهر أنه لم يفهم معنى القول الذي نقل عنه. وقد أفضنا في الكلام على زيارة هؤلاء العلماء السوريين وما ألّفوه من الكتب في ذيل هذا الكتاب عن تاريخ فتح الفرس.

على أشده لا يتورع أصحابه عن الكذب ومخالفة الفضائل في سبيله، ولم تكن دور الكتب في دير «الهانطون» وحده، بل كان لكل دير مكتبته وقصاده من أجل العلم. ولعل الدير السرياني^٨ أو الدير السوري الذي لا يزال إلى اليوم في صحراء وادي النطرون، قد نشأ في ذلك الوقت عندما جاء إلى مصر كثير من السوريين وعلمائهم هارين من خطر حرب الفرس. وكان الرهبان والزهاد في صوامعهم في كل مكان في الصحاري والجبال بعيدين عن العاصمة وما فيها من حياة العلم، يكتبون باللغة القبطية رسائل في خلافتهم وتراجم لحياة بطارقتهم، ولكنهم لم يكتبوا من حوادث التاريخ إلا قليلاً.

لم يبقَ مما كُتِبَ في ذلك الوقت من التاريخ الصحيح إلا شيء يسير؛ فقد بقيت بعض أخبار قيِّمة كتبها «تيوفيللا كت سيموكاتا». على أنه قلما يذكر الإسكندرية وإن كان من أبنائها، في حين أن الكاتب المجهول الذي ألَّفَ «ديوان بسكال» أو «الديوان الإسكندري» قد خلَّفَ لنا صحيفة يصف فيها عصره، لها قيمة جلية، وهي جديرة بكل عناية، وكتب «حنا النقيوسي» ديوانه في أواخر القرن السابع، ولكنه كان من غير شك يأخذ عما سبقه من المؤلفات التي لم يبقَ منها شيء حتى الاسم.

وهذه الأسماء التي ذكرناها تدلنا على أنه قد كان في ذلك العصر درس وبحث في التاريخ والفلسفة وفقه الدين والطب، ولكنها مع ذلك قليلة العدد لا تكفي للدلالة على ما كان بالإسكندرية من نشاط أهل العلم في مختلف الفنون؛ فقد ضاعت أكثر مؤلفات ذلك العصر في أثناء عواصف الفتوح التي اجتاحت مصر في النصف الأول من القرن السابع. على أنه قد بقي منها ما يشهد للإسكندرية بأنها كانت جديرة بأن تكون مقرَّ الآداب في العالم أجمع، ومَقْصَدَ طلاب العلم، وكان لا يزال بها أثرٌ يزدهر من العلم القديم، وإن كان أكثر العلم فيها عند ذلك خاصاً بالدين. وقد ألُفَت رسائل في الأخلاق المسيحية أو المثل الأعلى المسيحي قُصِدَ بها أن تكون قائمة على أساس مذاهب أفلاطون وأرسطو. وكما أن «بولس السيلنتياري» كتب مدحةً يذكر فيها فضائل «القديسة صوفيا» في شعرٍ هومري^٩ من ذي الستة المقاطع، كذلك رأى «صفرونيوس» وهو في الإسكندرية أنه لا عار عليه في أن يكتب قصيدةً يبتُّ فيها شوقه إلى الأرض المقدسة في صورة شعر غزلي على نمط تشبيب الشاعر الإغريقي «أناكريون».^{١٠}

^٨ انظر Ancient Coptic Churches، الجزء الأول، صفحة ٣١٦؛ تجد فيه وصفاً لهذا الدير.

^٩ نسبة إلى هومر شاعر الإغريق.

وقد اتفق أن بقي في كتب «حنا مسكوس» شيء من الوصف الشائق للحياة في الإسكندرية في ذلك العهد، على أن هذا الوصف الذي بقي قليل لا يكفي لأن يملأ صحيفة كبيرة من الرِّقاع التي كانت تُستعمل للكتابة، وقد كتبه الكاتب عَرَضًا بغير أن يقصد به شيئاً، غير أنه مع ذلك يُصوِّر لنا صورةً عجيبة. وكان «حنا مسكوس» هذا سورِّي المولد ولسانه لسان الإغريق، وقد طاف في مصر بضع سنين قُرْب آخر القرن السادس مع صديقه وتلميذه «صفرونيوس»، وهو دمشقي الموطن، وقضيا مدةً طويلة معاً في أديرة «الثبائيد»، وهو صعيد مصر. ولما رجعا إلى وطنهما حمل حنا تلميذه «صفرونيوس» على أن يترهَّب. ويُقال إنهما طُرِدا من الشام في سنة ٦٠٥ في أثناء حروب «فوكاس» فذهبا إلى الإسكندرية، وقضيا مدةً أخرى نحو ثماني سنين أو عشر في القراءة والكتابة، وكانا بين حين وحين يزوران الأديرة المجاورة للإسكندرية وأديرة الصحراء والواحة الكبرى، وكان كلاهما صديقاً لـ «حنا الرحوم»، على أنه قد كان أقل منهما علماً، وقد هربا مثله من الإسكندرية في وقت غزو الفرس، حتى لقد قيل إنهما صحباها إلى قبرص، وإن «صفرونيوس» ألقى خطبة على جنازته، ولكن الأدلة تنقض هذه الرواية. ومن المحقّق أنهما ساحا في الجزائر الإغريقية، ورحلا بعد ذلك إلى روما، وهناك أعاد «حنا مسكوس» قراءة كتابه، ونقّح فيه التنقيح الأخير. ولما وافاه أجله أعطاه إلى تلميذه صفرونيوس لينشره. فلما رجع الأمن حوالي سنة ٦٢٠، وأُبيح للمسيحيين أن يعودوا إلى التعبد على دينهم تحت حكم الفرس؛ عاد «صفرونيوس» إلى فلسطين، ونشر بعد حين جزءاً من كتاب أستاذه، وهو الجزء الباقي إلى اليوم، واسمه «مَسَارح الروح».^{١١}

وهذا الكتاب على ما فيه من قصص شفاء الأمراض بالمعجزات، ومن الأحلام، وأمثال ذلك مما لا قيمة له عند المؤرخ، يشتمل على أخبارٍ قيِّمة ينشر لها الصدر إذا ما استطاع الباحث أن يستخرجها منه بشق النفس. والكتاب مع ذلك فيه شيء من فوضى علمية واستطرادٍ غير منظم يجعله شهياً المقرأ، ويخلع لذة على المواضع التي تدعو فيه إلى الملل والسأم. وسنرى فيما بعدُ بعض ما جاء به عن وصف إقليم الإسكندرية، ولكن لا بد لنا من أن نذكّر هنا صفةً تظهر في كل صفحة من صفحاته، ألا وهي حب العلم حباً

^{١٠} انظر كتاب ميني Pat. Gr.، الفصل ٨٧.

^{١١} والأشهر عنه اسمه اللاتيني Pratum Spirituale. انظر كتاب ميني Pat. Gr.، الجزء ٨٧ (٣)؛ وانظر

Dic. Christ. Biog.، وانظر «صفرونيوس».

شديدًا؛ فقد كان الصديقان لا يستقرُّ لهما قرار في طلبهما للعلم. ويدل على ذلك تنقلُهما في الأقطار، وإن كان بعض رحلاتهما إنما قصدا فيه القيام بخدمات للكنيسة.^{١٢} فبينما كانا في الإسكندرية يُحدثان مطران «دارنه» أو هي «دارنيس» على ساحل البحر في ليبيا، إذا هما مع رئيس الدير «تيودور الحكيم» أو مع «زويلوس القارئ». وكان «تيودور» و«زويلوس» كلاهما نادرة في العلم والخلق، وكانا فقيرين فقرًا مُدَقِّعًا؛ فقد ورد عنهما أنهما لم يكن لأحدهما من حُطام هذه الدنيا إلا رداؤه وبعض الكتب. وكان «تيودور» عالمًا بالفلسفة، في حين أن «زويلوس» كان مُفسِّرًا للكتب المخطوطة،^{١٣} ويوضحها بالرسم. وقد وجد الصديقان غير ذلك رئيس دير قريب من الإسكندرية، وكان شيخًا جليلاً قضى في الرهبانية ثمانين عامًا،^{١٤} وكان يحب الناس، ولكنه كان فوق ذلك مُتصِفًا بخصلةٍ أخرى قلما اتَّصف بها أحد، وهي حب الحيوان؛ فكان كلَّ يوم يُطِعم طير الجو، والنمل صغاره وكباره، حتى الكلاب التي كانت تسرح حول الدير. وإذا كنا قد وصفنا «تيودور» و«زويلوس» بأنهما كانا لا يملكان إلا شيئًا واحدًا احتفظا به وهو الكتب، فقد كان هذا الشيخ الذي يحب الحيوان لا يُبقي على شيء؛ فلم يكن عنده درهم ولا رداء، بل لم يكن عنده كتاب؛ إذ كان يعطي الفقراء وأهل الحاجة كل ما يملك.^{١٥}

ولكن أُرغى مَوْضِع للنظر في كتاب «حنا مسكوس» قطعةً غير كاملة إذا قرأها الإنسان استزاد منها فلم يجد منها زيادة، وهي تصف صلة الصاحبين بكزماس العالم،^{١٦} وكانت صلةً وثيقة العرى، وكان حنا إذا وصف شيئًا استعمل صيغة المثني في وصفه؛ يقصد نفسه وصاحبه «صغرونيوس» الذي كان شريكه في أسفاره ومباحثه جميعًا. وهذه القطعة عظيمة الشأن؛ فلنا العذر إذا نحن أوردنا هنا شيئًا يُشبهه نصها.

قال حنا: «ولن نقول عن «كزماس العالم» كلمةً ننقلها عما يقوله الناس، بل سنكتب ما خبرناه وشهدناه بأعيننا. كان رجلًا لا كُلفَ فيه، زاهدًا طاهرًا، وكان هينا لينًا مؤلفًا

^{١٢} ترجمنا الكلمة اليونانية (١٤*) بقولنا «بخدمات»، ولكنها قد يكون معناها «من أجل تقدُّمنا العلمي»، ومعنى ذلك أنهما قصدا إلى «أغراض علمية».

^{١٣} انظر كتاب حنا مسكوس، الباب ١٧١.

^{١٤} انظر نفس الكتاب، الباب ١٨٤.

^{١٥} انظر نفس الكتاب، الباب عينه.

^{١٦} (١٥*) انظر الكتاب عينه، الباب ١٧٢.

كريماً يعطف على الفقراء. وقد انتفعنا به انتفاعاً كبيراً؛ إذ فاض علينا من علمه ورأيه.^{١٧} وكانت عنده فوق ذلك «خير مكتبة في الإسكندرية، وكان يُعير من كتبها في سخاء لمن يحب أن يقرأ».^{١٨} وكان فقيراً فقراً شديداً؛ فلم يكن في بيته من الأثاث إلا فراشه ومنضدة، على أن الكتب كانت تملؤه. وكان يُبيح لكل من شاء أن يدخل مكتبته، ومن أراد من القارئ كتاباً طلبه وقراه هناك. وكنت أزور «كزماس» كل يوم، ولست أذكر إلا الحق إذا قلت إنني ما دخلت بيته يوماً إلا وجدتُه مُكبّاً على القراءة أو الكتابة، يردُّ على اليهود أو يُجادلهم. وكان لا يحب أن يترك مكتبته؛ فكان كثيراً ما يبعثني لأجادل بعض اليهود بما جاء في الكتب التي كتبها.

وقد تجرأت يوماً على أن أسأله سؤالاً فقلت: «أنتفضّل عليّ بأن تُخبرني كم من الزمن بقيت منعزلاً في مكانك هذا؟» فأمسك ولم يردّ عليّ حرفاً، فقلت له عند ذلك: «عزمت عليك بالله إلا ما قلت لي جواب مسألتي.» فتردّد أولاً ثم قال: «بقيت هنا ثلاثاً وثلاثين سنة.» ولما أن ألحفت عليه بالسؤال قال لي إنه قد تعلّم أموراً ثلاثة مما قرأ، وهي ألا يضحك، ولا يحلف، ولا يكذب.»

وهذه صورة ولا شك بديعةً لعالم فقير في الإسكندرية جعل بيته مُرتاداً لطالبي الكتب ومُحبيها،^{١٩} وهي صورة تجعل القارئ يستزيد، ولكن لا يجد فيها ما يشفي شوقه. ويرجع ذلك إلى أمرين؛ الأول: أنها لا تذكر شيئاً عن نوع الكتب التي كانت في المكتبة أو أنواعها، ولا عن عددها. والثاني: أنه يسوئنا كثيراً أن «حنا مسكوس» و«صفرونيوس» لا يذكُران شيئاً ما عن المكتبة العامة الكبرى بالإسكندرية، وقد طبّق ذكرها الخافقين، مع ما كانا عليه من حب القراءة والعلم وعظيم العناية بأمر الكتب وجامعيها. فلسنا ندري أكانت تلك المكتبة في أيامها موجودة أم غير موجودة، وقد كانا قاب قوسين أو أدنى من

^{١٧} ترجم ميني لفظ (١٦*) على البناء للمجهول، فكان معناها «عند حضوره»، ولكن اللفظ نفسه كان لا يزال يُستعمل للنظر الفلسفي؛ (١٧*) فمثلاً جاء في زكريا المتلياني أن حنا القسطنطيني صار من أهل الشك الكفرة الذين يتبعون النظر.

^{١٨} (١٨*) ولكن من سوء الحظ أن الأصل ليس فيه شيء يدل على التمييز بين المكاتب العامة والمكاتب الخاصة في المدينة.

^{١٩} في متحف القاهرة أثر ذو شأن أقيم ذكرى لأحد مُحبي الكتب في ذلك العصر، وذلك الأثر هو رسمٌ بارز على غطاء تابوت لطالب علم يُمسك في كلتا يديه بلفافة من المخطوطات.

إبانة ذلك الأمر؛ فكانا يستطيعان بكلمة يقولانها أن يُجلّيا سره الذي ما زال مكنوناً يضل فيه الباحث، ولكنهما يُؤلّيان عنه في صمت وينصرفان.

ولا شك أن سكوتهما في نفسه متى قُرن إلى صمت غيرهم من الكتّاب، وهم كُثُر، له دلالة في الأفهام، ولكن ليس هذا مقام القول في الوقت الذي ضاعت فيه تلك المكتبة العظيمة، وسيأتي مقامه في موضع آخر من هذا الكتاب. وأما هنا فحسبنا أن نُظهر الأسف على أننا إذا قرأنا كتاب «حنا مسكوس» «مَسَارح الروح»، أو إذا قرأنا ما بين أيدينا من كتب صفرونيوس الضخمة؛ لا نجد في أي موضع منها إشارةً واحدة نعرف منها أكانت تلك المكتبة لم تزل إلى أيامهما باقية في السرابيوم أم لم تكن.

ولكن كل شيء يذكر كتب الإسكندرية في هذا الوقت أو قريباً منه له في بحثنا هذا قيمة عظيمة، ولو كان قطعة من دليل أو نُتفة من خبر؛ وعلى ذلك فقد يكون لنا العذر إذا نحن أوردنا ذكر مجموعة أخرى من الكتب، وهي مجموعة مطران «أميدو» السوري «مورو باركستانت» في النصف الأول من القرن السادس. قيل في وصفه إنه كان «فصيحاً يتكلم اليونانية»، ولكنه «نُفي إلى «بطرة» بعد أن أقام في مقرّ رئاسته للدين مدة قصيرة، ثم نُفي بعد ذلك إلى الإسكندرية فأقام بها حيناً، وجمع مكتبة تحوي كثيراً من الكتب القيّمة، يجد فيها من يرغب في العلم من أهل البحث والفهم فوائد جلية. وقد نُقلت هذه الكتب بعد موته إلى خزانة كنيسة «أميدو»، وما زال يتعمق في القراءة وهو في الإسكندرية حتى لحقه السُّبات». ومن هذه النبذة الهامة التي جاءت في كتاب «زكريا المتليني»^{٢٠} يمكننا أن نستخلص أمرين؛ الأول: أن الإسكندرية كانت إلى ذلك الوقت سوقاً رائجة لمن أراد أن يجمع الكتب. والثاني: أن إصدار الكتب إلى البلاد الأخرى كان مُباحاً.

على أن إقبال أهل العلم في الإسكندرية لم يكن على آداب الإغريق وفقه الدين وحدهما؛ فقد كانت مدينة بطليموس وإقليدس لا تزال مشهورة بخدمتها لعلم الفلك، معروفةً بمهارة من فيها من علماء الرياضة وعلم الحيل،^{٢١} وكان فيها من لا يزال يُمارس التنجيم. ولم يخلُ ذلك من فائدة للعلم؛ لأن هؤلاء المُنجّمين كانوا على شيء من العلم بالنجوم، وكان الملوك وحكام البلاد يُرسلون من كل أقطار العالم إلى رهبان الصحاري ليُنَبِّئوهم بما في ضمير الغيب لهم، وكانوا في ذلك يعتمدون على علم الرهبان بالكواكب

^{٢٠} صفحة ٢٠٩.

^{٢١} علم الميكانيكا. (المعزَّب)

أكثر من اعتمادهم على ربّانيتهم، ولم يخلُ هؤلاء المُنجَمون من التأثير في أمور السياسة. وكان أكبر علماء الفلك في ذلك الوقت «إسطفن الإسكندري»، ولا يزال كتابه في علم الفلك باقياً، وهو معروف أيضاً بدرايته بالتنجيم، ولو صح أنه تنبأً بمجيء دولة الإسلام^{٢٢} لكان من المؤكّد أن كثيرين من سرعان أهل وطنه صدّقوا ما قاله منذ سمعوه، وداخلهم خوفٌ خلع أفئدتهم ووهن من قوّتهم عندما جاء وقت النضال والبلاء، ولكن «إسطفن» كان فذاً في الرجال، ويُلقبونه بـ «حكيم العالم» و«علامة الزمان»، وليست درايته بالتنجيم لتزيد في قدره إلا قليلاً. وكان علم تقويم البلدان من فروع العلم المعروفة في ذلك الوقت؛ فقد زادت معرفة الناس بالبحار الشرقية بفضل رحلات الكشف التي قام بها «كزماس» المعروف بـ «البحار الهندي»، وكان تاجراً من أهل الإسكندرية جريئاً على المخاطر، قام بسياحاتٍ علميةٍ طويلةٍ حول بلاد العرب والهند، دفعه إليها حبهٌ للأسفار والاطلاع على مجاهل البلاد أكثر مما دفعه إليها حب المال والربح، وقد مات قبل ذلك الوقت الذي نصفه ببضع سنين، غير أن ما كتبه كان لا يزال فيه باقياً في أيدي الناس يُعجبون به، ولكن من سوء حظنا أن أكثر ما كتبه وأعظمه قيمةً ضاع ولم يصل إلى أيدينا.^{٢٣}

وإذا حق لنا أن نقول إن الآثار الأدبية كانت لم تزل باقية يُعتزُّ بها في الإسكندرية، فإنه يحقُّ لنا أكثر من ذلك أن نقول إن الفنون كانت بها زاهيةً مُزدهرة؛ فقد كان بُنيان المدينة يأخذ بالألباب بعظمته ورونقه؛ من أسوارٍ مُنيقة، وحصونٍ منيعة، وقصورٍ برّاقة، وكنائس فخمة، وطُرُق ذات عُمِدٍ مرصوفة. وكانت مهارة البنّائين على عهدهما لم تضمحل ولم تضعف عما عليه في أيام «جستنيان»؛ إذ اتخذ من أهل الإسكندرية ذلك البنّاء الذي أقام الساحة الكبرى بالقسطنطينية، بها ألف عمود وعمود، ولا تزال إلى الآن باقية، ورءوس الأعمدة في هذه الساحة يرجع إليها الفضل كما يقول الأستاذ «فريمن» في الانفصال عن قيود الماضي انفصلاً تاماً، وتمهيد الطريق للبناء الجليل الذي أقامه «أنتميموس»، ألا وهو بناء القديسة صوفيا.^{٢٤} وكان حجر السماق الأحمر والأخضر الذي

^{٢٢} جاء فيما كتبه «ه. أوسنر» عن «إسطفن الإسكندري» ما لا يجعل أحداً يشك في علمه، ولكن يتضح من ذلك أيضاً أن ما عُزي إليه من التنبؤ ما هو إلا وضع نُسب إليه في عصر بعد ذلك بزمانٍ طويل. انظر كتاب De Stephano Alexandrino.

^{٢٣} انظر كتاب ماتر Ecole d'Alexandrie (الجزء الثاني، صفحة ٣٨١)؛ ففيه وصف «قزماس» أنديكوبلستس»، وهذا الكتاب يحوي طائفةً عظيمة من الأخبار.

^{٢٤} انظر كتاب St. Sophia, Constantinople، ص ٢٤٩، تأليف «ليتابي وسوينسن».

استُعمل في تحلية هذا البناء يؤتى به من مصر محمولاً في النيل،^{٢٥} وكانت مصر منذ أيام
الفراعنة شهيرة بما فيها من المرمر البديع، وكانت حلية الكنائس والقصور في جميع بلاد
العالم من هذا الحجر الثمين، وكانت سوقه في الإسكندرية، وبقيت هناك حتى قُضي عليها
في أيام الفتح العربي.

وكان فن التصوير من أتباع فن البناء يُستخدم في تجميل الجدران في داخل البناء،
كما كان من وسائل ذلك التجميل نقوش الفُسيفساء ذات الألوان، وصور الفسيفساء^{٢٦}
الزجاجية، وأفاريز المرمر فوق الجدران، وتغطية الأرض بالرخام. وقد احتفظ القبط زمنًا
طويلاً وهم تحت حكم العرب بالدراسة في هذه الفنون؛ فنون البناء، وصناعة فسيفساء
الزجاج، وصناعة خاصة بالمرمر كان يُطلق عليها اسم «الفن الإسكندري»^{٢٧} تمييزاً لها.
وكانت أسوار العاصمة الجديدة «القاهرة» وما فيها من مساجد بديعة، من صناعة
المصريين في بنائها وزخرفها، وما كان نبوغهم في هذه الصناعة وأساليبهم فيها إلا ما
ورثوه كابراً عن كابر في الفن عن الإسكندرية القديمة.

ولا ننسى فن تفسير الكتب وإيضاحها بالرسم، وقد رأينا أن «سيموكتا» يذكر
صديقاً له كان «مفسراً»، وأن «حنا مسكوس» يصف «زولوس» بأنه كان ممن يُعالج هذا
الفن. والحقيقة أن فن الكتابة المزخرفة ورسم الصور الصغيرة في الكتب كان شائعاً بالغاً
حده من الإتقان في هذا العصر في كل بلاد الشرق، وكان خير المخطوطات إذ ذاك يُتخذ من
الرَّق، يُدهن بِلَوْنٍ أرجواني، ويكتب عليه بحروف من الذهب، وكانت أمثال هذه الكتب
تُتخذ لمكتبة الإمبراطور. وإن بين أيدينا خطاباً خطيراً أرسله أكبر مطارنة الإسكندرية،

^{٢٥} قال «بولس السيلنتياري»: «كانوا يحملون الأحمال في السفن على صدر النيل».

^{٢٦} انظر كتاب «أبي صالح» إذا أردت قراءة وصف الفسيفساء الزجاجية في مصر، صفحة ١٤٨، وكذلك
انظر ما كتبناه في الهامش عن ذلك. وإنا عندما كتبنا هامشنا لم نكن نعرف أن بعض أمثلة من تلك
الصناعة لا تزال موجودة بمصر، ولكن رأس القبلة في جامع ابن طولون ما زالت بها الفسيفساء الزجاجية
التي جُعِلت حولها منذ القرن العاشر، وقد رُسم حولها رسم على نمط ما كان يرسمه القدماء، ويوجد
مثل آخر من ذلك في مسجد شجرة الدر، ومثلان في الأزهر، وهما في «قبلة الطبرسية»، و«قبلة الأقبية».
وهذه الأمثلة تدل على ندرة وجود هذا الفن؛ إذ ما كان يُستعمل إلا قليلاً في تزيين أعظم المباني الإسلامية
رسوماً وأجلاً زينة، ومع ذلك فوجودها دليل على أن تلك الصناعة بقيت إلى القرن الرابع عشر. انظر
تقرير لجنة حفظ الآثار العربية (القاهرة سنة ١٩٠٠)، كتبه ماكس هارتر بك.

^{٢٧} Opus Alexandrinum.

وهو «تيوناس»، إلى رجلٍ اسمه «لوقيانوس»، وهو الوصيف الأكبر للإمبراطور وأمين خزانة كُتبه. ولعل هذا موضعُ صالحٍ لذكره وإن كانت كتابته في سنة ٢٩٠ للميلاد. وقد جاء في أول ذلك الخطاب وصف لما ينبغي أن يسير عليه الكتاب في دواوين حسابهم، وما في عهدهم من الخُلع والحلى، ووصف لطريق إثبات ما في الخزائن من آنية الذهب والفضة والبلور وقماقم المر وغير ذلك من تُحَف القصر، وجاء فيه بعد ذلك أن المكتبة أثنى ما في القصر، وأنه يجب على المسيحي ألا يترَفَع عن مُطالعة كتب الأدب الدنيوي، وأنه يجب على أمين خزانة الكتب أن يكون مُلمًّا بكل ما فيها، وأن يُرتَّبها على نظامٍ ثابت، ويجعل لها ثبَّتًا تُدَوَّن فيه أسماءُها، وعليه أن يستوثق من أمر الكتب، وأن النُّسخ التي عنده منها صحيحة غير محرَّفة، وعليه أن يُعيد كتابة النسخ وتزيينها بالصور إذا هي بليت. وجاء في آخر خطاب «تيوناس» هذا أنه ليس من الضروري أن تكون «كل» الكتب منسوخة بحروف من ذهب على رقٍّ أرجواني^{٢٨} إلا إذا أمر الإمبراطور بذلك أمرًا. وهذا الخطاب يدلنا على الأقل على أن كبير المطارنة كان له علم بأمر مكتبة عظيمة جليلة. وقد ازدادت صناعة إيضاح الكتب بالرسم، وانتشرت في أثناء القرون الثلاثة التي تلت كتابة هذا الخطاب، ولم تنقص شيئًا، ولم تتبدل تبدلًا كبيرًا في الوقت الذي نكتب عنه عما كانت عليه في وقت كتابة الخطاب. وكان أكثر إيضاح الكتب في مصر عند ذلك يقوم به الرهبان في الأديرة، وذلك نظير ما حدث في أوروبا فيما بعد. وقد كانت أعظم المواضع التي تُخرج هذا الفن القسطنطينية والإسكندرية. على أنه قد كان من الرهبان في مواضع أخرى من يقضون أعمارهم في كتابة الكتب القيِّمة وتحلية صفحاتها بأبدع أنواع الزخرف وأجمل الألوان،^{٢٩} ومن تلك المواضع ما كان في مصر، ومنها ما كان في آسيا الصغرى أو الشام أو بلاد الفرس. وأما النحت في هذا العصر فلا نعرف عنه إلا القليل؛ فلا نعلم عنه إلا أنه كان لا يزال من المعتاد أن تُجعل تماثيل للإمبراطور الحاكم في العاصمة وفي أكبر مدائن الريف؛ وعلى ذلك فلم يكن هذا الفن مضيِّعًا كل التضييع.^{٣٠} وكانت المدرسة البطليموسية في هذا الفن

^{٢٨} انظر كتاب «كوزا لوزي» Pergamene Purpuree.

^{٢٩} انظر كتاب المرحوم الأستاذ «مدلتون» Illuminated Manuscripts (طبعة كامبردج، سنة ١٨٩٢)، الباب الرابع.

^{٣٠} ولكنه لم يبقَ طويلًا بمصر، بل اضمحل أمره سريعًا في حكم العرب ومدة حكم الروم إبان حكم الإمبراطورين الجاهلين مُكسري التماثيل، وهما «ليو» و«إيسوريان»، في أوائل القرن الثامن.

أولى مدارس العالم في ذلك العصر، وإن في بعض ما صنعتها لجمالاً كأنك به عين جمال صناعة القدماء ورونقه؛ فقد بقيت آثار الصناعة حتى في العصور المسيحية، ومن أمثال ذلك التمثال الجليل الضخم لأحد الأباطرة من حجر السماق الأحمر، ومقرّه الآن دار الآثار المصرية بالقاهرة.^{٣١}

على أنه لا شك في أنه ما أتى القرن السادس حتى كانت صناعة النحت قد اضمحلت، ولكن الصناعة البيزنطية الخالصة، صناعة نحت العاج، بلغت وقتئذٍ قصارى الكمال، ترى بها دقة الصناعة وإبداع الفن.^{٣٢} وكذلك كانت صناعة الذهب وتطعيم المعدن؛ فقد برعت مدرسة الإسكندرية فيها جميعاً وبرزت فيها. وإذا كانت هذه الصناعات تَمَّت بأصلها إلى صناع مصر القديمة، فإنها بقيت إلى ما بعد فتح الإسكندرية بزمنٍ طويل، وقد عادت الحياة إليها في القرون الوسطى، وكانت عند ذلك النشور بارعة، ولم يخبُ نورها، بل لا تزال باقية إلى أيامنا هذه.

وكان بالإسكندرية عدا ما ذكرنا صناعاتٌ زاهيةٌ مُزدهرة، نذكر منها صناعة الورق وعمل الزجاج والمنسوجات وبناء السفن، فكان في مصر السفلى عددٌ عظيم من غياض فسيحة تُنبت البردي؛ ذلك النبات الطويل الحسن، وكان الورق يُتخذ من لبابه يُشَق شرائح تُجعل منها صحائف بالضغط، ثم تُصقل بألة من العاج، وكانت الصحائف بعد ذلك يوصل بعضها ببعض فتكون لفائف يسهل استعمالها، وكانت مقادير عظيمة من البردي تصدر من مصر من مَراسي الإسكندرية المُزدحمة. ولسنا ندري متى ضعف أمر

^{٣١} ولكن الرأس من سوء الحظ لم يوجد، ويُظن أن التمثال لإمبراطور في الدولة المتأخرة، ويقول الأستاذ «سترجوسكي» إنه صنعةٌ مسيحية، وملابسه ووقفته وصقله غايةً في الحسن، وإذا ظُن أنه من عمل العصور السابقة كان قريباً للتمثال البديع الذي أُقيم للإمبراطور «مِرْقَص أوريليوس»، وهو في متحف الإسكندرية.

^{٣٢} انظر ديهل La Civilisation Byzantine au VI Siècle (صفحة ٦٥١ وما بعدها)، ونجد في صفحة ٦٥٣ تفسيراً بالرسم من «عرش مكسميان»، وقد علّق عليه ديهل باقتباس رأي مولينييه، وهو «ليس في أي أثر بالعاج في عصر قبل ذلك ما يظهر فيه زخرفٌ مثل هذا قد برز في مهارةٍ فنيةٍ تفوق كل مدح»، ثم استمر بعد ذلك يُبرهن على أن هذه التحفة، وكذلك الجواهر الصغيرة وصناديق الآثار المقدسة والنقوش، كلها مصرية في فكرتها وفي أصلها. وقد كان لمدرسة الفن السورية المصرية أثرٌ كبير في ذلك الوقت في الفن البيزنطي عامة. وإن ما كتبه «ديهل» في فن البناء (صفحة ٦٤٢) وفي النقوش الدقيقة (صفحة ٦٥٠)، لجديرٌ بالقراءة، كما أن كل كتابه جديرٌ بذلك.

هذه التجارة، ولا الأسباب التي أدت إلى القضاء على هذا النبات في مصر.^{٣٣} وأما صناعة الزجاج فقد بقيت معروفةً ذائعة الصيت زمنًا طويلًا في الإسكندرية وصحراء النطرون. وقد قال سترابو إن صناع الزجاج في مصر كانت لهم أسرار يحفظونها، ولا سيَّما في معامل «ديوسبوليس»، وإنهم كانوا يُقلدون الجواهر في صناعاتهم ويعملون قماقم المر. وكان الزجاج من بين الأشياء التي فرضها «أغسطس»^{٣٤} على مصر تُرسل عيَّنًا ضمن الجزية السنوية. ولا تزال في متحف الإسكندرية أمثالٌ بديعة من منتجات هذه الصناعة. ولا خلاف في أن هذه الصناعة أسلمها القبط بعضهم لبعض جيلاً بعد جيل حتى العصور الوسطى، وكان آخر ما أخرجته تلك الصناعة المصابيح المُطعمة الفاخرة التي كانت تزين الكنائس والمساجد، وهي اليوم مَفخرة المتاحف التي تجمع آثار العصور الوسطى. أما صناعة الخزف فلا نعرف على وجه البت في أي وقت بدأ أمرها في الظهور، ولكن كان ذلك لا بد في عصرٍ قديم؛ فقد ذكر سائحٌ فارسي^{٣٥} جاء إلى الفسطاط في سنة ١٠٤٧ للميلاد، أَمَرَ صناعة الزجاج الرقيق، وذكر سوى ذلك الزجاج المُزخرف الذي وجده يُصنع هناك، قال عنه: «وكان رقيقاً شفافاً، حتى إن الإنسان ليرى من وراء الآنية يد من يمسكها». وقد ذكر أيضاً الألوان اللامعة المختلفة الألوان التي تُشبه نسيج الحرير المعروف باسم «بوقليمون»، وهو الذي يتغير لونه كلما تغيَّر موقع الضوء من سطحه. وهذه الشهادات ذات قيمة عظيمة؛ إذ تدل دالةً قاطعة على ما بلغته صناعة الخزف والزجاج من التقدم في القاهرة في القرن الحادي عشر. ولا شك في أن الصناعة الإسبانية المغربية التي جاءت بعد ذلك وذاع ذكرها وشاع، ترجع بأصلها إلى صناعة القاهرة.

وأما المنسوجات فقد كانت لها تجارةٌ رائجة، وكانت متعددة الأنواع والأصناف؛ فكان الكتاب الدقيق لا يزال يُنسج، ولعله كان أدق خيطاً وصنعة مما كانت تُخرجه مناسج

^{٣٣} تجد أخباراً جَسائاً في هذا الشأن Mittheilungen a. d. Papyrus Erzherzog Rainer، صفحة ١٠١ وما بعدها، ومنه تعرف أن لفافة البردي في القرن التاسع، واسمها قرطاس، (١٩*) كان ثنها ٦ قراريط، وذلك ربع دينار أو شلنان وستة بنسات، وكان التومار (وطوله ثمانى أقدام وست بوصات) يُساوي سدس هذا الثمن، وذلك خمسة بنسات.

^{٣٤} انظر Notice Historique de l'art de la Verrerie في الكتاب النابوليوني Description de l'Egypte، وانظر كتاب أبي صالح، صفحة ١٤٩ و ١٥٠.

^{٣٥} Relation du Voyage de Nasiri Khusrau من كتاب «شفر»، صفحة ١٥١. ويدل على وجود هذه المصنوعات الوطنية ما نجد في بقايا القمائن التي كُشفت في أطلال الفسطاط.

مصر القديمة، وفوق ذلك قد صار الحرير منذ حكم «جستنيان» أكثر شيوعاً بين الناس،^{٣٦} وكان تخرج على أيدي النسّاجين بدائع من الحرير والكتان تُحلّوها زركشةً تأخذ بالألباب، وقد كُشفت حديثاً بقايا كثيرة من منسوجات ذلك العصر أو ما هو قريب منه، وُجدت في أخميم بالصعيد، واسمها القديم «بانوبولس»، وهي محفوظة اليوم في مجموعة «سوث كنزنجتون» بإنجلترا وفي مجموعاتٍ أخرى، وكل هذه المنسوجات من الكتان، وهي أبسطُ منسوجة. وأما أنماطها ورسومها فمختلفة؛ فبعضها يُشبه في رسمه المنسوجات القديمة، وبعضها عليه أثرٌ واضح من المسيحية، وقسم منها عليه أثرٌ ظاهر من أنماط الفرس؛ فإن مدة إقامة الفرس بمصر، وهي تلك السنوات العشر أو الاثنتا عشرة، لا بد قد أثّرت فيها الرسوم الفارسية في الصنّاع، فجعلتهم يُخرجون منسوجاتهم على مثالها. والشَّبه عظيم بين مجموعة من ورقة البردي في فينا تُنسب إلى «تيودور جراف» وبين مجموعة هذه المنسوجات؛ فمجموعة الأوراق التي تختلف تواريخها بين سنة ٤٨٧ وسنة ٩٠٩ للميلاد فيها لغاتٌ شتى؛ فال يونانية والقبطية والفارسية والساسانية والعبرية والعربية، ومجموعة المنسوجات التي ترجع إلى نحو هذه العصور تنطبع فيها صوراً ما مر على

^{٣٦} انظر Catalogue of Egyptian Textiles in S. K. M. (تأليف آلان كول، ١٨٨٧، صفحة x). وكان الحرير في القرن الثالث يُساوي وزنه ذهباً. وما جاء القرن الرابع حتى رأينا «جريجوري النازياني» وسواه من كُتّاب المسيحيين ينعون على الناس لبس الحرير، ويقولون إنه ترفٌ أخذ الناس في الانغماس فيه. فلما انتصف القرن الخامس كان استعمال الحرير قد شاع في الناس، فلم يكن مقصوراً على لبس الإمبراطور، بل أصبح أهل الحاشية والأغنياء جميعاً يلبسونه، وكانت طرق القسطنطينية ومنازلها تخفق بالحرير الخالص في وقت تعميد الطفل «تيودوسيوس الثاني». انظر كتاب (Bury) His. of the later. Rom. Emp. (الجزء الأول، ص ١٩٦، ٢٠٤، والثاني ص ٩٦-٩٧؛ وكذلك الجزء الأول، ص ٤٧٢). وكان الحرير في مصر مستعملاً قبل استعماله في أوروبا، فكانت الأكفان تُصنع منه للجنث المحنطة في آخر القرن الرابع. انظر مقالة «وصف كفن قبطي»، كتبها الدكتور «وليس بدج» في «أركيولوجيا» (المجلد ٥٣، الجزء الثاني، ص ٤٤٢). وانظر في الموضوع جميعه كتاب Yates) Textrium Antiquorum، وقد ذُكر في تلك المقالة. ويمكننا أن نعرف من كتاب «أوكل» مقدار شيوع الحرير في القرن السابع؛ فيقال إن هرقل كان له أكثر من ٣٠٠ جمل من الحرير الملون والحرير المزركش بالذهب في دمشق (ص ١٥٠-١٥٦)، وكانت تكثر الملابس الحريرية في الغنائم. والظاهر أن القواد كانوا يلبسون الحرير حتى في ساحة القتال (انظر الصفحات ١٧٠، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٥، ١٩٨، ٢١١). وقد ذُكرت ستور الحرير المزركشة بزهور الذهب في صفحة ٢٢٦. وقال المسعودي إن أغطية من الحرير الأخضر كانت تُعلّق على شوارع الإسكندرية لتقي من وهج الأبنية التي من المرم.

مصر من صروف الدهر المختلفة وغيّر الحادثات السياسية كما تنطبع صورة في مرآة.^{٣٧} ومن أهم الأمور أن نتذكر أن مادة صنوف المنسوجات ورسومها وألوانها تكاد تكون واحدة، سواء في ذلك ما وُجد في صقارة أو الفيوم أو الصعيد. وهذه حقيقة تدلنا على اشتراك النساجين في الأنماط وتشابههم في الأذواق أكثر مما تدلنا على شدة محافظتهم على القديم وتمسكهم به؛ فكان ما جدّ من طرق الصناعة ورسومها يتنقل سريعاً في نهر النيل، وهو المحجة العظمى، ذاهباً إلى طائفة بعد طائفة من الصناع في البلاد المنتشرة في ريف مصر، وكان ما تُخرجه المناسج يُحمل إلى الأسواق الكبرى في منف والإسكندرية، أو كان يُحمل في الصحراء مرحلة قصيرة حتى يبلغ ميناء «بيرينقة» على البحر الأحمر، ومن ثم يُنقل في السفن إلى البلاد الأخرى. وكانت منسوجات الكتان والستائر ذات الصور — التي تتخلل نسيجها خيوط من الذهب، وتوشىها النقوش البديعة من التطريز في ألوان جميلة — كانت كلها من صناعة الصانع القبطي. وإنا كلما أمعناً في درس تاريخ مصر، سواء منه ما كان في العصر البيزنطي أو العصر العربي، زاد يقيننا بأن القبط كانوا أصحاب الفضل في بقاء آثار الصناعة حيّة ماثلة في البلاد، وذلك في كل شعبة من شعبها؛ في صياغة الذهب، وتطعيم المعادن، والزخرفة بالميناء، وصناعة الزجاج، وغير ذلك من صناعات الإنشاء أو التجميل.

على أنه لا بد لنا أن نتدارك خطأ قد يقع فيه من يتصور أن المهارة في الصنعة وحسن الاختيار والبصر كانا وفقاً على القبط فاقوا فيهما كل من عداهم من صناع الدولة البيزنطية أو أرمينيا وأشور وفارس، فإن ذلك لم يكن، والحق أنه قد كان بكل بلاد الشرق صناعة فائقة تخرج من المنسوجات والمطرزات وأنية الذهب والفضة والجواهر البديعة الصنع. ولقد كانت مصر تصنع الطنافس الجميلة، ولكننا لا نقدر أن نقول إنها

^{٣٧} انظر كتالوج S. K. M. صفحة XIII، وكل المقدمة في هذا الكتالوج جديرة بالقراءة. وانظر كذلك كتاب Romische und Byzantinische Seiden Textilien، وكتاب Les Tapisseries Coptes (Gerspach) تأليف Forrer. وفي الكتاب المسمى Les costumes en Eg. du IIe au Xle Siècle أفاض مؤلفه A. Gayet في وصف الكتان البديع والحريير والستور والزخرف الذي كان بمصر، ويُفسر اختلاف الرسوم بأن الصناع كانوا مختلفي الأجناس. وهذا في رأينا رأي خاطئ؛ فقد كان الصناع مصريين، ولكن رسومهم كانت تتأثر بتعاقب الفتوح واختلاف هوى الفاتحين فيها. وقد أورد المؤلف في صفحة ٢٤٧ رسماً أشورياً له قيمة كبرى.

كانت تُضارع ما تُخرجه بلاد الفرس من طنافسها البديعة.^{٣٨} وكذلك كان الحال في بعض الرسوم التي تُوضح الكتب؛ فقد جاء بعض بدائعها من صناعة فارس والعراق كما جاء من صناعة بيزنطة. وكانت أكبر المصايغ التي يُصبغ فيها الحرير الأرجواني الذي يُصنع منه بُرد الملك في مدينة بُصرى بالشام، وهي المدينة التي فتحها الفرس ثم العرب من بعدهم. وقد رأينا فيما سلف أن كسرى لم يكن من الملوك الهمج أو أشباههم، بل كان رجلاً مهذباً عالماً، وكانت فنون الفرس في عهد الساسانيين قائمة على آثار القدماء من الآشوريين والبابليين، وكانت تُضارع فنون الدولة البيزنطية في الدقة وحُسن الانسجام.

^{٣٨} ونُورد على ذلك دليلاً البساط المعروف «بساط الشتاء» لملوك الفرس الذي غنمه المسلمون في المدائن؛ فقد كان طوله ٣٠٠ ذراع في عرض ستين ذراعاً، وكانوا يفرشونه في الشتاء إذا ما ذهب أوان الزهر، وكان أبيض اللون يُحيط به زخرفٌ بديع من الزمرد، وعليه رسم الزهور البديعة والنباتات ذات الروائح الذكية، وكل ذلك من الجواهر المختلفة الألوان. فأرسلَ إلى المدينة فُقسم بين قواد المسلمين، فباع «علي» نصيبه بثمانية آلاف درهم (انظر الطبري، طبعة زوتنبرج، الجزء الثالث، صفحة ٤١٦). وكانت تنيس والقيس وسواها من مدائن الساحل مواضع هامة لصناعة الطنافس وسائر المنسوجات (انظر كتاب كاترمير Mem. His. et Geog.، الجزء الأول، صفحة ١٤١، ٣٠٨، ٣٣٥، ٣٣٩). وقد ذكر «قديريوس» الكتان والحرير والطنافس فيما ذكره من الغنائم التي أحرقتها هرقل في قصر كسرى في «دستجرد». وفي القرن التاسع أُتي ببساطٌ أُخذ من الفرس إلى الخليفة المنتصر (الذي قتل أباه المتوكل)، وكانت عليه صورة ملك متوجٍّ على ظهر جواده، وقد نُقشت على حوافي البساط تلك القصة: «أنا شيرويه بن خسرو، وقتلت أبي، ولم أحكم إلا ستة أشهر» (انظر المجموعات الشرقية، الجزء الأول، رقم ٣، هامش صفحة ٢٢٤). وكانت «دمياط» تُضارع «تنيس» عندئذٍ في دقة منسوجاتها الرقيقة ومطرزاتها وثيابها المطرزة بالذهب، وبقيت كذلك مدة ثلاثة قرون أو أربعة بعد ذلك (انظر كتاب أبي صالح، صفحة ٦٢، ٦٣، وهوامشها). وقد ذكر اليعقوبي جملة من المنسوجات التي كانت تُصنع عند ذلك، وقد كُتِبَ حوالي سنة ٩٥٠ للميلاد. وكان يُصنع في الفيوم نوع من الكتان الخشن، وفي «القيس» كانت تُصنع الأثواب التي كانت تُسمَّى باسم المدينة. وكذلك كانت تُصنع منسوجاتٌ بديعة من الصوف. وفي البهنسا كانت تُصنع أثواب الستور، يُسمَّى أحدها «البهنسي». وكانت تُصنع المنسوجات الدقيقة في أهناش، والأبسطة الحمراء في سيوط، والطنافس الصغيرة والنمارق والجلود في أخميم، والكتان الناعم في شطا. وكانت تُصنع في تنيس الثياب المشهورة بالدابقي على أنواعها الخشنة والدقيقة، وذلك عدا أنواع الحرير الرقيق والثياب المخططة والمُخمل والدمقس وغير ذلك. وكانت تُصنع في دمياط أنواع من المنسوجات المتينة الدابقية والكتان الناعم والحرير الرقيق (Bible. Geog. Arab.، الجزء السابع، صفحة ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٧). ولا شك في أن هذه المصنوعات لم يُدخلها العرب إلى البلاد، بل بقيت من زمن الرومان. وإذا أردت قراءة شيء عن المنسوجات المطرزة التي كانت بمصر، فانظر كتاب Strzygowski Orient oder Rom، صفحة ١١٣ وما بعدها، وكذلك صفحة ٩٠ وما بعدها.

وكانت فوق ذلك ذات أثر أبلغ من أثر الروم في صناعة العرب ونشأة مذهبها في الرسم والنقش، وهو المذهب الذي اشتهرت به دمشق في العصور الوسطى. ولعل أكبر صناعات الإسكندرية كانت صناعة بناء السفن؛ فإن الإسكندرية كانت أكبر أسواق العالم، وأكثر ثغوره ازدهاراً وحركة، وكانت بها تجارة عظيمة في القمح والكتان والورق والزجاج وغير ذلك من صنوف ما تُخرجه البلاد، وكانت تُحمل إليها مقادير عظيمة من الذهب والعاج من بلاد النوبة وأثيوبيا، وكانت فوق ذلك أنواع البهار والحرير والفضة والجواهر وغيرها تأتي من بحار الهند والصين إلى البحر الأحمر، ومن القلزم (وهي السويس)، فتُحمل في التربة إلى «منفيس»، ومنها تنحدر في نهر النيل إلى الإسكندرية، حيث كانت تُبعث إلى أطراف البحر الأبيض المتوسط. ومثل هذه التجارة العظيمة لا بد لها من عدد كبير من السفن، وكانت مصر منذ الأزمنة القديمة خلواً من موارد الخشب الذي تُصنع منه السفن، ومع ذلك قد كانت الأخشاب تُشتري من بلاد الشام وغيرها لبناء السفن في الإسكندرية؛ إذ كان بناؤها هناك في مقر التجارة التي تحتاج إليها أعود بالربح وأجدي على التجار، وكانت مصر فوق كل ذلك تُنتج نوعاً من التيل يليق كل اللياقة لعمل الحبال وأدوات السفن.^{٣٩}

وقد رأينا فيما سلف أن إحدى سفن الغلال التي كانت للكنيسة في الإسكندرية كانت تحمل عشرين ألف مُد (كل مد خمس الإردب)، ولم يذكر أحد أن حمل هذه السفينة كان فذاً، وأكبر الظن أن تلك السفن التجارية كانت أكبر كثيراً مما اعتاد الناس أن يظنوا فيها، وكذلك كان حال السفن الحربية. وقد حدث بعد سنين عدة من هذا الوقت عندما أصبحت مصر في ملك العرب أن أمر معاوية الزعيم العربي في الشام ببناء عدد من السفن الحربية في الإسكندرية وسواها من الموانئ التي في حكم الدولة العربية، وذلك في وقت لم يكن فيه بمراسي الإسكندرية أحد من بنائي السفن الذين هم من أصل بيزنطي محض؛ إذ كانوا لا بد قد خرجوا منها جميعاً. ويقول «سبيوس» إن السفن كانت على نوعين؛ أحدهما يمكن أن نسماه «البوارج»، والآخر «الطرادات». وكانت البارجة تحمل ألف رجل، في حين أن السفن الصغرى كانت تحمل كل منها مائة رجل،^{٤٠} وكانت تُجعل للسير السريع واللف

^{٣٩} يقول ابن الفقيه (القرن العاشر): «ومن عجائب مصر نوع من الكتان اسمه الدقس كانت تُصنع منه حبال السفن، وكانت تُسمى القرقس». Bibl. Geog. Arab.، الجزء الخامس، صفحة ٦٦.

^{٤٠} هذه الأرقام واضحة في النسخة المخطوطة من كتاب «سبيوس» كما قال لي المستر Conybeare، ولا أرى داعياً إلى الشك فيها، ولو أن السياق يُفيد أن عدد السفن الكبرى ٣٠٠ كل منها يحمل ١٠٠٠ رجل،

حول السفن الكبرى. ويذكر ذلك المؤرخ وصفاً مُسهباً عظيم القيمة لما كان في سفن الحرب من الآلات والسلاح؛ فكان بها عُدَد القذف «مجانيق وآلات رمي الحجارة»، وكان في بعضها صروحٌ عاليةٌ فوق ظهرها، حتى إذا ما جاءت السفن بحذاء أسوار محصنة استطاع المهاجمون أن يكونوا هم والمدافعون على علوٍّ سواء، وأمكنهم أن يثبتوا من تلك الصروح إلى الأسوار، أو أن يُقيموا قنطرة على الفضاء القليل الذي بينهما ويعبروا عليها إلى حصون الأسوار.

وأعظم شأنًا من هذا ما جاء في كتب «سبيوس» من الوصف الصريح لما شهدته من تلك السفن الكبرى، وأنها كانت مجهزة بـ «آلات تقذف النار»، وهي آلات ترمي بالنار المهلكة المعروفة بـ «النار الإغريقية»، وكانت مزيجاً قوياً من مواد سريعة الالتهاب، وكانت تشتعل اشتعالاً شديداً لا يمكن إطفاءه، ولعلها كانت فوق ذلك ذات قوة على النفس والتمزيق، وكانت لذلك تُحدث تخريباً كبيراً وخوفاً شديداً، ولكن أكبر ما يسترعي النظر فيما جاء في كتاب «سبيوس» من ذلك الوصف أنه يقول: إن السفن التي بُنيت في مصر بعد الفتح العربي بأمر العرب كانت مجهزة بالمجانيق لقذف المواد الملتهبة. وهي المواد التي قيل إن تجهيزها كان إلى القرن السابع على الأقل سراً مكنوناً اختص به أهل بيزنطة. وقد جرت العادة أن يقولوا إن أول من اخترع النار الإغريقية رجلٌ اسمه «قلينيكوس»، وهو مهندس في مدينة «هليوبوليس»، ويقولون في تسرعٍ إن «هليوبوليس» المقصودة هي التي بالشام، وليست هي المدينة القديمة الشهيرة بمصر. أما المؤرخ «جبون» فإنه يعتمد على ما جاء في كتاب «قديرونس»، ويقول إن «قلينيكوس» كان مصرياً، ولكنه يزعم خطأً أن «هليوبوليس» كانت عند ذلك أطلاً بالية.^{٤١} وإننا لا يمكن أن نتصور أنه كان من الممكن أن تُبنى سفن في الإسكندرية بعد فتح العرب لمصر بما لا يزيد إلا قليلاً على عشرين

و ٥٠٠٠ طرادة كلٌ منها يحمل ١٠٠ رجل، فيكون ذلك كله ٨٠٠٠٠٠ رجل أرسلوا بالبحر لغزو بيزنطة، ما عدا من أرسلهم معاوية بالبر إلى «خلفيدونية»، وهذا بالطبع عددٌ غير ممكن. ولا بأس علينا إذا قللنا من عدد السفن؛ فإنه قد كان عليها شيءٌ كثير من السلاح والآلات التي يذكرها «سبيوس»، وكذلك من الخيام والمثونة، ولعلها كانت تحمل خيلاً، ولا بد قد شغل كل هذا جزءاً كبيراً من السفن.

^{٤١} انظر كتاب Decline and Fall، الباب ٥٢، هامش ٢، وفيه: «وقد أتى قديرونس بهذا الصانع من أطلال هليوبوليس، وكانت الكيمياء العلم الخاص بالمصريين». وقد كتب «ليو» كذلك كلمة مُستفيضة في «النار الإغريقية» (الجزء الحادي عشر، صفحة ٤١٩). انظر كذلك كتاب الأستاذ (Bury) Later Rom. Emp. (الجزء الثاني ٣١١، ٣١٩).

سنة، ثم أن تُجهَّز بتلك الآلات التي تقذف النار الإغريقية، اللهم إلا إذا كان اختراع مزيج تلك النار وعمل آلاتها أصله في مصر ذاتها.

ومهما كان من أمر هذه النار، فإنه لا شك على كل حال في أن صناعة بناء السفن كانت عظيمة في الإسكندرية في النصف الأول من القرن السابع، وأنها لم تضمحل عندما انتهى أمر الدولة البيزنطية في مصر. وفي هذا ما يدل على أن الصانع القبطي في هذه الصناعة وفي غيرها من الصناعات الكبرى في وادي النيل كان مستقلاً بنفسه بغير إرشاد ولا تسيير من الروم، إذا لم نقل إنه كان في الحقيقة الصانع المعلم.

قد أَلْجَأْنَا هذا الفصل المَجْمَل في كلامنا على الفنون والآداب في الإسكندرية حوالِي وقت غزو الفرس لمصر إلى أن نخوض في تاريخ ما سبقه وما جاء بعده من العصور، ولكننا قصدنا إلى ذلك قصداً لأمرين؛ أولهما: أن نُبين على وجه الإجمال والتقريب ما كانت عليه المدنية المادية في هذا العصر. وثانيهما: أن ندل على أن سير تلك المدنية كان متصلاً، ولم يقطعه على الأقل فتح الفرس للبلاد؛ فإن جيوش كسرى لم تُسبب أذى كبيراً للتحف الكبرى في العاصمة، سواء كان ذلك بُنياناً أو علماً؛ فإن غُزاة الفرس لم يكونوا هم الذين دمروا مكاتب الإسكندرية إذا كانت لم تزل إلى ذلك الوقت باقية، وكانت المنارة الكبرى منارة «فاروس»، إحدى عجائب الدنيا السبع، لا تزال إلى ذلك الوقت ماثلة مُشْرِفة فيما بين المدينة والبحر، تكلل هامتها سُحبٌ من الدخان في النهار، ولهبٌ من النيران بالليل. ولم يُهدم من أبنية الإسكندرية ما اشتهرت به المدينة من المعابد القديمة وساحات العُمد الفسيحة والقصور التي لا تقع تحت حصر، بل إن الكنائس ذاتها التي كانت في داخل أسوار المدينة لم يمسسها أذى يستحق الذكر، وكان المصلون يزدهمون في الكنيسة الكبرى كنيسة «القيصريون»، أو في كنيسة القديس «مرقص»، حيث كان رفات «رسول مصر»^{٤٢} لا تزال في مقرها يعلوها المذبح المُنيف.

^{٤٢} تدل شهادة الحُجاج بعد هذا العصر على أن كنيسة القديس مرقس بقيت سالمة. وقد بقيت بعد الفتح العربي الثاني للإسكندرية، وفيه على ما يظهر تهدمت كنيسة القيصريون.

الفصل التاسع

جهاد أصحاب الصليب للفرس

بلغت الحال بهرقل مَبْلَغًا سيئًا، وهوى مُلكه حتى صار لا يتعدى أسوار عاصمته؛ فكانت جموع التتار أو الهون وما إليها من قبائل الهمج تضرب فيما يلي قسطنطينية من الغرب، وذلك من ناحية القارة. وقد كانت تلك الجموع من قبلُ تتنقل هناك لا يقف أحد في سبيلها، حتى جاءت عند ذلك تدبُّ حول أبواب المدينة ذاتها، وكانت الجيوش الفارسية تقتحم آسيا الصغرى وتجتاح ما في طريقها، حتى فتحت «خلقيدونية» على الساحل الآسيوي للبوسفور تجاه القسطنطينية،^١ وذلك بعد أن بسطت يدها على فلسطين والشام ومصر، وخيَّبت عند ذلك الآمال التي أشرقت على الناس عند تولية هرقل، أو علتها سحابة داكنة؛ إذ رأوا أو خيَّل إليهم أنه قد ذهب عن ذلك العاهل همته الشَّمَاء التي مهَّدت له سبيل العرش، وحل محلَّها الفتور واليأس، وكان أول شيء فعله بعد استيلائه على الملك أن بعث إلى كسرى يتوسل إليه أن يُصالحه، فما كان نصيبه من ذلك إلا الدفع والرفض^٢ بازدراء. والظاهر أن هرقل خارت نفسه وضاع منه الأمل في الخلاص منذ عرف أن مصر قد انفصلت عن دولته، وضاع ما كان يأتي من تلك الأرض الغنية من الجزية من أموال وقمح، ورأى أن خزانته خاوية من المال والغلال، وأن حوله أعداء ضارية تحصره وتُهدد أسواره، ولم يكن دونها من حُماة إلا جنْدٌ خائر الهمة مُنفرط النظام، وسوَّلت له نفسه أن

^١ وقد وصف «تيوفيلّاكت» موضع «خلقيدونية» وصفًا دقيقًا (الجزء السابع، صفحة ١٥؛ ثم الجزء الثامن، صفحة ١٤)، Teubner. Classics, ed. de Boor.

^٢ قال «سبيوس» إن كسرى قال عند ذلك: «إن الدولة لي وقد غصبها، ثم هو يرسل الآن إلينا أموالنا هدية، ولكننا نصبر طويلًا حتى نأتي به إلى قبضة يدنا.» وقتل الرسل، ولم يرسل إلى هرقل جوابًا.

يهرب ناجياً. وفي ذلك ما يُعزّز رأي من يقول إنه كان يُحسُّ أن لا قبل له بحمل أمور تلك الدولة وهمومها، وإن وقع المصائب قد صدع نفسه فذهب بما فيها من الشهامة والهمة، وإنه قد انخلع قلبه وتحطّم منه ما كان صلباً. وقد ثبت عند الناس أنه قد وطّد العزم على أن ينضو التاج ويعود إلى موطنه في أفريقيا. ولو صح ذلك لحقّ للناس أن يذكروا رد فوكاس عليه إذ قال: «وهل أنت من يحكم خيراً من هذا؟» على أن الأمر فيه ما يدعو إلى الظن أن هرقل إنما كان يريد نقل مقر الحكومة إلى قرطاجنة؛ حتى يقدر أن يُجهز نفسه في متسع من الوقت والمجال، قاصداً أن يعود بعد ذلك ليستردّ أرض دولته في آسيا. ومهما يكن من الأمر فقد سافرت سفينةٌ تحمل الأموال والتحف التي كان يريد حفظها قاصدةً قرطاجنة. فلما بلغت «بنطابوليس» نزلت بها كارثةٌ فغرقت. وعند ذلك علم «سرجيوس» بطريق القسطنطينية بما عزم عليه هرقل، فأحفظه ذلك، وحال بين الإمبراطور وبين إتمام ما كان ينوي. وليس لنا من سبيل إلا الحدس لمعرفة ما كان بينهما؛ فلا ندري بأية لهجة كلمه، ولا بأية قوة أثر فيه فجعله ينصاع لرأيه، وينزل عن عزمه الأول، ولكن المحقّق عندنا هو أن البطريق نفخ في الإمبراطور روحاً جديداً، وجعله يُقسّم له على المذبح الأكبر في الكنيسة الكبرى أن يؤدي أمانته، وأن يُقاتل في سبيل تخليص الدولة من أعداء الصليب.^٣

ولا شك أنه قد طرأ على الإمبراطور منذ ذلك الحين تغييرٌ مشهود، ولا ندري سبب ذلك التغيير الذي أحدث أول حرب صليبية كبرى؛ أكان سببه لسان «سرجيوس» وبلاغته في الموعظة، أم كان ما شهدته تحت القبة الكبرى في كنيسة «أيا صوفيا» مما يُثير النفس، أم كان بارقة من الأمل لمعت له من تغيير في حال عدوه، أم كان السبب كل ذلك، وقد اجتمع وصحبه نهوض من وهدة اليأس التي تردى فيها؟ وكان ذلك أمراً طبيعياً في رجلٍ مثله كان له عقلٌ راجح يحكمه مزاجٌ غلبت عليه الأعصاب. أما الناس فقد رأوا منه على الأقل رجلاً ينضو عن نفسه الضعف والخمول كما تنضو الأفعى عنها أديمها، وعاد إلى ما كان عليه من خلق الزعيم القوي، وأظهر من شيم الملوك ما هو جدير بولاء الناس وخضوعهم، وأصبح وليس في نفسه إلا أن يجمع كل ما عنده من الموارد ويتجهز للحرب مع الفرس. ومع ذلك فقد اتخذ هرقل الحيلة في أعماله؛ فبينما كان يستعد للحرب عوّل على أن يُفاوض قائد الفرس في أمر الصلح،^٤ فزاره بنفسه في مدينة «خليقيدونية». وقد نصح

^٣ كتاب ليبو Histoire du Bas Empire ed. de Saint Martin (الجزء الحادي عشر، صفحة ١٩ و ٢١).

الناصحون للإمبراطور أن يوفد رسلاً إلى كسرى يطلب منه الصلح، وقالوا إنه لا بد يُجيبه إلى ذلك، فأرسل ثلاثة من خاصته، وبعث معهم كتاباً لا يزال باقياً إلى اليوم، وأرسل معهم هدايا ذات قيمة، وأدى الرسل أمانتهم، وأفضوا بالكتاب إلى الملك الأعظم، فقبل منهم الهدايا، ولكنه أجاب على الكتاب ردّاً قاطعاً جاهماً إذ قال: «قل لمولوك إن دولة الروم من أرضي، وما هو إلا عاصٍ ثائر وعبدٌ أبقي، ولن أمنحه سلاماً حتى يترك عبادة الصليب ويعبد الشمس.»^٥

فأحدثت تلك السُّبة المقصودة في ردّه هذا هزّةً عنيفةً أيقظت نفوس الروم من رقدتها، وأظهرت لهم من جديد أن تلك الحرب كانت دينية، فثارت حفيظة القوم وتملّكتهم الحماسة، فوجد الإمبراطور فيهم عند ذلك ما شاء لتمام خطته الجديدة. وقد

ء جاء في كلّ من «ديوان بسكال» وكتاب «تيوفانز» لفظ «شاهين» (١٩*) أنه الاسم، وقال «نيقفوروس» إن الاسم هو «سايتوس»؛ (٢٠*) أي شاهين، وهو الذي يُعزى إليه فتح مصر (انظر ما سبق في هامش صفحة ١١٠). وقد جاء بوضوح في ديوان بسكال أن «ساين» هو فاتح «خليقيدونية» الأول، وجاء فيه بوضوح مثل ذلك أن «خوريام»، ويُسمّيه «سالفاراس»؛ (٢١*) أي «شهر-ورز» هو الذي كان قائد الفرس في فتح خليقيدونية بعد عشر سنوات، وقال إنه وصل هناك سنة ٦٢٦. ولا يمكن أن يكون الخبران صحيحين، ولكن الخلط بين شاهين وشهر-ورز محيّر وليس عجيباً. ويسمّي جبون القائد الأخير Sarbaraza، ويتكلم بعد ذلك بصفتين عن قائد اسمه Sarbar، والاسمان علّمان على شخص واحد، ولو أن الظاهر أن «جبون» لا يعرف ذلك. وقد جعل جبون «ساين» قائداً في «خليقيدونية»، ويجعله يسير مع رسل هرقل، ويقول إن كسرى سلخه حيّاً، ولكن «تيوفانز» يقول إنه مات من الغم والمرض بعد هزيمته ببضع سنين، وقد مثّل كسرى بجثته. ويقول «سبيوس» إن شاهين أغار على «قبادوقيا» في سنة ٦١٠، ثم اشترك بعد ذلك مع خوريام، ولكن «سبيوس» يقول إن «خوريام» سار عند ذلك إلى «خليقيدونية»، وقاد الجيوش هناك، ويذكر المقالة التي قالها هرقل عند ذلك في «خليقيدونية»، وهذا هو الحق لا شك فيه؛ إذ كان «شاهين» في مصر.

٥ قد أورد «تيوفانز» بعض هذا الرد، وأورد المؤرخون الفرس البعض الآخر (انظر الجريدة الآسيوية، السلسلة السادسة ١٨٦٦، الجزء السابع، صفحة ٢٠١). وقال «سعيد بن بطريق» إن كسرى لما ضيق على القسطنطينية أرادت المدينة أن تسلم إليه، ولكن هرقل أرسل إليه ١٠٠٠ تالان (وكل تالان نحو مائتي جنيه) من الذهب والفضة، وألف عذراء، وألف حصان، وألف خلعة من الحرير. وقد أخذ عنه «جبون» هذه القصة، ولعلها غير جدية بالتصديق؛ فهي تتناقض مع بقاء الفرس عشر سنين في «خليقيدونية»، وهذا أمرٌ غير مُتنازع فيه، ولم يُفسر «جبون» ذلك التناقض. ولا يذكر «ديوان بسكال» شيئاً من ذلك مع أنه كُتب في ذلك العصر. ولعل هذه القصة لا تزيد على أن تكون رواية متأخرة لقصة الوفد الذي ذكرناه في متن كتابنا. وقد روى «سبيوس» روايةً أخرى عن خبر كتاب كسرى إلى الإمبراطور.

قيل إن هرقل عندما أرسل رسله إلى كسرى قد بُعثت إلى أعدائه من الهمج ليُهادنهم إلى حين،^٦ فأمّن بذلك أن يأتيه العدو من ورائه من ناحية الأرض المتصلة بالعاصمة. وقد رُوي أنه اتفق فيما بعد مع قبيلة من قبائل التُّرك في شمال بلاد الفرس على أن يمدّه شيخها بأربعين ألفاً من خيله، وأن يجزيه نظير ذلك بأشياء، منها أن يزوجه بأخته «أودوقيا». ولكن هذا العهد لم يُنفذ لموت شيخ القبيلة الذي اتفق معه. على أنه من أشق الأشياء أن نجد الدليل القاطع على وجود السلام في غرب العاصمة؛^٧ فإن قبائل الآفار كانت لا تزال تجوس خلال الديار في سنة ٦٢٢ أو سنة ٦٢٣ تُحرب فيها، وكادوا يُوقعون بهرقل نفسه ثم يأخذون العاصمة بمكيدةٍ دنيئةٍ دبّروها، ثم جاء جيش من الآفار عدّته ثلاثون ألفاً في سنة ٦٢٦، وحاصر المدينة حليفاً للفرس الذين كانوا في مدينة «خليقدونية»، وكان قائدهم عند ذلك على ما يلوح هو «شهر-ورز» الذي قديم منذ قليل؛ وعلى ذلك لم يكن السِّلْم بين الروم والآفار سِلْماً صحيحاً، ولم يدُم طويلاً، وأكبر الظن أن هرقل كان على بينة من أمر العهد الذي كان بينه وبين الآفار عالماً بقدره الحقيقي، مُوقناً أن سلامة عاصمته أثناء غيابه إنما تكون بقوة حصونها وسهر السفن الحربية على سلامتها. وكان إقبال الناس على الحرب عندما ندبهم إليها عظيماً، فاستطاع أن يجمع جيشاً كبيراً ويُجهزه، وبلغت عدّته مع من اجتمع إليه فيما بعدُ مائة وعشرين ألفاً. وكانت خطته أن يبدأ أول شيء فيختار ميداناً يستطيع أن يُدرب فيه جنوده، ويعودهم النظام، ويعلمهم حركات الحرب واستعمال السلاح. وفي أثناء ذلك يجمع في خزائنه الذخائر والمؤن الكثيرة. فإذا ما تم له ذلك، وأصبح جيشه صالحاً للقتال، خرج قاصداً إلى قلب بلاد الفرس ليطعننها فيه؛ ولهذا عزم على أن ينقل جيشه إلى خليج «أيسوس» في الركن الشمالي الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وأن يجعل «قليقيا» مقرّه. وكانت تلك منه جرأةً عظيمةً ساعده عليها أنه كان يملك ناصية البحر لا مُنازع له فيه، وأن وراءه من السفن عدداً جد عظيم.

وإنه ليتبين من هذا أكبر خطأ وقع فيه الفرس؛ فإنهم لو كانوا أعقبوا انتصارهم الأول في البر بتعلّم حرب البحر والانتصار فيه لما استطاع أحدٌ أن يدفعهم عن ملك دولة

^٦ يجعل «قديرنوس» هذا الصلح في السنة الحادية عشرة من حكم هرقل؛ أي في سنة ٦٢١ أو سنة ٦٢٢. ^٧ لعل رواية «تيوفانز» عن هذا الأمر صحيحة، ولكن من الشاق أن يدرك الإنسان تواريخه أو يُوقف بينها وبين ما جاء في الكتب الأخرى، هذا مع اعتبار الخطأ الثابت في طريقته في التاريخ؛ فإن الهجوم على هرقل إذا وقع في سنة ٦٢٣ فإن عودته إلى القسطنطينية من ميدان القتال، وإقامته بها بضعة أسابيع، لا بد تكون قد وقعت في الشتاء.

الروم.^٨ وقد كان من حُسن حظ المدينة المسيحية أن الفرس لم يكونوا من أهل البحار، ولم يعرفوا عند ذلك مقدار حاجتهم إلى ملك البحر إذا هم شاءوا أن يتم لهم النصر، وأن يُبقوا على ما فتحوه. وقد جاء في كتاب «سبيوس» أن كسرى عندما بعث ردهُ الشنيع إلى هرقل أمر جنده أن يعبروا إلى «بيزنطة»، فجهّزوا عددًا كبيرًا من السفن، وأعدّوا عدتهم للحرب في البحر. فلما سار أسطول الفرس قابِلَهم سفن الروم الكبيرة، فصدمتهم صدمةً انهزموا لها هزيمةً قبيحة، ومات منهم أربعة آلاف رجل،^٩ وتحطّمت سفنهم كلها، ووقع في أنفسهم الفشل «فلم يجروا بعد على مثل هذا العمل»، وظلّوا مُقيمين نحوًا من عشر سنوات لا ينتفعون بما في يدهم من ثغور البحر، أمثال «خليقدونية» وميناء الإسكندرية العظيمة، وما إليها من مواني الشام ومواني بلاد المغرب في «ليبيا» و«بنطابوليس»، وكانوا يستطيعون لو شاءوا أن يجمعوا في هذه المواضع سفنهم ويعدّوها للحرب، فُسيطروا بها على بلاد البحر الأبيض المتوسط؛ فقد كانوا يستطيعون أن يُجهّزوا من الإسكندرية وحدها أسطولًا به عدته ورجاله يُناجزون به أساطيل الروم، ويُناذبونه على سواء في أمل النصر، ولكن الفرس كانوا جنودًا اعتادوا حرب البر، فلم يفتنوا إلى قيمة البحر والسيادة فيه، ولم يتعلموا من الحوادث درسًا تعلّمته جمهورية الروم القديمة بعد لأي، ولكنها منذ لُقنته برعت فيه، واستفادت منه أثناء حربيها مع قرطاجنة، وهو الدرس الذي تلقّنته العرب فيما بعد سريعًا في فطنة وذكاء قبل أن ينتهي ذلك القرن السابع؛ وعلى ذلك فقد ظلّت جنود الفرس مُرابطة بالشاطئ ثابتةً عليه، وكان أثرها في الحرب ضئيلًا لا ترزأ عدوها بالهجوم إلا قليلًا. فرأى هرقل بعد قليل أنه يستطيع أن يتركها حيث هي لا يعبأ بها، فكان الروم إلى ما بعد عشر سنوات من فتح الفرس مدينة «خليقدونية» يسرون بسفنهم آمنين، لا يخشون شيئًا في المضيق بين جنود الفرس على ضفة وجنود الهون على الضفة الأخرى.^{١٠}

وقبل أن يبدأ هرقل رحلته حول آسيا الصغرى أعدّ العدة لكي يُجهز ما يلزم لها من النفقة، وذلك بأن اقترض من الكنائس كل ما تستطيع إقراضه من كنوز عظيمة من

^٨ قد سعى كسرى بعد احتلال «خليقيس» أن يُجهز أسطولًا، ولكن الأشياء التي أعدّها لبنائه ضاعت في حريق، فعدل عن ذلك الأمر.

^٩ وقد ذكر «توما الأرثوذكسي» أنه قد قُتل ٤٠٠٠ جندي مدرّع (انظر كتاب (Brosset) Collection d'Historiens Armeniens، الجزء الأول، صفحة ٨٢).

^{١٠} ديوان بسكال (ميني Pat. Gr.، الجزء ٩٢، المجموعة ١٠١٤).

آنية الذهب والفضة ثم سكها نقودًا. وكانت تلك وسيلةً سيئةً فيها كثير من الإسراف أمدَّ بها خزائن الدولة، ولكن لعله لم يكن دونه من وسيلةٍ سواها. فلما أن تم الجهاز استخلف هرقل على الحكم ولده، وجعل عليه وصيَّين، وهما البطريق «سرجيوس» والنبيل «بونوس»، ثم انتقل نعلًا أسود، ودخل الكنيسة الكبرى، وخرَّ ساجدًا يُصلي الله يسأله المعونة والبركة فيما هو مُقدِّم عليه.^{١١} وكان ممن شهد صلاة الإمبراطور رجلٌ اسمه «جورج البيسيدي»، وكان شماس الكنيسة وصادنها، فقال: «أسأل الله أن تصبغ نعلك في دماء عدوك حتى يصبح نعلك الأسود وقد احمرَّ لونه.» وتلك لعمري دعوة تقى نغفرها لشاعر الملك،^{١٢} لا لقسيس الجيش وإمامه؛ إذ يظهر أن «جورج» هذا الذي ذكرناه قد سار مع الجيش شاعرًا وقسيسًا في وقتٍ واحد، وبدأ هرقل رحلته في يوم الاثنين يوم عيد الفصح لسنة ٦٢٢،^{١٣} فسارت سفنه من العاصمة نحو الجنوب، فلقيت في سبيلها عاصفةً تكشف هرقل فيها عن نفس لها ثبات القائد ورباطة جأشه، وقوة النوتي وصبره على

^{١١} جاءت هذه القصة في «قدرينوس»، وقد ذكر الكلمات التي قالها هرقل في صلاته.

^{١٢} يمكن أن نجد في كتاب ميني Pat. Gr. الجزء ٩٢، تلك القصائد السخيفة التي قالها الشاعر «جورج البيسيدي» في حروب الفرس والآفار، ونحن مُوردون هنا بعض أسطر من «هرقليته» التي تحتمل الترجمة وهي تصف الروح التي أحيائها هرقل:

خشى الروم من الفرس وقد	هربوا في الحرب من وقع الأسل
وغدوا والجبن من عادتهم	منذ حل الخوف فيهم والفشل
من سوى قولك أحياء موتهم	فكساهم ثوب عزم وأمل؟
من سوى عزمك قد بذلهم	باعثًا في كل قلب ما انخذل؟
ما سوى حزمك قد أنشروهم	بعد أن كانوا كأحجار الجبل
يُنقلون الأرض من كثرتهم	ثم لا يُغنون في أمرٍ جليل

^{١٣} قد أورد «تيوفانز» تاريخ تلك السنة إيرادًا دقيقًا، وهو يقول إنها هي السنة التي ظهر فيها محمد، أي سنة الهجرة، وهي سنة ٦٢٢، وجاء نفس التاريخ في «ديوان بسكال»؛ وعلى ذلك نستطيع أن نجعله علمًا في مفازة هذا العصر المجهول. وقد ذكر «جورج البيسيدي» وكان مع هرقل في سفره في البحر، ثم ذكر «تيوفانز» و«قدرينوس» أن الإمبراطور غادر العاصمة في يوم الفصح (الاثنين). والظاهر أن «جيون» يأخذ هذا عنهم، ولكنه يجعل الفصح يوم الثلاثاء. وهذا بلا شك خطأ في فهم ما جاء في النص اليوناني Feria Secunda، والعيد الأول Feria Prima هو بالطبع يوم الأحد، وقد خلط «تيوفانز» بين الحملة الأولى والحملة الثانية.

مُقابلة الأخطار، ثم سارت السفن تشقُّ حيازيمها الماء حتى بلغت مرساها بغير أن تنزل بها نازلة، وهبط من فيها من الجند إلى البر، وأقاموا معسكراً في مدينة «أيسوس»، وحلَّت منهم جماعة في شعب «بيلي»، وهو على الحد الفاصل بين الشام و«قليقيا».^{١٤}

وليس قصدنا أن نَصِفَ ما كان من الحوادث في مدة السنوات الست التي كان هرقل يشنُّ فيها الغارة على بلاد الفرس؛ فقد كانت جنوده مظفَّرة منذ بدأ القتال، واستطاع أن يجعل ممن معه من الجند — ولم يكن فيهم كبير أمل في مبدأ أمرهم — جيشاً جليلاً، فكان كمن اتخذ من مادةٍ خسيصة سيفاً حساماً، ثم جعله في يده يبطش به في عدوه بطش بطل مغوار بارع في القتال، وكان هرقل ذا أيدٍ وقوة، نجداً هيكلاً، ماهراً في نزال القرين، تملأ قلبه الغيرة، ويثور به إيمانٌ قوي بأنه فارس الصليب، وعليه أمانةٌ يؤديها في نصرته، ويؤثر أن يُشارك جنده في تحمُّل المشاق، وكانت له في الجيش هبةٌ يملك أمره وزمامه؛ فإذا اختطَّ خطة كانت سريعةً موفَّقة، وإذا طرأ طارئٌ كان رابط الجأش مالِكاً أمر نفسه؛ ولهذا وذاك مما بدا من صفاته بين الناس المثل الأعلى للزعيم، واستطاع أن يغلب عدوه في موطن بعد موطن، وينتصر انتصاراً لا مثيل له.

وكانت غزوة «قليقيا» كأنها الودت يشقُّ قلب الأرض التي كان الفرس يملكونها عند ذاك فيما بين النيل والبوسفور. وفي السنة التالية أرسلَ بعثٌ آخر إلى «طرابزون»، فكان كأنه وتدٌ آخر أرسلَ ليلَاقِي أخاه آتياً من شمال آسيا الصغرى، فكان دفع هذين البعثين عظيماً، ثم توالى الوقعات، فاضطرَّ الفرس أن يدعوا جيوشهم من الإسكندرية و«خليديونية» لتنصرهم. ولا ندري متى كان ذلك، ولكن المؤرخين مُجمعون على أن فتح كلا المدينتين كان في وقتٍ واحد، وتخليتهما كذلك في وقتٍ واحد، ويختلفون بعض الاختلاف في مدة حلول الفرس بهما، فيقول الأكثر إنها كانت في كلا الحالين اثنتي عشرة

^{١٤} قد أورد «جورج البيسيدي» قولاً عاماً غير مستوفٍ. وأما «سبيوس» فإنه يؤكِّد هذه الرواية ويُتممها. وقد ذكر «سبيوس» أن الواقعة التي كانت في جوار أنطاكية لم تكن هزيمة لأحد الجانبين. على أنه قد قُتل فيها خلقٌ كثير منهما، ثم رجع الروم إلى «بيلي» فهزموا فيها الفرس، فجاء الفرس إلى «طرسوس» وفتحوها وفتحوا «قليقيا» جميعها، فهل معنى هذا أن الحملة أخفقت فيما قصدت إليه؟ أما «جورج البيسيدي» فإنه لا يذكر شيئاً عن مثل هذه النتيجة، ولكنه يذكر أن الإمبراطور عاد إلى بيزنطة.

سنة، ويقول المُقلل عشر سنوات. ولن نُخطئ الصواب خطأً بعيداً إذا نحن جعلنا تاريخ جلاء الفرس عن ضفاف البوسفور والنيل كليهما في أول سنة ٦٢٧ للميلاد. وتكَلَّت أعمال الحرب بفتح «دستجرد» في فبراير سنة ٦٢٨، وهي مدينة على ثمانين ميلاً من المدائن، وهي «أقتيسبون» نحو الشمال. وفي الرابع والعشرين من ذلك الشهر فرَّ كسرى هارباً هرباً مهيناً، ثم قُبض عليه وسُجن، ولقي على يد خلفه «شيرويه» عذاباً شديداً وذلاً، ثم قتله بعد أيام من ذلك. وأُحرق قصر كسرى فلم يبقَ منه شيء، وذهب طُعمه للحريق كل ما به من التحف والكنوز^{١٦} التي لم يستطع نقلها، وأُطلق من كان في السجون من أسرى مصر والشام وهم كثيرون، وفيهم «زكريا» بطريق بيت المقدس، وأُعيد الصندوق الذي كان به الصليب المقدس لم يمسه سوء إلى هرقل،^{١٧} وانتهى القتال إلى

^{١٥} جاء في «ديوان بسكال» أن مجيء الآفار والخابان إلى بيزنطة كان في ٢٩ يونيو سنة ٦٢٦. ويقول إن ذلك كان بعد وصول «شاه-ورز» ليتولى القيادة في خلقيدونية. وقد أخفق الحصار لأن سفن الروم بقيت مُسيطر على البحر، فحالت دون ما كان في النية القيام به من اجتماع الآفار والفرس واشتراكهما في القتال، فاضطرَّ الخاقان إلى الرجوع خاسئاً ومعه جنوده وقد نال منهم الفشل، وفك بهم الجوع، وما مضت سنتان بعد ذلك حتى انتهى القتال.

^{١٦} يُظهر «تيوفانز» الأسف لتدمير «أبدع الأبنية وأعلاها فناً وأجمل القصور»، ويذكر ما كان هناك من حدائق الحيوان وبيوت الطيور، ويقول إنه قد ضاعت في الحريق مقادير عظيمة من عود الند والبهار والسكر والزنجبيل والكتان والحريير والطنافس والمعادن النفيسة. ويذكر الكتاب من أهل الشرق أخباراً مُبالغاً فيها عن الأموال والعجائب التي كانت في قصر كسرى؛ فجاء مثلاً في Tarikh Regum Persiae (صفحة ١٦٠) أنه قد كانت هناك آلة تتحرك بنفسها بها مَرَصِدٌ يُنبئ بالمطر والرعد وغير ذلك. وجاء في «تاريخ جاهان آرا» (ترجمة السير و. أوсли، صفحة ٦١) أن كسرى كان عنده في قصره ١٥٠٠٠ جارية تعرف الغناء، و٨٠٠٠ رجل في حاشيته، و٢٠٥٠٠ من الخيل، و٩٦٠ فيلاً، وكذلك كان عنده كأس لا ينضب الماء منها، ويدٌ مبسوطة من العاج إذا وضعها في الماء عند ميلاد طفل انقبضت وأنبأت عن طالعه، وقطعة من الذهب لينة كالشمع، ومنديل إذا لحقه الوسخ وُضع في النار فعاداً نظيفاً. انظر كذلك كتاب «جبون» Decl. And Fall، الجزء الثامن، صفحة ٢٣٠ (طبعة أدنبرج سنة ١٨٤٨).

^{١٧} ليس من الواضح هل استرجع هرقل الصليب من شيرويه في الحال؛ فقد جاء في Col. d'his. Armeniens (Brosset)، الجزء الأول، صفحة ٨٦، أن هرقل دعا خوريام (شاه-ورز)، ووعده بملك فارس إذا جاء له بالصليب. وجاء في «بروسيه» بعد ذلك في هامش أن خوريام كان في «خلقيدونية» وقتئذٍ. وأظنه مُخطئاً في ذلك لأسباب: (١) ترك خوريام «خلقيدونية» قبل سقوط كسرى (انظر درابرون، صفحة ٢٥٨). (٢) إذا لم يكن الأمر كذلك لم يكن الوعد ممكناً إلا بعد موت «شيرويه». وقد

صلح بين دولتي الروم والفرس. وهكذا انتهت تلك الحرب الصليبية الكبرى بنصرٍ عجيب قلَّ مثله في التاريخ فيما يُثيره في النفوس.

وجاءت البشري يحملها رسل الإمبراطور بانتهاء الحرب والنصر في يوم عيد العنصرة الذي كان في الخامس عشر من شهر مايو من السنة ذاتها، وقُرئت من منبر كنيسة أيا صوفيا.^{١٨} وكان لهذا النصر وقعٌ كبير في نفوس الكُتّاب في ذلك العصر، ولا شك أنه قد

جاء في «درابيرون» أن هرقل عاد إلى قصره بقرب «خليقدونية»، ونزل قائده «تيودور» ليأتي بالصليب من «خوريام». فلما أتم «تيودور» ذلك عاد به إلى القصر، فحملة هرقل في البحر، وسار ظافراً إلى القسطنطينية. وكان هذا بعد أربعة أشهر؛ أي في ١٤ سبتمبر سنة ٦٢٨ (صفحة ٢٧٦-٧). ويمكن أن يختلط هذا التاريخ بتاريخ عيد إعلاء الصليب في بيت المقدس. وقد اختلف «سبيوس» في ذلك مع اتفاقه في أن هرقل أخذ الصليب من «خوريام» وليس من «شبرويه»، وأما بعد ذلك فإنه يصف أن هرقل لقي «خوريام» بنفسه، ووعده بملك فارس في يوم موت «شبرويه» في أغسطس سنة ٦٢٨، في نظير تسليمه الصليب إليه، فأقسم «خوريام» على ذلك، فذهب إلى المدائن فقتل الملك الطفل «أردشير» وكثيراً من الأشراف، ووجد الصليب، وبعث به مع رسل إلى هرقل سريعاً. وإذا صح هذا لم يمكن أن يكون الصليب قد وصل إلى هرقل قبل عيد الميلاد من سنة ٦٢٨ بزمانٍ طويل أو بزمانٍ ما، ولكن ليس من الواضح لم لم يأخذ هرقل الصليب من «شبرويه»، بل طلبه من «خوريام»؟ ولمَ كان «خوريام» أقدر على الإتيان به أو أرغب في ذلك؟ ويجدر بنا أن نذكر أن «سبيوس» يقول إن «خوريام» كان في الإسكندرية عندما أتاه كتاب هرقل يدعوه إلى لقائه. ولا شك في أن هذه كانت إسكندرية الشام لأسباب: (١) اعتاد «سبيوس» إذا أراد إسكندرية مصر أن يذكرها «إسكندرية المصريين». (٢) لا بد أن يكون «خوريام» قريباً؛ فإن القصة التي تركته في «فيادوقيا» تقول إنه لا يزال «في الغرب» بعد أن فتح هرقل «المدائن»، وإنه رفض أن يُساعد كسرى. (٣) يُنكر الطبري ذهاب «شاه-ورز» إلى مصر. ويقول المسعودي: فسار إليه من أنطاكية من بلاد الشام شهر يار (طبعة باربييه دي مينار، الجزء الثاني، صفحة ٢٣٣).

^{١٨} قد أدّى لنا «ديوان بسكال» خدمةً جليلة بأن قال عَرَضاً إن يوم ١٥ مايو، وهو يوم الاحتفال، كان أيضاً يوم «أحد العنصرة»؛ فذلك يُثبت تاريخاً علماً في حوادث ذلك العصر. والظاهر أن هذه الحقيقة لم يُدركها أحدُ الإدراك الواجب، ولكنها مع ذلك حقيقة ذات شأن كبير؛ فإن السنة الوحيدة التي وقع فيها يوم ١٥ مايو في يوم أحد هي سنة ٦٢٨. وتدلُّ البيانات في «كنز التواريخ» على أن يوم الفصح من عام سنة ٦٢٨ هو يوم ٢٧ مارس. وما دام الأمر كذلك فلا بد أن يقع عيد العنصرة يوم ١٥ مايو. وهذا اتفاقٌ صريح مع ما جاء في الديوان؛ فكما أن تاريخ بدء هذه الحرب التي قام بها هرقل قد ثبت وقوعه في سنة ٦٢٢؛ لأنه كان في سنة هجرة سيدنا محمد، قد ثبتت كذلك نهايته بوقوعها في يوم العيد المذكور في الديوان. والمدة بين بدئه ونهايته ست سنوات، وهو ما ينصُّ عليه كل المؤرخين؛ وعلى ذلك يثبت لنا هذا الأمر. وقد جاء ما يؤكد هذا التاريخ في كتاب Drapeyron صفحة ٢٦٧، ولكنه في الصفحة السابقة على تلك قد ذكر الخطاب الذي قُرئ في كنيسة «أيا صوفيا» في يوم ١٥ مايو، وقال إنه قد كُتِب

أُقيم من أجله ما اعتادوا إقامته في ذلك المكان العظيم في مواسمهم الجلية وحوادثهم الكبرى، من احتفالٍ باهر وزينةٍ بالغة.^{١٩}

ولكن الإمبراطور اضطرَّ إلى البقاء حيناً في بلاد الشرق كي يُتم عمله في القضاء على عدوه ونشر السلام على بلاده. فلما أن خرجت جنود الفرس الباقية في حصون الشام وآسيا الصغرى على بكرة أبيها، وعادت إلى بلادها تحت حراسة جنوده، وعاد البطريق «زكريا» إلى مقره في بيت المقدس؛ عاد هرقل إلى وطنه بعد أن غاب عنه ست سنوات قضاهما في نضال وقتال، ودخل القسطنطينية مظفراً منصوراً يحمل معه الصليب المقدس الذي خلّصه ممن لا يعبدون الله.

في أرمينيا بعد يوم ٨ مايو. وأما «تيوفانز» فإنه يقول إن الحرب انتهت في سنة ٦٢٦، ويجعل زيارة الإمبراطور لبيت المقدس في السنة نفسها. ومقدمة الكتاب الذي كتبه «زكريا» من أسره تُفيد أن موت كسرى كان في سنة ٦٢٧ (ميني. Pat. Gr. الجزء ٨٦، المجموعة ٣٢١٩ وما بعدها)، وأن عودة «زكريا» كانت في الربيع التالي سنة ٦٢٨، ولكن أين كان زكريا في هذه الأثناء؟ إنه لم يذهب مع الإمبراطور بغير شك إلى القسطنطينية. وقد جاء في كتاب «تاريخ جاهان آرا» (صفحة ١٢٥، هامش ٢) أن موت كسرى كان في ٢٠ جمادى الأولى سنة ٧. وهذا تعيينٌ دقيق، ولكن هذا التاريخ يُوافق ١٥ سبتمبر سنة ٦٢٨، وهذا غير مقبول؛ فإن الأدلة قائمة على أن ذلك كان في شهر فبراير، ولكننا إذا خطأناه في الشهر وجب أن تكون السنة أيضاً مُخطئة؛ لأن فبراير سنة ٦٢٨ كان في سنة ٦ للهجرة. ويقول المؤرخ العربي «مكين» إن خلع كسرى وموته كان في سنة ٥ للهجرة. ولكن الكاتب في الجريدة الآسيوية (السلسلة ٦، الجزء ٧، سنة ١٨٦٦) يأخذ بما جاء في «سبيوس» وسواه من الكتاب الأرمن، ويجعل مدة حكم كسرى من ٥٩٠ إلى ٦٢٨. وهذه التواريخ تتفق كل الاتفاق مع ما جاء في «الطبري»، وهو حجة فيما رواه عن تاريخ الفرس، وهو يقول إن هجرة سيدنا محمد كانت في سنة ٣٢ من حكم كسرى، أي سنة ٦٢٢، وإن موت كسرى كان في السنة الثامنة والثلاثين من حكمه، أي سنة ٦٢٨، وإن اتفاق هؤلاء المؤرخين المختلفين مع ديوان بسكال لجدير بأن يُعد برهاناً قاطعاً على أن التاريخ الذي عُزل فيه كسرى وقُتل هو شهر فبراير سنة ٦٢٨. ومع ذلك فإن هذا التاريخ لا يتفق كل الاتفاق مع التاريخ الذي أخذنا به لفتح الفرس بيت المقدس، وهو سنة ٦١٥، إلا إذا قللنا مدة الفترة التي كانت فيها المدينة خاضعة للفرس، وهي تُقدر عادةً تقديرًا غير دقيق، فتُجعل أربعة عشر عامًا. وهذا المجموع لا يمكن أن يُعد صحيحاً إلا إذا اعتبرنا أن الجزء من سنة ٦١٥ كأنه سنة كاملة، وأن الجزء من سنة ٦٢٨ كذلك كأنه سنة كاملة.

^{١٩} يجب على كل من يهتم بأمر هذا الأثر العظيم من فن البناء البيزنطي أن يقرأ كتاب Le Lethaby and Swainson (St. Sophia Cons.)؛ ففي هذا الكتاب أخبارٌ كثيرة عن تاريخها ووصف بنائها، وفيه على الخصوص وصفٌ كثير للمحراب.

الفصل العاشر

إعلاء الصليب

في السنة التالية، وهي سنة ٦٢٩، سار الإمبراطور يقصد الحج إلى بيت المقدس في أول الربيع، وأراد عند ذلك أن يُعيد الصليب إلى محله، وكان في هذه الأثناء مُودَعًا في كنيسة أيا صوفيا.

وقد ذكر التاريخ حادثتين في رحلته هذه؛ الأولى: أن بعض المؤرخين يذكرون أنه قد أتى عند ذلك رسول إلى حمص^١ (ويقول بعضهم إلى أذاسة) من قبل النبي محمد، عليه الصلاة والسلام،^٢ بكتابٍ يدعو فيه هرقل إلى الإسلام. ولعل هذه الحادثة لم تقع عند ذلك، بل كانت قبل ذلك في حياة الملك الأعظم «كسرى». وأما الحادثة الثانية فهي أن الإمبراطور عندما بلغ طبرية أرسل إليه يهودها وفدًا معهم الهدايا العظيمة يطلبون منه عهدًا يضمن لهم السلامة؛ فقد ذكروا ما أتوا من الجرائر في المسيحيين، وخشوا أن يقتاد الإمبراطور منهم، ولكنه منَّ عليهم بالعهد، وكان من حرص اليهود وحيطتهم أن أخذوا منه بذلك العهد كتابًا. وسار الإمبراطور بعد ذلك في سبيله إلى أن لاحت له المدينة المقدسة عن بُعد. ومن السهل أن تتصور سير موكبه في خيلٍ تلمع عدتها؛ من حديدٍ يبرق،^٣ وألويةٍ على الخيل

^١ ذُكر الموضعان كلاهما، ولكن ليس من المحتمل أن يكون هرقل قد حاد عن طريقه وذهب إلى «أذاسة»، ولو أنه ذهب إلى تلك المدينة وأقام بها مدةً طويلة فيما بعد. والحق أن البلدين يكثر الخلط بينهما في أخبار هذا العصر، ولكننا نظن أن تلك الرواية لا موضع لها هنا؛ فإن الكتب قد وصلت إلى هرقل قبل آخر سنة ٦٢٧ (انظر ما جاء بعد في هامش ٢ صفحة ١٧٥، وفي هامش ٢ صفحة ١٧٦).

^٢ إضافة «النبي» والصلاة عليه إضافة من عند المعرَّب، وقد سار على هذه السُنَّة في ذكر اسم الرسول، عليه الصلاة والسلام، جريًا على عادة المسلمين.

^٣ كانت عُدة الفارس الروماني المعتادة في ذلك الوقت لأُمَّة من الصلب ودرعًا وقفازين وحذاءين من الصلب (انظر كتاب (Art of War in The Mid. Ages) Oman، صفحة ١٨٤ وما بعدها). وقد قال

تخفق، ومن رُماة بالنبال، وكُماة في يد كلِّ رمحه، وعليه درعه، وقد احتقب كنانته، وفي وسطهم سار هرقل في خاصته،^٤ وهم جميعاً قطعةً تتلأأ من الذهب وزاهي الألوان، حتى إذا ما اقترب من المدينة خرج إليه موكب من القسوس والرهبان، وعلى رأسهم «مودستوس»، يحملون الأناجيل والشموع والمجامر، كما كانت عاداتهم في احتفالاتهم، وجاءت من ورائهم جموعٌ كبيرة من الأهلين. وهكذا سار حتى بلغ الباب الذهبي^٥ في الجانب الشرقي من المدينة، وكان في انتظاره هناك البطريق «زكريا»، فسَلَّم عليه وأظهر الخضوع، ثم أخذ يُعَنِّفه على فخامة ملبسه، وأمره أن يخلع رداءه الأرجواني، ويطرح ما عليه من الذهب حتى يقترب من المواضع الطاهرة بما يليق بها من الخضوع والخشوع. وسار الإمبراطور المظفر بعد ذلك في لباس الحاج المنيب إلى ربه، وكان يرى أينما ولى وجهه آثار الخراب الذي جرَّه الفرس على البلاد منذ أربعة عشر عاماً، ثم شكر «مودستوس» على ما بذله في سبيل الإصلاح والعمارة، ولا سيَّما إعادته بناء كنيسة القيامة وكنيسة الرأس وكنيسة قسطنطين، ثم كان بعد ذلك الاحتفال الأكبر المشهور باسم «إعلاء الصليب»، ولا تزال ذكراه إلى اليوم تُحييها الكنيستان الشرقية والغربية كلتاهما في يوم ١٤ سبتمبر. وتروى قصة عن الصليب المقدس أنه بقي محفوظاً في صندوقه تُحليه الجواهر، ولم تقع عليه نظرة نجسة من أعين الكفار في مدة وقوعه في يد الفرس، حتى إن كسرى نفسه لم يجرؤ على أن يُدير مفتاح ذلك الكنز الطاهر أو يكشف غطاءه. وأكبر الظن أن

الكاتب إن العُدة التي يصفها «موريق» في كتاب Strategicon، سنة ٥٧٨، هي نفسها العدة التي يصفها «ليو الحكيم» في كتاب Tactica سنة ٩٠٠ للميلاد. وكانت الأعلام كذلك تُحمل بأمرٍ حربي، وقد ذُكرت كثيراً — ذكرها مؤرخو اليونان — وكثيراً ما كان المسلمون والروم يحملون ألوية من الحرير.
^٤ روى «سبيوس» أن الإمبراطور استصحب كل حاشيته في هذه الرحلة. ويمكن أن ندرك صورةً من موكب سيره إذا قرأنا وصف ما كان معتاداً في القرن الخامس في كتاب الأستاذ Bury؛ فكان «حول الجسم كله ثوبٌ ثمين من النسيج القرمزي، وكانت رسوم الأفاعي تلمع فوق ثيابه الحريرية، وكانت عدة جواده كلها من الذهب. فإذا ما ركب فوق سرج أبيض كالثلج كان يُحيط به الحرس يحملون الرماح لها أسنة من الذهب، والدروع في وسطها الذهب، وفيها عيون من الذهب» (انظر كتاب Later Rom. Emp.، الجزء الأول، صفحة ١٩٦).

^٥ سُد هذا الباب الذهبي في القرن الثاني عشر، ولم يُستعمل إلا في يوم أحد السعف، وفي الاحتفال بإعلاء الصليب؛ وذلك لأن هرقل دخل منه وهو عائد يحمل الصليب المقدس راجعاً به من الأسر الفارسي (انظر كتاب Pal. Text. Sec.، الجزء السادس، مدينة بيت المقدس، صفحة ١٤).

الصليب لم تدركه يد التدمير لأمرين؛ أولهما: أن الملك كان يخشاه ويحترمه مع أنه كان غير مسيحي، وكانت خشيته ناشئة من وهم خرافي. وثاني الأمرين: أن الصليب كان له في نفسه قيمة لما فيه من الذهب والجوهر الذي يحيط به، وكان كسرى يحب جمع التحف وآثار الفن. وعلى أي حال قد أُرْجِعَ الصليب إلى كنيسة القيامة، ووُضِعَ فيها على المذبح في احتفالٍ باهرٍ فخم.

وليس من الوهم أن نرى في هذا الاحتفال الباهر بإعادة الصليب أعلى ما بلغه الإمبراطور من المجد في حياته؛ فقد أدرك عند ذلك قصارى السلطان والهيبة، وطَبَّقَ ذكره الآفاق. ولعله أحسَّ عند ذلك أنه قد أدَّى أمانته وأتمَّ أمره؛ فقد قضى من قبلُ عشر سنين كان فيها مخذولاً ذليلاً، يهوي به خورٌ عجيب في النفس، وهوت معه دولته حتى رغمت، وضاعت منها قطعة بعد قطعة لا تحتمل أن تلمسها جيوش الهمج حتى تتداعى، فلم يبقَ منها إلا أسوار العاصمة وما يليها من شريحة صغيرة من البحر تفصل بينها وبين جموع العدو الضاربة حولها، ثم نهض كما ينهض الحالم من سباته، فأعجبَ العالم بما أظهر من مضاء في العزيمة، وقوة في الجهاد، ومن حماسة ثائرة، ورأي في الحرب باهر، ومن سرعة في بتِّ الرأي، وهيبةٍ تخضع لها الرجال. وتلك لَعْمَرِي صفاتٌ جعلته سيِّدَ قُودٍ عصره لا يُدانيه مُدان. وسارت الجيوش التي جمعها تحت لوائه يهديها بهدي عقله الراجح، فغلبت الفرس وكانوا من قبلُ مغلوبين، وأزاحت نيرهم عن الدولة من ضفاف البوسفور إلى شواطئ «نهر الرس»، ومن ثَمَّ إلى الأردن فالنيل. وفوق هذا وذاك استطاع أن يحفظ المسيحية من خطرٍ كاد يدهمها من الوثنية؛ إذ كانت على وشك أن تجتاحها، وأرجع من ملك الوثنيين أعزَّ رمز لدين المسيح؛ فكان إرجاع الصليب إلى مشهده في المدينة المقدسة بمثابة الخاتم ضم الإمبراطور المظفَّر إلى الغازي الموفَّق في جهاده في سبيل الدين؛ فقد خلَّص دولة الروم وحفظ دين المسيح بعد أن كانا على شفا جرف هار من الضياع والدمار. غير أنه منذ ذلك الوقت أخذ حظه يتعثر، وخُلِقَ يهن ويضمحل. وكان أول ما أمر به في أمور السياسة أن نكَّلَ باليهود تنكيلاً فظيماً انتقاماً منهم، وكان الناس والقسوس كلاهما يتسابق بالوشاية إلى الإمبراطور بهذا الشعب، وإيغار صدره منهم، يتَّهمونهم بأشنع من تُّهم الفرس، وأنهم كانوا أشدَّ منهم فتكاً بالمسيحيين، وأفطع منهم جرماً في تدمير الكنائس وإحراقها. ولسنا ندري لعل تلك التهمة كانت صحيحة أو في شيءٍ كثير من الصحة؛ فإنه لأمرٍ ما قد بادر اليهود إلى أخذ عهد من الإمبراطور يؤمنهم، وإنهم ولا شك كانوا عند ذلك يحملون للمسيحيين عداوةً أشدَّ مما كانوا يحملون لجيرانهم من

أهل الوثنية. على أن هرقل لم يُسارع إلى الأمر، بل كان غير راغب في الإقدام على نقض عهده، فقال له قائل: إنه إنما أعطى العهد قبل أن يعلم بحقيقة ما كان منهم، وإنه ما كان ليحفظ عهدًا مع قوم خدعوه عنه، وإنه لو كان قد علم بما فعله اليهود من فتك بالمسيحيين بالسيف والنار لما تردّد في أن يقسو عليهم ويشدّ في حكمهم، إلى غير ذلك من الأقوال. وما زالوا به حتى أزالوه عن رأيه؛ إما بعلوّ ضجيجهم، وإما بالتماس الحُجج لإحلاله من عهده. ولعل كلا الأمرين قد اجتمع على ذلك؛ فأمر أن يُجلى اليهود عن بيت المقدس، ويُمنعوا أن يعودوا بعد ذلك إلى ما بعد أسوار المدينة بثلاثة أميال. ولكن ذلك النفي لم يكن أشدّ عقوبة نزلت بهم؛ فإنه يلوح لنا أن هرقل قد أجاب المسيحيين من رعيته إلى كل ما طلبوه من الانتقام، وهناك وقعت في اليهود مَقْتَلَةٌ تُشبه أن تكون عامة.^٦ ولكن البطريق ومطارنته أرادوا أن يُزيلوا وساسوس الإمبراطور، وأن يُطيبوا نفسه، ويُطمئنوا نفوسهم إلى ما كان، فبعثوا إلى المدائن جميعها كُتَبًا يأمرهم فيها أن يصوم الناس أسبوعًا، وأن تكون تلك سُنَّةً أبد الدهر. وما زالت تلك السُنَّةُ باقية إلى يومنا هذا؛ فإن أول أسبوع من الصوم الكبير عند القبط لا يزال اسمه «صوم هرقل». ويمكن أن نقول إن القبط قد اشتركوا في تلك المَقْتَلَةِ لما كان بهم من دُحُل ومَوَجْدَةٍ على اليهود منذ أيام فتح الفرس للإسكندرية.

والظاهر أن الإمبراطور قضى الشتاء في بيت المقدس. ويمكننا أن نستنتج من تاريخ الصيام المذكور أن مَقْتَلَةَ اليهود كانت في أول العام الذي بعده؛ أي عام ٦٣٠. وقد مات في ذاك الشتاء البطريق «زكريا»،^٧ وولي مكانه على عرش البطرقة «مودستوس» عن رضا من الملك والناس جميعًا.

^٦ جاء في المقرئ في أن اليهود قُتِلوا «حتى لم يبقَ منهم أحد في دولة الروم ومصر والشام إلا من هرب أو اختفى». وهذا معناه أن المذبحة امتدّت إلى جميع أنحاء الدولة (انظر ترجمة ملان، صفحة ٧٠)، ونجد تلك القصة أيضًا في كتاب سعيد بن بطريق.

^٧ جاء في كتاب Acta Martyris Anastasii (طبعة Usener، صفحة ١٢) أن هرقل جاء إلى بيت المقدس في الخمسة عشرة الثالثة في السنة الثانية والعشرين من حكمه (وهذا يُوافق السنة التي أولها سبتمبر سنة ٦٢٩)، وأنه بينما كان هناك جاء جاثليق الفرس بكتاب إلى الإمبراطور، وآخر إلى «مودستوس»، وكان قد اختير قُبيل ذلك بطريقًا. وهذا تاريخ ثانٍ ثابت دقيق ورد في كتاب مؤرخ كان يعيش في ذلك العصر، وقد جاء فيه عَرَضًا؛ وعلى ذلك لا سبيل إلى الشك فيه. وليس اعتقاد ذلك المؤرخ في الخوارق والمعجزات بسبب يدعونا إلى الشك في صدقه في مثل هذا الأمر؛ إذ لا نرى باعًا يبعثه على الخطأ فيه. فإذا صدّقنا هذا التاريخ علمنا أن موت «زكريا» لم يكن بعد شهر فبراير أو مارس سنة ٦٣٠؛ لأن هرقل

ولسنا ندري أي البطريقين كان صاحب الرأي في مَقَتلة اليهود التي لَطَّخت ذكر هرقل، ولا شك في أن كليهما قد رضي عنها وأقرَّها، ولكن الإمبراطور عندما أزمع السير إلى عاصمته استصحب «مودستوس» لِيُساعده على إقرار أمور الكنيسة، وإعادتها إلى سابق عهدها بعد أن رجعت بلاد الشام إلى دولة الروم، وليعمل على رد الكنائس التي كان كسرى قد جعلها للنسطوريين^٨ والمونوفيسيين، وإرجاعها إلى أصحاب مذهب الدولة (الأرثوذكس). وكان مما قصد إليه الإمبراطور من صحبة البطريق أن يُساعد كذلك في التماس الوسيلة لجمع مذاهب الدولة المُنتزلة وتوحيدها. وكان هذا من أعز ما يتمناه الإمبراطور، وقد بدا له الأمر ممكناً إذ كان عند ذلك بطل المسيحية وناصرها.

ولكن «مودستوس» تُوِّفي في شتاء سنة ٦٣٠-٦٣١، ولم يَلِ إلا تسعة أشهر؛^٩ فلم يجد هرقل بعده بين المطارنة من يُوافق رأيه في أمر الكنيسة كل الموافقة؛ ولهذا ترك مكان البطريق شاغراً. ولم يكن أحد ليستطيع أن يُزيله عن رأيه، وهو التوفيق بين اليعاقبة والملكيين، وهما حزبا الكنيسة؛ أولهما حزب الخوارج، والثاني حزب الجماعة. وكان سرجيوس القسطنطيني يرى الملك في التوفيق، فاعتزَّ ذلك الرأي به وهو الرجل الذي عُرف بالقوة والإقدام. وكان سوريّ المولد، وهو صاحب صورة التوفيق التي أقرَّها هرقل. وكانت تلك الصورة تقضي بأن يمتنع الناس عن الخوض في الكلام عن كُنْه طبيعة «السيد المسيح»، وعما إذا كانت له صفة واحدة أم صفتان، ولكن عليهم أن يشهدوا أن له إرادةً

لم يكن ليُقيم في بيت المقدس شهراً كثيرة، ولأن «مودستوس» اختير بطريقاً قبل أن يرحل هرقل عن ذلك الموضع. وقد قيل إن مدة ولايته كانت اثنتين وعشرين سنة. وهذا يتفق مع وقت اختياره المعروف في سنة ٦٠٩. وقد استشهد «أنستاسيوس» في أيام كسرى في ٢٢ يناير سنة ٦٢٨، وكُتبت ترجمة حياته في الغالب بعد موته بقليل؛ وعلى ذلك فلنا أن نَعُدّها مؤكدة لجعل تاريخ دخول هرقل في بيت المقدس في ١٤ سبتمبر سنة ٦٢٩.

^٨ روى «مكين» أن كسرى اضطرَّ أهل مدينة «أذاسة» إلى اتباع مذهب اليعاقبة في سنة ٦٢٥، وقد كان طبيب كسرى، واسمه حنا من اليعاقبة، وقد حمل كسرى على الاعتقاد أن الناس إذا بقوا على مذهب الدولة كانوا أحرى أن يُوالوا دولة الروم، فخيرهم كسرى بين الموت وتغيير مذهبهم. وجاء أيضاً في «قدرينوس» أن الكنائس التي أعطاها كسرى للنسطوريين في «أذاسة» أعادها هرقل للملكانيين، وهم أصحاب مذهب الدولة.

^٩ جاء في كتاب «سعيد بن بطريق» أن المدة كانت تسعة أشهر. ويقول نيقفوروس إنها كانت سنة، وقد خلفه بعد تلك المدة «صفرونيوس»، وهو الذي كان في سنة ٦٣٣ في مجلس الإسكندرية «راهباً» من الرهبان. ولعل ولايته كانت سنة ٦٣٤، ولو أن «ابن بطريق» يذكر أن المحل ظل شاغراً مدة ست سنوات.

واحدة أو قضاءً واحدًا. وكان الإمبراطور منذ سنة ٦٢٣ عندما كان في أرمينيا قد اتفق مع «بولس» زعيم الدين، وكان أثر ذلك الاتفاق أن توحدت الكنستان؛ كنيسة الدولة وكنيسة أرمينيا. وبعد أربع سنوات من ذلك زار «اللازيين»، ودعا «قيرس» مطران «فاسيس» إلى مذهبه الجديد، فوجد منه قبولًا. وفي ذلك الوقت عرض رئاسة الدين في أنطاكية على «أثناسيوس»، على شرط أن يُقرَّ ما أقرَّه مجمع «خلقيونية»، وأن يأخذ بتأويل الموحدين (المونوثيليتين). والظاهر أن الرؤساء الثلاثة اجتمعوا بالإمبراطور في «هيرابولس»، وكانت نتيجة مُناظرتهم في ذلك الاجتماع أن أقرُّوا شرط التوفيق إقرارًا كاملاً. وكان المتوقع عند ذلك أن يسود السلام الكنيسة، وترتق فتوقها المتسعة.

ولعل هذا الوفاق كان في صدر عام ٦٣١،^{١٠} وأعقبته ولاية «قيرس» بطرقة الدين في الإسكندرية. وقد أمره الإمبراطور أن يجمع المذهبين القبطي والمكاني في المذهب الموفق الذي ابتدعته حكمة المجلس الإمبراطوري. وكانت خطة الإمبراطور إلى ذلك الوقت موفقة توفيقًا أعظم مما توقَّعه أحد، وجاءت إليه الأنباء من مصر في أول الأمر بمبشرة بالنجاح؛ فقد وصف «قيرس» نجاحه وصفًا بليغًا، حتى لكان يُخيل إلى الناس أن هرقل قد بدأ باسترجاع دولته وجمع شملها، بعد أن نزعها الفرس من يده ومزَّقوها كل ممزَّق، ثم ثنى بعد ذلك بالحلم الذي كان يتمنى تحقيقه في حياته، وكاد يتم له الأمر كما يشتهي. فانتصر في القتال نصرًا عظيمًا، فغلب الكفار، وحمى منهم المسيحية. وإنه ليكون نصرًا أعظم لو استطاع أن يحلَّ السلام والوئام على الكنيسة، وأن يُزيل ما فيها من مواضع الخلاف،^{١١} ويربط بين المسيحيين فيجعلهم إخوانًا في دينٍ واحد. وكان الصليب الذي استرجعه من العدو رمزًا ماثلاً أمام عينيه؛ فلا عجب إذا لاح له فوقه ذلك الخيال الذي لاح لعيني سلفه العظيم، وهو «فُزُّ إما بالموت وإما بالحياة»؛^(٢٢*) فقد كان الصليب أداة نصره في الحرب، وكان يستلهم من الصليب وحيه وإلهامه في أمور الدولة بعد أن ساد السلام.

^{١٠} إن «درايرون»، صفحة ٣٠٣، كما بيَّنَّا، يُخطئ خطأ واضحًا في جعل اللقاء بين الإمبراطور و«أثناسيوس» في هيرابولس في سنة ٦٢٩. وفوق ما ذكرناه من الأدلة نقول إنه قد جاء في «قديونس» أن هرقل في السنة العشرين من حكمه أمر في هيرابولس أمرًا ينهى عن اتباع مذهب الطبيعة الواحدة أو الطبيعتين، وذلك بعد تردِّد طويل منه بين مذهب «المونوفيسيين» ومذهب الدولة الأرثوذكسي. وقد كان قراره بغير شك في سنة ٦٣١، في حين أنه لم يخرج الأمر إلا بعد بضع سنوات من ذلك.

^{١١} اقتبس «درايرون» في صفحة ٣٠١ ما يأتي عن اليونانية: «إن من يحمل الهمج على التزام السلام يحمل كذلك الأحزاب على التزام السكينة. حذارٍ من الأحزاب.»^(٢٢*)

الفصل الحادي عشر

دعوة النبي محمد (عليه الصلاة والسلام)

ما أكثر عجائب التاريخ وعبره! ولكن قلما حدث فيه من العجائب ما هو أكثر عدًّا أو أعجب أمرًا مما كان في عهد هرقل، وقد اتفق عندما بدأ هرقل عهد ولايته أمر الإمبراطورية أن بدأ النبي محمد دعوته وأخذ في نشرها، وذلك في سنة ٦١٠،^١ وقد كان مقدورًا أن تكون دعوة النبي أكبر ما يصدم هرقل ويهدم ما بناه. وقد لاقى كلٌّ من هذين العظمين في أول حياته تخذيلًا عظيمًا وأخطارًا جمّةً صَحِبَتْه نحوًا من اثنتي عشرة سنة، ثم خرج كلٌّ منهما من هذه المحن وقد قويت نفسه، واستعدّت للعمل العظيم الذي كانت مُقْبِلَةً عليه. في سنة ٦٢٢ سار هرقل في سَرِيَّتِهِ إلى قَلِيقِيا، فضرب أول ضربة في سبيل استنقاذ الصليب المقدس وإعادته إلى الدولة الرومانية من الفرس. وفي هذه السنة عينها هاجر النبي من مكة إلى المدينة، وبدأ بذلك عصر الجهاد في سبيل تخليص بيت الله الحرام وفتح بلاد العرب لدعوة الإسلام، فكان هذا الحدث مبدأ التاريخ الإسلامي أبَد الدهر. وليست هذه كل وجوه الاتفاق؛ فإن النبي والملك كليهما صَحِبَهُ نصرٌ لا تكاد تتلّمه هزيمةٌ مدة ست سنين^٢ بعد سنة ٦٢٢. وكان النبي يرقب بلهفٍ حوادث القتال الطويل

^١ وُلِدَ النبي في سنة ٥٧٠؛ وعلى ذلك كان عمره وقتئذٍ نحو أربعين سنة، وقد اتفق في ذلك كُتّاب العرب. وكانت سن هرقل أقل من ذلك بسنواتٍ ثلاث أو أربع. ونقول هنا إننا كتبنا هذه الفقرة عن الاتفاقات قبل أن تُتاح لنا فرصة الاطلاع على كتاب «درايرون» الجليل L'Empereur Heraclius et L'Empire Byzantin (راجع صفحة ٣١٨ و٣١٩).

^٢ لا يخفى أن نصر النبي، عليه الصلاة والسلام، لم يكن لمدة ست سنوات، بل استمر إلى نحو عشر سنين إلى قبيل لحاقه بربه. (المعرب)

بين الروم والفرس، وكان قد آلمه نصر الفرس في مبدأ الأمر في سنتي ٦١٤ و ٦١٥؛ لأن ذلك كان انتصارًا لعبدة الأوثان على قوم من أهل الكتاب. فلما رجع النصر إلى الروم — وما كان أعجب ذلك — واستطاع هرقل أن يمحى سلطان الفرس بعد حربٍ ضروس استمرَّت ست سنوات، بعث ذلك في النبي آمالاً كبيرة لغزو الطائفتين والتغلب عليهما وقد تضعضت قوة الغالب منهما والمغلوب، ورأى أن الله قد مهّد بذلك للإسلام طريق النصر والفتح؛ ولهذا نستطيع أن نقول إن الساعة التي بلغ فيها هرقل أعلى ذروة مجده كانت ساعة البشرى العظيمة للنبي (عليه الصلاة والسلام).

وكان النبي قبل ذلك رأى أنه قد آن له أن يُرسل إلى أمراء العالم يدعوهم للدخول في الدين الجديد، فبعث كُتُبًا إليهم في سنة ٦٢٧،^٢ وختمها بخاتمه على ما جرت عليه عادة أهل الشرق، وكان نقش ذلك الخاتم «محمد رسول الله»، وكانت الكتب جميعها تدعو إلى الدخول في الإسلام والشهادة بأن محمدًا عبد الله ورسوله. وأُرسلت تلك الكتب إلى أمراء اليمن وعمان، واليامة والبحرين، وإلى الحارث «ابن أبي شمر الغساني» أمير العرب على حدود الشام، وإلى «جورج»، وسُمِّي «المقوقس» في الكتاب خطأً، وهو حاكم الإسكندرية

^٢ في هذا التاريخ بعض الشك كما هي العادة؛ فالظاهر أن أكثر مؤرخي العرب يجعلون السنة التي كتب فيها النبي تلك الكتب سنة ٦ للهجرة، وأولها ٢٣ مايو سنة ٦٢٧ للميلاد (انظر ما كتبه Evett تعليقًا على كتاب أبي صالح، صفحة ١٠٠، هامش ٣). أما Sale and Ockly فيجعلان تاريخ ذلك سنة ٦٢٩، ولكنهما يُناقضان ذلك بجعل ملك الفرس عند ذلك كسرى «أبرويز»، وهو المتوفى سنة ٦٢٨ (شهر مارس). ومن المعلوم أن النبي قصد إلى مكة غازيًا في فصل الربيع في العيد، وقد كُتبت الخطابات بعد عودته من الغزوة التي انتهت بالهدنة مع قريش؛ فلا بد أن تكون الغزوة قد وقعت في سنة ٦٢٧ حتى يمكن أن يبلغ كتابه إلى كسرى قبل عزله في مارس سنة ٦٢٨ كما يقتضيه الخبر؛ فإن الطبري لا يدع مجالاً للشك في أن الملك الذي بعث إليه النبي بالجواب كان كسرى «أبرويز»، وأن الخطاب جاء إليه قبل موته بشهور؛ أي لا بد أن يكون ذلك قبل نهاية سنة ٦٢٧؛ وعلى ذلك فنحن مَسوقون إلى أن نقول إن الخطابات أُرسلت في تلك السنة؛ وعلى ذلك يكون هرقل قد جاءه الخطاب في سنة ٦٢٧. أما القول الآخر الذي يجعل غزوة النبي في ربيع سنة ٦٢٨، فيدعو إلى رفض رواية الطبري رفضًا صريحًا، وذلك أمرٌ عظيمٌ صعب؛ فإن عملنا هذا يحملنا على صعابٍ أخرى؛ وذلك لأن الخطابات ما كانت تُرسل قبل شهر مايو، وقد كان هرقل عند ذلك في أرمينيا، وهذا القول مبني على تصديق رواية ابن إسحاق إذ يقول إن جميع الخطابات أُرسلت في وقتٍ واحد، وقد يكون كتاب فارس أُرسل قبل كتاب هرقل بسنة، على أن مثل ذلك الرأي غير قريب، وأن خيرًا لنا الاعتماد على ما رواه مؤرخو العرب في ذلك الشأن.

ونائب الملك في مصر،^٥ وإلى نجاشي الحبشة، وإلى كسرى ملك الفرس، وإلى هرقل قيصر الروم.^٦

فأما أمراء العرب، فقد ردَّ اثنان منهما ردًّا حسنًا وأسلما، وهما أمير «اليمامة» وأمير «البحرين». وأما أمير اليمن وعمان فقد ردَّا ردًّا فاحشًا،^٧ فدعا عليهما النبي. وأما النجاشي فقد أجاب جوابًا حسنًا ولم يبعد، ولكنه لم يُسلم. ولعل هذا موضع لأن نقول إن الحبشة هي البلاد التي لم يفتحها الإسلام دون كل البلاد التي أرسل النبي إليها الرسل. وأما «عظيم القبط»^٨ فقد وعد أن يرى لنفسه رأيًا في الأمر، وأكرم الرسول وهو

^٤ قال ابن إسحاق (نقلًا عن الدكتور Koelle في كتابه «محمد والإسلام»، صفحة ١٩٤ و ٣٣٢ و ٣٣٣):
إن الرسول الذي حمل خطاب النبي إلى عمان هو «عمرو بن العاص» فاتح مصر في المستقبل. ولكن يلوح لنا أن ذلك خطأ؛ لأن عمرًا لم يدخل الإسلام في ذلك الوقت. (انظر تعليق المعرَّب في هامش ٤.)

^٥ ابن إسحاق وهو الذي نأخذ عنه هذه الأخبار يقول قولًا صريحًا (وهذا بلا شك خطأ) إنه كان بمصر رجلٌ اسمه المقوقس، وقال إنه كان حاكم مصر الحقيقي في ذلك الوقت، وهذا الرجل إما أن يكون قد ولَّاه هرقل عند خروج الفرس من مصر، وإما أن يكون هرقل قد أقرَّه على ولايته التي كان عليها مدة حكم الفرس. ولكن الصعاب تحيط بكل هذه الخطابات وتواريخها، ومن الممكن أن تكون قد أرسلت في أوقاتٍ مختلفة كلما سنحت الفرص (انظر تعليق Hamaker على الواقدي، صفحة ٢٤، هامش ٥).

^٦ إذا قرأنا كتب العرب وجب علينا أن نذكر أنهم يذكرون لفظ «الروم» ويُفضّلونه على «الإغريق» أو «البيزنطيين»، وأهمية الاسم الأول واضحة من أن العرب كانوا لا يكادون يُطلقون على أهل الدولة إلا لفظ «الروم»، وأننا نعلم رأي الأستاذ Bury في النعي على المؤرخين الذين يُسمُّون دولة الروم في ذلك العصر بغير هذا الاسم (انظر مقدمة كتاب Later Rom. Emp.). ولكنني مع ذلك لم أتردد في أن أذكر «الحكومة البيزنطية» والمؤرخين «الإغريق»، وقد كان أهل الدولة يُسمُّون أنفسهم الروم، وكان لفظ «الإغريق» عندهم سببًا مُرادفة لقول «وثني».

^٧ جاء في كتاب الطبري غير هذا؛ إذ قال في حوادث السنة الثامنة: إن «عمرو بن العاص» أُرسلَ إلى «جيفر» و«عباد» ابني جلندي (بعمان)، فصَدَّقَا النبي وأقرَّا بما جاء به. ويذكر الطبري أن إسلام عمرو كان في السنة الثامنة، وهذا يؤيد أن رسالة النبي إلى عمان لم تكن في السنة السادسة كما يقول المؤلف. (المعرَّب)

^٨ قد بيَّنَّا في ذيل الكتاب عن «المقوقس» أن ذلك لقب أُطلق خطأً على الحاكم في هذا العصر. ويجب عليَّ هنا أن أرجع عن الرأي الذي بيَّنته في تعليقي على أبي صالح؛ فإن وظيفة من أرسل إليه النبي خطابه كانت بلا شك أعلى من وظيفة حاكم إقليم وحاكم قسم؛ فإنه لم يكن سوى «حاكم مصر»، ولقبه أغسطس، وأن إرسال النبي الكتاب إليه لدليل على عظم شأنه. أما الرأي الذي يجعل ذلك الحاكم حاكم قسم فإنه يصل بالقائلين به إلى حد السخف؛ فقد كتب المستر «ملن» في تعليق له على هذا الأمر في كتابه

«حاطب بن أبي بلتعة اللخمي»، وبعث معه هدية عظيمة كان فيها جارتان «مارية» و«شيرين»، وبغلة سمّاها النبي «لدل». ويزعم بعضهم خطأ أنها كانت أول بغلة عُرفت في بلاد العرب.^٩ وكذلك كان بين ما أهدى حمائرُ اسمه «نفور»،^{١٠} ومقدار من المال.^{١١} فأما «مارية» فقد أسلمت وتزوَّجها النبي، عليه الصلاة والسلام، وأحبّها، وماتت سنة ٦٣٦، فلم تشهد فتح مصر وخضوعها للعرب.

وأما رد كسرى فقد كان على طريقةٍ أخرى؛ إذ شقَّ كتاب النبي ومزَّقه وهو غضبان قد تولَّى كِبَره، وكتب إلى بازان^{١٢} عامله على إقليم «جَمِير» يأمره: «ابعث إليَّ برأس هذا

Eg. under Rom. Rule، صفحة ٢٢٤-٢٢٥: «ولعل جورج كان حاكمًا على إقليم «أغسطمنيكا»؛ فإن إقليمه غير معروف. وقد ذُكرت أسماء ولاية مصر وأسماء حكام إقليم الوجه البحري وأركاديا (الصعيد) في ذلك الوقت في كتاب «حنا النقيوسي» في موضعٍ آخر، وأن مقامه في الناحية الشرقية من مصر يجعله أول عظيم تأتَّى إليه كتب النبي.» وردًّا على ذلك نقول إن الحكام الثلاثة الذين ورد ذكرهم ما هم إلا حكامٌ حربيون، وإنه لمَّا لا يقبله العقل أن يقول قائلٌ إن النبي كان يعرف كل شيء عن ملك فارس، وعن حاكم الدولة الرومانية، وعن جميع أمراء العرب ورؤسائهم، وأما حاكم مصر فلا يعرف عنه شيئًا، بل أرسل كتابه بغير قصد فأسلم إلى أول من لقي الرسول من حكام الأقاليم، ثم رد عليه ذلك الحاكم. على أن مؤرخي العرب يجعلون الذي أرسلَ إليه الخطاب أكبر حاكم في مصر، وهذا هو الحق.

^٩ لعله يشير إلى رواية ابن سعد عن محمد بن عمر، عن موسى بن محمد بن إبراهيم، عن أبيه، قال: «كانت «لدل» بغلة النبي ﷺ أول بغلة رُئيت «في الإسلام»، أهداها له المقوقس، وأهدى له معها حمائرًا يُقال له «عفير»، فكانت البغلة بقيت حتى كان زمن معاوية.» ولا شك أنه فرَّق بين قوله أول بغلة رُئيت «في الإسلام»، وبين قوله أول بغلة رُئيت في «بلاد العرب». (المعرب)

^{١٠} جاء في كل الروايات التي رأيناها أن اسمه «يعفور» أو «عفير». (المعرب)

^{١١} أبو صالح (صفحة ١٠١)، ويزيد بعض المؤرخين أنه أهدى إليه سمناً وعسلًا كذلك.

^{١٢} لعله من المفيد أن نذكر هنا تاريخ حكم الفرس في بلاد العرب على وجه الاختصار؛ فقد كانت اليمن منذ القرن الرابع تحت حكم المسيحيين، مع أن أهلها كان أكثرهم من اليهود، ودخلت في القرن السادس تحت حكم الحبشة. ولما أراد أهلها أن يخلعوا نير الحبشة أرسلوا رسولاً من قبلهم «سيف» إلى إمبراطور الروم، فلم يرض أن يُساعد قوماً يريدون أن يثوروا على دولةٍ مسيحية. فذهب سيف إلى بلاد الفرس في سنة ٥٧٤، واحتال على «أنوشروان» فجعله يرضى بأن يرسل معه جيشاً من أهل السجون عُدتهم ٣٦٠٠، وجعل عليهم «هرزاد الديلاني»، وانتقلت هذه السرية في ثمانين سفن تحمل كلُّ منها ٤٥٠ رجلاً غير المئونة والعدة. فلما نزلوا دخل معهم كثير من الناس، وفتحوا صنعاء عاصمة البلاد. وقد ثار أنصار الحبشة بعد بضع سنين، فأرسل إليهم كسرى جيشاً آخر بقيادة القائد عينه فهزهم، وطرد الجيشان من بلاد اليمن، فانقضت بذلك دولة جَمِير، وأصبحت بلاد اليمن مع حضرموت ومهرة

الرجل الذي بالحجاز»^{١٣} فقال النبي عندما بلغه ما فعله كسرى بكتابه: «مُزَّق ملكه». فكانت نبوءة ودعوة عليه، وما مضى بعد ذلك إلا زمنٌ قصيرٌ حتى تحقَّقت.^{١٤}

أما ما كان من أمر هرقل فلنسنا ندري ما كان يدور بنفسه إذ هو خارج من مواكب الاحتفال عند مقدمه إلى عاصمة مُلكه بعد فتوحه في آسيا، أو عندما كان يسير وفي ركابه الظفر يشقُّ بلاد الشام نحو بيت المقدس حاملاً معه الصليب الأعظم؛ أكان عند ذلك يذكر ما وقع له وهو في معسكره منذ حين، إذ طلع عليه جماعة من فرسان البدو وعليهم رئيسهم «دحية بن خليفة» الكلبي يحمل إليه كتاب النبي؟ لا شك أن الإمبراطور قد سمع بما أجاب به من قبلُ ملك الفرس، ولعله كان عند ذلك قد أتاه نبأ مقتل رسول النبي في مؤتة،^{١٥} ولكنه مع ذلك أرسل ردًّا حسنًا، حتى إن بعض مؤرخي العرب خلق من ذلك قصةً منمَّقةً سخيفةً عجيبةً يذكر بها إسلام هرقل، ولم يكن شيء أبعد من ذلك الأمر عنه.

وعمان تحت حكم الفرس. وأخبار هذا العهد واضحة الدلالة على أن حكم الفرس كان عادلاً لا يكاد أحد يُحس له وطأة، وكان أتباع ديانة اليهود وديانة النصارى أحراراً في التعبد على ديانتهم (انظر Capt. R. L. Playfair's History of Arabia Felix (بومباي ١٨٥٩)، صفحة ٧٢-٧٧؛ وانظر Wright's Christianity in Arabia، صفحة ١٧٥-١٨٩). وكانت مملكة الحيرة كذلك خاضعة للفرس، وقد تنصَّر أميرها «النعمان أبو قابوس»، وحكم من ٥٨٩ إلى ٦١١، وكان في مبدأ أمره وثنيًا يُضحى بالآدميين. ولما تم تعميده صهر تمثالاً من الذهب للآلهة فينوس (الزهرة)، كان قومه يعبدونه. وهذه القصة واردة في كتاب Evagrius، الجزء السادس، الباب ٢٢. ويقول Wright إنها تتفق اتفاقاً ظاهراً مع ما ورد في كتاب العرب.

^{١٣} اخترنا أن نستعمل بعض لفظ رواية ابن جرير الطبري عدا ما جاء من ذكر القتل؛ فإنه غير مذكور بها؛ فإن الأصل الإنجليزي فيه خروجٌ كثير؛ إذ قال عن النبي على لسان كسرى The Impostor. (المعرَّب)

^{١٤} لعل هذه الملاحظة حقيقية، وهي تدل دالةً واضحة على أن الذي جاءه الكتاب كسرى وليس «شبرويه»؛ فقد حكم «شبرويه» ستة أشهر آخرها أغسطس سنة ٦٢٨، وجاء بعده الطفل الضعيف الذي قتله «شاه-ورز»، وهو القائد الذي اختاره هرقل للملك عندما رأى أن الملك محتاج إلى رجلٍ قوي، وكان هذا في صيف سنة ٦٢٩؛ وقد ظهر أن «شاه-ورز» ظالم من أفجر الطغاة، وقُتل في أوائل سنة ٦٣٠. وهذه التواريخ على ما يظهر لها ما يُعززها، ولكنها مع ذلك مُتَنَازَع فيها.

^{١٥} لا يمكن أن يكون المقصود هو «دحية الكلبي»؛ فإنه عاد إلى النبي، عليه الصلاة والسلام، بعد أن أدَّى رسالته إلى قيصر، ولكن لعله يقصد أنه أغار عليه قوم وهو في الطريق فسلبوا ما معه، وقد يكونون قتلوا أحداً ممن كان في صحبته. (المعرَّب)

وماذا عسى كان يدفعه إلى تصديق ما أتى به زعيمٌ عربي لم يعرفه، وذلك في حين كان ملكًا سيد الكتائب الكثيرة التي عركتها الحرب فأصبحت ضاريةً صعبة المراس. وعلى ذلك فقد سار هرقل في سبيله، ولم يُعكر شيءٌ صفاءه، ولم يُعر أمر تلك الرسالة اهتمامًا، ولكن فيما كان هرقل يسير في موكبه من الباب الذهبي بين الطرق المتعرجة قاصدًا إلى الكنيسة القائمة على جبل الزيتون ليقيم بها الصليب الذي استنقذه، وفيما كانت الناس في بيت المقدس يبكون مما في نفوسهم من سَورة قد غلبت عليهم جميعًا، حتى لقد بكى من كانوا منهم يُنشدون أناشيد النصر؛^{١٦} كانت سَريّة من ثلاثة آلاف فارس أرسلها النبي تسير في الصحراء إلى مؤتة لتتأّر لرسوله الذي قُتل. ومن ذلك الحين بدأت الحرب مع الدولة الرومانية، فلم تنتهِ حتى كانت سنة ١٤٥٣، وفيها سلّمت القسطنطينية للإسلام، ونُقش اسم النبي العربي حيث هو اليوم على جدران الكنيسة الكبرى كنيسة «أيا صوفيا». وقد جاءت جنود الدولة فالتحمت بجيش العرب يقوده زيد بن حارثة قُرب «مؤتة»، وكانت صدمة القتال عنيفة، فقتل أكثر القادة حتى ولي القيادة خالد بن الوليد، واستطاع بما له من مهارة فائقة في الحرب ورأيٍ سديد أن يحفظ المسلمين من القتل، وقد سُمّي من ذلك الحين بسيف الله، فانحاز بمن بقي منهم، وسار إلى المدينة في أسفٍ شديد، ولكن النبي تلقّاهم ولم تفلُ الهزيمة من عزمه. وما أتى آخر شهر أكتوبر حتى جهز عمرو بن العاص في سرية صغيرة وبعثه إلى أكناف الشام، وانتظر كي يتم نشر الدعوة في بلاد العرب ثم يخرج إلى من حوله فيُنْاجِزهم في حربٍ عظيمة. وقد تم له فتح مكة ثم انتصر في حُنين، فسار ذكره وسادت هيئته بعد ذلك كلُّ ربوع بلاد العرب.

ثم أخذ في إعداد جيش، وجأهر بأنه لغزو فلسطين، يدفعه إيمانه وما في قلبه من شعورٍ قوي بأمانته إلى الاستهانة بما قد يلقي من العقبات، ولكن كثيرًا من أصحابه استصعبوا الأمر، فدلّ ذلك على أن إيمانهم لم يعصمهم من هيبة هرقل. وكان يحب أن يجتمع عنده مائة ألف رجل مجهّزين بالعدد، ولكن لم يجتمع إليه إلا ثلاثون ألفًا، وتخلّف عنه المنافقون والمعدرون الذين ادّعوا المرض هربًا. وسار في هذا الجمع إلى «تبوك»، وهي في نصف الطريق إلى مؤتة، فأقام بها عشرة أيام ولم يلقَ كيدًا. ولعل ربيئته قد حملت

^{١٦} ذكر «سبيوس» ما كان يشمل الناس من الفرح في ذلك اليوم، ثم ذكر بعد ذلك بكاءهم ونحيبهم وذرفهم للدمع، وذكر أن ذلك عمّهم جميعًا من الإمبراطور والأمراء والجنود وأهل المدينة، حتى «لم يكن أحدٌ يغني أناشيد الصلاة».

إليه من الأخبار ما جعله لا يتقدم إلى الشمال إلى أبعد من ذلك، أو لعله عاد لقلة الزاد والماء معه؛ فإنه قد عاد إلى المدينة وقضى بها عامًا يُعد جيشًا لغزوة جديدة. وفي أثناء مقامه في «تبوك» عقد عهودًا مع كثير من أمراء العرب، وأرسل خالدًا في أربعمئة فارس إلى أمير «دومة» النصراني، فنزل عليه على غرة منه وأسرّه، ثم أسلم ذلك الأمير، وأخذ منه النبي أرضه ومدينته وحصنه وثلاثة آلاف من الإبل وأربعمئة درع.^{١٧}

وعلى كل حال فإن غزوة «تبوك» وإن لم يصل النبي منها إلى غرضه من لقاء الروم لم تؤخر سير الإسلام؛ فقد تتابع أمراء العرب إلا قليلًا منهم على الدخول في الإسلام، وشهد ذلك العام دخول الناس جميعًا تحت لوائه؛ ومن ثم سُمي «عام الوفود». وكانوا جميعًا يتبعونه ويرونه سيدًا وقائدًا ورسولًا من عند الله، بعضهم يرى ذلك صدقًا عن عقيدة وإيمان، وبعضهم يترأى ذلك خوفًا ونفاقًا. وفي عام ٦٣٢^{١٨} حج النبي إلى مكة حجة الوداع، وقام بين المؤمنين لا يحصرهم عد، وعلمهم شعائر الحج إلى الكعبة التي أصبحت بيتهم الحرام بعد أن كانت معبد الأوثان، وقرّر شعائر الحج التي لا تزال متبعة إلى اليوم. وبعد شهرين من مُنصرَفه من الحج أخذ يدعو العرب إلى غزو الروم، وجعل قيادة الجيش إلى أسامة ابن مولاة زيد الذي قُتل في وقعة «مؤتة»، ولكنه مرض بعد ثلاثة أيام من عقده لأسامة على الجيش، وكان مرضه بالحمى، وتوفي من مرضه ذاك بعد قليل.

على أن وفاة النبي لم تُضعف الإسلام، بل شَدَّت ساعده؛ فإنه اهتزَّ حينًا، ولكنه كان راسخ الأساس؛ فلم تكن تلك الهزة التي جاءت من داخل جزيرة العرب لتُحدث فيه أثرًا. وقد مات النبي بعد أن أتم ما تآقت إليه نفسه في حياته، وإن لم يكن ذلك في الوقت الذي كان فيه على ذروة النصر والقوة، فكان في ذلك على غير ما كان عليه هرقل عند موته. وكان النبي لا يشعر عند موته بما يُعكر صفاءه من أنه أخفق، أو أنه قد مضى عزه وتقادم العهد على نصره، بل إنه لو أُتيح له أن يطلّع على الغيب لعرف أنه قد أَلَّف بين قومه وألّهم، فأصبحوا وقد خَلَفهم قوة ذات بأس في الدين وذات أثر في السياسة، وأنها ستفتح العالم بعد وفاته.

^{١٧} انظر كتاب الدكتور Koelle «محمد والإسلام» (صفحة ٢٠٧-٢١٠).

^{١٨} وقيل إن تاريخ ذلك ٩ مارس، «الظاهر أن هذا ثابت لا خلاف فيه». انظر كتاب المستر ر. ل. ميشيل Egn. Calendar، صفحة ٣٥.

وكانت بلاد العرب قد صارت يداً واحدة قبل موت النبي، وقد انقطع بسقوط كسرى ما كان بين الفرس واليمن وجنوب أرض العرب من علاقة السلطان، في حين أن هرقل لم يعمل على تقوية سلطانه وتحديدده في شمال الجزيرة، بل تركه كما هو ظلاً غير حقيقي من الهيبة. ولا شك في أن جُل نصارى العرب كانوا على المذهب «المونوفيسي»، وأنهم لذلك كانوا لا يثقون برأي الإمبراطور في السياسة، على أنهم كانوا ضعفاء لا يستطيعون دفع أعداء الدولة.^{١٩}

وإذا كان ثم شيء يتم به جمع جزيرة العرب لتصبح يداً واحدة تحت سلطان واحد، فقد قام به أبو بكر خليفة رسول الله وقد بايعه الناس بعد النبي؛ ففي سنة واحدة أرسل «أسامة» في بعث إلى الشام، وكان موقفاً منصوفاً، وأرسل خالداً ذلك القائد الشهم المغوار، ففضى على مُسَيْلِمة الكذاب الذي ادّعى النبوة في بلاد اليمن. وكان النبي قد أوصى وهو على فراش الموت ألا يبقى في بلاد العرب إلا دين الإسلام. والظاهر أن ذلك تم بلا تريث ولا مهل؛ فقد أخرج المسيحيون من الجزيرة ولم يبقَ منهم فيها أثر، وكذلك قُضي على ما كان عندهم من العلوم والفنون والآداب.^{٢٠}

وليست لدينا صورة كاملة عن الفنون في بلاد العرب إذ ذاك، ولكننا نستطيع أن نعرف شيئاً عن تقدّمها مما يروى لنا من وصف كنيسة صنعاء، وهي التي نالها المسلمون بالأذى وهدموها، وهي من بناء «أبرهة الأشرم» عامل ملك الحبشة على بلاد اليمن، وذلك بعد منتصف القرن السادس بقليل. ويروى أن الملك كان شديد العناية بأمر بنائها وزخرفتها، فكان يقضي الوقت كله نهائراً وليلاً فيها، وكانت تُشبه كنائس الروم في رسمها؛ فكانت الأعمدة العالية من المرمر الثمين تفصل ما بين وسطها وجناحيها، وكان ما فوق الأعمدة من القباب وأعالى الجدران يزينه زخرفٌ بديع من فسيفساء الذهب والألوان، وتحليها

^{١٩} انظر كتاب ريت Early Christianity in Arabia، صفحة ١٨١.

^{٢٠} هذا كان في أول عهد عمر. وروى الطبري أن أول بعث بعثه عمر بعث أبي عُبَيْد، ثم بعث يعلى بن أمية إلى اليمن، وأمره بإجلاء أهل «نجران» لوصية رسول الله ﷺ في مرضه بذلك، ولوصية «أبي بكر»، رحمه الله، بذلك في مرضه، وقال: «اتَّهتُمْ ولا تَفْتَنْتُمْ عن دينهم، ثم أَجْلِهِمْ من أَقام منهم على دينه، وأقرّر المسلم، وامسح أرض كل من تُجلى منهم، ثم خَيَّرْهم البُلْدان، وأَعْلِمْهم أَنَّا نُجْلِيهم بأمر الله ورسوله ألا يُترك بجزيرة العرب دينان، فليُخرجوا من أَقام منهم على دينه، ثم نُعْطِيهم أرضاً كأرضهم إقراراً لهم بالحق على أنفسنا ووفاءً بدمتهم ... إلخ.» (المعرب)

الصور. وأما أسفل الجدران فقد كان يُغطّيها إفريز من المرمر، وكذلك كانت الأرض، وكان المرمر من ألوانٍ مختلفةٍ منسّقةٍ تنسيقًا جميلًا. وكان المحراب يفصله حاجزٌ من آبنوسٍ مطعّمٍ بالعاج بديع النقش، وكانت نقوش الذهب والفضة تُغطي البناء من داخله. وكانت الأبواب تُغطّيها صفائح من الذهب مساميرها من الفضة، أو صفائح من الفضة عليها مسامير كبيرة من الذهب. وأما الأبواب التي كانت تُفضي إلى المحاريب الثلاثة فقد كانت تُغطّيها صفائح كبيرة من الذهب عليها حلية من الجواهر، وكان على كل صفيحة من تلك صليبٌ بارز من الذهب والجوهر، في وسطه شكلٌ خزامي من حجرٍ أحمر، وتُحيط به زهورٌ زخرفية من الذهب والجواهر، أو من الميناء المختلفة الألوان. تلك كانت الكنيسة العظمى التي ساعد «جستنيان» «أبرهة» في بنائها.^{٢١} ولم تكن كنيسة «أيا صوفيا» ذاتها بأعلى زينة ولا أبدع في الصناعة منها.

ولعل هذا الوصف المجلل يحمل إلينا صورة من المدنية التي وجدها الإسلام في بلاد العرب، غير أن العرب كانوا عند ذلك لم يُقبلوا على الصناعات والفنون، ولم ينمّ لهم ذوق فيها؛ ولذلك لم يدرك المسلمون من تلك الثروة العظيمة ومن ذلك الجمال البارِع إلا أنها كانت للغنيمة إذا كانت مما يُغنم، أو للتخطيم إن كانت صورًا أو دُمى. ولسنا نعرف على وجه البت في أي وقت كان هدم هذه الكنيسة وسواها من أبنية النصارى. ويقول «ريت» إنه إن بقي في جزيرة العرب أحد من النصارى في سنة ٦٣٢^{٢٢} فإنه لم يبق بها إلا قليل، ولم تكن الأبنية وقتئذٍ لتترك كما هي أو تُتخذ مساجد للمسلمين، كما حدث في غير ذلك الوقت وفي البلاد الأخرى؛ لأن الإسلام كان في أول أمره شديد الوطأة على الدين المسيحي، وآثاره يمحوها ويُعفي أثرها، كما كان قبل ذلك يوقع باليهود وعبدة الأوثان. ولا شك أن المسلمين كرهوا ما في كنائس النصارى من كثرة الصور والرسوم المنقوشة بالألوان، فحقّ لهم بعض الحق أن يخلطوا بين المسيحية وعبادة الأوثان. ومهما يكن من ذلك الأمر

^{٢١} انظر كتاب «أبي صالح»، صفحة ٣٠٠-٣٠١ وهامشها. وقد يُفهم من قوله وجود كنيسة كبرى في أيامه، ولكن من المؤكد أنه أخذ عن الطبري، ولعله أخذ عن نسخة خطية أقدم مما عندنا اليوم.

^{٢٢} انظر «أوكللي» صفحة ١٨٧. ومع ذلك فهو ينقل عن «أسمان» أن صنعاء كان لها أسقف في القرن الثامن، وأن اليمن كان له قسيس في القرن العاشر. ولعل الأسقف كان أسقفًا اسمًا، وكان منفقًا أو غريبًا. وقد نجد وصفًا حسنًا للمسيحية في العرب قبل الإسلام في كتاب (F. M. E. Pereira) Historia das Martyres do Ngran.

فقد أصبح المسلمون جميعاً في جميع بلاد العرب، وقبِلَتهم الكعبة، وإمامهم القرآن، قد ضَمَّهم دينٌ واحد وحكمٌ واحد في عبادةِ إلهٍ واحد، سواء أكانوا قبل ذلك نصارى أو يهوداً من الفرس أو السودان أو العرب.

وكانت دولة العرب التي قامت عند ذلك دولة حلفاء عدة يضمُّها حكمٌ جمهوري، وذهبت مكة بزعامتها. وقد رأى «أبو بكر» وزعماء المسلمين ما رآه النبي من قبل، وذلك أنهم إذا شاءوا أن يحفظوا على الدولة تماسكها، ويَتَمَّوا عليها اتحادها؛ فلا بد لهم أن يبعثوا البعث لغزو ما يليهم من البلاد. وكانت بلاد فلسطين للعرب بلاداً موعودة، كما كانت تلك الأرض موعودة لليهود، أرضاً تفيض لبناً وعسلاً، وكان حب القتال غريزة في العرب، وقد زادهم توقُّداً إيمانهم بأن عليهم واجباً دينياً يؤدونه؛ فاجتمعت لهم صفتان ما اجتمعتا في قوم إلا صار بأسهم شديداً، فلما اجتمعتا للعرب أصبحوا ولا يكاد شيء يقف في سبيلهم. وكتب أبو بكر إلى رؤساء القبائل من العرب لانتداب الناس إلى المدينة ليخرجوا للقتال، وقال لهم إنه بعث إليهم ليُخبرهم أنه قد عزم على أن يرسل المؤمنين إلى بلاد الشام لينزعوها من أيدي الكافرين، وأنه يُعلمهم أن الجهاد في الدين طاعة لأمر الله.^{٢٣} فما هو إلا قليلٌ حتى اجتمع لديه جيشٌ عظيم، ثم عقد عليه ليزيد بن أبي سفيان، وكان عمرو بن العاص على قسم منه.^{٢٤} وكان عمله هذا جرأةً عظيمة؛ فإنه حادَّ دولتي الفرس والروم، وأغزى العرب بلادهما، ولكن الأمر كان أهون في الحقيقة مما يلوح للناس؛ فإنه من الخطأ أن نتصور أن العرب قبل الإسلام كانوا كلهم يعبدون الأوثان، كما أنه من الخطأ أن نتصورهم جميعاً في عزلة عن العالم تفصلهم عنه مفازات الصحارى، ويعيشون في أرضهم لا يعرفهم أحد، ثم جاء الإسلام ففوّى جموعهم على اقتحام الفيافي، والخروج إلى أمم العالم يغزونها؛ فليس شيء أبعد من هذا عن الحقيقة. ولا شك في أن ضعف أسدي الروم والفرس وما كان بين النصارى من الشحنة والبغضاء، وما انبعث في نفوس العرب

^{٢٣} أوكلي، صفحة ٩٣.

^{٢٤} جاء في رواية الطبري: «فأمدَّ عمرًا ببعض من اجتمع إليه وأمره على فلسطين، وأمره بطريق سَمَّاها ... إلخ. وكتب إلى الوليد (ابن عقبة)، وأمره بالأردن، وأمدَّه ببعضهم. ودعا يزيد بن أبي سفيان فأمره على جندٍ عظيم هم جمهور من انتدب له، وفي جنده سهيل بن عمرو وأشباهه من أهل مكة، وشيَّعه ماشياً. واستعمل أبا عبيدة بن الجراح على من اجتمع، وأمره على حمص، وخرج معه وهما ماشيان والناس معهما وخلفهما.» (العرب)

من الإيمان، وما كان فيهم من حب الفياء والغنيمة في هذه الحياة، وما كانوا يأملونه من نعيم الآخرة، لا شك في أن ذلك كله كان عاملاً قوياً على فوز غزاة العرب في غزواتهم، ولكن لعله قد كان أكبر من كل ذلك أثراً في فوزهم أنهم كانوا يمتنون بصلات وشيجة من قرابة الجنس إلى طائفة كبيرة من أهل البلاد التي غزوها؛ فقد كان العرب منذ الأزمنة الغابرة ينزحون إلى ما يلي بلاد الفرس والشام، وإلى ما بعد الحد الفاصل من الإقليمين من الشرق، فيقيمون بتلك الأرض أحياناً، ويضربون في أنحائها أحياناً أخرى، وينتجعون بلاد الدولتين فيجوسون خلالها التماساً للتجارة، أو يشنون عليها الغارة.^{٢٥} وكان بعض هذه القبائل العربية يدين لهرقل بطاعة لا تتعدى اسم الطاعة، وعلى مثل تلك الحال كان بعضهم مع كسرى، على حين كان بعضهم معتزلاً لا إلى هؤلاء ولا إلى أولئك، وكانوا جميعاً لا يحجمون عن نصره أي الدولتين بسيوفهم إذا تبين لهم وجه النفع معها.^{٢٦} وكانت طلائع جيوش هرقل من العرب، في حين أن منهم قوماً كانوا يُغيرون على آسيا الصغرى، وهم قوم «طوال الشعر» ذكرهم «جورج اليسيدي».^{٢٧} وكان أول نصر لهرقل يوم انتصر على هؤلاء، وقيل إن جُل جيش الروم في «مؤتة» كان من العرب، وكانت منهم كتيبة خيل بارعة مع كسرى تُساعده على فتح الشام ومصر.

فوجد الإسلام على ذلك بين هؤلاء العرب الضاربين على التُّخوم عُدَّة عظيمة من رجال الحرب شبيهين بما كان من بلاد العرب ذاتها من جنده. فما كان على المسلمين إلا أن يُدخلوا هؤلاء العرب في الإسلام، ويُشعروا قلوبهم عقيدتهم، ويُثيروا فيهم روحه، فيصبحوا لهم عِيبة ومُسْلحة. ولم يكن الأمر في أوله بالهين؛ فقد كان أكثر هؤلاء العرب نصارى،^{٢٨}

^{٢٥} نقرأ في أخبار القرن الرابع نفسه أن العرب كان لهم شأن يُذكر في الدفاع عن القسطنطينية وصد القوط عنها (انظر كتاب الدكتور Hodgkin، وهو Italy and Her Invaders، الجزء الأول، صفحة ٢٨٤ (أكسفورد ١٨٩٢)).

^{٢٦} وهكذا يقول «زكريا المتليني» إن العرب أغاروا على أرض الدولة الرومانية بأمر من ملك الفرس (صفحة ٢٠٦)، ثم في صفحة ٢٣٢ نقرأ عن «أهل بلاد العرب»، وأنهم يُحاربون مع جستنيان ليُخمدوا ثورة السماريتانيين.

^{٢٧} كتاب De Exped. Pers. Acro، الجزء الثاني، صفحة ٢٠٩.

^{٢٨} كان القديس «سيمون أستيليتس» عربي المولد، وهو مثل من أمثلة التعصب في المسيحية. وإنا والحق نشعر بشيء من التردد في وصفه بهذا الوصف؛ لأنه قد ضحى تضحية مدفوعاً بدافع طيب وإن كان مُخطئاً.

وكان كثير منهم يُقاتلون مُستميتين في سبيل دولة الروم ودين المسيح،^{٢٩} غير أنه قد كان منهم من أثار علاقة الجنس، أو كان غير حريص على دين لم يفقه فيه، في حين أنه قد كانت منهم طائفة انحازت على حذر، فلم تكن مع هؤلاء ولا مع أولئك، مُتربصةً حتى يتبين لها لمن الغلبة، فتكون مع الظافر وهي آمنة. ومهما يكن من الأمر فقد كانت صلة الجنس تجعل رجحان الميل إلى المسلمين.

ولعلنا نجد عذرًا إذا نحن سُقنا بعد ذلك رأيًا آخر نُمهد به مجملين؛ وذلك أن فوز المسلمين كان له سببٌ آخر، ألا وهو ما حل بالمسيحيين من الخذلان والوهن، وهو يعدل في شدته ما كان عند المسلمين من إيمان وقوة. قال «قدينوس»: «على حين كانت الكنيسة تحتوشها الملوك ومن لا يخشون الله من القسوس، خرج من الصحراء عملاق ليُعاقبنا على ذنوبنا.» هذه كلماته التي ذكر فيها نشأة الإسلام، وهي كلمات قليلة، ولكنها تدل على أن المسيحيين كانوا يشعرون أن محمدًا كان رسولًا من الله، أو هو على الأقل سوط من الله أرسله عليهم، وهذا شعورٌ يظهر على لسان كثير ممن كتب من المسيحيين في ذلك الوقت، أمثال «سبيوس» الأرمني.^{٣٠} وإنه لأمرٌ معروفٌ أنه إذا نزلت بقومٍ نازلة من هزيمة قالوا إن ما أصابهم كان عقابًا على ذنوبهم. وإن من فُكر وجد أن هذا القول لم يُخطئ الصواب ولم يبعد عن الحقيقة، ولكن يلوح لنا أن في قول هؤلاء الكتاب شيئًا من الحزن المُبرح أكثر مما نراه في مثل هذه الأحوال؛ فإنهم يُحسُّون أن النصراري قد وُزنوا والعرب في كَفَتَيْن، فرجح العرب وشالت كفتهم، وأن المسيحيين قد أصبحوا غير جديرين بأن يكونوا

^{٢٩} انظر مثلاً رواية «أوكل» عن وقعة اليرموك، صفحة ١٩٤ وما بعدها، وانظره كذلك لما جاء عن العرب المسيحيين في صفحات ١٤٤-١٤٥، ١٧٢، ٢٢٨-٢٢٩، ٢٣٢ ... إلخ. ويحكي «حنا مسكوس» قصة رجل غريب لقي امرأةً أعرابية، فسألها عفوًا قائلًا: «مسيحية أم وثنية؟» (Pr. Spit. Cap. 136). وهذا كان بالطبع قبل الإسلام، ولكن بعض طوائف العرب المسيحيين بقيت في فلسطين إلى ما بعد فتح العرب لها؛ فإن «أبا الفرج» يذكر أسقفًا لقبائل المسيحيين في أول القرن الثامن (كتاب أبي الفرج: تاريخ الكنائس، الجزء الأول، المجموعة ٢٩٤).

^{٣٠} نُورد قوله، وهو قولٌ عجيب: «في ذلك الوقت ظهر رجلٌ من ولد إسماعيل اسمه محمد كان تاجرًا، وقال للناس إن الله أرسله بدعوة الحق. ولما كانت الدعوة من الله اجتمع الناس بأمره ودانوا لشريعته، وهجروا عبادة الأوثان الباطلة، ونابوا إلى الله الحي القيوم الذي ظهر لأبيهم إبراهيم، وقد أمرهم محمد ألا يأكلوا الموقوذة ولا يشربوا الخمر ولا يكذبوا ولا يزنوا.» والعجب في أن «سبيوس» كان مسيحيًا، وكان فوق ذلك أسقفًا.

دون غيرهم هُداة الناس إلى سبيل الله. وليس من العسير أن ندرك كيف قوِيَ الإسلام بما وقع في قلوب المسيحيين من هذا الخوف وتوقُّع البلاء؛ فقد كان قسوسهم وجندهم في ذلك سواءً، وقد كان «لوقا» الذي أسلم مدينة حلب للعرب مُمتلئ القلب بما كان يُبشِّر به قسيس من أنه كان محتومًا أن يفتح العرب البلاد، وكان «بازل» الذي أسلم مدينة صور قد أخذ عن الراهب «بحيرى» ما جعله يترك الروم ويُوصي أهل الدولة الرومانية^{٣١} بدين الإسلام. وهاتان الروايتان قد جاءتا عن طريق العرب، وقد تكونان هما وأمثالهما أفاصيص وهمية لا حقيقة لها، ولكنها تدل على أمر واحد لا شك فيه ولا يُكذبه التاريخ، وذلك أنه قد شاعت نبوءة بين بعض المسيحيين فارتجفت لها أفئدتهم، وهي أن الإسلام حق، وأن نصره محقّق.

^{٣١} كتاب «أوكلبي»، صفحة ٢٣٠ و٢٥٢.

الفصل الثاني عشر

فتح العرب للشام

لما انقضى مُقام هرقل في بيت المقدس وعاد أدراجه إلى الشمال في «فلسطين»، لم يكن بعدُ قد بدا له ما في الإسلام من خطر عليه، وقد كان النبي (عليه الصلاة والسلام) عند ذلك قد فاز ونشر الإسلام في جزيرة العرب، وبلغ ظل الإسلام أكناف الدولة الرومانية، ولكن الإمبراطور لم يرَ في ذلك إلا ما اعتادت الدولة أن تصمد له من غارات أهل الصحراء، وكان هذا أمرًا مألوفًا؛ فإنه لو أدرك عند ذلك حقيقة ما في ثنايا الإسلام من الخطر لكان قد سارع إلى مُنازلته، ولعله كان يستطيع أن يقضي على دولة العرب في أول نشأتها ويمحو أثر الإسلام^١ من التاريخ، لو كان اتخذ الحيطة وأعدَّ العُدَّة قبل فوات وقتها، وكانت قوة عقله تُمكنه من ذلك، وعنده موارد المال لا تزال مع ما نزل بها من ضعف كافيةٍ لِمَا كان دونه. ولكن قضى الله أن ذلك لا يكون؛ فإن واجبه كان يُناديه أن يُسرع بالسير من الجنوب، وكان قلبه مهمومًا بأمر البلاد التي في أكناف الدولة حريصًا على تنظيمها حسب نصوص المعاهدة مع الفرس، وكذلك كان عليه أن يدبّر أمر الأموال وأمر الحكم في كل البلاد الشرقية التي اضطربت أمورها في سنوات الحرب الست، وكان فوق كل ذلك يحب أن يُنفذ ما اختمر في ذهنه منذ زمن طويل من أمر الديانة المسيحية وتوحيد مذاهبها، حتى يقوم التوحيد على الوفاق لا على الجبر والاضطرار. وكان يظن أن زعماء الكنيسة يستطيعون أن يخلقوا صورةً جديدةً من المذاهب تخلب الأبواب وتسحرها. فإذا ما تم له صهر مذاهب الخارجين وأهل الشقاق والخلاف، وأخرج منها مذهبًا خالصًا مصفًى لا يدخل إليه الخلاف من بين يديه ولا من خلفه؛ كانت عند المسيحيين قوةٌ لا تقف دونها قوة أعداء الدولة والصليب!

^١ جاء في الأصل: «ويمحو اسم محمد».

وسار الإمبراطور عند مُنصرَفه من بيت المقدس إلى جزيرة ما بين النهرين،^٢ وكان طريقه عن دمشق فحمص فمدينة «بيرويه» فهيرابولس فأذاسة، وكانت «أذاسة» موطن آبائه، وكانت موطن القديس «أفريم» أبي الكنيسة «السورية»،^٣ وكذلك كانت مشهد اليعاقبة (المونوفيسيين)؛ لأنها كانت مَقَرَّ «يعقوبوس بارودايوس»، وكان ذلك المذهب هو السائد في الأديرة المجاورة وعدتها ثلاثمائة، وفي معظم بلاد أرمينيا والشام ومصر، وكانت أذاسة فوق كل ذلك موضعًا ذا خطرٍ عظيم في السياسة لوقوعها بين دجلة والفرات، وقربها من بلاد الأرمن والفرس وسوريا، فلم يكن بلدٌ أصلح منها لِمَا عزم عليه الإمبراطور من الأمور.

وحادث هذه المدة ذات عُقد يتعذر على المرء أن يحلّها؛ فإنه قد يستبين خيطًا منها في ديوان من الدواوين، وبضعة خيوط أخرى في ديوان سواه، ولكن تلك الخيوط لا صلة بينها؛ ولذلك يصعب على الإنسان مهما أوتي من الصبر والأناة أن يُسوِّيها ويجمع بينها. وعلى كل حال فإننا نستخلص أنه في سنة ٦٣١ ذهب الإمبراطور إلى «هيرابولس»، وبدأ فيها تحقيق ما كان يرجو إنفاذه من توحيد الكنيسة، واختار «أثناسيوس» رئيسًا لأساقفة «أنطاكية»، وجعل «قيرس» رئيسًا لأساقفة الإسكندرية. غير أنه أخطأ خطأ كبيرًا في اختيار «قيرس» هذا، وسنصف بعد قليل سيره إلى مصر، ونرى أي نكبة حلت في تلك البلاد بما كان الإمبراطور يسعى لتحقيقه من الآمال؛ فإنه لقي مقاومة ومخالفة من كل جانب، فخالفه الزعيم الملكاني «صفرونيوس» وشيعته، وخالفه كذلك كل القبط قسوسهم وعامتهم، وسنرى بعد ذلك كيف انقلب «قيرس» فقلب للقبض ظهر المجن، وحارب مذهبهم؛ إذ رأى أنه لم يستطع أن يدخلهم بالحسنى في المذهب المونوفيسي، وشرع يحملهم على الخروج من مذهبهم جبرًا واضطرارًا بالعسف والاضطهاد.

وكان الأمر في بلاد الشام على ما كان عليه في مصر؛ إذ أخفق سعي الإمبراطور هناك، فأراد حمل الناس على ما أراد بالاضطهاد، فكان «قيرس» بعسفه واضطهاده يهدم ما بناه هرقل بحروبه وفتوحه، ويُمهد السبيل للإسلام في مصر، على حين كان الاضطهاد في الشام يُمهّد السبيل له هناك. غير أن الأمر في بلاد الشام لم يبلغ من الشدة ما بلغه في مصر؛ فقد كان «أثناسيوس» صاحب كياسة وأناة، وكان «قيرس» خلواً منهما، وكان لوجود

^٢ سبيوس.

^٣ درابريون، صفحة ٢٨٦، وانظر كذلك صفحة ٢٩٩ لما سيأتي بعد.

الإمبراطور نفسه في الشام أثر في تخفيف حدة الخلاف ومنع الخروج،^٤ (*) ولكن لم يمض كبير زمن حتى ظهر الضرر المحقق الناشئ من سعي الإمبراطور في أمر الكنيسة. وقد توسّل الحبر القدير «صفرونيوس» إلى «قيرس» توسلاً حاراً ليعدل عن عسفه، فلم يُجده ذلك شيئاً، فسافر إلى القسطنطينية لكي يُخاطب البطريق «سرجيوس» في ذلك الشأن، وكان «سرجيوس» من خير من ولي أمر الكنيسة الشرقية وأوضحهم عقلاً، ولكنه كان صاحب المذهب المونوثيلي الذي أراد به التقريب بين المذاهب، ولم يكن يستطيع إنكار ذلك المذهب، وحاول أن يُقنع «صفرونيوس» أو يستميله بكل ما أوتي من قوة في الحجة، وبلاغة في الخطاب، وخلاصة في الخلق، ولكنه لم يُفلح، وعاد «صفرونيوس» إلى الشام آسفاً كتيباً. ولعله ذهب بعد ذلك إلى «هرقل» ليبذل معه من الجهد مثلما بذل مع «قيرس» و«سرجيوس»، ولكن لا يذكر التاريخ حدوث ذلك اللقاء بينهما. أما نحن فنرى أنه لا بد أن يكون قد حدث ذلك اللقاء؛ فهو يتفق مع سائر ما نعرف من الحوادث، وبغير حدوثه لا يمكن أن نفسير العلة التي من أجلها اختار «هرقل» «صفرونيوس» ليكون كبير أساقفة «بيت المقدس»، وقد بقي ذلك المنصب شاغراً منذ مات «مودستوس» في سفره إلى الشمال مع الإمبراطور. ومهما يكن من الأمر فإنه من المحقق أن «صفرونيوس» لم يُخفف من

^٤ يُورد أبو الفرج (ابن العبري) روايةً مخالفة لهذه لما كان بين الإمبراطور وأنستاسيوس من العلاقة (تاريخ الكنائس، الجزء الأول، المجموعة ٢٧١-٤)، ويقول: إن الإمبراطور حُرِم من الاتصال بالمؤمنين في أذاسة، وإن في «مبوج» جاء «أثناسيوس» ومعه اثنا عشر أسقفًا، وعرضوا مذهبهم على «هرقل» فقرأه ومدحه، ولكنه أوْعز إليهم أن يقبلوا مذهب «خلقيونية»، ولما أبوا ذلك كتب «هرقل» أمرًا لكل الدولة قال فيه: «كل من يأبى الطاعة للمجمع يُجَدع أنفه، وتُصلم أذناه، ويُهدم منزله». فدخل كثيرون عقب ذلك في مذهب المجمع، وسار أهل حمص وسواها فارتكبوا كثيرًا من أعمال الوحشية، وأحرقوا كثيرًا من الكنائس والأديرة. وإن من الصعب أن نفهم سبب هذا، ولكن هذه الرواية جاءت في كتاب رجل لا يُعرف عنه ميل إلى آراء المونوثيليين التي كانت تُعزى إلى «أثناسيوس»، والتي كان بلا شك يعتقدّها، ولكنه قد خرج عليها فيما بعد. وأما فيما يتعلق بالصعوبة الأخرى، وهي أن «أثناسيوس» كان بطريق أنطاكية قبل أن يتفق أي اتفاق مع «هرقل»، فقد رأينا أن زيارته لمصر بصفته بطريق أنطاكية كانت سنة ٦١٥، ونظن أن تفسير الأمر كله كما يأتي: لما فتح الفرس بلاد الشام في سنة ٦١٤ غَزِل «أثناسيوس» عن ولايته للدين فعلاً وإن لم يكن شرعاً، وما كان ليعود إلى ولايته إلا بعد الصلح بأمر من «هرقل»، وقد رضي الإمبراطور بإعادته مع أنه «مونوفيسي» على شروط الاتفاق الذي وقع بينهما، فرضي «أثناسيوس» بهذا، ولكنه بعد رجوعه إلى الولاية رأى أنه لا يستطيع أن يحمل الناس على ما ركب هو، فرجع عن الاتفاق رجوعاً صريحاً، فقابل الإمبراطور ذلك بأن أمر بالاضطهاد.

وطأة عداوته للمذهب المحدث مذهب الوفاق، وكان من أول ما قام به بعد ولايته أنه جمع رجال الكنيسة، وقال فيهم كلمة طعن فيها بدعة الإمبراطور، وندد بها في غير حيلة ولا هودة، وحكم بالخروج على البطارقة الذين اتبعوها؛^٥ لأن «صفرونيوس» لما قبل أن يلي إمرة الدين في بيت المقدس كان يظن من غير شك أن الإمبراطور سيعدل عن بدعة «المذهب المونوثيلي»، ويعود إلى مذهب السُّنة «الأرثوذكسي»، في حين أن الإمبراطور كان يظن أنه سيستميل «صفرونيوس» باختياره للولاية الدينية كما استمال «أثناسيوس» من قبل. ولعل هذه كانت أشأم زلة زلَّها «هرقل» لا تفوقها إلا زلَّته الأولى وهي اختيار «قيرس»، وليس من المبالغة أن نقول إنها تكاد تكون السبب في ضياع فلسطين، كما كان اختيار «قيرس» سبباً في ضياع مصر.

إنه من الممكن أن نلتمس لهرقل العذر في زلَّته هذه إذا نحن ذكرنا أنه إنما اقتحمها اقتحاماً وهو يقصد إلى غاية سامية ويدفعه باعث نبيل، ولكن على أي حال قد أدَّى الأمر في مصر والشام إلى أن الإمبراطور عندما أخفق في سعيه عمد إلى التضييق على مُعارضيه تضييقاً مرّاً، ولم تبقَ إلا خطورة واحدة بين هذا التضييق وبين الاضطهاد، ولم تكن نفسه الوثَّابة لتتردّد في أمرها وقد جرح الفشل عزَّتها فأثارها. قال أبو الفرج: «ولما شكّا الناس إلى هرقل لم يُجب جواباً؛ ولهذا أنجانا الله المُنتقم من الروم على يد العرب، فعظمت نعمته لدينا أن أخرجنا من ظلم الروم، وخلصنا من كراهمتهم الشديدة وعداوتهم المُرة»^٦.

^٥ انظر ما كتبه صفرونيوس في مقالة Epistola Synodica ad Serguim، وقد ذكرها ميني في كتابه Pat. Gr.، الجزء ٨٧ (٣)، المجموعة ٣١٩٣.

^٦ انظر الكتاب المذكور في موضع ذلك القول، صفحة ٢٧٤؛ فإن أبا الفرج كتب كرجل «مونوفيسي» سوري. ويظهر الكاتب نفس الروح في مواضع أخرى (انظر مجموعة ٢٦٦ و ٢٦٧)، وفيها يقول إن كسرى انضم إلى المونوفيسيين السوريين، فطرد أتباع مذهب خلقيدونية من الأساقفة من الأرض، وأعاد كل الكنائس التي كان «دومتيان» أسقف «مليتينا» قد أخذها من المونوفيسيين في أيام موريق، فمحا ذكر الخلقيدونيين من حدود الفرات شرقاً؛ فإن الله قد أخذهم بجريرتهم، كان القليل الذي نجا من التدمير من الأديرة في جوار من الآثام. وهذه هي القصة القديمة للمسيحيين؛ إذ يُضخَّون ببلاهم وشعبهم ودينهم لكي يفوزوا على شيعة مُنافسة لهم من شيع المسيحيين. وهكذا نجد مطراناً نسطورياً بعد أخذ دمشق بخمسة عشر عاماً يقول في كتابه: «وهؤلاء العرب الذين أعطاهم الله السلطان في أيامنا لا يُحاربون دين المسيح، بل هم يُدافعون عن ديننا، ويُجلون قسوسنا وقديسينا، ويهْجُون الهبات لكنائسنا وأديرتنا.» وكانت الكنيسة الكبرى في دمشق إذ ذاك يستعملها المسلمون والمسيحيون على حدٍّ سواء (انظر كتاب دي جوجه Conquête de la Syrie، صفحة ٨٤).

على أن كنائسنا لم ترجع إلينا؛ لأن العرب أبَقُوا كل طائفة من المسيحيين على ما كان في يدها عند فتحهم للبلاد.» وإنه لمن المُحْزن أن يقرأ الإنسان مثل هذا الترحيب من قوم مسيحيين بحكم العرب، وزعمهم أن ذلك كان تخليصاً لهم ساقه الله إليهم ليُخرجهم به من حكم إخوان لهم في المسيحية، ولكن ذلك يُظهر بجلاء قاطع أن سعي الإمبراطور في توحيد طوائف الكنيسة كان سعيًا باطلاً غير ممكن، وأنه لا شك جرَّ عليه الدمار والوبال.

بقي علينا أن نذكر الزلَّة الثالثة الكبرى، وقد سبق أن أشرنا إليها، وهي مَقْتلة اليهود، وكانت تلك أولى زلَّاته من الوجهة التاريخية، وكانت كذلك أول ما جنى منه الثمر الوبيل؛ فإنه بعد احتفال إعلاء الصليب في بيت المقدس بزمَن يسيرٍ أمر بنفي اليهود أو قتلهم، فأتى بعضهم نبأ ذلك، فهرب من استطاع إلى الصحراء فيما بعد نهر الأردن، وتربَّصوا هناك الدوائر بأعدائهم، وكانت قلوبهم تتقد بنار الغيظ وطلب الثأر وهم على تربصهم هذا، حتى لاحت لهم أعلام الإسلام وهي طالعة، فرحبوا بهذه الجموع التي جاءت تطلب قتال الدولة الرومانية.

وفيما كانت السُّحب الدُّكَّاء تتعالى بعضها فوق بعض على أفق الدولة، كانت أعمال هرقل قد طبَّقت شهرتها الخافقين، وجعل الملوك من أقاصي الأرض في الشرق والغرب من الهند ومن فرنسا^٧ يُرسلون إليه الرسل والهدايا الثمينة وآيات الإعجاب، ولكن الإمبراطور ما لبث أن عرف أن القضاء يسخر منه؛ فإنه ما كادت تمثل بين يديه آيات خضوع العالم وإعجابه حتى كان العرب يقرعون أبواب الشام قرعاً عنيفاً، وحتى كان ابنه من صُلْبِه «أثالاريك» يَكيِّد له مشتركاً مع ابن أخته «تيودور» وجماعة من الأرمن يريدون خلعه ثم قتله، وقد فشا أمر المتآمرين، أفشاه أحدهم، وكان عقاب المُجرمين أن قطعت أنوفهم وأيديهم^٨ اليمنى، إلا من نمَّ عليهم؛ فإنه جُوزي بحكم أخف وطأة، وهو النفي؛ وذلك لأنه لم يُوافقهم على أمر قتل هرقل.^٩

^٧ Drapeyron، صفحة ٢٨٨.

^٨ إذا أردت قراءة شيء عن فضاة بعض هذه العقوبات التي لا تزال في القانون، اقرأ كتاب الأستاذ Later Rom. Emp. (Bury)، الجزء الثاني، صفحة ٣٩٠؛ وكذلك ما جاء في هامش ص ٥٢٩ من كتاب جيون الذي نشره الأستاذ بوري، الجزء الخامس، تعليقاً على القانون الروماني الإغريقي.

^٩ جاءت هذه القصة بتفصيلٍ عظيم في كتاب سبيوس.

ويلوح لنا أنه قد حدث بعد هذا وبعد سفر هرقل إلى أذاسة أن اجتمع اليهود في تلك المدينة. وقد روى «سبيوس» أن قبائل اليهود الاثنتي عشرة كان لكل منها من ينطق بلسانها في ذلك الاجتماع. ورأى اليهود أن المدينة خالية من الجنود؛ فإن جنود الفرس خرجوا منها ولم تحلّ محلّهم مسلحة من الرومان، فأغلقوا أبواب المدينة، وأصلحوا حصونها، وحادوا الإمبراطور وجنوده. فحاصّهم هرقل، ولم يلبثوا أن نزلوا على حكمه، فمَنّ عليهم ولم يشترط في شرطه، بل سمح لليهود أن يعودوا آمنين إلى موطنهم، ولكنهم لم يُطيعوا، بل ذهبوا إلى الصحراء، واتفقوا مع جند الإسلام، وصاروا لهم أدلاء في تلك البلاد.^{١٠} ولا بد أن ذلك كان في سنة ٦٣٤، حين كان العرب قد دخلوا بلاد الفرس بقيادة خالد بن الوليد.

فلما اتفق اليهود مع العرب طلب إلى هرقل أن يُعيد أرض المعاد إلى أبناء إبراهيم، وهَدَّد أنه إن لم يفعل أخذوا منه تراثهم وزيادة، ولم يكن لهذا الطلب إلا ردٌّ واحد وهو الحرب، وهُزِمَ الروم بقيادة «تيودور» في «جبته»، وأعقب ذلك انهزامهم الأكبر عند «اليرموك» في أول سبتمبر سنة ٦٣٤، وقد مات أبو بكر قبل ذلك في شهر يوليو، وولي الأمر بعده الخليفة عمر بن الخطاب، وكان العرب قد فتحوا «بُصرى»، وجاءوا بعد اليرموك إلى دمشق، وهي العاصمة القديمة لبلاد الشام، فحاصرها خالد حتى أسلمها لهم حاكمها «منصور» على عهد ضَمِنَ لأهلها سلامتهم وما يملكون، وأبقى في أيديهم كنائسهم لا يُنازعهم فيها مُنازع، وكان هذا في سنة ٦٣٥. وقد روى أحد المؤرخين^{١١} «أن جميع

^{١٠} ورد هذا الخبر في «سبيوس». ويوافق مؤرِّخ آخر أرمني اسمه «جيفوند» على أن اليهود دَعَوْا العرب لِيُخرجوا الروم من فلسطين، وكان «جيفوند» من أهل القرن الثامن، وقد طُبعت من كتابه ترجمة فرنسية في باريس، نشرها «شاه نزاريان» في سنة ١٨٥٦. ويقول «درايرون» صفحة ٣٢٧، إنه حدثت مذبةٌ جديدة لليهود في «أذاسة»، ويروي الخبر عن سبيوس، ولكني لم أجد مثل هذا الخبر في سبيوس. ويظهر أن ثورة اليهود هذه هي ثورة العرب التي وصفها قدرينوس وقال إنها حدثت بعد موت النبي. وكان هؤلاء العرب في خدمة الإمبراطور لكي يحرسوا طرق الصحراء، فلما قُطعت عنهم وظائفهم «أساءهم ذلك، ونزحوا إلى قومهم، وذهبوا إلى أرض غزة قاصدين إلى الصحراء التي في طريق جبال سيناء.» (٢٣*) وعلى أي حال قد ساعدت هذه الثورة التي قام بها العرب جيوش المسلمين، كما ساعدتهم خروج اليهود على الدولة. وإذا أردت أن تقرأ عن اضطهاد هرقل لليهود اضطهادًا مُطردًا فاقرأ كتاب الأستاذ بوري (Bury) Later Rom. Emp.، الجزء الثاني، صفحة ٢١٥.

^{١١} هو سعيد بن بطريق.

المطارنة والبطارقة في كل البلاد لعنوا «منصورًا» هذا لأنه ساعد المسلمين». وكان هرقل قبل تسليم المدينة قد أرسل جيشًا عظيمًا بقيادة أخيه «تيودور»، وكان جيشه أكبر عددًا من جيش المسلمين، فقاتل خالدًا أشدَّ قتال، وظل النصر مُترددًا بين الفريقين حتى انتهى الأمر بفوز المسلمين، وانهزمت جيوش الروم فلم يبقَ لها أثر. وجاءت أنباء الهزيمة إلى هرقل وهو في أنطاكية،^{١٢} فعرف أن الأمر قد انفلت من يده، وأن الله قد خذل الإمبراطورية، وأصبح غالب الفرس الوثنيين وقد غلبه العرب الذين لا يتبعون دين المسيح.^{١٣} ومما زاد ألمه شدة علمه أنه ارتكب خطيئة بزواجه من ابنة أخته «مرتينه»، وأن جسمه أخذ في الاعتلال والانحلال. ولسنا نجد تفسيرًا غير هذا نُبين به سبب قعوده وتهاؤنه؛ فقد كان من قبل رجلًا تلقاه أبدًا في الصدر كلما ثارت الحرب ودعاه الناس لائذين بسطوته في القتال ودرأيته بكل أموره. ولو لاقاه خالد بن الوليد «سيف الله» منذ ست سنوات للقي فيه قرنًا كفيئًا، ولكان في حربته أغزر حيلة وأبرع مَكيدة، ولصمد لشجاعة قُواد العرب البدوية فزلزلها وأوقع بها، ولكنه في ذلك الوقت الذي جاء فيه العرب لم يتحرك ولم يُقد جيشًا ليلقاهم به؛ فكان يده كانت عند ذلك مغلولة، وكأن عقله كان مفلوجًا. وقد جمع كبار قومه في حفلٍ حافل في كنيسة أنطاكية يستشيرهم فيما يعمل، فقام شيخٌ أشيب وقال: «إن الروم يُعذَّبون اليوم لعصيانهم كتاب الله، وتطاحنهم فيما بينهم وتخاذلهم، ولما يرتكبونه من الربا والقسوة، وكان حتمًا عليهم أن يؤخذوا بذنوبهم.» فكان قوله هذا فصل الخطاب، فأحسَّ الإمبراطور من نفسه بضعف الجسم ووهن العقل، ورأى الحظ يتعثر به، وعرف أن مُقامه بالشام قد أصبح لا غناء فيه، فرحل عنها إلى القسطنطينية في البحر في شهر سبتمبر من سنة ٦٣٦،^{١٤} وقال إذ هو راحل: «وداعًا يا بلاد الشام، وداعًا ما أطول أمدّه!» وإن في تلك القالة المعروفة التي قالها لرنَّة من الأسى، وكأننا بها تحمل ما كان يدور في نفسه من أن مجده الغابر ونصره الباهر قد انتهيًا بعدُ بالخذلان والعار،

^{١٢} لعل هذه هي الرواية المستقرية، ولكن «قدرينوس» يقول إن تيودور عاد بعد هزيمته إلى ملك أناسة، ويقول جيون وقوله عجيب: «وقد أيقظته غزوة الشام من سُباته في قصره في القسطنطينية أو في أنطاكية» (الفصل ٥١).

^{١٣} جاء في الأصل كلمة The unbelieving Saracens، وهذه لا يمكن ترجمتها حرفيًا؛ لأن ذلك يُغيِّر الحقيقة.

^{١٤} انظر كتاب De Goeje، وهو Conquête de La Syrie، صفحة ١٠٢، وقد جاء فيه أن تاريخ سير هرقل كان في شعبان سنة ١٥ للهجرة، ولكن الدليل على أن سفره كان في البر غير قاطع.

وإنه إذ يقولها ليودّع عزه وسطوته. وإن ذلك ليُذكرنا بنابليون وما أحسَّ به من الألم، إذ هو على ظهر السفينة (بلريفون) ينظر إلى وطنه فرنسا نظرتة الأخيرة.^{١٥} والحق أن فيما بين ذينك القائدين العظيمين لشبهاً من وجود عدة في اضمحلال جسمهما وضياع قوّتيهما على القتال، ولكن نابليون ظل إلى آخر مواقعه وهو ملكٌ يقود جيوشه، في حين أن هرقل أضاع قُواه سدّى في نضالٍ لا فائدة فيه أراد به توحيد الكنيسة، فلم يستطع أن يجمع ما بقي من قُوى الدولة، أو يقود جندها إذا ما أزفت ساعة الخطر واشتدّت الأزمة؛ فبقي من شدته ثلاث سنين خبت فيها آماله وذوت قوّته وصوح نشاطه، وعلا أمر الإسلام تحت بصره وسمعه ولم يتحرك لمقاومته، فما زال الإسلام يعلو حتى طوى دولته تحت ظله. ويذهب معظم المؤرخين مذهب مؤرخي اليونان، أو لعلمهم أخطأوا تأويل ما قصدوه في رواياتهم، فيقولون إن هرقل صحا بغتةً من سباته، واندفع إلى بيت المقدس لا يلوي على شيء لكي يُنجي الصليب المقدس من أيدي أعدائه.^{١٦} وليس ثمة ما يدل على تلك الرحلة إلا ما روي من أن هرقل حمل معه الصليب وهو عائد إلى القسطنطينية. ولا شك

^{١٥} انظر كتاب لورد روزبري «نابليون»، صفحة ١١٢ (طبعة لندن ١٩٠٠).

^{١٦} قال درابيون في صفحة ٣٢٩: «وقد جرى هذا الطريد القوي إلى جبل الزيتون، فنزع الصليب المقدس من البطريق صفرونيوس صاحبه، وسار في لبنان بين الناس الذين أدهشهم صنّعه.» وقد أخذ نبداً من نيقفوروس وتيوفانز وقدرينوس وسويداس. ويذهب «ليبو» إلى هذا الرأي. ويقول الأستاذ «بوري» في كتاب الدولة الرومانية المتأخرة (الجزء الثاني، صفحة ٢٦٦): «إنه استطاع مع قرب العرب أن يُسرّع إلى بيت المقدس ويأخذ الصليب؛ إذ عزم على أن يحول بينه وبين الوقوع في يد الذين لا يؤمنون بالمسيح.» وإنني أجري فأقول إن هذا كله وهم، ولنبدأ بما قاله نيقفوروس؛ فإن كل ما قاله عن حركات هرقل خطأ في خطأ؛ فإنه يقول إن هرقل أخذ الصليب إلى بيت المقدس قبل أن يعود ظافراً إلى القسطنطينية، ويقول إنه أسرع بالاحتفال بإعلائه ثم حمله بعد ذلك إلى القسطنطينية! ويقول إن هرقل جاء إلى الشرق عندما جاء العرب وخربوا ما حول أنطاكية، وفيما كان لا يزال في الشرق فتح العرب مصر! وواضح أن نيقفوروس لا يمكن أن يعتمد عليه في ذلك العصر؛ لما يقع فيه من الخلط الذي لا رجاء معه في الاعتماد عليه، ومع ذلك فإنه لم يذكر العبارة التي نسبت إليه. وكذلك الإشارة إلى تيوفانز فإنها لا مبرر لها؛ فإنه يقول إن الإمبراطور لما غادر الشام يائساً «أخذ معه الخشب المقدس (الصليب) وذهب إلى القسطنطينية»،^(٢٣*) ولم يذكر في ذلك كلمة عن سفره إلى بيت المقدس.

ولما نُقل قدرينوس عن تيوفانز أضاف بعد كلمة «أخشاب»^(٢٤*) كلمة «من بيت المقدس»،^(٢٥*) ولكن هذه الإضافة ناشئة من محض استنتاج منذ عرف أن الصليب ترك في بيت المقدس. وقال «سويداس» بعد ذكر حفلة إعلاء الصليب: «ثم أرسله الإمبراطور إلى القسطنطينية.» وعلى ذلك فلا يُبرّر ممن نقل عنهم درابيون رأيه الذي ذهب إليه.

في أنه فعل ذلك، غير أنه لم يُنقذه بأن ذهب إلى بيت المقدس، ولا يمكن أن نتخذ من قول «قدرينوس» وأمثاله ممن يسوقون القول جزافاً لا يتحرّون فيه الدقة دليلاً يقوم لحظة واحدة في وجه رواية «سبيوس»، وهي رواية واضحة دقيقة؛ فإن «سبيوس» يقول إن العرب بعد وقعة اليرموك جازوا نهر الأردن، وكانت هيبتهم تسبقهم فتقع في قلوب أهل تلك البلاد، فكانوا يُذعنون لهم خاضعين، وقال: «وفي تلك الليلة (يقصد الليلة التي أعقبت بلوغ أنباء قدوم العرب إليهم) أخذ أهل بيت المقدس الصليب الأعظم وكل ما كان في الكنائس من الآنية، وجعلوا كل ذلك عند الساحل، ثم وضعوها في سفينة، وبعثوا بها إلى دار الملك بالقسطنطينية.» ولم يذكر في روايته كلمة واحدة عن هرقل، ولكن لا شك أن تلك السفينة التي كانت تحمل الكنوز المقدسة سارت إلى الشمال ولحقت بالإمبراطور، وكان لحوقها به إما في بعض الثغور التي مر بها في طريقه إلى عاصمته إذا كان سفره بحرًا، وإما لحقته بقصره في «هيبيريا» على مقربة من خليقدونية، وكان قد أقام بها مدة من الزمن وهو في اضطراب ومرض^{١٧} يُفتت عليه الأكباد. فلما سار إلى العاصمة حمل معه الصليب فأعاده إلى كنيسة القديسة صوفيا. وكان الناس قد فرحوا من قبل أشدّ الفرح بذلك الصليب، ورحّبوا بمقدمه ظافراً، ورأوا فيه سر نجاح هرقل، ثم عاد إليهم بعد ذلك والحزن مُخيم على الناس، وهم يرون في عودته إليهم رمزاً لإخفاق مليكهم وخيبته. ويقيننا أن الأقدار لم تسخر من هرقل سخرًا أقطع حدًا ولا أمرًا مذاقًا من هذا على كثرة ما أنزلته به من النكبات.

إذن تتّضح لنا الحقيقة، وهي أن الصليب لم يُنزع نزاعاً من يد صاحبه البطريق صفرونيوس، بل إنه أرسله مختاراً مع سائر تحف الكنيسة، نزل عنها للإمبراطور لكي يحفظها عنده، ولم تكن ثمة وسيلة لحفظها غير هذه؛ فقد كان بالإسكندرية عدوه قيرس لا يزال على ولايته، وكانت مصر فوق ذلك قريبة العهد بغزو الفرس، وكان يتهددها

ويجدر بي أن أقول إن تيوفانز لا يزيد شيئاً على نيقفوروس؛ فكلهما لا يصح الاعتماد عليه في تاريخ هذه السنوات القلائل؛ فإنه مثلاً يجعل هرب هرقل قبل وقعة اليرموك وقبل فتح العرب دمشق، ويجعل غزو مصر بعد فتح دمشق مباشرة، وأن وصف تيوفانز لما حدث بمصر كله غير صحيح فوق أنه ناقص؛ فالحقيقة أن هؤلاء المؤرخين البيزنطيين في وصفهم فتح مصر يُضللون التاريخ أكثر من هدايتهم له.

^{١٧} كان مرضه الذي يُسمونه Hydrophobia أو «كره الماء» قد أصابه في «هيبيريا»، وكانت عِلته في الحقيقة الخوف من الفضاء الفسيح أيًا كان، وليس الخوف من الماء.

الخطر من فتح العرب، ولكن القسطنطينية صمدت لكل عواصف الحدثان في الحروب الماضية، ولم يستطع عدو أن ينال منها؛ فكانت على ذلك هي البلد الذي لا يُقهر، فوق أنها كانت عاصمة الدولة.

وإذا صحَّ أن إرسال الصليب والتحف كان عملاً يقصد به صفرونيوس أن يدل على ولائه لهرقل، لكان ذلك آخر ما قدَّمه له في حياته من الولاء؛ فإن مدينة بيت المقدس كانت عند ذلك يُحاصرها خالد، ثم جاء له أبو عبيدة بعد بضعة أيام ممداً، وكان بالمدينة شيءٌ كثير من المئونة، وكانت أسوارها قد أُصلحت وحُصنت بعد خروج الفرس منها. فلما جاء العرب إليها ظلوا حولها عدة أشهر يُحيطون بأسوارها، ويُرامون جندها بالسهام، ويُقاتلون من خرج إليهم منهم، ولكنهم لم يستطيعوا أن يرزءوها إلا يسيراً؛ لأنهم كانوا لا عهد لهم بالحصار في حروبهم، ولم تكن لهم عدة لصدع الأسوار، ولم يستغرق الفرس في فتحها من قبل أكثر من ثمانية عشر يوماً، وأما عند ذلك فقد ظل خالد بن الوليد نفسه مُقيماً حولها وهو يحرق الأرم غيضاً لا يستطيع شيئاً إذ يتطلع إلى حصونها وأطامها. وقد اختلف الرواة في مدة حصاره، والظاهر أنها استطالت مدة الشتاء كله؛ شتاء سنة ٦٣٦-٦٣٧، ولعلها كانت أطول من ذلك، ولكن لم يكن عند أحد شكٌ في نهاية الأمر؛ فإن العرب إن عجزوا عن فتح المدينة عنوة بالهجوم، فإن أهل المدينة لم تكن لهم قوة على رفع حصارهم عنها، ولم تأت من قبل الرومان أنباء تجعلهم يؤملون في النجدة، بل كانت الأنباء تترى بالمصائب والنكبات، فحلَّ في قلوب أهل بيت المقدس من الخيبة واليأس مثل ما حل من قبل في قلب هرقل.

فلما أن صار الأمر إلى ذلك فاوَّض البطريق الشيخ صفرونيوس^{١٨} قواد العرب من فوق الأسوار. ولعله كان يُحسُّ عند ذلك أن المدينة لن تستطيع المقاومة بعد ذلك طويلاً؛ لنفاذ المئونة وقرب وقوع المجاعة بها. واتفق على أن يُسلم المدينة على شرط أن يأتي الخليفة عمر بنفسه ليكتب عهدها.

ولا حاجة بنا أن نعيد هنا القصة المعروفة قصة مجيء عمر إلى الشام على جمل، وكان أشعث أغبر خشن الملبس والهيئة، حتى اقتحمته عيون مُترفي الروم، ثم ختم العهد وزار الأماكن المقدسة يصحبه صفرونيوس، فالتفت ذلك البطريق إلى أصحابه، وقال لهم باللغة اليونانية: «حقاً إن هذا هو الرجس الآتي من القفر الذي ذكره النبي دانيال.»

^{١٨} كان صفرونيوس بحسب ما يُصوره لنا «حنا مسكوس» فوق السبعين عند ذلك.

فتح العرب للشام

وكانت هذه آخر مقولة وردت عن ذلك البطريق «صاحب اللسان المعسول في الدفاع عن الدين».^{١٩} وقد شهد مرةً ثانية في آخر حياته أُسرَ بلاد صهيون، وكان حزنه وألمه لذلك الأسر الأخير سبباً في الإسراع به إلى قبره.

^{١٩} كان هذا لقباً لصفرونيوس. انظر كتاب Mansi، وهو Conciliorum Nova Collection (الجزء العاشر، مجموعة ٦٠٧).

الاضطهاد الأعظم للقبط على يد قيرس

قد وصفنا فيما مضى ما كان من أمر الإمبراطور منذ يوم احتفاله بالنصر في بيت المقدس وقد بلغ ذروة مجده، إلى أن ودّع أنطاكية وقد أصبح ذلك العاهل الكبير ولا حول له ولا قوة، ضعيف العقل، واهي القوة، غرق في غمرات الخيبة والحزن، ثم رأينا سحابة ترتفع على أفق فلسطين من الجنوب، ثم تعلو شيئاً فشيئاً كما يعلو المارد في قصص العرب، فإذا بشبح الإسلام^١ قد صار هيكلًا ضخماً يزيد على الأيام نماءً، ثم يُناضل دولة الروم في الشام حتى ينزلها، وتصير إليه دمشق ثم بيت المقدس. وقد ألمّنا إلمامة خفيفة بالأسباب التي اجتمعت على إحداث هذا التغيير الذي عجب منه العالم، وقد كان وصفنا لهذه الحوادث قصيرة، وكان لا بد لنا منه إذ أردنا أن نعرف حقيقة الحوادث التي كان لمصر فيها أثرٌ كبير، ولكن ذلك الوصف مع ذلك قد شطّ بنا عن حوادث وادي النيل شططاً بعيداً، وما أحرانا أن نعود الآن إلى تلك البلاد لنصف ما كان فيها من الحوادث منذ أول الحرب التي بقيت ثائرة مدة ست سنوات، وكانت نهايتها موت كسرى. وليس لدينا من أخبار هذه المدة إلا النزر اليسير، وهذا ما نأسف له، والقليل الذي لدينا منها غير واضح؛ فنحن مُضطربون إلى أن نتلمّس طريقنا فيما دوننا منها، مُهتدين ما استطعنا بهدي نورها الضئيل.

كان القليل الذي نجا من التدمير من الأديرة في جوار الإسكندرية «دير قبريوس»، وكان في وسط بستان من النخيل على مقربة من شاطئ البحر في الشمال الشرقي من

^١ في الأصل «محمد».

المدينة، ومن الأبنية التي نهبها الفرس.^٢ وكان في ذلك الدير شابٌ اسمه «بنيامين»، من سلالة أسرة قبطية مُوسرة من قرية فرشوط في البحيرة، وقد جاء إليه وترهب فيه على يد رئيسه الشيخ «تيوناس»، فجدَّ في تحصيل العلم، وكان ذكي الفؤاد. فما كان إلا قليل حتى نبغ وبذَّ مُعلِّميه في العلم والتقوى، وكانت عادته أن يقوم الليل في العبادة في كنيسة الدير. ويُروى في القصص أنه كان يومًا في قيامه فسمع صوتًا يُناديه أنه سيكون راعي أتباع المسيح. فلما سمع «تيوناس» مَقولته أمره أن يحذر الوقوع في حبائل الشيطان، ثم قال له ينصحه إن مثل هذا الأمر لم يقع له ولا لأحد من إخوانه في مدة خمسين سنة قضاها في دير «قبريوس». على أنه مع ذلك صحبه إلى الإسكندرية، ومثل به بين يدي البطريق القبطي «أندرونيكوس»، فأعجب البطريق بما كان عليه «بنيامين» من القدرة وقوة النفس، واستبقاه في المدينة معه، وعاد «تيوناس» إلى الدير وحده، ثم دخل بنيامين بعد ذلك في زمرة القسوس، وبقي مع البطريق، وكان أمينه وصاحب ثقته، «وساعده في أمور الكنيسة وتصريف أحوال ولاية الدين».

وكان دخول «بنيامين» إلى دير «قبريوس» قرب عيد الميلاد من سنة ٦٢١، ولم يبقَ في خدمة البطريق «أندرونيكوس» إلا شهور ثم مات البطريق، وأوصى أن يكون هو خليفته. وقيل إن «بنيامين» كان إذ ذاك شابًا، ولعله كان في السنة الخامسة والثلاثين من عمره،^٣ ولكن رداء البطارقة أُلقي على عاتقه في حفله المرسوم في كنيسة القديس مرقس.

وقد رأينا فيما سلف أن «أندرونيكوس» لم يخلعه فتح الفرس من ولايته، في حين أن «حنا الرحوم» بطريق الملكانيين هرب عند ذلك، ومات في هربه ذاك في جزيرة قبرص، وكان خليفة «حنا» على ولاية أمر المذهب الملكاني اسمه «جورج»، ولكن سلطان الروم

^٢ انظر ما سبق في [الفصل السابع: فتح العرب لمصر، الهامش رقم ١١]، وهذه القصة من كتاب «ساويرس»، ترجمة حياة البطارقة «بنيامين»، النسخة المخطوطة بالمتحف البريطاني، صفحة ١٠٢ وما بعدها.

^٣ مات «بنيامين» في ٨ طوبة سنة ٦٦٢ بعد ولاية تسع وثلاثين سنة، وجاء نفس التاريخ في «ساويرس» ٨ طوبة (أي ٣ يناير) لموت «أندرونيكوس». ومع أن هذا الاتفاق غير محتمل، فإن موت «أندرونيكوس» قد يكون مع ذلك وقع في يوم من شهر طوبة. وإذا اعتبرنا أن ولاية «بنيامين» من يناير سنة ٦٢٣ إلى يناير ٦٦٢، وذكرنا ما قاله عنه «ساويرس»؛ وذلك أنه كثيرًا ما كانت تعتريه أسقام الهرم في آخر أيامه، خلصنا إلى أنه كان عند وفاته لا تقل سنه عن خمسة وسبعين عامًا، وما كانت قوانين الكنيسة تسمح بأن يُختار بطريق إلا إذا كانت سنه على الأقل خمسة وثلاثين سنة؛ فلا بد أنه كان «في منتصف العمر».

كان عند ذلك قد ذهب عن مصر، وليس لدينا دليل كافٍ يدلنا على أن استخلاف «جورج» على ولاية المذهب الملكاني وقع قبل سنة ٦٢١، وأقل من ذلك ما لدينا من الأدلة على تعيين الوقت الذي ذهب فيه ذلك البطريق إلى الإسكندرية^٤ وأنفذ فيها أمر ولايته، بل إننا نشكُّ في أنه جاء إلى مصر حقيقةً وحل بها؛ فإنه كان لا يرجو ترحاباً لا من القبط ولا من الفرس، ولم يكن في مجيئه إلى مصر من فائدة إلا إذا عاد جيش الروم إليها فأرجع فيها أمر الدولة وأقرَّ فيها مذهب الملكانية، ثم دارت الدائرة وجلا الفرس عن مصر في أول سنة ٦٢٧، وذلك عندما أزمته الهزائم على يد هرقل. وقد ذُكر في التاريخ أن حكم الروم عاد إلى مصر في تلك الفترة التي بين ذلك التاريخ وبين الوقت الذي ولي فيه «قيرس» على مصر؛ فمن الجائز أن يكون البطريق «جورج» قد دخل الإسكندرية في ذلك العام سنة ٦٢٧، وبقي بها كما يظهر من كتاب «حنا النقيوسي» حتى حلَّ محلَّه «قيرس» نفسه وصار بطريقاً بدله، ولكن أغلب الظن في رأينا أن دخول «جورج» إلى الإسكندرية لم يكن عند ذلك، بل كان بعده بزمان؛ وذلك لأنه لما وقفت رحى القتال بين الروم والفرس فرغت بعض كتائب الروم شيئاً فشيئاً من مشاغلهما، واستطاع الروم أن يُعيدوا الجند إلى مصر، ولكن من البعيد أن يكون وقوع ذلك قبل سنة ٦٢٩ بزمان طويل. ولعل جورج لم يبلغ الإسكندرية إلا في ذلك العام، ولعله لم يبقَ في ولايته إلا سنةً أو سنتين؛ لأنه مات بعد ذلك أو عُزل. فإذا كان الأمر كذلك سهَّل علينا أن ندرك السبب الذي من أجله كان ذكره فيما تخلف من أخبار الكنيسة غير واضح، وكانت أحواله غير جليَّة^٥.

^٤ وقد قال «سعيد بن بطريق» إن جورج هرب في سفينته عندما بلغه أن المسلمين هزموا الروم وفتحوا فلسطين وساروا إلى مصر (Annales ed. Pococke، الجزء الثاني، صفحة ٢٦٦)، ولكن هذا الخبر ينهدم إذا نظرنا في تواريخه، ولعله وهمٌ حقيقته خبر هرب «حنا الرحوم»، ولكن «حنا النقيوسي» (طبعة زوتنبرج، صفحة ٥٧١) يذكر «فيلياس» أبا البطريق جورج، ثم بعد ثلاث صفحات (٥٧٤) تأتي هذه الكلمات: «وقبل مجيء البطريق قيرس كان الحاكم «أنستاس» قد أكرم جورج الذي اختاره «هرقل الأصغر». ولما كان رجلاً هرمًا شمل نفوذه كل الأمور وقد ترك البطريق نفسه سلطته». وقال زوتنبرج في تعليقه على ذلك: كان يجب أن يقال «هرقل الأكبر» بدل «هرقل الأصغر». ويتفق معه في هذا الرأي الدكتور شارل. فالظاهر على ذلك أن جورج المذكور هنا هو البطريق جورج. وإذا كان الأمر كذلك كان ما يأتي: (١) لم يمض جورج في سنة ٦٣٠، ولا في سنة ٦٣١، بل حلَّ محلَّه قيرس. (٢) أنه كان يعيش في الإسكندرية في مدة ولاية قيرس. (٣) أنه كان مع تخلُّبه عن الولاية ذا نفوذٍ شخصي عظيم. (٤) أنه كان على وفاق مع قيرس، وقام وكيلاً عنه في أثناء غيبته أو منفاه من مصر. وكل هذا جديد وجدير بالذكر، ولكن من الصعب ألا نُصدِّق ذلك التأويل الذي أولنا به لغة حنا أو أن نردَّ شهادته.

عندما مات «أندرونيكوس» كبير أساقفة القبط في أواخر سنة ٦٢٢ أو أوائل سنة ٦٢٣، كان حكم الفرس في مصر غير مُزعزع لا يُخشى عليه من شيء، لا من قبل هرقل ولا من كُرّة الدولة الرومانية على يديه. حقًا لا يُشك إلا قليلًا في أن ذلك البطريق قد سمع قبل موته أنباء سفر هرقل في رحلته الأولى في البحر، ومروره برودس ذاهبًا إلى «قليقيا»، وأكبر الظن كذلك أن أهل الإسكندرية كانوا عند ذلك يُردّدون فيما بينهم ما سمعوه من قوافل العرب عن ظهور النبي في مكة، ولكن ما كان لأحد أن يذهب به الظن ويحمّله الخيال — ولو كان ظنًا بعيد الخيال — إلى أنه لن تمرّ عشرون سنة حتى يكون الفرس قد أخرجوا من مصر إذ يُجليهم الروم عنها، ثم يعود الروم بعد ذلك فيُقهروا سلطانهم وتخبو نيرانهم، وينمحي أثرهم على يد الكتائب الشعثاء من جنود الإسلام.

وقد وافق اختيار «بنيامين» لولاية الدين هوى في قلوب الناس؛ فإننا إن شككنا في حكمته وحسن رأيه في آخر أمره، لا يمكن أن ننكر أنه كان حبيبًا إلى الناس عزيزًا عليهم، وأنه قد بقي على محبة الناس له وإجلالهم إياه لم ينقص من ذلك شيء على تغيّر الأحوال وتقلب الصروف. وكانت مدة ولايته أكثر عهد في تاريخ القبط تقلبًا وأعظمه حوادث، لكنه لم يتساهل في أمر الدين، ولم يغض عن رذيلة في الخلق، فشرع منذ أول أمره يأخذ قسوسه بالشدّة إذا هم جازوا حدود الحمى في حياتهم، وما كان أكثر من يفعل ذلك منهم، ثم جعل يقضي على السوء الذي حل في مواضع كثيرة ولم يستطع الأساقفة أن يتلافوه؛ إذ منعته من ذلك ضجة الحرب ومشاغلتها. وقد زار بابليون^٦ مرة قبل ولايته، فلما ولي البطريقة أرسل كتابًا إلى أساقفته قال لهم فيه:

«لقد رأيت في مقامي في حلوان وبابليون جماعة من أهل العناد والكبر، وكانوا قسوسًا أو شمامسة، وما أشد ما كرهت نفسي أفعالهم، وإنني باعث بكتابي هذا إلى الأساقفة جميعًا أمرهم أن ينظروا مرة في كل شهر في أمر كل من عندهم ممن لم تمض عليه عشر سنوات في زمرة أهل الدين.»

^٥ لا يشك «رينوديه» في الخبر السائر عن موت جورج، ولكن قلمه زلّ فكتب Post Gregorii بدل Post Georgii mortem (تاريخ بطارقة الإسكندرية، صفحة ١٦١). ويرى «جوتشمت» أن موت جورج ربما كان في يونيو سنة ٦٢١ (الجزء الثاني، صفحة ٤٧٥ من (Kleine Shriften).

^٦ وهذه بلا شك بابليون مصر في الجهة التي يُطلق عليها خطأ اسم Old Cairo. وقلنا مرة غير هذه إن الخطأ واقع في الاسم الإنجليزي، ولكن التسمية العربية لا خطأ فيها، فهي «مصر القديمة». (المعرب)

قال صاحب الديوان: «وقد دل بخطابه هذا على أنه كان كبير الأساقفة حقًا». ثم ظهر أمره بعد ذلك ظهورًا أجلى وأوضح عندما نفى من الدين جماعة من رجال الكنيسة في إقليم بابليون، وقد أعقب كتابه بزيارة. وجاء في الأخبار أنه في أثناء زيارته تلك سار راجلاً من بابليون «بأبامينا» أسقف حصن بابليون، و«بليهيو» أسقف حلوان، وجمع كثير من الناس»، وذهب إلى رجلٍ اشتهر بالعصيان ليُحاسبه على ما أجرم، ودعا عليه فأرسل الله على داره نارًا من السماء، وكان الناس يتلقَّونه أفواجًا أينما سار لينالوا من بركته.

وبقي على حاله هذه يُظهر الكنيسة ويجزي المسيء من أهلها، فعرف الناس في كل البلاد أن دونهم رجلًا يُعتد به. ولا شك في أنه عمل على إعادة وحدة الكنيسة القبطية، وعلى أن يُعيد إليها اطمئننانها واستقرارها بعد أن زعزعتها حوادث السياسة في ذلك الوقت أو كادت تهدمها. وقضى بنيامين أربع سنين أو خمسًا^٧ في سلامٍ تحت ظل الفرس في الإسكندرية، وهناك رأى «شاهين» وقد دعاه سيده «كسرى» ليعمل إذا استطاع على مُداركة أمره، ثم رأى بعد ذلك جنود الفرس تجلو عن مصر عندما غلب هرقل ملكهم وقهره. ولسنا ندري كيف كان نظره إلى هؤلاء الكفرة وقد رآهم يحملون الرماح ويتنكبون القسي وهم خارجون من الباب الشرقي للمدينة العظمى، ولا ما دار بنفسه وهو يتوقع عودة الروم بعد ذلك.

وأكبر الظن أن أكثر الفرس خرجوا من مصر في أول سنة ٦٢٧،^٨ وأن البعض القليل منهم قد بقي في مسالحي متفرقة إلى سنة ٦٢٨، وخرجوا بعد ذلك عندما تم الصلح مع هرقل، وعاد في ذلك الوقت سجناء المصريين إلى ديارهم قافلين من «دستجرد» وما إليها من مدائن آسيا. ولعل هرقل قد أرسل جيشًا بعد أن دخل القسطنطينية ظافرًا منصورًا، أرسله في البحر في شتاء سنة ٦٢٨-٦٢٩ ليحتل مصر ويُعيد أمر الدولة الرومانية من فلسطين إلى بلاد «بنطابوليس».

^٧ انظر النسخة القبطية المخطوطة في مكتبة Bodleian (Clar. Press. b. 5)، وترجمة «أميلنو» المسماة «قطعة قبطية لخدمة تاريخ فتح مصر»، في الجريدة الآسيوية سنة ١٨٨٨. وإنه من سوء الحظ ألا يبقى من هذه الترجمة القديمة القبطية لتاريخ حياة بنيامين إلا قطعة صغيرة كهذه.

^٨ يقول «ساويرس» على وجه البت إن الفرس أقاموا في مصر مدة ست سنوات بعد اختيار «بنيامين». وذلك يجعل تاريخ مُقامهم في مصر إلى سنة ٦٢٨، ولكننا نرى أنه من المستحيل قبول مثل هذا الرأي؛ فإن كل شيء يدل على أن خروج الجيش الفارسي الأكبر كان في أوائل سنة ٦٢٧.

وإننا لا يسعنا إلا أن نُقرَّ بأن هرقل إنما كان من أحسن الناس قصدًا عندما بعث قيرس الذي كان أسقف «فاسيس» في بلاد القوقاز وولاه رئاسة الدين في الإسكندرية، ولكن عمله هذا كان خطأ كبيرًا، وكان له أسوأ العواقب؛ فقد كان المسيحيون جميعًا قد اتفقوا اتفاقًا عجيبًا عندما رأوا حرب هرقل وجهاده مع الفرس ذلك الجهاد المدهش، وكانوا يرقبونه وأنفاسهم خاشعة في الصدور من عظم ما كان في نفوسهم. فلما أن هزم الكفار وخلَّص بيت المقدس منهم وعلا أمر الصليب، فرح المسيحيون بالنصر على اختلاف نحلهم من قبط وملكانيين، وكذلك أظهروا سرورهم جميعًا بما حل باليهود من النعمة، واشتركوا كلهم فيما أمرهم به زعمائهم من التوبة تكفيرًا عن ذنوبهم هذا، فكانت تلك الساعة فرصة من ذهب لو اغتنموها لأدَّت إلى وفاقٍ دائمٍ ووئامٍ حق. وقد فطن هرقل إلى هذا، وكان يعرف تعلُّق أهل ذلك العصر بأن يكون لهم شعارٌ يحفظونه ومقولةٌ يقولونها، غير أنه لم يفتن إلى أن مذهبه الذي حاول به التوفيق قد يآباه أهل مصر، ولم يعرف أن أهل مصر إذا أبوا ذلك المذهب كان شر الطُّرق إلى ضمهم إلى الجماعة أن يُرغمهم عليه ويقذف به في حلوقهم؛ إذ قد كرهوا مرارة مذاقه منذ ذاقوه. وعلى أي حال قد كانت هذه خطته في مصر والشام، وكان من رأي ذلك العصر أن أمور الدين والعقيدة مما ينبغي للدولة أن تقوم عليه ويصدر الناس فيه عن أمرها، ولم يكن الإمبراطور في هذا الشأن أحكم رأيًا من أهل عصره، فعقد النية على أن يُظهر المذهب الذي ابتدعه رؤساء الدين الثلاثة في دولته على كل ما عدها من المذاهب المخالفة له، مُتوسِّلًا إلى غرضه هذا بكل الوسائل حسنِها وقبيحها. ولكنه مع عزمه هذا كان كمن يسعى إلى المصائب سعيًا؛ وذلك أنه اختار «قيرس» دون سواه إذ كان ذلك الرجل نحسًا أنكد النقيبة، أخفق الإمبراطور بشؤمه في سعيه لتوحيد المذاهب في مصر، ثم عسف في الحكم حتى صار اسمه مُفزعًا للقبط كريهاً عندهم مدة عشر سنين أمعن فيها ما استطاع في اضطهاد مذهبهم، حتى استحال بعدُ أن يبقى في القبط ولاء لدولة الروم، وكان ظالمًا أساء في حكمه حتى كره الناس دولته، ومهد السبيل بذلك إلى فتح العرب للبلاد، وكان فوق كل ذلك خائنًا، فإذا ما اشتد الكرب وجدَّ الجد أسلم البلاد إلى أعدائها. كان هذا هو الرجل الذي ذاع سوءه وقُبِحَ ذكره، وهو المعروف فيما بعد في تاريخ مصر باسم «المقوقس». وقد بقي ذلك الحاكم في التاريخ سرًّا خفيًّا استعصى على المؤرخين أن يعرفوا اسمه أو قومه، ولكن قد أصبح اليوم من الثابت أنه هو قيرس دون سواه.^٩

والظاهر أن «بنيامين» لم يستشره أحد في رأي القبط وما ينتظر منهم أن يفعلوا لقاء ما يُراد إدخاله من البدعة الجديدة عليهم، وكان خطأً فاحشاً ألا يستشيريه أحد في ذلك؛ فإن المذهب الجديد كان محتوماً عليه ألا يلقى في مصر نجاحاً. فما هو إلا أن جاء «قيرس» إلى الإسكندرية في خريف سنة ٦٣١ حتى هرب البطريق القبطي.^٩ وقد جاء في إحدى القصص أن ملكاً أتى «بنيامين» في نومه، فأنذره أن يهرب مما هو لا بد واقع من العسف. وهذا يدل على الأقل على أن ذلك البطريق كان قد عقد النية على أن يرفض ما جاء به «قيرس» قبل أن يُقضي به إليه، وعرف ما سيكون وراء ذلك من الآثار، وكان عزمه ذاك غير مُزعزع، سواء أكان عارفاً بحقيقة ما جاء به «قيرس» أم كان غير عارف بها. ففي الحق قد رأى القبط في مقدم «قيرس» إيذاناً لهم بحربٍ يُثيرها الروم على عقيدتهم. وقد دبر «بنيامين» أمور الكنيسة قبل أن يُغادر ولايتها، وجمع جمعاً من القسوس والرعية، وألقى فيهم خطاباً «يحضُّهم فيه على أن يثبتوا على عقيدتهم حتى يُوافيهم الموت»، ثم كتب إلى أساقفته جميعاً يأمرهم بالهجرة إلى الجبال والصحاري ليتواروا فيها حتى يرفع الله عنهم غضبه، وأنبأهم أن البلاد سيحلُّ بها وبألٍ، وأنهم سيلقون العسف والظلم عشر سنين ثم يُرفع ذلك عنهم.

هذا ما بعث به في خطابه إليهم. ولما أنفذه سافر من الإسكندرية خُفيةً تحت جنح الليل لا يصحبه إلا رفيقان، وخرج من المدينة من الباب الغربي، وسار يمشي إلى مريوط، ومن ثم ذهب إلى «المنى»،^{١١} وهي قرية في واحة عند مفترق الطريقين طريق الإسكندرية ووادي النطرون وطريق الطرانة وبرقة. ولا بد قد كانت تلك القرية عند ذلك مدينةً

^٩ وإذا أراد القارئ أن يرى البرهان على هذه العبارة فإننا مُرشدوه إلى ما كتبناه في ذيل الكتاب تعليقاً على هذا الأمر.

^{١٠} قد جاءت عبارةٌ عجيبة في هامش ١، صفحة ٢١٥ من الجزء الثاني من كتاب الأستاذ (Bury) Later Rom. Emp. وذلك أن «بنيامين» هرب من الفرس؛ ومن ثم وصل إلى نتيجة أن «القبط المونوفيسييين لم يكونوا جميعاً راضين عن الحكم الفارسي»، فإن العبارة مخطئة، وكذلك النتيجة التي استنتجت منها؛ فإن «بنيامين» لم يهرب من مصر إلا بعد جلاء الفرس عنها بنحو ثلاث سنوات أو أربع بعد مُقامهم بها طويلاً. انظر «الديوان الشرقي»، وكتاب «رينودوه: تاريخ بطارقة الإسكندرية، الفصل الأول»، وكتاب «أبي صالح» (صفحة ٢٣٠، هامش ٢)، وكتاب «مكين» (صفحة ٣٠ و ٤٠). وكلها تدل دلالةً واضحة على أن هرب «بنيامين» قبل وفاة هرقل بعشر سنوات. وإذا أردت مراجعة استنتاج الأستاذ Bury، فارجع إلى ما كتبناه قبل ذلك حيث أظهرنا أن الرأي الذي يعزو إلى القبط عطفاً على الفرس رأيٌ غير حقيقي.

عظيمة؛ فإنها بقيت إلى ما بعد ذلك بقرون، وكان المسافر في الصحراء والقفار إذا طلع عليها عجب من عظيم كنائسها وفخم بُنيانها.^{١٢} ولا شك أن البطريق دخل يُصلي في الكنيسة العظمى بها كنيسة «القديس مينا»، واستراح قليلاً بها ثم مضى في سبيله إلى جبل اسمه برنوج،^{١٣} وأصبح عند ذلك قريباً من أديرة وادي النطرون، ولكنه رآها مُقفرة لا يكاد يكون فيها أحد؛ فإن تلك الأديرة لم تُعد إلى ما كانت عليه بعدما حل بها من

^{١١} هذه هي الصورة التي يُوردها «ساويرس»، ولكن «كاترمير» يرى فيما نظن أن المدينة كلها كان اسمها «مينا» باسم القديس الذي سُميت الكنيسة الكبرى هناك (Mem. Geog. et Hist. الجزء الأول، صفحة ٤٨٨). وقد ورد هذا الاسم واضحاً في النسخة الخطية بالقاهرة، هكذا «منى» وليس «مينا».

^{١٢} توجد في باريس نسخة مخطوطة من كتاب لجغرافي عربي مجهول (نقل عنها كاترمير في الفصل الأول)، وفيها تفاصيل عجيبة عن «المنى» أو «مينا» يجدر بنا ذكرها: «بعد الخروج من الطرانة على طريق برقة يمر الإنسان بالمينا، وهي عبارة عن ثلاث مدائن مهجورة في وسط صحراء رملية، ولا يزال بناؤها قائماً، ويكمن العرب فيها للمسافرين، وفيها يرى الإنسان قصوراً عاليةً حسنة البناء، وأكثرها قائم على عقود فوق أعمدة، ويعيش الرهبان في بعضها، وبها بعض الآبار، ولكن ماءها قليل. ويرى الإنسان فيها كنيسة «القديس مينا»، وهي بناء عظيم فيه عدد كبير من التماثيل والصور المُتقنة الصنع، وتُوقد بها الشموع ليلاً ونهاراً، وفي نهاية البناء مقبرة كبيرة عليها تماثلان لجمالين من المرمر، فوقهما تماثل رجل من المرمر، وقد جعل رجلاً فوق كل منهما وإحدى يديه مبسوطة والأخرى مقبوضة، ويُقال إن هذا تماثل «القديس مينا». وعلى يمين الداخل إلى الكنيسة نرى عموداً عظيماً من الرخام نُقش عليه مشهد به صورة «المسيح» و«حنا» و«زكريا» وقد أقفل باب المشهد، ويرى بها كذلك صورة للعداء «مريم» عليها ستاران، وكذلك صور الأنبياء. وفي خارج الكنيسة صور لأنواع الحيوان وللناس في أعمالهم من كل صنف، ومن بينها صورة تاجر رقيق في يده كيس نقود مفتوح. وفوق وسط الكنيسة قبة تحتها ثمانية تماثيل قبل إنها تماثيل الملائكة، وعلى مقربة من فلك الكنيسة مسجد يُصلي فيه المسلمون، والأرض التي حولها ذات زرع من أشجار الفاكهة والكروم. وفي كل عام تُرسل مدينة القسطنطين ألف دينار للإنفاق على هذه الكنيسة.» وقد أورد كاترمير في كل المواضع التي استعملنا فيها لفظ «صورة» لفظاً آخر وهو «تماثل»، والتماثيل المنحوتة كانت ولا تزال محرمة، وأنا على يقين من أنه يقصد أنها صور لا تماثيل، على الأقل حيث يكون المقصود صور القديسين أو الملائكة، ولا يمكن أن ننفي وجود التماثيل القائم على جمالين، ولعله بقية من آثار الإغريق هو والقصور والأعمدة، وقد يكون القبط قالوا عنه فيما بعد إنه القديس مينا، ولكن وصف هذه المدينة جميعه شائق، وموضعها اليوم مجهول، ولعله في الشمال الغربي من بحيرات النطرون وإلى الجنوب من مريوط مباشرة (والمدينة الأخيرة موضعها الآن أطلال، فتكون على ذلك واقعة على الطريق الذي كان اسمه «طريق الحاج» الآتي من شمال أفريقيا).

^{١٣} انظر أميلنو Geog. copte، صفحة ٣١٩-٣٢١. ويقتبس المؤلف من نسخة مخطوطة عربية في باريس ١٣٩، مجموعة ٩٧، في وصف وصول «بنيامين» إلى ذلك الموضع.

التخريب منذ ثلاثين عامًا،^{١٤} وكان البدو لا يُبيحون لأحد أن يُعيد بناء كنائسها، ولا أن يُقيم بها عددٌ كبير، فلم يكن فيها مقام للبطريق، وكان يُحسُّ فوق ذلك أنه ما زال على مَقرَبة من العاصمة، فلا هو بأمن على نفسه، ولا هو مُقيم بين ظهراي قومه ليدافع عنهم وينصرهم. فرأى أن يسير إلى الأهرام، ثم تركها وصعد إلى صعيد مصر سائرًا على جانب الصحراء، وما زال حتى بلغ مدينة قوص،^{١٥} ولأن هناك بديرٌ صغير بالصحراء غير بعيد عن تلك المدينة، وقد ظل هذا الدير مشهورًا بمقامه فيه مدة قرون بعد ذلك.

وكان هرب «بنيامين» في نفس الوقت الذي جاء فيه «قيرس» إلى الإسكندرية أو قريبًا منه، ولم نجد كلمةً واحدة في خبر من الأخبار تدل على أن «قيرس» سعى مرة إلى أن يتقرب إلى بطريق القبط أو يتفق معه؛ فالظاهر أن مجيئه إلى مصر قد شَرَّد قسوس القبط فزعين، وقد صار بطريقًا من قبل الدولة الرومانية في الإسكندرية، وزاد سلطانه بأن صار واليًا إلى حكومة مصر من قبل الإمبراطور.^{١٦} ولا شك أن قبض «قيرس» على رئاسة سلطتي الدنيا والدين معًا هو الذي زعزع أمر بنيامين؛ فإن ذلك جعله يُوشك أن يكون ذا سلطان مُطلق. ولما قَدِم قيرس في أول الأمر تظاهر بأنه إنما جاء مُسلمًا، وجعل يُبين للناس كُنْه المذهب الجديد (المونوثيلي)، وهو المذهب الذي كان الإمبراطور يطمح أن يُزيل به ما أحدثه مجلس خلقيدونية من الشقاق بين الناس. فكان عليه أن يستميل إلى المذهب الجديد أقباط مصر أولًا وأتباع المذهب الملكاني ثانيًا، ولكن الظاهر أن مذهبه لم يلقَ منذ أول أمره توفيقًا؛ فقد أساء هو ببيانه وإيضاحه، وأساء الناس فهمه، وتلقَّوه لقاءً سيئًا. فأما أتباع المذهب الملكاني فقد رأى كثير منهم أن المذهب الجديد نقض تام لمذهب خلقيدونية، وأما القبط فإن من سمع منهم بالبدعة الجديدة قال إن المذهب الجديد ما دام قد سلَّم بأن الله له إرادةٌ واحدة وفعلٌ واحد، فإنه لا بد له أن يُسلَّم بأن له كذلك طبيعةً واحدة؛ وعلى ذلك فإن «قيرس» إنما جاء في الحقيقة مُسلَّمًا بالمذهب (المونوفيسي).

^{١٤} في زمن البطريق «دميانوس». وقد أعيدت هذه الأديرة بعد الفتح العربي، واحتفل بنيامين نفسه بافتتاح كنيسة القديس مقاريوس احتفالًا عظيمًا كما جاء في ساويرس.

^{١٥} انظر ما كتبه كاتمرير عن قوص (Mem. Geog. et Hist.، الجزء الأول، الصفحات ١٩٢ و ٢١٦)، وفيها تعليقٌ مُفيد يشرح موقع المدينة، ويذكر بعض قصص عجيبة عن السحر وتعاويز الأفاعي المتصلة بالمدينة. وقد جاء في كتاب أبي صالح (صفحة ٢٣٠) ذكر الدير الذي لجأ إليه بنيامين، ولكنه لا يُسمِّيه.

^{١٦} أوردنا بعض الدليل على اجتماع سلطان الدنيا والدين لقيرس في ذيل الكتاب، وليس ثمة مجال للشك في هذا الأمر.

ولما أراد قيرس أن يُزيل ما علق بالأفهام من الخطأ جمع مجلساً في الإسكندرية، وطرح عليه الأمر ليتناظر المجتمعون فيه وليتناقشوا في مسأله، وفي ذلك المجلس جاء صاحبنا «صفرونيوس»، وكان قد عاد إلى مصر وصار زعيم المعارضين من الملكانيين، واجتهد جهده أن يثني «قيرس» عما عزم عليه من البدعة تارةً بالحجة وطوراً بالتوسل والرجاء، وقيل إن «قيرس» أجابه جواباً ليناً،^{١٧} وطلب إليه أن يرجع إلى البطريق الأكبر «سرجيوس» بالقسطنطينية ليُزيل ما في نفسه من الشكوك، ولكن «صفرونيوس» لم ينتن، وانتهى المجلس إلى إقرار البدعة، ووسم من لا يقبلها بتسع سمات شائنة. والظاهر أن «قيرس» لم يكن أثناء ذلك على ما ينبغي أن يكون عليه والي السلطان من الكياسة والرحمة، وقد جاء يدعو إلى السلم والوفاق؛ فإنه كان لا يلقى من يُقاومه إلا بقوة من العزيمة تدعمها قوة السلطان، في حين أن مثل تلك المشكلات الدينية في مصر لم يكن لها أن تُحل إلا بالدهاء وحُسن الاحتيال. على أن الذنب في الإخفاق كان ذنب كلا الفريقين؛ فقد كان «قيرس» عاتياً مُتكبراً، في حين كان القبط على شيء من العناد وقلة البصر، وذلك إذا نحن سلّمنا بأن «قيرس» قد أوضح لهم المذهب الجديد وبيّن كُنْهه لهم؛ فإنه لم يكن ثم فرق كبير بين مذهب القبط (المونوفيسي) والمذهب الجديد (المونوثيلي) لو طُرِح كلاهما أمام أعين عامة الناس. حقاً يجب علينا ألا ننسى أنه لا تزال إلى اليوم بين المسيحيين فرق وشيع، وكثيراً ما يكون بينها شديد العداوة وكبير الخلاف مع انعدام ما يوجب ذلك في حقيقة الأمر، ولكن القبط في ذلك الوقت قد ارتكبوا خطأً كبيراً برفضهم ما عُرض عليهم من أمر توحيد المذاهب، وكان خطؤهم ذاك سبباً في مصائب عظيمة تحلُّ بهم.

وقد يرى البعض أن المذهب الجديد كان بدعة وضلالة، ولم يكن من المتيسر نشره، ولكن مهما يكن حكمنا على هذا المذهب الذي ابتدعه هرقل وبطارقته الشرقيون الثلاثة، ومهما تكن صورته التي أطلع القبط عليها، وسواء كانوا على الحق أو على الباطل، فإنهم

^{١٧} جاء فيما كتبه الدكتور Nurdock تعليقاً على Mosheim (الطبعة الحادية عشرة، صفحة ٢٥٦، هامش ١) أن صفرونيوس كان كثير التواضع؛ إذ ركع وجعل يتوسل إلى قيرس ألا يُغالي في الأمر، وأن قيرس كان معه كثير التساهل. وإنا نشكُّ في هذا؛ فقد كان صفرونيوس شديد الغيرة في سيرته ألباً عن المهانة؛ «فقد صاح صيحةً عاليةً أظهر فيها ألمه الشديد، وانفجر الدمع من عينيه، ورمى بنفسه إلى أقدام قيرس يتوسل إليه ويرجوه ألا يُعلن ما أراد إعلانه من الأسباب التسعة للّعن، ولكن قيرس لم يُعر سمعه لتوسّله» (انظر منسي، الجزء العاشر، المجموعة ٦٩١).

تلَقَّوه بكراهةٍ شديدةٍ بادئَ ذي بدء، فلم يُطيقوا أن يخطر ببال أحد أن يغيّر ذرّةً من أصول عقيدته أو لفظاً من شعار مذهبه، وعدُّوا ذلك خيانةً لدينهم واستقلالهم بأمره، وقد كان استقلالهم في أمور الدين أكبر ما تتعلق به نفوسهم؛ فإنهم لم يعرفوا الاستقلال القومي قط،^{١٨} ولعلهم لم يحلموا يوماً بمثل ذلك الأمل، وأما الاستقلال في أمر الدين فقد ناضلوا من أجله، وجاهدوا في سبيله، لم ينتنوا عن ذلك في وقت من الأوقات منذ مجلس خلقيدونية، وكانوا حريصين على بلوغ ذلك الغرض لا تغفل عنه قلوبهم، ولا يُحجمون عن بذل كل شيء في سبيله مهما عظم. ذلك هو سر حوادث تاريخهم جميعاً.

ولما رأى «قيرس» أنه لم يستطع أن يستميل القبط بالخداع، ولا أن يحملهم على ما أراد برميهم بالكفر واللعنة، لجأ إلى ما هو أشد من ذلك. ولا نقدر أن ننكر أن هرقل كان شريكه فيما لجأ إليه من العسف، ولكن الإمبراطور حاول مرةً أخرى بعد ذلك أن يصل إلى غرضه من توحيد المذاهب؛ فإن سرجيوس لما رأى أن الناس لم يقبلوا المذهب القائل بأن لله إرادةً واحدةً وفعلًا واحدًا يُنفذها به، اقترح أن يُقرَّ الناس بأن الله له إرادةً واحدةً، وأما المسألة الأخرى وهي نفاذ تلك الإرادة بالفعل، وهل ذلك الفعل واحد أو مزدوج، فُرجئ القول فيها ويمنع الناس أن يخوضوا في مناظراتها، ثم أرسل إلى الباب في روما وهو «هونوريوس» فأخذ منه إقرارًا لهذا الحل، وإن شئت فقل إنه لم يكن حلًّا ولكنه كان هروبًا وتخلصًا من المشكلة، ثم جعل ذلك في رسالةٍ رسمية، وبعث بها إلى جميع جهات العالم الشرقي، وتقدّم إلى الناس أن يعتقدوه ويتبعوه، وأمر البطريق سرجيوس حنا قائد الشرطة أن يحمل صورة من الأمر إلى «قيرس»، وأرسل معه هدية^{١٩} صليبيًا له قدرٌ عظيم من القداسة، ولكن أثر تلك الرسالة لم يكن سوى أن زاد المعارضة والرفض، ورأى الإمبراطور أن «صفرونيوس» عدو لسعيه^{٢٠} لا يُفل حذّه ولا تخور همّته، وقد كان حاول من قبل أن يستميله أو يُسكت لسانه بأن اختاره بطريق بيت المقدس، فلم يُغنه

^{١٨} لا بد أن المؤلف يقصد قبط مصر في عهد المسيحية، ولا يتعدى ذلك إلى العصور الفرعونية القديمة. (المعرب)

^{١٩} ورد ذكر هذه الصيغة الأولى للمذهب الجديد في كتاب Harduin، وهو Concilia Eccles. His. الجزء الثالث، صفحة ٧٩١. انظر كذلك كتاب Mesheim، صفحة ٢٥٦ (الطبعة الحادية عشرة). وقد أفاض قيرس عند إرسال الرد بوصولها إليه، وجاء ذكر هذا الرد في Drapeyron، صفحة ٣٨٩، وهو يذكر اسم الرسول الذي حمّله. وقد ورد ذكر الصليب في ديوان «حنا النقيوسي»، صفحة ٥٧٤، ولعله كان يدخله جزء مما يُسمّى «الصليب الحقيقي».

ذلك شيئاً. وأما القبط فقد وجدوا أن الصيغة الثانية للمذهب الجديد إذا كان فيها ما يُخالف الصيغة الأولى فهي أشدُّ منها وأكره مَذَاقًا.

وإنه لمن أبعد الأمور أن تكون الصيغة الأولى للمذهب، أو الرسالة التي بُعثت فيها الصيغة الثانية له، قد بلغت أقباط مصر في غير الإسكندرية؛ فإن ما تخلف من أخبار القبط لا أثر فيه لذكر صيغة المذهب الجديد، أو أن شيئاً مثل ذلك عُرض عليهم. ولعل هذا أدمى ما في الأمر للحزن والأسى؛ إذ لا يُذكر في ذلك العصر كله في أثناء الاضطهاد إلا شيء واحد، وهو أن الروم كانوا يُخَيِّرون الناس بين قبول مذهب خلقيدونية بنصه — وهو كتاب «ليو» — وبين الجَلَد أو الموت، ولم يكن في عقول مؤرخي القبط إلا هذا الاعتقاد يُدَوِّنونه في دواوينهم، فيلوح من ذلك أن قيرس أحسَّ بإخفاقه في سعيه من مبدأ الأمر، وكان يودُّ أن يحمل القبط على المذهب الذي تقرَّر مهما تكلف في سبيل ذلك، فلم يعبأ بعد بما أدخله الإمبراطور على هذا المذهب من التهذيب، بل كان يعرض على الناس أحد أمرين لا تعقيد فيهما، وهما قبول الدخول في الجماعة أو الاضطهاد.

وكانت البلاد كلها عند ذلك تحت يد «قيرس» المقوقس يُصَرِّفها كيف شاء، وكان جيش الرومان مرةً أخرى يملك مصر، فكانت طُرُق الإسكندرية البراقة تتجاوب جوانبها بأصداء الكتائب البيزنطية إذ تسير فيها، وعادت جنود الروم إلى الأسوار العظيمة أسوار المدينة وأطامها، ووُضعت عليها آلات حربها، وبُعثت المسالِح إلى مدينة الفرما (بلوز)، وهي ثغر الطريق الآتية من فلسطين إلى مصر، وإلى بلاد مصر السفلى مثل أثريب ونقيوس، وكذلك إلى الحصن العظيم حصن «بابلين» بقرب ممفيس؛ ومن ثَمَّ عاد سلطان الروم، فانتشر على بلاد الفيوم ووادي النيل حتى بلغ الحدود من الجنوب عند أسوان في أسفل الجنادل، وكانت كل تلك الجنود والكتائب عند أمر «قيرس» ماثلةً لإنفاذ أمره إذا ما دعاها. ولم يتحرَّك القبط بطبيعة الحال عندما عاد جند الروم إلى البلاد، ولكنهم وجدوا بعد قليل أن حكم الفرس إن لم يكن مما يُحِبُّ ويرغَب فيه، فإن حكم الروم الجديد لم يكن حديثاً يحمده ويفرحون من أجله؛ فقد وجدوا فيه أنواع العقاب وصنوف العذاب، فكأنهم وقد خرجوا من حكم الفرس إلى حكم الروم قد رُفِع عنهم التعذيب بالسياط ليحلَّ بهم تعذيب آخر من لسع العقارب؛ إذ بيَّنا كان غُزاة الفرس بعد أن استقرَّ بهم الأمر في

٢٠ قال قدرينوس عند ذكر موت صفرونيوس: إن البطريق مات بعد أن حارب هرقل حرباً عظيمة بعد أن ناضل سرجيوس والمونوثيليين.

البلاد لا يحولون على الأقل بين القبط وبين التدين بما يشاءون من الدين، جاء «قيرس» المقوقس وصمّم على أن يحرمهم تلك الميزة الكبرى وينزعها من أيديهم.

وابتدأ الاضطهاد الأعظم عند ذلك. ويتفق المؤرخون جميعًا على أنه بقي مدة عشر سنوات؛ أي إنه بقي كل مدة ولاية قيرس رياسة الدين؛ فإن أكبر الظن أن مجمع الإسكندرية كان في شهر أكتوبر من سنة ٦٣١، وقد بدأ عهد الاضطهاد بعد ذلك بشهر واحد أو شهرين. ولا يشكُّ أحد في فظاعة ذلك الاضطهاد وشناعته؛ فقد جاء في كتاب «ساويرس»: «لقد كانت هذه السنين هي المدة التي حكم فيها هرقل والمقوقس بلاد مصر، ففتن في أثنائها كثير من الناس لما نالهم من عسف الاضطهاد والظلم، ومن شدة العذاب الذي كان يُوقعه هرقل بهم لكي يحولهم على رغمهم عن مذهبهم إلى مذهب خلقيدونية؛ فكان يُعذَّب بعضهم ويعد البعض أحسن الجزاء، ويمكر بالبعض ويخدعهم». وقد جاء في ترجمة حياة البطريق القبطي «إسحاق»^{٢١}، وكانت كتابتها سنة ٦٩٥، أنه في شبابه لقي قسًا اسمه يوسف كان ممن شُهِروا بين يدي «قيرس» وجُلِدَ جلدًا كثيرًا لأنه شهد شهادة الحق. وكذلك كان أخو «بنيامين» ممن عُذِّبوا ثم قُتل غرقًا، وكان تعذيبه بأن أوقدت المشاعل وسُلطت نيرانها على جسمه، فأخذ يحترق «حتى سال دهنه جانبيه إلى الأرض»^{٢٢} ولكنه لم يتزعزع عن إيمانه، فخلعت أسنانه ثم وُضع في كيس مملوء من رمل، وحُمِلَ في البحر حتى صار على قيد سبع غلوات من الشاطئ، ثم عرضوا عليه الحياة إذا هو آمن بما أقرّه مجلس «خلقيدونية»، فعلوا ذلك ثلاثًا وهو يرفض في كل مرة، فرموا به في البحر فمات غرقًا. وقال الكاتب الذي كتب ترجمة حياة بنيامين: «ولكنهم بفعلهم هذا لم يقهروا «ميناس» الذي مات شهيدًا، بل قد غلبهم هو بصبر الإيمان المسيحي».

وإليك دليلًا آخر جاء في ترجمة حياة صمويل «القلموني»^{٢٣} وقد كُتبت تلك الترجمة في أيام «قيرس»، وجاء فيها وصفٌ جلي لما فعله «قيرس» نفسه من الأفاعيل في هذا

^{٢١} تاريخ البطريق القبطي إسحاق (صفحة ١٢) تأليف أميلنو. وترجمة أميلنو لا تُظهر الفعل في قوة دلالاته على الزمن الماضي التام (كما يقول المستر كروم)، وذلك الزمن الماضي التام Pluperfect tense له دلالة كبرى في تعيين التاريخ؛ فإنه عندما حدث الاجتماع كان الاعتراف أمام قيرس قد حدث من قبل، ومات إسحاق في سنة ٦٩٣ كما بيَّنَّا في الذيل (ف).

^{٢٢} هذا الخبر عن «ساويرس» (النسخة المخطوطة بالمتحف البريطاني، صفحة ١٠٤، الكتاب العاشر)، وتتفق نسخة القاهرة معها في ذلك الخبر.

الاضطهاد؛ ولهذا كان لنا العذر إذا نحن نقلنا هنا بعض ما جاء فيها في شيء من الإفاضة. تصف القصة أن البطريق «قيرس» جاء إلى الدير فوجده خلاءً ممن فيه إلا من خازنه، فقبض عليه وجلده وأخذ يسأله، فقال له الخازن: «لقد جمع صمويل الزاهد رهبان الدير وخطب فيهم فأطال، ووصفك بالكفر، وبأنك يهودي من أتباع «خليقدونية» ولا تؤمن بالله، وبأنك لست أهلاً لأن تُقيم الصلاة، ولا أن يُعاملك المؤمنون. فلما سمع الرهبان قوله هذا هربوا قبل مَقدمك.» فلما سمع الكافر الفاسق ما قاله الخازن ثار ثأثره وعض شفتيه من الغيظ، وسب الخازن والدير ورهبانه، ومضى عنه. قال كاتب الترجمة: «ولم يُعد للدير بعد ذلك إلى يومنا هذا.»^{٢٤} فلما ذهب رجع الإخوان إلى ديرهم آمنين. وأما الكاوخوس (المقوقس) ذلك البطريق الدعي فقد ذهب إلى الفيوم والغيط يأكل قلبه، ودعا هناك أصحابه وأتباعه، وأمرهم أن يأتوا له بالعابد «الأبا صمويل» مكتوف اليدين

^{٢٣} نشر هذه الترجمة «أميلنو» في Mon. pour servir à l'his. de l'Eg. Chret. aux IVe–VIIe Siècles (Mem. Misc. Arch. Franç. au Caire) الجزء الرابع، وصفحة ٧٧٤ وما بعدها. وأما عن التاريخ فانظر التعليق التالي.

^{٢٤} هذا القول يدل على أن النسخة الأصلية المخطوطة قد كُتبت قبل موت قيرس في سنة ٦٤٢؛ فقد مات صمويل في قلمون بعد أن تنبأً بقدوم العرب وانتهاء غزوتهم بنصر المسيحيين (الجريدة الآسيوية ١٨٨٨، صفحة ٣٨٤)؛ ومن هذا نستنتج أن تاريخ حياته كُتِب في أول الفتح وقبل أن يظهر انتصار العرب؛ أي إنه كُتِب في أوائل سنة ٦٤٠. وكانت تواريخ الحياة تُكتب عادةً وتُلقي بصفتها مديكاً بعد موت قديس عظيم أو رجل كبير من أهل الدين، فلنا أن نقول إن صمويل مات سنة ٦٣٩. ويقول Pereira إنه قيل إن صمويل لقي في قلمون رجلاً اسمه جريجور أسقف قيس، وإن ساويرس يذكر مقابلة بين رجل اسمه جريجور أسقف قيس وبين البطريق حنا السمنودي (سنة ٦٨٠–٩).

وإن البطريق إسحاق بعد اختياره وإقرار عبد العزيز له دخل الإسكندرية في سنة ٦٨٥، وكان معه عند ذلك رجل اسمه «جريجور» أسقف قيس، وهذا التاريخ الأخير يجب أن يكون سنة ٦٩٠ بدل سنة ٦٨٥، ولكن هذا التصحيح يُقوي حجة «برييرا»، وهي أن هؤلاء الأشخاص الثلاثة الذين اسمهم «جريجور» إذا كانوا شخصاً واحداً كما تدل عليه الأدلة، وإذا كان صمويل قد مات سنة ٦٣٩، وجب علينا أن نقول إن جريجور بقي على الأسقفية أكثر من خمسين سنة، وليس هذا بمستحيل بالطبع، ولكننا بدل أن نقول إن موت صمويل كان بعد هذا التاريخ نقول إنه من الجائز أن يكون بمصر في ذلك الوقت رجلان اسمهما جريجور، كما قد كانت عند ذلك مدينتان كلٌّ منهما اسمها قيس، واحدة منهما في الشمال على ساحل البحر، والأخرى عند البهنسا في الجنوب.

انظر كتاب كاتمرير Mem. Geog. et His. (صفحة ١٤١ و ٣٣٧ من الجزء الأول). وقال أبو صالح إن جريجور أسقف قيس أنشأ كنيسة في حلوان (صفحة ١٥٦).

من خلاف، وأن يضعوا في عنقه طوقاً من الحديد، وأن يدفعوا به كما يُدفع باللصوص. فذهبوا إلى الدير الذي كان فيه وقبضوا عليه.

وذهب صمويل مُستبشراً في صحبة الله وهو يقول: «سأمنح إن شاء الله اليوم الشهادة بأن يُسفك دمي في سبيل المسيح.» ثم جعل يسبُّ المقوقس لا يخشى شيئاً. وأدخله الجنود عليه، فلما رأى المقوقس ذلك الولي أمر جنده أن يضربوه حتى سال دمه كما يسيل الماء، ثم قال له: «صمويل أيها الزاهد الشقي! من ذا أقامك رئيساً للدير وأمرك أن تُعلم الرهبان أن يسبُّوني ومذهبي؟» فقال له العابد (الأبا صمويل): «إن البر في طاعة الله وطاعة وليه البطريق «بنيامين»، وليس في طاعتك والدخول في مذهبك الشيطاني يا سلالة الطاغوت، ويا أيها المسيح الدجال!» فأمر «قيرس» جنده أن يضربوه على فمه، وقال: «لقد عرَّك يا صمويل أن رهبانك يُجلُّونك ويُعلون من شأن زهدك؛ ولهذا تجرأت وقويت نفسك، ولكنني سأشعرك أثر سبابك للعظماء؛ إذ سَوَّلَ له نفسك ألا تؤدي لي ما يجب عليك أن تؤديه لعظيم رجال الدين وكبير جباة المال في أرض مصر.» فأجابه صمويل: «لقد كان إبليس من قبل كبيراً على الملائكة، ولكن كبره وكفره فسقا به عن أمر ربه، وهكذا أنت أيها الخادع «الخلقيدوني»؛ فإن مذهبك مذموم، وإنك أشد لعنة من الشيطان وجنوده.» فلما سمع المقوقس ذلك امتلأ قلبه بالغيط على ذلك الولي، وأوماً إلى الجند أن يقتلوه. وقصارى القول أن ذلك الكافر أراد أن يقتل الولي، ولكن حاكم الفيوم خلَّصه من يديه، فلما رأى قيرس أن صمويل نجا منه أمر به أن يُطرد من جبل نكلون.^{٢٥}

^{٢٥} كانت نكلون، وهي بالعربية «النقلون»، في جوار قلمون على ساعتين إلى الجنوب الغربي من مدينة الفيوم. وأما الدير المسمى دير الخشب فقد وصفه أبو صالح (صفحة ٢٠٥-٢٠٦)، وذكره متصلاً بدير القلمون، وقد وصفه كذلك المقرئ (انظر الكتاب صفحة ٣١٣-٣١٤). ولكن الظاهر أنه اندثر من زمن (انظر كذلك كاترمير Mem. Geog. et Hist. الجزء الأول، صفحة ٤١١ و٤٧٣)، وكتاب أميلنو Goeg. Copte (صفحة ٢٧٢)؛ والجريدة الآسيوية، نوفمبر سنة ١٨٨٨، صفحة ٣٩٨؛ وكتاب Pereira «حياة الأنبا شنودة» (صفحة ٣٦-٤٠). وقد أخطأ Pereira في أنه جعل القلمون على مسيرة ١٥ ميلاً (أو ٢٩ كيلومتراً) من الإسكندرية، آخذاً ذلك عن كتاب (Rosweyde) Vitae Patrum lib. X. C. 162، فلما أن نقول إنه قصد ١١٥ ميلاً بدلاً من ١٥، وإما أن القلمون الذي يقصده هو دير آخر وليس الدير الذي بالفيوم. وقد جاء في Bulletin de l'Institut Franç. d'Arch. Gr. (الجزء الأول، صفحة ٧٢) أن دير النقلون في الجبل شرق كوم بشا، وأن دير القلمون عند سفح الجبل في مدخل الفيوم، وأنه كان فيه اثنتا عشرة كنيسة.

وقد جاء مثل هذا الخبر في الترجمة الأثيوبية لحياة «الأبا صمويل»، وقد جاء فيها ذكر رجل اسمه «مكسميانوس»، وأنه أتى إلى دير صمويل في الصحراء ومعه مائتا جندي، وأنه أعطاه كتاباً يؤمر فيه بالإيمان بمذهب خلقيدونية،^{٢٦} فمزقه صمويل ورمى به من باب الكنيسة وهو يقول: «ليس لنا من رئيس إلا بنيامين، ولعنة الله على ذلك الكتاب الكافر الذي جاء من الإمبراطور الروماني، ولعنة الله على مجمع خلقيدونية وكل من آمن بما أقره!» فضرِب صمويل حتى ظن أنه مات ثم غُور، ولكنه عاد إلى نفسه، وسار إلى القلمون حيث عاد لمُحادثته لقيرس وما أعقبها كما أسلفنا وصفه.^{٢٧}

وإذا كان مثل هذا العسف يجري في الصحاري، فما بالنا بما كان يحدث للقبط في بلاد مصر السفلى والصعيد؟ فلقد كان حظ من يأبى منهم أن يتخلّى عن عقيدته أو يُنازع قيرس في أمره أن يُجلد ويُعذب، أو يُلقى به في السجن، أو يلقي الموت، فكانت تُقام أساقفة للملكانية في كل بلد من مصر حتى أنصنا^{٢٨} من بلاد الصعيد، في حين كان قسوس القبط يُقتلون أو يُشردون في أنحاء الأرض يلتمسون فيها ملاذاً. وكان السعي حثيثاً غير منقطع وراء بنيامين، ولكن لم يُعثر عليه في مكان. وقد جاء في كتاب «ساويرس» أنه كان يتنقل من ديرٍ محصّن إلى آخر، وجاء في ترجمة حياة شنودة^{٢٩} ما يفهم منه أن بنيامين لجأ إلى دير الأنبا شنودة، وهو الدير العظيم المعروف بالدير الأبيض، على أن هذه الرواية

^{٢٦} انظر Pereira، صفحة ١٤٢.

^{٢٧} الكتاب نفسه، صفحة ١٤٦. ولم يُسم قيرس صراحةً، ولكنه سمّي الحاكم، وكانت له سلطة الدين وسلطة الدنيا على مصر كلها؛ فليس من شك في أنه كان قيرس. ويجدر بنا أن نذكر هنا أن الديوان القبطي الذي نُقلت عنه تلك الحادثة قد جاءت فيه هذه الكلمات: «لما أتت الأنبا إلى المقوقس عن طريقة معاملته لكتاب ليو، دبر له مكيدة وقبض عليه، وضربه ضرباً شديداً، وقال له: «اعترف أن مجلس خلقيدونية كان على الحق حتى أُطلق سراحك.»» (انظر الجريدة الآسيوية، نوفمبر سنة ١٨٨٨، صفحة ٣٩٧).

^{٢٨} كانت «أنصنا»، وهي «أنتنويه» عند ذلك، عاصمة «التيبائيد»، وكانت تجاه هرموبولس مجنا إلى الشمال من لاقوبولس (وهي سيوط)؛ فالظاهر أن سلطان قيرس لم يكن عظيماً في جنوب سيوط.

^{٢٩} هذه الترجمة باللغة العربية، وقد نُشرت مع ترجمة لها في Mem. Miss. Arch. Franc. (الجزء الرابع (١)، صفحة ٣٤٠). وجاء ذكر ما وقع بين بنيامين وقيرس على صورة نبوءة، ويجدر بنا أن نذكر ذلك هنا: «سيخرج الفرس من مصر ثم سيقوم «الدجال» (وهو الاسم المعتاد للمسيح المفسد)، وسيذهب أمام إمبراطور الروم بعد أن يحصل منه على الرياستين رئاسة الدنيا ورئاسة الدين، سيدخل مصر ويملك أرضها وملحقاتها، وسيحفر الخنادق ويبني الأسوار حول المدن في الصحراء، وسيُخرب الشرق والغرب،

تختلف عما تواتر من الأخبار عن أنه إنما لاذ بِدِير في الصحراء قريب من «قوص»، ولعل الدير الأبيض كان مع قوة حصونه ومنعة أسواره العظيمة غير كفيل بحماية بنيامين مدّة طويلة لقربه من النيل، في حين أنه كان يستطيع أن يجد ملاذًا آمنًا لا تصل إليه أيدي أعدائه في جبال صحراء قوص، وما بها من المغاور الكثيرة والكنائس المنقورة في الصخور. وليس من العجيب أن يفتتن كثيرون ممن لم يستطيعوا الهجرة والهرب وأن يخضعوا لما شاء قيرس منهم؛ فقد كان حكمه حكم إرهاب. وإذا كان القبط لم تخمد نفوسهم فما كان لشعب بأجمعه أن يُستشهد في سبيل الدين؛ فدخل جماعة من الأساقفة في المذهب الجديد مذهب عدوهم، ومن هؤلاء أسقف «نقيوس»^{٣٠} واسمه «قيرس»، وأسقف الفيوم «فكتور»، ولا شك أن عدوهم انتقلت إلى سواهم. أما من لم يستطع الهرب من الناس والخروج إلى الصحراء، وكان مع ذلك غير راضٍ عن ترك مذهبه، فقد لجأ إلى التقيّة، وأظهر غير ما يُبطن، حتى لقد بقيت في الإسكندرية ذاتها بقية من القبط في سني الاضطهاد العشر، مع أنهم لم يكن لهم بها إمام من مذهبهم اللهم إلا قسّ واحد من أهل مريوط اسمه «أجاثو»، وكان كل يوم يُخاطر بحياته في سبيل دينه؛ فكان يُخفي نفسه في لباس نجّار، ويسير في أنحاء المدينة في النهار يحمل على ظهره كيسًا قد وضع فيه آلاته وعدته، فإذا ما جاء الليل ذهب إلى الكنيسة كي يُقيم شعائر العبادة لإخوانه القبط. وقد صار هذا القس فيما بعد أكبر أصدقاء بنيامين، وخلفه بعد موته على ولاية الدين. وروى أن دير «مطرة»، ويُسمّى بِدِير «السفونية»، نجح في مقاومة «قيرس»، وكان ذلك الدير في الإسكندرية أو قريبًا منها، وكان السبب في أنه بقي على عهده لم يتغير أن كل رهبانه كانوا مصريين خلصًا ليس فيهم غريبٌ واحد.^{٣١}

وسيُخبر الراعي أكبر أساقفة الإسكندرية والوالي على دين المسيحيين في أرض مصر، وسيهرب منه ذلك الراعي إلى أرض «تيمان» حتى يعود إلى ديرك وهو حزينٌ متألّم، وعندما يعود إلى هناك سأعيده إلى حاله وأرجعه إلى عرشه.

وانظر ما قيل في الدير الأبيض في كتابنا Anc. Copt. Ch. الجزء الأول، صفحة ٣٥١؛ وانظر الكتاب الجليل كتاب المرحوم «و. دي بوك»، وهو *Materiaux pour servir à l'arch. de l'Eg. Chret.*، صفحة ٣٩ وما بعدها. ولعل دير شنودة الذي ذُكر هو الذي في قوص وذكره أبو صالح، ولكن ذلك الكاتب يُفرّق بينه وبين الدير الذي لجأ إليه بنيامين تقريبًا واضحًا.

^{٣٠} تذكر النسخة المخطوطة في المتحف البريطاني لكتاب «ساويرس» «قيرس أسقف سفنوس»، ولكن نسخة القاهرة المخطوطة تذكر «نقيوس»، وهذا حق، وأما المقرئ فيانه يذكر بطرس بدل «قيرس».

^{٣١} ساويرس، نسخة المتحف البريطاني المخطوطة، صفحة ١٠٧ (الكتاب ١١).

والظاهر أن المصريين سَعَوْا مرة إلى التخلص من «قيرس» مع ما كانوا عليه من الصبر والاحتمال الطويل؛ فقد أثار حفيظَتَهُم ما رأوه من فعله؛ إذ تارةً ينهب أواني كنائسهم الثمينة لا يرقب فيها إلا ولا ذمة، وتارةً يضربهم أو يسجنهم. فاجتمع أتباع الطريقة «الجايبانية» في كنيسة «دفاشير» بقرب مريوط، وتأمروا على قتل ذلك الظالم، ولكن سمع بهذا الاجتماع «ضابط» روماني اسمه «أودوقيانوس»، وهو أخو «دومنتيانوس»، وكان عدوًّا شديد العداوة للقبط، فأرسل جنْدًا وأمرهم أن يذهبوا إلى المتأمرين فيقتلوه، فكان ذلك، وقتل الجنود بعضهم وجرحوا منهم البعض بسهامهم، وقطعوا أيدي طائفة منهم بغير أن يسمعوهم شهادة أو يقوموا معهم بشيء يُشبه القضاء؛ وبذلك قضى على المكيدة ونجا قيرس من الخطر.^{٣٢}

وقد أوردنا هذه القصص جميعها لكي ندل بها دلالة واضحة على شدة الاضطهاد وعنفه. وإنه ليُخَيَّلَ إلى الإنسان أنه من المُستبعد أن يبقى مثل هذا الاضطهاد عشر سنوات، ولكن هذا هو الحق الذي لا مراء فيه؛ فقد جاء في ديوان «حنا النقيوسي» ما يأتي: «وظل قيرس إلى ما بعد موت هرقل عندما عاد إلى مصر (وذلك في سنة ٦٤١ بعد نفيه من البلاد أو غيابها عنها فترة) لم يذهب عنه حقه على عباد الله، ولم يمتنع عن اضطهادهم، بل زاد قسوة على قسوة». وقد جاء مثل هذا القول في كتاب «ساويرس» إذ قال: «فكان هرقل كأنما هو ذئبٌ ضارٍ يفتك بالقطيع ولا يشبع نهمه، وما كان ذلك القطيع إلا طائفة «التبودوسيين»».^{٣٣} ولكن ما كان الاضطهاد إلا ليزيد من استطاعوا مقاومته إيمانًا إلى إيمانهم، بدل أن يفتنهم عنه ويقضي عليه. فكانت الشدائد تتوالى بمذهب القبط، والمصائب تفتك بأصحابه، ولكنه ظل قويًّا لم تلن قناته، وبقي أكثر الناس على إيمانهم ثابتين أقوياء، ولكن حد ذلك البطش كان قد بلغ نفوسهم فتكلمها، وجعل الداء ينخر في

^{٣٢} حنا النقيوسي، صفحة ٥٦٦. ويقول زوتنبرج بحق إن الفقرة التي بها هذا الخبر خارجة عن موضعها؛ فإن هذه الحادثة كانت قبل غزوة المسلمين. انظر ما قاله أميلنو في «دفاشير» Geog. Copte صفحة ١٢٢، وقد سبق ذكرنا لهذا الموضوع عند ذكر ثورة نيقتاس.

^{٣٣} هذا القول عجيب، وهو يدل على أنه في أيام «ساويرس» كان القبط لا يزالون يُسمُّون أنفسهم «التبودوسيين»، وأن لفظ «القبط» في الحقيقة كان مرادفًا للفظ «تبودوسيين». وكان «الجايبانيون» طائفة صغيرة في وقت قيرس، ومع ذلك فالأستاذ Bury عندما ذكر تولية قيرس، يقول إن «أول عمل قام به هو أن يستميل إليه الطائفة الكبرى طائفة التبودوسيين أو «القطار تولاترين»». انظر كتابه Later Rom. Emp. (الجزء الثاني، صفحة ٢٥١).

جراحهم مدة ظلم تلك السنوات العشر وظلامها، فكان ذلك سبباً في ضياع كل أمل في عودة السلام والوفاق بين الطائفتين المتنازعتين؛ إذ استفحل الأمر، واستمرّ مريد العداوة والكراهة لسلطان الدولة البيزنطية ودينها جميعاً.

وليت شعري ماذا كان يدور بنفوس أهل مصر إذ ذاك، وبأي عين كانوا ينظرون إلى تلك الحركة العظيمة التي ثارت في بلاد العرب، فما زالت حتى قرعت بلاد الشام وهزّت مدائنها هزاً. إنا نقول، وإن قولنا لِمَا يُشْرِفُ القبط، إننا لا نجد أقل دليل يبعثنا على الظن أنهم نظروا إلى تلك الحركة نظرة الميل والرضا. على أنهم لا بد قد بلغهم أن المسلمين يدعون للمسيحيين أمور دينهم، وفعلهم قد خطر بقلوبهم عند ذلك أن الخضوع للمسلمين قد يُخَفِّف من الآلام التي نغصت عليهم حياتهم، وأن نير المسلمين قد يكون أخفّ حملاً من نير الملك الأصيل في دين المسيح وهو هرقل. لا شك في أنهم قد كرهوا دين الإسلام، وتدل على ذلك كل صفحة من صفحات تاريخهم، ولكن سيف «قيرس» قطع آخر ما كان يربطهم إلى الدولة الرومانية من أسباب الولاء؛ وذلك لكثرة ما لاقوه في مدة السنوات العشر من الظلم الذي نزل بهم إلى حضيض من الشقاء لا أمل معه، فرأوا في مجيء المسلمين نازلةً أرسلها الله لينتقم لهم بها من ظالمهم.

وهكذا دفع سوء الحكم خير بلاد الدولة الإمبراطورية إلى مأزق ما أضيّقَه. ولسنا نستطيع أن نعرف جناية من هذه؛ أهي جناية هرقل وقد أطاعه المقوقس فيما أمر به من الشر، أم هي جناية المقوقس وقد عصى سيده وخان أمانته؟ فمن الجلي أن هرقل كان يقصد في مبدأ أمره إلى قصد نبيل، فما كان أعظم أن يخلع على الكنيسة من السلام مثلاً خلع على الدولة، ولكنه لم يعرف ثبات الناس على أديانهم وحرصهم عليها، ولم يعرف أن الدين كان مُتَغَلِّلاً في أعماق فجاج الدولة، وأنه إذا شاء أن ينزعه منها بالقوة كان في ذلك أشد الخطر على حياتها. وكذلك كان اختياره لمن يُنفذ له أغراضه غير موفّق؛ فقد أرسل إلى مصر رجلاً ليعيد السلام فإذا به ظالم عاتٍ، وأرسل كلمة يقصد بها نشر السلام فلم يؤديها الرسول أو لم يسمع بها الناس. وأما الاضطهاد فلا شك في أنه قد وافق عليه وأقرّه، ولكنه قد يكون أقرّه بعد أن لم يجد عنه مَحِيصاً، في حين أن قيرس لجأ إلى العسف بادئ ذي بدء ولم يلجأ إلى وسيلة سواه. ومهما يكن من شيء فقد كان رأي الإمبراطور في القضاء على اختلاف المذاهب بأمر يأمر به، رأياً بعث به الخيال والوهم؛ فقد ظن أنه يستطيع بكلمة سحر يقولها أن يُهدئ العواصف الثائرة من الخلاف في المذاهب،

فتح العرب لمصر

فما كان منه إلا أن زاد العاصفة شدة، ولم يستطع الصبر على الخيبة، ولم يرضَ أن يدع الأمور إلى الزمن ويلزم جانب الاعتدال، فعزم على أن يسعى للسلام بخوض حرب دينية في مصر والشام، فكان بعمله هذا يُمهد السبيل في القُطَرَيْن لمطلع جنود الإسلام.

الفصل الرابع عشر

مَسِيرُ الْعَرَبِ إِلَى مِصْرَ

الظاهر أنه بعد أن سَلَّمَ البطريق «صفرونيوس» الشيخ مدينة بيت المقدس، سار عمر بن الخطاب الخليفة وعمر بن العاص القائد وذهبا كلاهما نحو الشمال، وقد أُرْسِلَ عمرو مددًا للعرب المُحاصِرِينَ لقيصرية،^١ وأما عمر فقد أقام في دمشق. ولعلَّ عمرًا قد أفضى إليه برأيه في فتح مصر منذ كانا في بيت المقدس، ولكن الخليفة رأى أن وقت ذلك الفتح لم يَجِنْ بعد. فلما ظهر العرب وانتهت الحرب أو كادت، عاد عمرو إلى عرض رأيه، وجعل يُبين للخليفة ما كانت عليه مصر من الغنى، وما كان عليه فتحها من السهولة، وقال له إنه ليس في البلاد ما هو أقل منها قوة^٢ ولا أعظم منها غنى وثروة، ثم قال إن «أريطيون» حاكم الروم على بيت المقدس — وكان قد هرب من المدينة قبل تسليمها إليهم — قد لاذ بمصر، وإنه كان يجمع فيها جنود الدولة، وإن على العرب ألا يُضيعوا الوقت، بل أن يُوقعوا به قبل أن يستفحل الأمر،^٣ وإن مصر بعد ذلك تكون قوة للمسلمين إذا هم ملكوها. وكان اجتماع القائد بالخليفة في «الجابية»^٤ بقرب دمشق، وذلك في خريف سنة ٦٣٠ للميلاد، وكان العرب لا يزالون على حصار مدينة قيصرية.

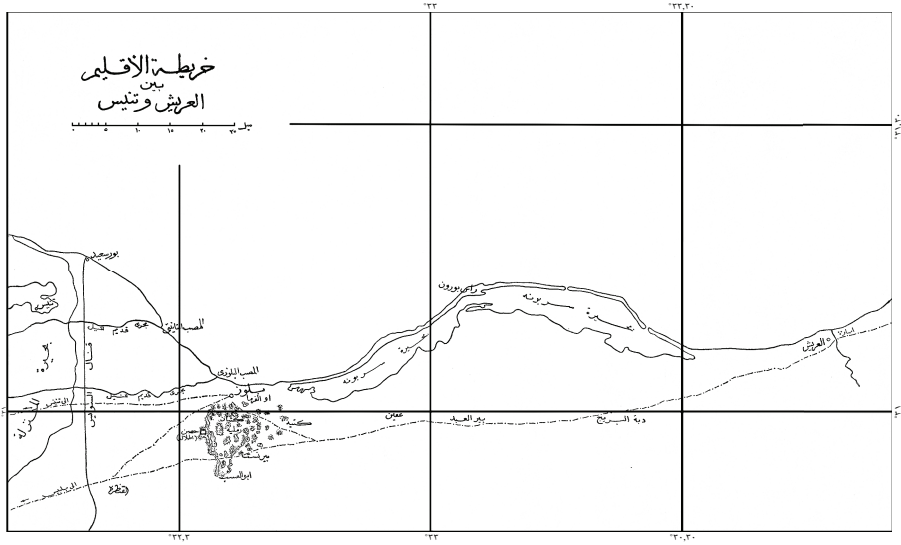
^١ انظر كتاب Conquête de la Syrie (De Geoje) صفحة ١٣٠. وقد جاء في ابن خلدون وابن الأثير أنه «لما أخذ عمر بيت المقدس سار عمرو إلى مصر». ولكن البلاذري وهو أسبق منهما وأثبت، يقول إن مسير عمرو كان عند حصار قيصرية، وهو يروي رواية يُفهم منها أن عمرًا سار بغير علم عمر، وروى رواية أخرى أن عمرًا كان في مسيره مؤتمرًا بأمر الخليفة، ويروي المقرئزي الروايتين معًا.

^٢ أخذنا هذا عن معجم البلدان لياقوت (الجزء الثالث، صفحة ٨٩٣).

^٣ الطبري، نشرة زوتنبرج، الجزء الثالث، صفحة ٤١١.

^٤ المقرئزي نقلًا عن ابن عبد الحكم. ولعل هذا أقرب مما قاله سعيد بن بطريق إن عمر كان قد عاد إلى المدينة، وهناك كتب إلى عمرو يأمره بالسير إلى مصر.

فتح العرب لمصر



وقد رأى عمر أن فتح مصر فيه خير للمسلمين، ولكنه ظن أن عمراً يُقلل من شأن ما يلقاه من الصعوبة في فتحها، وكان في ذلك الوقت لا يستطيع أن يُضعف جند الشام بأن يبعث منهم جيشاً كافياً لفتح مصر. فلما طلب منه عمرو أن يسير إلى مصر بجيش من ٣٥٠٠ أو ٤٠٠٠ رجل وعده أمير المؤمنين أن يفكر في الأمر؛ فإنه كان لم يستقر على رأي في ذلك، ثم عاد عمرو بن العاص إلى قيسرية وكان قسطنطين بن هرقل قائد الجند بها، فبعث الخليفة وراءه بكتاب مع «شريك بن عبدة»^٥ يقول له فيه إنه قد رضي بغزو مصر، وتقدم إليه أن يجعل الأمر سراً، وأن يسير بجنده إلى الجنوب سيراً هيناً. فسار عمرو بن العاص في الليل في جيش صغير من الخيل، ولم يحدث له حدث حتى صار عند الحدود بين مصر وفلسطين، وسار بعد ذلك حتى صار عند رفح،^٦ وهي على مرحلة واحدة من العريش بأرض مصر، فأتت عند ذلك رسل تحت المطي تحمل رسالة من الخليفة.

^٥ جاء اسمه ذاك في المقرئ في إذ قال: «ويقال إن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — كتب إلى عمرو بن العاص بعدما فتح الشام أن اندب الناس إلى المسير معك إلى مصر، فمن خف معك فسر به، وبعث به مع شريك بن عبدة». وفي الأصل الإنجليزي تحريف مطبوعي لاسمه؛ فقد ورد فيه هكذا Sharikh. b. 'Ah dâb (المعرب).

انظر وصف هذه الأماكن فيما الخليفة لا بد قد عاد إلى شكه في الأمر خاشياً من الإقدام والمضي فيما عزم عليه. وقد كان الخليفة كَلَّمَ عثمان وأَفْضَى إليه بما يرى من المخاطر في تلك الغزاة، فأجابه عثمان قائلاً إن تلك الغزاة كانت عظيمة الخطر، وزاد على ذلك أن قال إن عمرو بن العاص فيه جرأة وتهوُّر، وإنه لا بد يقتحم بالناس المخاطر ويرمي بهم إلى الهلكة. فخشي عمر بن الخطاب خشيةً عظيمة، وعزم على أن يأمر ابن العاص بالرجوع إذا كان ذلك ممكناً، ولكنه أَحْسَسَ أن جيش العرب إذا دخل مصر كانت عودته عنها خذلاناً وَسُبةً للمسلمين؛ إذ يكون ذلك بمثابة الفرار من العدو؛ وعلى ذلك أرسل كتابه وتقدَّم فيه إلى عمرو بن العاص أن يعود إذا كان بعد في فلسطين، فإذا كان قد دخل أرض مصر فليسرَّ على بركة الله، ووعده أن يدعو الله له بالنصر وأن يُرسل له الأمداد.^٦ أما عمرو فقد كان بدأ أمره، ولم يكن بالرجل الذي ينقض ما بدأ فيه، وعرف أن ذلك الكتاب الذي لحق به لم يأتِه بالرضا عما هو فيه؛ ولهذا لم يأخذه من الرسول حتى عبر مهبط السيل الذي ربما كان الحد بين أرض مصر وفلسطين، وبلغ بسيره الوادي الصغير الذي عند العريش، وهناك أتى له بالكتاب فقرأه، ثم سأل من حوله: «أنحن في مصر أم في الشام؟» فقليل له: «نحن في مصر.» فقرأ على الناس كتاب

^٦ انظر وصف هذه الأماكن فيما كُتِبَ في طبعة Hamaker الواقدي، صفحة ١٥. وانظر كتاب كاترمير Mem. Geog. et Hist.، الجزء الأول، صفحة ٥٣؛ وكتاب «شمبوليون» L'Eg. sous les Pharoans، الجزء الثاني، صفحة ٣٠٤؛ وأميلنو Geog. Copte، صفحة ٤٠٤؛ وكتاب أبي صالح صفحة ٧٠. وقد جاء في النص العربي للواقدي أن عمراً «ترك الصحراء وجعل الحصون التي في طريقه إلى مصر عن يمينه، وهي رفح والعريش والعداد والبقارة والفرما» (صفحة ٨). ولكن هذه العبارة غير محتملة في ذاتها، ولا تُوافَقها الكتب الأخرى. وقد جاء في ابن الأثير أن عمراً عندما كان في هليوبوليس أرسل أحد قواده لحصار الفرما، وآخر لحصار الإسكندرية، ولكن ما ذكره عن فتح مصر كله مُضطرب مُختلط.

^٧ لعل هذه خير رواية لهذا الحادث الذي خلط فيه المؤرخون العرب خلطاً شنيعاً، وقد اخترتها من بين روايات المقرئزي. وأما ابن عبد الحكم ومن أخذ عنه من المؤرخين فيقولون إن عمر وافق على سير عمرو إلى مصر، ثم قال له: «سأرسل إليك بعد قليل كتاباً، فإذا أمرتك فيه بالرجوع فارجع إلا إذا كنت قد دخلت في أرض مصر، فإذا كنت قد دخلت فيها فسرَّ على بركة الله.» وإذا صح هذا كان منهجاً من مناهج الحمقى، ولكن عمر ليس ممن يُوصَفون بهذا الوصف. والحقيقة بغير شك هي أن عمر وافق وهو مُتردد على سير عمرو إلى مصر، ثم ندم على ذلك فأرسل وراءه يأمره بالرجوع إذا كان ذلك مُستطاعاً بغير ضرر لاسم العرب. وقد روى ابن بطريق ثلاث روايات لهذه القصة، ويمكن أن نُشَبِّهها بما رواه المقرئزي.

الخليفة ثم قال: «إذن نسير في سبيلنا كما يأمرنا أمير المؤمنين»^٨ ولا شك في أن عمراً لقي من الناس الجواب الذي كان يرغب فيه.

ولنا هنا ملاحظة غريبة، وهي أن العريش وإن كانت تُعد عادةً من بلاد مصر لا يخلو أمرها من الشك،^٩ غير أن سياق القول يدل على أنها كانت خلواً من جيش الروم مع أنها كانت مدينة ذات حصون، وكانت أسوارها لا تزال منها بقية ماثلة بإزاء البحر إلى القرن الثالث عشر، وكذلك كانت أطلال الكنيستين العظيمتين القديمتين. وكان يُقال في ذلك الوقت إن أجود أنواع المرمر وأعظم العُمد التي في القاهرة كانت تأتي من العريش،^{١٠} وما أعجب هذا! وقد روى بعض المؤرخين أن سور مصر العظيم كان يبدأ من هناك ويتجه إلى القلزم (وهي السويس)، ثم يتجه مع شاطئ النيل الشرقي إلى الجنوب حتى الجنادل الأولى. ويقال إن من بنى ذلك السور هو «سيزوستريس»، وقد سمّاه العرب «سور العجوز»، ولكنه كان قد تهدّم منذ زمن طويل، حتى إنه لم يُعق سِر الجند في القرن السابع، وقد بقيت من أطلاله إلى اليوم قطع عند جبل الطير وفي مواضع أخرى في مصر.^{١١} وقد أقام جيش العرب الصغير عيد الأضحى في العاشر من ذي الحجة من عام ١٨ للهجرة، وهو اليوم الثاني عشر من ديسمبر سنة ٦٣٩ للميلاد، وهو عيد القربان وعيد الحج عند المسلمين، وكان الاحتفال غير خالٍ من الجد والرونق بين هؤلاء العرب الذين كانوا يسرون مع زعيمهم العظيم تربطهم به روابط النسب والولاء، وذلك مع ما كانوا عليه من قلة — إذ كانوا لا يَعدّون أن يكونوا كتيبة من جند الصحراء — ومع عظيم ما جاءوا له؛ إذ جاءوا لفتح بلاد الفراعنة. وكان أكثر من مع عمرو من الجند من قبيلة

^٨ جاء في المقرئزي: «قال عمرو: فإن أمير المؤمنين عهد إليّ وأمرني إن لحقني كتابه ولم أدخل أرض مصر أن أرجع، وإن لم يلحقني كتابه حتى دخلنا أرض مصر فسيروا وامضوا على بركة الله.» وقد أورد المقرئزي روايات أخرى يُصدق بعضها ما ذهب إليه المؤلف. (المعرب)

^٩ قد بيّن كاترمير في الفصل الأول أن الحدود كانت «الواردة»، وضبطها كذلك. وجاء في كتاب البلدان لليعقوبي (المتوفى سنة ٩٠٠) Bibl. Geog. Arab ed. de Goeje (الجزء الثامن، صفحة ٣٣٠): «يذهب الآتي من فلسطين إلى مصر أولاً إلى الشجرتين عند الحدود، ثم إلى العريش في إقليم الحدود، ثم إلى «البقارة» (هكذا)، ثم إلى «الواردة» بين كَثبان الرمل، ثم إلى «الفرما»، وهي أول مدينة مصرية، وبعدها مدينة «جرجير»، ثم فاقوس، ثم مدينة «غيفة»، حتى يبلغ الفسطاط.»

^{١٠} انظر كتاب أبي صالح، صفحة ١٦٧.

^{١١} أبو صالح، صفحة ٥٩، هامش ٤، وقد ذكر فيه تيودور وسعيد بن بطريق وبعض كتاب العرب.

«عك»، وإن كان الكندي يقول إن ثلث الناس كانوا من «غافق».^{١٣} ويروي ابن دقماق أنه قد كان مع جيش العرب جماعة ممن أسلم من الروم، وقد سَمَّاهم في كتابه، وقال أيضًا إنه قد كان مع جيش العرب جماعة ممن أسلم من الفرس الذين كانوا باليمن، ولعل هؤلاء جاءوا فيما بعد مع الأمداد التي بعث بها الخليفة إلى مصر.^{١٤}

والآن فلننصرف إلى عمرو نفسه، فأَيُّ رجل كان هو بين الرجال؟ لقد جاء في الأخبار كثير من أقواله وذكر صفاته، وإذا نحن أردنا أن نكتب تاريخ فتح العرب لمصر كان لزامًا علينا أن نكتب شيئًا عن قائد ذلك الفتح. كان عمرو بن العاص في نحو الخامسة والأربعين من عمره في وقت غزو مصر،^{١٥} وكان قصير القامة وقوي البنية، مرن الأعضاء، تعود جسمه احتمال المشقة. وقد ساعده ذلك على أن يبرز في أفانين الفروسية والضرب بالسيف، وهي الفنون التي اعتاد أهل الفروسية في الغرب أن يقرنوها باسم العرب.^{١٦} وكان عريض الصدر بعيد ما بين المنكبين، له عيان سوداوان ثاقبتان سريعتا التأثير، سواء أكان ذلك في حال الغضب أم في حال السرور، وفوقهما حاجبان غزيران، وبدون ذلك فمٌ واسع، وكان وجهه ينم عن القوة في غير شدة، وتلوح عليه لائحة البشر والأنس، وكان يخضب لحيته بالسواد. هذا كل ما رواه لنا المؤرخون من وصف مظهره، ولعل وصفه بأنه متمم كان وصفًا غير صحيح. حقًا إن أبا المحاسن روى^{١٧} عن عمرو ذلك العيب،

^{١٣} هذا التاريخ أورده ابن عبد الحكم، وهو يتفق مع التواريخ الأخرى المعروفة فيمكن أن نعتبره ثابتًا، وتجنبًا للتكرار الذي لا حاجة إليه يجب علينا أن ندل القارئ على مقالة «عن تاريخ الفتح العربي» في آخر هذا الكتاب.

^{١٤} ياقوت، الجزء الأول.

^{١٥} ابن دقماق، الجزء الرابع، صفحة ٥٥٤. ويقول عن هؤلاء الفرس إنهم بقية الجيش الذي كان كسرى أرسله إلى اليمن بقيادة «بازان» أو «هورزاد». انظر ما سبق ذكره في [الفصل الحادي عشر: دعوة النبي محمد (عليه الصلاة والسلام)، الهامش رقم ١٠].

^{١٦} لعل هذا خير رواية عن هذا الأمر، كما حاولت أن أبين في الذيل الخامس ناقضًا في ذلك قول بعض المؤرخين الذين يقولون إنه كان أكبر سنًا من ذلك.

^{١٧} ابن قتيبة وابن خلكان وأبو المحاسن هم الذين نقلنا عنهم ذلك، وكتابا المؤلفين الأولين عبارة عن قاموسيّ تراجم للحياة، وقد تُرجم ما جاء عن عمرو في كتاب ابن خلكان ترجمة De Slane. ويصف أبو صالح (صفحة ٧٨) وصفًا آخر أو وصفين لعمرو بن العاص، ولعله أخذهما عن ابن عبد الحكم.

^{١٨} من العجيب أننا عُدنا إلى النسخة المطبوعة في دار الكتب المصرية لكتاب أبي المحاسن «النجوم الزاهرة» فلم نجد ذكرًا لهذا العيب، ثم وجدنا فيه وصفًا حسنًا لعمرو في ترجمته في الكتاب الأول،

وقال إنه العيب الوحيد فيه، ولكنه كان معروفًا بسرعة رده وحدة ذهنه في الإجابة المُسكّنة، كما كان معروفًا بطول خطبه وبلاغتها؛ فالظاهر من ذلك أن من وصفه بأنه متمم كان واهمًا، ولعل ذلك الوهم كان أثر خلط وسوء فهم؛ فقد روي^{١٨} عن عمر بن الخطاب أنه سمع مرة رجلًا يتلجلج في الكلام، فقال: «أشهد أن خالق هذا وخالق عمرو بن العاص واحد». وليس معنى هذا أن عمرًا كان متممًا، بل يقصد بذلك القول أن الله تعالى خلق الأبيكم والمُفصح كليهما، وذلك مثل ما روي عن عمرو بن العاص نفسه إذ أخرج صدره أحد الجهلاء يومًا فقال يعرض به: «إنه كذلك من مخلوقات الله تعالى». ولكن قول عمر بن الخطاب قد أخرجه جماعة من كُتاب العرب عن معناه، وأولوه بأن المقصود منه أن عمرًا كان يتلجلج في كلامه، ولو قصد عمر بن الخطاب ذلك لكان قوله لا معنى له، وفيه اعتداء على عمرو، وذلك لا يتفق مع مكانة عمرو في قومه وما عُرف عنه من الفصاحة في الكلام. ولو كان متصفًا بذلك العيب لما اختاره النبي — عليه الصلاة والسلام — من أول إسلامه وجعله من كبار قواده، بل وما استطاع أن يكون يومًا ما زعيمًا عظيمًا بين الناس. وبعد، فإن عمرًا كان فوق ذلك كله إمامًا يؤم الناس في صلاتهم، وظل كذلك إلى آخر أيامه، وإن الشرع الإسلامي ينص على أنه لا يصح للتمتاع أن يُصلي بالناس؛^{١٩} وعلى ذلك يكون ما روي من أن عمرًا كان متصفًا بذلك العيب خبرًا غير جدير بالتصديق. وأما سائر صفاته فقد جاء من أخباره وأقواله ما يدل عليها وعلى حوادث حياته؛ فقد كان من قريش، ونسبه معروف،^{٢٠} وكان إسلامه في السنة السابعة أو الثامنة للهجرة، ويروى عن إسلامه خبر أو اثنان، فقد سئل مرة: ^{٢١} «ما عاقك عن الإسلام تلك المدة الطويلة

صفحة ٦٢ وما بعدها. وكل ما روي عنه يدل على الفصاحة والبلاغة، وقد ذُكرت كلمة عمر: «أشهد أن خالق هذا وخالق عمرو بن العاص واحد». ولكنها ذُكرت هناك على سبيل الدلالة على فصاحة عمرو. (المعرب)

^{١٨} هذه القصة مأخوذة عن ابن حجر، ولو أنه بغير شك نقلها عن كُتب قبله.

^{١٩} قد قُتل خارجة بن حذافة بينما كان يُصلي بالناس نائبًا عن عمرو لمرضه. انظر ما جاء بعد في فصل الخاتمة، وانظر ما كتبه الماوردي في الشريعة الإسلامية في كتاب الأحكام السلطانية، الباب التاسع: «باب إمامة الصلاة»، صفحة ١٧١ وما بعدها.

^{٢٠} جاء نسبه في كتاب ابن قتيبة هكذا: عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سهم بن هيصم بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة. ويضيف أبو المحاسن إلى ذلك «أبو عبد الله القرشي السهمي الصحابي».

^{٢١} ابن الحجر.

مع رجحان عقلك؟» فأجاب: إنه كان في أول أمره يخشى سوء رأي مشيخته، فلما كبر وميَّز أخذ نفسه بالهوادة في مُعارضة النبي. وقد أرسلت إليه قريش واحدًا من قومها يسأله عن إسلامه، فجعل عمرو يُسائل من جاء يسأله فقال له: «أي الناس على دين الحق؛ أُمُّ الْعَرَبِ أم الفرس أم الروم؟» فقليل له: «بل الْعَرَبِ». فقال: «أنحن أكثر منهم مَالًا أم هم أكثر منا؟» فقليل له: «بل هم». فقال له: «فأي فضل إذن للْعَرَبِ على الفرس والروم إذا لم تكن ثم حياة في الآخرة؛ فإنهم قد ذهبوا بخير هذه الحياة الدنيا جميعًا». ثم قال عمرو إنه قد أسلم وآمن بالنبي واليوم الآخر وبالعقاب والثواب بعد الموت، وعزم على ترك الباطل؛ أي دين الْعَرَبِ القديم. وقيل إن عمرًا أسلم منذ كان في الحبشة، وإن إسلامه كان على يدَي جعفر بن أبي طالب.

ورُوي في الخبر أن عمرًا قال مرة للنبي: «يا رسول الله، إني أبُيعك على أن يُغفر لي ما مضى من ذنبي». فقال له النبي: «إن الإسلام والهجرة ^{٢٢} يجبَّان ما كان قبلهما». فكان عمرو لا يرفع عينه من وجه النبي عرفانًا منه لصنيعه، وكان يقول: «والله ما كنت أملأ عيني منه أو أنظر إلى وجهه، ما أردت إلا رأيت الحياء في وجهه». ^{٢٣}

وكان النبي — عليه الصلاة والسلام — يرى في عمرو رأيًا حسنًا، وقد قال فيه يومًا: إنه من خير المسلمين وأكثرهم ثقة. ^{٢٤} وقال فيه أيضًا: إنه من «صالحي قريش». وكان

^{٢٢} ليس معنى هذا أن عمرًا كان ممن هاجر؛ فإنه إذا كان معناها هذا كانت القصة مشكوكًا فيها.

^{٢٣} قول المؤلف هنا مضطرب، ولسنا نعرف مصدر روايته هذه، ولعله لم يُحسن فهم النص العربي الذي يدل على حياء عمرو من النبي، وليس حياء النبي منه؛ فقد جاء في كتاب «النجوم الزاهرة» لأبي المحاسن ما يلي: جاء ... «أن عمرو بن العاص قال: «يا رسول الله، أبُيعك على أن يُغفر لي ما تقدَّم من ذنبي». قال: «إن الإسلام والهجرة يجبَّان ما كان قبلهما». قال عمرو: «فوالله ما ملأت عيني منه ولا راجعته بما أريد حق لحق بالله (حياءً منه)». ولعل المؤلف قد رأى ترجمة لهذا القول أساء مترجمه فهمه. ويُعزز هذا ما جاء في الطبقات الكبرى لابن سعد في نهاية هذا الحديث، وهو قوله: «ولو سئلت أن أنعته ما أطقت؛ لأنني لم أكن أطيق أن أملأ عيني منه إجلالًا له». (المعرب)

^{٢٤} جاء هذا الخبر عن عقبة بن عامر، رواه أبو المحاسن والنواوي، وبينهما اختلافٌ قليل. (المؤلف).

لعل المؤلف يشير إلى ما رُوي عن عقبة بن عامر إذ قال: قال رسول الله ﷺ: «أسلم الناس وآمن الناس عمرو بن العاص». رواه الترمذي. ويُفهم من ذلك الحديث أن المقصود بآمن الناس إنما هو الإيمان لا الثقة. وقد جاء في الأصل الإنجليزي Most trustworthy of men، وهو غير المقصود من الحديث على ما يظهر. (المعرب)

هذا النص أخذناه من نسخة من كتاب «المعارف» لابن قتيبة بدار الكتب المصرية. (المعرب)

يجبه لحسن رأيه ولشجاعته، وكان لعمرُو أخ من أبيه اسمه هشام قُتل يوم اليرموك، وقد سئل عمرو عنه فقال: «حسبكم أن أقول إن أمه أم حرملة عمة عمر بن الخطاب وأمي عنزية، وكان أحبَّ إلى أبي مني، وبصر الوالد بولده ما قد علمتم، وأسلم قبلي، واستبقنا إلى الله فاستشهد يوم اليرموك وبقيت بعده.»

وكان أكبر ما امتاز به عمرو أن النبي نفسه عقد له على بعض سراياه، وقال له عند ذلك إنه قد أمَّره على الناس ودعا له بالسلامة والغنيمة، فقال عمرو عند ذلك إنه لم يُسلم للمال بل أسلم لوجه الله، فقال له النبي: إن المال الحلال خير ما يُرزأ المؤمن. وأكبر الظن أن عمرو بن العاص لم ينس تلك الحكمة فيما بعد، وكان على قيادة كتيبة من الكتائب في يوم السلاسل، فأرسل يستمد النبي، فأرسل إليه مائتي رجل فيهم أبو بكر وعمر وعليهم أبو عبيدة بن الجراح، فلما أقبلوا عليه قال عمرو: «أنا أميركم وأنتم لي مدد.» فقال أبو عبيدة: «لا، بل أنا أمير على من معي، وأنت أمير على من معك.» فأبى عمرو هذا، فقال أبو عبيدة: «لقد قال لي رسول الله ﷺ لا تختلفا، وإنك إن عصيتني أطعتك.» فقال عمرو: «فإني أباي أن أطيعك.» فسلم عليه أبو عبيدة عند ذلك بالإمارة، ووقف وراءه في الصلاة.

وقد عقد النبي لعمرُو بعد وقعة السلاسل على عمان، فظل عليها حتى لحق النبي بربه. وبعد سنة أو سنتين من ذلك جعله أبو بكر أحد القواد الذين سيَّهم إلى الشام، وفي تلك الحرب نما أمره وذاع اسمه في معرفته بمكيدة الحرب والشجاعة. وقد ألمه تقديم أبي عبيدة عليه إذ أمَّره عمر في أول خلافته، ولكن لعل أجلى ما جاء في وصفه ما قاله هو عن نفسه دفاعاً عندما سمع أن بعض الناس يعذل معاوية على تقديمه إياه.^{٢٥}

قال: إنني من تمثَّل يوم صفين بقول من قال:

إذا زاغت الأبصار حولي رأيتني وطرفي ثبت لم يكل ولم يُغض
وأغمضت عيني منذ خابوا ولم يكن عن الموت يوم الروح ما كان من غمضي

وقد علمتم أنني الكرَّار في الحرب، وأنني الصبور على غير الدهر، لا أنام عن طلب، كأنما أنا الأفعى عند أصل الشجرة. ولعمري لست بالواني أو الضعيف، بل أنا مثل

^{٢٥} هشام بن الكلبي هو المؤلف الذي أخذنا عنه هذه القصة. ولا شك أن هذا الحادث قد وقع في عصر متأخر من حياة عمرو وبعد فتح مصر. (المؤلف)

الحية الصماء لا شفاء لمن عضَّته، ولا يرقد من لسعته. وإني ما ضربت إلا فريته، ولا يخبو ما شبيت. عرفني أصحابي يوم الهرير أنني أشدهم قلباً، وأثبتهم يدًا، أحمي اللواء وأدود عن الحمى، فكأنني وشانئي عند قول القائل:

وهل عجب إن كان فرعي عسجدًا إذا كنت لا أرضى مفخرة العشب

وإن مثل هذا القول ليظهر الرجل في اعتداده بنفسه ومعرفته لمقدارها. ولا شك في أن عمرًا قد أظهر شيئًا من قلة التعفف في الخلاف الذي أعقب يوم صفين؛ فقد روى الذهبي أنه هتك ما كان معاوية يتستر به من النفاق والادعاء في أيام وقعة صفين، إذ قال: «يا معاوية أحرقت قلبي بقصصك. أترى أننا خالفنا عليًا لفضل منا عليه؟ لا والله إن هي إلا الدنيا نتكالب عليها. وإيم الله لتقطعن لي قطعة من دنياك أو لأنا بذنك.» ولا يسعُ المطلع على ما كان منه في أمر التحكيم إلا أن يرى في عمله خيانة وخدعة لأبي موسى، فكان أبو موسى كلما صلى قرن دعاءه بلعن عمرو، وقد قال له مرة: «ما مثلك يا عمرو إلا كمثل الكلب، إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث.» فقال له عمرو: «وما مثلك أنت إلا كمثل الحمار يحمل أسفارًا.»^{٢٦}

وقال ابن حجر إن أحد أصحاب عمرو قال عنه: «ما رأيت رجلًا يعرف كلام الله معرفته، ولا رجلًا أكرم نفسه ولا أشبه سرًا بعلانية منه.» وقال رجل اسمه جابر: ^{٢٧} «لم أرَ رجلًا أقرأ لكتاب الله من عمر، وصحبت معاوية فما رأيت رجلًا أحلم منه، وصحبت عمرو بن العاص فما رأيت رجلًا أبين ظرفًا ولا أكرم جليسا.» وإنا مؤردون هنا خبرًا أو اثنين من أخباره لندل بهما على كرم نفسه وصراحته وحبه لجمال النسق؛^{٢٨} فقد لأمه بعضهم مرة على أنه يركب بغلةً هرمةً قبيحة المنظر، فقال له: «لا ملل عندي لدابتي ما حملتني، ولا لامراتي ما أحسنت عِشرتي، ولا لصديقي ما حفظ سري.»^{٢٩} وقيل إنه

^{٢٦} روى هذا أبو المحاسن عن الذهبي.

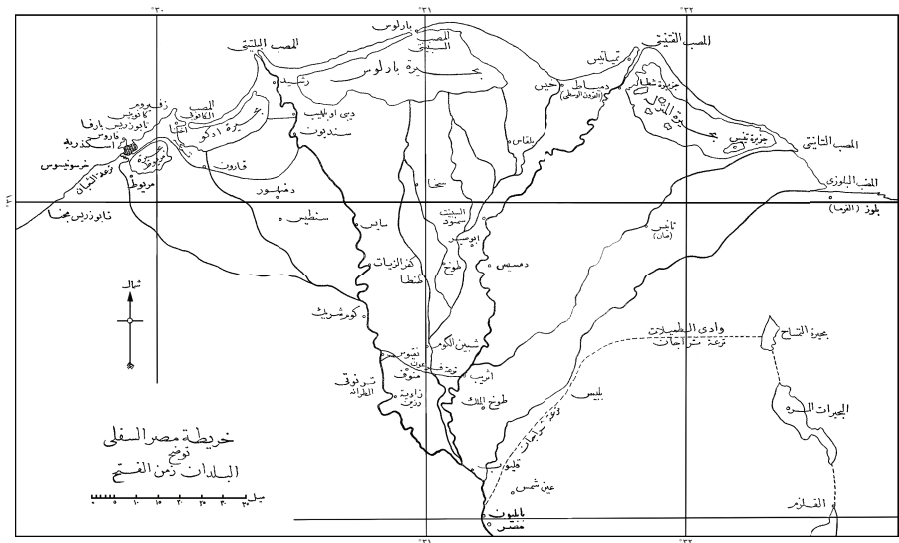
^{٢٧} في الأصل الإنجليزي تحريفٌ مطبوعي؛ إذ جاء اسمه جابر هكذا Gabiz. (المعرب)

روى أبو المحاسن في كتابه عمَّن روى عن جابر صاحب عمرو أنه قال: «... وصحبت عمرو بن العاص فما رأيت رجلًا أبين (أو قال أنصع) ظرفًا منه، ولا أكرم جليسا ولا أشبه سرًا بعلانية منه.»

^{٢٨} الأصل الإنجليزي Musical Measure. ولا يرد ذكر لقصة تدل على حبه للغناء؛ فلعل قصد المؤلف جمال النسق أيًا كان ولو كان في خطبة بليغة، ومثل ذلك ما ذكر بعد من إعجابه بخطبة زياد. (المعرب)

^{٢٩} جاءت زيادة بعد ذلك في كتاب أبي المحاسن: «إن الملل من كواذب الأخلاق.» (المعرب)

فتح العرب لمصر



وقع مرةً بينه وبين المغيرة بن شعبه كلام، فاغتاظ المغيرة وسبّه، فقال عمرو وقد ثارت ثائرته: «يا آل هصيص! أيسبُّني ابن شعبه؟!» فقال عبد الله ابنه وكان قريباً: «إنا لله! دعوت بدعوى القبائل وقد نُهي عنها». فقبل الوالد تأنيب ابنه، وأعتق ثلاثين رقبة يكفّر بها عن ذلك. وسمع يوماً وهو أصغر من ذلك سنّاً إذ كان بالمدينة خطبةً من خطب زياد، فلما رأى بلاغتها قال: «لله در هذا الغلام! لو كان من قريش لساق العرب بعصاه.»^{٢٠}

ولو أردنا لأتينا بغير هذه الأخبار، ولكن حسبنا ما أوردناه منها؛ ففيه الدلالة على ما كان عليه عمرو بين الرجال. فإذا نحن قرناً بعض خلاله إلى بعض رأينا أنه كان قوي الجسم ذكي العقل، تجيش نفسه فتدفعه، وله قوة من عزمه كالحديد إذا عزم، وكان شجاعاً لا ينكل، ولكنه كان يؤثر الأناة، ويعلم أن الرأي أول والشجاعة في المحل الثاني،

٣٠ هذه القصة من كتاب «اليمن» لعامرة (طبعة كاي)، صفحة ٢١٩، وقصة البغلة مأخوذة من كتاب أبي المحاسن. (المؤلف)

قد أخذنا النص الذي أوردناه هنا من كتاب الآداب السلطانية، وهو كتاب «الفخري» لابن طباطبا المعروف بابن الطقطقي. (المعرب)

وكان في أمر الدين والعبادات على تَقَى وصلاح. وإذا كانت مطامع هذه الدنيا غرّرت به في بعض أيامه وعصفت بقلبه، فقد بقي فيما عدا ذلك شريفًا نبيل النفس. وكان في العلم على ما كان عليه أهل عصره، وعُرف بين العرب بأنه من أحدهم ذهناً^{٣١} ومن أكملهم عقلًا. وكان يحب الغناء حبًّا جمًّا ويُقْبِلُ عليه، ويطرب للشعر. وكان خطيبًا بليغًا، وله خيالٌ خصب. فاجتمعت فيه صفات المحارب، والشاعر، وجوّاب الآفاق، والرجل الصالح. فكان واضح الباطن والظاهر، نبيل المقاصد والفعال، وكان محببًا مؤلفًا، يملك قلوب الناس ويستهوِي أفئدتهم، شأنه في ذلك شأن عظماء الرجال الذين يخلب حبُّهم أفئدة الناس، فإذا إعجابهم ولاء وإخلاص.

هذه صفة القائد الذي جاء في فُرسان أربعة آلاف بايعوا أنفسهم على نزع مصر من يد القياصرة.

^{٣١} مكين، صفحة ٣٩. وانظر كذلك ما جاء عن عمرو في كتاب W. Nassau Lees، وهو Conquest of Syria. Bibl. Indica، الجزء الأول.

الفصل الخامس عشر

أول الحرب

نُذِر أهل مصر بغزوة العرب، وسمع المقوقس (قيرس) بسير هؤلاء الأعداء أولي البأس، وكان قبل ذلك قد أعدَّ شيئاً من وسائل الدفاع؛ فحفر خندقاً حول حصن بابليون العظيم بقرب ممفيس، وزاد في تحصين الحصون الأخرى، ورَمَّم أسوار كثير من المدائن التي كانت غزوة الفرس هدمت منها.^١ وليس من الصدق قول القائل إن «قيرس» اشترى العرب فصرفهم عنه بجزيةٍ وعدهم بها، وقد قال هذا الخبر أو أشار إليه المؤرخ «تيوفانز».^٢ وإنه من سوء الحظ أن مؤرخي اليونان يتخبطون في ظلمة، لا يصفون حقيقة ما كان من الحوادث في ذلك العصر، ولا يعرفون ما كان منها أولاً وما كان منها بعد.

وأضلُّ من «تيوفانز» المؤرخ «نيقفوروس»،^٣ وأبعدُ من كلا الاثنين عن الحق «الديوان الشرقي»؛^٤ فإنهم جميعاً لم يفحصوا الحوادث التي يصفونها، ولم يدركوا حقيقتها، فلا

^١ هذا ظاهر من نص النبوءة في تاريخ حياة شنودة Mem. Misc. Arch. Franc. (الجزء الرابع (١)، صفحة ٣٤٠).

^٢ Corp. Hist. Scrip. Byzant.، الجزء ٤٤، صفحة ١٦٧.

«ثم ساروا إلى مصر، ولما سمع قيرس أسقف الإسكندرية بغزوتهم نهض واتفق معهم على صلح خوفاً من طمعهم، فوعدهم أن تدفع مصر جزية قدرها ٢٠٠٠٠٠ دينار كل عام، فأنجى مصر من تخريبهم مدة ثلاث سنوات، ثم اتهمه الإمبراطور بأنه يدفع الذهب المصري إلى العرب».

ثم يُورد بعد ذلك قصة مجيء منويل وحلوله محله، وسنعود إلى ذكر ذلك في آخر هذا الكتاب.
^٣ يقول إنه «بينما كان هرقل لا يزال في الشرق، أرسل حنا قائد «برقية» ليقاات العرب في مصر». وهو يذكر بعض مواقع، ويذكر طلب الصلح من عمرو. وقد قال إنه عرض على عمرو أن يتزوج من ابنة

فائدة فيها؛ لأنها تخلط في التواريخ خلطاً فاحشاً، وتقلب الحقائق وتمسخها، بل إنها قد أضلّت كل من اهتدى بنورها من الكُتّاب المُحدّثين، وقذفت بهم في المجهل.^٥ وحسبنا في هذا المقام أن نقول إنه ليس ثمة كلمة صدق واحدة فيما رواه هؤلاء اليونانيون عن

الإمبراطور ويتنصر. ويقول إن كل هذا كان قبل أن يُبارح هرقل بلاد الشام؛ أي قبل سبتمبر سنة ٦٣٦، في حين أن العرب كانوا عند ذلك لم يفكروا بعد في غزو مصر.

^٤ جاء في هذا الديوان أن العرب عندما أتوا مصر أجلّ هرقل كل الجنود الذين كانوا فيها حتى أسوان، ودفع للمسلمين الجزية لمدة عشر سنوات حتى استنفد كل ما كان في الخزائن. وإنه لمن الصعب أن نعرف أي سنوات عشر يقصدها ذلك الديوان، ولعل هذه العبارة تشير إلى الشام. وإذا كان المقصود منها أن هرقل دفع عن مصر الجزية لمدة عشر سنوات، كان لنا أن نقول إن هذا القول لا أساس له. ومن العجيب أن نجد النسخة المخطوطة التي في القاهرة من كتاب «ساويرس» تُورد هذا الخبر عينه بلفظه، إلا أنها تجعل المدة ثمانين سنوات بدل عشر، والقصة التي في النسخة المخطوطة بالمتحف البريطاني بالغّة حدّ السخف. وإنه من الواضح أن الكاتب القبطي للديوان الشرقي كان ينقل عن «ساويرس»، ولا بد أن «ساويرس» نقل عن بعض مؤرخي اليونان قصة هذه الجزية، ولكنه لم يُكلف نفسه عناء التوفيق بينها وبين ما ذكره عن غزوة العرب ولا عن اضطهاد قيرس. وهذه القصة التي تُذكر فيها هذه الجزية لا ترد في أي تاريخ من تواريخ العرب.

^٥ لعل خير مثل لهذا التضليل هو كتاب ليبو Hist. du Bas Emp.؛ فإنه لا يمكن أن يُعتمد عليه من صفحة ٢٧٢ في الجزء الحادي عشر؛ فهو يجعل حوادث «منويل» قبل غزوة عمرو. وقد ضل Drapeyron كذلك في كتابه L'Empereur Herac. (صفحة ٣٩٦). وكذلك المؤرخون الإنجليز من «جبون» إلى «بيوري»، وقد أخذ ثانيهما عن «ليبو» خبر غزوة منويل (Later Rom. Emp.)، الجزء الثاني، صفحة ٢٦٩، هامش (٣). وكذلك المستر «ملن» في كتابه Eg. Under Rom. Rule (صفحة ١١٥)؛ فإنه يقول إن العرب دُفع غزوهم في أول الأمر بما كان يُدفع إليهم من المال، ويذكر نص ما قاله Paulus Diaconus (الجزء الثامن عشر، صفحة ٥٧٩)، في حين أن كتاب Paul لا قيمة له، ولا يصح الاعتماد عليه، وقصته في هذا الشأن منقولة عن «تيوفانز»، وهو كما بيّنا عديم الدقة في كل ما يتعلق بفتح العرب. وقد لُخص في مقال بمجلة Asiatic Quarterly Rev. كل ما كان يُحسب تاريخاً لغزوة عمرو، لُخصه كاتبٌ شرقي لا بأس بمقدرته، وهو «س. خدابخش»، يوليو سنة ١٩٠١، وقد قال: «ولم يُقابِل عمرو كما يُقابِل العدو، بل رَحَّب به الناس كُمُخَلَّص. وقد كان البطريق قيرس بالاتفاق مع المقوقس يأملان أن يدرأ شرور الحرب بدفع جزية سنوية للعرب. وكان هذا منهما سخفاً وبلاهة، ولكن هرقل أبى هذا وأرسل منويل للدفاع عن ذلك الإقليم ... إلخ». وإنه لا يكاد يوجد بهذه العبارة حرفٌ واحدٌ صحيح، ويمكن أن نقول ذلك عن رواية «أوكلي» عن فتح العرب، ولعل تلك الرواية هي السبب في أكثر الروايات الفاسدة في التواريخ الحديثة. وإنك لتجد في «درايرون» مثلاً لما يمكن أن تؤدي إليه هذه الآراء الفاسدة عن قيرس وهذه الأخبار الكاذبة عن الجزية إذا ما وصلت إلى كاتبٍ واسع الخيال؛ فإنه يذكر أن قيرس كان

دفع المقوقس غزوة العرب بجزية من المال يُعطيهم إياها، ولا يرد لفظ واحد يشير إلى هذا الأمر في كتاب كتبه أحد أهل الشرق، سواء أكان فارسياً أم سريانياً أم قبطياً أم من العرب، اللهم إلا «ساويرس» وقد نقل عن «الديوان الشرقي». والقصة كلها قائمة على خطأ وقع فيه مؤرخو اليونان؛ فهي صورة مشوهة ممسوخة مما وقع بعد ذلك بزمان طويل، وسيأتي ذكر ذلك في حينه. ولم يكن لنا بد من أن نبداً بدحض هذا القول، وإذ فعلنا ذلك فلنمض في سبيلنا من وصف مسير عمرو في الصحراء.

غادر العرب العريش وما حولها من بساتين النخيل وساروا في الطريق إلى الغرب بعيدين عن البحر؛ فإن الطريق بعد العريش تسلك قطعة من الصحراء تتخللها بعض عيون وقُرى، وهي الطريق القديمة المؤدية إلى مصر، شهدت من قديم مصر قبل أن يلوح فجر العُمران، كما شهدت مقدم إبراهيم ويعقوب ويوسف وقمبيز والإسكندر وكليوباترا^٦ وأسرّة المسيح، ثم وطئتها جيوش الفرس في غزوتها منذ حين، وكانت فوق ذلك في كل الأوقات طريق التجار وأهل الأسفار والحاج تتردد عليها القوافل بين آسيا وأفريقيا، وقبل أن تبلغ الطريق مدينة الفرما ببضعة أميال تنحدر إلى الشمال الغربي فتتقحم الكثبان، وهي التلال المتنقلة من الرمال، ولم يلق العرب أحداً من جنود الروم حتى اقتربوا من المدينة.

ومدينة «بلوز» اسمها بالقبطية «برمون»، ويُسمّيها العرب «الفرما»، وكانت على نهد من الأرض على نحو ميل ونصف من البحر، وكان لها مرفأً لعله كان متصلاً بالمدينة بخليج من البحر، وكان فرع من النيل اسمه الفرع «البلوزي» يهوي إلى البحر بقربها. وكانت مدينة قديمة قوية الحصون، بها كثير من آثار المصريين القدماء كما كان بها كنائس وأديرة.^٧ وكان لها شأن كبير؛ إذ كانت مفتاح مصر من الشرق تُشرف على طريق القادم من الصحراء، وتملك ناصية البحر، ويجري إليها فرع من النيل يؤدي إلى

«سورياً ماكراً»، استطاع أن يوقف غزو العرب عند برزخ السويس بأن دفع جزية مقدارها ٢٠٠٠٠٠ دينار استُدين بعضها باسم المقوقس! (انظر كتاب L'Empereur Heraclius، صفحة ٢٩٦).

^٦ حنا النقيوسي، صفحة ٤٠٧.

^٧ انظر كتاب «أبي صالح»، صفحة ١٧٦، وما كتبناه هناك تعليقاً، ويمكن أن نُضيف هنا أن قبر جالينوس الطبيب بالفرما كما ذكر الإصطخري Bibl. Geog. Arab. ed. Goeje (الجزء الأول، صفحة ٥٣). وفي الوقت الحاضر توجد في موضع الفرما تلال حمراء يمكن أن تظهر عن بُعد من قناة السويس، وتوجد بعض أطلال أبنية يُقال إنها رومانية، وإننا نلجأ أن يُكشف موضع هذه المدينة كشفاً علمياً.

مصر السفلى. ومع كل ذلك، فالظاهر أنها لم تكن مَنِيعة؛ فإن الفرس وقد كانوا مُبرزين في فنون الحصار لم يُعانوا مشقَّةً كبرى في فتحها، ولعلمهم دُكُّوا أسوارها وخرَّبوا من حصونها كما خرَّبوا كنائسها، ولكن الروم نُذِّروا بمجيء العرب منذ زمن، ولقد كان في استطاعتهم إذا شاءوا أن يُرْمَمُوا ما تهدَّم من أسوارها.

ولم يكن عند العرب الذين جاءوا مع عمرو شيءٌ من عُدَّة الحصار، ولم يكن لهم علم بطُرُقها، وما كانوا ليستولوا على المدينة إلا بالمهاجمة وفتح الأبواب، أو بالصبر عليها إلى أن يضطرَّ الجوع أهلها أن ينزلوا إليهم. وليس لنا علم بعدد جندها، ولكن من الواضح أن العرب كانوا فئةً قليلة، فما كانوا ليقدروا على حصارها من كل جوانبها، فكانت مسلحتها تهبط إليهم بين حين وحين لقتالهم، واستمرَّت الحرب متقطعةً مدة شهر، ويقول أحد المؤرخين^٨ بل شهرين، ثم خرج إليهم جنودها مرة ليُقاتلوه، ولما عادوا لائذين إلى مدينتهم تبعهم العرب فملكوا الباب قبل أن يقتحموه، وكان أول من اقتحم المدينة من العرب «أسميقع بن وعلة السبائي»^٩. وقد روى المقرئزي وأبو المحاسن أن قبط الفرما ساعدوا العرب أثناء الحصار، ولكن ذلك غير صحيح، ولعل هذا رجوع إلى القصة القديمة التي تعزو إلى القبط ظلمًا مساعدتهم للفرس، ولم يرد ذكر لهذه المساعدة في كل ما كُتِبَ قبل القرن الرابع عشر، ولعل ما ذكرناه من ذكر أخذها عنوةً يكفي لتفنيد هذا الزعم. ولو ساعد القبط العرب لما أحرق هؤلاء السفن وهدموا الحصن،^{١٠}

^٨ جاء في ياقوت أن المدة كانت شهرين، وأما ابن بطريق والمقرئزي وسواهما فيقولون إنها كانت شهرًا. ^٩ الكندي، ونقل عنه السيوطي. (المؤلف)

وصحة الرواية ليست عن الكندي، ونقل عنه السيوطي مباشرة، بل إن القضاعي نقل عن الكندي، وأخذ السيوطي قول القضاعي في كتابه «حسن المحاضرة»، وقد جاء فيه ما يلي: «وقد لُحِّصَ القضاعي في كتابه الخطط قصة فتح مصر تلخيصًا وجيزًا، فقال ومن خطه نقلت: لما قَدِمَ عمرو بن العاص ... كان أول موضع قُوِّلَ فيه الفرما قتالًا شديدًا نحوًا من شهر، ثم فتح الله عليه. قال أبو عمرو الكندي: كان أول من شد على باب الحصن حتى اقتحمه أسميقع بن وعلة السبائي، واتبعه المسلمون فكان الفتح.» (المعرب)

ملاحظة: جاء في الأصل عقب ذكر ابن وعلة هنا: «وقد روى عنه المقرئزي»، ولكننا لم نجد لهذا الرجل روايةً نقلها أحد عنه. والظاهر أن المؤلف لا يشير إليه بقوله: «وقد روى عنه المقرئزي»، بل يشير إلى الاسم الذي جاء في الهامش، وهو الكندي. (المعرب)

^{١٠} النسخة المخطوطة بالمتحف البريطاني من كتاب «ساويرس» (صفحة ١٠٥). وقد أعيد بناؤها فيما بعد، ولم تُدمَر نهائيًّا إلا على يد بلدوين الأول؛ إذ دُمِّرَها قبل تقهقره في سنة ١١١٨ للميلاد.

ولما فعلوا ما فعله الفرس من قبلهم من تخريب الكنائس الباقية في الفرما.^{١١} ولنا فوق ذلك دليل آخر على كذب هذا الزعم، وهو ما قاله «حنا النقيوسي»^{١٢} في ديوانه، وكان حنا من الأحياء قرب ذلك العهد. قال: إن القبط لم يساعدوا المسلمين إلا بعد أن استولوا على الفيوم وإقليمها. ولسنا ندري على التحقيق في أي وقت كان هذا، ولكن من الجلي أنه لم يكن إلا بعد فتح حصن «بابليون»، ولم تكن تلك المساعدة إلا مساعدة قليلة لا تعدو بعض الأمور. فلما ملك العرب الفرما صار في أيديهم معقل يؤمن لهم الطريق المؤدية إلى بلادهم، ويضمن لهم سبيل الرجوع إذا نزلت بهم هزيمة. وقد فطنوا بعد فتح الفرما إلى ما هم مُقبلون عليه من الأمر الخطير إذا أُتيح لهم فتح حصن بابليون والإسكندرية العظيمة، ولا بد أن يكون عمرو قد أدرك أنه لن يستطيع شيئاً إذا لم يُوافه عمر بن الخطاب بما وعده من الأمداد، وكان يعرف أن الأمداد لن تستطيع أن تخلص إليه إلا عن طريق الفرما.^{١٣} ولم يكن معه من الجند من يقدر على أن يخلفه في المدينة ليحرسها؛ وعلى ذلك لم يكن له بد من هدم أسوارها وحصونها حتى لا يستفيد بها العدو لو عاد إلى تملكها. ولسنا ندري ما كان يصنعه الروم في هذه الأثناء، فأغلب الظن أن «قيرس» كان مُوقناً أن المسلمين لا بد لهم أن يسيروا إلى مصر بعد أن تخلص لهم الشام، وأن الأمر واقع

^{١١} أبو صالح، صفحة ١٦٨.

^{١٢} صفحة ٥٥٩. وإن Weil الذي ينقل هذا الخبر ويُباليغ فيه ضد القبط في كتابه *Geschichte der Chalifen* لم ير كتاب «حنا النقيوسي»، وهو على أي حال مُصنّف، وليس بالباحث أو الناقد في تاريخ ذلك العصر.

^{١٣} هذا الرأي ينقض قول ابن خلدون العجيب إذ يقول: «فحاصر العرب عين شمس (هليوبوليس)، وأرسلوا أبرهة بن السفاح لحصار الفرما وعوف بن مالك لحصار الإسكندرية» (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب ... إلخ، ملحق الجزء الثاني، صفحة ١١٤). ولكن رواية ابن خلدون لا يُصدقها أحد؛ فهو مثلاً يقول إن أول موضع أتى إليه هو «باب اليون»، ومن هناك يقول إن عمراً سار إلى مصر. فهو يخلط بين الفرما وبابليون، ثم بعد ذلك يجعل عين شمس موضع حصار طويل؛ فهو يخلط بينها وبين بابليون كذلك. والظاهر أنه نقل عن عدة كتب مخطوطة، ولعله صحّحها بغير أن يفهم شيئاً من تاريخ تلك المواضع أو مواقعها. ويقول ابن الأثير: «وأول موضع فُتح هو بابليون، ثم سار عمرو إلى مصر» (انظر طبعة تورنبرج، الجزء الثاني، صفحة ٤٤٠).

ويجدد بنا أن نذكر هنا أن المقرئ يروي عن سيف بن عمر أنه قد أرسلت من عين شمس سرية إلى الإسكندرية. ولكن يظهر أن مثل هذه السرية تكاد تكون مستحيلة، ولو كانت ممكنة لكانت عملاً في نهاية الحمق من الوجهة الحربية.

لا محالة؛ فكان الحزم يقضي عليه أن يُقيم الأرصاء والربط في الصحراء، حتى أكناف العريش على الأقل، حتى يأتيه العلم بمسير القوم إليه في حينه، ليستطيع التعبئة ويسير للقائهم بمن معه جميعاً عند الفرما. ولو أرسل الروم عشرة آلاف من جندهم ليقاتلوا عمراً أثناء سيره، أو جمعوا ذلك الجيش تحت حصن المدينة؛ لما عجزوا أن يهزموا تلك الفئة القليلة من أعدائهم العرب. على أن ذلك لو حدث لما حال بين المسلمين وبين فتح البلاد أمداً طويلاً، ولكن الروم لم يصنعوا من ذلك شيئاً، بل اعتمدوا على من في المدينة من الجند في أمر الدفاع عنها. وقد يقال إن العرب قد بغتوهم في أول الأمر، وإنهم لم يُنذروا بمسيرهم عند ذلك، ولكن الروم لم يتحركوا في أثناء الحصار وقد لبث شهراً، فلم يبعثوا أحداً لنجدة المدينة أو تخليصها؛ فكان قعودهم عن الفرما وإسلامهم لها أول ما ارتكبوه من خطئ في تلك الحرب، وقد كانوا يستطيعون اتقاء هذا؛ وعلى ذلك يصح لنا أن نقول إن ذلك القعود أول ما ارتكبه «قيرس» من خيانتة العظمى لدولته، فلعله كان عند ذلك قد عوّل على أن يعمل على فصل بطرقة الإسكندرية وشقها عن القسطنطينية بالاتفاق مع العرب وإعانتهم على دولته، ولسنا نجد غير هذا الرأي ما نفسر به مسلكه، ولا سيما ما وقع منه بعد ذلك.

كان عند ذلك قد مضى نصف شهر يناير من عام ٦٤٠ للميلاد، وذلك العام الميلادي يكاد يتفق مع سنة ١٤^{١٩} من الهجرة، ثم سار عمرو في سبيله، ولم ينقص عدد جيشه؛ إذ لحق به من البدو من عوّض عليه الذين قُتلوا في المناجزة الأخيرة أو لقد زاد عليهم، وقد لحق به هؤلاء البدويون حباً في القتال وطمعاً في الغنيمة.^{١٥} وسار من السبخة التي حول الفرما إلى أرض تليها يُغطيها رمل قد خالطه الصدف الأبيض، حتى بلغ مدينة «مجدول» القديمة،^{١٦} وهي في الجنوب الغربي من الفرما، ومن ثم سار إلى موضع يقع

^{١٤} أول عام سنة ١٩ للهجرة هو ٢ يناير سنة ٦٤٠، وآخرها يوم ٢٠ ديسمبر سنة ٦٤٠.

^{١٥} قال المقرئزي إن قبيلة راشدة وبعض قبائل لخم لحقت بعمرو عند جبل الجلال. في القرن الماضي في سنة ٥٦٥ ذكر أنتونيوس الشهيد، وقد مر بهذا الطريق في حجه إلى الأماكن المقدسة، أن هناك صنماً عظيماً للعرب، وأنهم يقيمون عيداً في جبل «هريب»، ويذكر القبائل المغيرة وضربها في الصحراء بقرب «فرا»، ولعلها هي الفرما (انظر كتاب Pal. Pil. Text Soc. الجزء الثاني، صفحة ٣٠-٣٣). وأما قبائل لخم فكانت غير عربية (انظر ابن دقماق، الجزء الرابع، صفحة ٥).

^{١٦} الظاهر أن Jacques de Vitry يقصد «مجدول» في قوله: «ووراء الفراميا (الفرما) مدينة أخرى قديمة في الصحراء بقرب الساحل.» ولكنه كثير الخلط؛ إذ يقول بعد ذلك: «وبعدها مدينة بلبيس، وهي

على قناة السويس مكانه الآن «القنطرة»، وفي ذلك الموضع تصير الأرض فدفداً صلباً يُغطيه المدر، تعترضه مواضع ينبت فيها العشب، أو غياض من ماء أجاج ينبت فيها القصب والغاب. وقد لزم العرب جانب الصحراء، ولعلهم قصدوا إلى مدينة الصالحية، مُخالفين في ذلك أكثر من عداهم من فاتحي مصر؛ فإن قميّز مثلاً سلك طريقاً أخرى؛ إذ ضرب إلى الغرب من بعد الفرما إلى «سنهور» و«تانيس»، ومن ثم إلى «بوابستيس» في مصر السفلى.^{١٧} ولكن في وقت غزو العرب كانت مياه بحيرة المنزلة قد طغت على ما حولها، فأصبحت الطريق من هناك صعبة المسالك، وكان جيش عمرو كله من الفُرسان، ولم يكن عندهم شيء من وسائل بناء القناطر على الترع والأنهار، ثم سار عمرو من الصالحية أو «القصاصين» إلى الجنوب، فاجتاز تلال وادي الطميلات^{١٨} في موضع قريب من مكان اشتهر اليوم بوقعة كانت فيه، وهي وقعة التل الكبير. فلما خرج من الوادي لم يبقَ دونه إلا سيرةً هيّن حتى يبلغ بلبيس.

وقد بدا من الروم في ذلك الموضع شيء من المقاومة، وكانت طلائعهم قد خرجت ترقب قدوم العرب من الصحراء، ولكنها لم تُحاول إلا مُناوشة ليس فيها كبير قتال. والظاهر أن قصة بعث المقوقس باثنين من الأساقفة، وهما أبو مريام (أو أبو مرتام) وأبو مريم، لمفاوضة العرب لم تكن سوى قصة بعث بها الوهم؛^{١٩} فلم يكن بين الأساقفة أحد بتلك الأسماء، ولعل تلك القصة لم تنشأ إلا من الخطأ العظيم الذي وقع فيه مؤرخو

التي تُسمى «بلوز»، وهي على خمسة بُرْد من الساحل» (انظر Pal. Pil. Text Soc. الجزء الحادي عشر، صفحة ١٤).

^{١٧} حنا النقيوسي، صفحة ٣١٢. والأسماء العربية الحديثة لهذه البلاد هي «سنهور» و«صان» و«تل بسطة» أو الزقاقيق.

^{١٨} هذه العبارات من «ساويرس» (النسخة المخطوطة بالمتحف البريطاني) صفحة ١٠٥، ونقل عنه أبو صالح، صفحة ٧١. ولا أرى تلاماً أخرى هناك يمكن أن يقصدها غير تلال وادي الطميلات. وقد جاء في النسخة الخطية التي بالقاهرة أنهم أخذوا التلال «الجبل»، وقد يكون معنى ذلك أنهم ساروا في الصحراء.

^{١٩} يظهر أن ابن الأثير صاحب هذه القصة، وقد بحثتها ونقضتها في ذيل الكتاب في الباب الذي أفردته بالمقوقس. (المؤلف)

ولكن هذه القصة موجودة في غير ابن الأثير؛ فمثلاً نجدها في تاريخ ابن جرير الطبري وهو قبل ابن الأثير، ولكنه يجعلها عند ذهاب العرب إلى قصر بابليون. (المعزّب)

العرب عندما قرءوا أخبار هذه الحوادث، وقد اختلطت فيها حوادث التاريخ بالخرافات اختلاطاً فاحشاً، ومسحها النساخون عند نقلهم منها لم يتحرّوا فيها الدقة، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نقول إنه قد جاءت جماعة عليها أحد الأساقفة، وإنهم فاضوا عمراً في ذلك الوقت. ويقول الطبري فوق هذا إن عمراً طلب إلى القبط أن يساعدوا المسلمين لما كان بينهم وبين العرب من قرابة في النسب؛ إذ تجمعهم «هاجر»، ولكن القبط قالوا إن هذه قرابة ما بعدها. فأملهم عمرو أربعة أيام ليأتوا إليه بما استقروا عليه، ولكن ما كان قائد الروم لينظر في مثل هذا القول. ولعل ذلك القائد الذي يُسميه العرب «أرطوبون»، وصحة اسمه «أريطيون»، هو نفسه حاكم بيت المقدس،^{٢٠} وكان قد هرب إلى مصر كما رأينا قبيل تسليم المدينة لعمر بن الخطاب. وقد عزم أريطيون قائد جيش الروم على أن يُناجز العرب، فلم يشعروا في اليوم الثاني بعد المفاوضة إلا وقد بيّتهم بيّاتاً شديداً، ولكن الدائرة دارت عليه فهُزم وتمزّق جيشه.^{٢١} غير أن العرب لبثوا عند بلبيس مدة شهر جدت في أثنائه قتال كثير، وقُتل من العرب فيه عدد ليس بالقليل، ويقال إن الروم خسروا ألف قتيل وثلاثة آلاف أسير.^{٢٢}

وصار عمرو بعد ذلك على مسيرة يوم من مفترق فرعي النيل، فمرّ بمدينة «هليوبوليس» سائراً على جانب الصحراء، ثم هبط إلى قرية على النيل اسمها «أم دنين»،

^{٢٠} انظر ما سبق في (مصر العرب في مصر) وظاهر في الاسم تحويل «أريطيون» إلى «أرطوبون». وقد ذكر أبو المحاسن الاسم الصحيح.

^{٢١} ابن خلدون.

^{٢٢} يمكننا أن نُصدق ما يأتي من القصة اللذيذة، قصة أرمنوسة ابنة المقوقس التي ذكرها الواقدي؛ فإنه يذكر أنها كانت في طريقها إلى قيصرية لتزوّج إلى قسطنطين بن هرقل، فلما علمت أن قيصرية قد حاصرها العرب عادت إلى مصر بما كان معها من الخدم والمال، فما وصلت إلى بلبيس حتى جاءتها جيوش عمرو وحاصرتها، وقيل إن عمراً أكرمها وأعادها إلى أبيها بما كان معها من الجواهر. ولا حاجة بي إلى إضاعة الوقت في تفنيد هذه القصة؛ فإن مجرد العلم بأن المقوقس كان بطريق الإسكندرية كافٍ لدحضها. وقد جاءت القصة في كاترمير (Mem. Hist. et Geog. الجزء الأول، صفحة ٥٣). وقد بنى عليها القس المحترم «ش. ه. بوتشر» روايته التاريخية «أرمنوسة المصرية». ويجدر بنا هنا أن نذكر أن أبا صالح قال إن «أرمنوسة» هي الاسم المصري القديم لمدينة أرمنت (صفحة ٢٧٩). وقد ذكر ابن عبد الحكم بغير دقة أنها امرأة المقوقس، وذكر كرمًا كان لها أغرقته فصارت منه بحيرة مريوط. وإنه لمّا يؤسف له أن هذه القصص التي يُملئها خيال ألف ليلة وليلة مما يجب علينا إبعاده عن التاريخ.

وكانت إلى الشمال من حصن «بابلين»، وموقعها اليوم في قلب «القاهرة».^{٢٢} ولكن جيش الروم كان عند ذلك قد تنبّه إلى الخطر، وما كان ليرضى أن تقع تلك القرية في يد الغزاة، وهي موضع حصين يُجاوره مرفأ على النيل فيه سفن كثيرة، وفي ذلك ما فيه من القيمة في الحرب. وكان أمير الجيوش الرومانية في مصر واسمه «تيودور» رجلاً نكولاً عاجزاً في الحرب، ولم يتبين له إلا عند ذلك أن تلك الحرب لم تكن غارة من غارات البدو، بل كانت حرباً خطيرة. ولعل «قيرس» المقوقس حاكم مصر وبطريق الإسكندرية الإمبراطوري أسرع عند ذلك مع «تيودور» إلى حصن بابلين، وجمعا فيه جنداً ليعبئا فيه جيشاً لحرب العرب، وكانت في أم دنين مسلحة قوية؛ ولهذا كان في استطاعة الجيش الرومي الأكبر الذي في الحصن أن يهبط في أي وقت شاء إلى العرب، ثم يعود إذا شاء إلى حصنه آمناً وراء أسواره العظيمة، ومضت على ذلك أسابيع عدة في مُناوشة وقتال خفيف لم يؤذ الروم أذى كبيراً، ولكنه قلل من عدة المسلمين بمن كان يُقتل منهم، ولا سيما وقد أجهضهم القتال من قبل حتى صاروا في قلة لا تستطيع إتمام ما جاءت له من الفتح.

والحق أن عمرًا كان عند ذلك في حرجٍ مخطر، وكان قد أرسل يتجسس البلاد، وعرف أنه لن يستطيع أن يفتح حصن «بابلين»، أو أن يُحاصره بمن بقي معه من الناس، بل رأى أنه لن يستطيع فتح مدينة مصر، وكانت متصلة بالحصن تكاد تُحيط

^{٢٢} نظن أنه ليس من شك في أن هذا الموضع الذي يُسميه العرب «أم دنين» هو الذي يُسميه «حنا النقيوسي» «تنونديس»؛ فإنه إذا أزيل الحرف الأول منها وهو دليل على المؤنث في اللغة القبطية صار التشابه بين الاسمين عظيمًا. وقد أخطأ زوتنبرج (صفحة ٥٥٧، هامش ٢) بأن جعل «تنونديس» إلى جنوب حصن بابلين؛ فإن سياق الخبر يجعل ذلك غير محتمل. ولكن قد جاء في ياقوت والمقريري صراحةً أن «أم دنين» هي المقس على الضفة الغربية للخليج (خليج تراجان) وعلى نهر النيل. ويقول المقريري إنها كانت ميناء مصر في وقت الفتح. ومن المعلوم أن المقس كان في الموضع الذي فيه اليوم حديقة الأزبكية، وقد كان النيل عند ذلك يجري بجوار حصن بابلين ودير «أبي سيفين»، فكان مجراه إلى شرق المجرى الحالي بكثير، وكان بعد مروره بالكبش يتجه شمالاً إلى ذلك الموضع (المقس)؛ وعلى ذلك فقد كان الحصن الروماني «تنونديس» هناك قرب الأزبكية ومعه ميناء مصر ومراسيها، وكان هناك ميدان القتال الذي حدث. ولعل اسم «تنونديس» مُشتق، كما ذكر المسيو «كزانوفا»، من اللفظ القبطي Τῆ ΠΤΩΝΙΣ. وقد كان الاسم العربي صدقاً لذلك الاسم الذي لم يُفهم معناه. وليس من العجيب أن يكون النيل قد غيّر مجراه هكذا في مدة اثني عشر قرنًا. وإن ابن دقماق لا يترك في ذلك الأمر شكًا (انظر كذلك كتاب Cairo للأستاذ «لين بول»، الشكل في صفحة ٢٥٦).

بجوانبه. وكان المسلمون قد جاءوا إلى مصر راغبين في القتال واثقين في شجاعتهم وحسن بلائهم في الحروب، غير أنه لم يلقوا فوزاً متصلًا في جميع المواقف الأخيرة كما كانوا يتوقعون. وكان عمر بن الخطاب قد وعدهم بالأمداد، فأرسل عمرو إليه يستحثه على إرسالها، ولكنها أبطأت عنه، وكان كل يوم من أيام إبطائها غنماً لأعدائه، حتى أصبحت كفتا الحرب مُتردتين، وخُيِّلَ إلى الناس أن النصر في إحداهما لا يدري أحدٌ أيتهما ترجح.^{٢٤} ولكن ذلك الخطر ما كان ليردَّ القائد العربي عن قصده، فلم تكن من شيمته أن ييئس أو يفرَّ. فلما رأى أنه لن يستطيع فتح حصن بابلليون بمن معه وهو ما كان يرمي إليه، عزم على أن يسير إلى وجه آخر كان فيه من الجرأة، ولم يكن ذلك سوى إقليم الفيوم، وهو إقليمٌ خصب على نحو خمسين ميلاً إلى الجنوب في الجانب الغربي للنيل، وهو العدو القصوى، ولم يكن له على ذلك بد من أخذ «أم دنين» ولو لوقتٍ ما، فعوَّل على أن يفعل ذلك مهما لقي في سبيله. ولسنا نعلم كيف أخذ ذلك الموضع، ولكننا نعلم أنه كلَّف من معه من الناس مشقةً كبرى. نعلم ذلك من قصة تُروى عن ذلك العصر؛^{٢٥} إذ قيل إن عمرًا رأى جماعة يُخيمون في القتال، فجعل يذمرهم ويحثُّهم، فقال له رجل منهم: «إنا لم نكن «حجارة»^{٢٦} أو حديدًا». فقال له عمرو: «اسكت فما أنت إلا كلب!» فقال الرجل: «إذن فأنت أمير الكلاب». فكان جوابه هذا باعثًا على ضحك من حوله، وأعرض عنه عمرو فلم يُجازه على ذلك.

^{٢٤} ويُقرُّ كتاب العرب بذلك، فيقول المقرئزي: «إنه قد كان قتالٌ شديد عند «أم دنين»، وإن الفتح أبطأ على المسلمين». وجاء في كتاب أبي المحاسن قولٌ أشد من هذا: «كان قتالٌ شديد، ولم يدِرِ الناس لمن تكون الغلبة.» (المؤلف)

راجعنا كتاب أبي المحاسن فلم نجد إلا اللفظ نفسه: «فأبطأ عليهم الفتح». ولعل المؤلف اطلع على ترجمة فيها تصرَّف. (المعرب)

^{٢٥} لم نعرث على مصدرٍ يعزو هذه القصة إلى وقعة أم دنين، ولم يذكر المؤلف مصدره الذي أخذ عنه هذا، وكل ما عثرنا عليه يدل على أنها وقعت في قتال العرب مع الروم وكان المقوقس حاضرًا فيه؛ فأغلب الظن أن ذلك كان أثناء حصار بابلليون. وبعض المؤرخين يذكر صراحةً أن تلك القصة وقعت أثناء الحرب في عين شمس، ومن هؤلاء ابن الأثير. (المعرب)

^{٢٦} هذه زيادة عن النص الإنجليزي زِدناها؛ إذ هي تتفق مع الاصطلاح العربي، وقد جاءت في كتاب «النجوم الزاهرة». (المعرب)

ولكن مهما كان من أمر القتال وشدته، فقد أتم العرب ما قصدوا إليه وأخذوا «أم دنين»، فملكوا بذلك منزلاً على النيل جعلوا فيه مسلحة منهم، واستطاع عمرو أن يأخذ من السفن ما يكفي بقية جنده لاجتياز النهر.^{٢٧}

^{٢٧} نجد أن ديوان «حنا النقيوسي» عمدتنا الأعظم يبدأ هنا بوصف حركات العرب، مع أنه لا يذكر شيئاً قبل ذلك عن أول غزو العرب. ومما يؤسف له أن ذلك الجزء الذي أغفله يقع فيه تاريخ حكم هرقل كله من أول توليته إلى هذه النقطة، وإنه لمن أعظم الخسائر أن تضع كل الصحائف التي فيها وصف حروب الفرس والاحتلال الفارسي لمصر وسني الاضطهاد الأعظم العشر، وإن ما بقي بعد ذلك مُختلطٌ مشوّه الترتيب. ومن المؤكد أن بعض فصول الكتاب أُقحمت في غير مكانها، وأن بعض الجمل قد نُقلت من موضعها في بعض الفصول، وأن التكرار والحذف في بعض المواضع يزيد الحيرة والارتباك، ولكن يظهر أنه لا شك في أن غزوة الفيوم حدثت في الوقت الذي وصفناه وعلى الصورة التي أوردناها، وليس ذلك موجوداً في أي كتاب عربي. حقاً إن السيوطي ذكر نقلاً عن ابن عبد الحكم على ما يظهر أن عمراً بعد فتح مصر أرسل جرائد الخيل إلى القرى التي حولها، ولكن الفيوم بقيت سنة لا يعلم المسلمون عنها شيئاً (حسن المحاضرة، صفحة ٨٥). وهذا نقض لما جاء في كتاب حنا، ولكننا لا نتردد في أن نأخذ عن الكاتب المصري الذي كتب في القرن السابع. وأما البلاذري (وقد كُتب في القرن التاسع؛ أي بعد حنا بمائة وخمسين سنة)، فإنه يجعل فتح هليوبوليس وفتح الفيوم والأشمونين والصعيد كلها بعد سقوط حصن بابلليون (فتوح البلدان، صفحة ٢١٧). ولكن الخطأ واضح فيما يخص هليوبوليس، ويمكن أن نقيس عليه خطأ مثله فيما يتعلق بسواها. وقد ذكر كاترمير خبر المقريزي الذي رواه عن ابن عبد الحكم عن فتح الفيوم (Mem. Hist. et Geog.)، الجزء الأول، صفحة ٤٠٧ وما بعدها).

الفصل السادس عشر

وقعة هليوبوليس

سار عمرو بمن معه إلى الجنوب بعد أن عبروا النهر سالمين، وكان سيرهم بجوار المزارع حتى بلغوا «ممفيس»، وكانت تلك المدينة القديمة قد اضمحل أمرها منذ بناء الإسكندرية، ولم يبقَ منها اليوم باقٍ، على أنها كانت في وقت غزوة العرب لا تزال أطلالها ماثلة في الموضع الذي كانت فيه عاصمة لدولة الفراعنة، وكانت فيها مساكن عدة لا تزال أهلة، وكانت في الجانب الآخر من النيل مدينةً نما أمرها وزاد سكانها، حتى لقد كان يُطلق عليها اسم ممفيس^١ أحياناً، وتلك هي مدينة مصر، وكان أكثرها إلى جنوب حصن بابليون. ولعل العرب رأوا عند ذلك لأول مرة وهم في الجانب الغربي للنيل مدينة مصر واضحة، تُشرف عليها صروح حصن بابليون سامقةً فوق ماء النهر من وراء جزيرة الروضة. وإن نفساً

^١ قد ورد ذكر آثار ممفيس في كتاب ابن الفقيه (القرن العاشر)؛ إذ سمع من أحد الشيوخ المعمّرين عن قصرٍ عظيم من كتلةٍ واحدة من الصخر، وقد علّق على ذلك تعليقاً غريباً إذ قال: «وممفيس مدينة فرعون لها سبعون باباً، وأسوارها من الحديد والنحاس» (Bibl. Geog. Arab، الجزء السادس، صفحة ٥٨ و٧٣). وقال اليعقوبي (وهو قبله بقليل): «إن «مدينة ممفيس متهدّمة». وقد كانت المدينة التي حول قصر الشمع محلةً مصريةً قديمة؛ فقد وُجدت بها آثارٌ فرعونية، وكان عند الباب الجنوبي للحصن تمثالٌ مصري معروف، ووُجدت حجارة في أسوار الحصن عليها نقوشٌ هيروغليفية. وكان اسم المدينة «مصر»، ولكن الظاهر أن «مصر» و«منف» كانا يُستعملان مترادفين في بعض الأحوال؛ فقد قال عبد اللطيف: «وتوجد الآثار التي بمصر القديمة وهذه المدينة بجوار الجيزة التي وراء الفسطاط، وكانت مسكن الفراعنة ومقر ملوكهم» (ed. G. White، صفحة ١١٧). ولفظ مصر له معنى في إطلاقه؛ فمثلاً «المصران» استعملها ابن خلكان يقصد الكوفة والبصرة بمعنى «المدينتين» (انظر طبعة de Slane، الجزء الرابع، صفحة ٢٠٤). ولكنه في مصر كان عادةً يُطلق على المدينة التي على الجانب الشرقي للنيل في جوار حصن بابليون.

كنفس عمرو لا بد أن تكون قد ثارت بها سورة الشجون؛ إذ يرى عن يمينه الأهرام، وعن يساره نهر النيل وحصن بابلين، وحوله أطلال ممفيس. وأما من كان معه من الناس فأكبر الظن أنهم ما كانوا إلا غزاة البادية يسرون بين آجام النخيل لا يَعْبَثُونَ إلا قليلاً بما حولهم من آثار الحضارة الغابرة، ولا يلتفتون إلى ما دونهم من بناء الروم أو البيزنطيين. وأما سيرهم فليس لدينا علمٌ بَيْن بوصفه. وكان حاكم مدينة بيوم (الفيوم) اسمه «دومنتيانوس»، وأما حاكم الإقليم فاسمه «تيودوسيوس»، وكان عند ذلك مع حاكم الإسكندرية «أنستاسيوس» في بعض بلاد مصر السفلى بقرب «نقيوس»، ووَكَّل أمر الدفاع عن الإقليم إلى «حنا»^٢ قائد كتيبة «الخفر»، وهي كتيبة من أهل البلاد، وكان تحت إمرته رجلٌ آخر اسمه «حنا الماروسي». وقد وُضع الجنود عند ثغور الفيوم التي يُدخل إلى الإقليم منها، وحُرست حراسةً حسنة، وأقام الروم ربيّةً لهم في حجر اللاهون^٣ ليرصد العدو ويعرف أخباره ومسيره، ويحمل أنباء ذلك إلى «حنا» وكان مُقيماً قرب شاطئ النهر، ثم أرسلت سريةٌ من الفرسان والرماة إلى العرب لتحول بينهم وبين السير. ويلوح لنا أن جنود العرب لم يَقَوْا على أن يخلصوا ممن لاقاهم من الروم، فعدلوا إلى جانب الصحراء وجعلوا يستاقون ما لاقوا من النعم، فأخذوا منها عددًا عظيمًا، وما زالوا كذلك حتى بلغوا مدينةً اسمها البهنسا، ففتحوها عنوةً، وقتلوا من وجدوا بها من رجال ونسوة وأطفال،^٤ ثم سمع عمرو بأن «حنا» كان يسير وراءه في قلة خمسين من فرسانه يرقبون سيره، فبعد به عن وراءه من جنده ثم كرَّ عليه مُباغتًا. فلما رأى «حنا» ذلك

^٢ جاء في «زوتنبرج» (صفحة ٥٥٤، هامش ١) أن حنا هذا هو حنا حاكم برقة أو برقية الذي جاء ذكره في «نيقفوروس». ولقد بيّن أن أخبار غزوة العرب في كتاب نيقفوروس ليست جديرة بالاعتماد. ومع ذلك فقد كان حنا هذا رجلاً كبير الشأن، ولدينا ما يحملنا على الظن أنه كان مُرسلاً من قبل هرقل، ولقد كان هو بعينه «قائد الرديف» الذي أتى بنص المذهب الجديد مُوقفاً من «سرجيوس» إلى «قيرس»، وهو الذي حمل مع هذا النص الصليب الذي جاء ذكره في «حنا النقيوسي».

^٣ إذا أردت معرفة أخبار هذا الموضع، فارجع إلى كتاب الدكاترة Hunt and Grenfell، وهو Fayoum Towns and their Papyri (صفحة ١٣، شكل ١٨). واللاهون على بحر يوسف على نحو عشرة أميال من مدينة الفيوم، وكانت عند مدخل الوادي الذي بين الجبال المحيطة بكورة «أرسنويه»، وكانت موضعاً ذا شأن في الأمور الحربية للدفاع عن الإقليم (انظر المسعودي، صفحة ٣٨٥-٦).

^٤ لم يكن من مذهب العرب ولا مما يُوصيهم به الدين والخلفاء أن يقتلوا طفلاً أو امرأة، ولعل ذلك خطأ من «حنا النقيوسي» دفعه إليه كرهه لأعداء بلاده ودينه، ولو حدث شيء من ذلك لما تردّد مؤرخو العرب في وصفه؛ فإنهم لا يدعون شيئاً إلا وصفوه حتى ولو كان شديداً عليهم. (المعرب)

وأن الخطر مُحْدِق به، أراد أن يعود سريعاً إلى عسكره في «أبويط»،^٥ وهي واقعة على النيل على مسافةٍ قليلة من موضعه، فكان يسير بجنوده في الليل ويكمنون بالنهار في النخيل والأجاص، ولكن عمرًا علم بمكمنه؛ إذ دلَّه عليه أحد شيوخ البدو،^٦ فحاصره ومن معه، وقتلهم فلم يدع منهم أحدًا؛ فقتل في ذلك «حنا» قائد الكتيبة ووكيله؛ لأنَّ العرب لم يتخذوا منهم أسرى.

فلما بلغ القائد «تيودور» نبأ هذه النكبة بكى وأعول، ثم هبَّ بعد ضياع الوقت، فحشد من دونه من الجنود، وبعث بهم صعدًا في النهر إلى جزيرة «الكيون»، ثم أسرع «أنستاسيوس» و«تيودوسيوس» بالعودة من «نقيوس» إلى حصن «بابلين» ليساعدوا من به، وأرسلوا من الحصن سريةً جعلوا عليها قائدًا اسمه «ليونتيوس» إمدادًا للعسكر في «أبويط». فلما بلغ «ليونتيوس» مَضْرِب العسكر في «أبويط» وجد المصريين حيالَ العرب، ووجد أن «تيودور» قد لاذ بجنوده في مدينة الفيوم، يخرج منها بين حين وحين فيهوي إلى العرب في البهسا يُقاتلهم. وكان «ليونتيوس» رجلًا سمينًا خاملاً لا علم له بالحرب، فخيَّل إليه أن العرب لن يلبثوا أن يُهزموا ويخرجوا من ذلك الإقليم؛ ولهذا خَلَّف نصف جنده مع «تيودور» وعاد بالنصف الآخر إلى حصن «بابلين» ليروي لأولي الأمر فيه ما شهدته.

ولا شك أن العرب لم يستطيعوا فتح مدينة الفيوم، وأنهم عادوا أدراجهم إلى الشمال مُنحدرين مع النهر، وكان «تيودور» قد أمر بالبحث عن جثة «حنا» وكانت قد أُلْقِيَتْ في النهر، فانتشلها الناس في شبكة، ثم حُنِطَتْ ووُضِعَتْ على سرير، وحُمِلَتْ في

«حنا النقيوسي، صفحة ٥٥٥»، ويجب أن نصدِّق خبر المذبحة، ولم تكن بمخالفة لقانون الحرب في تلك الأيام، وسنجد أمثلةً غيرها من نوعها. والبهسا المقصودة هنا هي في كورة الفيوم بالطبع، وليست البهسا المعروفة التي في موضع المدينة القديمة Oxyrhynchus؛ فقد كانت تلك على بُعد خمسين ميلًا إلى الجنوب من بعد بهسا الفيوم (انظر أميلنو Geog. Copte، صفحة ٣). (المؤلف)

^٥ موضع «أبويط» غير معروف، فيقول «زوتنبرج» إنها هي المدينة المعروفة بذلك الاسم في إقليم Lycopolis (أسيوط). ولكن هذا مُحَال؛ إذ إن هذا المكان في جنوب البهسا، وقد بيَّن أميلنو في كتاب Geog. Copte (صفحة ٣) أن هناك موضعين باسم «أبويط»، والمدينة المقصودة هنا لا بد أن تكون في مديرية بني سويف في الوقت الحالي، وهي قريبة من «بوصير كوريدوس» في الشرق من حجر اللاهون.
^٦ جاء في ترجمة زوتنبرج «رئيس الشيعة»، ولكن الدكتور شارل يُترجمها «رئيس عصاة اللصوص»، ولا شك أن المقصود بذلك أهل الصحراء المُغِيرُونَ.

النيل إلى حصن «بابلون» تُحيط بها آيات الحزن، ومن ثَمَّ بعثوا بها إلى هرقل.^٧ وقد حزن الإمبراطور لهزيمة «حنا» وقتله حزنًا شديدًا، وبعث إلى القائد «تيودور» يُظهر له مَوجدته وغضبه عليه، فعرف ذلك القائد أن الإمبراطور لم يغضب عليه إلا أن وشى به «تيودوسيوس» و«أنستاسيوس»، وأبلغا الإمبراطور عنه أنه السبب في قتل «حنا»؛ ومن ثَمَّ وقعت في نفسه عداوةٌ شديدة لهذين الرجلين.

ولكن العرب لم يعودوا من الفيوم منذ أحسُّوا بالفشل وحده؛ فلَعَمري لقد يكون ابن العاص أتم في غزوته تلك أكثر مما كان يطمع فيه؛ فقد أخرج جيشه من مأزقٍ وقع فيه عند «أم دنين»، وانتقل به إلى موضعٍ أكثر أمانًا، ولقي في غزوته فوزًا كثيرًا ونصرًا في مواطن عدة وإن لم يُحرز انتصارًا عظيمًا، وشغل جنده مدة فقطع عليهم مدة الانتظار؛ إذ جاءت الأمداد بعد ذلك بعد أن طال إبطاؤها عليه، فلما بلغه نبأ مجيئها عاد أدراجه بالمسلمين ليلقوها. أما «تيودور» فإنه جاء كذلك إلى الشمال مع جنوده إلى حصن «بابلون»، وقد اجتمع به الجند من كل جهات مصر فأصبح فيه جيشٌ عظيم.

وكان أول مسير عمرو إلى الفيوم نحو أول شهر مايو، وقضى في غزوته بضعة أسابيع أضاعها الروم ضياعًا، بل خسروا فيها خسارةً كبرى، وغنم العرب فيها غنمًا عظيمًا. ولعل قدوم أمداد المسلمين التي بعث بها عمر بن الخطاب كان في السادس من شهر يونيو.^٨ والنقى الجميع قريبًا من هليوبوليس، وكان الأمير على المدد الزبير بن العوام، ابن عمّة النبي وصاحبه، وأحد رجال الشورى الستة، وكان معه أربعة آلاف رجل، ثم جاء في عقبه كتيبتان كلٌّ منهما من أربعة آلاف رجل، فكان جميع من جاء من الأمداد اثني عشر ألفًا.^٩ وقد علم الروم أن النيل يعلو في مجراه العميق في وسط الصيف؛

^٧ وهذا الحادث يدل على أن حنا كان موفقًا من قبل الإمبراطور نفسه لغرض معيّن، وكان «تيودور» بغير شك يعتمد على مقدرة حنا في الحرب؛ ولذلك اهتم اهتمامًا عظيمًا لموته. وقد بيّننا فيما سبق البراهين المباشرة على أن حنا كان هو الذي جاء يحمل نص المذهب الجديد، وأرسل معه الإمبراطور صليبيًا له قداسةً عظمى.

^٨ قد بيّننا في مقالنا «تاريخ فتح العرب» أن الرواية القبطية تجعل هذا التاريخ يقع في وقت غزو العرب لمصر؛ وعلى ذلك لا يمكن أن يتفق مع مجيء عمرو الأول إلى مصر، ويمكن أن يكون هذا تاريخ مجيء جيش الأمداد.

^٩ اختلف الرواة في عدد الأمداد؛ فقال ابن عبد الحكم إنها ٤٠٠٠، وقال البلاذري إنها ١٠٠٠٠ أو ١٢٠٠٠، وقال ياقوت ١٢٠٠٠. وأورد المقرئزي نقلًا عن الكندي خبرًا رواه يزيد أن جيش عمرو كان

ولهذا أرادوا أن يُناجزوا المسلمين بمن اجتمع منهم قبل أن يفيض النهر، ولكنهم عجزوا كل العجز عن أن يحُولوا دون اجتماع جيوش المسلمين المُتفرقة، مع أنهم كانوا يملكون حصن بابليون، وكان نهر النيل في يدهم، وعادوا إلى مسلحة «أم دنين» فملكوها. فلو كان عندهم علم بالحرب وحزم في الرأي لاستطاعوا أن يمنعوا عمرًا من العبور إلى الجانب الشرقي، فكانوا يجعلونه بذلك في معزل عمن جاء يمدُّه، ولعلمهم كانوا يستطيعون بذلك القضاء عليه.

ولكنهم لم يفعلوا ذلك مع كل ما كان لديهم من ميزة عليه، واستطاع عمرو أن يعبر النهر إما عنوة وإما على غرة منهم، وأغلب الظن أنه عبر النهر في موضع أسفل من موضع «أم دنين» إلى الشمال منها؛ لأن ترعة «تراجان» كانت عند ذلك مطمومة منذ أهمل أمر حفرها وكزَّيها، ولم تكن لتعوق سير العرب حتى في وقت فيض النيل. وكان عمرو قد علم بأن أمداد المسلمين سائرة في طائفتين مُيممة شطر «عين شمس»، وهي «هليوبوليس»، وعلم أن مُقامه في الجانب الغربي مُخطر.^{١٠} والحق أنه فزع خوفًا من أن يفتن الروم إلى الأمر فيحُولوا بينه وبين الاتصال بالمدد الذي جاء به الزبير، ولكن «تيودور» ضيَّع الفرصة على عادته، فلم يضرب الضربة القاضية، واستطاع عمرو أن

١٥٥٠٠، وتفصيل ذلك أن جيشه الأول كان ٣٥٠٠، ثم زاد ١٢٠٠٠. وقال السيوطي على اليقين إن الإمداد جاء أرسلًا إلى أن بلغ ١٢٠٠٠، وهذا ما رآه المقرئ، وقال إن كتيبة منها كانت مع الزبير وعددها ٤٠٠٠. وهذا يُفسر السبب الذي جعل مؤرخي العرب يقولون إن الأمداد كلها كانت ٤٠٠٠. ومن العجيب أن «حنا النقيوسي» يقول إنها كانت ٤٠٠٠، ويزيد على ذلك أن قائدها كان اسمه «الواريا»، وكان أسود، وهو من الهمج. ولا نستطيع أن نعرف الاسم المقصود على أنه قد كان منهم قائد أسود، وهو عبادة في إحدى الكتاب. وقال زوتنبرج إن «الواريا» هذا تحريف ظاهر. وقال ياقوت إن كلاً من عبادة بن الصامت والمقداد بن الأسود ومسلمة بن مخلد كان على ألف رجل، وإن الزبير مثلهم، وإنه لا يوجد نوع من الخلط إلا وقع فيما كتبه العرب؛ وعلى ذلك فليس عجيباً أن نرى المقرئ يُوْجِّل وصول الأمداد، وهي ١٢٠٠٠، مع الزبير إلى الوقت الذي كان العرب يُحاصرون فيه حصن بابليون.

^{١٠} قد وقع نقل وتشويه في عبارة الفصل الثاني والستين من كتاب حنا، فجعله غير ممكن الفهم (صفحة ٥٥٦). وقد جاءت فيه عبارة تُشير إلى السير لفتح الفيوم، وهي: «فتركوا المدن الحصينة، واتَّجهوا إلى موضع اسمه «تونديس» وساروا في النهر». ثم جاءت بعدها عبارة تُشير إلى فتح مصر، والجملة التي بعد ذلك تُشير إلى الرجوع من الفيوم. وإنا في أشد الحاجة إلى ترتيب لجمل النص على يد ناقد بصير، ولكن على كل حال يمكن أن نُدرك مما جاء في هذا الوصف أن عمرًا كان يُحسُّ قلقًا من الحال التي كان فيها.

يسير للقاء المدد ويبلغ عسكر المسلمين في هليوبوليس وقد امتلأت قلوب أصحابه عزةً وبشراً بما وُفِّقوا إليه من الفوز في غزوتهم.

كانت هليوبوليس في الأزمنة القديمة إحدى مدن مصر الكبرى، واسمها «أون»^{١١} ويتردد ذلك الاسم في قصص موسى، وكان لا يزال باقياً يُطْلَقُه القبط عليها في القرن السابع، ويفيد ذلك الاسم معنى «مدينة الشمس». ولا شك أن اليونان أخذوا ذلك المعنى فجعلوا اسمها عندهم «هليوبوليس»، وقد احتفظ العرب كذلك بذلك المعنى فجعلوا اسم الموضوع «عين شمس»^{١٢}. وكانت هذه المدينة معروفةً بعظمة آثارها، كما كانت معروفةً بأنها قبلة لأهل العلم وكعبة للدين. ولما زارها «سترابو» قبل ذلك الوقت بستة قرون كان الناس هناك يدلُّونه على المواضع التي كان أفلاطون يتلقى فيها العلم من قبل. على أن الزمن عند ذلك كان قد غيَّر المدينة، وجرت صروفه وحروبه وحصاراته ذيل العفاء على أكثر معابدها وتماثيلها. فلما أتى العرب لم يكن باقياً من مجدها القديم إلا قليل من أسوارٍ مهْدَمةٍ، وتماثيل لـ «أبي الهول» قد دُفِن نصفها تحت الثرى، وعمودٌ واحد مما يُعرَف بـ «المسلة»، ولا يزال باقياً إلى اليوم ذكرى من ذلك العالم الغابر.

وكانت المدينة على نهد من الأرض، يُحيط بها قديماً سورٌ غليظ لا يزال أثر منه باقياً إلى اليوم.^{١٣} ولم يكن لها خطر في الحرب في ذلك الوقت، ولكنها كانت تستطيع المدافعة، وكان فيها ماءٌ كثير، وتصلح لإمداد الجيش بالمؤونة؛ ولهذا اتخذها عمرو مَقَرّاً، وجعل يتجهز منها لما هو مُقْبِل عليه من القتال. وقد وصفنا فيما سلف من قولنا مَقدم «تيودور» إلى حصن بابلليون، وأنه جعل يحشد فيه الجنود من بُلدان مصر السفلى، ولكن لعله ما أتم حشد الجيش الذي كان يستطيع به قتال العرب والخروج به إلى عين

^{١١} كتب شمبوليون الأصغر تعليقاً على هذا الموضوع: (L'Eg. sous Les Pharoans t. ii pp. 36. 41).

^{١٢} الظاهر أنه قد غلب الاسم الجديد «المطرية» على الاسم القديم «عين شمس»، والموضع معروف للسائح من أجل شجرة العذراء والعين التي استراحت الأسرة المقدسة بجوارها.

^{١٣} جرت العادة أن يُقال إن هليوبوليس هي «أون»، ولكن الخريطة الحديثة الحربية تجعل «أون» في موضع تل اليهودية، وهليوبوليس في موضع تل الحسن، وآثار تل اليهودية على نهد من الأرض يحيط بها سورٌ ساذج من اللبن، في حين أنه لا يزال في تل الحسن سورٌ قوي غُلُوهُ عشرون قدماً. ولا بد أن عمراً قد ضرب عسكره في الموضوع الأخير؛ فإن تل اليهود على اثني عشر ميلاً إلى الشمال بعد ذلك. وقد علا كل سطح ذلك السهل بضع أقدام منذ القرن السابع، ويدل على ذلك العمق الذي توجد فيه المسلة اليوم والعمق الذي توجد فيه الآثار الأخرى تحت مستوى سطح السهل.

شمس حتى كانت الأمداد التي بعث بها عمر بن الخطاب قد بلغت عمرو بن العاص، فأصبح بها أميراً على جيشٍ عُدتَه خمسة عشر ألفاً، من بينهم طائفة من أكبر فُرسان الإسلام وشجعانه.^{١٤} ولسنا نعرف عدد الجيش الذي حشده الروم إلا بالظن والحدس، وقد عرفوا حق المعرفة ما كان عليه عدوُّهم من الشجاعة؛ فقد سُمع قبطي مرةً وهو يقول: ما أعجب أمر هؤلاء العرب؛ فإنهم أتوا إلى مصر في قلة من الناس يريدون لقاء الروم في كتائبهم العظيمة! فأجابه آخر من القبط: إن هؤلاء قوم لا يتوجهون إلى أحد إلا ظهرُوا عليه حتى يُقتلوا عن آخرهم.^{١٥} وتروى قصةٌ أخرى، وهي أن الروم كانوا لا يُقدِّمون على القتال، ويقولون: ما لنا من حيلة في قومٍ غلبوا كسرى وهزموا قيصر في بلاد الشام. على أن هذه القصص قد جاءت عن طريق العرب، وإنا نشكُّ كثيراً في صحة القصة الأخيرة؛ فإن الروم كانوا أكثر عدداً، وإن جيوشهم التي كانت على قدم القتال لم تكن أقل من عشرين ألفاً عدا من كان في الحصون.

كانت خطة عمرو أن يجعل الروم يخرجون إليه، فيقاتلونه في السهل وهم بعيدون عن حصن بابلين، فلما أحسَّ «تيودور» من نفسه القوة جعل يُناجز العرب، وسار إليهم بجيوشه نحو «هليوبوليس»، وكانت على مسافة ستة أميال أو سبعة من عسكر العرب، وكان على الخيل «تيودوسيوس» و«أنستاسيوس»، ولكن أكثر الجمع كانوا رجالة، بعضهم رماة وبعضهم يحملون الرماح، وكانت ربيئة العرب قد أسرعَت فحملت إلى عمرو ما عزم عليه الروم، فاستطاع أن يُوجِّه جنوده إلى مواضعها ويُعبئهم للقتال، فسار هو من هليوبوليس مع أكثر الجمع من العرب للقاء الروم، ولكنه أرسل تحت

^{١٤} ذكر ابن عبد الحكم كما جاء في كتاب أبي المحاسن الأسماء الآتية للصحابة الذين شهدوا فتح مصر، الصحابة: عمرو وابنه عبد الله، والزبير، وعبد الله بن عمر، وسعد بن أبي وقاص (وهذا مختلف فيه)، وخارجة بن حذافة، وقيس بن أبي العاصي السهمي، والمقداد بن الأسود، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، ونافع بن عبد قيس الفهري، وأبو رافع مولى رسول الله، وابن عبدة، وعبد الرحمن وربيعه ابنا شرحبيل بن حسنة، ووردان مولى عمرو.

الأنصار: عبادة بن الصامت، ومحمد بن مسلمة، وأبو أيوب خالد بن يزيد، وأبو الدرداء عويم بن عامر، ويُسمى عويم بن يزيد. وقد أتى نفس الكاتب بأسماءٍ أخرى ممن شهد الفتح، ومن هم أقل من هؤلاء ذكراً بين العرب (انظر النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (Lugd. Bat 1885-6) Juynboll. (Matthes).

^{١٥} أبو المحاسن، صفحة ٨.

الليل كتيبتين؛ إحداهما إلى «أم دنين»، والأخرى وعليها خارجة بن حذافة إلى مكان واقع إلى الشرق، ولعله كان في ثنية الجبل^{١٦} بقرب الموضع الذي فيه اليوم قلعة القاهرة؛ فكان سير الروم على ذلك بين هذين الكمينين من العرب. وكان عمرو قد أمرهما أن يهبطا على جانب جيش الروم ومؤخرته إذا ما سنحت لهما الفرصة.^{١٧}

وخرج الروم بين البساتين والأديرة التي كانت إلى الشمال الشرقي من الحصن وانتشروا في السهل،^{١٨} وكان ذلك في الصباح الباكر، ولم يكن عندهم علم بمكيدة عمرو،

^{١٦} ولعل هذه هي الحادثة التي ذكرها المقرئ في غير موضعها، حيث يقول إن عمراً أرسل ٥٠٠ فارس بقيادة «خارجة بن حذافة»، وأمرهم أن يكمنوا فيهبطوا على العدو إذا خرج من بين الأديرة. قال: «فساروا بالليل ودخلوا مغار بني وائل قبل الصباح». فلما بدأت الوقعة بعد الفجر نزلوا على مؤخرة الروم بغتة، وأكلوا ما بدأ من اضطرابهم واختلال أمرهم.

^{١٧} يقول «زوتنبرج» إنه لا يستطيع فهم الموقعة نظراً للمسافات التي بين هذه المواضع، وقد أخطأ بجعل تنونديس «أم دنين» إلى جنوب بابلليون بدل أن يجعلها في شمالها. ولا شك أن «حنا النقيوسي» جعلها أبعد إلى الشمال الغربي؛ ولهذا يقول إن المكان الآخر في شمال بابلليون. ولكننا فيما عدا الاعتراضات الأخرى لو وضعنا كمين عمرو في جنوب بابلليون لجعلنا خطته في منتهى الجهالة، في حين تكون كتيبة أخرى من جيشه في الشمال ومعظم جيشه في هليوبوليس. وفوق ذلك كان حصن بابلليون ومعسكر الروم يسدّان الطريق الذاهب إلى الجنوب. ولو قلنا إن عمراً ذهب إلى لقاء العدو ولم يبقَ في عسكره لانتظاره هناك لذهب الاعتراض ببعد المسافة. ولقد نسي «زوتنبرج» فوق هذا أن النيل كان يجري في موضع شرقي مجراه الحالي بكثير. فإذا نحن وضعنا كميناً عند «أم دنين» (الأزبكية) وآخر عند القلعة أو الجبل الأحمر صارت خطة الموقعة واضحة. ولنا كلمة أخرى؛ فقد كانت هليوبوليس قديماً تغطي مساحة أكبر مما يمكن تصوّره اليوم، وهذا واضح ليس فقط من الأطلال الباقية، بل من شهادة ابن دقماق؛ إذ يقول صراحة: «وكانت عين شمس في الزمن الماضي مدينة عظيمة متسعة متصلة بمصر القديمة التي في موضع القسطنطين في الوقت الحاضر» (الجزء الخامس، صفحة ٤٣). ومعنى هذا أنه لا بد قد كانت المسافة بين أرباض المدينتين قصيرة، على أن أرباضهما كانت عبارة عن منازل وكنائس متفرقة.

^{١٨} يظهر لمن يطلع على هذا الوصف الذي وصفنا به موقعة عين شمس أنها على اختلاف كبير مع ما جاء في الطبري (انظر زوتنبرج، الجزء الثالث، صفحة ٤٦٣)؛ فقد جاء في الطبري: (١) إن الوقعة كانت بعد فتح حصن بابلليون. (٢) إن المقوقس كان مع جيش القبط في عين شمس، وقد أزمع السير إلى مصر. (٣) إن جيش عمرو سار إلى أبواب عين شمس. (٤) إن جيش القبط تشتّت عند أول صدمة، وخسر عدداً عظيماً بين قتيل وأسير. (٥) إن العرب غنموا غنيمة عظيمة، وأرسلوا الأسرى إلى المدينة. وإنه ليكون من الإسراف أن نكدّب خبراً مثل هذا الخبر المفصل، ولكننا فوق ما نشعر به من ضرورة الأخذ بما جاء في كتاب حنا الذي كان قريباً من ذلك العهد، يظهر لنا أن الطبري قد أخطأ خطأ في

بل رأوا أنه كان يسير إليهم في جمعه آتياً من هليوبوليس، ثم حدث اللقاء بعد ذلك، ولعله كان في مكانٍ وسط بين معسكرَي الروم والعرب عند الموضع الذي اسمه اليوم «العباسية». وكانت كلُّ من الطائفتين مُوقِنَةً بأن ذلك اليوم سيكون يوم الفصل في أمر مصر؛ فكانت كلُّ تقاتل قتال المُستमित. فلما حَمِيَ وطيسُ القتال وعَضَّ الناس على النواجذ، أقبلت كتيبةٌ خارجة تهوي من مَكْمَها في الجبل، كأنما هي عاصفةٌ تجتاح مؤخرة الروم. فلما رأى الروم أنهم قد أخذوا بين جيشين من عدوهم، وقع الفشل في صفوفهم، واتجهوا بعض الاتجاه إلى يسارهم نحو «أم دنين»، فلقىهم الكمين الآخر، فظنُّوا أنه جيشٌ عربي ثالث؛ فانتثر نظامهم، وحلَّت بهم الهزيمة، ففرُّوا لا يُلَوُّون على شيءٍ يطلبون النجاة

وصف البلاد؛ فإن وصفه للوقعة صحيح، ولكنها لم تكن وقعة عين شمس، والدليل على هذا: (١) ترتيب الحوادث؛ فإن هذه الوقعة لا يمكن أن تكون بعد فتح مصر، في حين أن مواقع أخرى يمكن أن تقع بعد ذلك، وقد وقعت فعلاً بعد فتح مصر. (٢) الطبري نفسه يكشف عن خطئه بوصفه عين شمس بأنها كانت «مدينةً عظيمة في بلاد القبط، وأنها واقعة في الغرب»، ومعنى هذا إما أن يكون أنها في غرب النيل أو في غرب مصر السفلى، ولكن عين شمس لا يمكن أن تُوصف بأحد هذين الوصفين؛ وعلى ذلك فالظاهر أن الوصف السابق إنما هو وصف بعض المواقع التي كانت فيما بين بابليون والإسكندرية، وقد وقعت في الغرب، وسيأتي ذكر هذا فيما يلي.

وقد كانت غلطة الطبري سبباً في خلط كثير من مؤرخي العرب مثل ابن الأثير وابن خلدون (وقد كان الطبري غريباً عن مصر لا يعرف كثيراً من وصف بلدانها). وهذا مثلٌ جديد من الأمثلة الدالة على ما يجده الإنسان من الخلط في وصف حوادث هذا العصر، حتى في خير الكتب المعتمدة والدالة على ما يجب على المؤرخ الذي يُعالج وصف هذا العصر من التمهيص والمقارنة، ولكننا نرى أن هناك سبباً بسيطاً في مثل هذا الخطأ الذي يقع فيه سوى هذا من المؤرخين العرب؛ فإننا إذا وجدنا أن ابن الأثير يذكر أن قواد العرب حاصروا عين شمس، ويقول إن «الزبير» تسورها (وسترى أنه إنما تسور قصر الشمع)، نجد أنفسنا حَيالاً خلط شبيه بما سبق ذكره، وسبب كل ذلك اسم «بابليون»؛ فإن العرب أو بعضهم فهموا ذلك الاسم على أنه باب الـ «أون» أو «باب أون»، و«أون» هي عين شمس (الاسم العربي لهليوبوليس)، ومن هنا نشأ الخلط بين المكانين؛ فإن البلاذري يذكر أن الفسطاط كانت عند الفتح اسمها «أيون»، وقال المؤرخون بعد ذلك إن اسمها كان «اليون»، وأخذوا ذلك اللفظ على أن معناه «أون» وهي «عين شمس»؛ فبُني على هذا الخطأ أنه قد حوصرت عين شمس، وثُقِلت الحوادث من بابليون إليها. وفي رأينا أنه لم يسبق أحد إلى هذا التفسير، وأنه يُفسر كثيراً من الصعاب التي نلقاها في تواريخ العرب. وقد أُسيء فهم اللفظ الروماني «بابليون»، فصار في صورٍ متعددة، مثل: «باب اليون»، ومدينة «ليون»، و«قصر اليون»، و«باب اللوق»، و«لونيا»، و«أيون».

من سيوف العرب وهي تلمع كأن مميضها وميض البرق. فاستطاع الأقل منهم أن يبلغ الحصن برًا فيلوز به، وكثير منهم ساقهم الفزع إلى النهر، فنزلوا في السفن وعادوا إلى الحصن، ولكن طائفةً كبيرة هلكت، واستولى العرب بعد انتصارهم على «أم دنين» مرةً أخرى. وقد قُتل في الواقعة كل من كان بها من الجنود إلا ثلاثمائة، ولاذ كل من نجا من الروم بحصن «ببليون» وأغلقوا عليهم الأبواب، ولكنهم منذ علموا بما أصاب إخوانهم الروم من القتل حملهم الخوف على أن يتركوا الحصن، فساروا في النهر إلى «نقيوس».

وليس في الأخبار ما يذكر عدد القتل من الجانبين، ولكن من المعروف أن أمير الجيش «تيودور» والحاكمين «تيودوسيوس» و«أنستاسيوس» لم يُقتلوا. على أنه قد بقي من الروم فئة لا بأس بها اجتمع إليها من كان في الحصن في أثناء القتال، فصارت منهم جميعًا مسلحةً قوية تستطيع الدفاع عنه، ولكن النصر أفاد العرب فوائد جمّة؛ فقد أصبحت مدينة مصر في قبضة يدهم بغير قتال، وكانت من قبلُ يحميها الجيش الذي في الحصن،^{١٩} وأصبحوا يملكون ناصية شاطئ النهر من ناحيتي الحصن من أعلاه ومن أسفله، ونقلوا عسكرهم من هليوبوليس فضرّبوه في شمال الحصن وشرقه بين البساتين والكنائس، وذلك هو الموضع الذي صار يُعرّف بالفسطاط فيما بعد. وقد صار جيش العرب بعد ذلك النصر كافيًا لحصار «ببليون» لا يعوقه عائق من التضيق عليه، بعد أن قضى على جيش الروم فلم تبقَ منه إلا الفلول التي لاذت بالحصن أو هامت على وجهها في بلاد مصر السفلى. ولما بلغت أنباء نصر العرب إلى الفيوم غادرها من بها من المسالح، فخرج «دومنتيانوس» عندما علم بذلك من المدينة في الليل، وسار إلى «أبويط»، ثم نزل في النهر بجنوده، وجدّ هاربًا إلى «نقيوس»، ولم يخبر أهل «أبويط» بما كان منه من ترك الفيوم لأعدائه لا دافع عنها أحد. ولما بلغ نبأ «دومنتيانوس» وهربه إلى عمرو بن العاص بعث كتيبةً من جنده عبروا النهر، وفتحوا مدينتي «الفيوم» و«أبويط»، وأحدثوا في أهلها مَقْتَلَةً عظيمة، وأصبح ذلك الإقليم تحت الحكم الإسلامي منذ ذلك الحين.

ولما قضى عمرو بذلك على كل من وقف له من الفيوم، وخلص له أمرها، أرسل جنوده إلى موضع اسمه «دلاص»،^{٢٠} رآه أصلح المواضع للنزول من النهر إلى ذلك الإقليم،

^{١٩} عنوان الفصل الخامس والستين من ديوان حنا هو «كيف استولى المسلمون على مصر في السنة الرابعة عشرة من الدورة القمرية؟» ولكن لم يرد وصف للاستيلاء في ذلك الفصل، وهذا مثل من مائة مثل مما يدل على نقص الكتاب وتغيير مواضع أخباره.

وأصبح العرب بذلك إلى حين سادة النهر، وكان هذا أثرًا عظيمًا من آثار النصر. غير أن الروم كانوا لا يزالون يملكون جزيرة الروضة، وهي جزيرة ذات حصون تتصل بحصن بابليون، تسير بينهما السفن والقوارب، وبقيت الأسفار على ذلك في النهر على عاداتها يكاد لا يعوقها عائق؛ لأن العرب لم يكونوا من أهل البحار؛ إذ لم يحذقوا بعدُ تسيير السفن، وكانوا في شغل بما هم فيه من القتال والفتح في الأرض. وعاد عمرو فأمر جرائد الخيل بالعودة إليه،^{٢١} وكان أنفذهم يجوسون خلال البلاد بعد وقعة عين شمس، ثم أمر «أبا قيرس»^{٢٢} حاكم دلاص أن يمدّ المسلمين الذين كانوا بالفيوم بالسفن لينتقلوا فيها من الجانب الغربي إلى الجانب الشرقي. وكان يقصد بذلك أن يفتح كل إقليم مصر، وهو الإقليم الذي كان يلي مفترق فرعي نهر النيل.

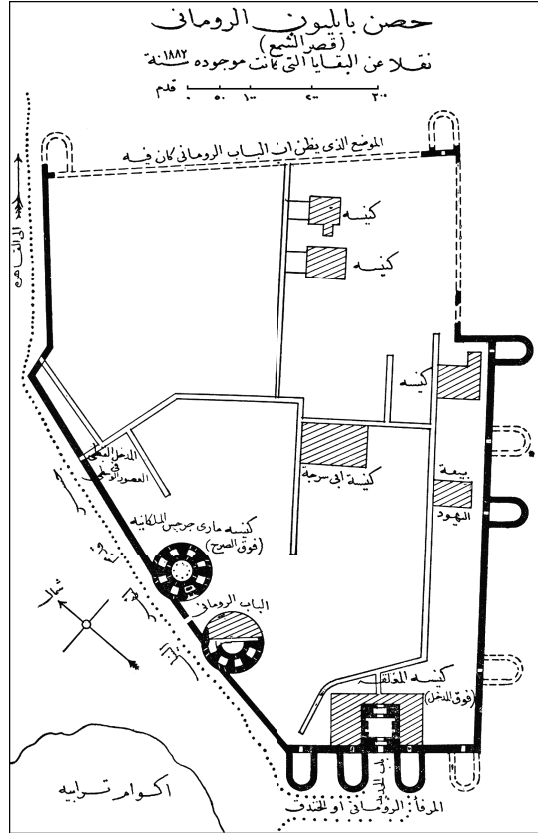
ولعل وقعة عين شمس كانت في النصف من شهر يوليو سنة ٦٤٠، وقضى العرب في فتح الفيوم نحو أسبوعين؛ وعلى ذلك لم يبدأ فتح مصر السفلى قبل شهر أغسطس، وكان عمرو يطمع أن يبسط يده إلى هناك قبل أن يحول فيض النيل بينه وبين ذلك. وأما ما كان من أمر «جورج» حاكم إقليم مصر، فإما أن يكون قد وقع في الأسر عند فتح مدينة مصر، وإما أنه أذعن للعرب وخضع لأمرهم. فالحق أن الرهبة من العرب أخذت عند ذلك بقلوب الناس في كل البلاد، ولا سيّما ما كان منها على كثر من سيوفهم، اللهم إلا المواضع ذات الحصون.

^{٢٠} كانت «دلاص» على الضفة الغربية للنيل في جنوب «ممفيس»، وهي إلى شرق مدينة الفيوم، وهي بالقبطية «تيلوج»، وباليونانية «نيلوبولس» (انظر كتاب أميلنو Geog. Copte، صفحة ١٣٦).

^{٢١} جاء في السيوطي نقلًا عن ابن عبد الحكم: «بعد إتمام فتح مصر (مدينة مصر)، أرسل عمرو جرائد الخيل إلى القرى المجاورة». وجاء في ديوان حنا عند وصف الوقت عينه: «فجمع جنوده ليرسلها في وجوه مختلفة»، وهذا اتفاق واضح.

^{٢٢} وهذا هو «أبا كيرى» (الذي جاء ذكره في ديوان حنا، صفحة ٥٥٩). وقد حار «زوتنبرج» في ذلك الاسم، فقال: «وليس من المؤكد أن يكون هذا اللفظ علمًا على شخص». ولكن كل شك قد زال عند كشف وثائق «قره باسك» Papyrus Erzherzog Rainer: Fuhrer durch die Ausstellung، ورقم ٥٥١ منها هو خطاب من خارجة المشهور كتبه إلى «أبا قيرس» حاكم «هرقليوبولس مجنا»، ورقم ٥٥٨ منها مكتوب باليونانية والعربية بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ٦٤٣، وهو من عبد الله بن جابر إلى «كريستوفوروس» و«تيودورا كيوس» ابني «أبا قيرس» عينه. وهذا الخطاب الأخير أقدم وثيقة إسلامية في مصر إن لم يكن أقدم ما في العالم. ورقم ٥٥٤ يذكر الاسم أيضًا.

فتح العرب لمصر



غير أن مصر السفلى كانت تشقُّها التُّرع الكثيرة، وكان بعض هذه الترع لا يمكن اجتيازه خوفاً، فجاء الأمر إلى «جورج» أن يُقيم قنطرة على التربة عند قليبوب، وقال حنا النقيوسي: «وأخذ الناس يُساعدون المسلمين».^{٢٣} وإنه لمن سوء الحظ أن قول الأسقف

^{٢٣} صفحة ٥٥٩، الفصل ٦٣. وترجمة زوتنبرج هكذا: «وقد كان عند ذلك بدوهم بمد يد المساعدة للمسلمين». وفي ذلك خروج على الأصل الذي لا يزيد على: «وبدءوا يُساعدون المسلمين». ورأى أن المساعدة كانت محدودة ومعينة لغرض خاص، ولم تكن مساعدة عامة.

هنا ليس بالواضح البين، غير أنا إذا قرنا ذلك القول مع سائر ما جاء في ديوانه رأينا أن معناه لا يزيد على أن الناس قاموا بتلك المساعدة إذ أمروا بها؛ أي إنها لم تكن مساعدة الراغب المختار، بل عمل المُجَبَّر المضطر. وفي الحق أننا لو أمعنا النظر لرأينا في قول الأسقف نفسه ما يدل على ذلك دلالة واضحة؛ فإنه بعد أن قال إن العرب فتحو المدينتين الكبيرين «أثريب» و«منوف»، وملكوا ريفهما، وبسطوا سلطانهم على إقليم مصر كله، قال: «إنهم لم يفهم هذا، بل أمر عمرو أن يؤتى بالحكام من الروم مجموعة أيديهم في الأصفاد وأرجلهم في القيود، ثم أخذ من الناس أموالاً عظيمة، وضاعف عليهم الجزية، وأمرهم أن يأتوا له بالأغلاف لخيله، وظلمهم ظلماً كثيراً». وليس من العجيب أنه بمثل هذه الشدة قضى على كل مقاومة، وجعل الناس لا يعصون له أمراً، ولكننا لا نجد كلمة واحدة تدل على أنه قد كان بين أهل مصر من كان لمجيء المسلمين في قلوبهم إلا وقعُ الخوف والرعب.

على أن مدينة «نقيوس» — وكانت على الفرع الغربي للنيل — بقيت بنجوة من العرب بعد أن أخذوا «أثريب» و«منوف»؛ وذلك لأنها كانت ذات حصون قوية وأسوار منيعة، فما كانت لتؤخذ حتى يحاصرها العرب حصاراً تاماً، ولم يستطع العرب ذلك عندئذ؛ إذ كانوا لا يملكون العدة للحصار ولا يتسع لهم الوقت له؛ وعلى ذلك بقيت «نقيوس» كأنها حلقة تصل من كانوا في حصن «بابلين» بمن كانوا في الإسكندرية، غير أن كبار الروم الذين كانوا فيها لم يستطيعوا البقاء بها عندما جاءتهم أنباء فتوح العرب وفوزهم، فهاجروا إلى العاصمة، ولم يغادروا في المدينة إلا «دومنتيانوس» في قلة من الناس للدفاع عنها، وبعثوا إلى «داريس» في سمنود يأمرونه أن يحفظ ما عنده من البلاد التي بين فرعي النيل، وعند ذلك زاد الخوف ودُعر الناس، وغلب الرعب على كل بلاد مصر، فأخذ الخلق يفدون أفواجا من كل حذب إلى الإسكندرية تاركين أرضهم وبيوتهم وما فيها من زرع وضرع ومتاع؛ وبذلك خرج أهل مصر من عهدة المقوقس (قيرس) واضطهاده الذي عصف بهم عشر سنين إلى عهد آخر من الخوف والفرع.

ولكن عمراً لم يكن عند ذلك ليستطيع أن يسير إلى الشمال في أثر تلك الأفواج الهاربة؛ فإن النيل كان آخذاً في مدّه يعلو به الماء علواً سريعاً في أواخر شهر أغسطس، فأصبحت البلاد لا يمكن السير فيها، وكان فوق ذلك لا يريد أن يخلف وراءه ذلك الحصن العظيم حصن «بابلين» بغير ردة من جنوده يدرأ عنه، وإذا هو شاء أن يجعل من جنوده رداءً كان لا بد له أن يخلف جانباً عظيماً من جيشه؛ فلا يبقى له بعد ذلك من الناس من يقدر بهم على فتح الإسكندرية، فلم يكن له مفرٌّ من أن يعتمد بعد ذلك إلى فتح حصن «بابلين».

الفصل السابع عشر

حصن بابليون

بقي من حصن بابليون إلى نحو أوائل القرن العشرين ما يدل على ما كانت عليه هيئته وعظمة خطره، وكان الفضل للقبط في حفظ تلك البقية؛ إذ اجتمعت لهم كنائس عدة فيه منذ أول عهد المسيحية؛ لأنهم وجدوا وراء أسواره منعة لهم في أيام المحنة والشدة، وكانت كل أسوار الحصن للقبط إلا ما كان منها للملكانيين، وهو موضع كنيسة «مار جرجس»، وإلا ما كان منها لليهود وهو موضع بيعتهم. والظاهر أن المسلمين لم يحفلوا بالمحافظة على ذلك الأثر مع ما كان له من الخطر في أيام فتحهم ومع كثرة ما كتبه مؤرخوهم عنه.

ولكنه خُرب تخريباً يَرثى له منذ احتلال الإنجليز لمصر؛ إذ شعر أهله عند ذلك بالاطمئنان والأمن؛ فقد أصبح الأمر مُستقرّاً لا حاجة معه إلى الأسوار المنيعة، وصار القبط واليونان واليهود وكأنهم يتبارون في هدم أسواره كلما بدا لهم فتح باب في ناحية أو إقامة بناء في جانب منه. فإذا نحن قلنا إن السنين الثمانية عشرة الأخيرة قد شهدت من تهديمه أكثر مما شهدته القرون الثمانية عشرة التي قبلها، لم يكن في قولنا شيء من المبالغة. فلما أن انتهى الأمر إلى ذلك، وحدث الضرر الذي كان يُخشى؛ تدخلت الحكومة وبسطت حمايتها على ما بقي منه، ولكن ما أقل ما قد بقي منه!

وموضع ذلك القصر المتهدّم فيما يُسمى «مصر القديمة»^١، وكان باقياً من الأسوار ثلاثة جوانب لم يكد يمسسها أدنى منذ بضع سنين، ولكن لم يبقَ منها اليوم إلا قطع

^١ جاء في الأصل الإنجليزي now misalled old Cairo، ومعناه: «فيما يُسمى الآن خطأً القاهرة القديمة». والواقع أن الخطأ واقع في التسمية الإنجليزية وحدها؛ إذ إن اسم ذلك القطر بالعربية

من جانبين اثنين، وأما الثالث فقد شُوِهَ ومُسَخَّحًا. وكان سُمْكُ أسواره ثمانى عشرة قدمًا، وكان بناؤها من الآجر والحجارة؛ طبقة من هذه وطبقة من تلك. وكان مُحِيط الأسوار على شكل مَرَبَّع غير منتظم، ولكننا لا نستطيع البت في أمر سعته ومساحته حتى تُكشَف جدران الجانب الرابع، وهو الجانب الذي لم يَبْقَ منه أثر. ويتخلل كلاً من الجانبين الجنوبي والشرقي من أسوار الحصن أربعة أبراج بارزة، بينها مسافات غير متساوية، وكانت ثلاثة من هذه الأبراج الأربعة التي إلى الجنوب لا تزال ظاهرة إلى عهدٍ قريب، وأما الآن فإن أحدها قد تهدمَ واندثر ولم يَبْقَ إلا اثنان، ونستطيع أن نرى بينهما الباب العظيم القديم الذي كُشِفَ مما كان علاه من الأقذار والأتربة إلى نحو ثلاثين قدمًا.^٢ وأما الجانب الغربي فلم تكن به بروج، ونستطيع أن ندرك علة ذلك متى عرفنا أنه في وقت بناء الحصن كان ماء النيل يجري تحت أسواره فكانت السفن ترسو تحتها، وقد بقيت الحال كذلك إلى أيام فتح العرب. وكان للحصن بابٌ آخر في تجاه النهر، ولعله كان بين الصرحين العظيمين المستديرين اللذين بقيا إلى عهدٍ قريب، لم يبلغ منهما التهديمُ مبلغًا كبيرًا إلا فيما انتابهما في المدة الأخيرة من التغير. وأما اليوم فقد بقي من أحدهما أثر، في حين لم يَبْقَ من الآخر شيء تراه العين؛ لأنه دخل في بناء مربع أقامه أبناء العرب في العصر الحديث. وكان كل صرح من هذين الصرحين دائريًا يبلغ قُطره نحو مائة قدم، وكان في داخله دائرة أخرى من البناء، وتقطع ما بين الدائرتين الخارجة والداخلية جدرانٌ من البناء تقسم الصرح إلى ثمانية أقسام، كان في كلٍّ منها سُلَّم حجري صاعد إلى أعلى البناء. وأما علو الأسوار فكان على وجه الإجمال نحو ستين قدمًا كما أظهره الحفر الحديث، ولكن الحصن كله مَطْمُورٌ اليوم إلى نحو ثلاثين قدمًا فيما تخَلَّف حوله من أثر العصور المُتتالية عليه. وأما الصروح فكانت أعلى من ذلك؛ فكان الصاعد إلى أعلاها يُشْرِف على منظرٍ عظيم يبلغ مداه إلى المقطم من الشرق، وإلى الجيزة والأهرام وصحراء لوبيا من الغرب، وإلى قِطْعٍ كبيرة من نهر النيل من الشمال والجنوب، وكان

«مصر القديمة»، وليس «القاهرة القديمة» كما هو في الإنجليزية؛ ولهذا آثرنا أن نحذف من الترجمة لفظ «خطأ»؛ إذ لا خطأ في التسمية العربية كما هو ظاهر. (المعرب)

^٢ المؤرخون والأثريون مَدِينُونَ على السواء دينًا عظيمًا من الشكر إلى ماكس هرتز بك؛ لما قام به من العمل الجليل بحفظ هذا الباب وإظهاره للعيان.

الناظر من هناك في وقت غزوة العرب، وذلك قبل أن تُبنى القاهرة، لا يقف شيء دون بصره حتى يبلغ مدينة عين شمس.^٢

وكان بين الصرحين الكبيرين سورٌ ساتر ينفذ منه الباب الذي ذكرناه آنفًا، ولكن ذلك الباب ليس هو الذي يُكثّر مؤرخو العرب من وصفه ويقرنونه باسم المقوقس؛ فإن الباب الذي يقصدونه هو الجنوبي، وهو الذي نراه اليوم ماثلاً، وأما ذلك الباب بين الصرحين فقد تهدم أو طُمِر في الأرض فلم يبقَ اليوم له أثر. وهذه حقيقةٌ أصبحت ثابتة لا ريب فيها؛ لأن البحث الحديث قد أظهر أمرًا عجيبيًا، وهو أن النيل نفسه أو فرعًا قصيرًا منه كان في وقت الفتح يبلغ إلى الباب الأكبر الجنوبي (وهو ما يُسميه العرب بالباب الغربي)،^٤ وإلى مرسى السفن الذي كانت ترسو عليه السفن الرومانية، وكان لذلك المرسى درجٌ يهبط منه إلى الماء كلما تغَيَّر علو النهر. وإن وجود هذا المرسى إلى اليوم لدليلٌ على دقة وصف مؤرخي العرب في بعض الأحيان لما يرون. ولعل ذلك كان حال الباب الذي كان بين الصرحين المستديرين اللذين كانا تجاه جزيرة الروضة، ولكن من الثابت أن ذلك الباب الجنوبي — باب كنيسة المعلقة — هو الذي يرد ذكره في أخبار مؤرخي العرب ويُسمونه «الباب الحديدي»، وتدل على هذا أدلةٌ كثيرة: (أولها) أن البحث قد كشف عن المرسى الذي كان هناك في النهر عند ذلك، و(ثانيها) أن الباب الذي لا يزال باقياً إلى اليوم فيه مَجَرى عميق منقور في البناء كانت جوانب الباب تجري فيه إذ يدلى من عل، وكان ذلك الباب إما مصنوعاً من الحديد أو عليه غطاء من صفائح الحديد، و(ثالثها) أن المقرئزي^٥ ينصُّ على أن الباب الحديدي هو الباب الغربي (الذي نُسميه نحن في كتابنا هذا بالباب الجنوبي)، في حين أن ابن دقماق^٦ — وكان يعيش في عصر المقرئزي — يقول إن الباب الغربي هو الباب الذي يلي كنيسة المعلقة.

^٢ قد حَقَّق مؤلف هذا الكتاب ذلك. وقد جاء وصفٌ مفصَّل لهذه الصروح في كتاب Ancient Coptic Churches، وقد أثبتنا هنا رسم أجزاء السور التي كانت باقية إلى قبيل احتلال الإنجليز لمصر، وفيه تغييرٌ يسير.

^٤ وليس في الواقع وصف الباب بالغربي دقيقاً، كما أن وصفه بالجنوبي ليس صحيحاً؛ فإن جهات البوصلة مخالفة لذلك. على أن الجانب المُواجه للقاهرة أجدر بأن يُسمى الشمالي، والجانب المُواجه لحوان الجنوبي.

^٥ الخطط، الجزء الأول، صفحة ٢٨٦.

^٦ الجزء الرابع، صفحة ٢٥ و٢٦. ولا يصف الكاتب الحصن، ولكنه يُسمي الأبواب والطرق والمساجد والكنائس التي كانت فيه. وإنا مُوردون بعض ما جاء فيه في هذه الفقرة الهامة. قال عن «طريق المعلقة»

ومن أغرب ما يُذكر هنا أن ذلك الباب الحديدي الذي يلي المرسى القديم كان إلى سنة ١٤٠٠ للميلاد لا يزال مدخل الحصن الذي يلجّه الناس منه، وكان السوق الذي يُسمونه «السوق الكبير» واقعاً إلى جوار ذلك الباب، وكانت هناك طريق تنفذ من ذلك الباب مما يلي كنيسة المعلقة، ثم تسلك الحصن كله حتى تخرج من أسواره من باب في الشمال في اتجاه جامع عمرو. وكان إلى جوار ذلك الباب الحديدي كذلك مَخفر بنائه، ولعله كان ذلك البناء الروماني المنفصل عن الحصن، وقد بقيت للآن منه بقية صغيرة. ومع أن عبارة ابن دقماق يفهم منها أن الحصن كانت له أبوابٌ عدة أخرى، فإنه لا يذكر إلا باباً آخر، وهو في الجانب الغربي، ولعله كان الباب بين الصرحين. وما دام الأمر كما وصفنا، فإنه يكون من الثابت أن السور الغربي كان على النيل، وأن السفن كانت تبلغ الباب الحديدي، ولكن النهر في هذه الأيام قد بعد بعداً كبيراً عن أسوار الحصن، وعلت الأرض حوله فطمرت نصف أسواره، فذلك النصف من الأسوار قد بقي تحت الأرض محفوظاً إلى اليوم لم تعصف به يد الهدم، ولعله ينكشف يوماً مما علاه فيظهر للعين.

وكانت جزيرة الروضة كذلك ذات حصون ومنعة في ذلك العصر، وكانت تزيد في قوة حصن بابليون وخطره الحربي بأنها كانت في وسط النهر تملك زمامه. ويظهر من قول ابن دقماق^٧ أن العرب غزوا تلك الجزيرة في أثناء حصارهم لحصن بابليون، فلما خرج الروم من هناك هدم عمرو بعض أسوارها وحصونها، فبقيت مجردة عاطلة

إنه الطريق الذي يمرُّ أسفل كنيسة المعلقة، وهو الباب الذي يدخل منه الآتي من السوق الكبير إلى الحصن الروماني المسمى قصر الشمع. وقال عن «طريق الحجر» إنه يدخل إليه من مَخفر البناية، ومنه يدخل إلى الحصن، وهو الباب (الشمالى) الشرقي للحصن، وأما الطريق السابق فهو (الجنوبى) الغربى، وسيأتى ذكر الأبواب الأخرى فيما بعد إن شاء الله. وقال عن «طريق محط القرب» إنه يدخل إليه من سوق السمّاكين ومن سوق القصابين، وهذا هو الباب الشمالى (الغربى) للحصن، وهو آخر الأبواب المشهورة في الحصن.

فالباب الذي سَمّيناه بالجنوبى أسفل المعلقة يُسميه ابن دقماق الغربى، وذلك لا خطأ فيه، ولكنه فيه شيء من التجوز والتكلف (وانظر كذلك ابن دقماق، الصفحات ١٥، ١٦، ٣٠، ٣٣، ٤٠، ٨١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨).

^٧ الجزء الرابع، صفحة ١٠٩. انظر كذلك كتاب (Cairo Fifty Years Ago (E. W. Lane، صفحة ١٣٢، (لندن ١٨٩٦)، وقد ذكر فيه الكاتب بقايا سور عظيم له بروجٌ مستديرة من عمل الرومان كان ظاهراً في أيامه على الجزيرة.

حتى أعاد ابن طولون بناء أسوارها في عام ٨٧٦ ليجعلها مَقَرًا لخزائنه وقصره الخاص. وكانت تلك الجزيرة تُتخذ لغرض آخر، فكان يُسميها العرب في العصور المتأخرة «جزيرة دار الصناعة»، وقد بُني مقياس النيل في الطرف الجنوبي منها في سنة ٧١٦ للميلاد بدل مقياس قديم كان في حصن بابليون.

وكان الإقليم الذي إلى شرق الحصن في وقت الفتح مزارع فسيحة، وكانت إلى شماله الحدائق وحوائط الكرم، وفيما يليها إلى الجبل الشرقي كنائس وأديرة متصلة إلى الموضع الذي به اليوم جامع ابن طولون وقلعة الكباش. وقد بقيت بعض هذه الكنائس وتلك الأديرة إلى اليوم، بعضها داخل سور القاهرة وبعضها خارجه، مع أن الملك الناصر بن قلاوون^٨ هدم أكثرها في القرن الرابع عشر.

وأما منشأ بناء الحصن فقد ذهبنا فيه إلى رأي^٩ ظهرت صحته فيما بعد عندما نُشر ديوان «حنا النقيوسي»، وذلك الرأي هو أن أول من بناه الإمبراطور الروماني «تراجان» في العام المُتمم للمائة من الميلاد. وقد جاء في ديوان حنا أن اليهود ثاروا بالإسكندرية مرة، فأرسل إليهم «تراجان» جيشًا عظيمًا وجعل أميره «مرقيوس تربو»، ثم جاء بنفسه إلى مصر، وبنى بها حصنًا، وجعل فيه قلعةً منيعةً قوية، وجعل فيها ماءً كثيرًا.^{١٠} ولعل هذه الكلمة الأخيرة يقصد بها ما حفره من الآبار عند الصرح المستدير وفي مواضع أخرى من الحصن، ثم قال بعد ذلك إن أصل ذلك الحصن كان بناءً أقامه «بختنصر» وسمَّاه باسم عاصمة ملكه «بابليون»، وذلك عندما غزا مصر، فأقام تراجان أسوار الحصن على أساسه وزاد في بناءه.^{١١} وعلى كل حال فلا شك في أن البناء القائم اليوم بناءً روماني، ولا نظن أن تراجان جعل بناءه على نسقٍ كان في ذلك الموضع من قبل.

^٨ أخذنا كل هذه الفقرة عن المقريري (الخط، الجزء الأول، صفحة ٢٨٦). ويقول أيضًا: «وكان هذا الحصن مُطلًا على النيل، وتصل السفن إلى بابه الغربي الذي كان يُعرف بباب الحديد، فانحسر بعد الفتح بأعوام ماء النيل عن أرض تجاه الحصن والجامع العتيق (إلى الغرب)». وقد ذكر أبو صالح بعض كنائس في هذه الجهة بقيت بعد الفتح بمدة طويلة، ولكنه يقول إن عمرو بن العاص هدم عددًا كبيرًا من الكنائس هناك (صفحة ١٢٣).

^٩ Ancient Coptic Churches، الجزء الأول، صفحة ١٧٨.

^{١٠} صفحة ٤١٣.

^{١١} من العجيب أن يذكر المقريري الخبر نفسه بغير خلاف كبير، ولكنه يقول إن الحصن قد هدمه بختنصر ثم بناه الحاكم الروماني «أرجاليس بن مقراطيس» على أساسه الأول (الخط، الجزء الأول،

على أنه من المحقق أنه قد كان في تلك الجهة حصنٌ قديم؛ فقد جاء سترابو^{١٢} إلى مصر قبل عهد تراجان بنحو مائة وثلاثين عامًا، وقد ذكر أنه رأى حصنًا قويًا على نهـد من الصخر، وقال إن السبب في تسميته أن جماعة من أسرى بابل كانت مُقيمة فيه. وقال تيودور^{١٣} إن ملك مصر «سيزوستريس» جاء بجماعة من أسرى البابليين وأنزلهم في قصر، فأطلقوا على القصر اسم المدينة التي جاءوا منها. ويقول المؤرخ «يوسفوس»^{١٤} إن الحصن لم يُبنَ إلا في أيام غزوة الفرس في حكم الملك قمبيز. وقال «ابن بطريق»^{١٥} إن «آخوس»، وهو «أرتخشيـارش أوخوس»، هو الذي بنى الحصن. وإذن نستطيع أن نقول إنه قد كان على مقربة من موضع الحصن القائم في الوقت الحاضر حصنٌ قديم كانوا يُطلقون عليه اسم «بابليون» مدةً قرونٍ طويلة قبل أيام تراجان، ولكننا بيّنّا في موضع آخر^{١٦} أن ذلك الحصن القديم كان على نهـد صخري كما قال سترابو، وكان ذلك إلى الجنوب من الموضع الذي به الحصن اليوم (ولا يزال ذلك النهـد الصخري إلى اليوم ماثلاً يُرى). ولعل ذلك النهـد الصخري وما جاوره كان داخلًا في مدينة مصر في وقت غزوة العرب، وكانت مصر إذ ذاك تتصل شمالًا بموضع الحصن الروماني، ولعلها كانت تتصل بما بعد ذلك. وكان حول الحصن خندقٌ أعاد المقوقس (قيرس) حفره، واتخذ عليه قنطرةً متحركة.^{١٧} وإنا نظن أنه كان لا يزال بمدينة مصر في ذلك الوقت كثير من

صفحة ٢٨٧). والظاهر أن الاسم المقصود «أركلاوس بن مرقاتس»، ولعله كان والي تراجان، أو لعله كان المهندس الذي تولّى البناء.

^{١٢} Geog. lib. XVIII. 1 and 35.

^{١٣} تيودور الصقلي (تاريخ)، الكتاب الأول، الفصل ٣٠٥٦.

^{١٤} Ant. Jud. ii. 15.

^{١٥} انظر كتاب أبي صالح، صفحة ١٧٧، هامش ٣، وقد أخذنا منه كلمات «ابن بطريق». وقد رأى Vansleb في سنة ١٦٧٢ بقايا هيكل عظيم من بيوت النار الفارسية، قيل إن الذي بناه هو «أرتخشيـارش أوخوس» Nouvelle Relation d'un Voyage fait en Eg. p. 240، وكانت الأطلال بغير شك في داخل قصر الشمع.

^{١٦} Ancient Coptic Churches (الجزء الأول، صفحة ١٧٢-١٧٥).

^{١٧} يذكر «ساويرس» بين أعمال قيـرس أنه حفر خنادق. ويقول أبو المحاسن: «وكانت الروم قد خندقوا حول الحصن، وجعلوا له أبوابًا (وتلك الأبواب هي القناطر التي تؤدي إلى الأبواب)». وقال أبو صالح (صفحة ٧٣): وحفر أهل الفسطاط خندقًا لصـد العرب.

مباني المصريين القدماء؛ فإن الباحثين اليوم يعثرون في كثير من الأحياء على حجارة كبيرة وعليها نقوش بالخط الهيروغليفي.

وقد سبب اسم «بابليون» ارتباكاً كبيراً لكتاب العرب، وبقي ذلك الاسم إلى اليوم، ولكنه لا يُطلق على الحصن نفسه، فاسمه الآن «قصر الشمع»، بل يُطلق على دير صغير على مسافة قليلة من الحصن نحو الجنوب، وهو «دير بابليون»، وكان اسم الحصن باللغة القبطية في وقت الفتح «بابلون-آن-خيمي»، ومعناه «بابليون مصر»؛^{١٨} فكان من السهل تحريفه في اللغة العربية؛ لأن أول جزء منه «باب»، ويمكن أن يفهم أن الجزء الثاني منه مضاف إلى الأول، وقد سبقت الإشارة إلى هذا.^{١٩} وليس من السهل أن نعرف أصل تسميته بقصر الشمع في اللغة العربية؛ فقد يكون لفظ «الشمع» تحريفاً للكلمة القبطية «خيمي»، ولكن قد نصّت الأخبار على أنه قد كان في حصن «بابليون» القديم هيكل للنار، وأنه قد بُني هيكل آخر مثله في صرح من الصروح بالحصن الروماني، وذلك في مدة تملك الفرس للبلاد في القرن السابع. ونجد في كتاب ياقوت ذكر «قبة الدخان».^{٢٠} ولعل منشأ ذلك أن الصروح العالية كانت تُتخذ في وقت الحروب مراقب تُبعث منها الإشارات، فلعله قد جُعل على أحد الصرحين أو عليهما معاً منائر تُوقد فيها النيران للإشارة، فنشأ من ذلك اسم قصر الشمع.^{٢١} ومهما يكن من أمر العرب وتحريفهم لاسم الحصن، فقد ظل كتاب أوروبا في القرون الوسطى يُطلقون على ذلك الموضع اسم «بابليون»، وليس اسم مصر، وحفظوا تلك التسمية إلى ما بعد بناء القاهرة، فصاروا يُطلقون على مدينة مصر اسم «بابليون»، ويُسمون حاكمها «سلطان بابليون».^{٢٢}

^{١٨} BABELION، أو BABELION NCHMI، أو NKHHM. انظر كتاب شمبوليون L'Egypte Sous Les Pharaons، الجزء الثاني، صفحة ٣٤. ولا يوجد دليل يُعزز ما ذهب إليه من أن لفظ BABELION كان مستعملاً في مصر، فلا يرد ذلك في كتب القبط ولا كتب العرب، ولكن اسم CHMI هو Kεϥρωμι، وقد جاء مترادفين في نسخة مخطوطة سمّاها Zoega في كتابه Cat. Codd. Copt.، صفحة ٨٨.

^{١٩} انظر ما سبق في [الفصل الثاني: النضال من أجل مصر، الهامش رقم ٧].

^{٢٠} ولكن يظهر أن ياقوت أخطأ فهم الاسم؛ فإنه يذكر حصناً اسمه قصر اليون أو قصر الشام أو قصر الشمع (الجزء الرابع، صفحة ٥٥١).

^{٢١} نقل المقرئ عن الواقدي أنه قال إنهم يُوقدون مشعلاً على الحصن في أول يوم من كل شهر إذا دخلت الشمس في برج جديد، وإن الحصن بناه أحد الفراعنة واسمه الريان. وهذا غير مستغرب من الواقدي؛ فهو صاحب القصص الخيالية.

وبعد، فلنا كلمة أخرى؛ فإنه لم يرد لنا إلا القليل من أخبار ما كان في داخل الحصن من البناء في وقت حصار عمرو له، ولكننا نعرف أنه قد كان به مقياس للنيل بقيت آثاره إلى أيام المقرئزي،^{٢٣} وكذلك نعرف أن بعض ما بقي به إلى اليوم من الكنائس كان عند ذلك قائماً تُصلي فيه جنود الروم، ضرب لذلك مثل الكنيسة الكبرى كنيسة «أبو سرجة»، ولعلّ منها كذلك كنيسة «المعلقة» نراها اليوم بعد أن مضى عليها من الدهر ثلاثة عشر قرناً.^{٢٤}

^{٢٣} انظر مثلاً كتاب Marino Sanuto، وسواه من المؤلفين الذين جُمعت كتبهم معاً في الجزء التاسع والعشرين مما نشرته جمعية Pal. Pil. Text Soc.

^{٢٣} وقال عن دير البنات في قصر الشمع: «وكان هناك مقياس النيل قبل الإسلام، ولا تزال توجد آثار منه إلى يومنا هذا» (نقله أبو صالح عن الخطط في ذيل الكتاب، صفحة ٣٢٥).

^{٢٤} الظاهر أنه لا محل للشك فيما يخص «أبو سرجة». على أنه عندما كتبنا كتاب Coptic Churches لم نجرؤ على أن نذهب إلى أن شيئاً من هذه الأبنية قديمٌ مثل هذا القدم. وقد ذكر «أبو سرجة» حوالي سنة ٦٩٠ في كتاب أميلنو Vie du Pat. Isaac، صفحة ٤٦. ونعلم كذلك من القطعة التي وُجدت عن حياة بنيامين أنه كان عند الفتح أسقف لحصن بابليون وأسقف لحلوان، وهذا دليل قوي على كثرة عدد الكنائس في هذه الجهة (وإذا أردت الاطلاع على ما يتعلق بالحصن فانظر كتاب «أميلنو» Geog. Copte، صفحة ٧٥ وما بعدها؛ وكتاب «كاترمير» Mem. Geog. et Hist.، الجزء الأول، صفحة ٤٥ وما بعدها؛ وكتاب Hamaker «فتوح مصر» للواقدي، هامش صفحة ٩٠ وما بعدها، وشفحة ٤١، وهامش شفحة ١١٠، متن شفحة ٦٠، وقد ذكر فيها أن المعلقة قد افتداه القبط من عمرو، وقد كُتبت لوحة ذُكر عليها ذلك). على أن الكنيسة وإن وُجدت يشكُّ الإنسان في أنها كانت على ما هي عليه الآن فوق الباب الروماني؛ فإن الأسوار الخارجية ليست رومانية في شيء، وجزء من الكنيسة قائم على أسوار بناؤها يجعل استعمال الباب غير ممكن؛ وعلى ذلك فهي مبنية بعد الفتح العربي. وقد أخطأ الواقدي إذ قال إن «دير بولص» هو قصر الشمع وبه المعلقة، ودير بولص الذي ذكره هو ولا بد الدير الصغير الواقع خارج الحصن، واسمه «دير بولص»، وهو قائم على غور بين الأطلال التي في جنوب الحصن. وتجد صورة حَسنة للباب الجنوبي كما كان قديماً في كتاب «ر. هاي» Illustrations of Cairo (لندن ١٨٤٠)، ولكننا لا نعرف رسماً للبناء كما كان في الأصل إلا ما رسمه «بوكوك»، وهو في منتهى عدم الدقة. وإن الرسم الذي تُحضره الآن لجنة حفظ الآثار العربية سيُخذل ذكراً قيماً للباب الروماني على الأقل. وتوجد بالحصن بيعة لليهود كانت في الأصل كنيسةً مسيحية ترجع إلى ما قبل الفتح، وهي ذات دلالة عظيمة، وقد هدمها اليهود حديثاً ليقيموا محلها مكاناً آخر لعباداتهم، وقد هدم اليهود كذلك جانباً عظيماً من السور.

حصار حصن بابلون وفتحه

عاد عمرو منذ أول شهر سبتمبر إلى حصن بابلون، وجَهَّز نفسه لكي يُضَيِّق عليه الحصار، وكان ذلك الحصن منيعًا على أعدائه، ولا بد أن تطول بهم مدة حصاره؛ إذ كانوا لا علم لهم بحيل الحصار، وليس معهم من عُدته شيء، في حين أنه كان حصنًا تُحيط به أسوارٌ عظيمة وصروحٌ عالية يُحيط بها من ورائها نهر النيل؛ إذ كان الخندق الذي حولها عند ذلك مليئًا بالماء، وكان العرب قد غنموا بعض آلة الحرب في غزاة الفيوم ومن حصن تراجان في منوف، ولكنهم كانوا لا خبرة لهم بأمرها، ولا علم عندهم بطرق إصلاحها إذا هي اعتراها الفساد؛ ولهذا لم يضرُّوا بها مسلحة الحصن إلا ضررًا يسيرًا^١ مع أنه قد كان دونهم نهد من الأرض على نحو مائتي ياردة (ثلاثمائة ذراع) إلى جنوب الحصن، وهو موضع إذا وضعوا عليه آلة الحصار كان فيه رجحان لهم وقوة.

وقد قلنا فيما سبق إن الحصن كان على كل جانب النهر يتجه إليه بأطول جوانبه، تحفُّ به المياه في وقت الفيض، وكان الباب الحديدي تجاه الخندق والمرسى في الجهة الجنوبية من الحصن، وكان في تجاهه جزيرة الروضة يتصل طرفها الجنوبي بالحصن بجسر من السفن، ولا سيمًا في أيام السلام. ولسنا ندري إذا كان ذلك الجسر قد ترك في إبان الحرب على ما كان عليه من قبل، ولكننا على يقين من أن القناطر فوق الخندق بقيت مشدودة إلى جانب الباب الحديدي في مأمن من الخطر، وأن السفن كانت تمضي بين الحصن والجزيرة بغير عائق؛ فإن عمرًا لم يستطع بعد أن يملك زمام النهر مع

^١ ذكر واحد أو اثنان من مؤرخي العرب أن عمرًا وضع مجانيق حول الحصن، ولكن لم يرد شيء يدل على أنها كانت ذات فائدة للمُحاصرين.

كل ما كان من انتصاره؛ لأن أتية الهدار لا يقوى عليه من هم أخبر من العرب بتسيير السفن. ولو أتى عمرو إلى الحصن من جانب النهر لاستاقت مياهه السفن التي أتى فيها، أو لأغرقها من في الحصن من رماة المنجنيق.

ولا خلاف بين مؤرخي العرب أجمعين في أن المقوقس (وهو البطريق قيرس) كان بالحصن^٢ عند ابتداء الحصار، وكان تيودور كذلك بالحصن قبل وقعة عين شمس. ولا ندري إذا كان قد حضر الوقعة بنفسه أم لم يحضرها، ولعله كان هناك ثم لحق بالهاربين بعد الهزيمة ولان بالإسكندرية؛ وعلى ذلك كان «قيرس» القائد الأكبر في الحصن، وهو خليفة هرقل على مصر، ولكن القائد الذي كان يُدبر أمر الجنود هو من يُسميه العرب «الأعيرج»^٣ ولعل ذلك تحريف منهم لاسم «جورج»، ولو كان الأمر كذلك لكان هذا الرجل خلاف الحاكم «جورج» الذي أمره عمرو أن يُقيم له جسرًا على ترعة قليوب. وكان في الحصن قائد آخر بقي فيه طول مدة الحصار، وهو «أودقيانوس» أخو «دومنتيانوس»^٤. ولعل كل الجنود التي كانت تحت إمرة جورج تبلغ الخمسة آلاف أو الستة آلاف لا

^٢ ابن عبد الحكم وابن بطريق وياقوت والمقريزي وأبو المحاسن كلهم متفقون على أن المقوقس كان في الحصن، ولكنهم يختلفون طبعًا في تعيين شخصه.

^٣ انظر الذيل الثالث عن المقوقس. والخلط كثير فيما يخص القائد؛ فالطبري مثلاً يقول إن المقوقس عظيم القبط جعل «ابن مريام» قائد للحصن، والطبري يجعل تسليم الإسكندرية يقع قبل حصار مصر أو بابلون. وهذا أمرٌ عجيب؛ فإن المقوقس كما نعلم هو قيرس عدو القبط الأعظم ومُضطهدهم، وابن مريام هو كما أظهرنا البطريق القبطي الذي كان مُحْتَبًًا في الصعيد؛ فكل ما يمكن أن يُفهم من رواية الطبري أن الحاكم الحقيقي كان بطريقًا، وقد كان هذا البطريق هو قيرس بغير شك. وهذه الحقيقة تنقض ما قاله «سعيد بن بطريق» إن المقوقس منع أموال مصر منذ حاصر كسرى قسطنطينية؛ فإن قيرس لم يأت إلى مصر إلا بعد هزيمة الفرس وموت كسرى بثلاث سنوات. وإنا لم نعبأ بأن نلاحظ هذا الخطأ الذي وقع فيه «ابن بطريق» إلا لأن المؤرخين الحديثين أخذوا به وظنّوه صحيحًا؛ فإن «جبون» في الفصل الحادي والخمسين يجعل المقوقس «أحد أعيان الأغنياء المصريين»، وأنه كان يتطلع إلى الاستقلال في مدة حروب فارس، ثم يقول: «إن سوء تصرّفه في أمانته عرضّه لمقت هرقل». وكذلك يجعل الأستاذ Bury المقوقس «قبطيًا كان يحكم مصر للملك الفارسي» (Later Rom. Emp.). صفحة ٢١٤، الجزء الثاني).

ويقول إنه بعد ذلك صالح عمرا، كما تبين قول أحد المؤرخين الحديثين عن «البطريق قيرس بالاتفاق مع المقوقس»؛ فالحقيقة أن كشف الغطاء عن حقيقة المقوقس يؤثر أعظم الأثر في تاريخ هذا العصر.

^٤ حنا النقيوسي، صفحة ٥٧٠.

يمكن أن تزيد على ذلك كثيرًا. وكان بالحصن كثير من الأزواد والذخائر من كل نوع، وكان قد اجتمع به عددٌ عظيم من غير الجند من أهل مدينة مصر والأديرة المجاورة، ولكن أغلب الظن أن هؤلاء أُخرجوا عن طريق النهر ليُوسعوا على الجنود. ويجدر بنا هنا أن نذكر أن كل الكنائس التي كانت في داخل الحصن كانت تؤمُّها قسوس على المذهب «الخلقيدوني» أو الملكاني، ولم يُبح لأحد هناك أن يتعبد على غير ذلك المذهب؛ فإن قيرس كان لا يزال على عهده العدو الأكبر لمذهب القبط، وبقي على ذلك إلى آخر أمره، وإن في وجوده بالحصن لأقوى دليل إذا احتاج الأمر إلى دليل على أنه لم يبق بالحصن من القبط إلا من أزالهم الاضطهاد عن عقيدتهم، بل إن الروم أساءوا الظن ببعض هؤلاء، فوضعوهم في السجن وأنزلوا بهم فيه نكالًا فظيماً كما سنرى فيما بعد.

ومن ذلك نعرف أن مؤرخي العرب ومن قال قولهم إنما يمسحون الحقيقة ويقلبونها قلباً؛ إذ يقولون إن جند الحصن أو كل من كان به كانوا من القبط؛ فإن القبط لم يكونوا في شيء من القتال ولا الجيوش، وكان الاضطهاد في مدة السنوات العشر قد شطر مذهبهم وفرّقهم، فكان منهم من ذهبوا أفراداً وجماعاتٍ فهربوا إلى الجبال والكهوف، أو أووا إلى الصحراء، أو لاذوا بالأديرة الحصينة في الصعيد. وأما أقباط مصر السفلى وبابليون والإسكندرية فقد اضطروا إلى الدخول في مذهب الدولة، ولم يغن عنهم شيئاً ما كان في قلوبهم من كره لما دخلوا فيه. وقد كتب مؤرخو العرب بعد الفتح بقرون، فكانوا يذكرون جيوش المصريين وقواد المصريين لا يميزون بين القبط والروم، فكثرت من ذلك زلاتهم وعظم خلطهم؛ فعلياً أن نبين هنا بياناً لا شك فيه أنه لم يكن في ذلك الوقت شيء اسمه القبط في ميدان النضال، ولم تكن منهم طائفة لها يد فيه، بل كان القبط إذ ذاك بمنجاة عنه قد أذلهم «قيرس» وأرغم أنوفهم؛ فليس من الحق في شيء أن يقول قائل إن القبط كانوا يستطيعون أن يجتمعوا على أمر أو ينزلوا إلى القتال أو يُصالحوا العرب.

وكان حرياً بقيرس عند ذلك أن يدرك كيف خذل مصر وأضعفها عن لقاء أعدائها، مهما كان في قلبه من عوامل الضغن على القبط؛ فقد أدّى عسفه إلى شيء يظنُّه من يراه توحيداً لمذاهب الدين، وما هو كذلك؛ فإنه بعسفه قد قطع أسباب المودة بين الحكام والرعية قطعاً، فما كان له أن يتوقع من القبط خيراً، بل كان خير ما يقع منهم له أن يعتزلوا جاهمين فينظروا إلى نضال بين طائفتين كلاهما غريب عنهم كريبه في أعينهم. لقد كان أمر الروم يضعف، وقوة جيوشهم تخور، وأملهم في النصر وتخليص مصر يخبو شيئاً فشيئاً. أكان هذا ما قصده «قيرس» وسعى إليه؟

كان المقوقس آمناً إلى حين في قصره المنيع تُحيط به مياه النيل، وكانت مجانيق الروم أقوى أثراً مما كان يرميه المسلمون إلى الحصن من حجارة وسهام، ولكن ما كانت تلك الحال لتبقى؛ فإن الماء في الخندق كان لا بد له أن يهبط بعد حين. وقد أدّى صبر العرب وشدة بأسهم في القتال إلى خور في عزيمة من بالحصن واختلاف في رأيهم؛ فما مضى شهر من الحصار حتى جمع «قيرس» من وثق بهم من رءوس الحرس، ودعا معهم أسقف بابليون الملكاني، واستشارهم سرّاً في الأمر، وبسط لهم رأيه، وكان ذلك في أوائل شهر أكتوبر سنة ٦٤٠، وقال لهم إن الدبرة في الحرب كانت عليهم؛ إذ قضى أعداؤهم على أكبر جيوشهم، ثم أتوا لحصارهم بما لا قبل لهم به من قوم أكثر منهم عدداً وأشد في الحرب بأساً. وقال إنه لا يتوقع أن يأتي إليهم مدد يرفع عنهم الحصر قبل مضي أشهر. وإذا كان الحصن يستطيع المقاومة والصبر، وهو أمر لا شك فيه، فإن عقبى الحرب كانت كذلك لا شك فيها، وما كانت تلك العقبة إلا وبالأعلى عليهم. ومنذ كان الأمر كذلك كان خيراً لهم أن يفدوا أنفسهم بالمال فيعطوا أعداءهم مقداراً منه ليرحلوا عنهم، فإذا هم استطاعوا ذلك وأمكنهم أن يبعدوا العرب عن البلاد بمال يبذلونه لهم كان في ذلك كل الخير؛ إذ يُخلّصون مصر فتعود إلى دولة الروم. وجعل قيرس يفتلهم في الذروة والغارب بمثل هذه الحجج يسوقها في بيانه الخالب الذي عُرف به، حتى تبعه من اجتمع عنده من القوم، فاتفقوا على أن يمضوا في الأمر إذا استطاعوا كما شاء قيرس منهم، ولكنهم رأوا من الحزم ألا يُزعجوا أهل الحصن من الجنود وممن كان رأيهم المضي في الحرب إلى أن يفنوا، فاستقرّ رأيهم على أن يذهب قيرس وأصحابه تحت ستار الليل إلى جزيرة الروضة بغير أن يُحسّ بهم أحد، ويبيعثوا إلى قائد العرب بما أرادوا فيفأوضوه ولم يطلع على الأمر مطلع.^٥

^٥ لا حاجة بنا إلى أن نُطيل في بيان الأسباب التي دعتنا إلى عدم الأخذ برواية «ابن بطريق» الباطلة، وهي أن المقوقس كان يميل إلى القبط، فخدع الحُرّاس الروم وأخرجهم خفيةً من الحصن لكي يُسلمهم إلى عمرو، وفي ذلك مصلحة القبط، وإنه عمل لا آخر له إذا نحن أردنا أن ننقد الروايات المختلفة التي جاءت في متن الكتاب عن هذا الحادث، ولكننا نتبين أمرين صحيحين في كل هذه الروايات: (١) إن الذي بدأ المفاوضة هو بطريق أو أسقف. (٢) إن المقوقس خرج إلى جزيرة الروضة في وقت فيضان النيل. وقد اختلف الرواة في أوقات تدخّل الأسقف، وكذلك قال بعضهم إن الخروج إلى الروضة كان بعد شهر من أول الحصار، وقال البعض إنه كان بعد فتح الحصن، ولكن الذين يذهبون إلى هذا الرأي الأخير

تم الأمر بعد ذلك على أبلغ الكتمان، ففُتح الباب الحديدي المُفضي إلى النيل، واستقلَّ الخارجون السفن من هناك، فعبروا إلى الجزيرة ونزلوا في الموضع الذي أنشئت فيه فيما بعدُ دار الصناعة. ولعل «جورج» قائد حرس الحصن كان معهم في تدبيرهم هذا، ولكنه قد بقي في الحصن حتى إذا ما نذر أحد بخروج قيرس وفشا خبر خيانتة في الناس كان هو هناك ليخدم الخبر ويقضي على ما يُشاع.^٦ وقد أمر قيرس أن تُرفع قناطر الحصن حتى يأمن خروج الناس منه إذا هم علموا بخروجه ودُعروا من أجله. ولما بلغ جزيرة الروضة^٧ أرسل إلى عمرو جماعةً كان منهم أسقف «بابلليون»، فلقِيهم عمرو وأكرمهم، فأدوا رسالتهم فقالوا:^٨

«إنكم قوم قد ولجتم في بلادنا، وألحتم على قتالنا، وطال مُقامكم في أرضنا، وإنما أنتم عصابةٌ يسيرة، وقد أظَلَّكم الروم، وجهزوا إليكم ومعهم من العُدَّة والسلاح، وقد أحاط بكم هذا النيل، وإنما أنتم أسارى في أيدينا، فابعثوا إلينا رجالاً منكم نسمع من كلامهم؛ فلعله أن يأتي الأمر فيما بيننا وبينكم على ما تُحبون ونُحب، وينقطع عنا وعنكم القتال قبل أن تغشاكم جموع الروم فلا ينفعنا الكلام ولا نقدر عليه، ولعلكم أن تندموا

أنفسهم مثل ياقوت والسيوطي يذكرون أن ذلك كان في وقت الفيضان. وهذا خطأ؛ إذ إنه ثبت بلا نزاع أن أخذ الحصن كان في أوائل أبريل، وهو وقت انحطاط النهر، ولكن حدوث المفاوضة في وقت الفيضان قد اتفق فيه الرواة، وهذا الاتفاق غير مقصود؛ فهو يدعو إلى تصديق الخبر. ويُعزز صدق من ذكر من الرواة أن المفاوضة كانت بعد شهر من أول الحصار وقد بدأ الحصار حوالي أواخر أغسطس، فبعد ذلك بشهر يكون في أواخر سبتمبر، وعند ذلك يكون النيل حقيقةً في أعلى فيضانه؛ وعلى ذلك يكون تاريخ هذا الحادث قد ثبت بدليل لا بأس بقوة.

^٦ جاء في المقرئزي أن الآراء مختلفة في وجود «جورج» مع المقوقس. ويقول السيوطي إنه بقي في الحصن أولاً ثم لحق بالمقوقس.

^٧ يجب أن نذكر أن المجرى الذي في الجانب الشرقي للجزيرة، وهو الذي بين الجزيرة والحصن، كان عند ذلك في اتساع المجرى الغربي، وهذا واضحٌ من كتاب «السفر نامه»، وقد جاء فيه صراحةً أن هذا كان الحال بعد ٤٠٠ سنة من الفتح (سنة ١٠٤٧)، ولكنه يذكر أن التيار في المجرى الشرقي ضعيف، وهذا يدل على أن الطين قد بدأ يسُدُّه. أما اليوم فالمجرى الشرقي ضيق جداً، والنيل يجري كله تقريباً في المجرى الغربي، ورأس الجزيرة اليوم من جهة الجنوب في موضعها القديم، وقد كانت دائماً تُحْمَى من فعل التيار ببناء سور مَتَيْن من الحجر من أجل السفر نامه (انظر Relation du Voy. de Nasiri Khusrau، صفحة ١٥٣).

^٨ قد أخذنا هذا النص عن المقرئزي، مع أن في آخره شيئاً من الاختلاف عن النص الإنجليزي. (المُعَرَّب)

إن كان الأمر مُخالفًا لطلبكم.»^٩ فلم يبعث عمرو جواب ما أتوا به، وحبس الرسل عنده يومين حتى يزوا حال المسلمين؛ إذ أُبِيحَ لهم أن يسيروا في العسكر ويزوا ما فيه، ثم بعث عمرو برده مع الرسل وقال: «ليس بيني وبينكم إلا إحدى ثلاث خصال: إما أن دخلتم في الإسلام فكنتم إخواننا وكان لكم ما لنا، وإن أبيتم فأعطيتكم الجزية عن يد وأنتم صاغرون، وإما أن جاهدناكم بالصبر والقتال حتى يحكم الله بيننا وهو أحكم الحاكمين.» ففرح قيرس لعودة الرسل؛ إذ كان قد خاف عندما حبسهم عمرو، وجعل يقول لأصحابه أترون أن العرب يقتلون الرسل ويستحلون ذلك في دينهم؟ ولما جاء الرسل جاءوا وقد وقع في نفوسهم ما عند العرب من بساطة وإيمان، فقالوا: «رأينا قومًا الموت أحب إلى أحدهم من الحياة، والتواضع أحب إلى أحدهم من الرفعة، ليس لأحدهم في الدنيا رغبة ولا نهمة، إنما جلوسهم على التراب، وأكلهم على رُكبهم، وأميرهم كواحد منهم، ما يُعرف رفيعهم من وضيعهم، ولا السيد منهم من العبد، وإذا حضرت الصلاة لم يتخلف عنها منهم أحد، يغسلون أطرافهم بالماء، ويخشعون في صلاتهم.»^{١٠} وقد رأى قيرس مع ما اشترطه العرب من الشروط التي لا هودة فيها ولا مفاوضة أن يبدأ في ذلك الوقت بعقد الصلح؛ إذ كان العرب تحصرهم مياه النيل قبل أن يهبط النهر ويستطيعوا السير والانتقال فيجوسوا خلال البلاد، فأرسل إلى عمرو أن يبعث إليه جماعة من ذوي الرأي ليُعاملهم ويتداعى معهم إلى ما عساه يكون فيه صلح، فبعث عمرو عشرة نفر أحدهم عبادة بن الصامت، وكان عبادة أسود شديدًا، وأمره أن يكون مُتكلّم القوم، ولا يُجيب الروم إلى شيءٍ دَعَوْه إليه إلا إلى إحدى هذه الخصال الثلاث.

^٩ هذا الكلام من المقرئ، وسنتبع وصفه في أكثر الأحوال، وقد ذكر هو والسيوطي وأبو المحاسن روايتين مختلفتين لذلك الاجتماع؛ فالأولى أن عمرًا دخل الحصن ليُفاوض، وأنه قد دُبرَت مكيده للإيقاع به عند خروجه. ولا نشك في تكذيب هذه الرواية ووصفها بأنها اختلاق ووهم، ونقول هنا إن هذه القصة نفسها قد ذكرها «ابن بطريق» عن غزة في فلسطين (انظر كتاب «فتوح مصر» Hamaker، صفحة ٨٤ من الذيل). وأما الرواية الثانية فهي التي ذكرناها في متن كتابنا. ويجدر بنا أن نذكر هنا أن الرواية الأولى نفسها تذكر أن المفاوضة التي قام بها عمرو في الحصن لم تُسفر عن شيء؛ فالروايتان على ذلك متفقتان في شيءٍ واحد، وهو أن أول مفاوضة في الصلح سعى إليها الروم لم تنجح.

^{١٠} أخذنا هذا النص من المقرئ؛ لأن المؤلف قال إنه سيتبع وصفه. وقد جاء في الأصل الإنجليزي: «إنهم يأكلون على «مطايهم».. فكأنه فهم «ركبهم» (بضم الكاف) بمعنى ما يُركب. وقد يُفهم من اللفظ أنهم بسطاء يأكلون على «ركبهم» (بفتح الكاف) وهم جلوس على الأرض. (المعرَّب)

فركب العرب السفن إلى الروضة، فلما دخل عبادة على المقوقس هابه وقال: «نحُوا عني ذلك الأسود، وقدموا غيره يُكلمني.»^{١١} فقال العرب جميعاً: «إن هذا الأسود أفضلنا رأياً وعلماً، وهو سيدنا وخيرنا والمُقدَّم علينا، وإنما نرجع جميعاً إلى قوله ورأيه، وقد أمره الأمير دوننا بما أمره، وأمرنا ألا نخالف رأيه وقوله.» ثم قالوا، فكان قولهم عجباً عند المقوقس: «إن الأسود والأبيض سواء عندهم لا يفضل أحد أحداً إلا بفضلته وعقله وليس بلونه.» فقال المقوقس الرقيق لعبادة أن يتكلم برفق حتى لا يُزعجه، فقال له عبادة: «إن فيمن خلّفت من أصحابي ألف رجل أسود كلهم أشد سواداً مني»^{١٢} ... وإني ما أهاب مائة رجل من عدوي لو استقبلوني جميعاً، وكذلك أصحابي، وذلك إنما رغبتنا وهمتنا في الجهاد في الله واتباع رضوانه، وليس غزونا ممن حارب الله لرغبة في دنيا ولا طلب للاستكثار منها ... لأن غاية أحدنا من الدنيا أكلة يأكلها يسدُّ بها جوعه ليله ونهاره، وشملة يلتحفها ... لأن نعيم الدنيا ليس بنعيم، ورخاءها ليس برخاء، إنما النعيم والرخاء في الآخرة.»^{١٣} فوقع هذا القول في نفس المقوقس، وقال لأصحابه: «هل سمعتم مثل كلام هذا الرجل؟! ... إن هذا وأصحابه قد أخرجهم الله لخراب الأرض.» ثم أقبل على عبادة فقال: «أيها الرجل الصالح، قد سمعت مقالتك وما ذكرت عنك وعن أصحابك، ولعمري ما بلغتم ما بلغتم وما ظهرتم على من ظهرتم عليه إلا لحبهم الدنيا ورغبتهم فيها، وقد توجّه إلينا لقتالكم من جمع الروم لا يُحصى عدده؛ قومٌ معروفون بالنجدة والشدة، ما يُبالي أحدكم من لقي ولا من قاتل، وإنا لنعلم أنكم لن تقدروا عليهم ولن تُطيقوهم لضعفكم وقلّتكم»^{١٤} ... ونحن تطيب أنفسنا أن نُصالحكم على أن نفرض لكل رجل منكم دينارين دينارين، ولأميركم مائة دينار، ولخليفكم ألف دينار، فتقبضونها وتنصرفون إلى بلادكم ...»

فقال عبادة: «يا هذا لا تغرّن نفسك ولا أصحابك. أما ما تُخوّفنا به من جمع الروم وعددهم وكثرتهم وأنا لا نقوى عليهم، فلعمري ما كان هذا بالذي تُخوّفنا به ... وإن

^{١١} جاء في الأصل الإنجليزي: «نحُوا عني هذا الأسود؛ فإنني لا أقدر أن أكلمه.» وقد آثرنا أن نجبي برواية المقرئ الذي نقل عنه المؤلف. (المعرب)

^{١٢} جاء في الأصل الإنجليزي: «مثلي في السواد.» وقد آثرنا نقل ما جاء في المقرئ. (المعرب)

^{١٣} عن المقرئ مختصرة بحسب ما يُوافق الأصل الإنجليزي. (المعرب)

^{١٤} في هذه الكلمة بعض زيادات عن الأصل الإنجليزي لم نستطع حذفها لاتصالها بسائر القول، ولا شك في أن المؤلف نقل عن المقرئ نقلاً مبتوراً. (المعرب)

كان ما قُلتُم حقًا فذلك والله أرغب ما يكون في قتالهم وأشد لحرصنا عليهم؛ لأن ذلك أعذر لنا عند ربنا إذا قدمنا عليه إن قُتلنا عن آخرنا كان أمكن لنا في رضوانه وجنته، وما شيء أقرّ لأعيننا ولا أحب لنا من ذلك، وإنا منكم حينئذٍ لعلّ إحدى الحُسنيين؛ إما أن تعظم لنا بذلك غنيمة الدنيا إن ظفرنا بكم، أو غنيمة الآخرة إن ظفرتُم بنا، ولأنها أحب الخصلتين إلينا بعد الاجتهاد منا، وإن الله عز وجل قال لنا في كتابه: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾، وما منا رجل إلا وهو يدعو ربه صباحًا ومساءً أن يرزقه الشهادة، وألا يردّه إلى بلده ولا إلى أرضه ولا إلى أهله وولده، وليس لأحد منا همٌ فيما خَلَفه، وقد استودع كل واحد منا ربه أهله وولده، وإنما همُّنا ما أمامنا ... فانظر الذي تريد فبيّنه لنا؛ فليس بيننا وبينك خصلة نقبلها منك ولا نُجيبك إليها إلا خصلة من ثلاث، فاختر أيتها شئت، ولا تطمع نفسك في الباطل؛ بذلك أمرني الأمير، وبها أمره أمير المؤمنين، وهو عهد رسول الله ﷺ من قبلُ إلينا ... إلخ. ١٥ فأراد «قيرس» أن يستنزله عن شيء أو أن يجعله يقبل شيئاً مما عرضه عليه فلم يقدر على شيء، بل وقع قوله على آذان صمّاء لما يقول، وقال عبادة يردُّ عليه بعد أن نفذ صبره ورفع يديه إلى السماء: «لا وربّ هذه السماء ورب هذه الأرض ورب كل شيء، ما لكم عندنا من خصلةٍ غيرها، فاختاروا لأنفسكم». ١٦

فاجتمع عند ذلك المقوقس بأصحابه، فقالوا: «أما الأمر الأول فلا نُجيب إليه أبدًا، فلن نترك دين المسيح إلى دين لا نعرفه». وبذلك أبوا شرط الإسلام، فلم يبقَ إلا الجزية عن يد وصغار أو الحرب. قالوا: «فإننا إذا أذعنّا للمسلمين ودفعنا الجزية لم نعد أن نكون عبيدًا، وللموت خير من هذا». فقال عبادة لهم: إنهم إن دفعوا الجزية كانوا آمنين على أنفسهم وأموالهم وذرائعهم، مُسلطين في بلادهم على ما في أيديهم وما يتوارثونه فيما بينهم، وحُفظت لهم كنائسهم لا يتعرض لهم أحد في أمور دينهم. فلما قال عبادة ما قال مالت نفس المقوقس (قيرس) إلى الإذعان؛ فقد كان وقع في قلبه أن المسلمين لا بد مُنتصرون، فذهب ذلك بجرأته وقوة نفسه، ولكن المسيحيين لم يكونوا جميعًا على ما كان عليه بطريق الإسكندرية الرومي. ويلوح لنا أن «جورج» قائد جنود الحصن

١٥ نقلنا نص خطاب عبادة أيضًا عن المقرئ بحسب ما يتفق مع ما أراده المؤلف من المعاني، وتركنا ما لم يُورده منها. (المعرب)

١٦ هذا النص الأخير مأخوذ عن رواية ابن عبد الحكم في كتاب أبي المحاسن «النجوم الزاهرة». (المعرب)

أتى عند ذلك فلحق بالمجتمعين، ولقي المقوقس من أصحابه عزماً شديداً على القتال، ورفض ما كان يراه من الإذعان. وهنا ينسدل ستار على الحوادث، كما يحدث في كثير من الأحيان، في تاريخ هذا العصر، فلم يبقَ لنا إلا أن نتلمس ما كان ونتحسس أخباره من وراء ذلك الستار.^{١٧}

ويظهر لنا أن كبار الروم عندما اختلف رأيهم على قبول شروط العرب أو رفضها طلبوا أن يُهادنهم العرب شهراً ليروا فيه رأيه، فأجابهم عمرو جواباً قاطعاً؛ إذ قال إنه لن

^{١٧} لا نجد مثلاً أوضح في دلالة على خلط كُتاب العرب من وصفهم نهاية هذا الاجتماع (ونحن مُضطرون للاعتماد عليهم وحدهم؛ لأن كتاب حنا لا يرد فيه شيء عن ذلك)؛ فقد قال المقريني إن شروط عمرو لم تُقبل، وإن العرب ألحوا في الحصار، وإن الحصن فُتح في أيام الفيضان، ثم حمل المقوقس أصحابه على الموافقة على رأيه من صلح العرب. وكتب إلى عمرو أن الروم والقيط قد أبوا الموافقة من قبل ثم عادوا فرضوا بدفع الجزية. ولكن من الواضح أن ترتيب الحوادث ههنا ترتیب فاسد؛ فإن الحصن قاوم إلى شهر أبريل. وقد جاء مثل هذا الخبر في كتاب أبي المحاسن، ولكنه يذكر أن المقوقس عرض الصلح باسم القبط، ولكن ذلك كان عن غير رضا منهم، فأبوا أن يُقرّوه، فعاد العرب إلى الحصار، وفتح الحصن، وقُتلت فيه مَقتلة عظيمة، وقال إن ذلك كان في وقت الفيضان أيضاً ثم تم الصلح بعد ذلك. وأما ياقوت فإنه أوضح في قوله، فقال عند ذكر الاجتماع الذي كان مع عبادة إن المقوقس صالح عمراً عن القبط والروم، وإنه جعل أمر الروم خاصة إلى ملك الروم فأرسل إليه عقد الصلح، ثم قال إن أهل العلم من المصريين في أيامه يقولون إن الأمر لم يتم حتى قابل عبادة المقوقس. ولكن ياقوت نفسه يقول إن فتح الحصن كان عنوة في وقت الفيضان، وإن مقابلة عبادة للمقوقس وقعت بعد زمن يسير من أول الحصار. فكل من هذه الروايات تختلف عن الحقيقة المعروفة في شيء أو أشياء، ولكننا نستخلص منها: (١) إن المقابلة كانت في وقت فيضان النيل (في أوائل أكتوبر). (٢) إنها انتهت باختلاف في الرأي، وعاد العرب إلى الحرب. (٣) إن الدائرة كانت على الروم، فجعلتهم يفكرون في العودة إلى المفاوضة. (٤) إنه قد عُقد بعد ذلك صلح، وجُعِل رهن إقرار الإمبراطور، وأُرسل إليه بغير إبطاء لإقراره.

ونعلم أن هرقل أبى ذلك الصلح. وقد ذكر مؤرخو العرب ذلك، ولكنهم يذكرونه عند ذكر فتح الإسكندرية، وهذا خطأ منهم لأسباب: (١) إن هرقل كان قد مات عندما فُتحت الإسكندرية. (٢) إن صلح الإسكندرية كان عن أمر الملك الحاكم عند ذلك. وقد ذكر البلاذري في أثناء تلخيصه المضطرب للروايات المختلفة روايةً صحيحة، فقال إن الصلح الذي عقده عمرو مع المقوقس لم يُقرّه هرقل، وأُرسل جيشاً إلى الإسكندرية، وأقفلت أبوابها واستعدت للحصار. وكذلك يرد ذكر الصلح بين عمرو والمقوقس، وأنه كان في بابليون في الأخبار المضطربة في كتاب «ابن بطريق». فذلك الصلح يمكن أن نعتبره صحيحاً، ولكننا لا نعرف الظروف الحقيقية التي أحاطت به عند عقده؛ إذ قد ضاعت أخبارها. وقد جاء ذكر الهجوم بعد هدنة ثلاثة أيام في الطبري، ولكنه يُخطئ مثل سائر مؤرخي العرب بأنه لم يجعل مدةً فاصلة بين الهدنة وبين فتح الحصن في النهاية.

يُمهلهم أكثر من أيام ثلاثة. غير أن عمل المقوقس لم يلبث أن ذاع بين الناس، فلما رجع أصحابه إلى الحصن عائدین من الروضة إذا بالناس قد ثار ثائرهم على المقوقس، وأبى جند الإمبراطور إلا القتال، وظهر أمر الذين كانوا يَأْبُون الإذعان، واستقرَّ الأمر على هذا سريعًا، فما انتهت أيام الهدنة الثلاثة حتى أخذ أهل الحصن يتجهَّزون للخروج إلى المُحاصرين يُناجزونهم، ولم يبعثوا ردًّا إلى عمرو. وفيما كان عمرو في اليوم الرابع بعد انتهاء الهدنة يفكر فيما يصنع، إذا بالروم قد خرجوا إليه فوق قناطرهم، فأخذوا جنود المسلمين على غرة. غير أن تلك البغثة لم تُذهل العرب، فأسرعوا إلى سلاحهم وقاتلوا الروم قتالًا شديدًا، وقاتل الروم يومئذٍ مُستبسلين. غير أن العرب تواردوا إليهم منذ نُذروا بهم فتكاثروا عليهم، فما استطاعوا إلا أن يتراجعوا حتى دخلوا إلى الحصن بعد أن قُتلت منهم مَقْتَلَةٌ عظيمة. أما المقوقس فإنه ما زال رأيهِ من الإذعان والتسليم للعرب مُستقرًّا في قلبه، وكان مشئومًا مشترك العقل، فرأى في انهزام الروم فرصة له؛ إذ إن من عصوه ونبذوا رأيهِ احتكموا إلى السيف، وحاربوا مُستبسلين كما ينبغي لجنود الروم أن يُحاربوا، وأخذوا عدوهم على غرة، ولكن ذلك لم يُغنهم شيئًا، بل أخذتهم سيوف عدوهم. ورأى المقوقس وهو خليفة الإمبراطور على مصر أن النصر على هؤلاء العرب لن يتأتى له، وزادته تلك الهزيمة الجديدة يقينًا أنه لن يستطيع طرد العدو من البلاد، ثم رأى من كانوا يعصون رأيهِ ويُنَادون بالقتال قد ضعفت نفوسهم، فلم يلقَ منهم بعدُ عصيانًا، وأذعنوا له مُرغمين جاهمين، على أن يُعيد الكرَّة على عمرو فيبعث إليه في أمر الصلح. وإنه لمن العجيب أن شروط عمرو لم تتبدل، ولا يستطيع قائلٌ أن يقول إن العرب كانوا يُبدلون شرطهم، ولم يفعلوا ذلك في أول الحرب ولا في آخرها، وكانت الخصلة التي اختارها الروم هي الجزية والإذعان، فعُقد الصلح على أن يُبعث به إلى الإمبراطور، فإذا أقرَّه نفذ، وأخذ قيرس على نفسه أن يبعث به إلى هرقل، واتفق الروم والعرب على أن تبقى الجيوش حيث هي إلى أن يجيء رد هرقل، ولا سيَّما الحصن؛ فقد اتفقنا على أن يبقى مع الروم إلى أن يُقرَّ هرقل الصلح.

سافر المقوقس عند ذلك مُسرعًا في النهر حتى بلغ الإسكندرية، وبادر بأن بعث إلى الإمبراطور كُتْبًا يُبين فيها ما كان منه، ويعتذر عنه بأن الحاجة ألجأته إليه من صلح العرب، ويسأله أن يُقرَّ الصلح حتى يكفي مصر شر الحرب ووبالها. وليس بعجيب أن يكون هرقل قد حار في أمر تلك الكتب التي جاءت من المقوقس؛ فإنها لا تُبين إذا كان الصلح خاصًّا بحصن بابليون، أو أنه كان صلحًا على ترك بلاد مصر جميعها حتى

الإسكندرية للعرب، ولا تُبين هل يبقى العرب في البلاد بعد أخذ الجزية أو يرحلون عنها. فهل كان معنى ذلك الصلح نزع مصر من دولة الروم وإسلامها لأعداء المسيحية؟ لقد كان الإمبراطور منذ شهور يلوم قواده، ولا سيَّما «قيرس» خليفته على مصر؛ لأنهم فرطوا في الأمر، حتى استطاعت فئة قليلة من العرب أن ترفع ألويتها في مصر وتغلب جيوش الدولة وتُحادها. فإذا به وقد بُعث إليه بصلح ليس يدري هل معناه رشوة العدو بمال يأخذه على أن يخرج عن تلك البلاد، أم معناه إسلامها له فيبقى ذلك العدو سيد الأرض يجبي له خراجها ويتنعم بقمحها وبخيراتها؟ عجب الإمبراطور ولم يدِرْ ما الذي أدَّى إلى ذلك الإذعان، وعزم على أن يدعو (قيرس) المقوقس ليُحاسبه على ما كان منه في مصر. فبعث إليه رسالة يأمره فيها بأن يأتي إليه على عجل. ولعل ذلك كان في وسط نوفمبر، ولم تكن الرسالة مما يطمئنُّ إليه القلب. ولعل المقوقس قد أحسَّ بما أجرم، وخشي العاقبة منذ جهَّز في نفسه ما يقوله لمولاه إذا هو حاسبه، فلم يكن لأحدٍ سواه علم بما أدَّى من أمانته وما اختان منها، ولا بما اتبع من أوامر مولاه بنصها أو بالمقصود منها، وما عصاه فيها في مدة ولايته في تلك السنين العشر سني العسف والاضطهاد، ولكن شيئاً واحداً لم يخفَ عن أحد، وذلك أنه قد جاء إلى مصر يقصد إلى قصيد ديني فلم يُوفِّق فيه، بل أخفق إخفاقاً وبيلاً، وجرَّ إخفاقه هذا على حال مصر السياسية نكبة جلية وخطباً عظيماً، ولا بد أن يكون ذلك الرجل قد أحسَّ بأن إسرعه إلى اليأس من أمر الروم وإقباله على مفاوضة العدو — لا، بل سعيه إلى ذلك سعيًا حثيثاً — كل ذلك وصمه بمظنة السوء، وجلَّله بشبهة الخيانة، وما كان ليستطيع النجاة من مثل هذا الفكر مهما صورَّ لنفسه من حُسن قصده، ومهما خادعها بتزويق نيَّته وتزيينها. لا بد أن يكون قلب ذلك الرجل قد جاش بمثل هذه الأمور عندما بلغ حضرة الإمبراطور في القسطنطينية. ولقي الإمبراطور وما كان أهوله من لقاء؛ إذ لم يكن له بد من أن يُقرَّ بأنه رضي بأن يُلقي أموال مصر إلى العرب.^{١٨} على أنه مع ذلك جعل يُدافع عن فعله، ولعل ذلك كان خداعاً وتصنعاً، فقال إن العرب قد يُحملون على الخروج بعد

^{١٨} هذه هي الحقيقة التي نقلها «تيوفانز» عن موضعها، وأولها فأساء تأويلها، فكانت أساس قصة الجزية التي دفعها «قيرس» للعرب قبل فتحهم كيما يشتري سلامته من غزوهم. وإن خبر إرسال «منويل» لبيستمرَّ في حربهم، وهو خبر الحادث الذي جعله «تيوفانز» يقع في ذلك الوقت، إنما هو حادث وقع بعد ذلك بزمانٍ طويل وبعد أن مات هرقل بمدةٍ طويلة، وسيأتي ذكر هذا في أواخر هذا الكتاب.

من مصر، وإن الجزية التي دفعتها إليهم يسهل عليه أن يجبي مقدارها من متاجر الإسكندرية وبضائعها، فيُعوّض ذلك ما خسرت خزائن الدولة. وأما فيما سوى ذلك فقد كان المقوقس لا يرى موضعاً للأمان؛ إذ كان العرب قومًا لا يُشبهون سائر الناس في شيء؛ فهم عند قولهم لا يعبئون بأمر من أمور هذه الحياة الدنيا ولا متاعها، لا يطلبون منها إلا لقمة يسدون بها رمقهم وشملّة يسترون بها أبدانهم؛ فهم «قوم الموت»، يرون ربًّا في أن يُقتلوا؛ لأنهم يرون في ذلك الشهادة التي ينالون بها الجنة، في حين أن الروم يُحبون متاع الحياة الدنيا ويحرصون عليه، وقال للإمبراطور: لو رأيت هؤلاء العرب وبلاءهم في القتال لعرفت أنهم قوم لا يُغلبون. فليس لنا من سبيلٍ خير من الصلح مع عمرو قبل أن يفتح حصن بابليون عنوة، وتصبح البلاد غنيمة له.

بمثل هذه الأقوال أدلى المقوقس بحجته، وقد جاء في كتاب «نيقفوروس» أن الإمبراطور قبل أن يبعث إلى «قيرس» ليسير إليه كان قد وجّه إليه «مارينوس» ليشترك معه في الرأي لعلهما يجدان سبيلًا على العرب، وجاء فيه أيضًا أن «قيرس» عندما بعث إلى الإمبراطور يعرض عليه دفع الجزية طلب إليه أن يُزوج عمرو بن العاص من «أودوقيا» أو إحدى بناته الأخرى، فإذا هو رضي بذلك تنصّر ابن العاص. وتلك لعمري قصة لا تُصدّق؛ فما هي إلا عودة ضالة إلى قصة سابقة قيلت منذ سنين، ألا وهي قصة تزويج «أودوقيا» ملك الخزر، فما كان «قيرس» ليجهل ما كان عليه المسلمون في إسلامهم من ثبات لا زعزعة به، واعتقاد لا هواده فيه. وإن قصة يُقال فيها إن عمرو بن العاص يتنصر لهي قصة ضلّ فيها الوهم ضلالًا بعيدًا، وليس ثمة أثر لمثل هذا الخبر في كتاب آخر كائنًا ما كان، ولكن هرقل ثار ثأره بغير أن يعرض عليه المقوقس أمر ابنته وتزويجها. وما كان في حاجة إلى مثل هذا ليتقد غضبه؛ فقد دهاه ما كان من أمر جنده، وعظم غيظه أن ينهزم منهم مائة ألف ليس أمامهم من العرب إلا اثنا عشر ألفًا. فاتّهم المقوقس — ولا بأس أن نسميه بهذا الاسم حتى في عاصمة الروم — اتّهمه بأنه خان الدولة وتخلّى للعرب عنها، ثم حكم عليه بأنه مُرتكب مُجرم، وما كان دونه إلا الموت جزاء ذنبه، ثم شرع يُقرعه ويؤنّبه على ما كان منه قائلًا إنه لم يكن أكثر غناءً من بعض فلاحي مصر، ونعته بالجبن والكفر، وأسلمه إلى حاكم المدينة، فشهره وأوقع به المهانة،^{١٩} ثم نفاه من بلاده طريدًا.

^{١٩} جاء في كتاب «نيقفوروس» لفظ «أسيثت معاملته» (٢٥*) والظاهر أن معناه ما ذكرناه، وليس معناه التعذيب، كما جاء في كتاب «لوكيان».

ولا بد أن رفض الإمبراطور للصلح كان في هذه الأثناء قد بلغ العرب وهم في حصار الحصن قرب نهاية عام ٦٤٠، وانتهى بذلك أمر الهدنة وعاد القتال، وعُصَّ الفريقان على النواجز من الأضراس. وكان النيل عند ذلك يهبط سريعاً، وهبطت معه المياه التي في الخندق، وكلما هبطت خبت معها آمال من في الحصن إن لم تخبُ شجاعتهم. فلما فرغ الخندق من مائه استعاض الروم عنه بأن رمّوا في قاعه حَسَك الحديد، وجعلوا ذلك الحسك كثيفاً عند مدخل أبواب الحصن. ولا بد قد كان المسلمون لقاء ذلك يسعون إلى طم الخندق وهدم جوانبه فيه حتى ينفذوا منه. غير أننا لا نعلم إلا قليلاً مما كان في أثناء ذلك الحصار، فلا نجد غير ذكر الترامي بالآلات والضرب بالدبابات، وخروج جنود الحصن إلى العرب وهجوم العرب على من بالحصن، ولكن من الجلي أن العرب كانوا لا علم لهم بفنون الحصار وآلاته؛ ولذلك كان أثر حصارهم في الحصن ضئيلاً بطيئاً. ولسنا ندري، لعل حصارهم وإن كانوا ضيقوا به على الحصن من جانب البر لم يكن ذا أثر من جانب النهر، ولكن يلوح لنا أن العرب لقوا شيئاً من المساعدة في ذلك الحصار من جماعة لعلمهم من أهل الفيوم بعد فتحها، وكانوا أحابيش من الحزبين الأخضر والأزرق؛^{٢٠} فكانت عصابة من الحزب الأخضر يقودها «ميناس»، وأخرى من الأزرق يقودها «كزماس بن صمويل»، تعبران النهر ليلاً إلى الروضة فتتهبان فيها، أو تهبطان على ما قد يكون بالنهر من سفن الروم أثناء عبورها إلى الحصن أو رؤسوها إلى جانب الباب الحديدي، فكانت هذه الغزوات تؤذي مصلحة الحصن أذى كبيراً، وتنقص من هيبة الروم وسلطانهم في النهر. ولم يكن حصار المسلمين من جانب البر نفسه على ما ينبغي من الحذر واليقظة؛ فقد خرج مرة جماعة من حرس الحصن ففاجئوا عبادة والزبير^{٢١} في صلاتهما، فوثب الرجلان إلى فرسيهما وحملا على الروم. فلما رأى الروم أن العدو لاحقٌ بهم جعلوا يُلقون مناطقهم وحليتهم ليشغلوهم بذلك عن طلبهم، وعدوهم لا يلتفت إليها حتى دخلوا الحصن، وأصيب عبادة إصابةً خفيفة من حجرٍ رُمي به من فوق الحصن.^{٢٢} فرجع

^{٢٠} حنا النقيوسي، صفحة ٥٦٨.

^{٢١} لم يرد في كتاب مما رأينا ذكر لابن الزبير، بل ترد القصة خاصة بعبادة. وقد ذكر المؤلف أنه أخذ القصة عن «أبي المحاسن»، ولكننا راجعنا كتابه «النجوم الزاهرة» فلم نجد إلا ذكر «عبادة بن الصامت» وحده. (المعرب)

^{٢٢} جاء هذا الخبر في كتاب «أبي المحاسن»، وهو أقرب إلى التصديق من قول المقرئزي؛ إذ قال إن جنود الروم عادوا إلى الحصن فرماهم عبادة من فوق السور، وعاد بعد ذلك. (المؤلف)

القائدان المسلمان، ولكنهما لم يلتفتا إلى ما ألقاه الروم، بل عادا إلى موضعهما فأنتمًا صلاتهما، وخرج الروم إلى متاعهم يجمعونه.

وقد روى الواقدي رواية عن قتال في موضع آخر، قال: إن المسلمين كانوا في يوم جمعة قد اجتمعوا للصلاة، وسار بينهم عمرو بن العاص يُحرضهم على القتال، فرآهم ربيّة الروم، وحمل إلى قومه في الحصن خبر اجتماعهم. فلما انتهى عمرو من خطبته نزل عن منصّته الساذجة التي كان قائمًا يخطب عليها، وأمّ المسلمين في الصلاة، وفيما هم كذلك هبط عليهم جنود الروم بغتة وهم غرّل ليس معهم السلاح، فأوقعوا بهم.^{٢٣}

ولما مضى الشتاء قلّ خروج الروم من الحصن وقتالهم للمسلمين، في حين كثّر هجوم المسلمين على الحصن وزاد شدة، واشتدّت وطأة الحراسة والقتال على الروم، وخارت قواهم عن الدفاع. على أن حصونهم ما زالت على عهدهما لم يصدع الحصار منها إلا قليلاً، ثم فتك المرض بأهل الحصن^{٢٤} فقلّ عددهم، ولم يأتهم المدد، يتطلع حراسهم وهم فوق صروحهم إلى ما حولهم من الآفاق فلا يجدون أثرًا يلوح من رماح الروم ودروعهم طالعا من بين قباب الأديرة البيضاء التي تملأ السهل في شمال الحصن، وكان النهر عند ذلك قد هبط وجفّت الأرض، وإذا كان ثم أمل في قدوم جيش من الروم لإمداد الحصن فقد كان ذلك وقته وتلك فرصته.

ولعل ذلك هو الوقت الذي بلغ عمرا أن الروم قد أعدوا جيشًا في مصر السفلى بين فرعي النيل وجعلوا عليه «تيودور»، فلم يُقم عمرو حتى يُقبل عليه العدو، بل ترك من جيشه جماعة تكون ردءًا عند الحصن، ثم سار على الفرع الشرقي للنيل، وعبر النهر عند أثريب، وتوجّه نحو سمنود. فبعث «تيودور» باثنين من قواده ليُدافعا عن المدينة، فاتصلا بجنودهما بمن كان في المدينة من الحرس، غير أن هؤلاء لم يرضوا أن يتبعوا الروم في

فهم المؤلف أن عبارة المقرئ يَقصِد بها أن عبادة هو الذي رمى بالحجارة من فوق الحصن، مع أن العبارة في المقرئ هي: «حتى دخلوا الحصن، ورُمي عبادة من فوق الحصن بالحجارة فرجع.» ومن هذا يتضح أنه لا فرق بين ما جاء في أبي المحاسن وما جاء في المقرئ، وإنما الخطأ ناشئ من قراءة «ورمي عبادة» بصيغة البناء للمعلوم، مع أن الواضح أن الفعل «رُمي» مبني للمجهول. (المعرب)^{٢٣} Ed. Hamaker. p. 104. Notes وقد جاء في متن ذلك الكتاب، صفحة ٥٥، أسماء كثيرين من المسلمين الذين استشهدوا في أثناء الحصار.

^{٢٤} جاء ذكر هذا المرض في كتاب ياقوت، ولنا أن نُصدّق هذا الخبر مع أنه مقرون بخبر آخر لا يمكن تصديقه، وهو أن عدد الذين قُتلوا داخل الحصن بسهام المسلمين كان ١٢٣٠٠.

قتال العرب، والتقى الجمعان مع هذا على كُتب من سمود، ودارت الدائرة على المسلمين وعلى من كان معهم ممن أسلم من النصارى، وقُتل من هؤلاء وأولئك خلقٌ كثير، ورأى عمرو أنه لن يستطيع أن يُصيب البلاد الشمالية بشيءٍ كبير؛ إذ كانت تحميها الخنادق والترع دون جرائد الخيل العربية، فعاد أدراجه إلى بوصير وجعل حولها الحصون، ثم رمم حصون «أثريب» و«منوف»، وجعل فيها مسالح من المسلمين، ثم عاد إلى حصار الحصن، ولكن «تيودور» لم يستطع أن يستفيد شيئاً من وراء انتصاره في ذلك القتال، ولم يقدر على أن يبعث من جنده إمداداً يبلغ الحصن أو يقترب منه.^{٢٥}

ولعل عجز «تيودور» وقعوده عن مواصلة الحرب كانا عن خيانة أصحابه وتركهم له. ولسنا ندري ما كان حال الجند الذين كانوا حرساً في المدائن، فلا نعلم كم كان منهم من القبط وكم كان من الروم، بل إن المؤرخين ينسَوْنَ أمراً فلا يذكرون عنه شيئاً، وذلك أن الروم لا بد قد امتزجوا بالمصريين في مدة القرون التي أقاموا فيها بمصر، واختلطت دماؤهم، وتقاربت أسباب التواصل بينهم، وكان القبط يكرهون الدولة، ولهم في ذلك كل العذر، وكان بعض الروم لم يتغلغل الولاء لدولتهم في قلوبهم، فكانوا لا يتورعون عن مساعدة العرب إذا ما رأوا في ذلك نفعاً لأنفسهم، يفعلون ذلك حتى ولو لم يدفعهم دافع من اختلاف في الدين مع قومهم. وإنا مُوردون هنا خبرين من أخبار أمثال هؤلاء وقعا في هذا الحين؛ فالأولى قصة قائد اسمه «كلاجي»، لحق بالمسلمين وغادر قومه، فسعى «تيودور» حتى لقيه، وجعل يثنيه عما هو فيه بالحجة الدامغة حتى حمله على الرجوع، وكان قد ترك زوجته وأمه رهنين في الإسكندرية فافتداهما، واشترى عفو «تيودور» عنه بمبلغ من المال، ثم تسلل بجنوده تحت الليل من بين عسكر المسلمين ولحق بـ «تيودور»،

^{٢٥} هذه القصة ليست خالية من الشك؛ فقد جاءت في كتاب حنا النقيوسي في الفصل الرابع عشر بعد المائة، وهو مُضطربٌ كل الاضطراب؛ فقد جاء فيه أن عمراً سار في وجهه ذلك، «وترك في حصن بابليون قوةً كبيرة»، ثم جاء فيه أن الروم كانوا مالكين لمدينة «نقيوس». وقد رأى زوتنبرج أن الواجب تغيير النص حتى يكون معناه «عند حصن بابليون»، أو «أمام حصن بابليون»، بدل أن يكون «في حصن بابليون»، وهذا خير سبيل للخروج من هذه الصعوبة. فإذا لم يكن ذلك مقبولاً كان لا بد لنا من أن نقول إن سير عمرو في هذا الوجه كان فيما بين سقوط حصن بابليون وسقوط «نقيوس»، ولكن المدة بين هذين الحادثين مدةٌ قصيرة لا تكفي لذلك؛ وعلى هذا فإننا نرى أن هذا الرأي يكاد يكون غير ممكن؛ فالحقيقة أن ذكر الحوادث في هذا الفصل والفصول التي بعده من كتاب حنا مُضطربٌ كل الاضطراب، مقلوب رأساً على عقب، ويكاد يكون إرجاع أخبارها إلى ترتيبٍ صحيح أمراً مستحيلاً.

فأرسله إلى «نقيوس» ممداً لمن فيها من الجند مع القائد «دومنتيانوس». وأما الخبر الآخر فقصة الخائن التائب «سبنديس»؛^{٢٦} فإنه مثل «كلاجي» تسلل من عسكر المسلمين في الليل وسار إلى دمياط، وكان عليها قائداً اسمه «حنا»، فأرسله حنا إلى نائب الحاكم بالإسكندرية وبعث معه بكتاب، وقد أقر «سبنديس» بذنبه والدموع تنحدر من مآقيه، وقال: «لقد كان مني ما كان منذ ألحق حنا بي العار بأن ضرب وجهي ولم يرع حُرمة سني، فلحقتُ بالعرب بعد أن كنت خادم الدولة الأمين.» وفي هذا ما يدل على ما كانت عليه أسباب الوطنية من الوهن، وما كان عليه القوم من الضعف في أمر دينهم. ومرَّ اليوم بعد اليوم ولا شيء يُبشِّر أهل الحصن، ولا كتاب يُدخل إلى قلوبهم الرجاء. فلم تبلغهم إلا أنباء سوء وشؤم؛ فقد بلغهم نبأ غضب هرقل على المقوقس، ونقضه لأمر الصلح، وحكمه عليه بالنفي، ولكن لم يبعث الإمبراطور أحداً من جنوده الذين كان بهم مُعجباً، ولم تُغنِ عن الحصن شيئاً أوامره التي بعث بها إلى قواده. غير أن الناس ما زالوا يُعللون النفس بالأمال إلى أن سمعوا يوماً تكبيراً عالياً في عسكر المسلمين، وذلك في أوائل شهر مارس سنة ٦٤١، فلما استطلعوا الأمر عرفوا أن هرقل قد مات؛ فخارت عند ذلك نفوسهم، ولم يكن ذلك لأنهم صوّروا لأنفسهم ما لا بد أن يعقب موته من الاضطراب في الدولة، بل لأنهم قد ذهب عنهم ملكهم الشيخ وكان باسلاً في الحرب، فكان في زهابه عنهم زهاب لأمرهم وخور في عزيمتهم. وقد قال أحد مؤرخي العرب: «فكسر الله الروم بموته.»^{٢٧} وحسبنا بقوله هذا دليلاً على ما أحدثه موته من الأثر في جند مصر. وأما العرب فقد زادهم نبأ موته شدة وجرأة، وضاعف من همّتهم في فتح الحصن. ولكن قد بقي الحصن بعد ذلك شهراً لا يُسلم، فلما أبطأ الفتح قيل إن الزبير وهب الله نفسه، وأقبل مع جماعة يقودهم لفتح الحصن بعد أن أعدَّ لذلك الأمر عُدته. وكان الخندق قد طُم جزء منه استعداداً للهجوم، ولم يُعق العرب عن ذلك دفاع أهل الحصن،

^{٢٦} هذه الأسماء بلا شك محرّفة، ولكننا نُوردها هنا كما جاءت في كتاب حنا النقيوسي.

^{٢٧} عن السيوطي، وهو يأتي بالتاريخ المُخطئ؛ أي سنة ١٩ للهجرة، ثم يذكر التاريخ الصحيح رواية عن الليث، وهو عام ٢٠ للهجرة (٦٤١ للميلاد). ويُورد «مكين» نفس القول، ويخطئ الخطأ عينه في التاريخ، وهو مثل السيوطي يقول إن أخبار موت هرقل جاءت في أثناء الحصار بالإسكندرية بدل «بابلين». وقد مات هرقل في ١١ فبراير سنة ٦٤١؛ أي قبل بدء حصار الإسكندرية بشهور. ويخطئ المقرئزي نفس الخطأ، ولكنه يقول: «واستأسدت العرب عند ذلك، وألحّت بالقتال على أهل الإسكندرية.»

وكانوا يفتك بهم المرض، ويقعد بهم اليأس، ولكن ساعة الهجوم بقيت سرًا. فلما جاء وقتها أقبل العرب سراعًا تحت جنح الليل،^{٢٨} ووضع الزبير سُلماً على السور ولم يظن إليه أحد،^{٢٩} فما شعروا إلا والبطل العربي على رأس الحصن يُكَبِّرُ وسيفه في يده، وتحامل الناس إليه من داخل الحصن، غير أن السهام أمطرتهم من العرب في خارجه، واستطاع بذلك أصحاب الزبير أن يصلوا إليه فوق السُلْمِ ويطئوا الأسوار بأقدامهم. والظاهر أن الروم كانوا يتوقعون هجوم العرب من ذلك الجانب، فبنوا حائطًا تعترض الممشى فوق السور من جانبي ذلك الموضع، فلما جاء العرب الذين صعدوا إلى الحصن وأناموا من كان هناك من حرسه وملكو رأسه، ألقوا طريقهم مسدودةً يعترضها ذلك الحائط، فلم يجدوا سبيلًا إلى السُلْمِ ليهبطوا منه إلى قلب الحصن، ورأوا أنفسهم قد بلغوا رأس الأسوار ثم لا سبيل لهم وراء ذلك، وكانت تلك فرصة للمدافعين، ولو كان في قلوبهم بقية من القوة لاستطاعوا أن يرموهم بسهامهم فيردُّوا ذلك النفر أو يقضوا عليهم، ولكنهم ما كانوا ليفعلوا شيئاً من ذلك وقد بلغت أرواحهم التراقي، فاجتمع كبارهم على عجل في

^{٢٨} اليعقوبي هو المؤرخ الوحيد الذي يذكر أن الهجوم كان بالليل. انظر Ibn Wādhīh qui dicitur al Ja'cūbī Historiae (طبعة M. T. Houtsma، الجزء الثاني، صفحة ١٦٨).

^{٢٩} ليس من السهل أن نعرف في أي موضع وُضع سُلْمُ العرب؛ فإن المقرئزي وأبا المحاسن يذكران أنه كان بقرب الموضع الذي كان معروفًا في أيامهما باسم «سوق الحمام». ويقول ياقوت إنه كان بقرب الموضع الذي بُني فيه فيما بعد «بيت أبي صالح الحراني»، بقرب حمامات «أبي نصر السراج»، بجوار السوق المتقدم الذكر. ويقول ابن بطريق إنه كان بجوار سوق الحمام، ثم يقول إنه كان في الجانب الجنوبي من الحصن. وهو تفصيل يتفق مع ما قاله البلاذري؛ فإن هذا المؤرخ بعد أن وصف مجيء الزبير، وهو بالطبع أت من الشمال، يقول إنه وضع السُلْمَ على «الجانب الآخر»؛ أي الجنوبي. ولكن الموضع المسمى «سوق الحمام» كان في الغالب جزءًا من مدينة الفسطاط، وقد زالت الآن زوالاً تامًا. والظاهر لنا أن الهجوم كان على مقربة من الركن الجنوبي الغربي من الحصن، ولا تزال الأسوار هناك قائمة.

ولا شك في هذه الحادثة في نظرنا؛ فالبلاذري يذكر أنه عند اختطاط الفسطاط بنى الزبير لنفسه بيتًا بها فورثته ابنه، وقال إنه لا يزال فيه السُلْم الذي صعد عليه الحصن (وذلك في القرن التاسع). ويقول ياقوت إنه يُقال إن سُلْمَ الزبير كان محفوظًا في منزل بسوق وردان، حتى احترق المنزل في سنة ٣٩٠ (حوالي سنة ١٠٠٠ للميلاد).

ويذكر ياقوت سُلماً آخر، ويقول إن شرحبيل بن حجرة المرادي صعد عليه في موضع بقرب «شارع الزمارين»، ولكن هذه الدلالة قد ضاعت مع مدينة الفسطاط.

أول الصباح الباكر فسألوا عمرًا الصلح، وعرض «جورج» قائد الجند في الحصن أن يُسلم على أن يأمن كل من هناك من الجند على أنفسهم. فقبل عمرو منهم الصلح، وخالفه الزبير خلافاً شديداً في ذلك، وقال له إنه كان على وشك أن يفتح الحصن عنوة، وقال: «لو صبرت قليلاً لنزلت من السور إلى داخل الحصن، ولكان الأمر على ما نشتهي». ولكن عمرًا لم يلتفت إلى ما قاله، وكتب عهد الصلح على أن يخرج الجند من الحصن في ثلاثة أيام، فينزلوا بالنهر، ويحملوا ما يلزم لهم من القوت لبضعة أيام، وأما الحصن وما فيه من الذخائر وآلات الحرب فيأخذ العرب كل ذلك،^{٣٠} ويدفع أهل المدينة للمسلمين الجزاء. وكانت حملة العرب الأخيرة على الحصن في يوم الجمعة السابق لعيد الفصح، وذلك في السادس من أبريل سنة ٦٤١، وكان خروج الروم منه في يوم الاثنين، وهو عيد الفصح.^{٣١}

^{٣٠} كان من أصعب الأمور أن تُولف قصة لفتح بابليون؛ فإن خبر صعود الزبير أسوار الحصن جاءت أولاً من ابن عبد الحكم، ولكن مؤرخي العرب غَيَّرُوهَا وبَدَّلُوهَا فيها حتى خرجوا بها إلى حد السخف؛ فيقول المقرئزي إن الروم قد هربوا عندما سمعوا صياح المسلمين، وفتح الزبير الباب فدخله العرب، فخاف المقوقس، وعرض الصلح، ودفع الجزية. على أن المقوقس لم يكن هناك عند ذلك، وليس من المعقول أن يُفاوض في الصلح لو فُتِحَ الحصن عنوة. وقد روى أبو المحاسن القصة على هذه الصورة عينها، والسيوطي مثلهما في الخلط؛ فإنه يذكر أن المسلمين لما دخلوا الحصن أرسل المقوقس إلى عمرو يعرض عليه الصلح. ولكن الرواية التي ذكرناها هنا مأخوذة عن الطبري، وإنها لواضحة وقريبة إلى الذهن؛ فلسنا نتردد في قبولها، ولو أن ذلك المؤرخ قد خلط في كثير من أخبار الفتح. ويجدر بنا أن نذكر أن المؤرخين متقفون على أن مدة الحصار كانت سبعة أشهر، في حين أنهم يختلفون في ذكر التسليم، ويخلطون بينه وبين تاريخ الصلح الذي عقده «قيرس» ولم يُقرَّه الإمبراطور؛ وعلى ذلك يُجعل ذلك التاريخ في وقت فيضان النيل. وقد ضلَّ Weil في هذا الأمر في كتابه *Geschichte der Chalifen*؛ فهو يجعل الفتح في وقت الفيضان، وينقض قول القائلين إن مدة الحصار كانت سبعة أشهر، ولكن تواريخه كلها مُخطئة؛ فمثلاً يقول إن عمرًا وصل إلى بابليون في يناير. ورواية الطبري يتماها ما جاء في كتاب «حنا النقيوسي»؛ فإن الفصل المُضطرب الرابع عشر بعد المائة يذكر الوقت الحقيقي لتسليم حصن بابليون، ولكنه لا يذكر وصفًا للحصار. (المؤلف)

رجعنا إلى الطبري فلم نجد به تفصيلاً كالسابق، وكل ما جاء به أن الزبير دخل الحصن، «حتى خرج على عمرو من الباب معهم»؛ أي مع أهل الحصن الذين فتحو الباب عندئذٍ وخرجوا إلى عمرو مُصالحين. (المعرب)

^{٣١} جاء ذكر يوم الاثنين وهو عيد الفصح واضحًا في كتاب حنا النقيوسي، وهو لا يذكر يوم الجمعة الطيبة، ولكن: (١) يوم الجمعة هو العيد الأسبوعي للمسلمين، ومن القريب إلى الذهن أن يعمد فيه الزبير إلى عمله تقريبًا إلى الله. (٢) يذكر حنا بوضوح أن جنود الحصن أُبيح لهم إخلاء الحصن في مدة

وفي مدة تلك الأيام الثلاثة جمع الروم السفن من جزيرة الروضة، ووضعوا فيها المؤنّة، وأخذوا في التجهز للهبوط في النيل إلى مصر السفلى. ولقد كان أشدّ لحزن جيش المسيحيين أن آخر يوم لهم في الحصن هو يوم الفصح (يوم القيامة)، وكأننا بهم وقد اجتمعوا في الكنائس قبل أن يخرجوا والحزن سائدٌ عليهم والذل ضاربٌ فيهم لما أصابهم من الهزيمة على يد المسلمين. ويجدر بنا أن نذكر هنا أن كبار الروم لم يتعظوا بما كان، ولم ترقّ قلوبهم لما نزل بهم من ذهاب أمر المسيحيين في مصر، ولم تقع في نفوسهم حرمة ليوم الفصح الذي خرجوا فيه، فبقيت في صدورهم العداوة والشحناء الذهبية لم يذهب منها شيء. وقد ذكرنا من قبل أنهم سجنوا في أول الحصار كثيرًا من القبط الذين كانوا في الحصن؛ وذلك لأنهم أبوا أن يتركوا دينهم، أو لأنهم رابّهم منهم أمر. فلما جاء يوم الفصح الذي كان فيه الخروج من الحصن، جعله الروم يوم وقعة ونقمة من هؤلاء المسجونين التعساء، فسحبوهم من سجونهم، وضربوهم بالسياط، وقطع الجند أيديهم، أمرهم بذلك كبيرهم «أودوقيانوس». ولا عجب مع هذا أن نجد الأسقف المصري يسبّهم في ديوانه حانقًا، ويُسميهم «أعداء المسيح الذين دنّسوا الدين برجس بدعهم، وفتنوا الناس عن إيمانهم فتنةً شديدة لم يأت بمثلها عبدة الأوثان ولا الهمج، وعصّوا المسيح وأذلّوا أتباعه. فلم يكن في الناس من أتى بمثل سيئاتهم ولو كانوا من عبدة الأوثان»^{٣٢} ويصف الأسقف المصري أنين أولئك الأسرى الذين مُثّل بهم وبكاءهم؛ إذ يُساقون مطرودين من الحصن يُشيعهم السباب. وإنه ليس بغريب مع ذلك من مثل الأسقف المصري أن يقول إن فتح الحصن للمسلمين لم يكن إلا عقاب الله على ما فعله الروم من الأفاعيل في القبط، ولو أن مثل هذا القول ليس مما يصح في الأدهان. على أن ذلك الأمر له معنى؛ إذ يدل

يوم أو يومين؛ لأنهم استطاعوا في عيد الفصح أن يرتكبوا فضائعهم التي ذكر أنهم ارتكبوها مع القبط المسجونين. ويجدر بنا أن نذكر أن ابن عبد الحكم يذكر خطابًا أرسله عمر بن الخطاب إلى عمرو يشكو فيه من إبطاء فتح الإسكندرية (ولعل المقصود إبطاء فتح بابلين)، وقد جاء في الخطاب قوله: وليكن ذلك (أي الهجوم) عند الزوال^(١) يوم الجمعة؛ فإنها ساعة تنزل الرحمة ووقت الإجابة.

وقد ذكر السيوطي هذا الخبر (صفحة ٦٢)، ونعلم أن هجوم الزبير كان وقت المساء. (المؤلف)

ترجم المؤلف لفظ «الزوال» في خطاب عمر خطأً بلفظ evening، ومعناه «المساء»، والمقصود طبعًا من الزوال وقت الظهر؛ أي وقت صلاة الجمعة، وهو الذي يعتقد المسلمون أنه وقت «تنزل الرحمة ووقت الإجابة»؛ وعلى ذلك يظهر لنا أن حجة المؤلف في الهامش السابق قائمة على خطأ. (المعرب)

^{٣٢} حنا النقيوسي، صفحة ٥٦٧.

فتح العرب لمصر

على ما كان بين شيعتي المذهبين المسيحيين من عداوة لا تُحل عُقدتها، بقيت في قلوبهم
لم تخب ولم تخدم نارها، مع ما ظهر من ثمار اختلافهم وعواقب تخاذلهم من فوز
الإسلام وعلو أمره.

الفصل التاسع عشر

السير إلى الإسكندرية

انتهى حصار بابليون في اليوم التاسع من أبريل سنة ٦٤١ بعد أن لبث سبعة أشهر، وهذا أمر قد ورد جلياً في أخبار العرب. على أن جُل مؤرخيهم إن لم يكونوا كلهم يخلطون الصلح الأخير الذي سلّمت به الروم الحصن بعد أن نُفي المقوقس من مصر، بالصلح الذي حدث قبل ذلك في أوّان الفيضان بعد بدء الحصار ببضعة أسابيع، وهو الذي عقده المقوقس ولم يُقرّه الإمبراطور. وإنّا نستطيع أن نتبيّن أصل ذلك الخطأ بعد أن انكشف لنا التاريخ الحقيقي، كما نستطيع أن نتبين ما نشأ عن ذلك الخطأ من خلط آخر لم يكن أقل منه شأنًا. فليس في التاريخ مواضع وقع عليها خلافٌ أشد مما وقع في أمر مصر، وهل كان فتحها عنوة أو صلحًا. ويقصد هؤلاء الكتاب بلفظ مصر أحياناً كل البلاد، وأحياناً حصن بابليون. وقد أوضحنا فيما سلف أن الحصن يمكن الاختلاف فيه؛ فقد وقع فيه حادثان؛ أحدهما فتح بالقوة؛ فإن الزبير علاه، وكان ذلك سبباً في تخذيل الروم وتسليمهم؛ وأما الآخر فإن الفتح لم يكن كله عنوة، بل إن حملة الزبير إنما أدّت إلى أن يُسلّم أهل الحصن ويُصالحوا. على أن قصارى الأمر لم يكن غير تسليم عن أمان و صلح، وقد بيّن الصلح للروم شرط الخروج؛ وعلى ذلك فلا مناص لنا من أن نُفند قول من يقول إن العرب فتكوا بمن كان في الحصن، فما ذلك إلا حديث خرافة أساسه قول من قال إن الحصن أخذ عنوة.^١

^١ جاء في كتاب ابن بطريق أنه بينما كان الجنود يتقهقرون إلى الروضة قتل منهم المسلمون وأسروا وغنموا، ويتفق معه المقرئ في أنه «قُتل كثير من الناس، وأسرت طائفة منهم». ومن المحتمل أن يكون قد حدث قتل، ولكن السيوطي يقول: «إن المسلمين فتحوا الحصن وقتلوا من فيه.» وهذه رواية مختلفة،

ولكن الصلح الذي أبرمَ عند بابليون لم يكن إلا عهدًا حربيًا، ولم يكن عقدًا سياسيًا؛ فقد رضي فيه عمرو بأن يشتري الحصن ويدفع ثمنًا له تأمين من كانوا فيه، وخروجهم منه بغير أن يُسلموا أو يدفعوا الجزية، وإنما دفع الجزية من بقي من أهل المدينة. وإذا كان ذلك العهد لا يمسُّ إلا مدينة مصر والحصن، فقد كانت الجزية قليلة ومؤقتة، فقال مؤرخ إنها كانت دينارًا لكل من جنود العرب ولباسًا،^٢ وكانوا في أشد الحاجة إليه. وهذا القول يتفق مع ما أورده مؤرخ آخر إذ قال:^٣ إنه قد بقي في مصر بعد فتح الحصن جماعة كبيرة من جنود القبط. فلما رأى هؤلاء ما كان عليه العرب من الرثاثة قالوا: «ما أرثُ العرب وأهونَ عليهم أنفسهم! ما رأينا مثلنا دان لهم.»^٤ فلما سمع عمرو مقالتهم دعا جماعة من كبارهم إلى وليمة فنحر جزورًا،^٥ وصنع لهم المرق بالماء والملح، وجعل ذلك أمامهم، وقد جلس القبط إلى جانب العرب، فجعل العرب ينهشون اللحم نهشًا، حتى بشع القبط ذلك وعادوا بغير أن يأكلوا. فلما كان اليوم الثاني أمر عمرو قوامه

وهو يذكر فوق ما ذكره أبو المحاسن؛ إذ قال: «عندما أخذ الحصن قُتل خلقٌ كثير.» ولا يمكن تصديق ما جاء في المقرئ والسيوطي أن عدد القتلى من الروم الذين أصابتهم سهام المسلمين بلغ ١٢٣٠٠ ممن كان بالحصن بعد انتهاء الحصار.

^٢ يذكر المقرئ حديثًا لابن وهب نقلًا عن عبد الرحمن بن شريح جاءت فيه هذه العبارة، وهي قريبة إلى الأذهان. وكانت الملابس عبارة عن جبّة وبرنس وعمامة وخفّين. فإذا قلنا إن عدد العرب كان عند ذلك قد نقص إلى ١٢٠٠، أمكن أن نفسر ما ذكره بعض الكُتاب من أن الجزية قد بلغ قدرها ١٢٠٠ دينار. ويُخطئ من يقول إن هذا هو مجموع الجزية التي فُرضت على مصر جميعها؛ وسبب ذلك أن اسم مصر يُطلق كما هو حادث في كثير من الأحوال على القطر كله، فيُسمّى باسم المدينة.

^٣ المقصود هو الطبري، وعندما يذكر الجنود القبط نظرًا أنه يقصد المصريين الذين كانوا في الجيش الروماني، وهم كتّبة «الحرس الوطني»، وهي كتّبة كانت موجودة بغير شك كما يدل عليه كتاب حنا النقيوسي. وإن العبارة التي ذكرها عمرو مُشيرًا للقرابة والنسب لا يكون لها معنى إذا قصد بها الروم، وإنه من العدل أن نذكر أن الطبري يذكر لفظ القبط في أحوال كثيرة لا يمكن أن يكون المقصود فيها غير الروم. وعلى كل حال ليست هذه القصة ذات شأن كبير غير أنها تُبين شيئًا من خلقِ عمرو.

^٤ نقلنا هذه الكلمة عن الطبري؛ لأن نصّه أقرب النصوص إلى المعنى الوارد في الأصل الإنجليزي، على أن المؤلف لم يذكر الموضوع الذي نقل عنه تلك القصة. (المعرب)

^٥ جاء في الطبري: «فأمر بجزر فذبحت ... إلخ.» وهذا أقرب إلى الأذهان بما جاء في الأصل الإنجليزي من أنه «نحر جزورًا»، وكذلك يقول الطبري إن الأكل إنما طاف على العرب وحدهم، ولم يذكر مشاركة القبط لهم. (المعرب)

أن يأتوا بألوان الطعام في مصر، وأن يهيئوا منها وليمة عظيمة، ففعلوا ذلك، وجاء أهل مصر فجلسوا إلى ذلك الطعام وأصابوا منه، فلما فرغوا من أكلهم قال عمرو للقبط: ^٦ «إنني أرعى لكم من العهد ما تستوجبه القرابة بيننا، وقد علمت أنكم ترون في أنفسكم أمراً تريدون به الخروج، فخشيت أن تهلكوا، فأريتكم كيف كان العرب في بلادهم وطعامهم من لحم الجزر، ثم حالهم بعد ذلك في أرضكم وقد رأوا ما فيها من ألوان الطعام الذي قد رأيتم. فهل تظنون أنهم يُسلمون هذا البلد ويعودون إلى ما كانوا فيه؟ إنهم يُسلمون قبل ذلك حياتهم ويُقاتلونكم على ذلك أشدَّ القتال، فلا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة، وادخلوا في الإسلام، أو ادفعوا الجزية وانصرفوا إلى قراكم.»^٧

وهذه القصة عجيبة؛ إذ إنها تُظهر جانباً آخر من الخلق يختلف عما سمعناه من قول عبادة بن الصامت من احتقار هذه الحياة ونعيمها، وهو القول الذي عجب له قيرس وردده. ولتلك القصة شأن آخر؛ وذلك أنها تدل دالة واضحة على أن بعض القبط أخذوا عند ذلك يختارون الإسلام ويُفضلون الدخول فيه على دفع الجزية؛ فقد رأى هؤلاء أن الإسلام يجعل لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، ويُساويهم بالفاتحين في شرف محلهم، ويجعلهم إخوانهم في كل شيء، يُسهم لهم في الفء، ولا يُفرض عليهم الجزاء. فكان في ذلك باعث قوي لكثير منهم على الدخول في الإسلام، لا سيما وقد طحن

^٦ قد راجعنا ما جاء في الطبري، وأثرنا أن ننقل عنه بعض نص الخبر، وفيه خلاف كبير وتصرف في اللفظ، ولكن لبَّ المعنى قريب من الأصل الإنجليزي. وقد جاء في الطبري ذكر يوم ثالث، وأن عمراً دعا فيه أهل مصر وعرض عليهم جنوده في السلاح. ولعل هذا أكبر ما في القصة مما قصد إليه عمرو، ولكن المؤلف لم يورد ذكر هذا العرض الحربي. وأما ما قاله عمرو بحسب رواية الطبري فهو: «إنني قد علمت أنكم قد رأيتم أنفسكم في شيء حين رأيتم اقتصاد العرب وهون تزجيتهم، فخشيت أن تهلكوا، فأحببت أن أريكم حالهم، وكيف كانت في أرضهم، ثم حالهم في أرضكم، ثم حالهم في الحرب، فظفروا بكم وذلك عيشهم، وقد كلبوا على بلادكم قبل أن ينالوا منها ما رأيتم في اليوم الثاني، فأحببت أن تعلموا أن من رأيتم في اليوم الثالث غير تارك عيش اليوم الثاني وراجع إلى عيش اليوم الأول.» (المعرب)

^٧ يذكر ابن الأثير رواية مخالفة لهذا الخبر؛ فإنه يقول إن عمراً علم أن القبط تكلّموا في العرب وفقرهم وخشونة عيشهم، فخشي أن يدفعهم ذلك إلى الثورة، فعزم على أن يُخيفهم بأن يُظهر لهم الفرق بين ترف مصر وخشونة عيش العرب، ويبين لهم أنهم بهذه الخشونة استطاعوا أن يغلبوا من هم أكثر منهم عدداً من جند عدوهم. وقد كان لهذا أثر كبير في المصريين، فقالوا إن العرب قوم لا يغلبون، وقد وطئونا تحت أقدامهم. فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب قال إن عمراً يُقاتل بالقول ويُقاتل غيره بالسيف. (المؤلف)

المقوقس عقيدتهم طحناً، وحطّم يقينهم باضطهاده. وكذلك دخل في الإسلام كثير من الروم، بعضهم جنود وبعضهم ممن حل في مصر منهم، وفي هؤلاء يقول حنا النقيوسي: «قومُ ارتدّوا عن دينهم المسيحي ودخلوا في دين البهائم.» وكان هؤلاء المسلمة يتظاهرون بأنهم من أشدّ الناس في أمر الدين، يدفعهم ذلك إلى مساعدة إخوانهم العرب المسلمين على استصفاء أموال المسيحيين الذين أخرجتهم الحرب من ديارهم، وصاروا يستبيحون لعنهم، ويصمونهم بأنهم «أعداء الله»^٨. ولكن هؤلاء الذين أسلموا لم يكونوا إلا قليلاً، وبقي جمهور القبط على دينهم يزدرون الذين خرجوا من نصرانيتهم، وينفرون من ذلك الدين الجديد الذي دخلوا فيه، وهذا ظاهر في قول الأسقف المصري «حنا». ويجدر بنا أن نُعيد هنا ما سبق لنا قوله، وذلك أن القبط في ذلك العصر لم يكن لهم زعيم يأترون بأمره، ولا جماعة يلزمونها؛ فلم تكن بهم قدرة على أن يتعاونوا على أمرهم، فكان الرجل منهم يرى لنفسه، وكانت الطائفة منهم يرون لأنفسهم بين حين وحين، ولكن لم يكن فيما بينهم تسانُد أو تعاوُن؛ إذ لم يكن لديهم سبيل إلى توحيد قصدهم أو التكاثر في السعي إليه؛ وعلى ذلك فمن أكبر الخطأ أن يقول قائل إن القبط عامتهم دخلوا في عهد الصلح الذي كتبه عمرو عند فتح بابليون؛ فإن ذلك العهد إنما دخل فيه أهل ذلك الموضع. على أن شروط ذلك الصلح نفسه عُرضت فيما بعدُ على من كانوا على كتب من تلك الناحية؛ فإن عبد الله بن حذافة السهمي سَيره عمرو إلى عين شمس ليُعامل أهل المدينة والكورة التي حولها.^٩ وهذا يدل على أن المسلمين عند فتحهم للمدينة أول مرة لم يأخذوا أمرها في يدهم ويُقيموا فيها حكم الإسلام.

^٨ حنا النقيوسي، صفحة ٥٦٠. وقد جاء في كتاب أبي صالح خيرٌ عجيب، وهو أن الجهة القريبة من مصر إلى الجنوب وكانت تُسمّى «الحمراء» زمناً طويلاً، سُميت كذلك لأنها موضع الراية الحمراء التي أقامها العرب عند فتحهم لمصر، وكان يجتمع حولها من يستأمن إلى المسلمين ويسير خلفهم (صفحة ١٠٢). ولكن ابن دقماق في وصفه أخبار مدينة الفسطاط يقول إن الحمراءات الثلاث كانت تُسمى بذلك لأن الروم كانوا يسكنونها؛ فقد كانت فيها خطط بلي بن عمر بن الحاف بن قضاة، وبني بحر وبني سلامات، ويشكر بن لحم وهذيل بن مدركة، وبني نيد، وبني الأرقق وكانوا من الروم (الجزء الرابع، صفحة ٥). ولست أدري ما العلاقة بين «الحمراء» وبين «الروم»، ولكن قد جاء في الكتاب أن هؤلاء الروم ويهودي اسمه «روبييل» ساروا من الشام إلى مصر، وكانوا من غير العرب من أهل الشام الذين أسلموا قبل وقعة اليرموك.

جاء في المقرئزي اسم «بني سلامان»، وليس «بني سلامات»؛ و«بني نبه» وليس «بني النيد». (المعرب) يظهر أن المؤلف لا يعرف أن العرب كانوا يُسمّون الرومان بالحر والصفير. (المعرب)

ولكن هذا الصلح أحدث في دولة الروم أثراً كبيراً، مع أنه لم يكن إلا صلحاً مقصوراً على جماعة صغيرة؛ وسبب ذلك مكانة ممفيس أو بابلون، فإنها وإن لم يبقَ لها المحل الأول في البلاد؛ إذ مضى عليها زمنٌ طويل وليست هي عاصمة البلاد؛ كانت لا تزال ذات شأنٍ عظيم؛ إذ كانت باب إقليم الصعيد وإقليم مصر السفلى، وكان حصنها منيعاً لا يكاد يُنال، فإذا هو وقع في يد عدو دانت له بلاد الصعيد جميعاً، وهابته بلاد مصر السفلى في الشمال. ولسنا ندري ماذا كان قُواد الروم يصنعون طول مدة الشتاء، وما الذي حملهم على أن يُخلوا ما بين المسلمين وبين الحصن حتى استطاعوا على مر الزمن أن يُنزلوا من فيه، ولكننا نعلم حق العلم أن الروم ضعفت قوتهم وخارت عزيمتهم عندما فتح العرب ذلك الحصن، في حين أن العرب زادوا قوة وجراً، وأصبح في يد عمرو ملك الفرما وبلييس وأثريب وعين شمس؛ فكان باسطاً سلطانه على الجانب الشرقي كله من مصر السفلى، فلما دان له الحصن صار سلطانه ثابتاً على مجمع النهرين، وجمع في يده أزمّة وادي النيل الأوسط، وتم له بذلك الشطر من فتح مصر.

وإننا نرى أن عمرو بن العاص بعدما فرغ من فتح الحصن أمر بإقامة الجسر من السفن في النهر، أو بقول آخر أمر بإعادة إقامته بين الحصن والروضة، وبين الروضة والجيزة، فوصل بذلك بين شاطئَي النهر، واستطاع أن يملك ناصيته ويُشرف على ما ينتقل فيه من السفن والبضائع. وهذا على خلاف ما جاء في كتب التاريخ؛ إذ جاء فيها أن عمراً أمر بذلك قبل فتح الحصن، وكان عمرو شديد الرغبة في أن يسير جنوده نحو الإسكندرية بعد أن طالّت مدة إقامتهم بالعسكر في مصر، وكان يعرف أنه لن تمرّ ثلاثة أشهر حتى يكون النيل قد أخذ يعود إليه مدّه وفيضه، فكان الوقت دونه غير متسع، وفي ضياعه مضيعة وخسارة، فأرسل إلى عمر بن الخطاب يصف له ما كان ويستمدّه، على حين شرع يُدبّر أمر المدينة التي فتحها وما حولها من إقليمها، وأخذ يُرمم بناء الحصن، وجعل فيه مسلحة من المسلمين عليهم خارجة بن حذافة السهمي.^٩ وما كان أعظم سرور عمرو؛ إذ رأى نفسه على ظهر جواده مرةً أخرى يسير مع جيشه إلى وجه جهاد،

^٩ أخذنا هذا عن البلاذري، والخبر بلا شكٍّ صحيح، وهو أصل الخلط بين أول فتح لهليوبوليس وبين خضوعها الأخير، وذلك الخلط هو الذي يُفسد رواية الطبري وغيره. وقد ذكر أبو المحاسن أن الناس الذين شملهم هذا العهد كانوا قليلين، وهم ٦٠٠٠ نفس، ولكنه يروي عن عبد الله بن لهيعة أنه قال إن الذين فُرضت عليهم الجزية كانوا ٨٠٠٠ (صفحة ١٩).

وقد جعلوا الحصن وراء ظهورهم، وساروا نحو الشمال يتبعون شاطئ الفرع الغربي للنيل، وتركّت خيمة القائد في مكانها؛ فإنه عندما أزمع السير وأمر الجند أن ينزعوا خيمته وجدوا في رأسها عش يمامة قد باضت، فقال عمرو: «لقد تحرّم هذا اليمام منا بمُتحرّم، فأقرُّوا هذا الفسقاط في موضعه حتى يُفرّخ ويطيّر.» وقيل إن عمراً ترك على الفسقاط حارساً يمنع تلك اليمامة أن يمسّها أحد بأذى.^{١١}

وليس من اليسير أن نصّف سير العرب في وقتهم ذاك؛ فإن ديوان حنا النقيوسي لا يذكر من حوادث تلك المدة إلا قطعاً من الأخبار لا نظام لها. وإذا نحن جمعنا تلك القطع وأردنا أن نجعل منها قصة متصلة، كان فيها اختلافاً كبير عما يرويه مؤرخو العرب. على أننا نستطيع أن نُوفّق بعض التوفيق بين تلك الروايات المتضاربة، لا سيّما وأننا نجد اتفاقاً عجيباً بينها في بعض المواضع.

ولا شك أن أول ما قصد إليه عمرو في سيره نحو الإسكندرية كان مدينة نقيوس، وكانت مدينة ذات شأن عظيم، وحصناً ذا منعة وقوة،^{١٢} وهي على الشاطئ الشرقي لفرع النيل الغربي الذي هو فرع رشيد على مسيرة يوم من حصن بابلليون، وعلى ساعتين من مدينة منوف، وكانت منوف إذ ذاك في ملك العرب، وكانت نقيوس فوق عظمها مدينة قديمة بها الآثار الجليّة من أيام الفراغة، وكانت مقرّاً لأحد كبار رءوس الدين المسيحي، ولها مكانة حربية كبرى في حفظ الطريق بين حصن بابلليون والإسكندرية؛ فكان لا بد للروم أن يجتمعوا هناك مرة أخرى للقاء العرب.

والظاهر أن عمراً ابتدأ سيره أولاً على الضفة الغربية للنهر من ناحية الصحراء؛ ففيها مجالٌ أوسع لخيله لا يعوقها هناك ما يعترض مصر السفلى من الترع الكثيرة. وكان الروم على توقّع أن يفعل ذلك فلاقوه هناك، وكان أول ما ألّتحموا بجيشه عند

^{١٠} قد سبق أن ذكرنا أن هذه العبارة التي ذكرها المؤرخون العرب قد دعمتها وثيقة تخلّفت من ذلك العصر، رقم ٥٥٣ من مجموعة Karabacek، وهي Papyrus Ergherzog Rainer. Fuhrer durch die Ausstellung.

^{١١} قد أوردنا رواية ياقوت لهذا الخبر المعروف، وهي تتفق مع الوقت الذي ترك فيه عمرو حصن بابلليون، وهو آخر أبريل. وإنّا لنتبين في تلك الرواية صورة الحقيقة والصدق؛ فقد كان الجوار والاعتصام به مقدساً عند المسلمين، ولو كان المستجير عدواً.

^{١٢} قد بيّنا في [الفصل الثاني: النضال من أجل مصر، الهامش رقم ٦] أن موضع نقيوس القديمة هو القرية الحديثة المسماة «شباشير»، وهي في الشمال الغربي من منوف على نهر النيل.

مدينة قديمة معروفة، وهي «طرنوتي»، أو «طرنوط»، أو كما يُسميها العرب «الطرانة»، وكان في تلك المدينة فرصة يُعبر النيل عندها في الذهاب إلى الإسكندرية،^{١٣} وفيها كذلك بدء الطريق المؤدية إلى أديرة القبط في صحراء لوبيا؛ فكان لا بد للروم على ذلك من أن يقفوا وقفة في الدفاع عنها. فقاتلوا العرب هناك،^{١٤} وأبْلَوْا بلاءً حسناً، غير أنهم انهزموا، واستطاع عمرو أن يستأنف السير إلى مدينة نقيوس.

وقد مرَّ بنا أن مدينة نقيوس على الشاطئ الشرقي للنهر على مقربة من الموضع الذي تتصل فيه بالنيل التربة التي بين أثريب ومنوف، وكان عمرو لا يستطيع أن يتركها على جانبه ويسير عنها؛ إذ هي حصنٌ منيع، فعبر النهر إليها، حتى إذا ما فتحها عاد إلى الغرب وواصل السير. وكانت تلك فرصة دون القائد الروماني «تيودور» إذا أراد المناجزة، ولكنه لم يغتتمها، فلم يخرج للعرب بنفسه في عامة جيشه، بل أرسل القائد الجبان الضعيف «دومنتيانوس» ليزود عن نقيوس، وبعث معه كتيبةً ضعيفة. وكان عند «دومنتيانوس» كثير من السفن قد أعدها لكي يُدافع بها عن المدينة، أو لكي يهبط بها على جيش عمرو في أثناء عبوره للنهر، وكان عمرو لا بد له من عبور النيل إذا فتح المدينة، وإذا هو فشل ولم يفتحها كان أغلب الظن أنه يُحاول العبور. غير أن قائد الروم عندما رأى المسلمين على كُتَب منه خانه جَنَانه، وترك جيشه وسفنه، ولاذ في سفينة هارباً نحو الإسكندرية. فلما رأى الجنود أن قائدهم يفرُّ عنهم ذلك الفرار وضعوا سلاحهم، وهبطوا إلى التربة سراعاً^{١٥} وقد أذهلهم الخوف، يريدون أن يقتحموها أو يبلغوا السفن فيها، ولكن عَدْوَى خوفهم أَعَدَّت نوتية السفن فلم يأبهاوا لشيء إلا لسلامتهم، فحملوا سفنهم مُسرعين، وهبطوا بها إلى الشمال يطلبون النجاة، فعمد كلُّ منهم إلى قريته، وعند

^{١٣} انظر كتاب أميلنو Geog. Copte صفحة ٤٩٣. وقد جاء فيه: «كان هناك الموضع الذي عزم أباتيرون أن يعبر فيه النيل في مجيئه من الإسكندرية إلى حصن بابليون في مصر». وقد ذكر فيه المراجع الأخرى.

^{١٤} قد ذكر ياقوت هذه الوقعة، وقال إن عمرًا حارب الروم في وقعة عند «طرنوط». وقد أخطأ المقرئ في خطأً غريباً في ذلك الأمر؛ فإنه عندما ذكر سير عمرو من بابليون إلى الإسكندرية قال (الجزء الأول، صفحة ١٦٣، طبعة بولاق): «فلم يرَ أحداً حتى بلغ مريوط، فلقي فيها طائفة من الروم». ثم قال بعد بضعة أسطر من ذلك: إن عمرًا بقي في مريوط في حين كانت طلائعُه عند كوم شريك. ويمكن أن يُصحَّح ذلك الخطأ بأن نجعل «طرنوط» محل «مريوط»، وهو الصحيح. وهذا الخطأ يُوضح لنا نوع الخطأ الذي يُضلل التاريخ من جرَّاء تحريف الكتاب أو النسخ الذين يجهلون وصف البلاد.

^{١٥} هذا الوصف يدل على أن التربة كانت في شمال نقيوس، ويثبت أن موضع نقيوس هو شبشير.

ذلك طلع العرب على جنود الروم وهم في الماء بغير سلاح فقتلوهم عن آخرهم، فلم ينجُ منهم إلا رجلٌ اسمه «زكريا» بدت منه شجاعةٌ عظيمةٌ عند ذلك، ولعل نجاته كانت إما بدا منه من الشجاعة، ثم دخل العرب المدينة من غير مقاومة؛ إذ لم يكن فيها جنديٌّ واحد يقف في سبيلهم، ومع ذلك فقد أوقعوا بأهلها وقعةً عظيمة. قال حنا النقيوسي: «فقتلوا كل من وجدوه في الطريق من أهلها، ولم ينجُ من دخل في الكنائس لائذًا، ولم يدعوا رجلًا ولا امرأة ولا طفلًا،^{١٦} ثم انتشروا فيما حول نقيوس من البلاد، فنهبوا فيها وقتلوا كل من وجدوه بها. فلما دخلوا مدينة «صونا» وجدوا بها «اسكوتائوس» وعيلته، وكان يمتُّ بالقرابة إلى القائد «تيودور»، وكان مُختبئًا في حائط كرم مع أهله، فوضعوا فيهم السيف فلم يُبقوا على أحد منهم، ولكن يجدر بنا أن نُسدل الستار على ما كان؛ فإنه لا يتيسر لنا أن نسرِد كل ما كان من المسلمين من المظالم بعد أن أخذوا جزيرة نقيوس في يوم الأحد، وهو الثامن عشر من شهر «جنبوت» في السنة الخامسة عشرة من سني الدورة.»^{١٧} ويقع ذلك التاريخ في اليوم الثالث عشر من شهر مايو سنة ٦٤١.

وقد أثبتنا هنا نص قول الأسقف القبطي؛ لأنه يدل على ما كان عليه القبط من قلة حب للعرب الفاتحين، ولكي نُظهر أنهم ما كان لهم أن يُحبوهم وقد كان منهم ما كان. وقد كان نقيوس مَعقلًا من معاقل الدين القبطي، ولا شك أن الناس كانوا مع ما نزل بهم من الاضطهاد لا يزالون على عقيدتهم يُضمرُونها في قلوبهم، ولو أظهرُوا الخروج منها تقيّةً لما نالهم من عسف قيرس. وكان العرب في وقعتهم لم يفرّقوا بين قبطي ورومي، وليس فيما وصلنا من أخبار ذلك لفظٌ واحد يدل على أن القبط كان لهم شأنٌ آخر في معاملة العرب، وكذلك ليس من شك في أن الشقاق والاضطراب قد دهما

^{١٦} أغلب الظن أن هذه مبالغة من الكاتب «حنا النقيوسي»، دفعته إليها غيرته وحقده على الغالبين من العرب؛ إذ كان من أول أصول العرب في الحرب ألا يقتلوا من استسلم، وألا يقتلوا امرأة ولا شيخًا ولا طفلًا، يأمرهم بذلك دينهم، ويحضُّهم عليه أمر خلفائهم الأولين إلى القواد والجنود. (المعرب)

^{١٧} حنا النقيوسي، صفحة ٥٦٨. ولأجل معرفة التاريخ يُرجع إلى الذيل الرابع لكتابتنا هذا. وقد قال زوتنبرج إن اسم المدينة هو «صا»، ولكن «صا» هي مدينة «سايس» القديمة، وهي في الشمال عند دمنهور، وكانت لا تصل إليها يد العرب عند ذلك. وقد جاء في عنوان ذلك الفصل أن اسم المدينة هو «صونا»، وقد أخذنا هذا الاسم وأخذنا اسم Esquâtâos الذي ذكره زوتنبرج فجعلناه Scutoeus؛ فإنه كان لا بد من وجود حرف متحرك في أول الكلمة حتى يمكن نطقها في اللغة العربية، وقد نُقل كتاب حنا إلى الأثيوبية عن اللغة العربية.

البلاد واجتاحها كما يجتاح الطاعون الأرض، فلم يمضِ طويل زمن حتى عمت الفوضى واندفع لهيب الحرب الأهلية بين أهل مصر، فكان ذلك ضغطاً على إِبالة، فانقسمت مصر السفلى إلى حزبين؛ حزب مع الروم، وحزب يريد أن يتفق مع العرب. ولسنا ندري إذا كان الفارق بين ذينك الحزبين فارقاً من جنس أو من مذهب أو من تشيعٍ سياسي، على أننا نرجح الرأي الأخير. وقد أصبح من الأمور المعتادة في ذلك النضال بين الحزبين أن يتقاتل الناس وينهب بعضهم بعضاً أو يحرقوا البلاد، في حين كان العرب ينظرون إلى كلا الحزبين نظرة الازدراء، ولا يأمنون لأيهما، ولا يتعاهدون مع أحد منهما. ولما فُتحت مدينة نقيوس،^{١٨} وتفرقت السفن الرومانية التي كانت بالنيل هناك، أصبح الطريق خالياً من العقبات دونهم إذا شاءوا السير إلى الإسكندرية، وكان جيش الروم عند ذلك يقوده «تيودور»، ويتراجع به شيئاً فشيئاً نحو تلك العاصمة. وأقام عمرو في نقيوس بضعة أيام ثم عبر النيل إلى الغرب، ولكنه قبل أن يستأنف سيره أرسل أحد رجاله وهو شريك ليتتبع العدو المنهزم، وكان الطريق على جانب النيل الأيسر مما يلي الصحراء، وكان دهساً للخيول، فلحقت طلائع المسلمين بالروم عند موضع على ستة عشر ميلاً إلى الشمال من الطرانة، ولكن المسلمين وجدوا عدوهم أكثر عدداً مما كانوا يحسبون، فلم يستطيعوا أن يهزمهم بحملتهم الأولى، بل لقد قيل إن القتال استمر ثلاثة أيام، واستطاع الروم مدةً أن يردوا العرب ويُلجئوهم إلى نهدٍ من الأرض ظلوا عليه حيناً، والروم تحمل عليهم حملاتٍ شديدة، وقد أحاطوا بهم من كل جانب. فلما رأى شريك ما يُحْدق بالمسلمين من الخطر بعث مالك بن ناعمة ليخرج على فرس له أشقر لا يُشَقُّ له غبار، وأمره أن يقتحم العدو أو يدور حوله حتى يأتي عمرو بن العاص فيحمل إليه النبأ، ففعل مالك ذلك، وأراد جماعة من الروم أن يلحقوا به فأعجزهم. ولما بلغ عمرًا ما يُهدد شريكاً من الخطر أرسل إليه الإمداد سريعاً. وقيل إن العدو فرَّ هارباً عندما بلغه مجيء ذلك الإمداد. ومهما يكن من أمره فقد نجا شريك مما كان فيه، ولم يستطع الروم أن يغلّبوا تلك الجريدة العربية، فأضاعوا بذلك فرصة كما أضاعوا من قبل كل فرصة أتاحها الحظ لهم. وقد سُمِّي ذلك الموضع الذي وقع القتال فيه باسم القائد العربي؛ فهو معروف إلى اليوم باسم «كوم شريك».^{١٩}

^{١٨} لا يعرف المؤرخون العرب شيئاً عن هذا الحادث، وهم يمزّون عليه بغير ذكر شيء عنه. وأما موقعة نقيوس التي جاء ذكرها في كتاب ياقوت فهي الموقعة التي حدثت في أثناء ثورة منويل.

وسار عمرو يدفع العدو أمامه، ولعله سار إلى الشمال الغربي على جانب التربة التي تلي الصحراء حتى بلغ الدلنجات، ومنها سار إلى الشمال في تجاه دمنهور، فوجد الروم مرةً أخرى يعترضون سبيله عند سنطيس،^{٢٠} وهي على ستة أميال في جنوب دمنهور، ووقعت هناك وقعةٌ شديدة انهزم فيها الروم وتقهقروا أمام العرب، ولم يُحاولوا أن يوقفوا لعدوهم في دمنهور أو يملكوها، بل تدافعوا نحو الشمال، فانتهى بهم الانهزام إلى الطريق الأعظم المؤدي إلى الإسكندرية، فعبروا التربة وكانت عند ذلك لا يكاد يوجد بها شيء من الماء، ثم ساروا حتى أظلمهم حصن «كريون» بعد مسيرة نحو عشرين ميلاً، وكانت مدينة «كريون» آخر سلسلة من الحصون بين حصن «بابلليون» والإسكندرية، وكان لها شأنٌ عظيم في تجارة القمح سوى ما كان لها من خطرٍ عظيم في الحرب؛ إذ كانت تُشرف على التربة التي عليها جُل اعتماد الإسكندرية في طعامها وشرابها، ولكن حصونها لم تكن في المنعة على مثل ما كان عليه حصن بابلليون ولا ما كان عليه حصن نقيوس،^{٢١} مع أن الروم رمّموا حصونها وزادوها قوة. ومهما يكن من الأمر فقد عزم

^{١٩} نقلنا هذا الخبر عن المقرئ، ويظهر أنه ينقل عن ابن عبد الحكم. وقد جاء في Ockley ذلك الاسم الغريب «كرام الشريك» على أنه اسم الموضع، ولكن كل ما ذكره ذلك المؤلف عن فتح العرب خلط وتحريف وتحوير يُضارع ما جاء به المؤرخون العرب. ويُسمى ابن بطريق ذلك الموضع باسم «كرم شريك»، ولكن من المستبعد أن يكون قد وُجد كرم هناك.

^{٢٠} جاء اسم هذا الموضع في المقرئ هكذا «سنطيس»، وجاء ذلك الاسم في ترجمة ابن بطريق هكذا Salstan، وهو تحريفٌ ظاهر. وقد قال Weil عند ذكره ذلك الاسم سنطيس إنه لا بد أن يكون «سمياتيس»، أو كما زعم Ewald أنه «سنطيس». ولا شك أن الاسم الأخير هو الصحيح، وسنطيس قرية كبيرة في نحو منتصف المسافة بين كريون وكوم شريك.

^{٢١} فيما يتعلق باسم كريون انظر أميلنو Geog. Copte، صفحة ٢١٧، وفيه يذكر الصورة القبطية xepex والاسم اليوناني (انظر) (*٢٦) (كذا)، ولكنه لا يذكر الاسم الأشهر، وهو Choereum. وجاء في حنا النقيوسي فصل ٦٧ أن التربة العذبة (ويُسميها في عنوان الفصل تربة كريون) قد حفرتها كليوبترا. ويقول بروكوبيوس في كتابه The Buildings of Justinian إن النيل لا يجري إلى الإسكندرية، ولكنه بعد مدينة «كيريوم» يعرج إلى اليسار. وقد حفر القدماء مجرىً عميقاً من «كيريوم»، وأجروا فيه جزءاً من ماء النيل ليصل إلى بحيرة «مارية»، وليس هذا المجرى صالحاً في أي جزء من أجزائه لسير السفن الكبرى؛ فالقمح يُنقل في «كيريوم» من السفن الكبرى إلى قوارب تحمله إلى الإسكندرية. Palestine Pilgrims. Text Soc. (الجزء الثاني، صفحة ١٥٢). ويقول حنا على وجه التخصيص إن تربة كليوبترا كانت صالحة للسفن الكبار، ولكن السير فيها كان بحسب حال الماء. وقال ابن حوقل

«تيودور» على أن يقف هناك وقفته الأخيرة، ولم يكن في وسعه أن يختار مكاناً أليق من ذلك؛ فكانت حصون المدينة تُساعد الجنود وتشدُّ أزرهم، وكان جنوده أكثر عدداً من العدو، وكانت التربة تحميهم من بين أيديهم، وكان البطريق من ورائهم يُفزي إلى الإسكندرية، ومن السهل عليهم حفظه.

وقد قاتل جنود الروم في هذا الوقت قتالاً شديداً، حتى شهد بذلك مؤرخو المسلمين أنفسهم، ولم يخذلهم ما أصابهم من قبل من النكبات من سقوط بابليون ونقيوس في يد عدوهم، ولا ما حل بهم من خيانة بعض قوادهم أو جبنائهم، ولم يكن الروم في قلة؛ إذ اتتهم الأمداد من وراء البحر من «قسطنطينية»، وكان قائدهم «تيودور» غير متهم في شجاعته ولا إقدامه في القتال، غير أنه لم يكن قائداً ذا رأي في الحرب. وقد عرف الناس جميعاً فيما يُحيط بذلك الموضع، كما عرف الجنود الذين كانوا بالإسكندرية أن ذلك اليوم، يوم كريون، له ما بعده، فأُتت الكتائب تترى من كل مكان إلى لواء الروم من سنطيس ومن مدائن أبعد منها، مثل «خيس» و«سحا» و«بلهيب»^{٢٢}. ولم تكن تلك الوقعة قتال يوم انجلي عن مصير «كريون»، بل كان قتالاً شديداً استمر بضعة عشر

إن «كريون» كانت في أيامه مدينة عظيمة جميلة على ضفتي ترعة الإسكندرية، وكان التجار يركبون منها القوارب إلى القسطاط في وقت الصيف إذا علا النيل ... وفي المدينة حاكم تحت إمرته مسلحة من الفرسان والمشاة (عن كاترمير Mem. Geog. et Hist. الجزء الأول، صفحة ٤١٩).

^{٢٢} نقلنا هذا عن البلاذري (صفحة ٢١٠)، وهو يجمع القبط والروم في معركة كريون. أما سخا فهي بين فرعي النيل على نحو عشرين ميلاً في الشمال الغربي من سمنود. ولا نستطيع أن نجد موضعاً في خرائط مصر الحديثة يُشبه اسمه اسم بلهيب (أو بلهيب كما جاء في ياقوت، وهو أصح)، وهذا وفق الاسم القبطي ΠΕΛΛΗΝ، لكن الموضع كان معروفاً، وحدثت فيه ثورة للقبط سنة ١٥٦ هجرية (كاترمير Recherches، صفحة ١٩٨)، وقد بحث كاترمير في موضعها في Obs. Sur Quelques points de la Geog. de L'Ég. (صفحة ٤٥ وما بعدها)، وهو يُبين أن ابن حوقل يجعلها على ست «ساكات» إلى الشمال من سندیون على نهر النيل عند ملتقى فرع صغير بفرع رشيد. فإذا جعلنا الـ «ساك» نحو ميل وربع كانت بلهيب (كما جاء في كاترمير) على مقربة من منطوبس كما يُسميها هو، ولكن الاسم الموجود على خريطة الدومين هو «منطوبس». ومن الظاهر أن بلهيب كانت على الجانب الغربي للنهر وليست على الشرقي، وقد زال الفرع الصغير من زمن طويل، وصار موضعه مُستنقعاً، ولكن هناك قرية صغيرة اسمها «دبي» في الموضع المطلوب، ولعل هذا الاسم صدى للاسم القديم «بلهيب»، وهي عند ثنية النهر على نحو عشرة أميال أو اثني عشر ميلاً إلى جنوب رشيد. وقد أخطأ أميلنو Geog. Copte في صفحة ٣١٤؛ إذ قال إن الملتقى الذي ذكره ابن حوقل كان قديماً عند مدينة «ديروط»؛ فإن ديروط قريبة من «سندیون»، ولو أنها على الناحية الأخرى من النهر. ولعل أميلنو لم يُحسن قراءة كاترمير. وكانت

يومًا، وحدث في وقت من أوقاته أن وردان مولى عمرو المعروف كان يحمل لواء المسلمين، فأصاب عبد الله بن عمرو جراحةً شديدة وكان إلى جانبه، فأجهضته شدة القتال، فسأله أن يرتد قليلًا يطلب الروح، فقال له وردان: «الروح تريد؟ الروح أمامك وليس خلفك.» ثم أقبلًا على القتال. فلما سمع عمرو بما أصاب ولده بعث إليه من يسأل عن حاله، فتمثل عبد الله بأبيات من الشعر^{٢٣} يُطمئن بها والده. فلما سمع عمرو بذلك قال: «إنه ابني حقًا.» وحمل المسلمون^{٢٤} مرة بعد مرة حملاتٍ شديدة، ولكن الفتح أبطأ عليهم، وصلى عمرو بالناس صلاة الخوف. ويلوح لنا أن تلك الواقعة لم تكن نصرًا لإحدى الطائفتين، بل تساوت فيها الكفتان، ولكن مؤرخي العرب يقولون إنها كانت نصرًا عظيمًا للمسلمين. ومهما يكن من الأمر فلا شك في أن المسلمين لاقوا نصرًا بعد قتالهم في تلك الأيام العشرة؛ وذلك أنهم استطاعوا أن يفتحوا مدينة كريون وحصنها وهزموا الروم عنها. ولا نستطيع أن نقول شيئًا عما حدث بعد ذلك في ارتداد تيودور؛ فلا ندري أكان ارتداد جنوده انهزامًا لا يلوون فيه على شيء حتى بلغوا أبواب الإسكندرية، أم كان تقهقرًا وثيْدًا في نظام؟ على أن ديوان «حنا النقيوسي» يُشتَمُّ منه أن التقهقر كان وثيْدًا، وهو لعمري قول لا يُتهم صاحبه.

ولا بد قد خسرت الطائفتان كلتاهما في ذلك القتال بين الطرانة وكريون خسارةً كبرى، وكان الروم أقدر على احتمال تلك الخسارة من العرب. وإذا نحن حسبنا ما تركه العرب من المسالحي في «بابلين» وسواها من بلاد مصر السلفي، يتضح لنا أن عمرًا ما كان ليستطيع السير إلى الإسكندرية ما لم تكن قد أتته أمدادٌ عظيمة في الشتاء المنصرم

خيس في جوار دمياط. انظر كاترمير. Mem. Geog. et Hist. الجزء الأول، صفحة ٣٣٧. ويذكر ياقوت «فرطسا» أو «قرطسا» بين البلاد التي قاومت عمرًا، ثم يقول إن عمرًا صالح «بلهيب».
^{٢٣} جاء في المقرئزي أنه تمثل بهذا البيت وحده:

أقول لها إذا جشأت وجاشت رويك تُحمدي أو تستريحي

ثم ذكر الأبيات التي من بينها هذا البيت، ونسبها إلى قائلها عمرو بن الأطنابة. (المعرب)
^{٢٤} ذكر المقرئزي هذا الخبر، وهو الذي أخذنا عنه مدة الأيام العشرة للقتال، ولم يذكر البلاذري إلا وقعة عند كريون. وأما حنا النقيوسي فمن سوء الحظ أنه قد أجمل هنا واختصر، فقال إن عمرًا أرسل جيشًا عظيمًا من المسلمين إلى الإسكندرية فملكوا كريون، فسار من فيها مع قائدهم تيودور إلى الإسكندرية.

أو في الربيع، فلم يكن ليجرؤ أن يطَّلِع على الإسكندرية بأقل من خمسة عشر ألفاً. وإنه لأقرب للحق أن نجعل عدد جيشه عند ذلك عشرين ألفاً. ولما فتح العرب كربون خلا أمامهم الطريق إلى الإسكندرية، ولم يُبطئ عمرو إلا ريثما يستريح جنده من عناء القتال الأخير، ثم سار في سبيله، ولم يلقَ كيِّداً حتى بلغ الإسكندرية.

ولا بد أن كثيرين ممن كان في جيش العرب عند ذلك رأوا جميل المدائن في فلسطين والشام مثل أذاسة ودمشق وبيت المقدس، وقد يكون منهم من وقعت عينه على أنطاكية الشهيرة، أو رأى عجائب تَدْمُر، ولكن ذلك كله لم يكن شيئاً إذا قيس بعظمة المدينة التي تَبَدَّت لهم عند ذلك، وهي عظمةً بارعةً نادرة تتجلى لهم إذ يسرون بين الحقائق وحوائط الكروم والأديرة الكثيرة بأرباضها؛ فقد كانت الإسكندرية حتى في القرن السابع أجمل مدائن العالم وأبهاها، فلم تُبدع يد البناء قبلها ولا بعدها شيئاً يعدها، اللهم إلا روما وقرطاجنة القديمتين. فما سرحت العين لا تقع إلا على أسوار وحصون لا نظير لها، بقيت بعد ذلك قروناً وهي مثار إعجاب من رآها من أهل الأسفار، وكانت تُشرف وراء هذه الأسوار والحصون بدائع من قباب ومن عُمَد، بعضها أسطواني وبعضها مربع (مما يُسمَّى بالمسلَّات) تقوم فوق قواعدها، ومن تماثيل ومعابد وقصور تتلأأ وتتألق. فإذا ما تياسرت^{٢٥} رأيت دون ذلك معبد السرابيوم وقد أناف بسقفه المذهب، والقلعة التي كان يُشرف فوقها عمود دقلديانوس.^{٢٦} فإذا ما تيامنت بدت لك الكنيسة العظمى كنيسة القديس مرقس، تليها العُمد المربعة التي سُميت «مسَلَّات كليوبترا»،^{٢٧} وكانت عند ذلك قد عُمِّرت نيفاً وألفي عام، وذلك ضِعفاً عمر المدينة نفسها. وفيما بين يسارك ويمينك كان البناء الجليل يبدو ظاهره مُشرقاً، ويلوح من ورائه ذلك الأثر العظيم المعروف باسم «فاروس»، وكان الناس يعدُّونه إحدى العجائب السبع في العالم، وحُقَّ لهم أن يفعلوا. وما كان هذا الجلال الفائق والجمال البارِع وما يبدو من عظمتِه وقوَّتِه إلا ليقع من قلوب غُزاة الصحراء موقعاً عجباً، وقد رأوا ما رأوا من المدينة التي جاءوا يفتحونها.^{٢٨}

^{٢٥} جاء العرب إلى المدينة من ناحية الجنوب الشرقي.

^{٢٦} البرهان على أن العمود المعروف بعمود بومبي كان على القلعة ما قام به من البحث حديثاً المسيو «بوتي» مدير المتحف الإسكندري.

^{٢٧} كان مقدوراً لهذه المسَلَّات أن يسلبها البريطانيون والأمريكانيون من مصر، وإحداها اليوم على شاطئ نهر التايمز، والأخرى في نيويورك، وكانتا حُمِلتا من هليوبوليس قديماً في أيام أغسطس، وكان علو الواحدة منها ٦٨ قدماً، فكان أعلاها على الأقل يمكن رؤيته على مسافة من خارج الأسوار.

وكانت مسلحة المدينة عند ذلك نحوًا من خمسين ألفًا، وكانت قواتٌ وفيرة فيها؛ إذ هي على البحر، ولم يكن فيه للمسلمين بعدُ سفينةٌ واحدة تنقص من سلطان الإمبراطور عليه، وكانت الأسوار منيعةً تحميها الآلات القوية، وهي الآلات التي رأيناها في زمن «نيقتاس» تفتك بأسطول العدو في النهر وتغرق سفنه، ولم يكن عند العرب شيء من آلات الحصار؛ إذ لم يستطيعوا نقل ما غنموه منها قبل ذلك من الروم، ولم تكن لهم خبرة ودراية في فنون الحصار وحربه؛ وعلى هذا كان في يد الروم من العدة والعدد ما يستطيعون به أن يقووا على حرب فرسان المسلمين، وليس لهم من العدة إلا سقيمها. على أن العرب كانوا قبل ذلك قد فتحوا الفتوح العجيبة في مصر والشام، فلم تقف دونهم حصونها، فكانوا كلما ذكروا ذلك امتلأ قلبهم إيمانًا وقوة، ووثقوا من أن العاقبة لهم، ولكن ذلك الإيمان كان بطيء الأثر؛ فإن عمرًا عندما حمل بجيشه أول مقدمة على أسوار المدينة كانت حملته طائشة غير موقفة، فرمت مجانيق الروم من فوق الأسوار على جنده وابلًا من الحجارة العظيمة، فارتدوا باعدين عن مدى رميها، ولم يجروا بعد ذلك على أن يتعرضوا لقذائفها، وقنع المسلمون أن يجعلوا عسكرهم بعيدًا عن منازلها، وانتظروا أن يتجرأ عدوهم ويحملة التهور على الخروج إليهم. وليس في أيدينا من الأخبار الموثوق بها ما يدل على وقوع قتال من هذا القبيل؛ فليس في ديوان «حنا النقيوسي»^{٢٩} شيء آخر في وصف القتال بالإسكندرية سوى ما

^{٢٨} تُروى قصة أن عمرو بن العاص جاء الإسكندرية قبل ذلك؛ فقد قيل إنه في صغره أنجى حياة شمسًا رومي مرتين؛ فمرة أنجاه بأن أعطاه ماءً وقد أشرف على الهلاك عطشًا، وأنجاه مرةً أخرى بأن قتل أفعى كانت على وشك أن تلسعه في نومه. فوعده الشمس بأن يُعطيه ألفي قطعة ذهبية (١٠٠٠ جنيه) جزاءً له على إحسانه إذا هو جاء معه إلى الإسكندرية، فصحبه عمرو على ذلك، فلما كان في المدينة وجد قومًا يلعبون بكرة عليها نقش التاج في ميدان السباق، فاشترك معهم، ووقعت الكرة في كفه. وقد روى مؤرخو العرب أن هذا شيء لم يحدث من قبل لأحد إلا صار حاكم مصر. ولم تكن تلك الجائزة أقل أجزاء القصة نصيبًا من الخيال؛ فإن عمرًا قد يكون زار مصر من قبل من أجل تجارته، وقد يكون اشترك في لعب بالكرة يُسمى فيه الظافر «ملكا». ويمكن أن نقرأ هذه القصة في كتابي Weil, Ockley، وهي منقولة عن ابن عبد الحكم، وقد أخذها المقرئ من مفضلة. وتروى رواية أخرى تجعل لقاء عمرو للشمس في بيت المقدس، وأخرى تجعل ذلك بقرب الإسكندرية. وقد جاء في أبي صالح (صفحة ٧٥): «وقد زار عمرو مصر من قبل في أيام الجاهلية، وعرف الطرق المؤدية إليها منذ كان يُتاجر هناك مع رجل من قریش». وهذا أقرب إلى الحقيقة. ونجد خبر المقرئ في كتاب الخطط، الجزء الأول، صفحة ١٥٨.

ذكرناه من تهوّر عمرو في حملته الأولى، وما أصاب العرب من فعل المجانيق التي لم يُطيقوا عليه صبراً فارتدّوا، ولا نستطيع أن نفهم من ذلك الإغفال إلا أمراً واحداً، وهو أنه لم يكن ثمة حصار للإسكندرية بالمعنى الصحيح؛ فقد كان البحر يحمي المدينة من جهة الشمال، وكانت التربة وبحيرة مريوط تحميها من الجنوب، وكان إلى غربها ترعة «الثعبان»، فلم يبقَ من فرج إلا شرقها وجنوبها الشرقي، ولم يستطع المحاصرون أن يقتربوا من الأسوار من ذلك الفرج، فلم يكن لهم بد من أن يقنعوا بالوقوف والرصد، ولم يكن رصدهم تاماً ولا مُجزيّاً؛ وعلى ذلك لم يتحقق للعرب حصار المدينة حتى من جانب البر. ومع ذلك فقد كان لوقوف العرب بعسكرهم على كُتُب من المدينة أثرٌ كبير؛ إذ كانوا هناك يُحادّون الروم ويقطعون صلتهم بسائر البلاد. ولسنا نعرف عين الموضع الذي كان فيه عسكرهم؛ فإن تعيين ذلك من أشق الأمور؛ فقد قال السيوطي إنه كان «فيما بين الحلوة وقصر فارس وما بعده». وقصر فارس كان في الجهة الشرقية.^{٢٠} ولعلّ الفرس قد بنّوه ليستعينوا به على الحصار؛ فإننا نعرف أن دقلديانوس لم يستطع أن يُحدِث أثراً في حصون المدينة حتى بنى قلعة في شرقها،^{٢١} ولكنه مع ذلك لم يستطع أن يقتحم المدينة وأسوارها المنيعة التي لا تكاد تُنال إلا بجيشٍ قوي ظل على الحصار زمناً طويلاً، وكان في داخل المدينة خونة يُساعدونه؛ فلا بد لنا من أن نقول إن المسلمين عجزوا عن أن يقوموا بعملٍ ما، وقنعوا بالوقوف والمُرابطة في عسكرهم، ولم يكن عسكرهم حيث كان إلا مَرصداً يرقبون فيه عدوهم. ولَعَمْرِي إننا لفي شك من أن العرب أقاموا عسكراً في جوار الإسكندرية، فلعلهم لم يبعدوا به عن مدينة كريون.

مضى عند ذلك أكثر شهر يونيو ولم يكن قائد العرب بالرجل الذي يُخادع نفسه عن المدينة، ويُعلل نفسه باستطاعة فتحها عنوة؛ فقد علم حق العلم أنه لن يستطيع أخذها

^{٢٠} صفحة ٥٧٠.

^{٢١} انظر ما سبق والقول الذي أشرنا إليه من قول ابن العبري. وقد اتفق أبو الفداء مع السيوطي، في حين أن ابن عبد الحكم يقول إن العرب بعد أن أقاموا في الحلوة شهرين ساروا إلى المقس على الجانب الغربي.

^{٢١} حنا النقيوسي، صفحة ٤١٧، وأقواله جديرة بالذكر: «ولم ينجح في أخذ الإسكندرية إلا بعد أن بنى قلعة المدينة، وأقام هناك مدةً طويلة، ثم أتى إليه بعض أهل المدينة ودلّوه على موضعٍ يدخل منه إليها، ولكنه لم يستطع أن يقضي على مقاومة المدينة إلا بجيشٍ كبير بعد عناءٍ شديد.»

بالهجوم، وإنما كان واثقاً من شيء واحد، وهو أن أصحابه إذا خرج لهم العدو وناجزهم القتال صبروا وثبتوا وغلبوه وإن كان أكثر منهم عدداً، وعلى ذلك عوّل على أن يخلف في عسكره جيشاً كافياً للرباط، وأن يسير هو مع من بقي من الناس فيضرب بهم في بلاد مصر السفلى، قبل أن يتعذر^{٣٢} على المسلمين السير بها؛ إذ كان فيض النيل يقترب أوانه. وكان الروم قد هاجروا من حول الإسكندرية، فصارت قصورهم البديعة ومنازلهم الجليّة فيما وراء أسوار المدينة فيثاً للعرب، فغنموا منها غنيمة عظيمة، وهدموا كثيراً منها ليأخذوا خشبها وما فيها من حديد، وأرسلوا ذلك في سفن بالنيل إلى حصن «بابلين» كي يقيموا به جسراً ليعبروا عليه إلى مدينة لم يستطيعوا من قبل أن يعبروا إليها.^{٣٣}

^{٣٢} لعلنا لا ينبغي أن نمرّ على عبارات مؤرخي العرب في قبط هذا العصر بغير أن نقول كلمة فيه؛ فقد قال ابن عبد الحكم إن القبط ساعدوا العرب في كل ما احتاجوا إليه، وإن رؤساء القبط حفظوا الطرق وأقاموا لهم الجسور وفتحو الأسواق في سيرهم إلى الإسكندرية. وقد نقل عنه المؤرخون الآخرون هذا الخبر، ولكن من سوء الحظ أن ابن عبد الحكم يُعزّي ترتيب الحوادث، ولا نستطيع أن نعتد على هذا القول، ونذهب إلى أنه يدل على حالة عامة كان القبط عليها في هذا الوقت، وفي الوقت عينه نقول كما قلنا من قبل إن تلك المساعدة قدّمها مسلمة القبط كما قدّمها غيرهم من القبط الذين أرغموا على الخدمة، ولكننا لا نشكّ في أن هذه العبارة إنما يقصد بها مساعدتهم للعرب في وقت ثورة منويل. والبلانري أقل جدارة بالتصديق؛ إذ يقول إن العرب منذ جاءوا إلى الإسكندرية أراد القبط في المدينة أن يُصالحوهم، فطلب المقوقس هدنة، ولكن العرب أبوا ذلك عليه، ثم يقول إن المقوقس أراد أن يُخيف العرب بإيهاهم أن عدد من المدينة من الجند عظيم، فجعل على الأسوار النساء والأطفال، وأمرهم أن يتجهوا بوجوههم إلى داخل المدينة، وأن يتجه الرجال بوجوههم نحو العدو. فأرسل إليه عمرو عند ذلك يقول: «إننا لم ننتصر بكثير العدد؛ فقد لقينا ملككم هرقل وقد علمت بما كان». فعرف المقوقس صدق قوله، ونصح الناس بالإذعان، فلأَمّه الناس على خوفه وخيائته، وأبوا إلا القتال. وكل هذا خيالٌ محض؛ فقد كان المقوقس منذ زمن في المنفى. وهذه القصة إنما هي صدق ما حدث في حصن بابلين، وقد كان بعض الروم والقبط يلحقون بالعرب أفراداً، ولكن جماعتهم لم تُساعد العرب ولم تنضم إليهم.

^{٣٣} نقلنا هذا عن حنا النقيوسي، الفصل الخامس عشر بعد لقائه. وقد أساء تأويل هذا وصحّحه زوتنبرج وهو مُخطئ (في هامش ١، صفحة ٥٦٢)؛ فقد قال زوتنبرج إن الواجب تصحيح العبارة الآتية: «فذهب عند ذلك، ولحق بجنده الذين كانوا في حصن بابلين، وحمل إليهم الغنائم التي غنمها من الإسكندرية، وكان قد هدم مساكن أهل الإسكندرية الذين هربوا». وجعل لفظ «بابلين» بدلاً من «حصن بابلين». ولكن القول الأخير لا خطأ فيه؛ فقد كان العرب يملكون الحصن. ثم قال إن قوله: «الغنائم التي غنمها من الإسكندرية»، وقوله: «أهل الإسكندرية»، خطأ آخران في الترجمة، ولكن الغنائم التي أخذت من ضواحي الإسكندرية يصحّ أن يُقال إنها أخذت من الإسكندرية. وليس من تعسف أن نُسَمّي الناس

ولم تكن السرية التي سار بها عمرو بن العاص في مصر السفلى سرية كبيرة؛ فما كان يتوقع كيداً كبيراً ولا قتالاً شديداً اللهم إلا عند البلاد المحصنة، ولم يكن في الوقت متسع لحصارها لو شاء، وكان عمرو إنما يريد القفول إلى «بابلون»، ولكنه أحب أن يُعلم أهل مصر السفلى بقربه ويُشعرهم شوكته. فسار إلى كريون، ومن ثم إلى دمنهور، ثم سار إلى الشرق يجوس خلال الإقليم الذي يُعرف اليوم باسم الغربية حتى بلغ «سحا». وكان ذلك الموضع إلى شمالي المدينة الحديثة (طنطا) على نحو اثنين وعشرين ميلاً منها، وقد ظل إلى ما بعد ذلك الوقت بزمٍ طويل، وهو قسبة الإقليم، وكان موضعاً حصيناً.^{٣٤} ولم يُفلح عمرو في تحقيق ما كان يريده من النزول على تلك المدينة بغتة وأخذها على غرة، ورأى العرب أنفسهم مرة أخرى وقد عجزوا عن أخذ مدينة تُحيط بها الأسوار وتكتنفها المياه، فساروا نحو الجنوب. ولعلمهم اتبعوا «بحر النظام» حتى بلغوا «طوخ»، وهي على نحو ستة أميال في الشمال الغربي من موضع «طنطا»، ومن «طوخ» ساروا إلى «دمسيس»،^{٣٥} وقد ارتدوا كذلك عن هاتين القريتين ولم يستطيعوا فتحهما،

الذين يسكنون ضواحي الإسكندرية من «أهل الإسكندرية». ونتفق مع زوتنبرج في أن نقول إننا لا نستطيع فهم القول الذي يصف الغرض الذي أخذ له الخشب والحديد، فلا يمكن أن يكون المقصود من «مدينة النهرين» هو جزيرة الروضة، بل لا بد أن يكون ذلك بلدًا في مصر السفلى، ولا بد أن يكون من الضروري للوصول إليها أن تُقام جسور.

^{٣٤} جاء في ياقوت أن سحا حصن كورة الغربية، وفيها مقام الوالي، وقد فتحها خارجة بن حذافة عند فتح عمرو لمصر (الجزء الثالث، صفحة ٥١). ولكن خارجة كان قائداً على الحصن (بابلون). وقد قال حنا النقيوسي بوضوح (صفحة ٥٦١) إن عمراً لم يستطع أن يحدث أثراً ما في سحا عند ذلك، ولم يفتحها إلا فيما بعد. وسحا من المواضع القليلة في مصر السفلى التي ذكرها العرب وحنا النقيوسي جميعاً.

^{٣٥} قال حنا النقيوسي في وصف هذا الأمر: وسار إلى سحا (طوخ-دمسيس) (ترجمة زوتنبرج). ويزعم أميلنو أن الاسم الأخير تحريف في اللغة الأثيوبية بخلط الاسمين العربيين «طوخ» و«دمسيس» بأن جعل حرف العطف (الواو) آخر حروف الكلمة الأولى Geog. Copte، صفحة ٥٢٥. وهذا قولٌ مُقنع. وأما طوخ فإن في مصر السفلى على الأقل ست قرى بهذا الاسم: طوخ لا كلام في الدقهلية، وطوخ دلقة، وطوخ بلفظة، وطوخ طبشا في المنوفية، وطوخ الملك في القليوبية، وطوخ مزيد في الغربية. ولعل الأخيرة هي المقصودة هنا نظراً لموضعها. وأما «دمسيس»، واسمها الآن «ميت دمسيس»، فعلى نحو تسعة أميال إلى شرق طوخ مزيد، وهي على الجانب الشرقي لفرع دمياط، وقد جاء اسمها خطأً في خريطة الدومين (١٨٨٨) للوجه البحري، فجعلت هناك «ميت رمسيس» بالراء، وهي غلطٌ عجيبة، وقد أوردها «نيبور» على الصورة الصحيحة «ميت دمسيس». انظر كتاب Voyage en Arabie Etc، صفحة ٧١، الجزء الأول.

ولم يجد أهلها مشقة في صد العرب. ويرد مع هذه الأخبار ذكر غزوة للقرى التي على فرع النيل الشرقي، قيل إن العرب قد بلغوا فيها مدينة دمياط. ولعل تلك الغزوة كانت على يدي سرية عمرو في هذا الوقت نفسه، ولم يكن من أمرها غير إحراق المزارع وقد أوشكت أن ينضج ثمرها، فلم تفتح شيئاً من المدائن في مصر السفلى. ولنذكر أن العرب قضوا في عملهم في هذا الإقليم اثني عشر شهراً^{٣٦} إلى ذلك الوقت. وبعد تلك الغزاة التي أوقع فيها عمرو بالبلاد وغنم منها، عاد إلى حصن «ببليون» ومن معه دون أن يجني كبير فائدة. وإن لنا لدلالة في غزاته تلك في مصر السفلى، وما لاقاه فيها من القتال في مواضع كثيرة، وعجزه في جُل ما حاوله من الفتح في بلاد الشمال القصوى؛ فإن ذلك يزيدنا برهاناً على ما تحت أيدينا من البراهين على فساد رأيين يذهب إليهما الناس: أولهما أن مصر أذعن للعرب بغير أن تُقاتل أو تُدافع، وثانيهما أن المصريين رحّبوا بالفاتحين، ورأوا فيهم الخلاص والنجاة مما هم فيه.

^{٣٦} جاء في ديوان حنا النقيوسي أن عمراً «قضى اثنتي عشرة سنة في حرب المسيحيين في شمال مصر السفلى، ولكنه أخفق في فتح بلادهم» (ترجمة الدكتور شارلس). ويزعم زوتنبرج أن المقصود لا بد أن يكون سنتين بدل اثنتي عشرة سنة. ولكن هذا يكون خطأً في تاريخ الحوادث، ولكننا إذا قرأنا اثني عشر شهراً بدل اثنتي عشرة سنة كان التاريخ صحيحاً؛ فإن الوقت كان عند ذلك شهر يوليو سنة ٦٤١، وقد بدأ القتال في مصر السفلى لفتح بلادها بعد وقعة هليوبوليس، وكانت في يوليو سنة ٦٤٠.

الفصل العشرون

حوادث القسطنطينية

فيما كانت هذه الحوادث التي نصفها تجري في مصر كانت القسطنطينية تشهد من الغير أجلها. ولقد أشرنا من قبل إشارة موجزة إلى موت هرقل، وقلنا إنه حدث في آخر أيام حصار بابليون، وقد كان منذ وداعه الحزن لبلاد الشام في سنة ٦٣٦ يُقيم في عزلة في مدينة «خلقيدونية»، وجعل يسترجع قوة عقله شيئاً فشيئاً بعد أن كان قد مسّه شيء من الخبل من قبل، حتى لقد استطاع أن يُعالج أمور دولته في أوروبا ويحل مشكلاتها، مُبدئاً في ذلك شيئاً مما عُهد فيه من الكياسة وأصالة الرأي في أمور السياسة، ولكن جسمه كان قد اعتل، وزاد في سقمه وآلام دائه ما كان ينتاب الدولة من المصائب والنكبات تلي إحداها الأخرى؛ فمصائب في الشام تليها نكبات في مصر، ورأى الدولة وقد فقدت بيت المقدس ثم أنطاكية وقيصرية، ثم نزعت كل بلاد الشام عنها وأخذها العدو؛ فأحبّ أن يُخلص مصر من ذلك العدو لما يعرفه من عظم شأنها في دولته. وكانت الحرب الطاحنة التي استمرت طوال السنين قد استنزفت أموال الدولة ورجالها، ولكنه كان لا يزال يستطيع أن يبعث من جيوشه وخزائنه المُنتقصة أمداداً كبيرة للدفاع عن النيل. ويقول مؤرخو العرب إنه كان عازماً على قيادة تلك الجيوش بنفسه،^١ غير أنهم

^١ مثل السيوطي؛ فإنه يقول: «ورسل ملك الروم تختلف إلى الإسكندرية في المراكب بمادة الروم. وكان ملك الروم يقول لئن ظفرت العرب على الإسكندرية إن ذلك انقطاع ملك الروم وهلاكهم؛ لأنه ليس للروم كنائس أعظم من كنائس الإسكندرية. وإنما كان عيد الروم حين غلبت العرب على الشام بالإسكندرية (يقصد عيد الفصح)، فقال الملك لئن غلبوا على الإسكندرية لقد هلك الروم وانقطع ملكها. فأمر بجهازه ومصلحته لخروجه إلى الإسكندرية حتى يُباشر قتالها بنفسه إعظاماً لها، وأمر ألا يتخلف أحد من الروم، وقال ما بقي للروم بعد الإسكندرية حُرمة. فلما فرغ من جهازه صرعه الله فأماته، وكفى المسلمين مثوئته» (صفحة ٧٠). ونفهم من التاريخ الذي أورده ومن سياق كلامه أنه يقصد هرقل الأكبر.

إذ يقولون ذلك لا يذكرون أن غزو مصر لم يقع إلا قبل موته بسنةٍ تزيد قليلاً، وأنه كان عند ذلك صريعاً لدائه الذي قضى عليه، وقد سلبه السقام قوّته ونشاطه، إذا لم تقل إنه قد سلبه القدرة على الحركة ذاتها، ثم مات الإمبراطور في يوم الأحد الحادي عشر من فبراير من سنة ٦٤١^٢ بعد أن حكم إحدى وثلاثين سنة، وكان عمره إذ ذاك ستة وستين عاماً، وكانت وفاته قبل فتح حصن بابليون بشهرين.

وهكذا خُتِمت تقلباتٌ عجيبة الحوادث في حياةٍ عظيمة، وكان هرقل يقصد في حياته قصداً، وذلك أن يُعيد بناء ما تهدّم من الدولة الشرقية، وكان لا أمل في نجاحه عندما ابتداءً ذلك العمل، غير أنه أتمّه أو حُيِّل إلى الناس أنه أتمّه، وكان إتمامه إحدى العجائب التي قد تبلغ حد الإعجاز، ولكن فشله ابتداءً حيث كان انتصاره؛ فإن البناء الذي أقامه لم يكن مُتماسك الأجزاء، وكانت جريسته فيه أنه أخطأ وضل، فحل ما كان يجدر به عقده، وقطع ما كان يجب عليه أن يصله من أواصر التعامل والاشتراك بين الناس في حياتهم ومن روابط الدين. وكانت تلك لعمرى روابط كفيفة بأن تجمع الناس وتوحد كلمتهم، لو أحسن الحاكم وتسامح في حكمه وأباح للناس ما يشاءون من أمور دينهم. وإن من أعجب ما اتفق وقوعه في التاريخ أن يقع خطأ هرقل في سياسته في الوقت

^٢ يمكن أن نعتمد على ثبوت هذا التاريخ، ولكن الاضطراب المعهود ماثلاً في هذا الأمر مثوله في غيره؛ فقد قال تيوفانز وقدرينوس إن التاريخ هو ١١ مارس في السنة الرابعة عشرة من سني الدورة القسطنطينية بعد أن حكم ثلاثين عاماً وعشرة أشهر. وهذا مستحيل؛ لأن حكمه ابتداءً في أكتوبر. والديوان الشرقي يجعل موت الإمبراطور في ٩ فبراير أو ١٥ أمشير، بعد حكم إحدى وثلاثين سنة وخمسة أشهر. والتاسع من فبراير يقع حقيقةً في ١٥ أمشير، ولكن مدة الحكم التي ذكرها إذا أحصيناها نجد آخرها في مارس سنة ٦٤٢، ولكن «نيقفوروس» يجعل مدة حكمه ثلاثين سنة وأربعة أشهر وستة أيام بالضبط. وقد ولي هرقل الأمر في ٥ أكتوبر سنة ٦١٠ Later Rom. Emp. (الجزء الثاني، صفحة ٢٠٦)، فإذا أحصينا تلك المدة التي جاء بها نيقفوروس من أول حكمه كان موته في ١١ فبراير سنة ٦٤١، وكان هذا يوم أحد، وهو ما يقوله الديوان الشرقي، في حين أن يوم ٩ فبراير الذي جاء في هذا الديوان كان يوم جمعة. وقد جاء التاريخ الصحيح في «ليبو»، ولكن ناشر كتابه Saint Martin، وكتابه هو Histoire du Bas Emp. علّق تعليلاً في صفحة ٢٨٣ من الجزء الحادي عشر فضّل فيه التاريخ المُخطئ الذي جاء به تيوفانز وقدرينوس، وقال: «ولما كان المؤرخون لم يُورد أحد منهم التاريخ الصحيح كان لا بد أن ما جاء في هذا النص تاريخٌ مُخطئ.» ويجدر بنا أن نُضيف بعدُ أن حنا النقيوسي يقول إن موته كان في شهر «بكاتيت»، وهو فبراير عند الروم، ويقول إنه كان في العام الرابع عشر من سني الدورة، وسنة ٣٥٧ للشهداء، وهو تاريخٌ دقيق في كل ما جاء فيه.

الذي قامت فيه دعوة الإسلام الجديد في مَجاهل بلاد العرب، ولكن هكذا جرت مشيئة الله في قدره وقضائه في العالم، وعاش هرقل حتى تبدَّى له خطؤه الذي قارفه، أو لقد استطلالت به الأيام كي يندب سوء حظه الذي أفسد عليه أعماله وأحاط بثمارها. وقد كان في أمور الدين يسير على ما تعارف عليه الناس في زمنه، وكان في ذلك سوء حظه؛ إذ لم يرتفع فوق ذلك، ولم يبتدع في سياسة الدين خطةً جديدةً تصلح لعصره وما جدَّ فيه من الأحوال. وإنه لجدير بنا ألا نلومه، بل نرحمه ونعطف عليه لما لحق به من الفشل، وحسبُه ما لا بد قد لاقاه من غصة الندم فوق ما كان به من ألم الداء في آخر أيامه. وقد عهد قبل أن يموت بما يؤول إليه الأمر بعده، فجعل ابنه قسطنطين يُقسَم الإيمان على أن يعفو عمن كانوا في السجن والنفي، وأن يرجع كل طريد طرده.^٢ ودُفن الإمبراطور في كنيسة «الرسل المقدَّسين»، وبقي قبره مفتوحاً ثلاثة أيام، وقد جعل مع جثمانه تاجه الذهبي، فنزعه قسطنطين عنه، ثم أعاده إليه هرقل الثاني ووهبه للكنيسة.^٣

ولي الأمر بعد هرقل بعهد منه ولداه: قسطنطين ولد وزوجه «أودوقية»، وهرقل ابن وزوجه الأخرى مرتينه. وجُعِلَت الإمبراطورة شريكة لهما، ولكن ذلك الاشتراك لم يكن مما يتييسر الحكم معه، وما كانت الإمبراطورة مرتينه لترضى بمثل هذا الاشتراك في الحكم وهي من هي؛ ذات العزم القاطع التي حكمت الدولة لا يكاد يُشاركها أحد في أواخر أيام زوجها. وكان قسطنطين أكبر الأخوين وأثرهما عند الناس، وكان من حزبه خازن الدولة «فلاجريوس» و«فلنتين» الذي جُعِلَ عند ذلك قائداً، وبُعِثَ ليكون قائد الجند في آسيا الصغرى؛^٤ وعلى ذلك لم توفَّق مرتينه في سعيها في أمر ولدها هرقل، أو «هرقلوناس» كما كانوا يُسمونه تمييزاً له، بل وجدت في سعيها ذاك مقاومةً شديدة. وكان البطريق سرجيوس قد سبق الإمبراطور إلى أجله، واختير لولاية أمر الدين بعده راهبٌ اسمه

^٢ سبيوس.

^٤ نيقفوروس، وهو الذي قال إن التاج قُدر بسبعين رطلاً من الذهب.

^٥ أخذنا هذا عن سبيوس. وقد علّق الأستاذ «بيوري» على ذلك بحق بقوله: «ويُخيم على تاريخ خلفاء هرقل ستارٌ كثيف من الظلمة». ويأسف لأنه ليس ثمة مؤرخون، وممن كانوا يعيشون في ذلك الوقت (Later Rom. Emp.)، الجزء الثاني، صفحة (٢٨١). ولكن سبيوس وحنا النقيوسي يكادان يكونان مُعاصرين، وكلاهما يذكر طائفةً عظيمة من أخبار هذا العصر. وكان سبيوس بلا شك يكتب على الأكثر أخبار أرمينيا، وأما حنا فقد كان ميدان أخباره واسعاً، غير أن معظم عنايته كان بأخبار مصر بطبيعة الحال، وكلاهما على أي حال صعبٌ على الأفهام.

«بيروس». ويلوح لنا أنه كان في أول أمره مع قسطنطين مُمالئًا على مرتين، فباع لقسطنطين بالملك ولم يُشرك معه مرتين ولا أحدًا من أولادها.^٦ ولكن داود و«مارينوس» عملا على اختطاف «بيروس»، وحمله سرًا إلى جزيرة في غرب أفريقيا.^٧ وقد قام قسطنطين بإنفاذ أمر أبيه، فأرسل أسطولًا عظيمًا ليُعِيد «قيرس» من منفاه.^٨ وكان يود الاجتماع به كيما يستشيريه في أمر مصر، وكانت مرتين تلج في إرجاعه؛ إذ كانت عالمة بما ينطوي عليه قلبه من الولاء لها والمواتاة في مقاصدها وأمانيتها. ولا نعرف عن يقين متى كان اجتماع قسطنطين بـ «قيرس»، ولا ما انتهى إليه أمر ذلك الاجتماع؛ لأننا لا نعرف أين كان منفاه، ولا المدة التي استغرقها رجوعه من ذلك المنفى إلى عاصمة الدولة. وقد دُعي كذلك «تيودور» من مصر لكي يُشير على الإمبراطور بما يراه، واستخلف «أنستاسيوس»^٩ على حكم الإسكندرية ومدائن الساحل التي لم يفتحها المسلمون إلى ذلك الوقت. وكان من رأي «تيودور» ألا يدخل الروم في أي صلح مع العرب. ومهما يكن من رأي «قيرس» ومشورته في ذلك الأمر، فقد استطاع تيودور أن

^٦ حنا النقيوسي، صفحة ٥٦٤، وعبارته واضحة، ولكنها تُناقض ما يُقرره التاريخ؛ وعلى ذلك كان «بوري» يقول إن «مرتينه كانت على وفاق وثيق مع البطريق المونوثيلي «بيروس»». انظر الكتاب السابق الذكر، صفحة ٢٨٢. ولا بد أن يكون «بيروس» قد غيّر رأيه ودخل في حزب غير حزبه الأول؛ فقد أورد حنا نفسه (صفحة ٥٧٩) خطابًا قيل إنه أرسل من مرتينه وبيروس إلى داود (المتروبوليت) يُحرضانه على قتال الفرع الأكبر من أسرة هرقل.

^٧ لعل المقصود هو «مالطة» أو «جوزو».

^٨ قال المستر بروكس في مقالة له في Byzantinische Zeitschrift تعليقًا على هذه الفقرة من كتاب حنا (١٨٩٥، صفحة ٤٤١) إن الأسطول إنما أرسل لإحضار قيوس من القسطنطينية إلى خلقيدونية، ولكن كلمات حنا هي: «فجمع قسطنطين عددًا عظيمًا من السفن وأرسلها بقيادة قيوس، وسار قيوس لإحضار البطريق قيوس إليه». ومن المحقق أن مثل هذه الرحلة القصيرة لا تدعو إلى أسطول كبير، فلا بد أن قيوس كان في منفاه. وإذا كنا لا نعرف أين كان ذلك المنفى فإننا لا نشك في أنه كان منفيًا. ويعزو حنا استرجاع قيوس إلى مرتينه؛ فهي التي حرّضت قسطنطين على ذلك بغير شك.

^٩ لقد تصرّفنا هنا بعض التصرف في قول حنا النقيوسي بأن بدلًا من وضع الاسمين؛ فقد جاء في الأصل أنه «أرسل أمره إلى أنستاسيوس ليأتي إليه، وترك تيودور على حراسة الإسكندرية ومدائن الساحل» (صفحة ٥٦٤). ولكننا نرى أن هذين الاسمين قد بُدِّل وضعهما: (١) لأن تيودور كان القائد العام ورئيس أنستاسيوس. (٢) لأنه جاء في صفحة ٥٧٤ أن أنستاسيوس كان حاكم الإسكندرية فعلاً قبل عودة قيوس. (٣) لأنه جاء في صفحة ٥٧٣ أن تيودور كان مع قيوس في رودس في طريقه عائداً إلى مصر.

يحمل الإمبراطور على أن يعد بإرسال أمداد كبيرة إلى مصر في أثناء فصل الصيف، ثم أمر الملك بتجهيز السفن لنقل الجنود. وما كاد كل ذلك يُعد حتى مرض قسطنطين مرضاً مُخطراً، وكان منذ ولي الملك يضعف جسمه ويعتل، ثم مات في الخامس والعشرين من شهر مايو من سنة ٦٤١ بعد أن حكم مائة يوم. ولا نعرف هل مات الموت المعتاد أم قد فُتِك به غدرًا على يد الإمبراطورة مرتينه، وإن تهمة الفتك به لتتردد في أخبار ذلك العصر،^{١٠} وقد جهر بها ابنه قنسطانز فاتَّهم الإمبراطورة مُعلنًا.

أما مرتينه فقد اتخذت موت قسطنطين ذريعةً توسَّلت بها إلى المُبايعة لابنها «هرقلوناس» بملك الدولة، وأرادت أن تتملق الناس فأنفذت تُعيد البطريق «بيروس» من منفاه، ولكن ذلك النصر الذي صادفته أثار في قلوب الناس حقدًا لم يلبث أن أشعل نار العصيان. فما سمع «فلنتين» بما حدث من موت قسطنطين وما تبعه من عزل «فلاجريوس» حتى جاء بجيشه إلى «خليقدونية»، وكانت مرتينه هناك، وطلب إليها إرجاع «فلاجريوس». وقد لقي مساعدة على طلبه ومُواتاة من جند الإمبراطورة، ثم رضي به هرقلوناس وأقرَّه في خطابٍ ألقاه. غير أن فلنتين لم يقنع بما أصاب من النصر، بل عبَّر المُضيق مع «دومنتيانوس»، وصحبهما جماعة من أعيان الدولة حتى بلغوا العاصمة، فبايعوا لابن قسطنطين وهو «قنسطانز» الثاني، وجعلوه شريكًا لـ «هرقلوناس»^{١١} في الحكم.

^{١٠} يقول حنا إن مرض قسطنطين بدأ عند توليته، ولكن موته كان من قيء دموي، ولعله نشأ من انفجار عرق. ويوافق نيقفوروس على أن مرضه طالت مدته. والظاهر أن تيوفانز يتَّهم بيروس بتدبير موته مع مرتينه، ولكن بيروس كان في منفاه ولم يكن مع مرتينه في تدبيرها. ولعل المقصود هو قيرس؛ فإن هذين الاسمين كثيرًا ما يختلطان (انظر هامش زوتنبرج على صفحة ٥٦٤ من كتاب حنا). وأكبر الظن أن هذه التهمة لا أساس لها. وقد جاءت في سبيوس عبارةً عجيبة: إذ قال إن قسطنطين مات وقد خدعته أمه.

^{١١} يقول سبيوس إن فلنتين قبض على مرتينه عندما وصل إلى قسطنطينية، وقطع لسانها وقتلها، وقتل معها أولادها، وألبس قسطنطين الأصغر التاج. ويقول حنا النقيوسي (صفحة ٥٨٠) إن الجند ثاروا في بيزنطة يقودهم تيودور، وهو الذي قبض على مرتينه وأولادها الثلاثة، ورمى عنهم التيجان، وجعد أنوفهم، ونفاهم إلى رودس. وهاتان الروايتان مختلفتان، ولكنهما تصفان ثورة فلنتين الثانية التي حدثت فيما بعد. والظاهر أن سبيوس يقول إن «فلنتين» و«فلنتين» كانا شخصًا واحدًا (الفصل الثاني والثلاثون)، ولكن الأستاذ «بوري» يشكُّ في ذلك في كتابه Later. Rom. Emp. (الجزء الثاني، صفحة ٢٨٧)، ولكننا نظن أن أسبابه ليست وجيهة في ذلك.

ويلوح لنا أن هرقلوناس كان قبل تلك الثورة التي ثارها «فلنتين» قد أعدَّ العدة لإرجاع «قيرس» إلى حكم الإسكندرية، ولا بد أن المبايعة لقنسطانز كانت في أوائل سبتمبر من سنة ٦٤١،^{١٢} وذلك بعد أن سافر قيرس في وجهه إلى مصر. وكانت مع قيرس طائفة كبيرة من القسوس، ولم ينقص شيئاً من سلطانه الدنيوي، بل أباح له الإمبراطور أن يُصالح العرب، وأن يقضي على كل قتال بعد ذلك في البلاد، وأن يعمل على إقرار الأمر فيها وإدارة شئونها. وإنا لنلمح من ثنايا ما تقدّم به الإمبراطور إليه أنه كان لا يزال يُساوره الأمل في أنه يستطيع الإبقاء على سلطان الدولة في مصر، ولكنه من غير شك قد حمل الإمبراطور وهو غريرٌ لا رأي له على الإذعان للعرب والتسليم لهم، كما حمل على رأيه هذا مجلس الشيوخ المُستضعف ورجال البلاط، وهم من أهل العجز والخور. ولا ندري أكان في ذلك يصدر عن نيةٍ طاهرة أم كان يرمي عن مكر وخديعة. ومن الجلي فوق ذلك أنه استمال الإمبراطورة مرتينه إلى رأيه الضعيف، لا سيما وقد كان أنصارها ممن يرون مُصالحة العرب مهما كُلّفهم الأمر، وكانت هي أبداً في سياستها ترمي إلى التسليم والإذعان، وذلك رأي قيرس الذي ظل يُجاهر به في كل حين.

أما ما كان يجول في قرارة نفس ذلك البطريق من مختلف النزعات، فأمرٌ لا يصل إليه الحدس ولا يبلغه التصور؛ فقد أظهر الجبن والضعف إذا لم يكن قد أظهر الخيانة منذ أشهرٍ عدة، قبل أن ينقسم الناس ويتفرقوا شيئاً في أمر ولاية الملك بعد قسطنطين؛ ذلك التفرق الذي كاد يبلغ حد الحرب الأهلية. فماذا كان الدافع له على الفرار من ميدان أعماله، وإن شئت قلت الهروب من جرائم سعيه؛ فقد قضى عشر سنين وهو يعسف بقبط مصر حتى بدا منهم ما يُشبه الإذعان، ولكنه كان يعرف أنهم لن يلبثوا أن يعودوا إلى عقيدتهم إذا ما رفع عنهم وطأته. فهل كان قد أدرك عند ذلك أن سياسته في العسف والاضطهاد كانت جناية لم تلق نجاحاً؟ إنه لا شيء أبعد عن الحقيقة من تصوّر هذا. وإنه لأقرب إلى الحقيقة أن نقول إنه قد أيس من أمر الدولة في مصر منذ رأى ما حل ببلاد الشام، ومنذ بلغ به اليأس ذلك المبلغ عزم على أن يسعى لكي يُباح مذهبه الديني في مصر. لا، بل سعى إلى أكثر من ذلك؛ فقد طمع في أن يُثيبه المسلمون على مساعدته

^{١٢} يُدلل المستر بروكس (الكتاب الأول، صفحة ٤٤٠، هامش ٢) على أن مجمع روما الذي عُقد في ٥ أكتوبر سنة ٦٤٩ قيل عنه إنه كان في السنة التاسعة من حكم «قنسطانز»، ولكن قنسطانز لم يُنوّج على أنه الحاكم وحده على الدولة إلا بعد ذلك في نوفمبر.

لهم بأن يبسطوا يده على الكنيسة القبطية في مصر، ويكون عند ذلك مالكا للأمر ليس لأحد في القسطنطينية سلطان عليه.

إذن كان «قيرس» يريد أن يزيد في سلطانه الديني بالإسكندرية، ويُقيمه على أطلال الدولة بعد خرابها. ولسنا نجد رأيا آخر أكثر مُلاءمة لما بدا منه؛ فهو خير رأي نستطيع به أن نُدرك ما كان بينه وبين عمرو من صلاتٍ خفية، وما قارَفه من خيانة دولته الرومانية. فلنصفه بأنه خائن للدولة في سبيل ما توهّمه صلاحًا للكنيسة.

وقد قنع بأن يتبع خطوات الإمبراطورة أو أن يُشير عليها برأيه، وخالف أمر دينه وهو يحظر أن يلي الملك من وُلدوا من زواجٍ غير مُباح. والدليل واضح على أن قيرس عاد إلى مصر ومعه جيش قد أُعد ليكون إمدادا لجند مصر يُساعدهم على قتال العرب إذا لم يُسفر الأمر عن صلح معهم. ولعل ذلك الجيش قد أُرسل معه ليكون قوة لحزب الإمبراطورة بين جند مصر. وأُرسِلَ معه قائدٌ جديد لمسلحة الشرطة اسمه قسطنطين ليحلَّ محلَّ القائد المعزول «حنا». وأما «تيودور» فإنه بين أحد أمرين: إما أن يكون قد حل في الوقت عينه إلى مصر، وإما أن يكون قد ذهب إلى جزيرة «رودس» عند مُقدم «قيرس»، وأقام بها حتى يُوافيه الجيش فيلحق به. وكانت الإمبراطورة «مرتينه» بتلك الجزيرة كذلك، ولا ندري علة مُقامها فيها؛ أكان ذلك هربا من وثبة «فلنتين» وظهور أمر ثورته، أم كان عن زعرٍ أصابها عندما علمت بمبايعة «قنسطانز»؟ ولعلها أرادت أن تجتمع بـ «قيرس» و«تيودور» كي يُشيرا عليها بما يريانه فيما جدَّ من الحوادث. وعلى أي حال فقد كانت قمينّة أن يقلق بالها لما كان حولها من اختلال الأمور في العاصمة، واختلاف الكلمة واضطراب الأحوال بين رجال الحاشية.

وقد كان فلنتين في كيدهِ وغدرهِ عدلا لـ «قيرس»، لا يتورع في وسيلة ولا يقف عند حد. وكان قد سبر قلوب الجند وفحص عمّا للإمبراطورة فيها، فألفى أن الكثيرين لا يحملون لها إلا نفاقا ورياء، وأن حبها والإخلاص لها لم يتغلغل في نفوسهم، ووضع يده في خزائن «فلاجريوس» فأنفقها في العطاء لجند مصر ليستميله إليه، وأوقع بينهم الفرقة والعداوة، فجعلوا بأسهم بينهم وكفُّوا عن قتال المسلمين. فكانت الحرب الأهلية على ذلك قد اشتعل لهيبها، ولم تكن بحرب بين القبط والروم،^{١٣} بل بين طائفتين من

^{١٣} انظر ما سبق في [الفصل التاسع عشر: السير إلى الإسكندرية].

جيش الدولة. وكان «تيودور» ذا شأنٍ عظيم في عين الثائرين، وكان لا بد لهم أن يستوثقوا من أنه معهم، وأنه لن يُعين الإمبراطورة، ولم يكن ثمة شيءٌ يستحيل في مثل تلك الحال المضطربة وما فيها من مكائد ومكر. وكان «تيودور» يُخفي في نفسه آمالاً يتمنى أن يُحققها، فجاءته في «رودس» رسالة في السر بعث بها إليه «فلنتين» يحضُّه على أن يخذل الإمبراطورة وينقض ما عقد لها من ولاءه، وعلم أن «فلنتين» قد بعث بمثلها إلى «بنطابوليس» وإلى سائر بلاد الدولة، ورأى أن يد الكيد تعمل في التفريق بين الجنود الذين جاءوا إلى مصر مع «قيرس»، فأعمل الفكر في أمره حتى استقرَّ به على أن يقطع اتصاله بالإمبراطورة ويرحل خفيةً إلى «بنطابوليس». ولسنا ندري ما الذي دفعه إلى هذا العزم؛ فقد يكون أراد الاعتزال والابتعاد عن العواصف المقبلة، وقد يكون أراد التشبه بهرقل في المخاطرة بنفسه في سبيل التاج، فيُقيم دولةً جديدةً في قرطاجنة، وقد يكون اعتزم أن يستجمَّ القوة ويجمع المال، ويقف بالمرصاد لِمَا تنجلي عنه الحوادث؛ فمنذ كره أن يُذعن للمسلمين أراد أن يستعدَّ بجيشٍ يهبط به عليهم من قرطاجنة. وكان تدبيره أن ينفصل في ظلام الليل عن الأسطول الذي مع «قيرس»، ولم يعلم بذلك إلا ربَّان السفينة التي كان فيها. والظاهر أن ذلك الربَّان وعده بإنفاذ ما أراد ثم ندم على وعده، وأدعى أن الريح تصدُّ السفينة عن المضي في تجاه بنطابوليس؛ ففشل تدبير «تيودور»، ورأى نفسه مع سائر السفن مُصاحباً لـ «قيرس»^{١٤} في ميناء الإسكندرية قبل أن يطلع نهار «يوم الصليب المقدس»، وذلك في الرابع عشر من سبتمبر من سنة ٦٤١.

^{١٤} قد عالجنا مسألة تاريخ عودة قيرس ووصوله إلى الإسكندرية في الذيل الذي كتبناه عن تاريخ الفتح العربي، وقد وجدنا بعد كتابته أدلةً جديدة تدعم اعتقادنا أنه جاء مع تيودور في اليوم الذي ذكرناه. ومن المحتمل أن تيودور قد جاء على سفينة أخرى غير سفينة قيرس، ولعله تسلَّل من رودس بغير أن يُخبر قيرس بخبطه. فإذا صحَّ ذلك فلا بد أن تكون سفينة قيرس قد لحقته في طريقه.

الفصل الحادي والعشرون

تسليم الإسكندرية

حدث في أثناء غياب قيرس في منفاه أن ثارت بمصر فتنة بين الناس، يتَّقد لهيبها بين حين وحين، فتار القتال مرة بين أهل كورة مصر وأهل الكور في الشمال، ثم عاد السلام بينهم بعد أحداثٍ كثيرة. وما كاد الأمر يستقر حتى استعر القتال في العاصمة ذاتها، وكان كبار الروم أحزابًا وشيعًا، تُباعد بينهم الإحن ويُغري بينهم التحاسد، وكان حرص كل من الحزبين الأخضر والأزرق على القتال فيما بينهم أعظم من حرصهم على حرب العدو الرابض عند أبواب مدينتهم؛ فكان «دومنتيانوس» الذي أسلم الفيوم و«نقيوس» يُناصب «ميناس» العداء، ويُنافسه في التطلع إلى القيادة العامة في الجيش، وكان «ميناس» يحقد على «أودوقيانوس» أخي «دومنتيانوس» لما كان منه من شنيع الأفاعيل بالقبط الذين كانوا في حصن بابليون^١ في يوم عيد الفصح المشهور. وكان «تيودور» لا يزال غاضبًا على «دومنتيانوس» لما كان من جبانته في الهروب من «نقيوس» تاركًا جيشه ومُتخليًا عن واجبه. وإنه لمن العجيب أن يبقى «دومنتيانوس» في منصبه لم يؤاخذ أو يُقتص منه بالقتل، فليس غضب رئيسه عليه بالجزاء الوفاق على ما جناه، ولعله لم ينجُ مما كان يحق عليه من القصاص إلا لمُحاباة الإمبراطورة له، ولقربته من قيرس؛ إذ كان صهرًا له بزواجه من أخته. على أن «دومنتيانوس» لم يرعَ في «قيرس» إلا ولا صداقة، ولم يحفظ له جميلًا؛ إذ كان لا يُظهر له إلا ازدراءً وحقدًا غلب عليه عقله، وكان معه الحزب

^١ وهذا يدل بغير شك على أن ميناس كان قبطيًا أو أنه كان يميل إلى القبط. وميناس هذا الذي ذكره حنا (صفحة ٥٧٠) لا بد أن يكون غير ميناس حاكم مصر السفلى في أيام هرقل (صفحة ٥٧٧)، وقد وُصف بأنه كان يكره القبط. وهذا الاختلاف في الميول دليلٌ قاطع على أن الأسماء لا تدل على شيء من ميول الناس بكونها أسماءً قبطية أو غير قبطية.

الأزرق، فاتخذ من رجاله عصباً استعان بها في نضاله. فلما رأى «ميناس» ذلك استعد له بمثل عُدته، فاتخذ من الحزب الأخضر له عصبه.

وفيما كان الأمر على هذا التحرُّج المُخطر، نزل إلى الإسكندرية رجلٌ اسمه «فيليداس»، وكان حاكم الفيوم وأخاً لـ «جورج»، وهو سلف «قيرس» على بطريقة المذهب الملكاني. وكان «ميناس» قد أحسن إلى «فيليداس»، ولكنه أساء جزاءه. وكان «فيليداس» فوق هذا مُقارفاً للخيانة؛ إذ كان يضع يده في الأموال العامة، وكان الجند يكرهونه كراهةً تعدل حبهم لـ «ميناس». ولم يمضِ زمنٌ طويل حتى اشتدَّ الأمر وتآزمت الأزمة؛ ففيما كان «ميناس» يوماً يُصلي بإخوانه الأقباط في الكنيسة الكبرى كنيسة «قيصريون»، إذ ثار أهل المدينة بفيليداس يريدون قتله، ولكنه فرَّ منهم ولجأ إلى منزل صديق له فاختبأ فيه، فذهب الثائرون إلى بيته فنهبوه وأحرقوه، وكانوا من الحزب الأخضر، وعند ذلك أخرج «دومنتيانوس» إليهم عصبته من الحزب الأزرق، والتقت العصبتان في قتالٍ شديد في طرق المدينة، فقتل منهم ستة وجرح كثيرون، ولم يستطع «تيودور» أن يقضي على الفتنة إلا بعد مشقة وعناء. وبعد أن انتهى الأمر أعيد إلى «فيليداس» ما سلب منه، وعُزل «دومنتيانوس» من مرتبته في الجيش، ولكن يلوح لنا أنه أعيد فيما بعد إلى ما كان عليه، وذلك بعد أن أمر «تيودور» بالعودة إلى القسطنطينية؛ فالحقيقة أن «دومنتيانوس» كان مع عداوته لقيرس يرى رأيه في السياسة، وكانا كلاهما سواءً في تقريب الإمبراطورة والحظوة عندها، وكان كلاهما يُشير عليها ويُزين لها رأي الإذعان للعرب.

ولنذكر هنا أن «حنا النقيوسي» يصف نضال الأحزاب في الإسكندرية وكأنما يُقرُّ بأنه عاجز عن إدراك أسبابه؛ فإن سياق قوله يدل على أن منشأ ذلك النضال كان بعضه من عداواتٍ خاصة، وبعضه كان من أثر الشيع السياسية. على أنه يذكر بعد ذلك أن بعض الناس يذهبون إلى أن اشتداد ذلك النضال واستعار لهبه إنما يرجع إلى اختلاف المذاهب الدينية، ولكنه لا يوضح الأمر ولا يجلو الظلمة عن حقيقة ذلك النضال، فلا ندري أكان بين «المونوفيسيين» و«الملكانيين»، أم كان بين «الملكانيين» و«المونوثيليين»، أم بين اليهود والمسيحيين؛ فالحق أن الأمر مُشكّل لا يستبين المرء فيه وجهاً للرأي، ولكننا إذا ذكرنا أن كثيرين من أهل مصر السفلى والصعيد أتوا إلى الإسكندرية لائذين، وإذا ذكرنا أن «حنا النقيوسي» يروي لنا خبر اجتماع القبط بكنيسة «القيصريون» للصلاة،^٢

^٢ ما كان ليصف أية صلاة أخرى غير الصلاة القبطية بقوله: «اجتماع المؤمنين» (صفحة ٥٧١).

إذا ذكرنا ذلك أمكن أن نقول إن عدد القبط في الإسكندرية زاد في ذلك الوقت زيادةً كبرى، وإنهم استطاعوا أن يتنسّموا شيئاً من نسيم الحرية، وأن يعود إلى نفوسهم شيء من القوة منذ غاب المقوقس عنهم في منفاه، وارتفع عنهم عسفه واضطهاده. فلعلهم عند ذلك شعروا من أنفسهم بالقوة فرموا سهمهم مع الرامين، يُناصرون من أحبوا ويحاربون من كرهوا، ويلقون بذلّوهم في دلاء الإسكندرية التي كانت تضطرم من عداوة الأحزاب ونضالها. وإن تعجب فعجب أن يقرأ الإنسان نبأ نزول المقوقس بالإسكندرية في ذلك الصباح من شهر سبتمبر، وأن أهل المدينة طراً ملكهم الفرح، فخرجوا «يُظهرون سرورهم ويشكرون الله على عودة بطريق الإسكندرية».^٣ وتوافد الناس من كل جانب يُحيّونه ويكرمونه من رجال ونساء كباراً وصغاراً، فما كنت تسمع كلمة مُخالف ولا همسة خوف، ولكن ما كان للقبط أن يدخل إلى قلبهم فرح بمقدم «المقوقس»، بل ما كان لهم أن يبقى أمل في قلوبهم من وراء عودته. ولا يسعنا على هذا إلا أن نذهب إلى نتيجة من هذا القول، وذلك أن القبط ما كانوا في الإسكندرية مهما بلغ عددهم إلا فئة قليلة ضائعة بين أهلها الكثيرين لا يُحسُّ أحد بها.

أما قيرس فإنه عمد قبل أن تصحو المدينة ويذيع بين أهلها نبأ مقدمه، فذهب سراً مع «تيودور» إلى دير رهبان «التبنيسي»، ولعله كان قريباً من الموضع الذي نزل فيه من البحر،^٤ وأمر بإقفال باب الدير، وأنفذ إلى «ميناس» يدعوه للحضور إلى الدير، فلما جاء جعله «تيودور» قائد مسلحة المدينة، وعزل «دومنتيانوس» عن تلك القيادة، فأسرع أهل

^٣ هذه كلمات الدكتور شارل في ترجمته للنص الأثيوبي. وليس أدل من هذا الوصف لعودة قيرس على نقاء ضمير حنا النقيوسي وقلة تحيزه. ولقد كان من السهل عليه أن يصف مقابلة الناس له بالفطور أو أن يُغفل ذكرها، ولكن حنا يصفها بأنها كانت بحفاوة عظيمة، وأن السرور لم يكن سروراً بمقدم قيرس شخصه، بل بمقدم «بطريق الإسكندرية»، صفحة ٥٧٤. ومن العجيب أن أميلنو يُعلق على ذلك القول تعليلاً يلوم فيه الكاتب على وصفه، فيقول: «وفيما عدا ذلك فإنني في عجبٍ عظيم من حنا النقيوسي وهو الأسقف اليعقوبي؛ إذ يصف قيرس بأنه بطريق الإسكندرية وهو الذي كان يجب عليه أن يذمه ويلعنه، في حين أن «بنيامين» وهو البطريق الحقيقي في نظره كان في ذلك الوقت طريداً في الصعيد» (حياة البطريق القبطي إسحاق، صفحة ٧١ XX). ولكننا نرى أن صراحة حنا تزيد من ثقتنا فيه، واعتمادنا على أخباره كمؤرخ.

^٤ كان Tabennesi موضعاً على عشرة أميال من Tentyris، وهي «دندرة في الصعيد»، وكان مقرّ إخوة طائفة «الباخوميين». انظر كاترمير (Mem. Geog. et Hist. الجزء الأول، صفحة ٢٨١)، وأميلنو (Geog. Copte، صفحة ٢٦٩)، وما ذكره هؤلاء من المؤلفات. ولقد كانت هذه الطائفة قبطية محضة،

المدينة إلى إخراجها منها. وكانت عودة قيرس في مثل اليوم الذي أقيم فيه الاحتفال بإعلاء الصليب، وقصد بذلك أن يُعيد إلى نفوس جند الروم ما ضاع من قوتها، وبذل الجهد في الانتفاع بتلك الذكرى ما وجد إلى ذلك سبيلًا. ولنذكر عندما بعث حنا قائد الشرطة إلى مصر وقد وجَّه إليها هرقل يحمل المذهب الديني الشهير إلى «قيرس»، حمل معه إلى البطريق صليبيًا من أجل الصلبان شأنًا، لعله كانت فيه قطعة من الصليب الأعظم نفسه،^٥ وقد أودع هذا الأثر الثمين في دير رهبان «تبنيسي». فلا عجب إذا حمّله «قيرس» في موكبهِ إلى الكنيسة العظمى كنيسة «القيصريون» التي أقيمت فيها صلاة التحية. وقد فُرشت النمارق في طريق ذلك الموكب من الدير إلى الكنيسة، وكانت الرايات والألوية من الحرير تخفق فوق رأس «قيرس» إذ يسير بين عقب البخور وترتيل الأناشيد، وازدحمت طرق المدينة العظمى بالناس على سعتها حتى ركب بعضهم بعضًا، ولقي الحبر الأعظم مشقةً كبرى في السير في ذلك الزحام إلى الكنيسة، ولكن الموكب سار على أي حال سيرًا وثيدًا حتى بلغ «المسلّتين» المصريتين القديمتين فمرَّ بينهما، ثم سار في فناء ذي أروقة إلى أن بلغ باب كنيسة قيصريون فولجّه داخلًا.

ولما أن صار في الكنيسة أقام الصلاة، وجعل عيد الصليب^٦ وإعلاءه موضوع خطبته كما ينبغي له، وكانت الكنيسة الشرقية في ذلك الوقت ولا تزال إلى وقتنا هذا تحتفل بهما

ولكن هذا الدير الذي كان في الإسكندرية استولى عليه قيرس وجعله للملكانيين، وإلا فإن من فيه من الرهبان لا بد كانوا بين الألوف الكثيرة التي نزعها الاضطهاد من مذهب القبط.
^٥ انظر ما سبق [الفصل الثالث عشر: الاضطهاد الأعظم للقبط على يد قيرس، الهامش رقم ١٧؛ والفصل الخامس عشر: أول الحرب، الهامش رقم ٢٤].

^٦ لا بد أن هذه الفقرة في كتاب حنا (صفحة ٥٧٤) قد لحقها تحويرٌ أخرجها عن معناها، وقد أساء تأويلها زوتنبرج، فجعلها هكذا: «وقد فتح (?) الحوض الذي كان فيه الصليب المقدس الذي جاءه قبل نفيه من القائد حنا، وقد أخذ كذلك الصليب المحترم من دير الـ Tabennesiotse». وقد وضع زوتنبرج نفسه علامة الاستفهام بعد عبارة «وقد فتح»؛ فإنه قد رأى أن الجملة كلها صارت بذلك لا معنى لها. وأما الدكتور شارل فيترجمها هكذا: «ومدح البئر الذي وجد فيه الصليب المقدس». والكلمات التي تأتي بعد ذلك في نظرنا قد تغيّر موضعها؛ فإن قيرس لم يبعث إليه حنا بالصليب نفسه قبل منفاه، وما كان هرقل ليُرسله إلى مصر، ولم يُرسله إليها وهو أعظم الآثار وأقدسها؟ فالصليب الذي أتى إلى قيرس كان الصليب الذي حفظه رهبان Tabennesi؛ وعلى ذلك فالعبارة يجب أن تكون هكذا: «ثم حمل أيضًا «إلى القيصريون» من دير رهبان Tabennesi الصليب الذي كان قد جاءه من القائد حنا». وهذا يصبح له معنى بعد أن كانت العبارة لا معنى لها.

معاً. وإنه لمعنى جليل ذلك المعنى الذي جعله «قيرس» قطباً لخطبته، معنى يخلع على قائله رونقاً إذا أعوزته الفصاحة، فما بالك بقيرس وهو رب البيان والبلاغة؟ فجعل يُذكر الناس بحوادث الماضي وما فيها من عجب، منذ قام هرقل بجهادته في سبيل الصليب حتى ظفر به فأعاده من يد أعدائه الفُرس، ثم أقامه في بيت المقدس في ذلك اليوم المشهود يوم النصر والفوز. ولقد كان قيرس يرمي إلى غرض من سوق تلك القصة، فما كان ذلك القصد الذي رمى إليه؟ لقد صار بيت المقدس في أسر المسلمين عند ذلك، وقد صار المسلمون على أبواب الإسكندرية ذاتها، فكان الأمر على مثل ما كان عليه من البلاء والشدة عندما كان كسرى يملك فلسطين والشام ومصر، فهل تجرأ قيرس في خطبته على الإشارة إلى المغزى الذي تدركه الأفهام من قصة جهاد هرقل؟ وهل أثار في قلوب سامعيه الأمل في الخلاص والإيمان بالنصر، واستفزهم إلى جهاد عدوهم باسم الصليب؟ إنه ما كان ليجرؤ على ذلك وقد خذل الصليب، وعمل على أن يُذله للإسلام ويُحنيه لألويته. إنه قد يكون تحاشى الاقتراب من أمور السياسة في خطبته، ولكن لا شك في أنه في خطبته ذلك اليوم لم يُزح عن قلبه ما كان يُثقله من الأسرار.

ولكن لم تنته تلك الصلاة إلا على كدر ونحس؛ فإن المُصلين أقبلوا بعد الخطبة على الصلاة، فقرأ الشَّماس بدل ما كان يجب عليه قراءته من الأناشيد في ذلك اليوم مزمورة أخرى فيها إشارة لرجعة البطريق؛ يريد بذلك أن يتملقه ويهنئه. فلما سمع الناس ذلك ضجُّوا قائلين: إنه قد خالف السنن. وتطَيروا به على البطريق، وجاء في تلك القصة أنهم قالوا إن البطريق لن يشهد عيداً للفصح بعد ذلك.^٧ ولا شك أنهم قد رأوا عليه تغيراً واعتلاً؛ إذ كان النفي قد أسقم جسمه، وكان السير في الزحام ذلك اليوم قد أتعبه، ثم أجهده بعد ذلك الخطبة وما بذل فيها. ولا بد فوق كل ذلك أن وجهه كان ينمُّ عما كان في قلبه من أشجانٍ تجيش به فتمزقه؛ فقد كان يرى الناس من حوله يتقون به ويرفعون ذكره، ويرونه نصيراً لهم ومُعيناً في محنتهم، وكانوا جميعاً عند ذلك قد طهرت قلوبهم وامتثلوا إيماناً بالصليب، حتى ليجاهدون في سبيله ويلقون النصر على وعده، ولكن فيما كانوا والآمال تطلع عليهم وتملاً نفوسهم، كان الحبر الأعظم يُحسُّ في نفسه وكساً ووهناً، ويشعر في قلبه الوحز الأليم؛ إذ كان مُقبلاً على خيانتهم بعد قليل،

^٧ قد ذكرنا في ذيل الكتاب عن تواريخ حوادث الفتح العربي أمر اتفاق عودة قيرس وعودة تيودور، وذكرنا فيه تاريخ اليوم الذي غنى القسوس فيه المزمورة التي كانت في غير موضعها.

مُقدِّماً على خذلان الصليب والإيقاع بدولة الروم. لقد كان في مقامه ذلك بين شجون شديدة تنتابه، ولا غرابة أن ينمَّ مظهره الكليل على ما كان يُثقله ويُهزّهز نفسه العاتية، ولا عجب أن يرى الناس في أمارات وجهه أمارات الموت.

قضى قيرس مدةً قصيرةً بعد مَقدمه يُعالج طائفة من أمور الدين والدولة كان لا بد فيه من الإسراع بمُعالجتها في الإسكندرية. ويلوح لنا أن «أنستاسيوس» كان الحاكم المدني للمدينة في مدة غياب «قيرس»، ومن الجائز أن يكون «جورج» الذي استخلفه «قيرس» عند خروجه من مصر على ولاية الدين هو بعينه البطريق الذي كان قبله.^٨ وكان «جورج» عند ذلك شيخاً كبيراً، ولكنه كانت له في قومه عزة، وكان كل الناس يُظهرون له الإجلال والإعظام، لا فرق في ذلك بين حاكم المدينة ومن هم دونه، ولم تكن له يد في اضطهاد القبط. وفي الحق أن القبط تنفَّسوا الصعداء منذ رحل عنهم قيرس، ومنذ انقطعت الصلة بين سلطان الروم وبين قطع كبيرة من بلاد مصر، ولكن «قيرس» لم ينسَ بعد عودته ما كان في قلبه من الحفيظة على ديانة القبط، فكان يرضى بالإذعان للعدو وإسلام البلاد له ومصالحة من لا يؤمنون بدين المسيح، ولكنه ما كان ليرضى بأن يُسالم القبط أو يعفو عنهم؛ فاستلَّ سيفه مرةً أخرى، ولم يلب قلبه لما حل به من مصائب الدهر ونوازل، بل عاد إلى عسفه بالقبط وظلمه لهم بقلبٍ لا رحمة فيه، وجعل يوقع بمن كان منهم في منالٍ^٩ يده.

وإنه لمن العجيب أن يرى المقوقس جدوى في العودة إلى اضطهاده وعسفه؛ فلعله كان يتستر وراء ذلك ليداري عن أهل الإسكندرية حقيقة أغراضه، وهي إسلام بلاد مصر جميعها للعرب. ولا شك في أنه كان في ذلك يُنفذ أمراً من مليكه، ولكن أي أمر! لقد كان أمراً غصبه من مليكٍ لا حول له ولا طول، وتوصَّل إليه بالخداع والدناءة، حتى إنه لم يستطع أن يُظهره لكبار قادة الدولة في الإسكندرية، ولا أن يُعلنه للناس. فخرج وحده ذاهباً إلى حصن «بابلليون»، أو لعله قد استصحب جماعة من قسوسه كانوا على علم

^٨ هذا مجرد احتمال. فيقول حنا النقيوسي إن هرقل هو الذي اختاره. ولكنه لم يذكر العمل الذي اختاره له، ولكنه كان أحد عمليْن: إما أن يكون بطريقاً، أو حاكماً على المدينة. وقول حنا يُفيد الأمر الأول، ولكن إذا كان جورج هذا حاكماً، أيكون هو جورج الذي ذكر العرب أنه كان الحاكم في سنة ٦٢٧ وقت إرسال

النبي كتابه إلى مصر، وهو «جورج بن مينا» الذي سُمي المقوقس خطأ؟

^٩ حنا النقيوسي، صفحة ٥٦٦.

بسرّه. وكان النيل عند ذلك مرةً أخرى في أوان فيضه،^{١٠} وذلك في أواخر شهر أكتوبر بعد نحو عام من صلح بابليون الذي لم يتم؛ إذ مرّقه الإمبراطور الشيخ «هرقل» في غضب وحنق، وكان عمرو بن العاص عند ذلك قد عاد منذ قليل إلى «بابليون». ولا ندري فيم قضى الوقت إلى ذلك الحين، أقضاه في قتال بلاد مصر السفلى قتالاً لم يخرج منه بطائل، أم قضاه في غزو بلاد الصعيد يقود سرية إليها بنفسه؟^{١١} وليس أمر السرية ذاتها بموضع للشك؛ فقد خرجت كتيبةً صغيرة من المسلمين إلى الصعيد حتى بلغت مدينة «أنطنويه»، المعروفة الآن باسم «أنصنا»، وكانت إذ ذاك عاصمة إقليم «طيبة»، وكانت جنود الروم لا تزال منها بقية في ذلك الإقليم. فذهب الناس إلى حاكم الإقليم وهو «حنا»، وكلموه في الأمر، وطلبوا إليه أن يقفوا لقتال العرب، ولكن «حنا» أبى كل الإباء أن يقف للقتال، ثم استولى على الأموال العامة التي جمعت، وحملها معه وخرج بجنوده ضارباً في الصحراء إلى الغرب يقصد الإسكندرية؛ إذ لم تكن به رغبة أن يلقي ما لقيه جنود الفيوم. وكان يرى من نفسه العجز عن مُناجزة المسلمين؛ وعلى ذلك لم يلقَ العرب مشقةً كبرى في فتح بلاد الصعيد. وقال حنا النقيوسي في وصف ذلك الفتح إن المسلمين عندما رأوا ضعف الروم وعداوة الناس للإمبراطور «هرقل»، لما أوقعه من الاضطهاد والعسف بأهل مصر كلها ودينهم الصحيح بتحريض قيرس البطريق الخلقيدوني، زادت جرأتهم واشتدّ ساعدهم في القتال.^{١٢} والحق أن القبط لم يُحبُّوا العرب، ولكنهم في الصعيد كانوا يحملون في قلوبهم أشد الضغن على من اضطهدهم وعذبهم، حتى إن أهل الفيوم بعد أن استقرّت بهم الحال في حكم العرب على دفع الجزية، بلغ الأمر بهم أن صاروا يقتلون من وجده من جند الروم، وكان أهل البلاد التي في جنوب الفيوم أقل رغبة من هؤلاء في نصره الروم. ولكن القائد العربي كان قد عاد إلى بابليون بعد أن فتح بلاد الصعيد أو على الأقل بلاد مصر الوسطى؛ كيما يستريح بأصحابه في أوان فيض النيل. وفيما كان هناك في ذلك

^{١٠} إذا علمنا أن المقوقس فاوض العرب مرتين في أوان فيضان النيل، اتّضح لدينا سبب الخلط الذي وقع فيه العرب بين حصار بابليون وحصار الإسكندرية، ورأينا في ذلك عذراً لهم.

^{١١} جاء في كتاب ابن قتيبة أن عمرًا عاد من مصر السفلى في ذي القعدة سنة ٢٠ هجرية (وذو القعدة يقع بين ١٢ أكتوبر ٦٤٠-١٠ نوفمبر سنة ٦٤١). ولكن حنا النقيوسي يجعل عودته قبل ذلك، ويقول إنه ذهب بنفسه إلى الصعيد، صفحة ٥٦٢.

^{١٢} حنا النقيوسي (الفصل الأول).

الحصن وافاه «قيرس»، وقد جاءه يحمل عقد الإنعان والتسليم، فرحَّب به عمرو وأكرم وفادته. ولما علم منه ما جاء من أجله من أمر الصلح قال له: «لقد أحسنت في الشخوص إلينا». فقال البطريق له إن الناس قد عوَّلوا على دفع الجزية كيما تقف رحا الحرب، ثم قال: «إن الله قد أعطاكم هذه الأرض، فلا تدخلوا بعد اليوم في حرب مع الروم.»^{١٣} ولعل المُفاوضة والمُشاورة قد استطلت مدة أيام كعادة أهل الشرق في مُفاوضاتهم، ثم انتهى أمرها إلى صلحٍ اتَّفَق فيه الجانبان على شروطه جميعاً، وكُتِبَ بها عقد في الثامن من شهر نوفمبر من سنة ٦٤١. ولنُسَمِّ هذا الصلح صلح الإسكندرية كي نُميز بينه وبين الصلح السابق الذي عُقد في بابلين؛ فإن هذا الصلح الجديد إنما كان خاصاً في معظم شروطه بالإسكندرية وتسليمها، وقد تم به فتح العرب لبلاد مصر. واختلفت الروايات في ذكر شروط هذا الصلح، ولكن حنا النقيوسي أورد أكبرها، وهي:

- (١) أن يدفع الجزية كُلُّ من دخل في العقد.
- (٢) أن تُعقد هدنة لنحو أحد عشر شهراً تنتهي في أول شهر بابه القبطي، المُوافق للثامن والعشرين من شهر سبتمبر من سنة ٦٤٢.^{١٤}
- (٣) أن يبقى العرب في مواضعهم في مدة هذه الهدنة على أن يعتزلوا وحدهم ولا يسعوا أي سعي لقتال الإسكندرية، وأن يكفَّ الروم عن القتال.
- (٤) أن ترحل مسلحة الإسكندرية في البحر، ويحمل جنودها معهم متاعهم وأموالهم جميعها. على أن من أراد الرحيل من جانب البر فله أن يفعل، على أن يدفع كل شهر جزاءً معلوماً ما بقي في أرض مصر في رحلته.
- (٥) ألا يعود جيش من الروم إلى مصر أو يسعى لردّها.
- (٦) أن يكفَّ المسلمون عن أخذ كنائس المسيحيين، ولا يتدخلوا في أمورهم أي تدخل.

^{١٣} جاء في قول آخر قول قيرس في ذلك الكتاب ما يلي: «لم تكن بيننا وبينكم عداوة قبل اليوم.» ويُضيف زوتنبرج لفظ «طويلة» وصفاً للفظ «عداوة»، ولكن هذا لا يُصح النص المُخطئ، ولا بد أن النسخة المخطوطة فيها شيء من الخطأ.

^{١٤} هذا تمام أحد عشر شهراً من الشهور القمرية، وهي أقل إذا حُسبت بشهور الروم (انظر ذيل الكتاب عن تاريخ حوادث الحرب). وقد جاء ذكر الهدنة واضحاً في ابن الأثير، ولكنه يجعلها مدة قصيرة تكفي لمكاتبة الخليفة عمر ومجيء رده عما سئل عنه في أمر الأسرى.

(٧) أن يُباح لليهود الإقامة في الإسكندرية.

(٨) أن يبعث الروم رهائن من قبلهم؛ مائة وخمسين من جنودهم، وخمسين من غير الجند؛ ضماناً لإنفاذ العقد.

ولم يُورد المؤرخ القبطي هذه الشروط على هذا الترتيب الذي أوردناها به، فإنما قصدنا بترتيبها هكذا أن نجعلها سهلة المأخذ؛ ففي الشرط الأول ضمان للقبط في أنفسهم وأموالهم وكنائسهم، وإباحة لهم أن يتدينوا كما شاءوا بحسب شعائر دينهم؛ فإن دفع الجزية والأموال جعلهم «أهل ذمة» لهم هذه الحقوق على الفاتحين، وقُدِّرت الجزية بدينارين على كل رجل إلا على الشيخ العاجز والولد الصغير، وقد بلغت الجزية اثني عشر ألف دينار، وذلك نحو ستة آلاف ألف من الجنيهاً،^{١٥} وكان على أهل مصر فوق هذه الجزية أن يدفعوا الأموال على أرضهم وعقارهم. وأما الشرط الثالث فالأجدر بنا أن نجعله خاصاً بالإسكندرية؛ فإن «قيرس» وإن كان قد صالح العرب بالنيابة عن أهل البلاد كلها، ما كان ليضمن أن ترضى بما رضيت به كل مدينة وكل طائفة، وما كان العرب ليؤمنوا من قتال من قاتلهم من أهل البلاد، ولا سيَّما قد وقع قتال في مدة الهدنة في بعض المواضع التي لم ترضَ بالتسليم ففتحت عنوة. ويلاحظ القارئ أن رواية «حنا النقيوسي» لا تذكر شيئاً عن موعد حلول أول قسط من الجزية، ولا عن مواعيد ما يلي ذلك منها، ولكنه يدل دلالة واضحة على أن العرب طلبوا أول قسط منها عاجلاً، ويتفق معه في ذلك المؤرخ العربي ابن خلدون إذ يذكر ذلك ذكرًا صريحاً.^{١٦}

^{١٥} قد اختلف العرب في تقدير عدد القادرين من الذكور من أهل مصر، واختلف تقديرهم للجزية بين ١٢٠٠٠ دينار وثلاثمائة ألف دينار، ولكن التقدير الأقرب إلى التصديق هو ١٢٠٠٠٠٠٠. وكان الخراج في أول الأمر يؤخذ عيناً، وهذا يُبرر ما جاء في الأخبار عن أن القبط أمدوا العرب بالمئونة بعد فتح بابلون. وقال أبو صالح إن عمراً فرض جزية سنوية قدرها ٢٦٠ درهم، ولكنه كان يفرض على أهل اليسار من الناس دينارين وثلاثة أراذب من القمح. وقال إن ما كان يؤخذ من الجزية بهذه الطريقة بلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ دينار سوى ما كان يفرض على اليهود من أهل مصر (صفحة ٧٥). ولكنه قال في صفحة ٧٤ غير ذلك، وتلك لا شك رواية نقلها عن مصدر آخر.

^{١٦} يقول حنا إن العرب جاءوا بعد الصلح بمدة وجيزة ليأخذوا الجزية من الإسكندرية. ويقول ابن خلدون عند ذكر شروط الصلح إن أهل مصر كان عليهم أداء الجزية عند الاتفاق على العقد وإذا ما انتهى أوان الفيض. وهذا الخبر له دلالة أخرى، وهي أن عقد الصلح كان في أوان الفيض.

والآن قد بلغنا مَبْلَغًا نستطيع معه أن نُدرِك ما وقع فيه مؤرخو العرب من الخلط والاختلاف عند مُعالجتهم مسألة يُحبون الخوض فيها، وهي مسألة فتح مصر، وهل كان عنوة أو صلحًا. ولا بد لنا هنا من أن نذكر أمرًا وقع بالإسكندرية فيما بعد ونُعجل به قبل موضعه، وهو أن الروم عادوا إليها فأخذوها بعد ثلاث سنوات أو أربع من وقت مُصالحة قيرس وتسليمه للعرب، ثم فتحتها العرب مرةً أخرى، وكان فتحها هذه المرة عنوة لا صلحًا؛ فدوّننا الآن اتفاقًا عجيب في حوادث عدة؛ فقد أراد المقوقس أن يُسلم حصن بابليون في أوان فيض النيل، وكان ذلك بعقد وعهد، فلم يرضَ به الإمبراطور وأبى الموافقة عليه، فبقي الحصن إلى أن هاجمه العرب، ولكن قبل أن يدخل فيه الفاتحون خرج أهل الحصن، فسَلَّموا لهم ونزلوا على عقد وعهد، ثم سَلَّمت الإسكندرية كذلك في أوان فيض النيل، وكان تسليمها صلحًا، وذلك بغير أن تجد كيدًا كبيرًا من القتال، ولكن الروم عادوا إلى الاستيلاء عليها بعد أن بقيت في حكم العرب مدة، ولم يخرج الروم منها إلا بعد حصار انتهى بفتحها عنوة.

فإذا نحن راجعنا هذه الحوادث العجيبة، وذكرنا أن أول من كتب تاريخ الفتح من مؤرخي العرب كتبه بعد نحو مائتي عام منه، وإذا ذكرنا أنه من أشق الأشياء أن تبقى هذه الحوادث على حقيقة صورها، وهي صورٌ مُتشابهة فيها الاتفاقات العجيبة، فتبقى مدة قرنين لا حافظ لها إلا الرواية، وأكثرها أحاديث شفوية، إذا ذكرنا ذلك لم يكن عجبًا من ذلك الخلط الذي وقع في الرواية والتشويه الذي أصابها، بل كان أعجب العجب أن نجد بقية من الحقيقة لا تزال محفوظة في نُتفٍ كثيرة من الأخبار مهما كان اضطرابها وانقطاع نظامها وصلتها؛ وذلك لأن عهدنا بكُتاب العرب لا يُحسنون تفهُّم التاريخ، ولا يُدرِكون نظامه، ولا يعبئون بإحكام الصلة بين حوادثه. فنستطيع الآن أن نُدرِك السبب الذي من أجله نجد بعضهم يذكر فتح حصن بابليون صلحًا وبعضهم يذكر أن فتحه إنما كان عنوة، وكذلك نُدرِك السبب الذي من أجله نجد مثل هذا الاختلاف في فتح الإسكندرية؛ فالواقع أن كلاً من الروایتين صحيح من جانبٍ واحد، ولكن صحتهما لا تتم إلا بعد إضافة وتعديل.

وقد رأينا من المُستحسن أن نفحص روايات بعض المؤرخين من العرب الذين أتوا في أخبارهم بشيء من التفاصيل شائقٍ لذيد، ومن هؤلاء «البلاذري»، وهو من مؤرخي القرن التاسع؛ فإنه يروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال إن عمرًا اجتمع بأصحابه من زعماء المسلمين بعد أن فتح حصن بابليون عنوة، واستشارهم فيما أَراده

من مصالحة المصريين، ثم عقد معهم صلحاً على أن يفرض دينارين على كل رجل قادر منهم، وأن يجعل على أصحاب الأرضين^{١٧} ضريبةً يؤدونها عن أرضهم، واشترط عليهم فوق ذلك أن يأتوا لكل رجل من المسلمين بكسوة كاملة كل عام، وطلب إليه الحاكم «المقوقس» أن يدخل في ذلك العهد كل بلاد مصر، ولكن أبيع لمن شاء من الروم أن يخرج من البلاد. ويقول البلاذري، وهو مُخطئ في قوله، إن هذا الصلح قد نقضه الإمبراطور؛ فإنه من الواضح أن الصلح الذي يذكره هو صلح الإسكندرية. ونجد هذا المؤرخ في موضع آخر يدل على أن مصر إنما فُتحت عنوة؛ فيروي أن عمرو بن العاص خطب مرة على المنبر فقال: «لقد جلست مجلسي هذا في هذا البلد وليس لأحد فيه عليّ عهد ولا عقد، إن شئت قتلت وإن شئت سبيت». وهذه الرواية إذا صحت كانت دليلاً على أن القبط لم يكن لهم من الأمر شيء، وأن العقد إنما كان بين العرب والروم. ولقد كان هذا صحيحاً؛ فإن العقد كان بين الروم والعرب، على أن القبط كانوا داخلين فيه. وقد ذهب «البلاذري» إلى هذا الرأي، وجعل يُدلّل عليه؛ فإنه يذكر أن معاوية كتب إلى وردان يأمره بزيادة الجزية على القبط، فأجابه وردان أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك لأن فيه نقضاً للعهد الذي لهم. وكذلك يذكر رواية عن أحد ولد الزبير أنه قال: «لقد أقيمت في مصر سبع سنوات، وتزوَّجت فيها، وكان الناس فيها يُفرض عليهم من الأموال ما لا طاقة لهم به، فأذاهم ذلك، مع أن عمرو بن العاص كان قد عقد لهم عهداً جعل لهم فيه شروطاً معلومة». ويقول البلاذري بعد ذلك إن في الأخبار سوى ذلك ما يدل على أنه كان بين العرب والمصريين عهد، ولكنه مع ذلك لم يقدر على أن يمحو من ذهنه أن الإسكندرية لم تُفتح عنوة، مع إقراره «بأن عمرو بن العاص لم يقتل أهلها ولم يسبهم، بل جعلهم أهل ذمة»، والفتح عنوةً لا يتفق بحال مع جعل أهل المدينة أهل ذمة؛ فأقرار البلاذري بأن أهل الإسكندرية كانوا أهل ذمة دليل على أنه عندما ذكر فتح الإسكندرية وقال إنه كان عنوة إنما كان يقصد الفتح الثاني.

وقد جاء في كتاب الطبري ذكر شروط ذلك الصلح، وهو يُسميه صلح عين شمس بدل أن يُسميه صلح الإسكندرية، وذلك خلطٌ عجيب منه،^{١٨} وإليك نصّها كما جاءت

^{١٧} ذُكر أن هذه الضريبة كانت ثلاثة أراذب من القمح، وقسطين من الزيتون، وقسطين من العسل، وقسطين من الخل. وكان ذلك يُجمع ويُجعل في بيوت المال (صفحة ٢١٥).

^{١٨} راجع الذيل السابع الذي أُلْحَقَ بالكتاب في ذلك الموضوع.

فيه: «هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم وكنائسهم وصلبهم وبرهم وبحرهم، لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا ينتقص، ولا تُساكنهم النوبة، وعلى أهل مصر أن يُعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم، خمسين ألف ألف.^{١٩} وعليهم ما جنى لصوتهم (لصوصهم)؛ فإن أبى أحد منهم أن يُجيب رُفع عنهم من الجزية بقدرهم وذمتنا ممن أبى بريئة، وإن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رُفع عنهم بقدر ذلك. ومن دخل في صلحهم من الروم والنوبة فله مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم، ومن أبى منهم واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا. عليهم ما عليهم أثلاثاً في كل ثلث جباية ثلث ما عليهم.^{٢٠} على ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخليفة أمير المؤمنين وذمة المؤمنين. وعلى النوبة الذين استجابوا أن يُعينوا بكذا وكذا رأساً وكذا فرساً على ألا يُغزوا ولا يُمنعوا من تجارة صادرة ولا واردة.» وشهد عليه الزبير وعبد الله ومحمد ابناه، وكتب وردان وحضر.^{٢١}

وهذا النص للصلح ليس فيه خلاف عما جاء في كتاب «حنا النقيوسي»، وإن كان كلا النصين لا يشمل كل ما جاء في النص الآخر؛ فالحق أن كلاً من النصين يُكمل الآخر. وقد جاء في كتاب ياقوت عن ابن عبد الحكم أن مصر فُتحت كلها صلحاً، وفُرضت الجزية دينارين على كل رجل من أهل مصر على ألا تُزاد، ثم جُعِلت على أصحاب الأرض ضريبةٌ يؤدونها خراجاً من ثمار أرضهم، وفُرضت على أهل الإسكندرية جزية وضريبة

^{١٩} وهذا بلا شك غير صحيح.

^{٢٠} ترجم المؤلف هذا القول بما يُفيد أن الجزية تُدفع على ثلاثة أقساط، كلُّ منها ثلث مقدار الجزية، وعُلّق على ترجمته أن هذا ما فهمه من الفقرة الغامضة، وهي: «وعليهم ما عليهم أثلاثاً في كل ثلث جباية ثلث ما عليهم».

^{٢١} قد وردت هذه الشروط في كتاب ابن خلدون، وقد أخذها عن الطبري، ولكن الظاهر أنها غير موجودة في وصف فتح مصر في نسخة الطبري الموجودة الآن. انظر طبعة زوتنبرج، الجزء الثالث، صفحة ٤٦١ وما بعدها. ومع ذلك فإنه يُفهم من الطبري أن الإسكندرية قد فُتحت صلحاً.

يرد ذكر هذا العهد في أكثر كتب التاريخ، ويجعله المؤرخون صلحاً بين العرب والروم بعد وقعة عين شمس، وليس صلح الإسكندرية. ومن العجيب أن المؤلف يزعم أن نسخة الطبري الحالية لا تأتي بذكر هذا الصلح، ولكنه موجود فيها، وقد أخذنا نصه عنها. (المعرب)

وقد ألّف المؤلف رسالةً جديدةً اسمها The Treaty of Misr in Tabary، وفيها رجع عن رأيه هذا، وقد جاء ذكر ذلك في الملحق السابع فليُراجع. (المعرب)

على عقارهم. وأما مقدار تلك الجزية وتلك الضريبة فقد جعل أمره في يد الحاكم؛ لأن مدينتهم فُتحت عنوة بلا عقد ولا عهد. ولا شك أن في هذا القول خلطاً بين الفتح الثاني للمدينة الذي كان عنوة والفتح الأول الذي كان صلحاً، وخير ما قيل في هذا الشأن ما جاء في كتاب المقرئزي؛ فإنه أثبت الآراء المختلفة وأوضحها إيضاحاً عظيماً، وأسند كل رأي إلى صاحبه،^{٢٢} وأقوى الأدلة في كل ذلك هي ما دلّت على أن الفتح كان صلحاً. وإن خير ما نلخص به الأمر كله أن نُورد ما قاله شيخ من القدماء؛ إذ سمع رجلاً يقول إنه لم يكن لأهل مصر عهد، فأجاب: «ما يبالي ألا يُصلي من قال إنه ليس لهم عهد.»^{٢٣}

^{٢٢} الخطط، الجزء الأول، صفحة ٢٩٤. وقد ذكر بعض مواضع صالح العرب فيها القبط، ولكن قيل إن القبط جعلوا في عقدهم العام شروطاً ستة: (١) ألا يُخرجوا من ديارهم. (٢) ألا يُفَرَّق بينهم وبين أزواجهم. (٣) ألا يُطردوا من قراهم. (٤) ألا تُنزع منهم أرضهم. (٥) ألا تُزاد عليهم الجزية. (٦) أن يُحموا من عدوهم. ويظهر أن هذه الشروط غير مُرتبة ترتيباً عقلياً، وليست دقيقة، ولا يُذكر فيها شيء عن حرية دينهم، ولا بد أن ذلك كان من شروط الصلح.

وقد روي عن زيد بن أسلم أنه قال: إن الخليفة عمر كان عنده صندوق فيه كل عقود الصلح، ولم يكن بينها عقد لأهل مصر. وقال ابن شهاب[†] إن مصر أخذ بعضها عنوة وبعضها صلحاً، ولكن عمر جعل أهلها جميعاً ذمة. فمثلاً لما أراد عبد الله بن سعد أرضاً في مصر دفع ثمنها؛ لأن البلاد كانت فُتحت صلحاً. ويذكر مالك بن أنس وعبد الله بن لهيعة ونافع بن يزيد أن مصر فُتحت عنوة. وأما الليث وعبد الله بن جعفر ويحيى بن أيوب وسواهم فيقولون الحق، وهو أن فتحها كان صلحاً.

[†] قال المؤلف Ibn Shihah، ويُقرأ ذلك الاسم «ابن شيحة»، ولكن المقصود بلا شك هو «ابن شهاب»؛ فلا بد أن الاسم قد حُرّف في الكتابة الإنجليزية بإبدال الباء الأخيرة هاء (h)، وإبدال الهاء الأولى حاء (h)؛ لتقارب صورة هذه الحروف. (المعرب)

^{٢٣} قد نقلنا هذا النص عن كتاب النجوم الزاهرة لأبي المحاسن. (المعرب)

الفصل الثاني والعشرون

فتح بلاد الساحل

لما انتهى أمر الصلح أوفد عمرو بن العاص معاوية بن حُديج الكندي، وأمره أن يحمل أنباء ما حدث إلى عمر بن الخطاب،^١ فطلب معاوية منه أن يكتب معه كتابًا، فقال له عمرو: «ماذا عساني أفعل بالكتاب؟ أأست امرأً عربيًّا تقدر على وصف أمر شهادته؟» فسار معاوية في رحلته الطويلة في الصحراء حتى بلغ المدينة، ووافق مقدمه وقت الظهر، فأناخ راحلته عند باب المسجد ودخل. وفيما هو هناك خرجت جارية من بيت عمر، فلما رأت رجلًا غريبًا عليه وعث السفر سألته عن اسمه فقال له، ثم قال إنه جاء يحمل رسالة من عمرو بن العاص، فعادت الجارية إلى الدار، فما لبثت أن جاءت إليه مُسرعة حتى سمع معاوية خفق نقابها على أقدامها إذ تجري إليه، ثم أمرته أن يتبعها إلى البيت. فلما جاءه سأل عمر عن الأنباء، فقال له: «خير يا أمير المؤمنين، فتح الله علينا الإسكندرية.» فقام معه عمر حتى عاد إلى المسجد وأذن المؤذن للصلاة، فأقام عمر صلاة الشكر لله على ما أوى، ولما عاد مع معاوية إلى داره صلى مرةً أخرى ثم طلب الطعام، فقُدّم له خبز وزيت يؤتدّم به، فوضع ذلك أمام الضيف، فأصاب منه شيئًا خفيًّا على استحياء، ثم أتى بتمر فوضع له، وكان هذا أكبر ما عند الخليفة من لذائذ

^١ هكذا ورد اسم الرسول في البلاذري، وهو الأصح. وذكر المقرئزي أنه ابن خديج، وهو يذكر خبر إرساله على أنه وقع عند فتح الإسكندرية الثاني، ولكن المقرئزي (أو الذي يروي عنه وهو ابن لهيعة) يقول إن إرسال معاوية سبق خطاب عمرو الذي يصف فيه الإسكندرية. وقد كُتِبَ ذلك الخطاب عند دخول العرب أول مرة إلى المدينة، وفوق ذلك كان عمر قد مات قبل الفتح الثاني؛ إذ دُفِنَ في أول المحرم سنة ٢٤ للهجرة (٧ نوفمبر سنة ٦٤٤). انظر ابن الأثير، الجزء الثالث، صفحة ٣٨، فموضع ذلك الخبر حيث وضعناه على الصحيح.

الطعام وأطايبه، ثم اعتذر معاوية بأنه لم يُبادر إلى حمل نَبأ الفتح لأنه ظن عمر نائماً وقت القيلولة، فقال له عمر: بئس ما قلت، وبئس ما ظننت!^٢ لئن نمت النهار لأضيعن الرعية، ولئن نمت الليل لأضيعن نفسي، فكيف بالنوم مع هذين؟

وهكذا أُرسل نَبأ الفتح إلى المدينة، وهكذا تلقاه الخليفة فيها بغير زينة ولا ضجة، وما كان أعظم الفرق بين هذا وبين ما حدث في الإسكندرية عندما أتاها ذلك النَبأ.

أُمضي عهد الصلح في «ببليون» في يوم الخميس الثامن من شهر نوفمبر من سنة ٦٤١^٢، وكان لا بد له من إقرار إمبراطور الروم، كما كان لا بد له من إقرار خليفة المسلمين عمر، وكان في مدة الهدنة، وهي أحد عشر شهراً، متَّسع يكفي لذلك وما يلزم له من الرسوم، ثم عاد قيرس مُسرَّعاً إلى الإسكندرية يحمل معه كتاب الصلح.

وكان أول ما غني به أن يُرسل شروط الصلح إلى «تيودور» وهو القائد الأعلى، ثم إلى قسطنطين وهو قائد الحرس. ومن أعجب الأمور أن «تيودور» لم تكن له يد في مفاوضة الصلح، ولم يحضر كتابته في «ببليون»، مع أنه كان حاكم المدينة من قبل الإمبراطور. والحقيقة أن كل ما يمسُّ «تيودور» مُحير مُدهش، فلسنا ندري من أمره شيئاً، حتى لنجهل هل كان قد علم بعزم «قيرس» على تسليم المدينة للعرب قبل أن يُنفذه، فإذا كان قد علم بذلك فلا بد أنه قد غيَّر رأيه وأصبح من أشياع الصلح مع العرب، وأما إذا كان غير عالم بذلك فمن أعجب الأمور أن يُسارع إلى الموافقة على أمر لا يمكن أن نصِّفه إلا بأنه كان تسليمًا شائئاً.

وكانت أنباء ذلك الصلح الذي عُقد في طيِّ الخفاء تتردد بين رؤساء موظفي الحكومة وبين زعماء الناس في العاصمة، يتناقلها بعضهم عن بعض همساً ووسوسة، يُفضي بها الرجل إلى من يأمنه ويطمئن إليه، وأما العامة فإنهم ظلُّوا في جهالة لا يعلمون

^٢ في رواية المقرئزي: بئس ما قلت (أو بئس ما ظننت). (المعرب)

^٣ قد ذكرنا الأسباب التي من أجلها اخترنا ذلك التاريخ في الذيل. وقد ذكر الأستاذ «لين بول» عن الطبري عبارة زياد، وهي أن طلب الصلح جاء إلى عمرو وهو في بلهيب، وأنه أُرسل إلى الخليفة في ذلك، وأن المسلمين انتظروا ردَّه في ذلك الموضع عينه، وهو «بلهيب». والخبر على هذه الصورة غير محتمل؛ فإنه يُخالف ما جاء في ابن قتيبة وحنا النقيوسي، وكلاهما يقول إن عمراً جاء إلى ببليون في ذلك الوقت. وإنه لمن المستبعد أن يكون جيش عمرو قد بقي هذه المدة كلها في موضع واحد؛ فالحقيقة كانت بغير شك أن عقد الصلح كان في ببليون، وأن إقرار الخليفة جاء إلى عمرو وهو في بلهيب.

من أمره شيئاً، وأرسلت الرسائل إلى الإمبراطور هرقلوناس تُفضي إليه بشروط الصلح، وطلب إليه أن يُقرّها. والظاهر أن القائدين كانا كلاهما يُعززان ذلك الصلح ويوافقان على طلب إقراره، وإن في تعزيزهما له وموافقتهما عليه لحجة يمكن الاستناد عليها في تبرير ما أتاه قيرس ورفع الوزر عنه بعض الشيء. على أنه من المعلوم ما كان عليه «تيودور» من العجز في قيادة الحروب وضعف الرأي فيها، فموافقته على الصلح على ذلك لا قيمة لها، وحكمه في أمر الحرب مُدافع لا يُعتمد عليه. ومهما يكن من الأمر فإن «قيرس» عندما أحسّ بأنه مهّد السبيل إلى إعلان الأمر في الإسكندرية، دعا كبار قواد الجيش وعظماء رجال الدولة، ولما انعقد عندهم جاءوا وعليهم «تيودور» و«قسطنطين»، حتى إذا مثلوا بين يدي البطريق «قيرس» أظهروا له الولاء وأعلنوا له الطاعة. ولنا أن نُصوره لأنفسنا، وقد جلس في ألبّهته واتخذ زينته، وجعل يُبين لهم ما تضمّنه الصلح من شروط بما أوتي من فصاحة وبراعة، ويُسهب في ذكر الضرورة التي استوجبت عقده وما فيه من مزايا، فما زال حتى فاز بما أراد من حمل سامعيه على الإيمان بقوله، ولكنه كان فوزاً ما أشأّمه.

وبهذا خطا «قيرس» خطوةً جديدةً في سبيل إنفاذ خطته في الإيقاع بمصر. على أنه ما كان ليستطيع أن يُبقي خطته في ستر الخفاء بعد ذلك طويلاً، فعلم الناس بما كان، ولكن علمهم لم يأت عن قالة قالها «قيرس»، ولا إشاعة ترددت وذاعت بينهم، بل علموا بالأمر بغتة وقد فجأهم طلوع فئة من العرب على المدينة، فنُفخت الأبواق إيذاناً بمقدمهم، وأسرع الناس من كل جهة ليقفوا في أماكن الدفاع من الأسوار والحصون، ولكن العرب ساروا على خيلهم لا يلوون على شيء ولا يعبثون بالضجة، وجاء قواد الروم عند ذلك بعد أن كانوا قد قَضَوْا على حماسة الجنود وإقدامهم، فجعّلوا يُهدّثون من روع الناس، ويُنادون فيهم أن لا جدوى في القتال ولا أمل من ورائه. وقبل أن يقترب العرب حتى يصيروا على مدى رمي المجانيق، أبصرهم الناس وهم يحملون أعلام الهدنة والسلام، فأشير إليهم بعلامة الرد فاقتربوا، حتى إذا ما صاروا بحيث يسمعون ويُسمع منهم أفضّوا إلى جنود الروم بما كان. وما كان أشدَّ عجبهم ودهشتهم مما علموا؛ إذ عرفوا عند ذلك أن العدو لم يأت ليقاتلهم، بل أتى ليحمل الجزية التي اتفق عليها مع «قيرس» المقوقس في عقد الصلح الذي طلبه من العرب وكتبه معهم على تسليم المدينة، فهاج الناس وثار ثائرهم لما سمعوا، وذهبوا غير مُصدقين حتى أتوا قصر البطريق، فاطلّع عليهم منه بعد لأي، وكان الخطر في تلك اللحظة مُحَدِّقاً بحياته؛ إذ تهافت الناس إليه يريدون أن يحصبوه.

غير أن كِبَر سنه وعلو مكانته خذلا الناس عنه وحمياه من الخطر، فأشار إلى الناس إشارة فهدءوا، ثم استطاع الكلام، واستعان بما أُوتِيَ من بلاغة وفصاحة على تخفيف جانيته وتهوين خيانتة في مقالته التي قالها بين الناس، وجعل يُبرر ما كان منه قاتلاً إنه إنما اضطرَّ إلى ركوب الصعب اضطراراً إذ لم يكن بد منه، وما قصد إلا مصلحة قومه وفائدة أبنائهم؛ فإن العرب قوم لا يقوم لهم شيء إلا غلبوه. وقد أراد الله أن يملكوا أرض مصر، فما كان للروم إلا أن يُصالحوهم؛ فإنهم إن لم يفعلوا جرت الدماء في طرق مدينتهم، ونُهبت أموالهم وقُتلوا، ومن بقي منهم حياً خسر ما كان يملك وضاع أمره، ولكن الصلح حقن دماءهم، وأمنهم على أنفسهم وأموالهم وديانتهم، ومن أراد أن يعيش في أرض مسيحية كان له الخيار في ترك الإسكندرية. وما كان أمر الخيار بين الهجرة من مصر وبين الإذعان للمسلمين بالأمر الهين؛ فلم يتمالك البطريق معه، بل بكى وهو يطلب من الناس أن يُصدقوا أنه إنما بذل جهده في أمرهم، وأن عليهم أن يرضوا بالصلح الذي عقده من أجلهم يقصد به صلاح حالهم.

بهذا استطاع «قيرس» مرةً أخرى أن يفوز برأيه المشئوم، فإذا بالناس وقد عادوا إلى رأي الجيش، ورضوا بالتسليم والنزول عن مدينتهم العظيمة للعرب على شرط العقد الذي تم. وجعل الثائرون يتلومون على ما اقترفوا من الوثوب والحنق على ذلك الحبر الطاهر، في حين كان يسعى جُهد طاقته ليحول بينهم وبين الهلاك على يد الغزاة، وأخذوا يجمعون قسط الجزية التي فُرضت عليهم وزادوا عليها مقداراً كبيراً من الذهب، ووضَّع ذلك المال في سفينة خرجت من الباب الجنوبي الذي تدخل منه التربة، وذهب به قيرس بنفسه ليحمله إلى قائد المسلمين.^٤

وبذلك تم فتح الإسكندرية، وإذا حسبنا تاريخ ذلك وجدنا أن أداء ذلك القسط الأول من الجزية قد يكون في أول المحرم من سنة إحدى وعشرين من الهجرة، وذلك هو اليوم العاشر من ديسمبر من عام ٦٤١، وليس في مصادر التاريخ ما يُثبت ذلك التاريخ وينصُّ عليه صراحةً، ولكن الرواية التي تناقلها العرب تجعل فتح المدينة في ذلك اليوم، ولعل منشأ تلك الرواية كان عمن حضر ذلك اليوم وشهد إذعان أهل الإسكندرية بحملهم أول قسط من جزيتهم، ومع ذلك فإن مؤرخي العرب يجعلون أول المحرم في يوم الجمعة،

^٤ لم يرد هذا في متن الكتاب (انظر صفحة ٥٧٦)، ولكنه جاء في عنوان الباب العشرين بعد المائة، صفحة ٣٥٨ من كتاب حنا النقيوسي.

مع أن أول المحرم لم يقع في يوم جمعة في ذلك العام ولا في عام قريب منه إلا في عام ٦٤٥؛ وعلى ذلك يكون لنا أن نقول إن الرواية لا يمكن أن تكون صحيحة في كل أجزائها، بل لقد تكون كلها غير صحيحة، ولكننا نتردد في الأمر، ونحمل أنفسنا على القول إنها لا بد أن يكون لها أساس من الحقيقة؛ لأنها رواية من أثبت الروايات في أخبار الفتح العربي.° وعلى أي حال فإنه من المفيد أن نوجه الأنظار إلى اتفاق عجيب آخر يلوح من خلال ما اختلط من تواريخ ذلك العصر، ولعله يُفيدنا في بيان أسباب ذلك الخلط بعض التبيين؛ وذلك أن بعض مؤرخي العرب يُقرر أن فتح الإسكندرية لم يقع إلا بعد ثلاث سنين من دخول جيش عمرو في مصر، في حين أن طائفة سواهم تقول إن فتح حصن بابلليون وفتح الإسكندرية وقعا كلاهما في عام واحد، وهو العام العشرون من الهجرة. ومع ما يظهر من الخلاف بين الطائفتين نقول إن كليهما على الحق؛ فقد سلّم حصن بابلليون في شهر أبريل من عام ٦٤١، وسلّمت الإسكندرية في شهر نوفمبر من ذلك العام، وكلا التاريخين واقع في سنة عشرين. ومن جهة أخرى قد دخل عمرو في أرض مصر في عام ٦٣٩ من الهجرة، ولكن جيشه لم يدخل الإسكندرية إلا بعد ثلاث سنوات من ذلك؛ أي في شهر أكتوبر من عام ٦٤٢ عندما انقضت مدة الهدنة وهي أحد عشر شهرًا. وإنه لمّا يسّر النفس أن تفوز بكشف الحقيقة من وراء هذا الغطاء من خلافٍ يخمرها.

وماذا عسانا نقول في هذا الصلح العجيب؟ فليس في طاعتنا أن نملك أنفسنا ونلزم القصد في القول إذا ما أردنا أن نصّف فعلة المقوقس، وما أتاه ذلك البطريق من المكر السيئ، وما كان له من الصلة الغريبة بقائد للعرب، وحرصه المدهش في كل وقت من أوقات القتال مع المسلمين على أن يُسرّع بالإذعان والتسليم لهم؛ فليس مرُّ الأيام بمُستطيع أن يمحو عن ذكره وصمة جنايته في خيانة دولة الروم، والقصد إلى تضييع أمرها بعد أن لطّخته من قبلُ جريرة حمقه وقسوته في اضطهاد القبط مدة أعوام عشرة. فالحق أنه لو كان منذ ولي أمر الدين قد قصر همّه على هدم سلطان الروم وتضييع أمرهم في مصر لما سار إلا على سيرته تلك، ولما سلك إلا السبيل الذي سلكه. وإنه ليملّونا العجب إذ نراه يُسارع تلك المُسارعة إلى اغتنام فرصة الخيانة والإيقاع بمصر، وهي

° يرى المستر «أ. و. بروكس» أن هذا التاريخ يُوافق حقيقة الفتح الثاني للإسكندرية، وهو يجعله في يوم الجمعة أول المحرم سنة ٢٥ للهجرة (٢٨ أكتوبر سنة ٦٤٥)، ولكننا سنورد الحُجج التي تنقض هذا الرأي في فصل تالٍ.

فرصةً ما سنحت له إلا من جرائر أفعاله، وما تهيات إلا من عاقبة سوء حكمه. ولا يُخفف من جُرمه أن يقول قائل إنه كان ياتمر بأمر مولاه الإمبراطور هرقلوناس وقد خَوَّل له أن يعقد ذلك الصلح؛ فلقد كان من أهون الأشياء على مثل قيرس أن يحمل مثل هذا الملك على رأيه، وهو ملكٌ مُستضعف لا علم له بأحوال مصر، تسير به مشيئة أمه أنى شاءت. ولم يكن صلح الإسكندرية أول العهد بخيانتها، بل لنا بها عهد منذ أشهر في حصن «ببليون»، وحسبنا بما كان منه في أمر هذا الحصن ردًّا على من يريد الدفاع عنه بأنه إنما نزل على حكم الضرورة في الحرب؛ فإذا كان العرب عند طلوعهم على الإسكندرية قد بسطوا سلطانهم على أكثر بلاد مصر، فإن الأمر لم يكن كذلك وهم واقفون حول حصن «ببليون» في الوقت الذي أراد فيه أن يعقد معهم صلحه الذي أنكره الإمبراطور. وبعد فلم تكن الإسكندرية قد نزل بها من حرب العرب ضيق، وكانت بلاد الساحل جميعها لا تزال بمنجاة عنهم. وقد حاول جيش المسلمين أن يصدم تلك العاصمة في أول الأمر فارتدت عنها عاجزًا مخذولًا، وقد ذكرنا من قبل أنه ليس في الأخبار ما يحملنا على الظن أن ذلك الجيش قد أقام عسكره على مقربة منها، ويدلنا على ذلك دليان: أولهما إغفال ديوان حنا لذكر عسكر لهم هناك، وثانيهما قوله إن أهل المدينة عندما رأوا الفئة من المسلمين التي أتت لتحمل الجزية انزعجوا وثاروا، ولو كان المسلمون على مقربة بحيث يراهم أهل الإسكندرية من فوق أسوار مدينتهم كل يوم مدة شهور، كما يقول مؤرخو العرب، لما حدث مثل ذلك الانزعاج عند اقتراهم. فالحق أن مؤرخي العرب يخلطون في هذا الأمر بين تسليم الإسكندرية الأول وفتحها عنوة في المرة الثانية؛ إذ إنهم في المرة الثانية حاصروا المدينة حصارًا صحيحًا نوعًا ما، وأما تسليمها الأول فلم تكن ثمة ضرورة من ضرورات الحرب تدعو إليه.^٦

^٦ إنه لمَّا يؤسف له أن يُزيل الإنسان كل هذا النسيج من القصص الذي نسجه خيال العرب في أخبار حصار الإسكندرية، ولكننا لا نرى مفرًا من ذلك؛ فالظاهر أن الحق يلوح من ثنايا ما ذكره السيوطي عن كتاب عمرو إلى الخليفة عمر، وهو يذكر فيه أن عدد من مات من المسلمين في هذا الحصار كان اثنين وعشرين، مع أن هذا الخطاب قد قيل إنه كُتب بعد فتح المدينة الثاني. والقصة المعروفة عن عمرو ومولاه وردان ووقعهما أسيرين في أثناء حملة حملها العرب على المدينة وارتدوا عنها، ما هي إلا خرافة؛ فقد ذُكرت هذه القصة عينها عن هذين الرجلين في دمشق، وقد ذكرهما ابن بطريق كليهما، وجعل ختام حصار الإسكندرية أن العرب طردوا الروم منها فهربوا في البحر والبر. وجاء في رواية أخرى مثل

وإننا نُعيد هنا ما سبق لنا قوله إن الإسكندرية كانت من المنعة بحيث لا تكاد تنالها قوة عمرو ومن جاء معه من الجنود، فكان دور أسوارها نحو تسعة أميال أو عشرة، ثلاثة منها مما يلي البحر، وأكثرها ما بقي منها تحميه الغياض والبحيرات والترعة. وإذا كان العدو لا يستطيع أن يقترب إلا من جزء يسير من تلك الأسوار، فقد كان من السهل على جند المدينة أن تجعل همَّها دفع حملاته على هذا الجزء. وإن العرب لو استطاعوا إسكات ما على الأسوار من المجانيق القوية المريعة، وقدروا على الاقتراب منها؛ لما أمكنهم أن يصدعوا الأسوار بما لديهم من الوسائل وما كان أقلَّها وأضعفها. وإننا لا نكاد نعرف في تاريخ الإسكندرية أنها أخذت مرة عنوةً بغير أن يكون أخذها بخيانة من داخلها.

فمن ذلك نرى أن ذلك الصلح الذي عقده قيرس لم تكن ثمة من ضرورة في الحرب تدعو إليه، ما دامت أساطيل الروم تُسيطر على البحر، والعرب بعدُ أبعد الناس عنه لا يمرُّ بخاطرهم أن يتخذوا فيه قوة. قد يقول قائل إن فتح بابليون قد أوهن الروم، وإن جنودهم امتلأوا هيبة من العرب؛ إذ رأوا أنهم لم يصبروا على لقائهم في موطن من المواطن منذ ابتدأت الحرب، وإن الجيش الروماني كان لا يثق في قواده، ولا يرى منهم إلا الجبانة والعجز. وهذا كله صحيح لا شك فيه، ولكن كان في الاستطاعة تغيير الحال، بأن تُرسل جنودٌ غير تلك الجنود وقوادٌ غير أولئك القواد، لا تزال في جَنانها شدة وفي قلوبها قوة، غير أن ذلك لم يسعَ إليه أحد؛ فإن الدولة منذ مات عنها هرقل لم تجد حاكمًا يلمُّ شعئها، ويصرفُ أمورها، ويحملها على سبيلها. وكان أهل الإسكندرية شيعاً وطوائف، تقطع ما بينهم الأحقاد والأطماع، فما كانت تخلو من هيلة أو وثبة. وجاء بعد ذلك موت هرقل، فزاد الحال سوءاً؛ إذ شطر حكومة قلب الدولة شطرين ليس بينهما إلا الشحناء والعداوة؛ فالحق أن موته «كسر شوكة الروم» كما قال المؤرخ العربي، ولكنه كسرها كسرًا أبلغ مما قصده ذلك المؤرخ؛ فإن الدولة أغفلت بعده همَّها الأكبر، وهو

وصف هذه القصة، وأنها قد وقعت في حصار غزة بفلسطين. والظاهر أن منشأ هذه القصة ما ذكره ابن عبد الحكم من الأفاصيص الخيالية. وقد قال المفتي الأكبر للديار المصرية في تعليق له على الطبري أعطاه المؤلف هذا الكتاب: «ولم يرد في هذا الوصف أيضاً ذكر لوقعة عند الإسكندرية، وقد جاء في الأخبار المروية أن هذه الوقعة لم تقع إلا بعد ثورة في سنة ٢٥». وهذا هو الحق بغير شك، ولكنه من المفيد أن نذكر ما قاله أبو صالح (صفحة ٧٦) أن عدد المسلمين الذين قُتلوا في فتح مصر سوى من قُتل منهم في الحصار (ولا ندري أي حصار هذا) كان ١٢٣٠٠، وهو تقديرٌ مُعتدل لمن قُتل في المواقع الكثيرة في هذه الحرب الطويلة.

الدفاع عن حياتها، فشغلته دسائس «مرتينه» ومكائد «فلنتين»، فتركت مصر تجري في قضائها، وكانت الإسكندرية إذ ذاك قطب الحوادث يدور عليها أمر مصر ومصيرها، فلم تجد في الدولة من يأخذ بيدها، ولو وجدت نصيرًا يمدّها لنجت من عدوها، ولناجزته بعد ذلك على سواء حتى تُخرجه من أرض مصر.

لسنا ننكر أن الروم عند فتح الإسكندرية لم يكن لهم أمل في أن يهاجموا العرب ويخرجوهم من البلاد، ولكن الإسكندرية كانت تطبق الصبر على الحصار مدة سنتين أو ثلاث ريثما يلي الأمر حاكم صلب القناة. فإذا ما كان ذلك لم يكن بالمستبعد أن تعود مصر إلى الروم، ولا يمنع من ذلك ما كان من أثر الماضي وجرائره التي أدّت إلى تمكّن العرب في البلاد تمكّنًا تصعب زلزته؛ فالأمر لم يكن بعد قد أفلت من يد الروم إلى حيث لا يرجع إليهم. وقد كان قيرس صاحب الجريرة في ضياع مصر، لا يُجديه دفاعه واعتذاره بأن الجيش كان خائر النفس، وأن الناس كانوا شيعًا وفرقًا لا تجتمع لهم كلمة، فما كان ينبغي النزول عن الإسكندرية، بل كان أوجب الأمور الاحتفاظ بها مهما كان في سبيل ذلك من مشقة، ولكن قيرس أسلمها للعدو خفية وعفواً بغير أن تدعوه إلى ذلك ضرورة. ولا نزال نسأل النفس عن السبب الذي حمل أهل الإسكندرية على قبول ذلك الصلح، والمبادرة إلى الرضا عن قيرس بعد أن كانوا قد وثبوا به وأرادوا أن يحصبوه لما رأوا من خيانتة؛ فقد كانوا معروفين بالنزق والتقلب في الأحوال، ولكنهم لم يكونوا صادرين عن نزق في انصرافهم عن دولتهم وصدوفهم عنها ورضائهم بالإذعان لحكم الإسلام. وليس ثمة إلا رأي واحد فوق ما سبق لنا ذكره نُفسر به ما كان منهم، وذلك أنهم كانوا قد سئموا من كثرة ما أصابهم من الحداث، وكرهوا فساد الحكم الذي أثقل كواهلهم مدة أربعين عامًا، وقالوا في أنفسهم لعلنا نجد في حكم المسلمين قرارًا واطمئنانًا نأمن فيه على ديننا فلا نُكره على شيء فيه، وعلى أموالنا فلا نتحمل من الخراج والجزية إلا قدرًا نُطيعه. ولعل أكبر ما حملهم على الرضا بحكم العرب رفع ما كان يبهظهم من الضرائب؛ فقد كان الروم يجبون من مصر أموالاً يتعذر علينا أن نعرف مقدارها، ولكنها كانت بلا شك كثيرة الأنواع ثقيلة الوطأة شديدة الأذى؛ فأحل العرب محلها الجزية وخراج الأرض. ومهما يكن من مقدارها فقد كانت لها فضيلة البساطة، وكانت ثابتة المقدار محدودة القصد، وكانت أقل في جملتها مما كان يجبيه الروم، أو لقد خُيّل إلى الناس أنها كذلك. ومنذ كان شعور المصريين الوطني ضئيلاً كان تأثرهم بما يمس أموالهم شديدًا. ولعل ما كان الناس يتوقعونه من العرب من تخفيف حمل الضرائب

كان من أكبر العوامل على فوز المسلمين في فتوحهم جميعها، وأما في الإسكندرية فلعل هذا الأمر كان أعظم الأمور أثرًا.^٧ على أن ما طمع فيه أهل الإسكندرية من تخفيف هذه الأحمال لم يتحقق لهم، بل خاب أملهم خيبةً ما كان أمرها.

أقرَّ الإمبراطور عهد الصلح. ولعل ذلك كان آخر ما أتاه في حكمه؛ إذ انتهى في ذلك الشهر عينه وهو نوفمبر. ويلوح لنا أن عمرو بن العاص كتب شروط ذلك الصلح وأفضى بها إلى أهل مصر، وكانت تلك الشروط تُعدهم بالأمن على أنفسهم وأموالهم وذمتهم وكنائسهم وصلبهم، وب حمايتهم من أهل النوبة وسواهم من أعدائهم متى دفعوا الجزية.^٨ ولكن المقاومة لم يخبْ لهابها، ولم يخذلها ما كان من تسليم الإسكندرية العظمى، ولا ما وعد به عمرو من الشروط الحسنة؛ فقد بقيت بعض البلاد في شمال مصر السفلى ترفع لواء الروم ولا ترضى بالتخلي عنه، مع أن فتح الإسكندرية كان قد قضى على الأمل كله في دولة الروم، وأصبح بعدها من أشد الحماسة أن تُصرَّ طائفة على القتال وتأبى الدخول فيما دخل فيه سائر الناس من العهد؛ فكان لا بد للعرب من فتح تلك البلاد حتى يتم لهم الأمر، وكان عمرو قد فرغ مما يشغله، ويستطيع السير إليها في أي وقت شاء.

وكان عمرو في هذه الأثناء مُنصرفًا إلى عمل آخر في بابلين؛ إذ عزم على أن يبني للمسلمين مدينةً جديدة في السهل الذي يلي الحصن الروماني، بينه وبين جبل المقطم، وكان موضع عسكره. وقد روى البلاذري أن الزبير هو الذي اختطَّ المدينة واتَّخذ فيها لنفسه دارًا، وجعل فيها السُّلم الذي صعد عليه إلى سور الحصن، وبقي فيها ذلك السُّلم حتى احترق في حريق. وأما ياقوت فإنه يذكر أربعة نفر أمرهم عمرو أن يقوموا على اختطاط المدينة وتقسيمها^٩ بين أحياء العرب وقبائلهم. ومهما يكن من الأمر فلا شك

^٧ ذكر المستر «ملن» في كتابه Egypt Under Roman Rule طائفةً عظيمة من أخبار الضرائب، ولكنه لا يذكر جملة مقدار ما كان مفروضًا على أهل الإسكندرية أو على المصريين في ذلك الوقت، ولا يذكر هل كان أهل الإسكندرية لا يزالون على ما كانوا عليه أيام حكم الرومان من الإعفاء من الجزية كما كانت الحال في أيام «يوسفوس». انظر صفحة ١٢٢.

^٨ أخذنا هذا الخبر عن أبي المحاسن، وهذا نقله عن ابن كثير، وقال ابن كثير إن ذلك كان بعد فتح عين شمس. ولكن هذا خطأ؛ فالشروط التي يذكرها هي عين شروط صلح الإسكندرية، ويزيد على ذلك أن أهل مصر جميعًا دخلوا في ذلك الصلح، وهذا على وجه الإجمال يصحُّ قوله عن صلح الإسكندرية، على أنه لا شك في أنه لا يصحُّ قوله عن أي صلح آخر، ولم يكن نمة أي صلح عُقد في عين شمس. (المؤلف) راجع الذيل السابع. (المعرب)

^٩ معاوية بن حديج، وشريك بن سُمي، وعمر بن قحزم، وجبريل بن ناشرة.

في أن الذين اختطوا المدينة الجديدة وبنوها كانوا من القبط؛ إذ لم يكن عند ذلك في العرب من له علم بذلك الفن ولا دراية به. ومن الجلي أن اسم الفسطاط الذي سُميت به المدينة اسمٌ أعجمي، وقد اختلف فيه مؤرخو العرب؛ فهم يقولون إجمالاً إن معناه «الخيمة»^{١٠} تتخذ من الأدم أو من الجلد، وكان عمرو يتخذ لنفسه خيمة منها، أو يقولون إن معناها الموضع حيث يجتمع الناس، وجاء في رواية أن كل مدينة فسطاط، وقد أورد ياقوت ستة أوزان لذلك اللفظ.^{١١} ويمكننا أن نقول إن علاقة ذلك الاسم بسرارق عمرو وبقصة اليمامة فيها شيء من الصحة؛ فإن لفظ «فساط» يرجع بنا إلى اللفظ البيزنطي،^(٢٨*) وهو اللفظ الروماني Fossatum، وكان في وقت الفتح لفظاً شائعاً على العسكر، وكان الرومانيون في حصن بابليون بلا مرأى إذا ذكروا موضع عسكر العرب سمّوه «الفساطون»،^(٢٩*) فأخذ عنهم العرب ذلك اللفظ. وإنه لمن أعجب الأمور أن يظهر ذلك الرأي للناس كأنه جديدٌ مُستغرب.^{١٢}

وإنه لمن البعيد أن تكون مدينة الفسطاط قد جُعِلت عند اختطاطها مدينةً عظيمة، أو أنه كان يقصد منها أن تكون عاصمة للمسلمين؛^{١٣} فقد كان انحصار الجنود في

^{١٠} يشكُّ أبو صالح في هذا التأويل، ويقول إنها سُميت بالفسطاط وهو مجتمع الناس، ولم يقم العرب خيمة إذ لم يكن لهم عهد بذلك (صفحة ٧٤).

^{١١} الفُسطاط والفُسطاط والفُسطاط والفُسطاط والفُسطاط. ولكي نعرف الأدلة على أن الكلمة مشتقة من اللفظ الروماني Fossatum انظر كتاب سفوكليز «القاموس البيزنطي». (٢٧*) ولعل العرب سمعوا هذا اللفظ في الشام كما سمعوه عند حصن بابليون. وأكثر ما يُطلق على ما يتصل بالمدن المحصنة. ولعل هذا الاتصال هو الذي جعل العرب يذهب إلى أن الفسطاط معناها المدينة (انظر خطط المقرئ، الجزء الأول، صفحة ٢٩٦). والخبر الذي أشرنا إليه في المتن ورد في ياقوت؛ إذ يقول إنه قد جاء في الحديث ما معناه أن عليكم الاجتماع؛ فإن يد الله فوق الفسطاط. ومعنى ذلك المدينة التي يجتمع الناس فيها؛ وعلى هذا فإن كل مدينة فسطاط. ويقول ابن الفقيه إن البصرة كان يُطلق عليها اسم الفسطاط.

^{١٢} يقرب الدكتور «وليس بدج» إلى الحقيقة في كتابه الصغير المسمَّى «النيل»، صفحة ١١٢ (ت. كوك وولده، لندن، سنة ١٨٩٠). ومع أنه يقول في تعليق له إن اللفظ العربي فسطاط صورةٌ أخرى من فسطاط، وهو لفظٌ يوناني بيزنطي،^(٣٠*) فإنه يقول في المتن إن الفسطاط معناها الخيمة، وإنه لمن المشكوك فيه أن يكون العرب قد اتخذوا الخيام في حروبهم في ذلك الوقت. ولكننا مع صرف النظر عن هذا الشك نرى أن القول إن معنى الفسطاط «العسكر» قولٌ قائم على أدلة تاريخية ولغوية قوية؛ فهو في حكم الثابت المقرّر.

الحصن مما أفسد حالهم ونَعَصَ عليهم عيشهم، وما كان من العدل ولا من المُستحسن أن يُخْرِجَ المسلمون أهل مصر من ديارهم ليحلُّوا محلَّهم؛ وعلى ذلك فقد رأى العرب أنهم يستطيعون البناء خارج أسوار الحصن لا يخافون شيئاً، بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وأمنوا الكيد أن يأتيهم من جانب ذلك الإقليم، ولكن المدينة وإن ابتدأت صغيرة، نَمَتَ نماءً سريعاً بعد سنة من إنشائها، منذ أبى الخليفة عمر أن يُبيح لعمرو أن يتخذ الإسكندرية عاصمة؛ فاتَّسعت عند ذلك فسطاط مصر، وكانت تُسمَّى بالاسمين معاً، حتى عمَّت الفضاء الفسيح الذي نرى به اليوم تلك الأكوام من الأقدار في جنوب القاهرة، ومنذ ذلك الوقت صارت عاصمة مصر، ثم نشأت بعد ذلك ضاحية في ظاهر الفسطاط من قِبَل الشمال، وكان اسمها العسكر، وانتقلت إليها قاعدة الحكم، ثم تلا ذلك بناء القطائع في شمال العسكر، بناها أحمد بن طولون، واتخذ فيها الطولونيون قصوراً^{١٤} لهم. فلما انقضت دولة الطولونيين رجعت العسكر إلى شأنها الأول حيناً من الدهر، ثم قُضي عليها في أواخر القرن العاشر؛ إذ جاء الفاطميون إلى مصر وبنوا لهم عاصمةً جديدة، وهي مصر «القاهرة»، أي المنصورة، وقد أخذ أهل البندقية الوصف «القاهرة» ولم يأخذوا الاسم «مصر»، ونقلوه محرِّفاً إلى لغات أوروبا، وهو «كيرو».

وإننا نرى إلى اليوم جامعاً عتيقاً في شمال الحصن الروماني المُتهدم، ويبعد عنه بقليل، وهو أقدم مسجد في مصر يؤمّه السفار ويعرفونه، فلا حاجة بنا إلى إثبات وصفه هنا، ونظنُّ أن إنشائه كان في ذلك الشتاء من سنتي ٦٤١ و٦٤٢،^{١٥} وقد اختار عمرو

^{١٣} تاريخ إنشاء الفسطاط مختلف فيه طبقاً؛ فالظاهر أن البلاذري يزعم أنه كان بعد فتح بابليون، في حين أن أكثر المؤرخين يجعله بعد فتح الإسكندرية عندما أبى عمر أن يُبيح لعمرو المُقام في الإسكندرية. ونرى أنه من المحتمل أن يكون بناء المدينة قد بدأ بعد صلح الإسكندرية كما ذكرنا في متن الكتاب، وأنها زادت فيما بعد حتى صارت مدينة وعاصمة ذات شأن كبير عندما قضى عمر بعدم المُقام في الإسكندرية. ونرى أن Weil قد أخطأ إذ قال إن بناءها كان بعدما دخل العرب الإسكندرية، كما أنه أخطأ إذ زعم أن الإسكندرية قُتحت عنوة. وقد قال أبو المحاسن صراحةً إن عمراً بنى الفسطاط في سنة ٢١ هجرية بعد فتح الإسكندرية، وقد وقع شتاء «٦٤١-٢» بعد ١٠ ديسمبر في سنة ٢١ للهجرة.

^{١٤} معنى لفظ القطائع ما يُقطع من الأرض للأمرء (fiefs). وقد ترجم كاترمير من المقرئزي وصفاً بدلاً لذلك الحي المسمّى بهذا الاسم وما كان فيه من الأبنية الجميلة (Mem. Geog. et Hist.). صفحة ٤٥٨ وما بعدها من الجزء الثاني). وجاء قبل ذلك وصفه للعسكر (صفحة ٤٥٢).

^{١٥} جاء في المقرئزي ما يُفيد أن ذلك اللواء لم يكن لواء جيش عمرو بن العاص، بل كان رايةً أقامها لبعض البطون؛ إذ لم يكن لكل بطن منهم من العدد ما ينفرد بدعوة من الديوان، فكَرِهَ كل بطن منهم

لبنائه الموضع الذي كان فيه لؤلؤه،^{١٦} وصار يُعرَف باسم مسجد أهل الـراية.^{١٧} وكان ذلك الموضع بين بساتين وكروم^{١٨} تلي شاطئ النهر،^{١٩} وقد حلَّ فيه قبل بناء الجامع أبو عبد الرحمن قيسبة بن كلثوم، فلما طلبه عمرو منه نزل عنه صدقةً للمسلمين. وكان المسجد من أول ما يجب على المسلمين اتخاذه. ولقد كان جامع عمرو في الأصل مسجدًا ساذجًا، وكان ذرعه خمسين ذراعًا في ثلاثين، وسقفه مُطأطأ، وكان أمامه فضاء، ولم يُجعل له صحن، ومَدَّ الطريق حوله، وجُعِلت له ستة أبواب، ثم ظهر ضيقه بالمُصلين، فكان الناس يصطفُّون للصلاة في الفضاء الذي أمامه. وقيل إن الذين أقاموا القِبلة كانوا ثمانية^{٢٠} من أصحاب الرسول؛ فيهم الزبير، والمقداد بن الأسود،^{٢١} وعبادة بن الصامت؛ وكانت قِبَلته مُنحرفة إلى الشرق انحرافًا أكثر مما هي عليه اليوم. ولما تم بناؤه وُضع فيه منبر، وكان عمرو يقوم عليه في خطبته^{٢٢} حتى تقدَّم إليه الخليفة عمر يعزم عليه في كسره، ولامه على أنه يظأ رءوس المؤمنين إذ يقوم عليه والمسلمون جلوسٌ تحت عقبيه. وقد زيدت فيه زياداتٌ كان أولها ما زاده مسلمة بن مخلد في سنة ٦٧٣ للميلاد؛^{٢٣} فإنه مدَّه إلى جهة الشمال، وفرشه بالحُصر بدل الحصباء، وبنى فيه صومعة عند كل ركن

أن يدعى باسم قبيلة غير قبيلته، فجعل لهم عمرو راية ولم ينسبها إلى أحد، فقال: يكون موقفكم تحتها ... إلخ. (المعرب)

^{١٦} جاء هذا التاريخ «٢١ هجرية» في ياقوت وأبي المحاسن.

^{١٧} جاء هذا في ياقوت. وإن الخبر الذي يذكر أن هذا موضع راية عمرو وليس موضع خيمته هو الأقرب، وهذا يُقرر الرأي الذي يقول إن اشتقاق ذلك الاسم «الفسطاط» من اللفظ الروماني. (*٢١)

^{١٨} السيوطي عن ابن عبد الحكم.

^{١٩} انظر كاترمير (Mem. Geog. et Hist.، الجزء الأول، صفحة ٧١ وما بعدها). وقد علّق هامكر على الواقدي (Expugnatio Memphidis، صفحة ١٣٢ من الذيل)، ففندَ عبارته التي قال فيها إن المسجد بُني في موضع كنيسة مسيحية. وهذا الخطأ ولا شك قد نشأ من أن بعض الأعمدة التي أُدخلت في بناء هذا المسجد فيما بعد أُخذت من بعض أبنية مسيحية.

^{٢٠} هذا عن السيوطي، ويقول غيره بل ثلاثين، وآخرون يقولون ثمانين.

^{٢١} جاء في الأصل الإنجليزي القداد بن الأسود، وهو تحريف. (المعرب)

^{٢٢} يذكر أبو المحاسن نقلًا عن ابن عبد الحكم خطبةً طويلة خطبها عمرو، وهي على الأقل خطبةً بديعة اللفظ.

^{٢٣} يذكر ياقوت والسيوطي سنة ٥٣ للهجرة، في حين أن أبا المحاسن يكتب سنة ٦٣، وهذا التاريخ الأخير محرّف من غير شك.

من أركانه، وجعل فيه منائر نُقش عليها اسمه، وزاد عدد المؤذنين، وأمرهم أن يؤذّنوا للفجر إذا مضى نصف الليل،^{٢٤} وأمر ألا يُضرب فيه بناقوس^{٢٥} عند الفجر كما كان يفعل أولاً. وفي حوالي سنة ٦٩٦م أمر عبد العزيز بن مروان بهدم جزء منه. ولعله أمر بهدم الزيادة التي زيدت فيه وأعاد بناءه. ثم أمر الخليفة الوليد بن عبد الملك بعد ذلك في سنة ٧١١م^{٢٧} واليه قرّة بن شريك أن يهدم المسجد كله ويُعيد بناءه، فصار بعد ذلك إلى صورته التي بقي إلى اليوم مُحْتَفَظاً^{٢٨} بجلّها، مع ما دخل عليه من التغيير فيما^{٢٩} بعد. ولا نعرف إلا قليلاً من وصف البناء الذي بناه الناس في الفسطاط؛ فقد كانت أكثر المنازل من اللبن، ثم علا فيها البناء حتى صار إلى طبقاتٍ أربع أو خمس. فإذا أردنا أن

^{٢٤} هذا مأخوذ عن المقرئ، وقد جاء في الأصل الإنجليزي: وأمرهم أن يؤذّنوا «عند الفجر». ولعله تصرّف من المؤلف؛ لأنه نقل هذا عن المقرئ لاتفاق باقي النص معه. (المعرب)

^{٢٥} الناقوس هو آلة من الخشب كان يُستعمل عند المسيحيين قبل الأجراس، ولا يزال إلى اليوم مستعملاً في كثير من بلاد الإسلام حيث تُكره الأجراس أو تُحرّم. وقد ذكر أبو المحاسن خبر إيصال المسلمين في مصر لاستعمالها. وكانت النواقيس تُتخذ أحياناً من المعدن، وهي عبارة عن قطعة من الحديد أو النحاس معلقة في خيط. انظر كتاب His. de L'Eglise d'Alex. (Vensleb) (صفحة ٥٩)، وكتاب بتلر Anc. Cop. Ch. (الجزء الثاني، صفحة ٧٩-٨٠)، وكتاب Vida do Abba Daniel (Pereira) (صفحة ٥٠، هامش ١)، وكتاب Expugn. Memph. (Hamaker) (صفحة ١٦٦، وما بعدها)، وقد ورد فيه هذا الأمر بتفصيلٍ عظيم.

^{٢٦} سنة ٧٧ للهجرة.

^{٢٧} سنة ٩٢ للهجرة.

^{٢٨} هكذا قال السيوطي حوالي سنة ١٥٠٠ للميلاد. ومن الثابت أنه لم يدخل بعد ذلك تغييرٌ كبير عليه بعد هذا التاريخ.

^{٢٩} ودخلت عليه زيادة في سنة ٧٥٠ عندما كان صالح بن علي حاكماً على مصر، ثم في أيام هارون الرشيد حوالي سنة ٧٩١، زيدت عليه زيادات في سنة ٨٢٦ في زمن عبد الله بن طاهر، وفي سنة ٨٧١ في زمن أبي أيوب أحمد بن محمد. ولكن ما زاده عبد الله بن طاهر تهدّم سنة ٨٨٤ على أثر حريق، فأعاده السلطان المجيد خمارويه، وأدخلت عليه تحسيناتٌ عدة في القرن العاشر، ولكن الخليفة المجنون الحاكم بأمر الله شوّهه بأنه نزع عنه الفسيفساء، وجعل مكانها طلاءً أبيض من الجير. وإذا أراد القارئ الزيادة من هذا الوصف فإننا نصف له تاريخاً مفصلاً ووصفاً لمسجد عمرو في مقالةٍ بديعة كتبها المستر «أ. ك. كوربت» في جريدة الجمعية الملكية الآسيوية (شهر أكتوبر سنة ١٨٩٠، الجزء ٢٢)، وتجد مع ذلك المقال رسوماً وإيضاحات، وتجد أيضاً وصفاً دقيقاً بديعاً للمسجد في كتاب ابن دقماق (الجزء الرابع، صفحة ٥٩ و٦٧)، وقد وُجدت النسخة المخطوطة منه وطُبعت بعد ظهور مقال المستر كوربت.

نُصور لأنفسنا صورة تلك المنازل كان لا بد لنا أن نُصورها قطعاً عظيمة من البناء، قائمة على غير استواء ولا نظام، تدعمها أعمدة رومانية لا شيء فيها من الزينة ولا من جمال التنسيق، تُشبه كل الشبه ما هو موجود أو ما كان لا يزال في مدينة رشيد من البناء منذ عشرين عاماً. وقيل إن بعض هذه المنازل الكبرى كان يسكن فيه نحو مائتي فرد، وكانت الطبقة السفلى مما يلي الأرض لا يسكنها أحد إلا قليلاً. وقيل إن خارجة بن حذافة النائب المعروف الذي كان عمرو يُنيبه عنه كان أول من اتخذ لداره مشربة أو طنفاً. فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو أنه ما فعل ذلك إلا ليُشرف على من حوله ويطلع على عوراتهم وسرهم، وأمره أن يهدمها. وقد بُنيت في الفسطاط حمامات كان يُسمى أحدها «حمام الفار»؛ إذ كانت صغيرة حقيرة البناء إذا قيست بحمامات الرومان العظيمة.

وكان لا بد للمدينة فوق مسجدها ومنازلها وحماماتها أن يكون لها مقبرة. وقد رويت في ذلك قصة عجيبة، وذلك أن قيرس بعث إلى عمرو أن يبيعه قطعة من الأرض عند سفح الجبل بسبعين ألف دينار، فلما سئل عن سر ذلك الثمن العظيم قال إنه قد جاء في كُتُبهم أن ذلك الموضع روضة من رياض الجنة. فلما علم عمر بن الخطاب بذلك قال إنما روضة الجنة حيث يُدفن المؤمنون، وأبى ذلك البيع على المقوقس، وأمر بجعل تلك الأرض مقبرة للمسلمين. وقد دُفن فيها فيما بعد عمرو بن العاص وأربعة من الصحابة. ثم أقبل عمرو على عملٍ عظيم آخر، وهو حفر خليج تراجان.^{٢٠} وكان ذلك الخليج يخرج من النيل إلى شمال بابليون بقليل، فيمرُّ بمدينة عين شمس، ثم يسير في وادي

^{٢٠} قد خالفنا الكندي بجعل حفر قناة تراجان في هذا الشتاء من عام «٦٤١-٢»؛ فإنه يقول إن ذلك كان سنة ٢٣ للهجرة، وهي تبدأ في نوفمبر سنة ٦٤٣، ولكن من المعلوم أنه قبل موت عمر في ذي الحجة سنة ٢٣ كانت السفن المصرية تأتي إلى بلاد العرب تحمل البضائع إليها، ولا يُعقل أن كل هذا الخليج يمكن أن يُحفر ويُجهز لسير السفن في أقل من سنة. وإنه من الممكن طبعاً أن هذا العمل عُمل في الشتاء الذي قبله، أي سنة «٦٤٢-٣»، ولكن هذا التاريخ غير محتمل؛ فقد كان عمرو عند ذلك مشغولاً في فتح بنطابوليس. وفوق ذلك نرى أنه لا شك في أن حنا النقيوسي يقصد أن يذكر أن هذا العمل كان في شتاء «٦٤١-٢»؛ فهو يذكر على الأقل أن البدء في حفره كان في مدة حياة قيرس وقبل مسير العرب إلى بنطابوليس، وهو يقول إن ذلك كان بعد أن استولى العرب على البلاد. ولكن من الواضح أن حنا يعتبر الفتح العربي قد تم قبل موت قيرس؛ أي في هذا الوقت. ولا يوجد شيء من الواجهة في صحة قول من يقول إن موضع ذكر هذا العمل في كتاب حنا (٥٧٧-٨) يدل على غير ذلك التاريخ؛ لأن كتاب حنا غير مرتَّب ترتيباً حسناً. وقد يُقال إن العرب لم يملكوا مصر ملكاً تاماً بصلح الإسكندرية. وهذا صحيح إذا تقيّدنا بالألفاظ، ولكن الأمر الواقع أن فتح مصر كان عند ذلك قد تم تقريباً إلا في أقصى الشمال من

الطميلات إلى موضع القنطرة حتى يتصل بالبحر الأحمر عند القلزم.^{٢١} وقد أهمل الروم أمره حتى سده الطين، وكان أقدم عهدًا من حكم تراجان، وإنما سُمي باسمه لأنه أعاد كُريه وأصلحه، كما عزم عمرو بن العاص على أن يفعل به عند ذلك. وقد أظهر العلامة «فيل»^{٢٢} أن جزءًا منه إن لم يكن كله يرجع الفضل في حفره إلى فرعون مصر «نخاو»، وهو الذي حفر خليجًا في برزخ السويس من البحر الأبيض إلى البحر الأحمر، وقد أصلحت التربة مرةً أخرى في مدة بطليموس الثاني (فلادلفوس)، ولكنه جعلها تنفصل من النيل عند «فاقوس» بعد أن كانت تنفصل عنه عند «بويسطة». ولسنا نعرف الوقت الذي حُفر فيه جزء التربة الذي بين بويسطة وبابلون. على أن هذه التربة لم تكن ذات غناء كبير؛ لأن الماء لم يكن يجري فيها إلا عند فيض النيل. ولما أهمل أمرها أصبحت من بعد القرن الثاني للميلاد غير صالحة لسير السفن، وكان لا بد للرمل أن يسدها بالسقوط فيها إذا ما قل تعهدها والاعتناء بأمرها. وقيل إنها كانت في ذلك الوقت خفية الأثر حتى احتاج عمرو إلى من يدلّه على موضعها من القبط، فأجازه برفع الجزية عنه، ولكن سرعة حفرها وإعادتها إلى الصلاح تدلنا على أن بعض مجراها الذي طوله تسعون

مصر السفلى. وفوق ذلك قد جاء في البلاذري ما يُعزز التاريخ الأول، وهو شتاء «٦٤١-٢»؛ فإنه يقول (صفحة ٢١٦) إن في عام المجاعة (سنة ٢١ هجرية) كتب عمر إلى عمرو يأمره أن يُرسل الجزية عينًا (أي من القمح وغيره من الأشياء) إلى المدينة بالبحر، وقد بقيت على ذلك مع انقطاع في بعض الأحيان إلى أيام أبي جعفر المنصور. وهذا لا يدل على أن الخليج تم حفره في تلك السنة (٢١ هجرية) التي تنتهي في ٢٩ نوفمبر سنة ٦٤٢، ولكنه يدل على أن عمرًا عرف قيمة مثل ذلك الخليج الذي يجعل طريق البحر متصلًا. فعلى الإجمال نرى أن الدليل قوي على أن بدء حفر ذلك الخليج كان في أوائل سنة ٦٤٢، وذلك على رغم ما ذهب إليه Weil، ولعله لم ينته قبل سنة ٦٤٣، ولكن Weil يذكر أن ابن عبد الحكم ذكر في وصفه المفضل أن عمر ذهب إلى «الجار»، وهي فرضة المدينة، ليرى مجيء السفن الآتية من مصر. وهذا يدل على أن ذلك الخليج كان تائمًا ومستعملًا قبل وفاة عمر (نوفمبر ٦٤٤)، ولعله تم في شتاء «٦٤٣-٤»، واستُعمل في فيضان سنة ٦٤٤ لأول مرة.

^{٢١} انظر كاترمير. Mem. Geog. et Hist. الجزء الأول، صفحة ١٧٦ وما بعدها.

^{٢٢} Geschichte der Chalifen، الجزء الأول، صفحة ١٣٠ وما بعدها. ويُشير Weil إلى الجزء الثاني صفحة ١٥٨ من كتاب Mannert، وهو Geog. der Gr. und. Romer، الجزء العاشر (X. I. S.)، صفحة ٥٠٣ وما بعدها، ومقال Letronne في مجلة العالمين (XXVII) ٢١٥. وتجد بعض الأخبار عن ذلك في كتاب أبي صالح (صفحة ١٧٢-٣ وهوامشها، وهامش صفحة ٨٨). وقد رُدم حديثًا مجرى الخليج الواقع في القاهرة، ويجري فيه اليوم طريق الكهرباء.

ميلًا كان لا يزال صالحًا. على أن مثل ذلك الإسراع لم يكن عجيبيًا؛ إذ كان يعمل فيها عددٌ عظيم من أهل البلاد يُساقون إلى ذلك كأنهم أرقاء، يسوقهم من ورائهم مقدّمون وخول، على ما جرت به سُنّة أهل مصر منذ أقدم الأزمان. ويلوح لنا أن العرب لجئوا إلى هذه السخرة بشدة لم تُعهد من قبل، حتى لقد وصفهم «حنا النقيوسي» وصفًا شديدًا، وتناولهم بالقول القاذع فقال: «وكان نيرهم على أهل مصر أشدَّ وطأة من نير فرعون على بني إسرائيل. ولقد انتقم الله منه انتقامًا عادلاً بأن أغرقه في البحر الأحمر بعد أن أرسل صنوف بلائه على الناس والحيوان، ونسأل الله إذا ما حل حسابه لهؤلاء المسلمين أن يأخذهم بما أخذ به فرعون من قبل.»^{٣٣} ولكن الظاهر أن هذه الشدة إنما جاءت عفواً في وقت الفتح، ولم تكن صفةً ثابتة لحكومة عمرو في مصر.

وقيل إن عمرًا كان ينوي حفر خليج بين بحيرة التمساح والبحر الأبيض المتوسط، فيكون بذلك قد قطع البرزخ بالبحر كما هو اليوم، ولكن عمر بن الخطاب أبى عليه ذلك وأنكره، قائلاً إنه يمكّن الروم من السير إلى البحر الأحمر وقطع السبيل على من أراد الحج. وليس في هذه القصة شبهةً تمنع من تصديقها.

ولم ينصرف القائد العربي كل الانصراف إلى هذه الأعمال السلمية، فلم تشغله عن أمور الحرب والقتال؛ فإنه رأى البلاد قد صارت إلى الإنذاع للعرب منذ عهد الإسكندرية لا ينقص من سلطانهم عليها إلا بعض بلدان في شمال مصر السفلى، ولا سيّما ما كان منها على شاطئ البحر؛ إذ أبّت أن تدخل فيما دخل فيه الناس من العهد. وكان لعمرو أن يسير إليها إذا شاء فيقاتلها ولو كان ذلك في مدة الهدنة. ويلوح لنا أنه قد وجّه لقاتلها جيشاً في ربيع سنة ٦٤٢. ومن العسير أن نصّف ما كان من سير جيش العرب، لا سيّما وأن حنا النقيوسي لا يذكر شيئاً من أمر القتال في هذه المدة؛ فلا بد لنا من الاعتماد على مؤرخي العرب وما جاء في أخبارهم، ومن أشق الأمور فهمها أو الربط بين أجزائها.

فلا نجد مع هذا ندحاً من أن نلجأ إلى التصور والحدس، فنقول إن جيش العرب لا بد قد سار من كريون نحو الشرق على ساحل النهر. وكانت في الإقليم الذي كان يُعرّف بالحواف الغربي مدينةً اسمها «إخنا»، ليست بعيدة عن الإسكندرية،^{٣٤} وكان حاكمها

^{٣٣} حنا النقيوسي، صفحة ٥٧٨.

^{٣٤} ياقوت، الجزء الأول، صفحة ١٦٦. ولسنا نستطيع أن نعرف موضع «إخنا» على الخرائط الحديثة ولا بين أسماء القرى.

اسمه «طلما»، فأتى إليه كتاب من عمرو يعرض عليه فيه شروط الصلح الذي صالح عليه «قيرس»، ولكنه لم يقنع بما جاءه في ذلك الكتاب، فأرسل إلى عمرو يطلب الاجتماع به، فسأله عن مقدار الجزية، فلم يُطق قائد العرب احتمال هذه المراجعة، وأشار إلى كنيسة قريبة وقال: «لو أعطيتني من الركن إلى السقف ما أخبرتك، إنما أنتم خزانة لنا، إن كثر علينا كثرنا عليكم، وإن خُفّ عنا خُفّفنا عنكم.»^{٣٥} ولا بد أن «طلما» كره هذا الرد وعزم على ألا يُذعن؛ وعلى ذلك سار المسلمون إلى «إخنا»، وما لبثوا أن أرغموها على التسليم لهم، وقد أخذوا منها أسرى كُثُرًا وبعثوا بهم إلى الخليفة عمر في المدينة، مع أن تلك القرية سلّمت إليهم صلحًا بعقد وعهد. وقد حدث مثل ذلك لمدينة «بلهيب»^{٣٦} وكانت مدينة منيعة في جنوب رشيد تبعد عنها بضعة أميال. والظاهر أن عمرًا أتاه هناك رد الخليفة عمر بإقرار صلح الإسكندرية.^{٣٧} فقرأ عمرو كتاب الخليفة على الناس، وقد جاء فيه أن يُخير الأسرى، فمن رضي الدخول في الإسلام منهم أطلق سراحه وصار للمسلمين أحرارًا. فيُروى أنه دخلت في الإسلام طائفة كبيرة من الأسرى، وكان المسلمون يُكبّرون فرحًا كلما أسلم منهم أحد، ولكن لم يقع مثل هذا كثيرًا أن يُسلم جماعة مرة واحدة في مقام واحد، بل إن هذا الأمر ليس له نظير في وقت آخر، ولو صح أنه وقع لكان الباعث عليه طمعًا عظيمًا في أمر من أمور الدنيا في قلوب لم تكن عقيدتها ثابتة، ولعل تلك القصة قد داخلها تحريف ومبالغة.

ويُذكر مع صلح «إخنا» صلح آخر عُقد مع «قزمان» — ولعله قزماس — حاكم رشيد، وصلح مع «حنا» حاكم البرلس.^{٣٨} ويلوح لنا أن الغرب ساروا من بعد البرلس على

^{٣٥} هذا القول يُخالف كل المخالفة الاتفاق المعقود الذي حدّد الجزية وجعلها لا تتغير. وإذا صح أنه قُبِلَ عند ذلك كان لا بد ناشئًا من غضب، ولكن الأقرب إلى العقل أن هذه الكلمات إنما قيلت فيما بعد عندما ضيق الحصار على إخنا، وكان لا بد لها من التسليم، وفي هذه الحالة يكون قول عمرو له مُبرر؛ إذ يكون عمرو غير مقيّد بصلح الإسكندرية بعد أن أثبتت تلك المدينة وقاوت العرب حتى فتحوها عنوة. ^{٣٦} ويُسمى البلاذري هذا الموضع بلهيت، وهذا خطأ نقله أبو المحاسن والسيوطي، ولكن ياقوت يذكر الاسم الصحيح.

^{٣٧} قد سبق لنا ذكر الأسباب التي دعتنا إلى مخالفة ما جاء في قصة بلهيب التي جاءت في صفحة ١٠ من كتاب الأستاذ «لين بول» «مصر في القرون الوسطى»، بأنه من المستحيل من الجهة التاريخية والجهة الجغرافية أن يكون عمرو قد قضى مدة الهدنة هناك.

شاطئ البحر حتى بلغوا دمياط^{٣٩} ولم يقف لهم حاكم المدينة «حنا». وأصبح العرب بفتح دمياط مُسيطرين على منافذ النيل إلى البحر جميعاً. ثم فُتحت «خيس» في الإقليم المعروف بالحواف بقرب دمياط.^{٤٠} وأكبر الظن أن سلطان العرب صار يمتد عند ذلك على كل بلاد مصر السفلى، اللهم إلا بلاداً قليلة كانت في الجزائر التي في رفاق بحيرة المنزلة الفسيحة. وكانت الأرض التي تُغطيها مياه تلك البحيرة إلى ما قبل الفتح العربي بقرن^{٤١} واحد لا تُضارعها في بلاد مصر كلها أرض أخرى في جودة هوائها وخصبها وغناها، إلا إذا قلت بلاد الفيوم؛ فقد تكون عدلاً لها. وكانت أرضها ترويهما ترع لا تنضب مياهها تأتي من النيل، فكانت تُنبِت نباتاً يانعاً من القمح والنخيل والأعنان وسائر الشجر. غير أن البحر طغى عليها فاقتحم ما كان يحجزه من كُثبان الرمل، وكانت المياه تزيد طغياناً

^{٣٨} كانت رشيد بالطبع مُشرفة على مدخل فرع النيل الغربي، وبلهيب مُشرفة على المجرى الذي بين فرع رشيد والإسكندرية. وكانت البرلس مدينة على مصب الفرع السبنيّتي للنيل، ولا تزال المدينة وإقليمها محتفظين بهذا الاسم إلى اليوم، مع أن فرع النيل السبنيّتي قد طُم منذ زمن طويل، وتكوّن منذ ذلك بحيرة لا يحجزها عن البحر إلا قطعة ضئيلة من الرمل. وقد ذكر المقرئزي أسماء البلاد إخوانا والبرلس ورشيد مُجمعة.

^{٣٩} جاء في البلاذري ذكر فتح دمياط، فقال إن البعث الذي أرسل إلى تنيس ودمياط وطونة ودميرة وشطا ودقهلة وبنا وبوصير، كان أميره عمير بن وهب الجمحي. وإنه أقرب من الاحتمال أن يكون عمر وقد وُكِّل قيادة هذا البعث إلى أمير نائب عنه. ولا يذكر البلاذري وقوع أي قتال، بل يقول إن عميراً صالح أهل تلك البلاد على شروط الصلح العام الذي صالح عليه عمرو.

^{٤٠} يختلف مؤرخو العرب كثيراً في أسماء البلاد التي قاومت العرب؛ فيذكر البلاذري بلهيت (وهي بلهيب) والخيس وسنطيس في موضع، ويذكر في موضع آخر كما رأينا أسماء البلاد سخا وبلهيت والخيس وسنطيس، ويقول إنها ساعدت الروم في وقعة سنطيس. ويضمُّ ياقوت إلى هذه البلاد مدينة «فرطسا»، ويقول إن عمراً بعد أخذ الإسكندرية أسر أهل تلك البلاد وبعث بهم إلى المدينة. ويُعيّن ياقوت موضع الخيس. ويذكر المقرئزي عقود صلح مكتوبة مع إخوانا ورشيد والبرلس وسنطيس ومسيل وبلهيب، وكذلك يقول السيوطي. وأما الخيس فيجب أن تكون المدينة التي يصفها ياقوت، في الجزء الثاني صفحة ٥٠٧، بأنها في الحواف الغربي، وأن الذي فتحها خارجة بن حذافة، وقد وصف الحواف الغربي بأنه دمياط، في حين أن الحواف الشرقي كان مما يلي الشام. ولكن الخيس في الوصف الذي نقله كاترمير (Mem. Geog. et Hist.، الجزء الأول، صفحة ٢٨٧ وما بعدها) يُظهر أنه في شرق الفرما، ولعله موضع آخر.

^{٤١} في سنة ٢٥١ من التاريخ القبطي. وإذا أردت معرفة شيء عن أخبار هذه البلاد التي غمرتها البحيرة فارجع إلى كاترمير (Mem. Geog. et Hist.، الجزء الأول، صفحة ٢٨٧ وما بعدها)، وقد ترجم كاترمير كثيراً من قول المقرئزي والمسعودي.

عامًا بعد عام حتى عمّت السهل الوطيء كله، ولم يبقَ فوق وجهها إلا عدد من الجزائر بعد أن أكلت المياه ما كان هناك من حقول وقُرَى، فلم ينجُ منها إلا ما كان عاليًا لا تناله المياه. وأعظم ما نجا من قرى تلك الأرض مدينة «تنيس» الشهيرة، وكانت مدينة لها شيء من الاتساع والكِبَر، وكانت ذات بناء جميل تجود بها صناعة المنسوجات الدقيقة. وكانت في البحيرة التي تخلّفت مدائن أخرى اشتهرت ببراعة صناعاتها في النسيج، مثل «طونة» و«دميرة» و«دبيق»، ولكن لم تبلغ إحداها مبلغ «تنيس»؛ إذ كانت تُضارع دمياط وشطا في دقة منسوجاتها وجودة أنواعها، فما كان في البلاد كلها غير «تنيس» و«دمياط» ما يستطيع أن يُخرج ثوبًا من الكتان النقي يبلغ ثمنه مائة دينار (أي خمسين جنيهاً). وقد ذكر المسعودي في تاريخه أن ثوبًا صنّع هناك للخليفة من عرض واحد بلغ ثمنه ألف دينار، وكان مصنوعًا من خيوط الذهب مخلوطة باليسير من دقيق الكتان. وقد ورد في الأخبار كذلك أن تجارة «تنيس» مع العراق وحده بلغت من عشرين ألف دينار إلى ثلاثين ألفًا في السنة الواحدة، ولكن ذلك كان قبل أن تقضي عليها الضرائب الفادحة. كانت تنيس على جزيرة^{٤٢} فسيحة، وكانت تصل إليها من الجنوب ترعة اسمها بحر الروم. ولعلها كانت بقية فرع النيل التنيسي الذي كان يبلغ «الصالحية». وكان الاتصال كذلك سهلًا في الماء بينها وبين الفرما، أو على الأقل بينها وبين «الطينة»، وهي ثغر الفرما على ساحل البحر. وقيل إن «تنيس» كان لا يزال بها إلى القرن العاشر آثارًا قديمة، سوى ما كان بها من المساجد وعدتها مائة وستون، تزين كلاً منها مئذنة عالية، ثم ما كان بها من الكنائس وعدتها اثنتان وسبعون كنيسة، وكان بها من الحمامات ستة وثلاثون، وكانت لها أسوارٌ حصينة فيها تسعة عشر بابًا مصفحة بالحديد الثقيل.^{٤٣} وقيل إن

^{٤٢} يزعم كاترمير أن اسم هذه المدينة مشتق من اللفظ اليوناني «نيسوس»، وقد أضيفت في أوله علامة التأنيث القبطية. فإذا صحّ ذلك كان لا بد أن تلك البلاد عُمرت من زمن بعيد قبل القرن السادس. وفي الحق أن «كاسيان» — وكان في مصر فيما بين سنة ٣٩٠ وسنة ٣٩٧ للميلاد — يقول على وجه البت إن Thinnesus يُحيط بها من جميع جهاتها بحر أو مناقع ملحّة، حتى إن أهلها كانوا يعتمدون كل الاعتماد على البحر في الانتقال من مكان إلى مكان، وكانوا يأتون بالطين في السفن إذا أرادوا أن يُوسعوا أرضًا ليبينوا عليها بناءً.

^{٤٣} كاترمير، الجزء الأول، صفحة ٣٢٩. ولكنه يقول إن مساحة المدينة كانت ميلًا مربعًا فقط. وهذا خطأ ظاهر. وقد دُمرت «تنيس» في سنة ٦٢٤ للهجرة فلم يبقَ منها إلا الأطلال، ولا تزال الجزيرة تُعرّف بهذا الاسم عينه، ولا تزال عليها آثارٌ قديمة.

الموتى في الجزائر الأخرى كانت تُحمل في الماء إلى جزيرة «تنيس» لندفن بها. والظاهر أن هذه الموتى كانت تُحنط هناك. وقد زارها بعد ذلك بقرن الرحالة الفارسي «ناصرى خسرو»^{٤٤} في عام ١٠٤٧ للميلاد، فعجب مما رآه من ثرائها ورواج أسواقها؛ فهو يذكر أنه كانت بها عشرة آلاف مَـتَـجِر وخمسون ألفاً من الناس، وكانت في مراسي جزيرتها ألف سفينة، ولم يكن بها شيء من الزرع، بل كانت تعتمد في كل أقواتها على تجارتها، وكان النيل إذا علا وفاض طرد ما حول الجزيرة من مياه البحر الملح، وملأ بالماء العذب ما كان فيها من الصهاريج ومخازن الماء الدفينة في الأرض، وكانت تلك كافية لشرب الناس طول الحول. وقد بلغت منسوجات القبط البديعة ذات الألوان شأناً عظيماً لم تبلغه في وقت من الأوقات؛ فكان للسلطان مناسج خاصة به تُنسج فيها الأثواب له وحده، وكان الثوب لعمامته تبلغ نفقته أربعة آلاف دينار، ولكن الأثواب التي كانت تُصنع للسلطان لم تكن مما يُعرض في الأسواق. وقد طلب إمبراطور الروم أن يأخذ «تنيس» ويُعوض عنها بمائة مدينة من مدائن دولته، ولكنه لم يُجب إلى ذلك. وكان مما يُصنع في تلك المدينة سوى هذه الأثواب الملكية نوعٌ من الأثواب اسمه «بوقلمون»، وكان من الحرير المتغير اللون، وكانت لمعته زاهية، حتى قيل إنه كان يبدو في ألوانٍ مُتغيرة في كل ساعة من ساعات النهار، وكانت صناعة السلاح المتخذ من الصلب من الصناعات التي كادت تبلغ في تنيس مبلغ منسوجاتها؛ فكانت على ذلك مدينة من أعجب المدائن وأعظمها شأناً. ويُروى في القصص أن حاكم «تنيس» كان في وقت الفتح العربي رجلاً من العرب النصراني اسمه «أبو طور»، وأنه خرج لقتال المسلمين على رأس عشرين ألفاً من القبط والروم والعرب، فلقيهم في سيرهم إلى «تنيس» بعد أن فتحوا دمياط،^{٤٥} ففناجزهم في مواطن كثيرة قبل أن يظفر العرب ويهزموا جيشه ويأخذوه أسيراً. ومنذ تم لهم ذلك

^{٤٤} انظر «السفر نامه»، طبعة C. Schefer، صفحة ١١٠ وما بعدها.

^{٤٥} كاترمير، الجزء الأول، صفحة ٣٠٧، نقلاً عن المسعودي. ولا بد أن يكون جيش العرب قد جاء في الماء. ومن السخف أن يُقال إن حاكم تنيس استطاع أن يجمع ٢٠٠٠٠ رجل أو ينقلهم في البحيرة، ولكن الأرقام في الكتب العربية يجب ألا تؤخذ ويُسلم بها بنصها، ويجب علينا بغير شك أن نقرأ هذا العدد ٢٠٠٠ فحسب. وقد يكون «أبو طور» من اختراع الخيال، ولم يُذكر اسمٌ سواء من قواد العرب النصراني في مصر، ولكن هذه القصة جاءت في كتاب تاريخ لكاتب عربي قديم، ومع أن ذلك الكتاب إذا كُتب بعد هذه الحادثة المذكورة بثلاثمائة عام، فإن المسعودي نفسه على ما يظهر ينقلها من كتاب تاريخ لمدينة دمياط، ولكنه لا يوجد اليوم.

فتحوا المدينة وغنموا أموالها وقسّموها، ثم ساروا إلى «الفرما». ومهما يكن من أمر تلك القصة ومبلغها من الصدق أو الخطأ فإنها تحوي أمرين لهما قسطٌ وافر من الثبوت، وهما أن «تنيس» دخلت في سلطان المسلمين في ذلك الوقت، وأن صناعتها لم يلحق بها أدنى من الفتح نفسه. ولم يجد المسلمون ما يُحبب إليهم المَقام في هذه المدينة، ولا في أشباهها من الجزائر التي كانت في وسط هذه البحيرة تُساورها المياه الزرقاء، مثل «طونة» و«بورا» و«دبيق»؛ وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن هذه الجهات ظَلَّت على دينها النصراني زمنًا طويلاً بعد ذلك لا يكاد يمُسُّها دين الإسلام،^{٤٦} ثم قُضي عليها وزالت أخبارها من التاريخ، وكان ذلك في وقتٍ نستطيع أن نُعيّنه.

كانت جزيرة «تنيس» مكشوفة للغزو من البحر، على أنها كانت محصنة فيها رباطٌ قوي، وأمر صلاح الدين بإخلائها في سنة ١١٩٢، ثم جاء الملك الكامل في سنة ١٢٢٧ فهدم حصونها وأسوارها حتى تركها أطلاً.^{٤٧}

وتتصل بفتح هذه الجهات قصةٌ أخرى يجدر بنا أن نُشير إليها؛ فإن المقرئ عند ذكره مدينة شطا يصفها بأنها مدينة بين «تنيس» و«دمياط»، ويقول إن اسمها مأخوذ عن رجلٍ اسمه شطا بن الهموك عم المقوقس.^{٤٨} وهذا الاشتقاق لا حقيقة له. وتذكر القصة بعد ذلك أن العرب عندما حاصروا دمياط وفتحوها خرج إليهم حاكمها «شطا»

^{٤٦} ذُكر في سنة ٨٢٤ للميلاد أن «ديونيسيوس» بطريق أنطاكية ساقته الرياح وهو في السفينة إلى ميناء «تانيس» وقيل إنه قد خرج إليه منها ٣٠٠٠٠ من المسيحيين للترحيب به فرحين وقد رحب به بطريق الإسكندرية وجماعة من الأساقفة وقالوا إنه لم يأتِ إلى مصر بطريق من بطارقة أنطاكية منذ أيام ساويرس، ولكن ديونيسيوس كان أحفظ منهم للتاريخ فذكّرهم بزيارة أثناسيوس وكانت في أوائل القرن السابع وقال لهم إنه قد تم عند ذلك الاتحاد الرسمي بين الكنيستين (انظر ابن العبري، الجزء الأول، فصل ٣٦٠). والمقصود بميناء تانيس لا بد أن يكون الميناء الذي عند مصب الفرع الثاني لل النيل وهو بالطبع أقرب إلى تنيس منه إلى مدينة تانيس، وهي أبعد منها في داخل الجزيرة، والاسم العربي الآن صان أو صان الحجر، وأثر موضع الميناء لا يزال موجوداً على الشاطئ بين الفرما وبورسعيد.

^{٤٧} نجد وصفاً حسناً للكثير في كتاب Ghillebert de Lannoy، وهو Oeuvres recueillies et Publiées، Louvain، سنة ١٨٧٨ (صفحة ١٣٨-٩). وقد نقل عنه Schefer في الفصل الأول.

^{٤٨} يُسميه الواقدي «الهامرك»، ولعله أصح. وإنه لا محل لتصديق هذا الخبر عن علاقته بالمقوقس، وقد كَذَّب ما قيل من الأقاصيص عن زوجته وابنته؛ إذ كانت لا أساس لها؛ وعلى ذلك يجب أن نكذِّب أيضاً ما ذُكر عن ابن عمه بلا تردّد كما فعلنا بزوجه وابنته؛ فإن قيرس ما كان له أن يكون ذا أهل في مصر

ومعه ألفان من الناس، فأظهر إسلامه، وقد كان من قبلُ عاكفًا على درسه والنظر فيه زمنًا طويلاً، ثم إن ذلك الرجل لما رأى أن العرب أبطأ عليهم فتح «تنيس» جمع جيشًا من البرلس ودميرة وأشمون طناح، وجَهَّزه ولحق بإمداد المسلمين الذي بعث بهم عمرو، ثم سار حتى التقي بالعدو، وأظهر من الشجاعة وحسن البلاء ما يُظهره الأبطال، وقتل بيده اثني عشر رجلًا من فرسان أهل «تنيس» وشجعانهم، وما زال يُقاتل حتى قُتل في ذلك اليوم، ودُفن في ظاهر المدينة. ويقول المقرئزي إن قبره لا يزال معروفًا يزوره الناس من كل أنحاء البلاد المجاورة ليتبرَّكوا به في يوم مقتله، وهو يوم النصف من شهر شعبان.^{٤٩} وليس من العسير أن ننقض هذه القصة كلها ونُفندها؛ فإن مدينة شطا كانت تُعرَف بذلك الاسم قبل أن يغزو العرب مصر بزمٍ طويل، وقد عُرِفَت منذ أزمان بدقة منسوجاتها وجودتها، وفوق ذلك يُعرَف اسم حاكم دمياط في ذلك الوقت، وقد ذكره حنا النقيوسي في ديوانه، فهو حنا^{٥٠} وليس «شطا» كما زعم المقرئزي. وإن الصلة المزعومة بين «شطا» والمقوقس صلة ظاهرة البطلان، ولكننا إذا قلنا إن ذلك الرجل «شطا» لم يكن له وجود، فإن في القصة أمرًا يجعلنا نرفعها فوق مرتبة الوضع والكذب، وهو تاريخ الموقعة؛ فإن المؤرخ العربي يذكر يوم وفاة ذلك البطل، ويقول إنه يوم الجمعة نصف شعبان من سنة إحدى وعشرين للهجرة، وهذا اليوم هو التاسع عشر من شهر يوليو من سنة ٦٤٢ للميلاد، وهو تاريخ لا نستطيع الشك فيه؛ فإن ذلك العام المذكور — أي عام ٦٤٢ — هو العام الذي يتفق ومجرى الحوادث التي وقعت في تاريخ فتح هذه البلاد حقيقةً، وإن اليوم المذكور وهو التاسع عشر من يوليو كان حقيقةً يوم الجمعة، وهذا اتفاق من وجهين ينذر وقوعه، فإذا وقع كان التاريخ المذكور حقيقياً لا شك فيه. وزيادة على ما ذكرنا فإن زيارة الناس لذلك القبر إلى أيام المقرئزي لدليل يُعزز صدق

إلا إذا كانوا قد جاءوا معه من بلاده. وفي الواقع إن موضع شطا في شرقي دمياط، ولكنها بعيدة من تنيس، وأما Tamiaty القديمة، وهي المقصودة هنا، فقد كانت أبعد إلى الشمال.

^{٤٩} كاترمير، الجزء، صفحة ٣٣٩. وليس من الواضح هل يقصد المقرئزي أن يقول إن ذلك البطل دُفن في «تنيس» أو في «شطا»، والظاهر أن الموضع الذي قُتل فيه هو الذي دُفن فيه، وهذا أقرب؛ لأن الوقت إذ ذاك كان في الصيف. ويجدر بنا أن نذكر هنا أن هذه القصة جاءت أيضاً في كتاب الواقدي، وصورتها هناك قريبة من تلك الصورة (انظر الكتاب، صفحة ١٣٠ وما بعدها؛ وانظر ١٤٧-١٤٨ وهوامشها، وصفحة ١٧٩، وصفحة ١٩٠).

^{٥٠} حنا النقيوسي، صفحة ٥٦١ و٥٨٤.

القصة؛ فلا يسعنا مع هذا إلا أن نُصدق أنه قد وقع قتال في اليوم المذكور في الجزيرة على مقربة من مدينة «تنيس»، وأن رجلاً من الروم جاء من مدينة شطا، وقاتل في ذلك اليوم فأبلى مع المسلمين بلاءً حسناً حتى قُتل.

وهذا التاريخ له قيمةٌ كبرى ودلالةٌ عظيمة؛ فإنه يدلنا على أن مقاومة المصريين للعرب استطال أمرها في بلاد مصر السفلى وظلّت إلى ما بعد فتح الإسكندرية. وإذا ذُكر أن أهل «تنيس» وما يليها من البلاد الواقعة في إقليم تلك البحيرة كانوا من القبط الخُلص، تنبض قلوبهم بما تنبض به قلوب القبط، عرفنا أن وقوع تلك الواقعة في ذلك الوقت دليلٌ جديد على فساد رأيين طالما خدعا الناس وتقدّم عليهما الدهر، وهما يكفران الحقيقة، وهذان الرأيان هما أن مصر سلّمت للعرب بغير قتال، وأن القبط رحّبوا بالعرب ورأوا فيهم الخلاص مما كانوا فيه.

لقد كانت خيانة قيرس للإسكندرية سبباً في القضاء على آخر آمال المسيحيين بالفوز في مصر، ولكن من العجيب مع ذلك أن تُدافع هذه البلاد المتفرقة في مصر السفلى جيوش الغزاة وتُقاومهم نحو عام آخر؛ ففي هذه آيةٌ على أن أهلها كانوا قومًا من أولي النخوة والحفاظ بقوا على عهد دينهم وثبتوا عليه، ولكن التاريخ لم يجزهم بذلك ما يستحقونه من حُسن الأحداث، بل لبث يُنكرها عليهم زمناً طويلاً.

الفصل الثالث والعشرون

انقضاء حكم الروم بمصر

كانت بلاد الصعيد قد تم فتحها، ولا سيَّما إلى حدود إقليم «طيبة» قبل أن تخبو نيران الحرب في بلاد مصر السفلى بزمٍ طويل، وكان فتح الصعيد على يد سرية أميرها خارجة بن حذافة، وأُخرج الروم من بلاد وادي النيل (الصعيد) في عام ٦٤١ حتى لم يبقَ منهم فيه إلا قليل، وكان من بقي منهم ضئيل العدد خائر الهمة، لا يرزءون المسلمين شيئاً، ولا يُنازعونهم السلطان، فلا تذكر الأخبار شيئاً من القتال في هذا الإقليم بعد ذلك. ولنا أن نقول إن بلاد الصعيد أذعنَت للعرب بغير قتال بعد فتح الإسكندرية.

ولكن التاريخ يذكر شيئاً من أخبار الإسكندرية في المدة الباقية من الهدنة، وإنا مُوردوه هنا. قد رأينا أن المدينة قد ازدحمت بمن لجأ إليها من جميع أنحاء مصر، وقد جلوا عنها عند مقدم العرب إليهم. فلما عُقد الصلح كان من شروطه أن جنود الروم ومن حل بالإسكندرية من الرومان لهم الخيار إذا شاءوا جلوا عنها بحرًا وبرًا، وأما القبط فلم يُذكروا فيه بشيء. فلما رأى اللاجئون بالإسكندرية أن السفن تحمل كل يوم طوائف من الناس إلى قبرص وروُدس وبيزنطة قَلِقُوا وحنُّوا للرجوع إلى قُراهم، فذهبوا إلى قيرس وطلبوا إليه أن يُكلم لهم عمرًا في ذلك، وكانوا يعرفون صلته الوثيقة بقائد العرب، ولكن الظاهر أن عمرًا لم يُبَحِّ لهم الجلاء. ولا عجب في أن يخيب سعي البطريق في هذا الأمر إذا عرفنا أن طلبه هذا كان قبل شهر مارس؛ إذ كانت الحرب لا تزال قائمة في بعض قُرى مصر السفلى. وكان أكثر اللائذين من مصر السفلى؛ فلو أُبيح لهم الرجوع إلى قُراهم لما أُمِنَ أن يُقاتلوا جنود المسلمين بأنفسهم، أو أن يمدُّوا المدائن التي كانت لا تزال مُصرَّة على القتال ولم يفتحها المسلمون بعد.

غير أن قيرس آله ألا يُجيبه عمرو إلى طلبه، وكان آله من ذلك شديدًا؛ فقد كان يطمع أن يستميل إليه القبط، ولعله كان يرمي من وراء ذلك إلى أن يُنسيهم شيئاً من

حقدهم عليه؛ فكان هذا الرفض الذي رفضه عمرو لطلبه ضربةً شديدةً أصابت سياسته في هذا الشأن.

والظاهر أنه يئس قبل ذلك أن يحتفظ بنفوذه عليهم، ذلك الذي أراد أن يُقيمه بالاتفاق مع المسلمين ومعاونتهم، فامتلاً قلب المقوقس عند ذلك بالخوف وتوقع المصائب، وكان ذلك يزداد به كلما دنا أجل سلطان الروم في مصر. وكانت الأخبار التي ترد من القسطنطينية لا تُبشِّرُه بخير؛ فقد آل أمر مرتينه وابنها إلى زوال؛ إذ نُحِّيَا عن الحكم أو قُتِلَا، وبُويِعَ لقنسطانز وحده بالملك في آخر نوفمبر من سنة ٦٤١، ونُفي «بيروس» وكان صديقاً لقيرس، ويظهر أن قيرس هو الذي استماله إلى جانب مرتينه وحزبها، وأعيد «فلاجريوس» من منفاه، وكان عدواً شديداً للعداوة لـ «قيرس». وحاول «فلنتين» أن يثور ثورةً جديدة، ولكنه أخفق؛ إذ لم يُواته الناس، وأظهروا له الكراهة، ثم قبض عليه وجيء به إلى الإمبراطور «قنسطانز» ليحاكم على أنه خرج على الدولة وسعى إلى غصب التاج. غير أنه أقسم أغلظ الأيمان على أنه لم يقصد إلى ذلك، وأنه إنما كان يُجهز جيشاً يُحارب به المسلمين. فقبل الملك اعتذاره، وأعادته إلى ما كان عليه، وتزوج من ابنته. فأراد «فلنتين» أن يُظهر صدق نيته في الإخلاص للملك، فجعل يُوقع إيقاعاً بكل من يظنُّه مُوالياً لـ «مرتينه» و«بيروس»، وكان من هؤلاء «أركاديوس» كبير أساقفة قبرص؛ فإن فلنتين اتَّهمه بالخيانة، وأنفذ جماعة من الجند للقبض عليه. فحال الموت دون ذلك؛ إذ مات «أركاديوس» فنجاً من أيديهم.

ولكن ذلك الحادث كشف لقيرس عن الخطر المُحْدِق به؛ فقد كان «أركاديوس» رجلاً لا تشوبه شائبة، قضى حياة في عيش القديسين، ومع ذلك كان على وشك أن يؤتى به إلى القسطنطينية ليُحاكم كما يُحاكم أهل الريب، فما بالنا بقيرس؟ وماذا عساه يفعل إذا هو أُوْخِذَ واتَّهم بمثل تلك التهمة؛ تهمة الخيانة؟ وقد اشتهر عنه اتصاله بمرتينه و«بيروس»،

^١ حنا النقيوسي، صفحة ٥٨٢. ويقول زوتنبرج إن تلك الثورة الثانية كانت في سنة ٦٤٤. ولكن هذا التاريخ مُستبعد الصحة؛ فقد قال سبيوس إن الثورة حدثت في السنة الثانية من حكم قسطنطين (قنسطانز)، وذلك معناه أنها حدثت في سنة ٦٤٢-٣، إلا إذا اعتبر أول السنة الثانية أول يناير سنة ٦٤٢، وهو ممكن. وعلى كل حال فإن حنا النقيوسي واضحٌ إذ يقول إن «نصر فلنتين ورجوع سلطانه» بعد هذه الثورة كانا من أسباب حزن قيرس وهمه. ولما كانت وفاة قيرس في سنة ٦٤٢ كانت ثورة فلنتين لا بد حوالي شهر يناير من ذلك العام.

وكان الناس يعرفون ما اقترف من السعي في ضياع مصر، وكانت حاشية الملك وحزبها قد أدركوا عند ذلك أن ضياع مصر لم يكن من الهنات الهيئات؛ فأخذ منهم الغيظ مأخذه، وحقدوا على من جرَّ على الدولة ذلك الشرَّ الوبيل، وما لَطَخَ به شرفها من العار والخزي. لا عَجَب إذا كان «قيرس» قد استولى عليه الهم وغرق في الحزن؛ إذ جاءت إليه الأخبار تترى من القسطنطينية بما كان من تلك الأمور، واجتمعت عليه المخاوف، فخشى على نفسه أن يأمر الإمبراطور بنفيه أو بقتله، وكان أمره إلى ذلك الحين نافذًا في الإسكندرية، ثم رأى نفسه وقد عجز عن محو أثر اضطهاده من نفوس القبط واستمالتهم إليه، ورأى أن الناس قد أنكروا سياسته للدين إنكارًا لا أمل معه في عودة الرضا عنه، ورأى سياسته في أمور الدنيا وقد أصابها العار من وراء انتصاره فيها؛ فأثقل كل ذلك نفسه، وأسقم جسمه، وألقى كل أطماعه وآماله وكأنها أحلامٌ تَبَدَّتْ، وأصبح لا يأمن حتى على حياته نفسها. وكان كلما رأى الحلقات تتضايق حوله وتُساوِر الهموم حياته، صحا إلى ما كان من أمره، وذكر ما قارف من الذنوب وما أصابه من الفشل والخذلان، فكان قلبه يؤنبه، وندم على تفريطه في أمر مصر، وبكى على تضييعه لها بالدمع السخين.^٢ وظلَّت الأكدار تغمره والهموم تُحيط به حتى أصابه داء «الدوسنطاريا» في يوم «أحد السعف»، ومات منه في يوم الخميس الذي بعده في الحادي والعشرين من مارس من سنة ٦٤٢.

ومن الواضح أن وفاته كانت وفاةً طبيعية، وأن الموت قد عجل إليه لما أصابه من شقاء الهوان ومذلة العار. وقد ذكر حنا النقيوسي وفاته في موضعين؛ فقال في الأول إنه «أثقلته الهموم، فمرض بالدوسنطاريا ومات منها»، وقال في الثاني إنه «بكى بدمع لا ينقطع خوفًا من أن يُصيبه ما أصابه من قبل، وذلك هو النفي، وفيما كان غريقًا في حزنه مات كما جرت به سُنَّة العالم».^٣ ولكنه في موضع منهما يُوصف بأنه حزنٌ لما أصاب مصر وما وقع بأهلها من ظلم العرب، وفي الموضع الآخر يُوصف بأن أكثر ما أصابه من الحزن كان لرفض العرب شفاعته في أمر المصريين. وليس من سببٍ يحملنا على أن نشكَّ في شيء مما جاء في هذا الوصف لآخرته، على أنه قد تخلَّفت روايةٌ قبطية

^٢ جاء في صُلب الكتاب قول النقيوسي، صفحة ٥٨٢-٣: «وكان أعظم سبب لحزنه أن رفض المسلمون ما طلبه منهم لمصلحة المصريين». ولكن عنوان ذلك الفصل أقرب إلى الأذهان، وهو «موت قيرس الخلقيدوني ندماً على تسليم الإسكندرية للمسلمين»، وهذا بلا شك يدل على ضرورة تصحيح نص الكتاب.

^٣ صفحة ٥٧٨ و٥٨٢.

يرجع عهدها إلى أيام ساويرس،^٤ وهي تصف موته وصفاً آخر، فتقول: «إن عمراً لما أخذ الإسكندرية واستقرَّ الأمر على يديه في المدينة خاف الحاكم أن يقتله عمرو، وكان ذلك الحاكم رجلاً سيئ الظن يلي أمر الدنيا والدين معاً في المدينة. فلما بلغ منه الخوف جعل في فمه خاتماً مسموماً فمات من ساعته.» على أننا نعرف أن المقوقس لم يخشَ عمراً خشيته من الإمبراطور، ولكن القصة أظهرت في سياقٍ عجيب وتأليفٍ بديع أنه كان يخاف خوفاً شديداً، وأن ذلك عَجَلَ بموته. بقي شيء آخر مما له اتصال بقصة موت قيرس، ويجدر بنا ذكره؛ فقد رأينا أن عمرو بن العاص كان يشتدُّ في وقت الفتح^٥ شدةً عظيمة في معاملة المصريين؛ ولهذا نجد المؤرخ القبطي يذكره كلما ذكره بالتقبيح والاستهجان على ما أثقل به قومه من الأحمال؛ ولهذا فإنه عند وصف الأيام الأخيرة من حياة البطريق نراه يقول إن «عمراً لم تكن في قلبه رحمة بالمصريين، ولم يرعَ العهد الذي عقده معهم؛ إذ كان رجلاً من الهمج».^٦ ونراه في موضعٍ آخر^٧ يصف ما وقع وصفاً مفصلاً، فيحكي قصة رجل اسمه «ميناس» كان هرقل اختاره حاكماً لمصر السفلى فأقرَّه العرب في مكانه، وكان رجلاً غرّاً جاهلاً يكره المصريين كرهاً شديداً. ويذكر رجلاً آخر اسمه «سنودة» أو «سنيوتيس»، أقرَّه العرب على حكم الريف، و«فيلوخينوس»^٨ أقرَّوه على حكم «أركاديا» وهي الفيوم. ويصف المؤرخ القبطي هؤلاء الثلاثة بأنهم كانوا يكرهون المسيحيين، ويوالون أعداءهم، ويُنقلون كاهلهم بالأحمال الباهظة. وكان القبط يُكرهون على أن يحملوا للعرب مئونةً لدوابِّهم وطعاماً لأنفسهم كثيراً من اللبن والعسل، والفاكهة والخضر وسوى ذلك من الأشياء، فوق ما كانوا يؤدونه من الطعام المعتاد، وهو الضريبة التي كانوا يأخذونها من ثمار الأرض، وكان القبط يؤدُّون كل ذلك تحت ظل خوف لا اطمئنان معه.

^٤ نسخة المتحف البريطاني، صفحة ١٠٦. انظر كذلك كتاب Pereira حياة «الأنبا صمويل»، صفحة ٥٨، وقد اقتبس فيه من تقويم حياة القديسين.

^٥ ما سبق في [الفصل السادس عشر: وقعة هليوبوليس].

^٦ صفحة ٥٧٨.

^٧ صفحة ٥٧٧.

^٨ نجد بين مجموعة البردي التي عند الأرشيدوق Rainer كتاباً من ذلك الرجل «فيلوخينوس» حاكم أركاديا، يذكر الضريبة التي كان يجب دفعها إلى خارجة في بابليون (قره باسك *Fuhrer durch die Ausstellung*، صفحة ١٣٨، رقم ٥٥٣). وهذا دليل آخر على دقة أخبار حنا النقيوسي.

وهذا الوصف له شأنٌ كبير من وجهين؛ الأول: أن هؤلاء الحكام الثلاثة الذين سمّاهم المؤرخ كانوا أكبر حكام مصر بعد حاكم الإسكندرية، وكانوا من الروم الملكانيين أتباع قيرس، ولم يكن بهم عطف على القبط لا في دينهم ولا في دنياهم. وهذا يدل على أن الذين دخلوا في الإسلام لم يكونوا كلهم من القبط؛ فإن بعض من أسلم من كبراء القوم كانوا من الروم. وإنا نكاد يُدخلنا الشك في أمر المقوقس، وأنه قد فعل ما فعل إذ كان يؤمن سرّاً بدين الإسلام. وأما الوجه الثاني: فإنه قد ثبت أن عمرو بن العاص كان يُعامل المصريين قبل فتح الإسكندرية وبعدها أشد المعاملة. وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يُردّد قومٌ تلك الكلمة القديمة الشوهاء، وهي أن القبط رحّبوا بالعرب وفتحوا لهم ذراعهم؟ فإن قول حنا النقيوسي في هذا الصدد يكفي وحده لهدم هذا الرأي وإظهار فساده. أما متأخرو المؤرخين من العرب، وهم الذين يأخذون بهذا الرأي، فبَيّن أمرين: إما أن يكونوا على خطأ فيما ذهبوا إليه، وإما أن يكون في وصفهم لعمرو تهمةٌ شنيعة؛ إذ يجعلونه مُرتكباً لأعظم الجحود ومُجازاة الإحسان بأشنع الإساءة، وكلما أنعم الإنسان النظر في تاريخ هذا العصر، وجد أن قيرس لم يكن وحده الخائن الذي أوقع بالدولة الرومانية، وحسبنا دليلاً على ذلك ما كان من هؤلاء الحكام الثلاثة الذين سارعوا إلى افتداء دنياهم وسلطانهم بأن نزلوا عن دينهم، وجعلوا ولاءهم للإسلام ودولته، وانقلبوا على القبط بما صار في يدهم من السلطان الجديد يؤذونهم في دينهم ودنياهم؛ فالحق الذي لا مرأى فيه أن الروم كان فيهم الكثيرون ممن يكيّدون لدولتهم، وأن الكائدين كانوا من ناحيةٍ يُوقعون بالقبط، ومن ناحيةٍ أخرى يُوالون العرب ويُعينونهم.

لم يبقَ بعد ما ذكرنا إلا قليلٌ من القول في وصف الشهور الستة التي مرّت على الإسكندرية بين موت قيرس وبين دخول جنود العرب فيها؛ فإننا لا نعرف شيئاً أكيداً من حوادث هذه المدة إلا اختيار خَلَف للمقوقس بطريقاً للمذهب الملكاني، ولم يحدث ذلك إلا بعد أن مضى نيف وثلاثة أشهر على موت المقوقس؛ ففي الرابع عشر من شهر يوليو^٩ في عيد القديس «تيودور»، ألبس الشَّمَّاس بطرس لباس البطرقة، وجلس على العرش الذي خلا من آخر بطارقة الإسكندرية تحت حكم الروم. ولعل ذلك الإبطاء كان لاستشارة القسطنطينية، أو لعله كان لتردّد أهل الدين في قبول تلك الولاية بعد أن انشقت الولاية الدينية في مصر عن السلطنة الدينية في الإمبراطورية، وأصبح أمرها مخوفاً مضطرباً

^٩ يُصحح المستر بروكس تاريخ زوتنبرج، وهو على حق في ذلك، فيجعله يوم ٢٦ يوليو.

منذ يؤس الناس من رجوع الأمر إلى الدولة البيزنطية. أما فلنتين وجيشه الذي كان يملأ فمه بذكره، فلم يُغن عن مصر شيئاً، ولم يستطع أن يخطو خطوة في سبيلها، مع أن أهل مصر كانوا قد أخذوا يعرفون بطلان أحلامهم التي كانوا يُمنون بها أنفسهم من الاطمئنان إلى حكومة العرب واستقرار الأمور معها، وثبت ما يُطلب منهم فيها من ضرائب لا تزداد عليهم؛ إذ جاء أن أهل البلاد جميعاً كانوا يئنون من شقائهم في حكم العرب. وكان أجلُّ المصائب ما أصاب مدينة الإسكندرية من ذلك؛ فقد فسد حال التجارة التي كانت تدرُّ الخير على أهلها، وخرج منها جماعة من أغنياء أعيانها وتجارها عولوا على الهجرة والنزوح عنها، فصار عبء الضرائب إلى كواهل من بقي في المدينة من الناس فأبھظها. وأخذ الناس يُحسون ما في دخول العدو في بلادهم من ذل لهم وتضييع لملتهم، ولم تُجدهم في ذلك ألفاظٌ معسولة وأقوالٌ ناعمة كان قيرس يُرجيها إليهم.

فكان الهم والغم يُظللان المدينة في الأسابيع الأخيرة من مدة الهدنة، وكان كثير من المنازل قد خلا من أهله، وهدأت ضجة الارتحال من مراسي المدينة بعد أن تحمّلت سفن يتلو بعضها بعضاً بالنازحين من الروم ومتاعهم وأثاثهم، وسارت بهم إلى الشمال إلى حيث لا عودة، ولم يبقَ إلا أسطولٌ كبير يتجمع في مرفأ الإسكندرية ليحمل من بقي من جنود الروم. والظاهر أن الذي كان يقوم على ترحيل جنود الروم من بلاد مصر السفلى اثنان من القادة، وهما «تيودور» الذي أصبح حاكم مصر بعد موت قيرس، و«قسطنطين» الذي أصبح القائد الأعلى لجيش الروم بعد «تيودور». وكانا يقومان به بالاتفاق مع العرب.^{١٠} وكان النيل عند ذلك قد أخذ يزداد، وصارت الترع صالحة لسير السفن ونقل الأشياء؛ ولهذا السبب وقع الاختيار على ذلك الوقت لخروج الروم، فما إن حلَّ حتى ركبت بقية جيش الروم في السفائن مع «تيودور» و«قسطنطين» وهبطوا نحو الإسكندرية، وعند ذلك أُطلق سراح من كان في يد العرب من الرهائن الذين أودعهم حصن بابليون، أو لقد ذهب العرب بهم حتى لحقوا بأصحابهم في العاصمة.^{١١}

^{١٠} انظر زوتنبرج (صفحة ٥٨٣، هامش ٢). وهو على حق فيما ذهب إليه من أن وجود تيودور وقسطنطين في الداخل كان ناشئاً عن الهدنة، ولم يُذكر في ذلك الوقت شيء عن تجدد القتال. وأما زوتنبرج فإنه لا يبدي أي رأي في سبب غيابهما عن الإسكندرية، ولعل السبب الذي ذكرناه في متن كتابنا هذا فيه كفاية.

^{١١} من العجيب إطلاق سراح الرهائن قبل دخول الإسكندرية، ولكن ذلك يدل على قوة المسلمين وضعف الروم في ذلك الوقت، وأغلب الظن أن أكثر جنود الروم كانوا قد جلوا عن البلاد قبل ذلك.

دار الفلك دورته وعاد عيد الصليب، وكان من عجائب المقدور أن اتفق في ذلك اليوم الرابع عشر من سبتمبر من العام المنصرم مجيء المقوقس رئيس الأساقفة الخائن في رجعته إلى مصر، ثم عاد اليوم بعد عام ليشهد آخر مشهد من زوال ظل السلطان المسيحي عن مصر، فكانت صلاة إعلاء الصليب تتردد أصدائها في الكنيسة، في حين كانت السفن تتجهز آخر جهازها في الميناء ويؤذن لها بالسير. فما طلع اليوم الثالث بعد هذا،^{١٢} وهو اليوم السابع عشر من سبتمبر، حتى كان أسطول «تيودور» يحلُّ قلاعه ويرفع مراسيه، ويسير إلى قبرص^{١٣} بمن كان عليه من فلول جيش الروم يُرفرف عليهم الأسى. ولم تبقَ بعد ذلك إلا أيامٌ قلائل لأهل المدينة، وما كان أشقاهم، ليُصلحوا فيها من أمورهم؛ فإن الهدنة انقضت أمدّها في اليوم التاسع والعشرين من شهر سبتمبر؛ إذ مضت أشهرها الأحد عشر، وفتحت في ذلك اليوم أبواب المدينة، فدخلها عمرو يقود من معه من شعث جنود الصحراء، فساروا بين صفوف مما كان في الإسكندرية العظمى من أعمدة برّاقة وقصورٍ مُنيّفة، وانتهى بذلك حكم دولة الروم في مصر.

^{١٢} يُبرهن المستر بروكس على أن عبارة «بعد عيد الصليب» التي وردت في ترجمة زوتنبرج لديوان حنا النقيوسي قد جاءت في غير موضعها. وإني مُوافق على رأي المستر بروكس في مجمله، ولكننا نرى أن السطرين التاليين قد وُضعا موضعاً خطأ، وأنهما يجب أن يُقدّما إلى أول الفقرة قبل قوله «ثم إن تيودور». والسطران هما من أول قوله: «في العشرين من شهر «حملة»» إلى قوله: «مقر الرئاسة الدينية». وإذا تم ذلك لم يكن ثمّ مُوجب لتغيير موضع قوله: «بعد عيد الصليب»، بل إن ذلك يسير مع القول التالي سيراً طبيعياً، وهو قوله: «في اليوم العشرين من شهر مسكرم».

^{١٣} جاء في السيوطي أنه قد كان في المدينة ٢٠٠٠٠٠ من رجال الروم، وكان منهم ٣٠٠٠٠ من الجنود هربوا في مائة سفينة كبيرة بكل ما كان معهم من المتاع الذي أمكنهم حمله، وأما من بقي منهم فقد دفع الجزية. وسياق القول يتفق بعض الاتفاق مع رأي من يقول إن هذا القول يُقصد به فتح الإسكندرية في المرة الثانية، ولكن أكثر الأدلة على غير ذلك، وإنه ليظهر من ثنايا كلماته أن المقصود هو الجلاء عن المدينة صلحاً. ولندكر أن الصلح قد نص على أن الروم كان لهم أن يحملوا معهم متاعهم، في حين أن الفتح في المرة الثانية لم يدع متسعاً من الوقت لمثل ذلك. وعلى أي حال فليس من الغريب أن يكون ٣٠٠٠٠ من الجنود قد سافروا معاً في وقت واحد، ولو أن عدد السفن المذكورة كافٍ لنقلهم، ولا بد أنه عندما انتهى أمر الجلاء كان عدد الجنود قد قل قلّة عظمى. والظاهر أن السيوطي نقل خبر هذا الجلاء عن المقرزي، وهو يروي عن أبي قابيل.

وقد جاء أن السفن المائة حملت الروم بأموالهم ومتاعهم، وأضيف إلى ذلك أن ٦٠٠٠٠٠ من الناس بقوا في المدينة ودفعوا الجزية سوى النساء والأطفال، ولا بد أن هذا فيه مبالغة.

الفصل الرابع والعشرون

وصف الإسكندرية عند الفتح

أرسل عمرو إلى الخليفة كتابًا مشهورًا يصف فتح الإسكندرية، والرواية المتداولة عنه هي: «لقد فتح الله علينا مدينةً من صفتها أن بها أربعة آلاف قصر، وأربعة آلاف حمام، وأربعمئة ملهى، واثنى عشر ألف بائع للخضر، وأربعين ألفًا من اليهود أهل الذمة.»^١ ونرى أن هذه الأعداد فيها مبالغة، ولعلها لم تكن كذلك في الكتاب الذي بعث به عمرو، بل نقلها النساخ خطأ.^٢ ومع ذلك فإنها تدل دلالة واضحة على ما كان للمدينة من الأثر العظيم في نفوس الفاتحين، وقد أدهشهم عظمها وفخامتها، ولكن لقد بهرهم فوق ذلك منها تألقها وسناها، فقال أحد من وصفها: «إن الإسكندرية مدينة يكثر المرمر في أرضها وبنائها وعمدها.» وقال آخر: إن المدينة تبدو بيضاء لامعة في النهار والليل.^٣ وقال في موضع آخر إن أهلها جميعًا كانوا يلبسون الثياب السود والحر؛ لأن أرضها وبنائها من المرمر الأبيض، وكان تألق الرخام سببًا في اتخاذ الرهبان السواد في لباسهم. وكان من

^١ إذا قرأنا ذلك ٤٠٠ قصر وحمام، و٢٠ ملهى، و١٢٠٠ بائع للخضر، و٤٠٠٠ يهودي؛ لم يكن في التقرير شيء غير ممكن؛ فقد ذكر زكريا المتليني (وهو دقيق الإحصاء) أن روما كان بها ١٧٩٧ بيتًا للعظماء (أو قصرًا)، و٩٢٦ حمامًا (صفحة ٣١٧-٨). وقد جاء نص كتاب عمرو في ابن عبد الحكم وفي ابن بطريق والمقرئزي ومكين. وقد ذكر المقرئزي مبالغة على عادته رواها عن أبي قابيل، وهي أنه كان بين الحمامات ١٢٠٠ بناءً يعقد، وأن أصغرها كان فيه ١٠٠٠ غرفة للجلوس.

^٢ الإصطخري (Bibl. Geog. Arab. Ed. de Goeje)، الجزء الأول، صفحة ٥١.

^٣ السيوطي «حسن المحاضرة». وكان رهبان سرابيس يلبسون السواد، ولكن من المشكوك فيه أن يكون هذا هو السبب (انظر كتاب الدكتور Botti، صفحة ٣٧، هامش ٢) Fouilles a la Colonne (Theodosienne).

المؤلم أن يسير الإنسان في المدينة بالليل؛ فإن ضوء القمر إذا وقع فيها على الرخام الأبيض جعلها تُضيء، حتى كان الحائك يستطيع أن يضع الخيط في الإبرة بغير أن يستضيء بمصباح، وما كان يستطيع أحد أن يدخل المدينة إلا إذا اتخذ غطاءً لعينييه يقيهما بهر الطلاء والمرمر. وقال مؤرخٌ عربيٌّ آخرٌ في القرن العاشر إن الناس كانوا يتخذون سترًا من الحرير الأخضر يُغطون به الطرق، يتَّقون بذلك وهج الضوء على الرخام.^٥

وقال المؤرخ نفسه إن الطرق كلها كانت تكتنفها العُمد. وكان هذا ولا شك صحيحًا في الطريقين العظيمين اللذين وصفناهما من قبل وهما يقطعان المدينة من أطرافها، فكان أحدهما من أول المدينة في الشرق إلى آخرها في الغرب يصل بين باب الشمس وباب القمر،^٦ وكان الثاني يجري في المدينة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وكانا يتلاقيان ويقطع أحدهما الآخر في ميدانٍ فسيح به الحدائق وتُحيط به القصور الجميلة. وكان لكثير من القصور في وسط المدينة حدائق غناء؛ فقد قال السيوطي — والظاهر أنه يروي ذلك عن ابن عبد الحكم^٧ — إن الإسكندرية كانت تشمل مدائن ثلاثًا؛ إحداها إلى جانب الأخرى، وكان لكلٍّ منها سورٌ قائم بها، وحول الجميع سورٌ يُحيط بها. ولعله يُشير بهذا إلى الأحياء الثلاثة: حي المصريين، وحي الروم، وحي اليهود. ولكننا نشكُّ في

^٤ المسعودي (صفحة ٤٢٩).

^٥ يظهر الأثر العام الذي أحدثته الإسكندرية في نفوس المسلمين مما جاء في ابن دقماق (الجزء الخامس، صفحة ١١٧)؛ فقد جاء فيه أن عبد الملك بن جريج قال إنه غزا ستين مرة، وإن الله إذا مدَّ في أجله شهرًا حتى يصل إلى شواطئ الإسكندرية كان هذا الشهر أعز عليه من الغزوات الستين التي غزاها. وقال في صفحة ١١٨ إنه قد جاء في التوراة أن الإنسان إذا طاف حول الإسكندرية في الصباح جعل الله له تاجًا مرصعًا بالؤلؤ، معطرًا بالمسك والكافور، يُضيء من الشرق إلى الغرب.

^٦ يُخطئ بعض المؤرخين في وصف موضع هذين البابين، فيقول إنهما كانا في شمال المدينة وجنوبها. ولئن كان ثمة شك في ذلك، فإن قول حنا النقيوسي كفيلاً بإزالته؛ فهو قولٌ صريح (صفحة ٤١٥)؛ إذ يقول إن «أنطونيوس بيوس» بنى «باب الشمس» في الشرق و«باب القمر» في الغرب. والظاهر أن أميلنو كان من بين الذين أخطئوا؛ إذ قال: «وكان باب الشمس في جنوب المدينة بقرب الخليج الذي يأتي من النيل» (Geog Copte، صفحة ٣٢). وقد كان باب الشمس هو باب عين شمس (انظر الكتاب السابق، صفحة ٤٢)، ولكن الطريق إلى مدينة عين شمس يسير من الباب الشرقي، ولم يكن يخرج من الباب الجنوبي طريقًا واضح اللهم إلا طريق للسفن. ومقالة أميلنو عن الإسكندرية قصيرة ولا تشفي غلة.

^٧ قال حنا مسكوس: «إذ إنها كانت جنات في وسط المدينة في بيوت العظماء» (٣٢*) (مسارح الأرواح، فصل ٢٠٧).

دقة هذه الرواية. وقد روى عبد الله بن ظريف أن المدينة كان بها سبع قلاع وسبعة خنادق، وكانت قلعة الفرس بلا شك تُعدُّ إحدى عجائب الإسكندرية.

وما كانت دهشة العرب من رسم المدينة بأعظم من دهشتهم مما كان تحت أرضها من المباني؛ فقد رأوا بها عددًا عظيمًا من الصهاريج العجيبة تحت الأرض، كان لبعضها طبقاتٌ يلي بعضها بعضًا أربعة أو خمسة، وكان في كل طبقة منها عددٌ عظيم من الحجرات والأعمدة، حتى لقد قال السيوطي إن الإسكندرية مدينةٌ قائمة على مدينة، وإنه ليس في البلاد مثلها على وجه الأرض. وكان بها عددٌ عظيم من الأعمدة لم يُرَ مثلها في موضعٍ آخر في علوها وعِظم حجمها. وكانت هذه الحجرات الدفينة تُستخدم لحزن المياه توصل إليها في قنواتٍ تجري من التربة الحلوة التي كانت تشقُّ المدينة في حي المصريين، وكانت تُملأ في أوان الفيضان فيشرب الناس منها مدة الحول.^٨

وكان أفخم أحياء أنحاء المدينة فيما مضى جهة اسمها «البروكيون»، وكان إلى شمالها ميناء الإسكندرية، وإلى جنوبها الشارع الأعظم الآتي من باب الشمس إلى الحدائق الوسطى بالمدينة. ولا شك قد هدم أورليان جانبًا عظيمًا من ذلك الموضع، ولكننا نظنُّ أن أخبار ما حل به من التخریب فيها مبالغة.^٩ وما كانت آثار ذلك التخریب لتبقى فيه بغير أن تُصلح ويُعاد بناؤه إلى سابق عهده. وعلى أي حال فقد كانت فيه قصور البطالسة والمقبرة الكبرى التي كانت فيها جثة الإسكندر في غشاء من الذهب، وكان فيه المتحف، وتتصل به مكاتبه العجيبة التي كانت مَقَرَّ العلوم في العالم أجمع. وكان في ذلك الحي إلى الشرق معبدٌ مكشوفُ اسمه «التراپيلوس»، وهو إيوان به أربعة صفوف من الأعمدة تُحيط به. وقيل إن الإسكندر دفن هناك النبي «أرميا»، فكان ذلك الموضع

^٨ بقيت بعض هذه الصهاريج إلى الآن. انظر المقال الذي عنوانه «صهاريج الإسكندرية» للدكتور «يوتى» في مجلة جمعية الآثار بالإسكندرية، رقم ٢، سنة ١٨٩٩، صفحة ١٥ وما بعدها، وبها بعض رسوم هامة. وقد ذكر «قيصر» هذه الصهاريج (De Bell. Civ. IV)، وذكر القناة الموصلة إليها.

^٩ أميانوس مرقليينوس XXII 16. ويُفهم منه أن المدينة فقدت أكبر جزء فيها، وهو «البروكيون»، عقب التخریب الذي أحدثته الثورات في وقت أورليان، ولكن حنا النقيوسي يدل دلالة قاطعة على أن مساحة المدينة لم تقل تلك القلة المذكورة، وأن الأسوار الشرقية كانت لا تزال على عهدها من القوة. وقال «أنطونيوس مارتير» وقد زار المدينة قبل الفتح بقرن (حوالي سنة ٥٦٥ للميلاد): «إن الإسكندرية مدينةٌ عظيمة». وما كان ليذكر ذلك الوصف عنها إذا كان أجمل حي بها وأجلها قد تهدم وتخرَّب (Pal. Pil. Text Soc، الجزء الثاني، صفحة ٣٥).

مشهدًا يحترمه الناس احترامًا بالغًا.^{١٠} وإلى جانب ذلك المشهد كنيسة القديسة «ماريا دروثيا» بناها «أولوجيوس»، وإلى شرقها فيما يلي الأسوار على مقربة من البحر الكنيسة الكبرى كنيسة القديس «مرقص»،^{١١} وكانت عند ذلك لا تزال ماثلة، وفيها مدفن من المرمر به جثمان ذلك الرسول. وقد قال «أركولفوس»:^{١٢} «إذا أتيت من بلاد مصر ودخلت المدينة ألفت عند جانبها الشمالي كنيسةً كبرى فيها جثمان مرقس الإنجيلي، وترى قبره أمام المحراب في الجانب الشرقي وقد أقيم فوقه شاهد من المرمر.» وكان في الحي نفسه كنيسة القديسين «تيودور» و«أنستاسيوس».^{١٣}

ولم تكن كنيسة القديس مرقص في القرن السابع أكبر كنائس المدينة وأعظمها شأنًا، بل كان أعظم منها كنيسة القيصريون، وكانت في الحي نفسه عند ثنية المرفأ الأعظم، وقد بلغت من عظم الشأن أن كادت تحل محل الكنيسة الكبرى؛ فقد كان بناؤها جليلاً، ولها مسلتان قديمتان في فنائها، فكانت تُشرف فوق أسوار المدينة أظهر الأشياء التي يراها الرائي أول وهلة في صدر ما يراه^{١٤} إذا أتى من الميناء داخلًا مما يلي

^{١٠} حنا مسكوس في «مسارح الأرواح»، الفصل ٧٧. وقد نقل أميلنو في Geog. Copte، صفحة ٢٩، عن نسخة خطية قبطية تذكر أن التترابيلوس كان في وسط المدينة، ويستنتج من ذلك أنه كان في الميدان الأعظم، ولكن هذه العبارة مبهمّة لا يمكن أن يستند إليها مثل هذا الاستنتاج.

^{١١} يقول حنا النقيوسي (صفحة ٥٢٤) إنها كانت قريبة من البحر. وفي صفحة ٥٤٨: إنها كانت بقرب باب من أبواب المدينة. والظاهر أنه قد كان بالإسكندرية كنيسة أخرى بهذا الاسم (انظر أميلنو Geog. Copte، صفحة ٣٧-٨).

^{١٢} كان Arculfus في مصر حوالي سنة ٦٧٠ للميلاد (Pal. Pil. Text. Soc.، الجزء الثالث، صفحة ٥٢). وقد اضمحلت المدينة بعد مائتي عام، حتى إن «برنار الحكيم» حوالي سنة ٨٧٠ يقول: «وراء الباب الشرقي دير القديس مرقص، ويعيش الرهبان في تلك الكنيسة التي كان فيها مدفنه، ولكن البنادقة أتوا في البحر وحملوا إلى جزيرتهم» (الكتاب نفسه، صفحة ٥). وفي سنة ١٣٥٠ كانت الكنيسة التي استشهد فيها القديس مرقص «على نحو ميلين شرق الإسكندرية» (انظر الكتاب نفسه، الجزء السادس، صفحة ٣٣). ومن هذا يتضح مقدار اضمحلال المدينة.

^{١٣} حنا النقيوسي، ٥٤٣.

^{١٤} وقد أثبت هذا سترابو وفيلو وبليني. انظر مقالاً هاماً للمنسنير Kyrillos II، وعنوانها «هيكال القيصريون»، في مجلة الجمعية الخديوية الجغرافية، المجموعة الخامسة، رقم ٦، فبراير سنة ١٩٠٠ (القاهرة ١٩٠٠)، وقد أخذنا كثيرًا من الأخبار عن هذه المقالة. قال أميلنو وقد نسي ما قاله المؤرخون العرب والقدماء جميعًا هذا القول العجيب: «ولا ندري أين موضع القيصريون؛ فإنه لا يوجد وصف لذلك

المنارة، فكانت في هذه الجهة لها مظهرٌ يعدل مظهر «الأكروبولس» والسرايوم وعمود «دقلديانوس» في نهاية المدينة من الجانب الآخر. وكانت كنيسة القيصريون في مبدأ أمرها معبدًا للأوثان، بدأت كليونترا في بنائه إعظامًا لقيصر، ثم أتمّه أغسطس. وإنه لجديرٌ بنا أن نرى ما جاء من صفته في كتاب «فيلو» إذ قال: ^{١٥} «وكان هذا المعبد معبد قيصر، الذي يُعرف في الإسكندرية باسم سبستيان (أغسطس)، أثرًا لا مثيل له، وكان على ميناءٍ فسيحة، عظيم البناء، عجيب الصناعة، عالي السُّمك، يعُدّه الناس علمًا من أعلام البحر، وقد زانته أبدع الصور والتمائيل، تُقدّم إليها جليل الهدايا والقرايين، وكانت تُجمله كله حليّة من الذهب والفضة، فكان نموذجًا في جمال تنسيقه وإبداع أجزائه التي كان يشملها من متاحف ومكتبات وقباب وساحات وأبهاء ومَماشٍ وخمائل من أشجار ظاهرة، قد وُضع كل شيء في موضعه اللائق به، وأبدعت فيه يد الصناعة فأبرزته في حلة أنيقة من الرنق، بذل في سبيلها المال لم يدّخر بانهل ثمينًا ولا غاليًا، وكان فوق ذلك جلاء عين أهل الأسفار في البحر إذا وقعت عليه في روحاتهم وغدواتهم».

وقال فيه حنا النقيوسي: «إنه القصر الجليل». وقد غيّره قسطنطين الأكبر فجعله كنيسةً مسيحية، وأهداه إلى اسم القديس ميخائيل، ^{١٦} ولكنه كان عند الفتح العربي

مطلقًا (Geog. Copte، صفحة ٣٢). ولكن ما دام موضع المسَلّتين معروفًا، فإن موضع القيصريون لا يمكن أن يُشكَّ فيه كما سنرى فيما بعد.

^{١٥} رسالة فيلو من يهود الإسكندرية إلى «كاليجولا» في كتاب «يوسفوس». انظر طبعة السير R. L'Estrange (لندن، سنة ١٧٠٢، fol. p. 1087).

^{١٦} جاء في تاريخ القديسين عن ١٢ بثونة (عيد الملك الأكبر ميخائيل) قولٌ عجيب، وهو: «والسبب الذي من أجله يُقيم عيد القديس ميخائيل في هذا اليوم، هو أنه قد كان بالإسكندرية معبدٌ كبير بنته كليونترا ابنة بطليموس للإله زحل (ساتورن)، وكان عيده يُقام هناك في هذا اليوم، وهو ١٢ بثونة، وبقيت هذه العادة بين الناس إلى أيام البطريق الإسكندر في أيام الإمبراطور قسطنطين». واستمرّ التقويم بعد ذلك. يقول إن الإسكندر عوّل على هدم ذلك الوثن، ولكن الناس أبوا أن يتركوا ما اعتادوه قديمًا، ورفضوا أن يُبطلوا عيدهم فيه، فرأى البطريق أن يُبقي العيد، وأن يُبقي الناس على إجازتهم في البطالة ذلك اليوم، وأن يُضحّي فيه بالأضاحي ويُطعم الفقراء لوجه الله الحق، بدل أن يكون ذلك قربانًا للوثن، وأبدل اسم اليوم فجعله باسم القديس ميخائيل، فقبل الناس رأيه وهدموا الوثن، ولكن اسم القيصريون بقي علمًا على الموضع، وبقيت الكنيسة إلى أن جاء المسلمون فهُدمت. وهذا ختام ما جاء في ذلك الخبر. ويقول سعيد بن بطريق إنه قد صُنِعَ صليب من البرونز الذي كان التمثال مصنوعًا منه، ثم قال: «إن الكنيسة دُمّرتها النيران عندما أتى أهل الغرب وأغاروا على الإسكندرية وخرّبوها». وهذا القول غامض. وقد ظل

لا يزال مُحْتَفَظًا باسمه الأول «القيصريون»، ولم يَصِرْ كَنِيْسَةً بطَريقِيَّةً عَظْمَى إلا حَوالِي سنة ٣٥٠ للميلاد، ولكن في سنة ٣٦٦ في أيام أنستاسيوس جاء جَمْعٌ عَظِيمٌ من قَومٍ هائِجِينَ ثائِرِينَ من الوثنيين وأتباع المذهب الآري المسيحي، ودخلوا فَناءَها ثم اقْتَحَمُوهَا، وأَحْرَقُوا المَذْبَحَ والعَرْشَ وما كان فيها من النَمَارِقِ والسُّتُرِ، وسَوَى مِمَّا وَصَلَتْ إِلَيْهِ أَيْدِيهِمْ. وَلَئِنْ كَانَ قد بَقِيَ شَيْءٌ من المَكْتَبَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِيلُو فَإِنَّهَا لَا بَدَّ قَدْ أُحْرِقَتْ عِنْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ أُعِيدَ بِنَاءُ الكَنِيسَةِ وَأُصْلِحَتْ فِي عام ٣٦٨. وَإِنَّ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ قِصَّةَ «هِيَاشِيَا» يَعْلَمُونَ أَنَّهَا وَقَعَتْ فِي كَنِيسَةِ الْقَيْصَرِيَّوْنَ فِيمَا بَعْدَ هَذَا الْعَصْرِ بِنَحْوِ خَمْسِينَ عَامًا؛ فَإِنَّ غَوَاةَ الْمَسِيحِيِّينَ وَعَامَتَهُمْ مِمَّنْ أَعْمَاهُم التَّعَصُّبُ لِلدِّينِ^{١٧} أَتَوْا بِتِلْكَ الْفَتَاةِ الْحَكِيمَةِ فَمَزَّقُوا جَسَمَهَا تَمْزِيقًا، فَكَانَ وَثُوبُهُمْ هَذَا وَمَا فِيهِ مِنْ خُرُوجٍ وَعَنْفٍ جَدِيرًا بِالْمَعْبُدِ الْقَدِيمِ مَعْبُدِ زَحَلِ (سَاتُورِن). وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ تِيْمُوثِيَّ إِيْلُورُوسَ فَرَّ إِلَى بَيْتِ الْمَعْمُودِيَّةِ فِي هَذِهِ الْكَنِيسَةِ لِاجْتِنَاءِ إِلَيْهَا بَعْدَ نَحْوِ خَمْسِينَ سَنَةً مِنْ ذَلِكَ الْعَهْدِ، فَدَخَلَ إِلَيْهِ النَّاسُ وَأَخْرَجُوهُ مِنْهَا ثُمَّ نَفَوْهُ. فَلَمَّا عَادَ «تِيْمُوثِي» إِلَى الْإِسْكََنْدَرِيَّةِ بَعْدَ أَنْ أَقَامَ فِي مَنْفَاهُ عَشْرِينَ عَامًا «لَقِيَهُ النَّاسُ فِي مَوَكِبٍ حَافِلٍ، تُوَقَّدُ فِيهِ الْمَشَاعِلُ، وَتُنَشَّدُ فِيهِ آيَاتُ الْمَدِيحِ يُرْتَلُّهَا قَوْمٌ مُخْتَلِفُو الْأَجْنَاسِ وَاللُّغَاتِ»، فَسَارَ فِي مَوَكِبِهِ هَذَا يَحْدُوهُ النَّصْرُ إِلَى أَنْ بَلَغَ تِلْكَ الْكَنِيسَةَ عَيْنَهَا كَنِيسَةُ الْقَيْصَرِيَّوْنَ.^{١٨}

ولم يَبْقَ شَيْءٌ مِنْ وَصْفِ مَا فِي تِلْكَ الْكَنِيسَةِ مِنْ دَاخِلِهَا، وَلَكِنْ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّهَا كَانَتْ عَلَى طَرَاظِ الْكَنَائِسِ الْبِيْزَنْطِيَّةِ (الْبَازِيلِيَّةِ)، وَأَنَّهَا بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَ بِهَا مِنَ الْحَلِيَّةِ الْجَلِيلَةِ وَالزَّيْنَةِ الْبَدِيعَةِ. وَكَانَ آخِرُ مَا عَهْدَتْهُ تِلْكَ الْكَنِيسَةُ مِنْ مَشَاهِدِ الْمَجْدِ فِي عَهْدِ

القيبط على عاداتهم في إقامة عيد في هذا اليوم ينحرون فيه القرايين. (انظر كتاب Pat. Gr. Migne، الجزء ١١١، المجموعة ١٠٠٥).

^{١٧} أَخَذْنَا هَذَا الْخَبَرَ عَنْ سَقْرَاطَ، وَقَدْ كَتَبَهُ بُعِيدُ الْحَادِثَةِ (Hist. Eccl. VII، صفحة ١٣-١٥). وَقَدْ ذَكَرَ حَنَا النَقْيُوسِي (صفحة ٤٦٤-٦٥) خَبْرًا يَتَّبِعُهُمْ فِيهِ هِيَاشِيَا بِالسَّحَرِ، وَيُؤَافِقُ عَلَى قَتْلِهَا، وَلَكِنَّهُ يُوضِحُ أَنَّهَا عُرِّيَتْ فِي الْقَيْصَرِيَّوْنَ ثُمَّ جُرَّتْ فِي الشُّوَارِعِ حَتَّى مَاتَتْ، ثُمَّ أُحْرِقَتْ فِي مَوْضِعِ اسْمِهِ «الْفِينَارُونَ».

^{١٨} دِيَوَانُ زَكْرِيَا الْمُتْلِينِي (صفحة ١١٠). وَيَذْكُرُ زَكْرِيَا «الْكَنِيسَةَ الْعَظْمَى» هُنَا، وَكَذَلِكَ فِي صَفْحَةِ ٦٧، وَلَكِنَّهُ فِي صَفْحَةِ ٦٤ يَقُولُ صَرَاحَةً: «وَكَانَتْ الْكَنِيسَةُ الْعَظْمَى تُسَمَّى كَنِيسَةً قَيْصَرِيَّوْنَ». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَيْصَرِيَّوْنَ هِيَ «الْكَنِيسَةُ الْعَظْمَى». وَالتَّحْرِيْبُ بِعَوْدَةِ «تِيْمُوثِي» يُشَبِّهُ التَّحْرِيْبَ الَّذِي كَانَ بِعَوْدَةِ قَيْرَسَ شَبَّهًا عَجِيبًا، وَذَلِكَ عِنْدَ عَوْدَتِهِ مِنْ مَنْفَاهُ.

الإمبراطورية صلاة الفرح بعودة قيرس، ولا بد أن خطبته إذ ذاك كان لا يزال يذكرها من شهد دخول عمرو بجيشه إلى المدينة، ولكنها لم تبقى مدةً طويلة بعد فتح العرب؛ فلم يبقَ إلا اسمها في صورته العربية، وهو القيصريّة. وكان يُسمّى به في أول الأمر نوع من القصور أو الأبنية العامة، ثم وصل إلينا بعد أن دخل على دلالة تغيير.^{١٩}

وقد عجب العرب أشد العجب من المسلّتين من الصخر المحبّب الأحمر (الجرانيت) اللتين كانتا في صدر الكنيسة، وكان مؤرخوهم يُكثرون من وصفهما؛ فقال اليعقوبي (وهو من كُتاب القرن التاسع) إنه قد كان هناك مسلّتان من الحجر الملوّن تحتهما قاعدتان من البرونز على شكل الجُعل، وعليهما نقوشٌ قديمة.^{٢٠} وقال مثل ذلك ابن رستاه (وهو من كُتاب القرن العاشر)، فوصف أثّرين كلّ منهما على شكل منارة مربّعة تحتهما قاعدتان على صورة العقرب من النحاس أو الشبه، وعليهما نقوش، وقيل إن صورة العقرب قد صُهرت بنارٍ أوقدت تحتها فوقع الأثران.^{٢١} وجاءت قصة في كتاب ابن الفقيه (وهو ممن كان يعيش في أيام ابن رستاه)، وفي هذه القصة بدأ الخطأ العجيب الذي خلط بين هاتين المسلّتين وبين «الفاروس»، وهي التي كان العرب يُسمّونها منارة الإسكندرية، قال إن منارة الإسكندرية قائمة في البحر على قاعدة من الزجاج على شكل الجُعل. وقال: ولها عمودان قائمان على قاعدتين؛ إحداهما من الزجاج، والأخرى من الشبه، وكانت قاعدة الشبه على صورة العقرب، وقاعدة الزجاج على صورة الجُعل.^{٢٢} فما إن أتى عهد المسعودي حتى كانت هذه القصة قد اتّخذت صورةً ثابتة، وأصبحت خرافةً يبتهج العرب بذكرها، فقال المسعودي: وكانت المنارة قائمة على أساس من الزجاج له صورة السرطان،

^{١٩} لا يزال الطريق الأعظم في مدينة عربية يُسمّى الآن «القيصريّة». وقد جاء في كتاب شمس الدين المقدسي ما قد يفهم منه أن المسلمين كانوا في أول الأمر يُطلقون ذلك اللفظ على مساجدهم الكبرى (Bibl. Geog. Arab. part III، صفحة ١٩٧). وقد كان يُطلق بلا شك للدلالة على الموضع المربع الذي تُحيط به الأعمدة، وقد يكون ذلك الموضع مسجدًا، وقد يكون، والاستعمال الحديث لهذا اللفظ مأخوذ عن الأمر الأخير (انظر أبا صالح، صفحة ١١٦، هامش ١). والطريق الأعظم هو بالطبع الموضع الذي يجري فيه البيع والشراء والتبادل في المدن الشرقية.

^{٢٠} (Bibl. Geog. Arab. part VII، صفحة ٣٣٩).

^{٢١} نفس الكتاب، صفحة ١١٧. انظر كذلك Athenoeum يوليو سنة ١٨٨٧، وما كتبه De Goeje تعليقًا على هذه العبارة.

^{٢٢} نفس الكتاب، الجزء الخامس، صفحة ٧٠ و ٧١.

وكان بناؤها على لسان من الأرض بارز في البحر، وكان على رأسها صور من معدن الشبه؛ إحداها تُشير بيمناها إلى الشمس وتدور معها في السماء، فإذا غربت الشمس وضعت يدها؛ وصورة أخرى تُشير إلى البحر في الجهة التي يأتي منها العدو، فإذا ما اقترب من المدينة خرج منها صوتٌ هائل يُسمع على بُعد ثلاثة أميال، فيُنذر أهل المدينة بالخطر.^{٢٣} ومن المعلوم أن «الفاروس» أو المنارة كانت أثرًا غير المسلّتين، وهي بناءٌ مَتين من الحجر شاهق العلو. وإنه لمن المُضحك أن يتصورَ أحدٌ أن بناءها العظيم يقوم على كرسي من الزجاج على هيئة السرطان، ومع ذلك فإنه مما يسرُّ النفس أن يصل الإنسان إلى أصل هذه الخرافة التي تظهر في مبدأ الأمر سخيّةً لا معنى لها؛ فإنها إنما نشأت من سوء فهم لما ذكره مؤرخو العرب الأوائل من الحقائق التاريخية وتحروا في ذكره الدقة العظيمة. فلا شك في أن المسلّتين اللتين كانتا أمام كنيسة «القيصريون» عند دخول عمرو في الإسكندرية، كانتا على قاعدتين على هيئة السرطان كما وصفهما العرب الأوائل؛ فقد قام الدليل على هذا عند نقل إحدى المسلّتين إلى نيويورك؛ إذ وُجد أن هذا الحجر الهائل كان قائمًا على أربع صور من المعدن على هيئة السرطان، وكانت هذه تفصل بين المسلة وبين القاعدة. وكانت القاعدة من قطعة واحدة من صخر «الجرانيت»، وكان من تحتها ثلاث طبقات مُدرّجة من الحجر، ولم يكشف سنَدَ نقل المسلة إلا تماثل واحد من التماثيل الأربعة التي على هيئة السرطان؛ لأن القاعدة كانت قد مضى عليها زمنٌ طويل وهي مدفونة تحت الأرض.^{٢٤} وكان ذلك التمثال نفسه مشوّهاً، ولكن لم يكن ثمة شكٌ في

^{٢٣} قد آثرنا ترجمة ما جاء في الأصل الإنجليزي لمخالفته لنص المسعودي، ونظرًا لأهمية هذه الفقرة قد أتينا بعضها من كتاب المسعودي (مروج الذهب، الجزء الأول، صفحة ٢٣٢، طبعة المطبعة البهية بمصر)، قال: «وإن الذي بناها جعلها على كرسي من الزجاج على هيئة السرطان في جوف البحر، وعلى طرف اللسان الذي هو داخل في البحر من البر، وجعل على أعلاها تماثيل من النحاس وغيره، فيها تماثل قد أشار بسبأيته من يده اليمنى نحو الشمس أينما كانت من الفلك، وإذا علت في الفلك فأصبغه مُشيرة نحوها، فإذا انخفضت انخفضت يده سفلًا يدور معها حيث دارت. ومنها تماثل يُشير بيده إلى البحر إذا صار العدو منه على نحو من ليلة، فإذا دنا وجاز أن يُرى بالبصر لقرب المسافة سُمع لذلك التمثال صوتٌ هائل يُسمع من ميلين أو ثلاثة، فيعلم أهل المدينة أن العدو قد دنا منهم، ويرمقونه بأبصارهم. ومنها تماثلٌ كلما مضى من الليل أو النهار ساعة سمعوا له صوتًا بخلاف ما صوّت في الساعة التي قبلها، وصوته مُطرب.» (المعرب)

^{٢٤} نقله المقرئ في خطه، الجزء الأول، صفحة ٢٥٥. وقد سار السيوطي خطوة أخرى فنقل عن كتاب «مباهج الفكر»، فقال: «المنارة مبنية بحجارة مُهندمة مضببة بالرصاص على قناطر من الزجاج،

الغرض من تلك التماثيل؛ إذ قد وُجدت كتابة باللغتين اليونانية واللاتينية على المعدن، وكانت لا تزال ظاهرة، وفيها مصداق لما رواه كُتاب العرب.^{٢٥} وهذا مثل من الأمثلة الظاهرة التي كانت فيها أعمال الحفر والتنقيب مُساعدةً للتاريخ مُصدقةً له.

وقد يقول قائل: وماذا كان من أمر الجعلان أو العقارب الزجاجية التي تحت المسلة الأخرى، وما تحسب ذلك القول إلا إحدى الأقاصيص؟ وليس شيء أشد خطأ من مثل هذا القول؛ لأننا إذا سمعنا وصف أمرين مُتصلين اتصالاً وثيقاً، وصدق أحدهما صدقاً لا شبهة فيه، وكان من آيات الدقة، فإن أعجب العجب أن نقول إن الأمر الآخر مكذوب لا صدق فيه؛ فما يكون قولنا هذا إلا تكذيباً لا مُبرر له للتاريخ كله. وليس في وصف هذه المسلات ما يجعلنا في حيرة بين ما يقتضيه العلم وما يقتضيه التاريخ. لا جرم أننا لا نُصدق أن تقوم قطعة عظيمة من الصخر في حجم تلك المسلة التي نُسميها مسلة كليوبترا على جعالين من الزجاج مما يُصنع في أيامنا هذه، وما كان في الزجاج قطعاً تبلغ من الحجم ما يكفي لمثل هذا القصد، ولكننا نعلم في المعادن معدناً عظيم الصلابة والرونق، وهو الحجر الأسود (الأبسيدي) الذي يُشبه الزجاج، ويُعرف بالزجاج الطبيعي. ولعل الجعالين التي كانت تحت المسلة الثانية — وهي القائمة اليوم في لندرة — كانت من ذلك الحجر الأسود. وإذا كان هذا غير ممكن فلعلها كانت من حجر آخر متين شديد الصقل. وإنا نؤثر أن نُصدق ما قاله كُتاب العرب بنصه كما جاء في قولهم، على أن نُكذبهم فيه بعدما ظهر من صدقهم فيه صدقاً جليلاً. فإننا لا نشك في أن المصريين كانوا فوق براعتهم في صناعة الزجاج يعرفون من عظيم أسرار صناعته ما تجهل، وليس بالمُستبعد أن يكونوا قد استطاعوا صناعة صنف من الزجاج يبلغ من المتانة أن يحمل

والقناطر على ظهر سرطان من نحاس» (حسن المحاضرة، الجزء الأول، صفحة ٥٣). وقد بين ابن رستاه ذلك الخلط عندما قال إن المنارة كانت مبنية على أربعة سرطانات من الزجاج.

^{٢٥} نجد رسماً للسرطان في صورة ٧ من كتاب L. Col. H. H. Gorringer، وهو كتاب Egyptian Obelisks (لندن، ١٨٨٥)، وتوجد به صورة أخرى للبناء. وقد وصف Neroutsos Bey في كتابه L'Ancienne Alexandrie، صفحة ١٦ و١٧، وضع المسلة الأصلية. ولم تبق إلا دعامة واحدة من الدعامات الأربع التي كانت على هيئة السرطان، وكان من النحاس القديم Cuivre réputé Aurifère، «وكانت هذه الدعامة على هيئة السرطان البحري راقداً على بطنه فوق قطعة من حجر الجرانيت، وفوق ظهره فتحة تُدخل إلى ما تحت جرم المسلة». وكانت الدعامات الثلاث الأخرى على الصورة عينها؛ وبذلك كانت المسلة منفصلة كل الانفصال عن جسم البناء الذي تحتها.

مثل تلك الكتلة الصخرية العظيمة. ومن المفيد هنا أن نقول إن المسلة التي حُمِلت إلى لندن كانت قد وقعت على الأرض قبل الأخرى بزمان طويل.

إنّ نقول إن أثرين عظيمين كانا قائمين أمام القيصريون على قاعدتين ذواتي طبقات، وكان أحدهما قائماً على أربعة سرطانات من النحاس أو الشبه، وكان الثاني قائماً على أربعة تماثيل من الزجاج المتين أو الحجر الأبسيدي على صورة العقارب. وإذا نحن أزلنا ما طرأ من الخلط على هذا الوصف بين المنارة والمسلتين، عرفنا أن التماثيل النحاسية التي يذكرها المقرئ لم تكن في أعلى المنارة حيث لا تكون ظاهرة لرأي العين، ولكنها كانت في أعلى المسلات، وكان التمثال «الذي يُشير إلى الشمس» بغير شك تمثالاً ذا جناحين يُمثّل «هرميس» أو «نيكي Nike» (إلهة النصر عند اليونان)، وأغلب الظن أنه كان قائماً على قدم واحدة فوق قمة المسلة،^{٢٦} يمدُّ يده اليمنى على عادة اليونان في تصوير تماثيلهم. وكان التمثال الآخر الذي «يُشير إلى البحر» صورةً أخرى لا يُقصد بها إلا التجميل والزينة وإيجاد التماثل في المنظر. ولا بد أن هذه الأعمدة العظيمة القديمة كانت باهرة الرونق والجمال في صنعها ورسمها الذي أبدعته يد الصُّناع في عصر أغسطس، وأنها كانت ذات أثر عظيم في النفس إذا ما وقعت العين على قمته الشاهقة؛ إذ تمرُّ بها السفن في دخولها إلى المرفأ أو خروجها منه.

وأما المتحف فلا نجد له ذكراً باقياً إلى يومنا هذا، ولا بد لنا أن نقول إنه تخرَّب وزال قبل ذلك بزمان طويل، ولعل زواله كان في الحريق الكبير الذي أحدثه يوليوس قيصر عندما حاصره المصريون في ذلك الحي تحت قيادة «أخيلاس»،^{٢٧} أو لعل ذلك وقع في النضال الأخير الذي كان في أواخر عهد الوثنية والاضطراب الذي حل بها عند احتضارها.^{٢٨} حسبنا ما تقدّم من ذكر الكنيسة، ولنصف بعد ذلك «السرابيوم»، وهو طائفة من الأبنية ذات جمال رائع كان لها أثر عظيم في نفوس العرب، وكان في حي آخر من أحياء

^{٢٦} قام الدليل على أن المسلات كان لها غطاءً على قمته من المعدن.

^{٢٧} انظر ما جاء بعد في [الفصل الخامس والعشرون: مكتبة الإسكندرية]، وقد عالجنا فيها هذا الأمر.

^{٢٨} يقول Matter إن المتحف لا يُذكر بعد القرن الخامس. Ecole d'Alexandrie، الجزء الأول، صفحة ٣٣١. والدكتور Botti يقول إن المتحف زال من زمان قديم قبل ذلك التاريخ، «ولم يبقَ المتحف بعد زمن كركلا» (Fouilles à la colonne Theodosienne، صفحة ١٢٨). وهذا البحث الذي بحثه الدكتور Botti ذو قيمة عظيمة لتاريخ الإسكندرية ووصف سطحها، ويقصد بقوله «العمود التيودوسي» ما يُعرَف عادةً بعمود دقلديانوس، وأما اسم «عمود بومبي» فناشئ عن خطأ في قراءة النقوش التي تحته.

المدينة في الموضع الذي به اليوم عمود «دقلديانوس». وكان هذا الحي معروفًا بالحي المصري الذي لم يضع اسمه في وقت من الأوقات، وذلك الاسم هو «راقوتي»؛ فإن القبط لم يُسمُّوا فيما بينهم مدينة الإسكندرية باسم بانيها العظيم، بل كان أكثر حديثهم عنها باسم القرية التي كانت لبعض الصيادين قبل الإسكندر بزمانٍ طويل. وهذا دليل على شدة احتفاظهم بقديمهم لا يعبئون في ذلك بمر الزمن. وقد عُرف موضع السرابيوم معرفةً لا موضع للشك فيها مما جاء في وصفه في الكتب القديمة، ومما أسفر عنه البحث الأثري في العصور الحديثة. ويُقرن ذكر السرابيوم عادةً بذكر عمود دقلديانوس، وهو الذي سمَّاه العرب «عمود السواري»، وكان على مقربة من الباب الجنوبي للمدينة، وهو الذي يُسميه العرب باب الشجرة.^{٢٩} ولا يتفق أهل الآثار على أنه كان قائمًا على ربوة تُشبه «الأكروبولس» في أثينا، وليس سطح الإسكندرية في الوقت الحاضر مما يُسهِّل تحقيق هذا الأمر. ومهما يكن من شيء فقد كان حصنًا معظمه من صنعة الإنسان مع علوه وإشرافه فوق المدينة؛ فقد كان قائمًا على نهد له نواة من الصخر الطبيعي، ولكن سائرته كان من صنْع الإنسان. وكانت أسواره المنيعة تحيط بآزاجٍ معقودة تحت الأرض طبقات بعضها فوق بعض.^{٣٠} فكان حصنًا عظيمًا مربع الشكل، أعلاه مسطحٌ تزيّنه

^{٢٩} يذكر ياقوت والقزويني هذا الاسم.

^{٣٠} لا تزال النواة الصخرية ظاهرة إلى اليوم، وإن وصف «روفينوس» لا يدع مجالاً للشك في أن القلعة كانت بوجه عام كرمًا عظيمًا من البناء، ويقول: «وليس في ذلك الموضع ربوة طبيعية، ولكنه واقع على قمة مائة درجة أو تزيد، وهي من صنْع الإنسان، وهو منعزل، وحوله مربعاتٌ متسعة من كل جانب، وكل الممرات إلى القمة واقعة تحت أروقة ذات قباب ... والأجزاء الخارجية من السور المحيط فيها مخادع ومحاريب وأبنية عالية يسكنها القسوس، أو أولئك الذين يُسمّونهم النساك الذين يريدون أن يتطهروا. وفوق ذلك كان ذلك السور مُحاطًا من الداخل بأروقة تزيّنها مربعات من الحجارة، وفي وسط المساحة كلها كان يوجد معبدٌ فيه أعمدة عالية ثمينة، ويُعطى واجهته المرمر البديع، وكان فيه تمثال لـ «سرابيس» بلغ من عظمه أنه كان يلمس بيده اليمنى جدارًا من الجدران ويبيده اليسرى الجدار الآخر. وقد قيل إن ذلك المعبد استعمل في بنائه كل أنواع المعادن والأخشاب.»

ولا يذكر روفينوس المكتبة، ولكنه رأى هدم الصنم، وقد يكون لحق بذلك هدم المعبد كله. وقد ذكر أونابايوس أن هدم البناء كان تامًا، قال: «وألّفوا مراسيهم في السرابيوم، وحاربوا الأماكن المقدسة، ولم يتركوا غير أرض السرابيوم لثقل الحجارة؛ لأنها كانت لا يمكن نقلها، وقد خلطوا الأشياء وخرّبوها ... إلخ.»^(٣٣*) وكان هذا في حكم تيودوسوس عندما كان تيوفيلوس بطريقًا للإسكندرية ورومانوس قائدًا لحاميتها.

أبنيةً بديعة. والظاهر أنه كان يُدخل إليه من طريقيين؛ أحدهما تسير عليه العجلات، والآخر سُلَّم له مائة درجة. على أننا لسنا نعرف القصد الذي من أجله بُني ذلك السُلَّم.^{٣١} وكان موضعه في الجهة الشرقية من البناء، وفي أعلاه المدخل، وتدعمه أربعة أعمدة عظيمة في كل جانب اثنان منها، وكان للمدخل أبواب من معدن الشبه.^{٣٢} وأما شكل البناء الذي على القمة وترتيبه، فليس من السهل أن نُدرّكه مما بقي لدينا من وصفه، ولكن يلوح لنا أنه كان على ما نحن مُوردون فيما يلي: فقد كان شكله مستطيلًا، طوله خمسمائة ذراع في عرض مائتين وخمسين.^{٣٣} ويحيط بأعلى النهد من كل جانب صفٌّ من البناء المُنيف البديع يتصل في مواضع كثيرة بحرم المعبد، وكان في داخل هذه الجوانب الأربعة من البناء فناءً يحيط به صفٌّ عريض من الأعمدة، وكان فيه كذلك من الوسط أربعة صفوف من الأعمدة يذهب كل صف منها من وسطه إلى جانب من

^{٣١} الظاهر أن الدكتور «بوتى» لم يلتفت إلى طريق العربات في بحثه الأول في هذا الأمر (L'Acropole d'Alexandrie، صفحة ٧)؛ إذ لم يكن أمامه كل ما قاله «أفطونيوس»، فقال: «وعلى ذلك لم تكن له طُرُقٌ يُولَجُ إليه منها إلا طريقًا واحدًا، وهو السُلَّم الأثري ذو الدرجات المائة، ولم تكن له طريق لسير العربات.» ولكنه في كتابه Colonne Theodosienne، صفحة ٢٤، قد فصل الأمر فيما كتبه، وتفصيله يدل على أنه قد كان هناك طريق للعربات في أحد جوانبه. وقد ترجم الدكتور «بوتى» في كتابه الأخير (صفحة ٨٢) قول أفطونيوس ترجمةً عجيبة، فجعلها: «فإذا ما دخل الإنسان القلعة «لم يجد إلا» هضبةً واحدة مقسّمة إلى أربعة أجنحة مُتشابهة، ونظامه المُستطيل يُشبه قالبًا من الآجر.»^(٣٤*) ومن المؤكد أن قوله معناه «أن الشكل العام لبنائه مستطيل.»^(٣٥*) وأما ما قبل ذلك فمعناه أن الفضاء الذي فيه هذا المستطيل مقسّم إلى أربعة أضلاع مُتساوية الطول؛ أي إنها أعمدة على شكل الصليب كما وصفناها في متن كتابنا.

^{٣٢} قد جاء وصف القلعة ومدخلها في كتاب Polybius عند ذكر ثورة Cleomenes، فقال: «فحص قائد القلعة باب الدخول» (٣٩). ولو ذكر Matter هذه القطعة لما شك في قول أفطونيوس إذا استعمل لفظ «القلعة» Ecole d'Alexandrie، الجزء الأول، صفحة ٣٢٥.

^{٣٣} أخذنا هذا القياس عن المسعودي، ووصف البناء مأخوذ من مقارنةٍ دقيقةٍ لما جاء في كتاب Ruffinus وAphthonius. ولكن الأخير بعيدٌ كل البعد عن الوضوح حتى في المواضع التي يقصد فيها الدقة. وقد زار «أفطونيوس» الإسكندرية حوالي سنة ٣١٥ بعد الميلاد، وقد أورد في كتابه Progymnastmata مُوازنةً بين «أكروبولس» مدينة أثينا و«أكروبولس» الإسكندرية، وهي مُوازنةٌ شائقة على ما فيها من غموض. انظر ما كتبه الدكتور Botti في Colonne Theodosienne، صفحة ٢٤ وما بعدها، ولكن يحسن قراءة كل هذا المؤلف، وكذلك قراءة ما كتبه في L'Acropole D'Alex. et La Serapium، ونحن مُدينون لكلا هذين الكتابين دينًا عظيمًا.

جوانبه، فكانت هذه الأعمدة على هيئة قريبة من صليب في الوسط يُحيط به إطارٌ مستطيل الشكل، ولكن وسط هذا المستطيل، وهو قلب الحصن كله، كان فيه معبد «سرابيس»، وكان من سوء الحظ أن هذا المعبد قد تهدّم قبل فتح العرب بمدّة طويلة، ولكن لا شك في أنه قد كان بناءً من أروع الأبنية وأعظمها. وكان حرمة مستطيلًا في وسطه بهوٌ له أعمدة من أثمن المرمر، وكانت جدرانها من الرخام من داخلها وخارجها. وكان في وسط ذلك البهو تمثالٌ عظيم للمعبود «سرابيس» من الخشب المُلبّس بالذهب والعاج، له ذراعان ممدودتان تكاد كلُّ منهما تلمس الحائط الذي يليها. وكان في يسراه سيف، وتحت يمينه صورةٌ مروّعة للأعجوبة «قبرروس» لها رؤوسٌ ثلاثة: رأس أسد، ورأس كلب، ورأس ذئب. وقد التفّ حولها جميعاً أفعى عظيمة.^{٢٤} وكانت تزين المعبدَ جميعه زينة باهرة من النقوش التي لا تُقدَّر بثمن، وكانت من المرمر والشبه، وكان أظهر ما فيها سلسلة من نقوش تُمثِّل حروب «برسيوس». وكان حول جدران ذلك المعبد صفٌّ من جليل الأعمدة تجري موازيةً لصف الأعمدة المحيطة بالفناء جميعه، وتصلها به الصفوف الأربعة التي على هيئة الصليب، والتي سبق لنا ذكرها، وكانت الأبواب العظيمة التي تُحيط بالمعبد لا مثيل لها في الفخامة والجلال. وكانت رؤوس الأعمدة من معدن الشبه تُغطيه طبقة من الذهب، وأما السقوف فكانت يُغطيتها الذهب والألوان الزاهية في حين كانت الجدران والأرض من أثمن المرمر.^{٢٥}

^{٢٤} Macrobius، الكتاب الأول، الفصل ٢٠. وقد وصف Pseudo Callisthenes في كتابه «حياة الإسكندر» (٣٦*) هذا التمثال بقوله: «يحمل في يده اليمنى حيواناً برياً له أوجهٌ كثيرة، وفي يده اليسرى سيفاً.» (٣٧*)

^{٢٥} وإن وصف أميانوس لمّا يستحق الاقتباس، إذ قال: «وبعد هذه كانت معابد قائمة على قوائم عالية، وكان السرابيوم أظهرها. وإن اللفظ ليعجز عن تصوير صورة حقيقية له؛ فقد كانت أبهاؤه ذات العمد / وتمائيله التي كأنها من الأحياء، وسوى ذلك مما كان به من آثار الفن؛ كانت كلها تُميزه وتخلع عليه بهاء يجعله فذاً في العالم، لا يزيد عليه شيء فيه جمالاً اللهم إلا بناء الكابتول؛ ذلك الفخر الخالد الذي تفخر به روما العظيمة.»

ومن المحتمل أن رُمم معبد إيزيس وسرابيس في روما إذا أظهرناه بحسب ما نتخّله من وصفه يمكن أن يُقَرَّب إلينا صورة البناء الذي كان في الإسكندرية (انظر كتاب Lafaye، وهو Hist. des Cultes des Divinités d'Alex. باريس، سنة ١٨٨٣، والصورة المُقابلة لصفحة ٢٢٤). وإن لغة Tacitus فيها كثير من التحفظ (Hist. IV، صفحة ٨٤)؛ فإنه لا يقول سوى أن المعبد كان مُناسباً لحجم المدينة في عظمه. وقد أساء Matter فهم هذه الجملة، فذهب إلى أن Tacitus يُشَبِّه مجموعة هذا البناء بمدينة

لكن أهم من ذلك كله أن عقود هذا المعبد كانت لها أبواب تُفضي إلى حجرات في البناء الأعظم كان في بعضها مكتبة الإسكندرية الكبرى،^{٣٦} وكان في البعض الآخر مشاهد لآلهة مصر القديمة، وكان في بعض مواضع من حرم هذا المعبد مسلتان قديمتان، وحوض ماء عظيم من المرمر فائق الجمال. وكان العمود العظيم المعروف بعمود دقلديانوس في وقت فتح العرب قائماً فوق القلعة مُشرفاً عليها،^{٣٧} على أننا لسنا نعلم في أي وقت أُقيم. وكان في موضع من السرابيوم كنيسة باسم القديس «يوحنا المعمدان»، وكان فيه سوى هذه كنائس أخرى كانت لا تزال عند ذلك قائمة، منها كنائس القديسين «قزمان» و«دميان» و«الإنجيليون».^{٣٨} وقد بقيت الكنيسة الأخيرة إلى ما بعد الفتح، ولكنها كانت يُخشى عليها التهدم، فأعيد بناؤها في أواخر القرن السابع، وقام على ذلك البطريرق إسحاق.^{٣٩}

(Ecole d'Alex. t. i. p. 323). وقد ورد هذا الخطأ نفسه في كتاب Saint Martin؛ إذ يقول: وقد بلغ من عظمه كما قال «تاسيت» أنه كان مثل مدينة (Histoire du Bas Emp.). تأليف Lebeau، الجزء الرابع، هامش صفحة ٤٠٦).

^{٣٦} لعل هذا هو المعنى المحقق لقول Aphthonius: «كانت المآدع مبنية في داخل الأروقة، وكان بعضها مُتخذاً للكتب توضع عليها وتُفتح لمن شاء أن يُكلف نفسه بالعبادة بالفلسفة وإعادة القوة إلى الحكمة، وكان البعض الآخر مُتخذاً لمشاهد للآلهة القديمة.» (٣٨ *)

^{٣٧} قال الدكتور Botti في كتابه السالف الذكر إنه أنشئ بعد هدم السرابيوم الذي حدث في سنة ٣٩١، ويُسمّى «العمود الشيودوسي».

^{٣٨} بحسب رأي الدكتور Botti كان اسم «الإنجيليون» في أول أمره «الأركاديون»، وكان أصل اسم «الأركاديون» «الكلوديون». وهو يقول فوق ذلك إن «الأركاديون» كان هو «الهاديانوس» (انظر الكتاب السالف الذكر، صفحات ١٣٥ و ١٣٨ و ١٣٩). ويظهر لنا أن قوله هذا غير ثابت؛ فقد كان «الهاديانوس» معبداً، ثم جعل موضعاً للسجلات تُحفظ فيه الدواوين والوثائق (انظر ما كُتب في ذلك في أوراق بردي Oxyrhynchus، الجزء الأول صفحة ٦٨ و ٧٢، والجزء الثاني صفحة ١٨٢). ومن المشكوك فيه أن هذا البناء كان على نجد السرابيوم، وليس ثم من سبب لأن يُحوّل إلى كنيسة إذا كان قد استُخدم لذلك الغرض النافع. وقد أخذ Gregorovius قوله عن تحويله إلى كنيسة عن كتاب Haeres XIX 2me (Epiphanius) (الإمبراطور هادريان، صفحة ٣٥٨). ويقول سعيد بن بطريق (انظر ميني، الجزء ١١١، المجموعة ١٠٢٥-٦، والمجموعة ١٠٣٠) إن تيوفيلوس بنى كنيسة عظيمة باسم الإمبراطور «تيودوسيوس» وغطّاها بالذهب، وذلك سوى ما بناه من كنائس أخرى كثيرة، مثل كنيسة العذراء وكنيسة القديس يوحنا. وأما عن الأركاديون فإنه يقول: «المعبد الإسكندري الأعظم الذي أنشئ تخليداً لاسم أركادبوس».

ولا شك أن هذا كان قبل سنة ٣٩٨، وهذا يتفق كل الاتفاق مع ما جاء في كتاب حنا النقيوسي، وهو أقدم من ذلك بكثير؛ فقد قال في صفحة ٤٥٠ إن البطريرق «تيوفيلوس» بنى كنيسة كبرى سمّاها باسم

بقي علينا أن نذكر بناءً آخر، وهو البناء المُلصق لمدخل السرابيوم، ويُعد جزءاً منه، وهو «الأقوس»، ومعناه البيت. ويمتاز عن سائر بناء القلعة بأن كانت له قبةٌ مذهبةٌ عاليةٌ قائمة على دائرةٍ مزدوجة من الأعمدة. ولم يتضح لنا القصد من هذا البناء، ولعله لم يُقصد منه غير الزينة. والظاهر أنه بقي بعد أن تهدم المعبد، ويرد ذكره في أخبار العرب مع «عمود السواري».^{٤٠} وقد قيلت في ذلك العمود قصصٌ عجيبة؛ فقليل إنه كان جزءاً من معبدٍ بناه سليمان. وهذا ما ذهب إليه أصحاب الرأي السائد. وقال ابن الفقيه: إن الإنسان إذا رمى عليه قطعة من الخزف أو الزجاج، وقال عند ذلك «باسم سليمان بن داود تُكسري»؛ انكسرت، ولكنه إذا لم يذكر ذلك الطلسم لم تنكسر. وقيل قصةٌ أخرى، وهي أن الإنسان إذا أقفل عينيه وسار إلى ذلك العمود لم يستطع أن يبلغه. وقال السيوطي في سذاجة إنه قد جرّب ذلك الأمر بنفسه مراراً وظهر له صدقه، وقال ذلك المؤرخ إن «أهل العلم في الإسكندرية» يذكرون أن هذا العمود كانت عليه قبةٌ جلس تحتها أرسطاطاليس وهو ينظر في علم الفلك، وهذه بقية من ذكر القبة والمكتبة. وقد روى المقرئ عن المسعودي وصفاً للسرابيوم، وهو وصفٌ لا بأس به، فقال: «وكان بالإسكندرية قصرٌ عظيم لا يُماثله قصر في بلاد العالم، قائم على تلٍّ عظيم تجاه باب المدينة، وكان طوله خمسمائة ذراع في عرض مائتين وخمسين، وله بابٌ عظيم كلُّ جانب منه قطعةٌ واحدة من الصخر، وكذلك أعلاه حجرٌ واحد، وكان في ذلك القصر مائة عمود، وفي صدره عمودٌ

الإمبراطور «تيودوسيوس»، وبنى أخرى سمّاها باسم ابنه «أركاديوس»، وحول أيضاً معبدًا في السرابيوم إلى كنيسةٍ سمّاها باسم «هونوريوس»، ثم قال إن تلك الكنيسة المسماة باسم هونوريوس كانت تُطلق عليها اسم القديسين «قزماس» و«دميان»، وكانت مُقابلة لكنيسة القديس بطرس. وإذا لم يُخطئ حنا فإن الأركاديون كانت بناءً جديدًا في أواخر القرن الرابع. ولكن هذا الأمر مُحير؛ فإن قول Sozomen (Hist. Eccl V.)، (صفحة ١٥) يُفهم منه أن معبد سراپيس هو الذي حُوّل إلى كنيسة؛ فقد قال: «إن الذي كان عند ذلك معبد السرابيوم قد أخذ، وبعد قليل حُوّل إلى كنيسة الأركاديوس لقب الملك». (٣٩*) ولكن لفظ سراپيوم (٤٠*) يجب أن يُفهم منه هنا الأكروبولس وليس المعبد فقط، ولفظ (٤١*) لا بد يُقصد به «أعيد بناؤه»، وليس «حُوّل»؛ فإن Sozomen يذكر بوضوح أن المعبد قد هُدم.

^{٣٩} أميلنو (حياة البطريرق القبطي إسحاق، صفحة ٥٧-٨).

^{٤٠} الظاهر أن هذا هو ما عناه السيوطي عند ذكره قبةً مغطاةً بالنحاس، وأنها تلمع كالذهب، ولكن المقرئ يذكر قبةً قطعةً واحدة من الرخام الأبيض بديعة الصنع، وقد يكون المقصود بهذا كله شيئاً واحداً.

عظيم لم يُر مثله في الحجم، وله قمة كالتاج.» ويقول الكاتب نفسه إن ذلك العمود يهتزُّ عند هبوب الريح عليه. وكان الاعتقاد السائد أن هذه الأبنية أقامها الجن والعمالقة من البشر الأوائل. قال السيوطي إنه قد بنى الجان لسليمان في الإسكندرية إيواناً للاجتماع، به ثلاثمائة عمود علوُّ كلٍّ منها ثلاثون ذراعاً، وكانت من المرمر المجزع بلغ من صقله أن صار كالمرآة يرى الإنسان فيه مَنْ يسير خلفه، وكان في وسط الإيوان عمودٌ علوُّه مائة ذراع وأحد عشر ذراعاً، وكان سقفه قطعةً واحدةً مربَّعةً من المرمر الأخضر نحتته الجن،^{٤١} وكان هؤلاء الجان على صورة الإنسان، لهم رءوس كالقباب وعيونٌ تمزق الأسود. وقد ورد عن ذلك رأيٌّ آخر، وهو أن الأحجار كانت في الأزمان السالفة ليئةً كالطين، أو كما قال كاتبٌ آخر: «وكان من السهل أن يعمل الناس قبل الظهر في محاجر المرمر؛ إذ يكون المرمر كأنه العجين في لينه، ولكنه يصير بعد الظهر صلَباً يتعذر اقتلاعه.»

وهذه القصص تُظهر دهشة العرب مما رأوا من الأبنية التي صارت ملكاً لهم. وإنه لمن المؤلم أن يقرأ الإنسان أخبار تخريبها وهدمها، ولكن العدل يقضي علينا أن نذكر أن أكثر ذلك التخريب كان من فعل الزلازل، فما أتى القرن الحادي عشر حتى كانت المدينة كلها أطلالاً خربة، ولكن العجب أن يذكر كُتَّاب ذلك العصر أن الأعمدة كانت لا تزال قائمة،^{٤٢} ويقولون إن عدتها كانت خمسمائة. وقد رآها الإدريسي بعد مائة عام من ذلك الوقت، وقال في وصف ذلك إن العمود الأكبر كان حوله فضاء فيه ستة عشر عموداً عند كل من جانبيه الضيقين، وسبعة وستون عموداً عند كل من طرفيه العريضين.^{٤٣} وقال بنيامين «التودلي»،^{٤٤} وقد زار المدينة في عام ١١٦٠، إنه رأى بناءً عظيماً جميلاً فيه أعمدة من المرمر تفصل بين حجراته الكثيرة، وقال إن ذلك كان في «مدرسة أرسطو». وذلك مثل ما يقوله الكُتَّاب المسلمون؛ إذ يُسمُّونه «قبة أرسطو» أو «بيت الحكمة». غير أنه حدث في عام ١١٦٧ أن حاكمًا جاهلاً للإسكندرية اسمه «قراجا»، وكان من وزراء صلاح الدين، أمر بهدم هذه الأعمدة، وحمل أكثرها إلى البحر فألقاها فيه ليحول بين

^{٤١} حسن المحاضرة للسيوطي، صفحة ٥٥.

^{٤٢} الدكتور Botti (Colonne Theodosienne، صفحة ١ و٢).

^{٤٣} نفس الكتاب السابق، صفحة ١٢.

^{٤٤} نفس الكتاب. ولكن هذه الأعمدة كانت في الصفوف الخارجية، وأما أعمدة المعبد فقد زالت أو كانت على الأقل قد هُدمت في أيام تيودوسيوس.

العدو وبين النزول إلى البر.^{٤٥} ومنذ ذلك الحين بقي عمود «دقلديانوس» وحده في مجده، بقية مما كان في قلعة الإسكندرية^{٤٦} من الأبنية التي لم يكن لها مثل. ولنترك الآن معالجة مسألة المكتبة وما حل بها، فسنجعل لذلك موضعاً آخر، ولنمض إلى ذكر أثر آخر أو أثرين جديرين بالذكر. كان الملهى الذي ذكره العرب في غرب القلعة على ما يلوح لنا، وكان هناك من غير شك ميداناً لسباق الخيل في خارج المدينة مما يلي الباب الشرقي. وقيل إن^{٤٧} ذلك الميدان كان يتسع لألف ألف من النظارة، وكان بناؤه يجعل كل من فيه يرى ما يجري به، سواء في ذلك من كان في أعلاه أو في أسفله، وكانوا يسمعون كل ما يُقال بغير ازدحام أو مشقة. وأما دار التمثيل فقد كانت في موضع من حي «البروكيون»، وكانت بناءً عظيمًا قائماً بنفسه. ولكن المنارة كانت موضعاً لأعظم إعجاب العرب وأكبر دهشتهم. وقد كان ذلك البناء الضخم كما هو معروف قائماً في الشمال الشرقي من جزيرة «فاروس»، وكانت تلك الجزيرة متصلة ببر المدينة بطريق طويل قائم على عقود اسمه «الهبستاديوم»، وكانت الجزيرة في وقت الفتح العربي يُحيط بها مرسى السفن، وفيها أبنية مختلفة كان أكبرها كنيسة؛ إحداهما لـ «القديسة صوفيا»، والأخرى لـ «القديس فوستوس»، وبينهما نزلٌ للأغراب.^{٤٨} وكانت بتلك الجزيرة في أيام قيصر قرية كبيرة، وكان أهلها قومًا لا خلاق لهم. وقد قال قيصر عن المنارة إنها قطعة عجيبة من البناء،^{٤٩} ووصفها سترابو بأنها برجٌ ذو بناء عجيب من الحجر الأبيض وله طبقات عدة.^{٥٠} وقد كان بناؤها على

^{٤٥} خطط المقرئزي، الجزء الأول، صفحة ١٥٩. ولكن عبد اللطيف يقول إنه رأى ٤٠٠ من الأعمدة الكبرى مكسرة وملقاة على الشاطئ، وهو يقول إن «قراجا» قصد إلى أحد أمرين؛ إما أن يمنع أثر الموج في الشاطئ؛ إذ كانت تحفر ما تحت أسوار المدينة، وإما أن يدفع سفن العدو. ثم قال: وعلى أي حال فقد كان هذا عبثاً سيئاً يُشبه عبث الأطفال (صفحة ١١٣).

^{٤٦} وقد أفصح ياقوت عن الأثر الذي أحدثه ذلك في نفسه بقوله إنه لما زار الإسكندرية طاف حول المدينة، فلم يجد بها شيئاً يستحق الإعجاب أو يُثير الدهشة إلا عموداً اسمه عمود السواري بقرب الباب المسمى «باب الشجرة».

^{٤٧} المقرئزي، الكتاب السالف، صفحة ١٥٨.

^{٤٨} هذه التفاصيل مأخوذة من كتاب Moschus «مسارح الأرواح»، الفصل ١٠٥ و١٠٦.

^{٤٩} والفاروس برجٌ شاقق العلو على الجزيرة مبني بناءً عظيمًا، واشتق اسمه من اسم الجزيرة (Bell. (Civ. iii Sub, fin).

^{٥٠} Geog. XVII. i 6.

يد «سوستراتوس الكندي» في أيام «بطليموس فلادلفوس»، وكان القصد منها هداية السفن. وقد أصابها هدم من فعل البحر ومن أسبابٍ أخرى، ولكنها كانت تُرمَّم كلما دعت الحال^{٥١} إلى ترميمها. فكانت في أيام فتح العرب صالحة لم يفسد منها شيء، تلمع في النهار في ضوء الشمس، وتُضيء بنورها في الليل على البحر إلى بعد عدة فراسخ من الإسكندرية. وكان شاطئ تلك الجهات ضحلاً لا مرفأً له، وكانت السفن الآتية إلى الإسكندرية تعبر إليها بحرًا فسيحًا لا معالم فيه من البر؛ فكان من أكبر النعم أن يُقام علّم ظاهر في النهار والليل على مسافة ستين ميلًا أو سبعين.

وقد كتب كُتاب العرب شيئًا كثيرًا عن هذه المنارة؛ فقال الإصطخري^{٥٢} إن المنارة قائمة على صخرة في البحر، وبها أكثر من ثلاثمائة غرفة لا يهتدي فيها الزائر إلا إذا هداه دليل. وقال ابن حوقل^{٥٣} إنها مبنية من صخورٍ منحوتة قد جُمع بعضها إلى بعض وشُدَّت بالرصاص، ولا يُشبهها شيء على وجه الأرض. وقد وصفها الإدريسي مثل ذلك الوصف^{٥٤} مع تفصيلٍ أعظم، فقال: إن المنارة لا يُماثلها شيء في بلاد العالم في قوة بنائها ونظامها؛ فهي من أصلب الصخور صُبَّ بينها الرصاص المنصهر، حتى إن حجارتها لا ينفصل بعضها عن بعض. ويصل ماء البحر إليها من جهة الشمال، وعلوُّها نحو ثلاثمائة ذراع، كل ذراع ثلاثة أشبار؛ فطولها مثل قامة مائة رجل؛ منها سبعون قامة بين الأرض والطبقة الوسطى، وست وعشرون قامة بين الطبقة الوسطى والقمة، وعلو المصباح الذي بها أربع قامات.^{٥٥} وهيئة بناء برج المنارة معروفة لا شك فيها؛ فقد كانت ذات طبقات

^{٥١} جاء ذكر مثل هذا الإصلاح في الديوان اليوناني (Epid 674)، وقد ترجمنا تلك الأبيات من Amaranth and Asphodel كما يلي:

أنا صرّحُ أغيث البحارة في البم، أضيء عليهم بمصباحي الهادئ فأضيء الليل. كنت أهتُرُّ إذا عصفت العواصف المذوية، حتى تداركني أمون بحوله فأعاد قوّتي.
فإذا ما جاز البحارة تلك الأمواج الثائرة رفعوا أيديهم إليه إذا ما صاروا على الأرض، كما يرفعونها للاله العظيم الذي يهزُّ الأرض.

^{٥٢} Bibl. Geo. Arab.، الجزء الأول، صفحة ٥١.

^{٥٣} الكتاب نفسه، الجزء الثاني، صفحة ٩٩.

^{٥٤} Geographia Nubiensis، صفحة ٩٤ و ٩٥.

^{٥٥} لسنا ندري ما هو القياس المقصود بالدقة، ولكننا إذا قَدَّرنا القامة بخمس أقدام لا أكثر كان علو البرج خمسمائة قدم. وأكثر الكُتاب المسلمين يذهبون إلى أن علوها ٣٠٠ ذراع. ولسنا نُخطئ إذا نحن

أربع، كلُّ منها أضيّق قُطراً من الطبقة التي أسفلها. وكانت الطبقة الأولى مما يلي الأرض مربّعة، والتي تليها ذات ثمانية أضلاع، وكانت الثالثة مُستديرة، وأما الطبقة العليا فكانت مصباحاً مكشوفاً، وبها مواضع للنار التي يُهتدى بها، ومراًّ عجيبة. وكان في أعلى الطبقة الأولى المربعة طنفٌ عريض عند قاعدة الطبقة الثانية المثلّثة يُشرف على المدينة والبحر، وكان بين الطبقة المثلّثة والطبقة الدائرية التي فوقها طنفٌ آخر أقل اتساعاً من الأول،^{٥٦} ولكنه يُشبهه. وكان الصعود إليها على سلّم يُغطيه سقف من الحجارة^{٥٧} يصل بين جدرانها، وكان تحت السلم عُرفٌ عدّة، ويضيّق ما بين السلّم من الفراغ بعد الطبقة الثانية، حتى يتضاءل الفضاء الذي بداخل المنارة فلا تبقى إلا فرجةٌ صغيرة كالبرّ في وسطه، وكان الضوء يصل إليها من نوافذ في جدارها كله من أعلاه إلى أسفلها.^{٥٨}

وقد عجب العرب من عدد غرف المنارة ومن تداخلها؛ فقال المقرئزي: ويُقال إن كل من دخل المنارة اختبل وضلّ الطريق مما بها من الغرف العدة والطبقات والمماشي.

جعلنا ذلك ٥٠٠ قدم إنجليزي. ومن العجيب أن الإدريسي لا يفرّق بين الطبقة الأولى والطبقة الثانية من البرج. ويقول اليعقوبي إن علوها ١٧٥ ذراعاً. ويقول المسعودي، وكان في وقته، إن علوه الآن (في القرن العاشر) ٢٣٠ ذراعاً، ولكنه كان فيما مضى ٤٠٠ ذراع، ثم هدمتها الزلازل ومر الزمن. وقال القزويني إن الطبقتين الأولى والثانية كانتا مُتساويتين في العلو (ويقول إن كلاّ منهما كانت ٩٠ ذراعاً). فإذا كان الأمر كذلك فإن قياس الإدريسي يجعل علو كل من الطبقتين الأوليين ١٠٥ ذراع، وعلو الثالثة ٧٨ ذراعاً، و١٢ ذراعاً للمصباح. ويُلوح لنا أن هذا تقديرٌ قريب إلى الأذهان. وأما المقرئزي فإنه يذكر قياساً آخر، وهو ١٢١ ذراعاً للطبقة المربّعة، و٨١ ذراعاً للمثلّثة، و٣١ ذراعاً للمُستديرة. ويقول ابن الفقيه إن جماعةً ذكروا أن الأذرع كانت أذرعاً سلطانية، فكانت ٣٠٠ ذراع منها تُساوي ٤٥٠ من أذرع اليد. وقال عبد اللطيف إنه قرأ نسخةً مخطوطة من كتاب أحد أهل الأسفار، فوجد به أن علو الطبقات هو ١٢١ و٨١ و٣١، ويزيد عليها ١٠ أذرع للمصباح (أو المسجد الذي فوق القمة). ويقول Holm في كتابه Hist. of Greece ترجمة F. Clarke (الجزء الرابع، صفحة ٣٠٤): إن علوه ٦٥٠ قدماً. ولكن هذا بعيد عن التصديق لأسبابٍ فنية في علم الحيل.

^{٥٦} المسعودي في Bibl. Geog. Arabe، الجزء الثامن، صفحة ٤٦، وكذا سواه من الكُتاب.

^{٥٧} ياقوت، الجزء الأول، صفحة ٢٥٦ وما بعدها.

^{٥٨} ليس من الواضح أكانت هناك درجات أم طريقٌ مُنحدر يُصعد عليه إلى البرج؛ فبعض الكُتاب يذكر درجات، وأما المسعودي فيقول إنه كان يُصعد إليه من طريقٍ مُنحدر لا درج له، وقال غيره إن الخيل كانت تصعد بأحمالها إلى كل غرفة. وإنه لما يهّم الإنسان أن يعرف كيف كان يُصعد بالوقود إلى قمة البرج لإيقاد نار المصباح، ولعله كان يُرفع من الفتحة المتوسطة في البناء بواسطة بكرة.

وقيل إن المغاربة عندما جاءوا إلى الإسكندرية في خلافة المقتدر، دخل جماعة منهم إلى المنارة على ظهور الخيل، فضلُّوا طريقهم حتى جاءوا إلى شق في كرسي الزجاج الذي على هيئة السرطان،^{٥٩} وهو الذي يقوم عليه البناء، فوقع كثير منهم فيه وهلكوا.^{٦٠} ولكن قيلت في المرأة قصصٌ أعجب من هذا. وقد أجمع كُتَّاب العرب على أنها كانت في ذاتها بصرف النظر عن المنارة التي كانت هي قائمة عليها، إحدى عجائب العالم. فقيل: قد كان في مدينة «راقوتي» قبةٌ مذهَّبة على أعمدة من الشبه، وكان فوقها منارة في أعلاها امرأة من معدن مركب يبلغ قُطرها خمسة أشبار.^{٦١} وكانت تلك المرأة تُتخذ لإحراق سفن العدو. وقد قُلِّدت هذه المرأة في مدينة الإسكندر، فأقيم مثلها على رأس المنارة، ولكنها كانت تُستخدم في رؤية العدو من بُعد «إذا أقبل من بلاد الروم». وقد دخلت المبالغة على وصفها بعد قليل، فرُوي عن عبد الله بن عمرو أنه قال: «ومن عجائب بلاد العالم المرأة التي على منارة الإسكندرية، وهي تكشف ما يجري في القسطنطينية.»^{٦٢} ولكن المسعودي يصفها بأنها «مرأةٌ عظيمة من الحجر الشَّفاف، يمكن أن تُرى فيها السفن الآتية من بلاد الروم وهي بعيدة عن مدى البصر». وقال كاتبٌ آخر مثل هذا المعنى، ولكنه يذكر

^{٥٩} قد بيَّنا أصل هذه القصة فيما سلف. وليس أوضح من ابن الفقيه في الدلالة على ما حدث من الخلط بين المنارة والمسَلَّتَيْن؛ فإنه بعد أن قال (Bible. Geog. Arab، الجزء الخامس، صفحة ٧٠) إن منارة الإسكندرية قائمة على سرطان من الزجاج في البحر، قال في الصفحة التي بعدها إن منارة الإسكندرية كان لها عمودان قائمان على صورتين؛ إحداهما من النحاس، والأخرى من الزجاج. والصورة من النحاس على هيئة العقرب، والتي من الزجاج على صورة السرطان. والمرصد بجوارهما، ويُسمى المنارة. وقد روى السيوطي عن غيره من الكُتَّاب عبارةً تُفيد أن المنارة كانت قائمة على عقود من الزجاج قائمة فوق سرطان من النحاس. ويُفسر ياقوت سبب عمل الأساس من الزجاج بقصة خرافية، هي أن الإسكندر (كذا) عندما أراد بناء المنارة ألقى في البحر بحجارة وأجر وصخر محبَّب وذهب وفضة ونحاس وورصاص وحديد وزجاج وسائر أنواع المعادن لكي يُجربها، ثم أخرجها وفحصها، فوجد أن الزجاج وحده لم ينقص ولم يفسد، فاختره للبناء.

^{٦٠} المقرئزي، ويبدأ وصف المنارة في الجزء الأول صفحة ١٥٥ من الخطط.

^{٦١} ينقل المقرئزي هذا عن ابن وصيف شاه في كتابه «تاريخ مصر»، ويتفق معه المرتضى؛ إذ قال إنهم بنَّوا برجاً صغيراً في وسط المدينة على أعمدة من النحاس المذهب، وجعلوا عليه امرأةً متخذة من مواد مختلفة طولها خمسة أشبار في مثلها، وكان علو البرج مائة ذراع، وكانت المرأة تُستعمل لإحراق العدو، وكذلك فإن المنارة لم تُبنَ إلا لإقامة امرأة كانت فوقها (تاريخ مصر، صفحة ١٠٢).

^{٦٢} ابن الفقيه في Bible Geog. Arab، الجزء الخامس، صفحة ٧١.

أن هذه المرآة كانت من «زجاج مدبر»؛ أي مُحكَّم الصنعة.^{٦٣} وقال كاتبُ ثالث إنها كانت من «الحديد الصيني» أو الصلب الثقيل.^{٦٤} وقد أجمع الكل على أنها كانت تُظهر السفن وهي أبعد من مدى البصر، فكان الإنسان إذا جلس تحتها رأى كل شيء من مكانه إلى القسطنطينية.

وأما الغرض الذي من أجله أُقيمت المرآة فمُخْتَلَف فيه؛ فهل لم تكن تُتخذ إلا لتنعكس عليها أشعة الشمس في النهار وضوء النار في الليل لهداية السفن؟ وهل كانت مرآة مما اعتاد الناس اتخاذها، أم كان لها سطحٌ يختلف عن ذلك له قدرة على كسر الضوء؛ فلذلك كانت حقيقةً تُتخذ لإحراق السفن إذا ما سطعت عليها أشعة الشمس القوية في مصر؟ والجواب على هذا موكول إلى العلماء، ولكن من أعجب الأمور أن يذكر مؤرخو العرب في القرن العاشر للميلاد من وصف هذه المرآة ما يمكن أن نعدّه تنبؤاً باستعمال المنظار المُقَرَّب (التلسكوب). وإنه من العجيب كذلك أن يُجمع كل هؤلاء الكتاب على أنها كانت من مادةٍ شَفَافَة، فيقول بعضهم من الزجاج المدبر، ويقول البعض من حجرٍ شَفَاف؛ فإن هذا القول وصف لعدسةٍ ضوئية وليس لمرآة. أليس إذن من الممكن أن تكون مدرسة الإسكندرية العظمى التي فاقت في علوم الرياضة والحيل قد كشفت سر العدسة الضوئية وصنعتها، ثم نسي أمر هذا السر بعد تخريب المنارة؟ وإنه من الثابت أن المنارة كانت تُتخذ علمًا للإشارة، كما كانت تُستخدم لهداية السفن، ولكن ليس من الواضح عندنا أكانت النار تُوقد بها في الليل والنهار؛ فإن الإدريسي إنما يذكر النار بالليل «وسحابة من الدخان في النهار»، ولكن جاء في وصف آخر للمنارة أن الديادبة كانوا يُقيمون بها على استعداد لإبقاء النيران بالليل.^{٦٥} ولكن من سوء الحظ أننا لا نجد دليلًا على ما جرت به العادة في أول الأمر؛ لأن المنارة لحقها

^{٦٣} هذا هو اللفظ الذي استعمله المقرئ «الزجاج المدبر».

^{٦٤} عن السيوطي، وهو يقول إن عرض المرآة كان سبع أذرع، وإنها كانت تُظهر السفن الآتية من بلاد أوروبا، وإنها كانت تُستعمل لإحراق العدو. وقال إنهم كانوا يُديرون المرآة نحو الشمس وهي مائلة للغروب، فتنعكس عليها الأشعة وتحرق سفن العدو.

^{٦٥} ذكر Arculfus حوالي سنة ٦٧٠ ميلادية هذا «البرج الشاهق العلو»، فقال: «إنه كان يخدم فيه قومٌ يُوقدون المشاعل وقطع الخشب التي تُجمع لذلك الغرض؛ لكي تهدي السفن إلى البر، وتدلّها على مدخل المضيق». ثم قال: «وكان حول الجزيرة كذلك عروقٌ كبيرة الحجم قد وُضعت لتحمي الأساس من الانهيار من جرّاء فعل ماء البحر» (Pal. Pil. Text Soc.)، الجزء الثالث، صفحة ٥٠).

كثير من الهدم والتخريب في مدة القرن الأول بعد الفتح العربي. ولذلك التهديم قصة؛ وذلك أنه في خلافة الوليد بن عبد الملك في القرن الثامن للميلاد، رأى الروم فعل المنارة، وضايقهم من أمرها أنها كانت مرقباً يُساعد المسلمين على ردِّ غارات البحر ويحميهم من المباغطة، فعولوا على الاحتيال في تخريبها. فذهب رجلٌ من خواصِّ^{٦٦} ملك الروم إلى الخليفة يحمل الهدايا النفيسة، وتظاهر بأن الملك قد وجد عليه مَوجدةً عظيمة وسعى في قتله، وأنه جاء راغباً في الإسلام، فصَدَّقه الخليفة، ورَحَّبَ بإسلامه وقَرَّبَه، وتنصَّح الرجل إلى الخليفة في دفائن استُخرجت من بلاد الشام، فشرفت نفسه إلى الأموال، فمال إلى تصديق ما وصفه ذلك الرومي الداهية من كنوز عظيمة من الذهب والجوهر كانت من قبلُ ملوك مصر القديمة، وقال إنها مدفونة في أزاج ومخادع تحت المنارة. فأرسل الخليفة جماعة من جنده ليستخرجوا ذلك، فهدموا نصف المنارة وأزالوا المِراة، وتم ذلك قبل أن يفتن أحد إلى المكيدة. فضجَّ الناس وعزموا على منع ذلك الهدم، وبعثوا إلى الخليفة بخبرها، فنذر الخائن بالأمر فهرب في الليل إلى بلاده، وكانت حيلته قد تَمَّت، وهدم من المنارة نصفها أو على الأقل ثلثها، وبلغ الخائن ما أراد؛ إذ هدم المِراة السحرية. وعرف العرب أنهم خُدعوا بعد أن انقضى الأمر، و«بنوا مِراة من الآجر، ولكنهم لم يستطيعوا أن يُعيدوها إلى علوها السابق، فلما وضعوا المِراة عليها لم تُفد شيئاً».^{٦٧}

وليس ثمة سببٌ يدعو إلى الشك في جوهر هذه القصة، وليس من العَجَب أن يتعذر إصلاح ما تلف من المنارة؛ فلا شك أنها كانت من آيات البناء؛ إذ بقيت قائمة مدة قرون وهي شاهقة العلو ناهدة في أطباق الفضاء، وما كان البنَّاءون في مدة حكم العرب ليلبغوا ما بلغه سلفهم في عهد البطالسة. ولم يرد في كتاب المسعودي ذكر لسعي العرب في إعادة بنائها، بل يُفهم من قوله أنهم لم يفعلوا شيئاً في سبيل ذلك، ولكن لعله مُخطئ. ولا نعرف بعد ذلك إلا قليلاً من أخبار المنارة؛ فقد ورد أن أحمد بن طولون^{٦٨} جعل على قمته قبةً من الخشب حوالي سنة ٨٧٥ للميلاد. وفي ذلك ما يدل على أن هذا البناء لم يكن يُعد منارة على سابق عهده، بل صار مرقباً لا يُستخدم لغير ذلك، ولكن هذه القبة

^{٦٦} جاء في رواية أخرى أنه كان بعض قسوس النصارى، وأنه جاء بكتابٍ قديم فيه سر الكنز الدفين.

^{٦٧} السيوطي، الكتاب السابق، صفحة ٥٣. ولكن جمهور كتّاب العرب يذهبون إلى أن المِراة تحطمت، وهذا هو الأقرب.

^{٦٨} عن مؤلف «مباهج الفكر» الذي نقل عنه السيوطي.

لم تبقَ مدةً طويلة، ولما أن أزالها الريح أقيم في موضعها مسجد في مدة الملك الكامل. وقد حدث بعد مدة ابن طولون ببضع سنين أن تهدمت إحدى قوائمها من جهة الغرب مما يلي البحر، فبناها خمارويه.^{٦٩} وفي القرن الذي بعد ذلك لعشر من رمضان لعام ٣٤٤ للهجرة (وذلك يُوافق الثامن والعشرين من ديسمبر سنة ٩٥٥ للميلاد)، تهدم نحو ثلاثين ذراعاً من قمته في زلازل شديدة أحسَّ بها الناس في كل بلاد مصر والشام وشمال أفريقيا، وكانت لها هزاتٌ عنيفة بقيت تتوالى نحو نصف ساعة.^{٧٠} وفي عام ١١٨٢ ذكر ابن جبير^{٧١} أنه رأى مسجداً آخر على رأسها. ويقول ذلك الكاتب إن علوها كان نيفاً ومائة وخمسين ذراعاً. وفي ذلك دلالة على مقدار نقصان البناء عما كان عليه في أول عهده. وبعد ذلك الوقت بنحو أربعين عاماً كتب ياقوت وصفاً لها، ورسم لها رسماً مرئياً كـ «الحصن»، له طبقةٌ ثانيةٌ قصيرة من فوقها قبةٌ صغيرة. واستطرد من ذكر ذلك إلى أن قال: إن أخبار عظم تلك المنارة وما ورد من تعظيم شأنها لم تكن إلا «أكاذيب وتغدير». ولقد كان حكمه ذلك وليد التسرع؛ فالظاهر أنه لم يفتن إلى ما أحدثه الدهر فيها من التغير. ولقد جاء في قوله: «وبحثت عن موضع المرأة فلم أجد له أثراً». وكيف يرجو أن يراها على مثل ذلك الطلل المتهدم المشوه وهو كل ما كان باقياً في وقت زيارته؟^{٧٢} ولكن ما حدث بها من التلف بعد ذلك كان أعظم وأبلغ؛ فقد وصفها كاتبٌ عربي في أيام قلاوون بأنها «طللٌ بال».^{٧٣} مع أن السلطان «بيبرس» كان قد رممها قبل ذلك وأصلح منها، وقد سعى من جاء بعد ذلك في إصلاحها، غير أنه يلوح لنا أن الزلزال الذي وقع في عام ١٣٧٥ دمر معظمها، فلم تبقَ منها إلا الطبقة السفلى من البرج.^{٧٤}

ولئن ذهب منارة «الفاروس» وتطاوَل على زوالها أمد الدهر، فقد بقيت منها هيئتها وجمال منظرها، وما كانت مُستعملة من أجله؛ وذلك أن منائر المساجد المصرية إنما رُسمت على رسمها،^{٧٥} ونُسجت على منوالها، وقد سُميت باسمها. وإن منائر القاهرة وإن اختلفت أشكالها وتباينت رسومها، لا تزال الكثرة منها على رسم منارة «سوستراتوس» لا فرق فيما بينها؛ فهي برجٌ قاعدته عند الأرض مربعة الشكل، ثم تصير بعد ذلك مثمنة الأضلاع، وتديق في حجمها، ثم تديق بعد ذلك ويستدير شكلها، ثم يعلوها عند القمة مصباح.

^{٦٩} المسعودي.

^{٧٠} قال المسعودي إن ذلك حدث عندما كان في الفسطاط.

^{٧١} نقله المقرئ.

إن تاريخ آثار الإسكندرية لم يكتبه أحدٌ بعد، وإن من أراد كتابته لا بد له من بحثٍ كثير لا يتيسر اليوم في كثير من المواضع، وهو بحث لا غنى عنه في إثبات ما يُراد إثباته. على أن وصفنا الذي نصفه الآن على ما فيه من نقص قد يُفيده في بيان ما وقعت عليه أنظار العرب من تلك الآثار عند أول دخولهم في المدينة.

ولم يكن مظهر العاصمة من خارجها بأقل أثرًا أو أحقر منظرًا؛ فكانت الأسوار في شمال المدينة تُسائر الشاطئ في انحنائه كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وكانت الأسوار في جنوبها تتبع التربة حتى تدخل إلى المدينة وتجري فيها، وكان كل ذلك بناءً متينًا بارع الصناعة تنهض فيه بروج وحصون، فتجعل له هيئةً منوعةً ظلت يُعجب بحسنها السفار الذين كانوا يزورونها في السنين الغابرة من أيام الفتح حتى العصور الوسطى.^{٧٦}

^{٧٢} يمكن أن تقرأ وصف باقوت للمنارة في كتاب (Wustenfled) Geographisches Worterbuch، الجزء الأول، صفحة ٢٨٦ وما بعدها.

^{٧٣} عن ابن فضل الله، وقد نقله عنه السيوطي.

^{٧٤} لا يكاد يوجد شك في أن قلعة فاروس (الفنار) التي تهدمت عند رمي القنابل على الإسكندرية هي في موضع المنارة القديمة، ويظهر أن بعض أجزائها قديمة، ولكن يلوح أن علماء الآثار القديمة لم يفحصوا هذا الموضع فحصًا جديًا ليعرفوا رسم ما يستحق الرسم وحفظه. ويزعم المستر Kay الكاتب الأمريكي أنه قد كشف آثار الأساس الأصلي تحت جدران الحصن الموجود الذي بناه قايتباي (حوالي سنة ١٤٨٠) (The American Architect And Building News)، الجزء الحادي عشر، صفحة ١٠١-١٠٢، الصادرة في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٢). ولكن سواه يجعلون الموضع في شرق الحصن في مكان يُغطيه البحر اليوم.

^{٧٥} قد عالجنا هذه النظرية في الـ Athenaeum، ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٠، ولا نزال على رأينا في ذلك. أما من حيث الاسم فلفظ المنارة لا يُستخدم الآن للمئذنة، ولكنه كان يُستخدم في الأصل لذلك الغرض كما أخبرني الشيخ محمد عبده مُفتي الديار المصرية.

^{٧٦} يُخطئ جُلّ الرسوم التي تمثل الإسكندرية القديمة؛ إذ تجعل فضاءً عظيمًا بين الأسوار والترعة، وهذا الخطأ قد دل عليه الدليل القاطع؛ أولًا: بشهادة حنا النقيوسي في وصف القتال بين «نيقتاس» و«بنوسوس»، وقد أوردنا ذلك في الأبواب الأولى من كتابنا هذا. وثانيًا: بأن «أركولفوس» قد ذكر ذلك الأمر ذكرًا صريحًا؛ إذ يقول: «وتحيط بالمدينة دائرة عظيمة من الأسوار تحصنها البروج الكثيرة المقامة على شاطئ النهر ومنحني ساحل البحر» (الكتاب المذكور، صفحة ٥٢). ثم قال في موضع آخر: «ويحيط بها من الجنوب مصبات نهر النيل، ويحفُّ بها من الشمال البحر، وعلى هذا فهي من كلا الجانبين يحيط بها الماء» (نفس الكتاب، صفحة ٤٩). ولا شك أننا عالمون أن المدينة قد ضاقت رقعته وضافت بضيقها دائرة أسوارها، فلم تكن الأسوار التي تحيط بها في العصور الوسطى هي التي كانت تحيط

بها في أول أيامها (انظر كتاب H, de Vaujany (Recherches sur les anciens Monuments situés sur le Grand Port d'Alexandrie)، صفحة ٧٤ و ٨٤، (الإسكندرية ١٨٨٨). ولكن الشكل العام لتلك الأسوار كان في أغلب الظن لا يزال على عهده، وقد كان لها بغير شك أثرٌ عظيم في نفوس السفار حتى بعد الفتح بسبعة قرون أو ثمانية؛ ففي سنة ١٢٥٠ كتب Ludolph Von Suchem يقول: «والإسكندرية اليوم أول مدينة بحرية في مصر، ومن أعظم مدائن السلطان؛ فهي من جانب على نهر النيل نهر جنة الفردوس إذ يصبُّ في البحر، وهي من الجانب الآخر على البحر. وهذه المدينة الجميلة منيعة تحيط بها الأسوار العالية والصروح الباسقة التي يخالها الرائي أمتع من أن يخالها نائل ... ولا تزال بها إلى اليوم كنيسةٌ عظيمةٌ بديعة البناء لم ينقص منها شيء، وقد حلتها النقوش المختلفة من الفسيفساء والرخام. والحق أن الإسكندرية لا يزال بها كنائس أخرى كثيرة فيها أجساد من القديسين» (Description of the Holy Land (tr, by Aubrey Stewart)، صفحة ٤٦-٥٤، لندن، ١٨٩٥). وكذلك يذكر Breydenbach حوالي سنة ١٤٨٦ أنه رأى «مدينة الإسكندرية العظيمة يحيط بها البحر الأعظم من جانب والحدائق الياض من الجانب الآخر»، ثم قال بعد ذلك إن كثيرين من زملائه السفار صعدوا على السور الخارجي ورأوا دائرة الحصون والحدائق، ثم وافقوا على رأيه، «وأنهم لم يروا مدينةً أبدع منها ولا أحسن؛ لما بها من الأطلال والأسوار العالية والبروج الشاهقة»، ولكنهم لم يروا في داخلها سوى الخراب والدمار اللهم إلا كنائس قليلة (Descriptio Terrae Sanctae، صفحة ١٠٢). ويمكن أن ترى رسمًا للإسكندرية القديمة في دار الكتب المصرية بالقاهرة وتاريخها سنة ١٦٠٠، وهي تمثل دائرةً تامة من الأسوار، وتكون الأسوار في بعض المواضع مزدوجة، ولكنه رسمٌ غير دقيق بغير مقياس ولا تناسب، وخيرٌ منه رسم D'Anville عند صفحة ٥٢ من كتابه Memoires sur L'Egypte، وبه رسم الأسوار القديمة والجديدة معًا. وتجد رسمًا تقريبيًا في كتاب Janssonius، وهو Theatrum Urbium، الجزء الرابع (Ams, n, d.). وتجد في كتاب Oxon 1801 (Aegyptiaca) White رسمًا وطائفةً عظيمة من الأخبار، وكذلك في كتاب Porthey (Alexandrinisches Museum) (برلين سنة ١٨٣٨). وأكثر دوائر المعارف تُورد بعض الرسوم، كما يفعل كتاب Selections from Strabo (Tozer). وكل هذه الرسوم صغيرة، وأكثرها يُسلمُ بأمرٍ ليست من المسلم بها. وأما الرسم الذي في كتاب Ecole d'Alexandrie (Matter) فإنه أكبر قليلًا، ولكنه غير دقيق وناقص في التفاصيل. وقد أورد كذلك Neroutsos Bey في كتابه L'Ancienne Alex. رسمًا على مقياسٍ أكبر. ولعله خير الرسوم، على أنه في بعض المواضع يظهر كأنه لا يفرق بين الأسوار البيزنطية والأسوار العربية، ولا شك أنه مُخطئ في جعل كنيسة القديس مرقس والترايبليس في جنوب القصريون، ولكنه أحسن في تصوير الموانئ التي على التربة. ونجد في المتحف الحديث بالإسكندرية رسمًا للمدينة قديمًا وحديثًا على مقياسٍ كبير جدًا. ولا شك أن البحوث القائمة في الوقت الحالي ستكشف بعد قليل عن رسم المدينة القديم، ولكن انخفاض الأرض في كل مساحة الإسكندرية القديمة وإغارة البحر عليها يجعلان إعادة الرسم من أشق الأمور. انظر مقال الدكتور Hogarth عن أبحاثه الحفرية في Eg. Eplor. Fund Report، سنة ١٨٩٤-١٨٩٥.

الفصل الخامس والعشرون

مكتبة الإسكندرية

لقد كثر الجدل في أمر مكتبة الإسكندرية العظمى، وطالما احتدم الخلاف في شأن إحراقها، وهل كان للعرب يد في ذلك عند فتحهم للمدينة، أم أنهم لم يُقارفوا شيئاً من ذلك. وما دام أهل البحث والعلم لا يزالون على اختلاف في ذلك الأمر ولم يهتدوا إلى كلمة فصل فيه، فلا بد لنا في كتابنا هذا أن نُعالجه؛ إذ لا نستطيع أن نُغفله في كتاب جعلناه لمعالجة تاريخ فتح العرب لتلك البلاد.

والقصة كما أوردها أبو الفرج^١ كما يلي: قد كان في ذلك الوقت رجلٌ اشتهر بين المسلمين اسمه «حنا الأجرومي»، وكان من أهل الإسكندرية، وظاهر من وصفه أنه كان من قسوس القبط، ولكنه أُخرج من عمله إذ نُسب إليه زيغ في عقيدته، وكان عزله على يد مجمع من الأساقفة انعقد في حصن بابليون. وقد أدرك ذلك الرجل فتح العرب للإسكندرية واتصل بعمر، فلقني عنده حظوةٍ لما توسَّم فيه بصفاء ذهنه وقوة عقله من الذكاء، وعجِب مما وجد عنده من غزارة العلم. فلما أنس الرجل من عمرو ذلك الإقبال قال له يوماً: «لقد رأيت المدينة كلها وختمت على ما فيها من التحف، ولست أطلب إليك شيئاً مما تنتفع به، بل شيئاً لا نفع له عندك وهو عندنا نافع».

^١ طبعة Pococke، صفحة ١١٤؛ في الترجمة ٢، صفحة ١٨٠ في الأصل. ويروي Renaudot أن القصة فيها عنصر من عناصر عدم الثقة، وقد ناقشها جبون بشيء من الإيجاز ثم رفضها، ولم يُترجم Pococke إلا المختصر العربي لأبي الفرج. وفي عدد أكتوبر سنة ١٨٩٤ من مجلة القرن العشرين مقالة عن الموضوع بقلم Vasudeva Rau، وهو يقول (صفحة ٥٦٠) إن القصة ليست في الأصل السرياني، ولعلها أُدخلت فيما بعد. وأما المختصر فقد كتبه أبو الفرج نفسه، وليست فكرة الإدخال إلا محض ظن، ولو ثبت ذلك لما كان أمراً هاماً. وقد بُنيت هذه المقالة على حُججٍ سُلِّم بها جدلاً، ولم تُبْنِ على بحث؛ ولذلك ليست ذات قيمة كبرى.

فقال له عمرو: «وماذا تعني بقولك؟» فقال: «أعني بقولي ما في خزائن الروم من كُتُبِ الحكمة.» فقال له عمرو: «إن ذلك أمر ليس لي أن أقتطع فيه رأيًا دون إذن الخليفة.» ثم أرسل كتابًا إلى عمر يسأله في الأمر، فأجابه عمر قائلًا: «وأما ما ذكرت من أمر الكتب فإذا كان ما جاء بها يُوافق ما جاء في كتاب الله فلا حاجة لنا به، وإذا خالفه فلا أرب لنا فيه وأحرقها.» فلما جاء هذا الكتاب إلى عمرو أمر بالكتب فُوُزعت على حمامات للإسكندرية لتُوقد بها، فما زالوا يُوقدون بها ستة أشهر. ثم قال المؤلف: «فاسمع وتعجب!»

هذه هي القصة كما جاءت في اللغة العربية، وقد كتب أبو الفرج ما كتبه في النصف الثاني من القرن الثالث عشر ولم يذكر المَورد الذي نقل عنه قصته، ثم نقله عنه أبو الفداء في أوائل القرن الرابع عشر، ثم المقرئ^٢ بعد ذلك. حَقًّا قد ذكر عبد اللطيف (وقد كتب حوالي سنة ١٢٠٠) إحراق مكتبة الإسكندرية بأمر عمرو، لكنه لم يُفصل في ذكر ذلك، ويلوح أنه روى ذلك الخبر مصدِّقًا، وهذا يدل على أن تلك القصة كانت مُتداولة في أيامه، ولكن لم يرد لها ذكرٌ مكتوب قبل مضي خمسة قرون ونصف قرن على فتح الإسكندرية، ويمنع من تصديقها إغفال كل الكتاب لذكرها من «حنا النقيوسي» إلى «أبي صالح». ولعل قائلًا يقول إنها ظَلَّتْ تلك القرون تتناقلها الألسن. وإن هذا الرأي يُعزِّزه أن القبط لا تزال بينهم تلك القصة يتناقلونها مع بعض خلاف فيها؛ إذ يجعلون مدة الإيقاد بالكتب سبعين يومًا بدلًا من ستة شهور، ولكن ليس من دليل يدل على أن أصل هذه الرواية أقدم من أيام أبي الفرج. ومعنى ذلك بقول آخر أن هذه القصة وإن كانت مُتداولة بين الناس تكون أُخذت عن كُتّاب القرون الوسطى؛ فتداولها لا يمكن أن يكون دليلًا على شيء، كما أنه لا يمكن أن ينقض شيئًا، ولكن الشك الذي يُحيط بتلك القصة يجعلها غير وثيقة في الدلالة، ولا كافية بذاتها في البرهان.

إذن علينا أن نفحص القصة كما وردت؛ فهي بلا شك قصةٌ خَلَّابة المظهر، وإن رد عمر على كتاب ابن العاص أشبه القول بما اعتاده أهل الشرق في ردودهم، وهذا التشابه في الأسلوب هو أقوى ما تُعزِّز به القصة، ولكن من سوء الحظ أنه قد ورد عن عمر مثل

^٢ هذا المؤلف مثل عبد اللطيف يذكر الخبر تلميحًا ويسلم به جدًّا، فعندما ذكر السرابيوم قال: «ويُذكر أن هذا العمود من جملة أعمدة كانت تحمل رواق أرسطاليس الذي كان يُدرس به الحكمة، وأنه كان دار علم، وفيه خزانة كُتِبَ أحرقتها عمرو بن العاص بإشارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه» (الخطط، الجزء الأول، صفحة ١٥٩).

هذا الرد في شأن إحراق كُتب الفرس،^٣ وهذا نظير قصة أخرى تُذكر عن عمرو إذ وقع في الأسر، ثم أنجاه موله وردان بضربة على وجهه كانت سبباً في خلاصه من الموت إذاً هو انكشف أمره، فأخذت تلك القصة من موضعها ونقلها الكُتاب المسلمون إلى وقت حصار الإسكندرية؛ فلعل قصة المكتبة تكون كذلك قد عُزيت إلى الإسكندرية مع أنها قد تكون في أصلها قائمة على حادثة وقعت قد يكون عمر عناها بذلك القول وقضى فيها بذلك القضاء الشديد، ولكن في القصة مواضع أخرى لا تثبت إذا حملنا عليها بالنقد؛ وذلك أننا لو سلّمنا أن المكتبة قد أحرقت كما قيل، لكان الأقرب إلى الأذهان أن تُحرق فوق ربوة القلعة، ولكن القصة تريدنا على أن نقول إن تلك المكتبة قد كَلَّفت الناس مشقة حملها في عيب وفرّقوها بين الحمامات العدة فاتُّخِذت وقوداً مدة ستة أشهر. وما كل ذلك سوى نسيج من الباطل؛ فإن تلك الكتب إذا كان قد قُضي عليها بالحرق لأُحرقت حيث هي، وما كان عمرو بن العاص وقد أبى أن يُعطيها لصديقه «فليبونوس» ليجعلها في أيدي أصحاب الحمامات في المدينة؛ فإنه لو فعل ذلك لاستطاع «حنا فليبونوس» أو سواه من الناس أن يستنقذوا عدداً عظيماً منها بثمن بخس في تلك الشهور الستة التي قيل إنها جُعلت وقوداً للحمامات فيها. وبعد فمِمَّا لا شك فيه أن كثيراً من الكتب في مصر في القرن السابع كانت من الرِّق،^٤ وهو لا يصلح للوقود، وما كان أمر الخليفة ليجعله يصلح لذلك. فلنُسائل إذن أنفسنا، ماذا كان من أمر تلك الكتب المخطوطة على الرق؟ وإذا نحن استبعدناها فكيف يتصور أحد أن ما يبقى من سواها يكفي لوقود أربعة آلاف حمام^٥ مدة مائة وثمانين يوماً؟ إن إيراد القصة على هذه الصورة مُضحك، وإنه ليحَقُّ لنا أن نسمع ما فيها ونعجب.

^٣ انظر طبعة الأستاذ Bury لكتاب جيون، الجزء الخامس، صفحة ٤٥٤، حيث أخذت الرواية عن الحاج خليفة عن ابن خلدون. ويصح لنا أن نُضيف إلى ذلك أن شعور المسلمين نحو كُتب الفرس الوثنيين لا بد يُخالف شعورهم نحو كُتب المسيحيين؛ فقد كان المسلمون على الأقل في أول أيامهم يكرهون إتلاف ما كُتِب عليه اسم الله.

^٤ قد أظهر الدكتوران «غرنفل» و«هنت» أن استعمال ورق البردي في الكتب كان لا يزال مُتبَعاً ما دامت اللغة اليونانية تُكُتَب في مصر، وذلك عكس ما يذهب إليه الرأي الشائع على أن الرق كان يُفَضَّل عليه، ولا سيما عند القبط (انظر مجموعة بردي Oxyrhynchus، الجزء الثاني، صفحة ٣٠٢). ومع ذلك فقد كان أكثر الكتب القديمة التي كانت في مكتبة السرابيوم مكتوباً على الرق.

^٥ قد سبق لنا أن بيَّنا أن هذا العدد الذي ذكره مؤرخو المسلمين لا شك مُبالغ فيه، ولكننا مهما قللنا منه فإن عبارة أبي الفرج لا يمكن أن تحتل التمهيص الحسابي البسيط.

وقد يقول قائل إن هذه الشبهات الصغيرة ليس من العدل أن يؤخذ بها، وإننا إذا أنعمنا النظر في الأمر، واستقصينا ما ذُكر عنه، وفحصناه فحصاً دقيقاً؛ لم نجد مندوحة من الانتهاء إلى أن حريق المكتبة أمرٌ صحيح على وجه الإجمال. ولا يسعنا مع مثل هذا القول إلا أن ندع القصة ونقدّها في ذاتها ونلتمس دليلاً مما هو خارج عنها لنرى هل يُعززها في الجملة أو ينقضها، ولا بد لنا من النظر في أمرين نرى لهما شأنًا عظيمًا فيما نحن بصدده؛ أولهما: هل كان «حنا فليبونوس»^٦ على قيد الحياة في وقت فتح العرب؟ وثانيهما: هل كانت المكتبة باقية إلى ذلك الوقت؟ فأما الأمر الأول فإنه أمرٌ مقرّر لا يكاد يكون فيه شك؛ فإن حنا لم يكن حيًّا في عام ٦٤٢، ولا حاجة بي إلى سرد كل ما يؤيد هذا الرأي؛ فمن المعروف أن حنا كان يكتب في عام ٥٤٠^٧، ولعله كان يكتب قبل تملك

^٦ جاء اسم حنا في القصة العربية «جراما تيكوس»، وقد عرّب أبو الفرج ذلك الاسم بنصه، ولا شك أن المقصود هو «فليبونوس». انظر مثلاً «نيقفوروس كاليستوس» إذ يقول: «الكاتب حنا الذي يدعى فليبونوس» (٤٢*) (XVIII ٤٣).

^٧ قد سبقت لنا الإشارة إلى Nauck بهذه المناسبة، ولكن الحقائق مُبينّة بياناً أوضح وأقرب إلى التناول في كتاب Dict. Christ. Biog (Johannes Philoponus S. V.). والبرهان قاطع على أن حياة حنا كانت في القرن السادس إن لم تكن قد انتهت في أثنائه، وذلك على رغم الوثيقة المشكوك فيها التي أخذ عنها جيون نقلًا عن Fabricius على أنها مؤرّخة في سنة ٦١٨. وعلى رغم العبارة التي تُعزى إلى نيقفوروس، ومعناها أن حنا كان يعيش في وقت «جورج البيسيدي» في حكم هرقل؛ فإن نيقفوروس المذكور إنما هو كاليستوس الذي كتب في القرن الرابع عشر ولم يكن حجة فيما يكتب، ولكننا نعتزّ أن الناقل عنه قد أخطأ في النقل على ما يظهر. ويلوح أن ما جاء فيه ينقض قول من يقول إن فليبونوس كان حيًّا في سنة ٦٤٢؛ فإن حنا يقرن بذكره Severus, Gaius, Dioscorus. الأنطاكي، ويقول إنهم جميعًا كانوا يكتبون ضد مجمع خلقيدونية، وإنهم كانوا غالبين حتى «ولي جستنيان الملك سنة ٥٢٧ ميلادية»، وعند ذلك حمل هؤلاء القادة في الإلحاد مذاهبهم إلى الجحور والأركان (Hist. XVIII ٤٥ في Part. Gr. 147 Migne، صفحة ٤٢٢)، وفوق ذلك قد وصف حنا بأنه «نبي ذكره في أثناء الحكم الحاضر». (٤٤*) وهذا النص يدل على أن المقصود هو جستنيان وليس هرقل. ولم يقل أحد إن حنا كان معاصرًا لجورج البيسيدي؛ فقد قرأنا العبارة فإذا هي تُفيد أن جورج كان يعيش في وقت حياة Leontius Monachus، وكان أصغر منه بكثير. والظاهر أن «ليونتيوس» مات في أوائل القرن السابع؛ فإن ديوانه الذي أثبت فيه أسماء بطارقة الإسكندرية انتهى عند ذكر Eulogius سنة ٦٠٧. ويُفهم مما كتبه «ليونتيوس» أن حنا فليبونوس كان قد مات عندما كان يكتب كتابه «ميني، الجزء ٨٦، المجموعة ١١٨٧». وقد عالج Matter هذا الموضوع، وهو تعيين التاريخ الذي كان فليبونوس يعيش فيه، ولكن بحثه غير واف (Ecole d'Alex.، الجزء الأول، صفحة ٣٣٩).

جستنيان، أي قبل عام ٥٢٧، وقد يكون أدرك القرن السابع وعاش بضع سنين في أوله. وأما لو قلنا إنه عاش إلى عام ٦٤٢، فإن سنه لا تكون عند ذلك أقل من مائة وعشرين عامًا؛ فمن الجلي على ذلك أن يكون «حنا فليبونوس» قد مات منذ ثلاثين أو أربعين عامًا قبل أن يدخل عمرو في الإسكندرية.

وأما المكتبة ذاتها ووجودها عند الفتح فبحث شائق، ومن أشق الأمور الانتهاء إلى قول فيه؛ فإن أول مكتبة كانت بالإسكندرية هي المكتبة الشهيرة، وكانت في حي البروكيون كما هو معلوم. ولئن كان إنشاء هذه المكتبة العظمى التي اجتمعت فيها أجلُّ مؤلفات العالم يرجع الفضل فيه إلى «بطليموس سوتر»، فإنها لم تتحقق ولم يتم تجهيزها ويكمل نظامها إلا على يد خلفه «بطليموس فلادلفوس». والظاهر أنها كانت في جزء من مجموعة الأبنية الفخمة التي كانت تُعرف بالمتحف.^٨ وقد قال «سترابو» عن ذلك المتحف إنه كان في جوار قصور الملك العظيمة التي كان بناؤها على ربع مساحة المدينة. وكان بناء المكتبة له بهوٌ عظيم في وسطه من حوله عمُدٌ مصفوفة تحيط به، وأفنية ذات أزاج. وكانت هذه الأبنية تتصل بسواها مما كان فيه مدرسة الطب والتشريح والجراحة ومدرسة الرياضيات والفلك ومدرسة القانون والفلسفة، وكان يتصل بالبناء بستانٌ كبير وحديقة لعلم النبات ومرصد.^٩ وفي ذلك كما ترى جهاز جامعة من أكبر الجامعات، ولسنا نستطيع أن نعيّن على وجه الدقة الموضع الذي كانت فيه المكتبة، ولا

^٨ الأستاذ Mahaffy يشك في هذه المسألة، وإذا شئت معرفة أسباب ذلك فارجع إلى كتاب Emp. of the Ptolomies، صفحة ٩٨.

^٩ انظر مقالاً شائعاً عنوانه «مكتبة البطالسة» لنوريسون بك، والعبارة المقصودة في النص في صفحة ٨، ولكن الواجب علينا الاعتراف بما للكاتب علينا من فضل في مواضع كثيرة. وقد أخذنا عن مراجع أخرى غير كتاب Alexandrinisches Museum (Parthey)، وكتاب Alexandrinisches Bibliotheken (Ritschl) in Opuscula 1866، وتلك المراجع هي كتاب Alexandrinisches Museum (Weniger) سنة ١٨٧٥، وكتاب (History of Greece (Holm)، الجزء الرابع)، وكتاب Geschichte der Griechischen Literatur in der Alexanderzeit (Susemihl) (سنة ١٨٩١-٢). وقد دحض جستاف لوبون في كتابه La Civilisation des Arabes (باريس، سنة ١٨٨٤) قصة إحراق مكتبة الإسكندرية، ولكن كتابه أقرب إلى أن يكون للقارئ العام، وليس بحثاً علمياً قيماً. وأما كتاب Histoire Générale des Sedillot Arabes (الطبعة الثانية بباريس، سنة ١٨٧٧)، فقد شك في هذا الخبر، ولكنه لم يفحصه فحصاً دقيقاً، وهو يُشير إلى مجلة La Revue Scientifique de la France (٢٩ يونيو سنة ١٨٧٥، رقم ٥١، صفحة ١٢٠٠ وما بعدها) لمقال جاء فيها عن هذا الموضوع، ولكننا لم نستطع الاطلاع عليه.

هيئة بناء المتحف، بل قد اختلف العلماء في تعيين موضع ذلك المتحف. ومن المؤلم أن سترابو لا يذكر شيئاً عن المكتبة؛ فإنه لو ذكر عنها شيئاً لكان دليلاً قاطعاً في هذه المسألة، ولعرفنا الحقيقة عما رواه بعض المؤرخين القدماء من ضياع المكتبة في حريق سنة ٤٨ للميلاد؛ أي قبل زيارته ببضع سنين؛ فقد كان قيصر عند ذلك محصوراً في حي البروكيون يُحيط به المصريون من كل جانب، وعليهم قائدهم «أخيلاس»، فأحرق السفن التي في الميناء، وقيل إن النار امتدّت من هناك وأحرقت المكتبة فأفنتها. أما قيصر نفسه — وذلك إذا كان هو كاتب وصف ذلك الحادث — فإنه لا يُشير إلى شيء من أمر نكبة كهذه، بل إنه يقول إن الإسكندرية لا تكاد النيران تسري فيها؛^{١٠} إذ كان بناؤها لا خشب فيه، بل كان قائماً على عقود وآزاج، وسقوفه من الحجر والبلاط المتجمد.^{١١} وإن إشارة مثل هذه لا يكون القصد منها إلا التضليل والإيهام إذا كان الكاتب يُداري في أمره، ويتستر على أنه شهد إحراق مكتبة الإسكندرية، وأنه كان السبب في إحراقها. وإنه من أشق الأمور أن ننتهي إلى نهاية في أمر قيصر فننتهمه أو نُبرئه. أما «بلوتارك» فلم يكن به شك في الأمر؛ إذ قال: «ولما رأى أسطوله يقع في يد عدوه اضطرّ أن يدفع الخطر بالحريق، فامتدّت النار من المراسي في الميناء فأحرقت المكتبة.»^{١٢} وواضح أن سنيكا قد صدّق هذه القصة؛ إذ قال: «لقد أحرق في الإسكندرية أربعمائة ألف كتاب.»^{١٣}

^{١٠} إذا كان كاتب مقال De Bello Alexandrino هو Asinius Pollio كما يزعم الكتاب المحدثون، سهّل علينا أن نفهم السبب الذي نشأ عنه إغفال ذكر هذا الحادث.

^{١١} انظر De Bello Civil IV ad init. ولكنه بعد ذلك بقليل ذكر أن المصريين عندما هُزموا في البحر هزيمة عظيمة أعدوا كل سفنهم القديمة التي أمكنهم أن يجمعوها، وجاءوا كذلك بسفن الحراسة في النيل. وكان ينقص تلك السفن مجاديف، فلجأ المصريون إلى «تجريد الأروقة والمدرسة والمباني العامة من سقوفها كي يحصلوا على الخشب لعمل المجاديف». وهذا التناقض في الخبر يستحق الالتفات. وفوق ذلك قد ذكر حنا النقيوسي أن دقلديانوس أحرق المدينة «وأسلمها للنار كلها»، صفحة ٤١٧. ووصف Orsius نصر دقلديانوس بقوله: «وأسلم المدينة للتخريب.» وهو قول يُعادل قول حنا في القوة، وإن كان لم يذكر النار (Hist. VII 25. 8). وقد أرسل قسطنطين Eulogius أبا الشهيد مقاريوس الأنطاكي، وأرسل معه جيشاً إلى الإسكندرية، «فأحرق كل معابد الإسكندرية ودمرها، واستصفى أملكها». انظر كتاب Actes des Martyres (Hyvernat)، صفحة ٧٤. وهذه الأمثلة تدل على أن رأي قيصر مُخطئ أو مُبالغ فيه.

^{١٢} انظر Plut. «قيصر»، صفحة ٤٩: «ولما انكسر الأسطول اضطرّ إلى درء الخطر بالنار، فأحرق المكتبة الكبرى بأن اتصلت النار بها من الموضع الذي كانت فيه سفن الأسطول.» (٤٥*)

وما أغرب ما قاله «ديوكاسيوس»^{١٤} إذ قال: «وامتدَّت النيران إلى ما وراء المراسي بالميناء فقضت على أنبار القمح ومخازن الكتب. وقيل إن هذه الكتب كانت كثيرة العدد عظيمة القيمة.» وليس بنا من شك فيما كان معروفًا بين الناس في القرن الرابع؛ فإن قول «أميانوس مرسلينوس»^{١٥} واضحٌ جلي؛ إذ وصف «مكاتب الإسكندرية التي لا تقوم بثمن، والتي اتفق الكتّاب الأقدمون على أنها كانت تحوي سبعمائة ألف كتاب بذل في جمعها البطالسة جهدًا كبيرًا، ولقوا في سبيل ذلك عناءً كبيرًا، وقد أحرقتها النيران في حرب الإسكندرية عندما غزاها قيصر وخربها.» وقد كتب «أورسيوس» ما يُعزز هذا القول، وذلك حيث يقول: «وفي أثناء النضال أمر بإحراق أسطول الملك، وكان عند ذلك راسيًا على الشاطئ، فامتدَّت النيران إلى جزء من المدينة، وأحرقت فيها أربعمائة ألف كتاب كانت في بناء قريب من الحريق؛ فضاعت خزانة أدبيةٌ عجيبة مما خلفه أبائنا الذين

^{١٣} اقتبس الأستاذ Mahaffy ما كتبه «سنيكا» يسخر من ليفي، ويظهر من قوله أنه يسلمُ برأي سنيكا؛ إذ يقول إن تلك الكتب كانت تُقدَّر لأنها تزين بهو الأكل أكثر من تقديرها لأنها تعمل على تقدُّم العلم (Emp. of The Ptolomies، صفحة ٩٩). ولعلنا نُفضل رأي جيون إذ يقول: «وقد سمَّى ليفي تلك المكتبة زينة الملك.» وهذا مدحٌ عظيم انتقده عليه سنيكا نقدًا فاحشًا لما كان متصفًا به من التشدد في مذهب الرواقين الذين لا يعبتون بشيء يسر، ولا يحزنون لشيء يؤلم (الفصل ٥١).

^{١٤} XIII صفحة ٣٨، «وقد جعل طعمة للنار كما يقولون مخازن القمح ومخازن الكتب، وفيها الكثير والمختار.»^(٤٦*) ويمكننا أن نفهم معنى قولهم «مخازن القمح»، ولكن ما معنى «مخازن الكتب»؟ إذ لا يمكننا أن نتصور كومةً من الكتب القيمة في بعض المخازن على استعداد للتصدير، ولا أن مخازن الكتب تكون بين ما يوجد عادةً على المرسى كسائر معدات التجارة. وإن الفرق في اليونانية بين قولهم «مخازن الكتب»^(٤٧*) وقولهم «المكتبة»^(٤٨*) لأقلُّ مما هو في الإنجليزية بين لفظ «مخزن الكتب» ولفظ «المكتبة».

^{١٥} XXII صفحة ١٦. ويذكر Aulus Gellius نفس هذا العدد للكتب، ولكن التقدير يختلف. وذكر Epiphanius أن العدد هو ٥٤٨٠٠، وقد كتب أيضًا في القرن الرابع. انظر كتاب Alexandrinisches Museum (Parthey)، صفحة ٧٧. والحقيقة أنه لم تكن هناك مكتبةٌ واحدة، بل مكاتب عدة. وقد ورد في Ammianus عبارة «مكاتب كثيرة»، وهذه العبارة تُفسر السبب في اختلاف التقدير. وقد ذكر Sussehl أن عدد الكتب في أيام Callimachus كان ٤٢٨٠٠ في المكتبة الخارجية (وقد قيل إنها هي مكتبة السراييوم، وهذا على ما نظن قولٌ مشكوك فيه)، في حين أن المكتبة الملكية كانت تحوي ٤٠٠٠٠٠ كتاب أو لفافة من ذات أجزاء، ٩٠٠٠٠ من ذات الجزء الواحد (Geschichte der Griechischen Litteratur in der Alex. Zeit، الجزء الأول، صفحة ٣٤٢؛ وما كتبه Sussehl أن ترتيب المكتبة العام يستحق العناية (صفحة ٣٣٦ وما بعدها)).

جمعوا هذه المجموعة الجلية من مؤلفات النابغين.^{١٦} وخلاصة القول أننا نرى الأقرب إلى العقل أن نصدّق ما جاء من أخبار ضياع المكتبة في حريق الإسكندرية على يد قيصر لا أن نكذبها.

ولكن بعد سبع سنوات أو ثمان من ذلك الحادث الذي وقع لقيصر أرسل «مارك أنطون» إلى الإسكندرية^{١٧} مكتبة ملوك «برجاموس». ولا نقدر على البت في موضع هذه الكتب؛ أكان المتحف لا يزال صالحاً لأن يكون لها مقرّاً، أم وُضعت في السرابيوم، فكان ذلك منشأ مكتبة السرابيوم المتأخرة؟ فإن هذا الأمر لا يزال موضع الخلاف والبحث بين العلماء.^{١٨} وإنا نرى الأقرب إلى الصواب تكذيب هذين الرأيين كليهما؛ فقد رأينا فيما سلف أن المعبد الكبير معبد القيصريون كان من بناء كليوبترا أنشأته تكريماً لقيصر،^{١٩} وأن «أغسطس» أنمّه بعد ذلك. وذكر أنه كان من أجلّ ما يُحليه مجموعة كُتبه. فإذا كانت مكتبة المتحف قد أُحرقت، كان أقرب الأمور إلى العقل أن يُجعل معبد القيصريون مقرّاً للمكتبة «برجاموس»، وإن لم يكن مقرّاً لجميعها فلا أقل من أن يُجعل جزء منها فيه، ولعل ما يبقى بعد ذلك يُجعل في معبد السرابيوم.

^{١٦} «وفي نفس الوقعة أُصدِرَ الأمر بإحراق الأسطول الملكي إحراقاً تاماً، فلما اتصل اللهب بالمدينة في بعض الجهات أُحرق أربعمئة ألف كتاب اتفق وجودها في الأبنية المجاورة، فأُحرقت بذلك آثار الدرس ونتائج التعب المتواصل الذي بذله من قضا تلك المدة الطويلة في جمع هذه المؤلفات الشهيرة العظيمة» (Hist. VI 15. 31). والظاهر أن Orsius كان أمامه أحد شيئين: إما ما كتبه ليفي، وإما قول سنيكا. وعبارة Proximis forte Aedibus Condita معناها «وكانت بالصدفة في أبنية مجاورة». فيظهر منها عند أول نظرة أنها تُعزز قول بعض النقاد الذين يزعمون أن هذه الكتب اتفق عند ذلك وجودها في مخزن قريب من الشاطئ. وإن عدم احتمال مثل هذا الأمر وحده يكاد يكون كافياً لدحض هذا الرأي، ولا يُفيد لفظ Condita معنى «مخزن» مؤقت من ذلك النوع. وإن الصعوبة لا تلبث أن تزول إذا نحن جعلنا لفظ forte وصفاً للفظ Proximis، وهذا ما ذهبنا إليه في ترجمتنا، وفي نفس الوقت يلوح لنا أن Orsius و Dio Cassius كلاهما كانا ينقلان عن أصل واحد غير واضح العبارة.

^{١٧} جاء في كتاب «بلوتارك» «حياة أنطون» أن أنطون أهدى إلى كليوبترا المكاتب التي كانت في «برجاموس»، وكانت تحوي ٢٠٠٠٠٠ لفة من ذات الجزء الواحد.

^{١٨} يرى Susemihl أنه من المحتمل أن مجموعة «برجاموس» كانت مخزونة في أروقة معبد Athene Polias (الكتاب المذكور، الجزء الثاني، صفحة ٦٦٦). ولكن أين كان ذلك؟

^{١٩} ذكر ذلك Philo Judaeus. انظر ما سبق في [الفصل الرابع والعشرون: وصف الإسكندرية عند الفتح].

ومهما يكن من ذلك الأمر، فإن أمرين يكاد ألا يكون شك فيهما؛ أولهما: أن جزءاً من بناء المتحف كان لا يزال باقياً صالحاً إلى أيام «كراكلا» الذي أسال الدماء في المدينة أنهاراً، وأقفل الملاهي بها، وأمر بمنع الناس من الذهاب إلى «السيستيا»، وهي القاعة العامة في المتحف، وكان ذلك في عام ٢١٦ للميلاد. وثاني الأمرين: أنه في أوائل التاريخ المسيحي أنشئت مكتبة كبرى بدل مكتبة المتحف التي ضاعت، وجُعِلت في معبد السرابيوم على قلعة «الأكروبولس». وقيل إن أورليان هدم أبنية المتحف وسوّاهما بالأرض^{٢٠} في عام ٢٧٣، وذلك عندما أوقع بحي البروكيون فخره انتقاماً من أهل الإسكندرية على ثورتهم مع «فيرموس». وهرب عند ذلك أعضاء المتحف الذين كانوا ينتسبون إليه فلبجوا إلى السرابيوم، أو خرجوا في البحر فراراً. وكانت مكتبة السرابيوم تُعرف بـ «المكتبة الصغرى» أو «المكتبة الوليدة»^{٢١}، ولكننا لا نستطيع أن نعين تاريخاً لنهاية «المكتبة الأم»^{٢٢}، ولا لابتداء «المكتبة الوليدة». على أنه قيل في الأخيرة إن الذي أنشأها «بطليموس فلادلفوس». ولكن هذا أمر لا شأن له ببحثنا هذا؛ فحسبنا أن نعرف أن المكتبة الأولى القديمة كانت في القرن الرابع قد قُضي عليها وفنيت، وأن المكتبة الثانية الصغرى كانت عند ذلك قد مضى زمنٌ ما على إنشائها.

إذن قد سار معهد السرابيوم على سُنّة الماضين في تحصيل العلم، وأنشئت جامعة بها عددٌ عظيم من الكتب، وبقي اسم أرسطو متصلًا بالعلم الإسكندري في معهد السرابيوم،^{٢٣}

^{٢٠} ولكن Eusebius ينسب تدمير حي البروكيون إلى كلوديان، وقد يكون على حق. انظر التعليق في صفحة ٤١٥ من الجزء الثاني من كتاب Eusebius (Heinechen).

^{٢١} انظر كتاب De Pond et Mens (Epiphanius)، الجزء XII. وكان إبيفانيوس أسقفًا، ولمعرفة عصره انظر صفحة ٣٥٥، هامش ٣.

^{٢٢} نرى أنفسنا مضطرين إلى إيراد رأي الدكتور Botti، وهو: «بعد سبتيموس سيفيروس لم يصبح محل لقول شيء عن المكتبة الكبرى؛ فإن المتحف القديم صار لا وجود له من بعد أيام «كراكلا»، ولكن الكلوديوم بقي ثابتاً إلى أيام أورليان» Colonne Theodosienne، صفحة ١٣٨. وكان الكلوديوم شبه مدرسة للتاريخ أنشأه كلوديوس متصلًا بالمتحف، ولكنه لم يلقَ توفيقاً كبيراً. والظاهر أن الدكتور Botti يرجع أصل «المكتبة الوليدة» إلى «تراجان» أو «هديران»، ولكن يحسُن أن نرجع إلى كتاب الأستاذ Emp. of The Ptolomies (Mahaffy)، صفحة ١٦٧.

^{٢٣} وهذا يُفسر كثرة اقتران اسم أرسطاطاليس ببناء السرابيوم في مؤلفات المسلمين. وقد أخطأ Matter إذ زعم أن أول مرة وُجد فيها هذا الاقتران في كتاب بنيامين التوديلي، فقال: «وإلى ذلك الحين لم يكن أحد

كما كان من قبلُ متصلًا بمعهد المتحف. ومعنى ذلك أن دراسة الفلسفة والعلوم بقيت على عهدهما بالإسكندرية، وهي التي جعلت تلك المدينة من قبلُ مَقَرَّ العلوم في العالم، ولم يتغير إلا شيء واحد، وهو أن مَقَرَّ الدراسة أصبح السرابيوم بعد أن كان المتحف. ولكن كان مقدورًا على السرابيوم أن يُقضى عليه في أواخر القرن الرابع على يد المسيحيين يقودهم «تيوفيلوس». وقد رأينا فيما سلف كيف خَرَّبَ القيصريون ونهبوا في سنة ٣٦٦ في أثناء نضال ديني، وأغلب الظن أن المكتبة التي كانت فيه قد ذهبت ضحية في ذلك النضال. وكان نضال المسيحيين مع عبدة الأوثان يزداد شدة وهولًا كلما زاد المسيحيون قوة، وكان السرابيوم بلا شك حصن الوثنية وملازمها، وظل الوثنيون مدةً يُغيرون من هناك على المدينة ويقتلون أشد المسيحيين عليهم، وقد انتفعوا في ذلك بمناعة موقع السرابيوم، فتأثر المسيحيون بأن حاصروا «قلعة الأكروبولس»، ولكن قبل أن يصل النضال إلى نهايته اتفق الجانبان على تحكيم الإمبراطور فيما بينهم؛ فقضى «تيودوسيوس» للمسيحيين، وقُرئ حكمه على الناس من الحزبين في ساحة السرابيوم، فهرب عبدة الأوثان المصرية القديمة، وأهوى المسيحيون إلى المعبد العظيم معبد «سرابيس»، وعلى رأسهم «تيوفيلوس»، وجعلوا يهدمونه ويُخربون فيه، وكان ذلك في عام ٣٩١، ولا يختلف فيه اثنان.

فلنمض الآن إلى بحث آخر لنرى هل ضاعت المكتبة في ذلك التخریب. وإنا لا نستطيع أن نقول على وجه البت إنها قد ضاعت؛^{٢٤} فإن ذلك أمرٌ مختلف فيه. ولا بد لنا من فحص ما يُتاح لنا من أدلةٍ بتراء لعلنا ننتهي منها إلى حكم، وأول شيء نُنبته

من الكتاب قد أثبت تلك الرواية» (مدرسة الإسكندرية، الجزء الأول، صفحة ٣٢٧-٨). والحقيقة أن هذه من العبارات الشائعة في الكتب العربية والقبطية على السواء. انظر مثلاً النسخة الخطية القبطية التي بباريس، الجزء ١٢٩، صفحة ٩٢ وما بعدها، وقد ترجم جزءًا منها المستر W. E. Crum، وقام البرهان على أن منشأها كتاب Proceedings of Soc. Bibl. Arch. (Eusebius) (١٢ فبراير سنة ١٩٠٢). وقد جاء ذكر مدرسة أرسطاطاليس وعلم الإسكندرية في الصفحة الثانية عشرة من رسالة المستر Crum. وهذا انتقالٌ سهل من استعمال لفظ «المدرسة» للدلالة على مذهبٍ علمي إلى جعله يدل على الموضع الذي يُتلقى فيه العلم. وقد نشأ عن الدراسة المتوارثة لمذهب أرسطاطاليس هناك اعتقاد الناس أن أرسطاطاليس كان هو نفسه يعلم في المتحف والسرابيوم.

^{٢٤} ولكن بعض الكتاب يجرون على إبداء آراء قاطعة في ذلك؛ فمثلاً يقول نوريسون بك في كتابه La Bibl. des Ptol. (صفحة ٢١) إنه عندما استولى المسيحيون على السرابيوم (وقال إن ذلك كان في

أن المعبد ذاته قد تَهْدَم في عام ٣٩١، وكان هدمه تآمراً؛ إذ سُوي بناؤه بالأرض ونُقِص من أساسه، كما قال «أوناييوس»، ولعله كان مبالغاً في قوله بعض المبالغة. وقد بُني في موضعه كنيسة أو أكثر من كنائس المسيحيين، ولكن لم يذكر أحد أن المكتبة قد ضاعت فيما ضاع عند ذلك؛ فلا بد لنا إذن من إثبات أحد أمرين إذا أردنا أن نُثبت ضياعها: إما أن نُبرهن على أن المكتبة كان مَقْرُها ذلك المعبد، وإما أن نُبرهن على أن أبنية «الأكروبولس» قد خربت جميعها في الثورة؛ إذ هدمها المسيحيون مع «تيوفيلوس».^{٢٥} ولكن أحد هذين الأمرين محقق، وهو الأمر الثاني؛ فإن المسيحيين لم يهدموا أبنية «الأكروبولس» جميعاً. ومن السهل إثبات هذا؛ فقد سبق لنا البرهان على أن بقيةً عظيمةً ذات جلال رائع كانت لا تزال باقية من بناء السرابيوم إلى القرن الثاني عشر، ولكننا نجهل كل الجهد موضع هذه البقية، كما أننا نجهل الغرض من إنشائها أولاً.^{٢٦} وبقاء هذه البقية إنما يدل على أن المكتبة قد تكون بقيت سليمة إذا كانت في البناء الباقي الذي

سنة ٣٨٩)، نُهبت المكتبة نهباً منظماً، وأُرسلت الكتب إلى روما والقسطنطينية، وكان تيودوسيوس إذ ذاك يجمع الكتب لمكتبة عظمت. ولسنا ندري إلى أي مرجع يستند هذا الخبر، ولكن الأستاذ Bury يرى رأياً مُخالفًا لذلك كل المخالفة في طبعته لكتاب جبون (الجزء الثالث، صفحة ٤٩٥ الذيل)، إذ قال: «وقد استخلصنا أنه لا يوجد دليل على أن مكتبة السرابيوم لم تبقَ إلى أيام فتح العرب». أما جبون نفسه فإنه يعتقد طبعاً أنها دُمِرت على يد المسيحيين بقيادة تيوفيلوس، وليس على يد العرب بقيادة عمرو. ويتفق الدكتور Botti مع نوريسون بك على الأقل في أنه يُثبت أن المكتبة نُقلت قبل سنة ٣٩١، إذ قال: «وأما المكتبة الوليدة فإنها وقعت في قبضة «جورج القبادوقي»، فاستولت عليها الحكومة المركزية في القسطنطينية في سنة ٣٦٢. ولنا أن نتساءل هل احترقت بأمر Jovien؟» (Colonne Theodosienne، صفحة ١٣٨).

^{٢٥} قال Matter بحق: «ولكي يكون التدمير تآمراً يجب ألا يقف الهدم عند معبد سرايس، بل يجب أن يشمل أيضاً ملحقاته الواسعة من أفنية وأبواب ومخادع، وكذلك المكتبة التي كانت موجودة هناك منذ أكثر من ستة قرون» (Ecole d'Alex. t. i، صفحة ٣٢١). ولكن قوله «هناك» في الحقيقة استناد على ما يجب البرهان عليه؛ فإنه يزعم أن التخريب الذي لحق بالبناء كان يسيراً وسرعان ما أُصلح، وخرج من ذلك إلى أنه لما تقدّم العهد على ذكرى المتحف القديم وعفا أثره حلَّ محله السرابيوم في الأخبار وفي الحقيقة، وصارت «المنشأة الجديدة من النجاح بحيث إنه في وقت فتح العرب كان السرابيوم لا يزال يحوي مكتبةً عظمت».

^{٢٦} يجب علينا أن نحتج على ما استخلصه Matter من قول بنيامين التوديلي الذي رواه (راجع القول المذكور في كتابه، صفحة ٣٢٧-٨)، وكلمات بنيامين هي: «وخارج المدينة مدرسة أرسطاطاليس معلم الإسكندر، وهي بناءً عظيمٌ بديعٌ مزيّن بأعمدة المرمر التي تفصل بين المدارس، وعدد تلك المدارس

لم يصل إليه الهدم في ثورة المسيحيين، ولا يدل على أكثر من ذلك، ولكن بين أيدينا براهين تدل على موضع المكتبة ومقدار ما لحقها من التلف على يد المسيحيين، وأول هذه الأدلة ما قاله «أفطونيوس»، وقد زاد السرابيوم في القرن الرابع قبل تدميره بـ ٢٧. وثاني هذه الأدلة ما قاله «روفينوس»، وقد شهد ذلك التخريب وكتب ما كتبه بعده. وقول كل من هذين الكاتبين يُكمل قول الآخر ويصدّقه، ولكن من العجيب أن أحدهما لا يذكر المعبد في قوله ولا يُشير إليه، في حين أن الثاني لا يذكر المكتبة ولا يُشير إليها، ولكن مع ذلك لا شك في أن «أفطونيوس» يُلحق المكتبة بالمعبد، ولا يُلحقها بأي بناء آخر من أبنية «الأكروبولس»،^{٢٨} كما لا شك في أن المكتبة كانت في وقت زيارته للإسكندرية قائمة هناك مفتوحة الأبواب كعادتها لمن يقصدها من طلاب العلم والقراء.

عشرون تقريباً، وكان الناس يذهبون إليها من جميع بلاد العالم ليتلقوا حكمة أرسطاطاليس». وهذا القول قاطع الدلالة على أنه قد كان بين ما بقي من الأبنية البديعة في القرن الثاني عشر عشرون ساحة أو حجرة تتصل برواق ذي عُمد، لكنه لا يدل ولا يمكن أن يدل على أن هذه الحجرات كانت هي بعينها التي استعملها طلاب الفلسفة؛ فقد كانت الأخبار تقرن اسم أرسطاطاليس بأبنية السرابيوم بوجه عام؛ وعلى ذلك كان يقرن اسمه بما بقي منها في أيام كتابة بنيامين، ولكن هذا لا يمكن أن يؤخذ دليلاً على أن الأبنية الباقية كانت تُستخدم لطلاب العلم، ومن باب أولى أنها لم تكن المقر الذي أُودعت فيه المكتبة، ثم نلاحظ أن قول بنيامين لا يتفق مع قول مؤرخ سابق له، إذ يقول عن السرابيوم إنه طلل، وإنه «لم يبقَ منه الآن إلا الأعمدة التي لا تزال كلها قائمة ولم يسقط أحدها» (النسخة الخطية العربية المكتوبة في سنة ١٠٦٧ للميلاد في باريس، ونقل عنها الدكتور Botti في Colonne Theod.، صفحة ١). فإذا علمنا أنه في القرن الرابع كان المعبد الأوسط تام التدمير، وأنه في القرن الحادي عشر وُصف بعض الأعمدة بأنه كان قائماً مكانه؛ اتضح لنا أن تلك الأعمدة المذكورة هي أعمدة «الأكروبولس» الخارجية، وأنها ليست أعمدة المعبد.

^{٢٧} يُحاول Matter (راجع النص في صفحة ٣٢٤) أن يجعل زيارة أفطونيوس بعد سنة ٣٩١، ولكنه لم يقدر أن يتحاشى الصعوبة التي أوقعته فيها لغة أفطونيوس؛ فإن ذلك الكاتب السوري يقول بوضوح إن ملحقات المعبد مبنية في جوار الأروقة من جهة الداخل، وكان بعضها مخصصاً للمكتبة ومفتوحاً لطلاب العلم، وكان البعض الآخر مخصصاً لخدمة الآلهة القديمة. فيما أن يكون أفطونيوس قد كتب قبل تدمير مشاهد الوثنيين، وإما أن المسيحيين بعد أن خربوا معبد سرايبس تركوا المشاهد الوثنية الأخرى وأباحوا بقاءها. وقد اضطرّ Matter إلى اختيار الرأي الأخير، ولكن كثيراً من العقول الصريحة لا تقبل هذا الرأي، وليس ثمة من دليل يدعمه، وقد قال Sozomen عكس ذلك؛ إذ زعم أن السرابيوم بقي في يد المسيحيين منذ وقع لهم إلى أيامه.

فإذا نحن آمنًا بأن المكتبة كانت مُلحقة بالمعبد، وبأن المعبد قد خُرب ودُمر؛ فكيف يمكن أن نقول إن المكتبة قد نجت ولم تصر إلى ما صار إليه المعبد؟ لا سيَّما وقد كان خراب المعبد كاملاً؛ إذ نُقض من أساسه وسُوي بالأرض. قال «أونابايوس»: ^{٢٩} «إنهم خربوا السرابيوم وحطّموا أوثانه، ولم تبقى إلا الجدران ذاتها؛ إذ عجزوا عن إزالة تلك القطع العظيمة من الحجارة.» وقال «ثيودوريت» في وصف هذه الحوادث عينها: «ونُزعت محاريب الأصنام من أساسها.» ^{٣٠} وقال سقراط: «وأمر الإمبراطور بهدم كل معابد الوثنيين في الإسكندرية.» ثم قال: «فهدم «تيوفيلوس» معبد سرايبس.» وقال: «وهُدمت المعابد، وصُهرت الأوثان التي من معدن البرونز، واتُخذت منها الألواني.» ^{٣١} وقال في موضع آخر: «إنه قد كُشفت حجارة عليها نقوش بالحرف المصري القديم عندما كان

^{٢٨} عندما وصف صفوف الأعمدة الأربعة التي بُني كلُّ منها من وسط جانب من جوانب المعبد على رسم عمودي يُلاقي صف الأعمدة الخارجي، قال: «الصحن الذي في وسطه أعمدة كثيرة.» ^(٤٩*) وإذا راجعنا نص الكتاب ولغة روفينوس وجدنا أن معنى لفظ «الصحن» ^(٥٠*) لا يمكن إلا أن يكون «المعبد نفسه»؛ فإن قول روفينوس ليس فيه موضع للشك (في وسط فضاء البناء كله)؛ فلفظ «الصحن» ^(٥١*) على ذلك يُقصد به «المعبد». وكان حوله سور من الأعمدة، وعلى كل جانب من ذلك السور صف من الأعمدة يلقاه في زاوية قائمة. وبعد ذلك تأتي الفقرة التي ذكرناها من قبل (وقد بُنيت المخادع في داخل الأروقة). ^(٥٢*) وهذه الفقرة تُوضح كل التوضيح أن المخادع التي خُصصت للمكتبة والمقاصير التي كانت للآلهة القديمة كلها كانت في داخل سور الأعمدة المحيطة بالمعبد، أو يمكن أن نقول إن أبوابها كانت تنفذ إلى الأروقة المحيطة بالمعبد. وإذا كان ثمة شك في هذا فلن تبقى عليه النقوش التي وجدها الدكتور Botti في ذلك الموضع، وهي «مع سرايبس وسائر الآلهة التي في المعابد نفسها؛ وذلك إكراماً للإمبراطور المعظم قيصر تريانوس أدريانوس». ^(٥٣*) وهذه الكتابة تذكر بصراحة أن الآلهة الأخرى كانت في نفس المعبد (صفحة ٢٢، L'Acropole. d'Alex)، وفوق ذلك قد كانت هذه المشاهد إما في المعبد وإما في الصف العظيم من الأبنية الخارجية، ولكن روفينوس يذكر تلك الأبنية ويقول عنها إنها كانت تحوي حجرات للدروس أو مخادع للكهنة أو للسدنة والحفظة، أو للرهبان والزهاد ومن شابههم؛ فلنسا نشكُّ على ذلك في أن نقول إن الكتب كانت فعلاً في بناء ذلك المعبد، وهذا يتفق مع كل ما نعرفه عن مثل هذه المعاهد. وقد يوجد شيء من الشك في أمر المتحف، ولكننا قد بيَّنا من قبل أن «الهدريانون» و«القيصريون» ^(٥٤*) كان في كلٍّ منهما مكتبته، ولعلنا نقطع القول بأن نُورد قول «أوروسيوس» (راجع هامش ١، صفحة ٣٦٥، Hist. VI 15. 31).

^{٢٩} انظر ما سبق في [الفصل الرابع والعشرون: وصف الإسكندرية عند الفتح، هامش ٢٧].

^{٣٠} Hist. Eccl. الجزء ٢٢: «واقتلعوا معابد الأوثان من أساسها.» وهو يذكر معبد سرايبس بلهجة الأسف قائلاً: «وهو كما يقول الكثيرون أكبر وأحسن ما على وجه الأرض.» ^(٥٥*)

الناس يهدمون معبد السرابيوم.» وقال مثل ذلك «سوزومن»^{٣٢} وهو يقول إن المسيحيين استولوا على السرابيوم منذ أخذه «تيوفيلوس» إلى وقته الذي كتب فيه. وكل هؤلاء الكتاب كما ترى ممن كتب في النصف الأول من القرن الخامس؛ وعلى ذلك يكادون يكونون كلهم ممن عاشوا في وقت واحد. ومما يؤسف له أنهم لم يقولوا في المكتبة قولاً صريحاً فنعلم مصيرها على غير شك، ولم يذكروا شيئاً عن تخريب أبنية «الأكروبولس» الأخرى، ولم يرد شيء من الإيضاح إلا فيما كتبه «روفينوس»؛ فإنه يذكر أن الأبنية التي كانت تكتنف الربوة من خارجها لم يمسه ضرر، وكل ما لحقها أن عبدة الأوثان أُخرجوا منها. ويقول إن هذه الأبنية هي التي بقيت بما كان فيها من قاعات الدرس وأروقة البيت، في حين أن معبد سرايبس الأكبر وما كان فيه من عُمِدٍ لم يبقَ فيه حجر على حجر، بل سُوي بالأرض.^{٣٣}

٣١ Hist. Eccl. الجزء ١٦٦: «ولكي يُقلل الكنائس في الإسكندرية يُكرس معبد المترايوم، ويهدم معبد السرابيوم.» (٥٥*) وكان المترايوم Mithraeum معبداً تُقام فيه شعائر الفرس الملطخة بالدماء، وليس ثمة ما يدل على أنه كان على الأكروبولس، ولكن الإمبراطور وهب لذلك الموضع هبة خاصة، وجعل البناء كنيسة. وعلى ذلك يقول Sozomen عند ذكر معبد ديونيسيوس Dionysus: «وحوّل معبد ديونيسيوس إلى كنيسة.» (٥٦*) ومعنى ذلك «أنه أُعيد بناؤه في شكل كنيسة». وهذه عبارة تُخالف لفظ (٥٧*) الذي معناه «طُهر وأُهدي إليّ».

٣٢ الجزء ١٥: «إن هذه الكنيسة قد دُنتست.» (٥٧*) انظر الهامش السابق، وكذلك ما سبق في [الفصل الرابع والعشرون: وصف الإسكندرية عند الفتح، الهامش رقم ٣٧].

٣٣ سبق أن نقلنا العبارة من Rufinus، ولكن الدكتور Botti لم يجد دونه النص اللاتيني، فنقل ترجمة La Faye، وهي ترجمة صحيحة، وقد أظهر بحق أن Rufinus شهد تدمير المعبد، وأن الأفعال التي يستعملها في قوله ماضيها ومضارعها يجب أن تؤخذ على أنها تُميز ما بقي وما لم يبقَ عندما كتب ديوانه؛ وعلى ذلك فإن الدكتور Botti يرى أن Rufinus يُبرهن على أن التمثال والمعبد كلاهما هُدم، وأن الباب المربع للفناء الأوسط قد هُدم كذلك. وعبارة Rufinus في ذلك الموضع هي: Porticus quoque

Post hec omnem ambitum quadratis ordinibus distinctae intrinsecus circumibant. ولعل هذه اللغة فيها شيء من الغموض، ولكننا نترجمها هكذا: «ويلي «الصفّ الخارجي» أروقة ذات أعمدة كانت تحيط بالفناء الداخلي وتُقسمة إلى مربعات.» وهذا يتفق مع الرسم الذي كشفه أفطونيوس، ولكننا إذا صدق رأينا في هذا التفسير كان الهدم شاملاً ما وراء سور الأعمدة المحيط بالمعبد، مع أن الدكتور Botti يزعم فيما نظن أن الهدم كان مقصوراً على ما في داخله (Colonne Theodosienne، صفحة ٣٥).

إذن فالأمر كما يلي: قد ثبت أن المكتبة كانت في حجراتٍ متصلة ببناء المعبد، شأنها في ذلك شأن المشاهد التي كانت للأصنام المصرية القديمة، وثبت أن بناء ذلك المعبد كله قد هُدم وخُرب، فلا بد أن تكون المكتبة قد لحقها الخراب نفسه.^{٣٤}

وقد يقول قائل لعل الكتب قد أُنجيت من ذلك الدمار الذي لحق البناء الذي كانت فيه، بل لقد قيل إن تلك الكتب قد نُقلت جميعها؛ إذ نقلها «جورج القبادوقي» من هناك قبل ثورة المسيحيين بقيادة «تيوفيلوس»، وقبل أخذهم المعبد بثلاثين سنة، وقيل كذلك إنه عندما أخذ المسيحيون «الأكروبولس» أرسلت تلك الكتب إلى القسطنطينية.^{٣٥} وإنه لمَّا يُشكَّ فيه أن يكون الناس الثائرون قد أبْقوا على تلك الكتب وأشفقوا على تلك الكنوز أن تضيع، وهي في نظرهم كُتُب الوثنيين قد وضعوها هناك وديعة عند الوثن الأكبر. إنهم خليقون ألا يفعلوا ذلك وهم الذين حطّموا أوّثان «سرابيس» وأحرقوا حطامه،^{٣٦} ولم يُبقوا في معبده حجرًا قائمًا؛ ذلك المعبد الذي كان آية العظمة والإبداع في بلاد العالم. وإننا لنعجب من إغفال كُتاب العصر ذكر هذا الحادث، ولكننا مع ذلك نجد الأقرب إلى الأفهام أن تلك الكتب قد ضاعت طُعْمَة اللهيب^{٣٧} الذي أحرق وثن «سرابيس»، وأنها لم تُنزع من برائن ذلك التخريب الذي مَرَّق المعبد كله، ولم تُرسل في البحر إلى موضع آخر. وقد نُقل عن «أوروسيوس» أنه رأى الرفوف أو الصناديق في السرابيوم فارغة ليس عليها شيء من الكتب. فإذا صحَّ ذلك لكان دليلاً على أن الكتب لم يكن لها وجود منذ

^{٣٤} لنا أن نلاحظ هنا أن أبا الفرج يزعم أن John Philoponus يقول إن الكتب كانت مخزونة في «الخزائن الإمبراطورية». وهذا الوصف فاسد، وهو في الوقت عينه ذو دلالة؛ فأما فسادُه فلأنَّ حجرات السرابيوم لا يمكن أن تُسمي «خزائن إمبراطورية» مهما توسَّعنا في دلالة اللفظ، وأما دلالته فلأنَّ نظن أن هذه الجملة تحمل صدى الخزانة القيصريّة Fiscus Caesaris التي يقتزن ذكرها باسم المتحف القديم.
^{٣٥} انظر ما سبق في [الفصل الخامس والعشرون: مكتبة الإسكندرية].

^{٣٦} انظر كتاب Hist. Eccl (Theodoret)، الجزء ٢٢؛ فهو ينصُّ بوضوح على أن التمثال جرى له ذلك، وكان جُلّه مصنوعاً من الخشب، ولكن رأسه وحده سُحبت في طرق المدينة. وهذا يتفق مع ما قاله ميخائيل السوري إذ يقول: «وُكُسِر الوثن ورُمي في النار، ثم سحِبوا رأسه في الطريق.» (انظر صفحة ٣١٨ من ed Chabot. Tom. I. Fasc. II).

^{٣٧} يلوح أن الدكتور Botti أميل إلى الرأي أن مكتبة Trajanum التي ذكر Suidas أنها أُحرقت على يد Jovian يمكن أن تكون مكتبة الإسكندرية. على أن ظاهر العبارة يُفهم منه اقتتان ذلك الحادث بمدينة أنطاكية (صفحة ١٣٩-١٤١، Colonne Theodosienne).

سنة ٤١٦، وذلك هو العام الذي كتب فيه «أوروسيوس»، ولكن ذلك دليلاً على أن بناء المكتبة بقي إلى ذلك الوقت قائماً، ولكن ذلك قولٌ غير دقيق، ولفظ الرواية لا يُبرره؛^{٣٨} فإن «أوروسيوس» لا يذكر بناء السرابيوم، بل يذكر حريق مكتبة المتحف، ويُدلي بحجته على النحو الآتي بوجه التقريب: «إذا فُرض أننا نرى اليوم رفوفاً مما توضع عليها الكتب (في بعض المعابد)، وإذا فُرض أنها فارغة ليس عليها شيء قد خلت من الكتب إما أصابها من أيامنا هذه، إذا فُرض ذلك ثبت منه أنه قد كانت في تلك المواضع مكاتب في الأزمان القريبة من عهدنا، ولكن لا يثبت منه أن مكتبةً قد بقيت وكانت جزءاً من مكتبة المتحف القديمة، وأنها نجت من النيران بأن وُضعت في بناءٍ آخر، بل إن الذي نستطيع أن ننتهي إليه أنه قد جُمعت كتبٌ أخرى تقليداً للمكتبة القديمة، وكان جمعها بعد الحريق.»

هذه حجة «أوروسيوس» يريد بها أن يُبرهن على أنه لم ينح شيء من المكتبة القديمة التي أنشأها البطالسة، ولم يُشر فيها إلى مكتبة السرابيوم.^{٣٩} وقد عزز هذا الرأي كُتّابٌ

^{٣٨} (Hist. VI 15. 31) قال أوروسيوس بعد وصفه لتدمير المكتبة الأولى في حريق قيصر (انظر ما سبق اقتباسه)، وقوله فيه شيء من الغموض، ولكن معناه يمكن أن يُترجم ترجمةً قريبة من الأصل فيما يلي: «وأما هذا الأمر فمهما صدق قول القائل إننا نجد اليوم رفوفاً للكتب فارغة في بعض المعابد (وقد رأيتها بنفسي)، وإن تلك الرفوف قد عُربت، وإن كُتبت دمرها الناس في زماننا (وهذا هو الحق)؛^(٥٨*) فإن الرأي الأقرب إلى العدل هو أنه بعد وقوع الحريق قد جُمعت كتبٌ غير تلك الكتب الأولى تُضارع ما عُرف عن القدماء من حب المؤلفات، وأنه لم يوجد من أول الأمر مكتبةً ثانيةً مُنفصلة عن المكتبة الكبرى التي كانت تحوي ٤٠٠٠٠٠ مجلد، وأن تلك المكتبة الثانية بقيت بفضل انفصالها عن المكتبة الكبرى.»

^{٣٩} معالجة Matter لهذه المسألة غير مُقنعة إلى حدٍّ عظيم (انظر صفحة ٣٣٦ وما بعدها) (L'Ecole d'Alex. T. i)؛ فهو ينقل عن حنا فليبيونوس (ad. Arist. Analyt. Pr. i, fol. 2B) أنه يقول: «في المكاتب القديمة^(٥٩*) قيل إنه قد كان هناك أربعون كتاباً في علم التحليل.» ويستنتج Matter من ذلك وجود مجموعات جديدة من الكتب، ولكنه عندما نقل عن أميانوس (Comment in Arist. Categ. ap. ald fol 3 A) أنه يقول إنه لا بد قد كان بالمكتبة أربعون كتاباً في علم التحليل وكتابتان في القواعد «في المكتبة الكبرى»^(٦٠*)، قال، وصدق في قوله، إن هذه العبارة لا تدل على شيء سوى اختفاء مكتبة المتحف قبل القرن الخامس، وإنها لا تدل على عدم وجود أية مكتبة أخرى. وقد حُق لماتر أن يُصرَّ على قوله إن أوروسيوس لا يذكر شيئاً عن السرابيوم، ولكنه لا يكاد يقدِّر نتائج هذه الحجة. وقد قال الأستاذ Bury في ذيل كتاب جيون الذي سبقت الإشارة إليه إن عبارة جيون الخاصة بتدمير مكتبة الإسكندرية مأخوذة عن أوروسيوس وحده. وقد برهننا على وجود طائفة كبيرة من الأدلة لا علاقة لها بأوروسيوس. وقد قال

آخرون، من بينهم «ماتر»، وهذا هو الحق بعينه، ولكن ذلك القول له دلالة من وجهتين؛ فإنه إذا كان لقول «أوروسوس» معنى لا يختلف فيه اثنان، فهو أنه لم تكن في عصره مكتبة قديمة عظيمة في الإسكندرية؛ إذ لو كان في عصره مكتبة كبرى بمعبد السرابيوم لما أغفل «أوروسوس» ذكرها في أثناء قوله الذي بيناه آنفاً؛ وعلى ذلك يمكن أن نقول إن «أوروسوس» وإن لم يشهد تدمير مكتبة السرابيوم في عام ٣٩١، قد شهد أنها لم تكن في الوجود في عام ٤١٦.

ولكننا لم ننهِ بعد من برهاننا على النقطة التي نحن بصدها، وهي أن المكتبة لم يكن لها وجود في القرن السابع؛ فإنه لا يستطيع أحد أن يقول إن كل كتب الإسكندرية قد ضاعت في أثناء تلك الحروب الشعواء التي شنت على المكاتب، أمثال حرب «دقديانوس» على مؤلفات المسيحيين، وحرب «تيوفيلوس» على مؤلفات الوثنيين؛ فلا بد أنه قد بقيت بعد تخريب المكاتب العامة الكبرى بقية كبرى من تلك الكتب في ملك أفراد الناس، أو في مكاتب الأديرة البعيدة. وإن بقاء العلم في الإسكندرية لم تنطفئ أنواره ليقوم وحده دليلاً على بقاء الكتب وانتفاع الناس بها، غير أننا نستبعد كل الاستبعاد أن تكون مكتبة السرابيوم قد بقيت إلى القرن السابع، من غير أن نجد في كتابة أحد من كتّاب القرنين الخامس والسادس ما يدل على وجودها دلالة صريحة لا لبس فيها ولا إبهام. ولنذكر من ذلك مثلاً واحداً وهو «حنا مسكوس»، وقد سبق لنا ذكر زيارته لمصر مع صديقه «صفرونيوس» قبل فتح العرب بسنين غير كثيرة. وقد بينا ما كان عليه هذان الرجلان من محبة العلم، وشغفهما بالكتب وما يتصل بها،^{٤٠} وقد كتبا مقداراً عظيماً، وسافرا إلى كثير من بلاد مصر وأقاما فيها زمناً طويلاً، ولكننا لا نرى في كتاب من كتبهما إذا قلّباها واستوعبنا قراءتها ذكرًا لمكتبة عامة في البلاد اللهم إلا لمكاتب أفراد الناس؛ وعلى ذلك يكون قد مرّ قرنان لا تذكر فيهما تلك المكتبة. وجاء في آخر هذين القرنين كاتبان مكثران، وهما «حنا مسكوس» و«صفرونيوس»، وهما لا يذكران عنها شيئاً. ولا يتأتى مع كل هذا أن يقول قائل إن الإسكندرية كانت مكتبة عامة كبرى عندما فتحها العرب.

الأستاذ Bury: «ويغلب على الظن أن أوروسوس لم يكن مكتبة الإسكندرية أو السرابيوم حينما ذكر الرفوف الفارغة.» وإنا نوافق على قوله.

^{٤٠} انظر ما سبق [الفصل الثامن: الفن والأدب].

بقي علينا أن نثبت أمراً أو أمرين؛ فإننا إذا سلّمنا بأن كل ما سبق إيرادُه من الحجج لم يكفِ لأن يُزعزع رأي من يذهبون إلى بقاء مكتبة السرابيوم، ثم سلّمنا بأن تلك المكتبة بقيت على عهدها حتى فتح العرب الإسكندرية، إذا سلّمنا بذلك كان أبعد الأمور أن يكون العرب قد ألتفوها ودمروها. ولذلك سببٌ نُورده؛ فإن العرب لم يدخلوا المدينة إلا بعد أحد عشر شهراً من الفتح، وقد جاء في شروط الصلح أن الروم في مدة الهدنة لهم أن يخرجوا من البلد إذا شاءوا، وأن يحملوا معهم كل ما استطاعوا نقله من متاعهم وأموالهم،^{٤١} وكان البحر في كل هذه المدة خالياً من العدو لا يقف شيء فيه بين الروم وبين القسطنطينية أو سواها من ثغور البحر، فلو كانت مكتبة السرابيوم عند ذلك باقية لطمع الناس في ثمن كتبها، وأغراهم ذلك بنقلها إن لم يُغرم شيء آخر؛ إذ كانت كتباً قيمة عظيمة القدر يُقبل على شرائها كثير من الناس الذين لهم شغف بالعلوم وطلبها، وكان لا بد لمثل هؤلاء أن يكونوا على مثال الشخص الذي جاء في القصص وهو «حنا فليبونوس»، فيسعوا إلى نقل تلك الكنوز العلمية في وقت الهدنة إذا كانت الفرصة مُمكنة، وما كانوا ليتركوها تقع لمحاربي الصحراء الذين لا علم لهم بقيمتها، وهم على وشك أن يدخلوا المدينة.

وبعد، فإن الصمت الذي يلزمه كُتاب القرنين الخامس والسادس، وإغفالهم ذكر تلك المكتبة، بقي إلى ما بعد الفتح؛ فلم يكن بين العرب مؤرخون كتبوا عن تاريخ مصر في القرنين السابع والثامن. وقد يُقال إن متأخري الكُتاب تعمّدوا إغفال ذكرها، ولكننا لا نستطيع أن نقول ذلك عن «حنا النقيوسي» الأسقف المصري، وقد كان رجلاً من أهل العلم، وكانت كتابته قبل القرن السابع، وقد كتب في ديوانه الأخبار المفصلة، وأحاط فيه بمختلف الأحداث. وفي هذا دلالة على أنه كان عظيم الاطلاع، واسع العلم بالأخبار، ولم يفصل بينه وبين فتح العرب إلا خمسون عاماً. وإن أبا الفرج نفسه (صاحب القصة التي يتَّهم فيها العرب) ليشهد بأن الإسكندرية بقيت مقصداً لطلاب العلم إلى حوالي سنة ٦٨٠ للميلاد؛ فإنه يذكر أن «يعقوب الأذاسي» ذهب إلى الإسكندرية ليتمّ تحصيله للعلم بعد أن أتمّ درس اللغة اليونانية والكتاب المقدس في أحد الأديرة بالشام.^{٤٢} وهذا يدل على أن بعض المكتبات كانت لا تزال باقية بمصر عند أفراد الناس وفي الأديرة بعد الفتح

^{٤١} انظر ما سبق، الفقرة الرابعة من معاهدة الإسكندرية؛ وراجع حنا النقيوسي، صفحة ٥٧٥.

^{٤٢} ابن العبري (Chron. Eccl. t. i. c 290).

كما كان قبله، وإلا فلو كان في المدينة مكتبة عامة كبرى قبل الفتح ثم أحرقها العرب عند فتحهم لها، لما أغفل ذكرَ هذا الحادث رجلٌ مثل «حنا النقيوسي»؛ كاتبٌ قريب العهد بالفتح، قد أفاض في ذكر الإسكندرية، وفصّل في وصف فتحها، وما كان ليبيح لنفسه أن يدع للنسيان حادثةً كان لها عظيم الأثر؛ إذ ذهبت بما كان يمكنه الاعتماد عليه في كتابة تاريخه، وحرمت العالم أجمع من كنز من أكبر كنوز العلم حرماناً أبدياً. ولعلنا لا نكون مُخطئين إذا نحن أجملنا فيما يلي أدلة حجتنا؛ فإن قصدنا أن نُبين حقيقة أمر مكتبة الإسكندرية، ومقدار نصيب قصة إحراق العرب لها من الصحة أو الكذب. وقد بيّنا فيما سلف الأمور الآتية:

(١) أن قصة إحراق العرب لها لم تظهر إلا بعد نيف وخمسمائة عام من وقوع الحادثة التي نذكرها.

(٢) أننا فحصنا القصة وحللنا ما جاء فيها، فألفيناها سخافاتٍ مُستبعدةً يُنكرها العقل.

(٣) أن الرجل الذي تذكرُ القصة أنه كان أكبر عامل فيها مات قبل غزوة العرب بزمانٍ طويل.

(٤) أن القصة قد تُشير إلى واحدة من مكتبتين؛ الأولى: مكتبة المتحف، وهذه ضاعت في الحريق الكبير الذي أحدثه قيصر، وإن لم تتلف عند ذلك كان ضياعها فيما بعدُ في وقتٍ لا يقلُّ عن أربعمائة عام قبل فتح العرب. وأما الثانية، وهي مكتبة السراييوم؛ فإما أن تكون قد نُقلت من المعبد قبل عام ٣٩١، وإما أن تكون قد هلكت أو تفرقت كتبها وضاعت، فتكون على أي حال قد اختفت قبل فتح العرب بقرنين ونصف قرن.

(٥) أن كُتاب القرنين الخامس والسادس لا يذكرون شيئاً عن وجودها، وكذلك كُتاب أوائل القرن السابع.

(٦) أن هذه المكتبة لو كانت لا تزال باقية عندما عقد «قيصر» صلحه مع العرب على تسليم الإسكندرية، لكان من المؤكد أن تُنقل كتبها، وقد أبيع ذلك في شرط الصلح الذي يسمح بنقل المتاع والأموال في مدة الهدنة التي بين عقد الصلح ودخول العرب في المدينة، وقدر ذلك أحد عشر شهراً.

(٧) لو صحَّ أن هذه المكتبة قد نُقلت، أو لو كان العرب قد أتلفوها حقيقةً، لما أغفل ذكرَ ذلك كاتبٌ من أهل العلم كان قريب العهد من الفتح مثل «حنا النقيوسي»، ولما مرَّ على ذلك بغير أن يكتب حرفاً عنه.

ولا يمكن أن يبقى شك في الأمر بعد ذلك؛ فإن الأدلة قاطعة، وهي تُبرر ما ذهب إليه «رينودو» من الشك في قصة أبي الفرج، وما ذهب إليه «جبون» من عدم تصديقها. ولا بد لنا أن نقول إن رواية أبي الفرج لا تعدو أن تكون قصة من أقاصيص الخرافة ليس لها أساس في التاريخ.^{٤٣}

^{٤٣} لم نقصد في هذا الأمر سوى إثبات الحقيقة، ولم نقصد الدفاع عن العرب، وليس الدفاع بضروري، ولو كان ضرورياً لما تعدد أن شيئاً يليق الاعتذار به عن ذلك؛ فلا شك أن العرب غنوا فيما بعد بجمع كثير من الكتب القديمة وغيرها مما وقع في أيديهم، وغنوا بحفظها، وترجموا منها في كثير من الأحوال. وفي الحق أنهم أقاموا مثلاً يجدر بفاتحي هذه الأيام أن يحذوا حذوه؛ فقد نقل Hist. Gen. des Arabes (Sedillot) t. i. p. 185 أن الفرنسيين عندما فتحوا مدينة قسطنطينة في شمال أفريقيا أحرقوا كل الكتب والمخطوطات التي وقعت في أيديهم، «كأنهم من صميم الهمج». ووجد الإنجليز عند فتح مدينة مجدة مكتبة كبرى من الكتب الحبشية، فحملوها معهم، ولكنهم لم يلبثوا أن تركوا أكثرها في كنيسة على جانب الطريق؛ إذ وجدوا في حملها عناءً لم يقووا على احتماله. ولقد كان اختيارهم للكتب التي أبقوا عليها خطئاً وسيراً مع الصدفة، ولكن قيمة الكتب التي أنجيت وحُفظت تدلنا على فداحة الخسارة التي لحقت العلم بضياح ما ترك منها؛ فقد كانت النسخة الخطية من كتاب حنا النقيوسي التي حُفظت بالمتحف البريطاني إحدى تلك الكنوز التي أنجيت بهذه الطريقة الاتفاقية.

الفصل السادس والعشرون

فتح «بنطابوليس»

رأى عمرو بن العاص أنه بفتح الإسكندرية قد قضى على سلطان الروم في مصر، ولكنه لم يرَ أنه قد أتم ما كان ينبغي له من الفتح، وقد خرج جيش الروم من مصر وشرط عليه ألا يعود إليها، ولم تبقَ من المقاومة في مصر إلا جذوة صغيرة في أقصى أرض مصر السفلى، وقد اعتصم أصحابها بموانع من طبيعة أرضهم من نهر أو بحيرة، ولكن تلك المقاومة لم تكن لتحدث في مصير البلاد أثرًا، فبقيت مدينة المنزلة كما رأينا على نضالها أشهرًا عدة بعد دخول العرب الإسكندرية، وجاءت الأمداد تترى إلى مصر منذ جاء أولها من فرسان العرب مع الزبير، فأدركوا عمرو بن العاص وأغاثوه وهو بين عيني الخطر، فكانت تلك الأمداد تحلُّ محل من يلقي الشهادة من المسلمين في الحرب، وزادتهم فوق ذلك عددًا، فأصبح عمرو وقد صار معه جيشٌ عظيم فوق ما كان من المسالحي في الحصون والمدائن الكبرى، وما كان من الجند في قتال البلاد التي كان العدو لا يزال يُناجز فيها ويُقاوم.

وكان عمرو يميل إلى التوسع في الفتح بطبعه، وكان الإسلام في نشأته يرى أن ينشر علمه على الآفاق، فما إن أَمِن العرب على مصر ولما ينقض فيها القتال كله، حتى عوّل قائدهم على إنفاذ بعث إلى بنطابوليس، وهو الإقليم الذي يلي مصر غربًا من بلاد الدولة الرومانية. ولا بد أن يكون عمرو قد أقام نظام الحكم في وادي النيل في مدة شهور الهدنة الأحد عشر، حتى إذا ما انقضت تلك الهدنة ودخل العرب الإسكندرية لم يبق عليه إلا أن يُقيم للمدينة وحدها نظامها. ولو كان الأمر غير ذلك لما استطاع عمرو أن يُنفذ بعثه إلى بلاد المغرب بعد مثل ذلك الزمن القصير من فتح العاصمة؛ فإنه أنفذه في تاريخ لا يمكن أن يقع بعد أول عام ١٦٤٣ بزمٍ طويل.

^١ جاء في ابن الأثير (الجزء الثالث، صفحة ١٩) أن غزو برقة كان في سنة ٢٢ للهجرة (أي من ٣٠ نوفمبر سنة ٦٤٢ إلى ٢٠ نوفمبر سنة ٦٤٣)، وجاء في الكتاب نفسه (صفحة ٣٨) ذكر التاريخ الصحيح لوفاة

وقد بيّنا من قبلُ عند الكلام عن ثورة هرقل على فوكاس، أنه قد كان في القرن السابع سلسلة من المدائن والمنازل على الطريق بين الإسكندرية و«قبرين»، وأن أكثر الطريق كان في أرض خصبة ذات زرع.^٢ وإذا قلنا إن السير في ذلك الطريق كان سهلاً على جند الروم، فإنه كان نزهة لفُرسان العرب،^٣ ولم يلقوا في سيرهم هذا كبير كيد؛ فلا يُذكر أنه قد وقع قتال حتى بلغ العرب «برقة». والظاهر أنها سلّمت لهم صلحاً على أن تدفع للعرب ثلاثة عشر ألف دينار جزية معلومة كل عام.^٤

وقد جاء في شروط ذلك الصلح شرطان عجيبان: الأول أنه أبيع لأهل برقة أن يبيعوا أبناءهم لياتوا بالجزية المفروضة، والثاني أنه كان عليهم أن يحملوا الجزية إلى مصر حتى لا يُسمح بدخول جُباة لجزية إلى بلادهم. وقد قال ياقوت إن أكثر أهلها أسلموا. وسار عمرو بعد فتح برقة إلى طرابلس، وكانت أمتع حصوناً وأعز جيشاً؛ فقد كانت بها مسلحة كبيرة من الروم، فأقفلت أبوابها وصبرت على الحصار الذي وضعه العرب عليها بضعة أسابيع.^٥ وكان البحر من ورائها خالياً من العدو، ولكن لم يأتها إمداد منه، حتى

عمر، وهو أجدر بالتصديق من ياقوت وابن خلدون؛ إذ يذكران أن الغزوة كانت في سنة ٢١ للهجرة. وقد ذكرنا في موضع آخر أن ذلك الخلاف قد يكون ناشئاً عن أن عمراً بدأ سيره بعد أول السنة الهجرية بزمان يسير. ولقد أرسلت بلا شك سريّة أخرى إلى بنطابوليس في سنة ٢٥ للهجرة، ولكن كلتا الغزوتين مُميّزة عن الأخرى على الأقل في ابن الأثير. وقد خلط بينهما ساويرس كما نتوقع، فقال في بعض أخباره إن غزوة وقعت بعد عودة بنيامين إلى ولاية البطارقة. وأغفل أن يوضح أنه لا يُشير إلى الغزوة الأولى بل إلى الثانية. ولكن الأمر ليس فيه شبهة من الشك؛ لأن الغزوة الثانية تتفق كل الاتفاق مع ترتيب تاريخ الحوادث المعروفة، في حين أننا لو ذهبنا إلى أن المقصود هو الغزوة الأولى لحدث اضطراب في نظام حوادث أخرى معروفة التاريخ. وفوق ذلك فإن ابن بطريق يُفيدنا هنا فائدة كبرى؛ فإنه يقول: «إن عمراً فتح طرابلس الغرب في سنة ٢٢ للهجرة في السنة الثانية والعشرين من حكم هرقل، والسنة العاشرة من خلافة عمر.» أما تاريخ هرقل فيجب علينا إغفاله؛ لأن «ابن بطريق» لا يفتأ يُخطئ في ذكره، ولكن سنة ٢٢ للهجرة تتفق مدة نصف عام مع السنة العاشرة من خلافة عمر؛ فقد بدأت خلافته في ٢٤ يوليو سنة ٦٣٤؛ فالسنة العاشرة من خلافته تبدأ في أوائل الصيف من عام سنة ٦٤٣، في حين أن سنة ٢٢ للهجرة تنتهي في نوفمبر سنة ٦٤٣. ولعل فتح مدينة طرابلس كان في مايو أو يونيو من ذلك العام.

^٢ انظر ما سبق في [الفصل الأول: خروج هرقل].

^٣ يذكر السيوطي أنه لم يذهب إلا الخيل (حسن المحاضرة، صفحة ٨٦).

^٤ يتفق ابن الأثير وياقوت وابن خلدون في أن عمراً صالح على هذه الشروط، ولكنهم لا يذكرون قتالاً.

^٥ يذكر ياقوت أن مدة الحصار كانت ثلاثة أشهر، وابن خلدون يجعلها شهراً، على أن ابن خلدون يذكر أن السكان «أجهدهم الحصار»، وروايته كلها أحسن أسلوباً، ويلوح عليه أنه أصدق وصفاً مما جاء في

إذا ما كاد جيشها يهلك من جهد القتال وشدة الجوع، عرف العرب أن المدينة كانت غير محصنة من قبل البحر، وأنهم يستطيعون النفوذ إليها من هناك. فدخل جماعة منهم بين أسوار المدينة والبحر، وقاتلوا عدوهم من هناك، وصاحوا صيحتهم: «الله أكبر!» فتردّدت أصداؤها في طرق المدينة، ولعلت سيوفهم المهنددة، فدُعر المدافعون عن المدينة، وحملوا ما استطاعوا حمله من متاعهم، وأسرعوا إلى السفن وحلوا قلوها. وفي أثناء ذلك ترك الحراس الأبواب، ودخل عمرو بجيشه إلى المدينة.

سار عمرو مُسرّعاً كما اعتاد السير، فطلع بغتة على مدينة سبرة^٦، وهاجمها في أول الصباح، وأخذ الناس على غرة؛ إذ كانوا يظنون أن العرب لا يزالون في شغل من حصار طرابلس؛ ولهذا فُتحت المدينة عند أول حملة حملوها عليها، وكان أخذها عنوة، فأعمل فيها العرب النهب، وكان هذا ختام تلك الحرب السريعة. فعاد عمرو إلى برقة، وجاءت إليه من قبائل البربر قبيلة لواتة^٧ فدانّت له، وهي جُل من كان يسكن تلك البلاد. فلما تم له ذلك عاد بجيشه المنصور إلى مصر^٨ ومعه عددٌ عظيم من الأسرى ومقدارٌ كبير من الغنائم.

ياقوت. ويقول ابن عبد الحكم إن فتح طرابلس كان في سنة ٢٣ للهجرة حسب قول Weil (الجزء الأول من Geschichte der Chalifen، هامش صفحة ١٢٤). ولكن ذلك يجعل فاصلاً طويلاً بين فتح برقة وبين هذا الفتح. ويذكر حنا النقيوسي أن أغنياء الإقليم لجئوا مع الحاكم «أبوليانوس» وجنوده إلى مدينة حصينة يُسميها «دوشيرة»، صفحة ٥٧٨، ولكن الظاهر أن حنا يقصد أن يقول إن العرب عجزوا عن فتح «دوشيرة»؛ فإنهم بغير شك لم يكن معهم إلا قليل من عدة الحصار إن كان معهم من ذلك شيء.

^٦ يذكر المستر Alex. Graham في آخر كتابه Roman Africa (لندن، سنة ١٩٠٢) ثبّتاً يبين الأسماء القديمة وما يُقابلها من الأسماء الحديثة، وفيه ورد ذكر سبراتة، وأنها هي مدينة «زرارة» في الوقت الحاضر (ولعلها هي نفس المدينة العربية سبرة)، وأن برقة هي مدينة «طلميّة» الحالية. وفي صفحة ١٥٦، تجد وصفاً للآثار الرومانية في طرابلس. والكتاب مليء بالصور التي توضح العمارة الرومانية، وهي تبدأ بلا شك قبل ذلك العصر، ولكنها لم يطرأ عليها تغييرٌ جوهري قبل الفتح العربي.

^٧ يقول مؤرخو العرب إن هذه القبيلة (لواتة) أتت من فلسطين في أيام جالوت. وهذا الخبر جدير بالذكر، ويرجع ذكره إلى أيام كاتب قديم وهو ابن عبد الحكم.

^٨ ذكر Weil، والظاهر أنه ينقل عن ابن عبد الحكم أن عمرًا أراد أن يستمر في فتوحه إلى ما بعد ذلك غرباً، ولكن عمر دعاه منذ رأى في ذلك الفتح خطرًا أعظم مما يُرجى فيه من الخير. وفوق ذلك قد كتب «المقوقس لعمر» يقول إن الروم قد يُحاولون استرداد مصر». والعبارة الأخيرة لا شك في أنها غير صحيحة؛ فقد مات المقوقس قبل ذلك الوقت إذا كان «قيرس» هو المقصود، ولكن إذا قصد بذلك الاسم بنيامين (والظاهر أن ابن عبد الحكم يقصده) فقد كان لا يزال مُختبئاً في الصعيد.

وقيل إن عمرو بن العاص أحب أن يتخذ الإسكندرية مَقَرًّا له، ولا سيَّما وأنه وجد بها قصورًا كثيرة من أجل القصور خالية من أصحابها، ولكن عمر بن الخطاب كان قد عوَّل على أن يجعل الفسطاط عاصمة مصر المستقبلية؛ فإنه لم يشأ أن يجعل الأمير الذي أقامه يتخذ عاصمته في مدينة عظيمة على ساحل البحر، جاعلاً بينه وبين صحراء العرب مجاري الترع المتشبكة الآخذة من النيل. ولعل عودة عمرو إلى حصن بابليون كانت في صيف سنة ٦٤٣، وكان جسرا النيل قد أعيداً هناك فأقيما بين الروضة وبابليون على الشاطئ الشرقي، وبينها وبين الجيزة على الشاطئ الغربي،^٩ ولكن الشاطئ الغربي ومدينة منفيس التي كانت عليه كانا عرضة للغارات المباشرة من قبائل الصحراء الضاربة فيما وراء الأهرام، فأمر عمرو ببناء قلعة في الجيزة تدفع المغيرين من قبلها، وتمكّن للعرب في جانب النيل الآخر، فيكون سلطانهم مبسوطاً على الضفتين معاً، فتمّ ذلك قبل حلول شهر نوفمبر من ذلك العام.^{١٠}

أصبح السلام سائداً عند ذلك في كل بلاد مصر السفلى وبلاد وادي النيل إلى حدوده الجنوبية عند أسوان، ولكن السودان كان عند ذلك قذّي في عين حكام مصر، وهو لا يزال كذلك في كل العصور؛ وذلك لأن قبائله لا يسهل قيادها، وكانت في جبالها أو صحرائها لا ترضى بدين المسيح بدلاً، ولا تحب الدخول في الإسلام، ولا تزال تنظر إلى بلاد مصر ذات الخيرات أنها غنيمة لها كما كانت لأبائها وأجدادها لا تدع الإغارة عليها. وقد أرسل عمرو

^٩ هذه الجسور كانت من القوارب أو السفن يُربط بعضها إلى جانب بعض، وروءوسها في وجه تيار النهر، وتتصل بعضها ببعض من فوقها بألواح الخشب، وكانت موجودة قبل فتح العرب، وكان من شروط تسليم بابليون أن يقوم القبط على صلاح الجسرين (انظر هامش ١٩، صفحة ١٢٩ من كتاب (Hamaker) Expugnatio Memphidis).

^{١٠} جاء في كتاب أبي صالح، صفحة ١٧٣، أن الحصن بُني في سنة ٢٢ للهجرة (وآخرها ٢٠ نوفمبر سنة ٦٤٣). وقال ياقوت إن العرب الذين حلوا في الجيزة كانوا من الجيميريين الأحباش وبطون همدان ورعين والأزد (ابن حجر، الجزء الثاني، صفحة ١٧٧). ولسنا نعرف موضعاً آخر ذُكر فيه الأحباش وأنهم كانوا في جيش الفتح. ولا يذكر أبو صالح غير همدان. ونرى أن ياقوت لا بد قد وهم؛ فإن البلاذري يذكر أن الأحباش كانوا أعداء، فقال إن المسلمين لما فتحوا مصر سار جيش من الحبش من «البياما» وقاتل العرب، وبقي يُقاتلهم سبع سنين، ثم قال بعد ذلك عبارة عجيبة، وهي أنهم احتموا في ذلك الوقت بإغراق الأرض (ed. de Geoeje، صفحة ٢٢٣). وبالطبع يمكن أن يكون ذلك الاسم مستعملاً في الحالين استعمالاً غير دقيق، ويُقصد به جماعة من السودانيين أو جماعة من أهل اليمن في جنوب بلاد العرب.

إلى بلاد النوبة جيشًا يغزوها، ولكن لم يستطع أن يهزم أهلها، بل اضطرَّ إلى العودة^{١١} بعد أن لحقت به خسارة عظيمة مما أصاب الناس من سهام رُماة النوبة الذين سَمَّاهم العرب بعد ذلك رماة الحدق. وبقي القتال بعد ذلك ينشب بين حين وحين مدة بضع سنين إلى أيام خلافة عثمان، فعقد صلحًا مع أهل النوبة على أن يدفعوا كل عام جزيَّة من العبيد إلى والي مصر، وشرط لهم العرب أن يُرسلوا إليهم خُلعة ومثونة. ومن ذلك يظهر أن الصلح كان صلح نَدَيْن؛ إذ لم يكن الوقت قد حان لفتح بلاد السودان.^{١٢}

كانت بلاد مصر في أثناء هذا آخذة في الاستقرار والاطمئنان تحت حكم عمرو بن العاص، وكان عادلاً في حكمه لين الجانب لرعيته، بدا ذلك منه بعد أن هدأت سَورة الفتح، وذهبت إحَن القتال والنضال التي عصفت بالبلاد زمنًا. وقد أرسل إلى الخليفة وصفاً لمصر؛ إذ طلب عمر ذلك منه، وهذا الوصف آية دالة على عمرو، يبدو فيها شاعرًا معسول القول، وحاكماً عظيم الكياسة، وهو في نثر مسجوع ننقله فيما يلي:^{١٣}

«اعلم يا أمير المؤمنين أن مصر قرية غبراء، وشجرة خضراء. طولها شهر، وعرضها عشر. يكتفها جبلٌ أغبر، ورملٌ أعفر. يخط وسطها نيلٌ مبارك الغدوات، ميمون الروحات، تجري فيه الزيادة والنقصان كجري الشمس والقمر، له أوانٌ يدُرُّ حلابه، ويكثر فيه ذبابه، تمدُّه عيون الأرض وينابيعها، حتى إذا اضلخم عجاجه، وتعظمت أمواجه، فاض على جانبيه، فلم يكن التخلص من القرى بعضها إلى بعض إلا في صغار المراكب، وخفاف القوارب، وزوارق كأنهن في المخايل وُرُق الأصائل. فإذا تكامل في زيادته، نكص على عقبه كأول ما بدا في جريته، وطما في ذرته، فعند ذلك تخرج أهل ملة محقورة، وذمة مخفورة،^{١٤} يحرثون بطن الأرض، ويبذرون بها الحب، يرجون بذلك النماء من الرب،

^{١١} هذا هو قول ابن الأثير، وقد تكون تلك الحرب هي التي ذُكرت في الهامش السابق منسوبة إلى البلاذري، ولكن ابن الأثير لا يذكر شيئاً من إغراق الأرض. وأما يعقوبي فإنه يذكر أن غزو النوبة بقيادة عقبة بن نافع كان قبل إنشاء الجيزة، ولكنه يُوافق على أن العرب لقوا مقاومةً شديدة.

^{١٢} كان تمام فتح النوبة في سنة ٦٥٢. وقد أورد المقرئزي شرط الصلح مع أهلها، ويمكن أن نجد ذلك الشرط مترجماً في كتاب الأستاذ (Lane Poole) *in the Middle Ages*. صفحة ٣١-٣٣.

^{١٣} نقلنا هذا النص عن رواية أبي المحاسن، وهي تختلف بعض الاختلاف عما ورد في كتاب جيون في الفصل الحادي والخمسين، نقلاً عن ترجمة Vatier لرواية المرتضى.

^{١٤} استعمال عمرو هذا اللفظ يُثبت طبعاً أن علاقة الحماية والتعاقد بين العرب والمصريين كانت قائمة على عهد الصلح.

لغيرهم ما سَعَوْا من كدهم، فناله منهم بغير جدهم. فإذا أهدق الزرع وأشرق سقاه الندى، وغذاه من تحته الثرى. فبينما مصر يا أمير المؤمنين لؤلؤةً بيضاء، إذا هي عنبرة سوداء، فإذا هي زمردة خضراء، فإذا هي ديباجة رقشاء، فتبارك الله الخالق لما يشاء، الذي يصلح هذه البلاد ويُنمِّيها، ويُقرُّ قاطنيتها فيها ألا يُقبل قول خسيسها في رئيسها، وألا يُستأدى خراج ثمرة إلا في أوانها، وأن يُصرف ثلث ارتفاعها في عمل جسورها وترعها. فإذا تقرَّر الحال مع العمال في هذه الأحوال، تضاعف ارتفاع المال، والله تعالى يُوفق في المبدأ والمآل»^{١٥}

وتبدو حكمة فاتح مصر عينها في خطبته التي قالها في مسجده، وهو الذي يُسمَّى جامع عمرو إلى يومنا هذا، وذلك في يوم الجمعة من أيام عيد الفصح من عام ٦٤٤،^{١٦} وقد رواها عنه رجلٌ ممن سمعه كان عند ذلك مع أبيه في المسجد، فرأى رجالاً يزجرون الناس بالسيّاط عند ازدحامهم، وسمع المؤذن يُقيم الصلاة، ثم رأى عمرو بن العاص

^{١٥} أثّرنا نقل نص الخطاب كله عن «النجوم الزاهرة»، مع أن المؤلف لم يُترجم كل الخطاب. (المعرب)
^{١٦} أخذنا هذا التاريخ عن سلسلة استنتاجات؛ فابن عبد الحكم الذي أخذ عنه هذه الخطبة يذكر روايتها عن «يحيى بن زاهر المغافري» وهو يقول: «ذهبت مع أبي لصلاة الجمعة، وذلك في آخر الشتاء بعد الخميس الكبير للنصارى بأيام يسيرة». فإذا كان الخميس الكبير معناه خميس العهد كما نظن كان هذا إثباتاً لتاريخ اليوم، وأما تاريخ السنة فأقل ثبوتاً، ولكن سنة ٦٤٤ هي السنة الوحيدة التي يلوح لنا أن عمرًا قضاه في الفسطاط طول هذه المدة، وكان فيها قادراً على أن يخطب في أصحابه أن يتنعموا بحياة الريف في وقت الربيع وهم وادعون. وقد أورد السيوطي كذلك هذه الخطبة، ولكنه يُسمي من رواها «بحير بن داجر المغاري»، وهذا مثلٌ طيب لأخطاء النساخ. ويرى المستر Corbett في مقالة على جامع عمرو في مجلة Roy. Asiatic Soc. Jour. Oc. 1890، صفحة ٧٦٨، أن المقصود هو عيد الغطاس. ولكن الشتاء المصري لا يمكن أن يُقال إنه انتهى في وسط يناير. أكثر هذه النصوص مأخوذة من «النجوم الزاهرة».

هذا التعليق السابق مبني على ما نظن على خطأ؛ فقد راجعنا النسخة المطبوعة في دار الكتب من «النجوم الزاهرة»، الجزء الأول، فإذا فيها هامش بتعليق على قوله: «وذلك في آخر الشتاء بعد «حميم» النصارى بأيام يسيرة». وجاء في الهامش: «كذا في تاريخ ابن عبد الحكم والمقريزي، والحميم الغطاس الذي يقع في ١١ طوبة وفي «م» «خميس»، وظاهرٌ تحريفه». وإن فلفظ «خميس» تحريف، ولا يصح أن نبني عليه استنتاجاً ما، بل إن تاريخ اليوم ثابت، وهو يوم الغطاس ١١ طوبة، وهذا يتفق مع رأي المستر كوربت. وقد أخطأ المؤلف في اسم الراوي الذي روى خطبة عمرو، وقد جاء اسمه في النجوم الزاهرة نقلاً عن ابن الحكم «بحير بن زاهر المغافري». (المعرب)

قام على المنبر. وقد أثَّرت هيئة عمرو في نفس ذلك الشاب المسلم؛ إذ كان رُبْعَةً قصير القامة وافر الهامة، أدعج أبلج، ورأى عليه ثياباً مُوشية كأن بها العقيان يأتلق.^{١٧} فلما قام عمرو حَمِدَ الله وأثنى عليه، وصَلَّى على نبيه، ثم أمر الناس بالإحسان والصدقة وطاعة الوالدين، وأمرهم بالقصد ونهى عن الإفراط والفضول، وحذَّر المسلمين مما يُسبب لهم النَّصَب بعد الراحة، والضيق بعد السعة، والذلة بعد العزة. وهذه الأمور التي حذَّره منها هي كثرة العيال، وإخفاض الحال، والقليل بعد القال. ثم بَيَّن لهم أن الإفراط في الفراغ واتباع الشهوات أكبر أسباب الضياع والفساد؛ إذ هي تقضي على فضائل النفس. ثم قصد عمرو بعد ذلك إلى معنى آخر، فقال: «يا معشر الناس إنه قد تدلَّتْ، الجوزاء وذكَتْ الشُّعْرَى، وأقلعت السماء، وارتفع الوباء، وقلَّ الندى، وطاب المَرعى، ووضعت الحوامل، ودرجت السخائل، وعلى الراعي بحسن رعيته حسن النظر، فحيَّ لكم على بركة الله إلى ريفكم، فنالوا من خيره ولبنه، وخرافه وصيده، وأربعوا خيلكم وأسمنوها، وصونوها وأكرموها؛ فإنها جنتُكم من عدوكم، وبها مغانمكم وأنفالكم، واستوصوا بمن جاورتموه من القبط خيراً، وإياكم والمسومات والمعسولات؛ فإنهن يُفسدن الدين ويُقصِّرن الهمم. حدثني عمر أمير المؤمنين أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن الله سيفتح عليكم بعدي مصر، فاستوصوا بقبطها خيراً؛ فإن لكم منهم صهراً وذمة». فكفُّوا أيديكم، وعِفُّوا فروجكم، وغُضُّوا أبصاركم،^{١٨} ولا أعلمن ما أتى رجل قد أسمن جسمه وأهزل فرسه، واعلموا أنني مُعترض الخيل كاعتراض الرجال، فمن أهزل فرسه من غير علة حططته من فريضته قدر ذلك. واعلموا أنكم في رباط إلى يوم القيامة لكثرة الأعداء حولكم، وتشوُّق قلوبهم إليكم وإلى داركم؛ معدن الزرع والمال والخير الواسع والبركة النامية. وحدثني عمر أمير المؤمنين أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا فيها جنداً كثيفاً؛ فذلك الجند خير أجناد الأرض.»

^{١٧} ما يأتي بعد ذلك لا يزيد كثيراً على كونه صورة من رواية أبي المحاسن للخطبة المأخوذة عن ابن عبد الحكم.

^{١٨} يُبرهن ابن عبد الحكم في كتابه فتوح مصر بالأحاديث والروايات الإسلامية على أن القبط كان لهم حقٌّ عظيم في حسن معاملة المسلمين لهم، وأن النبي ﷺ قد أوصى المسلمين بذلك، وأكَّد توصيته. وقد أخذ أبو صالح هذه الرواية عن ابن عبد الحكم (انظر صفحة ٩٧-١٠٠ مع هوامش Evett). وما كان أجدر المسلمين أن يذكروا أكثر مما فعلوا في تاريخهم وصية النبي وهو على فراش موته.

فقال له أبو بكر: «لَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» قال: «لأنهم وأزواجهم في رباط إلى يوم القيامة.»^{١٩} فاحمدوا الله معشر الناس على ما أولاكم، فتمتعوا في ريفكم ما طاب لكم. فإذا ببس الزرع، وسخن العمود، وكثر الذباب، وحمض اللبن، وضوح البقل، وانقطع الورد من الشجر؛ فحيَّ إلى فسطاطكم على بركة الله. ولا يقدم أحد منكم ذو عيال على عياله إلا ومعه تحفة لعياله على ما أطاق من سعته أو عسرتة. أقول قولي هذا وأستحفظ الله عليكم.»

ويروي المسلمون روايةً عجيبة، وهي أن من أول ما صنعه عمرو بمصر أن أبطل عادةً كان المصريون يتبعونها كل عام، بأن يضحوا بفتاةٍ عذراء يُلقونها في النيل حتى يفيض. ويُقال إن النيل لما امتنعت هذه العادة القديمة بأمر عمرو لم يعلَّ وأبى أن يفيض، حتى كتب الخليفة عمر كتاباً ألقى فيه فعلاً وفاض.^{٢٠} وهذه ولا شك قصة من أقاصيص الخرافة؛ فليس فيما اعتاده مسيحيو مصر ما يدعو إلى تصديق أنهم كانوا يُيبحون التضحية بالبشر، وليس من سبب يدعونا إلى تصديق سر كتاب عمر وقوته العجيبة. على أن هذه القصة تُشبه أكثر أمثالها من الأقاصيص في أن لها أساساً من الحقيقة التاريخية كما يلوح؛ فقد كان من عادة أهل السودان حقيقةً في أقصى أنحائه الجنوبية أن ترمي قبائله الهمج في النهر بفتاةٍ عذراء في زينة الزفاف.^{٢١} ولعل عادةً

^{١٩} ليست هذه الرواية كما أوردناها هنا واضحة كل الوضوح؛ فهي في العادة تُروى بصورةٍ أخرى، وهي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال قبل موته ثلاث مرات: «استوصوا بالأدم الجعد». ثم غشي عليه. فلما أفاق سئل عن معنى قوله، فقال: «قبط مصر؛ فإنهم أخوال وأصهار، وهم أعوانكم على عدوكم، وأعوانكم على دينكم.» فلما سئل عن معنى قوله إنهم سيصيرون أعوانهم في الدين قال: «يكفوكم أعمال الدنيا وتتفرغون للعبادة؛ فالراضي بما يؤتى إليهم كالفاعل بهم، والكاره لما يؤتى إليهم من الظلم كالمُستنزَه عنهم.» (المؤلف)

أخذنا نص الحديث من كتاب «حسن المحاضرة»، ونقلناه كاملاً إتماماً للمعنى. (المعرب)
^{٢٠} نجد هذه الرواية في ابن الفقيه (Bibl. Geog. Arab. part V، صفحة ٦٥)، وهو يذكر أن تاريخ التضحية بالفتاة كان في ١٢ بثونة (٦ يونيو)، وأن امتناع النيل عن العلو بقي إلى «اليوم الذي قبل الصليب»؛ أي إلى يوم ١٣ سبتمبر الذي ألقى فيه خطاب الخليفة في النهر. وهذا التاريخ يُظهر فساد هذه الرواية. وقد وردت ترجمة إنجليزية لذلك في كتاب Hist. of the Califs (H. S. Jarett في مجموعة Bibliotheca Indica (الجزء XVIII، المجموعة III، صفحة ١٣٠).

^{٢١} ثبت بقاء هذه العادة في «بورنو» إلى الأيام الحاضرة من كتاب رحلات Harnemann (الجزء الأول، صفحة ١٤٣)، وكتاب Burckhardt (ذيل Travels in Nubia II، صفحة ٤٤٤). وقد نقل عنه

ك هذه كانت متبعةً في بعض جهات الهمج من بلاد النوبة التي فتحها الإسلام في أول أمره، ولعل عادة التضحية بفتاة تُرمى في النهر كانت متبعة في مصر في أيام الفراعنة. وإنه من المحقق أن الاحتفال بالنيل والدعاء من أجل زيادته وفيضه كانت تقع فيه أعمالٌ خرافية كثيرة تختلف من العصور القديمة، ولكنها لم يكن فيها شيءٌ مثل ذلك الجرم من التضحية بالعدراء. وقد بقيت بقيةٌ كبيرة من هذه الخرافات القديمة العهد في الاحتفال بالنيل إلى أيام القرن الرابع عشر،^{٢٢} ولكنه من أكذب الكذب أن يُتهم المسيحيون بأنهم حافظوا على مثل هذه العادة الشنيعة التي لا ترضى عنها ديانتهم، ولا تُقرها ملتهم. وإن قول عمرو الذي اقتبسناه فيما سلف من قولنا ليدلُّ دلالة واضحة على طريقته في الحكم، وعلى ما أراد أن يصله من الصلة بين الغزاة الفاتحين وأهل البلاد. وعندنا دليلٌ أكبر دلالة على هذا الميل وتلك النزعة فيما كتبه عمرو في أمره الذي أمره بتأمين البطريق بنيامين وإعادته إلى سابقة ولايته، وقد حدا به إلى انتهاج تلك الخطة أنه رأى أن أمور السياسة لا تستقرُّ في هذا البلد إلا إذا استقرَّت معها أمور الدين.

Hamaker في كتابه *Expugnatio Memphidis*، صفحة ١٣٣، ويشير Hamaker إلى يومية Rich في مجلة *Quarterly Review*، سنة ١٨٢٠، صفحة ٢٣٢، وتعليقه كله جدير بالقراءة.

^{٢٢} انظر كتاب Hamaker، صفحة ١٣٤، وهو يُثبت على الخصوص استعمال بعض آثار «مار جرجس» لإحداث الفيضان، وقد هُدمت كنيسة مار جرجس التي كانت تلك الآثار بها، وأُحرقت وذُري رمادها في النهر في سنة ٥٥٧ للهجرة (أو سنة ١٣٥٤ للميلاد).

إعادة بنيامين

لما مات البطريرق الروماني «قيرس»، ورحلت عن مصر جيوش الروم التي كان سلطانه يعتمد عليها، حدث تغيرٌ كبير في حال الأحزاب الدينية؛ إذ انقضى بذلك أمد البلاء الأكبر الذي حل طويلاً بالناس من جرّاء الاضطهاد. وقد أقيم خلُفاً لبطريرق الرومان في الإسكندرية ليقوم على ولاية أمر المذهب الملكاني، ولكن ولايته كانت لا تتعدى أسوار المدينة، وذهب عنه سلطانه، وانفضَّ من حوله كثير من أتباعه، ولكن بطريق القبط كان لا يزال على اختفائه طريداً يضرب في أنحاء الصعيد ويهيم على وجهه فيه؛ فكان يُخيل إلى الناس أن مذهبه قد بات صريعاً لا تكاد الحياة تدبُّ فيه؛ مما أصابه من الوطء والعسف في محنته التي تطاولت به مدتها نحو عشر سنوات على يد قيوس الذي كان لا يعرف الرحمة، ولا تخطر على قلبه هودة. وقد أصبحت مصر بعدُ وليس دينها دين المسيح؛ إذ وُضعت عليها حماية الإسلام تعلق أحزابها جميعاً، وأصبح سيفه بينها فيصلاً حائلاً؛ فأدّى ذلك إلى تنفُّس الناس في عباداتهم، واختيار ما يشاءونه في تدينهم، فلم يكن بالمسلمين اهتمام مُنازعات الأحزاب في شأن مجمع خلقيدونية، واختلافهم في صدق ما أقرّه ذلك المجمع أو كذّبه، وأصبح القبط في مأمن من الخوف الذي كان يُلجئهم إلى إنكار عقيدتهم أو إخفائها تقيّةً ومُداراة؛ فعادت الحياة إلى مذهب القبط في هذا الجو الجديد، جو الحرية الدينية، وما لبث أن صار مذهب الكثرة الذي يحقُّ له أن يكون مذهب الأمة السائد، وقد قضى عمرو بن العاص بأنه كذلك، وأنفذ قضاءه بأن كتب أماناً لبنيامين وأقرَّ عودته. وقيل إن الذي حدا بعمرو إلى المبادرة بهذا الأمر ما أبلغه إياه رجلٌ اسمه سنوتئوس (أو هو شنودة)، وكان من قبط مصر، إلا أنه كان مع ذلك من بين قواد جيش الرومان،^١

^١ ساويرس، النسخة الخطية بالمتحف البريطاني، صفحة ١٠٦، سطر ١٠. وأكثر الحقائق التي أوردناها هنا مأخوذة عن ذلك المصدر.

ولكن الموضع الذي كان به «بنيامين» كان مجهولاً^٢ لا يعلم به أحد، ولا يعرفه «شنودة» نفسه؛ وعلى ذلك كان لا بد من كتابة أمر الأمان على هيئة كتاب لا تخصيص فيه، وكانت صورته كما يلي:

«أينما كان بطريق القبط بنيامين نعهده الحماية والأمان وعهد الله، فليأت البطريق إلى هاهنا في أمان واطمئنان ليلي أمر ديانته، ويرعى أهل ملته»^٣ وليس بالمستبعد أن يكون سعي «شنودة» هذا كان في الوقت الذي جاء فيه رهبان وادي النطرون إلى عمرو يُظهرون له الطاعة لحكم المسلمين؛ فقد روى المقرئزي نقلاً عن بعض مؤرخي المسيحيين أن سبعين ألفاً من الرهبان خرجوا من تلك الأديرة للقاء عمرو بن العاص، وكان كلُّ منهم يحمل في يده عصاً. فلما دانوا له بالطاعة أعطاهم كتاباً لا شك أنه كان «عهد أمان»، ولعله كان العهد الذي ذكره الآن، وهو عهد بنيامين.^٤ وقد دخلت مبالغة كبيرة على عدد الرهبان كما جرت عادة العرب في إخبارهم؛ إذ يزيدون في العدد زيادة تخرج به عن تصوّر الأفهام. ولا يمنعنا شيء من أن نصدّق أن جماعة من الرهبان قد خرجوا إلى عمرو في نحو سبعين أو سبعمئة منهم فأحسن لقاءهم ورحّب بهم؛ فإننا لا نجد بأساً بمثل هذا الخبر، ويمكن للتاريخ أن يُسيّغه.

ولم يلبث عهد الأمان أن بلغ بنيامين فعاد من مخبئه، ودخل إلى الإسكندرية دخول الظافر، وفرح الناس برجوعه فرحاً عظيماً بعد أن بلغت مدة غيابه ثلاثة عشر عاماً منذ هجر مقرّه وهرب إلى الصحراء الغربية عند مقدم «قيرس»، ومن هذه المدة عشر سنين

^٢ هذا برهانٌ جديد إذا احتاج الأمر إلى برهان على فساد الرأي الذي يجعل بنيامين هو المقصود بالمقوقس عند الفتح.

^٣ جاء في كتاب أبي صالح أنه كتب في ذلك الكتاب قوله: «فليأت الشيخ والبطريق آمناً على نفسه وعلى القبط الذين بأرض مصر والذين في سواها، لا ينالهم أدنى، ولا تُخفّر لهم ذمة، وهلمّ جرّاً» (صفحة ٢٣١). وهذا يكاد يكون كالنص المذكور في معناه، ولو أنه ليس في مثل دقة النص الذي أورده ساويرس السابق له في التاريخ.

^٤ يذكر المقرئزي ذلك الخطاب، ويقول إنه لا يزال موجوداً في وادي النطرون، ويذكر كتاباً آخر من عمرو عن خازن الأقاليم الشمالية، ويقول إنه محفوظ في دير مقاريوس (انظر ذيل كتاب أبي صالح، صفحة ٣٢٠). ولا يذكر ساويرس شيئاً عن الوفد، بل يكتب أنه كان «سنوتيوس القائد المؤمن الذي سعى في عودة البطريق، وحصل له على الأمان من قائد المسلمين». وقد جاء ذكر وجود هذا الخطاب في دير مقاريوس في كتاب أميلنو (Hist. des Monastères de la Bass Egypte، صفحة XXXII).

وقع فيها الاضطهاد الأكبر، والثلاث الباقية كانت في مدة حكم المسلمين.^٥ وكان بنيامين في كل هذه المدة يتنقل خُفِيَّةً بين أصحاب مذهبه، أو يُقيم مُخْتَبَأً في أديرة الصحراء. وإنه لمن الجدير بالالتفات أن هذا البطريق الطريد لم يحمله على الخروج من اختفائه فتح المسلمين لمصر واستقرار أمرهم في البلاد، ولا خروج جيوش الروم عنها. وليس أدل من هذا على افتراء التاريخ على القبط، واتهامهم كذباً بأنهم ساعدوا العرب ورَحَّبوا بهم، ورأوا فيهم الخلاص، مع أنهم أعداء بلادهم. ولو صحَّ أن القبط رَحَّبوا بالعرب لكان ذلك عن أمر بطريقهم أو رضائه، ولو رضي بنيامين بمثل هذه المساعدة وأقرَّها لما بقي في منفاه ثلاث سنوات بعد تمام النصر للعرب، ثم لا يعود بعد ذلك من مخبئه إلا بعهد وأمان لا شرط فيه. ولو لم يكن في الحوادث دليل على كذب هذه الفرية غير هذا الحادث لكان برهاناً قوياً، وإن لم يكن برهاناً قاطعاً فهو حلقة نضمُّه إلى سلسلة ما لدينا من الأدلة، وقد أصبحت سلسلة لا يقوى على نقضها شيء.

ولما أبلغ شنودة عمرو بن العاص مَقدم بنيامين أمر عمرو بإحضاره إليه، وأمر بأن يُقَابَل بما يليق به من الترحاب والتكريم. وقد كان بنيامين ذا هيئة جميلة تلوح عليه سيما الوقار والجلال، وكان عَذْبُ المنطق في تَوْدَةِ ورزانه؛ فكان لذلك أثرٌ عظيم في نفس عمرو، حتى قال لأصحابه: «إنني لم أرَ يوماً في بلد من البلاد التي فتحتها الله علينا رجلاً مثل هذا بين رجال الدين.» وقد قيل إن بنيامين قال عند ذلك «خطبةٌ جليلة». ولا شك

^٥ اتفق المؤرخون في مدة نفى بنيامين وتقسيمها، فيقول ساويرس إنه رجع بعد «غياب ثلاثة عشر عاماً؛ عشرة منها في حكم هرقل، وثلاثة في حكم المسلمين». ثم قال وهو خطأ: «قبل فتح العرب للإسكندرية.» ويقول حنا النقيوسي (الفصل CXXI، صفحة ٥٨٤) إنه عاد بعد «ثلاثة عشر عاماً من هروبه تخلصاً من يد الروم». على أن عنوان الفصل يجعل مدة النفي أربعة عشر عاماً؛ منها عشرة تحت حكم ملك الروم، وأربعة تحت حكم المسلمين. ويذكر مكين أن المدة كانت ثلاث عشرة سنة. ونظَّلُ أنه لا شك في أن عودة بنيامين كانت قُرْبَ الخريف من سنة ٦٤٤؛ أي في آخر سنة ٢٤هـ، ولكن مكين يجعل ذلك في سنة ٢٠ للهجرة، وهو خطأ. وأما ساويرس فإنه يقرن عودة بنيامين بغزوة عمرو إلى بنطابوليس، وهو خطأ أيضاً. ولعلنا نستطيع التوفيق بين ساويرس وحنا النقيوسي إذا جعلنا مدة النفي أربعة عشر عاماً، فتكون عودة بنيامين في سنة ٢٥ للهجرة، وهي السنة التي كانت فيها غزوة بنطابوليس الثانية، ولكن هذا إخراج لقول ساويرس عن قصده؛ إذ الظاهر أنه يقصد الغزوة الأولى ولو أنه مُخْطئ في ذلك؛ فالحقيقة هي أنه لا جدوى من محاولة التوفيق بين هذه الفروق والخلافات التي لا أمل في التوفيق بينها.

أن عمراً لم يفهم من ذلك حرفاً، ولكنه عندما عرف ما يقصده وفهم مراميه، أحسن تلقّيها وقبولها، وجعله أميراً على قومه لا يُدافع فيهم أمره، وجعل له ولاية أمر دينهم. ولقد كان لعودة بنيامين أثرٌ عظيم في حل عقدة مذهب القبط وتفريج كربته، إن لم تكن عودته قد تداركت تلك الملة قبل الضياع والهلاك؛ إذ لم يكن قبط مصر في وقت من الأوقات أشدَّ حاجةً منهم في ذلك الوقت إلى ذي رأيٍ حصيف وخلقٍ متين يقودهم ويولي أمرهم؛ فقد كان منهم من خرجوا من عقيدتهم وهم أُلوف، ورضوا باتباع مذهب «خلقيدونية» خوفاً من اضطهاد قيرس. ولا شك أن الخروج من الدين كرهاً أو خوفاً لا يكون في مبدأ أمره حقيقياً، ولكن لقد مضى على ذلك الأمر عشر سنين، واعتاد الناس السير على ما دخلوا فيه، وما كان بناء عشر سنين ليهتدّم في لحظة ويزول. ولقد كان أشدَّ خطراً على القبط مَنْ كان يخرج منهم إلى الإسلام. وليس من العدل أن يقول قائل إن كل من أسلم منهم إنما كان يقصد الدنيا وزينتها؛ فإنه مما لا شك فيه أن كثيراً منهم أسلم لما كان يطمع فيه من مساواة بالمسلمين الفاتحين، حتى يكون له ما لهم، وينجو من دفع الجزية، ولكن هذه المطامع ما كانت لتدفع إلا من كانت عقائدهم غير راسية. وأما الحقيقة المرة فهي أن كثيرين من أهل الرأي والحصافة قد كرهوا المسيحية لما كان منها من عصيان لصاحبها؛ إذ عصت ما أمر به المسيح من حب ورجاء في الله، ونسيت ذلك في ثوراتها وحروبها التي كانت تنشب بين شيعها وأحزابها. ومنذ بدا ذلك لهؤلاء العقلاء لجئوا إلى الإسلام فاعتصموا بأمنه، واستظلوا بوداعته وطمأنينته وبساطته.

ولم يكن من اليسير أن يُعاد من خرج من المسيحية إلى حظيرتها بعد أن قطع أسبابها؛ فإن ذلك كان لا رجاء فيه، ولكن الأمر كان على غير ذلك في أكثر من اضطراً إلى اتباع مذهب الملكانيين خوفاً أو كرهاً. وقد كان لعودة بنيامين إلى عرش الإسكندرية وأبنائها رنةٌ طرب في قلوب أهل مصر جميعاً، فعاد جُل العامة إلى راعيهم القديم والفرح يملؤهم، «ونالوا على يديه تاج الاعتراف»^٦. ونادى البطريق المطارنة الذين اتبعوا مذهب الدولة أن ارجعوا إلى سابق عهدكم وملتكم، فعاد بعضهم يذرفون الدمع السخين ندماً، ولكن قيل إن واحداً منهم أبى أن يعود حتى لا يلحقه العار خوف أن تُعرف عنه الردة الأولى، وفعل الكثيرين كانوا مثله في هذا. ومهما يكن من الأمر فقد نما أمر القبط وزاد أتباع ملتهم. وكان همُّ بنيامين في أول الأمر أن «يقدح فكره ليلاً ونهاراً في أمر رعيته،

^٦ ساويرس، الكتاب الأول، صفحة ١٠٧.

وإرجاع من ضل منهم في أيام هرقل». فلما أن تمَّ له جمع قومه ولمَّ شعنتهم اتَّجهت همته إلى إصلاح ما تهَدَّم من الأديرة، ولا سيَّما ما كان منها في وادي النطرون، وقد لحقها من التخريب في أوائل القرن السابع ما لم تُعدَّ معه إلى سابق عهدها. وقد استطاع بنيامين أن يجد ما يلزم لذلك الإصلاح من المال، ثم أتمَّه على ما أراد. وقد وصف «ساويرس» ما يتصل بهذا الأمر من الحوادث وصفاً شائفاً، فقال إن جماعة من الرهبان وفدوا إلى الإسكندرية حتى دخلوا «باب الملائكة»^٧، وكان بنيامين عند ذلك يُصلي بالناس صلاة عيد الميلاد، فطلبوا إليه أن يذهب معهم ليُبَارِك الكنيسة الجديدة التي بُنيت في الصحراء، وهي كنيسة القديس «مقاريوس»، فأجابهم إلى ما طلبوا، وسافر معهم إلى «المنى» و«جبل البرنوج» حتى بلغ «دير البراموس»، وذهب بعد ذلك من هناك لزيارة الأديرة الأخرى. وجاء في اليوم الثاني من شهر يناير إلى «دير مقاريوس»، فلقَّبه هناك المُعلم الأكبر «بازل» مطران نقيوس، ورَحَّب به في موكبٍ حُمِلت فيه بين يديه المبخار وسعف النخيل. وفي اليوم التالي وهو الثامن من شهر طوبة، احتفل بمباركة الكنيسة، واتفقت له عند ذلك — كما قال ساويرس — آيات وكرامات لا محل لذكرها هنا. ولعله من المُستحسن أن نذكر هنا كلمات «بازل» الذي شكر الله على ما أولى البطريق من زيارة الصحراء المباركة مرةً ثانية، وأن يرى من فيها من الآباء المقدَّسين والإخوة الطيبين الأبرار، ويشهد بها شعائر الدين القويم، ثم شكر الله على أن أنجاه من الكفرة، وحفظ قلبه من ذلك الطاغية الأكبر الذي شرَّده، فعاد إلى أبنائه يراهم مُلتفين حوله مرةً أخرى^٨.

وإن هذا القول لا ينمُّ عن قومٍ يشعرون بأنهم في قيد الذل، بل ينمُّ عن يبتهج بالنجاة والخلاص. وقد جاء في غير هذا الموضع من كتاب الكاتب عينه ما يؤيد هذا المعنى ويؤافقه. قال على لسان بنيامين: «كنت في بلدي وهو الإسكندرية، فوجدت بها أماناً من الخوف واطمئناناً بعد البلاء، وقد صرف الله عنا اضطهاد الكفرة وبأسهم»^٩. وقد وصف قومه بأنهم «فرحوا كما يفرح الأسخال إذا ما حُلَّت لهم قيودهم، وأطلقوا

^٧ اللفظ المستعمل هو Stoa Angelion، وهو نقل عن اللفظ اليوناني، ويُشير إلى الكنيسة التي اسمها الإنجيليون. ولعل هذا دليل على أن اسم Angelion أصحُّ من Euangelion.

^٨ ساويرس، الكتاب الأول، صفحة ١١١، الأسطر ١٥-٢٠.

^٩ نفس الكتاب، صفحة ١١٠، سطر ٥؛ وصفحة ١٠٨، سطر ١٨.

ليرتشفوا من لبان أمهاتهم». وكتب «حنا النقيوسي» بعد الفتح بخمسين عامًا، وهو لا يتورّع عن أن يصف الإسلام بأشنع الأوصاف، ويتهم من دخلوا فيه بأشدّ التُّهم، ولكنه يقول في عمرو إنه «قد تشدّد في جباية الضرائب التي وقع الاتفاق عليها، ولكنه لم يضع يده على شيء من ملك الكنائس، ولم يرتكب شيئاً من النهب أو الغصب، بل إنه حفظ الكنائس وحماها إلى آخر مدة حياته».^{١٠}

إنّ كان أعظم ابتهاج القبط بخلاصهم مما كانوا فيه! فقد خرجوا من عهد ظلم وعسف تطاول بهم، وهوت بهم إليه حماقة البيزنطيين، وآل أمرهم بعد خروجهم منه إلى عهد من السلام والاطمئنان، وكانوا من قبل تحت نيرين من ظلم حكام الدنيا واضطهاد أهل الدين، فأصبحوا وقد فكّ من قيدهم في أمور الدنيا، وأرخي من عنانهم، وأما دينهم فقد صاروا فيه إلى تنفّس حر وأمر طليق. وقد يُقال إن حكامهم الجديدين قد أدخلوا إلى الأرض ديناً غريباً غير دين المسيح. وهذا حق، غير أنهم لم يروا في ذلك إلا عدلاً من الله؛ إذ أجمع الناس على قول واحد، فقالوا: «ما خرج الروم من الأرض وانتصر عليهم المسلمون إلا لما ارتكبه هرقل من الكبائر، وما أنزله بالقبط وملتهم على يد قيرس؛ فقد كان هذا سبب ضياع أمر الروم وفتح المسلمين لبلاد مصر».^{١١} هكذا كان الناس يزّون، وهكذا كانوا يحكمون، غير أن التاريخ لن يحكم مثل حكمهم هذا الذي دفعهم إليه الميل إلى ملتهم وحزبهم، ولكنه لن يستطيع إلا أن يحكم بأن العسف وسوء الحكم هما اللذان هويا بدولة الروم بغير شك إلى الضياع وزوال السلطان.

^{١٠} صفحة ٥٨٤. ويقول Vansleb إنه رأى على جدران المعلقة في قصر الشمع (أو بابليون) عهداً كتبه عمرو بن العاص بيده لحماية الكنيسة، وهو يلعن من يسعى من المسلمين إلى حرمان القبط منها، ويقول إن القبط دفعوا لعمرو فدية عن تلك الكتب (Nouvelle Relation d'un Voyage fait en Egypte، صفحة ٢٣٧).

^{١١} نفس الكتاب.

الفصل الثامن والعشرون

الحكم الإسلامي

لم يكن عَجَبًا من أمر القبط أن يسعوا إلى الإيقاع بأتباع المذهب الملكاني والاقتصاص منهم، بعد ما ذاقوه من الروم وبطريقهم قيرس من سوء العذاب، ولكن ما كان عمرو ليبيح لهم مثل هذا الأمر إن دار في خلدِهم أن يفعلوه؛ فإن عمرًا كان في حكمه يسير على نهج الاعتدال والتسامح، ولم يكن له هوى مع أحد المذاهب الدينيين. ولدينا كثير من الأدلة على صدق هذا الرأي؛ فمثلاً يذكر ساويرس أن أسقفًا ملكانيًا بقي على مذهبه حتى مات لم يمسه أحد بأذى، وذكر أن بنيامين كان يستميل الناس إلى مذهبه بالبرهان والإقناع. وقد ورد ذكر كثير من كنائس الملكانيين بقيت إلى ما بعد ذلك من العصور،^١ وورد ذكر الملكانيين، وأن عددًا كبيرًا منهم كان باقيا في مصر إلى ما بعد الفتح بخمسين عامًا.^٢ وعلى هذا لا بد لنا من أن نقول إن المذاهب كليهما قد بقيا جنبًا إلى جنب في مصر يُظْلَهُما الفاتحون بذمتهم، ويحمونهما جميعًا بحمايتهم.

والظاهر أن حماية المسلمين لأهل الذمة كانت في ذلك الوقت الأول من حكم الإسلام لا تُقيدها القيود التي دخلت فيما بعد على أحكامه في أمر أهل الذمة؛ فإن شرط الصلح مع المسيحيين في مصر قضى بأن يدفعوا الجزية على أن يأمنوا في بلادهم، ويُدفع عنهم من أراد غزوهم من عدوهم؛ فكان هذا عهد أهل الذمة الذي استقرُّوا عليه، ولكننا نجد

^١ بقيت إلى اليوم كنيسة من هذه الكنائس على قمة برج قصر الشمع في قلب مكان القبط ومَعْلَهُم.

^٢ جاء في وثيقة كُتبت في ذلك الوقت (انظر كتاب Vie du patriarch Isaac، ترجمة أميلنو، صفحة ٥٢) أن البطريق «أرجع عددًا عظيمًا عن كفرهم فقادهم إلى الإيمان الصحيح، فعمد بعضهم وتلقَّى الآخرين، وجعلهم يرجعون بأنفسهم عن إلحادهم ويُنكرونه ... إلخ». ولا بد قد كان أكثر ذلك الكفر إن لم يكن كله معناه اتباع مذهب الكنيسة البيزنطية؛ مذهب خلقيدونية.

تغيراً طراً على هذا العهد، فنجد منذ القرن العاشر أن دفع الجزية تقيّد بنوعين من الشروط؛ فالنوع الأول من هذه الشروط ما يجب لزومه واتباعه في كل الأحوال، والنوع الثاني ما يكون لزومه واتباعه بحسب شرط العقد إن وُجد. والشروط التي لا بد من لزومها واتباعها هي:

- (١) ألا يُعتدى على القرآن ولا تُحرق مصاحفه.
- (٢) ألا يُقال عن النبي إنه كذاب، ولا يُحقر في القول.
- (٣) ألا يُسب دين الإسلام، ولا يُرد عليه بالتكذيب.
- (٤) ألا يتزوج مسيحي من مسلمة.
- (٥) ألا يُغرّر بمسلم أو يُغرى على أن يرتد عن الإسلام، ولا أن يؤذى في ماله ولا في نفسه.
- (٦) ألا يُوالى أعداء الإسلام، ولا يُنصروا، ولا يُكرم أغنياؤهم.

وأما الأمور التي يتبع فيها شرط العقد فهي:

- (١) أن يلبس أهل الذمة لباساً يُميزهم، ويعقدوا الزنانير على أوساطهم.
- (٢) ألا يعلوا في بُنيانهم على المسلمين.
- (٣) ألا يؤذوا المسلمين بقرع نواقيسهم،^٢ ولا بترتيلهم في صلاتهم، ولا بما يرون في عقائدهم، سواء في ذلك اليهود والنصارى.
- (٤) ألا يُبدوا صُلبانهم، ولا يشربوا الخمر جهاراً، ولا يُظهروا خنازيرهم.
- (٥) أن تُقام مآتمهم بغير احتفال، وتُدفن موتاهم كذلك.
- (٦) أن يركب أهل الذمة البراذين والخيول المعتادة، وأن يتجنبوا ركوب الأصائل.^٣

وليس في كل هذه الشروط ما لا يقبله العقل، ولكننا نشك في أنها كانت مُشترطة عند أول دفع الجزية وقت الفتح؛ فإن كثيراً من الأمور التي جرت عليها العادة أصبحت

^٢ الناقوس بالمعنى الدقيق هو الناقوس الخشبي، وليس المعدني.

^٣ أخذنا هذه الأخبار عن الماوردي، وقد كتب في النصف الأول من القرن الحادي عشر، ومات في سنة ٤٥٠ هجرية، أي سنة ١٠٥٨ ميلادية، وكتابه «كتاب الأحكام السلطانية» أكبر حجة في موضوع الضرائب في العصور الأولى، وقد رجعنا إليه كثيراً في هذا الفصل، وقد جاء أول ذكر جباية الأموال في صفحة ٢٤٥، وهو عن الجزية، ثم في صفحة ٢٥٣، وهو عن الخراج.

في حكم القانون، وصار الناس ينظرون إليها فيما بعد كأنها من أصل الدين ومن أحكام الإسلام، فقال الماوردي مثلاً: «إنه لا يحقُّ لأهل الذمة أن يتخذوا لأنفسهم كنائس أو بيعة جديدة في دار الإسلام، فإذا بنوا لأنفسهم ذلك هُدم، ولكن لهم أن يُعيدوا بناء ما تهدم من كنائسهم أو بيعهم». وهذا التفريق لم يكن في أول عهد حكم الإسلام في مصر؛ فقد ورد أن القائد «سنوتيوس» أرسل إلى بنيامين مقداراً عظيماً من المال لبناء كنيسة القديس مرقص في الإسكندرية،^٥ وورد أيضاً أن البطريق «حنا السمنودي» بنى كنيسة وكرَّسها باسم ذلك القديس عينه.^٦ فلما جاء بعده البطريق إسحاق قيل إن حاكم مصر نفسه عبد العزيز بن مروان أمر أن تُبنى كنيسة في مدينته الجديدة حلوان.^٧ فالظاهر من هذا أن القبط نالوا في أول الأمر كل ما يتصوره العقل وبُيِّح من الحرية.

وليس من المستطاع أن نحدّد النظام السياسي الذي سارت عليه البلاد عند ذلك بمثل هذه السهولة، غير أن الحكم المدني كان على وجه الإجمال على عهده الأول لم يُغَيَّر فيه شيء؛ إذ كان العرب رجال حرب وسيف لم يتعودوا حكم البلاد، ولم يحذقوا فنونه، ولم يكن بينهم نظامٌ معروف قد يتخذونه في مصر أو يدخلون منه شيئاً في إدارة أمورها، ومصر عريقة في الحضارة ذات نظام مقرّر مُشعب، بيد أن العرب كانوا أهل ذكاء وفهم سريع؛ فكان في استطاعتهم أن يتناولوا أعنة الحكم التي وجدوها دونهم ويُديروا بها الأمور على ما كانت سائرة عليه من قبلهم. وقد بينا فيما سلف أن بعض أكابر حكام الروم قد بقوا في أعمالهم، ولعل طائفة كبيرة من عامة الروم ساروا في ذلك على منهاجهم، غير أنه لا بد قد خلت أعمال كثيرة؛ إذ نزح عمالها الروم الذين لم يرضوا أن يكونوا من رعية الإسلام، فجعل العرب في مكانهم عمالاً من القبط، فما مرَّ إلا قليل زمن حتى صار عمال الدولة يكادون جميعاً يكونون من المسيحيين. وهذا أمر كان لا بد منه في مثل تلك الحال؛ إذ كان العرب قوماً لا عهد لهم بالمدينة، وفتحت لهم بلاد ذات

^٥ ساويرس، الجزء الثالث، صفحة ١٠٨، سطر ١٠. وليس من الواضح إذا كان بنيامين قد أفلح في الحصول على المال الكافي، وليس في النص ما يُثبت رأي من يقول إن النية قد اتجهت عند ذلك إلى إعادة بناء الكنيسة الأصلية كنيسة القديس مرقص.

^٦ Vie du Patriarche Codte Isaac (Ed. Amelineau)، صفحة ٤٤. وتاريخ حنا هو سنة ٦٨٠: سنة ٦٨٩ للميلاد (انظر الذيل السادس).

^٧ Vie du Pat. Copte. Isaac، صفحة ٧٨. ولا شك في أن تاريخ ذلك يكون سنة ٦٩٣.

حضارة عالية. وقد تنبأ بذلك الرسول نفسه بثاقب نظره، وأقره في قوله إقراراً صريحاً؛ وعلى ذلك خلا المسلمون من أعباء الحكم وانصرفوا إلى أمور الدين؛ إذ لم تشغلهم عنه مشاغل الدنيا. ومن العجيب أن نجد كثيراً من أسماء الروم وألقابهم باقية في حكم الإسلام، ورغم تطاول الزمن؛ فقد بقي القبط إلى آخر القرن السابع يُسمُّون المسجل أو الناموس باسمه الروماني «الخرتولاريوس»، ويُسمُّون رئيسه باسم «الأرباخوس» أو «الأرخون»، ويُسمُّون مقرَّ الحاكم باسم «البريتوريوم»، وكانوا يُسمُّون حاكم الإسكندرية باسم «الأغسطل».^٨ وقد ورد لقب «دقس» في كثير مما كُتِب في القرن الثامن،^٩ ولا سيَّما في الحجج الشرعية، وقد استعمله الكاتب «ساويرس»، وكان في القرن العاشر.^{١٠}

ولكن الظاهر أن العرب وإن حافظوا على طرق الروم في تدوين دواوينهم وجمع ضرائبهم، كانوا على ما يلوح لنا أخفَّ منهم وطأة في جباية الأموال؛ إذ كان مقدار الجزية والضرائب الذي اتفقوا عليه في عهد الصلح أخفَّ حملاً على الناس وأقلَّ إحراجاً لهم. وإنه من الصعب أن يعرف الإنسان حقيقة مثل هذا الأمر؛ فليس دوننا إلا ما كتبه العرب، واختلافهم يبلغ معظمه في إحصاء الأعداد وذكر الأرقام؛ فابن عبد الحكم مثلاً^{١١} يقول إنه لما استقرَّ الأمر لعمر بن العاص جعل القبط يدفعون من الجزية مثل ما كانوا يدفعون للروم، غير أنها كانت تتغير بحسب غناهم ورواج أمورهم. وليس لهذا في نظرنا إلا معنى واحد، وهو أن عمرًا سار على ما كان الرومان يسرون عليه في جباية خراج الأرض؛ لأن الجزية التي فرضها العرب على القبط كان مقداراً معلوماً، في حين كان خراج الأرض يتغير بحسب علو الفيضان وبحسب حال الزراعة. ويقول ابن عبد الحكم بعد ذلك: إن زعماء الناس في القرى كان عليهم أن يجتمعوا لينظروا في حال الزراعة، ويجعلوا جباية المال مناسبة لذلك؛ فكانوا في ذلك بمثابة لجنة خاصة تجتمع لتقدير مقدار ما يُجبى من الأموال. فإذا اجتمع من ذلك المال شيءٌ فوق ما فُرض على قريتهم أنفق في إصلاح أحوالها. وكانت تُجعل في كل بلد قطعة من الأرض يُخصَّص ريعها

^٨ Vie du Pat. Copte. Isaac ٥ و٧ و٧٣.

^٩ انظر كتاب المستر (Coptic Ostraka (W. E. Crum، رقم ٢٥٦.

^{١٠} يذكر المستر ملن أن النظام الروماني للحكومة في مصر قد احتفظ المسلمون بمجمله في حكومتهم حتى يومنا هذا (انظر كتاب (Eg. Under Rom. Rule، صفحة ٢١٦).

^{١١} نقله عنه السيوطي في صفحة ٨٧.

لإصلاح الأبنية العامة وصيانتها، وذلك مثل الكنائس والحمامات. وكانوا كذلك يقدرون ما يُفرض على الناس من المال لضيافة العرب، وكان هذا حقاً من حقوق العرب عليهم، وكذلك ما كان يُفرض من المال لضيافة الحاكم وإكرامه إذا وفد عليهم.

هذا وصفٌ لا بأس به لحال الضرائب وجبايتها على الأرض، ولكننا لا نعلم هل وقع الاتفاق عليها في شرط الصلح عند الفتح أم أنها بقيت على ما كانت عليه يعدونها ضريبة على ملك الأرض، وكذلك ليس من الجلي ما يقصده مؤرخو العرب إذ يذكرون خراج مصر؛ أيقصدون كل ما يُجبى من أموالها، أم يقصدون الجزية وحدها، أم الخراج وحده؟ غير أنه يلوح لنا أنهم إنما يقصدون الخراج؛ فقد جاء عنهم أن عدد من فُرِضت عليهم الجزية دينارين: ستة آلاف ألف نفس. وجاء بعد ذلك أن مقدار المال الذي جُبي من مصر كان اثني عشر ألف ألف دينار.^{١٢} ويقول مؤرخو المسلمين إن هذا المال أقل مما كان يجبيه المقوقس، ومقداره عشرون ألف ألف دينار.^{١٣} فإذا صحَّ لنا أن نصدِّق هذه الأعداد، ونثق في أنها قدِّرت على أساس واحد في الحالين، وأنها تصلح لأن تكون أساساً للمقارنة؛ كان لا بد لنا أن نتخذها دليلاً على أن حكم العرب كان بركة على

^{١٢} نقل السيوطي عن عبد الله بن صالح هذه الأرقام، وأبو صالح (صفحة ٨٢) يذكر عبارة هامة، وهي أن عمرًا في سنة ٢٠ للهجرة جُبي ألف ألف دينار، وفي سنة ٢٢ للهجرة جُبي اثني عشر ألف ألف دينار. ومعنى ذلك أنه في السنة التي فتح فيها حصن بابلليون بلغ مقدار الجزية ألف ألف، ثم زاد ذلك المقدار إلى اثني عشر ألف ألف بعد عام الفتح. وهذا يلوح لنا قريب الاحتمال. وقد ذكر ابن حوقل المقدار نفسه، أي اثني عشر ألف ألف دينار، وذلك نقلًا عن أبي حازم القاضي (Bibl. Geog. Arabe, part II)، وهو يذكر صراحةً أن المقدار المذكور هو الجزية وحدها. وأما البلاذري فإنه عندما ذكر خراج مصر الذي جباه عمرو جعله ألفي ألف دينار (صفحة ٢١٦). ولا بد من أن نعزو هذا الخلاف إلى خطأ النساخ. وقد تكرر هذا الخطأ مرةً أخرى؛ إذ جاء فيه أن الخراج الذي جمعه عبد الله بن سعد كان أربعة آلاف ألف بدل أربعة عشر ألف ألف. ويذكر اليعقوبي (الكتاب السابق الذكر، الجزء السابع، صفحة ٣٣٩) أن عمرًا جُبي أربعة عشر ألف ألف دينار في السنة الأولى من ولايته، ثم عشرة آلاف ألف في السنة التي تليها. ولكننا لا نستطيع تحليل هذا الاختلاف بسهولة، والظاهر أن تواتر الأدلة يُثبت أن الجزية كانت اثني عشر ألف ألف دينار. وهذا مع أن المقرئ ذكر في الخطط، صفحة ٧٦ من الجزء الأول، أن أهل مصر الذين فُرِضت عليهم الجزية بلغ عددهم ثمانية آلاف ألف.

^{١٣} نجد اضطرابًا في قول أبي صالح؛ فالظاهر أنه يذكر (صفحة ٨١) أن الروم كانوا يجبون عشرين ألف ألف دينار، ويذكر في الوقت عينه أن هرقل طلب من قيرس أن يجبي له ثمانية عشر ألف ألف، ولعله يقصد أن قيرس احتفظ بما زاد من ذلك المقدار الذي جباه.

المصريين خُفِّ عنهم وطأة الضرائب. على أن الأمر كان على غير ذلك؛ إذ إن المال الذي يذكره العرب لا يُقصد منه إلا مال الجزية، في حين أن ما يُذكر عن أموال الروم لا يُقصد به في أغلب الظن الجزية وحدها؛ إذ إن الروم كانوا يجبون من مصر جزية على النفوس وضرائب أخرى كثيرة العدد.^{١٤} ومع كل هذا فإنه مما لا شك فيه أن ضرائب الروم كانت فوق الطاقة، وكانت تجري بين الناس على غير عدل؛ إذ كانت تُعفى منها طائفةٌ ممتازة من أفراد أو جماعات.^{١٥} وكذلك لا شك في أن الدولة في أيام هرقل كانت في أشد الحاجة إلى المال، وذلك في السنوات التي قبل الفتح، فليس ثمة من سببٍ يحدو بنا إلى تكذيب ما ذكره مؤرخو المسلمين من خفة وطأة الضرائب على المصريين بعد فتح العرب. هذا إلى أن العرب أزالوا ما كان مقرراً من التفريق بين الناس في جباية الضرائب وإعفاء بعضهم منها، غير أن النفس بها شيء من الشك في أمر الإسكندرية؛ إذ من المحقّق أن أهلها كانوا شديدي الضجر من الحكم الجديد. ولعل هذا الضجر قد لحقهم لما أصابهم من زوال بعض امتياز كان لهم؛ إذ لعلهم كانوا من قبل لا تُفرض عليهم جزية على الأنفس، أو لعلهم قد لحقهم ضرر لما أصاب المدينة في أرزاقها من فادح الخسارة في تجارتها، وكساد أسواقها في مدة الحرب الطويلة التي حلّت ببلدهم، ومما فقدته من الخير عندما هاجر منها كثير من أغنياء التجار والأعيان عند الفتح وتسليم المدينة. وإذا صح أن عهد الصلح شرط على المدينة أن تفقد ما امتازت به قديماً، وهو الإعفاء من جزية الأنفس، كان من العسير علينا أن ندرك كُنْه ذلك الصلح. وأغلب الظن أن مدينة الإسكندرية قد حُرمت من ذلك الامتياز قبل فتح العرب بحين من الدهر.

وقد رأينا فيما سلف أن الضريبة التي كان العرب يُسمونها الجزية كانت دينارين على كل رجل، ليس على الصغير الذي لم يبلغ الحلم، ولا الشيخ الفاني، ولم تُفرض على النساء، ولا على الرقيق، ولا على المجانين أو المساكين المعدمين. على أن الجزية وإن كانت في مجموعها على عدد الرؤوس عن كل رجل دينارين، لم تكن على ما يظهر لنا واحدة على

^{١٤} انظر كتاب ملن Eg. Under Rom. Rule، صفحة ١٢١-١٢٢. وكل هذا الفصل جدير بأن يُقرأ؛ لأنه يُظهر أن الضرائب كانت كثيرة الأنواع وغير عادلة، كما أنه يُظهر أن العرب ساروا على نهج الروم ولزموه في كثير من تفاصيل نظامهم (انظر مثلاً صفحة ١١٩ و ١٢٥).

^{١٥} يذكر المستر ملن (في الكتاب السالف الذكر) نقلاً عن يوسفوس أن أهل الإسكندرية كانوا مُعافين من الجزية، ولكنه لا يذكر المدة التي بقوا فيها على ذلك الإعفاء.

كل فرد، بل كانت تختلف؛ وذلك لأن الدينارين لا يتكلف الغني في حملهما شيئاً، في حين أنهما يبهضان الفلاح الفقير؛ فلعل الحاكم كان له الخيار أن يقسم من تُفرض عليهم الجزية إلى ثلاثة أقسام: الفقراء، وأوساط الناس، والأغنياء. فكان يضع على كل فئة قسطاً من الجزية خلاف ما يضعه على غيرها.^{١٦} وهذا أمرٌ لا يأباه العقل ولا يرى فيه ظلماً، غير أنه كان بلا شك عُرضةً لأن يفسد. وقد تطرّق إليه الفساد؛ فمكّن الحكام أن يزدوا مقدار الجزية ويُمزقوا بذلك عهد الصلح؛ فإنك إذا نظرت إلى الأمر في ذاته لم تجد بأساً بأن تكون الجزية على الناس بحسب طاقاتهم مع بقاء جملتها واحدة لا تتغير، وكذلك لا تجد بأساً في أن يكون خراج الأرض في جملته مُتغيراً بحسب السنة وخصبها، وأن يتغير ما يُفرض على صاحب الأرض من الخراج بحسب خصب أرضه ومقدار ثمرتها، ولكن ليس في طاقة البشر أن يبقى مثل هذا النظام ثابتاً لا تُفسده الأطماع؛ فكان لا بد له من عدلٍ كامل لا شائبة فيه كيما يبقى على صلاحه، غير أنه كان عُرضةً لأن يُداخله الفساد وتعصف به الأطماع، ولم يكن بالعجيب أنه قد فسد بعد حين من العمل به.

وإن هذا لموضعٌ لذكر ما رواه ابن عبد الحكم أن الخليفة عمر بن الخطاب تقدّم إلى عمرو بن العاص في أن يستشير البطريق بنيامين^{١٧} في خير وسيلة لحكم البلاد وجباية أموالها، فأشار عليه البطريق بالشروط التالية:

- (١) أن يُستخرج خراج مصر في أوّانٍ واحد عند فراغ الناس من زروعهم.
- (٢) أن يُرفع خراجها في أوّانٍ واحد عند فراغ أهلها من عصر كرومهم.

^{١٦} ذكر المقرئ عن يزيد بن أسلم أن عمر كتب إلى قواده يأمرهم أن يجعلوا الجزية بحيث يدفع الغني أربعة ويدفع الفقير أربعين درهماً. ولكن يلوح أن هذا التقسيم غير مُدرج. غير أن الماوردي يقول إن الفقهاء اختلفوا في مقدار الجزية؛ فقال أبو حنيفة إن الجزية مقادير ثلاثة: (١) يؤخذ من الغني ثمانية وأربعين درهماً. (٢) ويؤخذ من الأوساط أربعة وعشرون درهماً. (٣) ويؤخذ من الفقراء اثنا عشر درهماً. ويذكر أن هذه المقادير هي الحدود التي ينبغي للولاة أن يتجاوزوها أو يخرجوا عنها باجتهادهم. ولا يسعنا إذا قرأنا الماوردي إلا أن نُعجب بروح العدل ومراعاة القصد التي تسري في كل نظام الضرائب الذي يصفه. ولنأت من ذلك بمثل، وذلك قوله إنه إذا نقض بعض أهل الذمة عهدهم بأن أبوا دفع الجزية، لم يحل للمسلمين قتلهم، ولا أخذ أموالهم أو أولادهم ما داموا لا يُقاتلونهم، على أنه يجب أن يؤمن هؤلاء الناقضون حتى يخرجوا من أرض الإسلام، فإذا أبوا الخضوع والخروج وجب إخراجهم قسراً. ولا شيء أدل من ذلك على رأي المسلمين في دوام العقد بين الحامين وبين أهل الذمة المحميّين.

(٣) أن تُحفر خلجانها كل عام.

(٤) أن تُصلح جسورها وتُسَد ترعها.

(٥) ألا يُختار عاملٌ ظالمٍ لِيَلِي أمور الناس.^{١٨}

وكان ذلك الشرط الخامس أشقَّ الأمور وأصعبها تحقيقًا؛ فإن السيادة التي جرى عليها الحكم في اختيار العمال كانت لا بد أن توجد فيهم تلك الصفات التي تُفسد نظام الحكم وتجعله مشئومًا.

إننا لا نشكُّ في أن عمرو بن العاص كان في أول حكمه لا يقصد إلا العدل والرافة بأهل البلاد، ولكن الخليفة لم يُؤاثره في هذا ولم يُوافقه عليه؛ فقد رأى الخليفة أن عمرًا قد ملأ أنبارَه بالقمح من مصر، ودرَّ على خزائنه الذهب، ومد سلطان العرب على فسيح البلاد، ولكن الخليفة عمر لم يجزه بذلك إلا هوانًا وجحودًا. وقد بقيت صيغة بعض كتب مما تردَّد بين الخليفة وواليه، وإننا لا نشكُّ في صحتها،^{١٩} وهي تُظهر لنا ظهورًا جليًّا ما كان عليه الرِّجلان في صلتهم؛ فقد كتب الخليفة عمر مرة إلى عمرو: ^{٢٠} «أما بعد، فإنني فُكِّرت في أمرك والذي أنت عليه، فإذا أرضك أرضٌ واسعةٌ عريضةٌ رفيعة، وقد أعطى الله أهلها عددًا وجلدًا وقوةً بر وبحر، وإنها قد عالجتها الفراغة، وعملوا فيها عملًا مُحكمًا مع شدةِ عتوِّهم وكفرهم، فعجبت من ذلك، وأعجب مما عجبت أنها لا تؤدي نصف ما

^{١٧} يذكر ابن عبد الحكم أن المقوقس هو الذي استُشير، ولكنه بلا شك يرى أن المقوقس هو بنيامين، وقد ذكر ذلك في مواضع عدة. ولا شك أن عمرًا قد يكون سأل قيرس السؤال عينه، ولكن ابن عبد الحكم يجعل المقوقس حيًّا في أيام ثورة منويل، وفوق ذلك فالظاهر أن الاستشارة هي نفسها التي سبق نقلها عن ساويرس، مع أن ساويرس يذكر أن نصيحة بنيامين كانت بوجه عام. ويُورد المقرئ صيغةً أخرى للجواب تختلف عن هذه بعض الاختلاف؛ فإنه يجعل من شروط الحكومة الطيبة: (١) أن يُجبى الخراج من غلة الأرض. (٢) ألا يُباح مطل أهلها. (٣) أن يُعطى العمال أرزاقهم بغير انقطاع.

^{١٨} ذكر المقرئ الشرط الخامس هكذا: «ولا يُقبَل مطل أهلها، يريد البغي». وذكره في موضع آخر على هذه الصورة: «ولا يُقبَل مطل أهلها، ويُوفى لهم بالشروط، ويدر الأرزاق على العمال لئلا يرتشوا، ويرتفع عن أهلها المعاون والهدايا ليكون قوة لهم.» (المعرب)

^{١٩} انظر كتاب *Geschichte der Chalifen* (Weil)، الجزء الأول، هامش صفحة ١٢٥. وقد رأى ابن عبد الحكم هذه الكتب بنفسه، وهو يُورد نصها، ونقل عن De Sacy أنه يسلِّم بصحتها كل التسليم، مُستندًا في رأيه هذا على قدم أسلوب لغتها. وقد اتبعنا ترجمة Weil اتباعًا تامًا.

^{٢٠} نقلنا هذا النص عن المقرئ، رواه عن ابن عبد الحكم. (المعرب)

كانت تؤديه من الخراج قبل ذلك على غير قحوط ولا جذب. ولقد أكثر في مكاتبتك في الذي على أرضك من الخراج، وظننت أن ذلك سيأتينا على غير نزر، ورجوت أن تُفريق فترفع إليّ ذلك، فإذا أنت تأتيني بمعاريض تعباً بها لا تُوافق الذي في نفسي، لست قابلاً منك دون الذي كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك. ولست أدري مع ذلك ما الذي نفرك من كتابي وقبضك؛ فلئن كنت مُجرباً كافياً صحيحاً إن البراءة لنافعة، وإن كنت مُضيعاً نطعاً إن الأمر لعلّ غير ما تحدّث به نفسك. وقد تركت أن أبتي ذلك منك في العام الماضي^{٢١} رجاء أن تُفريق فترفع إليّ ذلك. وقد علمت أنه لم يمنعك من ذلك إلا أن عمالك عمال السوء، وما توالس عليك وتلفف اتخذوك كهفاً، وعندني بإذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك فيه؛ فلا تجزع أبا عبد الله أن يؤخذ منك الحق وتُعطاه؛ فإن النهر يُخرج الدر، والحق أبلج، ودعني وما عنه تلجلج؛ فإنه قد برح الخفاء، والسلام.^{٢٢}

فردّ عمرو على ذلك بأن قال: إن الخراج كان من قبله أوفر وأكثر، والأرض أعمر؛ لأن الفراعنة على كفرهم كانوا أرغب في عمارة أرضهم من العرب مذ كان الإسلام.^{٢٣} ثم وجّه إليه شكوى مما وجّهه إليه من شديد التأنيب، وقال: «ولقد عملنا لرسول الله ﷺ ولن بعده، فكنّا بحمد الله مؤدّين لأمانتنا حافظين لما عظم الله من حق أئمتنا، نرى غير ذلك قبيحاً والعمل به شيناً، فتعرف ذلك لنا ونصدق فيه قلبنا. معاذ الله من تلك الطعم، ومن شر الشيم، والاجترأ على كل مآثم. فأمرض عملك؛ فإن الله قد نزّهني عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها بعد كتابك الذي لم تستبق فيه عرضاً، ولم تُكرم فيه

^{٢١} يظهر من هذا أن تاريخ هذه المراسلة كان حوالي أول سنة ٦٤٤.

^{٢٢} قد آثرنا نقل الكتاب كله حتى يتم المعنى. وأما المؤلف فقد اقتضب فيه ولم يذكر إلا إلى قوله: «عما أسألك فيه». وقد حذف من وسطه جزءاً من أول «ولست أدري مع ذلك ما الذي نفرك من كتابي»، إلى قوله: «وقد تركت أن أبتي منك في العام الماضي». وفي ترجمة المؤلف للكتاب شيء من الإجمال. (المعرب)

^{٢٣} ذكر ابن رسته (Bibl. Geog. Arab Part VII، الجزء السابع، صفحة ١١٨) أن خراج مصر في مدة الفراعنة كان ستة وتسعين ألف ألف دينار. وقال أبو صالح إنه في مدة فرعون موسى بلغ المال تسعين ألف ألف. وقال المقرئ إن الخراج كان تسعين ألف ألف. ثم قال إن ابن دحية قال: إن الدينار كان في ذلك الزمن يقوم بثلاثة دنانير إسلامية. وذكر الشريف الحرّاني أنه وجد بالصعيد مكتوباً بلغة الصعيد مما نُقل إلى العربية جاء فيه أن خراج مصر في مدة يوسف بلغ أربعة وعشرين ألف ألف وأربعمائة ألف دينار، وقدر ذلك ثلاثة وسبعون ألف ألف دينار إسلامية (انظر تعليق المستر Evett على صفحة ٨٠ من كتاب أبي صالح). لم نذكر من نص كتاب عمر إلا منذ ابتداء الموضوع الذي اختاره المؤلف. (المعرب)

أخًا. والله يا ابن الخطاب لأنا حين يُراد ذلك مني أشد غضبًا لنفسي ولها إنزاهًا وإكرامًا، وما عملت من عملٍ أرى عليّ فيه مُتعلقًا، ولكنني حفظت ما لم تحفظ، ولو كنت من يهود يثرب ما زدت. يغفر الله لك ولنا! وسكُتُ عن أشياء كنت بها عالمًا، وكان اللسان بها مني ذلولًا، ولكن الله عَظُمَ من حقك ما لا يُجهل.»

ولكن هذا الرد السهل في أسلوبه الجليل في معناه لم يكن له أثر في عمر؛ فإنه رد عليه في جفاء، فقال: ^{٢٤} «أما بعد، فإنني قد عَجِبْتُ من كثرة كُتُوبِي إليك في إبطائك بالخراج وكتابك إليّ بثنَيَّات الطُّرُق، وقد علمت أنني لست أَرْضَى منك إلا بالحق المُبين، ولم أقدمك إلى مصر ^{٢٥} أجعلها لك طُعْمَةً ولا لقومك، ولكنني وجَّهْتُك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك. فإذا أتاك كتابي هذا فاحمل الخراج؛ فإنما هو فيء المسلمين، وعندي من قد تعلم قومٌ محصورون، والسلام.»

وقد طلب عمرو أن ينتظر به على الناس حتى تُدرك غلتهم، مُتَّبِعًا في ذلك مشورة بنيامين. وقال لعمر إنه لا يستطيع أن يزيد الخراج على الناس بغير أن يؤذِيهم، وإن الرفق بهم خير من التشديد في أمرهم، وإكراههم على أن يبيعوا ما هم في حاجة إليه في أمور معيشتهم ^{٢٦} لكي يؤدُّوا ما يُطلب منهم. وقد اتهمه «فيل» في مراجعته هذه بالنفاق، وأنه إنما كان يَضُنُّ بالمال كي يحتفظ به لنفسه، غير أنَّا لا نجد ما يدعوننا إلى مثل ذلك الظن؛ فإننا لو آمَنَّا بأن الطمع والجشع قد دبَّ في قلبه لم يكن لنا أن نذهب إلى أنهما قد ملكا عليه لُبَّهُ فأنسياه العدل، وجعلاه يتخلى عن أداء أمانته نحو المصريين، غير أن عمر جعل كل قوله وراء ظهره ودبر أذنه، فلم يستشعر رحمة في جباية الأموال، ^{٢٧} فأرسل محمد بن مسلمة إلى مصر، وأمره أن يجبي منها ما استطاع من المال فوق الجزية التي أرسلها عمرو من قبل. وقيل في روايةٍ أخرى إنه إنما أوفده إلى عمرو لكي يُقاسمه ماله.

^{٢٤} أثَرنا كتابة الخطاب من أوله نقلًا عن المقرئ. (المعرب)

^{٢٥} اقتبس المؤلف عمر من أول هذه الجملة. (المعرب)

^{٢٦} ترجمنا هذه الجملة عن المقرئ، الخطط، الجزء الأول، صفحة ٧٨. وقد جاءت هذه المُرَاسلة في كتاب البلاذري، صفحة ٢١٩. (المؤلف)

^{٢٧} إنا ننقل هنا ما ذهب إليه المؤلف من رأيه في عمر. ولنا رأيٌ يُخالفه كل المخالفة؛ إذ إن عمر وسائر الصحابة كانوا في كل أقوالهم وأفعالهم صادقين عن رغبة في الخير لم يُوفِّق المؤلف إلى تفهّمها واكتناهاها. (المعرب)

وقد اتهم ابن مسلمة عمرو بن العاص بأنه كان يتستر بالدفاع عن أهل مصر لحاجة في نفسه يريد قضاءها، كما اتهمه عمر بن الخطاب بالخيانة والتفريط، ولكن عمرًا كان يُدافع عن المصريين كما أقرَّ ابن مسلمة. فإذا أضفنا إلى هذا ما قاله في الدفاع عن نفسه رجع عندنا صدقه وإخلاصه، واستبعدنا اتهامه. وفي الحق أن عمر بن الخطاب أولى بأن يُتهم بالحرص؛ فقد روى البلاذري أنه كان كلما استعمل عاملًا على بلد أثبت مقدار المال الذي عليه جبايته منه، فإذا زادت الجباية على ذلك شيئًا قاسم العامل فيه أو أخذه في بعض الأحيان كله؛ ولهذا لم ينجُ منه البطل خالد بن الوليد نفسه؛ فإنه بعث إليه في الشام بمن يُحاسبه على ماله، وأمره أن ينزل عن نصفه، حتى لقد قيل إنه قد أخذ إحدى نعليه. وقد أشار بعضهم على عمر بأن يرد عليه ما أخذ منه، فقال: «والله لا أردُ شيئًا؛ فإنما أنا تاجر للمسلمين». ولكنه كان إذا قال المسلمين لم يقصد إلا نفسه، أو تلك الفئة القليلة التي كانت معه في مكة. وقد كان ذلك وبالأعلى عليه؛ فإن ذلك الرأي الذي كان يراه في أداء أمانته نحو المسلمين وملء بيت المال مما يجمعه من البلاد التي فتحها المسلمون منذ حين، كان كل ذلك سببًا في القضاء على حياته.

وقد حذق خلفه ذلك الدرس، وهو لعُمري درسٌ وببيل؛ فإن عثمان عزل عمرًا عن ولاية مصر، واستعمل عليها عبد الله بن سعد، وكان عمر قد استعمله مع عمرو بن العاص على الصعيد والفيوم، فزاد في جباية الأموال ألفي ألف دينار، حتى بلغ ما جمعه أربعة عشر ألف دينار، فقال عثمان لعمرو عند ذلك: «إن اللقاح بمصر بعدك قد درّت ألبانها». فأجابه عمرو: «ولكنها أعجفت فصيلها». وكانت زيادة الجزية فوق ذلك نقضًا للعهد؛ فقد بينا فيما مضى أن معاوية عندما أمر وردان أن يزيد الجزية على القبط، قال له إن ذلك غير ممكن، وإلا نُقض عهد الصلح.^{٢٨} وقد روينا عن عروة بن الزبير أنه قال: «إن الناس كان يُفرض عليهم ما لا طاقة لهم به فآذاهم ذلك، مع أن عمرو بن العاص كان قد عقد لهم عقدًا جعل لهم فيه شروطًا معلومة.»

وذلك الوصف يحملنا على أن نحمد لعمرو عدله، غير أن ابن عبد الحكم روى رواية إن صحّت كانت ناقضة لذلك؛ فقد قال إن عمرو بن العاص أنذر القبط أن من أخفى

^{٢٨} البلاذري، صفحة ٢١٧. ويتفق ذلك مع رواية المقرئ، وقد جاء رد وردان في المقرئ هكذا: «كيف نزيد عليهم وفي عهدهم ألا يُزاد عليهم شيء؟» ولكنه يزيد على ذلك قوله إن أمر معاوية كان أن تُزاد الجزية قيراطًا، وذلك جزء من ثمانية وأربعين جزءًا، أو هو نحو ٢٪.

منهم كنزًا من الكنوز اقتص منه بالقتل. فسُعي إليه بأحد قبض الصعيد اسمه بطرس أنه يُخفي كنزًا. فلما مثل بين يديه أنكر ذلك وأصرَّ على الإنكار، فسجنه عمرو، وسأل بعد حين فقال: هل ذكر بطرس اسم أحد من الناس؟ فقليل له إنه لم يذكر إلا اسم راهب في الطور. فأمر عمرو فأخذ خاتم بطرس، وكتب كتابًا إلى ذلك الراهب فقال فيه: «أرسل إليَّ ما عندك». ثم ختمه بذلك الخاتم. فجاء إليه بعد مدة رسولٌ يحمل قِدْرًا مُقْفَلَةً عليها خاتم من رصاص، ففتحه عمرو، فوجد فيه رقعة كُتِبَ عليها: «إن مالك تحت الحوض». فأمر عمرو بالماء الذي في الحوض فأفرغ، ونزعت الأحجار التي في قاعه، فوجدت غرفة فيها اثنان وثلاثون^{٢٩} مُدًّا من نقود الذهب. فأمر عمرو بضرب عنق بطرس عند باب مسجده في بابلين. ولا يسعنا أن نمرَّ على قصة كهذه بغير كلمة نقولها؛ فإنها غير جديرة بالتصديق، ولا تحتل النقد، فما هي إلا قصة من تلك القصص التي خلقها الخيال، وكان ذلك المؤرخ مُغرَمًا بإيراد أمثالها يُحلي بها كتابه؛ فإنه من الثابت أن القبط كانوا أجدر الناس بأن يأسفوا مُرَّ الأسف عندما عُزل عنهم عمرو بن العاص.

لم يبقَ إلا الشيء اليسير فوق ما قلناه في أمر الضرائب، غير أن أمرًا واحدًا يجب أن نذكره لما له من الشأن، وذلك أن المسلمين في أول الأمر لم يُبَحِّ لهم أن يملكوا الأرض، وكان إقطاع الأرض في ذلك الوقت قليلًا؛^{٣٠} إذ كان الرأي أن يبقى العرب على رباطهم لا يشتغلون بالزراعة، ولا يحلُّون بالبلاد كأهلها. فلما أن اطمأنوا في البلاد، أخذ ذلك المنع يرتفع عنهم، وأبيح لهم أن يملكوا الأرض، وكانوا إذا ملكوا أرضًا دفعوا عنها الخراج كسائر الناس، ولم يتغير نصيب أرض من الخراج إذا ملكها مسلم من قبطي، بل بقي على حاله، والناس فيه سواء؛ ولهذا كان القبطي إذا دخل في الإسلام لم يرتفع عنه خراج أرضه، ولكن الجزية كانت على غير ذلك؛ إذ كانت الجزية سِمة لأهل الذمة وعلامة لغير المسلمين، فكان الدخول في الإسلام كافيًا لزوالها؛ إذ تزول بذلك صفتا الذمة واختلاف الدين. وهذا أمر قد أجمع عليه مؤرخو العرب؛ فإن المقرئ يَأْخُذُ على عمر بن عبد العزيز (وكانت وفاته في شهر يناير من عام ٧٢٠ للميلاد) أنه حكم بأن الذمي إذا مات استحقَّتْ

^{٢٩} ذكر ابن دقماق أنها اثنان وخمسون.

ورد في كتاب المقرئ نقلًا عن ابن عبد الحكم: «فوجد فيها اثنين وخمسين إردبًا ذهبًا مصريَّةً مضروبة.» (المعرب)

^{٣٠} ذكر ابن عبد الحكم أن عمر لم يُقْطع إلا ألف فدَّان في منية الأصْبَغ لابن سندر، وكان إقطاعًا عظيمًا.

الجزية من ورثته. ويقول المقرئزي: «يحتمل أن تكون مصر فُتحت بصلح، فذلك الصلح ثابت على من بقي منهم، وإن موت من مات منهم لا يجعل على خلفه»^{٣١} مما صالحوا عليه شيئاً»، ولكن روي عن عمر بن عبد العزيز نفسه أنه «وضع الجزية عمن أسلم من أهل الذمة من أهل مصر، وألحق في الديون صلح من أسلم منهم في عشائر من أسلموا على يديه، وكانت تؤخذ قبل ذلك ممن أسلم». وأول من أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة الحجاج بن يوسف الثقفي، ثم كتب عبد الملك بن مروان إلى عبد العزيز بن مروان أن يضع الجزية على من أسلم من أهل الذمة، فكلّمه ابن جحيرة في ذلك، فقال: «أُعيزك بالله أيها الأمير أن تكون أول من سنّ ذلك بمصر، فوالله إن أهل الذمة لا يتحمّلون جزية من ترهب منهم، فكيف تضعها على من أسلم منهم؟» فتركهم عند ذلك.^{٣٢}

وقيل إن ابن شريح،^{٣٣} وهو الذي جاءه أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، كتب إلى الخليفة يقول إن الإسلام قد أضرّ بالجزية، حتى لقد نقص عشرون ألف دينار من عطاء أهل الديوان. فكتب إليه الخليفة كتاباً شديداً قال فيه: «أما بعد، فقد بلغني كتابك، وقد وليتك جند مصر وأنا عارف بضعفك، وقد أمرت رسولي بضررك على رأسك عشرين سوطاً. فضع الجزية عمن أسلم قبّح الله رأيك، فإن الله إنما بعث محمداً ﷺ هادياً ولم يبعثه جابياً. ولعمري لعمر أشقى من أن يدخل الناس كلهم الإسلام على يديه.»^{٣٤} راجع كتاب الخطط، الجزء الأول، صفحة ٧٨ والصفحتين السابقتين لذلك.

^{٣١} نص قول المقرئزي فيه خلاف عن هذا المعنى، فهو نقيضه؛ إذ قال: «وإن موت من مات منهم لا يضع عنهم مما صالحوا عليه شيئاً». فهو على ذلك يُبرر أن يُطالب ورثة الميت بجزيته، ولا يُخالف رأي عمر بن عبد العزيز في ذلك. والواقع أن أول سياق الرواية يدل على أن المقرئزي إنما يروي رأي عمر نفسه؛ فقد جاءت القصة في المقرئزي هكذا: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلى حيان بن شريح أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم. وهذا يدل على أن عمر كان يرى أن أرض مصر فُتحت عنوة، وأن الجزية إنما هي على القرى، فمن مات من أهل القرى كانت تلك الجزية ثابتة عليهم، وإن موت من مات منهم لا يضع عنهم من الجزية شيئاً.» قال: «ويحتمل أن تكون مصر فُتحت بصلح، وذلك الصلح ثابت على من بقي منهم، وإن موت من مات منهم لا يضع عنهم مما صالحوا عليه شيئاً.» وهذا بالطبع معناه أن المقرئزي إنما يورد حجة عمر بن عبد العزيز في تبرير جعل الميت من القبط على ورثته في كل حال، سواء قيل إن مصر فُتحت عنوة أو صلحاً. (المعرب)

^{٣٢} أخذنا هذا النص عن المقرئزي. (المعرب)

^{٣٣} جاء في الأصل الإنجليزي «ابن شريك»، وهو تحريف. (المعرب)

وعلى ذلك قد كان في الدخول في الإسلام ربح وُغْنم. ولقد كان عهد الصلح مع القبط كفيلاً من الوجهة النظرية بأن يكونوا آمنين في دينهم، غير أن الأمر صار بعد حين إلى خرق العهد ونقضه؛ فالحق أن الأمن في الدين إذا كان مُقْتَرناً بأن يكون الرجل مَهيناً بين الناس، وأن يحمل ثَقْلاً في ماله، لم يكن أمناً حقيقياً ولا باقياً. فلما انتشر الإسلام بين الناس زادت وطأته اشتداداً على القبط، وأصبح عبء الجزية ثَقِيلاً لا ترضاه النفوس، وأصبح أصحاب الجزية من اليهود والنصارى بعد حين وقد صاروا في قِلة ظاهرة بسبب من كان يُسَلِّم منهم عامّاً بعد عام. فكان هذا الأمر فاسداً؛ إذ هو بمثابة رشوة لتحريض النصارى على الخروج من ملتهم، فوق ما كان من أثره في نقص مقدار الأموال نقصاً ظاهراً، وكان نقص الجزية سريعاً، فبَيْنَمَا كان مقدارها في أيام عمرو اثني عشر ألف دينار، وفي أيام خلفه الظالم عبد الله بن سعد أربعة عشر ألف ألف، إذا بها في خلافة معاوية خمسة آلاف ألف بعد أن أسلم عددٌ عظيم من القبط، ثم إذا بها في خلافة هارون الرشيد أربعة آلاف ألف، ثم ثبتت الجزية على ثلاثة آلاف إلى أواخر القرن العاشر.^{٣٥} ولما حدث هذا النقص في الأموال التي كانت تُجَبى من الجزية، استحدث الحكام وسائل جديدة يعوِّضون بها ما نقص من مال الجزية. وليس ثمة من شك في

^{٣٤} قد أثبتنا رواية المقرئزي كما وجدناها نحن، ولكن المؤلف في الأصل الإنجليزي ظنَّ أن الجملة الأخيرة من قول المقرئزي نفسه، وترجمة الأصل الإنجليزي هكذا: «ويُعلق المؤرخ العربي على ذلك، وله في ذلك الحق، بقوله. «ولَعَمْرِي إن أكبر ما كان يرجوه عمر أن يدخل الناس كلهم في الإسلام.»» ولما كان تصحيح الرواية لا يذهب بشيء من المعنى الذي قصده المؤلف أثرنا تصحيحها. (المعزَّب)

^{٣٥} ذكر ذلك الخبرُ اليعقوبي (مات في سنة ٢٦٠ للهجرة) (Bibl. Geog. Arab. Part VII، صفحة ٣٣٩). ولا يتفق كل الاتفاق مع ما جاء في كتاب أبي صالح؛ إذ يقول إن الجزية كانت خمسة آلاف ألف دينار في زمن أحمد بن طولون، وإنها كانت أربعة آلاف ألف في مدة يعقوب بن يوسف، وإنها نزلت بعد ذلك إلى ثلاثة آلاف ألف (صفحة ٨٢). ولكن من الجلي أن الواجب تفضيل المؤرخ الأسبق في التاريخ. حقاً إن ابن رستاه يقول إنه في مدة عبد الله بن الحبحاب كان الخراج ألفي ألف درهم وسبعمائة ألف درهم وسبعة وثلاثين وثلاثمائة درهم، لكنه قلَّ في أيام موسى بن عيسى حتى صار ألفي ألف درهم ومائة وثمانين ألف درهم، وكان ذلك حوالي سنة ١٨٠ هجرية، أو نحو آخر القرن الثامن (Bibl. Geog. Arab، صفحة ١١٨). غير أنه من الصعب أن نعتقد أن مثل هذا التغير العظيم يمكن أن يحدث في ١٥٠ سنة. والحق أن الأستاذ Stanly Lane Poole في كتاب The Story of Cairo، صفحة ٦٠، يرى أن التغير لم يأتِ إلا بطيئاً، فقال: «وبعد أن مضى على الفتح تسعون عاماً يئس أحد الولاة من تزايد المسلمين تزايداً كبيراً، فاضطرَّ إلى إحضار خمسة آلاف عربي إلى مصر السفلى، ولم تَصِر مصر بلاداً إسلامية إلا

أن الحكام عندما استحدثوا تلك الضرائب الجديدة فرّقوا فيها بين معاملة المسلمين وأهل الذمة، فميّزوا المسلمين فيها؛ فأكبر الظن على ذلك أن المسيحيين قد آل أمرهم في حقيقته ومظهره إلى زيادة فيما يحملون، وكان عبؤهم يزيد عليهم ثقلاً كلما قل عددهم؛ فلا عجب إذن أن يخضع كثير من القبط فيسوقهم أتيّ الحوادث إلى الإسلام، بل العجب أن يبقى عددٌ عظيم منهم ثابتاً في جرية ذلك الأتي، ولم تستطع عواصف الحدثان التي توالى عليهم ثلاثة عشر قرناً أن تُزعزعهم عن عقيدةٍ قائمة في قلوبهم على صخرة. على أننا إن قلنا ذلك فلسنا ننسى أن التاريخ لم يحو بين صفحاته ما هو أعجب من العرب وفتحهم؛ إذ جاءوا إلى مصر فتنةً قليلة من الصحراء فانتصروا بها، ثم نقول إجمالاً إنهم أقاموا لأنفسهم بُنياناً مما هدموه فيها من ديانةٍ مسيحية، ومدنيةٍ بيزنطية، قد اجتمع بها ضعف ورقّة، إلى جمال وروعة، منذ امتزجت بها أكبر المدن القديمة الثلاث: المدنية المصرية، والمدنية اليونانية، والمدنية الرومانية.

بخطواتٍ بطيئة، وبعد الامتزاج بالمُصاهرة والتكاثر بالمُهاجرة.» والظاهر أن هذا الرأي يستهين بالضغط على القبط وما نشأ عنه.

ثورة الإسكندرية بقيادة منويل

ظهر بعدُ أن فتح مصر لم يتم؛ فإن الحرب عادت جذعة بعد أن ظن الناس أنها قد وضعت أوزارها؛ إذ جاء الروم يسعون سعي المُستमित لكي يسترجعوا ما فقدوه من ملكهم، ولا يسعنا إلا أن نصِف هذا السعي ولو على وجه الإيجاز.

وقد أخطأ عمر بن الخطاب في أنه كان مع عماله جميعاً على سوء الظن يتوقعون منه العزل والمحاسبة، ويأخذ أموال بلادهم كلها لا يدع لهم فيها شيئاً. وقد كان لهذه الخطة أثر في التعجيل به، فقتل لبضعة أيام بقيت من ذي الحجة من عام ٢٣ للهجرة، ودُفن في غرة المحرم من عام ٢٤ للهجرة،^١ وفي ذلك اليوم اختير عثمان خليفة له. على أن عمر وإن أخطأ في بعض أمره لم تلق دولة المسلمين خيراً بوفاته وولاية خلفه؛ فإنه إن كان يُضايق خير ولاته ويُسيء إليهم فقد كان عثمان الذي جاء بعده يعزلهم. وكان من آخر ما أتاه عمر في حياته أن قُتل من سلطان عمرو بن العاص، وذلك بأن وليَّ عبد الله بن سعد بن أبي سرح حكم الصعيد والفيوم، وجعل إليه جباية الخراج. فأتى عثمان ما شرع فيه عمر بأن عزل ابن العاص عن ولاية مصر، وجمع ولايتها جميعاً لعبد الله بن سعد، فجاء هذا ليلاً أمره من مدينة شطنوة في إقليم الفيوم، وكان مُقيماً بها.

وقد اختلفت الآراء في هذا الوالي الجديد، فقال عنه النواوي: «كان من أعقل قريش وأشرفهم»^٢ في حين أن عمرو بن العاص نعى عليه ضعفه وقلة كفايته في حكم البلاد وفي قيادة الجيوش، ويصفه الطبري بأشنع الصفات، فيقول عنه: «لم يكن في وكلاء

^١ ٧ نوفمبر سنة ٦٤٤.

^٢ ياقوت طبعة Wustenfled، صفحة ٣٤٥.

عثمان أسوأ من عبد الله والي مصر.^٢ وكانت ولايته هذه في وقتٍ ساء فيه حكم الولاة، وثارَت ثورة الناس عليهم، وعلى الخليفة لجورهم في الحكم. والظاهر أن من وصف عبد الله وصفًا حسنًا إنما يدل على سخافته وحماقته، وليس لوصفه قيمة في التاريخ؛ فإنه لا مرأء فيما ارتكبه في مصر من الظلم، وقد ولَّاه الخليفة قصدًا لكي يزيد في جباية الجزية. وإن لدينا من الأسباب ما يحملنا على أن نقول إن عبد الله قد جعل أول همه زيادة الضرائب على أهل الإسكندرية؛ إذ لا شك أنهم كانوا عند ذلك يرزحون تحت عبء ثَقِيل من الضرائب. ولقد كان من أثر هذا العبء الثقيل أن جماعة من زعمائهم أنفذوا كُتَبًا إلى الإمبراطور «قنسطانز» في قسطنطينية يسألونه أن يُخلصهم من ظلم المسلمين، وقالوا له إن الإسكندرية ليس فيها إلا مسلحةٌ ضعيفةٌ لا تقوى على دفع جيش روماني. فأثَّرت هذه الكتب في الإمبراطور؛ إذ إنه لم ينسَ ما أصابه في عزته، وما لحق دولته من الضرر من ضياع مصر، فأمر بإعداد قوة عظيمة، وكتب أمرها كتمانًا شديدًا. وكان الروم إلى ذلك الحين لا يزالون على سلطانهم في البحر غير مُدافعين ولا مُعاندين، وكان عمر يسمع بحروب البحر، فكتب إلى عمرو بن العاص يسأله عن ذلك، وقال له: «صِف لي البحر وراكبه». فكتب إليه عمرو كتابًا عجيبيًا قال فيه: «إني رأيت خلقًا كبيرًا يركبه خلقٌ صغير، إن ركن خَرَقَ القلوب، وإن تحرَّك أزاع العقول، يزداد فيه اليقين قلةً، والشك كثرةً. هم فيه كدودٍ على عُود، إن مال غرق، وإن نجا برق.»^٤ فكان وصفه هذا باعثًا لعمر على الإشفاق منه، على ما كان عليه من إقدام وشجاعة، فلم يُبَحِّح لمعاوية أن

^٢ انظر طبعة Zotenberg، الجزء الثالث، صفحة ٥٨٣ وما بعدها. ولما دعا عثمان ولاته ليشيروا عليه فيما يُنكر الناس منه، تكلم عبد الله بصراحةٍ عظيمة تشوبها سخرية، فقال: «يا أمير المؤمنين، إن الناس أهل طمع، فأعطهم من هذا المال تعطف عليك قلوبهم.» ولكن هذا لم يكن قول عمرو بن العاص؛ فإن استقامته التي لا تعرف الهوادة أو الخوف تظهر في قوله: «أرى أنك قد ركبت الناس بما يكرهون، فاعتزِم أن تعتدل، فإن أبييت فاعتزِم أن تعتزل، فإن أبييت فاعتزِم عزمًا وامض قُدُمًا.» فجازه عثمان على ذلك بأن قال له: «قمل فرك، أهذا الجد منك؟» غير أنه اتبع مشورته في ذلك الحين. (المؤلف)

أخذنا النصوص في الهامش السابق عن الطبري، وفي قول عمرو خلاف مع الأصل الإنجليزي، فأثَّرتنا أخذ رواية الطبري؛ إذ ليس فيها اختلافٌ عظيم في المعنى عما جاء في الأصل الإنجليزي، ولا سيَّما أن المؤلف لم يذكر الأصل الذي نقل عنه. (المعرب)

^٤ أخذنا هذا النص عن كتاب الطبري، الجزء الخامس (طبعة المطبعة الحسينية بمصر). ولفظ برق، كفرح ونصر: تحيَّر حتى لا يطرف، أو دُهِش فلم يُبصر عن المحيط. (المعرب)

يُجهز السفن،^٥ ولم يجرؤ أحد على خوضه حتى آلت الخلافة إلى معاوية، فأخذ العرب عند ذلك في سبيله، وعرفوا قيمة السيادة عليه.

وعلى ذلك لم يكن للعرب في الوقت الذي نصّفه سفينة واحدة تأتيتهم بأنباء أسطول الروم الذي بعث به الإمبراطور بقيادة منويل للاستيلاء على الإسكندرية. فما فجأ العرب إلا أسطولاً عظيم يدخل ميناء الإسكندرية في عدة ثلاثمائة سفينة، وألقى فيها مراسيه غير مُدافع.^٦ ولم يكن بالمدينة إلا ألف رجل من العرب للدفاع عنها، فغلبهم الروم، وقتلوه جميعاً إلا نفرًا قليلاً منهم استطاعوا النجاة، وعادت بذلك الإسكندرية إلى ملك الروم.

وهذه الحادثة منشأ الرواية العجيبة التي رواها «جبون» وسواه من الكتّاب؛ وذلك أنهم قالوا إن الروم عادوا بعد ثلاثة أيام أو أربعة من فتح الإسكندرية الأول بعد أن كانوا قد سافروا في البحر ورحلوا عن مصر، فأخذوا العرب على غرة وهم مُتفرقون، فملكوا المدينة مرةً ثانية، ولبثوا يحكمونها بعد ذلك حيناً قصيراً. وليس ثمة من حقيقة لهذه الرواية؛ وإنما منشؤها خطأ في التأويل؛ وذلك أنهم خلطوا بين فتح الإسكندرية في المرة الأولى وفتحها في المرة الأخيرة، ومزجوا بين وصفَي الحادِثين؛ فهم يقولون مثلاً إن فتح الإسكندرية كان في المرة الأولى عنوة، وجعلوا بناء روايتهم كله على أنها فُتحت عنوة، في حين أنّا قد بيّنا بوضوح لا نزاع فيه أن فتح الإسكندرية في المرة الأولى كان صلحاً، وأن العرب جعلوا لأهلها هدنةً مدتها أحد عشر شهراً، ثم دخلوا بعد ذلك إلى المدينة مُسلمين، وظلوا بعد ذلك على ملك المدينة لا يحدث لهم حدث حتى جاء منويل في بعثه.^٧

^٥ عن تاريخ الخلفاء للسيوطي، ترجمة H. S. Jarrett، صفحة ١٦٠.

^٦ اختلفت المصادر على عاداتها في هذا الأمر؛ فقال ابن خلدون إن الأسطول بقي بعيداً عن الشاطئ؛ لأن المقوقس منع الروم أن ينزلوا بالأرض. ولكن المقوقس كان قد مات طبعاً. وقال ابن عبد الحكم إن الأسطول رسا في الإسكندرية، وإن الروم الذين كانوا في المدينة انضموا إلى جنود الإمبراطورية. وأما غيرهما من مؤرخي العرب فيقولون بوضوح إن الروم أخذوا المدينة وقتلوا حاميتها.

^٧ تثبت هذه القصة من قول السيوطي؛ إذ قال: «لما هزم الله الروم وفتح الإسكندرية، وهرب الروم في البر والبحر؛ خُلف عمرو بن العاص بالإسكندرية ألف رجل من أصحابه، ومضى عمرو ومن معه في طلب من هرب من الروم في البر، فرجع من كان هرب من الروم في البحر إلى الإسكندرية، فقتلوا من كان فيها من المسلمين إلا من هرب منهم» «حسن المحاضرة، صفحة ٧٣». ولكن هذا خلطٌ ناشئ من مؤلفٍ يجمع الأخبار وهو يجهل ترتيبها التاريخي الصحيح، وهذا ليس إلا ترجيع ما حدث فيما بعد في أيام غزوة منويل. ونقول كذلك إن هذا الخبر الذي يُذكر فيه نزول الروم على الإسكندرية مرتين يرد في كتاب

وقد اتفق مؤرخو العرب اتفاقاً يقلُّ مثله على أن استرجاع الروم لمدينة الإسكندرية قد وقع في أوائل السنة الخامسة والعشرين للهجرة، وذلك نحو آخر سنة ٦٤٥ للميلاد،^٨ ولكنهم لم يتفقوا مثل هذا الاتفاق في ذكر المكان الذي كان فيه عمرو بن العاص عند ذلك. فإذا صحَّت رواية الطبري، وروايته جديرة بالتصديق، كان عمرو عند ذلك في مكة^٩ معزولاً. فلما جاءت أنباء هذه الثورة أمر بأن يعود إلى قيادة الجيش بمصر. وعلى أي حال فالظاهر أنه عُزل قبل مجيء الروم، ولم يلتفت خلفه العاجز إلى حماية البلاد، فأهمل تحصينها حتى بدا عجزها واشتدَّ خللها، ولم يقف جيش «منويل» عند الإسكندرية بعد أن ملكها وخلصت له، بل سار إلى ما يليها من بلاد مصر السفلى ينهب فيها، ويغصب القمح والخمر والأموال من أهل قراها، لا يُدافعه مُدافع. والظاهر

ابن بطريق (راجع كتاب ميني (Patr. Gr. T 111 Col. 2111). وهذا دليل بغير شك على أن كلا المؤلفين نقل عن مصدر واحد، وهو مصدرٌ فاسد. فإذا ما قام الدليل كما فعلنا من قبل على أن فتح الإسكندرية الأول كان صلحاً نُقضت هذه القصة من أساسها. فمجمال القول أن القصة لا يقوم عليها دليلٌ صحيح، وهي تُعارض حقائق قام البرهان عليها وثبتت بغير شك. ومما يجدر بالذكر أن حنا النقيوسي لم يذكر شيئاً عنها؛ وعلى ذلك يجب علينا أن نبعدها عن حقائق التاريخ.

^٨ ذكر البلاذري هذا التاريخ (صفحة ٢٢١)، ثم ذكر احتمال أن يكون ذلك سنة ٢٣ هجرية. وأما ابن الأثير (صفحة ٦٢) فإنه يذكر أن ذلك كان سنة ٢٥ للهجرة، ويتفق معه في ذلك ياقوت وأبو المحاسن. وأما المقرئ فإنه يذكر أن فتح الروم للإسكندرية كان سنة ٢٤ هجرية، وأن فتح العرب لها وقع سنة ٢٥ للهجرة. وذكر ذلك أبو المحاسن، وقال إن هزيمة الروم كانت في ربيع الأول، وهو يُوافق يناير سنة ٦٤٦. ولكن هذا لا يكاد يترك وقتاً كافياً لحوادث ذلك القتال.

^٩ انظر طبعة Zotenberg، الجزء الثالث، صفحة ٥٥٩. قال إنه في أول السنة الخامسة والعشرين للهجرة أخذ عثمان في عزل عمال عمر، ولكنه لما سمع بثورة الإسكندرية جعل عمراً «يسافر إلى مصر». وهذا يُفيد أن الفتح الثاني كان بعد أول سنة ٦٤٦ بمدة طويلة. ويذكر البلاذري أن عمراً عُزل من الولاية في سنة ٢٥ للهجرة، وحلَّ محله عبد الله بن سعد (صفحة ٢٢٢). وقال النواوي إن استعماله كان في تلك السنة (صفحة ٣٤٥). ولكن ابن الأثير يذكر أن ذلك كان في سنة ٢٦ للهجرة (صفحة ٧٦). وأما ابن عبد الحكم فإنه عند ذكر الثورة يقول إن عثمان قد عزل عمراً في ذلك الوقت. وقد نقل عنه المقرئ هذا (الخطط، الجزء الأول، صفحة ١٦٧). وقال المقرئ في موضع آخر عند ذكر عبد الله بن سعيد بين ولاية الفسطاط: إن منويل الخصي هاجم الإسكندرية، فطلب الناس من الخليفة أن يستعمل عمراً لقتال الروم. وبالإجمال يظهر أنه من الثابت أن عمراً قد عُزل قبل الثورة، ولكنه ليس من الجلي إذا كان قد ترك مصر. فأما ابن بطريق فإنه يذكر صراحةً أنه كان لا يزال في مصر، وأما أبو المحاسن فإنه يقول إن عثمان أزال عنه أعباء الولاية حتى يفرغ لقتال منويل (صفحة ٧٣).

أن الروم لم يعيبتوا بمن تودّد إليهم، فكان جندهم أينما حلّ أو سار في البلاد يُعامل الناس معاملة أعداء قد فُتحت بلادهم.^{١٠} على أنه قد يكون الأمر على غير ذلك في بعض الأحوال؛ فإن جيش الروم ما عاد إلى امتلاك البلاد إلا بمساعدة من في الإسكندرية من الروم، وكانوا لا يزالون على مكانة عظيمة فيها، وكان هؤلاء يعتمدون على مساعدة بعض الناس في بلاد مصر السفلى وميلهم إلى الروم. وقد ذُكرت في الأخبار بعض قرى قامت على بكرة أبيها وانحازت إلى جانب الروم. غير أن القبط كانوا على وجه الإجمال لا يرجون خيراً من وراء رجوع سلطان الروم؛ إذ كانت ذكريات قيرس وعسفه لا تزال منقوشة على قلوبهم، وكانوا غير ساخطين على ما هم فيه مع ما أخذ يُظلمهم عند ذلك من خوف العرب وظلمهم؛ إذ كانت لهم طمأنينة على دينهم وديناهم ما كانوا ليحتفظوا بها إذا عاد حكم الروم؛ ولهذا لا القبط بالعرب في هذه المحنة وساعدوهم. ولو فعلوا غير ذلك لكانوا أحق الناس وأجملهم؛ إذ يكونون كأنهم يسعون إلى وضع أيديهم في أغلال الروم، وكشف أجسامهم لجلد سياطهم. ولسنا نعلم علم اليقين أبقى البطريق بنيامين عند ذلك في الإسكندرية أم هرب قبل مجيء جيش الروم؟ على أننا نرجح هروبه وغيابه عن العاصمة في ذلك الوقت. والأدلة على ذلك قوية، ولكن لا شك في أنه وقف مع قومه من القبط يشدّون أزّر العرب ويُساعدونهم، ويُظهرون لهم الود، حافظين بذلك عهدهم الذي تعاقدوا عليه في صلح الإسكندرية.

وفيما كان الروم يتمتّعون بما في مصر من ملاذ، ويُضيعون الفرصة على عاداتهم في تضییع ثمين الفرص إذا ما سنحت لهم؛ عاد عمرو إلى قيادة جيش العرب في بابليون. وقد دعاه العرب لذلك، وألحوا فيه منذ رأوا أنه رجلٌ داهية لا يُدانيه مُدانٌ في مكيدة الحرب، ولا يثق الناس في أحدٍ ثقتهم فيه؛ لما اعتادوا من النصر على يديه، وشعروا بأنهم في أشد الحاجة إليه في ذلك الوقت العصيب الذي لم يأت عليهم وقتٌ أشد منه منذ غزوا بلاد مصر. ولو لم يُضِع الروم وقتهم في بلاد مصر السفلى، بل ساروا لا يلوون على شيء قاصدين إلى الفسطاط؛ لما بُعد عليهم أن يهزموا عبد الله ويأخذوا حصن بابليون، ولكنهم لم يفعلوا ذلك، بل تهاوّنوا حتى استطاع عمرو أن يحضر إلى مصر ويُجهز

^{١٠} ذكر ابن الأثير أن الروم كانوا يغصبون الأموال والأطعمة من الناس الذين في جوار العاصمة، ولم يُفَرِّقوا بين موالٍ منهم ومُعَادٍ (صفحة ٦٢). وأما المقرئ في أنه ذكر أنهم جعلوا يفتحون القرى، ويشربون خمرها، ويأكلون طعامها، ويُفسدون في البلاد.

جيشه بها. ولم يكن من رأي عمرو أن يُسرِع في أمره، وهذا غير ما كان يراه خارِجة بن حذافة الذي كان عند ذلك قائدَ مسلحة حصن بابلْيون؛ إذ كان يرى أن التأخر ضارٌّ بالمسلمين مُصلِح لأمر الروم، وأشار على عمرو أن يُبادر إلى العدو قبل أن يأتِيه المدد، أو يثب أهل مصر جميعها وينقضُّوا على العرب. ولكن عمرًا كان يرى خلاف ذلك، فقال: «ولا، ولكن أدعهم حتى يسيروا إليّ؛ فإنهم يُصيبون من مرُّوا به فيخزي الله بعضهم ببعض.» وإنه لمن الجدير بالذكر أن قُواد العرب في هذا الوقت لم يُميزوا بين قبطي ورومي، بل ظنوا أن الفتنتين معًا إلْب على قتالهم. وهذا يدل على أنه لم يكن ثمة ما يدعوهم إلى توقُّع محبة القبط لهم، ولا حيادهم في قتال الروم. ولو صحَّ أن القبط رحَّبوا بالعرب عند أول مجيئهم إلى مصر ورأوا فيهم الخلاص، لركن قُواد العرب في هذا الوقت إلى ولاء القبط ومحبتهم، ولتوقَّعوا منهم الود والمساعدة.

وعلى هذا سار الروم على مهل حتى استُدْرِجوا إلى نقيوس،^{١١} وهناك لقيتهم طلائع العرب، ولعل جيشهم كان إذ ذاك خمسة عشر ألفًا.^{١٢} ولم يذكر التاريخ هل استولى الروم على مدينة نقيوس، غير أنه يذكر أنه قد وقع قتالٌ شديد بين الجيشين تحت أسوار حصنها فيما يلي الخليج أو النهر الذي يجري على كُثب من المدينة، وقد قاتل الروم في تلك الوقعة قتالًا عظيمًا، وأبدوا فيه شجاعةً لا مثيل لها، وحارب عمرو في صفوف الناس، وعُقر تحته فرسه إذ أصابه سهم، فاقتحم عنه وحارب راجلًا، وانهزم العرب في بعض ذلك القتال وولَّوا الأدبار، وكان أظهر الروم يومئذٍ في شجاعته وحسن عدته رجلٌ فارسي عليه سلاحٌ مذهب. فلما تنازَع الناس القتال دعا العرب إلى البراز، فبرز إليه رجل من زييد يُقال له «حومل»، فاقتتلا طويلًا برُمحين يتطاردان بغير أن يغلب أحدهما الآخر، ثم ألقى الرومي

^{١١} انظر كتاب Geschichte der Chalifen (Weil) (الجزء الأول، هامش صفحة ١٥٨)، وأنه لا يستطيع البت في اسم المدينة التي قال ابن عبد الحكم إنه كان «نقيوس» و«نقيوس» و«تيوس» و«نفويس» ... إلخ. وهذا كله تحريفٌ بسيط وسهل للاسم الأصلي، وهو «نقيوس»، وهو ناشئ من تغيير النقط. وأما المقرئزي فإنه يذكر الاسم الصحيح، ويقول: «إنه قد وقع قتال هناك في الأرض والنهر». وهذا وحده كافٍ لإزالة الشك. وفوق ذلك يقول ياقوت (الجزء الرابع، صفحة ١٨٠) إنه قد وقع في نقيوس قتال بين عمرو والروم عندما عَصَوْه. وهذا بلا شك يُشير إلى ثورة منويل، ولكن Weil لم يَرِ طبعًا كتاب حنا النقيوسي، ولم تكن عنده صورةٌ واضحة من وصف أرض مصر في وقت الفتح.

^{١٢} يقول البلاذري إن جيش عمرو كان عدده ١٥٠٠. ولكن لعل ذلك تحريف عدد ١٥٠٠٠، ولا شك أن جيش الروم كان أكثر من ذلك عددًا.

رمحه، وأخذ السيف فألقى حومل رمحہ وأخذ سيفه، وكان الجيشان في أثناء ذلك وقوفًا يرى جندهما ذلك البراز وهم في صفوف على الجوانب، ثم حمل الرومي حملةً شديدة، فضربه العربي بسيفه ضربة في ترقوته فأثبتته، وأما حومل فقد أصابته جراحة مات منها بعد أيام قليلة، فأرسل عمرو جثته إلى الفسطاط على سرير، ودفنه عند المقطم.^{١٣}

ولما قُتل البطل الرومي رجع القتال بين الناس واشتد، وانتهى أمره بهزيمة جيش منويل، وفرَّ الروم لا يلوون على شيء نحو الإسكندرية. فبلغت فلول جيشهم العاصمة والعرب في آثارهم، فأقفل الروم الأبواب واستعدُّوا للحصار.^{١٤} وكان عمرو في أثناء سيره في بلاد مصر السفلى يلقي مساعدة من قرى القبط حيث سار، فكانوا يأتون إليه بمن يُقيم له الجسور، ويقدمون له ما كان في استطاعتهم تقديمه بعد ما حل بهم من نهب الروم وغصبهم. فلما بلغ جيش العرب أسوار الإسكندرية، ورأى عمرو ما عليه المدينة من المنعة؛ اشتد به الألم؛ لأنه رأى أنه أخطأ في ترك أسوارها قائمة ولم يجعل بها من الجند مسلحة قوية، وحلف لئن أظفره الله بها ليهدمنَّ أسوارها حتى تكون مثل بيت الزانية يؤتى من كل مكان. وجعل عسكر العرب في الجانب الشرقي من المدينة، وهو الجانب الذي كان الحصار منه ممكنًا. وقيل إنه أقام آلات الحصار وصدع بها الأسوار. غير أن ذلك لا يتفق مع ما هو معروف عن أسوارها من القوة. وإنه لأقرب إلى الأفهام أن نصدِّق رواية أخرى تجعل مرجع فتح المدينة في هذا الحصار جُلّه إلى الخيانة من داخلها، كما وقع لها في حصار دقلديانوس؛ فقد قيل إنه كان في الإسكندرية بوابٌ اسمه «ابن بسامة»، سأل عمرًا أن يؤمِّنه على نفسه وأهله وأرضه ويفتح له الباب، فأجابه عمرو إلى ذلك.^{١٥}

^{١٣} جاء في المقرئ في وصف آخر هذا النضال: «ثم حمل عليه البطريق فاحتمله وكان نحيفًا، فاخترط حومل خنجرًا كان في منطقتة أو في ذراعه، فضرب به نحر العليج أو ترقوته فأثبتته ووقع عليه، فأخذ سلبه، ثم مات حومل بعد ذلك بأيام — رحمه الله — ورؤي عمرو يحمل سريرته بين عمودَي نعشه حتى دفنه بالمقطم.» (المعرب)

^{١٤} لا يذكر البلاذري مدينة نيكيو (نقيوس)، ولكنه يذكر أنه وقع قتال بقرب الإسكندرية، حيث هاجم الروم الذين كانوا يعيشون في تلك الجهات، وقد ثبت العرب لهجومهم نحو ساعة وراء الخنادق، ثم حملوا عليهم وهزمهم، فهرب الروم مُسرعين لا يلوون على شيء حتى دخلوا الإسكندرية (صفحة ٢٢١). وقد يجوز طبعًا أن يكون قد وقع قتال آخر بقرب الإسكندرية. وهذه العبارة على أي حال هامة؛ لأنها تدل على أن العرب كانوا قد أخذوا من الروم طريقتهم في الخندقة على عسكرهم.

^{١٥} جاء هذا الخبر في كتاب السيوطي، ويظهر أنه يذكر ذلك مع الفتح الأول، ولكنه مُخطئ في ذلك، على أن القصة قد تكون وقعت في الفتح الثاني، وهذا الخلط بين حوادث الفتحين الأول والثاني لا دواء له.

ومهما يكن من الأمر فقد أخذ العرب المدينة عنوة، ودخلوها يقتلون ويغنمون ويحرقون حتى ذهب في الحريق كل ما كان باقياً على مقربة من الباب في الحي الشرقي، ومن ذلك كنيسة القديس مرقس. واستمرَّ القتل حتى بلغ العرب وسط المدينة، فأمرهم عمرو أن يرفعوا أيديهم، وبُني مسجد في الموضع الذي أمر عمرو فيه برفع السيف، وهو «مسجد الرحمة»، وقد لازت طائفة من جند الروم بسفنهم فهربوا في البحر، ولكن كثيراً منهم قُتل في المدينة، وكان منويل بين من قُتل، وأخذ العرب النساء والذراير فجعلوهم فيئاً.

وكان هذا الفتح الثاني في صيف سنة ٦٤٦، وكان عنوة بالسيف؛ وبهذا يكون بين الفتح الأول والفتح الثاني فروقٌ تُميز بين وقت وقوع كل منهما وحوادثه، ولكن من سوء الحظ أن كتاب العرب لم يفرّقوا بين الفتحين. وإنه لمن أصعب الأمور وأشدّها استعصاءً أن يُعيد باحث إلى الحوادث نظامها في كل من الحالين؛ إذ يجد بعضها داخلاً في بعض مختلطاً به اختلاطاً من كل وجه. وإنا نرى أن هذا الوصف موضع لذكر حادثة قد وُضعت في غير موضعها في وصف الفتح الأول، فنشأ عن ذلك خلطٌ عظيم، وتلك الحادثة هي الزيارة التي قيل إن المقوقس زارها لعمرو ليعرض عليه فيها أموراً عجيبة. ولا شك أن المقوقس قد مات منذ زمن طويل، غير أن العرب كانوا يُطْلِقُونَ ذلك اللقب خطأً على أشخاص عدة؛ فقد سمّوا به الحاكم الذي كتب إليه النبي كتابه قبل فتح العرب لمصر، ثم أخطئوا فسمّوا به بعد الفتح بطريق القبط بنيامين؛^{١٦} وعلى ذلك فإننا إذا قرأنا أن المقوقس جاء إلى عمرو في وقت الحصار، ووعدّه أن يساعده على شروط ثلاثة، كان لا بد لنا أن نعزو تلك القصة إلى «بنيامين» وما كان منه عند ثورة الإسكندرية واستيلاء منويل عليها. وإن تحريف هذه القصة ووضعها في غير موضعها له أثرٌ كبير في تاريخ الفتح؛ فإن ذلك منشأ الخلط الذي بُنيت عليه روايات كثيرة؛ فإن المؤرخين لم تسبق لهم كتابة

^{١٦} انظر الملحق الذي أفردناه للمقوقس. وقد وردت حقيقة موت المقوقس في قصة الخاتم المسموم، مع أن القصة في ذاتها كما بيّناها مشكوك فيها. وقد أحسّ البلاذري بصعوبة الأمر إذ قال: المقوقس كان حياً في هذا الوقت. وعبارته (صفحة ٢٢٢) تُفيد أنه قيل إن المقوقس ترك أهل الإسكندرية عندما ثاروا، وأن عمراً بعد ذلك أبقاه وأصحابه في أعمالهم، وأن البعض يذكر أن المقوقس كان قد مات قبل تلك الثورة. وإنا نرى أن الحقيقة هي أن بنيامين كان عند ذلك هو البطريق وزعيم أهل مصر، وأما قيرس فقد كان بطريقاً وكان زعيم طائفة الروم والمصريين، فليس من العجيب إذن أن ينقل بعض المؤرخين لقب الأول إلى الثاني، ولكن هذا الخلط بين الشخصين أحدث بالطبع خلطاً في الحوادث والتواريخ.

تاريخ للفتح نقدوا فيه أخباره وبحثوها، فلا نجد في كتب تواريخ العرب إلا سردًا لحوادث اختاروها ورَوَّوها عن مصادر مختلفة، ولكنهم في اختيار ما يروون من أخبار تلك الحوادث لا يفرِّقون بين أشياء كان يجب عليهم التفريق بينها، فيجمعون من أخبار الحوادث ما وقع في أوقاتٍ مختلفة، لا يتحرَّون في ذلك ترتيبها ولا تاريخ وقوعها. فإذا ما صار الخبر في غير موضعها لا يتناسب مع السياق والقرائن حَوَّروه لكي يُلائم ذلك السياق الجديد، وقد يصير الخبر بذلك التحوير في كثير من الأحوال سخيًّا أو باطلًا فاسدًا. وهذا ما كان في تاريخ هذا الحادث الذي نحن بصدده؛ فقد روى^{١٧} المقرئزي ثلاثة شروط اشترطها المقوقس على عمرو، وهي:

(١) ألا ينقض القبط، «وأن يُدخله معهم ويلزمه ما لزمهم».

(٢) ألا يُصالح الروم أبدًا.

(٣) أن يأمر به فيُدفن في جسر الإسكندرية.^{١٨}

وإننا نرى أن هذه الرواية عما اشترطه المقوقس بعيدة لا يُسيغها العقل، وهي فوق ذلك قلب للخبر الأول الذي نُقلت منه؛ فهي تصوِّر المقوقس كما هو ظاهر كأنه رجل من الروم يسأل العرب أن يُفُوا للقبط بعهدهم، وألا يُصالحوا الروم؛ ومن ثم نشأت قصة القبط، وأنهم وحدهم انفصلوا عن الروم وصالحوا العرب عند أول هبوطهم مصر. ومن تلك الرواية كذلك نشأت قصة أخرى، وهي أن القبط رَحَّبوا بالعرب ورأوا فيهم الخلاص. على أن المؤرخ نفسه يُورد الشروط^{١٩} عن مصدرٍ آخر، وهو ابن عبد الحكم، ويجعلها كما يأتي:

(١) ألا يُبذل للروم ما بُذل للقبط؛ لأنه نصحهم فاستغشوه.

(٢) ألا ينقض القبط؛ فإن النقض لم يأت من قبلهم.

(٣) أن يُدفن المقوقس في كنيسة يوحنس.

^{١٧} الخطط، الجزء الأول، صفحة ٢٩٣.

^{١٨} ورد في كتاب السيوطي قوله في أبي حنث، وهو تحريف للفظ «يوحنس»؛ إذ كان الجسر يُسمى جسر القديس يوحنا (أو يوحنس).

^{١٩} الخطط، الجزء الأول، صفحة ١٦٣.

وهذه رواية أقرب إلى عهد الحادث؛ فهي لذلك أقرب إلى الحقيقة. ومما يستحق الذكر أن هذه الرواية ليس فيها قوله: «وأن يُدخله معهم» (أي المقوقس مع القبط) ويلزمه ما لزمهم». ونرى أن ذلك القول الذي عزاه المؤلف إلى المقوقس، وهو سؤاله لعمرو أن يُدخله مع القبط، قولٌ لا مبرر له، وإنما أراد به المؤلف أن يوضح أمرًا لم يجد إيضاحًا له غير ذلك؛ فهو يريد أن يُعزز بقوله هذا أن المقوقس كان يميل مع القبط (وهو قولٌ بعيد عن الصواب)، وأنه كان يأخذ لهم من العرب ميثاقًا وعهدًا.

ولكن من حسن الحظ أننا نجد في تاريخ البلاذري رواية عن المقوقس وما طلبه من عمرو، وهي تدل دلالة قاطعة على أن هذا الأمر لا علاقة له بفتح الإسكندرية أول مرة، بل إنه حدث عند ثورة الإسكندرية وحرب «منويل»؛ وعلى هذا لا يمكن إلا أن يكون المقصود من «المقوقس» هو بنيامين بطريق القبط. وجاء في هذه الرواية أن بنيامين سأل عمرًا فقال:

- (١) ألا تبذل للروم من شروط الصلح مثل ما بذلت لي.
- (٢) ألا تُسيء إلى القبط؛ لأن نقض العهد لم يأت من قبلهم.
- (٣) إذا مت فأمُر بدفني في كنيسة كذا.^{٢٠}

^{٢٠} قوله «فإن النقض لم يأت من قبلهم» قولٌ واضح، ومعنى لفظ «النقض» لا يفيد إلا نقض العهد. وقد أخذنا هذه العبارة من نبذة اقتبسها لنا الأستاذ مفتي الديار المصرية من نسخة خطية بالقاهرة، ولكن ترجمة De Goeje (صفحة ٢١٥) تُورد الشروط بصورة مختلفة بعض الاختلاف، وهي: (١) إن الروم الذين شكوا فيما عرضه المقوقس من السلم ورفضوه لا يُبذل لهم إلا أقل مما بُذل للقبط من الشروط. (٢) ألا ينقض عهد القبط، وأن يبقى على ولائهم للعرب. (٣) مثل السابق ذكره. أما أميلنو فإنه عند ذكر هذا الحادث (وهو يقرنه بالفتح الأول) يذكر الطلب الثالث، ألا وهو طلب الدفن في الكنيسة، ويقول إن ذلك دليل على أن المقوقس المعني بذلك كان بلا شك البطريرق، وقال: «كان بطريقًا لأن البطارقة وحدهم كان لهم امتياز أن يُدفنوا في كنيسة، ولم نجد في وثيقة قبطية أي ذكر لأسقف أو راهب قديس أو شهيد دُفن في كنيسة أبرشيته أو دير أو قريته، وعلى عكس ذلك لا نجد أكثر من الأحوال التي ذُكر فيها دفن البطارقة في الكنائس» (Journal Asiatique. Nov. - Dec. 1888، صفحة ٤٠١). ولكن حجة أميلنو لا تصح في حالة الملكانيين؛ لأن أبا صالح يذكر صراحة أن الملكانيين والأرمن والنساطرة «يُدفنون في الكنائس»، صفحة ١٣٦. فإذا قلنا إن قول أميلنو صحيح في حالة القبط، ولو أن ذلك يحف به شيء من الشك، لم تكن حجته لتؤدي إلا إلى أن ذلك الذي جاء إلى عمرو كان بطريقًا قبطيًا ولم يكن روميًا، وأنه كان في الواقع بنيامين وليس قيرس، وهذا يُعزز رأيًا أن هذه القصة حدثت في وقت ثورة منويل،

وقوله «إذ إن نقض العهد لم يأت من قبلهم» توضح الأمر كله وتجلوه؛ فإن القبط لم تكن لهم يد في ثورة الإسكندرية التي نُقض بها الصلح الذي عقده قيرس (المقوقس)، ولم يكن لهم ضلع في تلك المؤامرة التي كان يُقصد بها عود سلطان الروم؛ وعلى ذلك ذهب كبيرهم — وكان عند ذلك بنيامين — فعرض على عمرو مساعدة القبط له على شرط أن يُجَازُوا على ولائهم بأن تُحسِن معاملتهم، ولا يُكَال لهم بكيل الروم الذين ثاروا بالمسلمين. فإذا نحن وضعنا هذا الخبر في موضعه بدا لنا واضحاً بيئاً عظيم الدلالة بعد أن كان وهو محرّف في غير موضعه غامضاً مُحيرًا. ولقد استبحت الإطالة في ذكر هذا الخبر لما له من عظيم الشأن بين أخبار التاريخ، ولأنه مثلٌ يظهر منه ما يُلاقيه الباحث من المشقة في بحثه، وما يُعانيه من الصعاب في سبيل جلاء الحقيقة.

هذا ما عرضه البطريق على عمرو. فلما سمع عمرو ذلك منه قال، يقصد الشرط الثالث: «هذه أهونهن علينا.» فقد كان من السهل عليه أن يعد بنيامين بأن يُدفن في كنيسة القديس يوحنا، ولكن لم يكن من السهل عليه أن يُفرق في كل الأحوال بين القبط وبين الروم فيما كان منهم، أو أن يحكم في أمر القبط ومبلغ اشتراكهم في ثورة الإسكندرية. ولسنا نعرف على وجه اليقين الموضع الذي لقي فيه بنيامين عمرو بن العاص، ولعل ذلك كان في بابليون قبل أن يسير عمرو إلى لقاء الروم، وقبل أن يعرف نصيب القبط من تلك الثورة. وأغلب الظن أن القبط من أول الأمر أعرضوا عن منويل، ولا شك في أنهم سَهَّلوا على العرب السير في بلاد مصر السفلى، ولا بد أن ذلك كان راجعاً إلى فعل بنيامين واتفاقه مع قائد العرب.

وفي هذا الوقت إذن نرى أن القبط يُمالئون العرب راغبين وهم على عهد معهم، وما زالوا على ذلك حتى هُزم الروم وتشتت شمل جيشهم، وفُتحت الإسكندرية مرة أخرى. وهذا هو المنشأ الحقيقي لقصة ترحيب القبط بالعرب ومُمالأتهم لهم منذ هبطوا مصر، وهي قصة لا صدق فيها، وقد بيّنا بطلانها مرة بعد مرة في تاريخنا هذا. غير أننا نرى مما أوضحناه هنا أن تلك القصة قائمة على أساس قد اختلط به الحق والباطل، والتبست فيه الأخبار واستغلقت على الرواة؛ فهي بالاختصار تروي خبراً صحيحاً، ولكنه وقع في القتال الذي انتهى بفتح الإسكندرية للمرة الثانية لا في أي قتال قبله، وهي تصدق

وكان عند ذلك قد مات، وبنيامين قد عاد إلى ولايته للدين. ولا يزال عند القبط إلى يومنا هذا امتياز لأساقفة القبط بأن يُدفنوا في الكنائس، ولكننا لا نستطيع أن نقول متى بدأ هذا الامتياز واعترف لهم به.

على ثورة الإسكندرية، ولكنها لا تصدق على فتح مصر الأول، وهي صورة تاريخية صحيحة، ولكنها قد ألبست إطاراً كاذباً.^{٢١} وبعد، فنم قصة أخرى كان لها حظٌ عظيم من تضليل المؤرخين وتحييرهم، وهذا موضع تفنيدها؛ فقد ذكرنا فيما مر من القول قصة وجدناها في كتاب «ساويرس» وكتاب «تيوفانز»، وهي أن «قيرس» دفع للعرب الجزية قبل غزوهم مصر مدة ثلاث سنين أو تزيد، وكان يقصد بذلك أن يدفع عن مصر غزوتهم، وقد قلنا إن هذه القصة غير جديرة بالتصديق،^{٢٢} ولكننا لم نُبَيِّن كذبها، وقد ظهرت لنا الآن حقيقة منشئها جلية، فما هي إلا زعمٌ فاسد توهمه من قرأ أخبار الفتح في كتاب مجملٍ مبتور، ولا شك عندي في أن منشأ تلك القصة كتابٌ يوناني مثل «تيوفانز» سرد أخبار عدة سنين في جملٍ قليلةٍ مجملةٍ مختلطة، لم يتحرَّر فيها ترتيب التاريخ؛ فقد قال «تيوفانز» إن العرب لما غزوا مصر صالَحهم قيرس على أن تدفع مصر لهم جزيةً مائتي ألف دينار، ثم قال:^{٢٣} «فحفظ قيرس بذلك مصر من الضياع ثلاث سنين، غير أنه اتُّهم عند الإمبراطور بأنه يدفع أموال

^{٢١} بعد كتابة ما سبق قد وجدنا عبارة في كتاب ابن دقماق تُعزز حقيقة الشروط الثلاثة التي طُلبت من عمرو، وأنها كانت في وقت ثورة منويل، وإنا مُوردوها هنا تفصيلاً؛ وذلك أنه رُوي عن ابن وهب أنه قال: قال الليث بن سعد: إن المقوقس الرومي الذي كان ملك مصر صالَح عمرًا على شروط أن الروم إذا شاءوا الخروج من مصر أبيع لهم ذلك، وأن يدفع القبط عن كل رجل دينارًا. ولكن هرقل أبى إقرار هذه الشروط، «وأرسل في غضبه منويل لحرب العرب». ولما كان عمرو يُحاصر الإسكندرية خرج إليه المقوقس، وقال له إني أسألك ثلاثة أشياء، فسأله عمرو: «وما تلك؟» قال: (١) ألا تبذل للروم ما بذلت لي؛ فقد نصحتهم بالإذعان فلم يسمعوا مشورتني. (٢) وألا تنقض عهد القبط؛ فإنهم لم ينقضوا عهدهم معك. (٣) أن أدفن إذا متُّ في أبي يوحنس.

ولا شك في أن هذه العبارة فيها ما فيها من خلط، إذ يظهر أنها تشير مثلاً إلى أن بعث منويل جاء عقب رفض هرقل لشروط الصلح الأول، وتخلط بين قيرس والي هرقل وقد مات قبل مجيء منويل بمدة طويلة وبين بنيامين، ولكنها على أي حال تُظهر الصلة بين الشروط الثلاثة وحرب منويل (انظر طبعة الدكتور Vollers لابن دقماق، الجزء الخامس، صفحة ١١٨).

^{٢٢} انظر ما سبق [الفصل الحادي والعشرون: تسليم الإسكندرية].

^{٢٣} Corp. Hist. Script. Byzant، الجزء ٤٤، صفحة ١٦٧. ولا يمكن أن يكون هذا الاتفاق غير صلح الإسكندرية، ولكنه اختلط بصلح بابلليون. وأما قوله «الثلاث السنوات» فذلك أثر من ذكر المدة التي بين فتح الإسكندرية فعلاً سنة ٦٤٢ وبين غزوة منويل سنة ٦٤٥. ولسنا ندري ما يقصد بلفظ «العام». وأما طلب الجزية فلا يمكن أن يكون قد بلغ منويل إلا في الإسكندرية، ولكن قد ذكر بعد ذلك أن منويل

مصر إلى العرب، فعزله الإمبراطور وغضب عليه، وأقام مكانه «منويل» الأرمني ليكون قائد جيش الروم، فلما مرَّ العام أرسل العرب في طلب الجزية فأجابهم «منويل»: «لست بالعاجز المُستضعف (قيرس) فأدفع لكم الجزية، فما لكم عندي إلا السيف.» ولم يُعطهم شيئاً. فتجهَّز العرب لغزو مصر، وجاءوا لحربها، وهزموا منويل، فهرب مع فلول جيشه إلى الإسكندرية، وفرض العرب الجزية على مصر مرةً أخرى. فلما سمع الإمبراطور بذلك بعث «قيرس» ليحمل العرب على الخروج من مصر على الشروط التي عقدها معه، فجاء «قيرس» إلى عسكرهم، وقال لهم إنه لم يأتِ النقض من قبله، وإنه يُقسَم أن يُعيد معهم العهد الذي عقده من قبل، فأبى العرب ذلك كل الإباء. وإنه لمن أشق الأشياء أن يعيَّن الإنسان مواضع الخلط والخطأ في هذه الرواية؛ فما هي إلا نسيج من التحريف، ولكن من قرأها لا يسعه إلا أن يقول إن العرب عندما غزوا مصر في أول الأمر لقيهم «قيرس» فأعطاهم مالاً على أن يرجعوا عن مصر، فلما سمع هرقل بذلك أرسل إلى مصر «منويل» على الفور، فلما هُزم «منويل» أبى العرب أن يعودوا إلى عهد الصلح الأول الذي اشترط عليهم فيه الخروج من مصر. هذا ما آل إليه الخبر من التحوير؛ ومن ثم نشأت قصة الجزية، ولا حاجة بنا أن نقول بعد ذلك كلمة في إظهار فسادها.^{٢٤} ومع ذلك فإننا نرى اليوم من بين الكتب الكبرى من يأخذ بهذه القصة ويراهها روايةً صحيحة.^{٢٥}

هُزِمَ ورجع إلى ذلك الموضع. ويقول تيوفانز إن قيرس كان حياً بعد هذه الحادثة، كما يقول بعض مؤرخي العرب إن المقوقس كان حياً بعدها. وذلك بغير شك خطأ؛ فإنهم يخلطون بين قيرس وبنيامين. وخلاصة القول أن ذلك الخبر من أبعد الأخبار عن الصحة وأقلها تحملاً للفحص.

^{٢٤} الظاهر أن تيوفانز يذهب إلى أن تلك الحوادث وقعت في السنة الخامسة والعشرين من حكم هرقل. وقد ذكر Von Ranke نقلاً عن Michael, the Syrian، طبعة Langlois المنقولة عن الأرمنية، إثباتاً لتلك القصة عن الجزية. ولا شك في أن ميخائيل أخذ عن تيوفانز، أو عن المرجع الذي أخذ عنه تيوفانز إلى سنة ٧٤٦ على الأقل. ولو كان Von Ranke نقل بعد ذلك جملة أو جملتين لعرف فساد رواية ميخائيل؛ لأنه يجعل «عمر» بغزو مصر قبل فتح مدينة بيت المقدس، أو قبل تسليم البطريق صفرونيوس لها. ويمكننا أن نغفر له الخلط بين «عمر» و«عمرو»، ولكن المؤرخ الذي يقول إن دفع قيرس الجزية إلى العرب كان قبل دخولهم إلى مصر يجب أن يُحكم عليه بما يستحق؛ لقوله في الصفحة عينها إن فتح العرب لمصر كان قبل فتح بيت المقدس.

^{٢٥} انظر مثلاً كتاب الأستاذ Later Rom. Emp. (Bury)، الجزء الثاني، صفحة ٢٦٩، هامش ٣.

خاتمة

لقد لقيت الإسكندرية جزاء مدينة مقهورة، وكانت بذلك جدية؛ إذ إنها أجمرت بالثورة على العرب واستدعاء الروم لمساعدتها عليهم. ولو نجحوا فيما شرعوا فيه لبرّ النجاح مَسعاهم، ولكنهم خابوا، فكان خطوهم مُضاعفًا؛ ذلك بأنهم فجروا في عهدهم، ثم عجزوا في أمرهم، فلم يفتحوا أرض مصر. ولسنا ندري أكانوا على حق في نقضهم العهد، وما كان ذلك ليحقّ لهم إلا إذا كان العرب قد بدءوا بنقضه. ولقد قيل إن الأمر كان كذلك؛ إذ زاد العرب الجزية المفروضة عليهم، ولكن لا برهان على ذلك. وأما الإمبراطور فلا نجد له مُبررًا ولا عنه دفاعًا؛ فقد قبل العهد وجعل عليه خاتمه، وقبل فيه أن يخرج جنده من مصر لغير رجعة، فلا يُعيد إليها من بعد ذلك جيشًا. ولو زعم أن العرب قد نقضوا عهدهم معه لبرئ من عهده معهم وأخلّى نفسه منه، ولكنه خرق شريعة الحرب؛ إذ جهّز أسطولًا عظيمًا خُفيّةً، واستولى على عاصمة مصر، ولم يُقِم وزناً لِمَا تعاقد عليه؛^١ وعلى ذلك كان العرب على حق في التشدد مع الثائرين، ولم يكن في وسعهم وقد دخلوا المدينة، ووضعوا فيها السيف والنار، أن يُميزوا بين صديق وعدو، أو بين قبطي ورومي، ولكن الأمر كان على غير ذلك في القرى. وما انتهت ثورة الإسكندرية وقضي على لهيبها حتى برّ عمرو بقسمه، وهدم الأسوار الشرقية حتى سواها بالأرض، ثم توجّه إلى من اشترك جهارًا في الثورة من مدن مصر السفلى. والظاهر أن طلما^٢ حاكم إخنّا أو حاكمها المعزول كان

^١ كان العرب شديدي المحافظة على الشرف في مثل هذا الأمر؛ فإن جند مصر عندما حاصر الخليفة عثمان بعد ذلك في داره ومنع عنه الماء، أثار ذلك حفيظة المسلمين. ويقول الطبري: «إن ذلك أمرٌ محرم في الحصار حتى عند الروم». وهذه عبارة تسترعي النظر على الأقل.

^٢ انظر ما سبق في [الفصل الثاني والعشرون: فتح بلاد الساحل]. وليس لدى Weil حجة تُثبت ما قاله من أن طلما كان قبطيًا، بل على عكس ذلك لقد كان بلا شك عاملًا من الروم. ولقد كانت الثورة كلها

من أول مَنْ أوقد الثورة، وكانت إخوانا قرية من قرى الساحل بين الإسكندرية ورشيد. وقد سافر ذلك الرجل إلى القسطنطينية، وعاد مع الأسطول الروماني، فلما هُزم الروم بقي وحده لا ناصر له، فوقع في يد المسلمين وجيء به إلى عمرو. فقبل لعمرو أن يقتله، ولكنه لم يكثر به، ونظر إلى عمله نظرة استهزاء؛ إذ أمر به فألبس سوارين وتوجّه، وكساه بُرنساً أرجوانياً، وقال له ساخراً: بل انطلق فجئنا بجيش آخر من جيوش الروم. ولقد فرح ظلماً في آخر الأمر بأن أبيح له أن يبقى في مصر، وأن يدفع الجزية.^٣ وأما البلاد الأخرى التي ساعدت الروم في ثورة منويل فكان أكثرها ما قاوم العرب في الفتح الأول، وهي: بلهيب، وخيس، وسنطيس، وقرطسا،^٤ وسخا. وقد أخذت من تلك القرى أسارى،

من الحزب الروماني أو الملكاني في مصر، ولم يكن للقبط يد فيها ولا ميل إليها. فذكر القبط أنهم كانوا يؤدون رجوع الروم في ذلك الوقت، وأنهم وعدوا بأن يُساعدوهم بكل ما لهم من قوة، قولٌ فيه قلبٌ عظيم للحقيقة التاريخ.

^٣ يقرن مؤرخو العرب طلب «ظلماً» الخاص بالجزية بهذه الحادثة (انظر ما سبق في موضعه). وإنه لمن أشق الأشياء أن نقول أي هذه الحوادث المذكورة المتصلة بثورة منويل متصلٌ بالفتح الأول للإسكندرية وأنها متصل بالفتح الثاني، ولكن هناك دليلاً قوياً على أن العرب كتبوا لظلماً عهداً خاصاً، وهذا لا يمكن أن يكون إلا في الفتح الأول. ولا نكاد نشك في أن العرب أبقوه في عمله، ولكنه خان أمانته بالتحريض على الثورة. وأما في الحالة الثانية عندما كان ثائراً أسيراً تحت رحمة عمرو، فلم يكن العرب ليُعطوه عهداً خاصاً. وقد ذكر المقرئ وسواه خبر معاملة عمرو له.

^٤ نجد بعض الصعوبة هنا أيضاً في الوصول إلى الحقيقة؛ فإن ياقوت مثلاً إذا قال إن عمراً صالح بلهيب في طريقه إلى الإسكندرية على دفع الجزية والخراج (الجزء الأول، صفحة ٧٢٣) لا يمكن أن يقصد سوى سير عمرو الأول إلى الإسكندرية، ولكنه يقول بعد ذلك إن أهل مصر ساعدوا عمراً في قتاله لأهل الإسكندرية إلا بلهيب والخيس وسنطيس وقرطسا وسخا فإنها ساعدت الروم؛ وعلى ذلك لما فتح عمرو الإسكندرية أسر أهل تلك القرى وأرسلهم إلى المدينة وسواها، ولكن الخليفة عمر ردّهم إلى بلادهم وأدخلهم في العهد الذي مع أهل مصر عامة. ولا يمكن أن يُطلق هذا القول إلا على وقت الثورة. حقاً إن اسم عمر ذُكر في ذلك الخبر خطأ في موضع اسم الخليفة عثمان، ولكن هذا الخطأ يسهل تفسيره، ومن السهل تصحيحه، في حين أن التناقض عظيم بين قوله إن بلهيب صالحت العرب صلحاً خاصاً، وقوله إن بلهيب بقيت على عداوتها حتى فُتحت عنوة، فذلك قول لا يقبل توفيقاً. فالحق في رأينا أن ذلك الموضع دخل في عهد الصلح في مبدأ الأمر، ثم اشترك في ثورة منويل. وكذلك يُقال عن الخيس؛ فإن ياقوت يذكر (في الجزء الثاني، صفحة ٥٠٧) أن خارجة بن حذافة فتحها، وأن أهلها ساعدوا الروم في قتال عمرو. فإن القول الأول يُقصد به الفتح الأول، وأما الثاني فتُقصد به الثورة. ويروي المقرئ عن مؤرخين سابقين أن سنطيس ومصيل وبلهيت (بلهيب) ساعدت الروم في قتال العرب. ولكن هذا القول

كما أخذ من الإسكندرية، وبُعث بهم إلى المدينة، ولكن الخليفة عثمان عندما نظر في أمر البلاد التي ثارت هداه حُسن رأيه إلى أن يُعيد من أُسر من أهلها، ويعفو عمن اشترك منهم في الثورة، وأعادهم إلى ذمة المسلمين على شرط الجزية^٥ التي حُدِّت من قبل. ومعنى ذلك أنه نزل عن حقه في جعل الإسكندرية وسواها من المدن الثائرة غنيمة، واتخاذ أهلها عبيدًا في ملك يد الفاتحين. والظاهر أن جماعة من جند عمرو كانوا يرغبون أشدَّ الرغبة في قسمة الإسكندرية والبقاء فيها، ولقد قيل إن عمرًا نفسه كان يريد أن يتخذ الإسكندرية مقرًّا له، ولكن الخليفة لم يرضَ بذلك، كما قد أباهها عليه الخليفة الذي قبله. ولم يبقَ عمرو في مصر بعد استقرار الأمر إلا شهرًا واحدًا، ثم خرج عنها لعبد الله بن سعد.

ولا يسعنا إغفال قصة ذات دلالة تُذكر هنا، وذلك أن القبط من أهل قرى مصر السفلى جاءوا إلى عمرو بعد فتح الإسكندرية وشكوا إليه ما حل ببلادهم من النهب الشنيع على يد جند الروم، وقالوا: قد كنَّا على صلحنا موالين للعرب، وما حل لك ما صنعت بنا، كان لنا أن تُقاتل عنا لأنَّا في ذمتك، وقد أصابنا من وراء ذلك ما أصابنا. وكانوا على حق في شكواهم هذه، ولكن قلما ترى بين القواد المظفرين من يعبأ بمثل تلك الشكوى. غير أنه قد رُوي عن عمرو أنه ندم وقال: «يا ليتني كنت لقيت الروم حين خرجوا من الإسكندرية». وأعظم من هذا في أمره أنه أمر بتعويض القبط مما فقدوه، فكان هذا إقرارًا صريحًا من عمرو بما عليه من فرض واجب، فالزم نفسه في صراحة بأن يعوِّضهم عما لحق بهم. وإن في ذلك لدلالة على ما كان عليه عمرو من حسن الرأي في الحكم، وما كان متصفًا به من نبيل الشيم.

لا يفيد القارئ شيئًا. على أن لغة السيوطي تُزيل كل شك؛ إذ يقول: «كانت قرى من قرى مصر قاتلت ونقضوا فسبوا، منها قرية يُقال لها بلهيت، وقرية يُقال لها الخيس، وقرية يُقال لها سنطيس وقرسطا، وفُرق سبايهم بالمدينة وغيرها، فرَّدهم عمر بن الخطاب (يريد عثمان) — رضي الله عنه — إلى قراهم، وصيرهم وجماعة القبط أهل ذمة، هي والإسكندرية وقرى أخرى». وهذه الكلمات لا معنى لها إلا إذا قصد وصلها بثورة منويل، مع أنه من المؤكد أن المؤرخين العرب نقلوا ذلك الخبر من الموضع الذي وجدوه فيه وجعلوه خطأ في خبر فتح الإسكندرية الأول، وكل الخبر الذي يذكر أن الإسكندرية فُتحت عنوة في أول الأمر ناشئ من مثل هذا الخلط، وقد يزول بعض هذا الخلط ويتضح إذا ما جلاه النقد، ولكن بعضه معجز لكل مداواة.

^٥ نستطيع الآن أن ندرك معنى قول يحيى بن أيوب وخالد بن حامد إذ يقولان إن مصر فُتحت صلحًا إلا الإسكندرية. ومع أن القرى الثلاث التي ذُكرت حاربت مع الروم، فإن عمر (عثمان) أمر أن تدخل هي والإسكندرية مع عامة بلاد مصر. وهذا يُشير إلى ثورة منويل، وليس إلى غزوة العرب الأولى لمصر.

ولكن هذه المكارم كانت نقائص في عين الخليفة؛ إذ كان بها مرض من سخطه، وقد علم غناه في الحرب، فأحبَّ أن يُكافئه على ما أدَّى من عملٍ عظيم بأن يجعله قائد جند مصر، على أن يكون عبد الله الظالم حاكمها وعاملاً على ولاية خراجها. وما كان مثل ذلك الرأي ليلقى من عمرو غير إباء المزدري. وقد بقي رد عمرو على صفحات التاريخ ردًّا شديدًا لاذعًا لما رآه من عبث الخليفة به، إذ قال: «إنَّا إذن كمالك البقرة بقرنيها وآخر يحلبها.» ولكن الخليفة لم يُبقي عليه؛ إذ قد فرغ من غرضه منه، وقضى به على ثورة مصر، وكان في حاجة عند ذلك إلى من يستخرج له الأموال من أهلها، فوجد طلبته في عبد الله^٦ وخرج عمرو على ذلك من البلاد.

وهنا يليق بنا أن نختم قصة فتح العرب؛ فإن القضاء على ثورة منويل واستعادة الإسكندرية جعلهم أصحاب وادي النيل، ومكَّننا المسلمين في بلاده. ولقد أراد الإمبراطور قنسطانز بعد ذلك بتسع سنين أن يُعيد الكرَّة على مصر، فأعدَّ لذلك أسطولاً ثانياً، ولكن القضاء سبق بما شاء؛ فإن العرب كانوا عند ذلك قد عرفوا شيئاً من فن البحر، وأعدُّوا أسطولاً استطاع أن يقف للروم ويحول بينهم وبين ما أرادوا من النزول ببر مصر، مع أنه كان أقل من أساطيل الروم عدداً، وأضعف سطوة في القتال، وأصابته أسطول الروم بعد خيبته في القتال عاصفة شديدة حتى لم تُبق منه إلا حطاماً، بعد ما كان من عظيم شأنه، وصارت بقاياها لعبة للأمواج تعبت بها وتشتتها. ومنذ ذلك الحين لم يخش المسلمون شيئاً اللهم إلا غزوات مفردة؛ إذ لبث بحارة الروم ولصوصهم زمناً طويلاً يهبطون على مدن الساحل يُغيرون عليها، ولكن غاراتهم كانت عقيمة ترتدُّ خائبة.

وقد يكون مما يطلبه الباحث أن يعرف ما آل إليه حال الناس بعد الفتح، وما طرأ من التغيير على أحوالهم الاجتماعية وغيرها، وأن يرى كيف أسرع الانحلال إلى الحضارة الرومانية الإغريقية التي كانت بالبلاد، وحلَّت محلَّها حضارة جديدة عربية تسير بخطى وثيدة، وأن يتبين ما بقي ثابتاً من أحوال القدماء ومن آرائهم، لم تُغيِّره السنون ولم تُزعزعه الغَيْر. وإن دوننا لميادين للبحث والوصف، فدوننا وصف علوم القدماء، فنُبين كيف حاولت أن تبقى في مكانها في مدينة الإسكندرية بعد الفتح، ثم كيف أنها زالت

^٦ قال ساويرس عنه: «كان يُحب المال، وجمع كنوزاً لنفسه في مصر، وكان أول من بنى ديواناً في مصر، وأمر أن تُجمع الأموال كلها هناك» (نسخة المتحف البريطاني الخطية، صفحة ١٠٨، سطر ٢٠). ويقرن بحكمه كذلك قحطاً عظيماً، وهو أشد ما عُرف في مصر منذ أيام كلوديوس.

شيئاً فشيئاً حتى لم تبقَ منها إلا بقيةٌ طريدة في أديرة الصحراء وصوامعها، وظلَّت هناك ضعيفةً ذابلةً حتى ذبلت لغة القبط ذاتها وانمحت، ثم دوننا أن نُبين كيف ذاعت لغة العرب وفشت في البلاد، فبدأت منقوشة على النقود في أواخر القرن السابع، ثم اتَّخذت في الدواوين وكتابة الحكام،^٧ ثم زاحمت لغة القبط، وطردت لغة اليونان من ميدان التخاطب والتعامل إلا كلماتٍ قليلةً بقيت وقد صُغت بلونٍ عربي، أو عبارات وألفاظاً لا تزال دفينه في كتب القبط. وكذلك علينا أن نُبين كيف اضمحلت تلك المدن العظيمة التي كانت في آخر عهد الرومان مُزدهرة؛ فإن الإسكندرية وإن كانت أعظم مدائن الشرق، إن لم تكن أعظم مدائن العالم، لم تكن سوى واحدة من مدائن كثيرة يلي بعضها البعض فيما بين بحر الروم^٨ وأسوان. ولو وصفنا هذا لرأينا كيف كانت المعابد العظيمة والقصور الجليلة تتهدَّم وتتخرَّب بغير أن يُصلح من أمرها أحد، وكيف كان المرمر الثمين يُنزع من مواضعه لكي تُبنى به الأبنية، أو لكي يُصنع منه الجير، وكيف كانت تماثيل البرونز تُصهر لكي تتخذ منها النقود أو لتُصنع منها الآنية، وكيف بقيت مع كل هذا التخريب المحزن والاضمحلال البالغ بقيةً من آثار ورسوم في الصناعة حرص عليها صنّاع القبط، ومنها نشأ مذهبٌ جديد في الفن والبناء بعد أن مزجها العرب بروحهم وأدخلوا عليها مما ساغ في ذوقهم، وصار من ذلك كله مذهب في الزخرفة خالٍ من كل صورة للإنسان. ومع ذلك فقد أبدعت فيه الصنعة آياتٍ تمتاز بالجمال والجلال وحسن الرونق، كما تمتاز بأنها بدعة في الفن لم يسبق إليها الماضون. وقد سبق كثير من البحث الذي يدل على سبيل نشأة فن العرب من الفن البيزنطي،^٩ ولا نرى أن مثل هذا البحث داخل فيما نحن فيه من القول في كتابنا هذا.

^٧ يظهر أن السيوطي يقصد أن النقود العربية أول ما ضربت في سنة ٧٥ هجرية، وأن أول كتابة الدواوين باللغة العربية كان في سنة ٨٦، ٩٠ للهجرة (حسن المحاضرة، الجزء الثاني، صفحة ٢٢٦، وصفحة ٨).

^٨ فمثلاً بُنيت «أنصنا» بناءً فخماً، وكان تخطيطها على صورة مستطيل، يقسمه شارعٌ عظيم، تقطعه ثلاثة طرق كبرى، وكانت تلك الطرق ذات عُمد كما كانت طرق الإسكندرية، وكانت تُزين مواضع تقاطعها التماثيل. وكان عند مرفأ النيل قوس من أقواس النصر له أبوابٌ ثلاثة، وكان قائماً على أعمدة على الشكل الكورنثي، وعلى كلا جانبيه تماثيل فرسان، وكان خارج المدينة حمامات وميدان للسباق ومدرسة (انظر كتاب The Emperor Hadrian (Gregorovius)، صفحة ٣٥٧).

^٩ انظر كتاب الأستاذ Lane Poole Art of the Saracens in Eg. وكتاب المستر L'Art Copte (Gayet).

وفوق هذا لا يزال دوننا ميدان القول في القبط ومذهبهم؛ فقد سبق لنا القول في البواعث القوية التي كانت تحدو بالقبط إلى أن يمتزجوا بالإسلام كل الامتزاج في معيشتهم وفي دينهم؛ فإن التاريخ لم يذكر في حوادثه أمرًا أعجب من أن القبط انقسموا قسمين: قسم منهم امتزج كل الامتزاج بالإسلام، والقسم الآخر بقي صلبًا يأبى كل الإباء أن يترك ما كان عليه آباؤه من الدين والعادات، وقد بقي على دينه لم تفتنه أشد المظالم، ولم يُزعزعه أشنع الاضطهاد. فكان أحدهم إذا ابتلي صبر على بلائه وفي صدره من حرارة إيمانه ما يثبت فؤاده، ولم يفتنهم أنهم عاشوا وهم كل يوم يُحسُّون مرارة الذلة ومضض الهوان، فلم تخضع نفوسهم ولم تَلن. ولقد كان بقاء المسيحية بغير شك راجعًا إلى الأديرة وأثرها، وكانت الأديرة آمنة لبُعدها في الصحراء أو شعاب الجبال، غير أنه قلما نجد في تاريخ مصر ما ترتاح إليه النفس ارتياحًا أعظم مما نُحسُّه إذا قرأنا أخبار ما كان بين بعض الخلفاء وبين بعض الديرانين من القبط، وما كان يجده الخلفاء من اللذة في زيارة أديرتهم البديعة والتمتع بمحاسنها،^{١٠} ولكن هذه الأخبار لا ترد إلا عن العصور المتأخرة، فليست مما نتناوله هنا.

ولعل قائلًا يقول إنه لا يجمل بنا أن نُغفل ذكر فاتح مصر وما آل إليه أمره، وليس في ذلك مشقة ولا عناء؛ فإننا إذا خرجنا من عصر الفتح وولجنا عصر الحكم العربي وقد استقرَّ الأمر واطمأنَّت الأحوال، خرجنا من ظلمة الخلاف والتناقض إلى نور اليقين والإجماع في التاريخ، ولكن القارئ لا بد قد أحاط علمًا بأخبار عمرو في وقت النزاع بين أحزاب الإسلام بعد عزله عن مصر، وما كان منه في وقت مقتل عثمان، وما ثار بعد ذلك من النضال بين علي ومعاوية، ثم سيره إلى مصر وانتصاره فيها وعودته إلى حكمها؛ فإن أخبار كل ذلك تحويها تواريخ الخلافة، وقد مرَّ عليها زمنٌ كبير وهي في متناول القراء.

وقد دخل عمرو إلى مصر لولايته الثانية في شهر ربيع الأول من عام ٣٨ للهجرة (ويوافق ذلك شهري أغسطس وسبتمبر من عام ٦٥٨ للميلاد)، ولم يمض عليه زمنٌ

^{١٠} انظر مثلاً كتاب أبي صالح، صفحة ١٤٩-١٥٠، و٣١٢-٣١٣، وتجد صورة فيها شيء من الغرابة لما بقي بين القبط والعرب من علاقات الود في نسخة خطية فهرسها Cat. Codd. Copt p. 89 (Zoega). وقد ذُكر فيها قبطني من أهل إقليم طيبة، واسمه الشَّمَّاس حنا بن مرقص، «وكان يعيش مع الإسماعيليين والعيلاميين؛ إذ كان تاجرًا في سلع ملابس النساء أو الزينة». وهذا كان بُعيد الفتح في مدة خلافة عثمان.

طويل حتى ذلّلها وأقرّ الأمور فيها، ثم جازى جنوده وأقبل على خيراتها وأموالها فنال منها ما شاء؛ إذ جعلها معاوية طُعمة له. ولقد خرج من مصر حيناً قصيراً لأمر التحكيم العجيب بين المتنافسين على الخلافة، وهما علي ومعاوية، ثم عاد إليها ونجا نجاةً عجيبة من القتل غيلة، وكان جماعة قد اتفقوا على قتل أكبر زعماء الإسلام الثلاثة، وهم: علي ومعاوية وعمرو. وأخذ أحدهم — واسمه يزيد — على نفسه أن يذهب لقتل عمرو وهو يؤمُّ المصلين في يوم الجمعة في المسجد، حتى إذا كان اليوم الذي عزم القاتل فيه على إنفاذ أمره عرضت علة لعمرو منعه من الخروج للصلاة، فصلى بدله القائد المعروف خارجة بن حذافة، ولم يفتن القاتل إلى ذلك التغيير، فشدَّ على خارجة فضربه بخنجره حتى قتله، ولما جاء بيزيد إلى عمرو، قال له في شجاعة: «أما والله ما أردت غيرك.» فقال له عمرو: «ولكن الله أراد خارجة.»

وفي اليوم الثالث من شهر يناير من عام ٦٦٢، مات البطريق بنيامين بعد أن قضى زمناً طويلاً في اعتقال وضعف. وقد لبث بطريقاً للإسكندرية مدة تسع وثلاثين سنة، كثرت في خلالها العواصف، وتتالت فيها الحوادث العظيمة؛ من أممٍ تتحرك، وشعوبٍ تُناضل على سيادة بلاد الشرق، وديانةٍ تُقاتل أخرى لتفوز بالسلطان على النفوس. وقد بدأت ولاية بنيامين في مدة حكم الروم، ثم رأى الفرس في أيام كسرى يملكون مصر ويبسطون سلطانهم على معظم بلاد القياصرة، ثم رأى هرقل في وثبته الجليلة وقد كافح وناضل حتى انتصر، فاضطرَّ الفرس إلى استدعاء جنودهم من وادي النيل، وعادت إليه جيوش الروم، فجاء معها قيرس الذي سلَّط على الناس عذابه وعسفه، فهرب منه بنيامين ولاذ بالصحراء، فبقي بها ثلاثة عشر عاماً حتى ذهب أمر الروم وانقضت مدة سلطانهم انقضاءً لا عودة له في مصر. وقد رأى فوق كل هذا دولةً جديدةً وديناً جديداً، يخرجان من فيافي بلاد العرب فيقهران المجوس والمسيحيين جميعاً، ويبسطان سلطانهما على الشام وفارس ومصر، ثم مات بعد كل ما شهدته من الغيّر والحروب وقد ترك كنيسةته في أمنٍ لا بأس به تحت ظل المسلمين الفاتحين وقائدهم العظيم عمرو بن العاص.

وقد عاش عمرو بعده تمام سنتين أو نحو ذلك، وكان البربر من أهل بنطابوليس لا يزالون يُعكرون صفاءه، وقد أرسل إليهم أكثر من بعثٍ واحد فيما بين عامي ٦٦١ و٦٦٣. ولما عاد قواده في آخر سنة ٦٦٣ وقد تم لهم النصر عليهم، ألقوا عمرو بن العاص في الفسقاط في مرضه الأخير. وقد روي أن ابن العباس^{١١} دخل عليه وهو في فراش موته،

فقال: «لقد كنت تقول أشتهي أن أرى رجلاً عاقلاً يموت حتى أسأله كيف يجد، فكيف تجدك؟» فقال له عمرو: «أجد السماء كأنها مُطَبِّقة على الأرض وأنا بينهما كأنما أتنفّس من خرت إبرة». ولما دخل عليه ابنه عبد الله أشار إلى صندوق وقال: «هذا لك». فقال له عبد الله: «لا حاجة لي به». فقال عمرو: «خُذْه فَإِنْ فِيهِ مَالًا». ولكن عبد الله أبى أن يأخذه،^{١٢} وكانت آخر كلمات قالها عمرو هي: «اللهم أمرتنا فعصينا، ونهيتنا فما انتهينا. اللهم لا بريء فأعتذر، ولا قوي فأنتصر». ومات في يوم الفطر من عام ٤٣ للهجرة، وذلك يُوافق السادس من شهر يناير من سنة ٦٦٤ للميلاد، وكان عمره فوق السبعين،^{١٣} فحمله ابنه عبد الله إلى المسجد وصلى عليه، ثم صلى عليه كل من حضر الصلاة من الناس. ودُفن عمرو في سفح المقطم «بقرب مدخل الشعب»، ولكن موضع قبره قد نُسي وأُغفل. ولقد مرّت قرون على ذلك الجبل والناس يحفرونه ويقتلعون منه الحجارة، حتى لقد انمحى أثر «الشعب» الذي كان هناك من زمنٍ طويل؛ وبذلك لم تبقَ علامة تدل على قبره، وأصبح اليوم لا تذكره الأخبار. ولقد بنى عمرو مدينة الفسطاط، ثم علا شأنها حتى صارت مدينةً جليّة، ثم عصف بها الدهر، فهي الآن لا أثر لها، وقد سُويت بالأرض، ولا يبقَ منها شيءٌ سوى المسجد الذي يحمل اسم عمرو، ولا يزال قائماً في الموضع الذي كان فيه بناؤه الأول، وهذا كل ما بقي منه، وإلى جانبه «دير أبي سيفين» و«قصر الشمع»، وفيهما كنائس لا تزال قائمة يرجع وضع أساسها، وإن لم يكن بناؤها، إلى زمن الدولة الرومانية. وأما أسوار حصن بابليون فقد كانت لا تزال قائمة منذ عشرين عاماً، وكاد بناؤها عند ذلك يكون سليماً تاماً، ولكن لم تبقَ منها اليوم إلا قطع

^{١١} لم يذكر المؤلف اسم الكتاب الذي أخذ عنه هذه الرواية، وقد وجدناها في كتاب الكامل للمبرد، الجزء الأول، صفحة ١٥٦. (المعرب)

^{١٢} يقول مؤرخو المسلمين إن رفض عبد الله كان لأنه خشي أن تكون ثروة عمرو قد جمعها من غير وجه الحلال. وهذا اتهامٌ شنيع للأب والابن كليهما، وليس ثمة من دليل على أن عمراً جمع المال من طريقٍ خبيثة، أو أن ابنه كان يرى مثل ذلك الرأي. ولا شك أن الابن قد ملكه الحزن الطبيعي عند احتضار أبيه، فكان ماله آخر ما يفكر فيه.

لا نرى رأي المؤلف في هذا؛ فإن عبد الله بن عمرو كان ممن يتحرّجون للشبهة، وقد جمع عمرو ثروة عظيمة فيها شبهة من حقوق الناس، وليس من البعيد أن يكون عبد الله قد أبى أخذها لذلك المعنى. (المعرب)

^{١٣} انظر الذيل الخامس للكتاب «عن سنن عمرو».

خاتمة

في بعض المواضع. ولعله من الممكن أن يُكشف عن أساسها إلى عمقٍ عظيم فتوجد كاملةً تُحيط بالحصن، كما قد كُشف باب من أبواب الحصن من قبلُ عند حفر ما حوله، ولكن الإنسان إذا بحث في السهل حتى بلغ جانب الجبل لم يستطع أن يجد حجرًا يدلُّه على قبر عمرو؛ فإن المسلمين لم يحتفظوا بأثر من فاتح مصر، ولم يُبقوا في قلوبهم ذكرى مَقَرِّه الذي دُفن فيه.

الملاحق والمصادر

الملحق الأول: عن الأثر الذي اسمه الصليب المقدّس

قصة وجود الصليب في مايو سنة ٣٢٨ قصةٌ معروفةٌ حق المعرفة، ومن المحقّق أن الخشب الذي وجدته الإمبراطورة «هيلانة» بقي مدة قرون. وقد ذكر سقراط (راجع Eccl. Hist lib I. XVII) أن هيلانة وضعت قطعة منه في صندوق من فضة وجعلته في بيت المقدس، وأرسلت القطعة الأخرى إلى الإمبراطور. والدليل تامٌ غير منقطع على تاريخ ذلك الصليب فيما بعد ذلك من الأيام.

فلنبدأ بما كان في القرن الرابع؛ فإننا نجد في الرسالة المكتوبة عن «كنائس قسطنطين في بيت المقدس» في الجزء الأول مما نشرته جمعية Palestine Pilgrims Text Society، صفحة ٢٣-٢٥، اقتباساً من كتاب الصلوات يُبين أن في كنيسة قسطنطين مذبجاً من الفضة والذهب قائماً على تسعة أعمدة، وأن الصليب كان مزيّناً بالذهب والجواهر. ويذكر تيودوسيوس (De Terra Sancta) «المخدع الذي فيه صليب السيد المسيح، والصليب نفسه مزيّن بالذهب والجواهر، ومن فوقه السماء، وحوله قضبانٌ متقاطعة من الذهب». وكذلك تذكر «القديسة سلفيا الأكيثانية» (حوالي سنة ٣٨٥ للميلاد) استعمال البخور في كنيسة القيامة في عُرْض قولها وهي تذكر الاحتفال بيوم «الجمعة الطيبة»، وقد شهدت فقالت: «ثم أحضَرَ صندوقٌ مغطّى بالفضة، وفيه الخشب المقدّس خشب الصليب، ثم فُتِح وأُخْرِجَ ما فيه، ووُضِعَ خشب الصليب بما عليه من النقوش فوق منضدة، ثم أقبل الناس فقبّلوه» (نفس الكتاب، صفحة ٦٣).

وقد زار «أنطونيوس الشهيد» الأماكن المقدّسة حوالي سنة ٥٦٥ للميلاد، ورأى هناك ذلك الأثر لا يزال باقياً في مدخل كنيسة قسطنطين، وكان محفوظاً هناك في مخدع أو

مشهد، وهو لا يذكر شيئاً عن الصندوق، بل يذكر الإسفنجة والقصبه، وقد قيل إن نيقتاس أنجى تلك القصبه في القرن السابع.

وقد رأينا أن الصليب قد أخذه الفرس في سنة ٦١٥ عندما فتحوا بيت المقدس، وبعثوا به إلى كسرى مع سائر الغنائم، ثم أعاده هرقل في سنة ٦٢٨ فأتى إلى القسطنطينية في ذلك الشتاء، ثم أعاده إلى موضعه في كنيسة قسطنطين باحتفال عظيم سنة ٦٢٩، ثم أرسل إلى القسطنطينية بعد ذلك ببضع سنين حوالي سنة ٦٣٦؛ لكي يحفظه من الوقوع في يد الفاتحين المسلمين.

وقد رآه في قسطنطينية نحو سنة ٦٧٠ الحاج «أركولفوس»، وكان قد زار بيت المقدس ورأى الكنائس الكبرى كما كانت بعد أن أعاد بناءها مودستوس. وهذا دليل هام؛ لأنه يدل على مقدار تسامح المسلمين في معاملة الكنائس المسيحية نحو آخر القرن السابع، ولكن «أركولفوس» يذكر أن الصليب كان محفوظاً في كنيسة أيا صوفيا في صندوق من الخشب محفوظ في مخدع أو مشهد فسح في منتهى الجمال. وكان ذلك الأثر يوضع فوق مذبح من الذهب في ثلاثة أيام في العام، وهي يوم خميس العهد والجمعة الطيبة والليلة التي تسبق يوم عيد الفصح؛ ففي اليوم الأول كان الإمبراطور وجيشه يدخلون فيقبلون الصليب يتقدمهم الإمبراطور ثم أكابر رجال الجيش حسب درجاتهم، وفي اليوم التالي كانت الملكة تدخل مع وصيفاتها وسائر نساء الأعيان ليقبلنّه، وفي اليوم الثالث كان البطريق ورجال الدين يدخلون ليفعلوا مثل هذا مع تقديم الأكابر، ثم كان الأثر يوضع بعد ذلك في صندوق ويُعاد إلى مشهده (انظر الكتاب المذكور، الجزء الثاني، صفحة ٥٥-٥٦). وقد ذكر بورفيريوجنيتوس مثل هذا الخبر عن الصليب في القرن العاشر. على أنه يظهر أن الصندوق الذي كان موضوعاً فيه كان عند ذلك في موضع آخر من الكنيسة، ويحيط شيء من الظلام بما آل إليه أمر الصليب في النهاية، وما آل إليه أمر سائر الآثار التي كانت محفوظة في كنيسة أيا صوفيا. وقد أفاض في وصف هذا الأمر المستر «ليتافي» والمستر «سوينسن» في كتاب مُمتع، وهو St. Sophia, Constantinople، صفحة ٩٢ و٩٣ و٩٧ وما بعدها ... إلخ.

الملحق الثاني: في تواريخ الفتح الفارسي

مما يُشك فيه أن نستطيع اليوم أن نعرف على سبيل البت تاريخ الحوادث المتصلة بالفتح الفارسي لمصر؛ فقد ذهب بعض المؤرخين المُحدثين إلى أن ذلك الحادث كان

بعد سنة ٦١٦ للميلاد. ويقول «جلزر» — وقد كتب رسالةً غزيرة العلم عن هذا الأمر (Leontius Von Neopolis، صفحة ١٥١) — إن الإسكندرية لا يمكن أن يكون فتح الفرس لها قبل سنة ٦١٩. وهو يُخالف في ذلك رأي «فون جوتشمت» الذي يذهب إلى أن ذلك الحادث كان قبل ذلك بسنة أو سنتين.

والحجج التي يُوردها «جلزر» هي كما يلي: أن تيوفانز يجعل الفتح الفارسي في سنة ٦١٦. ويقول ابن العبري إنه كان في السنة السابعة من حكم هرقل، أخذًا ذلك عن البطريق ميخائيل إذ يقول (طبعة بيت المقدس، صفحة ٢٩٣) إن شاه-ورز غزا مصر في السنة السابعة من حكم هرقل. ويذهب إيزيدور (Roncalli. Chron, Min، الجزء الثاني ٤٦١) إلى أن الفتح كان في سنة ٦١٦. ويقول الطبري إن مفاتيح الإسكندرية أُرسلت إلى كسرى في السنة الثامنة والعشرين من حكمه؛ أي سنة ٦١٧-سنة ٦١٨. «وهو في ذلك يُثبت التاريخ الذي سبق أن روي عن ميخائيل».

ويجدر بنا أن نلاحظ هنا أن السنة السابعة من حكم هرقل هي من أكتوبر سنة ٦١٦ إلى أكتوبر سنة ٦١٧، في حين أن السنة الثامنة والعشرين من حكم كسرى تقع من منتصف سنة ٦١٧ إلى منتصف سنة ٦١٨، ولا يقع أي جزء منها في سنة ٦١٦؛ وعلى ذلك فليس الاتفاق واضحًا بين خبر الطبري وخبر ميخائيل، وفوق ذلك أن ابن العبري (أو أبا الفرج) يذكر بوضوح في موضع آخر (His. Dyn، طبعة بوكوك، صفحة ٩٩) أن فتح الفرس لبيت المقدس كان في السنة الخامسة من حكم هرقل، وهو في ذلك يُناقض نفسه كما فعل في مواضع كثيرة.

ويقول «جلزر» فوق ذلك إن «فون جوتشمت» قد بيّن بيانًا دقيقًا (Kleine Schriften، الجزء الثالث، صفحة ٤٧٣ وما بعدها) أن غزوة الفرس لا يمكن أن تكون وقعت قبل سنة ٦١٧؛ لأن «المراجع السورية تدل على أن زيارة أنطاسيوس الأنطاكي للبطريق أنستاسيوس المونوفيسي بالإسكندرية كانت في سنة ٦١٦»، في حين أن المعروف أن البطريق الذي كان على ولاية الدين عندما فتح الفرس الإسكندرية كان أندرونيكوس. وفوق ذلك لقد كان «نيقتاس» هو المُساعد على توحيد الكنيستين وصاحب الفكرة في هذا كما يقول ابن العبري، وقد هرب نيقتاس مع حنا الرحوم عند مقدم الفرس. ويذهب «فون جوتشمت» إلى أن وفاة أنستاسيوس كانت في ١٨ ديسمبر سنة ٦١٦، وقد أقام خلفه أندرونيكوس (كما أسلفنا في متن كتابنا هذا) في المدينة واستطاع ذلك. ويقول «جلزر» إن هذا يدل دلالة واضحة على أن الإسكندرية كانت على الأقل في أول ولاية

أندرونيكوس للبطرقة (آخر سنة ٦١٦) لا تزال تحت حكم الروم؛ وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون فتح الفرس قبل صيف سنة ٦١٧ كما يذهب إليه «فون جوتشمت».

وإننا نرى على وجه الإجمال أن تواريخ «فون جوتشمت» صحيحة، على أنها لا تخلو من الصعوبة، وأول اعتراض هو أنه ليس من الثابت أن السنة التي يُوردها المؤرخون السوريون تتفق مع سنة ٦١٦؛ وذلك لأن هؤلاء المؤرخين ولو أنهم يتبعون التقويم اليوناني أو «السلوخي» في تاريخهم، يختلفون عنه عادةً في حسابهم بسنة؛ إذ يجعلون بدأه من سنة ٣١١ قبل الميلاد بدلاً من سنة ٣١٢ (راجع Trésor de Chronologie، المجموعة ٣٦)؛ وعلى ذلك فمن المحتمل أن يكون الدليل المستند إلى الكتاب السوريين أميل إلى سنة ٦١٥ لا إلى سنة ٦١٦، وفي هذه الحالة يتفق ذلك التاريخ مع ما جاء في «الديوان الشرقي»؛ إذ يذهب إلى أن زيارة أثناسيوس لمصر كانت في السنة التي فتح الفرس فيها بيت المقدس عنوة. وفوق ذلك يقول الكاتب المصري ساويرس الأشموني: إن وفاة البطريق المصري أنستاسيوس في ٢٢ كيهك (١٨ ديسمبر) من سنة ٣٣٠ للشهداء. وقد أخطأ «رينودو» إذ ذهب إلى أن ذلك يُوافق سنة ٦١٤؛ لأن كيهك يقع في سنة ٦١٣. وهذه الأخبار لا يمكن التوفيق بينها، ولكن لا يمكن على الأقل أن نجعل فتح بيت المقدس في سنة ٦١٣. على أنه يجدر بنا أن نذكر أدلة سوى هؤلاء من المؤرخين السوريين؛ إذ من المعلوم أنه توجد نُسخٌ مخطوطة سورية من الإنجيل تاريخها في القرن السابع، وقد كُتبت في دير الهانطون بقرب الإسكندرية، كتبها توما الهركلي وبولص التلوي، وأمر بكتابتها البطريق أثناسيوس نفسه وهو في زيارته لمصر، وكانت هذه المخطوطات جزءاً من مراجعةٍ شاملة للنص السرياني على النص اليوناني نص Philoxenus؛ فتاريخ هذه المخطوطات ذو أهميةٍ عظمى.

«ومن المعلوم أن توما الهركلي أتمَّ ترجمته لنص العهد الجديد إلى السريانية في سنة ٩٢٧ من التاريخ اليوناني»^١. وسنة ٩٢٧ هذه إن لم تكن مُوافقة لسنة ٩٢٦ المُعاداة كانت من ابتداء أكتوبر سنة ٦١٥ إلى أكتوبر ٦١٦. وتوجد أيضاً نسخة مخطوطة أخرى (سريانية ذات ست روايات) في المتحف البريطاني (Add. Mss. 144, 376)، وقد كُتبت فيها أنها تمَّت في السنة عينها سنة ٦١٥-٦١٦. والنسخة الخطية للكتاب الثالث للملوك مؤرخ في شباط سنة ٩٢٧، وذلك يُوافق فبراير سنة ٦١٦. ونسخة الكتاب الرابع للملوك

^١ انظر Dict. Christ. Biog.، ترجمة توماس الهركلي وبولص التلوي.

كُتِبَ بها ما يدل على أن بولص وأثناسيوس كانا يُقيمان في الإسكندرية في سنة ٩٢٨، وهي تقع بين أكتوبر سنة ٦١٦ وأكتوبر سنة ٦١٧. وهذا يحدّد وقت زيارة البطريق السوري في خريف سنة ٦١٦. وقد ذُكر في نسخة أخرى خطية من النُسخ السريانية ذات الروايات الست وُجدت في ميلان، أن تاريخ تمامها كان في سنة ٩٢٨، وذلك في سنة ٦١٦-٦١٧.

ففي كل هذه النسخ الخطية ذكر دراسة علمية تجري في سلام في دير الهانطون مدة سنتين بين سنة ٦١٥ و٦١٧، وهذا يحدّد عَرَضًا وقت زيارة البطريق السوري، ويجعلها في أكتوبر سنة ٦١٦؛ لأن مُضيفه البطريق القبطي تُوُفِيَ في ديسمبر من ذلك العام. وقد كان حساب تلك التواريخ على ما اعتاده الناس من التاريخ بالحساب اليوناني. على أننا إذا ذهبنا إلى أن حساب تلك التواريخ كان على حسب التاريخ السوري الخاص كان لزامًا علينا أن نجعل وقت تلك الزيارة في سنة ٦١٥-٦١٦، وأن نجعل العمل من سنة ٦١٤ إلى سنة ٦١٦. فإذا ذهبنا هذا المذهب وقع الاتفاق بين قولنا وبين قول ابن العبري إذ يقول في كتابه «تاريخ الكنائس»، صفحة ٢٦٧-٢٦٩: «إن أثناسيوس ذهب إلى الإسكندرية وكان بطريقها أنستاسيوس، وعقد معه وفاءً واتحادًا، ووقع هذا الاتحاد بين كنيسةنا السورية وكنيسة مصر في سنة ٩٢٧ من التاريخ اليوناني» (وهي من أكتوبر سنة ٦١٥ إلى أكتوبر سنة ٦١٦)؛ إذ إن ابن العبري لا يتبع الطريقة السورية التي تُخالف التاريخ المُعتاد. ولا يمكن التوفيق بين وجوه هذا الخلاف إلا إذا سِرنا على طريقة أخرى في حساب التاريخ. ولما كان سريان بابل خاصة هم الذين قدّموا حسابهم على التاريخ اليوناني بسنة، لم يكن بعيدًا أن يكون توما الهركلي وبولص التلوي قد سارا على تلك الطريقة؛ وإذن يقع الاتفاق بين الديوان الشرقي وبين النسخ الخطية من الإنجيل وأبي الفرج، وكل هؤلاء يجعلون تاريخ توحيد الكنيستين في أكتوبر سنة ٦١٥. ويلوح لنا أن هذا حلٌّ عادلٌ قريب إلى الأذهان.

ونرى أنه لا يزال من الضروري أن نجعل وفاة البطريق القبطي في ١٨ ديسمبر سنة ٦١٦، وليس في سنة ٦١٥؛ وذلك لأننا لا نجد طريقةً أخرى نجعل بها ولاية خليفته أندرونيكوس تُوافق التواريخ المعروفة في مدتها وفي تاريخ انتهائها؛ فإن مدتها معروفة بأنها كانت بضعة أيام وست سنوات آخرها ٨ طوبة (٣ يناير). فإذا قلنا إن يوم ٣ يناير من سنة ما هو تاريخ وفاة أندرونيكوس وبدء ولاية بنيامين، لم نجد سنة فيها كل الشروط المطلوبة إلا سنة ٦٢٣؛ فمن جهة لا شك في أن أندرونيكوس شهد بدء غزوة الفرس، ونرى أنها كانت في أواخر سنة ٦١٦؛ ومن جهة أخرى لا شك في أن هذا البطريق

كان حيًّا في أول أمر الإسلام؛ فإن الديوان الشرقي يجعل مدة ولاية أندرونيكوس بين سنة ٦١١-٦١٧، ولكنه يذكر بعد ذلك «أن في مدته علا أمر المسلمين»، وذلك في يوليو سنة ٦٢٢. ويوافق على هذا مكين؛ إذ يجعل اختيار بنيامين في السنة الأولى للهجرة سنة ٦٢٢-٦٢٣. وشهادة أبي صالح كذلك واضحة صريحة؛ فإنه يذكر أن أندرونيكوس كان بطريقاً «في أول ظهور المسلمين في السنة الثانية عشرة من حكم هرقل» (طبعة، Butler, Evetts، صفحة ٢٣١). وهذا التواتر في الأدلة على أن تاريخ ولاية بنيامين كان في شهر يناير سنة ٦٢٣ برهان قوي لا يكاد شيء يقف له. وأما Le Quien فإنه يتبع تاريخ ساويرس؛ إذ يقول إن ولاية أندرونيكوس كانت من سنة ٦١٩-٦٢٢.

فإن تم لنا إثبات أن وفاة أندرونيكوس كانت حوالي ٣ يناير سنة ٦٢٣، وأن مدة ولايته كانت ست سنوات تزيد قليلاً أولها ١٨ ديسمبر، ويُخيل إلينا أننا قد أثبتنا ذلك؛ كان أول ولايته في سنة ٦١٦، وكانت وفاة أنستاسيوس في ١٨ ديسمبر سنة ٦١٦، وهذا التاريخ يُوافق ما أثبتته «فون جوتشمت» (راجع ii. Kleine Schriften، صفحة ٤٧١-٤٧٤).

ولقد ساقنا هذا الكلام إلى الاستطراد والبعد عما كنا فيه من ذكر النسخ المخطوطة من الإنجيل التي كُتبت في دير الهانطون، ولكن من الضروري أن نعود إلى ذكرها حيناً. فهذه النسخ المخطوطة تدل على: (١) أن توما الهركلي كان يعمل في الترجمة مدة سنتين على الأقل قبل زيارة البطريق السوري. (٢) أن الزيارة نفسها يغلب أن تكون وقعت في أكتوبر سنة ٦١٥. (٣) أن بولص التلوي بقي يعمل مدة ثلاثة أشهر على الأقل بعد الزيارة؛ أي إلى يناير سنة ٦١٦.

وهنا تقوم صعوبة؛ إذ نُذكر عَرَضاً أن أنثاسيوس ذهب مع خمسة من الأساقفة السوريين، في حين أن سياق قول ابن العبري يدل دلالة قاطعة على أن توما الهركلي طُرد من أسقفية في «مابوج» وهرب إلى مصر لاجئاً. ولا موضع للشك في أن توما وبولص كانا في مصر وقت تلك الزيارة، ولا في أن ثلاثة أساقفة آخرين إما جاءوا مع أنثاسيوس، وإما طُردوا ولجئوا إلى مصر هاربين من فتح الفرس لفلسطين. ولدينا عبارة صريحة نذكرها هنا مسكوس، وهي أن أساقفة كثيرين هربوا إلى مصر لاجئين. ولكن الأقرب إلى الاحتمال أن هؤلاء العلماء السوريين بمقامهم في الإسكندرية واتصالهم الناشئ من ذلك بالبطريق القبطي قبل زيارة بطريق أنطاكية، قد مهّدوا السبيل إلى الاتحاد الرسمي الذي تمّ سريعاً بعد اجتماع البطريقتين.

وبعد، فقد بقي جزءٌ واحد من الدليل الذي يمكن أن نستخلصه من هذه النسخ المخطوطة، وذلك أنه من أكبر الأمور دلالةً أن كل الكتب الأخرى من الإنجيل التي تُنسب إلى بولص التلوي ليس بينها كتابٌ واحد يُذكر فيه تاريخ، وآخر تاريخ هو كما بيَّنا أول سنة ٦١٦. ويلوح لنا أنه ليس من المقبول عقلاً أن يُقال إن العمل مع ذلك قد تمَّ في الدير نفسه دير الأنطونيين Antonines^٢ في الظروف نفسها، وأن نجعل غزوة الفرس على ذلك فيما بعد سنة ٦١٦، بل إن الأمر على عكس هذا؛ فإن هؤلاء العلماء السوريين الذين رأوا أو سمعوا بما أحدثه الفرس من التخريب العظيم ببلادهم، كان لا بد لهم أن يزعجوا عند أول نبأ يصلهم عن مقدم الفرس إلى مصر. وإنه لمن أقرب الأمور أن يكونوا قد هربوا في البحر في صيف سنة ٦١٦ ومعهم رهبان دير الهانطون بما معهم من ثمين المتاع، ومن ذلك النسخ المخطوطة اليونانية للكتاب المقدس، ولكننا بغير أن نأخذ بهذا الرأي نرى دوننا رأياً آخر محتملاً في تفسير ما كان، وهو يتفق مع استمرار العمل في مصر. ويدفعنا ذكر ذلك إلى القول في أمر أُهمل إهمالاً عجباً، ويجمل بنا على ذلك أن نؤكد بعض التأكيد؛ فإن من عادة الكتاب الذين كتبوا عن هذا العصر أنهم دائماً يذكرون فتح الفرس كأنه حادثٌ واحد يجعلون له تاريخ سنة واحدة، ومعنى هذا أنهم «يعجزون عن أن يميزوا بين غزو مصر وبين فتح الإسكندرية»، وهذان الحادثان لا بد كان بينهما سنة على الأقل. ومما لا شك فيه أن الكتاب القدماء كانوا أحياناً يذكرون لفتح الفرس تاريخ أحد الحادثين، وأحياناً يذكرون له تاريخ الحادث الآخر، وهذه الحقيقة تُفسر كثيراً مما يسود ذلك الأمر من الخلط والاختلاف.

ويمكننا أن نقول إنه قد صار من المدلل عليه أن الفرس لم يكونوا قد ساروا إلى مصر في أول سنة ٦١٦. ولئن قلنا إنهم كانوا يستطيعون أن يدخلوا في حربٍ جديدة عقب فتح بيت المقدس، فإنه ليس من المحتمل أن يُقدموا على عبور الصحراء في فصل الصيف؛ فيمكن على ذلك أن نذهب إلى أن سيرهم إلى مصر بدأ في خريف سنة ٦١٦، وأن جيشهم فتح الفرما ونهب الأديرة فيها قبل آخر تلك السنة، ثم كان عليهم بعد ذلك أن يسيروا إلى منفيس وإلى فتح الحصن المنيع حصن بابليون، وأن يُحاربوا الروم في طريقهم على فرع النيل الغربي مارّين بمدينة نقيوس (ونعلم أنهم فعلوا ذلك) حتى بلغوا الإسكندرية،

^٢ عجيبٌ أن يُسمى دير الأنطونيين Antonines في قاموس Dict. Christ. Biog، والمقصود طبعاً أن رهبانه كانوا يسرون على مذهب مار أنطونيوس.

ونعرف كذلك أنهم قضوا وقتًا طويلاً في حصار المدينة قبل أن تُسلمها إليهم الخيانة، ولا يُمكن أن يكون ذلك قد استغرق أقل من سنة؛ وعلى ذلك فمن المُحال أن نجعل فتح الإسكندرية قبل آخر سنة ٦١٧، أو أول سنة ٦١٨، على أي مذهب من مذاهب التاريخ. وعلى ذلك فمن السهل أن نقول إن العلماء السوريين بقوا في عملهم في دير الهانطون حتى قربت جيوش الفرس ثم هربوا إلى المدينة، وكان الهرب منها في البحر مُمكنًا في كل وقت؛ وبهذا كان يمكنهم أن يبقوا سنتين أخريين قد تكونان كافيتين لإتمام عملهم. حسبنا ما ذكرناه عن المراجع السورية، ولكن يجدر بنا أن ننتبه إلى أن تلك الحجة التي ساقطنا إلى القول إن شتاء سنة ٦١٧-٦١٨ هو الوقت الذي لا يمكن أن تكون الإسكندرية قد فُتحت قبله، تسوقنا كذلك إلى اتفاقٍ دقيق مع التاريخ الذي ذكره الطبري، وهي كذلك تسوقنا إلى قريب من الاتفاق مع ما ذهب إليه فون جوتشمت. ولو أننا سلطنا مسلًا مُخالفًا لما سلكه، وكانت الحقائق التي بنينا برهاننا عليها فيها شيء من التضارب مع حقائقه، فقد ذهب إلى «أن الإسكندرية كانت في ديسمبر سنة ٦١٦ لا تزال مع الروم، وأنه لا يمكن أن يكون الفتح الفارسي قد وقع قبل صيف سنة ٦١٧» (إذا كان يقصد بقوله «الفتح الفارسي» فتح الإسكندرية). والطبري يتجاوز هذا التحديد قليلًا؛ إذ يقول إن مفاتيح الإسكندرية لم تُرسل إلى كسرى قبل الشتاء. وإنا نتفق معه في هذا الرأي؛ فنقول على ذلك إجمالًا إن التواريخ كانت كما يلي:

- (١) فتح بيت المقدس كان في آخر مايو سنة ٦١٥.
- (٢) زيارة أثناسيوس للإسكندرية كانت في أكتوبر سنة ٦١٥.
- (٣) سير الفرس إلى مصر كان في خريف سنة ٦١٦.
- (٤) موت البطريق القبطي كان في ١٨ ديسمبر سنة ٦١٦.
- (٥) فتح بابليون كان في ربيع سنة ٦١٧.
- (٦) فتح الإسكندرية كان في آخر سنة ٦١٧.
- (٧) إخضاع مصر جميعها كان في سنة ٦١٨.

ولعلنا نقول فوق ذلك إن فتح الصعيد لا يمكن أن يكون قد تم قبل شتاء سنة ٦١٨ بزمٍ طويل؛ لأننا نعرف من ورقة بردي قبطية مؤرخة أن «أرسنوية» أو الفيوم كانت لا تزال في ملك الروم في التاسع من يونيو سنة ٦١٨ (Corpus Papyrorum Raineri، الجزء الثاني، صفحة ٢٢؛ Koptische Texte (ed. J. Krall)). ولكننا نقول على وجه الإجمال إن هذا البيان يدل على أنه قد وقعت بين فتح بيت المقدس وتمام فتح

مصر مدة ثلاث سنوات، وهو يُوافق كل الموافقة ما ذكره أبو الفرج (طبعة Pococke، راجع ما سبق).

وهذا النظام يمكّننا من أن نقول إن بعث حنا الرحوم لمساعدة بيت المقدس كان في شتاء سنة ٦١٥-٦١٦؛ فإن من بعثهم ذهبوا عن طريق البر، وما كانوا ليستطيعوا ذلك لو كانت جيوش الفرس في طريقها إلى مصر؛ وعلى ذلك يكون هروب حنا الرحوم مع نيقتاس في خريف سنة ٦١٦، إذا كانا قد هربا عندما جاءهما نبأ غزوة الفرس. على أن قول Leontius يُفيد أنهما هربا قبيل فتح الإسكندرية؛ أي بعد ذلك التاريخ بعام، ولكننا فوق كل هذا نرى أن هذا النظام في التاريخ يتفق مع تأريخ مؤرخي العرب في ذكرهم تاريخ حياة البطارقة، وفي ذكرهم مدة احتلال الفرس لمصر، وهذه المدة كما يقول جلزر كانت عشر سنوات، وهو حق.

وأما البطارقة القبط فنرى أن تواريخهم كما يلي:

- (١) أنستاسيوس من يونيو سنة ٦٠٤ إلى ١٨ ديسمبر سنة ٦١٦.
- (٢) أندرونيكوس من ديسمبر سنة ٦١٦ إلى ٣ يناير سنة ٦٢٣.
- (٣) بنيامين من يناير سنة ٦٢٣ إلى ٣ يناير سنة ٦٦٢.

وأما البطارقة الملكانيون فتاريخهم كما يلي:

- (١) تيودور قُتل في سنة ٦٠٩.
- (٢) حنا الرحوم من سنة ٦٠٩ إلى سنة ٦١٦ أو سنة ٦١٧.
- (٣) جورج من سنة ٦٢١ إلى سنة ٦٣٠ أو سنة ٦٣١.
- (٤) قيرس من سنة ٦٣١ إلى سنة ٦٤٢.

فإذا نحن اتبعنا «جلزر» فيما ذهب إليه معتمداً على حجة واحدة، وهو Thomas Presbyter، من أن اتحاد الكنيستين المصرية والسورية قد وقع في سنة ٦١٨؛ وجب علينا أن نغيّر كل نظامنا في تتابع تواريخ بطارقة القبط، وجب علينا فوق ذلك أن نجعل ولاية بنيامين على الأقل في سنة ٦٢٥، في حين أن المؤرخين المصريين يكرّرون أن ولايته بدأت في سنة ٦٢٢-٦٢٣، وهي سنة هجرة النبي وظهوره. وأما نحن فنرى أن هذا الاتفاق برهان قاطع، ولو لم يكن لدينا برهان غيره على تاريخ ولاية بنيامين، ولكنه من أمهل الأمور أن نُورد براهين كثيرة من المؤرخين المصريين على تفنيد قول من قال إن ولايته كانت في سنة ٦٢٥.

وأما احتلال الفرس لمصر مدة عشر سنوات، فقد ذهب «جلزر» إلى أن تلك المدة انتهت سنة ٦٢٩؛ أي بعد سنة على الأقل من صلح هرقل وشيروه. ولكننا نرى ثلاث حجج قوية تنقض ذلك الرأي:

(١) أن القصد من كل خطة هرقل في سنة ٦٢٢ والسنوات التي بعدها كان تخفيف ضغط الفرس عن عاصمته وعن مصر. وإنه لمن أقرب الأمور أن تكون مصر قد أُخليت من الفرس بسبب هذا الضغط منذ ربيع سنة ٦٢٧، حتى ولو لم يُقْم على ذلك برهان؛ وعلى هذا تكون مدة الفتح الفارسي منذ أول الغزو عشر سنوات تزيد قليلاً.

(٢) ولو لم يكن الأمر كما ذكرنا فقد ذكر سبيوس أن شيروه في صلح فبراير سنة ٦٢٨ رضي أن يُخلي في الحال كل ما كان يملكه من بلاد الروم، وأخرج جيوشه منها.

(٣) أن النبي محمداً بعث رسله إلى الأمراء في صيف سنة ٦٢٧ أو خريفها على الأكثر كما روى الطبري؛ لأنه يذكر أن الرسل الذين أرسلهم كسرى إلى اليمن حُجزوا هناك بضعة أشهر حتى أتت أنباء موت الملك، وكان موته في فبراير سنة ٦٢٨. ولا شك في أن النبي عندما بعث رسوله إلى مصر كانت مصر قد عادت إلى دولة الروم، وكان يحكمها والي هرقل «المقوقس» كما يُسمونه خطأً.

وليس اعتماد «جلزر» على «نيقفوروس» مما يدعم اتخاذه تاريخ سنة ٦٢٩؛ فإن نيقفوروس يقول: «إن سارباروس بعد أن سمع بموت كسرى وشيروه وقباز وهرمزاس رجع من بلاد الروم.» ثم قال: «ولما تم الصلح أعاد سارباروس مصر وسائر بلاد الشرق إلى الروم، وأخرج منها مسالح الفرس، وبعث بالصليب واهب الحياة إلى الإمبراطور.» ولكن الشاه-ورز لم يصِر ملكاً باتفاقه مع هرقل إلا في آخر سنة ٦٢٩ على الأقل (Journal Asiatique, 1866، صفحة ٢٢٠)، في حين أنه من المؤكد أن هرقل استعاد الصليب في سنة ٦٢٨. وفوق ذلك إن نيقفوروس نفسه قال بعد أن ذكر عدة حوادث أخرى إن الصليب أخذه هرقل بعد ذلك إلى بيت المقدس، ثم أعاده إلى القسطنطينية وتلقاه فيها البطريق سرجيوس، «وقد كان حدوث ذلك في الخمس عشرة سنة الثانية» (أي في سنة ٦٢٩). وإذا كان لنا أن نستخلص شيئاً من هذا الخبر المفكك استخلصنا أن الفرس خرجوا من مصر قبل استعادة الصليب؛ أي قبل سبتمبر سنة ٦٢٨، ولكن ذلك الخبر لا يدل على شيء سوى أن نيقفوروس هذا شاهد غير عدل لا يُعوّل على قوله.

والحقيقة هي أن مدة احتلال الفرس وهي السنين العشر، يمكن أن يُعد أولها إما عند دخول الفرس إلى مصر، وإما من أول فتح الإسكندرية، وإما من إتمام فتح مصر إلى أسوان، ويختلف مدى تلك المدة باختلاف الوقت الذي يُعتبر ابتداء منه. ولقد سعينا في هذا التعليق أن نُظهر أن كثيراً من الخلط ناشئ عن إغفال التمييز بين غزو مصر وفتح مصر؛ فهما معنيان غير مترادفين، وحادثان لم يقعا في وقت واحد. ولذلك الخلط سبب آخر، وهو إغفال التفريق بين السنة الميلادية (التي أولها أول شهر يناير) وبين السنة اليونانية من تاريخ الإسكندر (التي أولها أول سبتمبر)، وهي تقع في جزأين من سنتين من سني الميلاد. وفوق ذلك سبب ثالث، وهو إغفال الانتباه إلى طريق حساب السنة اليونانية عند السريان؛ فإنها أحياناً تختلف عن التاريخ اليوناني المعتاد بسنة، وفيها تبدأ السنة في أول أكتوبر بدل ابتدائها في أول سبتمبر. والسبب الأخير في الخطأ يصح لنا أن نذكره، وهو الاعتماد في حساب التواريخ على أساس غاية في الضيق. ويحدث هذا من طريقتين: إما بالمبالغة في تضيق الفترة التي يُستمد الدليل منها، وإما بتضييق المجال الذي يُستمد منه الدليل. فإنه لا يكفي أن نبحث في تواريخ فترة نحو عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة ثم ننتهي من ذلك البحث إلى نهاية بغير أن ننظر إلى ما ينشأ عن ذلك من النتائج؛ أعني بغير أن ننظر إلى علاقة هذه التواريخ بما قبلها وبما بعدها من التواريخ، ونتحقق من أن ما ينشأ عن ذلك من النتائج يخرج ثابتاً بعد التمحيص والنقد. ويجمل كذلك أن نذكر أننا إذ نُعالج هذه الحوادث التي وقعت في القرن السابع نعتمد على مراجع تاريخية مختلفة الأنواع كثيرة العدد؛ ففيها اليوناني والأرمني والسرياني والعربي والمصري، وفي كل منها شيء يجب الرجوع إليه. وليس من العدل أن نضع نظاماً للتاريخ نستمدّه من طائفة أو اثنتين من هؤلاء الكتاب بغير أن نأبه كما ينبغي بالآخرين. وإننا ونحن نكتب هذا نشعر أعظم الشعور بالصعاب التي تُحيط بمثل هذا السعي إلى التوفيق بين المراجع التي قد تكون في الحقيقة كما هي في الظاهر غير قابلة للتوفيق، ولكن لعلنا غير مغرورين إذا نحن بيّنا بعض الصعاب التي تعترض طريق الباحثين في بحثهم. ويجمل بنا أن نقول إننا وإن اختلفنا مع «جلزر» نفعل ذلك وفي نفوسنا كل الإعجاب بمؤلفه النفيس الغزير العلم الدقيق البحث. ولسنا ندعي أن نظام التاريخ الذي وضعناه خالٍ من الصعاب، ولكننا قد ندعي أننا قد وضعناه على أسس واسعة، وأننا قد وفّقنا به بين عددٍ عظيم من مراجع كل منها مُنفصل عن الآخر كل الانفصال، ومُباين له أكبر المباينة.

الملحق الثالث: في شخصية المقوقس^٢

رُوجعت وصُححت من رسالة:

Proceedings of the Society of Biblical Archaeology

* * *

ليس في كل تاريخ مصر شخصٌ جمع بين الشهرة والخفاء مثل الشخص الذي يُطلق عليه الاسم العربي المقوقس أو المقوقس، ولا خلاف في أن ذلك الشخص كان أعظم الروم أثرًا في أزمة الفتح العربي، وأنه كان العامل على تسليم مصر، ولكن هذا كل ما لا يُختلف فيه، وأما حقيقة شخصه واسمه وجنسه وعمله الذي كان يعمل في الدولة، وبلائه الذي أبلاه، ومعنى لقبه نفسه الذي يُعرف به، كل تلك الأمور مختلفٌ فيها، وطالما تكلم فيها الباحثون، وذهب كلُّ مذهبًا في الإجابة عنها، ولكن تلك الإجابة تنمُّ عن تباين في الآراء لا يمكن التوفيق معه بينها. وما كنا لنعجب من ذلك الاختلاف؛ فإنه من الجلي أن مؤرخي العرب أنفسهم كانوا من أول الأمر في حيرة عظيمة ودهشة من هذا الأمر، ومن الكتاب المُحدثين نجد Von Ranke، في صفحة ١٤٢ وما بعدها من كتابه Weltgeschichte V. i، يزعم أن المقوقس كان حاكم مصر، وأنه كان قبطيًا. ولكن يلوح لنا أنه كان يشك في حقيقته التاريخية. وأما De Georje في كتاب De Mokaukis Van Egypte في كتاب Etudes dediees a Leemans، فإنه يذكر أن الظاهر أن مؤرخي العرب قد خلطوا في بعض المواضع بين المقوقس وقيرس البطريق الإمبراطوري في الإسكندرية مع أنه كان شخصًا آخر، وله عملٌ غير عمل المقوقس. وأما الأستاذ Karabacek في مقاله Der Mokaukis Von Aegypten (Mitheilungen aus der Sammlung der Papyrus Erzherzog Rainer) (الجزء الأول، صفحة ١-١١)، فإنه يذهب إلى أن اسم المقوقس هو جورج بن مينا برقببيوس Barkabios؛ وبهذا يُفسر اسم «فرقب» أو «قرقب» الذي يُسمى به بعض المؤرخين أبا المقوقس. ويزعم Karabacek أن المقوقس كان حاكمًا لإقليم، ويزعم أن لقبه تحريفٌ عربي للفظ اليوناني،^(١١*) ويأخذ ذلك اللفظ على أنه

^٢ قد كتب المؤلف رسالة بعد كتابة هذا الكتاب بنحو عشر سنوات، وهي The Treaty of Misr in Tabari، وأدخل فيها بعض التعديل على آرائه، وقد بيَّنا هذا في الملحق السابع. (المُعرب)

كان لقبًا تشريفيًا يُعادل لفظ (٦٢*) وسواه مما يوجد في أوراق البردي المختلفة من القرن السابع. وأما المستر «ملن» في تعليقه عن «جورج المقوقس» في كتابه Egypt under Roman Rule، صفحة ٢٢٤، فإنه يذهب إلى أنه كان جورج حاكم الإقليم الذي ذكره حنا النقيوسي، والذي يظن أنه كان حاكم Augustamnica؛ أي أثريب. انظر كتاب Actes des martyres de L'Egypte (Hyvernart) (الجزء الأول، صفحة ٢٩٦). على أن أثريب لا يصح أن تُعد «على الحدود الشرقية لمصر» كما تستلزمه حجة المستر «ملن». وأما الأستاذ استانلي لين بول في كتابه Egypt in the Mid. Ages، صفحة ٥، هامش ٢، فإنه يميل إلى ترجيح مذهب أن ذلك الاسم تحريف للقب اليوناني السابق الذكر، (٦٣*) ويتبع رأي المستر «ملن» في زعمه أنه كان «جورج حاكم الإقليم الشرقي»، مُخالفًا في ذلك ما جاء في الأخبار العربية من أن المقوقس كان «حاكم مصر كلها، وأنه كان يُقيم في الإسكندرية». ثم إنه يقبل القصة المتداولة التي تجعل المقوقس قبطيًا. وهكذا نرى الأستاذ «بورى» يُسميه «الحاكم القبطي» لمصر، وذلك في كتابه Later Rom. Empire، الجزء الثاني، صفحة ٢٧٠. وترى أن أخبار هؤلاء المؤرخين جميعها لا يمكن وصفها بخير من أنها جزئية وغير تامة؛ لأنهم لم يُعالجوا ذلك الأمر معالجة كافية، ولم يُبينوا آثاره في تاريخ الفتح، ثم لم يفحصوا رأيهم بمقابلته بالصعاب التي تنشأ من إطلاقه، وما يلقي الباحث عند اتباع ذلك الرأي من المشاكل، وفوق كل ذلك ليس المقوقس بالشخص الأوحى الذي اختُلف في حقيقته؛ فإن جُل كبار قادة تلك الحرب من روم ومصريين يُحيط بهم ظلام وإبهام، وكثيرًا ما يختلط بعضهم ببعض. فإذا نحن وُفّقنا إلى معرفة كُنه المقوقس لم نصل إلا إلى نصف حل العقدة، فلا بد لنا من أن نفحص أشخاصًا آخرين في الوقت عينه ونعرف حقيقتهم، ولكننا نرى أن هذه الضرورة لم يُدرِكها أحد إلى الآن حق إدراكها؛ وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن هذه المشكلة في مجملها لم يُعالجها أحد علاجًا وافيًا. فالحقيقة أن الخلط في الأسماء والأشخاص مُتسرب في كل تاريخ مدة الفتح تسربًا عظيمًا، لا يُدرِك عظم المشكلات التي به حق الإدراك إلا مَنْ يُعاني كتابة ذلك التاريخ أو يحاول كتابته، ونرى أن الأجدر بنا أن نبدأ بذكر ما قاله أكبر مؤرخي العرب، ونرى ما في قولهم من الأخبار التي توضح هذا الأمر الذي نحن بصده أو تُساعد على حل إشكاله.

البلاذري: (المولود سنة ٨٠٦ للميلاد) يذكر المقوقس ويقول إنه صالح عمرًا، وإنه كان في جانب القبط بعد أن أبى هرقل أن يُقرَّ صلحه. ويذكر عند وصف ثورة منويل أن بعض الرواة يذهبون إلى أنه ساعد العرب، ويذهب بعضهم إلى أنه كان قد مات قبل ذلك.

الطبري: (٨٣٩-٩٢٣) يفرّق بين حاكم الإسكندرية وبين حاكم منفيس، ويذكر أن الأخير كان المقوقس، وأنه كان عظيم القبط، وأنه أرسل إلى منفيس جيشاً تحت قيادة «الجاثليق الذي كان كبير أساقفة النصارى، واسمه ابن مريم».

سعيد بن بطريق: (المولود سنة ٨٧٦ للميلاد) وكان ملكانياً، ويذكر أن المقوقس كان عاملاً على الأموال في مصر لهرقل، وكان يعقوبياً في الباطن، ولكنه كان في الظاهر ملكانياً، وأنه منع الجزية التي كان عليه أن يُرسلها للإمبراطور منذ حصار الفرس للقسطنطينية، ولم يذكر للمقوقس اسماً، وذكر أنه كان حياً إلى ما بعد ثورة منويل.

النسخة الخطية من كتاب ساويرس الأشمونيني: (أوائل القرن العاشر) وهي غاية في عِظم الشأن؛ فقد جاء فيها: «لما استعاد هرقل بلاده استعمل عمالاً عليها، فأرسل إلينا في أرض مصر قيرس ليكون حاكماً وبطريقاً معاً». ويقول عن اضطهاد السنوات العشر ومدة هروب بنيامين: «وكانت هذه هي السنوات التي كان فيها هرقل والمقوقس يحكمان مصر». ثم قال: «ولما انتهت مدة السنوات العشر لحكم هرقل وولاية المقوقس ...» ثم قال في وصفه: «الحاكم الكافر الذي كان بطريقاً وحاكماً للإسكندرية». وفي الختام روى عن بنيامين أنه قال: «مدة الاضطهاد الذي نزل بي عندما طردني المقوقس ...» وقد كان ساويرس هو الذي ذكر أن بنيامين هرب من ولايته عند مقدم قيرس؛ ومن هذا يُرى أن ساويرس يذهب إلى أن قيرس هو المقوقس.

تأتي بعد هذا فترة تُقرب من قرنين إلى أن يجيء ابن الأثير (المولود في سنة ١١٦٠ للميلاد)، وهو يذكر أبا مريم وأبا مريام، وأن الأول كان جاثليق منفيس (ولنلاحظ خطأ ذلك اللقب)، وأن الثاني كان أسقفًا، وأن المقوقس أرسلهما ليُقاتلا عمرًا، ولكنهما فآوضاه وصالحاه على شروط رفضها المقوقس، وأن المقوقس كان يقود الجيش بنفسه في وقعة عين شمس. ثم ذكره بعد ذلك على أنه حاكم الإسكندرية في وقت الحصار، وأنه صالح عمرًا وكان حياً عند ثورة منويل.

وابن الأثير مُضطرب في ترتيب الحوادث في أول مدة الفتح.

أبو صالح: (كتب حوالي سنة ١٢٠٠ للميلاد) يذكر أن «محمداً بعث حاطب بن أبي بلتعة إلى المقوقس حاكم الإسكندرية»؛ أي في سنة ٦ للهجرة (وأولها ٢٣ مايو سنة ٦٢٧). ويقول بعد ذكر عودة مصر إلى الروم: «إن هرقل استعمل على مصر جريج بن مينا المقوقس». ثم ذكر ديرًا في الصعيد فقال: «إن بنيامين اختفى هناك في حكم الإمبراطور الروماني هرقل الخلقيدوني، وحين كان جريج بن مينا المقوقس حاكماً

على مصر حتى تَمَّت مدة السنوات العشر، وكان ذلك هرباً منهما كما أُنذره الملك.» ثم قال المؤلف بعد ذلك إن تلك كانت السنوات العشر التي قاسى فيها المؤمنون (القبط) الاضطهاد. ولكن أبا صالح ينقل من كتاب «الجناح» أن أسقف الروم في مصر والإسكندرية كان اسمه قيرس (صفحة ٧٣).

ياقوت: (المولود حوالي سنة ١١٧٨ للميلاد) يعقّد الأمور تعقيداً أشد؛ فهو يذكر أن حصن بابليون كان حاكمه «المندفور» الذي اسمه الأعيرج، نائباً عن المقوقس ابن قرطب اليوناني الذي كان يُقيم في الإسكندرية.

مكين: (المولود حوالي سنة ١٢٠٥ للميلاد) يذكر أن عامل هرقل على مصر هو المقوقس، وأنه هو وعظماء القبط صالحوا عمراً.

ابن خلدون: (المولود سنة ١٣٣٢ للميلاد، وكتب في أواخر القرن الرابع عشر) يتبع ابن الأثير، ولكن له خلطاً خاصاً به، وهو يجعل المقوقس قبطياً.

ابن دقماق: (كتب حوالي سنة ١٤٠٠) يذكر المقوقس الرومي عامل هرقل.

المقرئزي: (المولود سنة ١٣٦٥ ميلادية) يروي عن يزيد بن أبي حبيب عبارة أن المقوقس الرومي كان والياً على مصر وصالحاً عمراً، ويروي عن ابن عبد الحكم خبر حياة المقوقس في وقت ثورة منويل. وابن عبد الحكم مؤرخٌ قديم (مات سنة ٨٧٠ للميلاد)، وكتابه موجود في نسخة خطية، ولكنه قصصي، كما أنه مؤرخٌ، غير أنه ذو قيمة عظيمة في كثير من الأحيان، وقد نقل Weil عنه كثيراً.

ويتفق المقرئزي مع ياقوت في ذكر «الأعيرج»، وفي أن المقوقس بن قرطب (أو قرقت) كان يونانياً، ويذكر أن القبط كان لهم في الإسكندرية أسقفٌ اسمه «أبو ميامن»، وأن المقوقس صالح العرب، غير أن هرقل لم يُقرّ صلحه وعنفه، على أنه كان كالقبط في الجبن والخسة، وذكر قيرس فقال إن هرقل «أقام قيرس بطرك الإسكندرية» (وأخطأ فذكر فيرس بالفاء بدل قيرس بالقاف).

وأما كتاب الواقدي (وهو كتابٌ قصصي غير ثابت التاريخ) فقد جاء فيه أن ملك القبط كان عند ذلك المقوقس بن رعل.

أبو المحاسن: (المولود سنة ١٤٠٩) يجعل بنيامين القبطي أسقف الإسكندرية، ويقول إن قائد قصر الشمع كان الأعيرج (بالغين)، وكان تحت أمر المقوقس. وجاء في نسختين خطيتين أن اسم المقوقس جريح (بالحاء) بن مينا. وهذا تحريفٌ ظاهر لاسم

«جريج بن مينا». وقد ذكر المؤرخ نفسه في موضع آخر أن قائد الحصن كان المندفور المسمّى الأعيرج من قبل المقوقس بن قرقب اليوناني. ويروي هذا المؤلف عن ابن كثير قصة (منقولة من ابن إسحاق وغيره) أن المسلمين عندما دخلوا مصر قابلهم أبو مريم جاثليق مصر وأبو مريام الأسقف، ثم ذكر هذين القسّين العظميين عند بناء القسطنطين.

السيوطي: (المولود سنة ١٤٤٥ ميلادية) يكاد يتفق مع أبي المحاسن، وهو يذكر أن الحصن كان يقوده المندفور المسمّى الأعيرج من قبل المقوقس بن قرقب اليوناني، ويذكر أن مقام المقوقس كان في الإسكندرية، وأنه صالح عمراً، ولكن هرقل لم يُقرّ صلحه، وأن اسم الأسقف القبطي «أبو ميامن».

وهذا العرض لكبار المؤرخين العرب يُظهر وجوه اختلافهم الكثيرة، ولكن من الجلي أنهم يذكرون ثلاثة أشخاص يجب معرفة حقيقتهم، وهم: المقوقس، وأبو مريم، والأعيرج. وسنذكرهم بادئين بالآخر، ثم الذي قبله، فالذي قبله:

(١) الأعرج - الأعيرج - الأغيرج: ويظهر أن هذا الاسم جاء أولاً في ياقوت (أول القرن الثالث عشر) على أنه اسم قائد حصن بابلين، وأن لقبه كان المندفور، ويجوز أن ذلك كان تحريفاً للفظ «المندفور»، وهو تعريب اللقب البيزنطي، على أن ذلك اللقب لا يظهر أنه استعمل في غير ذلك الاستعمال وقُصد به القائد. وقد أخذ أبو المحاسن ذلك عن ياقوت، وكذلك أخذ عنه السيوطي، على أن السيوطي جعل ذلك اللقب «المندقول»، وهو تحريف في النسخ. ويقول الأستاذ «لين بول» إن الأعرج والأعيرج قائد قصر الشمع كان الأغيرج هو «أرطوبون» أحد قواد الروم، وإنه كان كذلك يُسمى ابن «قرقب» (انظر Eg. in The Middle Ages، صفحة ٥، هامش ٢). ولكن ليس ثمة مرجع حقيقي لذلك الرأي في شخصيته، ولا في نقل اسم «ابن قرقب» من المقوقس إلى الأعرج، ولكننا نرى أن الأعرج ما هو إلا قلبُ ناشئ من النقل الكثير للفظ «جرج» أو «جريج»، وأن اسم قائد الحصن في الواقع هو «جورج»، ولعله شخص غير «جورج الحاكم للإقليم» الذي ذكره حنا النقيوسي.

(٢) أبو مريم: وصف الأستاذ «لين بول» هذا الشخص بأنه «جاثليق» مصر، وأنه انضم إلى جيش عمرو. ولفظ جاثليق لا معنى له إلا «بطريق»، وأول من ذكره من مراجعنا «الطبري»؛ فقد جعلته معلوماته الفارسية يذكر ذلك اللفظ على أنه اسم كبير أساقفة مذاهب النسطوريين والأرمن، ويكثر ذكره في كتب سيبوس وسواه، ويعرفه DU Cange حق المعرفة. والحقيقة أن الطبري نفسه يُفسر ذلك اللفظ بأنه كبير أساقفة

النصارى، ولكنه يقول بعد ذلك عبارةً مُحيرة، وهي أن اسمه كان «ابن مريم». ويمكننا أن نسلّم بأنه قد كان في مصر رئيسان للأساقفة أو بطريقان في وقت الفتح، وهما قيرس وبنيامين، ونزيد على ذلك أنه قد يجوز أن بطريقًا ثالثًا كان موجودًا عند ذلك، وهو بطريقٌ مجهول (للجايانيين)، ولكن ذلك غير هام فيما نحن فيه، وابن مريم لا يمكن أن يكون هو «قيرس»، ولكنه يمكن أن يكون المقصود به «بنيامين»، ونرجو أن نستطيع البرهان على أن ذلك هو المقصود؛ فإنه في مدة ابن الأثير كان الاسم قد حُرّف إلى «أبي ميامين»، في حين أن أبا المحاسن يذكر — وهذا طبقاً صحيح — أن الأسقف القبطي في الإسكندرية كان اسمه بنيامين، ويذكر السيوطي أن الأسقف القبطي هو «أبو ميامين»، وليس على الإنسان إلا أن يقرن هذه الحقائق بعضها إلى بعض فيرى لأول نظرة أنه من أسهل الأمور تحريف اسم «أبي بنيامين» إلى «أبي ميامين»، ثم إلى «أبي مريم»، في حين أن «ابن مريم» يجوز أن يكون تحريفاً للاسم بنيامين؛ فإن كتاب العرب كانوا يعرفون أن اسم مريم اسم يُجله النصارى إجلالاً عظيماً، فأخطئوا في لفظ «أبا» فظنوا أنه اللفظ العربي «أبو»، في حين أن نزع الجزء الأول من «بنيامين» وهو «بن»، وخلط باللفظ العربي «ابن»، ونشأ من ذلك الخلط أسماءٌ عجيبة زادها تحريف النساخ خطأً، فذهبوا إلى تسمية الأسقف باسم «أبي مريم» و«ابن مريم»، ونستطيع الآن أن نستبعد اسم «أبي مريم»^٤ ونحن واثقون من أن ذلك الاسم لم يكن. وكذلك أسماء «أبي مريم» و«ابن مريم» و«أبي ميامين»، وأن نجعل مكان هذه الصور الغريبة اسم «بنيامين» الذي كان كبير أساقفة القبط في الإسكندرية. غير أنه لا يكفي أن نستبعد هذه الخيالات؛ فإننا إذا سلّمنا أن الشخص التاريخي المقصود هو بنيامين، فإنه من المحال أن نقبل ما قيل عنه من أنه اشترك مع عمرو أي اشترك فيما ذُكر عنه، فلم يُحاربه ولم يُفأوضه. وأما ما ذكره الطبري ومن اتبعه كابن الأثير عن بنيامين فإنه قولٌ سخيّف؛ فقد جعلوه قائداً حربياً تحت حكم المقوقس. وقد سعى الطبري إلى جعل خبره مقبولاً لا تناقض فيه،

^٤ من المفيد أن نذكر هنا أن المؤلف قد عاد في رسالته The Treaty of Misr in Tabari، فقال إنه من الجائز أن يكون هذا الاسم تحريفاً لاسم قائد أرسله هرقل لمساعدة قيرس، وهو «مارينوس» أو «ماريانوس». وعلى ذلك يمكن أن نقول إن مؤرخي العرب لم يقصدوا «بنيامين» بمن سمّوه «أبا مريم» أو «أبا مريام»، بل كانوا يقصدون قائداً حربياً؛ وبذلك تبطل حجة المؤلف في تجريخ مؤرخي العرب وحمل قولهم هنا على الخلط. (المعرب)

فجعل المقوقس أميرًا للقبط. ولكن كل الأدلة المُستمدة من المؤرخين المصريين تدل على أن هذين الرأيين غير صحيحين (وكان الطبري غريبًا عن مصر وإن كان قد زارها)؛ فالمؤرخون المصريون مُجمعون على أن بنيامين بقي مُختفيًا في الصعيد مدة عشر سنوات قبل الفتح العربي، وثلاث سنوات في مدة الفتح. ولو لم يكن لدينا غير ما كتبه ساويرس «حياة بنيامين»، لكان ذلك كافيًا للبت في هذا الأمر، غير أن كل المؤرخين من حنا النقيوسي إلى ما بعده مُتفقون في هذا الرأي؛ فكيف لنا إذن أن نُدرك علة ما يعزوه مؤرخو العرب إلى بنيامين من الاشتراك في الأمور عند الفتح؟ والتعليل هو ما يلي: أنهم وجدوا في الأخبار القديمة أو الروايات السابقة أن زعيم المدافعين والرئيس الذي فاوض في شروط الصلح مع الغزاة هو كبير أساقفة الإسكندرية، ووجدوا بعد الفتح وفي التاريخ القبطي أن كبير الأساقفة في الإسكندرية المُعترف به هو بنيامين، وفوق ذلك لقد كان بنيامين هو الذي جاء إلى عمرو وصالحه في وقت الفتح الثاني للإسكندرية عند ثورة منويل؛ فاختلط هذا الخبر بالصلح الذي كان مع قيرس؛ وعلى ذلك اختلط الشخصان، وعُزي إلى بنيامين فعل ما فعله قيرس عند الفتح، ولكن لا بد لنا أن نُعالج الأمر الفاصل، ألا وهو حقيقة شخصية المقوقس؛ حتى لا يُقال إن تفسيرنا هذا تفسير شيء غامض بمثله.

(٢) المقوقس: يذكر جُل مؤرخي العرب شخصًا يُطلق عليه ذلك اللقب، ولكن مما يسترعي النظر أن من بين من ذكرنا من المؤلفين لا يذكر الآتون اسمًا لصاحب ذلك اللقب، وهم البلاذري والطبري وسعيد بن بطريق وساوويرس، ولا ابن الأثير نفسه. حَقًّا إن الواقدي يُسميه «ابن رعي»، ولكن هذا اسم من الأسماء العجيبة الخيالية التي ترد في قصص العرب قبل التاريخ لتسمية الملوك والسحرة ومن إليهم، فلا نجد أن المقوقس اسمه جريج بن مينا حتى نأتي إلى عام سنة ١٢٠٠ للميلاد؛ إذ يُطلق عليه ذلك الاسم «أبو صالح»، في حين أن ياقوت الذي كان في نفس عصره يُسميه «جريج بن قرطب اليوناني». وهذا الاختلاف يدل على وجود روايتين مختلفتين أو مصدرين مُنفصلين للخبر. ومن العجيب أن هذا استنتاج يدل عليه ما نجده بعد مدة من ذلك العصر؛ إذ نجد مؤرخًا واحدًا وهو أبو المحاسن ينسب ذلك الشخص «جريج» إلى النسبتين في مواضع مختلفة، فيُسميه تارة «ابن مينا» وتارة «ابن قرطب اليوناني»، ويكفي أن نقول أولًا إن هذين الاسمين لا يمكن التوفيق بينهما، وإنهما يرجعان إلى مرجع في عصر متأخر، ولا يمكننا بهما أن نعرف شيئًا عن حقيقة المقوقس؛ فيجب علينا إذن أن ندعهما، وأن نسعى إلى اكتناه حقيقته من نواحٍ أخرى لا علاقة لها بهذين الاسمين، فإذا تمَّ لنا ذلك نظرنا فيما

وصلنا إليه من بحثنا لنرى هل نستطيع بعد أن عرفنا حقيقة المقوقس أن نفهم سبب هذين الاسمين. ولنعد الآن إلى مراجعنا؛ فإن البلاذري لا يُفيدنا كثيرًا في بحثنا. وأما الطبري فإنه بلا شك يُضللُه ويُعَمِّيه؛ فإنه يجعل المقوقس «أمير القبط»، وفوق ذلك يجعله الزعيم الذي يُفاوض العرب في التسليم وهو في داخل حصن بابليون، وهو مُخطئ في هذا خطأ مزدوجًا؛ فإن المقوقس لم يكن من القبط، ولم يكن في الحصن عند فتحه، على أن البلاذري يذكر أن المقوقس حاكم الإسكندرية. ويقول سعيد بن بطريق إنه كان مُراقب الأموال من قبل هرقل. ويجب أن نذكر أن سعيد بن بطريق كان ملكانيًا، وقد ذكر أن المقوقس كان ملكانيًا، ولكنه ذكر أنه كان يُبطن الاعتقاد في مذهب القبط. وتلك عبارة فاسدة اخترعها لكي يُفسر ما كان من المقوقس. فلا نستطيع أن نجد حلًا للغز المقوقس وحقيقته حتى نأتي إلى ساويرس؛ فإن الحل فيه واضح لا إبهام فيه، وقد كان ساويرس قبطيًا، ولم يكن به ما يحده إلى إخفاء ما أتى به المقوقس، وفوق ذلك قد كتب تاريخه مُستندًا إلى وثائق، بعضها قبطي وبعضها غير قبطي، كانت محفوظة في مكتبة دير مقار، وفي دير «نها»، وفي مجموعات أخرى عند أفراد الناس. ولقد تجد فيه بلا شك في بعض الأحوال أخبارًا غير دقيقة وأخرى مُستحيلة، ولكنه مع ذلك يذكر طائفة كبيرة من الأخبار لا نجدها في التواريخ القديمة التي ذكرناها آنفًا، وإليك ما جاء في كتاب ساويرس: «استعمل هرقل قيرس بعد استعادة مصر من الفرس، وجعل له ولاية الدين والحكم في الإسكندرية.» ونعلم أنه بقي في عمله عشر سنين اضطهد القبط في أثنائها اضطهادًا عظيمًا، وقد وصف بنيامين مدة هذا الاضطهاد بأنها «عشر سنين كان هرقل وقيرس يحكما فيهما مصر»، ثم نجده يذكر قيرس فيُسميه «الحاكم الكافر الذي كان حاكمًا وبطريقًا للإسكندرية مدة حكم الروم»، وفوق ذلك يذكر ساويرس أن بنيامين هرب عند قدوم قيرس؛ لأن ملكًا حذرَه، ثم ذكر أن بنيامين قال: «إن المقوقس طردني وشرَّدني.» وعلى ذلك فليس ثمة بقية من الشك في أن ساويرس يذهب إلى أن المقوقس هو قيرس، ويفرَّق بينه وبين بنيامين.

وسنحاول أن نُبرهن على أن ساويرس على الحق وأن كل مؤرِّخي العرب على خطأ فيما خالفوه فيه.

فمن الحقائق التي لا يُختلف فيها عن هذا العصر أن قيرس كان ذا سلطان في أمر الدنيا وأمر الدين معًا، وحقيقة أخرى وهي أنه لما استعمله هرقل بطريقًا وواليًا اضطهد القبط مدة عشر سنوات. ويذكر حنا النقيوسي «الاضطهاد الذي شهره هرقل في بلاد

مصر جميعها على أتباع مذهب السُّنة (القبط)، وذلك بتحريض البطريرق الخلقيدوني «قيرس»^٥. وتاريخ القبط مملوء بذكر هذا المعنى.

فكل تاريخ الفتح في كتاب حنا قائم على أن قيرس كان واليًا على مصر ولا خلاف في ذلك، ولكن أبا صالح يذكر أن هرقل استعمل على البلاد المقوقس، وأن هروب بنيامين بقي عشر سنوات كما أوحى إليه الملك، وأن تلك كانت مدة حكم المقوقس في مصر. حقًا إن أبا صالح يُسمي المقوقس جريج بن مينا، ولكننا سنتكلم في ذلك بعد حين وجيز. ويتفق ابن دقماق ومكين في أن عامل هرقل على مصر كان المقوقس. ويذكر المقريري أن المقوقس هو الذي صالح العرب، وأن مولاة هرقل أبى إقرار صلحه، وقد تبعه في ذلك أبو المحاسن والسيوطي؛ وعلى ذلك فتُمة اتفاق بين مؤرخي العرب في العمل الذي كان يعملهُ المقوقس، ولكنهم لا يتفقون في ذكر الاسم الذي كان به يُسمى، ولو لم يكن لدينا من المراجع غير هؤلاء لما بلغت حجتنا من القوة ما بلغته. على أن حجتنا قد تستند على دعامة قوية من قول ساويرس وحده.

لكننا نجد دوننا بعض وثائق قبطية وأخرى عربية قليلة العدد لها علاقة بهذا الأمر؛ فلدينا «تاريخ حياة شنودة» الذي نشره أميلنو، وهو عن أصل قبطي كُتب في القرن السابع، وقد جاء فيه الخبر الآتي على صورة نبوءة، وهو: «ثم سيظهر المسيح الدجال، ويمثل بين يدي ملك الروم، فيجمع له ولاية الدين والدنيا، وسيجيء إلى مصر ويُناصب فيها كبير الأساقفة بالإسكندرية العداء، وسيهرب منه هذا إلى أرض تيمان». وهذا بغير شك وصفٌ لقيرس وما كان منه من معاملة بنيامين، ولكن تُمة قطعة من وثيقة أخرى في المكتبة البودلية (Mss. Copt. Clar. Press.)، وقد نشرها كذلك أميلنو تحت عنوان حياة «صمويل القلموني».

وقد ذكر في هذه القطعة خبر زيارة شخص إلى الدير، واسم ذلك الشخص $\kappa\alpha\chi\chi\iota\omicron\varsigma$ أو $\pi\kappa\alpha\chi\chi\iota\omicron\varsigma$ $\pi\epsilon\pi\varsigma\epsilon\chi\tau\omicron\alpha\rho\chi\eta\epsilon\pi\iota\varsigma\kappa\omicron\pi\omicron\varsigma$ «البطريق الكاذب»، وقد ذكرنا هذه القصة في متن كتابنا هذا (الباب الثالث عشر)، ولا حاجة بنا إلى إعادتها هنا، ولكن الـ $\kappa\alpha\chi\chi\iota\omicron\varsigma$ لم يقتصر على تسميته في ذلك الخبر بالبطريق، بل من الجلي أنه سُمي كذلك «مُراقب خراج أرض مصر»؛ $\tau\alpha\zeta\iota\alpha\rho\chi\eta\varsigma$ $\epsilon\chi\eta\eta$ ؛ $\Delta\eta\mu\omega\sigma\iota\omicron\eta\eta$ $\eta\tau\epsilon\chi\omega\rho\alpha$ $\eta\kappa\eta\mu\epsilon$ وعلى ذلك فقد جاء في وثيقة^٥ مما تخلف

^٥ ذهب Hyvernats إلى جعل تاريخ النسخة الخطية التي في مكتبة Bodleian حوالي القرن العاشر.

عن ذلك العصر ذكر البطريق «الخليديوني» (أي الملكاني)، وهو لا يعترف له القبط بالسلطان، بل إنهم يُوالون بطريقهم بنيامين. على أن ذلك البطريق الخليديوني قد جُمع له السلطان الديني والدنيوي على بلاد مصر، وفوق هذا يُسمى ذلك الشخص باسم .ΠΚΞΧΧΙΟϚ

ولا حاجة بنا إلى بيان مقدار الاتفاق الوثيق بين هذا الوصف وبين ما جاء في كتاب ساويرس عن عمل قيرس البطريق الخليديوني ووالي هرقل، وهو فوق ذلك متفقٌ بعض الاتفاق مع ما جاء في كتاب «سعيد بن بطريق» ومكين وابن دقماق والمقريري، ولكن أكبر ما يهمُّ المَطَّلَع على هذه القطعة أننا نجد فيها اسم المقوقس في الصورة الأصلية القبطية، وأنه يُطلق على شخص لا نجد بعد شكاً في أنه هو بعينه قيرس.

ولكن أميلنو قد أخطأ الصواب فيما ذهب إليه؛ فإنه اضطرَّ إلى أن يذهب إلى أن المقوقس كان بطريقاً ملكانياً، ولكنه لم يفكر في أنه هو قيرس بعينه؛ فهو يقول في الحقيقة إنه من أصعب الأمور تعيينه؛ فإن قيرس كان قد ترك البلاد في سنة ٦٣٩، ثم قال: «ولعل المقوقس قد اختير ليحلَّ محل قيرس عند ذلك، بل لعله كان عدواً لقيرس». ولكن من أعظم الخدمات التي خدمها ذلك العالم الفرنسي للأدب المصرية أنه لا يدَّعي أنه بحث بحثاً خاصاً في تاريخ الفتح العربي؛ وعلى ذلك فإنه كتب مقالاً عن المقوقس بعنوان «قطع قبطية» في جريدة Journal Asiatique، شهر أكتوبر ونوفمبر سنة ١٨٨٨، صفحة ٣٨٩-٤٠٩، وهو مقالٌ ذو قيمةٍ حقيقية، ولكنه لم يبحث فيه بحثاً مُستفيضاً واسع النطاق، ولم يُرتب المراجع التي أخذ عنها ترتيباً راعى فيه ترتيب التواريخ أو القيم، وكذلك قد أخذ في مقاله ذاك برأي بعض من سبقه من المؤرخين بغير أن يفحصه فحصاً نقاداً؛ فمثلاً عندما ذهب إلى أن المقوقس كان بطريقاً ملكانياً كان دونه اعتراض، وهو أنه «إذا صح ذلك فكيف لم يذكر شيئاً عنه المؤرخون القبط الذين كتبوا باللغة العربية، مثل سعيد بن بطريق ومكين وأبي الفرج؟» ويلوح أن هذا اعتراضٌ قوي، ولكنه لا يلبث أن يختفي إذا ما مسَّه النقد، وقد أجاب أميلنو عليه بقوله: «ويجب أن نُجيب ببساطة أننا لا نعرف شيئاً عن ذلك؛ فإن المؤرخين الآخرين لم يكتبوا أولهما وهو مكين غيرَ سطرين اثنين عن المقوقس، ولم يذكره ثانيهما وهو أبو الفرج، وقد كتب فيه سعيد بن بطريق فحبابه. ولو قلنا إنه عرف ذلك الأمر فمن الجائز أنه غفره له لما كان منه فيما بعد، ولكنه إذا لم يعرفه كان جهله به سبباً قوياً في أنه لم يذكره، وفوق ذلك فقد كتب سعيد كتابه بعد هذه الحوادث بما لا يقل عن ستمائة عام.»

يقول إن ابن بطريق قبطي، وإنه كتب بعد الفتح بما لا يقل عن ستمائة عام، وما أغرب هذا من قول! فإن المؤرخين الثلاثة الذين ذكرهم أميلنو، أحدهم أبو الفرج، لم يكن قبطياً البتة، ولم يكن كذلك مصرياً، بل كان سورياً، وأما الثاني فهو سعيد بن بطريق، ولم يكن قبطياً، بل كان بطريقاً ملكانياً، مع أنه لا يقول إن المقوقس كان هو بعينه قيرس. وقد كتب سعيد بن بطريق بعد الفتح بأقل من ثلاثمائة عام، وليس «بما لا يقل عن ستمائة عام». وقد قال سعيد بن بطريق فوق ذلك صراحةً إن المقوقس كان مُراقب الخراج من قبل هرقل، وهو يكاد في ذلك يتفق في النص مع وثيقة أميلنو. وأما الثالث مكين فقد كان مسيحياً، ويجوز أنه كان قبطياً، ولكنه مؤرخ متأخر، وليس له قيمة كبرى. ومن هذا يظهر أن اعتراض أميلنو الخاص بمن سمّاهم مؤرخي القبط لا يدعمه أساس. على أنه ثمة مؤرخ قبطي من المتقدمين ومن أكبر المؤرخين شأنًا، وقد كتب بالعربية، ودليله كما سبق القول كافٍ وحده إذا لم يدعمه دليل آخر للدلالة على حقيقة المقوقس دلالة لا شك فيها، وهو ساويرس، ولكن أميلنو لا يأخذ عنه. ولنُوجزُ هنا النتائج التي استخلصها أميلنو، وهي:

- (١) أن خبر إرسال النبي محمد ﷺ إلى المقوقس كتاباً في عام ٦٢٧ خبرٌ غير حقيقي.
- (٢) أن اسم المقوقس هو جورج بن مينا، وأما اسم «ابن قرطب» فإنه تسمية أخرى. (*٦٤)
- (٣) أن المقوقس كان أحد أبويه قبطياً إن لم يكونا قبطيين كليهما، وأنه كان في خدمة الإمبراطور، وأنه كان في أول الأمر على المذهب الملكاني.
- (٤) أنه كان بطريقاً ملكانياً، ولكن تاريخ ولايته غير معروف إلا بالظن والحدس.
- (٥) أن لفظ المقوقس كان لقباً لقّب به، وهو مُشتق من لفظ (*٦٥) أو من، (*٦٦) وهو اسم قطعة صغيرة من النقود البرونزية كانت تُداول منذ أيام جستن.

والآن قد بلغنا موضعاً نذكر فيه مؤلفاً عظيماً في ذلك البحث للأستاذ العلامة البرتغالي F. M. E. Pereira، وهو Vida da Abba Samuel do Mosteiro do Kalamon، وهو ترجمة عن اللغة الأثيوبية من كتاب «حياة صمويل»، وبه تعليقات ورسائل قيمة، من بينها رسالة قصيرة عن المقوقس (صفحة ٤١-٥٣). ولا يأخذ هذا المؤلف شيئاً عن النسخة المخطوطة من كتاب ساويرس، وهو في ذلك مثل أميلنو، وهو يتبع أميلنو في كثير من المواضع، وهو مثله لا يتحرى الدقة في تصنيف مراجعه ولا يُرتبهم بحسب قدورهم، ولكنه يُظهر مقدار القرب بين الخبر في النص الأثيوبي وبين الخبر في النص القبطي.

على أنه من أعجب الأمور أن ذلك النص الأثيوبي مثل كل مراجعنا لا يذكر اسم أكبر عامل في تلك الحوادث، بل يُسميه «الحاكم»، وتُسميه القطعة القبطية ΠΚΟΛΧΙΟC و«بطريقاً». والنتائج التي استخلصها Pereira مُخالفةً بعض المخالفة لما استخلصه أميلنو، وهي كما يلي:

- (١) أن صاحب الاضطهاد شخصٌ عُرف باسم ΠΚΔΧΧΙΟC أو المقوقس.
- (٢) أنه كان من أصل يوناني.
- (٣) أنه كان بطريق الإسكندرية، وحاكم مصر، ومُراقب الأموال.
- (٤) أن اسمه كان قيرس.
- (٥) أن اسم المقوقس مُشتق من لفظ (*٦٧) أو من لفظ (*٦٨)

لم يبقَ علينا إلا أن نقول كلمةً أخرى في أن المقوقس هو قيرس؛ فقد نقل أميلنو عن التقويم القبطي للكنيسة ما ذكره التقويم عن يوم ٨ طوبة، وهو يوم وفاة بنيامين، ما يأتي: «قاسى بنيامين شدةً عظيمة على يد المقوقس، فهرب إلى الصعيد حيث قضى مدة عشر سنوات كاملة ... وكان المقوقس رئيس مذهب خلقيدونية، وقد استعمل والياً وبطريقاً على مصر.» ويتفق التقويم الأثيوبي مع هذا اتفاقاً تاماً، وقد نقله Pereira بتمامه، وقد جاءت فيه هذه الكلمات (راجع أصل الكتاب، صفحة ١٧٣، والترجمة ١٨٠): «والمقوقس أي الحاكم والبطريق في الإسكندرية وكل أرض مصر.» حقاً إن النسخة الخطية لهذا التقويم يلوح أنها مؤرّخة في القرن الخامس عشر (انظر فهرس النسخ الخطية الأثيوبية في المكتبة الأهلية، سنة ١٨٧٧، صفحة ١٥٢). ولكنها مع ذلك ترجع إلى أصلٍ قديم جداً. وعلى كل حال فما يسترعي النظر مقدارُ الدقة العظيمة التي بقيت فيها الرواية الصحيحة لهذا الخبر محفوظةً في هذه السجلات التي للكنيستين (وكانتا طبعاً على اتصالٍ وثيق)، في حين أن المؤرخين العاديين قد خلط معظمهم هذه الأخبار وجعلوها غامضة، حتى ضاع فيها الحق.

ولكن لقد صار من المحقق المقطوع به أن قيرس هو المقوقس بعينه، وأن المقوقس كان قيرس الذي استعمله هرقل حاكماً وبطريقاً في الإسكندرية. وإنه لمن العجيب أن حنا النقيوسي لا يذكر لقباً يُشبه المقوقس أو ΠΚΔΧΧΙΟC، ولكن تاريخه لهذا العصر حافل بالأدلة على أن قيرس البطريق هو الذي قام بالاضطهاد مدة السنوات العشر، وأنه كان حاكم بلاد مصر. وأما ما قيل من أن المقوقس قد ورد ذكره في سنة ٦٢٧ على أنه كان حاكم مصر، إذ أرسل النبي محمد كتابه إلى ذلك الحاكم يدعوه فيه إلى الإسلام، فإنه

اعتراضٌ يسهل الجواب عليه؛ فإن من أوضح الحقائق أن مؤرخي العرب الذين يذكرون اسم المقوقس ليس عند أحدهم أي إدراك لمعنى ذلك اللفظ ولا لاشتقاقه، وقد استعمل اللفظ وقُصد به حاكم مصر في سنة ٦٢٧ خطأ؛ فقد كان عند مؤرخي العرب أمران:

- (١) أن النبي محمداً أرسل رسولاً إلى حاكم مصر في سنة ٦٢٧.
- (٢) أن حاكم مصر في وقت فتح مصر كان اسمه المقوقس، وهو الذي كان أكثر الناس ذكراً في تاريخ ذلك الفتح، فاستنتجوا من ذلك خطأ أن الحاكم السابق كان اسمه المقوقس كذلك، وهذا خلطٌ كان وقوعه من أسهل الأمور، ويكاد يكون لا بد منه في عقول لم تكن بطبعها نقادة. فليس ثمة ما يُبرر تكذيب خبر بعث النبي للرسول إلى مصر كما فعل أميلنو؛ إذ إنه خبر قد قام عليه من الدليل ما قام على أي خبر مصدق من أخبار تاريخ الإسلام. وقد حدث مثل هذا الخلط وفسرنا به إطلاق لقب المقوقس في وقت ثورة منويل على بنيامين. وخلاصة القول أن لفظ المقوقس يُطلق على ثلاثة أشخاص:

(١) على الحاكم الذي جاءه كتاب النبي محمد قبل الفتح بسنوات.

(٢) على الحاكم الذي كان في وقت الفتح.

(٣) على عظيم القبط في وقت ثورة منويل.

وهذا يدل على أن العرب لم تكن عندهم صورة واضحة عنه، ولكن دلت الأدلة كلها على أن ذلك اللقب كان يُطلق على الحاكم الذي كان على مصر في وقت الفتح؛ فإن كل المؤرخين العرب يدلون على أن قطب الحوادث التي أحدثها المقوقس هو تسليم مصر، وقد دلّ حنا النقيوسي دلالة قاطعة على أن الذي سلّم مصر وخانها هو قيرس.

بقي علينا أن نُظهر كيف أصبح قيرس يُدعى جريج بن مينا أو جريج بن قرقب؛ فإن حنا النقيوسي كما رأينا ذكر رجلاً اسمه «جورج» حاكم الإقليم الذي أمره عمرو أن يُقيم جسراً على التربة عند قليوب؛ وعلى ذلك قد كان «جورج» هذا شخصاً تاريخياً كان له مكانٌ عظيم في وقت الفتح العربي، ولعله الشخص نفسه الذي نلقاه تحت اسم «الأعيرج»، وإنه من السهل أن نعتقد أن مؤرخي العرب قد خلطوا بينه وبين قيرس. ولسنا نقدر أن نقول أكان جورج هذا هو «جريج بن مينا» أو «ابن قرقب»، ولسنا نرى لهذا كبير قيمة، ولكننا لا نقدر أن نوافق Karabacek على أن والده كان يُدعى بالاسمين معاً، ولو أنه من الجائز أن «قرقب» صحتها «فرقب» بالفاء، وأن «فرقب» تعريب الاسم اليوناني. (٦٩*)

فإن لفظ «قرقب» لم يُذكر في الكتب العربية إلا في عصرٍ متأخر جداً،^٦ فأحر به ألا يكون أكثر من تحريف أو سلسلة من التحريف عند النسخ. وقد قال أبو صالح، صفحة ١٥٦، إن اسم «قرقر» مُشتق من «جريجوريوس». فإذا ذهبنا إلى أن لفظ «قرقر» قد حُرّف فصار «قرقب»، وهو احتمالٌ قريبٌ كل القرب، بدا لنا تفسيرٌ سهلٌ قريب، وهو أن «ابن قرقب» ليس إلا تحريف «ابن قرقر»، وأن معناه «ابن جريجوريوس». ولنلاحظ كذلك أن «جريجوريوس» تُكتب في لغة الأرمن «جرجر»، وأن ذلك الاسم من الأسماء الشائعة في تلك البلاد، والصورة المعتادة بين القبط والأرمن اليوم من اسم «جريجوريوس» هي «كركور»؛ وعلى ذلك فإنه من أقرب الأمور أن قيرس كان «ابن جريجوريوس»، وأن جورج كان «ابن مينا». وقد نبّهنا المسيو «كازانوف» إلى أن «ابن قرقب» إن هو إلا تحريفٌ بسيط لاسم «أبو قرص». وعلى ذلك نرى في الحقيقة اسم «قيرس» مُختفياً تحت لفظ «ابن قرقب»، وهذا الاقتراح وجيه، كما أنه ينمُّ عن ذكاء.

وأما البحث في معنى لفظ المقوقس واشتقاقه فأصعب وأعسر؛ فقد جاء في المراجع المتأخرة أمثال كتاب «الدميري» «حياة الحيوان» (حوالي سنة ١٤٠٠)، و«القاموس» الذي يأخذ عنه (في القرن الخامس عشر)، ما يدل على أن لفظ المقوقس معناه «الحمامة المطوّقة»، وقد ذُكرت عدة أفاصيص في تفسير ذلك اللقب، ولكن لا يكاد أحدٌ يشكُّ في أن هذا الاشتقاق مسخ للحقيقة، وهي أن اسم المقوقس قد أُطلق في العصور المتأخرة على «الحمامة المطوّقة» على وجه الدعابة والاستطراف. وكذلك لا نستطيع أن نقبل ما ذهب إليه Karabacek من أن ذلك اللفظ مُشتق من اللفظ اليوناني؛^(٧*) فليس ثمة من دليل على ما يظهر على وجود مثل ذلك اللقب. وإن قرب الشبه بين اللفظ اليوناني واللفظ العربي هو في الحقيقة هادم لذلك الرأي؛ فإنه لا يُتصور أن يكون العرب قد حگوا ذلك اللفظ اليوناني على صورته بغير تحريف.

وقد رأينا أن لقب المقوقس قد ذُكر في النصوص القبطية القديمة هكذا πκxαxιoσ، وأن «أميلنو» و«بريرا» قد اتفقا في أنه مُشتق من لفظ بيزنطي قيل إن معناه قطعة من النقود البرونزية صغيرة مثقوبة، كما اتفقا في أن ذلك الاسم قد

^٦ رأينا واجبنا التنبيه إلى أن هذا الاسم ورد في الطبري (الجزء الرابع، صفحة ٢٢٨، طبع المطبعة الحسينية بمصر)، وقد جاء فيه قوله: «فأبى أرطوبن أن يُجيبهم، وأمر بمُناهضتهم ... فلم يفجأ عمرًا والزبير إلا البيأت من «قرقب»، وعمره على عدة، فلقوه فقتل ومن معه.» (المعرب)

أُطلقَ على قيرس على سبيل السخرية من عمله، وهو مُراقبة الأموال أو الضرائب أو الجزية. وهذا التفسير وإن كان بعيداً وفيه تكلفٌ عظيم، قد يكون أقرب إلى الأذهان لو صحَّ الدليل على أن لفظاً (*٧٠) أو لفظاً (*٧١) كان مستعملاً في مصر أو سواها من البلاد في ذلك الوقت أو في أي وقت آخر. وأما نحن فلا نعرف ثمة هذا الدليل، ولسنا ندري أين وجد أميلنو مثل هذه الألفاظ، فهو يُشير إلى Du Cange؛ إذ يذكر أن لفظاً (*٧٢) معناه إناءٌ صغير أو قدح، كما أنه يذكر مثلاً استُعمل فيه ذلك اللفظ بمعنى قطعةٍ مخروقة من النقد، وقد ذكر أن المرجع في ذلك كان (نوفمبر ١٠٥) جستن. وقد احتس Du Cange فذكر بعد ذلك أن قراءة لفظاً (*٧٣) في ذلك المرجع مشكوك فيها، وقد يكون المقصود هو لفظاً (*٧٤) ومثل هذا القول هو الذي اعتمد عليه «أميلنو» في إثبات وجود ما زعم وجوده من «قطعة من النقد البيزنطي كانت مستعملة منذ أيام جستن». وقد أخذ «بريرا» هذا الاشتقاق بغير أن يشك فيه، فقال: «إن هذا اللفظ مكتوب على صورة (*٧٥) وصورة (*٧٦) وهو اسم لقطعة من النقود مخروقة كانت مستعملة منذ أيام «الإمبراطور جستن»» (صفحة ٥٣). ولكن هذا الدليل قائم على أساس واهٍ، ويجب علينا أن نرفضه؛ وعلى ذلك فليس دوننا إلى الآن تفسيرٌ مقبول للقب المقوقس. ولعلنا لن نستطيع أن نجد حلًّا لتلك المسألة، ومع هذا فإننا مُقدمون على إيراد رأيين في حلها سنعرضهما على علّتهما كما عنا لنا:

(١) أن كُتاب العرب الذين ذكروا «المقوقس» ضبطوا اللفظ بكسر القاف الثانية، وهو ضبط اللفظ الذي أُطلقَ في العصور المتأخرة على الحمامة المطوّقة. ولعلهم كتبوا اللفظ على هذه الصورة ليُظهروا التشابه بين الاثنين. على أن اللفظ مضبوط بلا شك في اللغة الأثيوبية بفتح القاف الثانية، ولا نكاد نشك في أن ذلك الاسم نُقل إلى اللغة الأثيوبية في عصرٍ مُتقدم جداً. وبعد، فإن الكُتاب الذين عالجوا هذه المسألة لم يُعن أحد منهم بأن يبحث عن البلاد التي جاء قيرس منها، ولا عن أصله ومنشئه. ولنذكر أنه لم يكن مصرياً، وأنه لم يكن من أهل القسطنطينية. ومما لا شك فيه أن موطن قيرس وأصله كانا من أكبر مواضع التساؤل بين أهل الإسكندرية الذين اعتادوا الفضول والاهتمام بالأمور. ولا شك أن الجواب على تساؤلهم في هذا الشأن كان «قفقاسيوس»؛ وذلك لأن هرقل قد نقل قيرس من ولاية الدين في «فاسيس» ببلاد «القوقاز»؛ وعلى ذلك فإنه من أقرب الأمور أنه كان يُسمى «قفقاسيوس» (*٧٧) باللغة اليونانية، وأن هذا اللفظ اليوناني نُقل إلى اللغة القبطية؛ إما على صورة Kⲁⲩⲕⲁⲥⲓⲟⲥ (*٧٨) (قفقيوس)، وإما على صورة Kⲁⲩⲕⲁⲩⲓⲟⲥ (قلخيوس). ونشأ من هذه الصورة القليلة التحريف الاسم العربي

«المقوقس» في القرن السابع أو الثامن، فبقي إلى القرن العاشر في صورة أكثر تحريفًا، وهي πκᾱ.χ.×ι.ο.ς في الوثيقة الخطية في المكتبة الـ «بودلية»، وحرف «م» القبطي في اللغة القبطية من السهل التعبير عنه في اللغة العربية بحرف «ميم مضمومة»، وقد يُساعد على ذلك وجه الشبه بين ذلك اللفظ المنحوت في العربية وبين صيغة اسمي الفاعل والمفعول. وهذا التفسير وإن كان غير خالٍ من وجوه الاعتراض قائمٌ على أساس من التاريخ على الأقل. وإذا كان التغيير من لفظ قفقاسيوس إلى لفظ قفقيوس يُعد انتقالًا كبيرًا لا يُبره مرُّ الزمن ولو كان مرَّ قرنين، كان الناس في أثنائهما يتكلمان القبطية ويكتبان بها؛ فإننا نقول إن مدينة «فاسيس» كانت في إقليم قلخيس Colchis، ولعل قيرس قد لُقب بلقب «القلخي»، والانتقال سهل جدًا من هذا اللفظ إلى πκᾱ.χ.×ι.ο.ς (*٧٩).

(٢) وأما التفسير الثاني فهو كما يلي: جاء في تفسير Du Cange للألفاظ المستعملة في كتابه أن لفظ (*٨٠) بمعنى Amatus وAmasius، ومؤنثه، (*٨١) ومعناه Concubina، وهو لفظ يدل على نوع من الرذيلة، ومن السهل والطبيعي أن يُشتق من ذلك اللفظ صفة (*٨٢) إذا لم تكن تلك الصفة موجودة، ويكون إطلاقها على الشخص الذي يتصف بتلك الرذيلة. وهذه الصفة (*٨٣) تُنقل إلى اللغة القبطية على صورة πκᾱ.χ.×ι.ο.ς مع عدم تغيير الصفة، ومع تغيير أداة التعريف، وذلك على قياس اشتقاق لفظ آخر من لفظ (*٨٤) استعمل أكثر من مرة في الوثيقة نفسها التي ورد فيه اللفظ السابق، وهو كذلك لفظ يُقصد به الشخص عينه، أي قيرس، ولكن قد يُقال إن وصف قيرس بهذه الأوصاف القبيحة لا يستند إلى حقيقة في التاريخ فلنسلمُ بهذا، ولكن ليس معنى ذلك أن القبط لم يصفوه بتلك الأوصاف، بل على عكس ذلك، إنه من أقرب الأمور أن يكونوا قد فعلوا ذلك؛ إذ إن اضطهاد قيرس لهم مدة السنوات العشر قد بذر في قلوبهم كراهة عظيمة كانوا ينفسون عنها بسببه وقذفه بالكفر؛ فقد وُصف قيرس في هذه الوثيقة عينها بأنه «الفاجر» و«اليهودي» و«الكافر» و«ابن الشيطان» و«المسيخ»، وبأن مذهبه كان «شيطانيًا»، وعقيدته «مدنسة»، وبأنه «ملعونٌ أكثر من لعنة الشيطان وشيعته من الجن». فهل من المنتظر أن يُطعن قيرس في دينه هذا الطعن ثم ينجو خُلقه من التجريح والقذف؟ فإذا جُعِلت حياته الخاصة هدفًا لمثل هذا السَّبَاب المُفْذَع فأولى به أن يُتهم بالرذيلة التي يدل عليها لفظ، (*٨٥) وإن كانت تلك التهمة لا حقيقة لها. وقد أبدينا هذين الرأيين، ويلوح أنهما مُنفصلان ولا توفيق بينهما، ولكننا نقول إنهما قد يكونان مُتصلين اتصالًا وثيقًا؛ فإنه من السهل أن نتصور أن المقوقس كان في أول الأمر يُدعى قفقاسيوس، (*٨٦) أو قلخيوس، (*٨٧) أو قلخيوس، (*٨٨) ثم تُلَقَّف المصريون في

دعايتهم بما هم عليه من سرعة البديهة ذلك اللفظ، وحَوَّلوه إلى الوصف القبيح؛^(٨٩*) وعلى هذا تحوَّل لفظٌ مُشتق في أصله من اسم إقليم جغرافي فأصبح شتمًا قدرًا، وبقي الاسم بعد ذلك مدة قرون بعد أن نُسيت دلالته الحقيقية كل النسيان.

تعليق جديد للمؤلف في موضوع المقوقس

تردَّدت المُكاتبة بين المعرَّب وحضرة الدكتور الفاضل مؤلف هذا الكتاب (Dr. A. J. Butler) في موضوع المقوقس، وقد تفضَّل بتعليقٍ جديد يُثبت رأيه في أن المقوقس لم يكن سوى «قيرس» البطريق الملكاني بالإسكندرية، وها نحن مُوردوه هنا:

وقد وجدنا دليلًا جديدًا على أن المقوقس كان «قيرس» بعينه، وجدناه في كتاب منسوخ باليد في باريس (منسوخات عربية رقم ١٥٠، صفحات ٢٠-٣١)، وقد جاءت في هذه النسخة قصة عن «الأبا صمويل القلموني»، وفيها يروي عن صمويل أنه يُبدي أشد الكراهة والإنكار للمقوقس الفاجر (الذي يجب ألا يُذكر اسمه)، وقد سمَّاه على وجه التعيين باسم «كبيرس المقوقس»، وذلك بلا شك خطأ من الناسخ لاسم «كبيرس المقوقس» كما يقول الأستاذ «جاستون فيت». وهذه النسخة المخطوطة منقولة من أصلٍ قبطني، وصفحاتها بالفعل مرقومة باللغة القبطية. وهذا التعزيز المُستقل لرأينا في شخصية المقوقس له دلالة كبيرة.

الملحق الرابع: في تواريخ الفتح العربي

ما أكثر الصَّعاب التي تعترض الإنسان إذا عالج التواريخ في ذلك العصر، حتى ليُخَيَّل إلينا أن الوصول إلى الحقيقة فيها يكاد يكون مستحيلًا؛ فليس على الكاتب فيها أن يُقابل مسألةً واحدة، بل عليه أن يُقابل عدة مسائل مُتشابكة مُتداخلة يلوح للإنسان أنه إذا حل عقدة منها في ناحية دعا ذلك إلى تعقُّدٍ جديد في ناحيةٍ أخرى، ولكن المستر E. W. Brooks قد عمل كثيرًا على تسهيل الأمور؛ فإن مقاله الغزير العلم في ذلك الموضوع بمجلة Byzantinische Leitschrift (١٨٩٥، صفحة ٤٣٦-٤٤٥)، يمكن أن يُقال إنه أخرج ذلك العصر من حيز الظن، وجعله قائمًا على أساسٍ علمي؛ فبحثه يجب أن يكون

أساس أي دراسة، سواء أكانت دراسة للتواريخ أم كانت لترتيب الحوادث في ذلك العصر. وإنني أبادر بأن أقرّ بما أنا مدين به لذلك البحث.

والمراجع اليونانية لا قيمة لها كما دل على ذلك المستر بروكس، فلا يذكر تيوفانز ولا نيقفوروس فتح الإسكندرية، ولو أن الأخير يذكر أن هرقلوناس أعاد قبرس إلى بطرقة الإسكندرية بعد موت أخيه من أبيه قسطنطين في مايو سنة ٦٤١، وهذا يُفيد أن المدينة لم تكن عند ذلك قد فُتحت ولا قربت من الفتح، وتاريخ نيقفوروس ينتهي إلى سنة ٦٤١، ولا يبدأ بعد إلا من سنة ٦٦٨، ولكن نيقفوروس وتيوفانز لا يُوثَق بهما فيما يتعلق بأول جزء من تاريخ الفتح؛ فتاريخهما مليء بالتناقضات، وكلاهما في ترتيب الحوادث لا بد أن يؤدي فعلاً إلى تضليل المؤرخين الذين يعتمدون عليهما تضليلاً كبيراً. وأما مؤرخو السورين والأرمن فيلوح أنهما لا يفضلون اليونانيين؛ فمثلاً الإشع النصيبي (نسخة المتحف البريطاني الخطية ٧-١٩٧، صفحة ٢٩، وقد نقل عنها المستر بروكس) يجعل فتح الإسكندرية في سنة ٢٠ للهجرة (ديسمبر ٦٤٠-ديسمبر ٦٤١). وأما أبو الفرج فإنه لا يذكر شيئاً إلا ما ذكره عن القصة المعروفة قصة إحراق مكتبة الإسكندرية، وكذلك سبيوس فإنه لا يذكر شيئاً.

وأما المؤرخون العرب فإنهم مثل اليونانيين في إغفال ذكر الحوادث والخلط والتناقض، ولكن لا يخلو درس كتبهم من فائدة.

ابن عبد الحكم: نقل عنه Weil في كتاب *Geschichte der Chalifen*، وهو يقول إن عمراً كان عند العريش في يوم الأضحى؛ أي عاشر ذي الحجة سنة ١٨ للهجرة (١٢ ديسمبر سنة ٦٣٩)، ويذكر أن حصار الإسكندرية بقي تسعة أشهر بعد موت هرقل. ونقل السيوطي عن ذلك المؤرخ أنه قال إنه بعد فتح مصر أرسل عمرو جرائد الخيل إلى القرى والمداين التي في جوار مصر، وبقيت الفيوم لا يعرف عنها شيئاً مدة سنة.

البلاذري: يذكر أن غزوة مصر كانت في سنة ١٩ للهجرة (وهي تبدأ في ٢ يناير سنة ٦٤٠)، ويذكر أن وقعة عين شمس وغزوة الفيوم كانتا بعد فتح حصن بابلليون، ويقول إن عمراً سار إلى الشمال، أي إلى الإسكندرية، في سنة ٢١ للهجرة (١٠ ديسمبر سنة ٦٤١-٢٩ نوفمبر سنة ٦٤٢) بعد أن مكث مدة في حصن بابلليون، وإنه في السنة عينها عام الرمادة كتب عمر بن الخطاب إلى عمرو يأمره بإرسال الجزية بالبحر. ويذكر كذلك عبارة أن مصر قد فُتحت في سنة ٢٠ للهجرة. وقد جرت العادة أن تُفهم

معنى «مصر» على أنها القُطر المصري كله، في حين أن المقصود بها هنا بغير شك مدينة مصر (أو منفيس) التي سبقت الفسطاط.

ابن قتيبة: يذكر أن وقعة «باب اليون» قد انتصر فيها عمرو في سنة ٢٠.

الطبري: يذكر أن الأمر بفتح مصر بلغ عمرًا في أوائل سنة ٢٠ للهجرة (أواخر شهر ديسمبر سنة ٦٤٠)، ويذكر أن فتح بابليون كان على وجه التعيين في ربيع الثاني من السنة عينها (من ٢٠ مارس: ١٧ أبريل سنة ٦٤١). وإن بين هاتين العبارتين لتناقضًا؛ فإنه من المُحال أن يكون حصن بابليون قد فُتح بعد ثلاثة أشهر من ورود الأمر إلى عمرو وهو في فلسطين بأن يغزو مصر، ولكن لقد عزّزت المراجع الأخرى صحة التاريخ الثاني؛ وعلى ذلك فالتاريخ الأول لا بد أن يكون غير صحيح، ولكننا إذا جعلنا أول الغزوة في أوائل سنة ١٩ بدلًا من أوائل سنة ٢٠، وقع الاتفاق تقريبًا على تاريخ أول الفتح بين ابن عبد الحكم والبلاذري والطبري. وفي الحقيقة نرى أنه من المؤكد أن الطبري لا بد قد كتب سنة ١٩ لأنه عندما ذكر خبر وفاة عمرو، قال إنه قضى أربع سنوات على ولاية مصر في مدة عمر بن الخطاب. وكانت وفاة عمر في سنة ٢٣ للهجرة؛ وعلى ذلك فلا بد أن تكون ولاية عمرو قد بدأت في ذي الحجة من سنة ١٩ للهجرة، وأنه لا يُعقل أن يُقال إن مدة ولايته تبدأ قبل ابتداء الغزوة. وقد ذكر الطبري أيضًا أن الإسكندرية سَلّمت بعد حصار خمسة أشهر، وأن الثورة (التي نُسَميها ثورة منويل) كانت في أوائل سنة ٢٥ للهجرة.

أوتيكيوس: (وهو ابن بطريق): وأما عبارة أوتيكيوس فهي كما يلي: فُتحت الفرما (وهي بلوز) بعد حصار شهر، وفُتح حصن بابليون بعد حصار سبعة أشهر، وخرج المقوقس من الحصن في وقت الفيضان، وحدثت ثلاث وقعات بين بابليون والإسكندرية، وفُتحت «المدينة العظمى» في يوم الجمعة مُستهل شهر المحرم من سنة ٢٠ للهجرة، وهي السنة العشرون لحكم هرقل والثامنة من خلافة عمر.

ثم تلا ذلك فتح برقة، وفُتحت طرابلس سنة ٢٢ للهجرة. فإذا كان يقصد بيوم الجمعة من محرم أول يوم في ذلك الشهر من سنة ٢٠، وافق ذلك يوم ٢١ ديسمبر سنة ٦٤٠، ولكن أول يوم في المحرم من السنة الثامنة لخلافة عمر كان يُوافق العاشر من ديسمبر سنة ٦٤١، ولم يقع أي هذين اليومين في يوم الجمعة، والتاريخ الأول لا يقع إلا في السنة الحادية والثلاثين من حكم هرقل، وكان هرقل قد تُوُفي قبل ذلك التاريخ. وحسبنا هذا من ابن بطريق.

ساويرس الأشمونيني: يذكر أن أمير المؤمنين أرسل جيشاً بقيادة عمرو في سنة ٣٥٧ للشهداء، وأن جيش المسلمين هبط إلى مصر في قوةٍ عظيمة في ١٢ بثؤنة؛ أي في شهر ديسمبر الروماني. وفي هذا أيضاً خطأ؛ فإن يوم ١٢ بثؤنة (أو بايني) يُوافق ٦ يونيو، في حين أنه إذا كان المقصود هو ديسمبر سنة ٣٥٧ للشهداء، كان ذلك ديسمبر سنة ٦٤٠، وليس سنة ٦٤١. وقد جاء في «الديوان الشرقي» أنه «في ١٢ بثؤنة ٣٥٧ للشهداء جاء عمرو إلى مصر وفتحها». ولكن ١٢ بثؤنة سنة ٣٥٧ للشهداء تُوافق ٦ يونيو سنة ٦٤١. ويذكر المقرئزي على وجه التحديد أن القبط يذكرون أن تاريخ فتح «الحصن» هو ١٢ بثؤنة. ويذكر ساويرس أيضاً أن المسلمين فتحوا الإسكندرية في سنة ٣٦٠ للشهداء (وهدموا أسوارها). وهذه الإضافة تدل على أنه يقصد الفتح الثاني بعد ثورة منويل. وفي الحقيقة أن تواريخ ساويرس لا تُساعد على جلاء الظلمة.

أبو صالح: لا يزيد على ما نعرف إلا قليلاً؛ فإنه يذكر نقلاً عن كتاب الجناح أن عمرًا فتح مصر في سنة ١٩ للهجرة (٢ يناير-٢٠ ديسمبر سنة ٦٤٠)، وأنه عسكر خارج موضع اسمه «جنان الرياح» (صفحة ٧٣). ويقول أيضاً إن عمرًا فتح مصر في غرة المحرم من عام ٢٠ للهجرة، وينقل (أو يُسيء نقل) التاريخ الذي ذكره ساويرس.

ياقوت: هذا كاتبٌ عظيم الشأن، وهو يذكر أن عمرًا طلب إلى الخليفة عمر أن يأذن له في فتح مصر سنة ١٨ للهجرة (من ١٢ يناير سنة ٦٣٩: ٢ يناير سنة ٦٤٠)، وأن الروم لقوا عمرًا أول مرة في مصر عند الفرما، واستمرَّ القتال شهرين، وبعد ذلك لم يلقَ العرب كبير كيد حتى بلغوا بلبيس، ثم قاتلوا الروم هناك مدة شهر قتالاً متصلًا، ثم ساروا سيرًا سهلًا إلى أم دنين أو المقس، وبقوا هناك يُقاتلون نحو شهرين.

ومعنى هذا أن القتال استمرَّ ستة أشهر من أول الغزو مع حساب المدة اللازمة للسير، وهذا يُوصلنا بدقّةٍ عظيمة من ١٢ ديسمبر إلى ٦ يونيو.

وقال ياقوت: إن عمرًا عند ذلك أرسل يطلب الإمداد، وإن فتح الحصن كان مدة فيضان النيل؛ أي في سبتمبر أو بعد ذلك بقليل. على أن ذلك الكاتب يقول بعد صفحة أو قريبًا من ذلك إن فتح بابليون كان في يوم الجمعة أول المحرم من سنة ٢٠ للهجرة (٢١ ديسمبر سنة ٦٤٠)، وهو التاريخ الذي يُذكر عادةً أن الإسكندرية قد فُتحت فيه، وفي هذا ما فيه من التضليل. وقد قال ياقوت بعد ذلك إن عمرًا سار إلى الإسكندرية في ربيع الأول من سنة ٢٠ للهجرة (٢٠ فبراير-٢٠ مارس سنة ٦٤١). ولعل هذا تحريف، وأنه يقصد ربيع الثاني. ثم قال إن عمرًا لما بلغ الإسكندرية حاصرها مدة

سته أشهر. وقال في موضع آخر إن فتح الإسكندرية كان في سنة ٢٠ (وآخرها ٩ ديسمبر سنة ٦٤١)، وإن عمرًا صالح أهل برقة سنة ٢١ للهجرة (١٠ ديسمبر سنة ٦٤١-٢٩ نوفمبر سنة ٦٤٢).

أما «ابن خلدون»: فإنه ذكر أن عمرًا استأذن في فتح مصر عقب فتح بيت المقدس، وأن ذلك كان في سنة ٢١ للهجرة، وأن عمرًا سار إلى إفريقية (برقة) في سنة ٢١ نفسها.

وأما «المقريزي»: فقد أفاض في القول؛ فقد كَرَّرَ أن عمرًا كان عند العريش في يوم الأضحى، وأنه قضى شهرًا في الفرما، وأن المقوقس خرج من الحصن في مدة فيضان النيل، وأن مدة الفيضان كانت لم تنقُص عندما فتح العرب الحصن، ولكنه روى عن الكندي أنه قال إن عمرًا سار إلى الإسكندرية بعد فتح حصن بابلليون، وأن ذلك كان في ربيع الأول سنة ٢٠ للهجرة. وروى عن آخر أن ذلك كان في جمادى الثانية (أول ربيع الأول في ٢٠ فبراير، أول ربيع الثاني في ٢٠ مارس، وأول جمادى الأولى في ١٧ أبريل سنة ٦٤١، وأول جمادى الثانية في ١٨ مايو، والتاريخ الصحيح هو جمادى الأولى كما سنرى)، وقال إن موت هرقل كان في سنة ١٩ للهجرة. وهو غير صحيح. ويقول المقريزي إن ذلك شجّع المسلمين فضيّقوا الحصار على الحصن، ولكنه روى عن الليث تاريخًا آخر، وهو سنة ٢٠ للهجرة، وهو الصحيح. وقال إن فتح الإسكندرية كان بعد موت هرقل بتسعة أشهر وخمسة أيام، وإنه كان في يوم الجمعة أول المحرم سنة ٢١ للهجرة (١٠ ديسمبر سنة ٦٤١، ولكن ذلك اليوم كان يوم اثنين). ويذكر الليث أن الفتح الأول كان في سنة ٢٢ للهجرة (أولها ٣٠ نوفمبر سنة ٦٤٢). ويورد المقريزي أسماء جماعة من المؤرخين روى عنهم تواريخ لها علاقة بالفتح، وهم يختلفون بين سنة ١٦ وسنة ٢٦ للهجرة. ويقول بعد ذلك إن الأرجح أن سنة ٢٠ هي الصحيحة، وهي التي يقبلها أكثر المؤرخين.

أبو المحاسن: ينقل عن الذهبي أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو يأمره بغزو مصر في سنة ٢٠ للهجرة (أولها ٢١ ديسمبر سنة ٦٤٠). وينقل عن ابن عبد الحكم أن حصار بابلليون بقي سبعة أشهر. أما هو فيذكر أن فتح مصر (ولعله يقصد بها مدينة مصر) كان في أول المحرم سنة ٢٠ للهجرة. وينقل عن ابن كثير والواقدي وأبي معشر أن فتح مصر كان في ذلك العام نفسه. ويذكر الواقدي أن فتح الإسكندرية كان في السنة نفسها. أما أبو معشر فيذكر أنه كان في سنة ٢٥ للهجرة. وأما سيف فإنه

يذكر أن مصر والإسكندرية فُتحتا في سنة ١٦ للهجرة، وأن ولاية عمرو على مصر تبدأ في سنة ٢٠ للهجرة.

السيوطي: بعد أن ذكر نقلًا عن الليث أن موت هرقل كان في سنة ٢٠ للهجرة، قال إن حصار الإسكندرية استمرَّ تسعة أشهر بعد ذلك، إلا أنه ابتداءً قبل وفاة هرقل بخمسة أشهر، ولكنه قال مع ذلك إن فتح الإسكندرية كان في أول المحرم سنة ٢٠ للهجرة. وهذا سهو؛ لأن السيوطي يذكر بعد صفحات من هذا أن فتح الإسكندرية الأول كان في سنة ٢١ للهجرة، وأن الفتح الثاني كان في سنة ٢٥ للهجرة، وينقل عن القاضي نقلًا عن ابن قتيبة أن عمرًا عاد من الإسكندرية (أي إلى بابلين) في ذي القعدة سنة ٢٠ للهجرة (أكتوبر-نوفمبر سنة ٦٤١).

وحسبنا هذا من المراجع العربية الكبرى، وإن ما بينهم من الخلاف عظيم. ومن الواضح أنه لا يمكن التوفيق بينهم فيه، ولكن من السهل أن نعيّن بعض أسباب هذا الخلط الذي يقع فيه هؤلاء الكتاب جميعًا، وهو الذي ضلّل المؤرخين المُحدثين وحيرهم، فلعله ليس في التاريخ عصر في مثل قصر تلك المدة، وفيه مثل هذا العدد الكبير من المساقط التي يقع فيها من أراد البحث في ترتيب التواريخ؛ فإن دوننا هذا عصرًا مدته ثلاث سنوات، وهي مثل مدة الفتح الفارسي، ويُذكر لنا من غير تدقيق تاريخ واحد على أنه تاريخ الفتح، ولكن يُقصد به أحيانًا أول غزو البلاد وأحيانًا تمام فتحها، ثم إن اسم مصر يُقصد به أحيانًا مدينة مصر (وهي منفيس بقرب بابلين من الجنوب) وأحيانًا يُقصد به القطر المصري، وهذا مما يؤسف له.

وعلى ذلك فذكر «فتح منفيس» في كثير من الأحيان لا يمكن التفريق بينه وبين «فتح بلاد مصر»، ثم إن فتح بابلين كان حادثًا مُخالفًا لفتح مدينة مصر، في حين أن هذين الموضعين قريبان كل القرب وكان لا مناص من الخلط بين حوادثهما، ثم إن الإسكندرية لم تُفتح مرة واحدة، بل مرتين. وقد وجد المؤرخون، حتى أقدمهم من الذين كتبوا بعد الفتح بمائتي عام، أن أخبار الفتح غير جليّة، وقد نسي ترتيب الحوادث فيها؛ وعلى ذلك فنحن أميل إلى أن نعدّ أخطاءهم وتناقضهم أمرًا يؤسف له، وأنه ليس عجيبيًا ولا غير متوقّع.

ولكن قد أشرق على تاريخ فتح العرب وترتيب حوادثه نورٌ جديد لم يسبق للناس عهد به، وذلك من كتاب حنا الأسقف القبطي لمدينة نقيوس، وقد كان حاضرًا تولية البطريق إسحاق في سنة ٦٩٠ للميلاد، ولعله قد وُلِد قريبًا من وقت الفتح، ولكن لا بد

له أن يكون قد سمع أخبار ذلك الفتح ممن شهدوه؛ فشهادته على ذلك ذات قيمة كبرى فيما يشهد فيه. حقا إن بعض أجزاء ذلك التاريخ ناقصة لا ذكر لها في ذلك الكتاب، وهو أمر مؤسف له، كما أن أجزاء أخرى منه قد دخلها كثير من المسخ وتغيير الترتيب، فلا نكاد نستبين لها معنى، ولكن مع كل ما في النسخة الخطية الأثيوبية قد جاء فيها بعض تواريخ جديدة تسترعي النظر بدقتها العظيمة، وهذه التواريخ بمثابة معالم ثابتة نستطيع أن نستدل بها على نظام علمي في ترتيب التواريخ.

لقد رأينا فيما سلف أن كتاب حنا قد أغفل فيه ذكر كل ما يتعلق بمدة الفتح الفارسي، وهذا النقص يبدأ من استيلاء هرقل إلى ما بعد ذلك بثلاثين عامًا؛ أي من حوالي سنة ٦١٠ إلى حوالي سنة ٦٤٠. ولا يرد فيه ذكر لدخول العرب إلى مصر. وأول استئناف لذلك التاريخ بعد ذلك هو عندما علم «تيودور» قائد جيوش الروم في مصر بهزيمة «حنا» قائد فرقة الخفر في الفيوم وموته، وذكر بعد ذلك أن جيوش الروم اجتمعت عند حصن بابليون وقد عوّلت على أن تلقى العرب قبل أوان فيضان النيل، والنيل يبدأ مده في أواسط الصيف، ويبلغ جمامه في الاعتدال الخريفي؛ وعلى ذلك يمكن أن نقول إن وقعة هليوبوليس كانت في «يوليو» أو في «أغسطس». فإذا نحن اتبعنا قول ابن عبد الحكم أو البلاذري أو الطبري في أن دخول العرب كان في شهر ديسمبر سنة ٦٣٩، كانت وقعة هليوبوليس في يوليو أو أغسطس من عام ٦٤٠، وكان من القريب أن أول أمداد جيش العرب أبصرها الروم من بروج حصن بابليون في ٦ يونيو، وهو اليوم الذي قام الدليل من قول ساويرس وغيره على أنه كان من أثبت الأيام ذكرًا عند القبط، على أنه لم يكن يوم حادث خطير من حوادث الفتح. والمستر بروكس مُحقِّقٌ بغير شك في أنه اعتبر البابين الرابع عشر بعد المائة والخامس عشر بعد المائة من تاريخ حنا في غير موضعهما؛ فعنوان الباب الخامس عشر بعد المائة هكذا: «كيف استولى المسلمون على مصر في السنة الرابعة عشرة من الدولة القمرية، واستولوا على حصن بابليون في السنة الخامسة عشرة؟» في حين أنه مما يؤسف له أن الوصف الذي يصدّق عليه هذا العنوان ساقط من الكتاب. وقد ورد في الفصل السادس عشر بعد المائة أن موت هرقل كان في «السنة الحادية والثلاثين من حكمه في الشهر المصري «يكاتيبي»، وهو يُوافق الشهر الروماني «فبراير» في السنة الرابعة عشرة من الدورة، وهي سنة ٢٥٧ للشهداء». وقد جاء في الباب السابع عشر بعد المائة أن تسليم حصن بابليون كان في يوم الفصح (الاثنين). وجاء في الباب الثامن عشر بعد المائة «أن فتح «نقيوس» كان في يوم الأحد الذي بعده (١٨ جنوب) في السنة

الخامسة عشرة من الدورة». وقد قال المستر «بروكس»، مُتْبَعًا في ذلك رأي «زوتنبرج»، إن تاريخ موت هرقل هو التاريخ الوحيد بين هذه التواريخ الذي يمكن أن نفحصه، وهو مذكور في ذلك الكتاب في منتهى الدقة؛ فإننا نعلم أن هرقل قد مات في ١١ فبراير سنة ٦٤١. وقال إن هذه الحقيقة دليلٌ قوي على أننا يمكن أن نعتبر التواريخ الأخرى صحيحةً دقيقة. ولكن كلا هذين المؤرخين وجد نفسه مُضطربًا بعد هذا القول إلى أن يُظهر أن التواريخ الأخرى صحيحةٌ بعض الصحة لا كل الصحة؛ فقال المستر بروكس في عُرْض ذكره سني الدورة التي ورد ذكرها في عنوان الباب الخامس عشر بعد المائة: «ولا نظن أننا نستطيع أن نثق ثقةً كبرى بهذه التواريخ» (صفحة ٤٣٩). ثم أظهر بعد ذلك أن يوم «١٨ جنבות» الواقع في يوم الأحد لم يكن في السنة الخامسة عشرة من سني الدورة كما قال حنا، وقصارى قوله هو أن الواجب أن نُغير التاريخ الذي ذكره حنا، وهو «١٣ مايو سنة ٦٤٢»، فنَجعلهُ «١٣ مايو سنة ٦٤١». ومعنى هذا أن الواجب أن نُبرهن على خطأ جزء من قول «حنا النقيوسي».

وبعد، فإننا نجرؤ أن نقول إن هذا الرأي لا حاجة بنا إليه ولا ضرورة تدعو إليه؛ فإن الخطأ إنما نشأ من خطأ في فهم ما قصده حنا بقوله «سني الدورة»؛ فإن ناقديه أخذوا ذلك على أن المقصود منه سَنو الدورة التي ابتدعها قسطنطين (وكلُّ منها خمسة عشر عامًا)، ولكن حنا نفسه يُسميها بوضوح «الدولة القمرية»، وليس يقصد دورة قسطنطين. حقًا إن التأريخ بتلك الدورة القسطنطينية كان في عصر حنا غير مُهمل، بل كان لا يزال مستعملًا في مصر، ولكن المقصود هو الدورة الديونيسية Dionysian، وكلُّ منها تسعة عشر عامًا، وقد بقيت مستعملة إلى يومنا هذا، وتُسمى أعدادها عادةً «الأعداد الذهبية». ويزعم «زوتنبرج» أن هذه الدورة لم تكن مستعملة في التاريخ المدني، ولكن ما دام التاريخ بدورة قسطنطين كان غير شائع في مصر، فقد كان حنا معذورًا كل العذر في أنه يعتمد إلى التأريخ بالتقويم الديني الخاص بالكنيسة، وقد كان على تمام الإلمام به؛ إذ كان رجلًا من علماء الأساقفة؛ وعلى ذلك فإننا مُوردون ما جاء في كتابه فيما يلي:

- (١) فتح مدينة مصر في السنة الرابعة عشرة من سني الدورة.
- (٢) موت هرقل في السنة الرابعة عشرة من الدورة في ١١ فبراير سنة ٦٤١.
- (٣) فتح حصن بابليون في السنة الخامسة عشرة من الدورة في الاثنين (الفصح)؛ أي في ٩ أبريل سنة ٦٤١.
- (٤) فتح نقيوس في السنة الخامسة عشرة من الدورة في ١٣ مايو سنة ٦٤١.

ويظهر من هذا البيان أنه إذا كان قد نقل ما كتبه حنا على حقيقته، كانت سنة الدورة التي يؤرّخ بها تتغير فيما بين ١١ فبراير و ٩ أبريل. وهذا هو الأمر الواقع بالذقة؛ فإن الدورة القمرية الديونيسية كان أولها ٢٣ مارس (راجع كتاب S. Butcher Ecclesiastical Calendar، صفحة ٧٣؛ وكتاب Handy-book of Dates، تأليف Bond، صفحة ٢١٨)، والسنة الرابعة عشرة من الدورة تقع ما بين ٢٣ مارس سنة ٦٤٠، و ٢٢ مارس سنة ٦٤١. وكذلك السنة الخامسة عشرة؛ فإنها تبدأ من ٢٣ مارس سنة ٦٤١، وتنتهي في ٢٢ مارس سنة ٦٤٢. فإذا صحَّ رأينا هذا ثبت أن تواريخ حنا صحيحة لا خطأ فيها؛ فليس فيها شيء يجب البرهان على فساد، بل إن ثقتنا في تواريخ هذا المؤرخ تزداد زيادةً عظيمةً.

ويجدد بنا أن نزيد على هذا أن الدورة القسطنطينية التي كانت تُستعمل في مصر قبل الفتح كانت قد صارت لا قيمة لها في التاريخ؛ إذ إنها كما دل عليه Wilcken في كتابه Hermes ١٩، صفحة ٢٩٣ وما بعدها، بدل أن تبدأ من شهر توت، وهو أول السنة المصرية، فتكون بذلك مُتَّفقة مع أول سنة من سني التقويم؛ كانت تبدأ أحياناً من أول حكم الإمبراطور الحاكم، وأحياناً أخرى من أيام أخرى مختلفة من أيام الصيف، مُتَّبعةً في ذلك نظاماً لا يستطيع أحد أن يفهمه، وهو نظامٌ أشبه شيء بالفوضى المطلقة؛ ولهذا كان الأجدر بنا أن نحمد كاتباً قديراً مثل حنا على أنه استعمل تاريخاً ثابتاً لا يطعن أحد في قيمته.

على أنه قد وردت عبارة أخرى في تاريخ حنا، وذكر فيها تاريخ سنة من سني الدورة يُخَيَّلُ إلى من يراها أن رأينا الذي ذكرناه غير صحيح؛ فقد جاء في الباب الحادي والعشرين بعد المائة قوله: «وفي السنة الثانية من الدورة القمرية جاء حنا من دمياط، وساعد المسلمين كيما يمنعهم من تخريب المدينة.» وهذه السنة يكون أولها ٢٣ مارس سنة ٦٤٦، وآخرها ٢٢ مارس سنة ٦٤٧؛ وعلى هذا فلا بد أن يكون هذا الحادث قد وقع بعد ثورة منويل، ولم يُذكر عن تلك الثورة لفظٌ واحد في كل تاريخ حنا، ومع ذلك فإننا نرى ذلك التاريخ صحيحاً؛ لأن وجود فجوة أخرى في آخر ذلك الكتاب أمرٌ غير مُستغرب. فإذا نحن لم نذهب إلى هذا الرأي، واعتبرنا أن المقصود هو السنة الثانية من الدورة القسطنطينية؛ كان التاريخ المقصود هو عام «٦٤٣-٦٤٤»، ولكن هذا في حكم المستحيل؛ إذ لم يرد أي خبر عن حادثٍ وقع في ذلك العام يمكن أن يحدو بالعرب إلى تخريب الإسكندرية، في حين أنه قد جاء في كل الأخبار أن ثورة منويل وعودة الروم إلى الإسكندرية كانتا حوالي

نوفمبر سنة ٦٤٥، ولم تُهزم جيوشه إلا بعد عدة أشهر، ولا يكاد يُشك في أن فتح العرب للإسكندرية ثانية وقع بعد ٢٣ مارس سنة ٦٤٦. ونعلم كذلك أنه عند الفتح الثاني للمدينة أحرق جانب كبير فيها، وهدم عمرو جانباً من الأسوار؛ فلا يبعد أن يكون قد فُكر في تخريب المدينة كلها. وفوق ذلك يظهر أن «زوتنبرج» أغفل في ترجمته كلمة ذات شأن؛ فإنه قال في ترجمته: «وبعد أن استولى «عمرو» على الإسكندرية جفف التربة التي تُوصل الماء إلى المدينة». في حين أن الدكتور شارل يقول في ترجمة هذه العبارة عيناها: «ولما استولى عمرو على مدينة الإسكندرية كان كثيراً ما يُجفف التربة». وهذه الكلمات تدل على أن الكاتب كان وهو يكتب هذه العبارة التي ورد فيها ذلك التاريخ يسبح بفكره فيما بعد الفتح الأول للمدينة بمدّة طويلة، وسنرى أن ذلك الفتح الأول كان في سنة ٦٤٢؛ وعلى ذلك يكون التاريخ الذي نحن بصددّه يُوافق رأينا في أن المقصود هو التأريخ بالدورة الديونيسية القمرية؛ ولهذا نجرؤ على أن نعدّ هذا الرأي ولا وهن فيه، ولا وجه للطعن.

نُقِبل الآن على ذكر تاريخ من أهم التواريخ، على أنه تُحيط به عُقد يحار المرء فيها، وذلك تاريخ عودة البطريق قيرس إلى الإسكندرية من قسطنطينية؛ فقد دعاه هرقل حوالي نصف نوفمبر سنة ٦٤٠ بعد أن صالح العرب على تسليم بابليون ذلك الصلح الذي لم يتم. ويلوح أنه نُفي عند ذلك، ثم أعاده قسطنطين الثالث خلف هرقل إلى الحظوة، وكان عازماً على أن يُعيده إلى مصر، فعاجلته المنية بعد أن حكم مائة يوم، فمات ذلك الإمبراطور في مايو سنة ٦٤١، وخلفه على الملك هرقلوناس، ولكن ثورة فلنتين في ذلك الصيف نفسه عملت على أن يُشرك معه في الحكم أخاه من أبيه، وهو قنسطانز. وقريباً من ذلك الوقت أرسل قيرس إلى مصر ومعه الأمداد، وقد كان في «رودس» في أوائل سبتمبر، ولعله كان يأخذ ما كان هناك في دار الصناعة البحرية (الترسانة) من الذخائر. وكان «تيودور» قائد جيوش مصر في رودس كذلك، وخلع بيعة الإمبراطورة «مرتينه»؛ إذ حرّضه على ذلك فلنتين، وأراد أن يسافر إلى بنطابوليس، ولكنه نزل إلى الإسكندرية مع قيرس في فجر يوم ١٧ «مسكرم» أو «توت»، وهو عيد الصليب؛ أي في ١٤ سبتمبر.

هذا ما يمكن أن نستخلصه من تاريخ حنا الذي تغيّرت معاملة تغيّراً يؤسف له، وهذه الأخبار يُعززها ما جاء في تاريخ نيقفوروس؛ إذ يقول إن «قيرس» أعاده هرقلوناس إلى مصر، ولكننا الآن آتون إلى خبر من تلك الأخبار التي كُتبت بعد حدوث حوادثها على صورة النبوءة، وهي كثيرة في تواريخ القبط، وهي تستلزم أن تكون عودة قيرس في عيد الفصح؛ فقد روى حنا أنه بُعيد عودته (راجع الفصل العشرين بعد المائة) أُقيم احتفال

في الكنيسة العظمى كنيسة القيصريون في عيد الفصح، واختار القمص للصلاة ترتيلاً غير ما كان يجب أن يختاره لذلك اليوم؛ أي المزمورة التي مَطلعها: «وهذا هو اليوم الذي جعله الله ... إلخ» (راجع المزمورة الثامنة عشرة بعد المائة ٢٤-٢٦). وقد عُدَّ هذا التغيير فالاً سيئاً، وذاعت كلمة قالها القسوس، وهي أن قيرس لن يشهد بعد ذلك اليوم عيداً آخر للفصح. فلما مات قيرس بعد ذلك في يوم الخميس المقدس «٢٥ مجابت»، أي قبل عيد الفصح التالي بثلاثة أيام، تذكر الناس النبوة، وقالوا إنها قد تحققت. وقد قال المستر بروكس بوضوح مُقنع إن يوم «٢٥ مجابت» أو «فامنوت» يُوافق ٢١ مارس، وليس ٢ أبريل كما زعم زوتنبرج في حسابه، ثم قال إن عيد الفصح في سنة ٦٤٢ كان في يوم ٢٤ مارس من ذلك العام، وإنه في ذلك العام وحده قد وقع يوم الخميس المقدس في «٢٥ مجابت»؛ وعلى ذلك «فقد ثبت تاريخ وفاة قيرس ثبوتاً لا شك فيه، وأنه كان يوم الخميس ٢١ مارس من سنة ٦٤٢». وينتج من ذلك أن يوم الفصح الذي ذُكر في ذلك الخبر أن قيرس قد عاد فيه كان يوم الفصح من عام ٦٤١، وهو يوم ٨ أبريل. فإذا أجمعنا ما قاله حنا كان كما يلي:

(١) نزل قيرس في مصر ١٤ سبتمبر بعد موت هرقل؛ أي سنة ٦٤١.

(٢) أنه أقام عيد الفصح سنة ٦٤١، وهو يوم عودته.

(٣) أنه مات في ٢١ مارس سنة ٦٤٢.

وهذه الأخبار ظاهرة التناقض، ولا يشك زوتنبرج في أن قيرس نزل في أرض مصر في يوم ١٤ سبتمبر، ويرى أنه من الغريب أن تُقام صلاة بمناسبة عودته بعد سبعة أشهر منها، ولكنه مع ذلك قبل هذا الأمر الغريب هذه الغرابة، وجعل موت قيرس في سنة ٦٤٣. وأما المستر بروكس فإنه يرى رأياً آخر؛ فإنه برهن برهاناً قاطعاً على أن قيرس مات في يوم الخميس الذي قبل عيد الفصح من سنة ٦٤٢، ثم برهن على أن زوتنبرج مُخطئ فيما ذهب إليه من أن عودة «تيودور» وعودة «قيرس» كانتا في وقت واحد، وجعل عودة قيرس في عيد الفصح من عام ٦٤١، وهو يُدرك ما يُواجهه من الصعوبة في تكذيب تاريخ حنا، وهو أن عودة قيرس كانت بعد وفاة قسطنطين الثالث وما يُعززها من قول نيقفوريوس، ولكنه يميل إلى أن يقول إن كتاب حنا قد داخله شيء من الخطأ في ذلك الموضوع، ثم يقول في ختام حجته: «وأما البت في مسألة عودة قيرس، وأنها كانت قبل عيد الفصح من عام ٦٤١، فأمرٌ يجب أن يبقى موضعاً للنظر والبحث، وأما ما قصده حنا فلا شك عندنا في أنه كان يقصد أن يقول إن قيرس قد عاد في ذلك

الوقت المذكور، وإنه لمن المحتمل أن التاريخ قد غُيِّر قصداً لإدخال ذكر النبوءة» (راجع موضع ذكر ذلك في الملحق الثاني).

ولسنا نوافق على هذه الآراء كل الموافقة؛ فإن التاريخ الذي ذكر زوتنبرج أن قيرس قد مات فيه لا يؤيده شيء.^٧ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإننا نرى أن المستر بروكس مُخطئ في قوله إن عودة قيرس لم تقع مع عودة تيودور في وقت واحد، وإن عودة تيودور كانت وحدها في ١٤ سبتمبر سنة ٦٤١. ويقول المستر بروكس إن هذين الحادثين «مُنفصلان كل الانفصال». ولكن نص الكتاب فيه ما يلي: «فدخل الإسكندرية «تيودور» في ليلة السابع عشر من شهر «مسكرم» في عيد الصليب، وخرج أهل الإسكندرية أجمعين من نساء ورجال وهم بين شبان وشيب ليلقوا البطريق قيرس وهم فرحون يشكرون الله على عودة بطريق الإسكندرية، وصحب تيودور البطريق خفيةً إلى كنيسة «التبونيوسيين»، وأقفلا الباب وراءهما.» وإننا إزاء هذا القول لا يسعنا إلا أن نرى أنه من المحال أن يكون هذان الرجلان قد أتيا في وقتين مُتفرقين، أو أنه عندما أتى «تيودور» كان قيرس قد مضى عليه في الإسكندرية خمسة أشهر أو يزيد. وفوق ذلك فإننا لو قلنا إن قيرس قد عاد في يوم الفصح من سنة ٦٤١ لنشأت من ذلك صعباً أخرى؛ فأول شيء يجب علينا أن نكذب كل ما ذكره حنا من حوادث القسطنطينية بعد موت هرقل، أو على الأقل أن نكذب نصيب قيرس من تلك الحوادث، كما أنه يجب أن نكذب ما جاء في كتاب «نيقفوروس»، وفوق كل ذلك يجب علينا أن نكذب عبارةً أخرى في كتاب حنا، وهي في منتهى الوضوح؛ فإنه ذكر بعد وصفه الصلاة في القيصريون أن قيرس عاد «حينذاك» إلى بابليون. والمستر بروكس يقبل هذا القول، ويُضيف إليه أن حصن بابليون «كان قد صار قبل ذلك بقليل إلى يد العرب»؛ إذ إنه قد فُتح كما برهن هو على ذلك في ٩ أبريل سنة ٦٤١. غير أنه عاد في الصفحة التالية لذلك فقال إن تسليم الإسكندرية الذي اتفق قيرس عليه مع عمرو في بابليون، وهو بغير جدال القصد الذي قصد إليه من زيارته لحصن بابليون، قد حدث في الشهر الذي بين ١٢ أكتوبر و ١٠ نوفمبر من سنة ٦٤١. فكيف لنا أن نُوفق بين هاتين العبارتين؟ وفوق ذلك فإننا نعرف من كتاب حنا ومن سواه من المراجع أن عمراً غادر حصن بابليون عقب فتحه، فكان في مدينة نقيوس في

^٧ يتبع Pereira في كتابه Vido do Abl a Daniel (صفحة ١٨) رأي زوتنبرج في ترتيب التواريخ بغير فحص، كما يتبع رأي أميلنو في تاريخ إسحاق (صفحة ٢٩).

١٣ مايو، ولم يكن في فترة مُقامه بالحصن مُتَّسَع لزيارة قيرس ومُفاوضته، ثم إننا إذا قلنا إن تاريخ تسليم الإسكندرية كان في تلك الفترة كُنَّا بذلك عاملين — كما لا بد أن يُقَرَّ المستر بروكس — على نقل التواريخ من مواضعها واضطرابها.

وعلى ذلك فإننا إذا وافقنا زوتنبرج على أن قيرس نزل بأرض مصر مع تيودور في يوم الصليب، أي في يوم ١٤ سبتمبر سنة ٦٤١، وإذا وافقنا المستر بروكس على أن قيرس مات في يوم خميس العهد التالي، أي في يوم ٢١ مارس سنة ٦٤٢؛ كان لا بد لنا من التوفيق بين قولنا هذا وبين ما جاء في كتاب حنا. وإننا نستطيع أن نجد المفتاح الذي يفتح لنا ما استغلغل من هذا الأمر بدرس ما جاء بذلك الكتاب؛ فإننا إذا فحصنا ما جاء به اتَّضح لنا من خلاله أن العيد الذي أقيمت فيه الصلاة بمناسبة عودة قيرس، ورُتلت فيه المزمورة التي في غير موضعها، لم يكن عيد الفصح، بل كان عيد إعلاء الصليب؛ أي العيد الذي نرى أن قيرس نزل إلى أرض مصر في يومه، وذلك لأسباب؛ أولها أن الخبر يذكر لنا صراحةً أن الخطبة التي خطبها قيرس كانت كلها عن الصليب،^٨ وأنه قد احتفل في موكبٍ يحمل القطعة من الصليب المقدَّس، أو الصليب الذي أحضره إليه القائد حنا قبل منفاه، وسار بذلك الموكب من دير التبيونيسيين، وكل هذه التفاصيل تكون لا موضع لها إذا كان المقصود هو عيد الفصح، وهي كلها في موضعها الصحيح إذا كان المقصود هو يوم الصليب المقدَّس. وفوق ذلك فقد ذكر أن قيرس جاء من دير التبيونيسيين إلى كنيسة القيصريون لحضور الاحتفال بعيد الفصح المزعوم، كما قد ذكر قبل ذلك بأسطرٍ أن تيودور قد عاد عقب نزوله إلى البر إلى دير التبيونيسيين في صحبة قيرس. وإذا كان ذلك الحادث قد وقع في يوم عيد الفصح حقيقةً لما كان لوجوده في دير التبيونيسيين في ذلك الوقت معنى، في حين أنه إذا كان المقصود هو عيد الصليب كما نرى نحن كان الوجود بالدير حينئذٍ ضرورةً من ألزم الضرورات؛ إذ يكون قيرس عندما

^٨ وقد أخطأ زوتنبرج في فهم معنى هذه العبارة؛ فقد ترجمها كما يلي: «وأمر بفتح (?) الحوض الذي كان فيه الصليب المقدَّس الذي جاءه قبل نفيه من القائد حنا.» وعلامة الاستفهام من وضع زوتنبرج نفسه، ولكن ترجمة الدكتور شارل كما يلي: «وعندئذٍ «مدح البئر التي وُجد فيها الصليب المقدس مدحاً كثيراً»، وقد كان جاءه هذا الصليب قبل منفاه من القائد حنا.» وكان قيرس بغير شك يُعيد قصة العثور على الصليب في سنة ٣٢٦، ولا يبقى شك إذا ذكرنا أن ذكر العثور على الصليب وعيد إعلاء الصليب يُقام الاحتفال بهما معاً في يوم واحد في الكنيسة الشرقية، وذلك اليوم هو يوم ١٤ سبتمبر.

نزل إلى البر ذهب إلى الدير، ثم ذهب من هناك في موكب إلى كنيسة القيصريون، ثم إن المزمورة «هذا هو اليوم ... إلخ» هي التي كانت تُستعمل «في الأعياد السيديّة وكامل أيام الفطر». ولسنا نستطيع أن نعرف إذا كان استعماله في الترتيل في الصلاة يدل دلالة واضحة على أن اليوم المقصود هو يوم الفصح أو هو يومٌ آخر. وإنا نرى على وجه الإجمال أنه لا شك في أن تلك الصلاة التي حضرها قيرس عند عودته كانت صلاة عيد الصليب؛ أي إن عودته كانت في يوم ١٤ سبتمبر سنة ٦٤١.

ولكن إذا كان الأمر كذلك، فما القول في النبوءة؟ وجوابنا على ذلك يتناول أمرين: (١) أن تلك النبوءة تبقى على ما لها من القيمة، فإذا كانت قد قيلت في وقت صلاة عيد الصليب كان المقصود منها عيد الصليب الذي بعده، أو كان المقصود منها يوم الفصح المُقبل، وقد صحّت على كلا الحالين. (٢) أن التفسير المقبول عقلاً هو أن قيرس عندما عاد رأى الناس عليه أمارات المرض أو التغير، وأولوا حادث الترتيل بما أحسّوه من التطير في نفوسهم؛ فقد كانت عبارة النبوءة كما يلي: «إنه لن يشهد عيداً آخر للفصح». فلما مضت بضع سنين على ذلك أصبحت وفاته قبيل عيد الفصح قطب تلك القصة، فحوّرت عبارتها بعد أن نُسيت تفاصيل الحادث الذي حدث، وعُزي أصل النبوءة إلى يوم عيد الفصح ما دامت وفاة قيرس قد وقعت قبل يوم عيد الفصح الذي بعده. وذلك تجوّز لم يُراعَ معه ترتيب التواريخ والحوادث؛ وعلى ذلك قد كان من الطبيعي أن تُزاد على عبارة حنا العبارة الآتية: «في يوم عيد القيامة». وذلك في موضعٍ يظهر فيه هذا القول غريباً في غير موضعه.^٩ وهذه العبارة بغير شك زيادةٌ من بعض النُسخ أدخلها على النص الأصلي، وإذا نحن حذفناها زالت كل أسباب الحيرة، واتّضح سياق الحوادث، واستبان بعد أن كان مُختلطاً خفياً.

وتسير عبارة حنا بعد ذلك سيراً طبيعياً؛ فإنه بعد يوم الصليب بقليل ذهب قيرس إلى بابليون يطلب لقاء عمرو. وقد أثبت ابن قتيبة أن عودته من غزوته في الدلتا كانت في ذي القعدة من سنة ٢٠ (١٢ أكتوبر-١٠ نوفمبر سنة ٦٤١)، وهي الغزوة التي لم يتمّ فيها شيئاً من الفتح. وهذا معناه أن ذهب قيرس إلى بابليون كان نحو آخر أكتوبر؛ وعلى ذلك لا يمكن أن نجعل تاريخ الصلح في ١٧ أكتوبر كما يزعم المستر بروكس؛ فإن

^٩ جاء في كتاب زوتنبرج: «ولما بدءوا الاحتفال بالصلاة (في يوم عيد القيامة) بدلاً من أن يُرتلوا المزمورة الخاصة بذلك اليوم ... إلخ».

عمرًا إذا كان قد عاد إلى بابليون في أوائل ذي القعدة (وهو أمر لم يُذكر)، كان لا بد من مضي أيام عدة قبل أن يستقرَّ الأمر على شروط الصلح؛ ولهذا لا نرى أن الصلح قد تم قبل آخر ذي القعدة، ونرى في الحقيقة أن الصلح الذي اتفق قيرس مع عمرو عليه قد وقع في ٨ نوفمبر على وجه التعيين. وقد كان من شرط هذا الصلح أن تُباح مدة هدنة قدرها أحد عشر شهرًا، وكان على جنود الروم أن تجلو عن الإسكندرية في أثنائها. وقد اختار المستر بروكس لذلك تاريخ ١٧ أكتوبر لأن هذا التاريخ يقع قبل يوم ١٧ سبتمبر سنة ٦٤٢ بأحد عشر شهرًا؛ إذ إنه يزعم أن ذلك التاريخ الأخير هو يوم إخلاء الإسكندرية للعرب. ولكن ليس ثمة من سبب يحدو بنا إلى أن نقول إن جيش الروم قد بقي في الإسكندرية إلى آخر يوم من أيام الهدنة؛ إذ كانوا قد تجهّزوا قبل ذلك للسفر. وإنا إذا حسبنا مدة الهدنة بالشهور العربية من يوم ٨ نوفمبر كانت نهايتها يوم ٢٩ سبتمبر. وأما المستر بروكس فإنه يؤكد أن تاريخه (أي ١٧ أكتوبر) «يتفق كل الاتفاق مع ما ذكره ابن عبد الحكم من أن الحصار استمرَّ تسعة أشهر بعد موت هرقل». وكانت وفاة هرقل في يوم الأحد ١١ فبراير سنة ٦٤١، فإذا نحن عدنا المدة بالحساب العربي وقع آخر أجل الهدنة في شهر نوفمبر، ولكن المقرّبي قد ذكر أن فتح الإسكندرية كان بعد موت هرقل بتسعة أشهر وخمسة أيام، واليوم الحادي عشر من شهر فبراير سنة ٦٤١ يُوافق يوم ٢٣ صفر، فإذا حسبنا تسعة أشهر وخمسة أيام من هذا التاريخ بلغ بنا الحساب يوم ٢٨ يوم ذي القعدة، وهو يوم الخميس ٨ نوفمبر.

هذا ما نراه التاريخ الصحيح. وقد لاحظ المستر بروكس أن الصلح لا يمكن أن يكون قد وقع بعد نوفمبر؛ لأن قيرس عند عودته من بابليون إلى الإسكندرية طلب من تيودور أن يحمل ذلك الصلح إلى الإمبراطور هرقل (أي هرقلوناس)، وقد كانت وفاته في انتهاء هذا الشهر (نوفمبر)، ولكن من الأمور التي تستحق البحث أن نرى هل مؤرخو العرب إذ يُوردون المدة الصحيحة بين وفاة هرقل الأول وتسليم الإسكندرية، يجعلون وفاته في يوم ١١ فبراير أو في ١١ مارس؛ فقد ذكر تيوفانز وقديريوس خطأ أن وفاته كانت في ١١ مارس، ولعل هذا قد ضلَّ مؤرخي العرب؛ فإنه من العجيب أننا إذا حسبنا مدة الأشهر التسعة والأيام الخمسة بادئين من ١١ مارس (أو ٢٢ ربيع الثاني)، بلغ الحساب بنا يوم ٢٧ من ذي الحجة (أي ٧ ديسمبر)، وهذا اليوم السابع من ديسمبر كان يوم جمعة، وهو قريب من أول المحرم (١٠ ديسمبر) الذي ثبت في أخبار العرب أنه كان يوم فتح الإسكندرية.

وبعد، فقد برهن المستر بروكس برهاناً قوياً على أن التواريخ الباقية إلى الآن من التواريخ التي ذكرها حنا إذا فُسرَت على حقيقتها تنصُّ على أن ولاية البطريق بطرس خَلَفَ قيرس على بطرقة الملكانيين كانت في ١٤ يوليو سنة ٦٤٢، وعلى أن الروم أخلَّوا الإسكندرية في السابع عشر من سبتمبر من ذلك العام نفسه (صفحة ٤٤٣). ويجدر بنا أن نزيد على هذا أن عودة بنيامين من منفاه في الصعيد كانت في سنة ٦٤٤، ولعلها كانت أقرب إلى نهاية العام منها إلى أوله.^{١٠}

ولكننا مُضطرون إلى أن نُخالف المستر بروكس في أمر أو أمرين في رأيه ذاك؛ فإنه ينقل عن «ابن بطريق» وابن عبد الحكم ومكين أنهم اتفقوا على أن مدة حصار الإسكندرية كانت أربعة عشر شهراً، وعلى ذلك جعل بدء ذلك الحصار في أواخر أغسطس من سنة ٦٤٠، وكذلك ينقل عن «ابن بطريق» أن حصار بابليون بقي سبعة أشهر. ولما كان فتح بابليون قد وقع في ٩ أبريل سنة ٦٤١، كان أول الحصار في أوائل شهر سبتمبر سنة ٦٤٠؛ وعلى ذلك يكون العرب قد حاصروا المَعْقِلين في وقتٍ واحد تقريباً، وذلك أمرٌ غير ممكن من الوجهة الحربية المحضة؛ فإن عمراً لم يكن معه في وقت من الأوقات جنْدٌ كافٍ لحصار الحصنين معاً، وفوق ذلك ليس ثمة مؤرخ يدعم حجة المستر بروكس فيما ذهب إليه، بل إن المراجع كلها تنقض رأيه؛ فإن حنا نفسه يقول إن عمراً غادر حصن بابليون بعد فتحه في ٩ أبريل سنة ٦٤١، وإنه فتح نقيوس بعد ذلك بشهر. وإذا نحن أَرخنا سقوطها بشهر جمادى الأولى، وهو وسط بين ربيع الأول الذي ذكره الكندي وياقوت، وبين جمادى الثانية وهو الذي ذكره المؤرخ الذي نقل عنه المقرئ؛ كان ذلك مُوافقاً كل الموافقة لِمَا جاء في كتاب حنا. وسار جيش عمرو بعد فتح نقيوس إلى الشمال، وإنه لمن القريب أن يكون قد حاصر الإسكندرية في آخر شهر يونيو أو في أوائل شهر يوليو من عام ٦٤١، ومن هذا الوقت تبدأ مدة الحصار الأربعة عشر شهراً، وليس من شهر أغسطس ولا من شهر سبتمبر سنة ٦٤٠، ذلك إذا أردنا الأخذ بما جاء في تواريخ ابن بطريق (أوتيكيوس) وابن عبد الحكم ومكين؛ أي إن مدة الأربعة عشر شهراً يجب أن تُحسب من وقت تسليم المدينة في أواخر سبتمبر سنة ٦٤٢ راجعةً إلى أول الفتح، لا أن تُحسب من تاريخ الصلح الذي كان في سنة ٦٤١.

^{١٠} يجعل أميلنو عودة بنيامين في سنة ٦٤١ (Vie du Patriarche Isaac، صفحة VIX). ولكن هذا القول معناه أن مدة النفي كانت عشر سنوات بدلاً من ثلاث عشرة سنة، وهو المتفق عليه عند جُل المؤرخين.

هذه النتيجة تُفضي بنا إلى اتفاقٍ يكاد يكون تائماً مع ما جاء في الطبري؛ إذ يقول إن مدة الحصار كانت خمسة أشهر (قبل التسليم). وإذا حسبنا ما بين أول يوليو و٨ نوفمبر كان ذلك تمام أربعة أشهر ونصف من الشهور العربية. ويلوح أن هذا الاتفاق يُعزز التاريخين اللذين أخذنا بهما، وهو في نفس الوقت يُبين لنا سبب ذلك الاختلاف الكبير بين المؤرخين في تقدير مدة الحصار؛ فمن الواضح أن بعضهم بدأ حسابه من أول وقوف العرب دون الإسكندرية إلى مُعاهدة التسليم، وبعضهم حسب المدة إلى وقت إخلاء الروم للمدينة فعلاً. والظاهر أن عبارة السيوطي التي نقلناها آنفاً فيها خلطٌ بين ما جاء في الطبري وما جاء في أوتيكيوس، وهي خطأ واضح. وأما اليعقوبي والبلاذري وابن خلدون وسواهم من المؤرخين، فإنهم يذكرون أن مدة الحصار كانت ثلاثة أشهر. وظاهرٌ أنهم يقصدون أنه قد مضت ثلاثة أشهر من الحصار قبل مُعاهدة الصلح. فإذا أضفنا إلى تلك المدة مدة الهدنة، وهي أحد عشر شهراً، رجعنا إلى أن المدة بين أول مجيء العرب أمام المدينة ودخولهم فيها كانت أربعة عشر شهراً. ومن ذلك يتضح أن هذه الأخبار وإن ظهر عليها شيء من الاختلاف يمكن التوفيق بين مواضع الخلاف فيها، أو التقريب بينها تقريباً يسترعي الأنظار.

وكذلك نُخالف ما ذهب إليه المستر بروكس من أن «فترة الأحد عشر شهراً قضاها عمرو في غزو بنطابوليس» (يقصد مدة الهدنة)؛ فإننا نسلم بأن نص عبارة كتاب حنا كما هي تُساعد على الأخذ بهذا الرأي؛ وذلك لأن الفقرة القصيرة التي ذُكرت فيها هذه الغزوة جاءت قبل ذكر موت قيرس مباشرةً، ولكن قد جاء ذكر موت قيرس في موضع آخر بعد ذلك. وظاهرٌ أن ذلك الباب ممسوخ الترتيب؛ فلا يمكن أن تقوم حجة على ترتيب أخباره. وإن الأسباب الحربية بغير شك كانت تمنع عمراً من أن يُغامر بالقيام بغزوة بعيدة قبل أن يملك الإسكندرية، وهي القاعدة الوحيدة التي كان يمكن أن تبدأ منها مثل هذه الغزوة. وأما ابن الأثير فإنه يُورد قولاً قاطعاً في ذلك التاريخ، فيجعل تلك الغزوة في سنة ٢٢ للهجرة. وأما سواه من مؤرخي العرب فإنهم مهما اختلفوا في ذلك التاريخ مُتفقون على أن فتح برقة إنما كان بعد سنة من تملك الإسكندرية (راجع ابن بطريق وياقوت)؛ وعلى هذا فإننا جعلنا تاريخ غزوة بنطابوليس في الشتاء الذي أعقب إخلاء الإسكندرية، وقد بدأت السنة الثانية والعشرون للهجرة في ٣٠ نوفمبر سنة ٦٤٢، فإذا كانت الغزوة قد وقعت بعد أول السنة بقليل، كان ذلك إيضاحاً سهلاً لما وقع فيه مؤرخو العرب من الاختلاف بين سنة ٢١ وسنة ٢٢ للهجرة.

ولسنا نشكُّ في أن عمرًا كان كثير الأعمال في بابليون، ولعله كان يتجهَّز لإتمام فتح الصعيد أو إخضاعه. وقد كان بغير شك يستعدُّ لإعادة حفر قناة تراجان؛ فقد جاء في البلاذري أن عام القحط في بلاد العرب كان سنة ٢١ للهجرة (وأولها ١٠ ديسمبر سنة ٦٤١). وجاء في تاريخ ابن الأثير أن عمرًا أرسل في ذلك العام القمح إلى المدينة في الخليج الذي حفره، ولعل ذلك كان في أغسطس أو سبتمبر من عام ٦٤٢.

وما كان حفر ذلك الخليج بممكن إلا في الشتاء في وقت انخفاض النيل، كما أنه ما كان سير السفن فيه مُمكنًا في غير فصل الصيف عند فيضان النيل. وكان عمرو في شتاء «سنة ٦٤٠-٦٤١» مُقْبِلًا على حصار بابليون مُشتغلًا به، فلم يكن من الممكن حفر ذلك الخليج إلا في شتاء «سنة ٦٤١-٦٤٢» كما يُفهم من تاريخ ابن الأثير. وقد جاء في ذلك التاريخ عينه أن تاريخ غزو عمرو لبرقة كان على وجه التعيين في سنة ٢٢ للهجرة، وهي تبدأ من يوم ٣٠ نوفمبر سنة ٦٤٢، وتنتهي في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ٦٤٣. وعلى ذلك فإننا مُوردون التواريخ الآتية:

(١) كان جيش عمرو في العريش في ١٢ ديسمبر سنة ٦٣٩. وقد ذُكر هذا اليوم في كتاب ابن عبد الحكم، ولكن البلاذري والطبري وياقوت ومكين يكادون يتفقون في إيراد تاريخ الغزوة.

(٢) فتح الفرما حوالي ٢٠ يناير سنة ٦٤٠. وقد اتفق ابن بطريق وياقوت وغيرهم على أن المدينة فُتحت بعد حصار شهر واحد.

(٣) غزوة عمرو لإقليم الفيوم في مايو سنة ٦٤٠. ولا يذكر هذا التاريخ غيرُ حنا النقيوسي وحده.

(٤) وصول إمداد العرب في ٦ يونيو سنة ٦٤٠. وهذا مأخوذ من ساويرس، ولكنه مشكوك فيه.

(٥) وقعة هليوبوليس في يوليو سنة ٦٤٠. وقد تبع ذلك فتح مدينة مصر.

(٦) بدء حصار حصن بابليون بدأ في سبتمبر سنة ٦٤٠. وهذا يتفق عليه ابن عبد الحكم وابن بطريق (أوتيكيوس).

(٧) معاهدة قيرس المقوقس التي رفضها هرقل في أكتوبر سنة ٦٤٠.

(٨) تسليم حصن بابليون في ٩ أبريل سنة ٦٤١. وقد جاء ذكر هذا اليوم في كتاب حنا النقيوسي. وهذا اليوم هو تاريخ «فتح مصر»، أو بعبارةٍ أصحَّ تاريخ فتح مدينة مصر. وأوثق المؤرخين يجعلون ذلك في سنة ٢٠ للهجرة كما ذكر المقرئزي، ومن

بين هؤلاء الثقة ابن قتيبة وابن بطريق وياقوت وأبو المحاسن وابن كثير والواقدي وأبو معشر ... إلخ. على أنهم لا يتفقون جميعاً في قصدهم من عبارة «فتح مصر»؛ فبعضهم يعني بها فتح حصن بابلين، وبعضهم يقصد بها فتح الإسكندرية، ولكن الطبري يجعل فتح بابلين في ربيع الثاني من سنة ٢٠ للهجرة (٢٠ مارس-١٧ أبريل سنة ٦٤١)؛ وعلى ذلك فهو متفق كل الاتفاق مع ما جاء في كتاب حنا النقيوسي.

- (٩) فتح نقيوس في ١٣ مايو سنة ٦٤١.
- (١٠) الهجوم على الإسكندرية في آخر يونيو سنة ٦٤١.
- (١١) عودة قيرس في ١٤ سبتمبر سنة ٦٤١.
- (١٢) تسليم الإسكندرية في ٨ نوفمبر سنة ٦٤١.
- (١٣) حفر خليج تراجان في شتاء «سنة ٦٤١-٦٤٢».
- (١٤) موت قيرس في ٢١ مارس سنة ٦٤٢.
- (١٥) ولاية خلف قيرس في ١٤ يوليو سنة ٦٤٢.
- (١٦) إخلاء الروم للإسكندرية في ١٧ سبتمبر سنة ٦٤٢.
- (١٧) غزوة بنطابوليس في شتاء «سنة ٦٤٢-٦٤٣».
- (١٨) عودة بنيامين في خريف سنة ٦٤٤.
- (١٩) ثورة منويل في أواخر سنة ٦٤٥.
- (٢٠) فتح العرب الثاني للإسكندرية في صيف سنة ٦٤٦.

وهذه التواريخ وإن جاءت في ذيل كتابنا قد اضطررنا إلى استخلاصها قبل كتابة هذا التاريخ؛ فإن تسلسل الحوادث كما هو ظاهر متوقف على البت في أمر هذه التواريخ. ولقد كان ذلك أمراً عسيراً، بل هو سلسلة من المشكلات. وقد اضطررنا أن نعرض طريقنا في حلها تفصيلاً، وأنا أسفون للإطالة في هذا المقال، وقد خالفنا المستر بروكس في عدة مواضع ذات شأن من هذه التواريخ التي ذكرناها، ولكننا لا نجمل بنا أن نختم هذا القول بغير أن نعود إلى الإقرار بما على الباحثين طراً من دين لأبحاثه وآرائه.

الملحق الخامس: في سن عمرو بن العاص

اختلف مؤرخو العرب بعض الاختلاف في سنة عمرو بن العاص عند موته، على أن اتفاهم يكاد يكون تاماً في تعيين تاريخ وفاته؛ فإنه في حكم المسلّم به أنه توفي في يوم عيد الفطر من عام ٤٣ للهجرة، ويوافق ذلك يوم ٦ يناير سنة ٦٦٤. وقد قيل إن عمره

إذ ذاك كان تسعين سنة، وقيل كان ثلاثاً وسبعين، وقيل كان سبعين. ونرى أن الرأي الأخير هو الصحيح، وعلى كل حال لم تكن سنه تسعين سنة.

وقد ذهبنا في حسابنا إلى أن مؤرخي العرب يعدّون بالسنين القمرية؛ وعلى ذلك فنحن إذا حسبنا عدد السنين اعتبرنا الفرق بين طول السنة القمرية والسنة الشمسية. وقد قال ابن قتيبة (وهو من كُتّاب القرن التاسع) عند ذكره عمرو بن العاص (انظر طبعة Wustenfled، صفحة ١٤٥ وما بعدها) إنه مات وهو في سن الثالثة والسبعين. وذلك في عام ٤٢ أو ٤٣ للهجرة، على أنه يقول إن بعض الرواة يذكر أنه مات سنة ٥١، ثم يقول بعد ذلك إن ابنه عبد الله مات وله من العمر اثنتان وسبعون سنة في سنة ٦٥ للهجرة، وكان أصغر من أبيه باثنتي عشرة سنة لا أكثر. فإذا أصبح ذلك كان ميلاد عبد الله بن عمرو حوالي سنة ٦١٥ للميلاد؛ وعلى ذلك يكون ميلاد عمرو في عام سنة ٦٠٣، وتكون سن عمرو عند موته في سنة ٦٦٤ نحو ثلاث وستين سنة هجرية. ومن ذلك يظهر تناقض ابن قتيبة فيما ذهب إليه. وأما ابن خلكان فيذكر أن سن عمرو بن العاص كانت تسعين سنة، وقد رُوي ذلك عن الواقدي.

ويروي ابن حجر روايته عن يحيى بن بكير أنه قال إن عمرًا عاش تسعين سنة، ثم قال إن عمرًا كان ابن سبع سنين عندما وُلِدَ عمر بن الخطاب. واتفق معه السيوطي في ذلك، فقال إن عمرًا مات في سن التسعين في سنة ٤٣ للهجرة. وقد مات عمر بن الخطاب في اليوم السادس والعشرين من ذي الحجة من سنة ٢٣ للهجرة (وذلك يُوافق يوم ٣ نوفمبر سنة ٦٤٤)، وكان عمره إذ ذاك خمسًا وخمسين سنة؛ وعلى ذلك فقد وُلِدَ عمر حوالي سنة ٥٩٠ للميلاد. فإذا كان عمرو بن العاص ابن سبع سنين عند مولد عمر بن الخطاب كان ميلاده حوالي سنة ٥٨٣ للميلاد؛ أي إن عمرًا لم يكن عمره عند موته تسعين سنة، بل كان ثمانين. على أنه قد اختلف بعض الاختلاف في سنة عمر بن الخطاب عند موته؛ فقد ذكر ابن قتيبة مؤكدًا أن سنّه كانت عند موته خمسًا وخمسين سنة (صفحة ٩١)، ولكنه يروي أن الواقدي روى عن عامر بن سعد أنه مات وله من العمر ثلاث وستون سنة. فإذا نحن قلنا إن عمر بن الخطاب عاش ثلاثاً وستين سنة كان ميلاده حوالي سنة ٥٨٢ للميلاد، وكان ميلاد عمرو بن العاص حوالي سنة ٥٧٥ للميلاد؛ وعلى ذلك تكون سن عمرو في سنة ٦٦٤ فوق التسعين بالحساب العربي، وينتج أيضًا أنه كان عند الفتح له من العمر أكثر من أربع وستين أو خمس وستين من السنين الميلادية، وهذا قولٌ مُستبعد جدًا.

وقال النواوي إن وفاة عمرو كانت حقًا في يوم عيد الفطر من عام ٤٣ للهجرة، وإنها لم تكن في وقتٍ آخر مما ذكره المؤرخون، وهو يذكر أن سن عمرو عند وفاته

كانت سبعين سنة (صفحة ٤٧٨ من طبعة Wustenfeld). ومعنى هذا أن مولد عمرو كان حوالي ٥٩٥، وأن عمره كان حوالي أربع وأربعين سنة في وقت فتح مصر. وبعد، فإن علينا أن نُفصل أحد أمرين، وهما: أن قائد الجيوش العربية وقت الفتح كانت سنُّه أربعاً وأربعين سنة، أو أنه كان ابن أربع وستين سنة. وإنا نرى بغير البحث الطويل أن الأمر غير مُحتاج إلى شكٍّ كثير؛ فإن روحاً وثابةً مقدّمة ليس من الممكن أن تكمن في رجلٍ جاوز منتصف الحياة وبُعد عنه مثل هذا البعد، وليس من القريب إلى التصرُّو أن يكون عمرو قد دخل فيما دخل فيه من فتح مصر وما تلا ذلك من الحوادث في مصر والشام وهو في سن الرابعة والستين؛ فمثلاً لو كان عمرو في سن التسعين في سنة ٦٦٣ لكان في سن الخامسة والثمانين في وقع صيفين في عام ٦٥٨، والمعروف أنه قد أبلى في تلك الواقعة بلاءً عظيماً، وأظهر فيها المدهش من الرأي والعمل. وحسبنا هذا الدليل وحده لتفنيد العبارة وإظهار سخفها. على أنه من أسهل الأمور أن نكشف عن منشئها؛ فإنه لا شيء أسهل من أن يُخطئ الناقل في العربية عند قراءة سبعين فيجعلها تسعين، وليس شيء أقرب إلى التوقع من أن يُحرّف لفظ سبعين عند النسخ فيصير تسعين، ويؤيد هذا أن المتأخرين من المؤرخين هم الذين ذكروا العدد الأكبر؛ وعلى ذلك يمكننا أن نبتّ في الأمر فنقول إن عمراً مات وهو في سن السبعين.

الملحق السادس: في تواريخ بطارقة القبط بعد بنيامين في القرن السابع

قد اضطررنا معالجة المسائل التي لها علاقة بتاريخ الفتح العربي إلى أن نُشير أحياناً إلى خلفاء بنيامين، وإن في إثبات تواريخهم لشأناً يُذكر فيما نحن فيه، وليس أقل هذه المسائل شأناً إثبات التاريخ الذي كتب فيه حنا النقيوسي كتابه، وإثبات ذلك لا يكون إلا من طريق غير مباشر كما هي العادة، ولكن ذلك الإثبات قائم على الأكثر على إثبات التاريخ الذي تولّى فيه البطريق إسحاق؛ إذ كان حنا أحد من شهدوا الاحتفال بتوليته، وكان إسحاق البطريق الثالث بعد بنيامين، وكان البطريقان المتوسطان بينه وبين بنيامين هما «أجاثو» وحنا السمنودي. ويلوح لنا أنه من الممكن أن نُثبت تاريخ تولية إسحاق على وجه الدقة؛ ولهذا نرى أن خير طريق نسلكه هو إثبات هذا التاريخ، ثم الرجوع منه إلى التواريخ السابقة.

والمرجع الأكبر لنا في استمداد الأخبار هو الكتاب القبطي «حياة إسحاق»، وقد نشره مع ترجمة له العلّامة أميلنو في كتاب His. du Patr. Copte Isaac، وقد أظهر

ذلك الكاتب في مقدمته القيِّمة أن تلك الوثيقة القبطية لا تذكر أن إسحاق تُوفي في التاسع من هاتور (هو يُوافق ٥ نوفمبر، وليس ٦ نوفمبر كما ذكر هناك).

قال الكاتب: «وقد اقتصرنا كل الأخبار التاريخية على ذكر ذلك التاريخ، ومعنى ذلك أنها لا تُفيدنا بشيء مُطلقاً». ولكن مكن يذكر في تاريخه أن تاريخ وفاة إسحاق سنة ٦٩ للهجرة؛ ومن ذلك يستخلص أميلنو أن إسحاق مات في ٦ نوفمبر سنة ٦٨٨. وأما فون جوتشمت فإنه يذكر أن وفاته كانت في الخامس من نوفمبر سنة ٦٩٢.

على أن أميلنو قد أخطأ الصواب؛ إذ قال إن الوثيقة القبطية لا تذكر شيئاً آخر من الأخبار التي تحدّد التواريخ؛ إذ إنه قد أغفل عبارة لها شأن كبير؛ فقد جاء في تلك الوثيقة (في صفحة ٥٠) أن إسحاق احتفل بولايته في ٨ كيهك، «وكان ذلك يوم أحد»، وهو اليوم اللائق بهذا الاحتفال. ولم يقع يوم ٨ كيهك حوالي هذا العصر في يوم أحد إلا في سنة ٦٨٤ وسنة ٦٩٠، فأما سنة ٦٨٤ فإنه من المُحال أن تكون هي المقصودة؛ وعلى ذلك فإن إسحاق قد احتفل بتوليته في «٨ كيهك، المُوافق ٤ ديسمبر سنة ٦٩٠»؛ وعلى ذلك فهذا هو التاريخ الذي شهدته حنا النقيوسي. وقد قال ساويرس في مدة ولاية إسحاق أقوالاً مختلفة في النسخ المخطوطة المختلفة، فهو يجعلها بين سنتين وتسعة أشهر وبين ثلاث سنوات، ولكننا إذا علمنا أن إسحاق قد مات في ٥ نوفمبر، وإذا قلنا إنه تُوفي في الخامس من نوفمبر سنة ٦٩٣؛ كانت مدة ولايته سنتين وأحد عشر شهراً، وهي المدة التي ذكرها المقريري.

وقد يكون من السهل أن نقرأ مقدمة أميلنو كلها، ثم نُظهر السبب في أنه أخطأ الخطأ كله في إثبات تاريخ ميلاد إسحاق؛ إذ يجعل ذلك التاريخ قبل الفتح العربي، ويجعل إسحاق في نحو الثمانية عشرة من عمره في وقت ذلك الفتح (ويذكر أن الفتح كان سنة ٦٤٠)؛ فهو يجعل تاريخ ميلاده سنة ٦٢٢. وقد ساقه إلى هذه النتيجة على الأخص ما ذكر من أن إسحاق كان في صباه مُلحَقاً بقريب له اسمه Meneson، وكان هذا القريب ناموساً لجورج حاكم أرض مصر $\text{NXAPTO}\lambda\text{APIOC}$ βα πατῆ $\text{N}\Sigma\epsilon\omega\text{P}\varsigma\text{IOC}$ εἰς τοῦ Νεπαρχοῦ ἐπὶ τῶν Ντε χημῖ. عجيب؛ إذ إنه يُظهر كيف بقيت الألقاب اليونانية مستعملة في مصر بعد الفتح العربي. ولسنا نشك لحظة في أن تلك الألقاب قد بقيت في مصر بعد ذلك الفتح؛ فقد جاء في الوثيقة عينها ذكر عامل بلقب Augustal، صفحة ٧٣، وأنه كان متصلاً اتصالاً مباشراً مع «ملك العرب» (عبد العزيز)، وقد ذكر اسمه قبل ذلك ببعض صفحات (صفحة ٤٣ و ٦٤)؛ فوجود هذا اللقب على ذلك لا يدل على أن إسحاق قضى صباه تحت حكم الروم.

والحق أنه قد ثبت أنه هرب في الصحراء وكان بعدُ لا يزال في سن الصبا، وكان ذلك بعد الفتح؛ إذ إنا نجد أهله بعد ذلك بقليل يستشيرون بطريقاً قبطياً في الإسكندرية في أمره. وليس من الممكن أن يكون هذا قد وقع بين سنة ٦٣١-سنة ٦٤٤؛ إذ لم يكن ثمة في الإسكندرية بطريق قبطي وقتئذٍ، كما أنه ليس من الممكن أن يقع هذا قبل سنة ٦٣١؛ إذ قد ذُكر عنه عقب هروبه أنه حادث قسيساً من قسوس الريف. وقد جاء في ذلك الخبر (في صفحة ١٢): «أنه قد شهد الكثيرون أن ذلك القس كان من القديسين أهل الإيمان، وأنه كان ممن أُحضرَ بين يدي قيرس فحكم عليه بأن يُجلد عدة جلدات لأنه أظهر إيمانه.»^{١١} وهذا القول يدل على أن مدة الاضطهاد الذي أنزله قيرس كانت قد انقضت، وهي بين سنة ٦٣١-سنة ٦٤١؛ وعلى ذلك فإن لجوء أهل إسحاق إلى البطريق كان ولا بد بعد سنة ٦٤٤؛ وعلى ذلك نقول إن البطريق كان بنيامين.

وليس ثمة من دليل يدل على تاريخ لجوء أهل إسحاق إلى البطريق، وفي أي عشرة من عشرات السنين كان، ولا ندري أكان حوالي سنة ٦٥٠، أو حوالي سنة ٦٦٠، أو حوالي سنة ٦٧٠. على أننا نميل إلى ترجيح التاريخ الأول؛ وذلك لأننا نهتمُّ أكبر الاهتمام بالعبارات المتكررة التي تنصُّ على صبا إسحاق إذ ذاك. ونحن في ذلك نخالف ما ذهب إليه أميلنو؛ فإنه مثلاً لا يجد صعوبة في تأويل معنى Jeune Garçon «صبي صغير» على أنه كان رجلاً متوسط السن، مع أن هذا اللفظ قد ورد نقيضاً للفظ «الهرم» (صفحة ٢٥-٢٦). فإذا ذهبنا إلى أن ذلك التاريخ المقصود كان حوالي سنة ٦٥٧، كان ميلاد إسحاق إلى سنة ٦٤٠، وكانت سنه عند وفاته ثلاثاً وخمسين سنة، وكان البطريق الذي استعمله ناموساً مدة من الزمن بغير شك البطريق «أجاثو»، مع أن البطريق الوحيد الذي ذكر حنا النقيوسي اسمه هو «حنا السمنودي»، صفحة ٤٢، وهو الذي رُشح إسحاق لولاية الدين بعده. ويجدر بنا أن نزيد على هذا أن أميلنو إذا كان مُصيباً فيما ذهب إليه من ترتيب التواريخ، أي إن ميلاد إسحاق كان في سنة ٦٢٢، فإن مدة الاضطهاد الأكبر، وهي بين سنة ٦٣١ وسنة ٦٤١، تقع إذ كانت سن إسحاق بين التاسعة والتاسعة عشرة، ولكننا قدّمنا أنه لم يكن للقبط إذ ذاك بطريق في الإسكندرية كما يستلزمه ذلك الخبر، في حين أننا إذا ذهبنا كما فعلنا إلى أن مولد إسحاق كان حوالي سنة ٦٤٠، وأنه هرب إلى الصحراء

^{١١} وقد ترجمها أميلنو: «أنهم أحضروه إلى محكمة قيرس.» وقد أخبرني المستر «كروم» أن هذه الترجمة لا تؤدي معنى الزمن (الماضي السابق) الذي في الأصل القبطي ٦٥٤٨٢٥٤.

حوالي سنة ٦٥٧؛ استوى لنا القول وأصبح طبيعياً؛ فإن بنيامين قد عاد إلى الإسكندرية قبل ذلك بثلاث عشرة سنة، وكانت هذه المدة في الحقيقة أكثر مدة صبا إسحاق.

وبعد أن أثبتنا تاريخ الاحتفال بولاية إسحاق وموته، نقول إن سابقه حنا السمندوي توفي في أول كيهك (٢٧ نوفمبر) من إحدى السنين بعد أن ولي أمر الدين تسع سنين؛ وعلى هذا تكون وفاته في ٢٧ نوفمبر سنة ٦٩٠، ولكن ذلك لو صحَّ لوجب علينا أن نسلم أن الاحتفال بتولية إسحاق حدث بالضبط بعد أسبوع من موت سلفه، في حين أن تاريخ حياته القبطي يحتوي على ذكر مفصل لما وقع من الخلاف في المدة التي كانت ولاية الدين فيها شاغرة بعد موت سلفه، وما وقع من المسعى لتولية رجل آخر اسمه «جورج»؛ إذ ادَّعى أنه هو الذي وقع عليه الاختيار الصحيح. على أن كبير الشمامسة أمر ألا يؤلَّ «جورج» حتى جاء أمرٌ من قبل الحاكم العربي، فاجتمع الأساقفة عنده في بابليون ليعرضوا عليه الأمر، فلما فحص تاريخ «جورج» في حياته الماضية وجد أنه لم يكن على ما يجب أن يكون عليه. وقد جاء الناس من جميع البلاد ليسمعوا حكم «عبد العزيز» في ذلك الأمر، فلما حكم بما أرادوا من إحقاق أمر إسحاق طربوا ورقصوا جميعاً، وعمَّ السرور البلاد من بابليون إلى الإسكندرية (صفحة ٤٤-٤٩). ومن الجلي أن ذلك لا بد يحتاج إلى وقتٍ طويل؛ فنحن مُضطرون إلى القول إن وفاة حنا السمندوي كانت في أول كيهك (٢٧ نوفمبر) سنة ٦٨٩، مع أننا نقول إن الاحتفال بتولية إسحاق كان في ٨ كيهك سنة ٦٩٠، أو بقول آخر إن ولاية الدين بقيت شاغرة مدة عام. وهذا الاستنتاج يؤيده ما جاء في الديوان الشرقي؛ إذ جاء فيه أن حنا مات في أول كيهك، وكان ذلك يوم السبت. وقد رأينا أن يوم ٨ كيهك كان في سنة ٦٩٠ يوم أحد، فيكون أول كيهك من ذاك العام يوم أحد أيضاً، ولكن أول كيهك كان يوم السبت كما هو المطلوب في عام سنة ٦٨٩.

فإذا نحن حسبنا مدة ولاية حنا تسع سنين، رجع بنا الحساب إلى أن أول تلك الولاية كان في سنة ٦٨٠، وقد مات سلفه «أجاثو» في ١٣ أكتوبر؛ وعلى ذلك يكون الاتفاق قريباً كل القرب بين حسابنا والتاريخ المذكور. وكانت وفاة أجاثو في ١٣ أكتوبر سنة ٦٨٠ بعد أن ولي أمر الدين مدة تسع عشرة سنة كما جاء في الأخبار، ولكننا رأينا أن وفاة بنيامين كانت في ٨ طوبة (وذلك يُوافق ٣ يناير سنة ٦٦٢)، والمدة بين التاريخين ثماني عشرة سنة وعشرة أشهر تنقص قليلاً، وذلك تقريبٌ شديد القرب؛ وعلى ذلك نرى أن حساب التواريخ يتفق بعضه مع بعض اتفاقاً وثيقاً.

وإننا نستطيع الآن أن نُورد التواريخ مرتبة، وقد كان جُل اعتمادنا فيها على ما جاء في كتاب ساويرس. وقد راجعناها على ما جاء في تاريخ حياة إسحاق وسوى ذلك

من المراجع، فاتفقت اتفاقاً عظيماً يجعلنا نستبعد احتمال الخطأ فيها. وقد اتفق فون جوتشمت معنا فيما أثبتناه من تواريخ وفاة بنيامين وأجاثو، ولكنه يُخالفنا في تاريخ وفاة حنا السمنودي، فيجعلها في ٢ مايو سنة ٦٨٩ (Kleine Schriften II، صفحة ٥٠٠). ولكن ذلك لا يعتمد على مرجع كافٍ، وهو فوق ذلك يجعل الاحتفال بتولية إسحاق في فبراير سنة ٦٩٠، ووفاته في ٥ نوفمبر سنة ٦٩٢، ولكن هذين التاريخين قد ظهر فسادهما مما جاء في تاريخ حياته القبطي؛ فالتواريخ الحقيقية على ما يلوح لنا هي الآتية:

البطريق	تاريخ التولية	مدة الولاية	تاريخ الوفاة
(١) بنيامين	يناير سنة ٦٢٣	٣٩ سنة	٣ يناير سنة ٦٦٢
(٢) أجاثو	يناير سنة ٦٦٢	١٩ سنة	١٣ أكتوبر سنة ٦٨٠
(٣) حنا السمنودي	أكتوبر سنة ٦٨٠	٩ سنوات	٢٧ نوفمبر سنة ٦٨٩
ثم جاءت مدة سنة بقيت فيها الولاية شاغرة.			
(٤) إسحاق	٤ ديسمبر سنة ٦٩٠	٣ سنوات	٥ نوفمبر سنة ٦٩٣
(٥) سيمون	يناير سنة ٦٩٤	٧ ½ سنوات	١٨ يوليو سنة ٧٠١

ويمكن أن تقرأ التواريخ الخاصة بسيمون والسبب الذي من أجله تأخرت توليته في كتاب «رينودوه».

الملحق السابع: وفيه بحثٌ جديد للمؤلف في شخصية المقوقس

لم تزل النفس غير قانعة بما قيل في المقوقس وشخصيته، وكل ما جاء في مؤلفات العرب والفرنجة خاصاً لا يزيد النفس إلا تساؤلاً؛ فلا تزال حقيقته وصفته واسمه مجالاً لمختلف الأقوال، غير أن مؤلف هذا الكتاب الدكتور بتلر قد وُفق لحسن الحظ إلى حل أكثر غوامض هذا الأمر، وهو الجزء المتعلق بإثبات أن المقصود بالمقوقس في وقت غزو العرب لمصر هو «قيرس» بطريق الإسكندرية الملكاني، الذي جمع له هرقل ولاية الدين وجباية الخراج بأرض مصر، وقد ترددت المكاتب بين المترجم والمؤلف بهذا الشأن، وظهر

من أثنائها أن أكبر المعارضين لرأي المؤلف في شخصية المقوقس كان الأستاذ «استانلي لين بول»؛ إذ كان له رأي آخر، وهو أن المقوقس لم يكن سوى حاكم الإقليم الشرقي من مصر، غير أنه عاد عن رأيه ومعارضته للدكتور بتلر على أثر بحث قيّم طبعه في سنة ١٩١٢، وهو The Treaty of Misr in Tabary.

قال مؤلف الكتاب في أحد كتبه للمترجم إن الأستاذ «استانلي لين بول» عندما قرأ ذلك البحث عاد عن رأيه، وأرسل إليه يُعلن صراحةً أنه قد رجع عن رأيه في المقوقس، وأنه آمن بما قال به الدكتور بتلر. ولم يكن على الأستاذ «استانلي لين بول» في ذلك من غضاضة؛ فشيمة العلماء حب الحقيقة وحب الرجوع إليها، لا تأخذهم في ذلك عصبية لرأي. وقد أشار المؤلف على مترجم هذا الكتاب أن يُلحق بآخره مُلحقاً جديداً يضمّنه الفصل الذي جاء في بحثه الأخير عن المقوقس، وهو عبارة عن خطابٍ نقديٍّ موجّه خاصّةً إلى الأستاذ «لين بول»، قارع المؤلف فيه بالحجة الدامغة حتى أظهر حقيقة المقوقس، وأنه لم يكن سوى «قيرس».

على أنه لا تزال سُحبٌ من الشك تحوم حول نواحٍ أخرى من ذلك الموضوع، فما معنى المقوقس؟ وهل كان لقباً خاصاً لقيرس أم كان لقباً لحاكم مصر؟ وما كان اسم ذلك الحاكم؟ ولماذا سُمي جريج بن مينا أو ابن قرقب أو ابن فرقب؟ وهل أُطلق لقب المقوقس على سوى قيرس؟ وإذا كان كذلك فمن الذي أُطلق عليه اللقب قبل قيرس؟ ومن الذي أُطلق عليه بعده؟ كل هذه أسئلة لا تزال الإجابة عنها تحتاج إلى بحث. على أننا إذا لم نستطع أن نُجيب عن هذه الأسئلة إجابةً باتّة، فإننا نستطيع أن نلمّح إلى مذاهب الباحثين فيها.

وقد رأينا أن نلخص بحث المؤلف الذي سبق لنا ذكره، حتى إذا ما أوجزنا تلخيصه ترجمنا الجزء الخاص بالمقوقس بنصه؛ إذ هو المقصود من ذلك البحث. ويتلخص ذلك البحث في معالجة المسائل الآتية:

- (١) البحث في وقت «معاهدة مصر» ومكانها.
- (٢) البحث فيمن كانا طرفي هذه المعاهدة.
- (٣) البحث في معنى المعاهدة.
- (٤) البحث في مبلغ صحتها.
- (٥) البحث في شخصية المقوقس.

البحث في وقت «معاهدة مصر» ومكانها

كان للمؤلف رأيٌ ذهب إليه في كتابه هذا «فتح العرب لمصر»، وهو أن المعاهدة التي يُسميها مؤرخو العرب «معاهدة مصر» لم تكن في الحقيقة معاهدةً عُقدت في مصر، بل كانت «معاهدة الإسكندرية»، ولكنه في رسالته الأخيرة التي سَمَّاها باسم هذه المعاهدة، وهي «معاهدة مصر في كتاب الطبري»، عدل عن رأيه السابق، وسَلَّم بصحة ما ذهب إليه الطبري من أن تلك المعاهدة إنما كانت في مصر. غير أن المؤلف يحتفظ برأْي خاص في المكان الذي عُقدت فيه، فيقول إنها لم تكن المعاهدة التي عُقدت عند تسليم حصن بابلون (قصر الشمع)، بل هي إما أن تكون المعاهدة التي عُقدت عند فتح مدينة مصر (قبل سقوط الحصن)، وإما أن تكون المعاهدة التي تفاوَضَ المقوقس مع عمرو في عقدها في أول حصار الحصن، ولكن الإمبراطور هرقل رفضها ولم يرضَ بها. ويذهب المؤلف إلى أن الرأي الأول هو الأقرب إلى الحقيقة في نظره.

البحث فيمن كانا طرفي هذه المعاهدة

ناقش الدكتور بتلر رأي من يقولون إن المعاهدة كانت بين العرب من جانب وبين القبط من جانبٍ آخر، وخرج من بحثه على أن المعاهدة إنما كانت بين رجال الدولة الرومانية بمصر من جانب والعرب من الجانب الآخر، وأن رجال الدولة الرومانية بمصر كانوا يتعاقدون مع العرب عن أهل مصر جميعاً، سواء في ذلك القبطي والرومي واليهودي وسوى هؤلاء؛ إذ كانت المعاهدة بين طرفين مُتَحَارِبِينَ، وكان الجيش المدافع عن مصر جيش الدولة الرومانية، وأما القبط فلم يكونوا أصحاب الدولة والجيش والحصون.

البحث في معنى المعاهدة

ليس في هذا البحث تعليق على موضوع من موضوعات كتابنا بزيادة أو نقص أو تعديل؛ ولهذا أثّرنا تركه.

البحث في صحة المعاهدة

استعرض المؤلف رأيين متناقضين؛ الأول: رأي الدكتور «لين بول»، وهو يؤمن بما يقوله الطبري إيماناً لا شك فيه. والثاني: رأي «ولهاوزن» و«كايتاني». وأولهما يشكُّ في كل ما

رواه «سيف» رواية الطبري، وثانيهما يرى أن معاهدة مصر على وجه الإجمال مشكوك فيها. ثم أبدى المؤلف بعد ذلك رأيه الشخصي إذ قال: «ولعل الصواب بين هذين الرأيين المُغالين». وجعل يُبين أن المعاهدة إذا كانت صادقة فموضعها ليس عند تسليم حصن بابلون (قصر الشمع) كما يقول الطبري (وكان ذلك في ٩ أبريل سنة ٦٤١)؛ لأن هرقل كان عند ذلك قد مات، ولم يكن المقوقس في مصر. وخلص من بحثه إلى أن تلك المعاهدة «في مجملها صحيحة، ولكن تعيين موضعها الحقيقي في التاريخ من أصعب الأمور»، ثم انتهى بعد ذلك كما سبق إلى أن المعاهدة «إما أن تكون المعاهدة التي كانت في شهر أكتوبر في وقت فيضان النيل، وهي المعاهدة التي رفضها الإمبراطور، وإما أن تكون المعاهدة التي تمّت عند تسليم مدينة مصر».

البحث في شخصية المقوقس

لا حاجة بنا إلى الاعتذار عن ترجمة كل حجة المؤلف في هذا الباب كما أسلفنا، وعلى هذا ندع الكلمة للمؤلف:

قد سبق أن تكررّ في بحثنا هذا اسم المقوقس في عُرُض الكلام عن طريقيّ المعاهدة، ولم نخرج عن قولنا عند ذلك للكلام عن شخصيته، ولكن الدكتور «لين بول» قد تحدّى مذهبنا الذي ذهبنا إليه من أنه هو «قيرس» البطريق الإمبراطوري وحاكم مصر من قبل الدولة الرومانية. وقد آن لنا أن نُنَاطِرُهُ ونُقَابِلُ تحدّيه. وقد قبل كثيرون من صفوة العلماء في أوروبا وفي مصر رأينا في المقوقس، وإن لم يقبلوه كله فقد قبلوا منه جانباً، ولكننا لا نريد أن نحتمي بظلمهم، ولا أن نقول إن رأيهم أرجح وزناً في نظرنا من انتقاد الدكتور «لين بول»؛ ولهذا نرى أن نصمد لرأيه فنفحصه. قال الدكتور «لين بول» ما يأتي بعد أن عرض أدلّتي التي أخذتها عن مؤلفات القبط، وهي «كتاب ساويرس، وتقويم حياة القديسين، وحياة صمويل القلموني»، قال:

«فإذا ذهبنا إلى أن ترجمة هذه النصوص صحيحة دقيقة، وإذا قلنا إن هذه النسخ المخطوطة، وأكثرها متأخر العهد، منقولة نقلاً صحيحاً عن الوثائق الأصلية الأولى التي يُعتمد عليها، وليس لي أن أقول في هذا الأمر رأياً، إذا سلّمنا بذلك كله خرجنا على أن هذه النصوص مُجمّعة تدل على أن قيرس والمقوقس كانا في نظر هؤلاء الكُتّاب شخصاً واحداً، وهذا رأي لا يكاد يُنَازَع فيه أحد، غير أن دوننا سؤالاً واحداً وهو: هل كان هؤلاء الكُتّاب ممن يُعتمد على قولهم؟»

وقال: «وكل المسألة تدور حول قطب واحد، ألا وهو مقدار تصديق كاتبين أو ثلاثة من كُتاب القبط من جهة وسلسلة مؤرخي العرب من جهة أخرى. وإنا إذا لم يكن لدينا غير هذه النصوص القبطية والأثيوبية لكان من المحتمل أن نقول إن البرهان قد تم على أن شخص المقوقس هو قيرس، ولكننا إذا نظرنا إلى سلسلة كتب المؤرخين من العرب، تلك السلسلة الطويلة التي لا يزال بعضها باقياً، في حين أن بعضها ضاع ولم يبقَ منه إلا ذكره فيما تخلف من الكتب الباقية، وإذا رأينا أن تلك السلسلة لا توجد في أي فرد منها أقل إشارة إلى أن المقوقس هو قيرس، إذا رأينا ذلك لم يسعنا إلا أن نرى دليلهم قاطعاً ولو أنه دليلٌ سلبي؛ إذ كيف لا يذكر واحد من هؤلاء المؤرخين أن المقوقس كان قسيساً، بل رئيس أساقفة؟ ولم يُسمونه باسم «جريج بن مينا» أو «ابن قرقب» إذا كان اسمه الحقيقي قيرس؟ ولم يذكر أبو صالح أن هرقل جعل على مصر «جريج بن مينا المقوقس»؟ وأبو صالح كاتبٌ مسيحي كتب حوالي سنة ١٢٠٠ للميلاد، ولم نره ينقل عن كتاب «الجناح» أن أسقف الروم في مصر والإسكندرية كان اسمه قيرس؟ وكيف لا نجد مؤرخاً ممن كتب عن مصر، سواء أكان مسلماً أم مسيحياً، يذكر صراحةً أن لفظ المقوقس كان لقباً أو نعتاً نعت به البطريق المقوقس؟»

وقد أطلنا في إيراد هذه النُبذ لأننا حريصون على أن نعرض حجة الدكتور «لين بول» عرضاً تاماً لا مُواربة فيه ولا مُوارة. فمجمال قوله إذن أنه يريد أن يجرح الدليل الذي أخذناه عن الموارد القبطية بأن يُورد دونها نتائج سلبية من كتب العرب، ويصل إلى تلك النتائج من سكوت هذه الكتب وإغفالها وخطها في ذلك الموضوع.

فلنبدأ بذكر المؤرخين العرب؛ فإن ذلك الدليل السلبي المتخذ من سكوتهم له قيمة كبرى في البرهان، ولكنه لا يدل على أكثر من أن المؤرخين العرب ليس لديهم عن هذا الأمر شيء سوى شك وخط، وأنهم في ذكرهم لأخباره يُبدون أكبر الاضطراب والتناقض، وليس خلطهم في ذكر الأخبار إلا نتيجة لاختلاط الأمر عندهم واستغلاقه عليهم. ولئن كان ثمة شيء مؤكد فهو أن مؤرخي العرب تلقفوا المقوقس سماعاً أو رواية نقله بعضهم عن بعض بغير أن يفهموا له معنى، وأن الاسم بقي بينهم دون سواه، واختلط عليهم الاسم الحقيقي للشخص الذي كان يُلقب به، فحسبوا ذلك لقباً مُبهماً أصله غير عربي يُطلق على حاكم مصر. فهم يُسمون حاكم مصر في زمن النبي المقوقس، ويُسمون حاكمها في زمن الفتح المقوقس. ولا يهمنا كثيراً فيما نحن بصدده من الحجة أن نبحت في أول ما استعمل العرب ذلك اللقب له؛ أأطلقوه على حاكم مصر في وقت رسالة النبي،

ثم أطلقوه بعد ذلك من باب التوسع والتمثيل على حاكم مصر في زمن الفتح، أم قد سمعوه (كما نطن نحن) أولاً في زمن الفتح ثم أطلقوه خطأً على الحاكم الذي جاءته رسالة النبي؟ وعلى أي حال فقد كان ذلك اللقب يُطلق على العامل على مصر من قبل إمبراطور الروم؛ أي على الحاكم العام لمصر.^{١٢} على أن الدكتور «لين بول» عندما رأى ما ينبني على التسليم بهذا الأمر حاول أن يتخلص من ذلك على النحو الآتي:

قال: «هذا هو الدليل الإيجابي للدكتور بتلر؛ فإن الاتفاقات التي يبني عليها حكمه أيضاً هي أن قيرس من جهة والمقوس من جهة أخرى كان كلاهما حاكماً على مصر من قبل هرقل، وأن مؤرخي اليونان وحنا النقيوسي كلاهما يذكرون أن قيرس صالح العرب، وأن مؤرخي العرب يذكرون أن المقوس صالح العرب، ولكن هذه الاتفاقات يمكن أن تُفسرها تفسيراً آخر بأن المقوس كان حاكماً تابعاً قام بمصالحة العرب، وأن قيرس البطريق والحاكم الأعلى أقر ما قام به تابعه، وبعث بذلك إلى الإمبراطور.»

فأنت ترى أنه أراد أن يتحاشى أن يقول إن المقوس كان هو قيرس عينه، فلجأ إلى أن قال إنه لم يكن بالحاكم الأعلى على مصر، بل كان حاكماً تابعاً. وقد مضى في رأيه هذا فخلص إلى نتيجة، وهي: «ولا يدلنا ما نجد من الأدلة في تواريخ العرب إلا على أن المقوس قد يكون تيودور، لا يقف في سبيل ذلك إلا الاسم.» ويقصد بتيودور حاكم الإسكندرية الحربي. وفي الحق أن المقوس إذا كان هو تيودور فإنه لا يكون «جريج بن مينا»، والحقيقة أن اسم «جريج بن مينا» لا يُناسب شخصاً من أشخاص هذا التاريخ العجيب المليء بالحوادث، ولا يتفق مع نظرية من النظريات التي أقيمت لتوضيحه، ويجب أن نعدّه اسماً مغلوطاً.^{١٣} فلنمضِ الآن إلى فحص أقوال مؤرخي العرب لنرى بأي وصف يصفون المقوس، ولنبدأ بالطبري؛ فلا يُنكر أحد أنه يُفرق في رواية من رواياته بين المقوس وبين جاثليق مصر، فلننظر فيما هو المقصود من لفظ جاثليق مصر، فهو

^{١٢} قول المؤلف هنا ذو دلالة عظيمة؛ لأنه قد غيّر رأيه الأول في معنى لفظ المقوس على ما يلوح، وسلّم بأنه يُقصد به الحاكم العام على مصر إطلاقاً. (المعرب)

^{١٣} إذا جاز لنا إبداء رأي عن لنا مما رأيناه من عرض الآراء المختلفة في ذلك الأمر، أمكن أن نقول إن اسم «جريج بن مينا» قد يكون اسم حاكم مصر في الوقت الذي بعث فيه النبي عليه الصلاة والسلام بكتابه إلى مصر. وقد كان الحاكم الأعلى والبطريق الملكاني في مصر قبل قيرس هو «جورج» الذي ذكره الدكتور بتلر في كتابه هذا «فتح العرب لمصر»؛ فيكون هو الذي أتاه كتاب النبي عليه الصلاة والسلام، وقد يكون العرب أخذوا اسمه وأطلقوه خطأً على الذي جاء بعده.

لفظ لا يُطْلَقُه أحد إطلاقاً صحيحاً على عظيم من عظماء رجال الكنيسة، ولم يستعمله أحد لذلك المعنى؛ فهو اصطلاحٌ أرمني أو سوري أو نسطوري. وقد عرفه الطبري في طبرستان أو في بغداد، ثم أطلقه خطأً في مصر، ولا شك في أن معناه «المترانوس»، ولكن ليس من اللازم أن يُقصد به البطريق. وفوق ذلك قد رأينا أن لفظ مصر له مدلولان؛ إما قُطر مصر وإما مدينة مصر؛ وعلى ذلك فجائليق مصر قد لا يكون معناه سوى «مترانوس مدينة مصر»، في حين أن الدكتور لين بول وسواه يُفسرونه عادةً تفسيراً غير ممكن؛ إذ يجعلون معناه «بطريق القُطر المصري». وإنه من المحتمل أن يكون قد وُجد بمدينة مصر «مترانوس» غير بطريق القُطر كله؛ فإنه من المعروف أنه قد كان لمدينة مصر أسقف، وقد ورد اللقب كثيراً في التاريخ القبطي، وقد كان في بابليون أسقف، وهو أسقف حصن بابليون، وكان في منفيس أسقف، وفي حلوان أسقف، وقد كان أسقف مصر مقدماً على سائر أساقفة ذلك الإقليم، وكان لقب «مترانوس» يُطلق فوق ذلك على أسقف دمياط. وإنه من العسير أن نتصور أن أسقف مصر — وقد كانت العاصمة الثانية بعد الإسكندرية — يكون أقل شأنًا وأحط مقامًا من سواه، وذلك إذا لم يكن «مترانوس». ويجمل بنا أن نذكر هنا أننا نرى أنه من المُحال أن يُقال بطريق مصر؛ لأن هذا يكون لقباً غير ممكن الوجود؛ فقد كان البطريق يُقال له «بطريق الإسكندرية»، ولم يُطلق عليه غير ذلك اللقب أبداً، ولم يُذكر مرةً لقب «بطريق مدينة مصر» أو «بطريق القُطر المصري». وإننا إذا استعملنا ذلك اللقب كنا في الخطأ كمن يذكر في بلاد الإنجليز «كبير أساقفة إنجلترا».^{١٤} ولقب «مترانوس مصر» ليس مُستمدّاً من الظن والحدس؛ إذ قد وجدناه مستعملاً حوالي سنة ٧٥٠ للميلاد؛ إذ وُصف رجلٌ اسمه تيودور بأنه كان «المترانوس أسقف مصر».

فإذا نحن ذهبنا مع هذا الرأي زالت من أمامنا كل الصعاب التي نشأت من التمييز بين الجائليق والمقوقس؛ فقد كانا شخصين متفرّقين، ولم يقل أحدٌ مرةً إن أسقف مصر كان هو المقوقس. وكذلك إذا اتبعنا ذلك الرأي زالت الصعوبة النائشة من اسم «أبي مريام»؛ فإننا لا نقول عند ذلك إن هذا الاسم غير ممكن — وهذا خطأً وقعنا فيه، واتبعنا فيه الدكتور لين بول — بل نكتفي بأن نقول إن وجود هذا الاسم في الموضع الذي يُذكر فيه مشكوك في صحته، ويصحُّ لنا أن نُنبه إلى أمرٍ نظنُّ أنه لم يتنبه له أحد من قبل،

^{١٤} يُقال دائماً في إنجلترا «كبير أساقفة كنتربري».

وذلك أن هذا الاسم يُطَلَق على المسيحي الذي أسلم في بلهيب، كما ذكره الطبري في روايته عن أخبار تسليم الإسكندرية؛ إذ قال إن اسمه عبد الله عبد الرحمن أبو مريام. ولا شك في أن الاسمين الأولين إضافتان من المسلمين على الاسم الأصلي؛ فذلك الاسم على ذلك ممكن. غير أن إطلاقه على «أبي مريام المترانوس» و«أبي مريام الأسقف»، ثم «أبي مريام الذي أسلم»، نقول إن إطلاقه على كل هؤلاء دليلٌ قاطع على الخلط الذي لا يمكن معه التأكد من تلك التسمية. على أننا إذا قلنا إن أسقف مدينة مصر وأسقفًا آخر هما اللذان قابلا عمرًا، لم يكن في ذلك شيءٌ يتعارض مع رأينا في معنى عبارة الطبري؛ فإنها تُفيد أنهما قد أُرسلا من قبل المقوقس ثم عادا إليه. والحق أن هذا التفسير يتفق مع رأينا اتفاقًا حسنًا. وقبل أن ننتقل من القول في عبارة الطبري يجب علينا أن ننبه إلى تناقض في قوله؛ فبينما هو يقول في رواية إن عمرًا عندما جاءه الزبير مُمدًا قابله أبو مريم وأبو مريام وقاتلاه، إذا به يقول في رواية أخرى إن عمرًا والمقوقس التقيًا في عين شمس والنَّحَم جيشاهما في القتال. ولسنا نرى موضعًا للشك في أن هاتين العبارتين تُشيران إلى حادثة واحدة، وهذا مثل من الأمثلة التي تدل على ضرورة درس روايات الطبري مفردة، ثم قرن بعضها إلى بعض ودرسها معًا. فإذا سلّمنا بأن الحادثة المقصودة واحدة، وأن رواية من الروايتين تُشير إلى أن جاثليق مصر هو الذي قابِلَ عمرًا، ثم أعقب ذلك وقعة عين شمس، وأن الثانية تُشير إلى أن المقوقس هو الذي فعل ذلك؛ أمكن أن نقول إن المقوقس هو جاثليق مصر، وأن ذلك الجاثليق قد يكون جاثليق القطر المصري؛ أي إنه قد يكون هو البطريق قيرس. وإذا صحَّ ذلك كانت الرواية التي تُميز قيرس وتجعله شخصًا آخر غير المقوقس روايةً مُخطئة. ويجب أن نذكر أنه لا يصحُّ أن نتق بمختلف الروايات ثقةً مُتساوية إذا كانت رواياتٍ مُتناقضة، فيجب علينا أن نُميز بينها ونوازن بين دلالاتها لنرى أيها أوثق وأصدق.

وإن قول الطبري إذا فسرناه على وجهه يتفق مع رأينا الذي نريد البرهان عليه، لا، بل إنه يُعززه ويدعمه. ويصحُّ لنا أن نزيد هنا أننا لا نجد كلمةً واحدة في تاريخه تُشير تلميحًا أو تدل صريحًا على أن المقوقس كان تابعًا من أصاغر العمال في الدولة.

والآن فلننظر إلى المؤرخين الآخرين لنرى إذا كان أحدهم يُعزز حجة الدكتور «لين بول»؛ فقد جاءت في تاريخ ابن عبد الحكم (حوالي سنة ٨٥٠ للميلاد) عبارة ذات شأن، ونرى بحسب علمنا أنه لم يلتفت إليها أحد في هذا الصدد؛ فقد جاء فيه قوله: «فوجّه هرقل ملك الروم المقوقس أميرًا على مصر، وجعل إليه حربها وجباية خراجها،

ونزل الإسكندرية.» فما معنى هذا القول سوى أنه كان الحاكم الأعلى بمصر؟ وإذا كان ابن عبد الحكم يذكر أن المقوقس كان على جباية الخراج في مصر، فقد ذكر ذلك أيضاً سعيد بن البطريق (٨٧٦-٩٣٩)، كما أن قوله هذا يُوافق ما جاء في وثيقة قبطية متخلفة من القرن السابع، وفيها ذكر زيارة «المقوقس البطريق الكاذب» لدير القلمون، وفيها يوصف ذلك البطريق بأنه «مُراقب الخراج في أرض مصر». ولا شك في أن هذا الدليل ذو خطرٍ عظيم. وقد ذُكرت هذه الحادثة عينها في النسخة العربية من التقويم القبطي لحياة القديسين؛ فقد جاء فيه صراحةً أن الشخص الذي حاول أن يجعل صمويل يعترف بالعبادة الخلقيدونية أو الملكانية كان اسمه المقوقس. وهذا دليلٌ واضح على أن لفظ πικρὸς هو الأصل القبطي للفظ «المقوقس». وفوق ذلك جاء في وثيقة مخطوطة أخرى وصف «البطريق» بعد اسم المقوقس؛ وعلى ذلك فقد قام الدليل من هاتين الوثيقتين القبطيتين على أن الشخص الذي كان مُراقباً للخراج في مصر هو المقوقس كما قال ابن عبد الحكم، وكذلك كان هو البطريق الملكاني وكبير الأساقفة؛ أي قيرس.

ولكننا نجد فوق ذلك اتفاقاً آخر يسترعي النظر بين ابن عبد الحكم ومؤرخ آخر مستقل عنه؛ فقد ذكر المؤرخ العربي عبارتين عن المقوقس؛ إحداهما تنصُّ على عمله الحربي، والأخرى تنصُّ على عمله في جباية الأموال. فأما فيما يخصُّ جبايته للمال فلدينا دليلٌ واضح يُعزز ذلك في وثيقة قبطية، وأما فيما يخصُّ عمله الحربي فإننا مُوردون هنا تعزيزاً عجيباً نأخذه من وثيقة سريانية تخلّفت من القرن السابع، ولم يمض على كشفها إلا زمنٌ قصير، ألا وهي «الديوان المجهول الكاتب» Chronicon Anonymum، وقد ترجمها وعُني بنشرها الأستاذ جويدي، وطبعها بين مجموعة الدواوين الصغرى Chronica Minora، وكانت كتابتها في القرن السابع بُعيد فتح العرب لمصر، وقد جاء فيها أن العرب قد عاقَهم عن الفتح في أول الأمر أن حدود مصر كان يُدافع عنها جيشٌ قوي كبير حشده بها بطريق الإسكندرية. وهذه العبارة إذا سمعها الإنسان أول مرة أنكرها ولم يكذب يصدقها إذا هو سمعها وحدها، فأنى لبطريق أن يُدبر هذه الأمور الحربية المحصنة؟ ولكن إذا عرفنا أن البطريق كان عند ذلك قيرس، ولا يُنكر أحد أنه قد كان. وإذا كان قيرس هو المقوقس؛ كانت عبارة هذه الوثيقة السريانية القديمة متفقةً كل الاتفاق مع وصف ابن عبد الحكم لحاكم مصر، وأنه كان صاحب الحرب المُطلق فيها.

حسبنا هذا من ابن عبد الحكم، ومن الواضح أنه لا يستطيع أحد أن يُنكر أنه يذكر أن المقوقس أرسله هرقل إلى مصر، وجعل له حربها وجباية خراجها، ولا يمكن أن يكون

هذا وصف عامل تابع من الأوساط. وقد قام البرهان على أن قول هذا المؤرخ العربي قد عززته وثيقتان؛ إحداهما قبطية والأخرى سريانية، تكادان تكونان مما كُتِبَ في عصر الفتح العربي أو قد كُتِبَتَا فيه.

البلاذري: (٨٠٩-٨٩٣ للميلاد)، ليس قوله في المقوقس شديد الدقة؛ فهو يذكر أنه صالحَ عمرًا على عهد ثم ردهُ هرقل، ونحسب المقصود بذلك معاهدة مصر، ثم يذكره بعد ذلك قائدًا في الإسكندرية في مدة حصار العرب لها، ثم يذكر أنه فاوَضَ عمرًا في تسليم المدينة. ولم ترد في تاريخ هذا المؤرخ كلمة واحدة تُعزز قول من يقول إن المقوقس كان عاملًا تابعًا. وفي الحقيقة يتفق ما جاء في تاريخ البلاذري في هذا الشأن مع ما جاء في كتاب حنا النقيوسي من أخبار قيرس.

اليقوبي: (المتوفى سنة ٨٧٣ للميلاد)، ولم يكن من أهل مصر، وهو يذكر أن المقوقس صالحَ عمرًا، وأن هرقل ردَّ ذلك الصلح.

ابن الأثير: (١١٦٠-١٢٣٢ للميلاد)، والظاهر أنه ينقل عن الطبري، ولكنه يصف «أبا مريم» بأن المقوقس أرسله ليُقابل عمرًا، ويصفه بأنه جاثليق منفيس. وهذا يدل على أنه فهم من لفظ «جاثليق مصر» أنه يُقصد به أسقف مدينة مصر، وليس بطريق الإسكندرية؛ وعلى ذلك فليس في قول ابن الأثير ما يُناقض الأدلة على أن المقوقس كان هو قيرس بعينه. ويصحُّ لنا هنا أن نزيد على ذلك أن مؤرخي العرب لم يُميزوا تمييزًا واضحًا بين الأسقف وبين كبير الأساقفة؛ فإن أبا المحاسن يذكر «أبا مريم» بأنه كان جاثليق مصر، ثم يذكر «بنيامين» بأنه كان أسقف أهم المصادر العربية الإسكندرية. وكذلك ليس لفظ «أسقف روما» باللفظ الغريب عن عُرف التاريخ، بل إنه يرد في الأخبار هكذا «ويُقصد به بابا روما»، ولكن ابن الأثير يذكر أن المقوقس أمر بالقتال في عين شمس مُتبعًا في ذلك رأي الأَطربون الحربي، ويذكر كذلك أنه فاوَضَ في الصلح في الإسكندرية؛ وعلى ذلك فليس في قول هذا المؤرخ ما يُعزز قول من يقول إن المقوقس كان عاملًا تابعًا.

ياقوت: (١١٧٨-١٢٢٨ للميلاد)، يذكر أن المقوقس هو صاحب الصلح الذي عُقد باسم القبط والروم، وأنه صالحَ على شرط أن ينفذ بالعهد إلى الإمبراطور ليُقرَّه. وهذا دليل على أن هذا المؤرخ كان يَعهده حاكم مصر.

المكين: (١٢٠٥-١٢٧٣ للميلاد)، يذكر أن المقوقس كان حاكم مصر من قبل هرقل؛ أي إنه كان نائب الملك فيها.

ابن دقماق: (حوالي ١٣٥٠-١٤٠٦ للميلاد)، يروي عن ابن وهب أنه روى عن الليث بن سعد أن المقوقس الرومي الذي كان ملك مصر صالح عمرًا.

المقريزي: (١٣٦٥-١٤٤٢ للميلاد)، يروي عن يزيد بن أبي حبيب أنه قال إن المقوقس الرومي كان واليًا على مصر، وأنه صالح عمرًا. ويقول إن قائد الحصن (أي بابليون) كان «الأعيرج» من قبل المقوقس، ويذكر بعد ذلك أن المقوقس كان حاكم البلاد من قبل هرقل، ويذكر أنه عقد صلح مصر، وأن الإمبراطور ردّه ولم يُقرّه، وأنه لام ذلك الحاكم النائب عنه على أنه رضي «أن يكون ومن معه من الروم في حال القبط أذلاء» ... إلخ. وليس ثمة ظل من الشبهة في أن المقريزي يعدّ المقوقس نائب الملك في مصر.

أبو المحاسن: (١٤١١-١٤٦٩ للميلاد)، وهو يذكر أن قائد قصر الشمع (أي حصن بابليون) كان «الأعيرج» من قبل المقوقس.

ويقول هذا المؤرخ مرةً أخرى: «ثم بدأ حصار الحصن، وكان قائده المندفور من قبل المقوقس بن قرقب اليوناني.» ثم يذكر بعد ذلك عظماء المصريين وحاكمهم المقوقس؛ فلم يكن ثمة شك في أمره، ولم يظن أبو المحاسن أنه كان عاملاً تابعًا.

السيوطي: (١٤٤٥-١٥٠٥ للميلاد)، وكان مثل أبي المحاسن مُتفقًا معه في الرأي، فقال إن الإمبراطور هرقل رد صلح المقوقس مع العرب وأمثال ذلك القول.

وها نحن قد عرضنا أدلة مؤرخي العرب، واخترنا ما بها من تعريف بسلطة المقوقس وعمله في مصر، مُبتدئين بابن عبد الحكم إلى أن انتهينا بالسيوطي؛ وذلك كيما نُقابل العبارة التي أوردها الدكتور «لين بول»، وهي أن أقوال مؤرخي العرب وأدلتهم يؤخذ منها أن المقوقس قد يكون حاكمًا من الأتباع، أو عاملاً من العمال من قبل الحاكم العام بمصر. وإذ قد فرغنا من عرضنا هذا فماذا نحن واجدون؟ إنهم جميعًا لا يشذّ منهم أحد يصفونه بأنه ملك أو أمير، أو يصفون عمله في عبارات لا يمكن أن تُفيد إلا السلطان الأعلى في مصر؛ وعلى هذا لا يمكن أن يُقال شيء عن المؤرخين العرب سوى أن قولهم إنما يدل على أن المقوقس كان الوالي على مصر من قبل هرقل، ولا يمكن أن تُعزز عباراتهم رأيًا آخر يذهب إلى أن عمله كان عمل تابع في المحل الثاني؛ وإذا فقد كان المقوقس حاكم مصر من قبل الإمبراطور كما قال عنه ابن عبد الحكم.

هذا الذي قلناه يلوح لنا ثابتًا ثبوتًا لا بأس به، ولكن الدكتور «لين بول» إذا كان قد لجأ إلى رأيه ذلك فقال إن المقوقس كان عاملاً تابعًا، إذ لم يجد رأيًا سواه يلجأ إليه

كي يتخلص من أن يقول إن المقوقس كان هو قيرس بعينه؛ فقد صارت حجته الآن واهية لا يقوم لها قائم بعد أن ثبت أن هذا الرأي لا يتفق مع دلالة المؤرخين العرب الذين اعتمد على أقوالهم، وبنى رأيه على دلائلهم.

غير أن حجته كانت ذات شعبتين؛ الأولى: أن قول المؤرخين العرب ينقض قول من يقول إن المقوقس كان هو قيرس. والثانية: أن قول المؤرخين القبط لا يصح تصديقه ولا الأخذ به. وقد بيّنا في قولنا السالف فساد الشعبة الأولى من حجته، وأظهرنا بطلانها، فلنمض الآن إلى الشعبة الثانية لنرى محاولته تجريح المؤرخين القبط وإثبات فساد قولهم. حقاً لسنا ننكر أننا قلنا في مقدمة كتابنا «فتح العرب لمصر» إن بعض وثائق قبطية سميناها ليس لها كبير قيمة، ولكن هذا القول قد اتُّخذ في الحجة سلاحاً لحربنا، وكان في ذلك بعض شيء من الظلم لنا؛ فإنما أوردنا سبباً لرأينا هذا الذي قلناه، وهو أن أولئك المؤرخين القبط «كانوا يستطيعون أن يدلُّونا على كثير، لكنهم لا يُوردون إلا النزر اليسير من الأخبار، ويلمِّحون تلميحاً عَرَضياً إلى تاريخ عصرهم»، ولكن من الواضح أنه ليس من العدل في شيء أن تُغفل كل الأخبار التي يُوردها المؤرخون القبط بحجة أنهم لا يُوردون أكثر منها؛ فإن الإشارة التي في هذه الوثائق والتلميح الذي يبدو منها إلى حوادث التاريخ يجيء فيها عَرَضاً بغير قصد. وإذا كانت تلك الإشارة يقصد بها أولئك المؤرخون الحوادث التي تجري في عصرهم، كانت ذات قيمة لا تُنكر ولا يُجدد فضلها. وقد سبق لنا أن أظهرنا أعظم التقدير للوثيقة القبطية المخطوطة التي تخلّفت من القرن السابع، وهي الوثيقة «البودلية» التي تحكي قصة زيارة البطريق الملكاني لدير القلمون، وبيّنا أنها تتفق مع ما جاء من ذكر هذا الحادث في النسخة العربية من تقويم حياة القديسين (وفيها يُذكر اسم الزائر أنه المقوقس). فهل كنّا لنرفض مثل هذه الحجة ونُغفلها؟ لا، بل لقد فعلنا عكس ذلك؛ إذ بيّنا أن وثيقة أخرى سريانية مُتخلّفة عن القرن السابع تُثبت أن قيرس كان صاحب السلطة الحربية في مصر. ولنا أن نزيد هنا أن جمع السلطة العليا في أمور الدين والدنيا معاً في شخص واحد لم يكن بدعةً جديدة، بل كانت له سابقة واضحة في القرن السادس؛ فقد عرض جستنيان على تيودوسيوس أن يكون بطريق الإسكندرية وحاكم مصر معاً إذا هو قبل كتاب ليو ومذهبه الديني. وإذا كان الأمر كذلك لم يكن عجباً أن هرقل أن يجمع الرياستين في شخص قيرس. وقد أورد ساويرس هذين الخبرين، أو لعلهما وردا في تاريخه؛ فإن ديوان تاريخه وما أُضيف إليه بعده مجموعة قيّمة من الأخبار يُقرُّ أهل البحث والدرس لها اليوم بالفضل. ولسنا ننكر

أننا لم نذكر ذلك الكتاب من قبل بما يليق به من الإكبار، ولكننا عندما ذكرناه من قبل لم نكن على علمٍ كامل به؛ إذ كان عند ذلك نسخةً مخطوطة، غير أنه الآن قد أصبح جُلّه منشورًا، وقد قال عنه المستر Evetts، وهو الذي ينشره مع ترجمة له: «إن تاريخ بطارقة الإسكندرية هو الكتاب العمدة في تواريخ البطارقة للكنيسة القبطية، والجزء الأول منه مجموعةٌ جمعها ساويرس أسقف الأشمونين بالصعيد نقلها عن وثائق يونانية وأخرى قبطية، وجدها في الأديرة التي في بلاده فترجمها بمساعدة بعض القسوس القارئين. وقد صار كتاب تاريخ البطارقة أنتم وأكثر فائدة وأكبر قيمة منذ القرن السابع، ولا سيّما في وقت فتح العرب، فنجد فيه سلسلة من تواريخ حياة حقيقية كتبها كُتاب من أهل عصرها.» وليس يُخالف أحدُ هذا الرأي إذا كان ممن درس كتاب ساويرس حق دراسته. ولما كنّا لم نرَ أحدًا سبق إلى بحث في هذا الأمر دَعَمه بالحجة وعَزَّزه بالرأي، كان لنا أن نجرؤ على بيان بعض الأسباب التي تُبرر إجلالنا لساويرس وإكبارنا له كحجة في التاريخ. يظهر أنه قد جرت العادة منذ أقدم الأزمان على أن تُكتب أخبار الكنيسة القبطية في صورة تراجم للحياة على الأكثر، وعلى أن تُحفظ في مكتبة الدير المعروف دير مقاريوس في وادي النطرون، ولم يكن مأمّنٌ أصلح لذلك الغرض من ذلك المكان وراء أسوار ذلك الدير المحصّن البعيد في الصحراء، وقد حُفِظت في ذلك الدير الوثائق المخطوطة التي استمدّ منها ساويرس تاريخه. وقد وُجدت فقرةٌ مؤرّخة في أول يونيو من سنة ١٠٨١ للميلاد قد أضيفت إلى ذلك الديوان، وفيها ما يلي: «إلى هنا انتهى الفصل السادس عشر الذي تمّ به تاريخ الآباء إلى سيمون الثاني وأربعين من البطارقة، وسيُلي ذلك ما ترجمناه عن الوثائق في دير القديس مقاريوس، وهو تاريخ البطارقة من ميخائيل الأخير إلى سنوتيس الأول. وقد ترجمنا في هذا الدير تاريخ حياة تسعة آخرين من البطارقة في سنة ٧٩٦ للشهداء (سنة ١٠٨٠ للميلاد). وقد كتب هذا «أبا قيروس» الدمنهوري بمشيئة الله التي أعانتنا على أن نجد هذه الأخبار في دير القديس مقاريوس بمساعدة الأخ تيودور الخازن ابن بولص، في يوم الأحد السادس من شهر بئونة من عام ٧٩٧ للشهداء الأكرمين. وقد قارنّا الوثائق بعضها إلى بعض، ووجدنا أنها تتفق مع ما لدينا من الصور فاققتنا بصحتها.»

وهذا خبرٌ يدل على دراسة المصادر الأصلية بعناية ودقة ومحاسبة للنفس، وفي استطاعتنا أن نرى مثل هذا السعي الدقيق متصلًا إلى ما قبل هذا التاريخ بنحو أربعة قرون، فإننا نجد نبذةً أخرى نعلم منها أن الحوادث التي وقعت إلى أيام خليقدونية

و«ديوسكوروس» (حوالي سنة ٤٥٠ للميلاد) كانت «تُدوّن في الجزء الثاني عشر من دواوين تاريخ الكنيسة»، ثم إذا أردنا أن نطلّع على تاريخ الحوادث من أيام «قيريل» إلى أيام الإسكندر، «أمكن أن نجد ذلك في كتاب المعلم الكاتب جورج كبير شماسي البطريق سيمون وكاتبه» (٦٨٩-٧٠١ للميلاد). وقد كتب ذلك الرجل كذلك تاريخه في دير القديس مقاريوس، ويقول الكاتب بعد ذلك: «وعلى ذلك فأنا العبد المخطئ الذليل، أرجوكم أن تدعوا لي السيد المسيح أن يفكّ عقدة لساني الضعيف، وأن يشرح قلبي المظلم، وأن يهب لي من البيان ما أستطيع به أن أبين لكم أيها الإخوان وأيها الأب ما سألتُموني بيانه. ولست أرجو أن أبين لكم شيئاً أكون فيه معلّماً لكم أو مُرشداً أتعالي به عليكم، بل أكون فيه باحثاً دارساً؛ إذ قد رأيت بعيني ما كتبت. وإن عظم الحوادث التي رأيتها تجعل من واجبي أن أدوّنّها، ذلك عدا ما سمعته ممن هم أكبر مني سنّاً من أصحابي الذين أتق في قولهم وأعتمد على صدقهم. والسيد المسيح يعلم أننا لم نزد شيئاً على الحقائق، بل قد ذكرنا ما وقع إلى أيام وفاة الأب المرحوم تيودور بطريق الإسكندرية، وما جرى من أمور الدول في أيامه إلى آخر الفصل السابع عشر من التاريخ الذي أتممناه آنفاً» (أي إلى سنة ٧٤٣ للميلاد). ثم قال المؤرخ: «والآن فإننا كاتبون الفصل الثامن عشر من تاريخ الكنيسة». ثم بعد بضعة أسطر من هذا تراه يعلّق على عبارة من عباراته فيقول: «إذ قد شهدنا بأعيننا مراراً عدة»، ثم قال أيضاً: «وأقاموا ملكاً اسمه قرياقوس (في بلاد النوبة)، وبقي ملكاً إلى اليوم الذي نكتب فيه هذا التاريخ». وفي هذا دليل على أن الكاتب يكتب عن عصره في القرن الثامن من الميلاد. وقد كان ذلك المؤرخ كاتباً لموسى أسقف أوسيم بالقرب من الجيزة، وهو يتكلم دائماً عن نفسه في ذكر الحوادث، فيقول مثلاً: «فذهبنا إلى القصر وكان معنا الأب تيودور أسقف مصر». إلى غير ذلك، ويقتبس قطعة من مذكرات البطريق ميخائيل (في موضوع دير مينا بقرب مريوط)، وقد أرسلت تلك المذكرات إلى كاتب عبد الملك. ونرى ذلك المؤرخ من جهة أخرى يُدافع عن نفسه لحذف بعض الحوادث بقوله: «وقد ذكرنا هذه الأمور في كتاب تاريخ حياة «ميخائيل»، وهو مُنفصل عن هذا التاريخ». ولكنه يذكر بعد ذلك حوادث تاريخية مثل موت مروان، فيقول: «وقد قتلوه ومثّلوا به، ونكسوا رأسه بعد أن أسروه، وقد كنا من شهود هذا الحادث».

وفي القرن السابع كتب كاتب في ذلك التاريخ ترجمة حياة حنا الثالث (٦٧٧-٦٨٦ للميلاد)، ووصف قصة رحلة حنا الأخيرة إلى الإسكندرية، فقال: «وكان كاتب هذا الخبر معه؛ فإنه كان ابنه في الله». ويمضي الكاتب بعد ذلك في ذكر تفاصيل دقيقة لا يستطيع أن يُورد مثلها إلا كاتبٌ من أهل العصر نفسه.

وبعد، فإن كثيراً من الأمور التي يُشير إليها الكاتب في تاريخ ساويرس يمكن تحقيقها، وقد ظهرت صحتها ظهوراً جلياً؛ فمثلاً جاء في أخبار سيمون الأول قوله: «وفي يوم من أيام الأحد جاءت الأخبار إلى الأمير أن جيش الروم ثار بالملك جستنيان وعزله، وولّى مكانه «ليونتيوس»». وقد كانت ولاية سيمون للبطرقة من ٦٨٩ إلى ٧٠١ للميلاد، أو هي إلى سنة ٧٠٠ للميلاد، وكان عزل جستنيان الثاني في سنة ٦٩٥. ومثل آخر قوله: كانت مملكة الروم في ذلك الحين تتخبّط تخبّط الصّبية في لهوهم؛ فإن الروم بعد أن عزلوا ملكهم جستنيان جعلوا مكانه «ليونتيوس» ملكاً عليهم، ولكنه قُتل قبل أن يُتمّ السنة الثالثة من حكمه، وولي بعده «أبيماروس»، ويُسمى «تيريوس»، وبعده ولي «فليبيكوس»، وبعد سنتين ولي «أنستاسيوس» ملكاً على الروم، ولا يزال يلي الملك (وقول الكاتب «ولا يزال يلي الملك» يقصد به الوقت الذي كان يكتب فيه تاريخه).

ونرى أنه يكفي مثل آخر بعد هذه الأمثلة، وذلك عندما كان قرّة الظالم والي مصر؛ فقد جاء عنه أنه عسف بالناس عسفاً شديداً، وابتزّ أموالهم، واستصفى أملاكهم الخاصة وأراضيهم وأرزاقهم وأوقافهم، حتى صار الناس إلى الفقر المدقع، قال الكاتب: «فجعل الناس يهربون من مكان إلى آخر، ولكن لم يعصمهم منه مكان». فإن قرّة كان يُرسل رسله وراء الهاربين. قال الكاتب عن هؤلاء الرسل إنهم يجمعون الهاربين من كل مكان، ويرجعونهم إلى بلادهم مقيدين، ويُعاقبونهم. وهذه الأخبار كلها تُذكر على أنها وقعت في أيام بطرقة الإسكندر الثاني (٧٠٥-٧٣٠ للميلاد). وهذه الحقائق قد ثبتت بغير شك عندما كُشفت ورقة البردي المسماة «أفروديتو»؛ إذ جاء نفس الخبر — عن هروب الناس — في تلك الوثائق اليونانية وتاريخها (٧٠٨-٧١٠ للميلاد). وهذا الاتفاق بين الخبرين دليلٌ قوي على دقة كتاب «تاريخ البطارقة».

حقاً إنه لا يمكن في بعض الأحوال أن نعرف الكاتب الحقيقي لخبر من أخبار ذلك الديوان؛ وسبب ذلك أن التراجم والوثائق الأخرى التي أُدخلت فيه قد كتبها كُتّابٌ مختلفون في مدة حياة البطارقة المتعاقبين أو بعد موتهم بقليل؛ وعلى ذلك فإن حكاية الكاتب عن نفسه يقصد أشخاصاً مختلفين؛ فمثلاً قال المصنف في آخر ترجمة حياة ميخائيل الأول: «وقد بقي البطريق على كرسي الكرازة ثلاثاً وعشرين سنة ونصف سنة، كما وجدنا ذلك في مكتبة دير القديس مقاريوس إلى سنة ٧٦٨». ولا يمكن أن يكون هذا المصنف هو عين الكاتب الذي يذكر «أنستاسيوس» أنه صار إمبراطور الروم، وأنه كان لا يزال على عرش الدولة إلى وقته، مع أن هذا الكاتب لا بد أن يكون هو الكاتب الذي

علّق على قوله «لا يزال»؛ فالحقيقة أن النسخ المخطوطة التي كانت في المكتبة كانت تُنقل حرفاً حرفاً ولفظاً لفظاً عن أصحابها، وهي ترجع إلى أقدم الأزمان، وأكثرها كُتِبَ في وقت حدوث الحوادث التي تصفها، وهذه الحقيقة تجعل لتلك الوثائق أكبر قيمة. حقاً إن تلك الدواوين لا تخلو من ذكر خوارق المألوف والمعجزات، كما أنها لا تخلو من الأخطاء كما لا يخلو ديوان مؤرخ عربي منها، ولكننا إذا استبعدنا من وثائق التاريخ القديم كل ما تشوبه الخرافات أو تتخلله الأخطاء، وإذا نحن أغفلنا تلك الوثائق فلم نعتد بدلالاتها؛ لم يبقَ لنا إلا القليل في أي باب من أبواب التاريخ. وإنا نقول إجمالاً غير وجليّ ولا مُوارين، إن أخبار دواوين تراجم البطارقة صادقة في جملتها فيما تنصّ عليه من أخبار التاريخ، وقد ثبت ذلك وخلص من كل شك.

لقد خرجنا عما كنّا فيه، وطال بنا القول في سواه، غير أنه لم يكن لنا بد من ذلك لكي ندحض حجة الدكتور «لين بول» في تجريح دلالة ساويرس. وقد تمسّك الدكتور «لين بول» بكلمة خُيِّلَ إليه أن ساويرس قالها، وهي اعتراف بعدم معرفة اللغة اليونانية أو القبطية. حقاً لقد حدث هذا الاعتراف، وصاحبه هو كاتب المقدمة الثالثة للكتاب، ولكن قام الدليل القوي على أن اسم ساويرس قد ألصقه الناسخ خطأً بتلك المقدمة، ولم يكن في الإمكان أن يكون ساويرس كاتبها. فإذا نحن فحطنا الأمر لم نجد إلا تبريراً ضعيفاً، أو لعلنا لا نجد تبريراً لقول من يقول إن ساويرس لم يعرف اللغة اليونانية ولا اللغة القبطية. وإذا أمعنا النظر وجدنا كل ما يدل على أن تاريخه كان تصنيفاً بالغاً مبلغاً عظيماً من الدقة قائماً على أساس من الوثائق الصحيحة؛ فمن الخطأ على ذلك أن نجرح دلالته. وفي الحق إننا لا نعلم أن مؤرخاً واحداً من المؤرخين العرب يمكن أن يُظهر أن تاريخه يعدل كتاب ساويرس في أنه قائم على سلسلة غير منقطعة من الأخبار المدوّنة التي كتب أكثرها كُتِبَ عاشوا في عصرها؛ فإن المؤرخين العرب يروون أخباراً عدة عن العصور القديمة، ولكنهم قلّما ينقلون عن الوثائق الأصلية نصوصها أو يسندون أخبارهم إليها. ومعنى هذا القول أن التاريخ القبطي قائم على أساس أقرب إلى العلم وأمتن في الدلالة، ألا وهو أساس الوثائق المخطوطة.

وبعد، فإن ما ذكرناه آنفاً يدل على أن لكتاب ساويرس قيمة عظيمة بين مصادر التاريخ، وعلى أن قوله في المقوقس وشخصيته لا يجوز أن يُغفل بغير روية ولا فحص. فلنمضِ الآن إلى قول ساويرس، أو بقول أدقّ لنمضِ إلى قول المؤرخ الذي ترجم حياة بنيامين لنرى ما فيه.

قال: «ولَّى هرقل قيرس حاكمًا على مصر، وجعل له ولاية الدين والحكم معًا». فلما جاء قيرس إلى الإسكندرية أنذر بنيامين، فهرب إلى دير بالصحراء في الصعيد، وبقي به مختفيًا مدة عشر سنوات. قال المؤرخ: «وكانت تلك السنوات هي التي حكم فيها هرقل والمقوقس بلاد مصر». ثم قال بعد ذلك عن قيرس إنه «حاكم الإسكندرية الكافر الذي كان بطريقًا وحاكمًا من قبل الروم». وهذا القول يؤكد أن قيرس كان هو المقوقس تأكيدًا لا إبهام فيه، وقد بيَّنَّا أن هذا يتفق كل الاتفاق مع ما جاء في النسخة العربية من تقويم القديسين؛ إذ جاء فيها: «كان المقوقس كبير المذهب الخلقيدوني، وقد جُعِلَ حاكمًا على مصر وبطريقًا لها». كما أنه يتفق مع النسخة الأثيوبية من ذلك التقويم؛ إذ جاء فيها: «المقوقس أي الحاكم والبطريق في الإسكندرية وفي جميع بلاد مصر». وقد أظهرنا كذلك الاتفاق التام مع ما جاء في الوثائق المخطوطة «البودلية»، وهي مما تخلف عن ذلك العصر، وفيها نص على أن المقوقس كان يجمع الرئاستين؛ رئاسة الدين ورئاسة جباية الأموال في مصر. كما أننا أظهرنا أن وثيقة مخطوطة سريانية تختلف عن زمن قريب من ذلك العصر، وهي الديوان المجهول الكاتب Chronicon Anonymum، قد جاء فيها أن بطريق الإسكندرية هو الذي دافع العرب عن مصر، في حين أن ابن عبد الحكم يصف عامل هرقل على مصر بأنه كان يجمع سلطة الحرب الكاملة وسلطة جباية الأموال، ويُسميه بالمقوقس.

وقول مؤرخي اليونان يُوصلنا إلى النتيجة نفسها؛ فإن نيقفوروس يذكر أن هرقل أرسل «مريانوس» إلى الإسكندرية ليشترك مع قيرس بطريق الإسكندرية في الاستقرار على خطة يسيران عليها مع العرب، ثم يقول في موضع آخر إن قيرس كان أسقف الإسكندرية. وتيوفانز أصرح قولاً إذ يقول: «ولما مات جورج (البطريق الملكاني أو الخلقيدوني) أرسل قيرس ليكون أسقف الإسكندرية بعده». ولما ذكر العرب قال: «فغزوا مصر، واتَّهم قيرس بأنه سلَّم ذهب مصر إلى العرب، فأرسل إليه الإمبراطور رسالةً شديدة يأمره فيها أن يعود من مصر».

فالحقائق التي يدل عليها قول هذين المؤرخين هي أولاً أنهما على أن قيرس كان بطريق الإسكندرية. ويقول نيقفوروس إن «مريانوس» كان قائداً حربياً أرسله هرقل، وأمره أن يشترك مع قيرس في الاحتفال في أمر العرب خاصة. وهذه عبارة تدل على أن قيرس كان له أمر الدنيا كما كان له أمر الدين في مصر، في حين أن تيوفانز يقول إن قيرس عندما رضي بدفع الجزية للعرب غضب عليه هرقل، وأمره بالعودة من مصر.

وهذه العبارة كذلك تدل على أن قيرس كان له أمر الدنيا؛ إذ كان نائباً عن هرقل. ولا شك أن تيوفانز يعني بقوله هذا معاهدة مصر التي رضي بها قيرس ثم ردها هرقل غاضباً. وما أقرب الصلة بين قول هذين المؤرخين اليونانيين وبين قول مؤرخي العرب اللهم إلا في أمر واحد، وهو أن العرب يذكرون اسم المقوقس في المواضع التي يذكر فيها اليونان اسم قيرس؛ فإن مؤرخي العرب مُتفقون على أن الذي صالح عمرًا هو المقوقس، وأن ذلك الصلح كان مشروطاً فيه الرجوع إلى هرقل لموافقته، وأن هرقل غضب وردّه حانقاً. حقاً إن العرب لا يذكرون أن هرقل أمر المقوقس بالعودة من مصر، ولكن المؤرخ الذي كان قريباً من ذلك العصر، وهو حنا النقيوسي، ذكر أن قيرس أمره هرقل بالعودة والخروج من مصر.

بقي علينا أن نذكر باختصارٍ ما قاله مؤرخان مسيحيان من مؤرخي العرب، وهما أبو صالح وسعيد بن البطريق (أوتيكيوس)؛ فقد قال أبو صالح إن المقوقس ولّاه هرقل على مصر، وقال كذلك إن السنوات العشر التي كان فيها البطريق بنيامين طريداً في منفاه كانت السنوات التي حكم فيها المقوقس مصر. ولسنا ننكر أن أبا صالح يقول إن اسم المقوقس هو جورج بن مينا، ولا ننكر أن سواه من المؤرخين يذكرون له أسماءً أخرى، ولكن حسبنا أن نقول إنه لم يُورد أحدٌ من المؤرخين الأولين اسماً ما لحامل ذلك اللقب المقوقس، فإذا جاء ذكر اسم له بعد موت المقوقس بخمسة قرون أو ستة لم يكن ذلك دليلاً يُقاوم الأدلة المتراصة المتراكمة التي تدل على أن المقوقس هو قيرس؛ وعلى ذلك يمكن أن نقول إن أبا صالح الأرمني يتفق مع مؤرخي القبط واليونان والمصريين في ذكر العمل الذي كان يعملهُ المقوقس، ويتفق مع ساويرس في أن المقوقس كان المضطهد الخلقيدوني الذي اضطهد القبط وطرد بنيامين إلى منفاه.

وأما سعيد بن البطريق (سنة ٨٧٦-٩٣٩) فقد كتب قبل أبي صالح بنحو ثلاثة قرون، ويجب أن نذكر أنه لم يكن خلقيدونياً فحسب، بل قد كان بطريقاً ملكانياً لمصر، وهو يقول: «وبعد هرب جورج صار قيرس بطريق الإسكندرية، وكان مارونياً على مذهب هرقل». وقال في موضع آخر: «وكان العامل على الخراج بمصر المقوقس من قبل هرقل الملك». ثم قال: «وكان يعقوبياً (أي قبطياً) يكره الروم، ولكنه كان يخشى أن يُظهر عقيدته اليعقوبية خوفاً من أن يقتله الروم».

ولا شك في أن ذلك المؤرخ الذي كان بطريقاً ملكانياً كان شديد الحرص على أن يُزيل عن قيرس معرفة تسليم مصر إلى العرب، فاضطرّه ذلك إلى أن يتورط في أقوالٍ

عجيبة. فلما قال إن قيرس جاء إلى مصر عند تولية هرقل ليكون بطريقاً للإسكندرية، قال في نفس الصفحة إنه لم يُولَّ بطريق ملكاني للإسكندرية لمدة سبع وتسعين سنة بعد هروب جورج. وهذا قلبُ جريءٍ ومسحٌ لحقائق التاريخ؛ فالظاهر من هذا أن ابن البطريق لا يرضى بأن يسلم بأن قيرس كان بطريقاً ملكانياً، وهو في الوقت عينه يتهم المقوقس بأنه كان قبطياً يُخفي عقيدته في قلبه، وهذه التهمة اعتراف منه بأن المقوقس كان ملكانياً في ظاهره — حقاً إن ابن البطريق لا يقول صراحةً إن قيرس كان المقوقس، ولكنه هذا الاتفاق في قوله ذو دلالة عظيمة — ولقد قال إن المقوقس كان العامل على الخراج من قبل هرقل؛ فهو بذلك يتفق مع ابن عبد الحكم ومع الوثائق القبطية «البودلية». وابن البطريق مثل سائر مؤرخي العرب يذكر أن المقوقس كان حاضراً في حصن بابليون عند الحصار، ثم خرج منه إلى الروضة لمفاوضة عمرو، وأنه صالح عمرًا بعد ذلك على معاهدة مصر. ولكننا نرى أن ابن البطريق لم يذكر أن قيرس هو المقوقس لأنه كان يجهل ذلك الأمر، لا لأنه كان يقصد التضليل والتدليس. ولقد ظهر جهله بذلك الأمر في موضع آخر؛ إذ قال إن المقوقس كان حياً في وقت ثورة منويل.

إلى هنا قد بينّا ما هنالك من أدلة بينها اتفاقٌ عجيب في بعض الأحيان واختلافٌ واسع في أحيان أخرى، وقد استمددنا تلك الأدلة من وثائقها الأصلية، ومنها ما تخلف عن العصر الذي نَصِفُه، وهي من أصولٍ متباينة؛ منها اليوناني والقبطي والسرياني والعربي، وكلها تدل على أن المقوقس إنما هو قيرس بطريق الإسكندرية، والعامل على الخراج، والحاكم العام على مصر في وقت الفتح. وليس ينقض هذا الرأي أن يقول قائل إن مؤرخي العرب قد يُطلقون لقب المقوقس أحياناً على شخص يُسمونه ليس هو قيرس، ولسنا نُنكر أن الأمر كذلك، ولكننا نُنكر كل الإنكار تلك النتيجة التي يذهب إليها أصحاب ذلك القول، وهي أن لقب المقوقس لم يكن علماً على شخص معين واحد، وحجتهم في ذلك أنه قد أُطلق خطأ في بعض الأحوال على أشخاص متعددين، ويلوح لنا أن العلامة «كايتاني» من بين من يذهبون هذا المذهب. وأما الحقيقة التي نراها فهي أن المؤرخين العرب إنما كتب أكثرهم وليس عنده عن المقوقس أكثر من صورة ضئيلة مُبْهَمة عن المقوقس، وأنه كان حاكماً على مصر؛ فليس من العجيب أن نجدهم يصوّرونه أحياناً مشتركاً في أعمال أو حوادث لم يكن مشتركاً فيها بنفسه أو لم يحضر حدوثها. ولا شك أنهم قد ضلُّوا في أمر اسمه وشخصه؛ ولذلك فهم يُخطئون فيها، ولكن المسألة التي نحن بصددِها باقية، وهي أن يكشف خلافهم عن حقيقة شخصية المقوقس، وأن

نعرف من كان بين الناس. ولم يذكر مؤرخٌ عربي، وما كان له أن يذكر، أن ذلك اللقب قد أُطلقَ على ثلاثة أشخاص كلهم حُق له أن يُلقَّب به، وليس في طاقة المنطق أن يُبيح لقائلٍ أن يقول إن وجود الخلاف يجعل ذلك اللغز مُتَعَسِّرًا على العقول لا تستطيع حله، بل إن واجب النقد التاريخي أن يُصفي ما هنالك من خلاف، وأن يُزيح ما تراكم منه على الحقيقة فيكشفها ويجلوها. ولعلنا يحق لنا أن نعتقد أنه إذا عُرِضَت الأدلة عرضًا لا ميل فيه ولا تحيُّز، أمكن أن نصل إلى نتيجةٍ مؤكدةٍ ليس فيها شك، وهي أن المقوقس لم يكن سوى «قيرس»، وأنه لا ينبغي لذلك اللقب أن يُطلقَ على سواه من الناس.

الحوادث التاريخية

الثورة على هرقل في بنطابوليس	سنة ٦٠٩ م
النضال من أجل مصر	سنة ٦٠٩-٦١٠
تولية هرقل إمبراطورًا	٥ أكتوبر سنة ٦١٠
إغارة الفرس على الشام	سنة ٦١٤
حصار الفرس لمدينة دمشق	نهاية مايو سنة ٦١٥
زيارة أثناسيوس لمدينة الإسكندرية	أكتوبر سنة ٦١٥
مسير الفرس لمصر	خريف سنة ٦١٦
فتح الفرس لبابليون أو تسليمها لهم	ربيع سنة ٦١٧
فتح الفرس لمدينة الإسكندرية	نهاية سنة ٦١٨
إخضاع مصر نهائيًا	سنة ٦١٨
بدء حرب هرقل الكبرى مع الفرس	ربيع سنة ٦٢٢
هجرة الرسول ﷺ	١٦ يوليو سنة ٦٢٢
جلاء الفرس عن مصر	سنة ٦٢٧
كتاب الرسول إلى الحكام	٦٢٧-٦٢٨
هزيمة كسرى النهائية وموته	فبراير سنة ٦٢٨
الاحتفال بإعلاء الصليب في دمشق	١٤ سبتمبر سنة ٦٢٩
بعث قيرس بطريقًا للإسكندرية	سنة ٦٣١

فتح العرب لمصر

٦٤١-٦٣١	الاضطهاد الأعظم للقبط
سنة ٦٣٢	وفاة الرسول
٦٢٩-٦٤٠	فتح فلسطين والشام على يد العرب
سنة ٦٣٦	وداع هرقل للشام
سنة ٦٣٧	تسليم بيت المقدس لعمر بن الخطاب
١٢ ديسمبر سنة ٦٣٩	غزو مصر ووصول عمرو إلى العريش
يناير سنة ٦٤٠	الاستيلاء على بلوز (الفرما)
مايو سنة ٦٤٠	غارة عمرو إلى الفيوم
٦ يونيو سنة ٦٤٠	وصول الأمداد بقيادة الزبير
يوليو سنة ٦٤٠	موقعة هليوبوليس وفتح مصر
سبتمبر سنة ٦٤٠	بدء حصار حصن بابليون
أكتوبر سنة ٦٤٠	معاهدة بابليون الأولى مع قيرس ورفض هرقل
نهاية سنة ٦٤٠	استدعاء قيرس
١١ فبراير سنة ٦٤١	موت هرقل
٩ أبريل سنة ٦٤١	تسليم بابليون والمعاهدة الثانية
١٣ مايو سنة ٦٤١	الاستيلاء على نيقوس
نهاية يونيو سنة ٦٤١	الهجوم على الإسكندرية
١٤ سبتمبر سنة ٦٤١	عودة قيرس إلى مصر
٨ نوفمبر سنة ٦٤١	تسليم الإسكندرية
شتاء ٦٤١-٦٤٢	إعادة حفر ترعة تراجان بناء الفسطاط
٢١ مارس سنة ٦٤٢	موت قيرس
١٤ يوليو سنة ٦٤٢	تعيين من يخلف قيرس
١٧ سبتمبر سنة ٦٤٢	جلاء الروم عن الإسكندرية
شتاء ٦٤٢-٦٤٣	بعث عمرو إلى بنطابوليس
خريف سنة ٦٤٤	عودة بنيامين

الملاحق والمصادر

ثورة الإسكندرية بقيادة منويل	نهاية سنة ٦٤٥
موقعة نيقوس الثانية	آخر فصل الربيع سنة ٦٤٦
إعادة فتح العرب لمدينة الإسكندرية	صيف سنة ٦٤٦
استدعاء عمرو من مصر	خريف سنة ٦٤٦
تولية عمرو حاكمًا لمصر	أغسطس سنة ٦٥٨
موت بنيامين	٣ يناير سنة ٦٦٢
موت عمرو	٦ يناير سنة ٦٦٤

البطريق	تاريخ التولية	تاريخ الوفاة
البطارقة الملاكانيون		
تيودور	—	٦٠٩
حنا الرحموم	٦٠٩	٦١٦ أو ٦١٧
جورج	٦٢١	٦٣٠ أو ٦٣١
قيرس	٦٣١	٢١ مارس ٦٤٢
بطرس	١٤ يوليو ٦٤٢	غير معلوم

بطارقة القبط		
أنستاسيوس	يونيو ٦٠٤	١٨ ديسمبر ٦١٦
أندرونيكوس	ديسمبر ٦١٦	٣ يناير ٦٢٣
بنيامين	يناير ٦٢٣	٣ يناير ٦٦٢
أجاثو	يناير ٦٦٢	١٣ أكتوبر ٦٨٠
حنا السمنودي	أكتوبر ٦٨٠	٢٧ نوفمبر ٦٨٩
إسحاق	٤ ديسمبر ٦٩٠	٥ نوفمبر ٦٩٣
سيمون	يناير ٦٩٤	١٨ يوليو ٧٠١

أهم المصادر العربية

- ابن الأثير: الكامل، المطبوع بلندن سنة ١٨٦٨-١٨٧٤، لناشره C. J. Tornberg.
- ابن حجر: الإصابة في معرفة أسماء الصحابة (أربعة أجزاء)، المطبوع ١٨٥٦، لناشره A. Spranger وآخرين.
- ابن حوقل البغدادي: المسالك والممالك (ضمن المكتبة الجغرافية العربية)، المطبوع سنة ١٨٧٠-١٨٧٩، لناشره De Goeje, M. J.
- ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر (سبعة أجزاء)، المطبوع ببولاق سنة ١٢٨٣هـ.
- ابن خلكان: وفيات الأعيان (أربعة أجزاء)، المطبوع بباريس سنة ١٨٤٢، لناشره De Slane.
- ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، المطبوع ببولاق سنة ١٨٩٣، لناشره Dr. k. Vollers.
- ابن رسته (أحمد بن عمر): الأعلاق النفيسة (ضمن المكتبة الجغرافية العربية)، المطبوع سنة ١٨٧٠-١٨٧٩، لناشره De Goeje, M. J.
- ابن عبد الحكم: نسخة خطية بباريس M. S.
- ابن الفقيه (أحمد بن محمد الهمذاني) البلدان (ضمن: المكتبة الجغرافية العربية)، المطبوع سنة ١٨٧٠-١٨٧٩، لناشره De Goeje M. J.
- ابن قتيبة: المعارف، المطبوع سنة ١٨٥٠، لناشره Wüstenfeld.
- ابن واضح اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي (جزءان)، المطبوع سنة ١٨٨٣، لناشره T. Houtsma، والمكتبة الجغرافية العربية De Goeje, M. J.
- أبو صالح: تاريخ أبي صالح الأرمني، المطبوع بأكسفورد سنة ١٨٩٥، لناشره Evetts and Bulter.
- أبو الفدا: جغرافية أبي الفدا، ثلاثة مجلدات، المطبوع بباريس؛ الأصل سنة ١٨٤٠، الترجمة سنة ١٨٤٨، ١٨٨٣، لناشره J. T. Renaud.
- أبو الفرج ابن العبري: مختصر تاريخ الدول، المطبوع سنة ١٦٦٣، في Oxon، لناشره P. Pococke.

- تاريخ الكنائس (ثلاثة أجزاء)، المطبوع بلوفان سنة ١٨٧٢، لناشره Abbeloos et Lamy.
- أبو المحاسن: النجوم الزاهرة (جزءان)، المطبوع سنة ١٨٥٥-١٨٦١، لناشره Juynboll et Matthes.
- الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، جغرافية بلاد النوبة، المطبوع بباريس سنة ١٦٠٩.
- الإصطخري (إبراهيم بن محمد): مسالك الممالك (ضمن المكتبة الجغرافية العربية)، المطبوع سنة ١٨٧٠-١٨٧٩، لناشره De Goeje, M. J.
- البلاذري: فتوح البلدان، المطبوع سنة ١٨٦٦، لناشره De Goeje, M. J.
- ساويرس الأشمونيني: سير البطارقة بالمدينة العظمى الإسكندرية.
- سعيد بن بطريق (أوتيكيوس): نظم الجواهر، طُبع في باريس.
- السيوطي: حسن المحاضرة، المطبوع بمصر سنة ١٢٩٩هـ.
- تاريخ الخلفاء، المطبوع بكلكتا سنة ١٨٨١، ترجمة H. S. Jarrett.
- الطبري: تاريخ الأمم والملوك (أربعة أجزاء). (١) المطبوع بباريس سنة ١٨٧١، لناشره Zotenberg. (٢) في Lugd. Bat، سنة ١٨٧٩-١٨٩٠، لناشره De Goeje.
- عبد اللطيف (البغدادى): أخبار مصر، الإفادة والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المطبوع بأكسفورد سنة ١٨٠٠، لناشره White.
- القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، المطبوع سنة ١٨٤٨-١٨٤٩، لناشره Wüstenfeld.
- الماوردي: الأحكام السلطانية، المطبوع سنة ١٨٥٣، لناشره M. Enger.
- المرتضى: تاريخ المصريين، المطبوع بلندن سنة ١٦٧٢، ترجمة J. Davies.
- المسعودي: مروج الذهب، المطبوع بباريس سنة ١٨٦٣، لناشره Barbier de Maynard.
- المقرئزي: الخطط (جزءان)، المطبوع ببولاق سنة ١٢٧٠هـ.
- المكين: تاريخ العرب، المطبوع سنة ١٦٢٥، (Lugd Bat) لناشره T. Erpenius.
- ناصرى خسرو: سفر نامه، المطبوع بباريس سنة ١٨٨١، لناشرها C. Schefer.

النووي: تهذيب الأسماء، المطبوع بجوتنجن سنة ١٨٧٢-١٨٧٧، لناشرها Wüstenfeld.
الواقدي: فتوح مصر، المطبوع بليدي سنة ١٩٢٥، ناشره Hamakar.
ياقوت: معجم البلدان (ستة أجزاء)، المطبوع بليبيج سنة ١٨٦٦-١٨٧٣، لناشرها Wüstenfeld.

أهم المصادر الإفرنجية

- Amélineau, E. : Vie d'un Évêque de Keft, Paris, 1887.
 - Fragments Coptes, and C., in Journal Asiatique, 1888.
 - Histoire du Patriarche Copte Isaac. Paris, 1890. 8 vo.
 - Vie de Shenoudi in Mém. Miss Arch. Franç. t. IV. i. p. 340.
 - Vie de Samuel: id., t. IV. ii. p. 774.
 - Géographie de l'Egypte à Epoque Copte, Paris, 1893. and c. 8 vo.
 - Histoire des Monastères de la Basse Egypte. Paris, 1894.
- Ammianus Marcellinus.
- Botti, G. : L'Acropole d'Alexandrie et le Sérapeum. Alexandrie, 1895. 8 vo.
 - Fouilles à la Colonne Théodosienne. Alexandrie, 1897. 8 vo.
- Brosset: Collection d'Historiens Arméniens. St. Pétersbourg, 1874. 2 tom. 8 vo.
- Bury, Prof. J. B. : Gibbon's Decline and Fall. London, 1896, 7 vols. 8 vo.
 - History of the Later Roman Empire. London, 1889. 2 vols. 8 vo.
- Butcher, E. L. : Story of the Church of Egypt. London, 1897. 2 vols. 8 vo.
- Butler, A. J. : Ancient Coptic Churches of Egypt. Oxford, 1884. 2 vols. 8 vo.
- Cedrenus.
- Champollion: L'Égypte sous les Pharaons. Paris, 1814, 2 vols. 8 vo.

- Chronicon, Orientale.
- Chronicon Paschale, ap. Migne, Patr. Gr. t, 92.
- Crum, W. E. : Coptic Ostraka. London, 1902. 8 vo.
- D'Anville: Mémoires sur l'Égypte. Paris, 1766. 4 to.
- De Bock, W. : Matériaux pour servir à l'Archéologie de l'Égypte Chrétienne. St. Pétersbourg, 1901. Fol., with plates.
- De Goeje, M. J. : v. Balâdhurî and Tabarî.
 - Mémoire sur les Carmathes du Bahrain. Leyde, 1862.
 - Conquête de la Syrie. Leyde, 1804.
 - Bibliotheca Geographica Arabicorum. Lugd. Bat. 1870–79. 8 vo.
- Diehl, C. : L'Afrique Byzantine, Paris, 1896. 8 vo.
 - Justinien et la Civilisation Byzantine au VI^e Siècle. Paris, 1901. 8 vo.
- Drapeyron, L. : L'Empereur Héraclius. Paris, 1869. 8 vo.
- Dulaurier: Chronologie Arménienne. Paris, 1859.
- Egypt: Exploration Fund Reports.
- Epiphanius: De Ponderibus et Mensuris.
- Eunapius: Vita Aedesii.
- Eusebius: Historia Ecclesiastica Ed. Heinechen. Leipzig, 1828. 3 vols. 8 vo.
- Eutychius, Patriarcha Alexandrinus: Annales: ap. Migne, Patr. Gr.
- Evetts and Butler: v. Abû Sâlih.
- Gayet, A. : Le Costume en Égypte, Paris, 1900.
 - L'Art copte. Paris, 1902. 8 vo.
- Gelzer, H. : Leontios von Neapolis Leben des Hiligen Johannes, Leipzig, 1893. 8 vo.
- George of Pisidia: ap. Migne.
- Gregorovius, F. : The Emperor. Hadrian: tr. M. E. Robinson. London, 1898. 8 vo.

- Hamaker: Expugnatio Memphidis: v. Wakidī.
- Holm, A. : History of Greece: tr. F. Clarke. London, 1898. 4 vols. 8 vo.
- Hyvernat, H. : Actes des Martyrs de l'Égypte. Paris, 1886. Fol.
- Jarrett, H. S. : History of the Caliphs: *See* Suyûṭī.
- Karabacek, J. : Mittheilungen aus der Sammlung der Papyrus. Erzherzog Rainer. Wein, 1887. and c. Fol.
- Papyrus Erzherzog Rainer: Führer durch die Ausstellung, Wien, 1894. 4 to.
- Koelle, S. W. : Mohammed and Mohammedanism. London, 1889. 8 vo.
- Kyrilolos II, Mgr. : Le Temple du Césareum, in Bulletin de la Société Khédiviale de Géographie, V^e Série, No. 6, Fév. 1900 (Le Caire).
- Lane-Poole, *Prof.* S. : Art of the Saracens in Egypt. London, 1886. 8 vo.
- Egypt in the Middle Ages. London, 1901. 8 vo.
- The Story of Cairo in Mediaeval Towns' Series. London 1902.
- Le Beau, C. : Histoire du Bas Empire. Ed. de Saint-Martin. Paris, 1824–38. 21 vols. 8 vo.
- Le Strange, G. : Palestine under the Moslems. London, 1890. 8 vo.
- Lethaby and Swainson: St. Sophia, Constantinople. London, 1894. 8 vo.
- Mahaffy, *Prof.* J. P. : Empire of the Ptolemies. London, 1895.
- Malan, S. C.: Original Documents of the Coptic Church. London, 1874. 8 vo.
- Matter, M.: Histoire de l'École d'Alexandrie. Paris, 1840. 2 vols. 8 vo.
- Michel Le Grand: Chronique, Ed. V. Langlois. Paris, 1866. 4 to.
- Michelle Syrien: Chronique. Ed. J. B. Chabot. Paris, 1899, and c. 4 to.
- Michelle, R. L.: Egyptian Calendar. London, 1900. 8. vo.
- Milne, J. G.: Egypt, under Roman, Rule. London, 1898. 8 vo.
- Moschus, John: Pratum Spirituale. Ap. Migne, Patr. Gr.

- Murtadi: Egyptian History. Tr. J. Davies. London, 1672. 12 mo.
- Neroutson Bey: L'Ancienne Alexandrie. Paris, 1888. 8 vo.
- Nicephorus.
- Nicephorus Callistus.
- Niebuhr, C.: Voyage en Arabie. Amsterdam, 1776. 4 vols. 4 to.
- Nikiou, Jean De: Chronique. Ed. Zotenberg in t. XXIV of Notices et Extraits des Mss. de la Bibl. Nat., and c. Paris, 1883. 4 to.
 - Also English translation lent by Dr. Charles.
- Nourisson, V.: La Bibliothèque des Ptolémés. Alexandrie, 1893. 4 to.
- Ockley S.: History of the Saracens. Ed, Bohn. London, 1847. 8 vo.
- Orosius: Historiae.
- Palestine Pilgrims Text Society's Publications.
- Papyri: Corpus Papyrorum Raineri. Ed. J. Krall. (Coptische Texte).
 - Fayûm Towns and their Papyri. Ed. Grenfell and Hunt.
 - The Amherst Papyri. Ed. P. E. Newberry.
- Oxyrhynchus Papyri. Ed. Grenfell and Hunt.
- Pereira, F. M. E.: Vida do Abba Samuel do Mosteiro do Kalamon. Lisboa, 1894. 8 vo.
 - Vida do Abba Daniel do Mosteiro de Soceté. Lisboa, 1897. 8 vo.
 - Historia dos Martyres de Nagran. Lisboa, 1899. 8 vo.
- Quatremère, E.: Recherches sur la langue et la littérature de l'Égypte. Paris, 1808. 8 vo.
 - Mémoires Géographiques et Historiques sur l'Égypte. Paris, 1811. 2 tom. 8 vo.
- Renaudot: Historia Patriarcharum Alexandrinorum. Paris, 1713. 4 to.
- Rufinus: Vitae Patrum.
 - Historia Ecclesiastica.

- Sebeos: Translation lent by Mr. Conybeare.
- Severus of Ushmûnain: Brit. Mus. Ms. Or. 26, 100; Paris, Ms., and M. Simaïkah. Bey's Cairo Ms.
- Sharpe, S.: Egypt under the Romans. London, 1842. 8 vo.
 - History of Egypt. Ed, Bohn. London, 1885. 2 vols.
- Simaïkah, A.: La Province Romaine de l'Égypte. Paris, 1892. 8 vo.
- Socrates: Historia Ecclesiastica.
- Sophronius: Opera, ap. Migne, Patr. Gr.
- Sozomen: Historia Ecclesiastica.
- Strzygowski, J.: Orient Oder Rom. Leipzig, 1901. 8 vo.
- Susemihl, F.: Geschichte der Griechischen Litteratur in der Alexandrinerzeit. Leipzig, 1891–2. 2 vols. 8 vo.
- Tarikh Regum Persiae. Ed. W. Schikard, Tübingen, 1628. to.
- Theodoret: Historia Ecclesiastica.
- Theophanes.
- Usener, H.: De Stephano Alexandrino. Bonn, 1880. 8 vo.
 - Acta Martyris Anastasii. Bonn, 1894, 4 to.
- Vansleb: Histoire de L'Eglise d'Alexandrie. Paris, 1677. 12 mo.
 - Nouvelle Relation d'un Voyage fait en Egypte, Paris, 1698. 12 mo.
- Von Gutschmid, A.: Kleine Schriften, Leipzig, 1889–94. 8 vo.
- Von Ranke: Weltgeschichte. Leipzig, 1884. Several vols. 8 vo.
- Weil: Geschichte der Chalifen. Mannheim, 1846. 3 vols. 8 vo.
- Wright, T.: Christianity in Arabia. London, 1895. 8 vo.
- Zachariah of Mitylene: Chronicle tr. Hamilton and Books. London, 1889. 8 vo.
- Zoega, G.: Catalogus Codd Copticorum Mss. Romae, 1810. Fol.

تتذييل بالألفاظ والعبارات اليونانية الواردة بهذا الكتاب، وهي المشار إليها بأرقام في أعلاها نجمة، هكذا: «١*، ٢*، ٣* ... إلخ»

No.	Greek Word	
1	Níkion	
2	σφάζεται ἀπὸ ἐναντίων	
3	Tò Ἐννατον	
4	Ἑνατον	
5	Σαλαμᾶ	
6	Tò πέμπτον	
7	Σαρβαραζᾶς	
8	Σαρβαναζᾶς	
9	Σάρβαρος	
10	Ρουμίαζαν	
11	παραγενόμεν ἑν Ἀλεξανδρείᾳ κατὰ τὸν καιρὸν ἐν ᾧ εἰσῆλθον οἱ πέρσαι ἐν Αἰγύπτῳ, ἔτι ὄν των αὐτῶν ἐπὶ τὰ μέρη τῆς Νικίου καὶ Βαβυλῶνος τῆς κατ' Αἰγυπτὸν	
12	ταραχὴν καὶ θόρυβον τῆς περσικῆς ἐπιδρομῆς	
13	ὥς ἐμελλεν Ἀλεξάνδρεια τοῖς ἀθέοις πέρσαις παραδίδοσθαι	
14	Λειμῶν πνευματιπός	(توضع قبل كلمة «والأشهر عنه» من تعليق (١) صفحة ١٣٥)
15	ὠφελείας χάριν	(توضع قبل كلمة «والأشهر عنه» من تعليق (١) صفحة ١٣٥)
16	ὁ σχολαστικὸς	

No. Greek Word

- 17 θεωρούμενος
 - 18 θεωρία
 - 19 διὰ τὸ εἶναι αὐτὸν πολύβιβλον ὑπὲρ
πάντας τοὺς ἐν Ἀλεξανδρείᾳ ὄντας
καὶ προθύμως παρασχεῖν τοῖς
θέλουσιν
 - 19 χάρτης
 - 20 Σαῖν—Σαῖτος—Σαλβάρας
 - 21 ΕΝ ΤΟΥΤΩΙ ΝΙΚΑ
 - 22 ὅπως ὁ πεισας ἡρεμεῖν τοὺς
βαρβάρους πείσῃ σὺν αὐτοῖς ἡρεμεῖν
τὰς αἵρέσεις
 - 23 λυπηθέντες ἀπῆλθον πρὸς τοὺς
ὁμοφύλους καὶ ὡς δήγησαν αὐτοὺς
ἐπὶ τὴν χώραν τῆς Γάξης στόμιον
οὕσαν τῆς ἐρήμου κατὰ τὸ Σίναιον
ὄρος
 - 24 ἄρας καὶ τὰ τίμια ξύλα, ἐπὶ τὴν
Κωνσταντινούπολιν ἀπῆει
 - 25 ξύλα "ἀπὸ Ἱεροσολύμων"
 - 26 αἰκισομένῳ
 - 27 χαιρεου
 - 28 φορσᾶτον
 - 29 φορσᾶτον
 - 30 φορσᾶτον
 - 31 φορσᾶτον
 - 32 φορσᾶτον
-

No. Greek Word

- 33 εἰσὶ γὰρ παράδεισοι μέσον τῆς πόλεως ἐν τοῖς οἴκοις τῶν μεγιστάνων
- 34 ἀγνεύοντας
- 35 τῷ τε Σεραπείῳ κατελυμήναντο καὶ τοῖς ἀναθήμασιν ἐπολέμησαν... τοῦ δὲ Σεραπείου μόνον τὸ ἔδαφος οὐχ ὑφείλοντο διὰ βάρος τῶν λίθων, οὐ γὰρ ἦσαν εὐμετακίνητοι, συαχέαντες δὲ ἅπαντα καὶ συνταράξαντες κ.τ.λ.
- 36 εἰσιόντι δὲ παρ' αὐτὴν τὴν ἀκρόπολιν τέτταρσι πλευραῖς εἷς χώρος ἴσαις διήρεται (? διήρηται) καὶ τὸ σχῆμα πλαίσιον τυγχάνει τοῦ μηχανήματος
- 37 τὸ σχῆμα τοῦ μηχανήματος
- 38 Βίος Ἀλεξάνδρου
- 39 τῇ δεξιῇ χειρὶ κομίζοντα θηρίον πολύμορφον τῇ δὲ εὐωνύμῳ σκῆπτρον κατέχοντα
- 40 παρῷκοδομῆνται δὲ σηκοὶ τῶν στοῶν ἔνδοθεν, οἱ μὲν ταμεῖα γεγεννημένοι ταῖς βίβλοις, τοῖς φιλοπονοῦσιν ἀνεωγμένοι φιλοσοφεῖν καὶ πόλιν ἅπασαν εἰς ἐξρυσίαν τῆς σοφίας ἐπαίροντες· οἱ δὲ τοὺς πάλαι τιμᾶν ἰδρύμενοι θεοῦς
- 41 τὸ μὲν οὖν Σεράπιον
-

No. Greek Word

- 42 ὧδε ἦλω καὶ μετ' οὐ πολὺ εἰς
ἐκκλησίαν μετεσκευάσθη Ἀρχαδίου
τοῦ βασιλέως ἐπώνυμον Σεράπιον
- 43 μετεσκευάσθη
- 44 τὸν γραμματικὸν Ἰωάννην ὃς
ἐπεκλήθη Φιλόπονος
- 45 ἀκμάσαντα ἐπὶ τῆς παρούσης
ἡγεμονίας
- 46 περικοπτόμενος τὸν στόλον
ἠναγκάσθη διὰ πυρὸς ἀπώσασθαι
τὸν κίνδυνον ὃ καὶ τὴν μεγάλην
βιβλιοθήκην ἐκ τῶν νεωρίων
ἐπινεμόμενον διέφθειρεν
- 47 τάς τε ἀποθήκας καὶ τοῦ σίτου καὶ
τῶν βίβλων—πλείστων δὴ καὶ
ἀρίστων, ὥς φασι,
γενομένων—καθῆναι
- 48 ἀποθήκη τῶν βίβλων
- 49 βιβλιοθήκη
- 50 αὐλή δὲ κατὰ μέσον περίστυλος
- 51 αὐλή
- 52 παρῳκοδόμενται δὲ σηκὶ τῶν στοῶν
ἐνδοθεν κτλ
- 53 Σαράπιδι καὶ τοῖς συννάοις θεοῖς
ὑπὲρ σωτηρίας αὐτοκράτορος
Καίσαρος Τραιάνου Ἀδριανοῦ
Σεγαστοῦ
-

No.	Greek Word
54	ἐκ βάθρων ἀνέσπασε τὰ τῶν εἰδῶλων τεμένη
55	τῶν πανταχοῦ γῆς, καθὰ φασί τινες, μέγιστός τε οὗτος καὶ κάλλιστος
56	λύεσθαι τοὺς ἐν Ἀλεξανδρείᾳ ναοὺς, ἀνακαθαίρει μὲν τὸ Μιθραῖον καταστρέφει δὲ τὸ Σαραπεῖον
57	τὸ Διονύσου ἱερὸν εἰς ἐκκλησίαν μετεσκεύαζε
58	τοῦ ναοῦ τούτου καθαιρουμένου
59	Ἰοβίανος
60	ἐν παλαιαῖς βιβλιοθήκαις
61	ἐν τῇ μεγάλῃ βιβλιοθήκῃ
62	
63	ἐνδοξότατος
64	μεγαυχῆς
65	παρκάβιος
66	καύχον
67	καύχιον
68	καύχον
69	καύχιον
70	παρκάβιος
° 70	μεγαυχῆς
71	καύχον
72	καυχίον
73	καυκίον

No.	Greek Word
74	καυκίοθ
75	καυκίον
76	καύχον
77	καύχιον
78	ἐκ τοῦ Καυκάσου-Καυκάσιος
79	
80	καῦκος
81	καύχα
82	ὁ καύχιος
83	ὁ καύχιος
84	ὁ ἀσεβής
85	ὁ καύχιος
86	ὁ Καυχάσιος
87	ὁ Κολχικός
88	Κόλχιος
89	ὁ καύχιος

